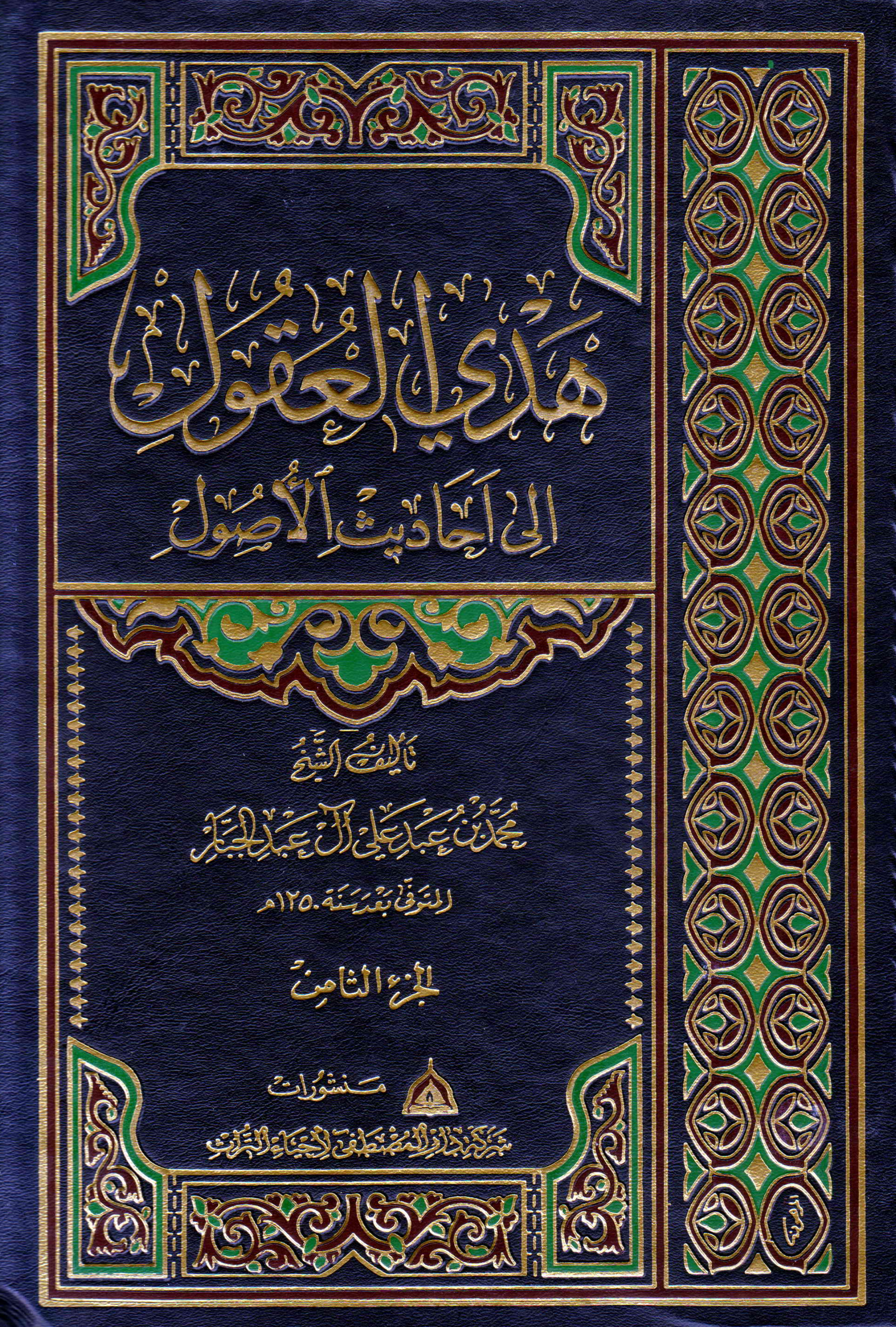


هدى العقول
الى احاديث الأصول
تأليف الشيخ
محمد بن عبد علي آل عبد الجبار
المتوفى بعد سنة ١٢٥٠هـ
الجزء الثامن
منشورات
شركة دار المصطفى لإحياء التراث



هدى العقول

الى احاديث الأصول

هدى العقول

إلى أحاديث الأصول

تأليف الشيخ

محمد بن عبد علي آل عبد الجبار

المتوفى بعد سنة ١٢٥٠ هـ

الجزء الثامن

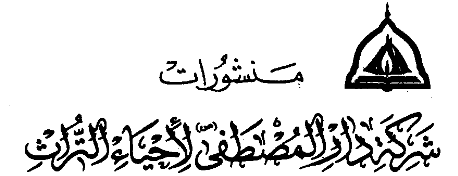
مشرف التحقيق

مصطفى الشيخ عبد الحميد آل مرهون

منشورات

شركة دار المصطفى لإحياء التراث

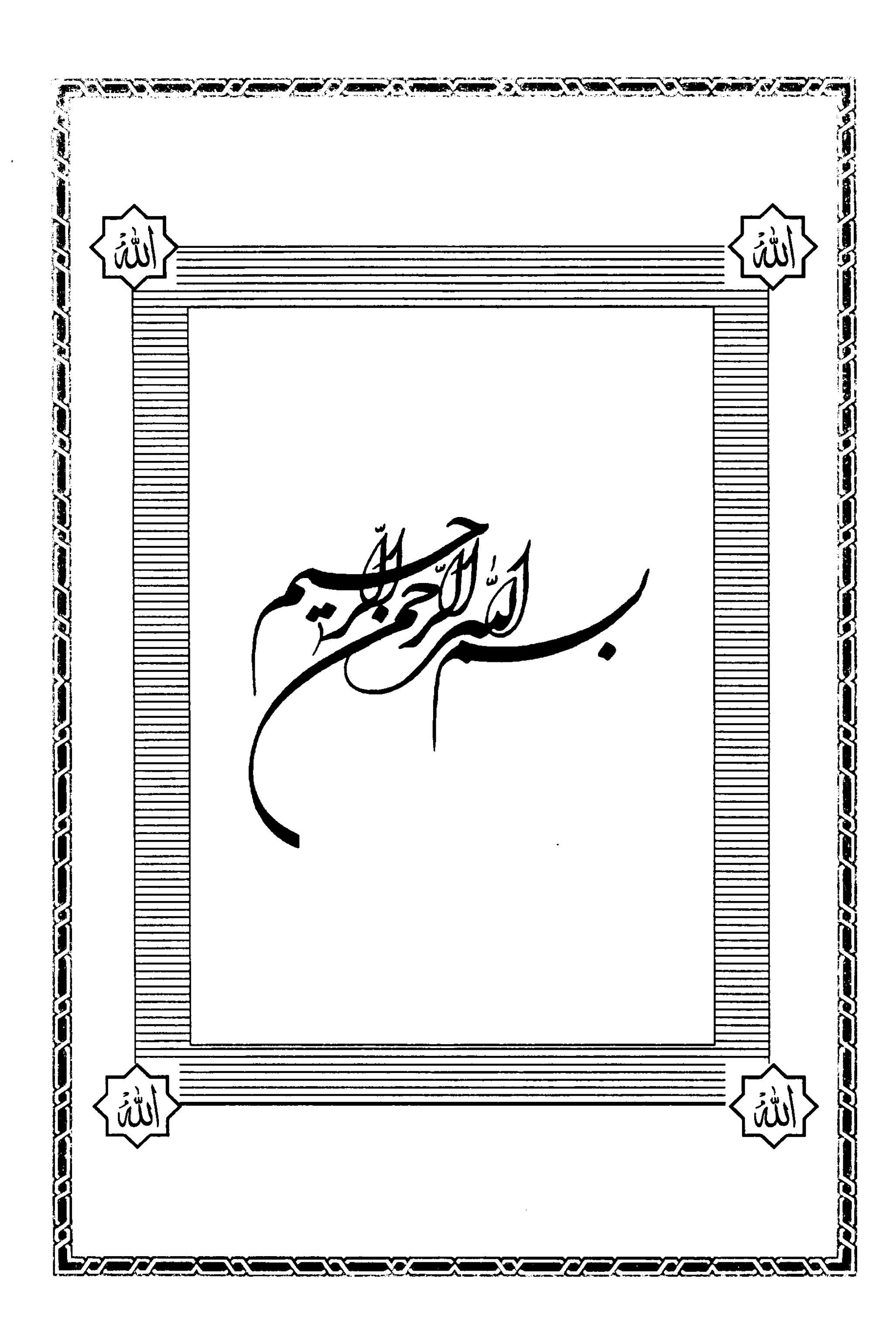
الطبعة الأولى
١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م



لبنان - بيروت - ص.ب: ٢٤/١٩٧

يطلب من:

لبنـان - بـيروت - جـادة السـيد هـادي - مفـرق الرويـس - بنايـة اللؤلـؤة - ط١-
ص.ب: ٢٤/١٩٧ - برج البراجنة - بعبدا ٢٠٢٠ ١٠١٧ - هاتف: ٠٠٩٦١١٥٤٠٦٧٢
سوريا - دمشق - ص.ب: ٧٣٣ - السيدة زينب - تلفاكس: ٠٠٩٦٣١١٦٤٧٠١٢٤
إيران - قم - خ سمية - ١٦ مترى عباس آباد بلاك ٢٤ هاتف: ٧٧٣٨٨٦٥ - فاكس: ٧٧٣٨٨٥٥
البريد الإلكتروني: e-mail: hidayh@shuf.com


الله
الله
بسم الله الرحمن الرحيم
الله
الله

رموز التحقيق

[ ]: في حديث الأصل تعني: من المصدر.

| |: إضافة تقويم أو توضيح

[ ]: جملة أو كلمة غريبة تركت على وضعها

[........]: فراغ في الاصل

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المتعالي عن الشبه والنظير وصلى الله على محمد وآله المنزهين عن القصور والتقصير
معدن الوحي ومجمع الحكم وخلفائه المبلغون لجميع الامم والكاشفون لهم حنادس
الظلم جعلهم الشهداء على خلقه ومظهر قدرته وصفاته وبعد فيقول محمد بن علي بن محمد
ابن احمد العبد الجبار هذا هو المجلد [illegible] من شرح الاصول المسمى بهدى العقول
وفقنا الله لاتمامه بحق محمد وآله العظام قال المصنف محمد بن يعقوب الكليني
باب في شأن ليلة القدر وتفسيرها اقول هذا الباب يشتمل ايضا على اثبات الا
ضطرار الى الحجة وان الوقت لا يخلو منها وعلى بيان صفاته ومنه يتضح ايضا بطلان
امامة من سواهم من الامويين والعباسيين وولد الحسنين واعقابهم غيرهم عليهم السلام
كما هو الامر في المجلدات السابقة واللاحقة ايضا بهذا الباب والابواب الآتية تشتمل
على انواع علومهم ع وانه عرفت من قبل في الامثال وانات ولنقدم قبل الشروع في احاديث
الباب مباحث بها يتضح المقصود كما هو الجاري في هذا الشرح فنقول لا خلاف عند فرق
الاسلام في عظم ليلة القدر وعلو شأنها غيبا وشهادة فهي محل الابرام والامضاء
للآجال والارزاق للوجود واحكامه وكذا الشرائع وكلما ينزل تلك من الاذن فيه
لصاحب الامر فهي اول سنة التقدير وما يتجدد مدة السنة داخل فيها وكل يوم هو في شأن
فتعين الامر في مقام بوجه وانقطاعه لا ينافي تجدده في مقام آخر وقبوله الزيادة
والنقيصة وفيها نزول الملائكة والروح وهي ايضا محل القدر لكل مؤمن وعامل ونبي
وملك بقدره قال الله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر فجعل مبدأ النزول مقام العظمة
مقام النور المحمدي ومقام او ادنى من غيب غيوب الاكوان لنفوس غيب الامكان ولذا
عبر بضمير الغائب في ليلة القدر وهي ظلمة الامكان وقدره ع وفيها التقدير و
ما ادريك ما ليلة القدر الى آخر السورة وهي الليلة المباركة التي يفرق فيها كل امر
حكيم كما قال تعالى وما يتجدد في الدهر والزمان ويأتي به جبرئيل عن ميكائيل عن
اسرافيل عن اللوح عن القلم عن الروح الامري يتلقى اوله بواسطتهم كما قال تعالى

تنزل

صورة من الصفحة الأولى من المخطوط

جاحد معاند ومن ادعى الرؤية شفاها حال الزمن الغيبة الكبرى فغلط مردود وفي آخر التو
قيعات كما في الاكمال وغيره من جاءكم يدعي الرؤية قبل الصيحة والسفياني فكذبوه وفي حديث
المفضل بن عمر كما ذكره الشيخ حسن بن سليمان الحلي في رسالة الرجعة وغيره في غيرها عن الصا
دق ع لا تراه عين حتى تراه كل عين او ما دل على هذا المعنى وهو الذي يقتضيه وقوع الغيبة
الكبرى وعمومها ويقولوا الشيعة الغيبي وفي بعض الكتاب ما ينافي في ذلك فلا عبرة
بها ونسأل الله اتمام العزم في وضع رسالة مستقلة في بيان دولته والرجعة جامعة كما
فيه حسبما امكن والله الموفق وستأتي جملة كافية ان شاء الله تعالى وقال محمد صادق وعدم
ظهور الامام وحرمة ذكره باسمه الشخصي ومصالح اخر عند الله وعند الامام اقول نعم كذلك
وينوا عدة حكم فيها وستأتي ولا يعلمها الا هو قوله فان قيل اذ الامر يا شخصه فلا يمكن
ان يخفى فما الخوف في ذكر اسمه قلنا اذا ذكر اسمه علم السلاطين انه موجود وطلبه من بقية
اهل بيته وتوثيقها الاحضار الامام وربما يجر الطلب الى قتل اهل بيته بعد ذكره ما
سميه في زمان وجود اهل بيته واما بعد ولا كما في زماننا هذا والله اعلم اقول سيجيء هذا
الزمن من شيعته وخواصه ومواليه وهو يحذر عليهم ويخاف وقد يجر الى القتل وهنا ايضا
والسب والاستخفاف بذكره واكرم انما يطلب حضوره بشخصه مع علمهم بانا نقول بجوز
كاشفا يانعم قد تختلف التقية في الاوقات شدة وضعفا وذلك محرم فلم يرتفع
حكم التقية مطلقا فافهم

بهذا ما اراد الله رسمه في هذا المجلد ويتلوه المجلد العاشر اوله باب الاشارة الى هذا الدارم وصلى الله
على محمد وآله الاطهار [illegible] من المجلد التاسع في اليوم الثلاثين من شهر
شوال [illegible] سنة الثامنة [illegible] والالف [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

صورة من الصفحة الأخيرة من المخطوط

مُقَدِّمَة

بسم الله الرحمن الرحيم

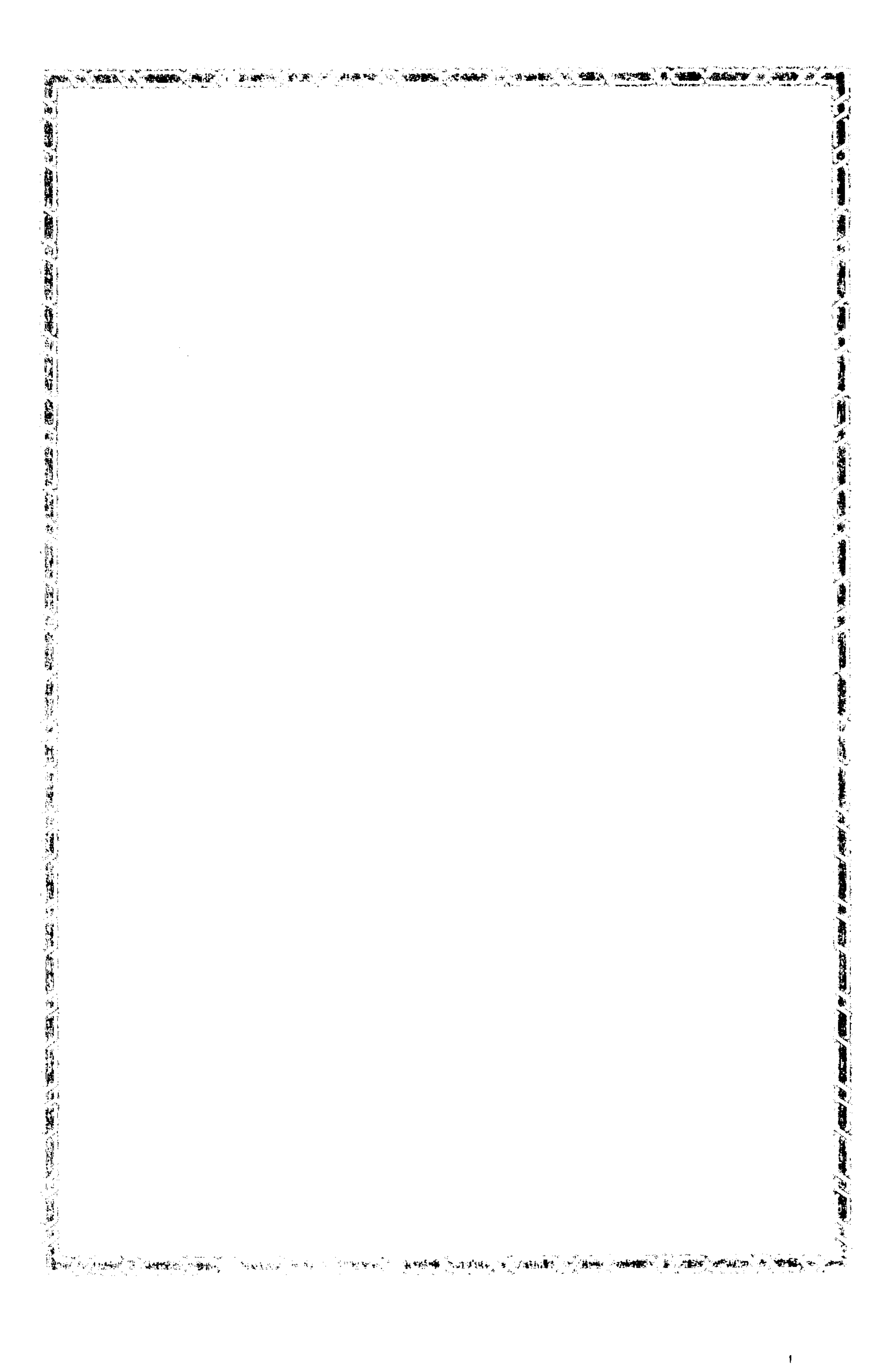
الحمد لله المتعالي عن الشَّبه والنظير، وصلىٰ الله علىٰ محمد وآله المنزّهين عن القصور والتقصير، معدن الوحي، ومجمع الحكم، وخلفائه المبلّغين لجميع الأُمم، والكاشفين لهم حنادس الظُلَم، جعلهم الشهداء على خلقه، ومظهر قدرته وصفاته. وبعد:

فيقول محمد بن عبد علي بن محمد بن أحمد آل عبد الجبار: هذا هو المجلد العاشر[1] من شرح الأُصول، المسمىٰ بـ«هدي العقول»، وفّقنا الله لإتمامه، بحقّ محمد وآله العظام.

قال المصنف محمد بن يعقوب الكليني:

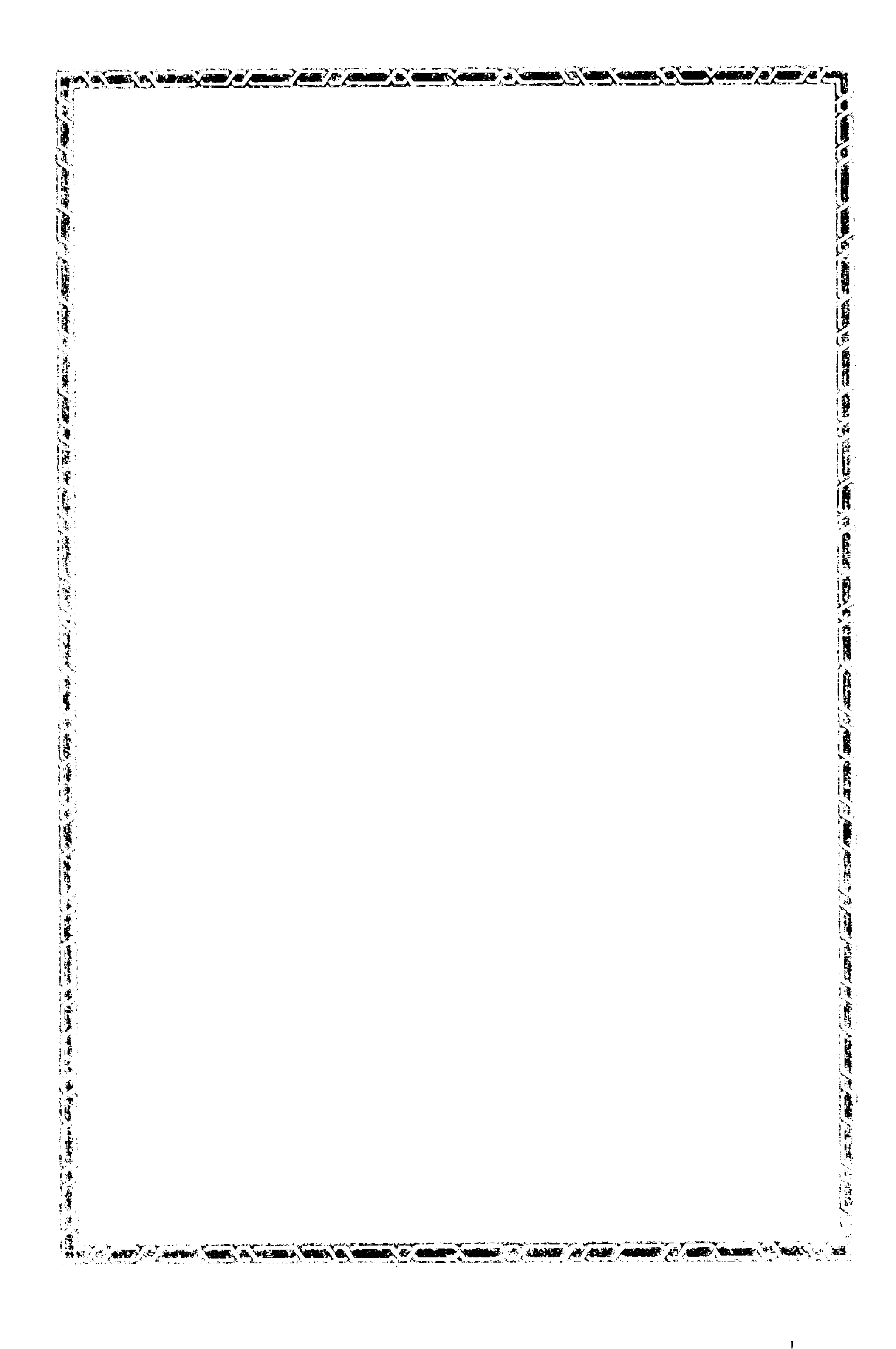
---

(١) وهو المجلّد الثامن حسب ترتيبنا للمجلّدات.



الباب الحادي والأربعون

في شأن ﴿إنا أنزلناه في ليلة القدر﴾ وتفسيرها



أضواء حول الباب

أقول هذا الباب يشتمل أيضا علىٰ إثبات الاضطرار إلىٰ الحجة، وأن الوقت لا يخلو منها، وعلى بيان صفاته. ومنه يتّضح أيضاً بطلان إمامة من سواهم، من الأمويين والعباسيين، وولد الحسنين وأعقابهم غيرهم عليهم السلام ، كما هو الأمر في المجلّدات السابقة واللاحقة أيضاً.

وهذا الباب والأبواب الآتية تشتمل على أنواع علومهم عليهم السلام ، وإن عُرِفتْ من قبل، فلامنافاة. ونقدّم قبل الشروع في أحاديث الباب مباحثَ بها يتضح المقصود، كما هو المجرىٰ في هذا الشرح.

فضل ليلة القدر

فنقول: لا خلاف عند فرق الإسلام في عِظَم ليلة القدر وعلوّ شأنها، غيباً وشهادة؛ فهي محل الإبرام والإمضاء للآجال والأرزاق، للوجود وأحكامه، وكذا الشرائع، وكلّ ما ينزل تلك |الليلة| من الإذن فيه لصاحب الأمر، فهي أول سنة التقدير، وما يتجدد مدة السنة داخل فيها، وكلّ يوم هو في شأن. فنفوذ الأمر في مقام بوجهٍ وانقطاعه لاينافي تجدده ـ في مقام آخر ـ وقبوله الزيادة والنقيصة.

وفيها نزول الملائكة والروح، وهي أيضاً محل القدر لكلّ مؤمن وعامل ونبي ومَلَك،

بقدرة الله تعالىٰ، ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾[١]، فجعل مبدأ النزول مقام العظمة ـ مقام النور المحمّدي ـ ومقام ﴿أَوْ أَدْنَىٰ﴾[٢]، من غيب غيوب الأكوان، فهو من غيب الإمكان، ولذا عبّر بضمير الغائب. ﴿فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ وهي ظلمة الإمكان وقدره ﷺ.

وفيها التقدير، ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ ﴾[٣]... إلىٰ آخر السورة.

وهي الليلة المباركة التي يفرق فيها كلّ أمر حكيم، كما قال تعالىٰ[٤]. وما يتجدد في الدهر والزمان ويأتي به جبرئيل ـ عن ميكائيل، عن إسرافيل، عن اللوح، عن القلم، عن الروح الأمري ـ متلقىً أوله بواسطتهم، كما قال الله تعالىٰ: ﴿ يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ ﴾[٥].

وورد فيها من الثواب ما ستسمع بعضه، ولا يحصيه إلّا الله تعالىٰ، ولنذكر بعض ماورد:

فروىٰ محمد باقر المجلسي في زاد المعاد، عن النبي ﷺ أنّه: (**إذا كان ليلة القدر تنزل الملائكة التي عند سدرة المنتهىٰ، ومنهم جبرئيل، ومعه أعلام، فينصب علماً علىٰ قبري، وعلماً علىٰ بيت المقدس، وعلماً علىٰ المسجد الحرام، وعلماً علىٰ طور سيناء، ولايدع مؤمناً ولا مؤمنة إلّا ويسلّمان عليه**).

وعنه ﷺ: (**إنّ الجنة عند دخول شهر رمضان تزّين، فإذا كان أول ليلة منه هبت ريح من تحت العرش**)، ثمّ أخذ ﷺ في بيان فضل الشهر، إلىٰ أن قال: (**وإذا كان ليلة القدر أمر الله جبرئيل أن يهبط إلىٰ الأرض في جند عظيم من الملائكة، ومعه علم أخضر ينصبه على الكعبة، ولجبرئيل ستمائة جناح، منها اثنان لايفتحهما إلّا في ليلة القدر، فإذا فتحهما عمَّ مابين المشرق والمغرب، وتهبط الملائكة في أطراف الأرض، فيسلّمون علىٰ كلّ قائم وقاعد مشتغل بالصلاة وذكر الله، ويصافحونهم ويؤمّنون على دعائهم إلىٰ طلوع الفجر، فيقول جبرئيل حينئذ للملائكة: اصعدوا إلىٰ السماء**)... الحديث.

بيـان: الملائكة فيها في نزول بالتحية والسلام على ولي الأمر المعصوم الذي في الأرض، ويكون من ذلك ببركتهم لغيرهم بالتبعية، ممن شايعهم واقتفىٰ أثرهم. وطلوع

---

(١) «القدر» الآية: ١.
(٢) «النجم» الآية: ٩.
(٣) «القدر» الآية: ٢.
(٤) «الدخان» الآية: ٤.
(٥) «النحل» الآية: ٢.

الفجر إن أخذته جزئياً فالليلة جزئية، أو كلياً فكلية، فافهم.

وعن الباقر عليه السلام: (من أحيىٰ ليلة القدر غفر الله له ذنوبه ولو كانت بعدد نجوم السماء، وثقل الجبال، وكيل البحار)[١].

وستعرف ممّا سيأتي الوجه في عدم نشره للجناحين إلّا في هذه الليلة، وستعرف ممّا سيأتي زيادة في بيان فضلها وشرفها.

وممّا يوضح ذلك ماروي في الفقيه، و الكليني في هذا الكتاب أيضاً، عن الصادق عليه السلام: (أن رسول الله صلى الله عليه وآله أري في منامه بني أُمية يصعدون منبره من بعده، يضلون الناس عن الصراط القهقرىٰ، فأصبح كئيباً حزيناً، فهبط عليه جبرئيل عليه السلام فقال: يا رسول الله، مالي أراك كئيباً حزيناً؟ قال: يا جبرئيل، إني رأيت بني أُمية في ليلتي هذه يصعدون منبري من بعدي، يضلون الناس عن الصراط القهقرىٰ، فقال: والذي بعثك بالحق نبياً، إنّ هذا شيء ما اطلعت عليه، ثمّ عرج إلى السماء، فلم يلبث أن نزل عليه بآي من القرآن يؤنسه بها، قال: ﴿أَفَرَأَيتَ إن مَتَّعناهُمْ سِنِينَ * ثُمَّ جَاءَهُم ما كانُوا يُوعَدُونَ * ما أغنَىٰ عَنهُم ما كانُوا يُمَتَّعُونَ﴾[٢]، وأنزل الله عليه: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيلَةِ القَدرِ * وَمَا أدراكَ مالَيلَةُ القَدْرِ * لَيلَةُ القَدْرِ خَيرٌ مِن أَلفِ شَهرٍ﴾[٣]، جعل الله تعالىٰ ليلة القدر لنبيّه خيراً من ألف شهر، مُلك بني أُمية)[٤].

ورویٰ مثله محمد بن العباس[٥].

وفي الكافي والفقيه، في حديث طويل، عن أبي جعفر عليه السلام، قال عليه السلام: (العمل الصالح فيها ـ من الصلاة والزكاة وأنواع الخير ـ خير من العمل في ألف شهر ليس فيها ليلة القدر، ولولا ما يضاعف الله للمؤمنين مابلغوا، ولكن الله يضاعف لهم الحسنات)[٦].

وفي الكافي مسنداً، وفي الفقيه مرسلاً، عن غير واحد ـ جميعاً ـ عن أبي عبد الله عليه السلام،

---

(١) «إقبال الأعمال» ص٥٠٦؛ «بحار الأنوار» ج٩٥، ص١٦٨، بتفاوت.

(٢) «الشعراء» الآية: ٢٠٥ – ٢٠٧.

(٣) «القدر» الآية: ١ – ٣.

(٤) «الكافي» ج٤، ص١٥٩، باب في ليلة القدر، ح١٠؛ «الفقيه» ج٢، ص١٠١، ح٤٥٣، بتفاوت، صححناه علىٰ المصدر.

(٥) «تأويل الآيات الظاهرة» ص٧٩٣، أورد فيه ذيل الحديث بزيادة.

(٦) «الكافي» ج٤، ص١٥٨، باب في ليلة القدر، ح٦؛ «الفقيه» ج٢، ص١٠٢، ح٤٥٥، بتفاوت، صححناه علىٰ المصدر.

قالوا: قال له بعض أصحابنا ـ قال: ولا أعلمه إلّا سعيداً السمّان ـ: كيف تكون ليلة القدر خيراً من ألف شهر ؟ قال: (العمل فيها خير من العمل في ألف شهر ليس فيها ليلة القدر)[١].

بيان: إمّا يراد بالألف شهر دولة بني أُمية، وستعرف مافيه من الإشكال ودفعه، [أو][٢] غيرها من الأيام غير ليلتها، والله يضاعف لمن يشاء.

معنى الروح النازلة ليلة القدر

وهذه الروح التي تنزل عليهم ليلة القدر خلق أعظم من الملائكة، خارجة عنهم، وليست جبرئيل، ولذا عطفها[٣] على الملائكة، وقال تعالىٰ: ﴿ يُنَزِّلُ المَلائِكَةَ بِالرُّوحِ ﴾[٤]، وجبرئيل من الملائكة.

وفي بعض أدعية الصحيفة السجادية[٥] أفرد جبرئيل وأفرد الروح بالصلاة، وجعلها من عالم أمره، كما قال تعالىٰ: ﴿ ويَسألونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِن أمرِ رَبِّي ﴾[٦]، ﴿ وَكَذٰلِكَ أوحَيْنا إلَيكَ رُوحاً مِّن أمرِنا ﴾ الآية[٧]. وأين مقامه ومقام روح الأمر؟

وفي البصائر، بإسناده عن أبي بصير، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن قوله تعالىٰ: ﴿ وَيَسألونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِن أمرِ رَبِّي ﴾، قال: (خلق أعظم من جبرئيل وميكائيل، كان مع رسول الله صلى الله عليه وآله، وهو مع الأئمة، وهو من الملكوت)[٨].

وبإسناده عن أبي الصباح الكناني، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: ﴿ وَكَذٰلِكَ أوحَيْنا إلَيكَ رُوحاً مِنْ أمرِنا ﴾، قال: (خلق والله أعظم من جبرئيل وميكائيل، وقد كان مع رسول الله صلى الله عليه وآله يخبره ويسدده، وهو مع الأئمة من بعده)[٩].

---

(١) «الكافي» ج٤، ص١٥٧، باب في ليلة القدر، ح٤؛ «الفقيه» ج٢، ص١٠٢، ح٤٥٦، بتفاوت، صححناه علىٰ المصدر. (٢) في الأصل: «من».

(٣) في قوله تعالىٰ: (تَنَزَّلُ الملائكةُ والرُّوحُ فيها)... «القدر» الآية: ٤.

(٤) «النحل» الآية: ٢.

(٥) «الصحيفة السجادية الكاملة» ص٤٢، ٤٣، في الصلاة علىٰ حملة العرش.

(٦) «الإسراء» الآية: ٨٥. (٧) «الشورىٰ» الآية: ٥٢.

(٨) «بصائر الدرجات» ص٤٦٢، ح٩.

(٩) «بصائر الدرجات» ص٤٥٦، ح٦، صححناه علىٰ المصدر.

وبإسناده عن سعد الإسكاف، قال: أتى رجلٌ عليَّ بن أبي طالب عليه السلام يسأله عن الروح: أليس هو جبرئيل؟ فقال له علي عليه السلام: (جبرئيل من الملائكة، والروح غير جبرئيل)، وكرر ذلك على الرجل، فقال له: لقد قلت عظيماً من القول؛ ما أحد يزعم أن الروح غير جبرئيل، فقال له علي عليه السلام: (إنك ضال تروي عن أهل الضلال، يقول الله تبارك وتعالىٰ لنبيّه: ﴿أَتَىٰ أَمْرُ اللهِ فَلا تَستَعجِلُوهُ سُبحانَهُ وَتَعالىٰ عَمَّا يُشرِكُونَ * يُنَزِّلُ المَلائِكَةَ بِالرُّوحِ﴾[1] والروح غير الملائكة)[2].

وعنه عليه السلام: (أن له سبعين ألف وجه، لكلّ وجه سبعون ألف لسان، لكلّ لسان سبعون ألف لغة، يسبّح الله تعالىٰ بتلك اللغات، ويخلق الله من كلّ تسبيحة ملكاً يطير مع الملائكة إلىٰ يوم القيامة، ولم يخلق الله خلقاً أعظم من الروح غير العرش)... الحديث[3].

والمراد بالعرش: العلم الكلي، أو هي مع الحامل لها، والعاقل أفضل من العقل، وإن كان العقل إذا قوبل بالحس أفضل من الحس، فتأمّل.

ولا خفاء في أن ليلة القدر بها كمال التسلية عن دولة آل أُمية والأعرابيِّين وغيرهم، غيرهم عليهم السلام، ولا [يخفىٰ][4] أنّها ليالي ضلال ودولة شيطان، فأيّ فضيلة لليلة القدر بتفضيلها عليها؟! لأن ذلك ممّا اتفق عليه الكلّ. ولها زهرة دنيوية [يغتر][5] بها كثير، وتقع فيها عبادة من الخلق طرّاً، ولو بحسب الصورة الظاهرة من كثير، وهذه [بعزائها] في الدنيا.

وهذا يبطل ماشبّه [به][6] القاضي أبو بكر من علمائهم، على أن المراد بـ﴿أَلفِ شَهرٍ﴾ ملك بني أُمية، «لأن الله لا يذكر فضلها بذكر ألف شهر مذمومة، وأيام بني أُمية كانت مذمومة». وليس كما قال؛ لما عرفت. أورده الرازي في تفسيره[7]، ودفعه بذلك.

وفي بعض التفاسير: «ذُكر بحضرة الرسول صلى الله عليه وآله رجل من بني إسرائيل حمل السيف علىٰ عاتقه يقاتل في سبيل الله ألف شهر، فتمنت جماعة من الصحابة عمله واستعظموه،

---

(١) «النحل» الآية: ١ – ٢.

(٢) «بصائر الدرجات» ص ٤٦٤، ح ٣، صححناه علىٰ المصدر.

(٣) «بحار الأنوار» ج ٥٦، ص ٢٢٢، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

(٤) في الأصل: «يعني».

(٥) في الأصل: «يفتر».

(٦) في الأصل: «وانه».

(٧) «التفسير الكبير» ج ٣٢، ص ٣٠، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

فأنزل الله ليلة القدر، والعمل فيها مضاعف - إذا خلص - أعظم من ذلك العمل»(١). ولا منافاة بينه وما سبق، فافهم.

وفي الكافي، عن الكاظم عليه السلام في حديث: (نحن نؤيَّد بالروح بالطاعة لله والعمل له)(٢).

وعن الصادق عليه السلام أنّه سئل عن العلم: أهو شيء يتعلمه العالم من أفواه الرجال، أم في الكتاب عندكم تقرؤونه فتعلمون منه ؟ قال: (الأمر أعظم من ذلك وأوجب، أما سمعت قول الله عزّ وجلّ: ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحاً مِن أَمْرِنا ماكُنتَ تَدرِي مَا الكِتابُ وَلا الإيمانُ ﴾(٣)).

ثمّ قال: (بلىٰ، قد كان في حال لا يدري ما الكتاب ولا الإيمان، حتىٰ بعث الله عزّ وجلّ الروح التي ذكر في الكتاب، فلما أوحاها إليه علم بها العلم والفهم، وهي الروح التي يعطيها الله تعالىٰ من شاء، فإذا أعطاها عبداً علّمه الفهم)(٤).

وفي البصائر(٥) عنه عليه السلام ما يقرب منه.

وفي الينبوع، في الكتاب عن جابر، عن السجاد عليه السلام، في حديث، قال: قلت له: ياسيدي، ما أقل أصحابي ؟ قال عليه السلام: (هيهات هيهات! أتدري كم علىٰ وجه الأرض من أصحابك ؟).

قلت: يابن رسول الله، كنت أظنّ في كلّ بلدة ما بين المائة إلىٰ المائتين، وفي كلّ ما بين الألف إلىٰ الألفين، بل كنت أظنّ أكثر من مائة ألف في أطراف الأرض ونواحيها.

قال عليه السلام: (يا جابر، خالف ظنك وقصّر رأيك؛ أُولئك المقصرون وليسوا بأصحاب).

قلت: يابن رسول الله، ومن المقصّر؟.

قال: (الذين قصّروا في معرفة الأئمة وعن معرفة ما فرض الله عليهم من أمره وروحه).

قلت: ياسيدي، وما معرفة روحه ؟.

قال عليه السلام: (أن يعرف كلّ من خصّه الله بالروح فقد فوّض إليه أمره، يخلق بإذنه، ويحيي بإذنه، ويُعلِم الغيرَ ما في الضمائر، ويَعلم ماكان وما يكون إلىٰ يوم القيامة، وذلك أن هذا الروح من أمر

---

(١) «مجمع البيان» ج ١٠، ص ٦٦٥، «التفسير الكبير» ج ٣٢، ص ٣٠، بتصرف.

(٢) «الكافي» ج ٢، ص ٢٦٨، باب الروح الذي أيد به المؤمن، ح ١، وفيه: «الروح» بدل «بالروح».

(٣) «الشورىٰ» الآية: ٥٢.

(٤) «الكافي» ج ١، ص ٢٧٣، باب الروح التي يسدد الله بها الأئمة عليهم السلام، ح ٥.

(٥) «بصائر الدرجات» ص ٤٥٨، ح ١؛ ص ٤٥٩، ح ٢، ٣؛ ص ٤٦٠، ح ٥.

الله، فمن خصّه الله تعالىٰ بهذا الروح فهو كامل غير ناقص، يفعل مايشاء بإذن الله، يسير من المشرق إلى المغرب في لحظة واحدة، يعرج به إلىٰ السماء، وينزل به إلىٰ الأرض، ويفعل ماشاء وأراد).

قلت: ياسيدي، أوجدني بيان هذا الروح من كتاب الله، وأنّه من أمر خصه الله تعالىٰ بمحمد ﷺ.

قال: (نعم، اقرأ هذه الآية: ﴿وَكَذٰلِكَ أَوْحَيْنا إِلَيكَ رُوحاً مِن أمرِنا ماكُنتَ تَدرِي مَا الكِتابُ ولا الإيمانُ وَلكِن جَعَلناهُ نُوراً نَهدِي بِهِ مَن نَشاءُ مِن عِبادِنا﴾[١] وقوله: ﴿أُولئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الإِيمانَ وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِنهُ﴾[٢]).

قلت: فرّج الله عنك كما فرّجت عني ووفقتني علىٰ معرفة الروح والأمر... الحديث[٣].

بيان: وهذه بجميع تمامها وكمالها وشؤونها إنّما تكون مع محمد ﷺ، ومع آله بعده علىٰ ترتيبهم، فهي مختصة بهم، وتكون مع غيرهم -نبي أو وصي أو مؤمن ممتحن- بوجه من وجوهها، أو بجهة من وجه منها، أو ببعض جهة، ولم يحملها بكمالها غيرهم. فلا ينافي ما ورد من اختصاصهم بها وبين ما ورد من تأييد غيرهم بها، قبلُ وبعد، كما لا يخفىٰ.

وفي البصائر: (سأل الصادقَ عليه السلام رجلٌ من أهل بيته عن سورة ﴿إِنّا أَنزَلْناهُ فِي لَيْلَةِ القَدْرِ﴾ فقال: ﴿إنّا أنزَلْناه﴾ نور عند الأنبياء والأوصياء، لا يريدون حاجة من السماء ولا من الأرض إلّا ذكروها لذلك النور فأتاهم بها، فإن ممّا ذكر علي بن أبي طالب عليه السلام من الحوائج أنّه قال لأبي بكر يوماً:

﴿ولا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللهِ أَمْواتاً بَلْ أَحْياءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾[٤]، فأشهد أن رسول الله مات شهيداً، فإياك أن تقول: إنه ميت، والله ليأتينك، فاتق الله إذا جاءك، فإن الشيطان غير متمثل به. فعجب به أبو بكر فقال: إن جاءني والله أطعته وخرجت ممّا أنا فيه).

قال: (فذكر أمير المؤمنين عليه السلام لذلك النور، فعرج إلىٰ أرواح النبيين، فإذا محمد ﷺ قد أُلبس وجهه ذلك النور وأتىٰ وهو يقول: يا أبابكر، آمن بعلي وبأحد عشر من ولده؛ إنهم مثلي إلّا النبوة، وتب إلى الله تعالىٰ بردّ ما في يدك إليهم؛ فإنه لا حقّ لك فيه). قال: (ثمّ ذهب ولم ير،

---

(١) «الشورىٰ» الآية: ٥٢. (٢) «المجادلة» الآية: ٢٢.

(٣) كتاب «الينبوع» غير موجود لدينا، انظر: «بحار الأنوار» ج٢٦، ص١٤، ح٢، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر. (٤) «آل عمران» الآية: ١٦٩.

فقال أبوبكر: أجمع الناس فأخطبهم بما رأيت، وأبرأ إلىٰ الله ممّا أنا فيه إليك يا علي علىٰ أن تؤمنني، قال: ما أنت بفاعل، ولولا أنك تنسىٰ ما رأيت لفعلت).

قال: (فانطلق أبوبكر إلىٰ عمر، ورجع نور ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ﴾ إلىٰ علي فقال له: قد اجتمع أبوبكر مع عمر).

فقلت: أوَعلم النور؟ قال: (إن له لساناً ناطقاً وبصراً نافذاً، يتجسس الأخبار للأوصياء، ويتسمع الأسرار، ويأتيهم بتفسير كلّ أمر يكتتم به أعداؤهم. فلمّا أخبر أبو بكر عمر قال: سحرك، وإنها لفي بني هاشم لقديمة).

قال: (ثمّ قاما يخبران الناس، فما دريا ما يقولان)، قلت: لماذا؟ قال: (لأنّهما قد نسياه، وجاء النور وأخبر علياً بخبرهما، فقال: بعداً لهما كما بعدت ثمود)[١].

وفي معاني الأخبار، عن أمير المؤمنين ﷺ، قال: (قال لي رسول الله ﷺ: يا علي، أتدري ما معنىٰ ليلة القدر؟ قلت: لا يا رسول الله ﷺ، قال: إنّ الله قدّر فيها ما هو كائن إلىٰ يوم القيامة، فكان فيما قدّر ولايتك وولاية الأئمة من ولدك إلى يوم القيامة)[٢].

وعن الصادق ﷺ، أنّه ذكر عنده ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ فقال: (ما أبين فضلها علىٰ السور)، قيل: وأي شيء فضلها؟ قال: (نزلت ولاية أمير المؤمنين ﷺ فيها)، فقيل: في ليلة القدر التي نرتجيها في شهر رمضان؟ قال: (نعم، في ليلة قدّرت فيها السماوات والأرض، وقدّرت ولاية أمير المؤمنين ﷺ فيها)[٣].

القمي، قال: (رأى رسول الله ﷺ في نومه كأن قروداً تصعد منبره، فغمه ذلك، فأنزل الله: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ * وَما أدراك ما لَيلةُ القَدرِ * لَيلةُ القَدر خَيْرٌ مِن ألفِ شَهرٍ﴾ ـ تملكه بنو أمية ـ ليس فيها ليلة القدر)[٤].

وفي دعاء السجاد لدخول شهر رمضان: (سلام دائم البركة إلىٰ طلوع الفجر علىٰ من يشاء من عباده، بما أحكم من قضائه)[٥].

---

(١) «بصائر الدرجات» ص ٢٨٠، ح ١٥، بتفاوت، صححناه علىٰ المصدر.

(٢) «معاني الأخبار» ص ٣١٥، ح ١، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

(٣) «معاني الأخبار» ص ٣١٦، ح ٢، بتفاوت يسير.

(٤) «تفسير علي بن إبراهيم القمي» ج ٢، ص ٤٦٦، صححناه علىٰ المصدر.

(٥) «الصحيفة السجادية الكاملة» ص ١٨٦.

وروىٰ القمي، عن النبي ﷺ في قوله تعالىٰ: ﴿تَعْرُجُ المَلائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيهِ﴾[١]، قال: (تعرج الملائكة والروح في صبح ليلة القدر إليه من عند النبي والوصي)[٢].

وفي البصائر، عن داود بن فرقد، قال: سألته عن قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيلَةِ القَدْرِ﴾، قال: (ينزل فيها ما يكون من السنة إلىٰ السنة، من موت أو مولود)، فقلت: إلىٰ من؟ فقال: (إلىٰ من عسىٰ أن يكون! إن الناس تلك الليلة في صلاة ودعاء ومسألة، وصاحب هذا الأمر في شغل بنزول الملائكة إليه بأمور السنة، من غروب الشمس إلى طلوعها ﴿مِن كُلِّ أَمْرٍ سَلامٌ هِيَ﴾ له إلىٰ أن يطلع الفجر)[٣].

وعن الصادق عليه السلام -في ليلة القدر-: (إن الله تعالىٰ يقضي فيها مقادير تلك السنة، ثمّ يقذف به إلى الأرض)، قيل: إلىٰ من؟ قال: (إلىٰ من ترىٰ يا عاجز -أو يا ضعيف-)[٤].

وفي رواية عنه عليه السلام: (إذا كان ليلة القدر كتب الله فيها ما يكون، ثمّ يرمي به)، قيل: إلى من؟ قال: (إلىٰ من ترى يا أحمق)[٥].

وعنه عليه السلام في قوله عزّ وجلّ: ﴿فيها يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾[٦]، قال: (تلك ليلة القدر، يكتب فيها وفد الحاج وما يكون فيها من طاعة أو معصية أو موت أو حياة، ويحدث الله في الليل والنهار ما يشاء، ثمّ يلقيه إلىٰ صاحب الأرض)، قيل: من صاحب الأرض؟ فقال: (صاحبكم)[٧].

وعنه عليه السلام، قال: (قال علي عليه السلام في صبح أول ليلة قدر كانت بعد النبي ﷺ: سلوني، فو الله لا تسألوني عن شيء إلّا أخبرتكم بما يكون إلىٰ ثلاث مائة وستين يوماً، من الذر فما دونها فما فوقها، ثمّ لأخبرنكم بشيء من ذلك، لا بتكلف ولا برأي، ولا بادّعاء في علم، إلاّ من علم الله وتعليمه، والله لا يسألني أهل التوارة، ولا أهل الإنجيل، ولا أهل الزبور، ولا أهل الفرقان، إلّا فرّقت بين كلّ أهل كتاب بحكم مافي كتابهم).

قال الراوي: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أرأيت ما تعلمونه ليلة القدر بسنة، هل تمضي السنة وبقي منه شيء لم تتكلموا به؟

---

(١) «المعارج» الآية: ٤.
(٢) «تفسير علي بن إبراهيم القمي» ج٢، ص٤٠٦.
(٣) «بصائر الدرجات» ص٢٢٠، ح٢، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.
(٤) «بصائر الدرجات» ص٢٢١، ح٧.
(٥) «بصائر الدرجات» ص٢٢٢، ح١٠.
(٦) «الدخان» الآية: ٤.
(٧) «بصائر الدرجات» ص٢٢١، ح٤، صححناه علىٰ المصدر.

قال: (والذي نفسي بيده، لو أنّه فيما علمنا تلك الليلة أن أنصتوا لأعدائكم لنصتنا، فالنصت أشدّ من الكلام)[١].

وعنه عليه السلام : (إن القلب الذي يعاين ماينزل في ليلة القدر لعظيم الشأن)، قيل: كيف ذاك يا أبا عبدالله ؟ قال: (يشقّ والله بطن ذلك الرجل، ثمّ يؤخذ قلبه فيكتب عليه بمداد النور فَذلك جميع العلم، ثمّ يكون القلب مصحفاً للبصر، ويكون الأُذن واعية للبصر، ويكون اللسان مترجماً للأذن، إذا أراد ذلك الرجل علم شيء نظر ببصره وقلبه فكأنما ينظر في كتاب).

قال الراوي: قلت له بعد ذلك: فكيف العلم في غيرها، أيشقّ القلب منه أم لا يشقّ؟ قال: (لا يشقّ، ولكن الله يلهم ذلك الرجل بالقذف في القلب، حتى يخيّل إلىٰ الأُذن أنّه تكلم بما شاء الله من علمه، والله واسع عليم)[٢].

بيان: يعرف من هذا الحديث ومن غيره جامعيتهم لجميع العلوم في نفوسهم بتعليم الله، فهي كتاب جامع، وإن كان معهم كتب ـ مثل الجفر وغيره ـ فيها ماكان وما يكون، ولهم استخراجها منها، فهي من ذلك المعدن، فلا منافاة.

تنبيه: في رؤيا النبي من طرق العامة

ما تضمنته رؤيا النبي صلى الله عليه وآله من النزو علىٰ منبره نزو القردة وأنّهم بنو أمية ـ بما روي عند العامة في [غير][٣] كتاب من صحاحهم وغيرها، وفيه الخزي عليهم وعدم كونهم أئمة ـ ظاهر، وكذا من ماثلهم أو كان أشدّ قبحاً منهم، كالأعرابيّين والعباسيّين وأمثالهم. والبسط معهم هنا لا يمكن، فالمناسب أن نقول:

قال علّامتهم الزمخشري في الكشاف: «وقيل: هي رؤياه أنّه سيدخل مكة. وقيل: رأىٰ في المنام أن وِلد الحكم يتداولون منبره كما يتداول الصبيان الكرة»[٤].

والمراد بالوِلد الجنس، والحَكَم الجد لمعاوية ويزيد.

وقال علّامتهم النيسابوري في تفسيره: «الثالث ـ من الأقوال ـ: قول سعيد بن المسيّب

---

(١) «بصائر الدرجات» ص ٢٢٢، ح ١٢، بتفاوت، صححناه علىٰ المصدر.

(٢) «بصائر الدرجات» ص ٢٢٣، ح ١٤، بتفاوت، صححناه علىٰ المصدر.

(٣) في الأصل: «تميز».

(٤) «تفسير الكشاف» ج ٢، ص ٦٧٦، صححناه علىٰ المصدر.

وابن عباس في رواية عطاء: إن رسول الله ﷺ رأىٰ بني أُمية ينزون علىٰ منبره نزو القردة، فساءه ذلك»[١].

وقال في بيان الشجرة الملعونة: «عن ابن عباس: الشجرة الملعونة بنو أُمية»[٢].

وقال إمامهم الرازي في التفسير الكبير: «القول الثالث ـ في الرؤيا ـ: قول سعيد بن المسيب: رأىٰ رسول الله ﷺ بني أمية ينزون على منبره نزو القردة، فساءه ذلك. وهذا قول ابن عباس في رواية عطاء، والإشكال المذكور عائد فيه؛ لأن هذه الآية[٣] مكية، وما كان لرسول الله ﷺ بمكة منبر».

وأجاب بأنه «لا يبعد أن يرىٰ بمكة أن له منبراً بالمدينة يتداوله بنو أُمية».

ثمّ قال: «القول الثاني ـ في الشجرة الملعونة ـ: قول ابن عباس: إن المراد بها بنو أُمية، يعني الحكم بن أبي العاص وولده. قال: رأىٰ رسول الله ﷺ في المنام أن ولد مروان يتداولون منبره، فقص رؤياه علىٰ أبي بكر وعمر وقد خلا في بيته معهما، فلما تفرقوا سمع رسول الله ﷺ الحَكَمَ يخبر برؤيا رسول الله، فاشتد ذلك عليه، واتّهم عمر في إفشاء سرّه، ثمّ ظهر أن الحكم كان يتسمع إليهم، فنفاه رسول الله ﷺ.

وممّا يؤكد هذا التأويل قول عائشة لمروان: لعن الله أباك وأنت في صلبه، فأنت بعض من لعنه الله»[٤] انتهىٰ.

وقال في تفسير سورة القدر ـ في قوله: ﴿لَيلَةُ القَدْرِ خَيرٌ مِن ألفِ شَهرٍ﴾ ـ: «روىٰ القاسم بن الفضل، عن عيسىٰ بن مازن، قال: قلت للحسن بن علي عليه السلام: يا مسوّد وجوه المؤمنين؛ عمدت إلى هذا الرجل فبايعت له، يعني معاوية، فقال: إن رسول الله ﷺ رأىٰ في منامه بني أُمية يطؤون منبره واحداً بعد واحد ـ وفي رواية: ينزون علىٰ منبره نزو القردة ـ فشقّ ذلك عليه، فأنزل الله تعالىٰ: ﴿إنا أنزَلْناهُ فِي لَيلَةِ القَدْرِ﴾ إلىٰ قوله: ﴿ألفِ شَهرٍ﴾[٥]، يعني ملك بني أُمية. قال القاسم: فحسبنا ملك بني أُمية فإذا هو ألف شهر.

وطعن القاضي في هذا الوجه فقال: ما ذكر من ألف شهر في أيام بني أُمية بعيد، لأنّه

---

(١) «تفسير غرائب القرآن» ج٤، ص٣٦١، ٣٦٢. (٢) «تفسير غرائب القرآن» ج٤، ص٣٦١، ٣٦٢.

(٣) أي قوله تعالىٰ: ﴿وَما جَعَلْنا الرُّؤْيا التي أرَيْناكَ إلّا فِتنَةً لِلنّاسِ﴾ ... «الإسراء» الآية: ٦٠.

(٤) «التفسير الكبير» ج٢٠، ص١٨٨ ـ ١٨٩، بتفاوت، صححناه علىٰ المصدر.

(٥) «القدر» الآية: ١ – ٣.

تعالىٰ لا يذكر فضلها بذكر ألف شهر مذمومة، وأيام بني أُمية كانت مذمومة.

واعلم أن هذا الطعن ضعيف؛ لأن أيام بني أُمية كانت أياماً عظيمة بحسب السعادات الدنيوية»[١] انتهىٰ كلامه.

وقال فاضلهم البيضاوي في تفسيره المسمّىٰ بأنوار التنزيل: «وقيل: رأىٰ ﷺ قوماً من بني أُمية يرقون منبره وينزون عليه نزو القردة، فقال ﷺ: (هذا حظهم من الدنيا يعطونه بإسلامهم، وعلىٰ هذا كان المراد بقوله: ﴿إلَّا فِتنَةً لِلنّاسِ﴾ ما حدث في أيامهم، ﴿وَالشَّجَرَةَ المَلعُونَةَ فِي القُرآنِ﴾ عطف علىٰ ﴿الرُّؤيا﴾[٢]».

ثمّ قال: «وقد أُوّلت بالشيطان وأبي جهل والحكم بن أبي العاص»[٣] انتهىٰ.

أقول: [لعنهم][٤] في قوله تعالىٰ: ﴿فَهَل عَسَيتُمْ إن تَوَلَّيتُمْ أن تُفسِدُوا فِي الأرضِ وَتُقَطِّعُوا أرحامَكُمْ * أُولئِكَ الذِينَ لَعَنَهُمُ اللهُ﴾ الآية[٥]، وما ذكر في الآية متحقق في بني أُمية والعباسيين، ومن شابههم بحكمهم، ولم تُلعن ظاهراً شجرة الزقوم فيه، ولو لُعنت فيه والشيطان فالمراد هنا: من بني أُمية، وهم المعنيون فيها[٦].

وروىٰ شيخهم المقدّم الترمذي في صحيحه، قال: «قام رجل إلىٰ الحسن بعدما بايع معاوية، فقال: سوّدت وجوه المؤمنين، فقال: (لا تؤنبني رحمك الله، فإن النبي ﷺ رأىٰ بني أُمية علىٰ منبره، فساءه ذلك، فأنزل الله تعالىٰ عليه: ﴿إنّا أعطَينَاكَ الكَوثَر﴾[٧]، يعني نهراً في الجنة، ونزلت: ﴿إنّا أنزَلناهُ فِي لَيلَةِ القَدْرِ * وَما أدراكَ ماليلةُ القَدرِ * لَيلةُ القَدرِ خَيرٌ مِن ألفِ شَهرٍ﴾ يملكها بنو أُمية يا محمد). قال القاسم: فعددناها فإذا هي ألف يومٍ* لا تنقص ولا تزيد»[٨] انتهىٰ.

---

(١) «التفسير الكبير» ج ٣٢، ص ٣٠ - ٣١، بتفاوت، صححناه علىٰ المصدر.

(٢) «الإسراء» الآية: ٦٠.

(٣) «تفسير البيضاوي» ج ١، ص ٥٧٥، صححناه علىٰ المصدر.

(٤) في الأصل: «لعنه».

(٥) «محمد» الآية: ٢٢ - ٢٣.

(٦) انظر: «تفسير علي بن إبراهيم القمي» ج ٢، ص ٣١٤، «تأويل الآيات الظاهرة» ص ٥٧٢.

(٧) «الكوثر» الآية: ١.

(*) كذا في المصدر، والصحيح: «شهر»، كما في «جامع الأصول» ج ٩، ص ٢٤٢، ح ٦٨٣٨. انظر قول ابن الأثير الآتي في هذا السياق، تعليقاً علىٰ نفس الحديث.

(٨) «سنن الترمذي» ج ٥، ص ٤٤٤، ح ٣٣٥٠، بتفاوت، صححناه علىٰ المصدر.

وروىٰ الحاكم في المستدرك، عن مسلم الزنجي، عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال النبي ﷺ : (إني أُريت في منامي كأن بني الحكم بن أبي العاص ينزون علىٰ منبري نزو القردة)، قال: فما رؤي مستجمعاً ضاحكاً حتىٰ مات. ثمّ قال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين»[1]. ذكر ذلك الدميري في حياة الحيوان[2].

وفي الكتاب الذي كتبه المعتضد بالله العباسي، حين عزم علىٰ لعن معاوية بن أبي سفيان علىٰ المنابر في سنة أربع وثمانين ومائتين، وذكر فيه بني أُمية فقال: «ثمّ أنزل الله كتاباً علىٰ رسوله ﷺ يذكر فيه شأنهم، وهو قوله تعالىٰ: ﴿والشَّجَرَةَ المَلعُونَةَ فِي القُرآنِ﴾. ولا خلاف بين أحد من أهل التفسير أن الله تبارك وتعالىٰ أراد بها بني أُمية»[3] انتهىٰ.

وقال ابن الأثير في الجامع: «في خبر في متنه: أن مدة ولاية بني أُمية كانت ألف شهر، وأنّها هي التي أراد الله بقوله: ﴿لَيلَةُ القَدرِ خَيْرٌ مِن ألفِ شَهرٍ﴾، وألف شهر هي ثلاث وثمانون سنة وأربعة أشهر. وكان أول استقلال بني أُمية وانفرادهم بالأمر عند بيعة الحسن ﷺ بن علي لمعاوية بن أبي سفيان، وذلك علىٰ رأس الأربعين من الهجرة، وكان انقضاء دولتهم على يد أبي مسلم الخراساني في سنة أثنتين وثلاثين ومائة، وذلك اثنتان وتسعون سنة، تسقط منها مدة خلافة عبد الله بن الزبير، وهي ثمان سنين وثمانية أشهر، يبقىٰ ثلاث وثمانون سنة وأربعة أشهر، هي ألف شهر، ولذلك قال في الحديث: فحسبناها فلم تزد ولم تنقص»[4] انتهىٰ.

ومن المقطوع به أن رؤياه وحيٌ، ﴿وَما يَنطِقُ عَنِ الهَوَىٰ﴾[5] كما أخبر الله عنه، وقال: ﴿لا يَسبِقُونَهُ بِالقَولِ﴾ الآية[6]. فإذا كانوا قردة وأمثالهم كيف يكونون خلفاء الله على العالم طرّاً؟!

نعم، هم أئمة ودعاة إلىٰ النار، بل يتعين ذلك، ودولتهم دولة فتنة واختبار، بما فيها من

---

(١) «المستدرك علىٰ الصحيحين» ج ٤، ص ٤٨٠، صححناه علىٰ المصدر.
(٢) «حياة الحيوان» ج ٢، ص ٢٠٣، بتفاوت يسير.
(٣) انظر: «تاريخ الطبري» ج ٥، ص ٦١٩، ٦٢١، «تاريخ الإسلام» حوادث سنة ٢٨٤، ص ١٧، ١٨.
(٤) «جامع الأُصول» ج ٩، ص ٢٤٣، ذيل ح ٦٨٣٨، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.
(٥) «النجم» الآية: ٣. (٦) «الأنبياء» الآية: ٢٧.

[الطولة والجزئية] والتخلية والإمهال، إقامة [للحجة][1]، وتوفية للنظرة، وتوفية لجزائهم الدنيوي، والله يفعل ما يشاء.

واعلم أنّه وقع الخلاف في تعيّنها من شهر رمضان، فروىٰ الصدوق في الفقيه، والكليني في الكافي، عن حمران، أنّه سأل أبا جعفر عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَارَكَةٍ﴾[2] قال: (هي ليلة القدر، وهي في كلّ سنة في شهر رمضان في العشر الأواخر، ولم ينزل القرآن إلّا في ليلة القدر، قال الله عزّ وجلّ: ﴿فيها يُفرَقُ كُلُّ أمرٍ حكيم﴾[3]، قال: يقدّر في ليلة القدر كلّ شيء يكون في تلك السنة إلىٰ مثلها من قابل) ... الحديث[4].

وفي الكافي والتهذيب، عن علي بن أبي حمزة الثمالي، قال: كنت عند أبي عبدالله عليه السلام، فقال له أبو بصير: جعلت فداك، الليلة التي يُرجىٰ فيها ما يُرجىٰ؟ فقال: (في إحدىٰ وعشرين أو ثلاث وعشرين)، فقال: وإن لم أقوَ علىٰ كلتيهما؟ قال: (ما أيسر ليلتين فيما تطلب!).

فقال: قلت: فربما رأينا الهلال عندنا، وجاءنا من يخبرنا بخلاف ذلك في أرض أُخرىٰ؟ فقال: (ما أيسر أربع ليالٍ تطلبها فيها!).

قلت: جعلت فداك، ليلة ثلاث وعشرين ليلة الجهني؟ فقال: (إن ذلك ليقال).

قلت: جعلت فداك، إن سليمان بن خالد روىٰ أن في تسع عشرة يكتب وفد الحاج، فقال: (يا أبا محمد، وفد الحاج يكتب في ليلة القدر، والمنايا والبلايا والأرزاق، وما يكون إلىٰ مثلها في قابل، فاطلبها في ليلة إحدىٰ وعشرين وثلاث وعشرين، وصلّ في كلّ واحدة منهما مائة ركعة، وأحيهما إن استطعت إلىٰ النور، واغتسل فيهما) ... الحديث[5].

وروىٰ الكليني، عن حسان بن مهران، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سألته عن ليلة القدر، فقال: (التمسها في ليلة إحدىٰ وعشرين، أو ليلة ثلاث وعشرين)[6].

---

(١) في الأصل: «للجهة». (٢) (٣) «الدخان» الآية: ٣، ٤.

(٤) «الكافي» ج ٤، ص١٥٧، باب في ليلة القدر، ح٦، بتفاوت يسير؛ «الفقيه» ج٢، ص١٠١، ح٤٥٥، صححناه علىٰ المصدر.

(٥) «الكافي» ج ٤، ص١٥٦، باب ليلة القدر، ح٢؛ «تهذيب الأحكام» ج٣، ص٥٨، ح٢٠١، بتفاوت، صححناه علىٰ المصدر.

(٦) «الكافي» ج ٤، ص١٥٦، ح١، صححناه علىٰ المصدر.

وروىٰ عن إسحاق بن عمار، قال: سمعته يقول، وناس يسألونه يقولون: الأرزاق تقسم ليلة النصف من شعبان ؟ قال: فقال: (لا والله، ماذاك إلّا في ليلة تسع عشرة من شهر رمضان، وإحدىٰ وعشرين، وثلاث وعشرين، فإن في ليلة تسع عشرة يلتقي الجمعان، وفي ليلة إحدىٰ وعشرين يُفرق كلّ أمر حكيم، وفي ليلة ثلاث وعشرين يمضي ما أراد الله من ذلك، وهي ليلة القدر التي قال الله تعالىٰ فيها: ﴿خَيرٌ مِن ألفِ شَهرٍ﴾).

قال: قلت: وما معنىٰ (يلتقي الجمعان)؟ قال: (يجمع الله فيها ما أراد من تقديمه وتأخيره وإرادته وقضائه).

قال: قلت: فما معنىٰ يمضيه في ثلاث وعشرين؟ قال: (إنه يفرقه في ليلة إحدىٰ وعشرين، ويكون له فيه البداء، فإذا كان ليلة ثلاث وعشرين أمضاه، فيكون من المحتوم الذي لا يبدو له فيه)[1].

وعن زرارة، قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: (التقدير في ليلة تسع عشرة، والإبرام في ليلة إحدىٰ وعشرين، والإمضاء في ليلة ثلاث وعشرين)[2].

وعن أبي عبدالله عليه السلام، قال: (في ليلة تسع عشرة من شهر رمضان التقدير، وفي ليلة إحدىٰ وعشرين القضاء، وفي ليلة ثلاث وعشرين إبرام ما يكون في السنة إلى مثلها، لله جلّ ثناؤه يفعل ما يشاء في خلقه)[3]. [ورواه][4] الصدوق في الفقيه[5].

وفيه، عن سفيان بن السمط، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: الليالي التي يُرجىٰ فيها من شهر رمضان ؟ فقال: (تسع عشرة، وإحدىٰ وعشرين، وثلاث وعشرين)، قلت: فإن أخذتني الفترة أو علّة، ما المعتمد عليه من ذلك ؟ قال: (ليلة ثلاث وعشرين)[6].

وروىٰ الشيخ في التهذيب، عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: سألته عن ليلة القدر، قال: (هي ليلة إحدىٰ وعشرين أو ثلاث وعشرين)، قلت: أليس إنّما هي ليلة ؟ قال: (بلى)،

---

(١) «الكافي» ج ٤، ص١٥٨، باب في ليلة القدر، ح٨، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

(٢) «الكافي» ج ٤، ص١٥٩، ح٩، صححناه علىٰ المصدر.

(٣) «الكافي» ج ٤، ص ١٦٠، ح ١٢، صححناه علىٰ المصدر.

(٤) في الأصل: «وروى».

(٥) «الفقيه» ج ٢، ص ١٠٠، ح ٤٥١، بتفاوت يسير.

(٦) «الفقيه» ج ٢، ص١٠٣، ح ٤٦٠، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

قلت: فأخبرني بها، فقال: (وما عليك أن تفعل خيراً في ليلتين)[١].

بيان: عرّفه التعيّن، وممّا سبق ويأتي يتضح أنّها |ليلة| ثلاث وعشرين، وأنّها ليست -كما قيل- مخفية؛ لحِكم لا تُدرك، كالأجل. والفرق ظاهر، لكن لمّا كان الإمضاء سابقاً على التقدير والإبرام -وهو الأقرب- ذكر في بعض أنّها في إحدى وعشرين.

وفي التهذيب، عن محمد بن يوسف، عن أبيه، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: **(إن الجهني أتى النبي صلى الله عليه وآله فقال: يا رسول الله، إن لي إبلاً وغنماً وغلمة وعَمَلة، فأُحب أن تأمرني بليلة أدخل فيها فأشهد الصلاة، وذلك في شهر رمضان، فدعاه رسول الله صلى الله عليه وآله فسارّه في أُذنه، فكان الجهني إذا كان ليلة ثلاث وعشرين دخل بإبله وأهله وغنمه إلى مكانه)**[٢].

وفي الفقيه[٣] أنّ اسمه عبدالله بن أنيس الأنصاري. وهذا [يعيّن][٤] ما قلناه.

وقال **السيد علي بن طاووس في الإقبال**: «وردت الأخبار الصريحة بأن ثلاث وعشرين ليلة القدر، على الكشف والبيان، منها: ما رويناه بإسنادنا إلى سفيان بن السمط -وذكر الرواية- وما رويناه بإسنادنا إلى زرارة، عن عبد الواحد بن المختار الأنصاري، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن ليلة القدر، فقال: **(أخبرك والله ثمّ لا أعمي عليك، هي أول ليلة من السبع الأواخر)**.

أقول: لعل ذلك الشهر كان تسعة وعشرين يوماً، لأن ليلة أربع وعشرين غير مفردة. ووجدت بعد هذا التأويل في الجزء الثالث من جامع محمد بن الحسن القمي، لما روى منه في هذا الحديث، فقال ما لفظه: عن زرارة قال: كان ذلك الشهر تسعة وعشرين يوماً.

وبإسنادنا إلى ضمرة الأنصاري، عن أبيه، أنّه سمع النبي صلى الله عليه وآله يقول: **(ليلة القدر ثلاث وعشرون)**»[٥].

وروى فيه بعد أوراق، بسنده عن أبي جعفر الثاني، في حديث، قال: **(من زار الحسين عليه السلام ليلة ثلاث وعشرين من شهر رمضان، وهي الليلة التي يرجى أن تكون ليلة القدر،**

---

(١) «تهذيب الأحكام» ج ٣، ص ٥٨، ح ٢٠٠، صححناه على المصدر.

(٢) «تهذيب الأحكام» ج ٤، ص ٣٣٠، ح ١٠٣٢، صححناه على المصدر.

(٣) «الفقيه» ج ٢، ص ١٠٤، ذيل ح ٤٦١. (٤) في الأصل: «يقين».

(٥) «إقبال الأعمال» ص ٤٩٨، باختصار، صححناه على المصدر.

وفيها يفرق كلّ أمر حكيم)...[١] انتهىٰ ما نقلناه.

وقال السيد في الإقبال: «عن الشيخ الطوسي ـ في تفسير ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ في كتاب التبيان ـ ماهذا لفظه: وليلة القدر في العشر الأواخر من شهر رمضان، بلا خلاف، وهي في ليلة الإفراد بلا خلاف. وقال أصحابنا: هي إحدىٰ الليلتين، إمّا ليلة إحدىٰ وعشرين، أو ثلاث وعشرين. وجوّز قوم أن تكون سائر ليالي الإفراد: إحدىٰ وعشرين، وثلاث وعشرين، وخمس وعشرين، وسبع وعشرين، وتسع وعشرين[٢]»[٣] انتهىٰ.

وقال آخند محمد باقر في زاد المعاد: «أجمعت الإمامية علىٰ أن ليلة القدر محصورة في الثلاث الليالي: تسع عشرة، وإحدىٰ وعشرين، وثلاث وعشرين، فقيل: غير معيّنة فيها، وقيل: إنها إحدىٰ الليلتين: إحدىٰ وعشرين وثلاث وعشرين. وفي الأخبار الكثيرة المعتبرة ما يدل علىٰ القول الأول، وفي بعضها ما يدل علىٰ الثاني، وفي بعضها ما يعيّن أنّها ثلاث وعشرون، وهي ليلة الجهني».

ثمّ قال بعد حديثه: «ويظهر من بعض الأخبار أن القدر في كلا الثلاث، في الأولىٰ تقدير الأمور، وفي الثانية يكثر الدعاء والعبادة، فيمكن تغيير بعض تلك الأمور، وفي الثالثة الإبرام والقضاء، فلا يكون تغيير».

إلى أن قال: «أقول: اقتضت الحكمة إخفاء بعض الأمور، كالاسم الأعظم وأنّه مشتبه علىٰ أكثر الناس، والصلاة الوسطىٰ، وساعة إجابة الدعاء ليلة الجمعة ويومها. ولعل السرّ للاشتغال بجميع أسمائه، والاهتمام بكل الصلاة والدعاء في جميع الأوقات، وليحيي الليالي المحتملة فيها»... إلىٰ آخر كلامه.

أقول: الروايات عرفتها، وما ذكره في كونها في الثلاث لا يخفىٰ وعدم الدلالة، وقبل بروز الشيء لله فيه البداء. وكلامه لا يدل على أنّها مخفية، ووقوع الاختلاف في مسألة لا يوجب [التوقف والقول][٤] بالإخفاء، وإلّا لزم في كثير، وليس كذلك. والحكمة تقتضي هنا التعيين.

---

(١) «إقبال الأعمال» ص٥٠٤.

(٢) «التبيان في تفسير القرآن» ج ١٠، ص٣٨٥، بتفاوت يسير.

(٣) «إقبال الأعمال» ص٣٢٩، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

(٤) في الأصل: «متوقفا ولقول».

وقال الصدوق في الفقيه، في أدعية العشر الأواخر: «الليلة الثالثة، وهي ليلة القدر»(١).

وهو لظاهر الكليني(٢) أيضاً، وسيأتي مايدل أيضاً علىٰ أنّها ثلاث وعشرون، وهو الذي تلتئم عليه الروايات، وسيأتي في روايات الباب ما يدل عليه أيضاً، وكذا ما دل علىٰ أن الإمضاء فيها، فتدبّر.

ولكن القيام بالوظائف ـ وأقله في الثلاث ـ من التقدير، ويدخل فيه ما قبله من مراتب السبع لكلّ مكوَّن، والله يفعل ما يشاء.

وكلام السيد عرفت دلالته، وإجماع الشيخ علىٰ الحصر في الليلتين [أرجح](٣) من إجماع محمد باقر، وعلىٰ ما قلناه لا ينافي جعلها في الثلاث فيهن بوجه. أما التخصيص بتسع عشرة أو إحدىٰ وعشرين فضعيف، وملازمة إحياء الثلاث أفضل، و أكمله [فضلاً](٤) شغل الشهر بالعبادة.

وقد عرفت أن قسمة الأُرزاق والآجال ليلة القدر، ونفي كونه ليلة النصف من شعبان، مشفوعاً بالقسم من الإمام، في راوية إسحاق(٥).

إلّا إنّ في بعض الروايات أن تقدير الأُرزاق ليلة النصف من شعبان، ففي مصباح الكفعمي، عن كميل بن زياد، عن علي عليه السلام، قال: كنت جالساً عنده مع جماعة من أصحابه، فقال له بعضهم: يا أمير المؤمنين، ما معنىٰ قوله تعالىٰ: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾(٦)؟ قال: (**هي ليلة النصف من شعبان، والذي نفس عليٍّ بيده، ما من عبد إلّا وجميع ما يجري عليه من خير وشرّ مقسوم له في تلك الليلة إلىٰ آخر السنة في مثل تلك الليلة المقبلة، وما من عبد يحييها ويدعو فيها بدعاء الخضر إلّا أُجيب له**).

قال كميل: فلما انفضوا وانصرف علي أتيته ليلاً، فقال لي: (ما حاجتك يا كميل؟) قلت: دعاء الخضر عليه السلام يا أمير المؤمنين ... الحديث(٧).

---

(١) «الفقيه» ج ٢، ص ١٠٥، صححناه علىٰ المصدر.

(٢) «الكافي» ج ٤، ص ١٦١، باب الدعاء في العشر الأواخر من شهر رمضان، ح ٢.

(٣) في الأصل: «ارجع».

(٤) بياض في الأصل.

(٥) «الكافي» ج ٤، ص ١٥٨، باب في ليلة القدر، ح ٨ وقد مرّت الرواية عند ذكر الخلاف في تعيّن ليلة القدر.

(٦) «الدخان» الآية: ٤.

(٧) «المصباح» ص ٧٣٧، أورده في الهامش.

وروىٰ السيد ابن طاووس في الإقبال، في فضل ليلة النصف من شعبان، عن النبي ﷺ: (يثبّت الله فيها الآجال، ويقسّم فيها الأرزاق من السنة إلىٰ السنة، وينزل ما يحدث في السنة كلّها، يامحمد) ... الحديث، وذكر الحديث السابق في أعمالها.

وقال: «*إن قيل:* ما تأويل قسمة الأرزاق والآجال فيها، وقد تظافرت الروايات أن تقسيم الآجال والأرزاق ليلة القدر؟

فالجواب: لعل المراد أن قسمة الآجال والأرزاق التي يحتمل أن تمحىٰ وتثبت ليلة النصف من شعبان، والآجال والأرزاق المحتومة ليلة القدر، أو لعل قسمتها في علم الله تعالىٰ ليلة النصف من شعبان، وقسمتها بين العباد ليلة القدر، أو لعل قسمتها في اللوح المحفوظ ليلة نصف شعبان، وقسمتها بتفريقها بين عباده ليلة القدر، أو لعل قسمتها في ليلة القدر، وفي ليلة النصف من شعبان معناه: الوعد بهذه القسمة في ليلة القدر كان في ليلة نصف شعبان، فيكون معناه أن قسمتها ليلة القدر كان ابتداء الوعد به أو تقديره ليلة نصف شعبان، فيصح أن يقال عن الليلتين: إن ذلك قُسّم فيهما»[1] انتهىٰ.

أقول: ولا يخفىٰ ما في هذه الوجوه [من] الضعف، وسمعت أن التقدير ليلة تسع عشرة، ولو حملها على التقية لكان أقرب منها؛ فإنه مذهبهم. وأما فضلها فلا شك فيه، وهي بعد ليلة القدر.

وروىٰ السيد في الإقبال، بإسناده إلى جده أبي جعفر الطوسي، فيما رواه عن أبي يحيىٰ، عن جعفر بن محمد الصادق عليه السلام، قال: (سئل الباقر عليه السلام عن فضل ليلة النصف من شعبان، فقال: هي أفضل ليلة بعد ليلة القدر، فيها يمنح الله العباد فضله، ويغفر لهم بمنّه، فاجتهدوا في القربة إلىٰ الله تعالىٰ فيها، فإنها ليلة آلىٰ الله عزّ وجلّ علىٰ نفسه أن لا يردّ فيها سائلاً ما لم يسأل الله معصية، وإنها الليلة التي جعلها الله لنا أهل البيت بإزاء ما جعل ليلة القدر لنبيّنا ﷺ، فاجتهدوا في الدعاء والثناء علىٰ الله تعالىٰ) الحديث[2].

ويُحتمل [وجهٌ][3] آخر، وهو أنّها لهم عليهم السلام فيها تفصيل تلك، فهي هي بمقام التفصيل، وهو رتبة ثانية.

---

(١) «إقبال الأعمال» ص ٢١٢، ٢١٤، بتفاوت، صححناه علىٰ المصدر.

(٢) «إقبال الأعمال» ص ٢٠٩، صححناه علىٰ المصدر.

(٣) في الأصل: «وبها».

تنبيهات

التنبيه **الأول: للعامة خلاف في تعيّنها**، وكذا فيما رووه من أحاديثهم.

ففي مشكاة المصابيح للبغوي، في أبواب الصيام من الصحاح: «قالت عائشة: قال رسول الله ﷺ: **(تحرّوا ليلة القدر في الوتر من العشر الأواخر من شهر رمضان)**.

وقال ابن عمر: إن رجالاً من أصحاب النبي ﷺ أُروا ليلة القدر في المنام في السبع الأواخر، فقال رسول الله ﷺ: **(أرىٰ رؤياكم)** ... الحديث.

وعن ابن عباس، عن النبي ﷺ: **(التمسوها في العشر الأواخر من رمضان، ليلة القدر في تاسعة تبقىٰ، في سابعة تبقىٰ، في خامسة تبقىٰ)**.

وعن أبي سعيد الخدري: أن رسول الله ﷺ اعتكف العشر الأُول، ثمّ اعتكف العشر الأوسط، في قبة تركية، ثمّ أطلع رأسه فقال: **(إني أعتكف العشر الأُول ألتمس هذه الليلة، ثمّ أعتكف العشر الأوسط، ثمّ أُتيت فقيل لي: إنها في العشر الأواخر، فمن أراد أن يعتكف معي فليعتكف، فقد أُريت هذه الليلة ثمّ أُنسيتها، وقد رأيتُني أسجد في ماء وطين من صبيحتها، فالتمسوها في العشر الأواخر، والتمسوها في كلّ وتر)**.

قال: فمطرت السماء تلك الليلة، وكان المسجد على عريش، فوكف المسجد، فبصرت عيناي رسول الله ﷺ وعلىٰ جبهته أثر الماء والطين من صبيحة إحدىٰ وعشرين.

وعن عبد الله بن أنيس، قال: ليلة ثلاث وعشرين.

وعن أُبي بن كعب أنّه حلف ـ لا يستثني ـ أنّها ليلة سبع وعشرين، فقيل له: بأي شيء تقوله؟ قال: بالعلامة التي أخبرني بها الرسول، أخبرني أن الشمس تطلع في صبيحة يومها بيضاء لا شعاع لها.

وعن أبي بكرة، قال: سمعت الرسول ﷺ يقول: **(التمسوها في تسع بقين، أو في سبع بقين، أو في خمس بقين، أو في ثلاث بقين، أو آخر ليلة)**.

قال ابن عمر: سئل رسول الله ﷺ عن ليلة القدر فقال: **(هي في كلّ رمضان)**. ووقّفه بعضهم علىٰ ابن عمر.

وعن عبد الله بن أنيس، قال: قلت لرسول الله: إن لي بادية أكون فيها، وأنا أصلي فيها بحمد الله، فمرني بليلة أنزلها إلىٰ هذا المسجد، فقال: **(انزل ليلة ثلاث وعشرين)**» ...

الحديث[١]، انتهىٰ.

واختلاف رواياتهم فيها أكثر ممّا نقلناه، كما يظهر [المراجع][٢] كتبهم، ومنها ما رووه عن النبي ﷺ أنّه قال: **(التمسوا ليلة القدر في أول ليلة من شهر رمضان، أو في تسع، أو في أربع عشرة، أو في إحدىٰ وعشرين، أو في آخر ليلة منه)**.

وفي رواية أبي ذر، عنه ﷺ: أنّها في العشر الأُول منه.

وفي رواية أُخرىٰ، عنه: أنّها في ليلة سبع عشرة.

وفي رواية أبي هريرة، عن النبي ﷺ: أنّها ليلة إحدىٰ وعشرين ويومها، وليلة اثنين وعشرين ويومها، وليلة ثلاث وعشرين ويومها.

وفي رواية بلال، عنه ﷺ: أنّها ليلة أربع وعشرين.

وفي رواية عن عبادة بن الصامت، عن النبي ﷺ: **(التمسوها في التاسعة والسابعة والخامسة)**.

وعن أبي حنيفة: أنّها في ليالي جميع أيام السنة.

وروي أنّها تنتقل في العشر، وأنّها إذا كانت في سنة في ليلة تكون في السنة الأُخرىٰ في ليلة أُخرىٰ.

وذُكر جميع ذلك عن محمد بن أبي بكر[٣]، وروي فيها روايات أُخر، [وذكره][٤] السيد في الإقبال[٥].

وقال البيضاوي في تفسيره: «إنها في أوتار العشر الأَواخر من رمضان، ولعلها السابعة منها. والداعي إلىٰ إخفائها أن يحيي من يريدها ليالي كثيرة»[٦] انتهىٰ.

وفي حواشيه قيل: «كانت ليلة القدر علىٰ عهد النبي ﷺ فرفعت، ومن قال بوجودها

---

(١) «مشكاة المصابيح» ج١، ص٥٧١ - ٥٧٤، ح٢٠٨٣ - ٢٠٨٨، ح٢٠٩٢ - ٢٠٩٤، بتفاوت، صححناه علىٰ المصدر.

(٢) في الأصل: «بمراجع».

(٣) انظر ترجمته في «وفيات الأعيان» ج٤، ص٢٨٦.

(٤) في الأصل: «وذكر».

(٥) «إقبال الأعمال» ص٣٣٣ - ٣٣٤، نقلاً عن كتاب «دستور المذّكرين ومنشور المتعبدين» لمحمد بن أبي بكر المديني، صححناه علىٰ المصدر.

(٦) «تفسير البيضاوي» ج٢، ص٦١١، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

وبقائها اختلف في محلها، فقيل : تنقّلها في كلّ سنة في ليلة، وقال مالك والثوري وأحمد وإسحاق وأبو ثور: إنها تنقل في العشر الأواخر من رمضان، وقيل: تنتقل في رمضان كلّه، وقيل: في ليلة فيه لا تنتقل عنها، وهو قول ابن مسعود وأبي حنيفة.

وجمهور العلماء على أنّها في رمضان، فقال أبو زرين: هي أول ليلة منه، وقيل: سبع عشرة، وهي التي كانت صبيحتها وقعة بدر. ويحكىٰ هذا عن زيد بن أرقم وابن مسعود والحسن.

والصحيح ـ وعليه الأكثر ـ أنّها في العشر الأواخر منه، وذهب الشافعي أنّها إحدىٰ وعشرون، وجماعة من الصحابة وغيرهم أنّها ثلاث وعشرون، ومال إليه الشافعي أيضاً. ويحكىٰ عن بلال وابن عباس والحسن أنّها أربع وعشرون، وقيل: خمس وعشرون، حكي عن جماعة، منهم أُبي بن كعب وابن عباس، وإليه ذهب أحمد. وقيل: تسع وعشرون.

عن ابن مسعود، قال: قال لنا رسول الله ﷺ: (**ليلة القدر اطلبوها ليلة سبع عشرة من رمضان، وليلة إحدىٰ وعشرين، وليلة ثلاث وعشرين**) ثمّ سكت[١]. أخرجه أبو داود» انتهىٰ.

ونقل محمد باقر ـ من علمائنا ـ في زاد المعاد عن بعض العامة بقاءها في السنة، فينبغي القيام طولها.

وقيل: مخفية في شعبان ورمضان.

وقيل: هي ليلة النصف من شعبان.

وقيل: النصف من شهر رمضان.

والحاصل: أن أسقط الأقوال القول بانقطاعها بعد الرسول ؛ فإنّه ينافيه بقاء فضلها واستمراره المتفق عليه، وكذا كون الإبرام والإمضاء فيها كما روي[٢]، وظاهر ﴿تَنَزَّلُ المَلائِكَةُ﴾[٣]، والآية محكمة غير منسوخة، ولا كتاب بعد القرآن، وحكمه جارٍ غير منقطع. ولا خفاء أنّها بحسب ما ينزل فيها وقت الرسول لسنين مختص بوقته، فلا تختص به، بل متجددة أيضاً بعده. ولا [بخل][٤] في جانب الله، ولا غفلة فيه عن خلقه، ولم يتركهم سدىً. ولو انقطعت بعدُ اختل الوجود وفسد، تعالىٰ الله علوّاً كبيراً.

---

(١) «سنن أبي داود» ج ٢، ص ٥٣، ح ١٣٨٤، بتفاوت.

(٢) «الكافي» ج ٤، ص ١٥٩، باب في ليلة القدر، ح ٩.

(٣) «القدر» الآية: ٤.

(٤) في الأصل: «يخل».

وكذا لا تكون في غير رمضان؛ لأنّها أولاً إنّما كانت فيه، بلا خلاف، فلا [تختلف][1] بعد. لكن الذي أوجب للعامة مثل هذه الأقوال عدم إثباتهم معصوماً، محلاً لنزول الملائكة والروح بالإذن له في نفسه وبالنسبة لرعيته، لأن ثبوتها واستمرارها اللازم يوجب ثبوت معصوم شخصي هو خليفة الرسول في الأرض، ولا مناص منه؛ لاستحالة نزولهم على فاسق، فكيف المنافق ؟!.

وما سوىٰ الإمامية من [الزيدية][2] وغيرهم لم يثبتوا معصوماً، بل نفوها بعد الرسول حين أثبتوها كلا عصمة، كما سبق، وما نصبوه في أقبح مراتب الفسق، إن |لم| نقل بغيره، فهي تعيّن كون الخليفة بعد الرسول : عليّاً، ثمّ الحسن، ثمّ الحسين، ثمّ علي، ثمّ محمد ، ثمّ جعفر، ثمّ موسىٰ، ثمّ علي، ثمّ محمد، ثمّ علي، ثمّ الحسن، ثمّ محمد بن الحسن المهدي. ولدعوىٰ كلّ واحد ذلك فظهور المعجزات علىٰ يده، وتعيين الرسول، كما سمعته في المجلد السابع وغيره، إجمالاً وتفصيلاً، كما نقله المخالف ـ أهل العناد والحسد ـ والمؤالف، ودلّ عليه حالهم، وما قاله الرسول فيهم ممّا لا خلاف فيه.

ويلزمهم أيضاً وجوب نزول الخلافة وتعيين محلها ليلة القدر [بالنسبة][3] إلىٰ الرسول ﷺ ، وتبليغه ذلك للأمة؛ لكمال الدين به، وهو لا يقصّر في التبليغ، ولا تقصر هذه عن سائر المستحبات والمكروهات التي بيّنها ﷺ لأُمته، بل عرفت أنّها أقوىٰ الواجبات وأشدّها حاجة، بل من الأُصول ومالا يتم الوجود والتكليف بدونها، فلابد من تعيينه ﷺ لأهلها؛ وإلّا لزم العبث فيه والإهمال وعدم تمام الدين، وهو نقص في الله.

ويبطل كونها بالاختيار، وأنّه لم يوصِ، بل ترك الناس سدىً وهواهم، في أصعب الأشياء وعمد الدين، وهو يبطل الاعتماد عليه ﷺ في جميع ما بلّغ، كما لا يخفىٰ. وكذا يوجب ثبوت القبح في جانب الله، وهو يبطله، تعالىٰ الله عما يقوله الظالمون الجاحدون علوّاً كبيراً.

وقال ابن كثير ـ من علمائهم المشهورين ـ **في تفسيره المشهور**: «اختلف العلماء، هل كانت ليلة القدر في الأمم السابقة، أو هي مختصة بهذه الأمة؛ علىٰ قولين. وقال أبو مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري: حدّثنا مالك أنّه بلغه أن رسول الله ﷺ أُري أعمار الناس قبله،

---

(١) في الأصل: «بمختلف». (٢) في الأصل: «الزيود».

(٣) في الأصل: «بالسنة».

أو ما شاء الله من ذلك، فكأنه تقاصر أعمار أمته أن لا يبلغوا من العمل الذي بلغ غيرهم في طول العمر، فأعطاه الله ليلة القدر، خير من ألف شهر. وقد أُسند من وجه آخر.

وهذا يقتضي تخصيص هذه الأمة بليلة القدر، ونقله صاحب العدة أحد أئمة الشافعية عن جمهور العلماء، وحكىٰ الخطابي عليه الإجماع، والذي دلّ عليه الحديث أنّها كانت في الأُمم الماضية كما هي في أُمتنا.

قال الإمام أحمد بن حنبل: حدّثنا يحيىٰ بن سعيد، عن عكرمة بن عمار، حدّثني أبو زميل سمّاك الحنفي، حدّثني مالك بن مرثد بن عبد الله، حدّثني أبو مرثد، قال: سألت أبا ذر قلت: كنت سألت رسول الله ﷺ عن ليلة القدر؟ قال: أنا كنت أسأل الناس عنها، قال: قلت: يا رسول الله، أخبرني عن ليلة القدر، أفي رمضان هي أم في غيره؟ قال: (**بل هي في رمضان**)، قلت: تكون مع الأنبياء ما كانوا، فإذا قبضوا رُفعت، أم هي إلىٰ يوم القيامة؟ قال: (**بل هي إلىٰ يوم القيامة**)، قلت: في أي رمضان هي؟ قال: (**التمسوها في العشر الأُول أو العشر الأواخر**)[1].

ورواه النسائي عن الفلاس، عن يحيىٰ بن سعيد القطان، وفيه أنّها تكون باقية إلىٰ يوم القيامة في كلّ سنة بعد النبي، لا كما زعم بعض طوائف الشيعة من رفعها بالكلية، علىٰ ما فهموه من قوله ﷺ: (فرفعت)[2] وأراد رفع علم وقتها عيناً»[3].

ونقل عدّة أحاديث في شأنها وتعيينها أو إجمالها، سبق طائفة منها ونقل خلاف كثير لعلمائهم، من أراده فليراجعه. وكذا في شرح قلائد العقيان.

وجمع **الحافظ ابن حجر**[4] من علمائهم ـ أكثر من أربعين قولاً لهم فيها.

أقول: لا يخفىٰ [صراحة][5] بعض أحاديثهم في بقائها وعدم انقطاعها، وهي مطابقة لظاهر القرآن والعقل، وعليه أكثر الفرق، فمخالف ذلك مرجوع ـ من وجوه ـ ومطّرح أو مؤوّل. ولا يمكن أن [لا] يكون في كلّ الله؛ لحاجتهم إلىٰ نزول تلك الأحكام، ولكلّ أُمة نبي أو وصيه.

---

(١) «مسند أحمد بن حنبل» ج ٥، ص ١٧١، بتفاوت يسير.

(٢) «صحيح البخاري» ج ١، ص ٢٧، ح ٤٩.

(٣) «تفسير القرآن العظيم» ج ٤، ص ٥٣٤، باختصار، صححناه علىٰ المصدر.

(٤) «فتح الباري» ج ٤، ص ٧٩٤ – ٧٩٩.

(٥) في الأصل: «صداقة».

نعم، هي جزئي من ليلة القدر التي لمحمد ﷺ، هي كلية بمقامها، وكمالها لم يكن ولا يكون إلّا لمحمد وآله المعصومين عليهم السلام، وهم الحاملون لثقلها ومحلّ نزولها واستمرارها.

وعرفت ما رووه في تعيينها واختلافهم فيه، وإن [جاز][1] لتحصيله تقديم العمل في رمضان لإدراكها من أوله، كما يدل عليه بعض النصوص، ولذا ورد في بعض[2] غير ثلاث وعشرين.

وورد في الصحيح عن النبي ﷺ أنّه سئل عن ليلة القدر، فقام خطيباً وقال ـ بعد الثناء علىٰ الله ـ: (أما بعد، فإنّكم سألتموني عن ليلة القدر فلم أطوها عنكم؛ لأني لم أكن بها عالماً. اعلموا أيّها الناس أنّه من ورد عليه شهر رمضان وهو صحيح سوي، فصام نهاره، وقام وِرداً من ليله، وواضب علىٰ صلاته، وهاجر إلىٰ جمعته، وغدا إلىٰ عيده، فقد أدرك ليلة القدر، وفاز بجائزة الرب). فقال الصادق عليه السلام: (فاز والله بجوائز ليست كجوائز العباد)[3].

التنبيه الثاني: في ذكر ما ورد في علاماتها الحسية ـ وأعلامها الغيبية ظاهرة ممّا سبق ـ من المبادرة على العمل في شهر الصيام، وغضّ الجوارح، وملازمة الذكر، وظهور زيادة اليقين والبشرىٰ، وتمييز ذلك في كلٍّ بحسبه.

وروي في الكافي، والصدوق في الفقيه، بسندهما عن العلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام، قال: سألته عن علامة ليلة القدر، فقال. (علامتها أن يطيب ريحها، وإن كانت في برد دفئت، وإن كانت في حرّ بردت وطابت). قال: وسئل عن ليلة القدر، فقال: (تنزل فيها الملائكة والكتبة إلىٰ السماء الدنيا) ...الحديث[4].

وروىٰ علي بن الحسن بن فضّال في كتاب الصيام، بإسناده إلىٰ عبد الأعلىٰ، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: إنهم يقولون: إنها لا ينبح فيها كلب، فبأي شيء تُعرف؟ قال: (إن كانت في حرّ كانت باردة طيّبة، وإن كانت في شتاء كانت دفيّة ليّنة).

وروىٰ ابن فضّال في كتابه، بإسناده إلى حمّاد بن عثمان، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: ذكر

---

(١) في الأصل: «كان».

(٢) «الكافي» ج٤، ص١٥٦، باب في ليلة القدر، ح٢،١؛ «تهذيب الأحكام» ج٣، ص٥٨، ح٢٠٠.

(٣) «ثواب الأعمال» ص٨٩، ح٣؛ «بحار الأنوار» ج٩٤، ص١٨، ح٤٠، صححناه علىٰ المصدر.

(٤) «الكافي» ج٤، ص١٥٧، باب في ليلة القدر، ح٣، بتفاوت يسير؛ «الفقيه» ج٢، ص١٠٢، ح٤٥٨، صححناه علىٰ المصدر.

ليلة القدر، قال: (**في الشتاء تكون دفيئة، وفي الصيف تكون ريّحة طيّبة**). كذا في الإقبال[١].

ومن الجزء الخامس من كتاب أسماء رجال أبي عبدالله عليه السلام ـ كما نقله السيد في الإقبال ـ عن إسماعيل بن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جدّه، قال : (**ليلة القدر ليلة بلجة، لا حارة ولا باردة، نجومها كالشمس الضاحية**).

قال السيد بعده: «أقول: ورأيت من غير طريق أهل البيت علامات ـ أيضاً ـ وأمارات لليلة القدر، ومن ذلك ما ذكره شهردار بن شيرويه الديلمي في كتاب الفردوس، في نحو النصف من المجلّد الثاني، عن ابن عباس قال: ليلة القدر ليلة طلقة، لا حارّة ولا باردة، تصبح الشمس من يومها حمراء ضعيفة.

فهذا ما أردنا الاقتصار عليه من علامات ليلة القدر، كما دلّت عليه الرواية، وهذه الإشارات إلىٰ العلامات تدلّك على الإذن في تحصيل ليلة القدر وطلبها، وتقوي عزم الرجال في الظفر بها.

أقول: ورأيت في كراريس عتيقة ـ قالبها أصغر من الثمن، أولها صلاة ليلة الإثنين، وفيها منسك، وليس عليها اسم مصنّفها، لأنّه سقط منها قوائم ـ ما هذا لفظه:

صلاة يرىٰ بها ليلة القدر: روي عن عبدالله بن عباس أنه قال: يارسول الله، طوبىٰ لمن رأىٰ ليلة القدر، فقال له: (**يا بن عباس، أعلّمك صلاة إذا صلّيتها رأيت بها ليلة القدر كلّ ليلة عشرين مرة وأفضل ؟**) فقال: علّمني صلّىٰ الله عليك، فقال له: (**تصلّي أربع ركعات في تسليمة واحدة، ويكون بعد العشاء الأُولىٰ، وتكون قبل الوتر، فالركعة الأُولىٰ بفاتحة الكتاب، و﴿قُلْ يَاأَيُّها الكافِرُونَ﴾[٢] ثلاثاً، والتوحيد ثلاثاً، وفي الثانية والثالثة والرابعة كذلك، فإذا سلّمت فقل ثلاث عشرة مرة: أستغفر الله**) ...» الحديث. [انتهىٰ][٣] كلام السيد ابن طاووس في الإقبال[٤].

التنبيه الثالث: في نقل ما ورد في نزول القرآن فيها والتوفيق بين مختلفها.

فروي في الكافي والتهذيب والفقيه جميعاً، بالإسناد عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام،

(١) «إقبال الأعمال» ص ٣٣١ ـ ٣٣٢، صححناه علىٰ المصدر.

(٢) «الكافرون» الآية: ١.

(٣) في الأصل: «اسمع».

(٤) «إقبال الأعمال» ص ٣٣٢، باختصار ما، صححناه علىٰ المصدر.

قال: (نزلت التوراة في ست مضين من شهر رمضان، ونزل الإنجيل في اثنتي عشرة ليلة مضت من شهر رمضان، ونزل الزبور في ليلة ثماني عشرة من شهر رمضان، ونـزل القـرآن فـي ليـلة القدر)[١].

وفي الكافي، عن حفص بن غياث، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سألته عن قوله تـعالىٰ: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرآنُ﴾[٢]، وإنّما أُنزل في عشرين سنة بين أوله وآخره، فقال أبو عبدالله عليه السلام : (نزل القرآن جملة واحدة في شهر رمضان إلىٰ البيت المعمور، ثمّ نزل في طول عشرين سنة)، ثمّ قال: (قال النبي صلى الله عليه وآله : نزلت صحف إبراهيم في أول ليلة من شهر رمضان، وأُنزلت التوراة لستّ مضين من شهر رمضان، وأُنزل الإنجيل لثلاث عشرة ليلة خلت من شهر رمضان، وأُنزل الزبور لثماني عشرة خلون من شهر رمضان، وأُنزل القرآن في ثلاث وعشرين من شهر رمضان)[٣].

بـيان: هذا الحديث صريح في أنّها ليلة ثلاث وعشرين.

وروىٰ المصنّف والصدوق، عن حمران، أنّه سأل أبا جعفر عليه السلام عن قوله تعالىٰ: ﴿إنّا أنزَلْناهُ فِي لَيلَةٍ مُبارَكَةٍ﴾[٤]، قال: (هي ليلة القدر، وهي في كلّ سنة في شهر رمضان في العشر الأواخر، ولم ينزل القرآن إلّا في ليلة القدر، قال الله تعالىٰ: ﴿فيها يُفرَقُ كُلُّ أمرٍ حَكيم﴾[٥] قال: يقدّر في ليلة القدر كلّ شيء يكون في تلك السنة إلىٰ مثلها من قابل، من خير أو شر، أو طاعة أو معصية، أو مولود، أو أجل، أو رزق) ... الحديث[٦].

بـيان: يدلّ هذا علىٰ أنّها ليلة ثلاث وعشرين أيضاً؛ لأن الإمضاء [والإبرام][٧] فيها يقدّر ويبرز.

وبإسنادهما عن يعقوب، قال: سمعت رجلاً يسأل أبا عبد الله عليه السلام عن ليلة القدر، فقال:

---

(١) «الكافي» ج ٤، ص١٥٧، باب ليلة القدر، ح ٥؛ «الفقيه» ج ٢، ص١٠٢، ح٤٥٧؛ «تهـذيب الأحكـام» ج ٤، ص١٩٣، ح ٥٥٢، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

(٢) «البقرة» الآية: ١٨٥.

(٣) «الكافي» ج ٢، ص٦٢٨، باب النوادر من كتاب فضل القرآن، ح٦، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

(٤) «الدخان» الآية: ٣. (٥) «الدخان» الآية: ٤.

(٦) «الكافي» ج ٤، ص١٥٧، باب في ليلة القدر، ح٦، بـتفاوت يسـير؛ «الفـقيه» ج ٢، ص١٠١، ح ٤٥٥، صححناه علىٰ المصدر.

(٧) في الأصل: «والابراز».

أخبرني عن ليلة القدر كانت أو تكون في كلّ عام ؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام: (لو رُفعت ليلة القدر لرُفع القرآن)[١].

بيان: وجه التلازم بينهما ظاهر، ولو رُفع القرآن رُفعت أيضاً، وكذا رفع الإمام رفع إعراض؛ [لدوران][٢] كلٍّ على الآخر، ولن يفترقا حتىٰ يردا عليه الحوض.

قال ملّا محسن الكاشاني في المقدمة التاسعة من مقدمات التفسير، بعد نقله لهذه الروايات، قال ما لفظه: «والمستفاد من مجموع هذه الأحاديث وخبر إلياس ـ الذي أورده في الكافي[٣] في باب شأن ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ وتفسيرها، من كتاب الحجة ـ أنّ القرآن نزل جملة واحدة في ليلة ثلاث وعشرين من شهر رمضان إلىٰ البيت المعمور، وكأنّه أُريد به نزول معناه على قلب رسول الله صلى الله عليه وآله، كما قال الله: ﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ * عَلَىٰ قَلْبِكَ ﴾[٤]، ثمّ نزل في طول عشرين سنة نجوماً من باطن قلبه إلىٰ ظاهر لسانه، كلّما أتاه جبرئيل بالوحي وقرأه عليه بألفاظه.

وإنّ معنىٰ إنزال القرآن في ليلة القدر في كلّ سنة إلىٰ صاحب الوقت إنزال بيانه، بتفصيل مجمله، وتأويل متشابهه، وتقييد مطلقه، وتفريق محكمه من متشابهه. وبالجملة تتميم إنزاله بحيث يكون هدىً للناس وبيّنات من الهدىٰ والفرقان، كما قال الله سبحانه: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾، يعني في ليلة القدر منه، ﴿ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ ﴾[٥]، تثبيتاً لقوله عزّ وجلّ: ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ * فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴾ ـ أي محكم ـ ﴿ أَمْراً مِّنْ عِندِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴾[٦]، فقوله: ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ ﴾ وقوله: ﴿ وَالْفُرْقَانِ ﴾ معناهما واحد، فإن الفرقان هو (المحكم الواجب العمل به)، كما مضىٰ[٧] في الحديث.

وقد قال تعالىٰ ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ﴾ أي حين أنزلناه نجوماً ﴿ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ ﴾ عليك

---

(١) «الكافي» ج٤، ص١٥٨، باب في ليلة القدر، ح٧؛ «الفقيه» ج٢، ص١٠١، ح٤٥٤، رواه مرسلاً، صححناه علىٰ المصدر.

(٢) في الأصل: «الدوران».

(٣) «الكافي» ج١، ص٢٤٢، ح١.

(٤) «الشعراء» الآية: ١٩٣ ـ ١٩٤.

(٥) «البقرة» الآية: ١٨٥.

(٦) «الدخان» الآية: ٣ ـ ٥.

(٧) «التفسير الصافي» ج١، ص٣٠، نقلاً عن «تفسير العياشي» ج١، ص٩٩، ح١٨٦.

﴿فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ أي جملته، ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنا بَيانَهُ﴾[١] في ليلة القدر بإنزال الملائكة والروح فيها عليك وعلىٰ أهل بيتك من بعدك، بتفريق المحكم من المتشابه، وبتقدير الأشياء، وتبيين أحكام خصوص الوقائع التي تصيب الخلق في تلك السنة إلىٰ ليلة القدر في السنة الآتية.

وقال في الفقيه: «تكامل نزول القرآن ليلة القدر»[٢] وكأنّه أراد به ماقلناه.

وبهذا التحقيق حصل التوفيق بين نزوله تدريجاً ودفعة، واسترحنا من تكلفات المفسرين»[٣] انتهىٰ. ومثله معنىً كلامه في كتاب الحجة من الوافي[٤].

وقال الصدوق في الفقيه: «وقال الصادق عليه السلام: (﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللهِ اثْنا عَشَرَ شَهْراً فِي كِتابِ اللهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّماواتِ والأَرْضَ﴾[٥]، فغرّة الشهور شهر رمضان، وقلب شهر رمضان ليلة القدر، ونزل القرآن في أول ليلة من شهر رمضان، واستقبل الشهر بالقرآن).

قال مصنّف هذا الكتاب: تكامل نزول القرآن ليلة القدر»[٦] انتهىٰ.

وظاهر كلامه أنّه جامع بذلك بين الأخبار المتنافية، بحمل ما دلّ على تنزّله ليلة القدر بتكامل [نزوله][٧] ليلة القدر مدة عشرين سنة أو ثلاث وعشرين سنة، ونزوله جملةً أول ليلة من شهر رمضان، إما من اللوح إلىٰ البيت المعمور، أو إلىٰ السماء الدنيا، وهو خلاف ظاهر الروايات، ولادليل على هذا الجمع.

ومراد الصدوق أن له نزولين، وليس الثاني بيان مجمله وأمثاله خاصّة ـ وجعل جملته [أول][٨] الشهر ـ ولا الأول المعنىٰ، فبينه وكلام الملّا فرق. والقرآن في مقام المعاني هو المعنىٰ، وهو نفس المُنزل عليه بوجه، إلّا إنّه صفته وخلقه، لأن القرآن محتده الأمر، وفي كلّ سنة يأتيه، بعضه مبيّناً، وبعضه يسمىٰ قرآناً، وهذا المتفرق هو الأول باعتبار ظهوره. فهذا التفصيل مدة عشرين سنة تفصيل تلك.

---

(١) «القيامة» الآية: ١٧ – ١٩.
(٢) «الفقيه» ج٢، ص٦١، ذيل ح٢٦٦.
(٣) «التفسير الصافي» ج١، ص٦٥ – ٦٦، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.
(٤) «الوافي» المجلّد ٢، ص٤١.
(٥) «التوبة» الآية: ٣٦.
(٦) «الفقيه» ج٢، ص٦١، ح٢٦٦، صححناه علىٰ المصدر.
(٧) في الأصل: «نزول».
(٨) في الأصل: «اقوى».

وصدق النزول فيها بجملته وتفصيله، أو لأنّه لما نزل جملة في ليلة القدر ـ [أيْ](١) قدر محمد، أو في التقدير ـ كفىٰ ذلك في صدق النزول فيها، وإن وقع متفرقاً في الزمان [نجوماً](٢) في السنة، لأن العبرة بالأول.

ولا يخفىٰ حينئذٍ ما في كلام الكاشاني من [التكلّف](٣) وعدم التحقيق.

وفي بعض حواشي الفقيه علىٰ هذا الموضع ـ ظاهر رمزها محمد تقي ـ أنّ نزول القرآن «من اللوح تماماً إلىٰ البيت المعمور في أول ليلة من شهر رمضان، ثمّ نزل في ليلة القدر إلىٰ السماء الدنيا، ثمّ نزل بالتدريج إلىٰ رسول الله ﷺ في عشرين سنة أو ثلاث وعشرين سنة، جمعاً بين الأخبار»(٤) انتهىٰ.

وكان الأولىٰ له جعل أول نزوله فيها، وفي كلّ عالم ليلة قدر بحسبه، وإذا نزل إلىٰ السماء الدنيا نزل تدريجاً، وكان الأولىٰ والأدلّ علىٰ شرفها وشرف محمد القول بنزوله جملة عليه عينياً فيها، ونزول [الإذن](٥) له والوحي بما يلزم في السنة فيها أيضاً، ثمّ يقع تفصيله بوحي أيضاً في طول المدة. ولا ينافي [الأخير](٦) النزول فيها؛ لما أشرنا له ويأتي.

وليس في الروايات دليل على هذا الجمع، وسمعت في رواية ابن غياث(٧) أن نزوله جملة للبيت المعمور ليلة القدر، لامعناه خاصّة وهو في السماء الرابعة أو السابعة، وهذه الجملة تشتمل علىٰ التفصيل؛ وإن كان فيه زماناً زيادة حكم وعدم بداء، بل إمضاء جامع لجميع العلل والأسباب.

وقال تعالىٰ: ﴿وَلا تَعْجَلْ بالقُرآنِ مِن قَبْلِ أن يُقْضَىٰ إلَيكَ وَحْيُهُ﴾(٨)، لأنّه نزل عليه أولاً جملة، ويدخل في القضاء والإمضاء، أو هو المراد به. وستسمع في خبر إلياس(٩) اشتمال الجملة علىٰ التفصيل.

فصحّ قوله تعالىٰ: ﴿فِيها يُفْرَقُ كُلُّ أمرٍ حَكيمٍ﴾(١٠)، وإن ظهر تفصيله بالإذن الآتي أن

---

(١) في الأصل: «راي».
(٢) في الأصل: «نحو ما».
(٣) في الأصل: «التكليف».
(٤) «روضة المتقين» ج ٣، ص ٢٧٦.
(٥) في الأصل: «للاذن».
(٦) في الأصل: «الا حين».
(٧) مرّت الرواية في صدر التنبيه الثالث، وفي: «الكافي» ج ٢، ص ٦٢٨، باب النوادر من كتاب فضل القرآن، ح ٦.
(٨) «طه» الآية: ١١٤.
(٩) وهو الحديث الأول من هذا الباب.
(١٠) «الدخان» الآية: ٤.

افعل كذا أو قُل، أو مع ابتداء الوحي، كما في شأن الرسول ﷺ في تلك السنين، ويكون سرّ تلك الليلة في مجموع السنة مخفياً، فهو فيها، وإن كان النزول جملة أولاً فيه بواسطة روح الأمر في مقام فؤاده ﷺ ـ وهذه الروح مختصة بهم عليهم السلام ـ أو في مقام قلبه بواسطة الروح الأمين، بالتلقي من الأولىٰ بواسطة، فهو خادم من الخدّام.

[ولا][1] خفاء علىٰ الفطن في ذلك أنّه لا منافاة بين الأخبار، وعدم ورود ما استشكلوه، وضعف ما دفعوه به. ولا يخفىٰ علىٰ العارف بالروايات ـ ومقام ليلة القدر ومظهر[ها] في كلّ عالم ـ عدم التنافي بين الروايات، وإن خصص كلّ رواية بمقام من غير تنافٍ، بل هي بالنسبة لها كمقام السر والمعاني والبيان والإمامة، وتجدد الزمان، لأن أصل منشئها ومحتدها مقامه ﷺ، وهي مقام الأمر والفؤاد ومقام ﴿أو أدنىٰ﴾[2].

وكلّما بعدت عن البساطة وقربت إلىٰ عالم التجدد والزمان ظهرت التفرقة وكثر التركيب، كما أن الأسماء الثلاثة مائة والستين ترجع إلىٰ اثني عشر، وهي إلىٰ أربعة، و[هي] إلىٰ واحد، كما في حديث اليماني[3]، وسبق في المجلّد الرابع[4]. وكلّ مقام لها فهو هي بحسب مقامه، ولكلّ عالم شمس وقمر وطلوع وغروب، في كلّ بحسبه، وليس هنا موضع بيان ذلك.

وإذا عرفت ذلك اتضح لديك أن نزول القرآن جملة وتفصيلاً في ليلة القدر، بأي معنىً أخذتها، من عالم الأمر إلىٰ عالم الزمان، المتجدد فيه نزوله مدة عشرين سنة أو ثلاث وعشرين، وتكون الليالي التي نزلت فيها الكتب السابقة ـ كما سمعته من الروايات ـ هي ليالي القدر بالنسبة لهم، وهي نوع منها، كما أنّ الكتب بالنسبة إلىٰ القرآن كذلك، وكذا الأنبياء بالنسبة لمحمد ﷺ، وأنّه المقصود وكذا شريعته، وخُلق لأجله، وخلق الله الأشياء له ﷺ، كما في الحديث القدسي[5] وغيره، ممّا هو متواتر معنىً.

فإذن ليلة القدر من خلق آدم لم تُرفع، وإن كانت بجملتها وتمامها مع محمد ﷺ، ولو ارتفعت ارتفعت الشريعة، ولمحمد ﷺ الرئاسة العامة علىٰ الكلّ في الكلّ، ومن فاضله

---

(١) في الأصل: «وعلى». (٢) «النجم» الآية: ٩.

(٣) «الكافي» ج ١، ص ١١٢، باب حدوث الأسماء، ح ١.

(٤) «هدي العقول» ج ٥، الباب ١٥، ح ١.

(٥) «علم اليقين» ج ١، ص ٣٨١، وفيه: (يابن آدم، خلقت الأشياء لأجلك، وخلقتك لأجلي).

كمال الكلّ ووجوده. فهي قبل الخلق ومعه وبعده، وأول ما خُلقت، وسيأتيك من أحاديث الباب[١].

فالليلة السادسة منه ليلة القدر بالنسبة إلىٰ أهل التوراة، [والثانية عشرة][٢] منه لأهل الإنجيل، [والثامنة عشرة][٣] للزبور، وهي منها كالنوع من الجنس. ويحتمل أن الكتاب الذي نزل على آدم أول ليلة منه نزل، فإنه أول الرسل. ولم أقف |علىٰ شيء| بالنسبة لنوح من الروايات، إلّا إنّ الظاهر أن نزول الكتب في الكلّية في شهر رمضان، وإن اختلفت الليلة فيه، وإن اختلف شهر الصيام وقدره بالنسبة إلىٰ الأُمم. نعم، اشتركوا في التكليف بالصيام، قال الله تعالىٰ: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾[٤].

لكن ورد في تفسير علي بن إبراهيم وغيره: (إن الله أوحىٰ إلىٰ موسىٰ أني أُنزل عليك التوراة التي فيها الأحكام إلىٰ أربعين يوماً، وهي شهر ذي القعدة وعشرة ذي الحجة)[٥].

وفي تفسير علي بن إبراهيم: (فلمّا كان يوم عشر من ذي الحجة أنزل الله علىٰ موسىٰ الألواح)[٦].

أقول: الظاهر أن ما فيها التوراة، وفيه منافاة لما سمعت من نزولها لستّ من شهر رمضان، لكن الأول أشهر، إلّا أن يفرّق بين النزولين فلا منافاة، أو تلك الأيام أيام صيام عندهم ويسمّونها رمضان، وإن لم يكن هذا الشهر، فإن صيام هذا الشهر بتمامه مختصّ بهذه الأُمة، وفي حفظي بعض الروايات تدل علىٰ هذا ولا يحضرني موضعها[٧]، والله أعلم. فتأمّل فيما أوردناه عليك، ولا حاجة إلىٰ تكلّفات العلماء هنا، بل لا إشكال.

وقال السيد المرتضىٰ في الغرر والدرر ـ في دفع أنّه كيف يحكم صريح القرآن بنزوله في شهر رمضان، والرواية مصرّحة بنزوله في غيره من الشهور؟! ـ: «فقال قوم: المراد أنّه أُنزل جملة واحدة إلىٰ السماء الدنيا في رمضان، ثمّ فرّق إنزاله علىٰ نبيّه ﷺ بحسب ما تدعو الحاجة له.

---

(١) انظر: الحديث رقم ٧.

(٢) في الأصل: «واثني عشر».

(٣) في الأصل: «وثمانية عشر».

(٤) «البقرة» الآية: ١٨٣.

(٥) «تفسير علي بن إبراهيم القمي» ج١، ص٢٦٦، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر، ونحوه في: «الدر المنثور» ج٣، ص ٢١٤.

(٦) «تفسير علي بن إبراهيم القمي» ج١، ص٢٦٦، صححناه علىٰ المصدر.

(٧) «تفسير علي بن إبراهيم القمي» ج١، ص٩٣، وفيه: (أول ما فرض الله الصوم لم يفرضه في شهر رمضان علىٰ الأنبياء، ولم يفرضه علىٰ الأمم، فلمّا بعث الله نبيّه ﷺ خصّه بفضل شهر رمضان هو وأُمّته...).

وقال آخرون: إن المراد أنّه أُنزل في فرضه وإيجاب صومه علىٰ الخلقِ القرآنُ، فيكون ﴿ فِيهِ ﴾[1] بمعنىٰ: في فرضه، كقول القائل: أنزل الله في الزكاة كذا وكذا، يريد: في فرضها، وأنزل في الخمر كذا وكذا، أي في تحريمها.

وظنّ صاحب هذا الجواب أنّه هرب به، وهو راجع عليه؛ لأن قوله: ﴿ الْقُرْآنُ ﴾ إذا كان يقتضي ظاهره إنزال جميعه فيجب حينئذ أن جميعه اُنزل في فرض الصيام، ومن المعلوم أن قليلاً من القرآن يخصّ إيجاب الصوم لشهر رمضان، وأن أكثر القرآن خالٍ عن فرض الصوم.

فإن قيل: المراد بذلك أنّه أُنزل في فرضه شيئاً من القرآن.

قيل: فهلّا اقتصر علىٰ هذا، وحمل الكلام علىٰ أنّه تعالىٰ أنزل شيئاً من القرآن في شهر رمضان، ولم يحتج لجعل لفظة ﴿ فِيهِ ﴾ بمعنىٰ: في فرضه وإيجاب صومه.

والجواب الصحيح أن لفظ ﴿ الْقُرْآنُ ﴾ في قوله تعالىٰ: ﴿ أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾ لا يفيد العموم والاستغراق، وإنّما يفيد الجنس بدون الاستغراق، فكأنّه قال: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ ﴾ هذا الجنس من الكلام، فأيّ شيء نزل منه في هذا الشهر فقد طابق الظاهر.

وليس لأحد القول بأن «أل» هاهنا لا تكون إلّا للعموم والاستغراق؛ لأنّا لو سلّمنا أنّها صيغة العموم والصورة المعيّنة لاستغراق الجنس لم يجب أن يكون هاهنا بهذه الصفة، لأن هذه اللفظة قد تستعمل في مواضع للجنس خاصّة من غير استغراق وعموم، حتىٰ يكون حمل كلام المتكلم بها علىٰ خصوص أو عموم كالمناقض لغرضه والمنافي لمراده.

ألا ترىٰ أن القائل إذا قال: فلان يأكل اللحم ويشرب الخمر، وضرب الأميرُ اليوم اللصوصَ وخاطب الجند، لم يفهم من كلامه إلا محض الجنس والطبقة[2] من غير خصوص ولا عموم، حتىٰ لو خوطب بأحدهما قال: لم أُرده، بل ما أردت أحدهما من كلامي، وإنّما أردت الجنس. فكما أن العموم والخصوص مفهومان في بعض المواضع بهذه الألفاظ، فكذلك الإشارة إلىٰ الجنس والطبيعة من غير إرادة أحدهما»[3] انتهىٰ.

أقول: ما صححه [وقوّاه أضعف][4] ممّا ذكره أولاً، فإنّه علىٰ وجهه لا مزية لرمضان

---

(١) في قوله تعالىٰ: ﴿شَهْرُ رَمَضانَ الذي أُنزِلَ فِيهِ القُرْآنُ..﴾ «البقرة» الآية: ١٨٥.

(٢) كذا في المصدر، والعبارة ساقطة من الأصل، ولعل الصحيح: «الطبيعة».

(٣) «أمالي السيد المرتضىٰ» ج ٤، ص ١٦١ – ١٦٢، بتصرف، صححناه علىٰ المصدر.

(٤) في الأصل: «وقوله اضعيف».

بذلك ولا لليلة القدر، ويصح [نسبته][١] لباقي أيام السنة ممّا نزل فيه فرض غيره، وليس كذلك.

وللعموم صيغ مخصوصة تدلّ عليه حقيقة، [لا أنّها][٢] مشتركة، كما حرر في الأُصول[٣]، وضعف فيها قول السيد وغيره، وليس هنا موضع البيان. ولو سلّم فالقرائن هنا تدلّ علىٰ العموم [فيتعيّن][٤]، وليس هنا محلّ الخلاف.

وظاهر رواية ابن غياث السابقة أن جملته فيه في ليلة القدر، ولكنّه إلىٰ البيت المعمور، وهو للظاهر من لفظ (في) وما هو حقيقة لها، وإرادة المجاز لا داعي له من غير قرينة. والفرق ما بينه وما مثّله ظاهر، فدع هذه التوهمات التخيلية وارجع لما عرّفناك.

التنبيه الرابع: روىٰ الكليني في الكافي، بسنده عن يعقوب بن جعفر بن إبراهيم، قال: كنت عند أبي الحسن موسىٰ عليه السلام إذ أتاه رجل نصراني، ونحن معه بالعريض، فقال له النصراني: أتيتك من بلد بعيد وسفر شاق، وسألت ربي منذ ثلاثين سنة أن يرشدني إلىٰ خير الأديان وإلىٰ خير العباد وأعلمهم، وأتاني آتٍ في النوم.

ثمّ قص رؤياه وأخذ في الحديث، إلىٰ أن قال النصراني: إنّي أسألك، فقال له الإمام: (سل)، فقال: أخبرني عن كتاب الله الذي أنزل علىٰ محمد صلى الله عليه وآله ونطق به، ثمّ وصفه بما وصفه فقال: ﴿حم * والكِتابِ المُبِينِ * إنّا أنزَلْناهُ في لَيلَةٍ مُبارَكَةٍ إنّا كُنّا مُنذِرِينَ * فِيها يُفرَقُ كُلُّ أمْرٍ حَكِيمٍ﴾[٥]، ما تفسيرها في الباطن؟

فقال عليه السلام: **(أمّا ﴿حم﴾ فهو محمد صلى الله عليه وآله وهو في كتاب هود الذي أُنزل عليه، وهو منقوص الحروف. وأما الكتاب المبين فهو أمير المؤمنين، وأما الليلة ففاطمة عليها السلام، وأما قوله: ﴿فِيها يُفرَقُ كُلُّ أمْرٍ حَكِيمٍ﴾ يقول: يخرج منها خير كثير، فرجل حكيم ورجل حكيم)**، فقال الرجل: صف لي الأول والآخر من هؤلاء ... الحديث[٦].

هذا من تفسير الباطن، ولا تنافي، فهم عليهم السلام محل ذلك ومرجعه، [ومرجع] الليلة إلىٰ

---

(١) في الأصل: «نسبة». (٢) في الأصل: «لانها».

(٣) انظر: «عدّة الأُصول» ج١، ص٢٧٨؛ «الوافية» ص١١١.

(٤) في الأصل: «فيقين». (٥) «الدخان» الآيات: ١ - ٤.

(٦) «الكافي» ج١، ص٤٧٨ - ٤٧٩، باب مولد أبي الحسن موسىٰ بن جعفر عليه السلام، ح٤، صححناه علىٰ المصدر.

ظلمة الإمكان والقابلية الأُولىٰ . ومثل هذه الرواية يحقق لك بَعدُ ليلة القدر بحسب الظاهر والباطن والتأويل، [و] للقرآن بطون، وأول النزول والتجلي في مغرس القابلية الأُولىٰ، ولا يكون النزول إلّا في الليل؛ لأنّه محل القابلية.

ولكون أول الظهور مقام العظمة ـ وظهور الفاعل بصفة الفاعلية، وهو بالفعل ـ [عبّر به][1] في قوله تعالىٰ: ﴿إنّا أنزَلْناهُ فِي لَيلَةِ القَدْرِ﴾ ﴿إنّا أنزَلْناهُ في لَيلَةٍ مُبارَكَةٍ﴾، ونسب الإنزال والنزول لذاته؛ تشريفاً له وتعظيماً وأنّه لا مشارك له، وعبّر عنه بـ« هاء » الغائب؛ لبُعد إدراكه عن الحواس والعقول، فهو من مقام السر والمشيئة المطلقة.

وقوله: ﴿فِي لَيلَةِ القَدْرِ﴾، وهو قدره ﷺ، وهو المحل الحامل للإمكان والمشيئة، ولم يطق حمله غيرهم. وكان النزول ليلاً لما أشرنا له، والنهار جهة [استنارة][2] وظهور.

وممّا يدلّ علىٰ بعض ما أشرنا له ما رواه الشيخ الطوسي ﵀، عن السكوني، قال: سمعت أبا جعفر ﵇ يقول: (بيت علي وفاطمة من حجرة رسول الله ﷺ، وسقف بيتهم عرش ربّ العالمين، وفي قعر بيوتهم فرجة مكشوطة إلىٰ العرش معراج الوحي، والملائكة تنزل عليهم بالوحي صباحاً ومساءً وفي كلّ ساعة وطرفة عين، والملائكة لا ينقطع فوجهم؛ فوج ينزل وفوج يصعد، وإنّ الله تبارك وتعالىٰ كشط لإبراهيم ﵇ عن السماوات حتى أبصر العرش، وزاد الله في قوة ناظره، وإن الله زاد في قوة ناظر محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين ﵈، وكانوا يبصرون العرش، ولا يجدون لبيوتهم سقفاً غير العرش، فبيوتهم مسقّفة بعرش الرحمٰن، ومعارج معراج الملائكة والروح فوج بعد فوج لا انقطاع لهم، وما من بيت من بيوت الأئمة منّا إلّا وفيه معراج الملائكة، لقول الله عزّ وجلّ: ﴿تَنَزَّلُ المَلائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم﴾ بكلّ ﴿أمرٍ سَلامٌ﴾). قال: قلت: من كلّ أمر ؟ قال: (بكل أمر)، قلت: هذا التنزيل؟ قال: (نعم)[3].

بيان: إطلاق البيوت [والروى] عليهم ﵈ حقيقة في الروايات وظاهر الآي كثير، ولا يخص بالجسماني ـ الظاهرة ـ وإن كانت كذلك. وقوس الإدبار من بدئه إلىٰ ظهوره الزماني ليلي، والإقبال [نهاري][4]، فافهم.

---

(١) في الأصل: «عبرها».

(٢) في الأصل: «استاره».

(٣) لم نعثر عليه في كتب الشيخ التي بين أيدينا، وفي: «تأويل الآيات الظاهرة» ص٧٩٢ أورده عن الشيخ الطوسي، وأخرجه العلّامة المجلسي في: «بحار الأنوار» ج ٢٥، ص٩٧، ح ٧١، صححناه علىٰ المصدر.

(٤) في الأصل: «نهار».

وروىٰ شرف الدين النجفي في الآيات الباهرة، بسنده عن حمران، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عمّا يُفرَق في ليلة القدر، هل هو ما يقدّر سبحانه وتعالىٰ فيها؟ قال: (لا توصف قدرة الله، إلّا أنّه قال: ﴿فيها يُفرقُ كُلُّ أمرٍ حكيمٍ﴾، فكيف يكون حكيماً إلّا ما فرّق، ولا توصف قدرة الله سبحانه؛ لأنّه يحدث ما يشاء. وأما قوله: ﴿لَيلَةُ القدرِ خَيرٌ مِن ألفِ شَهرٍ﴾ يعني فاطمة عليها السلام، وقوله: ﴿تَنَزَّلُ المَلائِكَةُ والرُّوحُ فِيها﴾، والملائكة في هذا الموضع المؤمنون الذين يملكون علم آل محمد صلى الله عليه وآله، والروح روح القدس، وهي في فاطمة عليها السلام. ﴿مِن كُلِّ أمرٍ سَلامٌ﴾، يقول: من كلّ أمر مسلّمة، ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ الفَجْرِ﴾ حتىٰ يقوم القائم)[١].

والوجه في كونها في العشر الأواخر ظاهر؛ لتقدم الاستعداد على الفعل، والفرد أشرف من الزوج، ومن تسع عشرة إلىٰ ثلاث وعشرين خمس ليال، مقابل الأركان الخمسة التي لابدّ لكلّ شيء منها، والاثنان ـ وهما الأجل والكتاب ـ داخلان في القضاء أو في الإمضاء. وهذه السبعة التي لايكون شيء في السماء ولا في الأرض إلّا بها، كما سبق في مجلّد العدل[٢].

ولا ينافي كون الإمضاء فيها كون فيه المعلّق ووقوع المحو والتبديل في [أثناء][٣] السنة، فهو إمضاء لا ينافي ذلك، والله يفعل ما يشاء من تقديم وتأخير، وقبل وقوع المشاء زماناً لله فيه البداء.

وفي عدم توالي الثلاث الليالي استراحة للعامل، وحقق بخلافه في التوالي، كما لا يخفىٰ، وسيأتيك زيادة بيان في شرح الأحاديث إن شاء الله.

❑ الحديث رقم ﴿١﴾

قوله: ﴿عن الحسن بن العباس بن [الحريش][٤]، عن أبي جعفر الثاني عليه السلام، قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: [بينا][٥] أبي عليه السلام يطوف بالكعبة إذا رجل معتجر قد قُيّض له فقطع عليه أسبوعه، حتىٰ أدخله إلىٰ دارٍ

---

(١) «تأويل الآيات الظاهرة» ص ٧٩١، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

(٢) «هدي العقول» ج٧، الباب ٢٥.

(٣) في الأصل: «انباء».

(٤) في الأصل: «الجريش».

(٥) في الأصل: «بينما».

جنب الصفا، فأرسل إليّ فكنّا ثلاثة، فقال: مرحباً يابن رسول الله، ثمّ وضع يده علىٰ رأسي وقال: بارك الله فيك يا أمين الله بعد آبائه، يا أبا جعفر، إن شئت فأخبرني، وإن شئت فأخبرتك، وإن شئت سلني، وإن شئت سألتك، وإن شئت فاصدقني، وإن شئت صدقتك، قال: كلّ ذلك أشاء ﴾.

أقول: في النهاية: «الاعتجار بالعمامة هو أن يلفها علىٰ رأسه ويردّ طرفها علىٰ وجهه، ولا يعمل منها شيئاً تحت ذقنه»[1].

وفي المغرّب: «الاعتجار: الاختمار والاعتمام . وقيل: الاعتجار هو أن يلف العمامة علىٰ الرأس ويبدي الهامة»[2].

وفي الصحاح: «المِعْجَر: ما تشدّه المرأة علىٰ رأسها، يقال: اعتجرت المرأة . والاعتجار أيضاً لفّ العمامة علىٰ الرأس»[3].

و(قُيِّض) ـ علىٰ صيغة البناء للمجهول ـ من باب التفعيل . يقال: «قيّض اللهُ فلاناً لفلان، أي جاءه به وأتاحه له، ﴿ وَقَيَّضْنا لَهُمْ قُرَناء ﴾[4] سبّبنا من حيث لا يحتسبون، وتقيّض له: تقدّر وتسبّب»[5].

وقال محمد صادق: «(قد قيّض له) أي قد قارنه عليه السلام ويساويه في المكان».

وفيه ما لا يخفىٰ.

و(مرحباً) أي لقيت رحباً وسعة، وأتيت سعة[6].

وفي بعض النسخ: (قال: ذلك) ... إلىٰ آخره.

وتأمّل في حسن التأدب، ومع من يريد أن يسأل أولاً، تلقّاه بالتحية، وعمل معه ما عمل؛ تذللاً تحته عليه السلام، ثمّ بعد الدعاء له خيّره في الثلاثة الأشياء، لعلمه بأنّه يعلم مافي

---

(١) «النهاية» ج ٣، ص ١٨٥، مادة «عجر»، صححناه علىٰ المصدر.

(٢) «المغرّب في ترتيب المعرّب» ص ٣٠٤، نقله بتصرف، صححناه علىٰ المصدر.

(٣) «الصحاح» ج ٢، ص ٧٣٧، مادة «عجر». (٤) «فصّلت» الآية: ٢٥.

(٥) انظر: «القاموس المحيط» ج ٢، ص ٥٠٥، صححناه علىٰ المصدر.

(٦) انظر: «لسان العرب» ج ٥، ص ١٦٦، مادة «رحب».

نفسه، الأول: إخباره أولاً أو العكس، وكذا في |الثاني|، وهو أخص، ولم يكتف بالأولين عن الثالث؛ لأنّه قد يقع الإخبار وجواب السؤال علىٰ وجه الجدل والموعظة، أو إعراض وسكوت؛ علىٰ ما يقتضيه الوقت وحال السائل، أو علىٰ وجه التقية، أو غير ذلك، ولا كذلك إذا أبىٰ بالمصادقة فيه، فإنه يقتضي المطابقة للواقع الأمري، وهو دليل الحكمة ولا تقية فيه. ويحتمل إرادة التنويع في العبارة، والمعنىٰ واحد.

وفي دعائه له بالبركة نوع إشارة إلىٰ قول الله تعالىٰ: ﴿رَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ إِنَّهُ حَمِيدٌ مَجِيدٌ﴾[1]، ومنبع البركات وأصل جميع الخيرات نزوله عليهم عليهم السلام، وينزل لشيعتهم فاضل ذلك علىٰ مراتبهم، وفاضله لمحبيهم والموالين علىٰ مراتبهم، وهم أيضاً بركة الله، فبهم نظر لعباده، وأنزل القطر، وأعشبت الأرض، وأينعت الثمار، وجرت الأنهار. ويحصل لهم عليه السلام نفع بهذا الدعاء؛ لتطايره، وإن كان بحسب مقامهم الفرعي، لا أنّه إلىٰ الأولي، كيف ولا يصل لغيرهم من خير إلّا فاضل ما لهم؟!.

وقال عليه السلام: (أعينوني بورع واجتهاد)[2].

ونحوه في أحاديثهم كثير، سبق متفرقاً وسيأتي.

قوله: ﴿قال: فإياك أن ينطق لسانك عند مسألتي بأمر تضمر لي غيره، قال: إنّما يفعل ذلك مَن في قلبه علمان يخالف أحدهما صاحبه، وإنّ الله عزّ وجلّ أبىٰ أن يكون له علم فيه اختلاف. قال: هذه مسألتي ـ وقد فسّرت طرفاً منها ـ: أخبرني عن هذا العلم الذي ليس فيه اختلاف، مَن يعلمه؟ قال: أمّا جملة العلم فعند الله عزّ وجلّ، وأمّا ما لابدّ للعباد منه فعند الأوصياء. قال: ففتح الرجل عجيزته[3] واستوىٰ جالساً، وتهلّل وجهه، وقال: هذه أردت ولها أتيت﴾.

---

(١) «هود» الآية: ٧٣. (٢) «نهج البلاغة» الكتاب: ٤٥.

(٣) في المصدر: «عجيرته».

أقول: في بعض النسخ بغير فاء[١]. وتهلل الوجه: زاده فرحاً وسروراً[٢]. و(عَجيزَته) - بالياء المنقوطة بنقطين من أسفل بعد الجيم، بعدها زاء منقوطة من أعلىٰ - مؤخر الشيء، تؤنث وتذكّر، للرجل والمرأة[٣].

وقال ابن الأثير: «هي للمرأة خاصّة، واستعيرت للرجل»[٤].

|(واستوىٰ جالساً)| أي جلس مستوياً بعد أن لم يكن كذلك.

وفي بعض النسخ: (عجيرته) بالراء المهملة. وفي بعضها: (عجرته)، أي معجره. «والعِجْرَةُ - بالكسر - نوع من العِمَّة»، كذا عن الجوهري[٥].

والمعنىٰ حينئذٍ ظاهر، وله مناسبة بصدر الحديث من حال عِمّته.

وقوله أولاً زيادة تحذير له عن إخفاء الحق عنه بنوع |إضمار|، بل يجيبه بما في نفسه، وهو الحق المطابق للأمر الواحدي الواقعي، وهو كذلك. وأجابه بأنّه: (يفعل ذلك مَن في قلبه علمان يخالف أحدهما صاحبه)، وليس هو كذلك، فإن القلب لا يكون فيه إلّا علم واحد، وهو واحد، ولا تكثّر للعلم في مرتبة واحدة؛ لوجوب كون أحدهما جهلاً. [وتكثره][٦] بحسب المراتب الظهورية بحسب الشيء وفاضله لا يوجبه في نفس الأمر، فهو حينئذٍ كالشمس |و|شعاعها وشعاع الشعاع وهكذا، ولا تكثّر في ذلك، وكذا الأدلّة [الحقية][٧]، فهي علم وأصلها الحكمة، وهي باطن الموعظة، وهي باطن الجدال بالتي هي أحسن، هذا بحسب الإجمال.

فاتضح أن المخالفة لا تتحقق حينئذٍ، وإنّما تتحقق إذا كان في رتبة واحدة، فلابدّ وأن يكون أحدهما جهلاً، قال الله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ كانَ مِن عِندِ غَيرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اختِلافاً كَثِيراً﴾[٨]، وقال تعالىٰ: ﴿ما تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحمٰنِ مِن تَفاوُتٍ﴾[٩].

---

(١) أي في بعضها: «إياك» بدل «فإياك».

(٢) انظر: «لسان العرب» ج١٥، ص١٢١، مادة «هلل».

(٣) قال الجوهري: «العَجُزُ: مؤخَّر الشيء، يؤنّث ويذكّر، وهو للرجل والمرأة جميعاً، والجمع: الأعجاز. والعَجيزَةُ للمرأة خاصّة». «الصحاح» ج٣، ص٨٨٣، مادة «عجز».

(٤) «النهاية» ج٣، ص١٨٦، مادة «عجز»، بتفاوت يسير.

(٥) «الصحاح» ج٢، ص٧٣٧، مادة «عجر».

(٦) في الأصل: «وتكثر».

(٧) في الأصل: «الحفينة».

(٨) «النساء» الآية: ٨٢.

(٩) «الملك» الآية: ٣.

ولا يثبت الاختلاف المنفي عن علم الله اختلاف الجواب منهم عليهم السلام، فإن هذا بحسب فهم [السائل][١] ورؤوس العقل ـ فـ(له رؤوس بعدد الخلائق)، كما روي[٢]، وقال تعالى: ﴿أنزَلَ مِنَ السَّماءِ ماءً فَسالَتْ أوْدِيَةٌ بِقَدَرِها﴾[٣] ـ وفي نفس الأمر واحد، وعليه أجاب الإمام عليه السلام السائل. وكذا الحكم الواقعي التكليفي والواقع الأمري لا يوجب الاختلاف الأمري.

وإنّما لم يكن في علمه اختلاف لما عرفت، ولأن أصله واحد ولا يقع فيه تعدد، قال الله تعالىٰ: ﴿وَما أمْرُنا إلّا واحِدَةٌ﴾[٤].

وفي حديث عمران الصابي: (أنّ الله واحد، وفعله واحد)[٥].

والله حمّلهم عليهم السلام علمه وجملة عرشه فحملوه، وجعلهم خزانة علمه وخزائنه، فلا يقع في علمهم اختلاف.

ومراده عليه السلام بقوله: (أمّا جملة العلم فعند الله عزّ وجلّ) ـ وفي بعض النسخ: (جلّ ذكره) ـ ليس العلم الذي هو عين ذاته تعالىٰ الأزليّة، بل الحادث الإمكاني وهو المحيط به، ومحيط ببعضه غيرُه كما شاء وأراد، وكذا في علمه الكوني بأقسامه، كما سبق في المجلّد السابق وغيره وسيأتي.

(وأمّا ما لابدّ منه للعباد) بحسب ما كان ويكون ـ وهو علم الكون بأقسامه، المحتوم وغيره ـ فعلمه علىٰ سبيل الإحاطة عند الأوصياء عليهم السلام بعد النبي صلى الله عليه وآله، وأفضل منه ما يتجدد الآن بعد الآن ـ كما سبق ـ وهو داخل فيما عند الأوصياء، ولم يرفع الله يده عنهم، ولم يستغنوا عنه فيما علموه.

ولمّا عرف السائل طرفاً من مسألته بذلك استرّ، فظهرت آثار السرور علىٰ وجهه، واستوىٰ جالساً ذليلاً مستفيداً، وقال ما قال.

قال محمّد صادق: «[ثمّ][٦] قال عليه السلام: (أمّا جملة العلم فعند الله جلّ ذكره، وأمّا ما لابدّ

---

(١) في الأصل: «المسائل».

(٢) «علل الشرائع» ج ١، ص ١٢١، باب ٨٦، ح ١؛ «بحار الأنوار» ج ١، ص ٩٩، ح ١٤.

(٣) «الرعد» الآية: ١٧. (٤) «القمر» الآية: ٥٠.

(٥) «التوحيد» ص ٤٣٢، ح ١؛ «عيون أخبار الرضا» ج ١، ص ١٧٠، ح ١، نقله بالمعنىٰ.

(٦) في الأصل: «لم».

للعباد منه فعند الأوصياء)، يعني تمام العلم لله عند إحاطته بجميع الموجودات، مفصّلاً في العالم الكبير، ومجملاً في العالم الصغير، إذا صار سمعَ العبد وبصَرَه ويدَه وجميع أعضائه. وفي الموضعين لله جملة العلم وتمامه».

أقول: مراده بالعلم العلم الذاتي، وهو الصور العلميّة القديمة والأعيان الثابتة، ووجودها وجود الله، وهذا باطل؛ لإيجابه كون معلوم معه ولو اعتباراً، وهو [محال. والمعلوم][1] شرط ظهور العلم والدلالة عليه، وإن كان علماً، لكنّه حادث، لا شرط تحقق ذاتي. وليس في علمه إجمال وتفصيل، ولا يكون تعالىٰ سمع العبد وبصره... إلىٰ آخره، فهو حق محسوس وممكن موهوم، كما سبق التصريح منه به في المجلّدت السابقة، كلّه لقوله بوحدة الوجود والتناسب الذاتي، كما سبق منه أيضاً.

وليس جملة العلم بأقسامه لله في مرتبة ذاته، نعم هو كذلك، لكن الواجب منه الذاتي عين ذاته، ولا كلام فيه، وحكمه حكمها مطلقاً، وغيره مُلك له وفي قبضته، كلٌّ في مقامه، سواء كان علمَ إمكانٍ أو إمكانٍ كوني بأقسامه، فله ما في السماوات وما في الأرض. إلىٰ غير ذلك ممّا في كلامه من الخلل.

قال: «فلابدّ للإله أن يكون حاوياً لجميع العلوم، سواء اعتبر الإله بذاته، أو بمظهره من حيث إنّه مظهره بالفعل، من الأنبياء والأولياء الكاملين».

أقول: هذا منه مفرّع علىٰ ما سبق، وهو باطل، فيبطل الفرع. نعم، هو محيط بها كلٌّ في رتبته، والحادث ليس عين ذاته، وليس له تحقق فيها. نعم، هو العلم الذاتي، وليس العالم والعلم والمعلوم ذاتاً واحدة وحقيقة متحدة.

قال: «أمّا الأوّل فلأن الإله خالق، والأشياء مخلوقة، ومحال أن يكون مخلوق خارجاً عن علمه تعالىٰ، فيكون معدوماً صرفاً، فليس موجود خارجاً عن إحاطة علم الإله، [فالإله][2] حاوٍ لجميع العلوم».

أقول: لا خفاء في مغالطته بذلك، كما هو ظاهر للفطن فيما سبق منه، فنقول: الله خالق بلا شك، ويعلم مخلوقاته، كما قال: ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ ﴾ الآية[3]، لكن ليست المخلوقات ثابتة في ذاته وحاوية لها فيها وفي رتبتها، فإنه محال من وجوه.

---

(١) في الأصل: «محو للعلوم». (٢) في الأصل: «وله».
(٣) «الملك» الآية: ١٤.

نعم، يعلمها بذاته، وهي عين علمه الذاتي، كلّ في مقامه، ومحيط بها كذلك، والعلم نفس المعلوم، خارجياً أو ذهنياً، قال الله: ﴿عِلْمُها عِندَ رَبِّي في كِتابٍ﴾[١]، ﴿وَما مِنْ غائِبَةٍ في السَّماءِ والأرضِ إلّا في كِتابٍ﴾[٢] وغيرها.

وليست الأشياء متحققة في ذاته، فهو سجلّ ومحلّ تصوير ومجمع كثرة، وهو عين الأشياء لا بذاته ووجوده الذاتي، بل بظهوره الفعلي لكلٍّ، به له، وإحاطته به كذلك. فيبطل ما أسسه، واتضح بطلان ما توهمه من بعض النصوص.

قال: «وأمّا الثاني فلأن المظهر بالفعل لا يمكن أن يكون إلّا بأن تتمّ له الأسفار الأربعة، والأسفار لا تتمّ إلّا بأن يعلم الأشياء بالعلم الحضوري، فإنّ السفر إلىٰ الله بطيّ الأشياء والعوالم بالعلم الحضوري، والسفر في الله بالنظر إلىٰ عظمة الله وكبريائه، محيط بجميع الأشياء بالعلم الحضوري، والسفر من الله بطيّ الأشياء في الرجوع بالعلم الحضوري، والسفر مع الله بأن يرىٰ المسافرُ اللهَ في كلّ شيء بالعلم الحضوري. وعلىٰ أي تقدير، يعلم المسافر جميع المخلوقات بالعلم الحضوري، فلا يخفىٰ عليه شيء في أرض السفليات ولا في سماء العلويات».

أقول: جميع ما يشير له من الأسفار ليس كما توهمته المتصوّفة، بل كلّه سير في الإمكان وبالله، [أي بفعله][٣] وما ظهر له به لا بذاته، وكذا ما معه وبه وإليه، أي إلىٰ فعله ومظهره؛ [لتعاليه][٤] عن النسب والغاية وأن يكون ذاته تعالىٰ غاية، أو يُرىٰ، أو يكون حقيقة الكلّ. والمعيّة للأشياء معيّة حدوث ظهوريّة بحقائق الأشياء، لا بذاته الأحديّة.

ومراده بعلم المسافر بالجميع لكونه الله تعالىٰ في طيّه، والله [...]، فكذا هو. وعرفت سقوطه عقلاً ونقلاً.

قال: «فكل من هو مظهر لله بالفعل يعلم جملة [العلم][٥]، ولابدّ منه؛ وإلّا لم [يكن][٦] مظهراً لله تعالىٰ بالفعل».

أقول: كلّ شيء لله ظهور فيه بقدره وبما ظهر له به، وله علم بقدر ذلك، وهذا حادث، وكذا العلم والتجلي، وليس لله ظهور ـ أو قل: تجلٍّ ومظهر ذاتي ـ بذاته، فيكون علمه وذاته

---

(١) «طه» الآية: ٥٢.
(٢) «النمل» الآية: ٧٥.
(٣) في الأصل: «أن يفعله».
(٤) في الأصل: «لتاليه».
(٥) في الأصل: «الفعل».
(٦) في الأصل: «يبن».

هو هو، إلّا عند أهل التصوّف، وهو ضلال.

قال: «وأمّا الوصيّة والنبوّة لا تستلزم الاستغراق في العلوم كلّها أحيانًا، بل إذا كان عند [الوصي أو النبي علم](١) علىٰ قدر يحتاج إليه الناس يكفي فيهما، وليس الاستغراق في العلوم كلّها ضروريًا. وهذا لا ينافي أن يكون كلّ منهما جامعًا لجميع العلوم مطلقًا، ولا يخفىٰ عليه شيء منها كأوصياء نبيّنا ﷺ. فلا يجب للأوصياء الاستغراق، ويجب لله تعالىٰ ولكلّ من هو مظهر لله بالفعل. وقد علمت أنّ كلّ نبيّ ووصيّ ليس مظهرًا لله تعالىٰ بالفعل دائمًا، بل يعودون إلىٰ الحجاب، كما يعودون من الحجاب إلىٰ الكشف التام والمشاهدة التامة.

(ففتح الرجل عجيرته) أي حجابه (واستوىٰ جالسًا وتهلّل وجهه) فرحًا، أي فرح (وقال: هذا ما أردت وله أتيت)(٢)...».

أقول: [قصارىٰ](٣) ما نقول: لابدّ من اطّلاع الوصيّ والنبي علىٰ ما بعث له واستُخلف عليه، بحسب الذوات والصفات وسائر الأحوال، ولابدّ من استغراقه في العلوم، والمنصب يقتضي ذلك، وإن كانت الإحاطة بها بحسب الإمكان، وما يتجدد بحسب الكون ـ الآن بعد الآن ـ خاصّ بالله، وهو المراد بجمله، ويدخل فيه السابق. نعم، علم الله أجلّ وأعلىٰ وأحوط*.

وهم عليهم السلام مظاهر لله دائمًا، ولا [يكونون](٤) في حجاب مانع عنه، فما رأوا شيئًا إلّا ورأوا الله معه، أو قبله، علىٰ اختلاف الروايتين(٥). وهي رؤية دلالة لا إحاطة ذاتية، ومع ذلك يطلبون الزيادة حتىٰ في مرتبة الكشف التي أشار لها، إذ لا يخرجون عن الإمكان [والافتقار](٦) ـ ووحدة الوجود باطلة ـ ولا يفنون في الذات، تعالىٰ الله. لكنّه بنىٰ كلامه علىٰ أنّهم عليهم السلام يصلون إلىٰ الفناء في الذات، فتكون ذاتهم ذات الله، وهو الذي أشار بقوله: «الكشف التام والمشاهدة التامة»، وإذا ردّوا إلىٰ الخلق فهم في حجاب، فتحجب

---

(١) في الأصل: «علم الوصي أو النبي».

(٢) سبق في متن الحديث: (هذه أردت ولها أتيت).

(٣) في الأصل: «اقتصارى».

(*) أي أكثر إحاطة.

(٤) في الأصل: «يكون».

(٥) «إيقاظ النائمين» ص٤٦؛ «شرح الأسماء» ص٢٤٠، ٥١٦.

(٦) في الأصل: «والانتقال».

[عليهم][١] كثير من العلوم، وسبق منه هذا في المجلّد السابق وغيره، وبداهة بطلان ذلك أغنىٰ عن التطويل في ردّه، وسيأتي زيادة في أصل المسألة.

قوله: ﴿زعمت أنّ علم ما لا اختلاف فيه من العلم عند الأوصياء، فكيف يعلمونه ؟ قال: كما كان رسول الله ﷺ يعلمه، إلّا أنّهم لا يرون ما كان رسول الله ﷺ يرىٰ ؛ لأنّه كان نبيّاً ، وهم محدَّثون، وأنّه [كان] يفد إلىٰ الله عزّ وجلّ فيسمع الوحي، وهم لا يسمعون، فقال، صدقت يا بن رسول الله ﷺ ﴾.

أقول: الزعم يطلق علىٰ الصدق -كثيراً- وعلىٰ الكذب، وليس هو خاصّاً بالكذب كما قيل[٢]؛ والمقام يأباه من وجوه. وهو مثلث [الزاي]. و (يفد) بمعنىٰ يقدِم، من الوفود[٣].

ولمّا أجابه عليه السلام بأن العلم الذي لا اختلاف فيه عند الأوصياء - فإنّه لابدّ منه ولا يكون الوصي إلّا كذلك، وإن تنوع الجواب بحسب حال المخاطب وفهمه؛ فهذه مظاهر له، ويختلف باختلاف المزايا الوجهُ - سأله بعدُ عن كيفية علمهم به، هل هو عن تقليد، أو نظر واكتساب كغيرهم من العلماء، أو عن تحمّل مجرد عن الرسول، ولو حمّله غيرهم حملوه، أو لغير ذلك ؟

فأجابه عليه السلام بأن تحمّلهم ذلك وعلمهم عن استحقاق ذاتي، وكذا أوصياؤهم - كما سبق - فهم أهل له، كما كان الرسول ﷺ بالنّسبة إلىٰ النبوة وما حمّله الله كذلك، إلّا إنّ استحقاق الأوصياء لذلك وكونهم أهلاً لحمل هذا العلم كما كان النبي كذلك بعد الأنبياء، فإنه ﷺ أفضل الكلّ في الكلّ. ويأتي لهم أنواع الوحي الإلهامي والنقر والسماع من غير معاينة، فهم مختلف الملائكة، إلّا إنّهم لا يرون الملك ويعاينونه متكلماً بالوحي، فهذا منه خاصّ بالرسول، وهو الذي أراده الإمام بقوله: (**إلّا إنّهم لا يرون ما كان رسول الله ﷺ يرىٰ**).. إلىٰ آخره، فافهم، فإنه نبيّ مرسل، وهم خلفاؤه وأوصياؤه وأئمة.

---

(١) في الأصل: «علمهم».
(٢) انظر: «لسان العرب» ج٦، ص٤٧، مادة «زعم».
(٣) انظر: «لسان العرب» ج١٥، ٣٥٣، مادة «وفد».

والمحدَّث: من يحدّثه الملك وإن لم يره.

والعجب من العامة؛ يروون عنه ﷺ أنّه قال: (في أُمتي محدّثون)، [ويروون][١] فيهم ﷺ مايدل علىٰ أنّهم محدّثون، ولا يقولون في خلفائهم ذلك، وهم يقدمونهم ويؤخرون علياً. فانظر إلىٰ العناد كيف يلقي صاحبه فيهوي به.

ولمحمّد صادق في شرح هذا الكلام خبط بيّن، قال: «(زعمت أنّ علم مالا اختلاف فيه من العلم عند الأوصياء)، فأجبت مطابقاً علىٰ زعم، فقال: فكيف يعلمون، أي الأوصياءُ ـ مع كونهم أدون مرتبة من الأنبياء ـ العلمَ الذي لا اختلاف فيه؟».

أقول: ليس مراده من لفظ (الزعم) في كلامه، فهي بتاء الخطاب، وهو سأل عن كيفيّة علمهم بهذا العلم من غير ملاحظة كونهم أدون منه ﷺ مرتبة أو غير ذلك.

قال: «فأجاب ﷺ: يعلم الأوصياء كما يعلم الرسول ﷺ، فإن الأوصياء لا يخلون من تأييد الله [بالفناء][٢] في الرسول ﷺ، ويكون الرسول سمعهم وبصرهم وجميع أعضائهم، علىٰ اختلاف مراتبهم، فيأخذون بذلك التأييد [من][٣] المنبع الذي أخذ منه الرسل، إلّا إنّ الرسل يرون الملك الموحىٰ ـ أعني جبرئيل أو غيره ـ ولا يرونه الأوصياء في غير أوقات [الفناء][٤]، وأمّا في حقيقة العلوم فلا فرق بينهما. وليس الوصي من اجتهد بالظن والتخمين، وإلّا يلزم [أن][٥] يكون كلّ عالم وصيّاً، وليس كذلك».

أقول: ليس تأييد الأوصياء [بالفناء][٦] في الرسول ﷺ، ويكون سمعهم... إلىٰ آخره، فهو محال، ولو كانوا معه كذلك كانوا رسلاً في هذا المقام، ولم يكن أفضل منهم مطلقاً. وجعله مراتب في الفناء ساقط علىٰ طريقته [المجتثة][٧].

وقوله: «إلّا إنّ الرسل».. إلىٰ آخره، لا معنىٰ له بعد جعله هم وهو واحداً، بل هم حينئذٍ رسل، وعلومهم وعلمه وإن اتحدت حقيقة، لكن فرق بينهما كما بين الذاتين والحقائق، وعلم علي مثل علم الرسول، إلّا إنّه بعده كذاته العليّة، ولمحمّد ﷺ الزيادة عليه ﷺ بالحرف، مقداره ثمانون ألف سنة، هذا بحسب الذات. وعلي ينفصل عن محمّد كما

---

(١) في الأصل: «ويرون».
(٢) في الأصل: «بالغنى».
(٣) في الأصل: «عن».
(٤) في الأصل: «الغنى».
(٥) في الأصل: «أو».
(٦) في الأصل: «بالغنا».
(٧) في الأصل: «المخبثه».

ينفصل الضوء من الضوء، وبعد ذلك متساوون، فكلهم سُرُج وشموس طوالع. وهذا غير مقصده، وسبق بيان هذه المسألة في موضعها من المجلّد السابع وغيره.

وكما أن الوصي لا يكون علمه عن ظنّ وتخمين واجتهاد، وكذا لا يكون كما قال، فتدبّر. وممّا سبق في المجلّدات يكفي في بطلان باطله.

قال: «وأشار إلىٰ هذا عليه‌السلام بقوله: (**كماكان رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله يعلمه، إلّا إنّهم** - أي الأوصياء - **لا يرون ماكان رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله يرىٰ**) من جبرئيل وغيره؛ (**لأنّه** - أي الرسول صلى‌الله‌عليه‌وآله - **كان نبيّاً، والأوصياء محدّثون**)».

أقول: لا خفاء في عدم دلالة قوله صلى‌الله‌عليه‌وآله علىٰ ما أراد، بل هو دال علىٰ خلافه، فافهم.

قال: «(**وأنّ الرسول يفد**)[1] أي يقدم ويرد ويتوجه (**إلىٰ الله**)، بأن يجعل نفسه بحول الله وقوّته منفصلة عنه في الخارج، بحيث يرىٰ نفسه منفصلة عنه، فيخبر باطنه ظاهره، (**فيسمع الوحي**).

والأوصياء ليسوا [بهذا][2] القدر من القوة ليجعلوا نفوسهم منفصلة عنهم، ويروا أنفسهم في الخارج، وتخبر بواطنهم ظواهرهم في كلّ أمر أرادوا الاطلاع عليه، بل يكون هذا أحياناً بالملك الذي هو أدون مرتبة من جبرئيل.

والوحي عبارة - غالباً - عن اطلاع جبرئيل، وهو مختص بالأنبياء، وإن الوحي عبارة عن انفصال النفس بحيث يراها، ويتكلم نفسها التي هي جبرئيل. فتبديل [الباطن][3] بالظاهر بحيث يرون الباطن معايناً مختصّ بالأنبياء، وإذا وصل الكلام إلىٰ هذه المرتبة قال: صدقت يابن رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله».

أقول: فيه من صواب كالشعرة |البيضاء| من الكبش الأسود، وليس معنىٰ الوفود ما توهمه من انفصال نفسه، بل ظهورها بأقرب مراتبها بما ظهر لها بها. وأصل الوحي وإن كان ابتداء التلقي منه صلى‌الله‌عليه‌وآله وله، وهو واسطة جميع الملائكة، ولا ينالون منه صلى‌الله‌عليه‌وآله إلّا بواسطة علي، لكن ليس حقيقة الملائكة كما توهمه، بل هم خلق مستقلون، موكّلون بأعمال وحفظ وغير ذلك.

وللأوصياء معاينة الملائكة غير تالين للوحي، ويسمعونه منهم ولا يعاينون ويرون

---

(١) يعني قوله عليه‌السلام: (وأنّه كان يفد).

(٢) في الأصل: «هذا».

(٣) في الأصل: «الباطل».

حينئذٍ، وتنزل عليهم جميع الملائكة والروح ـ وهي خلق أعظم من جبرئيل وسائر الملائكة ـ ليلة القدر وغيرها، فهم عليهم السلام تراجمة وحيه الكوني والتشريعي. وكم حديث[١] صرّح بنزول جبرئيل عليهم بعد موته صلى الله عليه وآله، قبل الدفن وبعده، والذي انقطع الوحي الابتدائي.

ونزول جبرئيل نزول خاصّ لا مطلق النزول، كما سبق، وما جعله خاصّاً به صلى الله عليه وآله علىٰ زعمه الباطل؛ لكون الوحي خصوصيّاً علىٰ قوله بفنائه فيه عليه السلام، فهو هو وإن كان في حاله.

والحاصل أن جميع شرحه لأحاديث الأُصول خبط وتحريف، وصوابه قليل لا يحصل به تصحيح اعتقاد. والله الحافظ.

قوله: «سآتيك بمسألة صعبة، أخبرني عن هذا العلم [ما له] لا يظهر كما كان يظهر مع رسول الله صلى الله عليه وآله؟ قال: فضحك أبي عليه السلام وقال: أبىٰ الله عزّ وجلّ أن يطلع علىٰ علمه إلّا ممتحناً للإيمان به، كما قضىٰ علىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله أن يصبر علىٰ أذىٰ قومه ولا يجاهدهم إلّا بأمره، فكم من اكتتام قد اكتتم به حتىٰ قيل له: اصدَعْ ﴿بِمَا تُؤمَرُ وأعرِضْ عَنِ المُشرِكِينَ﴾[٢].

وأيمُ الله، أن لو صدع قبل ذلك لكان آمناً، ولكنّه إنّما نظر في الطاعة وخاف الخلاف، فلذلك كفّ. فوددت أن عينك تكون مع مهديّ هذه الأُمّة، والملائكة بسيوف آل داود بين السماء والأرض تعذّب أرواح الكفرة من الأموات، وتلحق بهم أرواح أشباههم من الأحياء. ثمّ أخرج سيفاً، ثمّ قال: ها إنّ هذا منها؟ قال: فقال أبي: إي والذي اصطفىٰ محمّداً علىٰ البشر.

قال: فردّ الرجل اعتجاره وقال: أنا إلياس، ما سألتك عن أمرك وبي منه جهالة، غير أني أحببت أن يكون هذا الحديث قوّة لأصحابك».

---

(١) «تفسير العياشي» ج ١، ص ٢٣٣، ح ١٨٥؛ «بحار الأنوار» ج ٢٢، ص ٥١٣، ح ١٣؛ ص ٥٢٥، ح ٣٠.
(٢) «الحجر» الآية: ٩٤.

أقول: (ها) حرف تنبيه، [أو] بمعنىٰ «خُذ»[1]. وقوله: «من سيوف آل داود»[2] إمّا حقيقة، ولا محذور فيه، أو كناية عن كونه سيف حق، وهو كذلك.

وما ذكره إلياس من السؤال فهو سؤال صعب في نفسه، وإن كان هو يعرفه بتعريفهم عليهم السلام وتعليمهم له، وحديثهم صعب مستصعب لا يحتمله إلّا ملك مقرّب، أو نبي مرسل، أو مؤمن امتحن الله قلبه للإيمان. وهذا السؤال [مرجعه ـ بحقيقته][3] وجوابه ـ إلى أصل منشأ اتحاد الحكم والعلم الذي لا اختلاف فيه، ومنشأ الاختلاف فيه ظاهراً، وظهور حكم المزج زمنه، حتىٰ يبلغ الكتاب أجله، ويتمّ التمييز، [ويظهر][4] الحكم الذي لا اختلاف فيه، وكذا العلم، وتطهر الأرض من عبادة مَن دون الله سبحانه وتعالىٰ.

فقال: كيف لا يظهر هذا العلم الذي لا اختلاف فيه من الأوصياء، مع أنّهم يعلمونه كما كان رسول الله صلى الله عليه وآله يعلمه، بل أجابوا بالتقيّة تارة، وبحسب فهم السائل ومقامه، فيتعدد الجواب من أحدهم عليهم السلام في المسألة الواحدة، ويسكتون عن الجواب بما يرون، ويقع من الرسول كذلك؟

فأجابه ـ بعد ذكره أنّه لا يطلع عليه إلّا الممتحن ـ بأنّه وقع منهم ذلك، وكما وقع منه صلى الله عليه وآله قبل أن يوحىٰ له بقوله: ﴿فاصدَعْ بما تُؤمَرُ وأعرِضْ عَنِ المُشرِكِينَ﴾. فصبر علىٰ أذاهم وتكذيبهم، ولم يجاهدهم ويعلن الدعوة. مع أنّه لو دعاهم كان [آمناً][5]، ولكن [لاستجماع][6] الشروط وزوال الموانع، حتىٰ إذا تمّت وزالت أوحىٰ الله له بقوله: ﴿فاصْدَعْ بِما تُؤمَرُ﴾. وأولاً خاف الخلاف وعدم تأثير قيامه، بل زيادة العناد، وكم اكتتام اكتتم قبل ذلك!

فكذا الأئمة عليهم السلام، يتحملون البلاء، ويصبرون علىٰ القتل والسلب والتشتيت وأنواع المحن، ولا يُظهرون ما لا اختلاف فيه، حتىٰ تعتدل القوابل، وتزول الموانع، ويتمّ التمييز، ويحين أوان العلم الذي لا اختلاف فيه، فيُظهرون ذلك، ولو وقع منهم مقتضىٰ ذلك وحكموا به فهو قليل.

---

(١) انظر: «الصحاح» ج٦، ص٢٥٥٧؛ «كتاب العين» ج٤، ص١٠٢، مادة «ها».

(٢) أي قول إلياس: «ها إنّ هذا منها».

(٣) في الأصل: «مرجع بحقيقة».

(٤) في الأصل: «ونظير».

(٥) في الأصل: «أميناً».

(٦) في الأصل: «استجماع».

واكتتام العلم كما يكون تارة خوفاً من الأعداء، قد يكون من بعض الفرقة ؛ بسبب قصور فيه فلا يحتمل، فيكفر أو يكفّر غيره. ومعلوم أن الممتحن بعضهم.

وفي الحديث: (**لو علم أبو ذر مافي قلب سلمان لقتله، ولقد آخىٰ رسول الله بينهما، فما ظنّكم بسائر الخلق ؛ إنّ علم العلماء صعب مستصعب**) ... الحديث[١]، ومضمونه متواتر معنىً.

فإن كملت العقول وزكت وصفت ـ بظهور دولتهم عجّل الله فرجهم ـ اندكّ سدّ التقية، وارتفعت من المخالف والمؤالف، وظهر علمهم وأسرارهم ظاهراً علانية. ولو خرجوا عليهم السلام بمقتضىٰ هذا العلم وقع الخلاف الشديد في الأرض والفتنة العظيمة الحِندسيّة[٢]، وعادوا إلىٰ حكم الجاهليّة الأُولىٰ، وأنكروا الله ورسوله، وقُتلوا كملاً، وجاهدوا مع عدم استجماع شروطه وزوال موانعه، فلذا أمرهم الله بالكِنّ[٣]، ولا يسبقونه بالقول، وصبروا علىٰ تحمل البلاء حتّىٰ يأتي أمر الله.

قوله: ﴿وسأُخبرك بآية أنت تعرفها، إن خاصموا بها فَلَجوا، قال: فقال له أبي: إن شئت أخبرتك بها، قال: قد شئت، قال: [إنّ] شيعتنا إن قالوا لأهل الخلاف لنا: إنّ الله عزّ وجلّ يقول لرسوله صلى الله عليه وآله: ﴿ إنّا أنزَلناهُ في لَيلَةِ القَدرِ ﴾ إلىٰ آخرها، فهل كان رسول الله صلى الله عليه وآله يعلم من العلم شيئاً لا يعلمه في تلك الليلة، أو يأتيه به جبرئيل عليه السلام في غيرها ؟ فإنّهم سيقولون: لا، فقل لهم: فهل كان لما علم بدٌّ من أن يظهر ؟ فيقولون : لا، فقل لهم: [فهل كان فيما] أظهر رسول الله صلى الله عليه وآله من علم الله عزّ ذكره اختلاف؟ فإن قالوا: لا، [فقل لهم]: فمن حكم بحكم الله فيه اختلاف فهل خالف رسول الله صلى الله عليه وآله ؟ فيقولون : نعم، فإن قالوا : لا، فقد نقضوا أوّل كلامهم، فقل لهم: ما يعلم تأويله إلّا الله والراسخون في العلم.

---

(١) «بصائر الدرجات» ص٢٥، ح٢١، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

(٢) الحندس: الظُلمة. «لسان العرب» ج٣، ص٣٥٦، مادة «حندس».

(٣) الكِنُّ: السُّترة، والجمع: أكنان. «الصحاح» ج٦، ٢١٨٨، مادة «كنن».

فإن قالوا: مَن الراسخون في العلم ؟ فقل: من لا يختلف [في] علمه، فإن قالوا: فمن هو ذاك ؟ فقل: كان رسول الله ﷺ صاحبَ ذلك، فهل بلّغ أو لا ؟ فإن قالوا: قد بلّغ، فقل: فهل مات ﷺ والخليفة من بعده يعلم علماً ليس فيه اختلاف ؟ فإن قالوا: لا، فقل: إنّ خليفة رسول الله ﷺ مؤيد، ولا يستخلف رسول الله ﷺ إلّا من يحكم بحكمه، وإلّا من يكون مثله إلّا النبوّة، وإن كان رسول الله ﷺ لم يستخلف في علمه أحداً فقد ضيّع مَن في أصلاب الرجال ممّن يكون بعده ﴾.

أقول: الفَلْجُ ـ بالجيم ـ: «الظفر والفوز، وقد فَلَجَ الرجلُ علىٰ خصمه، يَفْلُجُ»[١].

وهذا الحديث وأمثاله ممّا يدل علىٰ جواز المحاججة لأعداء الدين؛ لإعلاء الحق وإظهاره وردّ كيد المعاندين والجاحدين. والأحاديث المرغّبة بذلك [والحاثة][٢] عليه في تفسير العسكري عليه السلام وغيره[٣] كثيرة، ونطق به القرآن[٤]، واستعمله الرسول وآله وعلّموه [شيعتهم][٥] وأمروهم به.

وقال الصادق عليه السلام لهشام: (**مثلك فليكلّم الناس**)[٦].

نعم، مشروط بشروط في أوقات، مع الأمن، وليس هنا موضع تفصيل ذلك وبيان الحجّة التي أشار لها عليه السلام، بما فيه الغلبة عليهم وبطلان باطلهم، ولم تزل حجة الله عالية وحجتهم داحضة، ﴿**وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفلىٰ وَكَلِمَةُ اللهِ هِيَ العُلْيا**﴾[٧].

وذلك يتوقف علىٰ مقدمات أشار لها عليه السلام، وهي مقطوع بها:

المقدمة الأُولىٰ: أنّ علم الله تعالىٰ لا اختلاف فيه، وكذا حكمه في نفس الأمر، واختلافه وتعدده ظاهراً لا يوجبه في نفس الأمر، كما سبق، فعلمه بالشيء علىٰ ما هو عليه وهو

---

(١) «لسان العرب» ج١٠، ص٣١٤، مادة «فلج». (٢) في الأصل: «والحادثة».

(٣) «التفسير المنسوب للإمام العسكري» ص٣٤٣ – ٣٥٢، ح٢٢١، ٢٢٥، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٤، ٢٣٩، ص٥٢٧، ح٣٢٢؛ «الاحتجاج» ج١، ص٦، ١١ – ٢٢.

(٤) «النحل» الآية: ١٢٥؛ «العنكبوت» الآية: ٤٦. (٥) في الأصل: «ستفتهم».

(٦) «الكافي» ج١، ص١٧٣، باب الاضطرار إلىٰ الحجة، ح٤.

(٧) «التوبة» الآية: ٤٠.

مطابق علمه، وليس فيه اختلاف؛ وإلّا كان جاهلاً ومتناقضاً، وليس كذلك، فلا يقع في الحكم الواحد الحكم بالنقيضين.

ومن ذلك ما حكم من عدم الاستغناء عن معصوم وحجة له علىٰ خلقه، كما أوجبته الفطرة الوجوديّة ولطفه وسعة رحمته، وقال الله: ﴿إنّي جاعِلٌ في الأرضِ خَليفَةً﴾[١]، بصيغة التجدد وفي ابتداء الخلق، فلا ترتفع وتُقطع زمن التكليف، ولا يرجع الحكم فيها إلىٰ اختيار الأُمة ويقع الحكم تبع هواهم، ولا يتبدل موضوعها إلىٰ كونه في الفاسق، فضلاً عن المنافق؛ فجميع ذلك يوجب الاختلاف في علمه [فتختلف][٢] ذاته، لاختلاف صفته - وإن كان هذا العلمُ الحادثَ؛ لحدوثه [لا الذاتي][٣] - وهو دليله وآيته. وأدلة ذلك عقلاً ونقلاً سبقت في المجلّد السابع وما قبله وبعده.

المقدمة الثانية: أنّه ﷺ يتبع ما يؤمر به ويقضي، ولا يقع في علمه اختلاف أيضاً وتناقض؛ وإلّا جاء في علم الله [وحكمه][٤]، فتختلف ذاته، ويختل نظام الوجود، وكلّه محال. فإذا عرفت ذلك فكل من كان في حكمه اختلاف ليس عن الرسول ﷺ؛ وخالَفه؛ لأنّه ليس في حكمه اختلاف، ودلّ ذلك علىٰ أنّه ليس براسخ في العلم؛ إذ الراسخ فيه لا يكون في حكمه كذلك، والراسخ في العلم رسول الله ﷺ؛ لأنّه ليس في حكمه اختلاف؛ لأن عنده أصله وما ينزل عليه ليلة القدر ويأتيه في غيرها.

المقدمة الثالثة: وإذا كان هو الراسخ ولابدّ منه - وقد أمر بتبليغ العلم، والدين كامل، ولا يجوز أن لا يبلّغ - فلا يموت إلّا وبعده خليفة يعلم هذا العلم الذي لا اختلاف فيه، وعنده أيضاً الحكم التكليفي الظاهري، مظهر ذلك. لا جائز أن لا يكون عنده ذلك العلم؛ وإلّا نقض التبليغ، ولم يكمل الدين، ولم يكن خليفه جامعة [مانعة][٥]، وضيّع الله ورسوله مَن في الأصلاب والأرحام، فأين لطفه ورحمته بالأُمة ؟! ولزم أن يتبع الحقُّ هوىٰ خلقه، وهو محال.

فلابدّ وأن يستخلف مَن يعلم بعلمه وينزل عليه مثله - وليس تختار الأُمة كذلك - ولا

---

(١) «البقرة» الآية: ٣٠.

(٢) في الأصل: «فتخلف».

(٣) في الأصل: «بالذاتي».

(٤) في الأصل: «وحكمته».

(٥) في الأصل: «مانعيه».

يموت من غير وصيّة ويترك الخلق سدًى، ولزم نقص الدين، ولا يجوز أن لا يستخلف أحداً، كما عرفت. وما كان ﷺ يفعل ما ينهىٰ عنه أُمته ويقبّحه من غيره، ولا يودع ما معه غيره وهو الخليفة بعده. ولا يجوز أيضاً أن يخلّف غير مؤيد من الله، ومن يكون مثله في العصمة ونزول الملائكة ـ وغير ذلك إلّا النبوّة ـ فإنه ولي وخليفة النبي، لا أنّه نبيّ، وليس كذلك إلّا علي.

ومثل ذلك نقول بالنسبة له وما بعده، فتنحصر في الحسن، ثمّ الحسين عليهما السلام، وهكذا إلىٰ القائم المهدي عجّل الله فرجه. ولا يكون في مثل فلان وفلان، والعبّاس ونسله والأمويين، ونسل الحسن وعقبه، ونسل الحسين وعقبه غير التسعة عليهم السلام؛ فجميع مَن سواهم لم يقولوا [بوصاية][1] الرسول واستخلافه علىٰ علمه الذي لا اختلاف فيه، وما تأتي به الملائكة والروح في ليلة القدر، لنفي العامة الاستخلاف، ومن أقاموه لم يكن كذلك، ولا يقولون بأن لله في كلّ مسألة حكماً واقعياً أمرياً واحداً لا تكثّر فيه، بل ليس إلّا مافي نفوس المجتهدين وما يختارون، ويتعدد بتعدده.

وبعض منهم يقول: لله في المسألة حكم، لكن لم ينصب عليه دليلاً ولا دلّ عليه به، وقد يصيبه بعض المجتهدين من غير معرفة به[2].

ولا خفاء في بطلان ذلك، ولزوم المفاسد منه ظاهرة.

فإن قيل: أنتم يا معشر الإماميّة في أحاديثكم اختلاف، ويتنوع من الإمام المعصوم الجواب للمسألة الواحدة ويتعدد.

قلنا: ليس الأمر كما تقولون، وهذا لا يوجب الاختلاف الواقعي وأن لا يكون لله علم لا اختلاف فيه، وله محل حامل له ومستودع علمه، فإنّ القرآن محيط، وهو آيات بيّنات في صدور الذين أُوتوا العلم، وهم محمد وآله المعصومون؛ فهم يحيطون بجميع حدود كلماته وحروفه وآياته، بحسب بطونها وجميع معانيها ودلائلها؛ لأنّهم الراسخون في العلم. وكذا مافي كلامهم؛ لاستحالة أن يخاطب نبيّه بكلام لا يحيط به فهماً، ولابدّ من كونه كذلك بالنسبة لخليفته.

ولا يمكن أن لا يكون لله حكم لا اختلاف فيه، بل الله جعل ذلك دليلاً علىٰ أنّه من عند

---

(١) في الأصل: «بوصاياة».

(٢) انظر: «المستصفىٰ» ج ٢، ص ٣٦٣.

الله، وما يكون فيه اختلاف ليس من عنده، فقال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ كانَ من عِندِ غَيرِ اللهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اختِلافاً كَثِيراً﴾[1]، وقال: ﴿ما تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمٰنِ مِن تَفاوُتٍ﴾[2]، والله واحد، وكذا حكمه وفعله.

نعم، يتنوع ويتعدد بحسب رؤوس المشيئة وحدودها المقارنة؛ لأنّه يراعي في ظهورها مقتضىٰ المسببات وما يناسب كلّاً فيما يجري فيه ذلك؛ لطفاً بالعباد ورحمة، فيجري التعدد في الجواب في بعض بالنسبة لبعض الأحكام، كما ترىٰ في صورة الوجه وتنوعها بحسب المرآة. قال الله تعالىٰ: ﴿أنزَلَ مِنَ السَّماءِ ماءً فَسالَتْ أوْدِيَةٌ بقَدَرِها﴾[3].

وليس هذا بموجب للتناقض، فليس هو في رتبة واحدة علىٰ سبيل التناقض كما في أقوالكم.

ولمّا نفوا أن يكون لله حكم أمري في كلّ مسألة وآنٍ جاء الاختلاف الكثير الواقعي لهم في كلّ مسألة من الأُصول والفروع، ومنها الخلافة، فبين نافٍ لوجوبها، وبين من يوجبها في الأمن دون الخوف، أو بالعكس، أو في قريش شورىٰ، أو في الأول، أو في الثاني ـ ولا يقولون بعصمة محلها الحامل لها ـ أو هي في ولد الحسنين في كلّ من خرج بالسيف منهم، أو كلّ من خرج، أو في العباسيين، وهي بالاختيار، إلىٰ غير ذلك، كما سبق نقل ذلك عنهم في المجلّدات السابقة.

فهذا الحكم الذي نزل من الله علىٰ نبيّه، أو لم ينزل عليه في ذلك حكم؟ سبحانك هذا بهتانٌ عظيم.

وكذا ما في ظاهر الكتاب والسنّة من العامّ والخاصّ، والظاهر والمؤوّل، والمجمل والمبيَّن، وما وقع تنزيله ولم يقع تأويله بعد، والحقيقة والمجاز ونحوها، فإنه لا يوجب الاختلاف، بل هو عنهما منفي؛ لأنّه الذي يكون علىٰ سبيل التناقض، وليس فيهما كذلك، وما يكون كذلك ليس كذلك، وإن ظنّ في بادئ النظر ومن أوّله، وبعد التأمل ونهاية النظر لا اختلاف فيه.

وليس المطلوب من العباد الحكم الواقعي الأمري، بل هو بما ظهر، فيما فيه طاقة المكلّف ووسعه وما يوجبه من حال الوجود قبل تمام دولتهم، وهو الواقع التكليفي

---

(١) «النساء» الآية: ٨٢.
(٢) «الملك» الآية: ٣.
(٣) «الرعد» الآية: ١٧.

الظاهري، وهو يجري في بعض الأحكام الفروعية، أو يكون لسبب الناظر، من قصور فيه أو تقصير، والصواب منهم عليهم السلام وإليهم وبهم، والخطأ من الناظر وقصوره أو تقصيره، حتىٰ يبلغ الكتاب أجله ويظهر الحكم الذي لا اختلاف فيه.

فـائدة

في علم النبي وخلفائه عليهم السلام

لا يخفىٰ أن [لله][1] معيّة خاصّة ورحمة خاصّة بمحمّد، ليست هـي المـعية العـامة للكل، فلا خصوصية له بها، بل هي مع كلّ شيء، وكلاهما [ليسا مع][2] المعية الذاتيّة؛ [لاستحالته][3]، ولا مناسبة بين الحادث والقديم، بل هي بما تجلّىٰ لها بها، وللأشياء بها. وذلك لما جاهد في الله حق جهاده، [وقام][4] له قياماً لا يقوم به أحد غيره إلّا بدله، فيجب من ذلك أن يكون الحق المطابق له في نفس الأمر عنده ومعه، وهو ما في اللوح المحفوظ، بل هو هو، فإن اللوح من نوره وكذا الصدق، ويكون منه [المرتبة][5] الظاهرة لكلٍّ بحسبه، سواء في ذلك أحكام الأكوان والشرائع، ولابدّ وأن يكون فيه العلم الذي لا اختلاف فيه، وهم أصله ومعدنه، وهو روح كلّ عالم وأصله.

ولابدّ وأن يجري ذلك لخليفته الأقرب إليه، لا جائز خلافه، وإلّا لزمت عدّة مفاسد في جانب الله والنبوّة، وفسد الوجود والحق. وحقيقة الأمر به، وكذا الصدق مـعهم ـ كـملاً ـ وبهم وفيهم، علىٰ سبيل ترتيبهم في أنفسهم، وهم أيضاً بهم نشر أحكام الوجود، واستنار كلٌّ بحسبه، وعامل الله بهم كلّ واحد بما يستحق بدءاً وعوداً.

وممّا روي عند الفريقين في القدسي: (ما وسعني أرضي ولا سمائي، ولكن وسعني قلب عبدي المؤمن)[6].

---

(١) في الأصل: «الله».
(٢) في الأصل: «لسماع».
(٣) في الأصل: «لاستحالة».
(٤) في الأصل: «وقاموا».
(٥) في الأصل: «المترتبة».
(٦) «غـوالي اللآلئ» ج٤، ص٧، ح٧؛ «بحـار الأنـوار» ج٥٥، ص٣٩؛ «كشـف الخـفاء» ج٢، ص١٩٥، ح٢٢٥٦، بتفاوت يسير.

وليس إلّا محمداً ﷺ، ثمّ خلفاءه الاثني عشر والزهراء، علىٰ سبيل البدليّة والترتيب.

وقل للعامة [والزيدية][١] وباقي مدّعي الإسلام: أين خلفاؤكم ومنْ أقامته أوهامكم وهذا المقام القدسي، وخلافة الله وولايته العامة الكاملة الجامعة للعوالم كلّها، وهي [مائة] ألف ألف عالم[٢]؟!

فهم يد الله [وعددهم][٣] أربعة عشر، وبيده ملكوت كلّ شيء، فيكون ملكه [بطريق]، أيضاً بطريق أولىٰ. والولاية التي لهم عليهم السلام هي ظاهر الولاية التي لله، قال الله: ﴿هُنالِكَ الوَلايَةُ للهِ الحَقِّ﴾[٤]، فلا يمكن كونها لغيرهم، ولابدّ من كونها في العدالة وخزانة العلم والكمال مثل محمّد، إلّا النبوّة، وهي بدله، ولأن الخليفة آية النبي وبرهان نبوّته، بل أعظم آياته وبراهين [نبوّته]. وكذا آية الله العظمىٰ ودليله الأتم بعد محمّد، فلابدّ وأن يكون خزانة علمه ومعدن حكمه وحكمته.

فأين الأوّلان والأمويّون والعبّاسيّون وولد الحسنين وأعقابهم ـ غيرهم عليهم السلام ـ من ذلك؟! فلا يقوم بها ويصلح غيرهم.

قوله: ﴿فإن قالوا لك: فإنّ علم رسول الله ﷺ كان من القرآن؟ فقل: ﴿حم * والكِتابِ المُبينِ * إنّا أنزَلْناهُ في لَيلَةٍ مُبارَكَةٍ إنّا كُنّا مُنذِرِينَ﴾ إلىٰ قوله: ﴿إنّا كُنّا مُرْسِلِينَ﴾[٥].

فإن قالوا لك: لا يرسل الله عزّ وجلّ إلّا إلىٰ نبي، فقل: هذا الأمر الحكيم الذي يفرق فيه هو من الملائكة والروح التي تنزل من سماء إلىٰ سماء، أو من سماء إلىٰ أرض؟ فإن قالوا: من سماء إلىٰ سماء، فليس في السماء أحد يرجع من طاعة إلىٰ معصية. فإن قالوا: من سماء إلىٰ أرض، وأهل الأرض أحوج الخلق إلىٰ ذلك، فقل: فهل لهم بدّ من سيّد يتحاكمون

---

(١) في الأصل: «والزيود».

(٢) ورد في الحديث: (لقد خلق الله ألف ألف عالم)... «التوحيد» ص٢٧٧، ح٢؛ «الخصال» ص٦٥٢، ح٥٤.

(٣) في الأصل: «وعددها».

(٤) «الكهف» الآية: ٤٤.

(٥) «الدخان» الآية ١ ـ ٥.

إليه ؟ فإن قالوا: فإن الخليفة هو حَكمهم، فقل: ﴿ اللهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخرِجُهُم مِنَ الظُّلُماتِ إلىٰ النُّورِ﴾ إلىٰ قوله: ﴿ خالِدُونَ ﴾ (١).

لعمري ما في الأرض ولا في السماء وليٌّ لله عزّ وجلّ إلّا وهو مؤيَّد، ومن أيّد لم يُخطِ، وما في الأرض عدوٌّ لله عزّ ذكره إلّا وهو مخذول، ومن خُذل لم يُصب، كما أنّ الأمر لابدّ من تنزيله من السماء يحكم به أهل الأرض، كذلك لابدّ من والٍ. فإن قالوا: لا نعرف هذا، فقل [لهم]: قولوا ما أحببتم، أبىٰ الله عزّ وجلّ بعد محمّد ﷺ أن يترك العباد ولا حجّة عليهم ».

شبهة العامة بكفاية القرآن وردّها

أقول: لمّا بين أولاً لزوم كون خليفة بعد الرسول يعلم ذلك العلم، ومؤيد من الله، راسخ في العلم ـ وعرفت معناه وأنّه هم عليهم السلام كما روي عند الكلّ، وسبق في بابه ـ ذكر هنا ردّ شبهة للعامة يتداولونها، ﴿ يُريدُونَ أن يُطفِئوا نُورَ اللهِ بأفواهِهِمْ ويأبىٰ اللهُ إلّا أن يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الكافِرُونَ ﴾ (٢)، وقال تعالىٰ: ﴿ وَلا يَأتُونَكَ بِمَثَلٍ إلّا جِئْناكَ بِالحقِّ وأحْسَنَ تَفْسِيراً ﴾ (٣).

تقرير الشبهة: بأن يقولوا: لا حاجة بعد الرسول إلىٰ وصيّ بعده مثله ـ إلّا النبوة ـ تنزل عليه الملائكة والروح، بل هذا انقطع بموته ﷺ، ويكفينا كتاب الله وفيه حكم الله، ونحكم به بما نفهم. وكان علم رسول الله من القرآن، وهو لم يرتفع، بل باقٍ عندنا، فهو كافٍ.

وأشار بهذا الكلام إلىٰ باقي الشبهة، ولا يخفىٰ ردّ الكتاب والسنّة والعقل لها؛ فإن الله قال في محكم كتابه المنزل: ﴿ حم * وَالكِتابِ المُبِينِ * إنّا أنْزَلْناهُ فِي لَيْلَةٍ مُبارَكَةٍ إنّا كُنّا مُنْذِرِينَ * فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أمْراً مِنْ عِنْدِنَا إنّا كُنّا مُرْسِلِينَ ﴾، فقد حكمت الآية صريحاً ـ كما لا يخفىٰ توجه [الخطاب] (٤)، وكان اسمه محمّداً في كتاب هود، وورد (٥) أنّه من أسمائه ﷺ، وأقسم بالكتاب المبين وهو علي عليه السلام، فإنه أجمع الكتب وأبينها بعد

---

(١) «البقرة» الآية: ٢٥٧. (٢) «التوبة» الآية: ٣٢.

(٣) «الفرقان» الآية: ٣٣. (٤) في الأصل: «خطاب».

(٥) «الكافي» ج ١، ص ٤٧٩، باب مولد أبي الحسن موسىٰ، ح ٤؛ «مناقب آل أبي طالب» ج ١، ص ١٩٧، «بحار الأنوار» ج ١٦، ص ١٠٣، ح ٤٠.

محمّد ﷺ ـ أنّه أنزله في ليلة مباركة ليلة القدر، وأن فيها يُفرق كلّ أمر حكيم. فلو كفىٰ القرآن فما فائدة هذا الإنزال والفرق في هذه الليلة ؟

ولا ينكرون تجددها زمن الرسول كلّ سنة، فهو صريح علىٰ أنّها مستمرة؛ وإلّا [فلم لم تكن ليلة]، مع أن ظاهر ﴿ يُفْرَقُ ﴾ التجدد. وكذا ما تحتاج إليه الأُمة يتجدد كلّ سنة، فيتجدد ذلك.

ونقول أيضاً: القرآن وإن كان جامعاً لكلّ شيء، وفيه ما كان ويكون، فيحتاج إلىٰ حامل له ومحيط به بعد محمّد، وليس إلّا بنيه المعصومين، وبيان الإذن بما يلزم كلّ سنة، فلابدّ من نزول الملائكة والروح كلّ سنة بذلك إلىٰ ولي الأمر في الأرض.

وأيضاً، القرآن صامت فلا يكفي بدون ناطق، والقضيتان قطعيتان، ولا يكفي من يعرف بعض ظاهره، أو ظاهر في كونه الناطق المبيّن له لابدّ من إحاطته بظاهره ـ وهكذا ـ وبطونه وتأويله وجميع ما اشتمل عليه، بما يضيق المقام عن [شرح][1] إجماله، وسبق في المجلّدات.

وليس كذلك إلّا الأئمة ومن غيّبهم الرسول في الكساء لمّا نزلت آية التطهير[2]، وقوله: (إنّي تارك فيكم ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا، كتاب الله وعترتي، لن يفترقا حتىٰ يردا عليّ الحوض)[3]، فالذي لا يفارقه هو المعبِّر عنه، وهو الذي القرآن في صدره آيات بيّنات.

وأيضاً، قاتل الله أهل النصب والعناد؛ لو كفاهم كتاب الله فلمَ افترقوا إلىٰ مذاهب متشعّبة، وكلّ [يستشهد][4] به ويؤوّل علىٰ ما يهوىٰ، ولم يكفهم القرآن ولم يرفع اختلافهم ؟!

---

(١) في الأصل: «شر».

(٢) «تفسير علي بن إبراهيم القمي» ج٢، ص١٩٣؛ «الكافي» ج١، ص٢٨٧، باب ما نصّ الله عزّ وجلّ ورسوله علىٰ الأئمة ... ح١؛ «مسند أحمد بن حنبل» ج٦، ص٢٩٢، ٢٩٨، ٣٠٤، ٣٢٣؛ «سنن الترمذي» ج٥، ص٣٥١، ح٣٢٠٥؛ «المعجم الكبير» ج٣، ص٥٣، ح٢٦٦٤، ٢٦٦٥، ٢٦٦٦. والآية: ٣٣ من «الأحزاب».

(٣) «سنن الترمذي» ج٥، ص٦٦٣، ح٣٧٨٨؛ «مشكاة المصابيح» ج٣، ص٣٧١، ح٦١٥٣؛ «كنز العمال» ج١، ص١٧٣، ح٨٧٣، ص١٨٥، ح٩٤٣، ص١٨٦، ح٩٤٥، بتفاوت.

(٤) في الأصل: «متشهد».

ولا يصح في الحكمة نزول كتاب الله في الأرض وليس فيها [من][1] يحيط به علماً، إمّا الرسول أو خليفته، بل الأمر كما قال الله تعالىٰ: ﴿هذا كِتابُنا يَنطِقُ عَلَيْكُمْ بِالحَقِّ﴾[2]، وعلي حق، وزبره مع الباء مائة وعشرة، عدد اسم علي، وإذا (يُنطق) بالبناء للمجهول ـ وهي قراءة أهل البيت[3] عليهم السلام ـ فهذا المعنىٰ منها أوضح.

فإن قال أهل العناد: إنّ الله لا يرسل إلّا إلىٰ نبي، وليس الوصي بنبي، فلا يوحىٰ إليه.

قلنا: لا شك في نزول الملائكة والروح، وكذا هذا الأمر الحكيم الذي يُفرق فيه الحق من الباطل، والطاعة من المعصية، هل هو من سماء إلىٰ سماء، أو من سماء إلىٰ أهل الأرض، وإن مرّ بالسماوات؟

فإن قالوا: من سماء إلىٰ سماء خاصّة، فليس في السماء أهل رجوع من طاعة إلىٰ معصية، بل كلّ له مقام لا [يعدوه][4] ملائكة قدس، فالنزول إليها عبث ولا فائدة فيه ولا في الخطاب.

ونقول أيضاً: إذا فرض ذلك لأهل السماء فبأن يكون إلىٰ أهل الأرض أوجب وألزم، فلابدّ من نزول ذلك إلىٰ أهل الأرض أيضاً، ولا يمكن نفيه مطلقاً؛ فإنه إبطال لكتاب الله وسنّة نبيّه والبرهان العقلي. وإذا تعيّن كونه إلىٰ أهل الأرض فلابدّ من سيّد أفضل الكلّ ينزل إليه ذلك، ولا يكون إلّا مؤيداً، يوحىٰ إليه ـ إلىٰ باقي صفاته ـ كما تقوله الإمامية، وكذا من جعله الله خليفة في الأرض وطَهره من الرجس.

فإن رجعوا وقالوا: حَكَمهم ـ بالتحريك ـ هو الذي يتحاكمون إليه، وهو الخليفة.

قلنا: لا يكون الخليفةَ؛ لعدم عصمته وخطئه، بل عصيانه، إن لم نقل بنفاقه، وهذا لا صواب فيه؛ فهو يخرج من النور إلىٰ الظلمات، ويورد النار وبئس الورد المورود. وولي الله وخليفة رسوله ـ الحَكَم بين عباده لحكمه ـ لا يكون كذلك، قال الله تعالىٰ: ﴿اللهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِنَ الظُّلُماتِ إِلىٰ النُّورِ﴾[5]، وقال تعالىٰ: ﴿ذلِكَ بِأَنَّ اللهَ مَوْلَىٰ الَّذِينَ آمَنُوا وَأَنَّ الكَافِرِينَ لا مَوْلىٰ لَهُمْ﴾[6]؛ لأن مولاهم الشيطان ولا تأصل له، بل مجتث كالسّراب، ومطموس دون ولاية الله ومنغمس دونها، فصح نفي ولايته. نعم، ينجلي بينهم وعملهم؛

---

(١) في الأصل: «مع».

(٢) «الجاثية» الآية: ٢٩.

(٣) «الكافي» ج٨، ص٤٣، ح١١.

(٤) في الأصل: «يعداه».

(٥) «البقرة» الآية: ٢٥٧.

(٦) «محمد» الآية: ١١.

إذ لا خير | محض | في الوجود، والله غالب علىٰ أمره.

ولا يمكن أن يكون وليّ الله وهو غير مؤيد من عنده بالوحي والملائكة؛ إنّه لمن التناقض الظاهر. ولا غفلة لله عن خلقه، فكيف من جعل له الولاية العامة وحمّله إيّاها؟! فلا يرفع يده عنه، وإلّا لم يفلح بأقل مراتبها، فضلاً عنها. ومن قال بخلافه فقد أحال وأتىٰ بخلاف البديهيّة.

بل نقول [كذلك][1]: كلّ ولي مؤيد من الله، فلا يفقده [حيث][2] يجب، ولا يسبقه بقول ولا عمل، ولا يخطئ ويسهو في حكم ولا في غيره. وكلّ عدوّ له مخذول مخلّىً ونفسه، فنراه في أودية التيه تائه في الخطأ وغيره.

وإذا كان لابدّ من نزول ذلك من السماء إلىٰ أهل الأرض فلابدّ وأن يكون إلىٰ والٍ علىٰ العباد في الأرض جزماً، ولا غنىً لأحدهما عن الآخر، بل متلازمان وكلّ يدل علىٰ صاحبه، كما أن القرآن كذلك.

فإن رجع أهل الكفر والعناد وقالوا: لا نعرف ما تقولون، فمع أنّه إنكار عنادي [لما هو][3] أوضح من الشمس، نقول: قولوا ما تحبّون، لابدّ للعباد من حجة كلّ وقت ـ كما عرفت وجهه، وسبق [متفرّقاً][4] في المجلّدت ـ فلابدّ وأن يُطلب ويُعرف أيضاً. قال الله تعالىٰ: ﴿يَعرِفُونَ نِعْمَةَ اللهِ ثُمَّ يُنكِرُونَها﴾[5] ﴿وجَحَدُوا بها واسْتَيْقَنَتْها أنفُسُهُمْ ظُلماً وَعُلُوّاً﴾[6].

والعجب منهم قاتلهم الله؛ يسمعون قول الله: ﴿إنَّ الَّذينَ قالُوا رَبُّنا اللهُ ثُمَّ اسْتَقامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيهِمُ الملائِكَةُ ألَّا تَخافُوا﴾ الآية[7]، وقال تعالىٰ: ﴿وَأوْحَىٰ رَبُّك إلىٰ النَّحْلِ﴾ الآية[8] ﴿وَأوْحَىٰ في كُلِّ سَماءٍ أمْرَها﴾[9].

وقال ﷺ: (إنّ في أُمتي محدّثين).

والمحدّث: من يحدّثه الملك.

وقال ﷺ ـ كما رووه ـ: (الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة)[10].

---

(١) في الأصل: «كلّ».

(٢) في الأصل: «حديث».

(٣) في الأصل: «ممّا».

(٤) في الأصل: «مستغرقاً».

(٥) «النحل» الآية: ٨٣.

(٦) «النمل» الآية: ١٤.

(٧) «فصلت» الآية: ٣٠.

(٨) «النحل» الآية: ٦٨.

(٩) «فصلت» الآية: ١٢.

(١٠) «صحيح البخاري» ج٦، ص٢٥٦٤، ح٦٥٨٨؛ «صحيح مسلم» ج٤، ص١٤١٧، ح٢٢٦٣؛ «مشكاة المصابيح» ج٢، ص٥١٩، ح٤٦٠٨.

وفي طرقنا: (جزء من سبعين جزءاً)[١] [منها][٢].

وقال الله تعالىٰ: ﴿لَهُمُ البُشْرَىٰ فِي الحَيَاةِ الدُّنيا وَفِي الآخِرَةِ﴾[٣]. وغيرها من الكتاب والسنّة كثير من الفريقين.

وكيف لا يكون في كلّ وقت زمن التكليف مؤيد من عند الله، مهبط الوحي ومختلف الملائكة، وهو [خليفة][٤] رسول الله، وعيبة علمه، ومن استخلفه علىٰ أُمّته، بل الموجودات في الذوات والصفات، فهو عينه الناظرة ـ ورحمته الواسعة، ونعمته السابغة ـ التي بها نظر الله لخلقه، ورحمهم وربّاهم بنعمته، فبهم كملت الاستعدادت وحصلت الإمدادات، ونيل بدائع الحكم، وانتظم أمر الأُمم.

والله جعل ملائكته وسائط وخدمة في إيصال ذلك، وتدبير العالم، في خلق ورزق وحياة وممات وسائر الأحكام، وما ينزل إلىٰ أهل الأرض من مكروه أو محبوب. والقرآن مصرّح بإجمال ذلك في حملة العرش[٥]، وقوله تعالىٰ: ﴿فَالمُدَبِّرَاتِ أَمْراً﴾[٦] وغيرها. ولخليفة الرسول الرئاسة عليهم، وهو بابه ﷺ، فهو واسطة لكلّ صاعد وهابط، فلا ينزل الملك بأمر إلّا به ومنه، حتىٰ أنواع الوحي له ولغيره. ولو فرض عدم واسطة نبي في ذلك فلا يمكن في خاتم النبوّات وخلفائه.

وإذاكان البابَ فما تنزل به الملائكة إليهم أو إلىٰ غيرهم فمنهم وبهم، وينزل الوحي إلىٰ حقائقهم من جهة اليمين منهم، وهو فعل الله الظاهر بهم، وإلىٰ عقولهم من مقام ﴿أَوْ أَدْنَىٰ﴾، وهو مقامهم الأولي، وإلىٰ ظاهرهم عن نفوسهم، عن عقولهم، عن حقائقهم، عن الفعل. وهم حملة ذلك ومجمعه، فهم عليهم السلام مختلف الملائكة ومهبط الوحي، إلّا الوحي التسبيبي الابتدائي؛ فليس لهم؛ فهم ليسوا بأنبياء، فهم عليهم السلام يعاينون الملك ويحدّثهم ويحدّثونه، ويسألونه ويجيبهم، ويطؤون بسطهم، ويقعدون علىٰ فرشهم، ويتّكئون علىٰ متكاهم، ويرونهم، لكن حين نزول الوحي عليهم وإلقائهم لهم ذلك لا يعاينونهم، ويرونهم أيضاً حين نزولهم بحكم في العالم، محمود أو مذموم.

---

(١) «الكافي» ج٨، ص٧٦، باب حديث الأحلام، ح٥٨، بتفاوت؛ «الفقيه» ج٢، ص٣٥١، ح١٦٠٨، وفيه: (الصادقة) بدل (الصالحة).

(٢) في الأصل: «هنا».

(٣) «يونس» الآية: ٦٤.

(٤) في الأصل: «خلافة».

(٥) «غافر» الآية: ٧؛ «الحاقة» الآية: ١٧.

(٦) «النازعات» الآية: ٥.

وأعظم مراتب الوحي السماع مع الرؤية جميعاً، وهي خاصّة بالرسول، وهو الذي انقطع.

وقال جبرئيل عند وفاة الرسول: (**هذا آخر هبوطي إلىٰ الأرض**)(١).

وقالت الزهراء: (**انقطع عنّا خبر السماء**).

وعنه ﷺ قال لعلي: (**إنّك تسمع ما أسمع وترىٰ ما أرىٰ**)(٢).

ومن البديهي من الكتاب والسنّة ـ وإن أنكره المعاند الجاحد ـ [أن في كلّ سنة إلىٰ فناء الدنيا، في ليلة القدر تنزل إلىٰ الدنيا الملائكةُ والروح فيها، أي روح القدس، وهو الملك الأعظم، وهو المحدّث](٣) لكلّ نبيّ وإمام، ولا يمكن نزولهم إلّا إلىٰ ولي الأمر وهو ولي الله في أرضه، نبي أو خليفته، ويأتيه بالإذن في الأُمور المقضيات وبيان المحتوم وغيره، بالنسبة لما يلزمه في نفسه، وبالنسبة لأُمته. وليس هذا وحياً ابتدائياً تأسيسياً، ومع ذلك فهو بواسطة النبي وتأييده.

فارتفع التنافي بين ذلك وبين ما دل علىٰ عدم نزول جبرئيل وانقطاع الوحي بموته ﷺ؛ فهو هذا النحو الخاصّ لا مطلقاً، فثبوته بديهي عقلاً ونقلاً، كتاباً وسنّة، وإلّا انقطعت حجّة الله عن الأرض واستغنت عن الله، وهو محال.

ومن الروايات الدالة علىٰ ذلك، وإن كانت بلغت التواتر من وجوه، وملأت كتب الحديث والأدعية [والزيارات](٤)، ولكن نشير لبعضها تبركاً، ولما فيها من الفوائد ـ وستأتي أيضاً، وسبقت ـ:

ففي زيارة الجامعة الكبرىٰ: (**السلام عليكم يا أهل بيت النبوة، ومعدن الرسالة، ومختلف الملائكة، ومهبط الوحي، ومعدن الرحمة، وخزّان العلم**)(٥)... إلىٰ آخره.

---

(١) «أمالي الشيخ الصدوق» ص٢٢٧، ح١١؛ «كشف الغمة» ج١، ص١٩؛ «بحار الأنوار» ج٢٢، ص٥٣٤، ح٣٦، بتفاوت يسير.

(٢) «نهج البلاغة» الخطبة: ١٩٢؛ «غوالي اللآلئ» ج٤، ص١٢٢، ح٢٠٤.

(٣) في الأصل: «ان في كلّ سنة القدر ينزل إلىٰ الدنيا الملائكة وهو المحدث...» وقد صححنا العبارة وفقاً لما ورد في: «شرح الزيارة الجامعة» ج١، ص٣٦.

(٤) في الأصل: «والزواير».

(٥) «تهذيب الأحكام» ج٦، ص٩٦، ح١٧٧، صححناه علىٰ المصدر.

[وسيأتيك أنّهم][١] محدَّثون[٢]. ونزول جبرئيل بتعزيتهم سبق نقله، وكذا كتابهم على الكتاب من إملائه[٣].

وروي أن عليّاً عليه السلام كان يخطب في مسجد الكوفة فقال: (سلوني قبل أن تفقدوني)، وأتاه رجل وقال: أخبرني أين جبرئيل الآن، فرمق السماوات ثمّ رمق الأرضين والجهات، فقال للسائل: (أنت جبرئيل)، فقال: صدقت. فعرج إلى السماء والناس ينظرون إليه[٤].

فاتضح وجوب وجود ذلك الولي، بل لا يكون وليّاً إلّا كذلك.

قوله: ﴿قال أبو عبد الله عليه السلام: ثمّ وقف فقال: ها هنا يابن رسول الله بابٌ غامضٌ، أرأيت إن قالوا: حجّة الله القرآن؟ قال: إذن أقول لهم: إنّ القرآن ليس بناطق يأمر وينهىٰ، ولكن للقرآن أهل يأمرون وينهون﴾.

أقول: الضمير في (وقف) يعود إلىٰ أبي جعفر[٥].

وهذا منه دفع شبهة لأهل العناد، وهي تدور على بعض ألسنتهم، فيقولون: لله حجة في أرضه ولا تخلو منها، لكنّها القرآن؛ فإنّه هادٍ للهدىٰ ومخرج من الغواية والعمىٰ، وقد وصفه الله بذلك وجعله نوراً واضحاً بيّناً.

أجاب عن ذلك بأن القرآن صامت ليس بناطق، فإنه كلام مرسوم في رَقّ، ويحتمل وجوهاً، وفيه المجمل والعامّ، و[الناسخ و[المنسوخ، والمحكم والمتشابه، والمخصص والمبيّن، والظاهر والمؤوّل، والحقيقة والمجاز، وله بطون [وظاهر][٦]، ولكلّ حرف منه حدود، فإنّه جامع لكلّ شيء وقدر، هما مابين الدفتين.

فإذن هو صامت يحتاج إلىٰ ناطق يبيّن منه الأمر الكوني والعقلي، وكذا النهي وباقي الأحكام وغيرها، فلا يصحّ القول بأنّه الحجة والإمام. نعم، هو حجة مع الإمام الناطق.

---

(١) في الأصل: «وسيأتي كانهم».

(٢) انظر: باب أن الأئمة عليهم السلام محدَّثون مفهَّمون، الآتي في هذا المجلّد.

(٣) «الكافي» ج ١، ص ٢٤٠، ٢٤١، باب فيه ذكر الصحيفة والجفر، ح ٢، ٥.

(٤) «بحار الأنوار» ج ٣٩، ص ١٠٨، ح ١٣، بتفاوت.

(٥) انظر: «مرآة العقول» ج ٣، ص ٦٩.

(٦) في الأصل: «وظاهره».

وأيضاً لو استغني بالكتاب عن الهداة، لأن فيه ﴿ تِبْيَاناً لِكُلِّ شَيءٍ ﴾، كما قال تعالىٰ[١]، وقال: ﴿ما فَرَّطْنا في الكِتابِ مِن شَيءٍ ﴾[٢].

قلنا: هذا يوجب الافتقار لهم عليهم السلام لا الاستغناء؛ لحاجته إلىٰ مبيّن جامع ـ كما عرفت ـ وهكذا في كلّ وقت ممّا سبق، وأخبر الله عن تلك الكتب أيضاً بأن فيها هدىً ونوراً[٣]، فلم يكف ذلك عن الرسل، ولم [يكلهم][٤] الله لها، بل جعل عليها قيّماً ناطقاً، رسولاً أو وصيّه.

فهذه سنّة الله التي قد خلت في عباده، ولا تغيير [فيها]، ولا يغيّرها الملحدون المعاندون، بل قال فيها: ﴿ يَحْكُمُ بِهَا النَبِيُّونَ الّذِينَ أسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا والرَّبّانِيُّونَ وَالأحْبارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ ﴾[٥].

ولو كان كقولهم كان بعثة الأنبياء عبثاً، وكفت الكتب، وليس كذلك. وهذا ـ بالزعم ـ يبطل قوله تعالىٰ: ﴿ إنّما أنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هادٍ ﴾[٦]، وكذا: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنا في كُلِّ أُمَّةٍ﴾ الآية[٧].

تأمّل في ابتداء الخلق؛ كان بخلق آدم، ثمّ نزل عليه الكتاب[٨]، وهكذا سنّته في خلقه. فدع أهل الإلحاد وإلحادهم.

وأيضاً لو كان به الهدى خاصّة ـ لتتمّ به الحجيّة ـ ارتفع الاختلاف به، وليس كذلك. وهذه الفرق كلّ يؤوّله طبق مذهبه، ولم يرفع اختلافهم إلّا من تمسك بالعترة المعصومين حملته، فهم المبيّنون له الموضّحون، وهو آيات بيّنات في صدورهم، وراسخون في العلم، فالقرآن يهدي لهم عليهم السلام ويرشد إلىٰ ولايتهم والتمسك بهم؛ لكمال افتقاره لهم.

أيضاً، إنّ الرسول علّق الهدىٰ والسلامة من الضلال على التمسك بهما جميعاً، في حديث الثقلين، اتفق عليه عند الفريقين[٩]. فلو كان التمسك به وحده [كافياً][١٠] هو حجة

---

(١) «النحل» الآية: ٨٩. (٢) «الأنعام» الآية: ٣٨.

(٣) «المائدة» الآية: ٤٤، ٤٦؛ «الأنعام» الآية: ٩١. (٤) في الأصل: «يكلّمهم».

(٥) «المائدة» الآية: ٤٤. (٦) «الرعد» الآية: ٧.

(٧) «النحل» الآية: ٣٦. (٨) انظر: «بحار الأنوار» ج١١، ص٢٥٧، ح٣.

(٩) «كمال الدين» ص٢٣٤ ـ ٢٤٠، ح٤٤ ـ ٦٢، ٦٤؛ «الاحتجاج» ج٢، ص٤٨٨؛ «مسند أحمد بن حنبل» ج٥، ص١٨٢، ١٨٩؛ «سنن الترمذي» ج٥، ص٦٦٢، ح٣٧٨٦، ص٦٦٣، ح٣٧٨٨؛ «المعجم الكبير» ج٣، ص٦٥، ح٢٦٧٨، ٢٦٧٩؛ «مشكاة المصابيح» ج٣، ص٣٧١، ح٦١٥٣؛ «كنز العمال» ج١، ص١٧٣، ح٨٧٣، ص١٨٥، ح٩٤٣، ص١٨٦، ح٩٤٥.

(١٠) في الأصل: «كان».

الله بدونهم عليهم السلام ـ ما قال فيه: (ما إن تمسكتم بهما) وقال فيه: (لن يفترقا حتّىٰ يردا عليّ الحوض)، فلا يؤخذ من دونهم عليهم السلام. نعم، يؤخذ عنهم عليهم السلام من دون مراجعة القرآن؛ لأنّهم لسانه الناطق، ولا يفارقون القرآن وهو لا يفارقهم، بخلاف العكس، وهو واضح.

وقال الله تعالىٰ: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ أَيْنَما ثُقِفُوا إِلَّا بِحَبْلٍ مِنَ اللهِ وحَبْلٍ مِنَ النَّاسِ﴾[1]، والمراد بهما الثقلان[2].

وأيضاً روي في غير حديث ـ في صحاحهم وسننهم وكتب فضائلهم ـ أنّه صلى الله عليه وآله قال: (يكون من بعدي اثنا عشر خليفة كلّهم من قريش، لا يضرّهم من خذلهم)[3].

وفي بعضها: (ما زال الدين عزيزاً ما وليهم اثنا عشر خليفة كلّهم من قريش)[4].

فهؤلاء الأئمة ورؤساء الدين، كما نقله الاثنا عشرية[5]، قال الله: ﴿وَجَعَلْناهُم أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنا وأَوْحَيْنا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الخَيْراتِ وإِقامَ الصَّلاةِ وإِيتاءَ الزَّكاةِ وكانُوا لَنا عابِدِينَ﴾[6]، لا القرآن، ولا فلان وفلان، ولا بنو أُمية ولا العبّاسيّون، ولا نسل الحسنين وأعقابهم ـ إلىٰ يوم الدين ـ غير الاثني عشر عليهم السلام.

وظهور بعض الأحكام الجزئية ليس بكافٍ، بل لابدّ من الإحاطة به في كونه حاملاً له وغير مفارق، ومبيّناً له، ولم يدّع الإحاطة به غيرهم عليهم السلام، ومن ادعاها غيرهم كذّبه وجدانه وجهله بأظهر الأشياء، فضلاً عن بطونه وما استكنّ فيه من العلوم والأسرار في المبدأ والمعاد والأحكام، ﴿سُبْحانَكَ هذا بُهتانٌ عَظيم﴾[7].

وممّا رووه: حديث الكساء، وفيه أنّه صلى الله عليه وآله بثّه علىٰ علي وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام،

---

(١) «آل عمران» الآية: ١١٢. (٢) انظر: «تفسير العياشي» ج١، ص٢١٩، ح١٣١.

(٣) «مسند أحمد بن حنبل» ج٥، ص٩٢؛ «صحيح البخاري» ج٦، ص٢٦٤٠، ح٦٧٩٦؛ «المعجم الكبير» ج٢، ص١٩٦، ح١٧٩٤، ص١٩٧، ح١٧٩٩؛ «كنز العمال» ج١٢، ص٣٣، ح٣٣٨٥٨، ٣٣٨٦٠، باختلاف في اللفظ.

(٤) «مسند أحمد بن حنبل» ج٥، ص٨٦، ٩٣؛ «صحيح مسلم» ج٣، ص١١٥٤، ح١٨٢١، ص١١٥٥، ح١٨٢٢؛ «المعجم الكبير» ج٢، ص١٩٦، ح١٧٩٦، ١٧٩٧، ص١٩٩، ح١٨٠٨، بتفاوت.

(٥) «عيون أخبار الرضا» ج١، ص٥٩، ٦٥، ح٢٨، ٣٤؛ «بحار الأنوار» ج٣٦، ص٢٢٦، ح١.

(٦) «الأنبياء» الآية: ٧٣. (٧) «النور» الآية: ١٦.

وقال: (هؤلاء أهل بيتي)[١]... إلىٰ آخره، ونزلت الآية[٢] طبق ذلك وإجابة لدعوته.

فهم الأئمة الرجال الناطقون، لا السواد في البياض، ولا غيرهم عليهم السلام ممّن خلا حتىٰ من العدالة العامة، أو كانت فيه خاصّة، بل لابدّ من خاصّة الخاصّة والعامة المطلقة، اعتقاداً وفعلاً وقولاً، وفي جميع الأكوان والأحوال، وهو معنىٰ العصمة، وعرفتها في المجلّدات السابقة.

وأيضاً رووا في صحاحهم وغيرها أنّه قال: (أهل بيتي أمان لأهل الأرض)... الحديث[٣].

فمن يكون كذلك هو الإمام والحجة، لا القرآن وحده. نعم، هو معه. إلىٰ غير هذه الأدلة، عقلاً ونقلاً عند الفريقين، المبطلة لهذه الشبهة المجتثة.

قوله: «وأقول: قد عرضت لبعض أهل الأرض مصيبة، ما هي في السنّة والحكم الذي ليس فيه اختلاف، وليست في القرآن، أبىٰ الله لعلمه بتلك الفتنة أن تظهر في الأرض وليس في حكمه رادّ لها ومفرّج عن أهلها.

فقال: هاهنا تفلجون يابن رسول الله، أشهد أن الله عزّ ذكره قد علم بما يصيب الخلق من مصيبة في الأرض أو في أنفسهم، من الدين أو غيره، فوضع القرآن دليلاً.

قال: فقال الرجل: هل تدري يابن رسول الله دليل ما هو؟ قال أبو جعفر عليه السلام: نعم، فيه [جمل][٤] الحدود، وتفسيرها عند الحكم، فقال: أبىٰ الله أن يصيب عبداً بمصيبة ـ في دينه أو [في] نفسه أو [في] ماله ـ ليس في أرضه مَن حُكمه قاضٍ بالصواب في تلك المصيبة.

---

(١) «مسند أحمد بن حنبل» ج٦، ص٢٩٢، ٣٠٤؛ «صحيح مسلم» ج٤، ص١٥٠١، ح٢٤٢٤؛ «سنن الترمذي» ج٥، ص٣٥١، ح٣٢٠٥؛ «المعجم الكبير» ج٣، ص٥٤، ح٢٦٦٦.

(٢) «الأحزاب» الآية: ٣٣.

(٣) «المعجم الكبير» ج٧، ص٢٢، ح٦٢٦٠؛ «المستدرك علىٰ الصحيحين» ج٢، ص٤٤٨، ج٣، ص١٤٩، بتفاوت؛ «ذخائر العقبىٰ» ص١٧؛ «الصواعق المحرقة» ص٢٣٥.

(٤) في الأصل: «من».

قال: فقال الرجل: أمّا في هذا الباب فقد فلجتهم بحجّة، إلّا أن يفتري خصمكم على الله فيقول: ليس لله جلّ ذكره حجّة ﴾.

أقول: عرف من هذا القول عدّة مسائل:

المسألة الأولىٰ: جواب آخر لمن شبّه وقال: الحجة القرآن، فقال: إذا عرضت لبعض أهل الأرض قضية أصابتهم في دينهم أو دنياهم أو في الوجود، وليست في السنّة ولا معروفة من القرآن؛ لأنّه لم يذكر فيه الأحكام كملاً بتفاصيلها، وليست في الحكم الذي لا اختلاف فيه ـ وعبّر بقوله: (قد عرضت) لكون ذلك محقق الوقوع؛ لتجدد الأحكام في كلّ سنة وآنٍ، ولذا لم ينقطع نزول الوحي ليلة القدر وفي سائر السنة، وقال الله: ﴿وَما كُنّا عَنِ الخَلْقِ غافِلِينَ﴾[1] ـ فلابدّ وأن يكون في الأرض من يكشفها ويبيّنها.

ويأبىٰ الله أن يبلي أحداً بمسألة في نفسه أو ماله أو دينه، إلّا وفي الأرض من يوضحها له، ويكشف حجابها، ويسفر بفجرها؛ لأنّ الله لا تخفىٰ عليه خافية ولا يعجزه شيء، ولا تكليف إلّا بعد البيان، ورؤوف رحيم بخلقه لا يتركهم سدىً مهملين.

فلابدّ في الأرض كلّ وقت حجّة لله، مؤيد من عنده، خزانة علمه، عنده علم جميع ما تحتاج إليه الأمة، ولا يكون ذلك القرآن ولا غيره سواهم عليهم السلام.

فإن افترىٰ مفترٍ بعد ذلك ـ عناداً أو جحوداً ـ وقال: ليس لله حجة، فقد افترىٰ وأنكر ما هو ضروري الوجود، وأعلامه تدل عليه ذاتاً وصفة، ولا دليل له |علىٰ| ذلك إلّا العناد والجحود؛ ظلماً وعلوّاً.

نعم، القرآن فيه دلالة لبعض المجملات وبعض الجزئيات التي لا يتم بها الحكم بدون الناطق، فضلاً عمّن لا يعرف منه. علىٰ أنّ المجمل المعروف منه معروف بناطق المرادَ، والمرجع إليهم. فلسان الله الناطق وحجته التامة الجامعة هي الأصل والمبدأ [الكلّ][2] خير، ومنها وإليها وفيها.

المسألة الثانية: عدم جواز خلوّ الأرض من مجتهد؛ فإنّه يكون بابه الظاهر لخلقه، وهو وجهٌ وجهة من جهاته [ووجوهه][3]، سواء في ذلك زمن ظهورهم عليهم السلام وزمن غيبة الثاني

---

(١) «المؤمنون» الآية: ١٧.

(٢) في الأصل: «بكلّ».

(٣) في الأصل: «ووجوه».

عشر، حتىٰ يبلغ الكتاب أجله، ويأتي وعد الله وأمره وهم كارهون، بل ذلك زمن الغيبة أقوىٰ وأشدّ، فيقع بالتسديد مِنهم عليهم السلام والتأييد لِما يعلم أن فيه صلاحهم وبقاءهم حكمُ حال الظهور، وإن قصرنا عن الوصول له شهادة، فلا يقصر هو عن الإيصال إلينا بأنحاء بغير مشاهدة. ولولا ذلك التبس علىٰ الناس أُمورهم، وكفاهم السواد في البياض، [فيجري][1] في آبائه، فبطلت الإمامة، وفيه فساد الدين.

وسمعت: (أبىٰ الله أن يصيب)... إلىٰ آخره. وهو يشمل هذا الزمان، بل هو فيه أولىٰ وأحقّ.

وفي إرشاد الديلمي، عنه عليه السلام: (**ما من رجل أحبّنا وأخلص في مودّتنا، وعرضت له مسألة، إلّا ونفثنا في روعه جواب تلك المسألة**).

وما أمر الله بالنظر والردّ لهم عليهم السلام وكذا رسوله إلّا لذلك، وكذا مساواتهم عليهم السلام في الحكم ونزول الملائكة والإذن ليلة القدر كلّ سنة. إلىٰ غير هذه الأدلة، كما سبق ويأتي.

[**فقول**][2] **بعض الطلبة** [3] منّا [بجواز][4] خلوّ الوقت عن المجتهد ـ أو عدم إمكان الأخذ من الإمام إلّا إذا كان جالساً ظاهراً متصدياً للحكم، لا خائفاً مستتراً ـ ضعيف ساقط لا عبرة به؛ متواتر البرهان والنصوص والكتاب يبطل ذلك ويثبت خلافه. وليس هنا موضع بسط ذلك، وقد أوضحتها في محلّ مفرد بأحسن بسط وبيان.

المسألة الثالثة: عدم جواز تقليد الميّت، لأن من يكشف كذلك [حيٌّ][5] موجود، وما بينه وبين سائر أُمته أبواب ظاهرة، ولا يكون [إلّا حياً][6]، وانقطع التأييد والتوجه إلىٰ الميت وعنه. والروايات الدالة علىٰ عدم الجواز تزيد علىٰ السبعين، متفرقة في الكافي وغيره، والأدلّة العقلية عليها كثيرة، ذكرنا أكثرها في مصنَّف مفرد[7]، وليس [هنا][8] موضع بيانه.

والقول بجواز تقليده مطلقاً شاذ، بل لا يعرف من المذهب، وإن [قال][9] به بعض. وكذا القول الحادث بالفرق بين وقوعه ابتداء فلا يجوز، أو استدامة فيجوز، وليس هنا

---

(١) في الأصل: «فيجزي».
(٢) في الأصل: «فقال».
(٣) انظر: «القوانين المحكمة» ص ٤٢٩.
(٤) في الأصل: «الجواز».
(٥) في الأصل: «في».
(٦) في الأصل: «للاحيا».
(٧) للمؤلف رسالة في تقليد الميت. انظر: «الذريعة» ج ٤، ص ٣٩٣، الرقم: ١٧٤٢.
(٨) في الأصل: «هذا».
(٩) في الأصل: «قاله».

موضع بيان ذلك. بل لابدّ للناس كلّ وقت من إمام هو المرجع والحجّة لله عليهم، وعليهم الطاعة له، وعنده علم جميع ما يحتاج إليه الخلق من الأحكام الوجودية والتشريعية، ولابدّ أن يكون له وسائط وأبواب ظاهرة، كما قال الله تعالىٰ: ﴿وَجَعَلْنا بَيْنَهُم وَبَيْنَ القُرَىٰ الَّتي بَارَكْنا فِيهَا قُرىً ظَاهِرَةً وَقَدَّرْنا فِيهَا السَّيرَ﴾ الآية[١].

وفي المقبولة الحنظلية: (انظروا إلىٰ رجل منكم) ... الحديث[٢].

وفي آخر التوقيعات من الناحية القدسيّة: (وأمّا الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلىٰ رواة حديثنا؛ فإنّهم حجّتي عليكم، وأنا حجّة الله عليهم)[٣].

وبسط ذلك طويل لا يسعه المقام.

قوله: «ولكن أخبرني عن تفسير: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾، ممّا خُصّ به علي، ﴿وَلا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ﴾[٤]، قال: في أبي فلان وأصحابه، واحدة مقدّمة، وواحدة مؤخّرة. [﴿لا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ ممّا خُصّ به علي، ﴿وَلا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ﴾ من الفتنة التي عرضت لكم بعد رسول الله ﷺ. فقال الرجل: أشهد أنكم أصحاب الحكم الذي لا اختلاف فيه. ثمّ قام الرجل وذهب فلم أره]».

أي في نزول الآيتين، وعلىٰ هذا [معاد الضميرين][٥] واحد. وورد تفسيرهما في الظاهر بالزهد [وان الاية]، فروىٰ الكليني[٦] ـ في غير حديث ـ وغيرُه[٧] أيضاً أنّ الزهد كلّه

---

(١) «سبأ» الآية: ١٨.

(٢) «الكافي» ج١، ص٦٧، باب اختلاف الحديث، ح١٠؛ ج٧، ص٤١٢، باب كراهية الارتفاع إلىٰ قضاة الجور، ح٥، باختلاف في اللفظ.

(٣) «كمال الدين» ص٤٨٤، ح٤، «الاحتجاج» ج٢، ص٥٤٣، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

(٤) «الحديد» الآية: ٢٣.

(٥) في الأصل: «ابعاد الضمير من».

(٦) «الكافي» ج٢، ص١٢٨، باب ذم الدنيا والزهد فيها، ح٤. وفي الباب أحاديث أُخر حول الزهد، لكن لم يُشر فيها للآية.

(٧) «تفسير علي بن إبراهيم القمي» ج٢، ص٢٦٣؛ «معاني الأخبار» ص٢٥٢، ح٤.

في آيةٍ من كتاب الله تعالىٰ، وهي قوله تعالىٰ: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ﴾ وورد أيضاً تفسيرها[1] بالنسبة لهم عليهم السلام بما يدل علىٰ مرجعٍ ـ معاد ـ الضمير، ولا منافاة.

وقال الشارح محمّد صالح المازندراني: «ولمّا كان هنا مظنّة أن يقال: إنّ هذا التفسير غير مناسب لسياق الكلام، وموجب لتفكيك نظم الآيتين؛ إذ اتصال الآيتين يوجب إرجاع الخطاب في الموضعين إلىٰ طائفة واحدة، أجاب عنه بقوله: (واحدة مقدّمة، وواحدة مؤخّرة)، يعني أن إحدىٰ الآيتين مقدّمة في النزول، والأُخرىٰ مؤخّرة فيه، ووقع الاتصال بينهما في عهد عثمان عند أمره بجمع القرآن، لا أنّهما نزلتا معاً، حتىٰ يرد أن رجوع الخطاب الثاني إلىٰ غير ما يرجع إليه الخطاب الأول باطل»[2] انتهىٰ.

لكن الاتصال بينهما ظاهر، لكن الثانية مقدّمة، وعرفت رجوع الخطاب إلىٰ طائفة واحدة هي: (أبي فلان وأصحابه). وكذا إن فسّرت بما نقلناه عن الكافي.

وقال ملّا محسن الكاشاني في الوافي: «(واحدة مقدّمة) يعني تخصيص عليّ بالخلافة والإمامة، قد تقدّم من رسول الله صلى الله عليه وآله وفاتكم، (وواحدة مؤخّرة) يعني فتنة خلافة أبي بكر؛ قد تأخّرت عن ذلك، وقد أتتكم. فقوله ثانياً: ﴿لَا تَأْسَوْا﴾... إلىٰ آخره، بيان للأمرين، والمخطاب بإحداهما الشيعة، وبالأُخرىٰ مخالفوهم»[3] انتهىٰ.

ولا خفاء في [ضعفه][4]، ومعاد الضميرين واحد، سواء أُخذت الآيتان علىٰ ما ذكر في حديث الأصل، أو علىٰ الثاني، ولا تنافي بينهما، ولا يضرّ تفاوت عود الضمير في التفسيرين.

ويحتمل معنىٰ (واحدة مقدّمة، وواحدة مؤخّرة) ما قاله محمّد صالح السابق، من غير حاجة إلىٰ القول بتعدّده والنزول، بل باتّصاله.

وإذا راعيت نزول الآية [فيهم][5] عليهم السلام والخطاب لهم، يكون المراد بما فاتهم زخرف الدنيا العاجلة الفانية، ومعلوم أنّهم لا يحزنون عليها؛ فالدنيا كلّها عندهم لا تزن جناح بعوضة، ولا يفرحون أيضاً بما أعطاهم الله من فضله، من الإمامة والطاعة والملك العظيم؛

---

(١) «تفسير علي بن إبراهيم القمي» ج٢، ص٣٦٤، وفيه: «فنحن الذين لا نأسىٰ علىٰ مافاتنا ولا نفرح بما آتانا».
(٢) «شرح المازندراني» ج٥، ص٤٠٥، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.
(٣) «الوافي» المجلّد ٢، ص٤١، صححناه علىٰ المصدر.
(٤) في الأصل: «صفقة».
(٥) في الأصل: «فهم».

لأنّه من فضل الله، ودائماً هم في الخضوع والاستحقار لعملهم وعدم اعتباره.

وذكر محمّد صالح تأويلاً لليلة القدر مشتملاً علىٰ غلط، وفيه تطويل، أعرضنا عنه لذلك.

❑ الحديث رقم ﴿٢﴾

قوله: ﴿عن أبي عبد الله عليه السلام: قال: [بينا][1] أبي جالس وعنده [نفرٌ، إذا][2] استضحك حتىٰ اغرورقت عيناه دموعاً، ثمّ قال: هل تدرون ما أضحكني ؟ قال: فقالوا: لا ، [قال:] زعم ابن عبّاس أنّه من ﴿ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنا اللهُ ثُمَّ اسْتَقامُوا ﴾[3]. فقلت له: هل رأيت الملائكة يابن عبّاس تخبرك بولايتها لك في الدنيا والآخرة، مع الأمن من الخوف والحزن ؟ قال : فقال: إنّ الله تبارك وتعالىٰ يقول: ﴿ إِنَّما الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾[4]، وقد دخل في هذا جميع الأمة. فاستضحكت، ثمّ قلت: صدقت يابن عبّاس، أنشدك الله، هل في حكم الله جلّ ذكره اختلاف ؟ قال: فقال: لا.

فقلت: ما ترىٰ في رجل ضرب [رجلاً] أصابعه بالسيف حتىٰ سقطت، ثمّ ذهب، وأتىٰ رجل آخر فأطار كفّه، فأتىٰ به إليك وأنت قاضٍ، كيف أنت صانع ؟

قال: أقول لهذا القاطع: أعطه دية كفّه، وأقول لهذا المقطوع: صالحه علىٰ ما شئت وابعث به إلىٰ ذوي عدل.

قلت: جاء الاختلاف في حكم الله عزّ ذكره، ونقضت القول الأول؛ أبىٰ الله عزّ ذكره أن يُحدث في خلقه شيئاً من الحدود وليس تفسيره في الأرض. اقطع قاطع الكفّ أصلاً، ثمّ أعطه دية الأصابع؛ هكذا حكم الله ليلة تنزّل

---

(١) في الأصل: «رأينا».

(٢) في الأصل: «نفران».

(٣) «فصلت» الآية: ٣٠.

(٤) «الحجرات» الآية: ١٠.

فيها أمره، إن جحدتها بعد ما سمعت من رسول الله ﷺ فأدخلك الله النار، كما أعمىٰ بصرك يوم جحدتها عليّ بن أبي طالب عليه السلام.

قال: فلذلك عمي بصري، قال: وما علمك بذلك؟ فوالله إن عمي بصري إلّا من صفقة جناح الملك.

قال: فاستضحكت، ثمّ تركته يومه ذلك؛ لسخافة عقله، ثمّ لقيته فقلت: يابن عبّاس، ما تكلّمت بصدق مثل أمس، قال لك عليّ بن أبي طالب عليه السلام: إنّ ليلة القدر في كلّ سنة، وإنّه ينزل في تلك الليلة أمر السنة، وإنّ لذلك الأمر ولاة بعد رسول الله ﷺ، فقلتَ: من هم؟ فقال: أنا وأحد عشر من صلبي أئمة محدَّثون، فقلتَ: لا أراها كانت إلّا مع رسول الله ﷺ، فتبدّا لك المَلك الذي يحدّثه، فقال: كذبت يا عبدالله، رأت عيناي الذي حدّثك به عليّ ـ ولم تره عيناه، ولكن وعا قلبه ووقر في سمعه ـ ثمّ صفقك بجناحه فعميت.

[قال:] فقال ابن عبّاس: ما اختلفنا في شيء فحكمه إلىٰ الله، فقلت له: فهل حكم الله في حكم من حكمه بأمرين؟ قال: لا، فقلت: هاهنا هلكت وأهلكت ﴾.

أقول: (اغرورقت عيناه) دمعتا، كأنّها غرقت في دمعها[1]. وابن عبّاس كان في أول أمره من أهل الولاية والديانة ثمّ تغيّر حاله وانقلب، كما ذكره محمّد صالح في الشرح[2] وغيره. وما ورد هنا في ذمه من إنكاره بقاء ليلة القدر وغيره لا خفاء فيه، وكذا ما يلزم فيه من المفاسد؛ فهو يوجب إنكار ولاية عليّ وما لعله يدّعيها لنفسه، وكذا ما فعل حتّىٰ هرب إلىٰ [الحجاز][3]، وما كتب له علي[4] عليه السلام |يدل| علىٰ عدم دخوله في الآية وإن زعم هو

---

(١) «القاموس المحيط» ج٣، ص٣٩٣. (٢) «شرح المازندراني» ج٦، ص٢.

(٣) في الأصل: «الشام».

(٤) انظر: «رجال الكشي» ج١، ص٢٧٩، الرقم: ١٠٩ - ١١٠؛ «الكامل في التاريخ» ج٣، ص٣٨٦؛ «شرح نهج البلاغة» لابن أبي الحديد، ج١٦، ص١٦٩.

الدخول؛ لقوله: ﴿ إِنَّما المُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾.

وقال عليه السلام: (صدقت)، أي إنّ المؤمنين إخوة لأب وأم - كما روي[1] - فهم كملاً كالجسم الواحد، لكن لست منهم. سبب نفيه دخوله أولاً، [لا أن][2] المراد أنّه تصديق له في الدخول، وأنّه داخل، وإلّا ناقض الأول، وليس كذلك. ولكان المناسب - لو كان تصديقاً للدخول - أن يقول: نعم أنت داخل، ولا يستضحك بعدُ ولا يقول فيه ما سيأتي.

وقال محمّد صالح: «وقوله عليه السلام: (صدقت) إمّا مبني علىٰ التنزّل، وإمّا يعني أنك صدقت في أنّ المؤمنين إخوة، وإن لم يكن فيه دلالة علىٰ المقصود»[3].

وقال ملّا محسن الكاشاني في الوافي: «قوله: (صدقت)، صدقه علىٰ سبيل التهكم»[4].

أقول: ولا داعي إلىٰ هذا الحمل.

في بصائر الصفّار، مسنداً عن أبي اليسع، قال: دخل حمران بن أعين علىٰ أبي جعفر عليه السلام وقال له: جعلت فداك، يبلغنا أنّ الملائكة تنزل عليكم ؟ قال: **(إن الملائكة والله لتنزل علينا فتطأ بسطنا، أما تقرأ كتاب الله: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللهُ ثُمَّ اسْتَقامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ المَلائِكَةُ ﴾.. إلىٰ ﴿ تُوعَدُونَ ﴾[5])**[6].

وعن سعد بن عبد الله القمي، مسنداً عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، في قول الله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللهُ ثُمَّ اسْتَقامُوا ﴾ إلىٰ ﴿ وَلا تَحْزَنُوا ﴾، قال: **(هم الأئمة، ويجري فيمن استقام من شيعتنا، وسلّم لأمرنا، وكتم حديثنا عند عدوّنا، تستقبله الملائكة بالبشرىٰ من الله بالجنة. وقد - والله - مضىٰ أقوام كانوا علىٰ مثل ما أنتم عليه، من الذين استقاموا وسلّموا لأمرنا، وكتموا حديثنا ولم يذيعوه عند عدوّنا، ولم يشكّوا فيه كما شككتم، فاستقبلتهم الملائكة**

---

(١) «الكافي» ج ٢، ص ١٦٥، ١٦٦، باب أُخوة المؤمنين ... ح ١، ٢، ٧.

(٢) في الأصل: «لان».

(٣) «شرح المازندراني» ج ٦، ص ٣، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

(٤) «الوافي» المجلّد ٢، ص ٤٤، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

(٥) «فصلت» الآية: ٣٠.

(٦) «بصائر الدرجات» ص ٩١، ح ٣، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

بالبشرىٰ من الله بالجنّة)[١].

بيان: لا ينافي تفسير الآية [بهم][٢] عليهم السلام جريانها في شيعتهم وأتباعهم؛ فالأول بحسب الكمال والجمع، للاستقامة المطلقة في الكلّ، وهي مرادفة للعصمة، والثاني بالمتابعة والمشايعة لهم، فيصح [فيهم][٣] بالتبعية وبظهور فاضلها لهم بهم. والروايات متكثرة بتلقي الملائكة للشيعة وبشارتهم لهم في الدنيا وبتأييدهم، كلّ ذلك بسببهم وفضلهم والإقرار لهم بالولاية ومعرفتهم.

ويقال: وَقَرَ في سمعه، أي استقر وثبت، من باب «وَعَدَ»[٤].

وفي بعض النسخ: (ثمّ لطمك الملك)، واللطْمُ: الضرب بشيء عريض[٥].

وإنّما كان الاختلاف فيما أفتىٰ به ابن عباس للتفاوت بسبب الرجوع [للمشيئة][٦] واختيار المعدّلين، وإهدار الكف، فقد نقض قوله أولاً: إنّ حكم الله لا اختلاف فيه، بخلاف ما حكم به عليه السلام.

وقوله: «وما علمك بذلك»؛ [لعله][٧] ينكر علم الإمام بما في الضمائر والغيب، وما يحدث من الملائكة في عالم الكون، كما أنكر غيره.

وقوله: (ولم تره عيناه)، الضمير راجع إلىٰ عليّ. وعرفت أن الإمام لا يعاين المَلَك ظاهراً وهو [يتلو][٨] الوحي، بل يعاينه بدون ذلك، أو يسمع الصوت ولا يعاين الشخص، كما عرفت، وإنّما هذا النوع من الوحي خاصّ بالنبي صلى الله عليه وآله. وسيأتي أيضاً في حديث التيمي والعدوي: (ولما يرىٰ قلب هذا)[٩] ولم [يقل: عيناه][١٠].

ومراد قول ابن عباس بقوله: «ما اختلفنا في شيء فحكمه إلىٰ الله»، إمّا بأنّه عنده لم ينزل حكمه، أو نزل و[لم] يبلّغ، أو بلّغ وأُهمل، ورجع الحكم فيه إلىٰ الهوىٰ والاجتهاد

(١) «مختصر بصائر الدرجات» ص٩٦، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.
(٢) في الأصل: «فهم».
(٣) في الأصل: «فهم».
(٤) انظر: «مجمع البحرين» ج٣، ص٥١٢، مادة «وقر».
(٥) انظر: «لسان العرب» ج١٢، ص٢٨٣، مادة «لطم».
(٦) في الأصل: «المشيئة».
(٧) في الأصل: «لعلم».
(٨) في الأصل: «متلوا».
(٩) انظر الحديث رقم: ٥، من هذا الباب.
(١٠) في الأصل: «تنل عينيه».

بالرأي، أو أنّه آراء المجتهدين، فلم يَعرف المحقّ من المبطل فيما اختلفت فيه معك، وغرضه [إظهار أنّه][١] محقٌّ في ذلك أيضاً.

ثمّ ألزمه الإمام بكذب قوله بقوله: (**فهل حكم الله ؟**)... إلىٰ آخره، فقال ابن عبّاس: لا. فيكون ما حكم به ابن عبّاس ليس حكم الله؛ لما فيه من الاختلاف، فتعيّن كذبه وصدق الإمام في ذلك، فقال عليه السلام له: (**هاهنا هلكت وأهلكت**).

ولمحمّد صادق هنا كلام نقل بعضه؛ من [أجل] الاشارة لبيان بعض غلطه، قال: «الأرباب ثلاثة أقسام: قسم جزئي، وهو الوجودات الخاصّة للأشياء؛ فإن كلّ ما يصدر عن كلّ شخص هو ما أودع في نحو وجوده، فإن لكلّ وجود مرتبة يصدر عنه كلّ ما يصدر مطابقاً لمرتبته، فلوجود كلّ شخص مرتبة، شقياً كان أو سعيداً».

أقول: الربوبية بمعنىٰ التربية للأشياء، وأصلها من الله بأمره ومظهره الكلّي، ويقع بملائكة كلّية أو جزئية، وتنقسم إلىٰ أربعة أقسام أو خمسة، بحسب التنزيل. وأما معنىٰ الربوبية إذ لا مربوب ـ لا إمكاناً ولاكوناً عارضية ـ فهي [خاصّة][٢] بالله تعالىٰ. والبحث هنا في هذه المسألة ممّا يطول، وسبق في مجلّد الصفات فراجعه[٣].

وعلىٰ كلّ شيء ـ كلّي أو جزئي، جزء أو كلّ ـ ملائكة حفظة ومبلّغة. وكذا حوادث الكون، كما سبق.

والربّ سواء أُخذ بمعنى المالك، [أو الصاحب، أو المعبود بالحق، أو المربي][٤] للعالم بأنواع النعم، لا يتمّ فيه تقسيمه.

قال: «وقسم كلي لهذه الموجودات الجزئية، وهو ربّ نوع الأشخاص الجزئية، فهو ربّ لكلّ شخص، وله كلّية وإحاطة. وهذا الربّ أولىٰ من الربّ الأول؛ لكليته وتجرده عن الهيولاني؛ لأنّ أرباب العقول كلّها مجردات، وهم من عالم العقول.

وقسم له كلّية القسمين المذكورين، بواسطة أو بلا واسطة، وأعلىٰ منهما، وهو ربّ الأرباب، ﴿ **أَأَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ** ﴾[٥]. وهذا الربّ مختصّ بالمقرّبين؛

---

(١) في الأصل: «انه اظهار».
(٢) في الأصل: «خاصّية».
(٣) انظر: «هدي العقول» ج ٥، باب صفات الذات؛ ج ٦، باب جوامع التوحيد، شرح ح ٤.
(٤) في الأصل: «والصاحب والمعبود بالحق والمربي».
(٥) «يوسف» الآية: ٣٩.

لظهوره فيهم. وربّ النوع مختص بالمتوسطين، والرب الجزئي مختص [بعوام][1] الناس».

أقول: [ما أخس][2] هذا التقسيم، وجميع أقسام الربوبية إذ مربُوب كوناً بوسط، والتربية كلّية في كلّ جزئي بحسبه، ما ظهر له به النوع، وربّ النوع هو جهة ووجهة من العقل الكلي الذي هو معناه، فلكل كلي رؤوس بعدد الخلائق، من العقول والنفوس وغيرها. ولكلّ موجود ربوبية وربّ، والله ربّ الأرباب. والظهور لا بالذات في كلّ بحسبه. وليس تأويل الآية كما تأوله وحرفها به.

قال: «فالقائلون في قول الله تعالىٰ: ﴿إنَّ الَّذِينَ قالُوا رَبُّنا اللهُ ثُمَّ اسْتَقامُوا﴾[3] هم المقرّبون، يعني الذين كانت تربيتهم من الله تعالىٰ ـ لكون الله تعالىٰ ظاهراً لهم وسمعهم وبصرهم وجميع أعضائهم ـ استقاموا في المعارف والمعلومات بواسطة جبرئيل والملائكة، وهم معصومون عن الخطأ ومستقيمون في الحق والصواب.

وإذا زعم هذا القائل أنّه داخل في هذا القول فزعم أنّه محفوظ من الخطأ ـ بالملائكة ـ في العلم والعمل، ولهذا قال عليه السلام: (هل رأيت الملائكة ... تخبر بولايتها لك في الدنيا والآخرة، مع الأمن من الخوف والحزن)؟ فقال القائل: إن الله يقول: ﴿إنَّما المُؤْمِنُونَ إخْوَةٌ﴾[4]. فزعم هذا القائل أنّه لمّا كان مؤمناً فإنه داخل في هذه الآية، مع أن المؤمنين عليهم السلام ليسوا كلّهم من المقرّبين ليدخل في الآية، بل الداخلون فيها قسم من المؤمنين لا كلّهم. فاستضحك عليه السلام».

أقول: القائلون [...][5] بولاية آل محمّد، وسمعت وصفهم[6]، وورد أن المراد بالاستقامة الولاية[7]، وليس هذا خاصّاً بالمقرّبين، نعم يتفاوت في حصول البشارة لهم ولو عند الموت، وكذا تلقي الملائكة لهم. وسبق ما ورد في تفسير الآية.

ولا يربي الله أحداً من خلقه بذاته، بل بفعله في كلّ بحسبه، بما ظهر له به. ولا يكون ظهوره تعالىٰ لغيره بذاته، فيكون ربّاً واجب وجود، محسوساً محققاً، ومخلوقاً موهوماً ـ وعبّر بهذه العبارة في غير موضع بما نقلناه عنه في مجلّد العدل[8] وغيره ـ فلا يكون

---

(١) في الأصل: «لعوام».
(٢) في الأصل: «ما اخف».
(٣) «فصلت» الآية: ٣٠.
(٤) «الحجرات» الآية: ١٠.
(٥) عبارة غير مقروءة.
(٦) انظر الحديث السابق المنقول عن «مختصر بصائر الدرجات» ص٩٦.
(٧) «تأويل الآيات الظاهرة» ص٥٢٤.
(٨) «هدي العقول» ج٧.

سمعهم وبصرهم وجميع جوارحهم، والمؤدىٰ واحد. ويلزمه وحدة الوجود، بل وحدة الموجود، وفسادها بديهي عقلاً ونقلاً وإجماعاً، وإنّما القول بها من أهل التصوّف العامّة.

وليس استقامة المقرّبين في المعارف من جهة جبرئيل ولا غيره من الملائكة، فما يأتي به جبرئيل بهم وبواسطتهم ومنهم وإليهم، وليس هو نفسه، فإن كان فليس بواسطة ولا أقرب. ويدخل في الآية غير المعصوم بالتبعيّة وفاضل الاستقامة، كما عرفت.

وليس مراد الإمام أنّه ليس من المعصومين المبعدين من الخطأ والسهو [واللهو][1]، وقوله له: (هل رأيت) يدل عليه. [و]الأُخوة عامة لجميع المؤمنين، [شيعة][2] أو أتباع وموالون، والكلّ تأتيه البشارة بنجاته بحسبه، وتتلقاه الملائكة.

قال: «فاستضحك ﷺ، قال: إن كان ما تزعم حقاً فيجب أن في [العلوم مستقيمه غير مخطا]، فما تقول في شخصٍ ضرب أصابعه [خطاه الحكم]، فظهر أنّه ليس من الآية، أي من كان تربيتهم من الله بلا واسطة بشر، فنقض قوله الأول وهو دخوله في الآية. فهذا الحكم ونحوه هو الذي تنزّل الملائكة [ويخبر بولاة الأمر]».

أقول: الآية عامة، ونزول الملائكة بالحكم والتسليم ولو بالتبعيّة، ومن تبعهم فحكم بما عرف منهم حاكم بما لا اختلاف فيه أيضاً، [و]إنْ تنوّع ظاهراً بحسب المظهر وظهور الحكم الأولي في مرآة نفسه، ولاكذلك قولهم في ذلك كذلك.

وسواء كان مراد ابن عباس [إدعاء][3] الإمامة لنفسه، وأن الملائكة والروح تنزل عليه لا علىٰ غيره، أو [مراده][4] إنكارها بعد الرسول فلا إمام بعده كذلك، لمّا لم يكن هو كذلك، والكلّ متساوون، لا يتمّ قوله هنا وبيانه ويحتمل، وإن زعم أنّه من أهل قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا﴾، ويعرض عن باقي الآية. ونزولهم علىٰ أهل الآية هم أكثر ممّن قال. وبقي له كلام لم ننقله؛ لقلة فائدته.

❑ الحديث رقم ﴿٣﴾

قوله: «وبهذا الإسناد، عن أبي جعفر ﷺ، قال: قال الله عزّ وجلّ في ليلة

---

(١) في الأصل: «ولا هو».

(٢) في الأصل: «بسبقة».

(٣) في الأصل: «ادوعى».

(٤) في الأصل: «مراد».

القدر: ﴿فِيها يُفرَقُ كُلُّ أَمرٍ حَكِيم﴾[1] [يقول: ينزل فيها كلّ أمر حكيم]، والمحكم ليس بشيئين، إنّما هو شيء واحد، فمن حكم بما ليس فيه اختلاف فحكمه من حكم الله عزّ وجلّ، ومن حكم بأمر فيه اختلاف فرأىٰ أنّه مصيب فقد حكم بحكم الطاغوت. إنّه لينزل في ليلة القدر إلىٰ ولي الأمر تفسير الأمور سنة سنة، يؤمر فيها في أمر نفسه بكذا وكذا، [وفي أمر الناس بكذا وكذا]، وإنّه ليحدث لولي الأمر سوىٰ ذلك كلّ يوم علم الله عزّ وجلّ الخاصّ والمكنون، العجيب المخزون، مثل ما ينزل في تلك الليلة من الأمر ـ ثمّ قرأ ـ: ﴿وَلَوْ أَنَّ ما في الأرضِ مِن شَجَرَةٍ أقلامٌ وَالبَحرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعدِهِ سَبعَةُ أبحُرٍ ما نَفِدَتْ كَلِماتُ اللهِ إنَّ اللهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾[2]».

أقول: يريد بالإسنادِ الإسنادَ المذكور في الحديث الأول.

قال محمد صادق في شرح هذا الحديث: «إن قيل: إن كانوا: يعلمون جميع العلوم فنزول الملائكة وإطلاعهم بأمر السنة تحصيل الحاصل، وإن كانوا لا يعلمون ذلك [نقض][3] القول الأول، وهو أن يكونوا عالمين بما سوىٰ الله، فلذا المقرّبون يعلمون ما سوىٰ الله تعالىٰ في معارجاتهم وفي [ا] فنائهم في الله، وليسوا دائمين في هذه الحالة، بل يرجعون من الله تعالىٰ، فحينئذ يحجب عنهم أكثر الأمور، فيحتاجون إلىٰ الجفر وغيره من الأمور، من إخبار الملك في ليلة القدر وفي كلّ صباح ومساء».

أقول: لو فهم ما سبق من أحاديث مثل أبي بصير[4] في المجلّد السابق [العَلِم] أن علمهم بجميع العلوم وبما كان وما يكون لا يوجب الإحاطة، بحيث لم يبق علم يطلبون من الله الزيادة ولم يكن افتقار إليه، بل يبقىٰ علم أعلىٰ ذلك. وسيأتي ذكر لهذه المسألة إن شاء الله تعالىٰ.

---

(١) «الدخان» الآية: ٤. (٢) «لقمان» الآية: ٢٧.

(٣) في الأصل: «نقص».

(٤) «الكافي» ج١، ص٢٣٨، باب فيه ذكر الصحيفة والجفر..، ح١.

وقوله بأن لهم مقاماً يكونون فيه فانين فيه ذاتاً، ضلال ظاهر، بل الأحق والواجب حينئذ أن يقال: لا علم لهم أصلاً ولا وجود، لأن وجودهم حينئذ هو وجود الله، لأنّه هو في نفس الأمر، وإنّما حجب ظهور ذلك الأغشية العرضية. هذا علىٰ زعمه الباطل الضال، فيكون المقرّبون حينئذ لا علم لهم أصلاً، وكله ضلال، لأنّه من عقائد الصوفية الضالة المضلة. وعرفت في المجلّدات السابقة بطلان الفناء الذي يعنون، عقلاً ونقلاً، في غير مجلّد، خصوصاً مجلّدات التوحيد فراجع. وبطلانه بديهي لذي القلب المستنير.

ثمّ وفي الحالة الثانية التي ذكرها لم يعرض لهم ما يحجبهم عن مقامهم الأولي، بل متىٰ شاؤوا أن يعلموا علموا بأمر الله، ولم يخلدوا إلىٰ الأرض ويسكنوا سكون إعراض، ولم تحجبهم الغواشي والموانع، وإن كان عندهم كتب يعلمون منها جميع ما يريدون، لكن ليس كما ظنّ، فتكون هي محل تحصيلهم ليس إلّا. والحاصل أنّه لا صواب فيه، وأين الصواب وأهل التصوّف ؟!.

قال: «أو يقال: فصّل إليهم في معارجاتهم علم ما سيكون، وفي ليالي القدر أُمروا بفعل ما [علموا][١]، كما سيجيء في ظاهر الحديث».

أقول: في مقام قربهم ـ وهو مقام ﴿ أو أدنىٰ ﴾ وأفئدتهم، لا الفناء في ذات الله كما زعم ـ يعلمون ما كان ويكون، وهما واحد لديهم حضوري، وإن كان بعضه عن إخبار، ويأتي إليهم ليلة القدر الإذن، كما سيجيء في الحديث، لكن هو علم جديد زائد على الأوّل، بل يتجدد لهم كلّ آن، وسبق في المجلّد السابق: أن أكمل العلوم ما يتجدد الآن |بعد الآن| والساعة بعد الساعة[٢]. فليس الحديث كما توهم ودفع به ما ظنّه إشكالاً.

قال: «*فإن قيل:* إذا نزل عليهم أمر السنة في كلّ ليلة القدر فيعلمون أحكام كلّ يوم وليلة، فما الاحتياج إلىٰ نزول الأمر إليهم في كلّ صباح أو مساء، أو في كل ليلة الجمعة ؟

قلنا: لهم مكاشفات لأُمور في تلك الأوقات فيرون إيّاها مكرراً؛ لوقوع الكشف مكرراً، ومع ذلك يمكن أن يقع الحجاب، فيتذكرون الأحكام. أو يقال: في ليلة القدر نحو من العلم، وفي |كلّ| صباح ومساء نحو آخر من العلم».

أقول: أمّا أصل الاشكال فمندفع، لبقاء علم يتجدد لهم فوق ما يحدث لهم من أمر

---

(١) في الأصل: «عملوا».

(٢) «الكافي» ج ١، ص ٢٤٠، ح ١، بالمعنىٰ.

السنة، وكذا فوق ما كان ويكون إلىٰ يوم القيامة، وسبق في المجلّد السابق وسيأتي إن شاء الله.

وأيضاً ما يتجدّد في كلّ شهر، أو في كلّ جمعة، أو في كلّ آن، تفصيل بعد إجمال، وفيه إذن متجدد، فيحدث فيه علم متجدد، وكذا الإذن الخاصّ وعدم احتماله البداء.

وأيضاً علمهم بأمور السنة ليلة القدر لا بعين أوقات المعلوم، فجاز التقديم فيه أو التأخير فيه أو في الشرط؛ لأن منها المعلق على شرط يقع ولا يقع. ومع ذلك كله فليس هو بعلم حتىٰ لا يمكن فيه التغيير ونسخ الله بمقتضىٰ الإرادة، فيحتاج إلىٰ تجدد، ولكن الله لا يخلف الميعاد، ولا يفعل ما ينافي الحكمة، وسيفعل ما يشاء.

وعرفت |أن| المخلوق لم يستغن عن الله حتىٰ فيما علّمه الله، بل يفتقر إليه في بقائه وفي علمه به في الآن الثاني وهكذا؛ لأنّهم لا يعلمون إلّا ما علّمهم الله، ولم يرفع يده عنهم ويستغنوا عنه في العلم، حتىٰ فيما علّمهم ممّا كان ويكون إلىٰ يوم القيامة، فيحدث لهم علم جديد كلّ شهر وكلّ جمعة، بل في كل آن.

وليس ما يتجدّد لهم في كلّ جمعة أو كل آن إنّما هو تكرر ما سبق، وإلّا فلا زيادة، بل علوم تحدث زائدة. ولا يقع لهم حجاب ينسون الأُول فيذكرونه في الجمعة أو في الصباح والمساء.

وجوابه الأخير إن أراد ما قلناه صحَّ، ولكن لم يظهر منه إرادته، وإلّا فلا يدفع به الإشكال، بل باق وروده على زعمه.

قال: «وقال المحققون: كلّ واحد من أجزاء الشخص الواحد حرف الله، وتمام الشخص كلمة الله، والنوع الذي يشتمل علىٰ الأشخاص سورة الله، وجميع الأنواع كتاب الله المبين.

والمراد من الكلمات في قوله تعالىٰ: ﴿ما نَفِدَتْ كَلِماتُ اللهِ﴾ هي شخص الأنواع، وتلك من بدوّ الخلقة إلىٰ الآن الحاضر كلها موجودة، وأمّا الثابتات ففي غير الزمان، وأمّا الحادثات فكلٌّ في زمانه.

وعلم المجردات عن الهيولىٰ من مظاهر الله تعالىٰ بها حضوري بلا تقدم وتأخر زماني، وبالمعدومات بالصور، كالمنتزعات الجفريّة وغيرها، وهي اللايقفاهي اللايقفية، لما

استدل عليه. فـ ﴿ ما نَفِدَتْ كَلِماتُ اللهِ إِنَّ اللهَ عَزِيزٌ ﴾(١)، أي غالب علىٰ كلّ عالم، أو [حاضر](٢) عنده وسارٍ فيه ومحيط به، وحاكم علىٰ الأمور الغير المتناهية.

وكلّما يكون الوجود في التجرّد أشدّ يكون أشمل، والله أشدّ تجرداً من سائر المجردات الإمكانية، فهو تعالىٰ ذو القوة المتين في الإحاطة والشمول، ﴿ اللهُ نُورُ السَّمٰواتِ وَالأرضِ ﴾(٣)، والله يمسك السماوات والأرض. ولا حول ولا قوّة إلّا بالله العليّ العظيم».

أقول: [جميع] كلّ موجود كلمة ونحن أيضاً، والكلمة لا تختص باللفظي، بل [كل] موجود، جوهراً أو عرضاً، ذاتاً أو صفة أو فعلاً أو حالاً ولفظاً، في كلّ عالم، أصلي أو برزخ، وهو كتاب أيضاً، ويشملها واللفظي، وليس الكلام في النوع كما يقول.

والمراد بالكلمات في الآية ليس ماذكره [إلّا](٤) هو بعضه، والثابت وغيره في الحكم سواء، سواء بحسب مقامه. وليس ثبوت المجرد في [القدم](٥) ووجوده وجود الله، وقال فيه كما قال في غير هذا الموضع.

وليست الأشياء حاضرة عند الله في رتبته ومحيط بها فيها، فوجوده وجودها، أو هو ذو ضمير وفكر، تعالىٰ الله، وليس هو سارياً فيها. نعم، محيط بالأشياء، كلّ في مقامه ورتبته، لا بحسب ذاته، وعلمه الذاتي عين ذاته، ولا معلوم معه مطلقاً.

وليس تفسير الآية كما زعم، بل هو منوّر السماوات وأهلها بأوليائه أو دينه وهداه، [لا أنّه](٦) ـ اللهَ ـ وجودُ السماوات والأرض. وضعف بيانه يظهر من تحقيق ما ستسمعه:

تحقيق المؤلف

فنقول: مراد الإمام أنّه لا اختلاف في حكمه وعلمه؛ لأنّه حق وقطع من لدن عزيز حكيم، لا بظنّ ورأي ولا بطريق اجتهاد، فيعلم بما يحدث في السنة من الله ليلة القدر بتعليم الله بطريق واحد بواسطة رسول الله ﷺ. ويحدث أيضاً لولي الأمر في كلّ يوم وساعة من أنواع العلم الخاصّ المكنون ما لا نهاية له؛ لعدم تناهي [علمه](٧)، ولا انقطاع

---

(١) «لقمان» الآية: ٢٧.
(٢) في الأصل: «خاطر».
(٣) «النور» الآية: ٣٥.
(٤) في الأصل: «الى».
(٥) في الأصل: «المقدم».
(٦) في الأصل: «لانه».
(٧) في الأصل: «خلقه».

لمدده وليحر الوجود، فيجدّد العلم لهم دائماً الآن بعد الآن.

واستدلّ بهذه الآية علىٰ عدم تناهي علمه، وإن لم تتناه كلماته الوُجودية أيضاً، فإنّه يحدث لهم علم خاصّ بأمر الله من كلّ موجود، ذاتي أو عرضي، عقل أو نفس أو روح، أو [خيال](١) أو جسم أو جسد، أو مادي أو عرضي أو صفة، أو أحكام ذلك، أو حالاتهم أو فرائضهم أو سننهم، إنسان أو ملك أو جنّ، أو حيوان، أو معدن، أو نبات، أو عنصر، أو جماد، إلىٰ باقي الموجودات التي لا نهاية لها.

فلا يقال: إن ما يحدث لهم ليلة القدر إذا كان فيه ما يحدث في السنة لا علم لهم زائد بعدها في أثناء تجددها؛ فإن ذلك بعض علم الله الذي شاء أن يحيطوا به ولم يحيطوا بجميعه، كما أشرنا لك قبل [وهنا](٢).

واعلم أن حقيقة علمهم عليهم السلام قطعٌ علىٰ ما عليه الأمر، لا يقع لهم تشكيك ولا توقف حيرة ونظر، ولا مراجعة سواد في بياض لتحصيله علىٰ نحو ما تحصّله العلماء ـ من أتباعهم ـ من الكتب، وإنّما هو [بطريق](٣) واحد عن الله تعالىٰ، بواسطة روح القدس الخاصّة بهم، بواسطة رسول الله صلى الله عليه وآله، وبعده ما سوىٰ علي عليه السلام بواسطتهما أو في باقيهم علىٰ ترتيبهم، كما سبق في المجلّد السابق، وما سواهم من الأنبياء والملائكة المقرّبين والمؤمن الممتحن بواسطتهم عليهم السلام، وفي جميع من سواهم من فاضل الكلّ وبواسطتهم علىٰ ترتيبهم.

ومع أن أصل علمهم واحد كذلك منفي عنه ما سمعت؛ لأنّ الله جعلهم مظهر ذاته وصفاته الأتم، وخزانة علمه العظمىٰ، [وخزّانه عليه](٤) وعلىٰ الكلّ، [وأطلعهم](٥) علىٰ جميع الأسباب والعلل، وأشهدهم خلق الكلّ، ذاتاً وصفة وحكماً وفعلاً وحالاً، فأحاطوا بعلم الكلّ علم حضور، كما روي(٦)، لأنّهم شهداء ومشاهدون، ونسبة الأشياء لهم كما الأشعة من الشمس.

وعلمهم ينقسم إلىٰ أقسام، منه غيب لم يبرز قطّ أو يمكن، وهذا إخبار بالنسبة إلىٰ

---

(١) في الأصل: «جبال».

(٢) في الأصل: «وهذا».

(٣) في الأصل: «لطريق».

(٤) في الأصل: «وخزانة علميّه».

(٥) في الأصل: «واطلاعهم».

(٦) انظر: «الكافي» ج ١، ص ٤٤١، ح ٥؛ «بحار الأنوار» ج ٢٥، ص ٢٥، ح ٤٤؛ ص ٣٣٩، ح ٢١.

الشهادة، حضور بالنسبة إلىٰ الغيب. وليس الإخبار في شأنهم عليهم السلام كما يُظنّ ويُعرف في غيرهم؛ فهم يحكمون ويقولون بما عليه الأشياء وما علموها عليه، والله لم يرفع يده ولا مدده عنهم، فدائماً علمهم طري ويتجدد.

ومن أتقن صفات الإمام، فيما في المجلّد السابع وغيره، ظهر له ما وصفناه به هنا، وسيأتي زيادة بيان إن شاء الله تعالىٰ.

ونقول مع ذلك: كون أصل علومهم واحداً أتىٰ به النبي من الله، وعلموه منه بواسطته، لهم طرق متعددة في الظاهر بوسط أو وسائط، لأنّهم مظهر علمه الناشرون له في الوجود، وعلم غيرهم بهم ومنهم وفيهم، فهم عليهم السلام نطقوا وسبّحوا وعلموا [به][1]، ومن سواهم علىٰ مراتبهم علموا الله وسبّحوه وعبدوه وعرفوه بهم ومن فاضل تسبيحهم وعبادتهم وعلمهم، وهكذا ـ إو[ا]لنصوص[2] بذلك متواترة معنىً، سبق جملة منها متفرقة في المجلّدات السابقة، وستأتي زيادة إن شاء الله تعالىٰ ـ سواء في ذلك ما يأتي به المَلَك وغيره.

وحينئذ يتضح لك ممّا سبق أنّه يتعدد علمهم وأنواعه في الظاهر في كلّ شيء، وكلّها عن الله بواسطة رسول الله صلى الله عليه وآله، وعن المَلَك الخاصّ بهم. فبعض عن جبرئيل أو عن غيره، أو من القرآن، ومن اللوح والقلم وألواح الوجود وأقلامها، وعن العناصر جملة وفرادىٰ، وعن الحيوانات والجان والمعادن والنبات، والجفر والجامعة والصحف ومصحف فاطمة، وأنواع الوراثة من الرسول، كالعمامة والخاتم ونحوها.

وكذا بالاسم الأكبر والأعظم، وما يحصل لهم من مواريث باقي سائر الأنبياء، ومن الباب الذي انفتح له ألفُ ألف باب، ومن [الكتاب][3] الذي فيه أسماء شيعتهم وآباؤهم وأنسابهم. ونحو ذلك في أعدائهم.

والكتاب الذي في قائمة سيف رسول الله صلى الله عليه وآله، ولوح جابر الذي نسخه من فاطمة، وغيره من الألواح السماويّة، وسبق تفصيل جميعها. إلىٰ غيرها من الكتب وأنواع الوحي، من القذف في [العلمين]، ونور ليلة القدر ـ وسبق ـ والوحي الإلهامي، أو يسمع الصوت

---

(١) في الأصل: «بهم».

(٢) انظر: «بصائر الدرجات» ص٦١، ح٣؛ ص٦٤، ح١٦؛ «بحار الأنوار» ج٢٥، ص١ ـ ٥، ح٢، ٣، ٧؛ ص١٧، ح٣١.

(٣) في الأصل: «الكتب».

ولا يرىٰ الشخص، وكتب الجفر وكلّ موجود، وما [يتجدد][(١)] إلىٰ ما لا نهاية لها، [وجهات][(٢)] علومهم.

وسمعت في المجلّد السابق في حديث أبي بصير[(٣)] وغيره ـ وسيأتي ـ أن أعظم علومهم وأشرفها ما يحدث لهم بالليل والنهار، الساعة بعد الساعة، علىٰ حسب ما يريدون ويطلبونه، وكلّما طلبوا [انوجد][(٤)]، لأن مشيئتهم طبق مشيئته، وجعلهم وكرها[(٥)].

[فحقق][(٦)] ذلك؛ فإنك لا [تجده][(٧)] في أكثر الكتب، إلّا الأحاديث، وبه يظهر لك شرفهم ومعرفتهم، ويندفع به كثير من الشكوك الواردة عليهم في علومهم وغيرها، وإن كنّا اختصرنا بالبيان هنا، لأنّه بسيط والوقت ضيّق، وسبق بيان ذلك آخر المجلّد السابق.

وإذا كان كلّ موجود كتاباً وعلماً أيضاً [ولهم][(٨)] في جميعها، وكلّ فرد علوم جمّ لا يطّلع عليه غيرهم ولا يحيط به، ولا انقطاع لمدد الله [وجوده][(٩)]، وهم دائماً في زيادة في مراتب الكمال لاكزيادة غيرهم، فلانهاية لعلومهم، فليس ما ينزل ليلة القدر النهاية، ولا ما يحدث كلّ شهر، بل ما يحدث الآن بعد الآن ـ كما في المجلّد السابق ـ وبه يكون الشيء مقضياً ممضىً ومبرزاً.

فلو كان بحر الوجود مداداً لكلماته ـ وهي علم ـ نفد قبل أن تنفد الكلمات؛ إذ لا نهايه لها بحسب الإمكان. وكما |لا| يحيطون من علمه إلّا بما شاء الإحاطة، لا يقبلون الزيادة ويستغنون عن الله، تعالىٰ الله عن ذلك. وهم عليهم السلام دائماً في الخوف والافتقار إليه فيما علموه وفي الزيادة على ما علموه بحسب بقائه وتجدده، وهو المناسب لاستدلال الإمام عليه السلام بالآية علىٰ صدر الرواية.

وليس تفسير الآية كما قاله ونزّلها علىٰ مذاق التصوّف ممزوجاً بغيره، ولك أن |تفسّر|

---

(١) في الأصل: «يتحد».
(٢) في الأصل: «ولحيات».
(٣) «الكافي» ج١، ص٢٣٨، باب فيه ذكر الصحيفة..، ح١.
(٤) في الأصل: «ان وجد».
(٥) انظر: «تفسير فرات الكوفي» ص ٣٢٩، ح٦٨١؛ «بحار الأنوار» ج٢٥، ص٣٨٥، ح٤١؛ ج٢٦، ص٢٥٦، ح٣١.
(٦) في الأصل: «محقق».
(٧) في الأصل: «محدثا».
(٨) في الأصل: «ولي».
(٩) في الأصل: «وجودهم».

الكلمات بهم، وجميع الأبحر ـ مداد لنشر فضلهم وما ظهر منهم عليهم السلام ـ تنفد ولا تنفد الكلمات، لأنّها تجري بأمره ومدده الذي لا نفاد له، فليس في كلٍّ إلّا بقدر وسعه وطاقته، وما في الكلمات وحملته من أمر الله الفاعلي على حاله، فما لغيرهم فمن فضل جودهم ورشحهم، ولو نفدت نفد جود الله وانتهت العلّة فينفد وينتهي فيحدّ فيكون حادثاً، تعالىٰ عن ذلك علوّاً كبيراً.

ولا تنافي بين التفسيرين؛ فأوضح الله بهذه الآية وبقوله تعالىٰ: ﴿قُل لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَاداً لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنا بِمِثْلِهِ مَدَداً﴾[1] بيان فضائلهم ونشر علومهم وما أعطاهم الله في الوجود [التكويني][2] وصفاته وأحواله، وهو ماسواهم ـ لو كان ـ بأقسامه السبعة، وهي مجمع جميع المخلوقات، من الملك والإنسان والجان والشيطان والحيوان، وسائر المركبات والأفلاك وسائر الموجودات ، لو اجتمعوا علىٰ كتابة ذلك وإحصائه، نفد ولم ينفد فضلهم ومايرد عليهم من العلوم والفتوحات الإلٰهية، والواقع كذلك.

وما يحيط به كلّ مخلوق ـ ممّا سبق ـ ويحصيه فإنّما هو بقدر ما ظهر له من شيعتهم، كما عرفت مكرراً. وبهم نوّر الوجود وأمسكه، ويبقىٰ المستنير علىٰ ماهو عليه، وينقطع دونه ويفنىٰ فناء انقطاع. وأغلبية المستنير عليه بحسب مقامه وعدم ملاحظة وجوده، لا عبارة [عن][3] عدم وجوده أصلاً وفناء وجوده في وجود المستنير، كما تزعمه أهل التصوّف، فإنه باطل عقلاً ونقلاً.

وفي احتجاج الطبرسي: سأل يحيىٰ بن أكثم أبا الحسن العالم عليه السلام عن قوله تعالىٰ: ﴿سَبْعَةُ أبحُرٍ ما نَفِدَتْ كَلِماتُ اللهِ﴾[4] ماهي ؟ فقال عليه السلام: (هي عين الكبريت، وعين اليمن، وعين برهوت، وعين الطبريّة، وحمّة* ماسيدان، وحمّة إفريقية، وعين باحروان. ونحن الكلمات التي لا تدرك فضائلنا ولا تستقصىٰ)[5].

ولك تقسيم الوجود بحسب الطيّب الخالص والخبيث كذلك، أو التساوي والأغلبية، إلىٰ سبعة هي الأبحر. وأنت إذا تأملت ما قلناه وقوله وجدت مافيه [من] الخلل الظاهر.

---

(١) «الكهف» الآية: ١٠٩.
(٢) في الأصل: «التكوين».
(٣) في الأصل: «من».
(٤) «لقمان» الآية: ٢٧.
(*) الحَمّةُ: كلّ عين فيها ماء حار ينبع، يستشفي بها الأعلّاء. «القاموس المحيط» ج ٤، ص ١٤٠.
(٥) «الاحتجاج» ج ٢، ص ٤٩٩، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

قال محمّد صادق: «الحاكم بالحكم الشرعي يجب أن يكون في حكمه علىٰ يقين، وأفضل ما يتيقن هو [الفناء][1] ويعده إما إخبار الملك، وهو مختص بالأنبياء والأوصياء، أو السماع عن المعصوم، وهذا ليس في [زماننا][2]. فالمتيقن في زماننا من البراهين التي تفيد اليقين، ولا يكون مبناها علىٰ التقليد المحض أو أمر آخر لا يفيد اليقين، فإنه من حكم الطاغوت كما قال عليه السلام.

والمستخرجات من الحروف القرآنية أو الجفرية أو الجامعية أو من مصحف فاطمة من حكم الله تعالىٰ ومن حكم رسوله، لأن نبيّنا نصّ للأئمة أن كلّ ما هو مستخرج من الحروف المذكورة بتلك الضوابط فهو حق مطابق لمرضاة الله. وما رأيت من تلك الضوابط عند الناس، بل ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء من المصطفين الأخيار سلام الله عليهم أجمعين».

أقول: الحاكم هو [من يتيقن][3] عن مشاهدة إلهية، والنظر في الأشياء والعلل والغاية لا تكون إلّا فيهم عليهم السلام، فقولهم حكم جزم، ورأيهم علم يقين حزم، لأنّه عن إراثة الله، ويكون ذلك لغيرهم من فاضلهم، كما سبق مكرراً. [والفناء][4] الذي [يقوله][5] باطل، بل يبطل الحكم واليقين بسببه.

وأفضل أنواع اليقين أعلىٰ مراتب الوحي، وهو مقام ﴿ أو أدنىٰ ﴾، وما يحصل لهم بما تجلىٰ لهم بهم، وما تأتي به الملائكة منهم وبهم ولهم. وليست الملائكة كما يزعم، كما سبق ويأتي. وليس إخبار الملك للرسول كالأوصياء مطلقاً، فالسماع مع المشاهدة خاصّ به صلى الله عليه وآله، كما سبق.

وقد يحصل اليقين من النقل عن المعصوم في موارد كثيرة، ليس هنا موضع بيانها، [ويحصل][6] زمن الغيبة من الإلقاء الغيبي وهو العمد، ولم ينقطع وإن انقطعت المشاهدة، بل [تزيد][7] الأولىٰ. وما يحصل من مشاهدة فطرة الموجودات أقوىٰ ممّا يحصل منه اليقين.

والبرهان الذي يعنيه هو الجدلي، [مبناه][8] علىٰ قضايا وهمية أو لزوميّة اعتباريّة غير

---

(١) في الأصل: «الفنا».
(٢) في الأصل: «زمانها».
(٣) في الأصل: «يتعين».
(٤) في الأصل: «والفنا».
(٥) في الأصل: «ينزله».
(٦) في الأصل: «وتحصيل».
(٧) في الأصل: «تريد».
(٨) في الأصل: «بيناه».

واقعيّة، وأكثره خطأ، كما وقع للمتكلم [والحكيم][١]، وسبق بيان جملة منه متفرقاً في المجلّدات. ومن حكم الطاغوت حكم أهل التصوّف، وعرفت خطأه في المجلّدات السابقة وتحريفه الكلم عن مواضعه، كله تقليد لأهل التصوّف، فما فرّ عنه هو فيه كما عرفت.

واليقين الذي يعنيه قد [يحصل][٢] للملقد لأهل الحق، وخطأ كلامه كثير، وعدم رؤيته ليس حجّة على غيره. نعم، إن أراد مثلهم فلا. وفيما حصل كفاية، وسيأتي زيادة بيان في حديث الأصل إن شاء الله.

الحديث رقم ﴿ ٤ ﴾

قوله: ﴿وبهذا الإسناد، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: كان علي بن الحسين عليه السلام [يقول:] ﴿ إنّا أنزلْناهُ في لَيلَةِ القدرِ ﴾ صدق الله عزّ وجلّ، أنزل القرآن في ليلة القدر، ﴿ وَما أدراكَ مالَيْلَةُ القَدرِ ﴾، قال رسول الله صلى الله عليه وآله : لا أدري، قال الله عزّ وجلّ: ﴿ لَيلَةُ القَدرِ خَيْرٌ مِن ألفِ شَهرٍ ﴾ ليس فيها ليلة القدر. قال لرسول الله صلى الله عليه وآله : وهل تدري لِمَ هي خير من ألف شهر ؟ قال: لا، قال: لأنّها تنزّل فيها الملائكة والروح بإذن ربّهم من كلّ أمر، وإذا أذن الله عزّ وجلّ بشيء فقد رضيه، ﴿ سَلامٌ هِيَ حَتّىٰ مَطْلَعِ الفَجْرِ ﴾، يقول: تسلّم عليك يامحمّد ملائكتي وروحي بسلامي من أول ما يهبطون إلىٰ مَطلع الفجر.

ثمّ قال في بعض كتابه: ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً ﴾[٣] في ﴿ إنّا أنزَلْناهُ فِي لَيلَةِ القَدْرِ ﴾ .

وقال في بعض كتابه: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إلّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أفَإن ماتَ أو قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أعقابِكُم وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ اللهَ شَيْئاً وَسَيَجْزِي اللهُ الشَّاكِرِينَ ﴾[٤]. يقول في الآية الأولىٰ: إنّ محمداً

---

(١) في الأصل: «والحكم».
(٢) في الأصل: «تحصيل».
(٣) «الأنفال» الآية: ٢٥.
(٤) «آل عمران» الآية: ١٤٤.

حين يموت يقول أهل الخلاف لأمر الله عزّ وجلّ: مضت ليلة القدر مع رسول الله ﷺ . فهذه فتنة أصابتهم خاصّة وبها ارتدّوا علىٰ أعقابهم؛ لأنّهم إن قالوا: لم تذهب، فلابدّ أن يكون لله عزّ وجلّ فيها أمر، وإذا أقرّوا بالأمر لم يكن له من صاحب بدّ».

أقول: قد عرفت العلة في تسمية الليلة بليلة القدر، وأن فيها تقدير ما ينزل في السنة، وتقدير كلّ شيء وتمييزه، وقدر عمل العامل، وعرفت عدم منافاة نزول القرآن ليلة القدر لنزوله متفرقاً في [سنين][1]، وأن ذاك مقام إجمال، وهذا تفصيل، والتفصيل عين الإجمال، بحسب ظهوره في مقامه، لا بحسب ذاته، ولا يقع ظهور الكلي فيمن دونه إلّا مفصّلاً. وحينئذ يصح لك أن [تقول: نزوله][2] ـ بكل اعتبار ـ في ليلة القدر.

ولمّا لم يكن لهم علم إلّا ما علّمهم الله، وما لم يعلّمهم لم يعلموه، وهم [مفتقرون][3] له في جميع ذلك، وعلمهم كلا علم في جنب علمه، قال ﷺ : (لا أدري). وأيضاً قام السؤال له مقام ظهور جهة العلة الفاعلية، وحينئذ لا اعتبار لعلمه ﷺ ، بل لا علم له، بل هو لغيره، وإن كان ظهوره بفعله، كما [تقول][4]: القائم الذات العالمة، فهي صفة الله، والقيام نفس الذات؛ لا أنّها صفته في الذات بحسب ظهورها بها لا بذاتها، فافهم وممّا ذكره ممّا فصّلت ظاهر.

ويدخل دولتهم جميع دول الباطل من آدم إلىٰ نهايتها، فهم الأصل لجميعه.

[والفجر][5] يصح لك اعتباره جزئياً أو كلياً كالليلة، هذا دون ما يتجدد لهم من العلوم والفتوحات المتنوعة في [كلّ] جمعة ويوم ووقت وآن، فلا نهاية له، كما سبق.

والفتنة بمعنىٰ الاختبار وارد كثير في الكتاب والسنّة، وهكذا جميع [التكاليف][6]، يظهر بها مخفي السرائر، ولولاه لما ظهر، إما قبولاً وعملاً، أو إباءً وإنكاراً.

وهذه سنّة الله الجارية في خلقه، ومن أنكرها بعد محمد وهم العامة ـ وإن كانت تلزمهم ـ يلزمه إنكار الخليفة، فارتدوا بذلك وهم كذلك، لأنّهم إذا أقرّوا بها يلزمهم الإقرار بمن ينزل عليه الأمر الواقع فيها، وتسليم الملائكة والروح عليه، فلابدّ من الإقرار بالأئمة

---

(١) في الأصل: «شيئين».
(٢) في الأصل: «تزفه».
(٣) في الأصل: «متفرقون».
(٤) في الأصل: «بقول».
(٥) في الأصل: «والعجز».
(٦) في الأصل: «التكليف».

المعصومين، فلمّا أنكروهم أنكروها أو بالعكس؛ فهما متلازمان، ففتنة ليلة القدر أصابتهم خاصّة.

وعلىٰ هذه الرواية فالمراد الإثبات والتأكيد، لا نفي الإصابة للظالم خاصّة، بل تعمّ الصفة غيره من باب الرضا أو عدم الهجرة، ومع القدرة وأمثال ذلك، وبهذا أُوردت بعض الروايات. فـ ﴿ لا ﴾ نافية.

وعلىٰ رواية الأصل ﴿ لا ﴾ زائدة، أو أصل النزول: ﴿ لَتُصِيبَنَّ ﴾، ثمّ [أشبع الفتحة][1] فزيدت[2].

وعمّت الفتنة بعدُ، وإن كانت أولاً خاصّة، وعمّت بعد كلّ من قدّم وأخر، والأصل الصدر الأول، وعمّت ـ بوجهٍ ـ غيرَهم.

وروىٰ العيّاشي عن الصادق عليه السلام، في قوله تعالىٰ: ﴿ واتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ ﴾ الآية[3]، قال: (أصابت الناس فتنة بعدما قبض الله نبيّه، حتىٰ تركوا عليّاً وبايعوا غيره، وهي الفتنة التي فتنوا بها، وقد أمرهم رسول الله صلى الله عليه وآله باتّباع عليّ والأوصياء من آل محمّد عليهم السلام)[4].

وعن إسماعيل السري، عن البهي، عنه عليه السلام في قوله تعالىٰ: ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً ﴾ الآية، قال: (أخبرت أنّهم أصحاب الجمل)[5].

وقال علي بن إبراهيم: «إنها نزلت في طلحة والزبير لمّا حاربا أمير المؤمنين و[ظلماه][6]»[7].

وفي مجمع البحرين، نقلاً عن الخليل بن أحمد: «سمّيت بليلة القدر لأن الأرض تضيق فيها بالملائكة، من قوله: ﴿ وَمَن قُدِرَ عَلَيهِ رِزْقُهُ ﴾[8]»[9].

ولا تنافي بينه وبين ما سبق، ويحتمل أيضاً سبب التوجّه لعالم الغيب والبساطة، وهو [ضعيف][10].

---

(١) في الأصل: «اتسع».
(٢) انظر: «مجمع البيان» ج ٤، ص ٦٥٩، ٦٦١.
(٣) «الأنفال» الآية: ٢٥.
(٤) «تفسير العياشي» ج ٢، ص ٥٨، ح ٤٠.
(٥) «تفسير العياشي»، ج ٢ ص ٥٨، ح ٤١، صححناه علىٰ المصدر.
(٦) في الأصل والمصدر: «ظلموه».
(٧) «تفسير علي بن إبراهيم القمي» ج ١، ص ٢٩٨.
(٨) «الطلاق» الآية: ٧.
(٩) «مجمع البحرين» ج ٣، ص ٤٤٩، بتفاوت يسير.
(١٠) في الأصل: «ضيق».

ولا ينافي كون روح القدس لا تفارقهم ،أنّها تنزل عليهم ليلة القدر حتىٰ يطلع الفجر؛ فهي [منذ ليلتها][١] معهم، وهي معهم كذلك، وبعد الفجر لا تفارقهم، لكن بعده [تقطعُ][٢] النزولَ [غلبةُ][٣] النور، فيرجع الحكم المقتضي [غلبة][٤] جهة الفاعلية، فلا قبول وقابلية.

والروح خلق أعظم من جبرئيل وسائر الملائكة، كما يدل عليه دعاء الصحيفة السجادية[٥]، بسبب إفرادها عنهم، وعدّة روايات[٦] أيضاً.

قال الله تعالىٰ: ﴿ أتىٰ أمْرُ اللهِ فَلا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ إلىٰ قوله: ﴿ يُنَزِّلُ المَلائِكَةَ بالرُّوحِ ﴾[٧]، فجعل نزولهم بها، وجبرئيل من الملائكة، فهي تتلقىٰ بواسطتها وتأتي به إلىٰ من شاء الله من عباده، سواء في ذلك ملائكة الحجب وغيرها.

وكلّ ما أشرنا له فهو داخل في مقاماتهم، فإنّ العلم بجملته خلق بهم وفيهم وإليهم.

وفي بعض الروايات[٨] أن أصل النزول بالباء ـ لا بـ﴿ مِن ﴾ ـ في قوله تعالىٰ: ﴿ تَنَزَّلُ المَلائِكَةُ وَالرُّوحُ فيها بإذنِ رَبِّهِم مِنْ كُلِّ أمْرٍ ﴾[٩].

والمراد [بـ﴿ مِن ﴾][١٠] ابتداء الصدور الظهوري باعتبار ظهور مبدأ البدء بما ظهر له به، وهو عموم لأمر تلك السنة، لأنّها في كلّ سنة. ولا منافاة بينه وبين ﴿ مِن ﴾ .

والذي ينزل عليه تلك الليلة الإذن؛ لأنّها ليلة الفرق والإمضاء، وسيأتي ما يدل عليه أيضاً. ولا ينافي ذلك تجدد النزول عليهم أيضاً، كما عرفت.

[ويطلق][١١] الفجر ويراد به الحسي، وهو استنارة الأفق بنور الشمس، وعلىٰ ظهور القائم وطلوعه من غيبته عجّل الله فرجه، وكشف ظلمة التقية، واستنارة العالم بنوره عن

---

(١) في الأصل: «من دلالتها». (٢) في الأصل: «تنقطع».

(٣) في الأصل: «تملية». (٤) في الأصل: «عليه».

(٥) «الصحيفة السجادية الكاملة» ص٤٣، في الصلاة علىٰ حملة العرش..

(٦) «الكافي» ج١، ص٢٧٣، باب الروح التي يسدد الله بها الأئمة عليهم السلام .

(٧) «النحل» الآية: ١ ـ ٢.

(٨) «تأويل الآيات الظاهرة» ص٧٩٢؛ «بحار الأنوار» ج٢٥، ص٩٧، ح٧١.

(٩) «القدر» الآية: ٤. (١٠) في الأصل: «عن».

(١١) في الأصل: «وتطليق».

[الشبه][(١)] وزوال المزج، وتمامه بالرجعة الغراء.

ويطلق علىٰ صبح الأزل، كما في كلام علي عليه السلام لكميل في بيانه عليه السلام له حقيقة المعرفة[(٢)].

والكلّ مرادٌ من غير [تنافٍ بيّن][(٣)]؛ ظهر[(٤)] النهار وأسفر زالت الحجب والأستار، فلا نزول وإنزال. وظهر لك الغاية في جعلها الفجر.

قال محمّد صادق: «الروح هي الحقيقة المحمّدية، [تتجلىٰ][(٥)] في الكلّ من المقرّبين من الإنسان [في] بواسطتهم، وإذا تجلّىٰ ذلك الباطن في الخارج في الأنبياء يسمّىٰ بجبرئيل، وفي الأئمة يسمىٰ بالمَلَك».

أقول: الروح المختصّة بهم بعضهم، وحقيقة الروح التي يريد خلق عظيم دونهم، موكّل بأمر وفعل عن الله بهم، وإن كان له جهة منهم عليهم السلام، والذي ينجلي غيرهم، وإن كان بهم جبرئيل ينزل علىٰ الأئمة، كما تواتر به العقل والنقل، ويسمىٰ به، ويوحىٰ إليهم بإلهام، وإن لم يشاهدوه حينئذ في غير تلك الحالة. لكن كلامه وما سيأتي مبني علىٰ أن حقيقة الملائكة والروح هي القوىٰ منهم أو من الإنسان وليسوا بخلق [مستقلين][(٦)]، وهو سفه ظاهر.

قال: «وبالجملة هي نفوسهم القدسيّة التي تتجلىٰ في الخارج، ولم يسمّ الروح في الأئمة بجبرئيل، للإذن والفرق بينهم [وبين][(٧)] الأنبياء».

أقول: بل هم خلق مستقلون، كلّ له مقام وعمل خاصّ أو [عامّ][(٨)]، وإن كان لكلٍّ محتدٌّ منه صلى الله عليه وآله، وخلقوا من فاضل الإنسان. ويسمّىٰ النازل عليهم بجبرئيل، وعرفت نزوله المنفي عنهم، وليس الفرق بذلك، مع أن قوله: «للإذن» لا ينفي التسمية، فافهم. وليس الروح جبرئيل كما عرفت.

قال: «والفرق بينهم وبين الأنبياء. والملائكة ـ سواء كانت أرضية أو سماويّة أو ما فوق الأرض والسماء ـ كلها أدون منزلة من الروح، لأن الروح هي نفوس المقرّبين التي تتجلىٰ في الخارج. والملائكة علىٰ أقسام، منها المجردة وهي العقول، وهي ما فوق الأرض

---

(١) في الأصل: «النسبه».
(٢) «جامع الأسرار» ص٢٨ – ٢٩.
(٣) في الأصل: «تناوبين».
(٤) كذا في الأصل، والمناسب للسياق: «فإذا ظهر»... أو: «فمتىٰ ظهر».
(٥) في الأصل: «تجلىٰ».
(٦) في الأصل: «مستولين».
(٧) في الأصل: «ومن».
(٨) في الأصل: «عدم».

والسماء. والملائكة السماوية هي النفوس السماوية بشرط كونها في البدن المادي. والملائكة الأرضية هي قوىٰ الأرض عموماً».

أقول: كلامه في الملائكة كقول أُستاذه، ولا خفاء في نفي الملائكة بذلك، وهو خلاف العقل والنقل. نعم، هم مراتب، وملائكة كلّ عالم من جنسه. وبطلانه ظاهر كما سبق، فلا نطيل بالاعادة، وسيأتي زيادة [...][1] إن شاء الله.

قال: «ولا شك في أن نفوس المقرّبين أفضل من كلّ منها، فالروح أفضل من الملائكة».

أقول: بطلانه ممّا سبق.

قال: «وقوله ﷺ: (لا أدري) في المقامين:

أحدهما: في محويته ﷺ في الله، بحيث لا يبقىٰ له شعور، إلىٰ غير ذلك من الأُمور كلّها أو بعضها، وذلك المقام كان له ﷺ أكثر.

[وثانيهما][2]: في مرتبة الحجاب الذي يحصل للمقرّبين في السير من الله تعالىٰ. وكلّ من الشقّين كان في علمه ﷺ في جميع الأشياء، وخفاؤه من جهة المحوية أو من جهة الحجاب».

أقول: عرفت بطلان الفناء في ذات الله كما يريدون، في غير مجلّد، ولا يحصل لهم حجاب مانع، وإلّا ساووا أُمتهم في نقصهم، وهو باطل. والوجه في قوله ﷺ ما عرّفناك فراجعه.

❑ الحديث رقم ﴿٥﴾

قوله: «وعن أبي عبد الله عليه السلام، قال: كان عليّ عليه السلام كثيراً ما يقول: [ما] اجتمع التيمي والعدوي عند رسول الله ﷺ وهو يقرأ: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ﴾[3] بتخشع وبكاء، فيقولان: ما أشدّ رقّتك لهذه السورة! فيقول رسول الله ﷺ: لِما رأت عيني ووعىٰ قلبي، ولِما يرىٰ قلب هذا من بعدي، فيقولان: وما الذي رأيت، وما الذي يرىٰ؟ قال: [فيكتب][4] لهما في

---

(١) كلمة غير مقروءة.

(٢) في الأصل: «وتأتيهم».

(٣) «القدر» الآية: ١.

(٤) في الاصل: «فنكت».

التراب: ﴿ تَنَزَّلُ المَلائِكَةُ والرُّوحُ فيها بإذنِ رَبِّهِم مِن كُلِّ أمرٍ ﴾ .
قال: ثمّ يقول: هل بقي شيء بعد قوله عزّ وجلّ: ﴿ كُلِّ أمرٍ ﴾ ؟ فيقولان: لا، فيقول: هل تعلمان من المنزل إليه بذلك ؟ فيقولان: أنت يا رسول الله ﷺ، فيقول: نعم. فيقول: هل تكون ليلة القدر من بعدي ؟ فيقولان: نعم.
قال: فيقول: فهل ينزل ذلك الأمر فيها ؟ فيقولان: نعم، قال: فيقول: إلىٰ من ؟ فيقولان: لا ندري، فيأخذ برأسي ويقول: إن لم تدريا فادريا، هو هذا من بعدي. قال: فإن [كانا] ليعرفان تلك الليلة بعد رسول الله ﷺ من شدّة ما يداخلهما من الرعب ﴾.

أقول: (التيمي) إشارة إلىٰ أحد أجداد أبي بكر، نسب إليه. و(العدوي) إشارة إلىٰ أحد أجداد عمر، نسب له أيضاً. وتَيْم الجد الخامس، وهو تيم بن مُرَّة بن كعب بن لؤي، ومُرّة أحد أجداد النبي ﷺ، وعَدِيّ جد عمر السابع[1].

وفي كثير من النسخ: (فيكتب لهما في التراب).

وفيه دليل علىٰ معرفته بالكتابة وإن لم تكن عادته ومعروفاً بها، وفي علل الشرائع[2] أحاديث تدل عليه، وسبقت.

وفي بعض النسخ: (نكت)، والنكت علىٰ الأرض بقضيب ونحوه[3]، ولابدّ أن يحدث منه شيء لهما، ويستعمل ذلك أجمع للفكر، أو لعدم حضور آلة الكتابة، ولغير ذلك.

ولمّا كان هو ﷺ نبياً قال: (لِما رأت عيني ووعىٰ قلبي)، وعلي محدَّث لا يعاين، لكنّه يسمع ويُلهَم، فلهذا قال فيه ﷺ : (ولِما يرىٰ قلب هذا من بعدي) يعني علياً. واللام في: (لِما رأت عيني ... ولما يرىٰ) للتعليل. والوعي: الحفظ.

و(إن)[4] مخففة من الثقيلة، وضمير الشأن محذوف، بقرينة لام التأكيد في الخبر.

---

(١) انظر: «أُسد الغابة» ج ٣، ص ٢٠٤، الرقم: ٣٠٦٤؛ ص ٦٤١، الرقم: ٣٨٢٤.

(٢) «علل الشرائع» ج ١، ص ١٥١، ١٥٢، ح ١، ٢. (٣) انظر «لسان العرب» ج ١٤، ص ٢٧٧، مادة «نكت».

(٤) في قوله ﷺ: (فإن كانا ليعرفان).

والأعرابيّان كانا يعرفان ليلة القدر بعد الرسول، لكنّهما جحداها عناداً، ويأتيهما الرعب تلك الليلة؛ لِما يلحقهما من زيادة الخذلان تلك الليلة، وخوفاً لعلّه قضىٰ بهلاكهما، وغير ذلك. ورواياتهم كثيرة بجريان ليلة القدر بعد الرسول كما كانت قبل، وسيأتي بعضها[1].

وأما لزوم الإقرار بولي الأمر بعده ﷺ من الإقرار بها فظاهر، وإنكارها أيضاً سفه ظاهر وعناد.

❑ الحديث رقم ﴿٦﴾

قوله: ﴿وعن أبي جعفر ؑ، قال: يا معشر الشيعة، خاصموا بسورة ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ ﴾ تفلجوا، فو الله إنّها لحجّة الله تبارك وتعالىٰ علىٰ الخلق بعد رسول الله ﷺ، وإنّها لسيّدة دينكم، وإنّها لغاية علمنا.

يا معشر الشيعة، خاصموا بـ ﴿ حم * وَالكِتَابِ المُبِينِ * إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ * [فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ][2] ﴾[3]، فإنّها لولاة الأمر خاصّة بعد رسول الله ﷺ.

يا معشر الشيعة، يقول الله تبارك وتعالىٰ: ﴿ وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلا فِيهَا نَذِيرٌ ﴾[4].

قيل: يا أبا جعفر، نذيرها محمد ﷺ، قال: صدقت، فهل كان نذير وهو حيّ من البعثة، في أقطار الأرض ؟ فقال السائل: لا. قال أبو جعفر ؑ: أرأيت بعيثه أليس نذيره، كما أن رسول الله ﷺ في بعثته من الله عزّ وجلّ نذير ؟ فقال: بلىٰ، قال: فكذلك لم يمت محمّد إلّا وله بعيث نذير، قال: فإن قلت: لا، فقد ضيّع رسول الله ﷺ مَن في أصلاب الرجال من أُمته.

---

(١) انظر شرح الحديث السادس من هذا الباب. (٢) ليست في المصدر.
(٣) «الدخان» الآية: ١ ـ ٤. (٤) «فاطر» الآية: ٢٤.

[قال:] وما يكفيهم القرآن ؟ قال: بلىٰ، إن وجدوا له مفسّراً. قال: وما فسّره رسول الله ﷺ ؟ قال: بلىٰ، [قد] فسّره لرجلٍ واحد، وفسّر للأمة شأن ذلك الرجل، وهو عليّ بن أبي طالب عليه السلام.

قال السائل: يا أبا جعفر، كان[1] هذا أمر خاصّ لا يحتمله العامة ؟ قال: أبى الله أن يُعبد إلّا سرّاً، حتىٰ يأتي إبّان أجله الذي يظهر فيه دينه، كما أنّه كان رسول الله ﷺ مع خديجة مستتراً حتىٰ أُمر بالإعلان.

قال السائل: ينبغي لصاحب هذا الدين أن يكتم ؟ قال: أوَما كتم عليٌّ بن أبي طالب عليه السلام يوم أسلم مع رسول الله ﷺ حتىٰ ظهر أمره؟ قال: بلىٰ. قال: فكذلك أمرنا حتىٰ يبلغ الكتاب أجله ﴾.

أقول: الفَلَج: الظفر والفوز[2]. إبّان الشيء ـ بالكسر ـ: حينه أو أوله[3].

وإنّما كانت هذه السورة سيدة الدين لِما اشتملت عليه من بيان قدرهم عليهم السلام الأولي، وثبوت خلافتهم العامة في كلّ وقت بما لا مناصَ للعامة منه، وبيان الغاية ونزول الروح والملائكة، وبيان صفاتهم وخصائصهم، لكونهم عليهم السلام مهبط الوحي وخزّان العلم وخزانته العظمىٰ، وكونهم محل التقدير والحكم وغير ذلك.

وأمر عليه السلام بالمخاصمة بها لأن الحجّة بها ظاهرة، وهذا الأمر للوجوب مع استجماع شروطه وزوال موانعه؛ لأن فيها علوّ الحق، وانمحاق الشيطان وذهابه، وحفظ الدين.

وما ورد [من النهي][4] عن الجدال فمع عدم استجماع الشروط، أو حصول مانع وكون الجدال بالباطل. والكتاب[5] وروايات تفسير العسكري[6] وغيره صريحة في ذلك فراجعها.

---

(١) كذا في الأصل والمصدر، وفي «الوافي» ج ٢، ص ٥١: (كأن)، ولعله أوفق برفع: (أمر).

(٢) انظر: «لسان العرب» ج ١٠، ص ٣١٤، مادة «فلج».

(٣) «القاموس المحيط» ج ٤، ص ٢٧٧، «إيان». (٤) في الأصل: «انتهى».

(٥) «العنكبوت» الآية: ٤٦.

(٦) «التفسير المنسوب للإمام العسكري» ص ٣٤٣ – ٣٥٢، ح ٢٢١، ٢٢٥، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٤، ٢٣٩؛ ص ٥٢٧، ح ٣٢٢.

وقد بيّن عليه‌السلام وجه الاستدلال بها وإلزام الخصم المعاند، وهو أن محمداً صلى‌الله‌عليه‌وآله كان نذيراً، وهذا لا نزاع فيه، وكان إذا بعث في بعض البقاع هل كان ذلك |المبعوث| نذيراً في ذلك الجزئي ـ عليٌّ أو غيره ـ؟ فلابدّ وأن يقولوا: نعم.

فإن كان كذلك في الأمر الجزئي مع حضوره صلى‌الله‌عليه‌وآله فكيف بعد موته، والخلق متجدد، هل يحسن منه أن يضيّع |مَن| في الأصلاب بغير خليفة منه جامع مانع مثله، تنزل عليه الملائكة والروح ؟! لأنّه لا ينقطع بعده صلى‌الله‌عليه‌وآله ؛ لقيام المقتضي وزوال المانع، وبقاء لطف الله ورحمته، فلابدّ وأن ينزل علىٰ شخص في الأرض هو ولي الأمر. ولا يكون إلّا الاثني عشر عليهم‌السلام .

وعدم غفلته صلى‌الله‌عليه‌وآله في ذلك الجزئي يوجبه هنا بطريق أولىٰ؛ وإلّا لزم السفه فيه وعدم كونه الأفضل الخاتم، وهو يوجبه في جانب الله.

فإذن لابدّ في كلّ أمة من نذير، إمّا رسول أو خليفة ذو ولاية عامة، ليس هو مثل [مثل مدد] من يبعث في سائر البقاع في الأمور الجزئية في حياته صلى‌الله‌عليه‌وآله، بل مثله، ونسبتهم له كنسبتهم له صلى‌الله‌عليه‌وآله في حياته.

ولقد أقام صلى‌الله‌عليه‌وآله علماً للناس وصرّح به [وكنّىٰ][1] ـ قولاً وفعلاً ـ في غير مقام، ونصّ الله عليه، ولكن العامة تركوا ذلك عناداً ورداً علىٰ الله ورسوله.

روايات العامة باستمرار ليلة القدر

ولا حجة للعامّة وإنكار ليلة القدر بعده صلى‌الله‌عليه‌وآله، بل هو من عنادهم، كإنكارهم لخلافة علي بعده صلى‌الله‌عليه‌وآله، مع تواتر نصوصهم بها معنىً كما عرفت متفرقاً، وتركوها عناداً، وصرّحوا بها باستمرارها بعد الرسول صلى‌الله‌عليه‌وآله .

فروىٰ إمامهم الأعظم مسلم في صحيحه[2] عدّة روايات دالة علىٰ استمرار ليلة القدر وتعيّنها من الشهر، وكذا غيره من علمائهم.

وقال |عيّاض|: «ليلة القدر سمّيت به لتقدير الله ما يكون في تلك السنة من الأرزاق والآجال وغير ذلك. والمراد بهذا التقدير إظهاره تعالىٰ لملائكته ما يكون من أفعاله، بما

---

(١) في الأصل: «وكبر».

(٢) «صحيح مسلم» ج ٢، ص ٦٧٧، باب ٤٠، (فضل ليلة القدر)..

سبق به علمه وقضاؤه. وقيل: سمّيت بذلك لعظم قدرها».

أقول: وهذا صريح في استمرارها بعده ﷺ لحالها.

«وقال المازري*: أجمع من يعتد به علىٰ وجودها ودوامها إلىٰ آخر الدهر، لتظافر الأحاديث وكثرة رؤية الصالحين لها.

وقال عيّاض: وشذّ قوم فقالوا: كانت خاصّة بهم ورُفعت؛ لحديث أنّه أُعلمها، حتىٰ تلاحىٰ الرجلان فرفعت. ومعنىٰ هذا عندنا أنّه رفع علم تعيينها، كما قال في الآخِر: (التمسوها).

وقال المازري: واحتجاجهم بالحديث غلط؛ لأن في آخره رداً عليهم. قال فيه البخاري: (فرفعت وعسىٰ أن يكون خيراً لكم، التمسوها في السبع والتسع والخمس)[1]. ولو أُريد رفع وجودها لم يأمر بالتماسها»[2].

وكذا ما أوردوه[3] في سبب نزولها لرؤيا النبي ﷺ، وأنّها خير من ألف شهر مُلْك بني أُميّة، وهي دولة الضلال، فإنه يوجب استمرارها. وكذا ظاهر قوله تعالىٰ: ﴿ تَنَزَّلُ ﴾[4]، وعدم نسخ الآية.

وليس المراد استمرار سواد الليلة خاصّة، بل ما ينزل فيها، فلابدّ من ولي الأمر.

وروى البغوي في مصابيحه[5] عدّة روايات في تعيينها والأمر بطلبها.

إشكال كفاية القرآن

ولمّا بيّن ﷺ وجوب خليفة بعد محمد، وتعيين نذير للأمة كلّ وقت ـ فإنه ﷺ لا يضيّع بعض الأفراد في وقته، فبأن لا يضيّع مَن في الأصلاب أوجب وأحق ـ تصوّر [السائل]

(*) محمد بن علي بن عمر التميمي، محدّث من فقهاء المالكية، نسبته إلىٰ «مازر» بجزيرة صقلية. له: «المعلم بفوائد مسلم» في الحديث، وهو ما علّق به علىٰ «صحيح مسلم» حين قراءته عليه. توفي سنة ٥٣٦ هـ. انظر: «الأعلام» ج٦، ص٢٧٧.

(١) «صحيح البخاري» ج١، ص٢٧، ح٤٩.

(٢) «صحيح مسلم بشرح النووي» ج٨، ص٥٧، ٥٨؛ «المجموع شرح المهذب» ج٦، ص٤٩٣؛ «شرح المازندراني» ج٦، ص٧، بتفاوت، صححناه علىٰ المصدر.

(٣) انظر أوائل هذا المجلّد، تحت عنوان: «تنبيه: في رؤيا النبي من طرق العامة».

(٤) «القدر» الآية: ٤.

(٥) انظر: «مشكاة المصابيح» ج١، ص٥٧١، باب ٨.

اعتراضاً يرد هنا، وقالت به العامة، بأنّ القرآن فيه الكفاية، فإنه هدىً ونور يهتدىٰ.

أجاب عليه السلام عنه بأنّ القرآن كذلك إذا وجد له مفسّر ومبيّن؛ لأنّه كتابٌ صامت، ولا يجوز أيضاً أن لا يبيّنه صلى الله عليه وآله ويفسّره لأُمته، بل يجب ذلك، ولم يوجد إلّا في علي؛ فهو الجامع له، ومن هو آيات بيّنات في صدره، وباب مدينة علمه. والروايات ـ من الفريقين ـ الدالة علىٰ بيانه لعليّ واختصاصه عليه السلام به كثيرة عند الفريقين، سمعت بعضها متفرقاً، وسيأتي إن شاء الله تعالىٰ.

واحتمال القرآن لوجوه كثيرة ظاهر، نظراً إلىٰ تعدد الفِرَق، وكلٌّ يستدل بالقرآن، ولم يرفع اختلافهم. نعم، يرفعه ويوضحه إذا تمسك بالناطق الذي لا يفارقه، ومن يكون كذلك هو النذير بعد محمّد صلى الله عليه وآله والخليفة علىٰ أُمته بعده، ثمّ بدله المشابه له. و|ليس| هكذا من لا يعلم بظاهر القرآن، فضلاً عن الإحاطة به.

قيل: هل بيّن الرسول هذا الرجل للأُمّة وعيّنه أم |لا| ؟.

قلنا: بل عيّنه وبيّنه قولاً وفعلاً، [بالكناية][1] والتصريح ـ ونصوصهم به متكاثرة، لكنّهم تركوه حسداً وبغضاً ونفاقاً ـ وبيّن نقص غيره وقصوره عن الخلافة، فلا نقص وإضاعة منه صلى الله عليه وآله لمن في الأصلاب إلىٰ يوم القيامة.

وبيّن أخيراً بأنّ هذا البيان ووجه الاستدلال أمر خاصّ بالأُمّة لا يحتمله العامة، فأجابه بأنه لا يضر ذلك؛ فلم تزل عبادة الله سراً حتىٰ يظهر دينه ويمكّنه منه بظهور الصاحب عجّل الله فرجه، والكتمان في وقته واجب، ولا يظهر للأكثر؛ إمّا تقية، أو مداراة.

وهذا بالنسبة لكثير من العامة الذين لا يقبلون الحق ويعاندون، بل كلّهم عليه. [فبان][2] الحق معهم ولهم ولا يجوز*، بل يبقىٰ معهم. وبالنسبة لبعض القاصرين منّا في خصائصهم عليهم السلام وبيان مزايا أحوالهم؛ فإنه لا يحتمله الأكثر إلّا المؤمن الممتحن.

ولمحمد صادق هنا كلام قليل الفائدة، مشتمل علىٰ أغاليط، تركناه استعجالاً.

❑ الحديث رقم ﴿٧﴾

قوله: ﴿وعن أبي جعفر عليه السلام، قال: لقد خلق الله جل ذكره ليلة القدر أول

---

(١) في الأصل: «بالكتابه». (٢) في الأصل: «لبان».

(*) أي لا يتجاوز الأئمة عليهم السلام.

ما خلق [الله][١] الدنيا، ولقد خلق فيها أول نبيّ يكون، وأول وصيّ يكون، ولقد قضىٰ أن يكون في كلّ سنة ليلة يهبط فيها بتفسير الأمور إلىٰ مثلها من السنة المقبلة، مَن جحد ذلك فقد ردّ علىٰ الله عزّ وجلّ علمه؛ لأنّه لا يقوم الأنبياء والرسل والمحدّثون إلّا أن تكون عليهم حجّة بما يأتيهم في تلك الليلة، مع الحجّة التي يأتيهم بها جبرئيل عليه السلام ﴾.

أقول: لمّا كانت الحجة هي الغاية وهي الأشرف كان خلقها متقدماً علىٰ خلق الخلق، ولذا قال الله: ﴿ إنّي جاعِلٌ في الأرضِ خَليفَةً ﴾[٢]، فخلق آدم قبل الخلق، وليكون مجيء الخلق لازماً لهم التكليف، ومنهم مبيّن لهم غير متأخر، وهذا يوجب تقدم خلقه علىٰ خلق الخلق.

ويلزم من ذلك تقدم ليلة القدر، فتكون أوّل ما خلق الله الدنيا، والليل فيها سابق للنهار، علىٰ ماهو الدائر عرفاً؛ فيقال لليلة المقبلة: إنها لغد، لا لهذا اليوم الماضي، وعليه الأحكام الظاهر | ية | وإن كان النهار سابقاً في عالم الغيب والمثال؛ لخفاء الظلمة فيه.

وهي أيضاً أول التكوين، فإنّها محل النزول والقابل.

فلا تنافي بين ذلك وبين ما روي: (أنّ الله خلق النهار قبل الليل)[٣].

قال الله تعالىٰ: ﴿ ولا الَّيلُ سابِقُ النَّهارِ ﴾[٤]، و﴿ لا ﴾ نافية؛ كما روي[٥].

فإذا كانت أول الخلق والتكوين لابدّ وأن يكون فيها تقدير وخلق أول نبيّ وأول وصي، وإن اعتبرتها بالاعتبار الأمري فأولهم محمّد وعلي، وإذا اعتبرتها بالاعتبار الزماني فأوّلهم آدم ووصيه ـ كما سيأتي في هذا الحديث ـ فإنه الأب الجسماني وأول ما خُلق من الطين.

وما كان الله ليبعث نبيّاً ويرفع يده عنه ويقطع عنه مواد علمه؛ وإلّا لم يقم بالأمر، بل دائماً هو في الافتقار، فلابدّ وأن يهبط عليه في ليلة القدر كلّ سنة تفسير الأمور التي يلزمه

---

(١) ليست في المصدر. (٢) «البقرة» الآية: ٣٠.

(٣) «الاحتجاج» ج٢، ص٢٤٩؛ «مجمع البيان» ج٨، ص٥٤٨، بتفاوت.

(٤) «يس» الآية: ٤٠.

(٥) «تفسير علي بن إبراهيم القمي» ج٢، ص٢١٦، وفيه عن أبي جعفر عليه السلام: (لا ينبغي للشمس أن تكون مع ضوء القمر بالليل، ولا يسبق الليل النهار..).

في نفسه وأُمّته تلك السنة، وفيها المحتوم والمعلّق وغيره، وبقاؤها يحتاج إلىٰ علم. ولله البداء في الأشياء قبل الوقوع، ولهذا يتجدد لهم من العلم ـ بإمداده وعطائه طول السنة آناً فآناً ـ غيرُ ذلك كثير. وهكذا حكم المحدَّثين بعد الأنبياء.

ومن ردّ ذلك وأنكره فقد ردّ علىٰ الله؛ لأنّه لابدّ وأن يكون لله حجة علىٰ عباده في الأرض زمن التكليف، ولا يكون حجة الله إلّا كذلك. فمن أنكر استمرار ليلة القدر فقد ردّ علىٰ الله ونسب العجز والسفه له، كالعامة. وسبق لك في المجلّد السابع أنّ الحجّة قبل الخلق ومع الخلق وبعده[1]، ويجب من ذلك كون ليلة القدر كذلك.

قال محمّد صالح في الشرح: «(**لقد خلق الله تعالىٰ ليلة القدر أول ما خلق الدنيا**)، يريد أن الزمان من أوله إلىٰ آخره لا يخلو من ليلة القدر، أو يريد أنّها أول ليلة عند خلق الدنيا. وهكذا جرىٰ قضاء الله عزّ وجلّ؛ ليجيء فيها تفسير الأمور إلىٰ من هو أهله. وعلىٰ التقديرين، لا دلالة فيه علىٰ أنّ الليل مقدّم علىٰ النهار، فلا ينافي قوله تعالىٰ: ﴿ وَلا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهارِ ﴾»[2] انتهىٰ.

وكأنه يريد أنّها أول الليالي، فلا ينافي سبق النهار. وفيه ما لا يخفىٰ، بل الوجه ما عرفت. والوجه الأول لا يطابق الأوليّة، ولا داعي إلىٰ مثل هذه التأويلات.

وقال ملّا محسن الكاشاني: «لعل السر في كون خلق ليلة القدر مع أول خلق الدنيا ـ وخلق أول نبيّ ووصيّ يكون فيها ـ أن ليلة القدر يدبّر فيها كلّ أمر يكون في الدنيا، ويقدّر فيها كلّ شيء يوجد في العالم، وتنزّل الملائكة والروح فيها بإذن ربّهم من كلّ أمر، إلىٰ نبي أو وصي، كما تقرر ذلك في النصوص. وتعيين الوصي للنبي إنّما يكون في تلك الليلة.

فلو كانت الدنيا متقدمة علىٰ ليلة القدر لزم أن يكون إمضاؤها قبل تدبيرها وتقديرها، ولو كانت ليلة القدر متقدمة علىٰ الدنيا لزم أن لا تنزل الملائكة والروح فيها؛ لفقد المُنزَل إليه.

ثمّ إنّ الدنيا إنّما كانت دنياً لدنوّها من الإنسان، بالإضافة إلىٰ الآخرة، فهما حالتان للإنسان، فلا دنيا قبل إنسان، ولا إنسان قبل نبي أو وصي؛ إذ لا يقوم هذا النوع إلّا بحجة. فخلق النبي الأوّل والوصي الأوّل ـ من حيث كونه وصيّاً ـ إنّما يكون في ليلة القدر، ولا ليلة

---

(١) انظر: «الكافي» ج١، ص١٧٧، باب أن الحجة لا تقوم لله علىٰ خلقه إلّا بإمام، ح٤.

(٢) «شرح المازندراني» ج٦، ص١٣، صححناه علىٰ المصدر.

قدر ولا دنيا إلّا وفيها نبي أو وصي، ولا نبي ولا وصي إلّا ولهما ليلة قدر»[١] انتهىٰ.

لكن خلق ليلة القدر متقدم، وكذا خلق النبيّ وتنزّل الملائكة علىٰ النبي بما يلزمه في نفسه والخلق الذي معه.

هذا إن لم ترد بالتقدم التقدم الذاتي، وهو كذلك في ابتداء الخلق بحسب كلّ عالم، ولذا تقدّم خلق آدم الأول الكلّ، وكذا الآدم الجسماني، وإذا حكمنا بتقدمها لا يرد عليه قوله كما عرفت.

وقال محمّد صادق: «قال ﷺ: **(لقد خلق الله جلّ جلاله ليلة القدر أول ما خلق [الله] الدنيا)**، وقد علمت أن لكلّ ما في هذا العالم أصلاً وحقيقة فيما هو أعلىٰ منه، وليلة القدر أيضاً من هذا العالم، وله* أصل وحقيقة في الربوبيّة، وأول ما خلق الله هو أصل ليلة القدر، وحقيقة هو الحقيقة المحمديّة.

والحقيقة المحمديّة تطلق ويراد منها الأحديّة والواحديّة، وهما مرتبة الوجوب فلا تُخلقان؛ للتنافي بين الخلقة والوجوب، إلّا أن كلاً منهما لمّا تعلقت ببدن نبي أو ولي كامل [فهما][٢] مخلوقتان بهذه [الحيثية][٣]، كما قال ﷺ: **(لقد خلق الله جلّ جلاله ليلة القدر أول ما خلق الدنيا)** فالحقيقة المحمّدية مخلوقة بهذا الاعتبار، فالحقيقة المحمديّة محلّ جميع الموجودات، وهي مشتملة بصورة ليلة القدر، وجميع الموجودات مخلوقة، فالحقيقة المحمدية مخلوقة.

هذا إذا أُخذ الخلق من العدم إلىٰ الوجود، وأمّا إذا أخذ بمعنىٰ تعلق الشيء بالشيء، كما هو مصطلح عند الأقدمين، فالواحديّة مخلوقة باعتبار أنّها قيد الأحديّة؛ لأنّ الأحد هو الوجود بلا شرط شيء من التعيّنات، والواحد هو الوجود مع شرط جميع التعينات.

فحينئذ يمكن أن يقال: إن الواحد مخلوق باعتبار أنّه قيد الأحد، فيصير معنىٰ الكلام هكذا: لقد خلق الله جلّ جلاله حقيقة ليلة القدر، وهو أوّل ما خلق في الدنيا. ولفظ (الدنيا) هاهنا بمعنىٰ جميع ما سوىٰ الله تعالىٰ، فكلّ من العقول والنفوس والأجسام داخل في الدنيا، فقال: **(ولقد خلق فيها أوّل الأنبياء وأوّل الأوصياء)**.

---

(١) «الوافي» المجلّد ٢، ص٥٧، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

(*) كذا في الأصل، والمناسب: «فلها».

(٢) في الأصل: «فما».

(٣) في الأصل: «الجثية».

وقد ثبت بدليل الإمكان [الأشرف][١] أن كلّ ما يكون فيه الإنية أقوىٰ فهو يكون في الوجود أقدم بالنسبة الىٰ ماهو أقوىٰ منه، وإنيّة نبيّنا ﷺ أقوىٰ الإنيّات، وكذا وصيّه علي بن أبي طالب عليه السلام؛ لأنّه مظهر الولاية الكلّية، والولاية الكلّية تشتمل جميع الولايات التي في الأنبياء والأولياء، فجميعها مندرج تحتها، فولاية علي أقوىٰ الولايات، فعلي عليه السلام أقوىٰ من غيره في الإنيّة، وأول ما خلق كان [روحَي][٢] نبيّه ـ نبيّنا ﷺ ـ ووصيّه، وإن كان آخراً في الزمان في الجسمانيّة».

أقول: مفاسده كثيرة، نذكر جملة منها:

فالدنيا يراد منها هذا العالم الجسماني، وهي أوّل ما خلقت فيه؛ لأنّها ليلة الإمضاء فتسبقه، وليس لليلة القدر [أصل] في الربوبية، بل في عالم الإمكان والكون.

والحقيقة المحمديّة إمّا في عالم المقيّد فهي روحه وعقل الكلّ، وهو النور المحمدي، والأكثر إطلاقها علىٰ ذلك. وقد تطلق ويراد بها الأمر المفعول الحامل للأمر الفعلي ـ وهذا الكلام بمعزل عن فهمه له ـ وهو من الإمكان، ولا تطلق ويراد بها الأحدية ـ أي رتبة الذات الأحديّة ـ والواحديّة، أي تجلّيها بذاتها لغيرها، وهو الحقائق كما زعم؛ تفريعاً منه علىٰ وحدة الوجود والتناسب والارتباط الذاتي بين الله وخلقه، كما كرره كثيراً في هذا الشرح ويأتي، وكله ضلال.

ومقام التجلّي مقام حدوث، ولا يتجلّىٰ الله بذاته لأحدٍ، وإنّما تجلّىٰ للأشياء بالأشياء، بما ظهر لها بها، وأين مرتبة الوجوب من الإمكان ؟!

والحقيقة المحمّدية ممكنة مخلوقة، ولا تعلّق للوجوب بالإمكان ولا بالعكس، لكن أراد ظهوره بصور الأسماء وحقيقتها، فهي مرآة له وبالعكس، وهي جهات التقييد، والوجود حقيقة وجود الله. وليس ليلة القدر لها معنىً [غير] هذا المعنىٰ.

والحقيقة المحمديّة مخلوفة بحقيقتها وبكلّ اعتبار، ولا خروج لها عن الوجود الإمكاني ورتبته. والحقيقة المحمّدية مشتملة علىٰ الموجودات، لكن ليست في رتبتها ولا سارية فيها، بل كلّ في مقامه، كاشتمال الشمس علىٰ [أشعتها][٣] بواسطة فعلها، وكذا أشعة الأشعة، وكذا الفروع بالأصل.

---

(١) في الأصل: «الاشراف».   (٢) في الأصل: «روحاً».

(٣) في الأصل: «اشقها».

والخلق موجود من عدم؛ لا أنّ للعدم حقيقة سابقة أو أنّه مادة [للوجود][1]، بل بمعنىٰ عدم تحققه في رتبة أعلىٰ، وليس له فيها إلّا التحقق في مقامها.

وقوله: «لأن الأحد هو الوجود»... إلىٰ آخره، هو ما قلناه لك أولاً، والوجود بلا شرط شيءٍ مقيّدٌ بالإطلاق، والذات منزه عن ذلك، بل هو مقام المشيئة والابداع الأوّل، وهو مخلوق لله حادث، خلقه بنفسه، وخلق الأشياء به[2]. ويلزمه قيام الإمكان بذات الله ولو اعتباراً، والله منزه عن ذلك.

وليس قوة إنية محمد كما يقول ويتوهم، وولاية محمّد ﷺ أقوىٰ من ولاية علي؛ فهو ﷺ الواسطة له في كلّ كمال ناله، وكان يعبد الله قبله ثمانين ألف عام، ولا أقرب إليه منه ﷺ. وفي كلامه تناقض ظاهر، إلىٰ غير ذلك من مفاسده، فدعه جانباً.

قوله: «قلت: والمحدَّثون أيضاً يأتيهم جبرئيل أو غيره من الملائكة عليهم السلام؟

قال: أمّا الأنبياء والرسل صلّىٰ الله عليهم فلا شكّ، ولابدّ لمن سواهم ـ من أوّل يوم خلقت فيه الأرض إلىٰ آخر فناء الدنيا ـ أن تكون علىٰ أهل الأرض حجة ينزل ذلك في تلك الليلة إلىٰ من أحبّ من عباده.

وأيم الله، لقد نزل الروح والملائكة بالأمر في ليلة القدر علىٰ آدم. وأيم الله، ما مات آدم إلّا وله وصيّ، وكلّ مَن بعد آدم من الأنبياء قد أتاه الأمر فيها، ووضع لوصيّه من بعده. وأيم الله، إن كان النبيُّ ليؤمر فيما يأتيه من الأمر في تلك الليلة من آدم إلىٰ محمّد ﷺ أن أوصِ إلىٰ فلان.

ولقد قال الله عزّ وجلّ في كتابه لولاة الأمر [من] بعد محمّد ﷺ خاصّة: ﴿ وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ إلىٰ قوله: ﴿ فَأُولَئِكَ هُمُ الفَاسِقُونَ ﴾،

---

(١) في الأصل: «للموجود».

(٢) ورد في الحديث: (خلق الله المشيئة بنفسها، ثمّ خلق الأشياء بالمشيئة). «الكافي» ج ١، ص ١١٠، باب الارادة...، ح ٤.

يقول: أستخلفكم لعلمي وديني وعبادتي بعد نبيّكم، كما أستخلف وصاة آدم من بعده، حتىٰ يبعث النبيّ الذي يليه، ﴿ يَعبُدُونَنِي لا يُشرِكُونَ بِي شَيْئاً ﴾، يقول: يعبدونني بإيمان لا نبيّ بعد محمّد ﷺ، فمن قال غير ذلك ﴿ فأُولئكَ هُمُ الفَاسِقُونَ ﴾[١].

فقد مكّن ولاة الأمر بعد محمّد ﷺ بالعلم، ونحن هم، فاسألونا، فإن صدقناكم فأقرّوا، وما أنتم بفاعلين ﴾.

أقول: لمّا عرّف الإمام قبل أنّه لابدّ وأن تنزل الملائكة والروح علىٰ الرسل ليلة القدر؛ لأن فيها تقدير أمور السنة ـ ولا يجوز أن يبعث الله نبيّاً مبلّغاً لخلقه ويقطع عنه مواد علمه وما يحتاج له في نفسه وأُمته؛ وإلّا لم يكن نبيّاً مرسلاً، ولم تندفع به الحاجة، ولزم العبث، وعدم كونه أهلاً [لذلك][٢] هو ومن أرسله، وهذا الأمر لأمرية فيه ـ بيّن هنا حال المحدَّثين وهم الأوصياء بعده.

وسئل أنّه هل يأتيهم جبرئيل أو غيره من الملائكة؟

وأجابه بأنه أمّا بالنسبة إلىٰ الأنبياء والرسل فلابدّ منه ولا شك، ولا نزاع فيه للكلّ.

وبقي الكلام فيمن سواهم من الأوصياء، وأثبت عليه السلام ثبوت ذلك واستمراره بالنسبة إلىٰ الأوصياء عليهم السلام بعد الرسل، بأنّه لابدّ لأهل الأرض من أوّل يوم خلقت فيه إلىٰ آخر فناء العالم من حجة لله علىٰ عباده في أرضه، وهذه قضية مقطوع بها عقلاً ونقلاً، كما سبق في المجلّد السابع وغيره، وأنّه لولاه لزم قبح كثير في جانب الله، وفسد العالم، وعلت حجة عباده عليه، وكله محال كما عرفت.

وإن وجب أن يكون لله في كلّ وقت حجة، هو نذير لهم وشاهد ومبيّن ومرجع، فلابدّ وأن تنزل عليه في تلك الليلة؛ وإلّا لم يكن حجّة لله؛ لأنّها لا تتمّ حجيته إلّا بذلك، لأن الله لا يرفع تأييده له، ويمدّه بما فيه عونه ودفع حاجته وأُمته. وكان الأمر كذلك.

ولقد نزلت الملائكة والروح بالأمر وبيانه ـ في كلّ ما يحتاج إليه ـ إلىٰ آدم، وبيّن له ما يحتاج إليه فيها، وأهمها بيان الوصيّة ومن يوصي إليه. ولا يجوز أن يهمل الله بيانه له وهو

---

(١) «النور» الآية: ٥٥.

(٢) في الأصل: «كذلك».

الأهم والأشد حاجة، بل الولاية هي الأصل، كيف وفيها تقدير كلّ شيء ؟! ولابدّ وأن يعيّنه أنّه [فلان]، ولابدّ وأن يأتيه الملائكة والروح تلك الليلة بالأمر. وهكذا كلّ نبي بعدُ إلىٰ خاتم الأنبياء، ﴿وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللهِ تَبْدِيلاً﴾[1]، ﴿وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللهِ تَحْوِيلاً﴾[2].

وهذه قضايا قطعية عقلاً ونقلاً، ولا يشك فيها إلّا الجاهل المعاند، وهي تبطل كون الإمامة باختيار الأمة [ولا الله][3] تبع لهواهم، أو أنّها لا تجب، أو تجب في الأمن دون الخوف، أو بالعكس، أو أنّها بالنص علىٰ أبي بكر، كما هو عند شاهدهم، وأمثال ذلك من أقوالهم الساقطة[4]، كما سبق أول مجلّدات الإمامة.

ولا يخفىٰ اشتمال جواب الإمام عليه السلام علىٰ ردّ سؤاله، وأنّه متضمن لنزول الملائكة والروح، وجبرئيل من الملائكة. وعدل إلىٰ هذه الصورة لإثبات برهان ذلك علىٰ العامة كما لا يخفىٰ.

والروايات متواترة معنىً علىٰ نزول جبرئيل عليهم بالوحي وإن لم يعاينوا حالته، فهو خاصّ بالرسول، وهذا هو الذي انقطع بعد الرسول، والذي قال فيه جبرئيل: (**هذا آخر هبوطي إلىٰ الدنيا**)[5]، (**الآن أصعد إلىٰ السماء ولا أنزل إلىٰ الأرض أبداً**)[6]، وقالت فيه الزهراء: (**انقطع عنّا الوحي**)، وهو الوحي الابتدائي. وسبق جملة من الروايات متفرقة، وستأتي أيضاً.

ويجب أن يعتقد أن نزول الروح علىٰ الأنبياء والرسل والأوصياء غير محمّد وآله فإنّما هو بوجه من وجوهها أو جهة منه، ولم ينزل بجملته وكليّته إلّا علىٰ محمد وآله عليهم السلام ؛ لأن ما لغيرهم من الخير ـ وحياً أو غيره ـ فمن فاضلهم وبالتبعيّة لهم، ولا يدركهم غيرهم في كمال أصلاً، لا سبقاً ولا مساواة، فتدبّر.

وقال ملّا محسن الكاشاني: «لم يتعرض عليه السلام لجواب السائل، بل أعرض عنه الىٰ غيره؛ تنبيهاً له علىٰ عدم أهمية هذا السؤال له، وإنّما المهم له التصديق بنزول الأمر علىٰ الأوصياء؛ ليكون حجة لهم علىٰ أهل الأرض. وأمّا أن النازل بالأمر هل هو جبرئيل أو غيره

---

(١) «الأحزاب» الآية: ٦٢؛ «الفتح» الآية: ٢٣. (٢) «فاطر» الآية: ٤٣.

(٣) في الأصل: «ولله». (٤) انظر: «شرح المقاصد» ج ٥، ص ٢٥٢، ٢٥٨.

(٥) «كشف الغمة» ج ١، ص ١٩؛ «بحار الأنوار» ج ٢٢، ص ٥٣٤، ح ٣٦.

(٦) «كشف الغمة» ج ١، ص ١٨؛ «بحار الأنوار» ج ٢٢، ص ٥٣٣، ح ٣٦، صححناه علىٰ المصدر.

فليس العلم به بمهم له، أو أنّه لم يرَ المصلحة في إظهار ذلك له، لكونه أجنبياً، كما يُشعر به قوله عليه السلام فيما بعد: (وما أنتم بفاعلين)»[١] انتهىٰ.

وعرفت اشتماله علىٰ جواب السؤال بما يلزم الخصم، ولا ينافيه ما ذكره أخيراً.

ولقد اتضح لك من ذلك افتراء العامة وكذبهم وردّهم علىٰ الله ورسوله في أقوالهم الباطلة في الإمامة، فإنه منافٍ لسنّة الله في خلقه، وأنّه لابدّ وأن يبيّن الأمر لنبيّه، ويبيّنه هو لأُمته.

ولقد عيّن صلى الله عليه وآله الخليفة بعده لأُمته، وبيّنه في غير حديث، ممّا رواه المخالف والمؤالف كما سمعت متفرقاً، وتركوه عناداً وحسداً، خلاف ما أمر الله ورسوله، كما لا يخفىٰ.

قال محمّد صادق في شرح الحديث: «ثمّ قوله عليه السلام: ومحدّثون[٢] يأتيهم جبرئيل أو غيره من الملائكة. ويشكل هذا الكلام بأن جبرئيل لا يهبط إلّا علىٰ الأنبياء، والمحدّثون هم الأئمة، ولم يكونوا أنبياء.

ويمكن أن يدفع هذا الإشكال بأنّ جبرئيل أو الملائكة كانوا بواطن الأنبياء والأولياء، باعتبار اشتمالها علىٰ جميع العلوم والكمالات، وتمثلوا في الخارج.

وقد علمت أنّ قلوب الأنبياء والأولياء ليست مستقرة في حالة واحدة، بل هي متحركة من شأن إلىٰ شأن، ومن مرتبة إلىٰ مرتبة، فقد تكون قلوبهم مستجمعة لجميع الصفات والكمالات بالفعل، فالمتمثل حينئذ يسمىٰ بجبرئيل، وقد يكون مستجمعاً لبعض الكمالات، فالمتمثل حينئذ يسمىٰ مَلَكاً.

والأئمة أيضاً كانوا مستجمعين لجميع الصفات والكمالات في فنائهم في الرسول، والرسول غير ثابت في حالة واحدة. وإن كان الرسول صلى الله عليه وآله في حالة استجماع جميع الصفات والكمالات فهم أيضاً كذلك في فنائهم فيه، فما تمثّل فيهم في الخارج يكون جبرئيل. فإن كان الرسول غير مستجمع لجميع الصفات والكمالات، وهم أيضاً كذلك في فنائهم فيه صلى الله عليه وآله، فالمتمثل فيهم يكون مَلَكاً.

فجبرئيل أيضاً يمكن أن ينزل إلىٰ المحدَّثين، إلّا أنّهم كثيراً مالا يطلقون علىٰ المَلَك

---

(١) «الوافي» المجلّد ٢، ص٥٧، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

(٢) كذا في الأصل، وما في الحديث السابق: «والمحدّثون»، وهو من قول السائل.

النازل عليهم لفظ: جبرئيل، بل يمنعون هذا الاطلاق [وينكرونه][١] بأشد الإنكار، لأدبهم عن الرسول ومسترشدين عنه صلى الله عليه وآله».

أقول: انظر إلىٰ خبط الجاهل، فأصل الاشكال مندفع. ولا فناء للوصي في ذات الرسول كما عرفت مكرراً، لكنه بناه علىٰ أصل باطل، ولا حقيقة جبرئيل والملائكة كما زعم. وقوله أخيراً يقرر الاشكال الذي استشكله، فدع هوسات الشيطان وارجع لما سبق، ومخالفة قوله للعقل والنقل من وجوه ظاهرة لا تخفىٰ، غير ما أشرنا له.

قال: «والروح مرادف لجبرئيل، والفرق اعتباري؛ فإن الروح هو نفس كلّ من المقرّبين باعتبار أنّها نفسه، وإن كانت [متمثلة][٢] في الخارج فيسمّىٰ بجبرئيل، فجبرئيل نفس المقرّبين باعتبار أنّها منفصلة عنهم. والاعتبار الأوّل أفضل من الاعتبار الثاني؛ لأن في الأوّل يعتبر الاتحاد [والعينية][٣]، وفي الثاني يعتبر الغيرية، ونفس الإنسان الكامل أفضل من جميع ما يغايرها، كما يشهد قوله تعالىٰ: ﴿وعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّها﴾ الآية[٤]».

أقول: انظر إلىٰ جهله [بما][٥] هو صريح الكتاب والسنّة، في قوله بمرادفة الروح لجبرئيل، وهي خلق أعظم من الملائكة، والعطف* يقتضي المغايرة. وقال الله تعالىٰ: ﴿يُنَزِّلُ المَلائِكَةَ بالرُّوحِ﴾[٦]، فتكون غيرها.

واستدل الصادق علىٰ المغايرة بهذه الآية، وقال لمن قال بخلافه: (إنّك ضال تروي عن أهل الضلال)[٧]، وأنكر عليه أشدّ إنكار.

وفي بعض أدعية الصحيفة السجادية[٨] صلّىٰ عليها منفردة، وأفرد جبرئيل وذَكَر الملائكة.

---

(١) في الأصل: «وينكرون».

(٢) في الأصل: «مشتملة».

(٣) في الأصل: «والغيبة».

(٤) «البقرة» الآية: ٣١.

(٥) في الأصل: «لما».

(*) لعله يشير إلىٰ قوله تعالىٰ: (تَنَزَّلُ المَلائِكَةُ والرُّوحُ)... «القدر» الآية: ٤. وربّما سقطت هذه الآية من قلم الناسخ؛ بقرينة قول المؤلف: «وقال الله تعالىٰ...».

(٦) «النحل» الآية: ٢.

(٧) «الكافي» ج١، ص٢٧٤، باب الروح التي يسدد الله...، ح٦، والرواية مسندة إلىٰ أمير المؤمنين عليه السلام.

(٨) «الصحيفة السجادية الكاملة» ص٤٢ - ٤٣، في الصلاة علىٰ حملة العرش..

والفرق حقيقي؛ فما يناله جبرئيل بواسطته، وهو الخاصّ بهم عليهم السلام. وللكامل مقام أعلىٰ من مقام النفس.

وباقي كلامه فساده ظاهر ممّا سبق، مخالفاً للكتاب والسنّة، فلا حاجة إلىٰ الإطالة.

بيان استدلال الإمام بآية الاستخلاف

واستدل الإمام عليه السلام علىٰ ثبوت الوصاية والخلافة لأُولي الأمر أيضاً بعد محمّد صلى الله عليه وآله بقوله تعالىٰ: ﴿وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الأَرْضِ﴾ الآية[1]، والله لا يخلف وعده، كما قال: ﴿ولَنْ يُخلِفَ اللهُ وَعْدَهُ﴾[2].

والمراد بالايمان هنا: الكامل، لا جائز غيره، وكذا العموم من: ﴿الصَّالِحاتِ﴾ الموجب للعدالة المطلقه والمرادفة للعصمة. و(من)* للتبعيض.

ولا جائز أن يراد مطلق الاستخلاف، بمعنىٰ مجيء خلف بعد سلف وهكذا؛ فإنه لا يناسب المقام وما وصف به البعض المستخلف، من عمله للصالحات، وتبديله الخوف بالأمن، وعدم الشرك مطلقاً، وغير ذلك ـ وكذا قوله: ﴿كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبلِهِمْ﴾[3] إشارة إلىٰ خلافة مثل آدم، وأن هذه الأُمة تحذو حذو تلك الأُمم. وهذه سنّة الله التي قد خلت من قبل، ولا تبديل فيها ولا تغيير ـ ويوجب خروج الآية إلىٰ المعنىٰ [المتبدل المفسول]، وهو سفه.

فوجب إرادة الاستخلاف علىٰ العلم والدين وحفظه |و| نشره حسب الإمكان، وليس كذلك إلّا أهل بيت العصمة والأئمة المعصومون، أهل العصمة والذكر، وخزّان العلم وورثته، وباب مدينة علمه.

وهم عليهم السلام وقت دولة أهل الجور لم تخرج الخلافة من [أيديهم][4]، وكذا حفظ الدين ونشره، وإن سكتوا أحياناً ولم يخرج أكثرهم بالسيف، [كحال][5] الأنبياء السابقين والرسول في أكثر البعثة؛ لأنّه مشروط |بشروط| وبزوال موانع، فما لم تحصل وترتفع**

---

(١) «النور» الآية: ٥٥.

(٢) «الحج» الآية: ٤٧.

(*) في قوله تعالىٰ: (آمَنُوا مِنكُم..).

(٣) «النور» الآية: ٥٥.

(٤) في الأصل: «الديهم».

(٥) في الأصل: «لحال».

(**) أي تحصل الشروط، وترتفع الموانع.

لم يقع. وهذه سنّة الله، وكان الواقع منهم عليهم السلام تلك المدة كذلك.

وأمّا تأويل الآية بحيث يعمّ [الأمن][1] جميع بقاع الأرض وينفىٰ الشرك منها، وتخلص العبادة بجميع أفرادها لله، فإنّما يكون في رجعتهم عليهم السلام، وحينئذ يقع تمام تأويلها ويعمّ، ولابدّ منه كما وعدهم الله تعالىٰ به في هذه الآية وغيرها.

ولا خفاء في عدم حصول ذلك ولا في أحد من ولد الحسن والحسين وأعقابهم غير أهل العصمة عليهم السلام، بل لم يحصل لهم الأمن في بلدهم دائماً، مع أنّه لا يكفي.

ومن الضلال والجحود قول المعاند الرازي في تفسيره: «إنّ هذه الآية تدلّ علىٰ إمامة الأئمة الأربعة، لأنّ الله وعد الذين آمنوا وعملوا الصالحات من الحاضرين في زمن محمّد صلى الله عليه وآله، وهو المراد بقوله: ﴿ **لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ** ﴾، وأن يمكّن لهم دينهم المرضي، وأن يبدلهم بعد الخوف أمناً.

ومعلوم أن المراد بهذا الوعد بعد الرسول صلى الله عليه وآله هؤلاء؛ إذ استخلاف غيره إنّما يكون بعده، ولا نبي بعده، فتعيّن إرادة طريقة الإمامة من هذا الاستخلاف.

وهذا الاستخلاف الموصوف بالصفات في الآية إنّما كان زمن الثلاثة، لكثرة الفتوحات وشدة التمكين زمنهم، وظهور الدين والأمن زمنهم، ولم يحصل ذلك أيام علي»[2].

أقول: انظر إلىٰ عناد إمام المشككين، حتىٰ إنّه في مرضه أنشأ أبياتاً، ومنها:

نهاية إقدام العقول عقال ... وآخر سعي العالمين ضلالُ
[وأرواحنا في وحشة من جسومنا ... وحاصل دنيانا أذىً ووبالُ]
ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا ... سوىٰ أن جمعنا فيه قيل وقالوا[3]

ثمّ فارقت روحه الدنيا علىٰ الأثر.

والعجب منه كيف يقول هذا الكلام.

وكثرة الفتوحات زمنهم ـ إن سلّمت ـ لا تدلّ علىٰ حصول الأمن، وعلي أمن زمنه في

---

(١) في الأصل: «الأمر».

(٢) «التفسير الكبير» ج ٢٤، ص ٢٢، نقله بتصرف، صححناه علىٰ المصدر.

(٣) انظر: «وفيات الأعيان» ج ٤، ص ٢٥٠؛ «اجتماع الجيوش الإسلامية» ص ١٩٥، بتفاوت يسير.

المدينة وغيرها، وكان الخوف والاختلاف قبلُ أكثر منه بعد علي، [إذ][١] تأويل الآية بعدُ لم يقع، فلا يكفي الأمن ببقعة ولا بلد دون باقي الأرض، فلا خصوصية لهم ومَزيّة بذلك؛ فكلّ سلطان كذلك.

وأين فتوحاتهم التي وقعت [فرع][٢] غيرهم، وفتوحات عليّ بنفسه من أوّل الإسلام؟! فهو الذي شيّد أركانه، وجدّل أبطال الكفار والمشركين. وهذا لا نزاع فيه، وبسطه ممّا يطول.

وجهل غيره بالعلوم لا خفاء فيه، وعدم نزول الملائكة والروح عليهم، فأينهم والخلافة الإلهية ؟! بل لا يصلح لها ويحمل ثقلها إلّا باب مدينة العلم، ومن لا يفارق القرآن والحكمة، وقسيم الجنة والنار، ومن كان معه نور واحد، ومن قوي الدين وظهر به، وغير ذلك ممّا يضيق المقام بنشر إجماله.

قال المعاند: «***فإن قيل:*** ظاهر الآية متروك؛ لدلالته علىٰ ثبوت الخلافة لكلّ من آمن وعمل صالحاً، وليس كذلك.

نزلنا عنه، فلم لا يجوز أن يكون المراد من قوله: ﴿ لَيَسْتَخلِفَنَّهُمْ ﴾ هو أنّه تعالىٰ يسكنهم الأرض ويمكّنهم من التصرف، لا أن المراد منه خلافة الله تعالىٰ. وممّا يدل عليه قوله: ﴿ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِم ﴾، واستخلاف من كان قبلهم لم يكن بطريق الإمامة، فوجب أن يكون الأمر في حقّهم كذلك.

نزلنا عنه، لكن هاهنا ما يدل علىٰ أنّه لا يجوز حمله علىٰ خلافة رسول الله؛ لأن مذهبكم أنّه عليه الصلاة والسلام لم يستخلف أحداً، وروي عن علي عليه السلام أنّه قال: (**أتركِكم كما ترككم رسول الله**).

نزلنا عنه، لكن لمَ لا يجوز إرادة عليٍّ، وقد يعبّر عن الواحد بالجمع تعظيماً، كقوله: ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾[٣] وقال في حق علي عليه السلام: ﴿ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴾[٤].

نزلنا عنه، لكن نحمله علىٰ الأئمة الاثني عشر.

---

(١) في الأصل: «أن».
(٢) في الأصل: «فزع».
(٣) «القدر» الآية: ١.
(٤) «المائدة» الآية: ٥٥.

قلنا: *الجواب عن الأول:* أن (من) للتبعيض»[١].

(من) [زائدة][٢]، ولو حملت علىٰ البيان لا ينافي ما نقول. ولا خفاء أنّ البعض الموصوفين بها لا بما في الآية وكذا التشبيه صريح في إرادة المعصومين، فهم الموصوفون بها لا الثلاثة. ولقد ردّ بهذا قوله السابق لو أنصف وترك العناد.

قال: «*وعن الثاني:* أن الاستخلاف بالمعنىٰ المذكور حاصل لجميع الخلق، فالمذكور هنا في معرض البشارة ينبغي كونه مغايراً له.

وأمّا قوله تعالىٰ: ﴿ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِم ﴾ فالذين كانوا قبلهم كانوا خلفاء، تارة بسبب النبوّة، وأُخرىٰ بسبب الإمامة، والخلافة حاصلة في الصورتين»[٣].

أقول: إذا أُريد الأعظم، لكون المقام مقام بشارة وغير ذلك، وسبب التشبيه، والذي كان قبل مثل آدم ونوح وإبراهيم وأوصيائهم، فهي أُخت النبوّة، فكيف تكون في غير علي وبنيه المعصومين، مجمع العلم وجميع صفات الكمال، وقد جمع فيه ما تفرق في غيره من الكمال، كما سمعت في المجلّد السابق من طرقهم، وكذا ما نقلناه هنا.

قال المعاند: «*وعن الثالث:* أنّه وإن كان من مذهبنا أنّه عليه الصلاة والسلام لم يستخلف علىٰ التعيين، لكنّه استخلف بذكر الوصف، والأمر بالاختيار، فلا يمتنع في هؤلاء الأئمة أنّ الله استخلفهم والرسولُ، ولهذا قالوا في أبي بكر: خليفة رسول الله. فإذا قيل: إنّه لم يستخلف، أي علىٰ وجه التعيين. وإذا قيل: استخلف، فعلىٰ الوصف والأمر بالاختيار»[٤].

أقول: أمّا الاختيار فعرفت في المجلّدات السابقة بطلانه عقلاً ونقلاً، كتاباً وسنّة، وأنّه يفسد الدين ويبطله، ولهذا كانوا كذلك. وفي هذه الآية ما يبطل الاختيار أيضاً.

وقال الله تعالىٰ: ﴿ وَرَبُّكَ يَخلُقُ ما يَشاءُ وَيَختارُ ما كَانَ لَهُمُ الخِيَرَةُ ﴾[٥]، وقال الله تعالىٰ: ﴿ إنّي جاعِلٌ في الأرضِ خَليفَةً ﴾[٦].

---

(١) «التفسير الكبير» ج ٢٤، ص ٢٣، بتصرف، صححناه علىٰ المصدر.

(٢) في الأصل: «زيادة».

(٣) «التفسير الكبير» ج ٢٤، ص ٢٣، باختصارٍ ما، صححناه علىٰ المصدر.

(٤) «التفسير الكبير» ج ٢٤، ص ٢٣، باختصار، صححناه علىٰ المصدر.

(٥) «القصص» الآية: ٦٨. (٦) «البقرة» الآية: ٣٠.

وهذا منه يدل علىٰ استمرارها وأنّه إليه كلّ وقت، فجعل الجعل له. والله قد أمره بالوصي وتعيّنه فيما أمره به ليلة القدر وغيره، ولم يقصّر ﷺ في التبليغ. والدين كامل، وبدونها لا يكمل. ولم يترك الناس واختيارهم في أحقر من الخلافة، في مكروه أو مستحب [نادر][1]، فكيف فيها ؟!

والله لا يتبع هوىٰ خلقه ولا يفوّض، والرسول ﷺ عيّن الخليفة بعدُ أنّه عليٌّ وبنوه المعصومون، كما رواه من علمائهم الطبري الخلافي [...][2] والبلخي، وسبق نقله عنهم.

ورووا أنّه ﷺ قال في علي: (أنت وصيي وخليفتي)[3]، ونزل[4] فيه: ﴿وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنهُ﴾[5].

وحديث: (لن يفترقا)[6]... إلىٰ آخره، متفق عليه، وهم المعصومون. وكذا حديث الغدير المتواتر[7]، وحديث المنزلة[8]، وغيرها كثير ممّا رووه، ولكن تركوها عناداً وحسداً ـ وكان المبيّن أولاً ـ علىٰ نفاق، دع ما نقلناه عنه ﷺ وغيره، فهو ﷺ عيّنهم ولم يترك الناس سدىً ويضيّع من في الأصلاب.

ولم يكن في الثلاثة ـ لو سلّمنا لهم ما عدّوه فيهم ـ ما يستحقون به رتبة زائدة علىٰ سائر

---

(١) في الأصل: «تأزر». (٢) كلمة غير مقروءة.

(٣) انظر: «شواهد التنزيل» ج ١، ص ٥٤٣، ح ٥٨٠؛ «شرح نهج البلاغة» لابن أبي الحديد، ج ١٣، ص ٢١١؛ «كفاية الطالب» ص ٢٠٥؛ «كنز العمال» ج ١٣، ص ١٣٣، ح ٣٦٤١٩، بتفاوت في اللفظ.

(٤) انظر: «شواهد التنزيل» ج ١، ص ٣٥٩ - ٣٦٩، ح ٣٧٢ - ٣٨٧.

(٥) «هود» الآية: ١٧.

(٦) «مسند أحمد بن حنبل» ج ٥، ص ١٨٢، ١٨٩؛ «المعجم الكبير» ج ٣، ص ٦٥، ح ٢٦٧٨، ص ٦٦، ح ٢٦٧٩، ٢٦٨١ «المستدرك علىٰ الصحيحين» ج ٣، ص ١٤٨؛ «سنن الترمذي» ج ٥، ص ٦٦٣، ح ٣٧٨٨؛ «كمال الدين» ص ٢٣٤ - ٢٤٠، ح ٤٤ - ٦٢، ٦٤؛ «الاحتجاج» ج ٢، ص ٤٨٨.

(٧) «مسند أحمد بن حنبل» ج ٤، ص ٢٨١، ٣٧٢؛ «صحيح مسلم» ج ٤، ص ١٤٩٢، ح ٢٤٠٨ «المعجم الكبير» ج ٥، ص ١٦٦، ح ٤٩٦٩، ٤٩٧٠، ٤٩٧١؛ «المستدرك علىٰ الصحيحين» ج ٣، ص ١٠٩؛ «بحار الأنوار» ج ٣٧، ص ١٠٨، باب أخبار الغدير..

(٨) «مسند أحمد بن حنبل» ج ١، ص ١٧٣، ١٧٥، ١٧٩، ١٨٢؛ «صحيح البخاري» ج ٣، ص ١٣٥٩، ح ٣٥٠٣؛ ج ٤، ص ١٦٠٢، ح ٤١٥٤؛ «المعجم الكبير» ج ٥، ٢٠٣، ح ٥٠٩٤، ٥٠٩٥؛ «بحار الأنوار» ج ٣٧، ص ٢٥٤، باب أخبار المنزلة..

الأصحاب، كإرساله سورة براءة إلىٰ بعض الطريق، وعزله عليّ وأخذها منه، وقال ﷺ: (لا يؤدي عنّي إلّا أنا أو رجل منّي)، باتفاق الفريقين[١].

وأيّ فخر له في جلوسه معه في الغار [وسيره][٢] معه إلىٰ المدينة ؟! فهو خرج عن الجهاد ـ والفخر في مكة، وبقي لذلك علي وبات علىٰ الفراش[٣] ـ ولم يكتسب منه ﷺ علماً، ولا جاهد ولا غير ذلك، هذه أعظم ما يعدّون له.

قال المعاند: «***ومن الرابع:*** بأنّ حمل لفظ الجمع علىٰ الواحد مجاز، وهو خلاف الأصل»[٤].

أقول: يعدل عن الأصل القرائنُ، وهي هنا حاصلة كما عرفت، علىٰ أن هذا المجاز كثير شائع، كتاباً ولغة واستعمالاً.

ونقول أيضاً: المراد بها علي والحسن والحسين وفاطمة ومحمّد ﷺ، وهذا جمع، وتدخل التسعة، إمّا علىٰ سبيل المجاز والتغليب، أو شمول الخطاب للغائب المماثل تبعاً، أو حقيقة كما هو الحق، وهم في صلب الحسين عليه السلام. ولتحقيق هذه المسألة محل آخر.

قال: «***ومن الخامس:*** بأنه باطل؛ لوجهين:

أحدهما: لقوله تعالىٰ: ﴿مِنكُم﴾، الدالّ علىٰ كون الخطاب مع الحاضرين، ولم يكن هؤلاء الأئمة حاضرين.

الثاني: ولوعدهم القوة والشوكة والنفاذ في العالم، ولم يوجد ذلك فيهم.

فثبت بهذا صحة إمامة الأربعة، وبطل قول الرافضة الطاعنين علىٰ أبي بكر وعمر وعثمان، وقول الخوارج الطاعنين في عليّ وعثمان»[٥] انتهىٰ.

أقول: قد عرفت قريباً الجواب عن عدم حضور التسعة وقت الخطاب، والنص

---

(١) «تفسير علي بن إبراهيم القمي» ج ١، ص ٣٠٩؛ «سنن الترمذي» ج ٥، ص ٢٧٥، ح ٣٠٩٠، ٣٠٩١؛ «تفسير الطبري» ج ٦، ص ٨٣، ح ١٢٧٢٦، ص ٨٤، ح ١٢٧٢٧، ١٢٧٢٩، ص ٨٥، ح ١٢٧٣٠؛ «العمدة» ص ١٦٠.

(٢) في الأصل: «وسار».

(٣) انظر: «تاريخ الطبري» ج ١، ص ٥٦٧؛ «البداية والنهاية» ج ٣، ص ٢٢١.

(٤) «التفسير الكبير» ج ٢٤، ص ٢٣، صححناه علىٰ المصدر.

(٥) «التفسير الكبير» ج ٢٤، ص ٢٣، باختصار، صححناه علىٰ المصدر.

والإجماع قائمان على عموم الخطابات لجميع من يأتي، فلاكتاب بعده، ولا سنّة بعد سنّة محمد ﷺ؛ فهو خاتم النبوة، فيشملهم بعد الحضور؛ لقيام الدليل والمعجزة وصفات الإمامة فيهم.

وبقي النزاع: هل هو حقيقة أو مجاز، كما هو في الأصول[1] مذكور، والحق أنّه حقيقة، على أنّهم لا يخفون على المتكلّم، وعلّمهم الرسول فيما علمه، فيتعين إرادتهم وإن لم يكونوا حاضرين وقت الخطاب بأشخاصهم. والشوكة والأمن ـ وغيرها من الصفات المعدودة في الآية ـ حاصلة لهم كالحاضرين، وإن لم يجاهدوا ولم يتمّ لهم كملاً، وسيأتي تأويلها، ولها نظائر لم يقع تأويلها بعد، مثل: ﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾[2]، ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا﴾ الآية[3]، وغيرها، ولتحقيقها محل آخر.

وليس الطعن في الثلاثة خاصّاً بالرافضة كما زعم، بل طعنكم فيهم كافٍ، كما هو مملوء به كتبكم، سبق لك جملة منها متفرقاً، وبعكس ذلك في عليٍّ وبنيه كذلك. ولوضوح بطلان قوله نكتف بما سمعت.

وذكر مفسّرو العامة في الآية ما ينافي كونها في الثلاثة:

قال مقاتل في تفسيره: «وذلك أن كفّار مكة صدّوا المسلمين عن العمرة عام الحديبية، فقال المسلمون: لو أن الله فتح علينا مكة ودخلناها آمنين، فسمع الله قولهم فأنزل إليه: ﴿وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾، يعني أرض مكة ﴿كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ يعني بني اسرائيل وغيرهم، بعد هلاك أهلها، ﴿وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ﴾ يعني دين الإسلام الذي رضي لهم، ﴿وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ﴾ من كفّار مكّة ﴿أَمْناً﴾[4] لا يخافون أحداً» انتهى.

أقول: هذا سبب نزول، وما نقوله في الآية تأويل، ونظائرها كثير، ولا منافاة، وللقرآن [ظاهر][5] وباطن وغيرها.

---

(١) انظر: «معارج الأصول» ص٩٧؛ «الوافية» ص١١٦ وما بعدها.

(٢) «التوبة» الآية: ٣٣؛ «الفتح» الآية ٢٨؛ «الصف» الآية: ٩.

(٣) «القصص» الآية: ٥.

(٤) «النور» الآية: ٥٥.

(٥) في الأصل: «ذلك».

وقال السيّد في شرحه للطوالع: «لو صحّ ما ذكروه فإنّما يصحّ أن لو كان المراد بالاستخلاف جعلهم رئيساً عاماً في الدين والدنيا، لكن يجوز إرادة مدلوله اللغوي»، إلىٰ أن قال: «والدليل علىٰ عدم اختصاصها بالأربعة أنّ الايمان وعمل الصالحات ليس مخصوصاً بهم دون باقي الصحابة، ولأن قوله: ﴿ وَلَيُمَكِّنَنَّ ﴾ إلىٰ ﴿ أَمْناً ﴾ ليس مخصوصاً بهم أيضاً، بل سائر الصحابة صاروا آمنين ومكّن لهم، فتعمّهم» انتهىٰ.

وبهذا فسّر الآية نظّام الدين الشافعي في شرحه لمعجزة النبي ﷺ، وهذا يبطل ما قاله رئيس المشككين الرازي في الآية، وإن كان في هذا نظر ظاهر، فتدبّر.

قوله: «أمّا علمنا فظاهر، وأمّا إبّان أجلنا الذي يظهر فيه الدين منّا، حتىٰ لا يكون بين الناس اختلاف، فإنّ له أجلاً من ممرّ الليالي والأيام، إذا أتىٰ ظهر وكان الأمر واحداً. وأيم الله، لقد قضي الأمر أن لا يكون بين المؤمنين اختلاف، ولذلك جعلهم شهداء علىٰ الناس ؛ ليشهد محمد ﷺ [علينا]، ولنشهد علىٰ شيعتنا، ولتشهد شيعتنا علىٰ الناس. أبى الله عزّ وجلّ أن يكون في حكمه اختلاف، أو بين أهل علمه تناقض».

أقول: لمّا اتضح لك ممّا سبق أن أهل العلم وخزانته والخلفاء القائمين به الحافظون للشريعة بعد النبي ﷺ، في أنفسهم وللأُمّة، بل جميع الكلّ، اذ لا تقصير فيهم ولا قصور، وجب من ذلك كون علمهم ظاهراً متضح المنار، وبه نظام السماوات والأرض، وهو كذلك.

وهذا يقع فيه اختلاف بحسب الظاهر وما يناسب كلّ واحد، لعدم خلوّه من التمييز، ووقوع القصور والتقية، واختلف ظاهراً كما هو ظاهر. وهذا به تحصيل النظام وأداء التكليف والثواب والعقاب [فذا]، وهو المناسب للواقع التكليفي، وهو ظاهر الواقع الأمري بحسب مقارناته واختلاف الموضوع.

وهذا الاختلاف لا يوجبه في نفس الأمر، للاختلاف، وحكم التقيّة من الحكم، كما أن اختلاف صورة الصلاة ـ بحسب الصحيح والمريض علىٰ مراتبة، والخائف علىٰ مراتبه ـ لا يوجب اختلافاً في نفس الأمر؛ فإنّ الله تعالىٰ ﴿ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ

بِقَدَرِها﴾[١].

وأمّا وقت ظهور مقتضىٰ العلم الذي لا يقع فيه اختلاف، وهو الواحد الأُمري، فله أجل من ممر الليالي والأيام، ولكلّ أجل كتاب، فإذا حان حينه وظهر، ظهر هذا العلم والحكم به، وكان الأمر واحداً لا اختلاف فيه بين الناس، وكان حكمهم واحداً، عجّل الله فرجه بظهور صاحب الأمر.

وهذه سنّة الله الجارية في خلقه من لدن آدم، ولابدّ من ظهور |الحكم| الذي لا اختلاف فيه، ليعود العود علىٰ [البدء][٢] ويخلص الدين لله، ويمكّنوا كمال التمكين، وتخلص القلوب من الشبهات والتشكيكات، ويظهر حكم التأويل الباطن، فهو باطن الظاهر وغيبه، ولا يصح وقوع الأول بدونه، بل انتهاء الدور له. ولابدّ لدولتهم |من| انقضاء، وحينئذ تظهر دولة الحق خالصة لله من الكدر والمزج والشك، وهُداهم ظاهر لا خفاء فيه، وينتهي للواحد، وكلّه هدىً.

[ومعلوم][٣] أن هذا الاختلاف الظاهري ـ كما اقتضته الضرورة بحسب التقية والمزج وغير ذلك ـ لا يوجبه في الواقع وفي نفس الأمر، خصوصاً زمن الغيبة الكبرىٰ؛ لأن تحصيل الحكم فيها بالردّ لهم، بالنظر والفهم القلبي وما يظهر من التأييد الغيبي للطالب، وهذا يجري فيه الخطأ والسهو من الناظر، وهم درجات.

وورد عنهم عليهم السلام (أنا خالفت بينهم)[٤].

وذلك لاختلاف القوابل وما في وسع كلٍّ، وحصول موانع، والتقيّة، وأُذنَ للإمام في الحكم بذلك، كما قال الله: ﴿هذا عَطاؤُنا﴾ الآية[٥].

وأجابو بعض من سألهم عن الاختلاف للسائل في مسألة واحدة بأنه القتل أو الكفر، أي لو أجابوهم بجواب واحد؛ فإن كان حكم التقية لزم الكفر بالنسبة لواحد، وهو من لا تقية عليه، أو القتل بالنسبة إلىٰ من تجب عليه، فوجب تعدد الجواب منه عليه السلام لذلك.

وفي الكافي والعلل، عن زرارة، عن الباقر عليه السلام، قال: سألته عن مسألة فأجابني، ثمّ جاء رجل فسأله عنها، فأجابه بخلاف ما أجابني، ثمّ جاء رجل آخر فأجابه بخلاف ما أجابني

---

(١) «الرعد» الآية: ١٧.

(٢) في الأصل: «العود».

(٣) في الأصل: «وعلوم».

(٤) «عدّة الأصول» ج١، ص١٣٠.

(٥) «ص» الآية: ٣٩.

وأجاب صاحبي، فلمّا خرج الرجلان قلت: يابن رسول الله، رجلان من أهل العراق من شيعتك قدما يسألان، فأجبت كلّ واحد منهما بغير ما أجبت به الآخر! قال: فقال: (يازرارة، **إن هذا خير لنا، وأبقىٰ لنا ولكم، ولو اجتمعتم علىٰ أمر واحد لقصدكم الناس، ولكان أقل لبقائنا وبقائكم**).

قال: فقلت لأبي عبد الله عليه السلام: شيعتكم لو حملتموهم علىٰ الأسنّة أو علىٰ النار لمضوا، وهم يخرجون من عندكم مختلفين، قال: فسكت، فأعدت عليه ثلاث مرات، فأجابني بمثل جواب أبيه[1].

بيان: والله عامل الكلّ بمقتضىٰ المسببات وأسبابها وقوابل العمل، لا بمقتضىٰ الأسباب؛ وإلّا لم يظهر الوجود، وخفيت أكثر مراتبه وكماله، وهو يوجب خفاءه؛ إذ وجود الأكمل يوجب وجود الكامل ما دونه.

وتعدد الجواب قد يوجبه القابل، أو الوقت، أو درجة السامع، ومع ظهور الصاحب تكمل العقول، ويرتفع حكم المزج، ولا يقع اعوجاج في الزمان، فيظهر الحكم الذي لا اختلاف فيه، ويكون حكم الحكّام في بقاع الأرض واحداً؛ لأنّه أي وقت أراد أحدهم أخذ الحكم منه عليه السلام حصل له؛ لأنه عليه السلام كالشمس المشرقة علىٰ البقاع من [وراء] حجاب.

وفي ظاهر الأمر أيضاً لو اجتمعوا علىٰ [أمر أجمعت][2] الأمم عليهم وقتاً، وإذا رأوا الاختلاف أعرضوا عنهم في الجملة، فكان أبقىٰ لهم. والله يفعل بعباده الأصلح لهم، وعلينا التسليم لأمرهم.

وأما كون حكمهم جميعاً واحداً لا اختلاف فيه [فممّا][3] تواتر به النص، ولأن حكمهم عن أمر الله ولا اختلاف فيه، وحكمهم أيضاً عن تعريف إلهي ومشاهدة للأشياء، بما يناسب كلّ واحد، وما يكون كذلك لا اختلاف يقع بينهم فيه، وحكمهم أيضاً جميعاً عن الرسول وبواسطته، ولا اختلاف فيه، وكذا في حكمهم.

وسبق لك الوجه في كونهم شهداء علىٰ جميع الخلق، مبيّناً في بابه في المجلّد السابق،

---

(١) «الكافي» ج ١، ص ٦٥، باب اختلاف الحديث، ح ٥؛ «علل الشرائع» ج ٢، ص ٩٨، ح ١٦، بتفاوت، صححناه علىٰ المصدر.

(٢) في الأصل: «مراجعت».

(٣) في الأصل: «فيما».

كما قال الله تعالىٰ: ﴿وَكَذٰلِكَ جَعَلْناكُم أُمَّةً وَسَطاً لِتَكُونُوا شُهَداءَ عَلَىٰ النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيكُمْ شَهِيداً﴾(١).

وعرفت [عدم] المنافاة بين كونهم عليهم السلام شهداء علىٰ الكلّ وبين كون شيعتهم شهداء علىٰ من سواهم من المخالفين، فهذه بالتبعيّة لهم والفرعيّة، وهي لهم أولاً وذاتاً وعامة.

وفي شهادتهم علىٰ العامة والمخالف زيادة علوّ لهم علىٰ من سواهم وحقران لغيره؛ لما يعاينوا من قيام شهادة من يحقّرونه دنياً عليهم وقبولها؛ لأن كلّ من تقبل له شهادة دنياً تقبل له في الآخرة بحسب مقامه وشهادته. وأصل جميع الشهادات شهادتهم، وهي تبع وفرع لها. أو يراد بـ(الناس) في الحديث: العامة، وهو ظاهر.

وأمّا الاختلاف ظاهراً فهو لا يوجبه بينهم؛ لأنّه ليس في مرتبة واحدة، ولذا قال الإمام في الحديث: (أو بين أهل علمه تناقض)؛ لأنّه حينئذ يتحقق كون بعضه جهلاً؛ لاستحالة [حقيّة](٢) النقيضين، ومتىٰ كان سببه ما عرفت لا تناقض ولا اختلاف خلافهم.

قال محمد صادق: «وقوله: (لقد قضي الأمر أن لا يكون بين المؤمنين اختلاف) [إلىٰ](٣) قوله: (تناقض). الشهادة علىٰ قسمين: أحدهما فطري، والثاني [إخباري](٤). والأول في الإحاطة والسراية، وكلّ [مشهود](٥) محاط للشاهد مع إضافة تعيّنه، والمحيط أصل، فما صدر عن المشهود يصدر عن المحيط بشرط تعيّنه الخاصّ، فإن كان الأفعال [سوءاً](٦) فلأجل مساءة الشرط، لا لأجل المحيط؛ لأن الفعل لا يصدر عن المحيط بذاته، بل للشرط في الصدور مدخل، ولأجل هذا المدخل يفرق المحيط بذاته ـ قبل تقيّده بالتعيين ـ عن المحاط.

وإذا كان كذلك فالمحيط أصل في أفعال المحاط، فهو شاهد بها، وحاضر معها، وناظر إليها، فإن كان بينهم اختلاف بانَ بسوء أفعال المحاط وصفاته، فيكون معايناً.

فالله محيط بنبينا صلى الله عليه وآله، ونبينا محيط بجميع الأنبياء وبأئمتنا، وأئمتنا عليهم السلام محيطون بشيعتهم وتابعيهم، وشيعتهم محيطون بسائر الناس.

---

(١) «البقرة» الآية: ١٤٣.
(٢) في الأصل: «حقيقة».
(٣) في الأصل: «أي».
(٤) في الأصل: «اختباري».
(٥) في الأصل: «شهود».
(٦) في الأصل: «سواء».

والله تعالىٰ وكذا المقرّبون يعلمون بإحاطتهم بما يحيطون، والشيعة لا يعلمون إلّا خواصهم، وإذا يصير بصرهم حديداً بالموت الاضطراري والاختياري فيعلمونهم أيضاً؛ لأن كلّ قوي قبل ضعيفه؛ بدليل الإمكان الأشرف، وكلّ ما قبلُ علة لما بعده، ولكلّ علة نحو اتحاد مع معلوله؛ بدليل الارتباط والتناسب، فكلّ قوي في ضمن الضعيف ومحيط به، والشيعة أيضاً من الأقوياء بالنسبة إلىٰ المخالفين، لأنّ الخلاف لا يكون إلّا من ضعف الوجود، فالشيعة أيضاً محيطون بالمخالفين وشاهدون بهم، وهذا هو الشهادة الفطرية».

أقول: كلّه ضلال، وإن توهّم في ظاهر بعضه الصواب؛ لابتنائه علىٰ أصل مجتث. وليس الشهادة الفطرية كما قاله بالإحاطة والسراية، فكلّ مشهود في مقام الشاهد أو بالعكس، والوجود واحد، بل هي دلالة فطرة كلّ موجود بما ظهر فيه علىٰ غيره بالدلالة لا بالاكتناه. ولا يظهر العالي بالسافل بالسراية والذات، بل بالعُلقة، وظهوره له أيضاً بالفرعية والتنزّل لا بالذات، لكن قوله مفرّع علىٰ أصله الباطل، من القول بالسراية، أو وحدة الوجود.

وليس الشاهد هو المشهود بتعيّنه، ويريد بالتعيّن هو جهة ماهية الإمكان الاعتباري، فيكون المشهود مركباً من حق واجب هو الشاهد، وممكن اعتباري هو حقيقة المشهود، وجهة السوء اعتبارية، فأيّ ضلال أقبح وأظهر من ذلك ؟! فإحاطة المحيط بما ظهر منه للمحاط في مقامه، وكونه سبباً [و] له وواسطة، فيشهد خلقه وصفته ويحيط به، شهادة حضور ومعاينة.

ولا يكون اتحاد بوجه أصلاً بين العلة ومعلولها؛ وإلّا بطلت العليّة والمعلولية، ولا تناسب بينهما [ولا ارتباط][1] بوجه أصلاً، [لا] ذاتاً ولا عرضاً. هذا [بالنسبة][2] إلىٰ الواجب وخلقه، وفي الأسباب [والمسببات][3] الإمكانية في السلسلة الطولية كذلك، وفي العرضية يشتركون في حقيقة واحدة.

وكلّ عالٍ إنّما يظهر للسافل بوجه منه وجهة، بما ظهر له به لا بذاته، ولا يكون في ضمنه إلّا علىٰ نحو ما أشرنا له، وكلّ في مقامه. وكيف يصير الأصلُ الفرعَ أو بالعكس، أو المنيرُ المستنيرَ أو بالعكس ؟!

---

(١) في الأصل: «والارتباط».
(٢) في الأصل: «بالسبقة».
(٣) في الأصل: «والمشيئات».

فدع عنك كلامه وما أراد من كلامه المموّه، وارجع للحق ـ وعرفته ـ وراجع الباب السابق الذي أشرنا له. ومافي كلامه من الخطأكثير جداً، لأن مادته ما أشرنا لها.

قال: «والثاني من الشهادتين أنّهم عليهم السلام يشهدون بألسنتهم عند الله، ويظهرون قبائح أفعالهم وحسناتهم، لأنّهم يعلمون الأفعال كلها، بإخبار الملك أو بمشاهدتهم، أو بغيرها من طرق العلوم بها.

وبالجملة [الاختلاف][1] في العلم صفة مذمومة يسأل عنها يوم القيامة، وهم شهداء عند الله، فالواجب أن لا يخالف المؤيدون من عند الله.

وأيضاً، إن الناس إذا كانوا مشهودين لله وللمقرّبين ـ بواسطة أو بلا واسطة ـ فيكونوا قائمين بهم؛ لكونهم أصلهم، فاللائق بهم أن يرجعوا إلىٰ أصلهم فيرتفع الخلاف من بينهم، ولذلك جعلهم شهداء علىٰ الناس. ويشهد محمّد صلى الله عليه وآله علىٰ الأئمة، فاللائق بهم أن يكونوا مثله في الأطوار. وهم عليهم السلام [شاهدون][2] علىٰ الشيعة، فاللائق بهم أن يكونوا مثلهم، فحينئذ لا يبقىٰ الخلاف».

أقول: الشهادة القولية لابدّ فيها من معاينة [بصريّة][3] أو سماع، وصونهم عليهم السلام عام بالنسبة إلىٰ الكلّ عن معاينة، ويدخل فيها إخبار الملك وغيره من طرق علومهم؛ لاطلاعهم علىٰ علل الأشياء ومقتضياتها وأحوالها. والشهادة القوليّة يفتقر الكلّ لها، قال الله: ﴿فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ﴾[4]، ويكون من الشهود بذلك الوقتُ والجوارح والمكان وغير ذلك.

وما في آخر كلامه من قوله: «وأيضاً إنّ الناس إذا كانوا مشهودين» إلىٰ آخره، ظاهر ممّا سبق.

وشهادة الشيعة علىٰ غيرهم ـ وكونهم شيعة وشعاعاً للأئمة الذين لا اختلاف فيهم ـ لا يوجب رفع الخلاف بينهم، كيف وليسوا في درجتهم، بل فاضلهم، وفيهم أهل الأفئدة علىٰ مراتبهم، وأهل النظر كذلك، وأهل الجدل، وليسوا بمعصومين.

نعم، إذا ظهر القائم والحكم الذي لا اختلاف فيه، وارتفع حكم التقية من المخالف والمؤالف في إظهار أسرارهم، وكمل نقص القاصر، ارتفع الاختلاف بينهم حينئذ.

---

(١) في الأصل: «لا ختلاف».
(٢) في الأصل: «مشاهدون».
(٣) في الأصل: «بصيرية».
(٤) «الأعراف» الآية: ٦.

نعم، نقول أيضاً: الشيعة لا اختلاف بينهم في شهادتهم علىٰ العامة بظلم أهل البيت وغصبهم وإنكارهم حقهم، وأنّ الرسول بلّغهم وعيّن لهم الخليفة.

والمماثلة التي ذكرها آخر كلامه لا يخفىٰ ما فيها من الضعف، فاكتفوا بما ذكر.

قوله: «ثمّ قال أبو جعفر عليه السلام: فضل إيمان المؤمن [بحمله][1] ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾[2] وبتفسيرها، علىٰ من ليس مثله في الإيمان بها، كفضل الإنسان علىٰ البهائم، وإنّ الله عزّ وجلّ ليدفع بالمؤمنين بها عن الجاحدين لها في الدنيا ـ لكمال عذاب الآخرة لمن علم أنّه لا يتوب منهم ـ ما يدفع بالمجاهدين عن القاعدين، ولا أعلم أنّ في هذا الزمان جهاداً إلّا الحج والعمرة والجوار».

أقول: أمّا فضل هذه السورة وعلوّها وما اشتملت عليه من أحوالهم عليهم السلام وهي نسبتهم فظاهر ممّا سبق، وبها يتمّ الإيمان ويكمل، وحينئذ يظهر أنّ فضل المؤمن بها العارف بها علىٰ مَن لم يكن مثله في الإيمان بها كفضل الإنسان علىٰ البهائم، وهكذا مراتب الإيمان بعض لبعض وأعلىٰ.

وفي بعض النسخ: (بحمله) بالحاء المهملة، وفي أُخر بالجيم.

وكذا في حملها ظاهراً ثواب عظيم ومنع عميم، وكذا قراءتها في الليل خمس عشرة مرة ـ أو سبع ـ يحفظ إلىٰ الليلة المقبلة[3].

وقوله عليه السلام: (وإن الله ليدفع بالمؤمنين بها عن الجاحدين)... إلىٰ آخره، متواتر مضمونه، فلولا دين محمد والعاملون به ما بقي عدوّ لهم ولا أُمهل، وأمهلوا وأبقوا بهم حتىٰ يبلغ الأجل ويقع القضاء فيما فيه الاختلاف. وإبقاء عابد لله في الأرض ساعة أرجح عند الله وأعلىٰ قدراً من بقاء أُلوف أحقاباً، ولا حظّ لهم في الآخرة ولا نصيب، إذ لا يقام لهم يوم

---

(١) في الأصل: «بجملة». (٢) «القدر» الآية: ١.

(٣) ورد في الحديث عن الصادق عليه السلام: (من قرأها بعد عشاء الآخرة خمس عشرة مرة كان في أمان الله الىٰ تلك الليلة الأُخرىٰ، ومن قرأها في كلّ ليلة سبع مرات أمن في تلك الليلة إلىٰ طلوع الفجر)... «تفسير البرهان» ج ٤، ص ٤٨١، ح ٣.

القيامة وزناً، و﴿ أعمالُهمْ كَسَرابٍ بِقيعَةٍ ﴾، كما قال الله تعالىٰ[١].

ولمّا كان الجهاد له شروط وزوال موانع، ولا تتم وتزول* إلّا بظهوره وأمره، كان الجهاد زمن الغيبة ساقطاً، وكذا قيل بعد قتل الحسين عليه السلام. وقيام الموانع وعدم الشروط هنا أقوىٰ وأشدّ منه زمن أكثر التقية بالنسبة لمحمّد صلى الله عليه وآله، وكذا بالنسبة لسائر الأنبياء وأوصيائهم، إلّا موسىٰ ويوشع حيناً ما، فسقوطه بعد الحسين حتىٰ يظهر الصاحب أحق، بل واجب؛ و[العذر لهم ظاهر ممّا فعل المدّعي للإسلام به وبحرمه وأطفاله، روحي له الفداء.

ويبقىٰ حينئذ الدفاع وغيره من الأعمال كالحج والعمرة، ففيها خروج وبُعد مشقّة وتعب، وكذا الجوار، ويدخل فيه حسن المعشر مع الناس، المخالف منهم والمؤالف، فإنه أميل وأقرب إلىٰ الموافقة ـ إن طمع فيها وأسلم ـ من الأذية والابتلاء، وأقرب إلىٰ تحصيل المعاونة، وبه يرتفع الشقاق. والترغيب في حسن الجوار وأنّه يتحمل أذاه لا خفاء فيه، وسيأتي جملة منه في بابه إن شاء الله.

وروىٰ محمد بن العبّاس، مسنداً عن أبي يحيىٰ الصنعاني، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سمعته يقول: (قال لي أبي محمّد: قرأ عليُّ بن أبي طالب عليه السلام: ﴿ إنّا أنزَلْناهُ في لَيلَةِ القَدرِ ﴾، وعنده الحسن والحسين، فقال له الحسين عليه السلام: يا أبتاه، كان بها من فيك حلاوة، فقال له: يابن رسول الله صلى الله عليه وآله وابني، إني أعلم فيها ما لا تعلم، إنه لمّا نزلت بعث إليّ جدّك رسول الله صلى الله عليه وآله فقرأها عليّ، ثمّ ضرب علىٰ كتفي الأيمن وقال: يا أخي ووصيي ووليّ أُمتي بعدي، وحرب أعدائي إلىٰ يوم يبعثون، هذه السورة لك من بعدي، ولولدك من بعدك، إنّ جبرئيل عليه السلام أخي من الملائكة أحدث لي أحداث أُمتي في سنتها، وإنه ليحدث ذلك إليك كإحداث النبوة، ولها نور ساطع في قلبك وقلوب أوصيائك إلىٰ مطلع فجر القائم)[٢].

وروي في الكافي مسنداً عن ابن أُذينة، عن أبي عبد الله عليه السلام، في صلاة النبي صلى الله عليه وآله في السماء في حديث الإسراء، قال صلى الله عليه وآله: (ثمّ أوحىٰ الله عزّ وجلّ إليّ: يا محمّد، اقرأ في الركعة الأولىٰ بعد الحمد: ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أحَدٌ ﴾[٣] إلىٰ آخر السورة، وهي نسبة الربّ ... ثمّ أوحىٰ إليه: في الركعة الثانية اقرأ بعد الحمد سورة: ﴿ إنّا أنزَلْناهُ ﴾ فإنها نسبتك ونسبة أهل بيتك إلىٰ يوم القيامة)[٤].

---

(١) «النور» الآية: ٣٩.

(*) أي تتم الشروط، وتزول الموانع.

(٢) «تأويل الآيات الظاهرة» ص٧٩٣.

(٣) «الاخلاص» الآية: ١.

(٤) «الكافي» ج٣، ص ١٨٥، ١٨٦، باب النوادر من كتاب الصلاة، ح ١، نقله بالمعنىٰ.

وروىٰ شرف الدين النجفي في كتاب تأويل الآيات الباهرة، مسنداً عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: (قوله عزّ وجلّ: ﴿خَيرٌ مِن أَلفِ شَهرٍ﴾ هو سلطان بني أُمية، وليلة من إمام عادل خيرٌ من ألف شهر ملك بني أُميّة، وقال: ﴿تَنَزَّلُ المَلائِكَةُ والرُّوحُ فيها بإذنِ رَبِّهِم﴾، أي من عند ربّهم علىٰ محمد وآل محمّد، بكلّ أمر سلام)[١].

وورد فيها أيضاً أن العبادة فيها تعدل العبادة ألف شهر ليست فيها[٢].

وعنه أيضاً مسنداً عن حمران، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عمّا يُفرَق في ليلة القدر، هل هو ما يقدّر الله فيها؟ قال: (لا توصف قدرة الله سبحانه، إلّا إنه قال: ﴿فيها يُفرَقُ كلُّ أمرٍ حكيمٍ﴾[٣]، فكيف يكون حكيماً إلّا ما فرق. ولا توصف قدرة الله سبحانه؛ لأنه يحدث ما يشاء. وأمّا قوله: ﴿خَيرٌ مِنْ أَلفِ شَهرٍ﴾ يعني فاطمة عليها السلام. وقوله: ﴿تَنَزَّلُ الملائكةُ والرُّوحُ فِيهَا﴾، والملائكة في هذا الموضع المؤمنون الذين يملكون علم آل محمد صلى الله عليه وآله، والروح روح القدس وهو في فاطمة عليها السلام، ﴿مِنْ كُلِّ أَمرٍ سَلامٌ﴾، يقول: من كلّ أمر مسلّمة ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ الفَجرِ﴾، يعني حتىٰ يقوم القائم عليه السلام)[٤].

إلىٰ غير ذلك من الأحاديث الدالة علىٰ شرفها، وهذا التفسير بحسب الباطن، ولا ينافي ما سبق بحسب الظاهر والتأويل.

❑ الحديث رقم ﴿٨﴾

قوله: ﴿قال: وقال رجل لأبي جعفر عليه السلام: يابن رسول الله صلى الله عليه وآله لا تغضب عليّ، قال: لماذا ؟ قال: لِما أُريد أن أسألك عنه، قال: قل، قال: ولا تغضب؟ قال: ولا أغضب، قال: أرأيت قولك في ليلة القدر، وتنزّل الملائكة والروح فيها إلىٰ الأوصياء، يأتونهم بأمر لم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله

---

(١) «تأويل الآيات الظاهرة» ص ٧٩١، بتفاوت يسير.

(٢) «الكافي» ج ٤، ص١٥٨، باب في ليلة القدر، ح٦، وفيه: (العمل الصالح فيها ـ من الصلاة والزكاة وأنواع الخير ـ خير من العمل في ألف شهر ليس فيها ليلة القدر...).

(٣) «الدخان» الآية: ٤.

(٤) «تأويل الآيات الظاهرة» ص ٧٩١، صححناه علىٰ المصدر.

[قد علمه][1]، أو يأتونهم بأمر كان رسول الله ﷺ يعلمه، وقد علمت أن رسول الله مات وليس من علمه شيء إلّا وعليٌّ عليه السلام له واعٍ؟

قال أبو جعفر عليه السلام: مالي ولك أيّها الرجل، ومن أدخلك عليّ ؟ قال: أدخلني عليك القضاء لطلب الدين.

قال: فافهم ما أقول لك: إنّ رسول الله ﷺ لمّا أُسري به لم يهبط حتىٰ أعلمه الله جلّ ذكره علم ما قد كان وما سيكون، وكان كثيرٌ من علمه ذلك جملاً يأتي تفسيرها في ليلة القدر، وكذلك كان عليّ بن أبي طالب عليه السلام قد علم جمل العلم، ويأتي تفسيره في [ليلة من][2] ليالي القدر، كما كان مع رسول الله ﷺ ﴾.

أقول: قال السائل للإمام أولاً ذلك القول لشدة المسألة وعِظَمها، وللتعليم، وليحقق منه الجواب أولاً لصعوبتها، فله عليه السلام المنع والغضب لله.

وحاصل سؤاله أنّ ما ذكرت من نزول الملائكة والروح علىٰ الوصي بعد الرسول ﷺ في ليلة القدر في كلّ سنة، هذا الأمر وما ينزلون به علىٰ الوصي هل كان الرسول يعلمه قبل موته، أو لا يعلمه ؟

لزم الأوّل محال؛ لأنّ الله أطلعه علىٰ ما كان وسيكون ـ في معراجه ـ وأشهده الأشياء علىٰ ماهي عليه، ولا يكون الوصي أفضل من النبي ﷺ.

وإن كان الثاني، وهو كذلك، وهو قد أودع علمه عليّاً ووعاه بقلبه، فقد حصل له منه ﷺ، فما فائدة النزول عليه ليالي القدر، لأنّه علمه قبلُ من الرسول، فالنزول تحصيل حاصل ولا لفائدة ؟

وأجابه الإمام عليه السلام بأنّ الرسول في معراجه لم يهبط حتىٰ أعلمه الله عزّ وجلّ ما كان وما يكون إلىٰ يوم القيامة، وفيه المحتوم والمعلّق، وما يمكن وقوعه، ويقع أو لا يقع بمقتضىٰ الحكمة، ووعده رسله، وهم من خشيته مشفقون، إلىٰ غير ذلك.

وكلّه داخل في جمل العلم، وكان علمه بها جملاً، لأنّه في مقام الفؤاد والمشيئة، ويبقىٰ

---

(١) في الأصل: «يعلم».

(٢) ليست في المصدر.

دونه مرتبة الإرادة والقدر والقضاء والإمضاء، في مراتب الكون العقلي والنفسي والزماني، ولله البداء بعده في كلٍّ قبل وقوعه، ومافي [الدواة][1] الأولىٰ يزيد علىٰ ذلك.

وعرفت أن مراتب علمهم عليهم السلام ما يحدث بالليل والنهار، الآن بعد الآن، والساعة بعد الساعة، فكما كان صلى الله عليه وآله يأتي له تفصيل ذلك طول السنة، ويحدث له فيها علوم كثيرة ـ كما سبق في المجلّد السابق وغيره ويأتي ـ فكذا بالنسبة إلىٰ الوصي، فما أودع فيه وعلّمه إياه جُمَلٌ، وتفاصيلها تأتي إليه طول السنة، و[لا] يصل للوصي وحي إلهامي أو غيره إلّا بعد مروره بالرسول صلى الله عليه وآله، فاندفع السؤال.

والوصي وإن كان تفصيل النبي صلى الله عليه وآله وصامتاً بالنسبة له صلى الله عليه وآله، فهو مجمل بالنسبة لمن دونه وناطق.

قال محمد صادق: «ثمّ قال عليه السلام: **(إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله لمّا أُسري به)** إلىٰ قوله: **(في ليلة القدر)** ـ مالفظه ـ فإنّ العبد إذا تحرك من مرتبة في السير إلىٰ الله فينتقل من المرتبة إلىٰ المرتبة، حتىٰ ينتهي إلىٰ آخر المراتب الذي هو مرتبة الصادر الأوّل، فينتقل منها إلىٰ مرتبة: ﴿ **قابَ قَوسَيْنِ أو أدْنىٰ** ﴾، فمن يدخل في تلك المرتبة لا يكون إلّا بسلب ما زاد علىٰ الوجود من التعيّنات، والسلب عبارة عن اختفاء التعيّنات في وجوده واندماجها، بلا حلول واتحاد، فيصير صرف الوجود، فيلحق به الوحدة المعنوية التي تحيط بكلّ شيء علماً؛ لِما علمت أنّ الإحاطة علىٰ قدر التجرد، وهذه المرتبة تجرد، وليس مجردٌ أشدّ تجرّداً منها، فالإحاطة في تلك المرتبة أشدّ الإحاطات، بحيث لا يبقىٰ شيء لا يحيط الوجود به، فحينئذ يعلم كلّ شيء بالسببيّات والمسببيات بالترتيب دفعة بلا مهلة زمان هناك.

وهذا معنىٰ قوله عليه السلام: **(لمّا أُسري به لم يهبط حتىٰ علّمه الله علم ما كان وعلم ما سيكون)**. والسين في **(سيكون)** ليس بمعنىٰ القرب الزماني».

أقول: كلّه ضلال، فلنشر لبعضه، فنقول: الممكن في سيره في المراتب الصعوديّة كلّما وصل لمقام ظهر له آخر، ولا نهاية لها، ولا خروج له عنه، ولا يصل إلىٰ الذات الأُحديّة ولا الواحدية، وهي عين الذات بحقيقتها الوجوديّة علىٰ زعمه، والوجود حينئذ واحد بزعمه، وعرفت منه التصريح بذلك.

---

(١) في الأصل: «الذوات».

ومراده بخفاء التعيّنات: التعيّنات الإمكانية الاعتباريّة التي هي لازم الماهية، وحينئذ يكون وجوده وجود الله، وهو في نفس الأمر كذلك، بلا حلول ولا اتحاد؛ لأنّهما صيرورة الاثنين واحداً، وهنا في نفس الأمر واحد غلب عليه حكم التعيّن، أو انسلخ منه وظهرت الوحدة، فيصير صرف الوجود والأشد إحاطة وتجرداً، لأنه وجود واجبي حينئذ، وإحاطته إحاطته، فصحّ أن الله أعلمه ما كان ويكون. وهذا ضلال ظاهر.

وانتهاء الممكن لمثله، ومبدؤه من فعله بما ظهر له به، فكذا عوده؛ لنص: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾[1]. وكلّما قرب زاد فقراً، ولا يخرج عن مقامه ولا يقرب من الذات الأحدية، وهو دائماً إنّما يعرف الله بما ظهر له به.

ومقام ﴿قابَ قَوسَيْنِ﴾ ومقام ﴿أدنىٰ﴾ مقاما إمكان ووجود مخلوق، والذات الواجبة منزهة عن جميع ذلك، والوجود الإمكاني في قصور عن ذلك. وهو ﷺ في عروجه حتىٰ بلغ ما بلغ إنّما أراه الله من آيات عظمته ـ لا ذاته ـ كما قال تعالىٰ[2].

والسين في (سيكون) شاملة للقرب الزماني. وبيان مافي كلامه من الخبط لا يسعه المقام، وفيما حصل كفاية.

قال: «وهو هكذا إلىٰ أن يعود من الله بالترتيب الذي كان ذهب إليه، إلىٰ أن ينتهي إلىٰ مرتبة الإنسان [الكامل][3]، وحينئذ يختفي عنه أكثر المعلومات، فيحتاج إلىٰ إخبار الملك وغيره. هذا هو المراد من قوله: (وكان كثيرٌ من علمه ذلك جملاً يأتي تفسيرها في ليلة القدر).

أقول: ليس معنىٰ الحديث ذلك، بل خطأ كلامه كما سبق. وهو ﷺ في إقباله وظهوره الحسي لم يحتجب بحجب ظلمانية، ولم يعزب عنه ذلك وينسه وإن أخبره به الملك، وما يناله بواسطته وعليّ في كلّ ساعة، ومع ما يتجدد لهم من العلوم آناً بعد آن غير ذلك.

قال: «وعلىٰ هذا القياس علي بن أبي طالب عليه السلام، فإنه وإن لم يكن نبياً إلّا إنّه كان ولياً ـ بالولاية التامة ـ وكان له الوصول إلىٰ تلك المرتبة بحول الله وقوته، وبحول الرسول وقوته، وكذا كلّ نبي وولي كامل. وقد علمت أن كلّ من وصل إلىٰ تلك المرتبة ويعود عنها ليس متساوياً، بل يختلف باختلاف الاستعدادات في الوصول وفي العود، ونبينا أفضلهم. وعلىٰ

---

(١) «الأعراف» الآية: ٢٩.

(٢) إشارة الىٰ قوله تعالى: (لَقَدْ رأىٰ مِن آياتِ رَبِّهِ الكُبْرىٰ)، «النجم» الآية: ١٨.

(٣) في الأصل: «الكاملة».

ما ذكرنا يحمل باقي عبارته عليه السلام».

أقول: لا خفاء في سقوطه ممّا سبق، ومتىٰ انسلخ الكامل من التعيّنات الشخصية ووصل لتلك المرتبة كان مظهرَ ذات الله وكان اللهَ، فكيف لا يتساوىٰ الكلّ علىٰ زعمه، بل لا يكون فضل زائد لمحمد صلى الله عليه وآله ؟! ففي كلامه تناقض، أو يجعل المنتهىٰ مرتبة إمكان، وليس هو حينئذ مظهر ذات الله الأحدية؛ فالله لم يتجل بذاته، تعالىٰ الله عن ذلك.

والقديم لا يسع الحادث ولا العكس، ولا يتجرد الممكن عن الإمكان وصفته والتعيّن المجعول، ولكن هكذا كلام أهل التصوّف، وكله ضلال وتحريف للشريعة، فدعهم وما يفترون.

قوله: ﴿قال السائل: أوَما كان في الجمل تفسير؟ قال: بلىٰ، ولكنّه إنّما يأتي بالأمر من الله تعالىٰ في ليالي القدر إلىٰ النبي صلى الله عليه وآله وإلىٰ الأوصياء: افعل كذا وكذا، لأمر قد كانوا علموه، أُمروا كيف يعملون فيه.

قلت: فسّر لي هذا [الأمر][1]، قال: لم يمت رسول الله صلى الله عليه وآله إلّا حافظاً لجملة العلم وتفسيره. قلت: فالذي كان يأتيه في ليالي القدر علم ما هو؟

قال: الأمر واليسر فيما كان قد علم.

قال السائل: فما يحدث لهم في ليالي القدر علمٌ سوىٰ ما علموا؟ قال: هذا ممّا أُمروا بكتمانه، ولا يعلم تفسير ما سألت عنه إلّا الله عزّ وجلّ﴾.

أقول: لمّا أجابه سابقاً بأن ما يأتيهم تفصيل الجمل؛ لأنّهم عليهم السلام علموه جملاً، ويأتي التفصيل ليالي القدر ـ كما أن الرسول علم ما كان ويكون جملاً، ويأتي له التفصيل ليلتها ـ أعاد عليه السؤال من وجه، وهو يعيد ذلك الإشكال السابق، فقال: هل في ذلك الإجمال الذي علمه تفسير الأُمور وتفصيلها، أو لم يكن فيه ذلك؟

فإن كان الأول لزم عدم الفائدة في نزول الروح والملائكة بعده صلى الله عليه وآله علىٰ الوصي؛ لأن عنده صلى الله عليه وآله التفصيل، ولم يمت حتىٰ أودع علمه كله علياً عليه السلام.

---

(١) ليست في المصدر.

وإن كان الثاني لزم أفضليّة الوصي علىٰ النبيّ ﷺ الذي هو خليفته، وهو محال عقلاً ونقلاً.

وأجابه الإمام عن ذلك بأن في ذلك الجمل التفسير والتفصيل، ولكنه لا يكفي عن نزول الروح والملائكة ليالي القدر، لتوقفه علىٰ الإذن الإمضائي وكونه من المحتوم الآني، وهو أعلىٰ مراتب علمهم، فيأتيهم ذلك فيها.

واشتمال الإجمال علىٰ التفسير، وكونه ﷺ أودع علياً عليه السلام علمه، لا يدل علىٰ الاستغناء عن نزولهم ليالي القدر علىٰ الوصي، ولا يدل علىٰ أفضليّته عليه؛ لمرور هذا الإذن عليه أيضاً، وفي السورة: ﴿تَنَزَّلُ الملائِكةُ والرُّوحُ فيها بإذنِ رَبِّهِم﴾[1] وذكر الإذن فيها.

وفي بعض روايات الشرح أيضاً أن الذي ينزل ليلة القدر الإذن، ويتجدد أيضاً كثير من العلوم لهم، كما سبق، ولهم في ذلك علوم كثيرة جمّة لا نهاية لها. ولا يصل شيء للوصي إلّا بعد مروره بالنبي، كما سبق ويأتي، وعلمهم بما يؤذن لهم فيه ليلتها سابق، لكن لا يكفي ولا ينافيه، فهم لا يسبقونه حتىٰ بالقول ـ كما قال الله تعالىٰ[2]، وهم عليهم السلام بأمره ـ القولي والفعلي ـ يفعلون ويعملون، فإنهم مظهر أمره، الحاملون له.

ولمّا كان في جوابه عليه السلام له أولاً نوع إجمال، طلب تفسيره وما كان فيه الأمر، والذي يأتيه ليلة القدر ليس إلّا الأمر بأن افعل كذا، في نفسك أو أُمتك. ويدخل في ذلك وقوع شرط، أو بداء في أمر، ونحو ذلك، وكذا ما يأتيهم عليهم السلام ليالي القدر.

ثمّ قال السائل له: فما يحدث لهم ليالي القدر [علمٌ سوىٰ ما علموا][3]، بل الأمر خاصّة، كما يلزم من الجواب له بذلك؟

فأجابه عليه السلام بأن هذا من العلم الذي أُمروا بكتمانه، ولا يعلمه إلّا الله عزّ وجلّ.

وبيانه ـ والله أعلم ـ بما ظهر بوجه؛ لأنّه يتوقف علىٰ ظهور سرّ الأمر الفعلي وغيب الإمكان، وهم عليهم السلام لا يحيطون به، بل ما يشاء الله لهم منه؛ إذ لا غاية له، وهو مقام الزيادة، قال الله تعالىٰ: ﴿وَقُل رَبِّي زِدْنِي عِلْماً﴾[4].

والسابق مقام الكون، وقد أحاطوا بما كان ويكون إلىٰ يوم القيامة، وهذا مقام أفضل

---

(١) «القدر» الآية: ٤.

(٢) إشارة إلىٰ قوله تعالى: ﴿لا يَسْبِقُونَهُ بالقَوْلِ وهُمْ بأمرِهِ يَعْمَلُونَ﴾، «الأنبياء» الآية: ٢٧.

(٣) في الأصل: «سوىٰ ما عملوه علماً».

(٤) «طه» الآية: ١١٤.

أنواع علومهم وأكملها، وهو ما يحدث الآن بعد الآن، والساعة بعد الساعة.

وفي هذا الحديث ما يحدث لهم ليلة القدر غاية علمهم، وورد في أحاديث الشرح نحوه معنىً، فتدبّر.

وقول محمد صادق هنا بأنه عليه السلام: «أعرض عن سؤاله؛ لأنّه غير لائق به ولا مهماً له، وقال: (لا يعلم تفسيره إلّا الله)* أو من كان مظهر الله تعالىٰ» فيه من الضعف ما لا يخفىٰ؛ لأنّه كما أشرنا له، وهم لا يحيطون به، وكذا في الكوني لا يحيطون بشيء منه إلّا بما شاء الله.

ويريد بما هو مظهر لله أي مظهر ذاته في التعيّن الكلّي والتجرد الأولي، الذي أشار له في كلامه السابق، وهو ساقط لا عبرة به كما عرفت.

بساطة جُمل العلم

ثمّ اعلم أنّ هذا الاجمال ليس إجمالاً مادياً، فالأشياء فيها بالقوة لا تفسير فيها، ولا هو نفس التفصيل مجرّداً عنه حكم الأشخاص الاعتبارية ـ كما يقول أهل التصوّف: «إنّ كلّ بسيط الحقيقة كلّ الوجود»[1]، ولبيان بطلان هذا القول محل آخر ـ بل هو علم بسيط أعلىٰ، هو مجمل غيره، وفيه تفسيره بحسب الإحاطة، كلّ في مقامه، لأن فيه ما كان ويكون كما قال عليه السلام، فهو محيط بالأسباب والمسببات كلّ في مقامه، من غير اتحاد أو تحقق لذات الكلّي في أفراده، وإنّما له تحقق فيها بحسب ظهوره فيها بفاضله، ومن غير تحقق بها أيضاً في رتبته ووجوده بأفرادها الوجودية، فتدبّر.

كما أن عقلك وهو مقام المعاني منك هو إجمال ما تحته من مراتب العلم وتفصيله، وفيه تفسير ذلك، كلّ في مقامه؛ لأنّه مجرد عن الصور والمادة والمدة، ويعلم الصور بالنفس، وهو ظاهره، وما في القوىٰ بواسطتها، وهو ظاهر النفس، والأشياء الحسّية بوسائط. ففيه تفسير ذلك كما عرّفناك، من غير لزوم محذور.

وما يبرز بعدُ إنّما هو الأمر واليسر فيها، ويبقىٰ شيء في الإمكان بمقتضىٰ الإمداد وطلب الزيادة، إذ الممكن دائماً قابل مفتقر، طالب للعلم والمدد، وبه قوامه وبقاؤه، فافهم.

(*) معنىٰ قوله عليه السلام في ح٨: (ولا يعلم تفسير ما سألت عنه)...

(١) انظر: «الأسفار الأربعة» ج ٢، ص٣٦٨؛ ج٦، ص ١١٠؛ «مفاتيح الغيب» ص ٣٣٥، باختلاف الألفاظ.

ولا يحيط بالعلم مطلقاً بحيث لا يشذّ عنه شيء إلّا الله، ومن يقبل الزيادة ومفتقر لغيره ليس كذلك.

أقسام علوم الأئمة عليهم السلام

وتفصيل ذلك بأن نقول: قال الله: ﴿عالِمُ الغَيْبِ فَلا يُظْهِرُ عَلىٰ غَيْبِهِ أحَداً * إلّا مَنِ ارْتَضَىٰ مِن رَسُولٍ فإنَّهُ يَسلُكُ من بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِن خَلْفِهِ رَصَداً﴾[1]. وهو صلى الله عليه وآله علم ما كان ويكون إلىٰ يوم القيامة، وكذا أوصياؤه بذواتهم استحقوه، ولكن بواسطة محمد صلى الله عليه وآله علىٰ ترتيبهم في الفضل.

فأمّا ما كان فقد علموه ولا يحتمل البداء والتغيير؛ لأنّه كان، والله يفعل ما يشاء، ويبقىٰ الأمر في بقائه أو تغيّره من صورة إلىٰ صورة من الصور التي لا نهاية لها، أو رجوعه إلىٰ المادة النوعيّة أو الأمرية، وهذه أقسام ممكنة فيه.

ومنها: ما أخبرهم عليه السلام بعدم تغيّره أبداً ولا يقتضي للتغيّر، وأخبرهم بأنّه إذا شاء أن يغيّره سبّب له سبب التغيير فغيّره، فهم يعلمون أنّه لا يتغيّر؛ ركوناً إلىٰ قوله، وتصديقاً بوعده الذي لا خلف فيه، ويعلمون بأن له أن يغيّره إن شاء، ولا يعلمون أن له أن يغيّره أم لا يغيّر إلّا بتعليم جديد؛ لأنّه من مقام الزيادة.

قال الله تعالىٰ ﴿فَلا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ﴾[2]، وقال: ﴿يَعْلَمُ ما بَينَ أيديهِمْ وما خَلْفَهُمْ وَلا يَشفَعُونَ إلّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ وَهُم مِن خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ﴾[3].

وليس العلم الذي كلامنا فيه العلم الذاتي، بل الحادث، كما سبق مكرراً في الأبواب والمجلّدات، وهو ظاهر بلا خفاء.

ومفتقرون أيضاً له تعالىٰ في بقاء علمهم بما كان، فإنه يعلم منه بتعليم جديد، فلهم الافتقار إليه في بقائه وفي عدم تغييره، فإنه لا يخرج بعلمهم له عن الإمكان، فلو شاء تغييره غيّر إلىٰ ما يشاء، وكذا في علمهم به في الآن اللاحق بعلم منه. وهذا من الزيادة التي لا يحيطون منها إلّا بما شاء الله أن يعلّمهم.

وفي العيون وغيرها، في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَئِن شِئْنا لَنَذْهَبَنَّ بالَّذي أوْحَيْنا إلَيكَ﴾ الآية[4]،

---

(١) «الجن» الآية: ٢٦ – ٢٧.
(٢) «إبراهيم» الآية: ٤٧.
(٣) «الأنبياء» الآية: ٢٨.
(٤) «الأسراء الآية: ٨٦.

قال عليه السلام ما معناه: (أنّه لو شاء ذلك لفعل، لكنه لا يذهب به)[١].

وهي أحد معاني قوله تعالىٰ في شأن أهل الجنّة والنار: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمٰوَاتُ وَالأَرْضُ إِلّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾[٢]، وقال الله تعالىٰ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِناً﴾ لكنه لا يشاء ﴿ثُمَّ جَعَلْنَا الشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلاً﴾ الآية[٣].

ولهذا تراهم عليهم السلام في نهاية الخوف، كما قال الله: ﴿وَهُم مِن خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ﴾[٤]، ﴿إِنَّمَا يَخْشَىٰ اللهَ مِنْ عِبَادِهِ العُلَمَاءُ﴾[٥]، مع أنّهم وعدهم الله النجاة، ولن يخلف الله وعده، ومقرّبون ومرضيٌّ عنهم، وما خُلقت الجنة ورضوان والنار ومالك إلّا من ولايتهم وإنكارهم لأوليائهم وأتباعهم وأعدائهم ومخالفيهم.

ومنه أيضاً: ما لا يحتم له عدم التغيير، ولكن يعلمون أن الله لو شاء تغييره غيّره.

ومنه: ما يغيّر في الغيب ولا يحتم عدم تغييره في الشهادة، أو يحتم ذلك فيها بإخبار أنبيائه وملائكته بذلك، ولا يكذّب نفسه ولا ملائكته ورسله.

وأمّا ما يكون إلىٰ يوم القيامة:

فمنه: ما أخبرهم الله به أنّه سيكون حتماً، ولا مانع له بحسب الغيباوي بحسب قوابل الوجود ومتمماتها، ولا في الشهادة من متممات الوجود فيها، كالدعاء والصدقة والوقت وأمثال ذلك. فهذا سيكون كما أخبر الله، وإن كان في قبضته ولم يخرج عن الإمكان ـ علىٰ نحو ما مرّ ـ وقد يكشف لهم عليهم السلام الحال في ذلك أو لا يكشف. وهذا داخل في الزيادة، والله يفعل ما يشاء، وهذا من المحتوم.

ومنه: المشروط، وهذا يعلمون به وبشرطه، وأنّه يجوز أن يقع وأن لا يقع، ولله البداء في كلّ شيء قبل وقوعه.

قال علي عليه السلام لبعض أصحابه: (لولا آية في كتاب الله لأجبتك، وهي قوله: ﴿يَمْحُو اللهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الكِتَابِ﴾[٦])[٧].

والأول داخل فيه، وكونه مكوّناً في أي مرتبة في أمّ الكتاب؛ إذ لا محو وإثبات فيها، وإن

---

(١) «عيون أخبار الرضا»، ج١، ص١٨٩، ح١، ولفظه: (فهو يعلم كيف يذهب به، وهو لا يذهب به أبداً).

(٢) «هود» الآية: ١٠٨.
(٣) «الفرقان» الآية: ٤٥.
(٤) «الأنبياء» الآية: ٢٨.
(٥) «فاطر» الآية: ٢٨.
(٦) «الرعد» الآية: ٣٩.
(٧) «بحار الأنوار» ج٤٢، ص٢٧٥، بتفاوت يسير.

كان كذلك بعد الوقوع، لكن لا بالنسبة إلىٰ ما كان كما عرفت.

وما وقع شرطه يجوز عدم وقوعه؛ [لمانعٍ][1] له، أو لعدم إرادة الإيجاد له، فتمنع الذات عن مقتضاها ولازمها ـ وسمعت قوله تعالىٰ: ﴿وَلَو شاءَ لَجَعَلَهُ ساكِناً﴾ ـ وقبل وقوعه فيه المحو والإثبات، وإن حصلت الأسباب السبعة الفعلية التي لا يكون شيء في السماء والأرض إلّا بها، وسبقت في مجلّد العدل[2]. وكذا متممات القابليّة السبعة، وهي الكم والكيف والجهة والوقت والرتبة والمكان والوضع. ويدخل في العلم الأتمّ إذا حصلت هذهٰ ووجد بإرادة الله.

ومن ذلك: **الموقوف علىٰ مشيئة**، فإن شاء إيجاده وجد، وإلّا لم يوجد، ويبقىٰ كما شاء الله في إمكانه، وليس غير الله إلّا الإمكان والمشيئة والكون. ولا يعلمون بوقوع الشرط إلّا بإرادة الله وقوعه وتعليمهم إياه بهم، بأن يفتح لهم عليهم السلام خزانة العلم بهم ويُمدّون به فيعلمون.

وهم عليهم السلام في جميع ذلك لا يعلمون إلّا ما علّمهم الله، حتىٰ فيما علموه يعلمونه في الوقت الثاني ـ ويبقىٰ الأول ـ بتعليم جديد منه تعالىٰ لهم بهم، فهم في الافتقار الىٰ الله وأنّهم لا يعلمون إلّا ما علّمهم الله كالملائكة وسائر الخلق، لكن لمّا كانت إجابتهم له أقوىٰ الإجابات اختارهم لعلمه وعلىٰ علم، فحمّلهم علمه فحملوه بما لم يحمله غيرهم، ولا نهاية له بالنسبة لسائرهم، لا بالنسبة لله عزّ وجلّ.

ولا يمكن في الكون غيرهم حامل، فإن فرض فهو هم، وإن أمكن بمقتضىٰ القدرة وجهة الفاعلية، لكنّه يفسد النظام به ويبطل. والله إنّما عمل بمقتضىٰ الأسباب والمسببات والقوابل، وإلّا بطلت الحكمة، فلا يمكن لأحد غيرهم أن يعلم ما علموه أو يتحمل ما تحمّلوه.

وممّا سمعت يتضح لك مافي علمهم من التفسير والتفصيل وهو جمل، ويأتي الإذن والتمييز الوجودي للشيء ـ بتمام أسبابه الغيبية والقابلية، وإرادة الله له ـ في ليالي القدر وسائر الأيام والساعات، وهذا من الزيادة، ولولاها لنفد ما عندهم، وسيأتي[3].

ومن ذلك يتضح لك قوله عليه السلام للسائل: إنّه لا يعلمه إلّا الله، وهم يعلمون منه بتعليم الله حين وقوعه بإرادته.

وقال محمّد صالح في الشرح: «ثمّ رجع السائل وقال: فما يحدث لهم في ليالي القدر

---

(١) في الأصل: «المانع». (٢) «هدي العقول» ج٧، باب ٢٥.

(٣) في هذا المجلّد، باب: لولا أنّ الأئمة عليهم السلام يزدادون لنفد ما عندهم.

علمّ سوىٰ ما علموا ؟ إشعاراً بأنّ هذا محال؛ لأنّه تحصيل الحاصل، ومبالغة في استعلام ما يحدث لهم فيها من الأوامر المخصوصة. فأجابه عليه السلام صريحاً بأن هذا الذي يحدث لهم من الأوامر (ممّا أمروا بكتمانه) وإظهار خصوصيّاته، (ولا يعلم تفسير ما سألت عنه) من الأمر المخصوص الذي ينزل فيها (إلّا الله). والحصر إضافي بالنسبة إلىٰ غيرهم؛ لأن عقول غيرهم لا تتحمل ما ينزل فيها.

ويحتمل أن يراد أنّه لا يعلم ما يصير محتوماً في ليلة القدر - قبل أن يصير محتوماً - إلّا الله تعالىٰ، فيكون الحصر حقيقياً، ولكن الأول أنسب بسياق الكلام، فتأمل، والله أعلم بحقيقة الحال»[1] انتهىٰ.

فأمّا مراد السائل وما يختبر عنه فظاهر، وهو تخصيص أنّ ما ينزل ليس إلّا الأمر، وأنّه لا يحدث لهم أمر غيره، والإمام أجابه بما سمعت. والثاني أنسب بظاهر الأحاديث، وعرفت بيانه.

وقال ملاّ محسن الكاشاني: «ولمّا كرر السائل سؤاله وأعاد بعد هذا الجواب الواضح ما كان يسأله أولاً، وجزم عليه السلام بأنّه ليس من شأنه أن يفهم ذلك، عدل عن جوابه بالبيان إلىٰ جوابه بالأمر بالكتمان، وأنّه لا يعلم تفسير ذلك وبيانه لمثل هذا الرجل - بحيث يفهم أو يسكت - سوىٰ الله سبحانه؛ إذ الإفهام إنّما هو بيد الله، وإنّما المعلّم فاتح للمتعلم ومعدّ لأن يصير بحيث يفهم من الله ما يلقيه إليه.

وإنّما أُمروا بكتمانه لأنّهم عليهم السلام أمروا أن يكلّموا الناس علىٰ قدر عقولهم، فمن لم يكن مقدار عقله صالحاً لفهم أمر وجب كتمان ذلك الأمر عنه»[2] انتهىٰ.

بل بيّن عليه السلام أن جواب سؤاله - بأنه: لا يعلمون ليلة القدر سوىٰ ما علموه ؟ - أنّ هذا ممّا أُمروا بكتمانه، ولا يعلم تفسيره إلّا الله تعالىٰ. فضعف كلامه ظاهر، وبيان الحديث ظاهر.

قوله: ﴿قال السائل: فهل يعلم الأوصياء ما لا يعلم الأنبياء ؟ قال: لا، وكيف [يعلم] وصيّ غير علم ما أُوصي إليه!

---

(١) «شرح المازندراني» ج٦، ص١٧ - ١٨، باختصارٍ ما، صححناه علىٰ المصدر.

(٢) «الوافي» المجلّد ٢، ص٥٩، صححناه علىٰ المصدر.

قال السائل: فهل يسعنا أن نقول: إنّ أحداً من الوصاة يعلم ما لا يعلم الآخر؟ قال: لا، لم يمت نبيّ إلّا وعلمه في جوف وصيّه، وإنّما تنزّل الملائكة والروح في ليلة القدر بالحكم الذي يحكم به بين العباد.

قال السائل: وما كانوا علموا ذلك الحكم؟ قال: بلىٰ قد علموه، ولكنّهم لا يستطيعون إمضاء شيء منه حتّىٰ يؤمروا في ليالي القدر كيف يصنعون إلىٰ السنة المقبلة.

قال السائل: يا أبا جعفر، لا أستطيع إنكار هذا؟ قال أبو جعفر: من أنكره فليس منّا.

قال السائل: يا أبا جعفر، أرأيت النبي ﷺ هل كان يأتيه في ليالي القدر شيء لم يكن علمه؟ قال: لا يحلّ لك أن تسأل عن هذا، أمّا علم ما كان وما سيكون فليس يموت [نبيّ] ولا وصيّ إلّا والوصيّ الذي بعده يعلمه، أمّا هذا العلم الذي تسأل عنه فإنّ الله عزّ وجلّ أبىٰ أن يطلع الأوصياء عليه إلّا أنفسهم ﴾.

أقول: أمّا أنّه لا يجوز أن يكون الوصي أعلم من النبي التابع له [فمما][1] هو مقطوع به عقلاً ونقلاً؛ فإنه واسطته وخليفته، ولا يجوز كون الأفضل الأعلم تابعاً للمفضول، فأوصياء محمد ﷺ وكذا أوصياء كلّ نبي لا يصل لهم علم ـ ولو بعد موت النبي التابعين له ومن هم أوصياؤه ـ إلّا بعد مروره بالنبي ﷺ أولاً. والذي تنزل به الملائكة والروح عليهم ليالي القدر عرفته. ولابدّ من المرور علىٰ النبي ﷺ أولاً؛ فإنه الواسطة لهم في كلّ خير يصل لهم.

وإنّما قيّدنا النبي والأوصياء بالتبعية له لأنّه قد يكون الأوصياء أفضل من أنبياء غير تابعين لهم، فالأئمة عليهم السلام والزهراء أفضل من جميع الخلق طرّاً، نبياً أو وصيّاً أو ملكاً، بعد محمّد ﷺ، والنصوص به متواترة[2] من وجوه، وكذا الأدلة العقلية، سبق بعض منها متفرقاً، وسيأتي إن شاء الله.

(١) في الأصل: «فما».

(٢) انظر: «بحار الأنوار» ج٢٦، ص٢٦٧، باب ٦، تفضيلهم عليهم السلام علىٰ الأنبياء.

وكذلك الأوصياء، بعض بالنسبة لبعض، لا يجوز أن يكون أحدهم يعلم ما لا يعلمه الآخر، لكن هذا بالنسبة لهم جميعاً بعد وجودهم، وبالنسبة إلىٰ ما تحتاج له الخلق طرّاً، [فإنهم][١] عليهم‌السلام في ذلك متساوون، وكلهم في الحكم سواء؛ وإلّا لم تكن لهم الولاية العامة المطلقة علىٰ الخلق طرّاً. أمّا بالنسبة لهم بحسب مراتبهم ومعرفتهم فمتفاوتون، وسبق بيانه مفصّلاً، وسيأتي إن شاء الله تعالىٰ.

ولا تنافي بين الاعتبارين، وجوابه عليه‌السلام بالاعتبار الثاني. وطينتهم واحدة، ولم يفضل منها لغيرهم مطلقاً، وإنّما خلق من شعاعهم.

وتأمّل في عِظَم صبره ولطفه عليه‌السلام بالسائل ورفقه؛ يكرر عليه السؤال بقوله: هل كان يأتيه [في] ليالي القدر؟ وهي المرة التاسعة، وهو عليه‌السلام يرفق به.

و (يُطلِع) من باب [الإفعال][٢]، والمراد به الاطلاع الكاشف عن سرّ الله علىٰ ما هو عليه، قال الله تعالىٰ: ﴿وَما كانَ اللهُ لِيُطْلِعَكُم علىٰ الغَيْبِ وَلكِنَّ اللهَ يَجتَبي مِن رُسُلِهِ مَن يَشاءُ﴾[٣] للاطلاع علىٰ ذلك، والمجتبىٰ منه [محمد] صلى‌الله‌عليه‌وآله، وكذا المرتضىٰ علي والأئمة عليهم‌السلام، فلا يطلّع علىٰ الغيب ويعلمه بتعليم الله أحد غيرهم عليهم‌السلام، فلا يطلع عليه إلّا أنفسهم بتعليم الله، لا يطيق أحد حمل ذلك، وهم حملوا ما لا يحمله غيرهم، كما عرفت في المجلّدات، وإنّما حمل غيرهم بعض ذلك وفاضله وبعض جهات العرش، وهم عليهم‌السلام حملوه بتمامه كما حمّلهم الله تعالىٰ.

وروي في البصائر، مسنداً عن عمر بن يزيد، قال: قلت لأبي عبد الله عليه‌السلام: أرأيت من لم يقرّ بما يأتيكم في ليلة القدر كما ذكرت ولم يجحده؟ قال: **(أمّا إذا قامت عليه الحجّة ممن يثق به في علمنا فلم يقرّ به فهو كافر، وأمّا من لم يسمع ذلك فهو في عذر حتىٰ يسمع)**، ثمّ قال أبو عبد الله عليه‌السلام: **(يؤمن بالله ويؤمن للمؤمنين)**[٤].

بيان: هذا المضمون متواتر معنىً، فذلك شرط علوّ الحجة. فالإنكار المذكور في الحديث مقابل المعرفة بالمعنىٰ الخاصّ، لا مرادف العلم، وذلك لا يكون إلّا بعد وضوح الدليل عليه ولو من واسطة يثق بها، أمّا مع عدم الوثاقة فلا عبرة بها. وباقي البيان ظاهر ممّا سبق.

---

(١) في الأصل: «وأنّهم». (٢) في الأصل: «الأقوال».

(٣) «آل عمران» الآية: ١٧٩.

(٤) «بصائر الدرجات» ص ٢٢٤، ح ١٥، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

قوله: ﴿قال السائل: يابن رسول الله، كيف أعرف أن ليلة القدر تكون في كلّ سنة ؟ قال: إذا أتىٰ شهر رمضان فاقرأ سورة الدخان في كل ليلة مائة مرة، فإذا أتت ليلة ثلاث وعشرين فإنك ناظر إلىٰ تصديق الذي سألت عنه﴾.

أقول: قد عرفت أوائل الباب تعيين ليلة القدر ليلة ثلاث وعشرين، وأمره عليه السلام بالاستعداد لها بملازمة هذه السورة كلّ ليلة من أول الشهر بهذا العدد؛ ليتلقاها بنفس مستعدّة، فيفوز فيها بالبشارة واليقين فيهم، وما يعاين حسب ما يريدون، كما يريد الله تعالىٰ. ومن أراد الوقوف علىٰ أعمال ليلة القدر وباقي الثلاث وما يسبق قبلها فعليه بكتب الدعاء وغيرها.

❑ الحديث رقم ﴿٩﴾

قوله: ﴿وقال: قال أبو جعفر عليه السلام: لما ترون من بعثه الله عزّ وجلّ للشقاء علىٰ أهل الضلالة من أجناد الشياطين [وأزواجهم][1] أكثر ممّا ترون خليفة الله الذي بعثه للعدل والصواب من الملائكة. قيل: يا أبا جعفر، وكيف يكون شيء أكثر من الملائكة ؟ قال: كما شاء الله عزّ وجلّ﴾.

أقول: خلق الجهل من يسار العقل، من جهة الماهية بمقتضىٰ المشيئة العامة، وأُعطي فأبىٰ، وله جنود وأعوان [تخلية][2]، وخلق من إدباره شياطين مقيّضون لهم يصدونهم عن الحق، وهي من [غرفات][3] ظلمانية.

ومتىٰ نزلت الملائكة ليلة القدر تحرك ضدها ونزل علىٰ رئيس الضلال، يوسوس له الأباطيل ويوحي له زخرف القول، ولو شاء الله - [جبراً][4] - ما فعلوه*، لكنه ينافي العدل

---

(١) في الأصل: «وأرواحهم». (٢) في الأصل: «تحلية».

(٣) في الأصل: «عرفان». (٤) في الأصل: «خير».

(*) تنويهاً بقوله تعالىٰ: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوّاً شَيَاطِينَ الإنسِ والجِنِّ يُوحي بَعضُهُم إلىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ القَوْلِ غُرُوراً وَلَو شاءَ رَبُّكَ ما فَعَلُوهُ﴾ «الأنعام» الآية: ١١٢.

واستحقاق العقاب، فأوجد كلاً من [عمله][١]، إما حسن موافق لمقتضىٰ فطرته وما أودع فيها، أو قبيح منافٍ لها. والحسن والقبح يلحق المادة بحسب الصورة.

وما يرىٰ من الشياطين أكثر من الملائكة لأنّهم شياطين إنس وجن، والنازل من الملائكة خاصّ بهم عليهم السلام، وهم أعلىٰ، فيكون الشياطين في هذه الرتبة بهذا الاعتبار أكثر.

وهذا منه عليه السلام لايدل علىٰ أنّهم أكثر من الملائكة مطلقاً، علىٰ [أنّ] الاعتبار ليس بكثرة العدد، فقد يكون الواحد يقابل ألف ألف ألف، ويزيد قوة وإحاطة ورتبة، وهو كذلك بين أفراد الملائكة والشياطين، فتكون شياطين هذا العالم أكثر عدداً من الملائكة النازلين علىٰ إمام العدل، وهذه الملائكة أكثر وأقوىٰ من وجه، وملائكة العوالم والموكلون بكلّ فرد فرد [وذرّة][٢] من هذا العالم أكثر.

قوله: ﴿قال السائل: يا أبا جعفر، إني لو حدّثت بعض الشيعة بهذا الحديث لأنكروه، قال: كيف ينكرونه؟ قال: يقولون: إنّ الملائكة أكثر من الشياطين، قال: صدقت، افهم عنّي ما أقول: إنه ليس من يوم ولا ليلة إلّا وجميع الجن والشياطين تزور أئمة الضلالة، ويزور إمام الهدىٰ عددهم من الملائكة، حتىٰ [إذا] أتت ليلة القدر، فيهبط فيها من الملائكة إلىٰ ولي الأمر، خلق الله ـ أو قال: قيّض الله عزّ وجلّ ـ من الشياطين بعددهم، ثمّ زاروا ولي الضلالة فأتوه بالإفك والكذب، حتىٰ لعلّه يصبح فيقول: رأيت كذا وكذا، فلو سأل وليّ الأمر عن ذلك لقال: رأيت شيطاناً أخبرك بكذا وكذا، حتىٰ يفسّر له تفسيراً ويعلمه الضلالة التي هو عليها﴾.

أقول: قال محمّد صادق: «ثمّ قيل: يا أبا جعفر، وكيف يكون شيء أكثر من الملائكة؟ قال: (كما شاء الله). وسرّ قوله عليه السلام هو أنّ الملائكة علىٰ أقسام:

ملائكة الأرض، وهي النفوس الأرضيّة وطبائعها وسائر قواها.

وملائكة السماء، وهي النفوس السماوية وقواها.

---

(١) في الأصل: «تحمله».
(٢) في الاصل: «وذروة».

وملائكة ما فوق السماء.

وملائكة الأرض أقل من أجناد الشياطين وأرواحهم، إذا خصص الملائكة بنفوس السعداء وبقواهم؛ لأن نفوس الأشقياء أكثر من نفوس السعداء، كما قال تعالىٰ: ﴿وَأَكْثَرُهُمْ فَاسِقُونَ﴾[(١)] و﴿أَكْثَرَهُمْ لا يَعْلَمُونَ﴾[(٢)]، وأكثرهم لا يشعرون، وأكثرهم لا يفقهون ﴿وَقَلِيلٌ مِن عِبادِيَ الشَّكُورُ﴾[(٣)]. ويأتي في كلّ يوم وليلة إلىٰ الأشقياء أكثر ممّا يأتي للسعداء والمقرّبين. والباقي ظاهر».

أقول: ما فسّر به الملائكة خطأ مخالف لظاهر النقل والعقل، كما عرفت، بل الملائكة خلقٌ علىٰ طبقات ومراتب، كلّ موكّل بعمل [مستقل، منهم][(٤)] مَن يتلقىٰ الإنسان بالراحة والبشارة، أو بخلاف ذلك، ومنهم ملائكة عذاب، وغير ذلك. وتفصيلهم ممّا يطول، وفي خطب علي[(٥)] وغيرها تفصيل كثير منهم.

وعرفت أنّه لا تنافي بين [كونهم][(٦)] أكثر وبين ما ينزل علىٰ أئمة الضلال أكثر ممّا ينزل تلك الليلة علىٰ أئمة العدل، وكذا صدقه هنا علىٰ أكثرية الملائكة.

وفي ثواب الأعمال، عن الصادق عليه السلام: (ما خلق الله خلقاً أكثر من الملائكة، وإنه لينزل من السماء كلّ مساء سبعون ألف ملك)... الحديث[(٧)]، وسبق في باب أنّهم معدن العلم وشجرة النبوة ومختلف الملائكة، من المجلّد الثامن.

وبيّن عليه السلام له أنّ ما يزور أئمة الضلال أكثر؛ لأنّهم الجن والشياطين، [وبقدرها][(٨)] يزور إمام العدل من الملائكة، وهذا لا ينافي أكثرية الملائكة بجملتهم عليهم.

وقال محمّد صالح في الشرح ـ بعد قوله: قيل: وكيف يكون شيء أكثر من الملائكة ـ: «بناء هذا السؤال والذي يأتي بعده علىٰ نزول جميع الملائكة إلىٰ خليفة الله، إلّا إنّ هذا السؤال لمّا تعلق بأكثرية شيء مطلقاً أجاب عنه عليه السلام بقوله: (كما شاء الله)، تنبيهاً علىٰ

---

(١) «التوبة» الآية: ٨.
(٢) «الأنعام» الآية: ٣٧.
(٣) «سبأ» الآية: ١٣.
(٤) في الأصل: «منهم مستقل».
(٥) «نهج البلاغة» الخطبة: ٩١؛ «التوحيد» ص٢٧٨، ح٣.
(٦) في الأصل: «كون».
(٧) «ثواب الأعمال» ص١٢١، ح٤٦، صححناه علىٰ المصدر.
(٨) في الأصل: «وبقدر ما».

تحققها؛ لظهور أن الأشياء أكثر من الملائكة. بخلاف السؤال الآتي، فإنه لمّا كان صريحاً في أنّ الملائكة أكثر من الشياطين، وهذا عكس ما أفاده عليه السلام أولاً بحسب الظاهر، من أن الشياطين الواردين على أهل الضلال وأئمة الجور أكثر من الملائكة النازلين على خليفة الله، أجاب عنه عليه السلام ـ توضيحاً للمقصود ـ بقوله: **(افهم عنّي ما أقول)** .. إلى آخره.

وحاصله ـ على ما صرّح به الفاضل الأمين الاسترآبادي ـ أنّ زيارة أجناد الشياطين لأئمة الجور والضلال أكثر من زيارة الملائكة لخليفة الله تعالى؛ وذلك لأنّ زيارة الملائكة إنّما تكون في ليلة القدر، وزيارة الشياطين تكون في ليلة القدر وغيرها من الليالي والأيام.

وأنت خبير بأن الحصر الذي ادعاه في زيارة الملائكة غير مناسب لسياق الكلام، ومنافٍ لما دل على نزول الملائكة إليهم في غير ليلة القدر أيضاً.

فالأولى أن يقال: المقصود أن عدد الزائرين لأئمة الضلالة أكثر من الزائرين لإمام الهدى؛ لأن النازل إليه بعض الملائكة لا جميعهم، كما ستعرف.

قوله: **(ويزور إمام الهدى عددهم من الملائكة)**.

أي يزور إمام الهدى في كلّ يوم وليلة عدد أئمة الضلالة من الملائكة، وإرجاع ضمير الجمع إلى الجن والشياطين يوجب التساوي؛ والمقصود خلافه، إذ المقصود التفاوت بين الزيارتين ـ كما قيل ـ أو التفاوت بين الزائرين، كما قلنا.

قوله: **(حتى إذا أتت ليلة القدر، فيهبط فيها من الملائكة خلق الله)**.

لعل المراد بخلق الله بعض الملائكة، كما هو الظاهر من هذه العبارة، وبهذا القيد يتمّ المقصود، وهو أن الزائرين لأئمة الضلالة أكثر من الزائرين لإمام الهدى، سواء زار من الشياطين لأئمة الضلالة في تلك الليلة بقدر الملائكة الزائرين لهم، أو لم يزوروا.

قوله: **(أو قال: قيّض الله)** ... إلى آخره.

الشك من الراوي؛ لعدم تيقنه بصدور هذا القول منه عليه السلام، أي: أو قال أيضاً هذا القول بعدما ذكر. والتقييض: تقدير كَرْدَن*، كذا في الصراح.

قوله: **(فأتوه بالإفك والكذب)**.

الإفك الكذب، والعطف للتفسير. ولا يبعد أن يقال: إنّ الخبر الذي لا يطابق الواقع من

(*) كلمة فارسية، معناها مع الكلمة السابقة: التقدير.

حيث إنه لا يطابق الواقع يسمىٰ كذباً، ومن حيث إنه يصرف المخاطب عن الحق إلىٰ الباطل يسمىٰ إفكاً. يقال: أفكه، إذا صرفه عن الشيء[1]، قال الله تعالىٰ: ﴿قالُوا أجِئْتَنا لِتَأْفِكَنا عَنْ آلِهَتِنا﴾[2]، أي لتصرفنا عنه»[3] انتهىٰ.

أقول: الإمام أولاً قال له: (ما تنزل علىٰ إمام الضلال من الشياطين أكثر ممّا تنزل علىٰ الإمام ليلة القدر)[4]، وبيّنه بما سيأتي، ولم يتعلق السؤال بأكثرية شيء مطلقاً، لكن السائل توهّم أكثرية الشياطين علىٰ جميع الملائكة، كيف يكونون أكثر من الملائكة؟ فأجابه عليه السلام بأنه: (كما شاء الله)، فليس هو ممّا يخرج عن القدرة، وليس المراد أنّ ما سواهم من الخلق أكثر منهم. وأعاده ثانياً بقوله: إني لو حدّثت ... إلىٰ آخره، وصدّقه عليه السلام علىٰ هذا، وفهّمه ما قاله أولاً، فإنه أخمن، ولا تنافي بين سؤاليه.

والحصر الذي [ادّعاه][5] الاسترآبادي متواتر النصوص ـ كما سبق وسيأتي ـ [تبطله][6]، والعجب من هذا يشنع علىٰ غيره في الفوائد[7] بترك النص، وهو تشنيع في غير محله، وهذا اطراحه للنصوص وكلامه فيها، وهو أعلم بما قال.

فهم عليهم السلام مختلف الملائكة في كلّ آن وساعة، وكلام الإمام بالنسبة إلىٰ النازل ليلة القدر، وما ينزل علىٰ إمام الضلال فإنه أكثر؛ لأنّهم شياطين الإنس والجن، فزوار الإمام عددهم، أي الجن والشياطين لا الشياطين وحدهم، ويزور إمام الضلال ليلة القدر عددهم زائداً من الشياطين، فيكونون أزيد ممّا ينزل |عليهم| عليهم السلام.

ولا حاجة إلىٰ إعادة ضمير (عددهم) إلىٰ الشياطين، لا مجموع الجنّ والشياطين، وهذا يحتمل أيضاً. وعلىٰ كلّ واحد منهما ـ في تفسير معاد الضمير ـ المقصود حاصل، واحتمال عوده إلىٰ أئمة الضلال ضعيف، كما هو ظاهر.

ولا ينافي ذلك أيضاً لو قلنا بنزول جميع الملائكة والروح ليلة القدر؛ ففي المقابل نزولّ

---

(١) انظر: «لسان العرب» ج١، ص١٦٦، مادة «أفك».

(٢) «الأحقاف» الآية: ٢٢.

(٣) «شرح المازندراني» ج٦، ص١٩ ـ ٢١، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

(٤) معنىٰ قوله عليه السلام في صدر ح٩: (لما ترون من بعثه الله عزّ وجلّ للشقاء علىٰ أهل الضلالة ... أكثر)... إلىٰ آخره.

(٥) في الأصل: «اعاده».

(٦) في الأصل: «باطله».

(٧) انظر: «الفوائد المدنية» ص٤٠، ٦٣، ٩٠.

أيضاً، ما ينزل سائر السنة حتىٰ من شياطين الإنس والجن، فافهم. وباقي كلامه لا يخلو عن نظر. فافهم، وباقي الحديث ظاهر.

قوله: ﴿وأيم الله، إنّ من صدّق بليلة القدر لَيعلم أنّها لنا خاصّة؛ لقول رسول الله ﷺ لعليّ عليه السلام حين دنا موته: هذا وليّكم من بعدي، فإن أطعتموه رشدتم. ولكن من لا يؤمن بما في ليلة القدر منكر، ومن آمن بليلة القدر ممّن علىٰ غير رأينا فإنّه لا يسعه في الصدق إلّا أن يقول: إنّها لنا، ومن لم يقل فإنّه كاذب. إنّ الله عزّ وجلّ أعظم من أن ينزل الأمر مع الروح والملائكة إلىٰ كافر فاسق.

فإن قال: إنّه ينزل إلىٰ [الخليفة الذي هو عليها، فليس قولهم ذلك بشيء. وإن قالوا: إنّه ليس ينزل إلىٰ] أحد، فلا يكون أن ينزل شيء إلىٰ غير شيء. وإن قالوا ـ [و] سيقولون ـ: ليس هذا بشيء، فقد ضلّوا ضلالاً بعيداً﴾.

أقول: ما أكّده الإمام عليه السلام [لأنفسهم][1] معلوم ممّا سبق، وجعله الخاتمة وأوضحه بأوضح بيان، وهو أنّ من صدّق بليلة القدر ـ وهو لازم لكلّ من آمن بالله ورسله وكتبه، وأنّ لله حجّة في الأرض ولا يتركه ويهمله، والله لا يغفل عن عباده، بل يبيّن لهم ما تحتاج إليه الأمّة، إذ لا سعة [وفيه] بدون إمداده وتأييده ـ [لَيعلم][2] أنّها لا تكون إلّا لعلي وبنيه المعصومين؛ فلا أفضل منهم وأعلم، ولتعيين الرسول ونصه عليه عند موته وقبلُ بالشخص والصفة والفعل، كما نقله المخالف والمؤالف، وإن تركوه عناداً وحسداً، وسبق متفرقاً في الأبواب نقله من طرق المخالفين، فتكون لهم خاصّة.

ومعلوم أنّ الله لا ينزل الأمر والروح والملائكة إلىٰ الأمة عامة، ولا إلىٰ شخص معمىً فاسق، فضلاً عن كونه كافراً ومنافقاً، ولا يصح أن ينزل شيء إلىٰ اللاشيء.

وإن أنكروا ما ينزل ليلة القدر ـ وأنكره كثير منهم ـ فقد ضلوا ضلالاً بعيداً، فإن القرآن

---

(١) في الأصل: «بانفسهم».

(٢) في الأصل: «ومعلوم».

المحكم المتجدد حكمه علىٰ كلّ أُمة يكذّبهم، وكذا ما رووه كما سبق، ولطف الله بعباده زمن التكليف، وأنّ الدين لم يكمل إلّا بالإمامة، ولكلّ قوم نذير، ولا يضيّع الله مَن في الأصلاب، وكذا رسوله.

والقرآن صامت مفتقر إلىٰ مبيّن، وحجته لا تكون إلّا ناطقة، ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾[١]، والقرآن أيضاً يهدي إليه، كما سبق. والمعاند لا يرجع ولو تأتيه بكلّ آية، كما حكىٰ الله عنه في كتابه[٢].

وبسط باقي البيان متضح بما سبق، ﴿وَاللهُ يَقُولُ الحَقَّ وَهُوَ يَهدِي السَّبِيلَ﴾[٣] ﴿وَعَلىٰ اللهِ قَصْدُ السَّبِيلِ وَمِنها جائِرٌ﴾[٤].

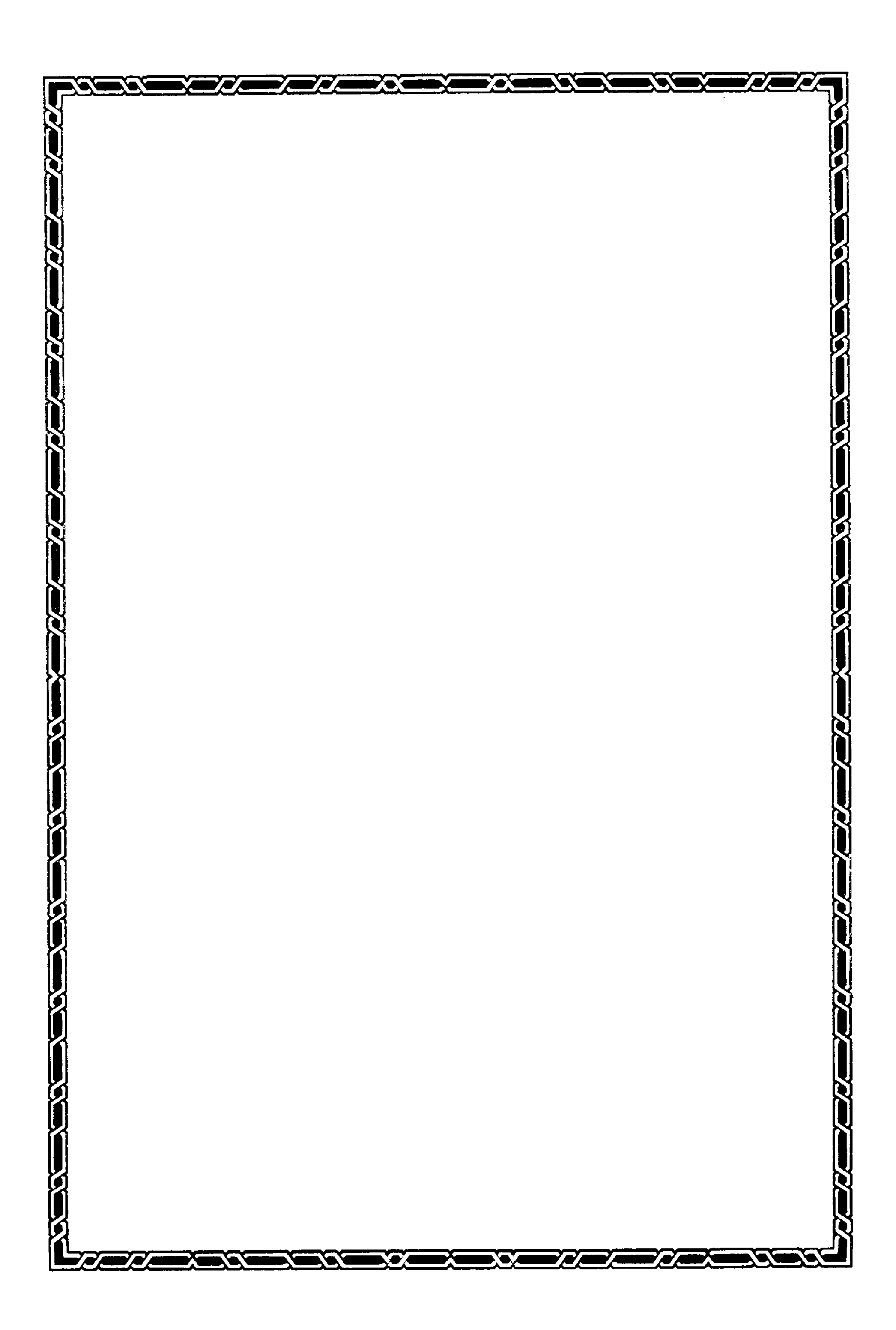
* * *

---

(١) «الرعد» الآية: ٧.

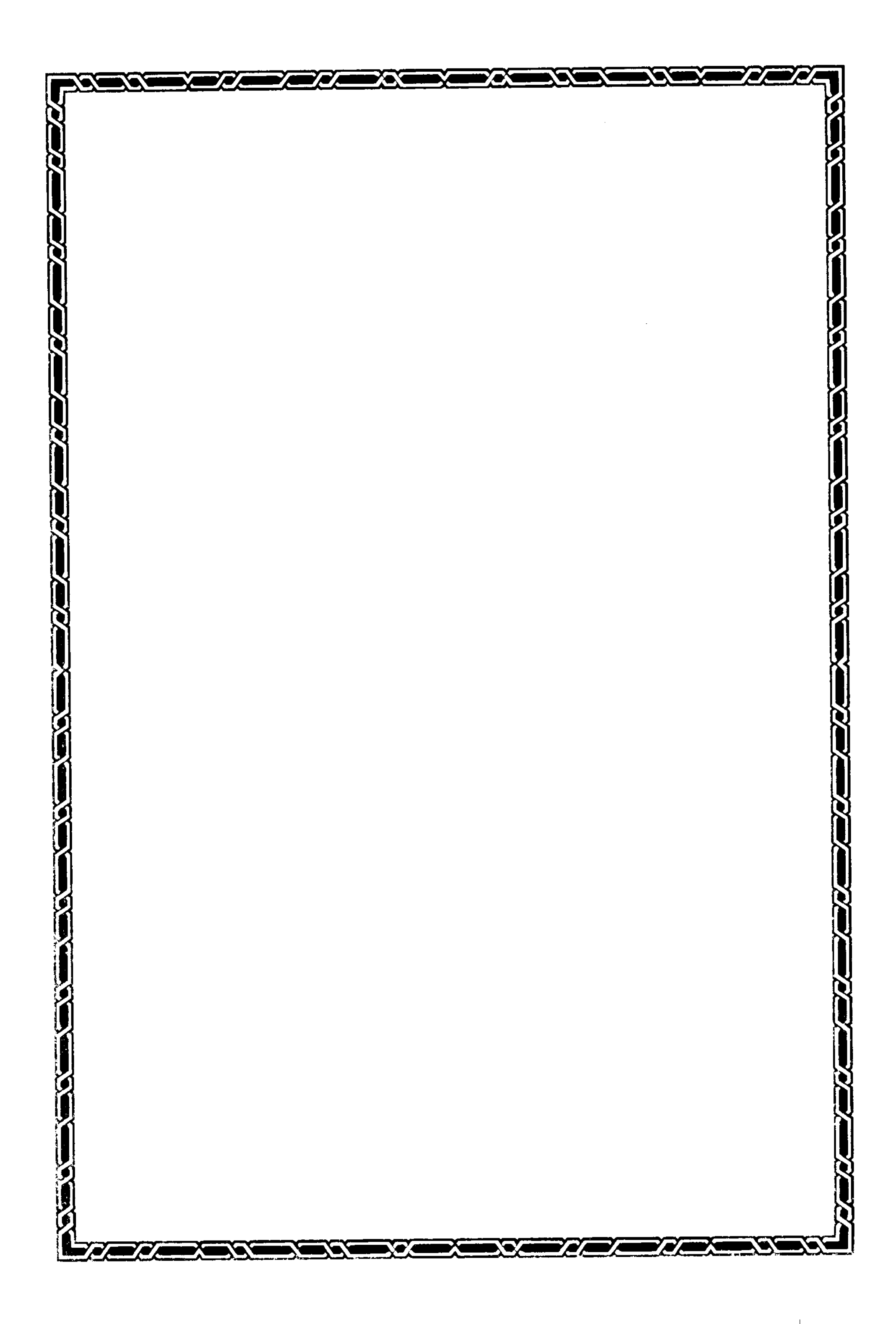
(٢) «البقرة» الآية: ١٤٥؛ «الأنعام» الآية: ٤، ٢٥؛ «الأعراف» الآية: ١٣٢، ١٤٦.

(٣) «الأحزاب» الآية: ٤. (٤) «النحل» الآية: ٩.



الباب الثاني والأربعون

في أن الأئمة عليهم السلام
يزدادون في ليلة الجمعة



أضواء حول الباب

أقول أحاديث الباب ثلاثة، ورواها الصفار في الجزء الأول من البصائر[1]. وهذا الباب داخل في الباب اللاحق، إلّا أنّ هذا أخص.

وفي البصائر، مسنداً عن الحسن بن العباس بن حريش، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: (**إنّ لنا في ليالي الجمعة لشأناً من الشأن**)، قلت: جعلت فداك، أي شأن؟ قال: (**يؤذن للملائكة والنبيين والأوصياء الموتىٰ، وأرواح الأوصياء الأحياء، والوصي الذي بين ظهرانيكم، يعرج بها إلىٰ السماء، فيطوفون بعرش ربّهم سبعاً، وهم يقولون: سبّوح قدّوس ربّ الملائكة والروح، حتىٰ إذا فرغوا صلّوا خلف كلّ قائمة له ركعتين، ثمّ ينصرفون، فتنصرف الملائكة بما وضع الله فيها من الاجتهاد، شديداً إعظامهم لِما رأوا، وقد زيد في اجتهادهم وخوفهم مثله.**

وينصرف النبيون والأوصياء وأرواح الأحياء، شديداً حبهم، وقد فرحوا أشدّ الفرح لأنفسهم. ويصبح الوصي والأوصياء قد أُلهموا إلهاماً من العلم، علماً جمّاً مثل جمّ الغفير، ليس شيء أشدّ سروراً منهم. اكتم، فوالله لهذا أعزّ عند الله من كذا وكذا عندك حَصنة).

قال: (**يا محبور، والله ما يلهم الإقرار بما ترىٰ إلّا الصالحون**)، قلت: والله ما عندي كثير صلاح.

---

(١) «بصائر الدرجات» ص١٣٠، ح١؛ ص١٣١، ح٤، ٥.

قال: (لا تكذب علىٰ الله، فإن الله قد سمّاك صالحاً، حيث يقول: ﴿فأُوْلَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ﴾[1]، يعني الذين آمنوا بنا وبأمير المؤمنين عليه السلام، وملائكته وأنبيائه وجميع حججه، عليهم وعلىٰ محمد وآله الطيّبين الطاهرين الأخيار الأبرار السلام)[2].

بيان: لمّا علم الإمام من حاله أنّه لم يراعِ ما هو عليه من اعتقاد الولاء، لا تحقيراً وتواضعاً بالنسبة لغيره، حكم عليه بالكذب، وأن الله سمّاه صالحاً، وقرأ الآية. والله يغفر، وقيل: حتىٰ الموالين والمحبين ومحبي المحبّين وهكذا، وهم درجات عند الله.

والمراد بالعروج: العروج الروحاني. والمراد بالعرش هو عرشه [عليه السلام]، عرش الكلّ، وهو مقام الأفئدة منه. وميتهم إذا مات لم يمت، وكذا قتيلهم. وليلة الجمعة من أفضل الأوقات، وهي التي جمع الله فيها العباد لأخذ الميثاق، وأول ظهور القائم، ولها مقام في كلّ عالم، فلذا كان لهم عليهم السلام فيها الشأن العظيم، وكذا في كلّ ليلة شريفة أو وقت شريف. وسيأتي معنىٰ الجّم الغفير[3].

«والحَصْنة ـ كعنبة ـ: جمع الحصن، أي هذه المرتبة عند الله أعزّ من كذا وكذا حصن مثله عندك.

والحَبْر ـ بالفتح ـ السرور والنعمة والكرامة»، كذا في البحار[4].

محمّد بن جمهور، عمّن رفعه إلىٰ أبي عبد الله عليه السلام، قال: قال: (إنّ لنا في كلّ ليلة جمعة وفدة إلىٰ الله عزّ وجلّ، فلا ننزل إلّا بعلمٍ مستطرف)[5].

وفي اختصاص المفيد، عن جابر الجعفي، قال: قال أبو جعفر عليه السلام: (لِمَ سمّيت يوم الجمعة جمعة؟) قال: قلت: تخبرني جعلني الله فداك، قال: (أفلا أُخبرك بتأويلها الأعظم؟) قال: قلت: بلىٰ، جعلني الله فداك، فقال: (يا جابر، سمّىٰ الله الجمعة جمعة لأنّ الله عزّ وجلّ جمع في ذلك اليوم الأوّلين والآخرين، وجميع ما خلق الله من الجن والإنس، وكلّ شيء خلق

---

(١) «النساء» الآية: ٦٩.

(٢) «بصائر الدرجات» ص ١٣٠، ح ٢، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

(٣) انظر شرح الحديث الأول من هذا الباب.

(٤) «بحار الأنوار» ج ٢٦، ص ٨٨، بتصرف، صححناه علىٰ المصدر.

(٥) «بصائر الدرجات» ص ١٣١، ح ٣، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

ربّنا، والسماوات والأرضين، والبحار، والجنة والنار، وكلّ شيء خلق الله في الميثاق، فأخذ الميثاق منهم له بالربوبية، ولمحمد صلى الله عليه وآله بالنبوة، ولعلي عليه السلام بالولاية، وفي ذلك اليوم قال الله للسماوات والأرض: ﴿ائْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾[1]. فسمّىٰ الله ذلك اليوم الجمعة لجمعه فيه الأولين والآخرين.

ثمّ قال عزّ وجلّ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾[2] من يومكم هذا الذي جمعكم فيه. والصلاة أمير المؤمنين، يعني بالصلاة الولاية، وهي الولاية الكبرىٰ، ففي ذلك اليوم أتت الرسل والأنبياء والملائكة، وكلّ شيء خلق الله، والثقلان ـ الجنّ والانس ـ والسماوات والأرضون والمؤمنون، بالتلبية لله عزّ وجلّ، فَامْضُوا ﴿إِلىٰ ذِكْرِ اللهِ﴾، وذكر الله أمير المؤمنين عليه السلام...)[3].

في الخصال والمعاني والإكمال، عن الهادي عليه السلام، أنّه سئل عن معنىٰ: (لا تعادوا الأيام فتعاديكم)، قال: (الأيام نحن ما قامت السماوات والأرض، فالسبت اسم رسول الله صلى الله عليه وآله، والأحد أمير المؤمنين، والاثنين الحسن والحسين، والثلاثاء علي بن الحسين، ومحمد بن علي الباقر، وجعفر بن محمد، والأربعاء موسىٰ بن جعفر، وعلي بن موسىٰ، ومحمد بن علي، وأنا، والخميس ابني الحسن، والجمعة ابن ابني، وإليه تجتمع عصابة الحق، وهو الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً)... الحديث[4].

وروىٰ البرسي عنهم عليهم السلام العدد الىٰ الاثنين كذلك، (والثلاثاء ثلاثة أنوار: نور الزهراء وخديجة وأم سلمة. والأربعاء أربعة أنوار: السجّاد والباقر والصادق والكاظم. والخميس خمسة أنوار: الرضا والجواد والهادي والعسكري والمهدي. والجمعة اجتماع شيعتنا علىٰ ولايتنا، ولعنة الله علىٰ أعدائنا)[5].

---

(١) «فصلت» الآية: ١١.　　(٢)، (٣) «الجمعة» الآية: ٩ ـ ١١.

(٣) انظر «الاختصاص» ضمن «سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد» ج ١٢، ص ١٢٩، صححناه علىٰ المصدر.

(٤) «الخصال» ص٣٩٦، ح١٠٢؛ «معاني الأخبار» ص١٢٤، ح١؛ «كمال الدين» ص٣٨٣، ح٩، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

(٥) «مشارق أنوار اليقين» ص٤٥، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

ويتضح لك ما تضمنه هذا الباب والباب اللاحق ببيان أُمور:

الأمر الأول: الستة أول الأعداد التامة، مقابل الستة الأيام التي خلقت فيها السماوات والأرض، والسبعة العدد الكامل، وهو ما اشتمل على أول الأفراد وأول الأزواج، والفرد قبل الزوج، والواحد ليس من العدد، والأول الثلاثة، والأربعة بعدها، والمجموع سبعة، مقابل ما يكمل بها كلّ مخلوق وشروط الأسباب ووقوع التكليف، ولا نهاية لمراتب الكمال منهم عليهم السلام وإن كانوا تامين. ومبدأ العدد من السبت، ولذا وقع الاجتماع لهم ليلة الجمعة.

الأمر الثاني: أنّهم عليهم السلام يقبلون الزيادة، والنصوص به متكاثرة، ومصرّح به في القرآن، قال الله تعالىٰ: ﴿وَقُل رَبِّ زِدْني عِلماً﴾[1].

وقال صلى الله عليه وآله: (اللهم زدني فيك تحيّراً)[2]، وهو صلى الله عليه وآله أفضل منهم عليهم السلام، فكيف هم عليهم السلام، ولا ينالون علماً أو غيره إلّا بواسطته صلى الله عليه وآله ؟!

وقال تعالىٰ: ﴿بَل عِبادٌ مُكْرَمُونَ * لَا يَسْبِقُونَهُ بِالقَوْلِ... وَهُمْ مِنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ﴾[3]، والخوف والخشية يوجبان خفاء أمر وإمكان وقوع غير الواقع، وهو يوجب الزيادة.

وسبق لك في المجلّد السابق في رواية أبي بصير وغيرها[4] أن أعلىٰ علومهم ما يحدث بالليل والنهار، والأمر بعد الأمر، والساعة بعد الساعة.

وقال الله: ﴿لَا عِلْمَ لَنا إلّا ما عَلَّمتَنا﴾[5]. وكذا مادل علىٰ عدم تناهي علومهم المتجددة بعد ما ينزل ليلة القدر. وقال الله تعالىٰ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾[6].

ومرتبة قبولهم الزيادة فوق اليقين، قال علي عليه السلام: (لو كشف الغطاء ما ازددت يقيناً)[7].

ومن الأحاديث الدالة علىٰ قبولهم الزيادة قوله عليه السلام: (أعينونا بورع واجتهاد)[8].

وكذا ما دل علىٰ خوفهم، قال صلى الله عليه وآله في خطبته يوم الغدير: (أخاف أن لا أفعل فتحلّ بي

---

(١) «طه» الآية: ١١٤.

(٢) انظر: «الدرر النجفيّة» ص٢١٢؛ «شرح منازل السائرين» للقاساني، ص٣١.

(٣) «الأنبياء» الآية: ٢٦ - ٢٨.

(٤) «الكافي» ج١، ص٢٢٥، ح٤؛ ص٢٤٠، ح١.

(٥) «البقر» الآية: ٣٢.

(٦) «البقرة» الآية: ٢٥٥.

(٧) «غرر الحكم ودرر الكلم» ص٥٦٦، الرقم: ١.

(٨) «نهج البلاغة» الكتاب: ٤٥، بتفاوت يسير.

منه قارعة، لا يدفعها عني دافع وإن عظمت حيلته)[١].

وفي الحديث القدسي حديث الإسراء: (يا أحمد، هل تدري لأي شيء فضّلتك على سائر الأنبياء؟ قال: اللهمّ لا، قال الله تعالى: باليقين وحسن الخُلق، وسخاوة النفس، ورحمة الخَلق)[٢].

وكذلك الأئمة كانوا أئمة بذلك، وعرف كونهم أئمة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وورد في شأن الحسين عليه السلام: (أن له درجة لا ينالها إلّا بالشهادة)[٣] فخرج لها.

وورد فيه (إنّ الله عوّضه عن شهادته بثلاثة أشياء: الشفاء في تربته، وإجابة الدعاء تحت قبته، والأئمة من ذريته)[٤]. وورد[٥] غير ذلك بزيادة.

وعن أبي عبد الله عليه السلام: (إنّ بعض قريش قال لرسول الله صلى الله عليه وآله : بأيّ شيء سبقتَ الأنبياء وأنت بعثت آخرهم وخاتمهم؟ قال: إني كنت أوّل من آمن بربي، وأوّل من أجاب حين أخذ ميثاق النبيين ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا ﴾[٦])[٧].

وعن أبي عبد الله عليه السلام: (سئل رسول الله: بأيّ شيء سبقتَ ولد آدم؟ قال: إني أول من أقرّ بربّي، إن الله أخذ ميثاق النبيين ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ وكنت أول من أجاب)[٨].

ولا خفاء في [أنّ] هذا من أفضل أعماله، وقد جعله سبباً لسبقه صلى الله عليه وآله على سائر الأنبياء، وهذه زيادة ظاهرة، فلولا أنّ الزيادة تحصل لهم لم يصحّ جعله صلى الله عليه وآله ذلك سبباً.

وقال صلى الله عليه وآله: (تناكحوا تناسلوا، فإنّي أباهي بكم الأمم الماضية والقرون السالفة يوم القيامة ولو بالسقط)[٩].

---

(١) «الاحتجاج» ج١، ص١٤١، بتفاوت. (٢) «إرشاد القلوب» ص٢٠٥.

(٣) «أمالي الشيخ الصدوق» ص١٣٠، ح١، وفيه: (وإن لك في الجنة درجات لا تنالها...).

(٤) «كفاية الأثر» ص١٧؛ «بحار الأنوار» ج٣٦، ص٢٨٦ ح١٠٧، بتفاوت.

(٥) «أمالي الشيخ الطوسي» ص٣١٧، ح٦٤٤. (٦) «الأعراف» الآية: ١٧٢.

(٧) «الكافي» ج١، ص٤٤١، باب مولد النبي صلى الله عليه وآله ... ح٦.

(٨) «الكافي» ج٢، ص١٢، باب أن رسول الله أول من أجاب..، ح٣، بتفاوت يسير.

(٩) «إحياء علوم الدين» ج٢، ص٢٢؛ «جامع الأخبار» ص٢٧٢، ح٧٣٨؛ «غوالي اللآلئ» ج٣، ص٢٨٦،

والمباهاة: المكاثرة وافتخار يرجع إلىٰ النفس، وفيه زيادة.

وفي حديث [الإسراء][١]: (قال الله تعالىٰ: يا محمد، وجبت محبتي للمتحابين فيّ، ووجبت محبتي للمتعاطفين فيّ، ووجبت محبتي للمتواصلين فيّ، ووجبت محبتي للمتوكّلين عليّ، وليس لمحبتي غاية ولا نهاية، كلّ ما رفعت لهم علماً وضعت لهم علماً، أولئك الذين نظروا إلىٰ المخلوقين بنظري إليهم، ولم يرفعوا الحوائج إلىٰ الخلق، بطونهم خفيفة من أكل الحلال، بُغيتهم من الدنيا ذكري ومحبتي ورضاي عنهم)[٢].

وأشار بقوله: (كلّما رفعت لهم علماً وضعت لهم علماً) أنّهم طالبون الزيادة، ودائماً المدد حاصل لهم، فلا نهاية لهم في ذلك، وهذه زيادة ظاهرة. إلىٰ غير ذلك من الأحاديث الدالة صريحاً علىٰ قبولهم الزيادة.

وزيادتهم بأعمالهم وأعمال [شيعتهم][٣] أيضاً، فأقله يحصل منهم الإعانة في أمر الشفاعة، وهم أيضاً فروعهم وصفتهم؛ لأنهم من شعاع نورهم، وورق الشجر، كما روي عنهم[٤] عليهم السلام.

ومعلوم أن بصلاحهم يحصل لهم الفرح والسرور، وهو زيادة ونفع [بعملهم][٥] وإن لم يكن ظاهراً بحسب ذواتهم، بل بحسب فروعهم وصفتهم، وكلّه راجع لهم عليهم السلام.

وورد سرورهم بأعمال شيعتهم إذا عرضت عليهم وكانت حسنة[٦]، فهذه زيادة ونفع أيضاً.

وورد: (لا تسوءونا بأعمالكم فإنّها تعرض علينا)[٧]، كما سبق.

وكلّ ذلك زيادة ونفع راجع لهم، ولو بحسب مقامهم الفرعي وصفتهم الظاهرة، وإن

← ح٢٩، بتفاوت.

(١) في الأصل: «الاسرار».

(٢) «إرشاد القلوب» ص١٩٩؛ «الجواهر السنية» ص١٥١، بتفاوت، صححناه علىٰ المصدر.

(٣) في الأصل: «تستقيم».

(٤) «تفسير علي بن إبراهيم القمي» ج١، ص٣٩٩؛ «بحار الأنوار» ج٩، ص٢١٨، ح٩٧؛ ج٢٥، ص٢١ ح٣٢.

(٥) في الأصل: «بعلمهم».

(٦) «بصائر الدرجات» ص٤٤٤، ح٤، ٥، ٦.

(٧) «بصائر الدرجات» ص٤٢٦، ح١٧؛ ص٤٤٥، ح٨، نقله بالمعنىٰ.

كان بحسب مقامه بتقييد الظاهر نفعاً راجعاً [لشيعتهم][١]، كما قال عليه السلام في الزيارة الجامعة: (وجعل صلواتنا عليكم وما خصّنا به من ولايتكم طيباً لخلقنا، وطهارة لأنفسنا، وتزكية لنا)[٢]... إلىٰ آخره، وورد نحوه أيضاً.

وهذا لا ينافي ذلك؛ لأنهم من صفاتهم وفرعهم الشعاعي، ولهذا حمّلهم الله ذنوب شيعتهم، كما روي في الأحاديث[٣] و|ورد في| الكتاب[٤].

ومعلوم أنّه إذا كانت الشيعة من شعاعهم وعجنوا بولايتهم ـ كما روي[٥] ـ فينسب ما يعمله من عمل صالح لهم ولو بالتبعيّة، وكان مدداً لهم عليهم السلام ممّا يناسب تلك المرتبة، فهو عمل [لهم][٦] بالتبعيّة الفرعيّة، وإن كان النفع بأعمالهم في مقامهم الفرعي، فهو مقام لهم، وفي مقاماتهم العالية بأعمال أنفسهم وذواتهم، وكلّها من أعمالهم ـ بقول مطلق عامّ ـ فتدبّر.

إلىٰ غير هذه الروايات المتكاثرة الدالة علىٰ قبولهم الزيادة وانتفاعهم بأعمالهم وأعمال شيعتهم، وإن لم يرجع [الانتفاع بالتالي][٧] لذواتهم، فلا يلزم كونهم أعلىٰ منهم عليهم السلام، ولا افتقارهم لمن دونهم وفاضل شعاعهم، بل الأمر بالعكس؛ فإن هذا انتفاع فرعي لا ذاتي، والعالي يفتقر إلىٰ السافل بحسب ظهور صفاته واستنارته، الاستنارة الظاهرة لها وإليها، لا بحسب ذاتها، وإن كانت الأصل للورقة، واستمدادها منها، وبها بقاؤها.

والمؤمن ورقة من الشجرة، كما روي فيما فاق الاستفاضة من الروايات، منها: |ما| رواه

---

(١) في الأصل: «يستقيم».

(٢) «الفقيه» ج ٢، ص ٣٧٢، ح ١٦٢٥؛ «تهذيب الأحكام» ج ٦، ص ٩٨، ح ١٧٧، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

(٣) «تفسير علي بن إبراهيم القمي» ج ٢، ص ٣٢١؛ «معاني الأخبار» ص ٣٥٢، ح ١، والروايتان واردتان في شأن الرسول صلى الله عليه وآله.

(٤) لعل المراد به قوله تعالىٰ في سورة «الفتح» الآية: ٢. انظر تفسيرها في المصدرين السابقين، وكذلك في «تأويل الآيات الظاهرة» ص ٥٧٥؛ «بحار الأنوار» ج ٢٤، ص ٢٧٣، ح ٥٧.

(٥) «بصائر الدرجات» ص ١٦، ح ٨، «بحار الأنوار» ج ٢٥، ص ١١، ح ١٧، وفيه: (إن الله عجن طينتنا وطينة شيعتنا).

(٦) في الأصل: «له».

(٧) في الأصل: «لانتفاع التالي».

أبو حمزة الثمالي، أنّه سأل الباقر عليه السلام عن قوله تعالىٰ: ﴿كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ﴾[1]، فقال: (قال رسول الله صلى الله عليه وآله: أنا أصلها، وعليٌّ فرعها، والأئمة أغصانها، وعلمنا ثمرها، وشيعتنا ورقها. يا أبا حمزة، هل ترىٰ فيها فضلاً؟ قال: قلت: لا والله لا أرىٰ فيها، قال: فقال: (يا أبا حمزة، والله إن المولود ليولد من شيعتنا فتورق ورقة فيها، ويموت فتسقط منها ورقة)[2].

وقال رجل آخر: جعلت فداك، ﴿تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾[3] قال: (ما يفتي الأئمة شيعتهم في كلّ حج وعمرة من الحلال والحرام)[4].

فارتفع التنافي بين مادل علىٰ رجوع فائدة صلاتنا عليهم ولهم، والدعاء لهم عليهم السلام لنا، وبين ما دل علىٰ رجوع فائدةٍ لهم أيضاً وانتفاعهم عليهم السلام بها أيضاً؛ لاختلاف الجهة فلا تنافي. ولو لم يرجع لهم نفع منها بحسب بعض مقامهم الثانوي لم يكن لهم الجامعيّة الكاملة للكمال، وكلّ خير منهم وبهم ولهم وفيهم وإليهم.

وكيف لا يقبلون الزيادة [وهم][5] مفتقرون دائماً إلىٰ الله تعالىٰ في الذات والصفات، ودائماً علمهم بتعليم الله، وكذا بقاؤه وتجدده، ولا يحيطون بغيب الإمكان إلّا بما شاء. وكلّ ممكن محدود متناهٍ، قابل للنقيصة والتغيير، فيقبل الزيادة أيضاً.

قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ اللهَ يُمْسِكُ السَّمٰوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا﴾[6]، فلا غَناء للشيء عن المدد منه تعالىٰ في كلّ لحظة، فلو استغنىٰ عنه آناً ما استغنىٰ دائماً، فلم يكن مخلوقاً، ولا الله الخالق الحافظ الغني، وغيره فقير إليه.

وإذاكان [لا انقطاع][7] للمدد عنه فهم دائماً يأتيهم ما ليس عندهم، وهو معنىً للزيادة، وهكذا كلّ مخلوق بحسبه، وهذا ظاهر لا شك فيه.

---

(١) «إبراهيم» الآية: ٢٤.

(٢) «بصائر الدرجات» ص٥٨، ح١، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

(٣) «إبراهيم» الآية: ٢٥.

(٤) «بصائر الدرجات» ص٥٩، ح٣، صححناه علىٰ المصدر.

(٥) في الأصل: «ولهم».

(٦) «فاطر» الآية: ٤١.

(٧) في الأصل: «الانقطاع».

فقد اتضح لك ـ عقلاً ونقلاً، كتاباً وسنّة ـ قبولهم الزيادة وانتفاعهم عليهم السلام بجميع الأعمال.

دفعُ وهمٍ

ولا ينافي ما سبق مافي الزيارة الجامعة الكبرىٰ: (وتمامَ نوركم، وصدقَ مقاعدكم)[1].

فإنّا نقول: هو تام، والزيادة في مراتب الكمال، وهم قبل حصول الزيادة تامّون، وكذا بعد حصولها، بخلاف غيرهم في كلّ واحد بحسبه وبالإضافة إليهم.

أو نقول: أنوارهم تامة، أي مشتركون ومتساوون في الوجود وبالنسبة إلىٰ سائر الخلق، وهذا لا ينافي قبولهم الزيادة وتفاضلهم بالنسبة لذواتهم، والتمام حاصل لهم بحسب ذواتهم وصفاتهم وأفعالهم، وجميع أحوالهم وفروعهم، وما وجد بسببهم ومنهم وإليهم، وقابلون للزيادة، وليسوا قبل حصولها بناقصين.

وكذا حصول المدد الجديد لهم ليس فيهم نقصاً؛ لأنه لم يكن مكوّناً قبل ظهوره بهم، بل ممكن وفي المشيئة [والدواة][2] الكلّية الأُولية، وهم الحاملون له، ومتىٰ برز في الكون فهو هم؛ لأنهم أفضل الكون وأجمعه وأعلاه وصفوته، ولا يمكن بمقتضىٰ المشيئة أن يكون في الكون أفضل منهم، ولو فرض كان هم عليهم السلام في كلّ واحد بحسب مرتبته.

والحكم عليهم عليهم السلام بالتمام قبل حصول الزيادة، بمعنىٰ أن كلّ ما ينبغي أن يكون في الكون ـ بحسبهم في ذواتهم وبالنسبة لغيرهم ـ قد كان، فهو إبداع ما كان، وما يقتضيه عالم الكون بما اقتضته المشيئة، وقبل وقوع الزيادة ـ لعدم توجه الأسباب وإرادته ـ لا ينبغي كونه، فلا نقص فيهم قبله، ولم يطلب منهم؛ لأنه لا ينبغي وقوعه، فلا نقص فيهم، وإذا حصل حصل موجبه ودخل في كونهم، وهو قبلٌ في الإمكان أيضاً، لأنه من مقام الفعل والحدوث، لا من الذات بأحديتها.

فهذه الزيادة زيادة تكميل ـ كما عرفت ـ لا زيادة تتميم، ومراتب الكمال لا توجب نقصاً قبل حصول مرتبة منها، لأنه لا نقص فيهم قبل بالنسبة إلىٰ ما ينبغي منهم، بخلاف غيرهم عليهم السلام. وأمّا بالنسبة إلىٰ ما فوقهم ـ وجهة المشيئة الفاعلية التي هم حاملوها ومظهروها ـ فمتناهون في فقر وقبول زيادة، ولا غاية لمشيئته ولا لخزانته الكبرىٰ واسمه

---

(١) «تهذيب الأحكام» ج٦، ص٩٨، ح١٧٧. (٢) في الأصل: «والذوات».

الأعظم [الأعظم] الأكمل.

فظهر أن ذلك لا يوجب نقصاً فيهم قبلُ بالنسبة إلىٰ الكون، وكذا قبول الزيادة، إذ لا بقاء لهم بدون المدد الذي لا نهاية له ولا انقطاع ولا غنىً عنه لخلق، وهو دائماً طري، وهم دائماً في الحاجة إليه والفقر، وهم أول الكون فلا مكوّن قبلهم، ولا ممكن في الكون أفضل منهم، ولو فرض بمقتضىٰ القدرة الإمكانية والفاعلية إذا برز كان هو الأول ؛ لأنه من إمكانهم لكونهم، وهكذا في إمكان كلّ شيء، ولا نهاية له إذا برز لكونه، لكن في غيرهم قبل حصوله فيه جهة نقص بالنسبة إلىٰ الكون، ولا كذلك هم عليهم السلام.

وكذلك علمهم بالكتب وبما كان وسيكون إلىٰ يوم القيامة لا ينافي قبول الزيادة، بل إحاطتهم بجميع كتب الخلق، بل كلّ فرد فرد كتاب جامع لهم، بما يقصر عن معرفتهم غيرهم، وذلك بتعليم الله لهم.

علىٰ أنك قد عرفت أن ما يحدث لهم الآن بعد الآن والساعة بعد الساعة أعلىٰ من [ذلك] وأكمل، وهو العلم، وهو من مقام الزيادة. وأيضاً ـ كما عرفت ـ فيما عرفوه وأحاطوا به [إجمال][1] والتخصيص والتمييز الكوني بعلم جديد منه لهم، وكذا رجوع المخصص مجملاً، فلا علم لهم إلّا ما علّمهم الله، كما عرفت.

الأمر الثالث: هذا المدد الحاصل لهم إنّما يبرز من إمكانهم لكونهم ؛ لوجوب المناسبة، وهم عليهم السلام الحاملون لعرشه الأعظم، ووكر مشيئته، ومقام المثل الأعظم ومعانيه، فهم مبدأ الظهور، وحقيقة أمره المفعولي، ومبدأ ظهور أمره الفاعلي، فالزيادة من إمكانهم لكونهم لا من كونٍ قبلهم؛ وإلّا لم يكونوا أوّل المكوّنات وأفضل الكلّ وعلة لمن سواهم، بأمر الله [ما هو صورة وفاعلية وغاية] ومظهر الولاية المطلقة، فوجب بروزه من إمكانهم إلىٰ كونهم.

فليست الزيادة من مكوّن سابق، فيلزم النقص قبل، كما نقول ـ ومثالهم أجلّ وأعلىٰ ـ: [إن ما تثمر][2] به النخلة كلّ سنة ثمرة جديدة وزيادة، وليس بخارج منها، بل من إمكانها لكونها. وفيك دليل آياته، كما قال تعالىٰ: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ﴾[3] الآية،

---

(١) في الأصل: «اكمال».
(٢) في الأصل: «انما ثمر».
(٣) «فصّلت» الآية: ٥٣.

وهم آياته، كما تواتر به النص[1]، ودل عليه صافي الاعتبار، وسبق في أبواب المجلّدات.

ومعلوم أنّه لابدّ من المناسبة بينه والفعل، وهم الحاملون له، فما [أُزيدوا إلّا][2] بما لهم منهم، وما مضىٰ وغاب عاد إلىٰ مادة إمكانهم، وما يأتي منه لهم لا من مكوّن آخر، وإلّا لزم ما سبق، وهو باطل، فهو ممّا يمكن لهم [وحقيقته][3] ذلك. ولا تناهي للإمكان، فكذا المدد لا تناهي له، وبالعكس، ولا نهاية لخزانته ولا نفاد، قال الله: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ اللَّهِ بَاقٍ﴾[4] بإبقائه، وما عنده المشيئة وفعله، وهو عنده بالملك والإحاطة بما ظهر له به في مقامه.

وليس معنىٰ الآية كما يقوله الملّا الشيرازي[5] ـ تبعاً لابن عربي[6] ـ وكذا صهره.

وورد أنّ أعظم خزانته بين الكاف والنون[7].

ولمّا كان الله منزهاً عن التغيّر والانتقال، والشيء بالمدد [دائماً][8]، في القبض والبسط والقرب، فقربه بحسب ما ظهر له به من فعله، لا بقصر المسافة بينه وبين الله تعالىٰ، بل دائماً هي هي، ولا خروج له عن مقامه الإمكاني، فالقرب بهذا المعنىٰ.

وفي بعض الأحاديث: (من تقرّب إليَّ شبراً تقربت إليه ذراعاً، ومن تقرّب إلي ذراعاً تقربت إليه باعاً، ومن أتاني مشياً أتيته هرولة)[9].

والتقدير فيهما بالشبر والذراع بمعنىٰ ما نقول؛ لتنزيه الله عقلاً ونقلاً، والنسبة بالضِعف المثلي.

فيجب من ذلك أن حركة الممكن علىٰ نفسه مستديرة، لا إلىٰ جهة، وإن كان علىٰ نقطة وعلىٰ وجهين من المشيئة والمدد، وإن كان جديداً به يزيد، كما عرفت، لكنّه لم يخرج عن

---

(١) «بحار الأنوار» ج٢٣، ص٢٠٦، باب أنّهم عليهم السلام آيات الله..

(٢) في الأصل: «اريد والا».

(٣) في الأصل: «وحقيقة».

(٤) «النحل» الآية: ٩٦.

(٥) انظر: «مفاتيح الغيب» ص٤١٧ – ٤١٨.

(٦) انظر: «الفتوحات المكية» ج٤، ص١٠٧.

(٧) «تفسير علي بن إبراهيم القمي» ج٢، ص٢٢٠، وفيه: (خزائنه في كاف ونون). وفي «بحار الأنوار»، ج٢٥، ص١٨٤، ح٥، نقلاً عن «مناقب آل أبي طالب» ج٤، ص٢٤٢، مثله معنىً.

(٨) في الأصل: «ايما».

(٩) «مسند أحمد بن حنبل» ج٥، ص١٥٣؛ «غوالي اللآلئ» ج١، ص٥٦، ح٨١، بتفاوت يسير.

إمكانه، بل خصص به حين خصص به، وعيّن له كذلك، ويعود له، وهكذا، فافهم.

فهو منه له به، وهو جديد يزيد به دائماً إلىٰ نهاية، وهو في مقامه الإمكاني لا [يعدوه][1]، كلّما وصل لمقام ظهر آخر وكان النهاية، وذلك متأخر، وهكذا. وجميع ذلك الذات منزه عنه، فافهم.

وعود كلّ مخلوق لبدئه، وبدؤه الإمكاني بما أوجده، له لا الذات الأُحدية، تعالىٰ الله عما يقوله المتصوّفة ـ وأمثالهم الظالمون ـ علوّاً كبيراً.

الأمر الرابع: قال محمّد تقي في شرح الجامعة ـ عند قوله عليه السلام: (ورحمة الله وبركاته)[2] ـ: «والبركة للدنيوية والأُخروية، أو الأعم منهما ومن الدينية، وتقدم أنّها لطف لنا، فإن مراتبهم عند الله تعالىٰ بحيث لا تقبل الزيادة إلّا بحسب المراتب الدنيوية، وظهورهم علىٰ الأعادي، وإعلائهم كلمة الله، وهما أيضاً لنا»[3].

أقول: تبعه علىٰ ذلك بعض، وكلّه توهماً من بعض الأحاديث التي أشرنا لها، وعرفت وجهها بما لا تخالف الروايات الكثيرة التي تزيد عليها، وموافقة الكتاب والعقل من وجوه، وقد عرفت أن الحكم عليهم بأنّهم لا يقبلون الزيادة أمر عظيم يخرجهم عن مقاماتهم التي أقامهم الله فيها.

وإن أراد بما عند الله في علمه، وهو العلم الإمكاني الحادث لا الذاتي، فلا تحقق لشيء فيها، و (عالم إذ لا معلوم)، كما سبق[4]. فكلّ شيء متناه منقطع دونه وله مقدار، قال الله: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِندَهُ بِمِقْدَارٍ﴾[5]، وهو عام لكلّ شيء، فكلّ شيء كذلك، لا خاصّاً بهم عليهم السلام، وجف [القلم][6] بما كان أو يكون بالنسبة لعلمه.

وإن كان بحسب مقامه فلابدّ أن كلّ شيء يقبلها ويقبل النقيصة؛ لإمكانه، فتقبل* الزيادة، فهم عليهم السلام وسائر الخلق في ذلك أيضاً سواء ـ بقول مطلق ـ وإن تفاوتوا.

---

(١) في الأصل: «يعداه».
(٢) «الفقيه» ج ٢، ص ٣٧٠، ح ١٦٢٥.
(٣) «روضة المتقين» ج ٥، ص ٤٦١، صححناه علىٰ المصدر.
(٤) «الكافي» ج ١، ص ١٤١، باب جوامع التوحيد، ح ٦، وسبق في: «هدي العقول» ج ٦ باب ٢٢، ح ٦.
(٥) «الرعد» الآية: ٨.
(٦) في الأصل: «العلم».
(*) أي مراتبهم، كما ينبئ به كلام المجلسي السابق.

وعرفت أن كونها لطفاً لنا وتزكية وكفّارة لا ينافي انتفاعهم عليهم السلام بها، وعرفت أدلته. كيف ولا يصل [إلينا][1] شيء إلّا بالمدد، وهم مبدأ ظهور كلّ شيء وبابه، ولا يصل إلينا إلّا فاضل جودهم؛ لنسبتنا منهم عليهم السلام.

فوجب من ذلك انتفاعهم عليهم السلام به أولاً، وإلّا لم يصل لنا نفع من صلواتنا ودعائنا لهم وترحمنا، وهذا ظاهر، فيكون ترحمنا عليهم عليهم السلام وصلواتنا نستدل بما ظهر لنا فينا ـ بحسب استطاعتنا ـ علىٰ المجهول الذي لا نعرفه. وهو صلى الله عليه وآله رحمة الله لهم، وصلواته عليهم وبركاته أن يجعله الله لهم ويمدّهم به.

وهذا وجه ظاهر لا خفاء فيه، وبه يندفع إشكال مشهور أيضاً، فعرّج لما تلوناه عليك قبلُ، ودع كلامه، وكأنّه أراد وجهاً ظاهرياً من قوله: «إلّا بحسب [المراتب الدنيوية][2]» ولا يتم أيضاً له ذلك.

فقد ظهر لك معنىٰ زيادتهم ليلة الجمعة وسائر الأوقات، بما لا يلزم إشكال، ولا تختلف الروايات في ذلك، وحقيقتهم عليهم السلام كذلك، وفيما سبق كفاية، وإلّا فالبحث في المسألة أوسع ممّا سبق، واستمد الزيادة بهم عليهم السلام.

❑ الحديث رقم ﴿١﴾

قوله: «عن أبي يحيىٰ الصنعاني، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قال لي: يا أبا يحيىٰ، إن لنا في ليالي الجمعة لشأناً من الشأن. قال: قلت: جعلت فداك، وما ذاك الشأن؟ قال: يؤذن لأرواح الأنبياء الموتىٰ عليهم السلام وأرواح الأوصياء [الموتىٰ] عليهم السلام، وروح الوصي الذي بين [ظهرانيكم، يعرج بها][3] إلىٰ السماء حتىٰ توافي عرش ربها، فتطوف به أُسبوعاً، وتصلي عند كلّ قائمة من قوائم العرش ركعتين، ثمّ تردّ إلىٰ الأبدان التي كانت

---

(١) في الأصل: «إليها».
(٢) في الأصل: «الدنيا».
(٣) في الأصل: «أظهركم، تعرج».

فيها، فتصبح الأنبياء والأوصياء قد ملئوا سروراً، ويصبح الوصي الذي بين ظهرانيكم وقد زِيدَ في علمه مثل جمّ الغفير ﴾.

أقول: في النهاية: «(فأقاموا بين ظهرانيهم، وبين أظهرهم)، قد تكررت هذه اللفظة في الحديث، والمراد بها أنّهم أقاموا بينهم علىٰ سبيل الاستظهار والاستناد إليهم، وزيدت فيه ألف ونون مفتوحة تأكيداً. ومعناه أن ظهراً منهم قدّامه، وظهراً وراءه، فهو مكنوف من جانبيه، ومن جوانبه إذا قيل: بين أظهرهم، ثمّ كثر استعماله حتىٰ استعمل في الاقامة بين القوم مطلقاً»[١].

وقال: «في حديث أبي ذر، قلت: يا رسول الله،كم الرسل ؟ قال: **(ثلاثمائة وخمسة عشر ـ وفي رواية: ثلاثة عشر ـ جمّ الغفير)**.

هكذا جاءت الرواية، قالوا: والصواب جمّاء غفيراً، يقال: جاء القوم جمّاً غفيراً، والجمّاء الغفير، وجمّاء غفيراً، أي مجتمعين كثيرين.

والذي أُنكر من الرواية صحيح ؛ فإنّه يقال: الجمّ الغفير، ثمّ حذف الألف واللام وأُضيف، من باب: صلاة الأُولىٰ، ومسجد الجامع. وأصل الكلمة من الجموم والجمَّة، وهو الاجتماع والكثرة. والغفير: من الغَفْر، وهو التغطية والستر»[٢] انتهىٰ.

فالمراد بالجمّ الغفير إما كناية عن العلم الكثير، أو لموافاته أرواح الأنبياء والأوصياء يزاد في [علمه][٣] مثلهم، لأنه خليفتهم وبدلهم في الأرض.

و**(الشأن)** ـ بالسكون ـ الخَطب والأمر والحال، والجمع: شؤون[٤]. [والتنكير][٥] للتعظيم.

ومعلوم أن هذا الاجتماع والموافاة عند العرش الأولي أو الثاني ممّا يزيد في حالهم وأمرهم، وهو أيضاً في نفسه عظيم وله [خطب][٦] جليل. ولا خفاء في أن لهم عليهم السلام شأناً عظيماً، أي حال، بحسب ذواتهم الأمرية والجبروتية، والملكوتية والمُلك، في أنفسهم وما

---

(١) «النهاية» ج ٣، ص ١٦٦، مادة «ظهر»، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

(٢) «النهاية» ج ١، ص ٢٩٩، مادة «جمم»، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

(٣) في الأصل: «علمهم». (٤) انظر: «لسان العرب» ج ٧، ص ٩، مادة «شأن».

(٥) في الأصل: «والتكبر»، والمراد من التنكير قوله عليه السلام: (لشأناً).

(٦) في الأصل: «خطر».

خلق من فاضلهم أو فاضل صفاتهم.

وكذا إن فسّرت الشأن بالأمر، وهو يشمل ولايتهم العامة وما يحصل لهم تلك الليلة من الفيض الأمري والعلم الغيبي، ويدخل في الولاية الحكم، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر.

وقال **محمّد صادق** في شرح الحديث: «للسماء وحركاتها ونظراتها مدخل في إفاضات الله تعالىٰ للعباد بالإعداد، وإعدادها مختلف بالشدّة والضعف، وفي بعض الأيام والساعات تكثر الإفاضة ؛ لشدة الإعداد فيه، وفي بعض آخر تقلّ؛ لقلة الإعداد فيه. والإعداد شرط الإفاضة، والإفاضة تابعة للإعداد في الشدّة والضعف.

وليالي الجمعة من الأزمنة التي ينظر الله تعالىٰ إلىٰ العباد بنظر الرحمة أكثر من غيرها، وفي هذه الليالي تعرج أرواح المقرّبين إلىٰ [سماء][1] معارجهم، ويصل إلىٰ عرش الذات ويطوف بذلك العرش، ويظهر لهم ما كان وما سيكون».

أقول: نعم، للنجوم مدخل بما وكّل بها من الملائكة بواسطة الشمس، فيلقىٰ الأمر، ويلقىٰ في الأرض كلّه بواسطة الإمام وإرادة الله. وليس الإعداد كافياً في الإفاضة وحصولها، وكذا تفاوتها بتفاوت الإعداد في الشدة والضعف خاصّة، بل بشرط إرادة الله ومشيئته، فقد يحصل ذلك ويمنع، لكن هذا يكون لداعٍ خاصّ وسبب، مثل قوله تعالىٰ: ﴿يَا نَارُ كُونِي بَرْداً وَسَلَاماً عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾[2] وقال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِناً﴾[3]، [لكنّه][4] متىٰ حصل الإعداد وتمّت لا منع في وجود الله، وبابه مفتوح للطالب، فتحصل الإفاضة منه تعالىٰ له بمقتضىٰ حتم المشيئة.

وكون ليلة الجمعة من أشرف الليالي عرفته مبيّناً.

وليس المراد [بالعرش][5] عرش [الذات][6]، أي حقيقة الله، وسيصرح به وتعرف بطلانه، وهو بديهي. وحيث أراد من العرش ذلك فما فرّع عليه من العروج والطواف والصلوات أيضاً، وسيأتي.

---

(١) في الأصل: «لاء».
(٢) «الأنبياء» الآية: ٦٩.
(٣) «الفرقان» الآية: ٤٥.
(٤) في الأصل: «لكثرة».
(٥) في الأصل: «بالعرف».
(٦) في الأصل: «الذاتي».

قال: «*فإن قيل:* الإعداد والاستعداد يتعلق بالهيولانيات، وأرواح الأنبياء والأوصياء المتوفىٰ ـ بسبب خروجها عن عالم الهيولانيات ـ ليست هيولانية، فكيف يكون الإعداد والاستعداد فيها؟

قلنا لهم: عن اتحاد بالإمام الحي، فكلّ منهم عليهم السلام يستعد من المعدّات بواسطة الإمام الحي، فللإمام الحي نحو مدخل في استفاضاتهم للعلوم، فافهم».

أقول: هذا يتكلّم بالتبعيّة من غير فهم، ولا يُعقل حصول استعداد هيولاني للميت بواسطة الحي، ولا يكون واسطة للميت في تحصيل العلوم، وإلّا كان أفضل، وهذا يجري بينهم علىٰ ترتيب الفضل، فإن كان أفضل من الميّت فكذلك، وإلّا فبالعكس.

علىٰ أنا نقول: أصل الإشكال مندفع، والإعداد والاستعداد ليس بخاصّ بالهيولانيات. نعم، المادي مختص بها، ولكلّ استعداد وشروط بحسب مقامه الوجودي وما يناسب وجوده، مادياً كان أو مجرداً، والروايات والكتاب صريحان فيه، وكذا الدليل العقلي. نعم، مجردة عن المادي واستعداده، وهو أخص من المدعىٰ.

قال: «*فإن قيل:* فعلىٰ هذا تجدد العلوم في الأنبياء [الموصي]، وكلّ تجدد يقتضي الهيولاني، كما قيل: كلّ حادث مسبوق بالمادة.

قلنا: هذه القاعدة الكلّية مختصة بالماديات، وأما المجرد فلا، ألا ترىٰ أنك تحدث في الزمان القليل أُمور في الخيال، مثل أن تحدث مدينة، بل مدائن، وتحدث بحراً من زئبق، [وجبلاً][1] من ياقوت، [وتقتل][2] جمّاً غفيراً من الجنود، وغيرها، وهي ليست باستعداد الهيولاني؛ لأن الهيولىٰ لا يمكن أن يستعد لوجود تلك الأُمور في الزمان القليل.

وإذا كان قوة خيالك لا يحتاج إلىٰ استعداد المادة في حوادثها، فالوجود المثالية أقوىٰ وجوداً منها، فهو أيضاً لا يحتاج إلىٰ استعداد المادة. فقولهم المذكور يختص بالهيولانيّات وجوداً».

أقول: كلّ تجدّد يقتضي قابل، وليست القابلية خاصّة بالهيولىٰ المادية، فلكلٍّ عالم مادة بحسبه، مجرّد ـ سواء علىٰ أقسامه ـ أو مادي. وكلّ حادث مسبوق بمادة من جنسه،

---

(١) في الأصل: «وحبأنا».

(٢) في الأصل: «وتقبل».

فالخيال وما مثّل به مادته من الخيال المطلق أو المعاني أو صور النفس. إمّا بحسب الموافاة أو المقابلة، أو المنافاة والمخالفة، فيكون من خيال الجمل الكلّي.

ولا يجب إن قلنا: له مادة، كونها المادة الزمانية، فكلّ صورها منتزعة منها، وإذا فارقها عُدم الانتزاع، وهي باقية فلا مادّة لها، فإنّه خطأ، وفرّع عليه أُستاذه[1] عدم [حشر][2] المادة، وفسّر به عذاب القبر و[ثوابه][3]، إلىٰ غيره من المفاسد، وسيأتي بيان بعضها مع بطلانه في مجلّد المعاد[4].

نعم، ترجع الأشياء إلىٰ المادة الأُولىٰ المجعولة بأمر الله الفاعلي، ولا مادة لها غير نفسها، بل أوجدها الله بنفسها، فهو تعالىٰ لا مادة له، فكذا فعله فهو مادة نفسه.

وإذا قلنا بتجدد العلوم للأشياء بعد الممات لا يلزم ما زعمه، بل هم عليهم السلام دائماً في زيادة، ولا نهاية له، وكذلك أهل الجنّة فيها، ولا نهاية لمدده، ومع ذلك لا يصلون للذات الأحديّة ولا يتحدون بها، ولا يخرجون عن الوجود الإمكاني ومقامهم، ولا يقطعون ما بينهم وبين الله.

فتأمّل ودع كلامه وأُستاذه الملا في ذلك، كما سبق ويأتي، وهنا أيضاً، وعرفت عدم ورود أصل الإشكال وبطلان جوابه أيضاً كما زعم.

قال: «فالمراد من العرش هو ذات الله تعالىٰ، ومن الطواف اتصالهم بذات الله تعالىٰ اتصالاً لا ينال في تنزيه الذات. والظاهر أنّه عليه السلام قال: (أُسبوعاً) رعاية للعرف؛ لأن الطواف يكون أُسبوعاً.

والمراد من قوائم العرش هو العوالم، من عالم العقل والمثال والهيولاني، ولكلّ منها مدخل في إفاضة الله علىٰ عباده، فكلّ منها رحمة الله علىٰ عباده.

وإذا وصل المقرّبون إلىٰ كلّ منها يكون عينه، فكل من المقرّبين يصير رحمة الله تعالىٰ للعباد في كلّ قائمة، وهذا هو صلاتهم في كلّ قائمة. والركعتان لأجل رعاية لفظ الصلاة، كانت في الأصل ركعتين، وأضاف نبيّنا صلى الله عليه وآله عليها ركعتين أو ركعة، ففرض الله تعالىٰ ذلك.

---

(١) انظر: «أسرار الآيات» ص١٧٩ وما بعدها؛ الأسفار الأربعة» ج٩، ص٢١٨، ٢٢١.

(٢) في الأصل: «حز».

(٣) في الأصل: «وبعلمه».

(٤) «هدي العقول» ج١٠، الباب الأول.

وإذا رجعوا إلىٰ أبدانهم رجعوا [مسرورين ومبتهجين][(١)]، ويبقىٰ من العلم في الوصول جمّ غفير، لأن في العرش وإن كانوا عالمين بجميع العلوم، إلّا إنّهم إذا رجعوا يحدث حجاب البعد والتعيّن، ومع ذلك يبقىٰ فيهم جمّ غفير من العلوم، كمن ينظر الكتاب تماماً وإذا فرغ لا يبقىٰ فيه جميع المسائل».

أقول: انظر إلىٰ تفسيره بالرأي؛ فجعل العرش هو ذات الله، والطواف هو الاتصال الاتحادي، يعني إذا انسلخوا عن التعيّن [والتشخّص][(٢)] كانوا ذاته تعالىٰ، وهم في الحقيقة كذلك، كما قال الصوفي: «أنا الله من غير أنا»[(٣)] وضلاله لا خفاء فيه، ومخالفته للكتاب والسنّة.

وحينئذ يكون قوله: «طاف أسبوعاً وصلّىٰ ركعتين، جرىٰ علىٰ العرف»، بلا معنىٰ له ولا موجب حينئذ لجريانه علىٰ العرف. فانظر إلىٰ تحريفه، فلو أراد الإمام من الحديث ما زعم لكان يعبّر بغير هذه العبارة البعيدة عنه، ولا تدل عليه بوجه، بل هي بالعكس.

وعلىٰ زعمه إذا رجعوا لا يبقىٰ فيهم من العلم جمّ غفير ؛ بسبب ما يحصل لهم من الحجب وحكم التعيّن. وسبق منه أنّهم حينئذ تحصل لهم حجب وموانع، والزيادة لهم إذا اتصلوا بذات الله ؛ لأن علمهم حينئذ علم ذاته، لا مع المفارقة [و]في رجوعهم وتعيّنهم، والله منزّه عمّا نسبه إليه، وكذا أنبياؤه وأوصياؤه. فدع كلام أهل الضلال وارجع إلىٰ ما أشرنا له.

وهذا الاتصال اتصال غيبي أمري، بما ظهر لهم بهم في أقرب مقامهم، ولا وصول إلىٰ الذات بوجه أصلاً.

والعرش مخلوق، هو عرشهم، وهو العرش الكلّي.

والصلاة كما تعرف ظاهراً، لكنّها في كلّ مقام وعالم بحسبه، كعالم السر ومقامهم الأمري ؛ وعالم المعاني والصور، والمثال، والمادي، وكلّ سابق غيب للّاحق، فتدبّر.

وما يحصل للوصي من الزيادة بالعروج والاتصال بهم عليهم السلام والاجتماع يبقىٰ عنده إذا رجع إلىٰ بدنه، وإن كان بعدُ تحصل لهم زيادة ؛ إذ لا قطع وانقطاع لمدده له، كما قاله محمد

---

(١) في الأصل: «مسروراً ومبتهجاً». (٢) في الأصل: «والشخص».

(٣) انظر: «جوامع الكلم» الرسالة الرشتية ص٦٩، نسبه إلىٰ ابن عربي، بلفظ: «أنا الله بلا أنا».

الصادق في نقصها وعدم بقائه إذا رجعوا لأبدانهم، عكس قوله عليه السلام وما [تضمنه][1] جوابه.

❑ الحديث رقم ﴿٢﴾

قوله: ﴿عن المفضّل، قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام ذات يوم ـ وكان لا يكنيني قبل ذلك ـ: يا أبا عبد الله، قال: قلت: لبيك، قال: إنّ لنا في كلّ ليلة جمعة سروراً، [قال][2]: قلت: زادك الله، وما ذاك ؟ قال: إذا كان [ليلة] الجمعة وافىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله العرش، ووافىٰ الأئمة عليهم السلام معه، ووافينا معهم، فلا تردّ أرواحنا إلىٰ أبداننا إلّا بعلم مستفاد، ولولا ذلك لأنفدنا﴾.

❑ الحديث رقم ﴿٣﴾

قوله: ﴿عن يونس ـ أو المفضّل ـ عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: ما من ليلة جمعة إلّا ولأولياء الله فيها سرور، قلت: كيف ذلك جعلت فداك ؟ قال: إذا كان ليلة الجمعة وافىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله العرش، ووافىٰ الأئمة، ووافيت معهم، فما أرجع إلّا بعلم مستفاد، ولولا ذلك لنفد ما عندي﴾.

أقول: قال محمّد صادق في شرح الحديث [الثاني][3]: «إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله مظهر لاسم الله، فهو مع الله دائماً، وكذا كلّ إمام مظهر لإمام آخر ولرسول الله ولله، بواسطة أو بلا واسطة، وكلّ ذلك مع ماظهر منه. هذا هو المعيّة الفطريّة، ولهم معيّة أُخرىٰ سببيّة، وهي فناء الرسول في الله تعالىٰ، وفناء كلّ إمام في الرسول وفي الإمام الآخر قبله وفي الله تعالىٰ.

والمراد من قوله: (وافىٰ) هو المعيّة الثانية، وقال: (لولا ذلك لأنفدنا) أي أنفدنا في المرتبة؛ لأن مرتبة الإمام هي أن يعلم جميع ما يحتاج إليه الناس، ويعلم أحوال الناس والحوادث التي ترد علىٰ الناس، وغيرها من الأُمور.

---

(١) في الأصل: «تمه».
(٢) ليست في المصدر.
(٣) في الأصل: «الأول».

فإن الشيخ الكبير محيي الدين ابن عربي قال: القطب يجب أن يعلم كلّ الناس إلىٰ يوم القيامة، ويعلم [أحوالهم](١) واحداً بعد واحد إلىٰ يوم القيمة، وإذا لم يعلم الأحوال ويعلم الأشخاص في المرتبة فهو ليس في المرتبة القطبيّة بعد، وهذا العلم وإن حصل لهم من الحروف القرآنية ومن الجفر والجامعة، وغيرها من الأمور التي يحصل لهم منها علوم، إلّا إنّ تلك العلوم حصولي، والعلم الذي في وصولاتهم هو حضوري، وهو أفضل العلوم، وإن لم يحصل لهم العلم الحضوري فتنقص مرتبة الإمامة والولاية، لأن الإمامة لا تصح إلّا لمن كان معصوماً عن الخطأ؛ لما هو ثابت في موضعه، والعصمة لا تكون إلّا لمن تم أسفاره الأربعة، وإذا تم الأسفار فلابدّ من أن يكون علمه حضورياً بالموجودات الماضية والحالية، وإلّا لم يكن إماماً معصوماً؛ لأن كون الله سمعه وبصره وجميع أعضائه يكون بعد تمام الأسفار الأربعة علىٰ سبيل الأتم».

أقول: لم يتكلّم علىٰ الحديث [الثالث](٢)، وهو ظاهر من أباطيله المزخرفة المأخوذة من عين مميت الدين لا محيي الدين، الساعي دائماً في إطفاء نور الله وتحريف الشريعة، ﴿ وَيَأْبَىٰ اللهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الكَافِرُونَ ﴾(٣).

ومفاسده كثيرة:

منها: حكمه بكون الرسول مظهر الله، أي ذاته، وكذا المعيّة، ويعني المعية الذاتية؛ لقوله بالفناء في ذات الله، وعلىٰ ما صرح به هنا. ولا مراتب في الفناء لقطع التعيّنات. وكذا ما قاله في الإمام أول عبارته فيه مفاسد جمّة، وكذا في آخر كلامه.

وليس علمهم الحضوري بالاتصال والفناء، ولا العصمة لكون الله سمعه .. إلىٰ آخره.

وبالجملة، هو أصل القول بالفناء والاتصال والتناسب الذاتي، وجعل أقرب حالاتهم كونهم الله، فهم أرباب محقّقون وعباد موهومون، وسبق عنه نقل ذلك في عدّة مواضع، وفرّع عليه ما سوّد به الدفاتر، وردّ الروايات إليه بما لا تقبله، بل [تردّه](٤)، وراجع أحاديث كلّ باب وما ننقله عنه، بنفس سالمة من التعصب، ليظهر لك ما قلت، ولوضوح بطلانه نختصر رده مع الاستعجال.

ونهاية سفر الممكن إلىٰ ممكن، ولا يعدو إمكانه ولا وجوده ـ ومضمون روايات الباب

---

(١) في الأصل: «أحواله».
(٢) في الأصل: «الثاني».
(٣) «التوبة» الآية: ٣٢.
(٤) في الأصل: «ترد».

ظاهر ممّا سبق أول الباب ـ [فكلٌّ][1] منقطع دونه وإن لم يتناه في مقامه، لكنّه بإمداده له وإبقائه لا بذاته، و ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ اللهِ بَاقٍ﴾[2]، وبقاؤه بإبقائه له به، وكذا علمه، والذات منزهة عن جميع ذلك. وظاهر أنّه لولا ذلك نفد ما عندهم ولم يبق لهم حتىٰ وجودهم.

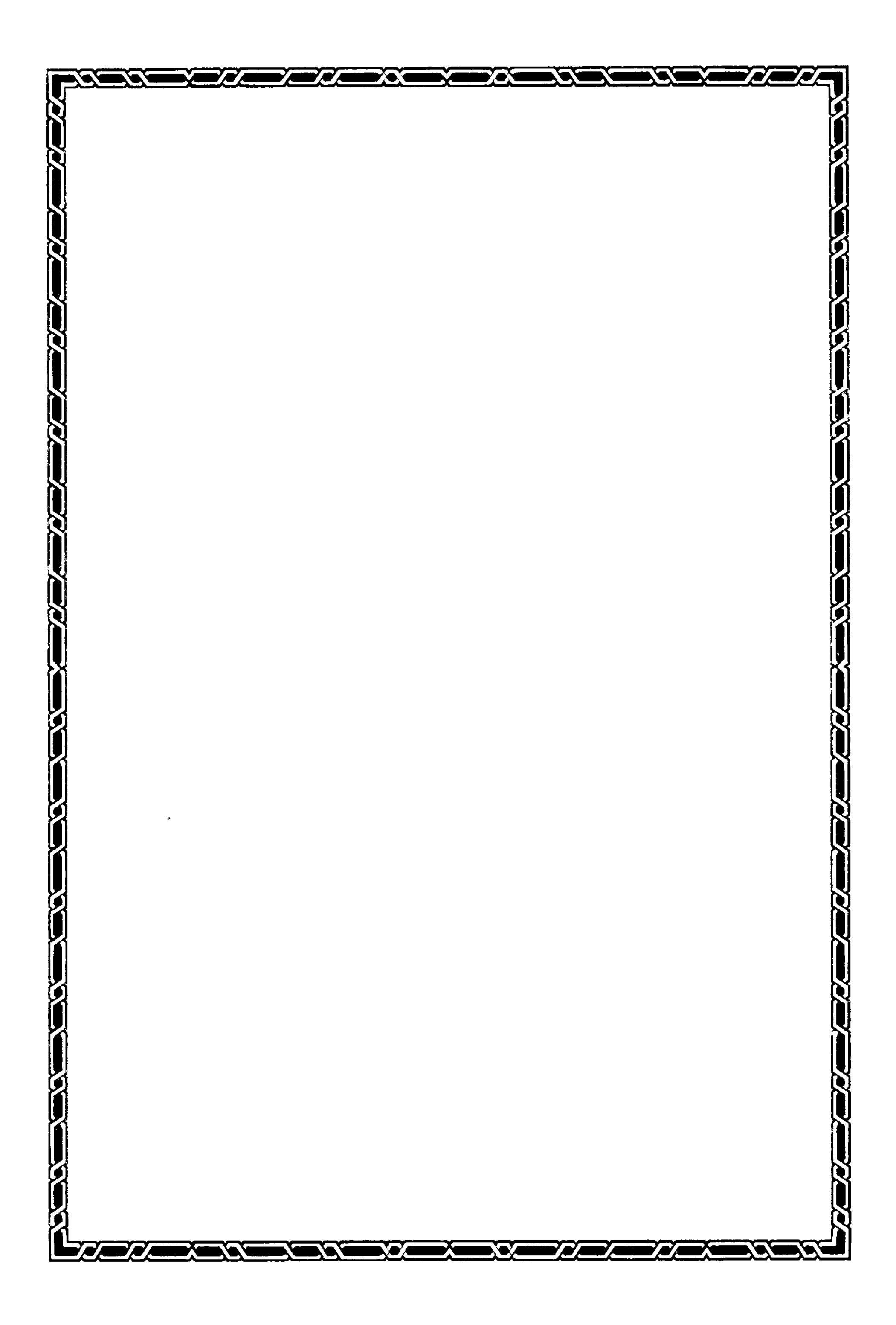
فالمراد بالبقاء: البقاء الإمكاني أو الكوني، أمّا الذاتي فلاكلام فيه، علىٰ أن تنزيههم عن النقص والقصور بالنسبة إلىٰ عالم الكون، كما أراد الله وشاء، لا بالنسبة إلىٰ فقره لعلته؛ فإنّهم متناهون ومفتقرون له من كلّ وجه، بل إنهم في كل مقام كذلك.

* * *

---

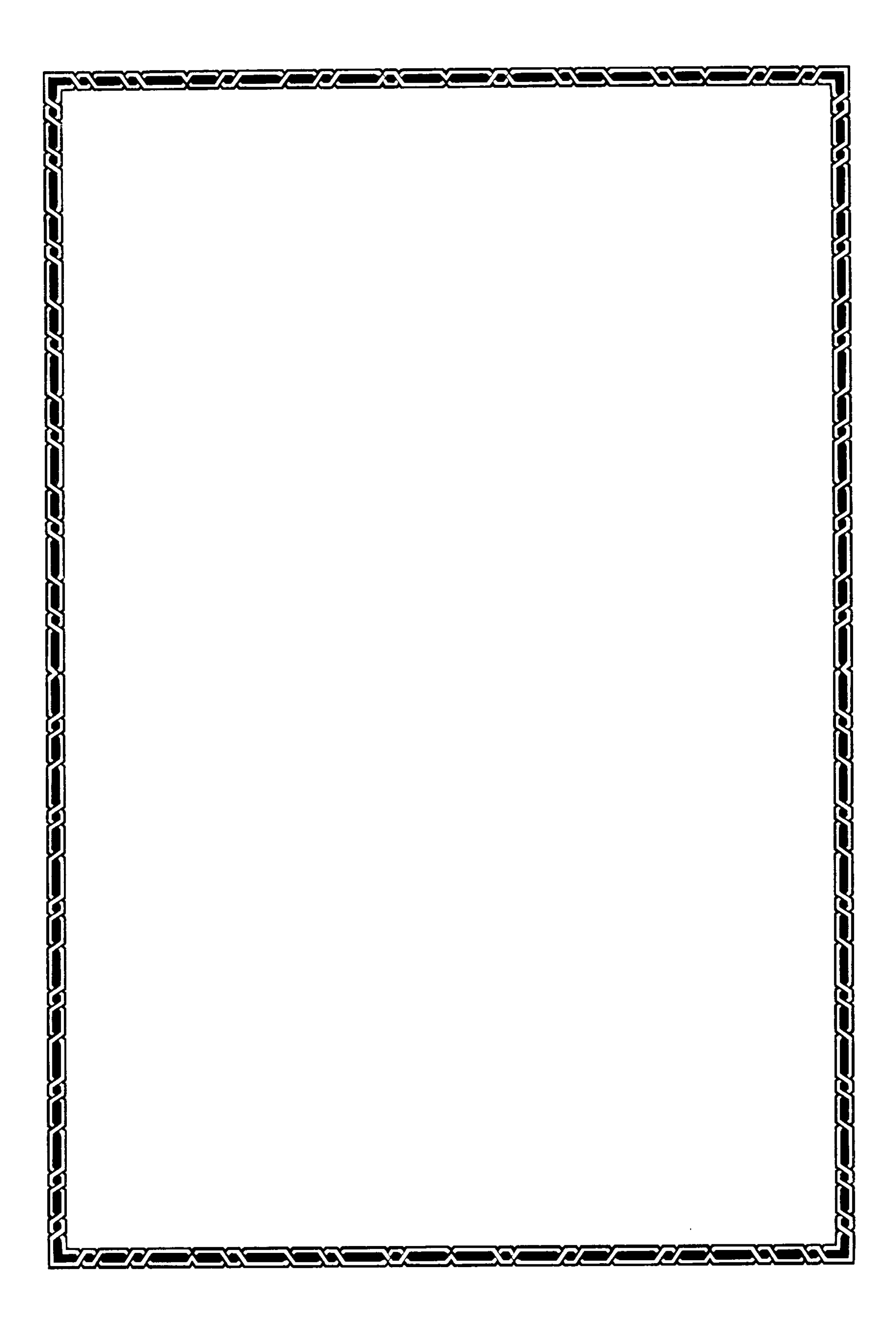
(١) في الأصل: «لكل».

(٢) «النحل» الآية: ٩٦.



الباب الثالث والأربعون

لولا أنّ الأئمة عليهم السلام
يزدادون لنفد ما عندهم



أضواء حول الباب

أقول أحاديث الباب [أربعة][1]، ومضمونه ظاهر ممّا سبق، عقلاً ونقلاً، ومروي في البصائر وغيرها من كتب الحديث.

وفي البصائر، عن محمّد بن إبراهيم، عن أبيه، قال: حدّثني بشر بن إبراهيم، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: كنت جالساً عند أبي عبد الله عليه السلام، إذ جاءه رجل فسأله عن مسألة فقال: (**ما عندي فيها شيء**)، فقال الرجل: إنا لله وإنّا إليه راجعون، هذا الإمام المفترض الطاعة سألته عن مسألة فزعم أنّه ليس عنده فيها شيء. فأصغىٰ أبو عبدالله أُذنه إلىٰ الحائط كأنّ إنساناً يكلّمه، فقال: (**أين السائل عن مسألة كذا وكذا**) - وكان الرجل قد جاوز أُسكُفّة[2] الباب - قال: ها أنا ذا، فقال: (**القول فيها هكذا**)، ثمّ التفت إلي فقال: (**لولا أنا نزداد لنفد ما عندنا**)[3].

بيان: لا دلالة فيه علىٰ نقص فيهم، ولا علىٰ عدم إحاطة علمهم بالكون، بتعليم الله لهم، لما عرفت. وهذا لا يوجب حتم الجواب عليهم. وسبق لك: أن علينا السؤال، وليس

---

(١) في الأصل: «خمسة»، ولعل المؤلّف عدّ ما ورد في ذيل الحديث الأول حديثاً مستقلاً.

(٢) الأُسكُفّة والأُسكوفة: عَتَبة الباب التي يوطأ عليها. «لسان العرب» ج٦، ص٣٠٨، مادة «سكف».

(٣) «بصائر الدرجات» ص٣٩٦، ح٨، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

عليهم الجواب[١]، ومعناه أيضاً، في الباب الأول وغيره في المجلّد السابق. وما يحدث الآن بعد الآن والساعة بعد الساعة من الجديد والزيادة، وهذا زائد علىٰ ذلك.

ويجوز أيضاً أن الإمام عرف من حاله اعتقاد أنّه لا يخفىٰ عليهم علم مطلقاً من أنفسهم، ويدل عليه كلامه، ولم يسلّم ويقف بعد أن كان معلوماً عنده أنّه هو الإمام.

وقد عرفت معنىٰ الزيادة ومقامها وأنّها من إمكانهم إلىٰ كونهم، ونظيره أنت وما تستحضره وتتذكره بعد سهو.

وفي المجلّد الأوّل أو الثاني في بعض أحاديثه: (**لا تقولوا: العلم في السماء من يصعد يأتينا به، ولا تحت تخوم الأرض**) إلىٰ أن قال عليه السلام: (**العلم مخبو فيكم، تخلّقوا بأخلاق الله تظهر ينابيع الحكمة من قلوبكم علىٰ ألسنتكم**)[٢].

وروي عنهم عليهم السلام: (**من أخلص لله أربعين صباحاً ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه علىٰ لسانه**)[٣].

وهو جهة ما يظهر له به وينادي منه، وهو ذكره الأوّل وما يظهر له الصدور.

ولم يرفع الله يده عن حجته، كيف والله يقول: ﴿وَمَا كُنَّا عَنِ الْخَلْقِ غَافِلِينَ﴾[٤]؟! فلا وجود لهم إلّا بإيجاده لهم، الذي لا نفاد له، فدائماً مفتقرون له فيه، وعلمهم بتعليمه لهم دائماً.

فلابدّ من الزيادة وعدم قطع مدده عنهم، في ذواتهم وصفاتهم وسائر أحوالهم؛ وإلّا لم يكونوا حجته وآيته العظمىٰ، وذوي الولاية الكبرىٰ، ومن خلقهم لنفسه، وخلق الخلق | لهم |، كما روي[٥].

---

(١) «الكافي» ج١، ص٢١١، ٢١٢، باب أن أهل الذكر... ح٣، ٦، ٨، ٩، نقل مضمونها.

(٢) انظر: «المجلي» طبعة حجرية، ص٥٣٨، وفيه عن عيسىٰ عليه السلام: (يابني إسرائيل، لا تقولوا: العلم في السماء مَن يصعد يأتي به، ولا في تخوم الأرض مَن ينزل يأتي به، ولا من وراء البحار مَن يعبر يأتي به. العلم مجبول في قلوبكم، تأدّبوا بين يدي الله بآداب الروحانيين، وتخلّقوا بأخلاق الصدّيقين، يظهر العلم في قلوبكم حتىٰ يغطيكم ويغمركم).

(٣) «عيون أخبار الرضا» ج٢، ص٦٩، ح٣٢١؛ «عدّة الداعي» ص٢١٨، بتفاوت.

(٤) «المؤمنون» الآية: ١٧.

(٥) انظر: «علم اليقين» ج١، ص٣٨١، وفيه في الحديث القدسي: (يابن آدم، خلقت الأشياء لأجلك، وخلقتك لأجلي).

وفي «نهج البلاغة» الكتاب: ٢٨، ما لفظه: (فإنّا صنائع ربّنا، والناس بعدُ صنائع لنا).

❑ الحديث رقم ﴿ ١ ﴾

قوله: ﴿عن صفوان بن يحيىٰ، قال: سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول: كان جعفر بن محمد يقول: لولا أنّا نزداد لأنفدنا.

وبسند آخر[١]، عن صفوان، عن أبي الحسن عليه السلام ، مثله﴾.

أقول: وجهه العقلي وبيانه ودفع الشكوك عنه عرفته ولا نعيده، وكلّهم في ذلك سواء كجدهم صلى الله عليه وآله .

وقال محمّد صادق في الشرح: «رسول الله صلى الله عليه وآله وكذا كلّ من أئمتنا عليهم السلام وصل إلىٰ عرش الموجودات، بلا واسطة أو بواسطة، علىٰ نحو ما بُيّن في موضعه، وإذا وصلوا يحيطوا بعلوم اللايتناهىٰ دفعة بلا واسطة ملك، وليسوا دائمين في هذه المرتبة؛ لاحتياج الخلق إليهم، وإذا رجعوا يحدث الحجاب بينهم وبين العلوم اللايتناهىٰ، ويبقىٰ معهم بعض العلوم».

أقول: سبق منه مثل هذا الكلام، وعرفت بطلانه وأنّه جهل؛ فليس العرش ذات الله، كما عرفت، ولا القوائم كما قال قبل. ومحمّد صلى الله عليه وآله واسطة للكلّ في الكلّ، وكذا علي بالنسبة إلىٰ ما سوىٰ محمد صلى الله عليه وآله ، ولهم عليهم السلام الوساطة فيما بينهم، علىٰ ترتيبهم الذاتي، وسبق.

ولا يحصل لهم حجاب مانع فيلزم نسيان ذلك وذهوله؛ لأنهم لم يخرجوا عن أمره في تنزّلاتهم [والتفتوا][٢] إلىٰ غيرهم بأمره، إلّا أن يأتيهم ملك به فيكون هو حينئذ أقرب منهم، علىٰ أنّه لا يتمّ علىٰ تفسيره الملائكة قبل، مع أنّهم حينئذ ليسوا كحالهم حال الاتصال، أي غلبة الوجود وقطع التعيّن، فذاتهم ذات الله. ومفاسده كثيرة.

قال: «ولم ينكر الوصول أو إخبار الملك أو أُمور أُخر لحصول العلوم، فينسىٰ العلوم الباقية من المعراج، ويزول قليلاً قليلاً حتىٰ يفنىٰ. والمراد من الازدياد تجدد حصول العلوم بالمعراج وبنزول الملك، أو من الضوابط الاستخراجيّة، ونزول الملك في ليلة القدر أو في يوم وليلة |الجمعة| وغيرها.

وكلّ ذلك المتجدد حصول العلوم التي حصلت في المعراج، [ويتذكر] ويزيد علىٰ ما عندهم من العلوم التي حصلت بالتجدد، ففيه زيادة كما فيه تجدد، فتدبّر؛ فإنّ العلوم التي

---

(١) في المصدر: «محمد بن يحيىٰ، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن خالد».

(٢) في الأصل: «والتفقوا».

تحصل بغير المعراج موقوفة صحته علىٰ المعراج، لأنّ به تحصل العصمة، فالعلوم مطلقاً في معارجاتهم، فلو لم يكن المعارج ينفد العلوم».

أقول: المستغاث بالله من هذا الضال، لا يتكلّم إلّا به، إلّا ظاهر نزر قليل، لا بحسب ما فرّع عليه، إذا كان حصول اللايتناهىٰ من العلوم يحصل لهم [من] معراجهم وهو كونهم الله، فمع أن هذا فيه تناقض، وهو لا يبقىٰ إذا رجعوا، فإذن لا علم لهم إلّا بما استخرجوه من الكتب والحروف المقطعة، وغيرها ممّا قال، ولا يكون معنىٰ الحصول الزيادة بالمعراج؛ لأنهم حينئذ ذات الله، وإذا رجعوا حصل الحجاب، وما يتجدد لهم في كلّ آن وساعة علوم جديدة وزيادة آنية، لا أنّه الذي حصل لهم أولاً قبل حصول الحجاب.

وتفسيره الزيادة بتجدد حصول ما حصل لهم في المعراج، زيادة علىٰ ما يحصل عندهم بالتجدد، لا خفاء في سقوطه، بل لا زيادة. وعرفت ما جعله شرط العصمة، ويلزمه أنّها لا تحصل إلّا في الاتصال، مع عدم حصول الحجب في تنزلهم عنه، وحصول الغفلة من ذلك، ويكون الملك واسطة لهم حينئذ حقيقة، أو هم دائماً في مقام الاتصال في جميع ما [يعلمون][1]، ولا يقول به.

بل هم لا يعلمون إلّا ما علّمهم، وهم دائماً في الزيادة حتىٰ فيما علموه، في بقاء العلم السابق واستمراره آناً فآناً، فإنه بتعليم وعلم جديدين، ولهم في كلّ مقام علم، لا خاصّاً بمعراجهم. وكثرة الكلام مع هذا المتصوّف يوجب الملل.

❑ الحديث رقم ﴿ ٢ ﴾

قوله: ﴿وعن [ذريح][2] المحاربي، قال: قال [لي] أبو عبد الله عليه السلام: يا [ذريح][3]، لولا أنّا نزداد لأنفدنا﴾.

❑ الحديث رقم ﴿ ٣ ﴾

قوله: ﴿عن [ابن أبي نصر][4]، [عن ثعلبة]، عن زرارة، قال: سمعت أباجعفر عليه السلام يقول: لولا أنّا نزداد لأنفدنا. قال: قلت: تزدادون شيئاً لا

(١) في الأصل: «يعملون».
(٢)، (٣) في الأصل: «ذرع».
(٤) في الأصل: «أبي بصير».

يعلمه رسول الله ﷺ ؟ قال: أما إنّه إذا كان ذلك عرض علىٰ رسول الله ﷺ، ثمّ علىٰ الأئمة، ثمّ انتهىٰ الأمر إلينا ﴾.

□ الحديث رقم ﴿ ٤ ﴾

قوله: ﴿عن يونس بن عبدالرحمن، عن بعض أصحابه، عن أبي عبدالله عليه السلام ، قال: ليس يخرج شيء من عند الله عزّ وجلّ حتىٰ يبدأ برسول الله ﷺ ، ثمّ بأمير المؤمنين عليه السلام ، ثمّ بواحد بعد واحد؛ لكيلا يكون آخرنا أعلم من أولنا ﴾.

أقول: أمّا أنّهم لولا أنّهم يزدادون لنفد ما عندهم فعرفته مكرراً، وهم لا يحيطون بعلمه إلّا بما شاء أن يحيطوا به، ولم يحيطوا بتمامه، وهم عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول، فدائماً هم في الزيادة آناً فآناً، ولأنهم مخلوقون ليسوا بأرباب، بل أهل الفقر إليه، وهو يوجب الزيادة وطلبهم لها، وآثارها ظاهرة علىٰ ذواتهم وصفاتهم وأقوالهم وأفعالهم ، وفي فروعهم لا خفاء فيه، وإن [كان] فيهم بعد سبق نقصٍ، بخلافهم عليهم السلام بالنسبة لمن دونهم من الخلق.

وبذلك بطل قول من ادعىٰ الغلو فيهم وجعلهم أرباباً من دون الله أو مع الله، وبراهينه متواترة بديهية.

والحديثان الأخيران رواهما الصفار في البصائر[1].

وقال محمّد صالح في الشرح: «ينبغي أن يُعلَم أن كلّ علم ألقاه الله تعالىٰ إلىٰ نبيّه كان أوصياؤه عالمين به من غير زيادة ولا نقصان، وأمّا العلوم المستأثرة المخزونة، إذا اقتضت الحكمة الإلهية إظهارها في أوقات متفرقة علىٰ ولي العصر أظهرها له، ولا يلزم أعلميته علىٰ النبي ﷺ ؛ لما ذكره عليه السلام من أنّه يعرض ذلك أولاً علىٰ الرسول ﷺ ثمّ عليه.

ولا ينافي ذلك ما مرّ من أنّه لم يمت إلّا حافظاً لجمل العلم وتفسيره؛ إذ لعل المراد بجملة العلمِ العلمُ بالمحتوم، وأمّا غيره فيحصل له العلم به عند صيرورته محتوماً ولو بعد الموت، أو المراد بها العلم بالمحتوم وغيره علىٰ وجه الحتم وعدمه، ثمّ يحصل له بعد

---

(١) «بصائر الدرجات» ص٣٩٢، ح١، ٢.

الموت العلم بالحتم في غير المحتوم، والله أعلم»[١] انتهىٰ.

أقول: يجب أن يُعلَم أن الرسول أودع عليّاً جميع علومه، فهو شريكه فيه، إلّا ما اختص به محمّد ﷺ بحسب الرتبة، وهو بقدر حرف، فهذا لا يُنقل، فإنّ محمداً ﷺ واسطه له ﷺ في كلّ ما يصل إليه، ويتجدد للوصي أيضاً زيادة فيما علّمه الرسول ﷺ؛ لأن فيه ما كان وسيكون، [والمعلّق][٢] والموقوف وغير ذلك، والمجمل والمقيد، والعام والخاصّ، وبيان المجمل بعلم جديد، وكذا ردّ أو غير ذلك.

وأمّا قوله: «وأمّا العلوم المستأثرة»... إلىٰ آخره، ليس هذا خاصّاً بها، بل كلّ علم لا يظهر إلّا إذا اقتضت الحكمة إظهاره، ويعني بالمستأثرةِ الخمسةَ المذكورة في الآية[٣]، وستعرف علمهم بها ووجه الجمع إن شاء الله، وسبق في المجلّدات.

وكلّ ما يصل للوصي لابدّ وأن يمرّ بالنبي ﷺ؛ [لأنه][٤] الواسطة للكلّ، وللأوصياء علىٰ ترتيبهم في الفضل، حتىٰ ينتهي إلىٰ الوصي الظاهر بالوصاية، وليس خاصّاً بالمستأثر.

وقوله في جمل العلم: «لعل المراد بها»... إلىٰ آخره، بل أعم من ذلك، ولا ينافي حتميته كونه ممكناً، ويجوز في القدرة تغييره، وإن لم يكن كذلك في الكون؛ لكونه كوناً لم يخرج عن القدرة والإمكان إلىٰ الحتم بحيث خرج منها، وقد يحصل له قبل الموت أيضاً. فراجع لما سبق في الباب السابق في تفسير المجمل المشتمل علىٰ التفسير.

ومع ذلك، ما يتجدد لهم من العلوم كثير زائد علىٰ ذلك وإن [كانوا][٥] يعلمون بما كان وسيكون، ولا ينافي ذلك علمهم بما سيكون؛ فهو أخصّ، فافهم، فإنّه من الزيادة.

فلا يأخذك ما شبّه به بعض الطلبة من أن ما يحدث ممّا سيكون، وهم علموه، وعلّمهم رسول الله ﷺ ذلك، وفي كتابه، وهم يحيطون به.

والله أستأثر بكثير، بل بجميع العلوم، فلا يعلم غيره إلّا من تعليمه لا من ذاته، ولو شاء أن يسلبه جميعه قدر، لكنّه لم [يشأ][٦]؛ لِما وعده رسله، ومنافاته الحكمة الوجوديّة ولطفه ورحمته، وسبق متفرقاً مكرراً.

---

(١) «شرح المازندراني» ج٦، ص٢٥، باختصارٍ ما، صححناه علىٰ المصدر.

(٢) في الأصل: «والمتعلق».

(٣) «لقمان» الآية: ٣٤.

(٤) في الأصل: «انه».

(٥) في الأصل: «كان».

(٦) في الأصل: «يتهيّا».

ولا يعلمون إلّا ما [علّمهم][١] الله؛ وهو في كلّ آن حي فيما علموه، فلو استغنوا عنه آناً أو في صفة وحال استغنوا عنه مطلقاً، ولا يصل إليهم شيء ـ وأصله العلم ـ إلّا بواسطة محمّد صلى الله عليه وآله، كما عرفت من كلامه.

وقوله عليه السلام في حديث زرارة: (عرض علىٰ رسول الله، ثمّ علىٰ الأئمة، ثمّ انتهىٰ الأمر إلينا)[٢]، يحتمل أن يراد بالأئمة: السابقون عليه من علي إلىٰ أبيه، وقوله: (إلينا) هو باقيهم عليهم السلام إلىٰ القائم، مراعاة للظهور الزماني، وما [يزيد][٣] به كلّ لاحق علىٰ سابق بحسب الظهور الزماني وتقدّم الأُبوة. وبمروره قبلُ بالسابق ينفي لزوم أعلمية اللاحق علىٰ السابق، وهو غير جائز؛ فإنهم عليهم السلام في ذلك سواء، ونورهم واحد، وكذا علمهم وفضلهم.

ويحتمل مراعاة الترتيب الذاتي وما بينهم بحسب الشرف، [لا][٤] بجهة التساوي، وعرفتهما، فيراد حينئذ بالأئمة علي والحسن والحسين والقائم.

وقوله: (إلينا) يراد منها الثمانية علىٰ ترتيبهم الزماني، فهم في الفضل سواء. ومثله الحديث الآخر، إلّا إنّ مراعاة الأول أظهر، فتفطّن.

وقال محمّد صادق في شرح حديث زرارة: «كلّ ظاهر في المظهر يتحدّ به نحو اتحاد، بواسطة أو بلا واسطة، فإن رسول الله صلى الله عليه وآله ظاهر في كلّ الأئمة، بلا واسطة أو بواسطة [الإمام][٥] السابق عليه، إن كان، ويتحد بكلّ منهم عليهم السلام كما يتحد الكلّ بالجزء، فهو صلى الله عليه وآله محيط بكلّ من الأئمة، فما ظهر بكلّ إمام يظهر للكلّ أولاً، وللجزء ثانياً؛ لأن الكلّ أشدّ قوة من الجزء، فالظهور له أقدم من الظهور للجزء.

وكذا الله تعالىٰ، فإنه محيط بالكلّ وأقوىٰ وجوداً من الكلّ، فالعلوم له تعالىٰ أولاً، وللممكنات ثانياً، وكما تكون الممكنات ظلال الله فكذلك تكون علومهم ظلال علم الله.

وبطلان العلوم ليس لأجل كونه ظلالاً لعلم الله، لما علمت، بل لأجل سوء استعداد المظهر، مثلاً: قباحة الوجه في المرآة ليس لأجل ذي الوجه، بل لأجل المظهر الذي هو المرآة.

وأيضاً، كلّ سابق ظاهر في اللاحق ومنيب له، وله أفضلية من اللاحق مطلقاً أو من

---

(١) في الأصل: «علمه».
(٢) ذيل الحديث ٣، من هذا الباب.
(٣) في الأصل: «تريد».
(٤) في الأصل: «الا».
(٥) في الأصل: «لامام».

وجه، فله تقدّم في الوجود وفي كمالات الوجود؛ لما علمت أن كلّ قوي الوجود أقدم |من| ضعيفه، بدليل الإمكان الأشرف، فكلّ كمال يحصل إليه أولاً، وإلىٰ ضعيفه ثانياً. وقس علىٰ هذا ظهور كلّ كمال حادث، أوّ|لاً| للإمام السابق، وثانياً للإمام اللاحق».

أقول: ومافيه |من| الفساد ظاهر للناظر ـ الفطن ـ فيه وفيما سبق، فلا نطيل.

وقال في شرح مرسلة يونس: «لما علمت أن كلّ إمام لاحق مظهر للإمام السابق، ولكلّ ظاهر نحو اتحادٍ بالمظهر؛ لأن كونه مظهراً دون غيره يقتضي [نحو][1] تناسب وارتباط، وإلّا في كونه مظهراً له دون غيره يلزم الترجيح بلا مرجح.

ويجب أن يكون الارتباط للطرفين ذاتياً لهما، ولو كان عارضاً فينتقل الكلام إليه، فيلزم التسلسل، ولا يناسب الشيء بلا شيء بالذات إلّا بأن يكون بينهما نحو اتحاد في الذات.

فلكلّ ظاهر نحو اتحاد بالمظهر، والتغاير اعتباري، فكلّ علم لله تعالىٰ علم لرسول الله ﷺ وللأئمة عليهم السلام، ويعتبر ظهوره أولاً للأقوىٰ وجوداً، [ثمّ][2] الأمثل فالأمثل.

ولا يتوهمنّ أنّ هذا الكلام يدل علىٰ أن الله تعالىٰ متحد بالممكن، بمعنىٰ أن لله وجوداً وللمكن وجوداً آخر، فكيف يتحد الاثنان ؟!

حاشانا من ذلك، بل المراد منه أن الوجود كان ظاهراً ثمّ يلحق عليه بطن بعد بطن إلىٰ ما شاء الله، وبلحوق كلّ بطن يحدث ممكن، والوجود المطلق ـ من الإطلاق والتقييد ـ هو الله، ولا إشكال في اعتبار الشيء معرّاً عن جميع ما سواه بلا شرط.

ولا يتوهمنّ أنّ وجوده تعالىٰ اعتباري يعتبر في وجودات العباد، أستغفر الله من ذلك، بل الأمر بالعكس، بأن وجودات العباد اعتباري؛ لأن العباد ليسوا إلّا [بإلحاق][3] التعيّن بالوجود، والتعيّن نحو من القبض والبسط، وهما من الأُمور النسبيّة، والأُمور النسبية معدومات مقيدة بالوجود، فمجموع الوجود والتعيّن معدوم مقيّد بالوجود المطلق، فهو أمر اعتباري، فالوجود الذي لا اعتبار فيه هو وجود: الله أكبر، ولا حول ولا قوة إلّا بالله العليّ العظيم. فتدبّر، هنا مزلة الأقدام، ولا يفهم إلّا من أعانه الله علىٰ نفسه، ولا تبادر بالإنكار، فإنّه شعار الأشرار».

أقول: هنا ـ نعم ـ مزلّة أقدام، وسلم منها من تمسك بالعروة الوثقىٰ، ولم ينظر الأحاديث

---

(١) في الأصل: «على». (٢) في الأصل: «مثل».

(٣) في الأصل: «باللحاق».

وكلام أهل الحكمة ومعدن العلم بقواعد أهل التصوف، ونفس منصبغة بضلال ابن عربي، ومن اشتبه عليه الأمر منّا مثل الشيرازي والكاشاني، والعارف غير المعاند للحكم. وبيان ما في كلامه من الفساد كثير لا يحيط به إلّا الله، ولنشر لبعض ذلك:

فنقول: كلّ إمام سابق في الفضل بحسب الذات بالنسبة إلىٰ الإمام اللاحق له الأقرب إليه ذاتاً، [وعرفت][1] ترتيبهم في الفضل، فله ظهور له به؛ لأنه واسطة له، لكن لا ظهوراً ذاتياً فالذاتان واحدة؛ وإلّا فلا ظهور وإظهار، ولا نائب ومنوب، فظهور العالي في السافل ظهور صفاتي لا ذاتي.

والتناسب حاصل بحسب الوساطة والصفة [والمسألة] المطلقة الجامعة، وهو بعض كماله بالقوة ويبرز منه بأمر الله، لكن انفصال بعضهم من بعض كما ينفصل الضوء من الضوء، وغيرهم منهم كما ينفصل الشعاع من الشمس بواسطة فعلها، ولا وصول للشعاع إلىٰ ذات الشمس، ولا بالعكس، وكذا بالنسبة لهم، وليس الوجود واحداً.

والتناسب في مقام الظهور بما ظهر له به، وهو دون مقام الذات ووجودها، والارتباط منفي. نعم، قيام السافل بالعالي قيام صدور [و]افتقار، بما ظهر له به لا بذاته، [ولا اعتبار][2] له في مقام الذات لا بوجود ولا بعدم، فإن كان فهو تحقق وجوده في [مرتبته][3] الإمكانية، وكذا وجوده، فالممكن ممكن وجوداً ومقاماً، والإمكان ليس اعتبارياً مجرداً.

والله خلوّ من خلقه وبالعكس[4]، ولا يكون حقيقتهما واحدة ولا الوجود، ولا يلزم الترجيح لا لمرجح، والمناسبة حاصلة، فالاستنارة من الشمس المنيرة بذاتها، وكذا الصوت والمصوّت.

ولا مناسبة بين الله وخلقه بوجه أصلاً، [لا] ذاتاً ولا عرضاً ولا اعتباراً، لا بموافاة ولا منافاة، وسائر الممكن وصفاته، وفصّلت في مجلّد التوحيد.

وليس التغاير بين الظاهر والمظهر اعتبارياً، فإن كان فيجب ملاحظة ظهوره الفرعي والصفاتي، كظهور الشمس باستنارة، واستنارة الأرض بها، وإنّما هذا من وجودها وكونها

---

(١) في الأصل: «وعرفتهم».

(٢) في الأصل: «والاعتبار».

(٣) في الأصل: «مرتبة».

(٤) إشارة لما ورد في الحديث: (إنّ الله خلوٌّ من خلقه، وخلقه خلوٌّ منه). «الكافي» ج١، ص٨٢، ٨٣، باب إطلاق القول بأنّه شيء، ح٣ – ٥.

مستنيرة بذاتها. فتدبّر لما تلوناه عليك، ودع ضلال أهل التصوف وتيه الجهل والغواية.

وليس كلّ علم [لله][1] علماً لرسوله... إلىٰ آخره*، لكنّه مفرّع علىٰ أصله الذي ستسمعه ـ وسبق ـ من كون حقيقة الوجود لله، والإمكان والعبوديّة اعتبارية من التعيّن الاعتباري، فالعبد حقيقته وجوب خالص وعدم خالص، يظهر حكم الأول إذا قطعت اعتبار الثاني وتعيّنه الاعتباري. فانظر الىٰ هذا وإلىٰ زلّة قدم قائلة، وهو دليل الاعتقاد، ونحمد الله علىٰ السلامة.

قوله: «ويعتبر ظهوره أولاً للأقوىٰ».

بعد قوله باتحاد الحقيقة الوجوديّة، وكذا صفة الوجود، لا معنىٰ لهذا الترتيب، فإن كان فبحسب البداية في السير، لا بحسب النهاية علىٰ زعمه الضلال.

قوله: «ولا يتوهمنّ أنّ هذا الكلام يدل»... إلىٰ آخره.

خرجت من ضلال إلىٰ ضلال آخر، إن لم يكن أضل، والأوّل لبعض فرق العامة من أهل الكلام، والثاني الذي اختاره مذهب أهل التصوّف ومن دأبهم السعي في إطفاء نوره.

ونقول لك: كيف يلحق الاعتبار ذات الله ويكون وجوده هو وجود الأشياء؛ وهي اعتباراً حصلت من تعيّنه وظهور وجوده بالتقييد الاعتباري في ذاته واعتبار وجوده ؟! بل محقق خارجاً، وكذا إمكانه. ولا يكون اعتباريٌّ في ذات الله، ولا يكون الوجود الواجبي هو وجود الممكن، وظهور الممكن من التعيّن الوجوبي بالتعيّن الخاصّ من ملاحظته للماهيات الغير المجعولة، ولا وجود إلّا وجود الله، بل محقق له الوجود، وليس بمباين لله ولا نداً له.

وظهوره تعالىٰ له بواسطة فعله في مرتبته لا بوجوده الذاتي، فهو مع كلّ شيء لا بمداخلة ـ والمراد بالمداخلة أعم من كون الوجودين وجوداً واحداً، وكون وجود [الاثنين][2] واحداً في نفس الأمر، والتعدد اعتباري ـ ودون كلّ شيء لا بمباينة، بل مباينة صفة لا مباينة عزلة.

وأستغفر الله من كون الله اعتبارياً في خلقه وبالعكس، وهو ما اختاره هذا المتصوّف، فذرهم وما يفترون، ولا حول ولا قوة إلّا بالله العليّ العظيم.

---

(١) في الأصل: «الله».

(*) أي آخر كلام محمد صادق: «فكل علم لله تعالىٰ علم لرسول الله وللأئمة...».

(٢) في الأصل: «الاغبين».

وأين قوله أخيراً وما سوّد به البياض، من جعله صفات الذات والذات والفعل والمفعول كلّها [عين][1] وجود الله، فليس إلّا وجوده، والمخلوق إذا زالت التعيّن الاعتباري وحدود الشخص ليس إلّا الله، كما قال شاعرهم:

أنا ذلك القدّوس في قدس العماء محجّبُ

إلىٰ أن قال:

اللّه ربّي خالقٌ وبريق خلقَي خُلّبُ[2]

وقال بعضهم:

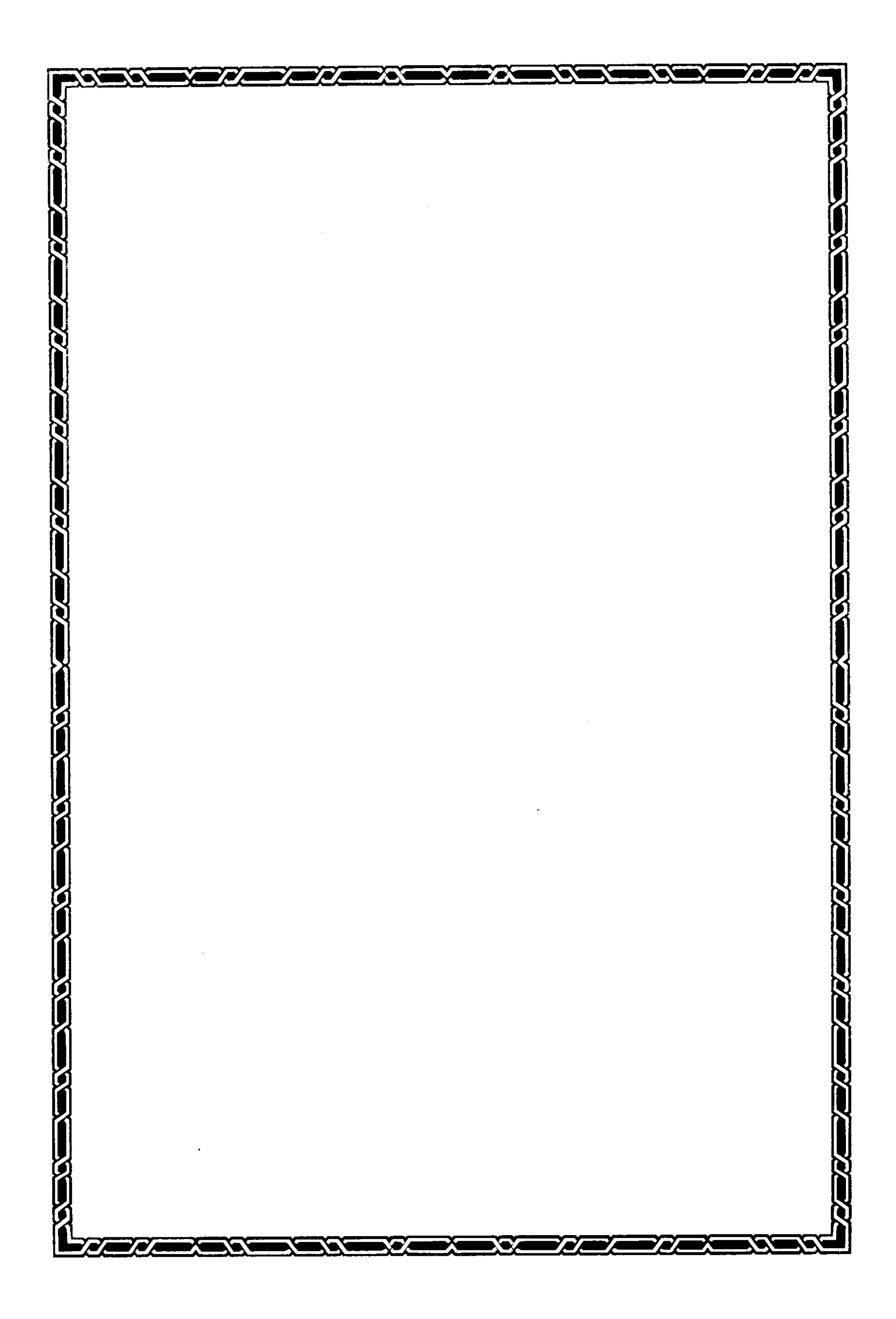
وما الخَلقُ في التمثالِ إلّاكثلجةٍ وأنتَ لها الماءُ الذي هو نابعُ
ولكن بذوب الثلج يرفع حكمه ويوضعُ حكم الماء والأمرُ واقعُ[3]

ونحوه كثير في أشعارهم، ويقولون: «أنا الله من غير أنا»[4].

فهذا [و]قول الضال هنا واحد في المعنىٰ. ومن أراد الزيادة فليراجع فصوصه ـ ابن عربي ـ وفتوحاته ومصنفات الملّا الشيرازي.

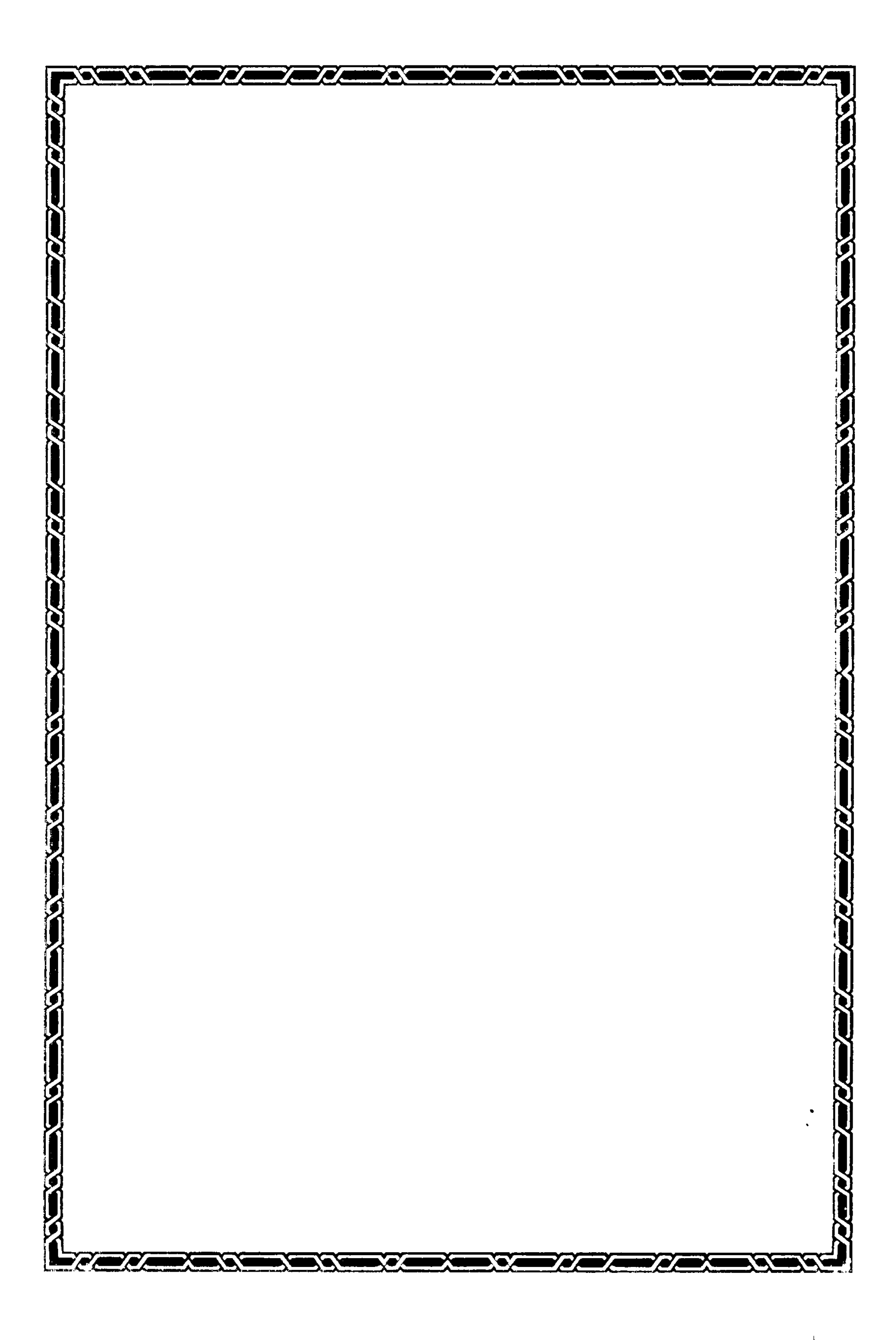
* * *

(١) في الأصل: «غير».
(٢) انظر: «شرح المشاعر» ص٥٠٧، صحّحناه علىٰ المصدر
(٣) «الإنسان الكامل» ج١، ص٩٠، بتفاوت يسير.
(٤) انظر: «جوامع الكلم» الرسالة الرشتية، ص٦٩، نسبة إلىٰ ابن عربي بلفظ: «أنا الله بلا أنا».



الباب الرابع والأربعون

أن الأئمة عليهم السلام
يعلمون جميع العلوم
التي خرجت إلى الملائكة
والأنبياء والرسل عليهم السلام



أضواء حول الباب

أقول أحاديث الباب [أربعة][1]، مضمونه متواتر من وجوه، وسبق في المجلّد السابق عدّة أحاديث دالّة عليه، وكذا عدّة أدلّة عقلية وآيات.

والمراد بالأئمة ـ [الأئمة الثانية][2] ـ ما سواهم عليهم السلام.

ومعلوم أن علوم سائر الأنبياء ـ سوىٰ محمّد صلى الله عليه وآله ـ وجميع أوصيائهم وجميع الملائكة من تعليمهم وفاضل علمهم، وهم الواسطة بينهم وبين الله بواسطة محمّد صلى الله عليه وآله، وبهم وبجدّهم ختمت النبوة والولاية، وهم ورثوا الأرض ومن عليها.

ومدار النور علىٰ المستنير، والشعاع علىٰ الشمس، وإليه مردّها، وبها استمداده، فكلّ ما فيه من الاستنارة فمن ظهور الشمس [بصفتها][3] له به، فكيف لا تعلمه وتكون مرجعه! فلو عدمت الشمس عدمت الاستنارة من جميع البقاع.

وكذا علمهم عليهم السلام لو عُدِمَ عُدِمَ علم غيرهم، مَلَك أو نبي أو مؤمن، بل كلّ موجود غير | هم |، وكذا إذا لوحظوا من جهة كونهم عليهم السلام أفضل منهم، كما دلت عليه الآي | و | النصوص المتواترة ممّا تزيد علىٰ ألفي حديث، وروىٰ كثير منها المخالف، ولا معارض لها عندهم

---

(١) في الأصل: «خمسة»، ولعله عدّ ما ورد في ذيل الحديث الأول حديثاً مستقلاً.

(٢) في الأصل: «لايمه التاميه»، وما أثبتناه استظهار من عنوان الباب كما أورده المؤلف في الأصل.

(٣) في الأصل: «بصيغتها».

إلّا العناد والحسد والنفاق. وهو يوجب ما تضمّنه العنوان، بل كونهم الأصل لهم في ذلك، كما عرفت متفرقاً في الأبواب السابقة، فلابدّ من علمهم به، ومردّ الشيء لأصله [وبدئه](١)، ﴿كَما بَدَأَكُم تَعُودُونَ﴾(٢).

وكذا من جهة إحاطتهم بالقرآن المحيط بكلّ شيء؛ فإنّه بعمومه يشمل ذلك، قال الله: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ﴾(٣). وورد تفسير الإمام بالقرآن وبالإمام الناطق(٤)، ولا تنافي.

وقال تعالىٰ: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾(٥)، وقال تعالىٰ: ﴿مَا كَانَ حَدِيثاً يُفْتَرَىٰ وَلكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَومٍ يُؤْمِنُونَ﴾(٦)، وقال الله تعالىٰ: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا العِلْمَ﴾(٧).

وهم أيضاً الراسخون في العلم ومن ورثوا الكتاب، وسبق جميع ذلك في المجلّد السابق متفرقاً في أبواب، وفيها: أنّهم ورثوا جميع علوم الأنبياء وكتبهم، وكلّ ما مع الأنبياء معهم عليهم السلام(٨)، وانتهىٰ إليهم، من غير عكس، بل لهم الزيادة، إلّا بالنسبة لمحمّد صلى الله عليه وآله فلا يساويه أحد، فضلاً عن الزيادة، فهو أفضل الكلّ والواسطة للكلّ في الكلّ.

وقال محمد صادق في الشرح ـ بعد عنوان الباب ـ: «أقول: قد علمت أن لهم عليهم السلام [سيراً](٩) في الله، وفي هذا السير يعلمون جميع العلوم تفصيلاً بالسببيّة والمسببيّة دفعة، ويسمّىٰ في الاصطلاح الخاصّ هذا السير بقرب الفرائض. وسير من الله ومع الله، وفي هذا السير يصير الرسول سمعهم الذي يسمعون به، وبصرهم الذي يبصرون به، وجميع أعضائهم.

وفي السير من الله تخفىٰ أكثر المعارف عليهم، ويخبر بها الملائكة في ليلة القدر وفي كلّ صباح ومساء، ويسمىٰ في الاصطلاح هذا السير بقرب النوافل. والخلافة وصيرورتهم ذا الأمانة ـ التي أبت السماوات والأرض أن يحملنها ـ يتحقق في تلك المرتبة.

---

(١) في الأصل: «وبدنه».
(٢) «الأعراف» الآية: ٢٩.
(٣) «يس» الآية: ١٢.
(٤) «تفسير علي بن إبراهيم القمي» ج ٢، ص ٢١٤.
(٥) «الأنعام» الآية: ٣٨.
(٦) «يوسف» الآية: ١١١.
(٧) «العنكبوت» الآية: ٤٩.
(٨) انظر: «الكافي» ج ١، ص ٢٢٣، ٢٢٧.
(٩) في الأصل: «سبيل».

فهم عليهم السلام يعلمون جميع العلوم في قرب الفرائض دفعة، وفي قرب النوافل تدريجياً، فهم أعلم الخلق بالله وبالأشياء بعد رسول الله صلى الله عليه وآله.

وقد علمت سابقاً أن صيرورة الرسول سمع العبد وبصره وجميع أعضائه ليس في الكلّ علىٰ السواء، كما أن اللون الواحد يتحد بالأجسام المختلفة بالاختلاف مع أنّه لون، ويتحد [العكس][1] الواحد بالمرايا المختلفة بالاختلاف مع أنّه عكس [الواحد][2]، فمع اتحاد الرسول بجميع أعضاء الكلّ لا يستلزم التساوي في الرتبة، بل بعضهم يمكن أن يكون أفضل من بعض، ورسول الله صلى الله عليه وآله أفضلهم في صيرورة الله تعالىٰ جميع أعضائه، كما أن الله سمع جميع المقرّبين وبصرهم وجميع أعضائهم، مع التفاوت بينهم بالأفضلية والمفضولية، ولهذا قالوا: مرتبة الوصول متفاوتة لا إلىٰ نهاية، لا أن استعدادات الخلق لا إلىٰ نهاية.

ثمّ قد علمت أن الملائكة هي القوىٰ الفعالة والمنفعلة، سواء كانت مجردة أو مادية، والمادية سواء كانت طبيعية أو نفوساً نباتية أو حيوانية أو إنسانية. وكلّ من المقرّبين كلّ جميع القوىٰ وكمالاتها إذا وصلوا إلىٰ عرش الوجود نحوَ اتصال ـ ولا [ينافي][3] تنزيه الله تعالىٰ ـ فيحصل الكلّية، والأشياء تصير أجزاءً مندرجة تحته، فكلّ كمال في كلّ ما سوىٰ الله من الممكنات الجزئية يحصل له الكمال وجودي، والوجود علم يحصل لكلّ من المقرّبين، فلا رطب ولا يابس إلّا في كتاب مبين».

أقول: سبق مثله مع بيان بطلانه ولا خفاء فيه، وليس في السير في الله والقرب منه كما قال، ولا عبرة باصطلاح أهل الضلال.

نعم، إن زكّىٰ الإنسانُ النفسَ علماً وعملاً، وقام بالنوافل جهده، زكىٰ وقرب، بظهوره بصفات فعله وإلىٰ ربه، أي ولي ربه في عرشه، أي جهته منه، وهو جهة التمكين منه ونتيجة العمل، ولا خروج له عن الإمكان أبداً، وما بينه وبين الله لا يقصر أبداً، وإنّما يظهر ويقرب منه بمقامه، بما ظهر له لا بذاته، ولا يكون سمعهم وبصرهم، ولا الله سمع الرسول.

وما في الحديث: (كنت سمعه)[4] علىٰ ما قلناه، فهو صفته، والصفة غير الموصوف.

---

(١) في الأصل: «بالعكس».

(٢) في الأصل: «الواحد».

(٣) في الأصل: «بتنات».

(٤) «غوالي اللآلئ» ج ٤، ص ١٠٣، ح ١٥٢؛ «الجواهر السنية» ص ٩٩.

وعلىٰ طريقته في كلامه تناقض، فتعدد القوابل والاستعدادات ـ وهي الأعيان الثابتة ـ لا وجود لها في [الأزل][١] عنده، فالوجود كلّه لله، وإنّما هي أُمور اعتبارية، فيكون الاتحاد واحداً بالنسبة إلىٰ الكلّ، وهذا التعدد لااعتبار له حينئذ، وكذا في صور المرآة ومراتب اللون، لأنّ عنده وجود الصورة وجوديّتها، فلا يوجب تعدد* صيرورةَ الرسول سمع العبد... إلىٰ آخره، وكذا الله، إلّا أن يقول بوحدة الموجود، وكلّه ضلال في ضلال.

وليس الملائكة كما زعم وأبطل به الكتاب والنصوص، بل خلق مستقلون من فاضل طينة الإنسان خلقوا، كلٌّ |موكّل بعمل| من خسف أو بشرىٰ أو إنذار أو نوع عذاب، يجرّون إليه الإنسان كرهاً، أو يوقعونه بقوم، إلىٰ غير ذلك ممّا يطول تفصيله.

ولا يكون الكلّي هو نفس القوىٰ؛ فإن له وجوداً كلّياً في مقامه، وآخر ظهوري في مراتب القوىٰ، وليس هو نفسها ولا بالعكس، وكذا الكمال.

والقول بأن [المراد][٢] بالعرش وجود الله، وإليه الوصول، وهو كلّ الوجود، ضلال ظاهر، وسبق منه تفسير العرش بذلك، وكلّه مفرّع على وحدة الوجود.

[ومراده][٣] هنا آخر كلامه الإشارة أيضاً إلىٰ ما اشتهر عند أهل التصوف من أن كلّ بسيط الحقيقة كلّ الوجود، والله بسيط الحقيقة، فوجوده وجود الكلّ، ولا وجود لغيره. وقد أوضحنا في محل مفرد بطلانه مع تحريف شبهتهم، بل ماهو كلّ الوجود فليس بسيط الحقيقة، وبسيطها منزه عن ذلك، وسبق في مجلّد التوحيد فراجعه. والكلام معه متسع في كلّ مقوله، وإنّما نقتصر علىٰ قليل.

❑ الحديث رقم ﴿ ١ ﴾

قوله: ﴿عن سماعة، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: إنّ [لله تبارك وتعالىٰ علمين:][٤] علماً أظهر عليه ملائكته وأنبياءه ورسله، فما أظهر عليه

---

(١) في الأصل: «الاوّل».

(*) كذا في الأصل، ولعلّ المراد: «تعدد القوابل والاستعدادات».

(٢) في الأصل: «المراتب». (٣) في الأصل: «وزاده».

(٤) في الأصل: «الله تبارك وتعالىٰ علمني».

ملائكته ورسله وأنبياءه فقد علمناه، وعلماً استأثر به، فإذا بدا لله في شيءٍ منه أعلمنا ذلك وعرض علىٰ الأئمة الذين كانوا من قبلنا عليهم السلام.

وعن علي بن جعفر، عن أخيه موسىٰ بن جعفر عليه السلام، مثله ».

أقول: قال محمّد صادق في شرح الحديث: «قد علمت أن الحكماء الأُقدمين استدلوا علىٰ أنّ العلم عين الوجود ومرادفه».

أقول: نعم، وينقسم علىٰ قدر انقسام الوجود إلىٰ واجبي هو عينه من كلّ وجه، ومخلوق وهو غيره وحادث بجميع مراتبه، وبيّنت في محلها.

قال: «والعلم الذي استأثره الله لنفسه علىٰ قسمين:

أولهما هو واجب [الوجود][1]، فإنّه مختص به تعالىٰ، ولا يتجاوز إلىٰ غيره كما يتجاوز العلم والقدرة [والقدرة] وسائر الصفات».

أقول: علم الله الذي هو [عين][2] ذاته هو عينها من كلّ وجه، ولا فرق بوجه أصلاً، وليس في مقام الوجود الواجبي تعدد بوجه حتىٰ اعتباراً، فلا صفة وموصوف، ومرجع قولنا: صفاته عين ذاته، أو عين أزله، إلىٰ نفي الجهل والحدوث بأقرب عبارة تمكن، [لا لأجل][3] التعظيم، وكذا باقي الصفات الذاتية كالقدرة [والحياة][4] والسمع والبصر، ومعنىٰ الخالقية والرازقية إذ لا مخلوق، فكلّها عين الوجود ولا يتجاوزه.

وأما صفات الفعل، وهو ظاهر العلم والقدرة ... إلىٰ آخره، وانطباق المعلوم علىٰ العلم، فحادثة وليست عين الذات ولا وجودها، وقيامها بها قيام صدور ودلالة.

فقوله: «ولا يتجاوز إلىٰ غيره»... إلىٰ آخره، إن أراد الذاتي فهي كالعلم، أو غيره فليست حينئذ صفة ذات، العلم أيضاً يجري فيه ذلك.

قال: «***وثانيهما:*** هو العلم الذي يقع البداء فيه، ويرجع العالم إليه، فما يؤول إليه البداء قبل ظهوره في الخارج مختص بعلم الله ومستأثر لنفسه تعالىٰ، والبداء للمقرّبين.

وقد علمت أن أكثر العلوم تخفىٰ عن المقرّبين في عودهم عن الله، وعلىٰ هذا قد تظهر بعض الأشياء ثمّ يحدث البداء عنه سبحانه. ونسبته تعالىٰ هذه إلىٰ نفسه لتعظيم المقرّبين

---

(١) في الأصل: «الموجود».

(٢) في الأصل: «غير».

(٣) في الأصل: «للاجل».

(٤) في الأصل: «والخيفة».

ولظهوره تعالىٰ فيهم، كما قال تعالىٰ: ﴿يَمْحُو اللهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ﴾[١]. ووقوع البداء للمقرّبين [لا][٢] من حيث إن الله تعالىٰ كان سمعهم وبصرهم، بل |من| حيث بشريتهم».

أقول: لا صواب فيه أصلاً، نعم العلم الذي منه البداء استأثر به وأحاط به، وهو مبدأ ظهور البداء [والدواة][٣] الكلّية وعلم الغيب الإمكاني المطلق المشار له في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ﴾ الآية[٤]، وهذا حادث، وليس قديماً ولا في رتبة الذات.

وأمّا الوجه الذي أثبت به البداء للمقرّبين، ونفاه عنهم بالوجه الآخر، ضلال وكفر، والله منزّه عن ذلك، ولا يصل المقرّبون إليه.

نعم، ينسب فعل أوليائه |إليه| تعظيماً وتشريفاً وتنويهاً بهم، وهذا الظهور فيهم ظهور دلالة بفعله لابذاته، ظهور النار في المحمىٰ عليها، فإنّه بفعله كفعلها |يقال:| إنّه حقيقتها. وهذا لا خفاء فيه علىٰ أحد، لاكما قال هذا الضال المتصوّف، إلىٰ غير ذلك من مفاسده.

قال: «وقال تعالىٰ: ﴿وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾[٥]، إشارة إلىٰ العلوم التي لا يكون فيها تغيّر. فأعلمَ اللهُ هذا البداء للأئمة، أي أوجده فيهم بعد ظهوره في الخارج، كما قال عليه السلام: (فإذا بدا لله في شيء منه أعلَمَنا ذلك)، بصيغة الماضي وضمير المتصل للمفعول. هذا هو البداء بالمعنىٰ الاصطلاحي.

ويمكن أن يقال أيضاً: إن البداء هاهنا بالمعنىٰ [اللغوي][٦]، يعني كلّ ما يظهر في الحال في الوجود أعلمنا ذلك، كما أعلم ما ظهر للملائكة والأنبياء والرسل، يعني نحن نعلم العلوم الحالية كما نعلم العلوم الماضية بحول الله وقوته.

وقد علمت أن كلّ إمام سابق تجلّىٰ في إمام لاحق، واتحد به اتحاد العدد السابق في العدد اللاحق، فما ظهر للإمام اللاحق ظهر في الإمام السابق، كما قال عليه السلام: (وعرض علىٰ الأئمة الذين كانوا من قبلنا عليهم السلام)».

أقول: والعلم الذي لا يقع فيه تغيير ـ وهو الذي في أُم الكتاب، وهو بروزه ووجوده ـ فلا بداء فيه، وقبل الوقوع فيه البداء والتغيير، وهي كتب المحو والإثبات.

وما فيه من الإجمال والغلط ظاهر لمن اتقن ما سبق، خصوصاً ما قاله آخر كلامه من

---

(١) «الرعد» الآية: ٣٩.
(٢) في الأصل: «الّا».
(٣) في الأصل: «والذوات».
(٤) «البقرة» الآية: ٢٥٥.
(٥) «الرعد» الآية: ٣٩.
(٦) في الأصل: «للقوي».

قوله: «وقد علمت»، فهو ضلال ظاهر متفرّع علىٰ وحدة الوجود، ويلزمه وحدة الموجود.

وقوله عليه السلام: (فإذا بدا لله في شيء أعلَمَنا ذلك)... إلىٰ آخره، سبق نحوه في حديث [ذريح][١] في الباب السابق، وبه يتضح معناه فراجعه[٢].

ومراده بالعلم الذي استأثر به، ولم يطّلع عليه ويحيط به أحد من خلقه حتىٰ محمد صلى الله عليه وآله، هو ما غاب عن عالم الكون، وهو في [الدواة][٣] الأُولىٰ ومقام المشيئة والإمكان، ولا يراد به العلم الذاتي، ولا علم مع الذات في رتبتها أو وجودها، تعالىٰ الله، وقال الله فيه: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ﴾ الآية[٤]، ﴿عَالِمُ الغَيْبِ﴾ الآية[٥].

والعلم الذاتي لا يصح فيه الاطلاع علىٰ بعضه، تعالىٰ الله، وهذا العلم هو العرش الكلّي الأولي، ومنه يظهر البداء للأقرب إليه ثمّ الأقرب، وينزل [الكتب][٦] المحو والإثبات، وهو يرجع لهم؛ لأنهم عليهم السلام إليهم العود كما منهم البدء، وإليهم مرجع العلوم، وتتبعهم كتبع الضوء للشمس، وكذا العرض عليهم مطلقاً، وكلّ خير منهم وبهم وفيهم وإليهم.

وقالوا عليهم السلام: (وإياب الخلق إليكم)[٧].

وسبق هذا الحديث في بعض مقولات المجلّد الخامس مجلّد العدل، فراجعه[٨].

❑ الحديث رقم ﴿ ٢ ﴾

قوله: ﴿عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: إنّ [لله عزّ وجلّ علمين:][٩] علماً عنده لم يُطلع عليه أحداً من خلقه، وعلماً نبذه إلىٰ ملائكته ورسله، فما نبذه إلىٰ ملائكته ورسله فقد انتهىٰ إلينا﴾.

أقول: عرفت هذا العلم وأنّه ليس الذاتي، ولا تنافي بين أنّه تعالىٰ لم يُطلع عليه أحداً

---

(١) في الأصل: «درع».

(٢) انظر: باب لولا أن الائمة يزدادون... ح ٢.

(٣) في الأصل: «الذوات».

(٤) «البقرة» الآية: ٢٥٥.

(٥) «الجن» الآية: ٢٦.

(٦) في الأصل: «الكتب».

(٧) «تهذيب الأحكام» ج٦، ص٩٧، ح١٧٧.

(٨) انظر: «هدي العقول» ج٧، باب البداء، ضمن شرح ح٦.

(٩) في الأصل: «الله عزّ وجلّ علمني».

من خلقه، وبين اطلاع بعض على بعضه بتعليمه تعالىٰ. والمراد [بعدم][(١)] الاطلاع عليه: الإحاطة، بحيث لا تقبل الزيادة والتعليم منه، وهو محال؛ قال الله تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الغَيْبِ وَلَكِنَّ اللهَ يَجْتَبِي مِنْ رُسُلِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾[(٢)]

❑ الحديث رقم ﴿٣﴾

قوله: ﴿عن [ضُريس][(٣)]، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: إنّ [لله عزّ وجلّ علمين:][(٤)] علم مبذول، وعلم مكفوف، فأمّا المبذول فإنّه ليس من شيء تعلمه الملائكة والرسل إلّا نحن نعلمه، وأمّا المكفوف فهو الذي عند الله عزّ وجلّ في أُمّ الكتاب، إذا خرج نفد[(٥)]﴾.

أقول: قال محمدصادق: «قد مرّ علم المكفوف، والنفوس الإنسانية عموماً [الملائكة][(٦)] الأرضية، ونفوس المقرّبين ملائكة أعظم من الملائكة الأرضية والسماويّة وما فوق الأرض والسماء، ويدل عليه قوله تعالىٰ: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ الآية[(٧)]».

أقول: عرفت أنّ حقيقة الملائكة ليست حقيقة الاناسي، ولا قواهم على مراتبهم، وخلقوا من فاضل طينة الإنسان. والآية تدل على المغايرة من وجوه، لو عقلها. وعرفت كلامه السابق في العلم وبطلانه.

واعلم أن المكفوف عنده الذي لم يُطلع عليه أحداً إلّا بمشيئته، فهو وقوع الشيء وكونه حين كونه، فإنه حينئذ جمع مراتبه وعلله وأسبابه، وهو حينئذ ـ لكونه ـ لا تقديم فيه ولا تأخير، وهو قبل وقوعه فيه البداء، وبعده أيضاً فيه، وما فيه البداء والتغيير كتب المحو والإثبات.

وعرفت أن جميع هذا التقسيم في العلم [الإمكاني][(٨)] الحادث؛ لتعالي الذاتي عنه، ويحتمل إرادة الذاتي بتكلّف، ويكون ما يظهر وينفد هو الحادث، وهو المشاء في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ ويكون الاستثناء حينئذ منقطعاً. ولا

---

(١) في الأصل: بعد.
(٢) «آل عمران» الآية: ١٧٩.
(٣) في الأصل: «خريس».
(٤) في الأصل: «الله عزّ وجلّ علمني».
(٥) في المصدر: «نفذ».
(٦) في الأصل: «ملائكة».
(٧) «البقرة» الآية: ٢٥٥.
(٨) في الأصل: «الإمكان».

تنافي بين الوجهين، فتأمّل.

فـائدة

ورد تفسير ﴿أُمِّ الكِتَابِ﴾ في قوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾(١) بعلي عليه السلام.

فروىٰ علي بن إبراهيم أن المعني أمير المؤمنين عليه السلام، مكتوب في الفاتحة، في قوله: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ المُسْتَقِيمَ﴾(٢). قال أبو عبدالله عليه السلام: (هو أمير المؤمنين)(٣).

وعن أبي عبد الله عليه السلام، في قوله تعالىٰ: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ المُسْتَقِيمَ﴾، قال: (هو أمير المؤمنين عليه السلام ومعرفته، والدليل علىٰ أنّه أمير المؤمنين عليه السلام قوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾)(٤).

وروى محمد بن العباس، بسنده عن محمّد بن علي بن جعفر، قال: سمعت الرضا عليه السلام وهو يقول: (قال أبي عليه السلام وقد تلا هذه الآية: ﴿وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾، قال: علي بن أبي طالب عليه السلام)(٥). ونقل أحاديث تتضمن ذلك.

ورواه الشيخ في التهذيب(٦)، والديلمي في الإرشاد ونحوه معنىً البرسي(٧)، ورواه ابن شهرآشوب(٨) بعدّة طرق. ولا تنافٍ بينه وما سبق.

❑ الحديث رقم ﴿٤﴾

قوله: ﴿عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: إنّ [لله عزّ وجلّ

---

(١) «الزخرف» الآية: ٤. (٢) «الفاتحة» الآية: ٦.

(٣) «تفسير علي بن إبراهيم القمي» ج ٢، ص ٢٨٥.

(٤) «معاني الأخبار» ص ٣٢، ح ٣، صححناه علىٰ المصدر.

(٥) «تأويل الآيات الظاهرة» ص ٥٣٧، صححناه علىٰ المصدر.

(٦) «تهذيب الأحكام» ج ٣ ص ١٤٥، ح ٣١٧. وقد أورد الشيخ مضمون الروايتين ضمن دعاء يوم الغدير.

(٧) «مشارق أنوار اليقين» ص ١٦٥، وفيه في خطبة الافتخار، عنه عليه السلام: (أنا أُمّ الكتاب).

(٨) «مناقب آل أبي طالب» ج ٣، ص ٩٠، ١٢٩، نحوه معنىً.

علمين][1] علم لا يعلمه إلّا هو، وعلم [علّمه] ملائكته ورسله، فما علّمه ملائكته ورسله فنحن نعلمه ﴾.

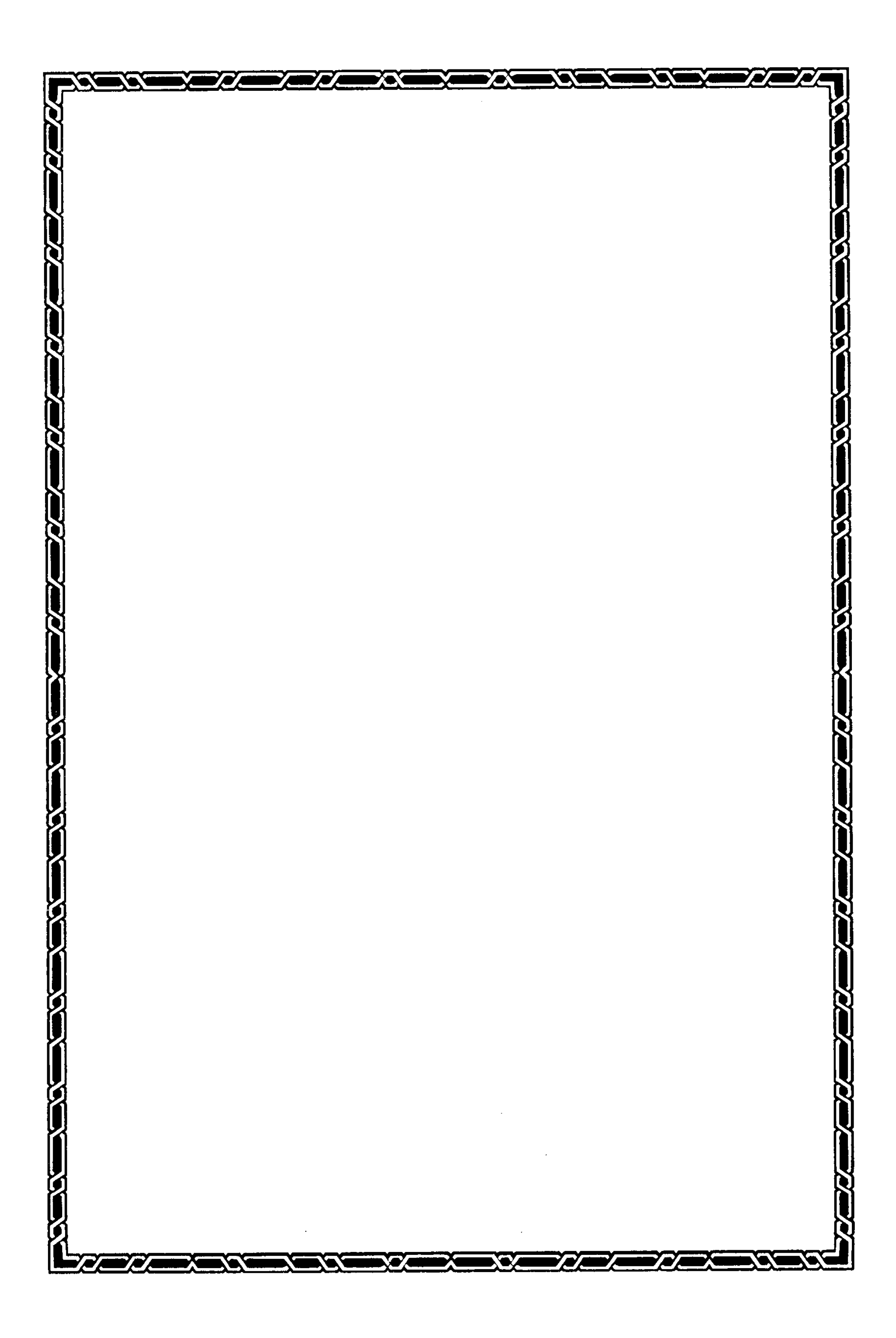
أقول: معناه ظاهر ممّا سبق، ولمحمد صادق هنا خبط من جنس ما سبق، وردّه ظاهر لمراجعه.

❋ ❋ ❋

(١) في الأصل: «الله علمني».

الباب الخامس والأربعون

نادر فيه ذكر الغيب



أضواء حول الباب

أقول أحاديث الباب أربعة، وهي مروية في بصائر الصفّار[1].

واعلم أنّ مسألة علمهم عليهم السلام الغيبَ ممّا كثر فيها اختلاف العلماء وتفرقوا فيها إلىٰ مذاهب، كلّ بحسب ما أدىٰ إليه نظره وفهمه، وما جمع عليه الروايات، فإنها بظاهرها ابتداءً مختلفة، وإن كانت نهاية وباطناً لا اختلاف فيها، وكذا كثير من الروايات، فلنذكر جملة من ذلك أولاً:

النصوص النافية للعلم بالغيب

فأمّا ما دل علىٰ [تكفيرهم من ينسبهم][2] إلىٰ عالم الغيب، ولعن الأئمة عليهم السلام لهم والتبري منهم، فكثيرة، بل متواترة:

قال الله تعالىٰ: ﴿قُل لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ الغَيْبَ إِلَّا اللهُ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾[3].

وقد تمدّح سبحانه وتعالىٰ بأنّه: ﴿عَلَّامُ الغُيُوبِ﴾[4]، فلا يجوز إثباته لغيره؛ وإلّا بطل

(١) «بصائر الدرجات» ص١١٣، ح١؛ ٣١٥، ح٤، ولم نعثر فيه علىٰ الحديثين الآخرين، وفي «بحار الأنوار» ج٢٦، ص١٩٧، ح٨، نقل أحدهما عن البصائر.

(٢) في الأصل: «تكثيرهم من منيبهم».

(٣) «النمل» الآية: ٦٥.

(٤) «المائدة» الآية: ١٠٩، ١١٦؛ «التوبة» الآية: ٧٨؛ «سبأ» الآية: ٤٨.

التمدح والاختصاص.

واستدل بعضٌ |علىٰ| ذلك أيضاً بقوله تعالىٰ: ﴿ تَعلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ﴾[١]. وفيه نظر.

وقال تعالىٰ: ﴿عَالِمُ الغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَداً ﴾ الآية[٢]، فأثبت للمرتضىٰ علم بعضه، وهو علىٰ ما أطلعه الله عليه، فلا يحيط بالغيب غيره.

وقال تعالىٰ: ﴿لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا ﴾[٣].

وقال علي عليه السلام: (لولا آية في كتاب الله، وهي قوله تعالىٰ: ﴿ يَمْحُو اللهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وعندهُ أُمُّ الكتاب ﴾)[٤]. وكثيراً ما يقول ذلك[٥].

ولا خفاء في منافاة ذلك للإحاطة الغيبيّة [لا يخفىٰ]، ولو صحّ لهم علم الغيب ساووه تعالىٰ، تعالىٰ الله عن ذلك علوّاً كبيراً. وكفّرت العلماء أيضاً من [نسب][٦] علم الغيب لهم من وجوه.

ومن الروايات: ما في الاحتجاج، عن صاحب الزمان، قال: (يا محمّد بن علي، تعالىٰ الله عزّ وجلّ عمّا يصفون، سبحانه وبحمده، ليس نحن شركاءه في علمه ولا في قدرته، بل لا يعلم الغيب غيره، كما قال في محكم كتابه: ﴿ قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ الغَيْبَ إِلَّا اللهُ ﴾. وأنا وجميع آبائي من الأولين: آدم ونوح وإبراهيم وموسىٰ، وغيرهم من النبيين، ومن الآخرين: محمد رسول الله صلى الله عليه وآله، وعلي بن أبي طالب عليه السلام، والحسن والحسين، وغيرهم ممن مضىٰ من الأئمة عليهم السلام، إلىٰ مبلغ أيامي ومنتهىٰ عصري، عبيد الله عزّ وجلّ، يقول الله عزّ وجلّ: ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ القِيَامَةِ أَعْمَىٰ * قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنْتُ بَصِيراً * قَالَ كَذٰلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذٰلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَىٰ ﴾[٧].

يا محمّد بن علي، قد آذانا جهلاء الشيعة وحمقاؤهم، ومَن دينه جناح بعوضة أرجح منه.

---

(١) «المائدة» الآية: ١١٦.

(٢) «الجن» الآية: ٢٦.

(٣) «البقرة» الآية: ٣٢.

(٤) «بحار الأنوار» ج ٤٢، ص ٢٧٥، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

(٥) «التوحيد» ص ٣٠٥، ح ١، وفيه في خطبة له عليه السلام: (ولولا آية في كتاب الله لأخبرتكم بما كان وبما يكون وما هو كائن إلىٰ يوم القيامة، وهي هذه الآية....).

(٦) في الأصل: «نسبهم».

(٧) «طه» الآية: ١٢٤ - ١٢٦.

وأشهد الله الذي لا إله إلّا هو، وكفىٰ بالله شهيداً، ومحمداً رسوله، وأنبياءه وملائكته وأولياءه، وأشهدك وأشهد كلّ من سمع كتابي هذا، أني بريء إلىٰ الله وإلىٰ رسوله ممّن يقول: إنّا نعلم الغيب، أو نشارك الله في ملكه، أو يحلّنا محلاً سوىٰ المحل الذي نصبه الله لنا وخلقنا له، أو يتعدىٰ بنا عما فسّرته لك وبيّنته في صدر كتابي. وأشهدكم أنّ كلّ من نتبرأ منه فإنّ الله يبرأ منه وملائكته ورسله وأولياؤه.

وجعلت هذا التوقيع الذي في هذا الكتاب أمانة في عنقك وعنق من سمعه، أن لا يكتمه من أحد من مواليَّ وشيعتي حتىٰ يظهر علىٰ هذا التوقيع الكلّ من الموالي، لعل الله عزّ وجلّ يتلافاهم فيرجعون إلىٰ دين الله الحق، وينتهون عما لا يعلمون منتهىٰ أمره ولا مبلغ منتهاه. فكلّ من فهم كتابي ولم يرجع إلىٰ ماقد أمرته ونهيته فقد حللت عليه اللعنة من الله وممن ذكرت من عباده الصالحين)[1].

وسبق لك في بعض المجلّدات تقسيم الاسم الأعظم إلىٰ ثلاثة وسبعين حرفاً، علم منها محمد وآله اثنين وسبعين، واستأثر |الله تعالىٰ| بحرف لم |يطّلع| عليه أحد[2]. وليس هذا خاصّاً بعلم الغيب، بل جار في نفي الشريك عنه تعالىٰ في الذات والصفات والأفعال والعبادة، فلا شريك لله تعالىٰ وتقدس.

وتقسيم العلم إلىٰ علم غيب وشهادة ليس في العلم الذاتي ولا بالنسبة إلىٰ الله تعالىٰ، بل بالنسبة إلىٰ خلقه والعلم الحادث، الذي هو انطباق العلم علىٰ المعلوم.

والمراد بالغيب: ما غاب من الحواس الظاهرة، أو عن رتبة من رتب الكون دون أُخرىٰ، أو عن عالم الكون دون الإمكان والخزانة الأُولىٰ، وهي الخزانة العظمىٰ التي هي أعم من جميع أقسام الكون والوجود المقيّد.

وفي التوحيد والمعاني والمجالس، عن الصادق عليه السلام: (لما صعد موسىٰ إلىٰ الطور فنادىٰ ربّه عزّ وجلّ، قال: يا ربّ أرني خزائنك، قال: ياموسىٰ، إنّما خزائني إذا أردت شيئاً أن أقول له: كن، فيكون)[3].

---

(١) «الاحتجاج» ج ٢، ص ٥٥٠ – ٥٥١، باختلاف بعض الألفاظ، صححناه علىٰ المصدر.

(٢) «الكافي» ج ١، ص ٢٣٠، باب ما أعطي الأئمة عليهم السلام من اسم الله الأعظم.

(٣) «التوحيد» ص ١٣٣، ح ١٧؛ «معاني الأخبار» ص ٤٨٢، ح ٦٥؛ «أمالي الشيخ الصدوق» ص ٤١٣، ح ٤، بتفاوت يسير. صححناه علىٰ المصدر.

ويدل أيضاً علىٰ أنّهم مفتاح الخزانة، وهي المشيئة، لأنهم محل مشيئته. وفي العرش روي أنّ فيه تمثال كلّ شيء[١]، وهم الحاملون له.

وسبق لك في الباب السابق تقسيم العلم إلىٰ قسمين، أحدهما: ما استأثر الله به، ولم يطّلع عليه أحد من خلقه.

النصوص المثبتة للعلم بالغيب

وأمّا الأحاديث التي يتوهم منها [علىٰ][٢] أنّهم يعلمون الغيب، مثل الأحاديث الدالة علىٰ إحاطة علمهم بما كان ويكون إلىٰ يوم القيامة، [فسبق][٣] بعضها، وسيأتي أيضاً بيانٌ.

وسبق لك في المجلّد السابق في رواية أبي بصير[٤] وغيره أن هذا ليس أفضل علومهم وأكملها، بل هو ما يحدث الآن بعد الآن، والساعة بعد الساعة. ولا ينافي قوله عليه السلام: (وما سيكون)[٥]، فليس بداخل فيه، وغيرها من الأحاديث [تخصص][٦] هذه.

وما ورد في جملة أحاديث من أنّهم عليهم السلام متىٰ شاؤوا أن يعلموا علموا[٧]، فعلّق علمهم علىٰ مشيئتهم. لكن نقول: هي مخلوقة مثلهم، وهي لا تخالف مشيئته تعالىٰ بوجه أصلاً، فلا يعلمون إلّا بما شاء الله أن يعلموه، والإحاطة بعلم الغيب ليس منه.

والروايات المصرّحة بعلمهم بالآجال والمواليد[٨]، وأنّه لو كان لشيعتهم أوكية لحدّثوا كلّ واحد بما يصيبه ومدخله ومولجه[٩]، والأخبار المصرّحة أيضاً بعلمهم بما في النفوس[١٠]. وكثرتها في كتب الأصول والفضائل أغنىٰ عن نقل بعضها.

---

(١) «روضة الواعظين» ص٤٧؛ «بحار الأنوار» ج٥٥، ص٣٤، ح٥٤؛ ص٣٦ ح٥٨.

(٢) في الأصل: «علم». (٣) في الأصل: «وسبق».

(٤) «الكافي» ج١، ٢٤٠، باب فيه ذكر الصحيفة ... ح١.

(٥) معنىٰ قوله عليه السلام في رواية أبي بصير: (.. وعلم ما هو كائن).

(٦) في الأصل: «تخصيص». (٧) «بصائر الدرجات» ص٣١٥، باب (٢).

(٨) «بصائر الدرجات» ص١١٨، باب (٣).

(٩) «بصائر الدرجات» ص٢٦٠، باب (١٧)؛ وفي «نهج البلاغة» الخطبة: ١٧٥، ما لفظه: (والله لو شئت أن أُخبر كلّ رجل منكم بمَخرجه ومَولجه وجميع شأنه لفعلت، ولكن أخاف أن تكفروا...).

(١٠) «بصائر الدرجات» ص٢٣٥، باب (١٠)؛ ص٢٥٠، باب (١٢).

بيان: مضمونها مسلّم، لكنّه أخص من المدّعىٰ.

وفي الأمالي والكافي والبصائر والاختصاص والمشارق، وغيرها، باختلاف بعض الألفاظ، قالوا عليهم السلام: (نزّهونا عن الربوبية وعن الحظوظ البشرية، وقولوا فينا ما شئتم، ولن تبلغوا)[1].

وقال الله تعالىٰ: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ﴾[2]، ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾[3]، ﴿مَاكَانَ حَدِيثاً يُفْتَرَىٰ وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ الآية[4].

وفي الروايات أيضاً التصريح بإحاطة القرآن وجمعه كلّ شيء، وأنّهم عليهم السلام محيطون به ويعلمونه.

وعن الصادق عليه السلام: (والله إنّي لأعلم كتاب الله من أوّله إلىٰ آخره، كأنّه في كفي، فيه خبر السماء وخبر الأرض، وخبر ماكان وما هو كائن)[5].

وروىٰ ابن بابويه في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ﴾، مسنداً عن الباقر عليه السلام، عن أبيه، عن جده عليه السلام، قال: (لمّا نزلت هذه الآية علىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله قام أبو بكر وعمر من مجلسهما فقالا: يا رسول الله، هو التوراة؟ قال صلى الله عليه وآله: لا، قالا: هو الإنجيل؟ قال: لا، قالا: هو القرآن؟ قال: لا. قال: فأقبل أمير المؤمنين علي عليه السلام، فقال رسول الله: هو هذا، إنّه الإمام الذي أحصىٰ الله تبارك وتعالىٰ فيه علم كلّ شيء)[6].

وروىٰ محمّد بن العباس، مسنداً عن صالح بن سهل، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقرأ: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ﴾، قال: (في أمير المؤمنين)[7].

بيان: عموم ذلك مخصص بعدّة أدلة، عقلاً ونقلاً.

[وروي مرفوعاً][8] إلىٰ المفضّل بن عمر، قال: دخلت علىٰ الصادق عليه السلام ذات يوم فقال لي: (يا مفضّل، عرفت محمداً وعلياً وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام كنه معرفتهم؟).

---

(١) «بصائر الدرجات» ص٢٣٦، ح٥؛ «مشارق أنوار اليقين» ص٦٩، ١٦٢؛ «التفسير المنسوب للإمام العسكري» ص٥٠، ح٢٤، بتفاوت.
(٢) «يس» الآية: ١٢.
(٣) «الأنعام» الآية: ٣٨.
(٤) «يوسف» الآية: ١١١.
(٥) «بصائر الدرجات» ص١٩٤، ح١، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.
(٦) «معاني الأخبار» ص٩٥، ح١، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.
(٧) «تأويل الآيات الظاهرة» ص٤٧٧.
(٨) في الأصل: «واول الا».

قلت: يا سيّدي، وما كنه معرفتهم؟

قال: (يا مفضّل، تعلم أنّهم في طرف عن الخلائق بجنب روضة خضراء، فمن عرفهم كنه معرفتهم كان معنا في السنام الأعلىٰ).

فقال: قلت: عرّفني ذلك يا سيّدي، قال: (يا مفضّل، تعلم أنّهم علموا ما خلق الله تعالىٰ وذرأه وبرأه، وأنّهم كلمة التقوىٰ، وخزناء السماوات والأرض والجبال والرمال والبحار، وعرفوا كم في السماء من نجم وملك، ووزن الجبال، وكيل ماء البحار وعيونها وأنهارها، وما تسقط من ورقة إلّا علموها، ولا حبة في ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس إلّا في كتاب مبين، وهو في علمهم، وقد علموا ذلك كلّه).

فقلت: يا سيّدي، قد علمت ذلك وأقررت به وآمنت.

قال: (نعم يا مفضّل، نعم يا مكرّم، نعم يا طيب، نعم يا محبور، طبت وطابت لك الجنة ولكلّ مؤمن بها)(١).

وفيه: عن أبي ذر، قال: كنت سائراً في أغراض مع أمير المؤمنين عليه السلام، إذ مررنا بوادٍ، ونمله كالسيل الساري، فذهلت ممّا رأيت، فقلت: الله أكبر، جلّ محصيه، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: (لا تقل ذلك يا أبا ذر، ولكن قُل: جلّ باريه، فوالذي صوّرك، إني أحصي عددهم، وأعلم الذكر منهم والأنثىٰ، بإذن الله تعالىٰ)(٢).

وعن عمّار بن ياسر، قال: كنت مع أمير المؤمنين عليه السلام في بعض غزواته، فمررنا بوادٍ مملوء نملاً، فقلت: يا أمير المؤمنين، ترىٰ يكون أحد من خلق الله تعالىٰ يعلم كم عدد هذا النمل؟ قال: (نعم يا عمّار، أنا أعرف رجلاً يعلم كم عدده، وكم فيه ذكر، وكم فيه أُنثىٰ)، فقلت: مَن ذلك يا مولاي؟ فقال: (يا عمّار، ما قرأت في «يس»: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ﴾(٣)؟) فقلت: بلىٰ، فقال: (أنا ذلك الإمام المبين)(٤).

---

(١) «تأويل الآيات الظاهرة» ص٤٧٨؛ «تفسير البرهان» ج٤، ص٧، ح٨، باختلاف بعض الألفاظ صححناه علىٰ المصدر.

(٢) «تأويل الآيات الظاهرة» ص٤٨٠؛ «تفسير البرهان» ج٤، ص٧، ح٩، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

(٣) «يس» الآية: ١٢.

(٤) «تفسير البرهان» ج٤، ص٧، ح١٠، صححناه علىٰ المصدر.

وروىٰ البرسي في حديث نحوه[١].

بيان: مضمونها [مسلّم][٢]، وهو أخص من المدعىٰ، وستعرفه إن شاء الله تعالىٰ.

وأحاديث القلم[٣] وأنّه كتب ماكان ويكون، وهم عليهم السلام يعلمونه. وعرفت عدم الدلالة منه.

وروىٰ البرسي في مشارق الأنوار، عن المفضّل بن عمر، عن أبي عبد الله عليه السلام، أنّه قال: (**يا مفضّل، من زعم أن الإمام من آل محمد يعزب عنه شيء من الأمر المحتوم ـ يعني ما كتب القلم علىٰ اللوح ـ فقد كفر بما أنزل علىٰ محمّد صلى الله عليه وآله، وإنّا لنشهد أعمالكم**) ... الحديث[٤].

وفي خطبة علي [التطنجية][٥]: **(لقد علمت ما فوق الفردوس الأعلىٰ، وما تحت السابعة السفلىٰ، وما في السماوات العلىٰ، ومابينهما وما تحت الثرىٰ، كلّ ذلك علم إحاطة لا علم إخبار)**[٦]... إلىٰ آخره.

وما ورد[٧] أنّه عليه السلام أجلّ من اللوح والقلم، فعلمه أعلىٰ.

بيان: عدم الدلالة منه ظاهرة.

وورد أنّهم مفاتيح الغيب الواردة في قوله تعالىٰ: ﴿**وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ**﴾ إلىٰ قوله: ﴿**مُبِينٍ**﴾[٨].

بيان: نعم، حقّ ولا يرادُ، فهم مفاتيح الغيب يفتح بهم، ويعلّمهم الله منه ما يشاء، فعدم الدلالة ظاهرة.

ومنها: الروايات الدالة علىٰ أن الله خلطهم بنفسه، فجعل رضاهم رضاه، وكذا سخطهم [وظلمهم][٩]، في المجلّد الرابع[١٠] وغيره، قال الله تعالىٰ: ﴿**فَلَمَّا آسَفُونَا**﴾[١١]، ونحوها كثير.

---

(١) «مشارق أنوار اليقين» ص ٥٥. (٢) في الأصل: «سلّم».

(٣) «التوحيد» ص ٣٤٠، ح ١٠، ص ٣٤٣، ح ١٣.

(٤) «مشارق أنوار اليقين» ص١٣٨، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

(٥) في الأصل: «الطينجية».

(٦) «مشارق أنوار اليقين» ص١٦٧، صححناه علىٰ المصدر.

(٧) «بحار الأنوار» ج ٤٠، ص ٤٤، ح ٨١، وفيه: (والحسن والله أفضل من اللوح والقلم)...

(٨) «الأنعام» الآية ٥٩. (٩) في الأصل: «ولطفهم».

(١٠) «هدي العقول» ج٧، باب النوادر من كتاب التوحيد، ح٦، ١١؛ وانظر: «الكافي» ج١، ص ١٤٤، ١٤٦، ح٦، ١١. (١١) «الزخرف» الآية: ٥٥.

قلنا: ليس هذا خلطاً ذاتياً ومساواة لها بحسب فعله، وهذه ونحوها صفات فعلٍ، فهم كذلك، إلّا إنّهم صفته، فهذا الخلط تشريفاً وتعظيماً [وتنويها][١] بهم في العوالم، كما قال: ﴿ رُوحِي ﴾[٢] و ﴿ بَيْتِيَ ﴾[٣] ونحو ذلك. ومن ذلك حديث قرب النوافل[٤]، وسبق ذلك مبيّناً في مواضع متفرقة، فراجع.

ومنه [ما] يظهر ما ورد أنّهم عليهم السلام وكرٌ لمشيئته[٥]، أو مشيئته[٦]، فإنهم باب [الله][٧]، والحاملون للعرش الكلّي، وأول الكون. وبقي مقام فوق ذلك غيب، ستعرفه.

والأحاديث المصرّحة[٨] بإخبارهم عما غاب في النفوس والآفاق ـ ونحو ذلك ـ لا ينكر، ملأ الكتب. وهذا أيضاً لا يدل على المدّعىٰ، فهو في الكون، ويبقىٰ الإمكان ومقام المشيئة المطلقة.

واختُلف في علم الغيب المنفي عنهم عليهم السلام ـ وهو الحق المتعيّن عقلاً ونقلاً من وجوه ـ علىٰ وجوه:

الوجه الأول: فبعض[٩] علىٰ أنّ المراد بعلم الغيب الذي لا يعلمونه: العلم الذاتي، وهو علم أزل الآزال، وهو عين الذات الواجبة [الوجود][١٠]؛ لإيجابه الإحاطة بها واكتناهها، وهو محال.

وهذا باطل؛ لأن الله يقول: ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ ﴾[١١] [أن يحيطوا][١٢] به منه، ونسبه لنفسه، وهو علم غيب، ولا يصح تفسيره بالعلم الذاتي، فإنه لا يحاط بشيء منه؛ لأنه عين الذات، والاستثناء متصل، وهو الأصل. ونحوه قوله تعالىٰ:

---

(١) في الأصل: «وحائويها».
(٢) «الحجر» الآية: ٢٩؛ «ص» الآية: ٧٢.
(٣) «البقرة» الآية: ١٢٥؛ «الحج» الآية: ٢٦.
(٤) «غوالي اللآلئ» ج ٤، ص ١٠٣، ح ١٥٢؛ «الجواهر السنية» ص ٩٩.
(٥) «تفسير فرات الكوفي» ص ٥٢٩، ح ٦٨١؛ «بحار الأنوار» ج ٢٥، ص ٣٨٥، ح ٤١.
(٦) «بحار الأنوار» ج ٢٥، ص ١٧٤، ح ٣٨.
(٧) في الأصل: «البدء».
(٨) «بصائر الدرجات» ص ٢٣٥، باب: ١٠؛ ص ٢٥٠، باب: ١٢.
(٩) انظر: «شرح الزيارة الجامعة الكبيرة» للشيخ أحمد الأحسائي، ج ١ ص ٢٣٧.
(١٠) في الأصل: «الوجوب».
(١١) «البقرة» الآية ٢٥٥.
(١٢) في الأصل: «أي يحيطون».

﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَداً * إِلَّا مَنِ ارْتَضَىٰ مِنْ رَسُولٍ﴾ الآية[١].

ولأنهم عليهم السلام عباد مربوبون، مفتقرون إليه تعالىٰ في العلم وغيره، وخوطب محمّدٌ صلى الله عليه وآله بقوله: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً﴾[٢].

ومعلوم أنّ هذه الزيادة لم تحصل قبل حصولها، ولا نهاية لمدده، فإذن هم عليهم السلام لا يعلمون به قبل حصوله، وكذا الزيادة في العلم، ولا يجري ذلك في الذات تعالىٰ وتقدّس، ويكون* جميع ما سواها يحيطون به علماً، إلّا بما شاء أن يحيطوا به، وعلمهم عليهم السلام دائماً متجدد طري. [واستحالة][٣] ذلك في أزل الآزال وذاته تبارك وتعالىٰ ظاهر.

وكثيراً ما يقول علي عليه السلام: (لولا آية في كتاب الله)[٤]... إلىٰ آخره، وسبقت.

وهذا صريح في أنّ ليس المراد به غيب الذات القدسيّة، لأن هذا غيرها، وتوقف عن الإخبار بسببه، لأنه وإن كان عليه السلام يعلمه ومحيطاً بما كان ويكون إلىٰ يوم القيامة، لكن فيه المحتوم ـ ولم يخرج بالحتم عن الإمكان، وإن الله قادر علىٰ تغييره، ولله البداء فيه ـ والموقوف والمشروط. وسبق لك جميع ذلك.

فلله التغيير [والبداء][٥] قبل الكون، وكلّ ذلك داخل فيما علموه مستقبلاً، بل وفي الحالي بوجه، وكذا الماضي بالنسبة إلىٰ مستقبله، والله يفعل ما يشاء. وهذا صريح الدلالة في |أنّ| الغيب الذي لا يحيطون به غير غيب الذات، وأن ما سواها لا يحيطون به علماً.

ومن الظاهر البيّن أن علمهم عليهم السلام بما سيكون لا يكون حتمياً، بحيث لم يقدر الله علىٰ تغييره ولا يجري البداء فيه، وهذا لا شك فيه عقلاً ونقلاً وإجماعاً، فهو ممكن حينئذ، وبدونه تبقىٰ بعدُ جهة فيه لا يعلمونها إلّا بتعليم الله، وليس هو العلم الذاتي.

إشكال وردّ

وممّا يقرّب دخوله في هذا الباب ما شكّك به في وجه الجمع بين قوله تعالىٰ خطاباً لنبيّه: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً﴾، وبين قول علي عليه السلام: (لو كشف الغطاء ما ازددت يقيناً)[٦]،

---

(١) «الجن» الآية: ٢٦ – ٢٧. (٢) «طه» الآية: ١١٤.

(*) معطوف علىٰ: «ولا يجري»، والمعنىٰ: أنّهم عليهم السلام لا يحيطون بما سوىٰ ذاته تعالىٰ إلّا بما شاء.

(٣) في الأصل: «واشتماله».

(٤) «التوحيد» ص ٣٠٥، ح ١؛ «بحار الأنوار» ج ٤٢، ص ٢٧٥.

(٥) في الأصل: «ومبداء». (٦) «غرر الحكم ودرر الكلم» ص ٥٦٦، الرقم: ١.

فإذا كان لا يزيده كشف الغطاء يقيناً فلا يزدادون، ومحمّد قابل لها. وقال ﷺ: (اللّهم زدني فيك تحيّراً)[١]، وهذا يوجب أفضليته على الرسول ﷺ، وهو محال[٢].

قلنا: لا إشكال؛ فهو ومحمد ﷺ لو كشف الغطاء لهم لا يزدادوا يقيناً، وهذا مقام دون مقام الزيادة، ولا يحصل لهم بعد حصولها زيادة يقين. نعم، زيادة كمال، وقبلها كاملون أيضاً، كما عرفت في الأبواب السابقة، وإذا قَبِل الزيادة محمدٌ فهم عليهم السلام بطريق أولىٰ، فإنهم عباد مفتقرون.

وأين هذا المشكك وما سمعت من الأحاديث المصرّحة بزيادتهم ليلة الجمعة، والمصرّحة بأنّهم عليهم السلام لولا أنّهم يزدادون لنفد ما عندهم، وقول عليٍّ لميثم[٣] وغيره، وسبق جميع ذلك. وكذا ما سيأتي[٤] من أنّه يمدّ لهم العلم فيعلمون، أو يقبض [عنهم][٥]، ونحو ذلك ممّا تواتر معنىً وقام عليه الدليل [العقلي][٦] من وجوه، سبق بعضها.

ومتى حصلت الزيادة فلابدّ وأن يحصل لهم عليهم السلام بواسطته ﷺ، وإلّا لم تحصل له ﷺ، فتأمّل، فلا إشكال وإن [تكثرت][٧] الوجوه من العلماء في دفعه.

فإن قيل: في الأحاديث، بل كثير منها مصرّحة بعموم علمهم بكلّ شيء، علىٰ سبيل العموم من غير استثناء، فيشمل كلّ ما سوىٰ الذات القدسيّة.

قلنا: معارض بما سمعت من الأدلة ـ عقلاً ونقلاً ـ المصرحة بعدم العموم في غير الذات، عقلاً ونقلاً، فتخصص بذلك. وستأتي زيادة إن شاء الله تعالىٰ.

علىٰ أنك عرفت معرفة تخرج العموم بأنّه عموم كوني، وفيه إجمال أيضاً وإن اشتمل علىٰ [تفسير][٨]، وتفسير الإجمال وكذا تفصيل التفسير وتوصيله عياناً يتوقف علىٰ حصول علم جديد لهم [من] بتعليم الله، وكذا رجوع ذلك مجملاً.

فإذن لم ينافِ ذلك مانقول، وداخل في تلك العمومات أيضاً المحتوم والموقوف

---

(١) انظر: «الدرر النجفية» ص ٢١٢؛ «شرح منازل السائرين» للقاساني، ص ٣١.

(٢) انظر: «الدرر النجفية» ص ٢١٢.

(٣) «بحار الأنوار» ج ٤٢، ص ٢٧٥، وقد مرّت الرواية في الباب الأول من هذا المجلّد وفي أوائل هذا الباب.

(٤) في الحديث الأول من هذا الباب، وفيه: (يبسط لنا العلم فنعلم، ويقبض عنا فلا نعلم).

(٥) في الأصل: «علمهم».

(٦) في الأصل: «الفعلي».

(٧) في الأصل: «لكثرة».

(٨) في الأصل: «تغيير».

والمشروط، وهو لا ينافي الزيادة، ولا تكون إلّا في مقام الكون ومن الإمكان، حسب مشيئته تعالىٰ.

وعرفت أعلىٰ مراتب علمهم وأنّه فوق ذلك، فيكون العموم علىٰ حقيقته باقياً، من غير منافاة لما نقول، أو هو عموم عرفي مخصص، والمجاز شائع بعد قيام الأدلة عليه، والمخصص كما يكون داخلاً يكون خارجاً، كما بيّن في موضعه.

الوجه الثاني: وبعض[١] حملها علىٰ الخمسة التي تفرّد بها، وما يعلمونه، والخمسة قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ اللهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَداً وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾[٢].

وهذا مردود من وجوه:

الأول: أنّهم أخبروا عن أشياء غيرها بأنّهم لا يعلمونها، مثل خبر الجارية الآتي[٣]، وطلبهم لبعض الأشياء، وغير ذلك، [فأين][٤] الحصر فيها؟.

الثاني: أنّك إذا تأمّلت في هذه الخمسة رأيت جميع أقسام الغيب داخلاً فيها أو راجعاً إليها، ومنها الغيب[٥]، ويراد منه العموم، ولو بخصوصية المقام، وحينئذ لا خلاف في إفادته العموم.

وإن لوحظت الخمس بعنوانه الجزئي الظاهري فهو قليل جداً بالنسبة إلىٰ باقي علم الغيب، ولا يضر ذلك في [إطلاق][٦] الاسم لقلته، كاللفظة الرومية أو التركية والفارسيّة في القرآن ـ كما قيل[٧] ـ في عدم منافاته لعربيته، وكالشعرة البيضاء في الجلد الأسود.

وإن كان عدم علمهم بها باعتبار ما يؤول إليه لم ينفَ عنهم مطلقاً، وقد يحصل في غيرهم. وإن كان بحسب الوقت والتعيين لم ينف عنهم علمها مطقاً، والله تفرد بجميع

---

(١) انظر: «شرح الزيارة الجامعة الكبيرة» للشيخ أحمد الأحسائي. ج١، ص٢٣٨.

(٢) «لقمان» الآية: ٣٤. (٣) وهو الحديث الثالث من هذا الباب.

(٤) في الأصل: «فانّ».

(٥) هذا منه ﷺ مبني علىٰ إيراده لفظ: (الغيب) في الآية، بدل: (الساعة) وقد صححنا الآية علىٰ القرآن الكريم.

(٦) في الأصل: «الاطلاق».

(٧) انظر: «المهذّب فيما وقع في القرآن من المعرّب» ص٢٤.

القبض والبسط، ولا شريك له في خلقه ولا في عبادته، ﴿وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ﴾[١].

الثالث: أنّهم عليهم السلام أخبروا بالخمسة كثيراً، رواه المخالف والمؤالف، وسبق متفرقاً في الأبواب. والله أشهدهم خلق خلقه وصفاته وأحوالهم ومتقلبهم، ووافقهم علىٰ الأسباب والمسببات ومنتهاها، وكتب الفضائل كالبحار والينبوع ومدينة المعاجز وغيرها مشحونة به. علىٰ أن تفرّده تعالىٰ بها لا ينافي علمهم بها بتعليمه.

الوجه الثالث: وبعض قال: «المراد بعلم الغيب هو العلم بكلّ شيء، بحيث لا يشذّ عنه شيء، وهذا خاصّ بالله، وهو منفي عنهم عليهم السلام وإن علموا الأكثر».

وفيه: أنّ بعض الأحاديث السابقة - [أو يرجع لما قبله] - كثير منها دالة علىٰ عموم علمهم بكلّ شيء - بصيغة العموم -.

ويرد عليه أيضاً بعض ما سبق، وليس شرطُ الإطلاق [وتسميته][٢] غيباً التقييدَ بالكلّ، بل يكفي الجملة إن أُريد بالغيبِ المختصُّ به تعالىٰ.

الوجه الرابع: وبعض قال: «المراد من علم الغيب المختص به أنّه يعلم من ذاته بغير آلة وواسطة، وهم عليهم السلام لا يعلمون من أنفسهم وذواتهم، بل بتعليم الله تعالىٰ لهم، فهم عليهم السلام لا يعلمون الغيب كذلك، ولا يصح إطلاقه عليهم»[٣].

وفيه: أنّ في بعضها إطلاق لفظ (الغيب) فيما يعلمونه، وقال تعالىٰ: ﴿عَالِمُ الغَيْبِ﴾ الآية[٤]، ولا يصح إرادة غيب الذات، كما سبق.

ومن يقول من المسلمين: إنّهم عليهم السلام يعلمون الغيب، الظاهر أنّهم لا يريدون ذلك، ولا يقولون: إنه ليس من تعليم الله، بل من قِبَل ذواتهم، فهم أرباب [بصفة][٥] المخلوقين، وليس لهم ربٌّ يرجعون إليه، كما عليه الغلاة. ولهذا أنّه [يستدل][٦] بقوله: ﴿عَالِمُ الغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ﴾ الآية، فنسب إليهم الغيب وهو قد أظهرهم عليه.

---

(١) «يوسف» الآية: ٢١. (٢) في الأصل: «وسميته».

(٣) انظر: «شرح الزيارة الجامعة» للشيخ الأحسائي، ج ١، ص ٢٣٩.

(٤) «الجن» الآية: ٢٦. (٥) في الأصل: «بسيطة».

(٦) في الأصل: «سيدل».

وحكىٰ الله عن مثل يوسف[1] وعيسىٰ[2] بإخبارهم بالغيب، فكيف هم عليهم السلام ؟! وسبق عنهم نقله، وهو كثير في الروايات.

الوجه الخامس: وبعض قال: «إنهم عليهم السلام لا يعلمون شيئاً أصلاً، وإنّما علموا ما علموا وراثة من رسول الله صلى الله عليه وآله»[3].

ويرد عليه: أنّه لا دخل له في كونهم يعلمون الغيب أو لا يعلمون، فمن أخبر عن الغيب فقد علمه. علىٰ أنّ الوراثة فيهم علىٰ نحو ما عرّفناك في المجلّد السابق، لا علىٰ ما يظهر من معناها المتداول، وظاهر ما عسىٰ أن يتمسك به هذا القائل ينافي هذا. ولا شك أن كلّ ما وصل إليهم عليهم السلام بواسطة محمّد صلى الله عليه وآله؛ فإنه رئيسهم وسيّدهم.

مذهب المؤلف

ثمّ نرجع ونقول: قد عرفت أن المراد بعلم الغيب ما غاب عن جميع الحواس، أو قل: ما غاب عن الكون؛ فإنه أعم، وهو محل البحث. وعرفت أن هذا التقسيم بالنسبة إلىٰ الخلق والمقابلة، [و]لا بالنسبة إلىٰ الله تعالىٰ، وإن ذكرهما ووصف نفسه بهما، قال الله تعالىٰ: ﴿عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[4]، وقال: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ﴾ الآية[5].

والمراد بالغيب الذي هو محلّ البحث غير علم الذات تعالىٰ، وما سبق يُظهر لك البيان.

ونقول [هنا][6] باختصار القول: ما كوّن يعلمونه بتعليم الله لهم، وكذا ما يكون، وهو يشتمل علىٰ المحتوم الذي [لا] يمكن وقوعه ويبقىٰ في الإمكان، فهم يعلمونه كذلك لا حتماً علىٰ الله، والموقوف علىٰ مشيئته تعالىٰ، أو المعلق علىٰ شرط لم يقع الشرط. ولله في جميع ذلك البداء.

---

(١) كقوله تعالىٰ ـ حكاية عن يوسف عليه السلام ـ: ﴿قالَ لا يأتيكُما طَعامٌ تُرْزَقانِهِ إلّا نَبّأْتُكُما بِتأْويلِهِ﴾.. «يوسف» الآية: ٣٧.

(٢) كقوله تعالىٰ ـ حكاية عن عيسىٰ عليه السلام ـ: ﴿ وأُنَبِّئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ﴾.. «آل عمران» الآية: ٤٩.

(٣) انظر: «شرح الزيارة الجامعة» للشيخ الأحسائي، ج١، ص٢٤٠.

(٤) «المؤمنون» الآية: ٩٢. (٥) «هود» الآية: ٤٩.

(٦) في الأصل: «هذا».

وكذا في استمرار الكون وبقائه علىٰ حاله في الزمن اللاحق، أو ينتقل إلىٰ صورة أُخرىٰ ما لا نهاية لها، أو يرجع إلىٰ إمكانه. وكلّ ذلك داخل في الزيادة المتجددة، ولا يحيطون بها، بل لا يحيطون من علمه إلّا بما شاء، ويقولون ـ كما تقوله الملائكة ـ: ﴿ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا ﴾[١].

فما كان كان، ولا بداء فيه، وما علموه ممّا يكون إلىٰ يوم القيامة عرفت ما اشتمل عليه، وما زاد ممّا هم مفتقرون فيه إليه تعالىٰ ـ وهو جميع ما معهم ذاتاً وصفة ـ هو من الزيادة، وبه يكون علمهم طرياً.

فإذا قلت: إنهم يعلمون الغيب، أي غيب الإمكان وما غاب عن الكون، ويحيطون به، لم يكن صواباً، وإنّما يعلمون منه ما علّمهم الله، كما قال تعالىٰ في كتابه وسمعته، وكذا هم عليهم السلام.

نعم، هم مفاتيح الغيب، فيفتح لهم العلم بالشيء إذا أراد بهم، لأنهم عليهم السلام الحاملون للعرش الكلّي والإمكان [و] الكون، ولا أقرب منهم لديه، والمختارون علىٰ الكل في الكلّ، فيظهر من غيبهم بشهادتهم.

فلك القول بأنّهم لا يعلمون الغيب، ولابدّ منه، أي ما غاب من شهادتهم، وهو في غيب الإمكان في بقاء ما كان وعلموه، فإن بقاء العلم الأوّل لهم أيضاً يحتاجون إلىٰ تعليم جديد. وكذا في تفصيل ما عندهم ممّا سيكون، ولكونه في أوقاته جامعاً لحدوده [ومشخصاته][٢]، ويعلمون منه ما علّمهم الله، وهو علم [بحيث] أيضاً. وكذا ما يبرز في الشهادة أو برز، لا يعلمون منه إلّا ما علّمهم الله، ولا يحيطون بشيء من علمه ـ غيباً أو شهادة ـ إلّا بما شاء.

فلا تنافي حينئذ بين ما دل علىٰ عدم علمهم بالغيب، أي غير غيب الذات الأزليّة ـ فلا كلام فيه ـ وبين ما دلّ علىٰ علمهم بالأُمور الغائبة والمستقبلة، فإنه بعض بتعليمه تعالىٰ، ولا يحيطون بعلمه، بل ولا ببعضه، إلّا بما شاء، وهم الحاملون له ومفتاحه.

وستسمع: (إذا شاؤوا أن يعلموا علموا)[٣].

وستسمع* في الباب: (يبسط لنا العلم فنعلم، ويقبض عنا فلا نعلم. وقال: سرّ الله عزّ وجلّ

---

(١) «البقرة» الآية: ٣٢. (٢) في الأصل: «وشخصانه».
(٣) مضمون الحديث الرابع من هذا الباب، وأحاديث الباب اللاحق.
(*) في الأصل: «وفي ستسمع».

أسرّه إلىٰ جبرئيل عليه السلام)... الحديث[١].

وأما كونهم يعلمون الغيب بذواتهم، كما يزعمه الغالي، فمن محال القول وبطلانه، بل لا يعلمون غيباً ولا شهادة إلّا بتعليمه تعالىٰ، وكذا في بقاء ما علموه، ولا يملكون لأنفسهم نفعاً ولا ضرّاً ولا موتاً ولا حياةً ولا نشوراً، فإنّه يوجب شركتهم لله [واستقلالهم][٢]، وهم مخلوقون مفتقرون لله في ذواتهم وصفاتهم وأفعالهم وجميع حالاتهم.

وأنت إذا عرفت الأمر [وحققته][٣] في صفة العلم بالنسبة لهم، بل بالنسبة إلىٰ مقام العبودية، فتعرف الحال في جميع الصفات، من الحياة والقدرة والخلق وغيرها. وإنّما خصّ علم الغيب لكثرة دورانه علىٰ الألسن ووقوع الاشتباه فيه علىٰ كثير.

فاتّضح أنّهم لا يعلمون الغيب، أي ما غاب عنهم مطلقاً، إلّا أن يعلّمهم الله ما يشاء منه فيعلمونه، وهو معنىٰ قولنا: إنّهم يعلمون الغيب. وعرفت أن الغيب يشمل ما لم يدخل الكون مطلقاً، أو ما دخله من جهةٍ غير غيبه، وكلّه خارج عن الحواس وغيب بالنسبة لهم، ولم يبرز شيء لهم إلّا من إمكانهم، فإنهم عليهم السلام باب ظهور البداء لا مبدأ الإيجاد، ومفاتيح الغيب لا أنّهم محيطون بالغيب، ولا يحيط أحد بإمكانه، فهو أعم من الكون، هذا في كلّ بحسبه.

ولا يمكن أن يكون الجاهلُ الإمكانَ [...][٤] غير نفسه، وإمكانه صلى الله عليه وآله إمكان الكلّ ومقام السرمد، فهو الحامل له، وهم عليهم السلام أيضاً القائمون بأمره، وكلّ شيء قائم به، فقيام الأشياء بهم لا من ذواتهم، بل من جهة أنّهم [أمره][٥] تبارك وتعالىٰ.

فمعنىٰ مافي زيارة الجامعة الكبرىٰ: (وخزّان العلم)، (وخزنة لعلمه)[٦] ـ أيضاً ـ ما عرّفناك، سواء فيه العلم الكوني والإمكاني، وعرّفناك بأن هذا العلم الذي وقع البحث فيه هو العلم الحادث، سواء فيه الكوني والإمكاني، وما كتبه القلم وما لم يكتبه ممّا بقي في [الدواة][٧] الأُولىٰ، ممّا لا نهاية له بإبقاء الله له وإمداده، وكذا ما أحاطوا به وما لم يحيطوا به، وهم خزّان جميعه، ولكن علىٰ نحو ما أشرنا لك ممّا لا يوجب الإحاطة الكلّية

---

(١) الحديث الأول من هذا الباب.
(٢) في الأصل: «واستغلالهم».
(٣) في الأصل: «وحيقته».
(٤) كلمة غير مقروءة.
(٥) في الأصل: «أمر».
(٦) «تهذيب الأحكام» ج٦، ص٩٦، ٩٧، ح١٧٧، صححناه علىٰ المصدر.
(٧) في الأصل: «الذوات».

ومساواتهم لله، فهم عليهم السلام عباد مكرمون لا يخرجون عن أمره الكوني والإمكاني، وهم أيضاً مفتاح الغيب بأمره تعالىٰ.

والعلم الحادث ـ بقسميه ـ بجمعه ذوات الأسماء وحقائقها، ممّا كتبه القلم وجف فيه، أي انتهىٰ، كما روي[1]، وممّا لم يكتبه، بل يبدو له وهو لم يجفّ فيه، بل |كلّ| يوم هو في شأن بالنسبة إلىٰ ما فوقه [والدواة][2] الأُولىٰ الكلّية الأمرية.

ولا يراد بالعلمِ العلمُ الذاتي الأزلي، فإنّه لا [يحيط][3] به ولا ببعضه [غيره][4] تعالىٰ، ولا بعض له، لكن المراد من هذه العبارة إثبات العينية من كلّ وجه، ولا خازن له غيره تعالىٰ، ولا يحيطون بشيء منه.

والعلم نفس المعلوم، لا الصورة ولا النفسيّة ولا نفس الحضور، فإن العلم منطبق علىٰ المعلوم ومحيط به، ذاتاً وصفة وحالاً وفعلاً، ولا من جهة دون جهة، أو ظاهراً دون باطن، فهذا علم القاصر. وآية علمه دالة عليه، ولا تكون الدلالة [وتكمل][5] إلّا كذلك؛ وإلّا دل عليه تعالىٰ بالنقص، فيكون ناقصاً، تعالىٰ الله علواً كبيراً.

نعم، يدل عليه بالكامل والكمال، دلالة تعريف لا دلالة إحاطة، فلابدّ وأن يكون العلم نفس المعلوم. ويجب من ذلك أن علمهم بالأشياء وشهادتهم لها كلّ في مقامه ووقته [وحدود][6] وجوده، وكلٌّ قائم بأنوارهم وبأمر الله، وهم الحاملون له، فالخلق منهم وبهم ولهم وإليهم وفيهم، والكلّ بأمر الله قائم وبالله، قيام صدور بما ظهر للأشياء بالأشياء ـ والله من ورائهم محيط ـ لا بذاته ولا أنّها في ذاته، ولا نسبة وارتباط نسبة [و]بينهما، ولا قيام لها به، |لا| قيام عروض ولا لزوم، ولا ماهية بوجود، بل قيام صدور بما ظهر لها بها، بالتعريف الصفاتي بما تعرّف لهم بهم عليهم السلام، لا الذاتي، فافهم.

فاتضح لك حقيقة أمر المسألة وأن علمهم عظيم عظيم عظيم كبير، وكذا حالهم، وأنّهم الحاملون للعرش والمطيفون به، بعد جدّهم وسيّدهم وباب [الغيب][7]، باب الكرسي.

وأنقل لك بعض حديث رواه الصدوق في التوحيد في باب العرش وصفاته، وسبق

---

(١) «التوحيد» ص ٣٤٠، ح ١٠؛ ٣٤٣، ح ١٣.
(٢) في الأصل: «والذوات».
(٣) في الأصل: «يحاط».
(٤) في الأصل: «غير».
(٥) في الأصل: «ولكمل».
(٦) في الأصل: «وحدوده».
(٧) في الأصل: «بالعيب».

مضمونه في المجلّد الرابع[1]، عن أبي عبد الله عليه السلام ... إلىٰ أن قال عليه السلام: (وقوله: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾[2]، يقول: علىٰ الملك احتوىٰ، وهذا ملك الكيفوفية في الأشياء، ثمّ العرش في الوصل متفرد من الكرسي؛ لأنهما بابان من أكبر أبواب الغيوب، وهما جميعاً غيبان، وهما في الغيب مقرونان؛ لأن الكرسي هو الباب الظاهر من الغيب الذي منه مطلع البدع، ومنه الأشياء كلّها، والعرش هو الباب الباطن الذي يوجد فيه علم الكيف والكون، والقدر والحد والأين والمشيئة وصفة الارادة، وعلم الألفاظ والحركات والترك، وعلم العود والبدء، فهما في العلم بابان مقرونان؛ لأن ملك العرش سوىٰ ملك الكرسي، وعلمه أغيب من علم الكرسي، فمن ذلك قال: ﴿رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾[3]، أي صفته أعظم من صفة الكرسي، وهما في ذلك مقرونان).

قلت: جعلت فداك، فلِمَ صار في الفضل جار الكرسي؟ قال عليه السلام: (إنّه صار جاره لأنّ علم الكيفوفية فيه، وفيه الظاهر من أبواب البداء وأينيتها، وحدّ رتقها وفتقها، فهذان جاران، أحدهما حمل صاحبه في الظرف) ... الحديث[4].

[وهذان باب البدء مقامه]، وعلي عليه السلام كالعرش، وهم [مطيفون][5] به، أو قل: طائفون، بمعنىٰ الحاملين له بأمر الله، ومستودع أنوارهم والمظهرون له، بمعنىٰ الطواف المحسوس بالبيت المحسوس، فهو في كلّ شيء بحسبه وما يناسبه.

والعرش يطلق علىٰ [معانٍ][6] متعددة، كما يظهر لمن يتتبع روايات الكافي[7] وتوحيد ابن بابويه، ليس هنا موضع بيانها. فتأمّل ما عرّفناك جداً.

❑ الحديث رقم ﴿١﴾

قوله: ﴿عن معمّر بن خلّاد، قال: سأل أبا الحسن عليه السلام رجلٌ من أهل فارس، فقال له: أتعلمون الغيب؟ فقال: [قال] أبو جعفر عليه السلام: يبسط لنا

---

(١) «هدي العقول» ج٦، باب العرش والكرسي، ص٢٢٥.

(٢) «طه» الآية: ٥.

(٣) «التوبة» الآية: ١٢٩؛ «النمل» الآية: ٢٦.

(٤) «التوحيد» ص٣٢١، ح١، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

(٥) في الأصل: «مطيعون».

(٦) في الأصل: «معادن».

(٧) «الكافي» ج١، ص١٢٩، باب العرش والكرسي.

العلم فنعلم، ويقبض عنا فلا نعلم. وقال: سرّ الله عزّ وجلّ أسرّه إلىٰ جبرئيل عليه السلام، وأسرّه جبرئيل عليه السلام إلىٰ محمد صلى الله عليه وآله، وأسرّه محمّد صلى الله عليه وآله إلىٰ من شاء الله عزّ وجلّ.

أقول: هذا بالنسبة لمقام جبرئيل عليه السلام مقام العلم، وهو [دون][1] إسرافيل وميكائيل، فإنه يأخذ عنهم، عن اللوح، عن القلم، عن الله، وأسرّ له بهذا من الوسائط، ومبدؤها هم عليهم السلام، كما الحال في سائر ما يأتي به من الوحي إليهم، وطيّ الوسائط بينه وبين مقام الفؤاد ومبدأ ظهور البداء. والوحي هنا لا يظهر، بعد معرفته من غير حديث، وكذا الأدلة العقلية. فليس جبرئيل [هو][2] الأقرب من الملائكة جميعاً بالنسبة إلىٰ الروح، فضلاً عنهم عليهم السلام.

وعرفت معنىٰ القبض والبسط هنا وقبل، فإنّ علمهم دائماً طري منه تعالىٰ، ولو يقبضه لا يعلموا شيئاً، لكنّه لا يقبضه ولا يمنعهم جوده. ولكونه راجعاً إلىٰ مقام الفؤاد وتجدد المدد بأمره كان من أسرارهم الخاصّة بهم، ولا يعلمه غير أنفسهم، لأنهم الحاملون له، ولا يطيق حمله غيرهم عليهم السلام، وهو ما سبق في الذات الأوّل، وغيرهم إنّما يعبّر عنه ويعيّنه بالاسم الإجمالي، بما ظهر منهم وعنهم لغيرهم، بوجه من وجوهه الظاهرة لغيرهم لا بحقيقته؛ شأنه كما الأمر أيضاً كذلك في معرفتهم عليهم السلام ذاتاً وصفة وفعلاً. فاكتف بالإشارة، وإنّه لا ينافي كونه كذلك التعبير عنه بعبارة وقولنا فيه كيت وكيت وكيت، كما عرفت.

وليس المراد من علم الغيب هنا غيب الذات الأحديّة، فلا كلام فيه، بل علم الإمكان والكون الحادث، علىٰ نحو ما عرفت.

وقوله عليه السلام [آخر الحديث][3]: (شاء الله) [ان] يريد به الأئمة، أولهم علي عليه السلام، ثمّ الحسن، ثمّ الحسين ... إلىٰ آخرهم؛ إما علىٰ ترتيبهم في الفضل، والقائم بعد الحسين، ثمّ الثمانية علىٰ ترتيبهم عليهم السلام، ثمّ الزهراء عليها السلام، [أو][4] علىٰ ترتيب الظهور والأبوة، والزهراء بعدهم، وبعدهم الخلق طرّاً ـ علىٰ ترتيبهم ـ من شيعتهم.

والإمام عليه السلام لم يجبه بالنفي المطلق ولا بالإثبات المطلق؛ لأن فيه التفصيل السابق، وهو معنىٰ قوله: (يبسط لنا العلم) ... إلىٰ آخره.

---

(١) في الأصل: «ذو».
(٢) في الأصل: «أو».
(٣) في الأصل: «احين الحسين».
(٤) في الأصل: «و».

[ومن هفوات][١] **محمّد صادق ما قاله في شرح الحديث، قال:** «كما أن |في| ظاهر الإنسان قوىً [تدرك][٢] الأشياء الحاضرة، فكذلك في باطنه قوتان [تدرك][٣] الأمور، سواء كانت حاضرة أو غائبة، وإحدىٰ القوتين تدرك صور الأشياء، والقوّة الثانية تدرك المعاني التي في الصور».

أقول: |في| النفس قوىً ظاهرة تدرك بها الأمور الحسيّة، [أي] وهي اللسان للذوق، والأذن للسمع، والأنف للشم، والعين للبصر. والنفس تدرك هذه الأشياء بواسطة هذه القوىٰ، وهي فيها، وتدرك القوىٰ لها بالنفس وبإمدادها لها، فهي أشعتها.

وأما الأمور [الغائبة][٤] ـ مقابل الظاهرة وهي الحسيّة ـ وهي الباطنة والمعنوية، فهي خمس قوىً: الحس المشترك، والخيال، والفكر، |والوهم|، والحافظ، ولكلٍّ مظهرٌ خاصّ في الدماغ، ولتفاصيلها وأحكامها محل آخر[٥].

فهو اكتفىٰ ببعضها لما يذكره، فإنّهما الأصل عنده، ويبقىٰ من القوىٰ الباطنة ما يدركه العقل ـ مجمع المعاني ـ بواسطة الروح، وهو ملحق به، وما تدركه الروح إن كان من غير تمام الصورة، لأنها برزخ بين العقل والنفس، فهو ملحق بالعقل، وإن كان من جهة النفس فملحق بالنفس، والأكثر لمّا يذكرها منفردة لذلك.

وفي قوله: «بالثانية تدرك المعاني التي في الصور» ما لا يخفىٰ.

قال: «ثمّ الأمور الغائبة قد تكون من اختراعات الإنسان [ولا أصل][٦] لها، كمن أدرك شخصاً ذا رأسين، أو بحراً من ذهب، أو جبلاً من ياقوت، ونحوها. وقد يكون ممّا كان حاضراً عنده [له] في وقتٍ، وصار غائباً عنه، فأدركه علىٰ نحو ما كان حاضراً له في غيبته. وهذان الادراكان في عموم الناس».

أقول: كلّه خطأ، وتبع فيه المتكلمين وأهل النظر، ولم يصيبوا الحق هنا. وكل ما يدركه الإنسان ويتصوّره لابدّ وأن يكون له أصل ومطابق، وممّا كتبه القلم، إمّا في كتب عليين، إما ذاتاً أو صفة أو فعلاً، أو من كتب سجين كذلك، فهو مجتث. [وأين][٧] للنفس والاختراع؟!

---

(١) في الأصل: «وهو هف».
(٢) في الأصل: «يدرك».
(٣) في الأصل: «يدرك».
(٤) في الأصل: «الفانية».
(٥) انظر: «شرح الإشارات» ج٢، ص٣٣٢.
(٦) في الأصل: «والاصل».
(٧) في الأصل: «وان».

وإنّما هي قابلة، سواء كانت مطمئنة راضية مرضية، أو أمّارة بالسوء شيطانية.

وما مثّل به بما جعله لا أصل له وُجد في البصرة في بعض السنين إنسانٌ كذلك، وجالس في دكان خيّاط، ونقله بعض العلماء في بعض كتب الفقه، وفي الحيوانات قد يصير، وليس هو من المستحيل، وكيف يحيل ما لم يحط به ؟! وهو لم يحط بربع الخلق. [وأكثرية][1] النوع علىٰ أفراد خاصّة لا تحيل غيره ولو نادراً.

وكذا ما مثّل به من الجبل والبحر فهو في غير هذا [العالم][2]، وهو كذلك وارد جبال الياقوت وغيرها في الجنّة. وعالم المثال والنفس [تقتنص] من عالم الغيب بوسط أو وسائط، فالأكاذيب لها مطابق ورتبة وجوديّة في الخلق العرضي.

قال الإمام عليه السلام: (كلّ ما ميزتموه بأوهامكم في أدق معانيه فهو مخلوق مصنوع مثلكم، مردود إليكم) الحديث[3].

وكونه مخلوقاً يوجب ذلك، لأن المراد أنّه مخلوق للنفس خاصّة، لقوله: (مثلكم).

وعالم الإمكان لا يحيل ما ذكره، والخارج أعم من خارج الزمان والدهر والسرمد، والوجود الذهني ظلّ لغيره ومنتزع. قال الله تعالىٰ: ﴿وَإِنْ مِّنْ شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَائِنُهُ﴾ الآية[4]، وهذا يشمل حتىٰ الأكاذيب، ومردّها قبضة الشمال، ولا تخرج عن الملك، فله الملك.

وفي العلل، سئل أبو الحسن الرضا عليه السلام: لِمَ خلق الله الخلق علىٰ أنواع مختلفة شتىٰ، ولم يخلقهم نوعاً واحداً؟ فقال عليه السلام: (لئلا يقع في الأوهام أنّه تعالىٰ عاجز، ولا تقع صورة في وهم أحد إلّا وقد خلق الله عزّ وجلّ عليها خلقاً، لئلا يقول قائل: هل يقدر الله عزّ وجلّ علىٰ أن يخلق صورة كذا وكذا؟ لأنه لا يقول من ذلك شيئاً إلّا وهو موجود في خلقه تبارك وتعالىٰ، فيعلم بالنظر إلىٰ أنواع خلقه أنّه علىٰ كلّ شيء قدير). رواه الصدوق في باب علة خلق الخلق واختلاف أحوالهم[5].

---

(١) في الأصل: «واكثر به». (٢) في الأصل: «العلم».

(٣) «شرح نهج البلاغة» للشيخ ميثم البحراني، ج ١، ص ١١٠؛ «الأربعون حديثاً» ص ٨١ بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر. (٤) «الحجر» الآية: ٢١.

(٥) «علل الشرائع» ج ١، ص ٢٥، ح ١٣، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

ولا تكون صورة لا مادة لها، وإن قال الملّا(١) وأتباعه بخلاف ذلك. نعم، مادة كلّ صورة بحسبها.

وتأمّل في هذه الرواية وما اشتملت عليه من الدليل العقلي علىٰ المسألة المبحوث عنها، ولا شك أنّهم عليهم السلام أصل الحكمة والعقل والنقل، وكلّ خير منهم وبهم وإليهم.

والبحث معه في هذه المسألة متسع، والاستعجال أوجب الاختصار.

ومتصورٌ غير ذهن محمد وآله المعصومين، فيكون حقاً أو باطلاً أو [ممتزجاً](٢)، ويتفاوتون في ذلك، ومنتزع من خارج زماني [أو من خارج زماني] أو من غيره، وكلّه من أشعتهم عليهم السلام ولو بوسائط، أو من فاضل آثارهم وماهياتها، كما في قبضة الشمال، ومردّ الكلّ إليهم.

وأمّا متصوراتهم عليهم السلام فهي علل وأسباب لغيرهم، فلو عدمت من أذهانهم تلك الصورة عدمت من الوجود. وهذا خاصّ بهم عليهم السلام، دون سائر الخلق طرّاً، فافهم.

قال: «وقد يكون النفس الأمريّة، ويظهر للإنسان نور، وعبّر عنه عليه السلام بانبساط النفس، ويطّلع بهذا النور بما هو غائب عنه. وهذا النور عبارة عن أُمور:

منها: رجوع النفس من الجزئية إلىٰ الكلّية بضوابط وقواعد عندهم عليهم السلام، فإنّ النفس بتلك الضوابط تطّلع بالأُمور الغائبة عنها، من الماضية والحالية والاستقبالية. وهذا الرجوع قد يكون في الإلهامات، أو في إخبار الملك.

ومنها: رجوع النفس من النفسانية إلىٰ [العقلانية](٣)، بأن يتجرّد عن الجسمانية بحيث تصير عقلاً مجرداً، وبهذا تطلع بعالم العقل الذي هو اللوح المحفوظ، وبعالم المثال، وبالعالم الهيولاني، فإن كلاً من عالمي المثال والهيولاني مندرج تحت العقل ومتسلط بسلطته.

ومنها: رجوع النفس إلىٰ مرتبة الواحدية، وهي بتلك المرتبة تطّلع بعظمة الله وكبريائه وبكلّ من العوالم، ولا يعزب عن علمه مثقال ذرة في السماوات ولا في الأرض، ولا أصغر من ذلك ولا أكبر، فحينئذ يرىٰ ذاته محيطة بالكلّ وسارية فيه، ولا حول ولا قوة إلّا بالله العلي العظيم.

---

(١) انظر: «أسرار الآيات» ص ١٨٠، ١٨٨؛ «الأسفار الأربعة» ج ٩، ص ٢١٩، ٢٢١.

(٢) في الأصل: «ممتزع».

(٣) في الأصل: «المعقلانية».

وقد يزول عنه هذا النور، وتبقىٰ النفس في ظلمة ولا تطّلع بالأُمور الغائبة، وعبّر عنه عليه السلام بقبض النفس، والقبض بعد البسط مختص بالمقرّبين، بأنّ هذا النور سرّ الله تعالىٰ، وأسرّه إلىٰ جبرئيل، وأسرّه جبرئيل إلىٰ محمّد صلى الله عليه وآله، وأسرّه محمّد إلىٰ من شاء من المقرّبين».

أقول: المراد بالنسبة [ما][1] عرفت من إفاضة العلم لهم بواسطة محمّد صلى الله عليه وآله، بتوجههم الروحاني ينزل من أعلىٰ مقاماتهم وحقائقهم لمن دونه، فأول بروز العلم من فعل الله تعالىٰ إلىٰ حقائقهم الأمرية ومقام الأفئدة منهم عليهم السلام، ومنه إلىٰ عقولهم، وهو المقام الثاني، ومن عقولهم إلىٰ نفوسهم ولو بواسطة ملك، ومن نفوسهم إلىٰ ظاهرهم بواسطة ملائكة خارجية، أو من الكتب الإلهيّة التي معهم، أو من [مَلَك][2] أو إنس، أو موجود من الموجودات، بتعريف إلهي لا علىٰ طريقة الظن أو النظر الاستنباطي، كما عرفت في المجلّد السابق.

وما ينزل إليهم ويعلمونه أخيراً من عقولهم، وهو عقل الكلّ، النازل إليها من أفئدتهم، النازلة إليه من فعل الله، ويكون بإلهام وبسماع وإن لم يكن كالنبي صلى الله عليه وآله، أو نقراً، وغير ذلك من أنواعه، وكلّه من نور إلهي متصل بهم، قابلون له بحقيقة ما هم عليه بجعله تعالىٰ.

والمراد بالنفس الأمرية إن كان نفس نفوسهم ـ فهم العلة، ويكون عبارة عن المطابقة والأخذ من أعلىٰ منهم لمقام منهم عليهم السلام دونه، ولو انفصل في مقام التفرقة أتىٰ إليهم من ملك أو جان، فإنّ لهم خَدَمة من الجن أيضاً، أو غير ذلك من سائر الموجودات ـ فحقّ، وإن أراد غيره فلا.

وما فسّر به النور من الرجوع إلىٰ ضوابط كلّية، ويعني به الجفر والحروف المقطعة ونحوها، كما سبق منه، فغلط، وكذا ما بعده، فأوله الإمداد من فعله، ويفتح لهم بهم عليهم السلام منهم، علىٰ نحو ما سبق مكرراً، ويظهر بعدُ في المراتب التي دونها، كما عرفت إجماله.

والنفس لا تكون عقلاً أصلاً، نعم تشابه جواهر أوائل عللها، أي عقلها الجزئي بالنسبة لغيرهم، أو الكلّي بالنسبة لهم عليهم السلام، ويطّلع ما ذكر بغير ذلك. وبقدر ما تصعد النفس يصعد العقل بأكثر كمال، لكن هذا منه تفريع علىٰ وحدة الوجود واتحاد المعقول بالعقل

---

(١) في الأصل: «اما».

(٢) في الأصل: «فلك».

والعاقل، فوجودها واحد، وهو ضلال محض.

وعالم المثال والهيولاني مندرجان تحت مقام النفس والملكوت، ولا حاجة لما [قاله][(١)] من الاتحاد.

والعقل له رؤوس بعدد الخلائق، وكذا النفس، ونفوسهم هي اللوح ـ بوجه ـ وهي نفوس، ولهذا قال بعده برجوعها إلىٰ مقام الواحدية، وهو مقام الأحديّة بحسب الوجود، وهو التعيّن الذاتي للكلّ، كما عرفته من كلامه، ويلزم منه وحدة الموجود وقيام الحوادث واللوازم بذاته تعالىٰ ولو اعتباراً، وهم جوّزوه، وصرّح به أُستاذه في كتبه[(٢)]، فجعل الكلّ ذات لوازم بحسب ذاتها، ومنها الواجب تعالىٰ.

وهو يطّلع علىٰ ذلك بتعليم الله له، علىٰ ما عرّفناك، من غير اتحاد به وصيرورة الوجود واحداً، ولا يزول عنه عليه السلام مطلقاً ويرجع إلىٰ ظلمة، وإلّا تبع الهوىٰ، وحُجب عن مبدئه، وساوىٰ غيره، أو كالساذج، ولم يكن له الولاية الحقة والعصمة الكاملة الأمرية في [المراتب][(٣)] التي في حوزتها، كما عرفت أوائل المجلّد السابع وغيره، من معنىٰ عصمتهم في المقامات الوجودية لهم وقيامهم فيها بأمره.

نعم، يمدّ لهم العلم فيعلمون، ويقبض فلا يعلمون، وهم حال القبض عالمون، لا حجاب ظلماني لهم، والمدّ من عالم الغيب، إذ لا بسط لهم بما معهم. فافهم القبض بعد البسط في غير المقرّبين، في كلّ موجود بحسبه، [لعموم][(٤)] العلم ببسطه للكلّ في كلٍّ بحسبه.

ويلزمه القبض فيما لم يقع علىٰ نهج: ﴿وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِناً﴾[(٥)] أو يقع وهو طري ليس بقبض وقطع [واقعي][(٦)]، بحيث وكَلَه لنفسه، والكلّ مفتقر إليه تعالىٰ، ولهم عليهم السلام فاضل ذاتاً وصفة وفعلاً عبادة، في كلٍّ بحسبه لذلك. وحقق درايته ودع كلام المتصوّف والمتخبط.

وليس الإلقاء في مقام السر إلىٰ جبرئيل، بل فوقه مراتب، هي فيهم وعندهم عليهم السلام وفي حوزتهم، دون حقائقهم، كما عرفت، فتأمل.

فالوجود وصفاتهم لهم بجعل الله وأمره بحسب الحقيقة، ولغيرهم بالتبعية والفاضل

---

(١) في الأصل: «قال له».

(٢) «الأسفار الأربعة» ج٢، ص ٣٠٠؛ «مفاتيح الغيب» ص ٣٣١.

(٣) في الأصل: «مراتب».

(٤) في الأصل: «العموم».

(٥) «الفرقان» الآية: ٤٥.

(٦) في الأصل: «واقفي».

النوري، وهم عليهم السلام المالكون لما ملّكوه غيرهم، والله المالك لما مَلَكه الكلّ.

قال: «الوجه فيما ذكرنا هو أن النفس الإنساني عموماً من عالم النور، وهي بسبب مخالطتها للبدن الهيولاني صارت مظلمة وزالت النوريّة عنها، فتحتاج في الإدراك إلىٰ حضور الشيء عنده، أو إلقاء إليه غيره، حتىٰ يدركه. هذا في عموم الناس.

وأمّا في خصوص الناس من المقرّبين، فاختلاط البدن الهيولاني بنفوسهم ليس كالاختلاط في عموم الناس، بل الأبدان لنفوسهم كجلباب يلتحفون به، وكلّما شاؤوا تجرّدوا عنها، فإذا تلبسوا تحدث ظلمة، وإذا انخلعوا يحدث نور. هذا سرّ قبضهم وبسطهم.

فكلّ ما ألقىٰ جبرائيل إلىٰ الأنبياء من الأُمور الغائبة هو علم الغيب من نفوسهم؛ لما علمت أن جبرائيل هو نفوسهم القدسيّة، ولهذا قال عليه السلام: **(هذا سرّ الله أسرّه إلىٰ جبرائيل)**... إلىٰ آخر ما قال، في مقام سئل عن علم الغيب، فتدبّر».

أقول: هو جعل الناس قسمين: عموم وخصوص، وخصّ الأُول بصيرورة أنفسهم مظلمة بالمزج المادي، وذلك [لغفلة][1] وقعت له ونسيان ولغير ذلك. وفي الثاني أثبت لهم حالَ تلبّسهم بالجلبابات ظلمةً، فحصل الجهل أو الغفلة، فأيّ فرق بينهما في ذلك وإن كان الحجاب الظلماني مراتب ودركات ؟!

وليس التقسيم كذلك، بل لمحمد صلى الله عليه وآله والثلاثة عشر عليهم السلام حكم ومقام خاصّ، لم تعرض لهم غفلة وحجاب مانع حتىٰ في الظهور المادي، فلهم فيه حكم الأُمثال، وفيها حكم النفوس، وهكذا. وغيرهم أنبياء بحسب الإجمال، وشيعة علىٰ أقسامهم، وغيرهم، وهو شَرَك الجميع فيهما. وعلىٰ [قوله][2] يلزم جهلهم حين تلبسهم بها، وعلوّ جبرائيل عليهم، فدع كلامه وارجع لما عرّفناك بقليل الكلام.

وليس القبض والبسط إلّا كما عرفته لا كقوله، وإلّا لكان علىٰ قوله يستمر معهم عدم العلم والظلمة المانعة ولو ساعة، بل يكون أكثر، وهذا ضلال ينافي رتبتهم وحقيقتهم التي يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار.

وبعبارة أخرىٰ: يبسط له العلم من تعليمه [ويحيط][3] به ويعلمه، ولا يحيط بجميعه؛ وإلّا

---

(١) في الأصل: «لفعلة».

(٢) في الأصل: «قولهم».

(٣) في الأصل: ومحيط.

تناهىٰ مدده، تعالىٰ الله عنه، واستغنىٰ عن اللهِ الحادثُ، وهو باطل، وإن لزم هذا المتصوّف في بيانه السير وصيرورته اللهَ.

وما غاب ممّا لم يحضر وقته لا يحيطون به، كما عرفت تفصيله في هذا المجلّد وغيره؛ لعدم وقوع الشيء الموقّت قبل وقته، ويحيطون به بمدد وإمداد جديد فيه، فيحيطون به، وهكذا لا نهاية له. وكذا نعيم الجنّة وعقاب النار، فكلّما وصلوا لمقام ظهر آخر، وصار الأول تالياً، ويطلبونه بجهة إمكانهم وفقرهم فيصلون إليه، وهكذا بلا نهاية. وكلّه من الإمداد لهم من علمه، وهو علم حادث إمكاني، لا علمه الذاتي، كما عرفت، ولم [يقطعه][1] آناً ما، فضلاً عن أكثر من عدم العلم والإحاطة؛ لعدم مشيئة ذلك، ولدوام جوده وتعليمه.

ولا نهاية لذات الله تعالىٰ، ولا خروج لممكن عن الإمكان إلىٰ ما لا نهاية بإمداد الله، وإلّا عادت المفاسد السابقة.

ونسبة الرجوع لهم وفعله لذاته في مثل قوله: ﴿وَإِلَىٰ اللهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾[2] وغيرها، تعظيماً لهم وتشريفاً وتنويهاً بهم؛ لأنه جعل ولايته لهم بما ظهر لهم بهم، ولم يرفع يده عنهم عليهم السلام، ومثله لكثيرٌ في القرآن والعرف وغيرها، لا كقول هذا الضال وأُستاذه والكاشاني وأمثالهم، أتباع أهل التصوّف. وكذا في الملائكة، فإنه يبطل ظاهر الكتاب والسنّة، وظاهره حق وهو الظاهر، لكن حداهم علىٰ هذه التأويلات تبع أهل التصوف اشتباهاً.

ولو كان المراد من كلامهم وكذا مراد الله من كلامه ذلك [لعبّروا][3] بغير هذه العبائر في هذه المقامات، فيعبّرون بأنفسهم، فإنه أوقع وأتم، وعبّروا بها في مقامها.

فما بسط لهم علموه وأحاطوا به، بما ظهر لهم بهم، من الإمكان إلىٰ الكون، وما لم [يبسط][4] إليهم لا يحيطون به، ولا يقطع مدده عنهم، بل يفتح لهم بهم من الإمكان إلىٰ كونهم، فهم عليهم السلام في قبض وبسط دائماً، أو بسط فيه قبض، أو هو هو بوجه، فهم دائماً في علم وانتظار العطاء منه والتعليم، ولم يقطعه عنهم مستمراً، كما يلزم من قول هذا الضال، فدعه وافترائه، وفي كلامه من المفاسد ما لا يعلمها إلّا الله تعالىٰ، وفيما حصل كفاية.

---

(١) في الأصل: «يقطعهم».

(٢) «آل عمران» الآية: ١٠٩؛ «الأنفال» الآية: ٤٤؛ «الحج» الآية: ٧٦.

(٣) في الأصل: «لغيروا». (٤) في الأصل: «يفه».

وحقيقة ذلك لا يعرفه غيرهم عليهم السلام، لأنه لم يطّلع عليه أحد غيرهم، وأسرّه بواسطتهم لجبرائيل بقدر ما تحمّل من ظاهر السرّ، وهو سرّ أيضاً، فحمله [وأتىٰ][1] به لظاهر الرسول، وأسرّه صلى الله عليه وآله للأمة بأعلىٰ من ذلك أيضاً وأشدّ.

❑ الحديث رقم ﴿ ٢ ﴾

قوله: « عن سدير الصيرفي، قال: سمعت حمران بن أعين يسأل أباجعفر عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿بَدِيعُ السَّمٰوَاتِ وَالأَرْضِ﴾[2] قال أبو جعفر عليه السلام: إنّ الله عزّ وجلّ ابتدع الأشياء كلّها بعلمه، علىٰ غير مثال كان قبله، فابتدع السماوات والأرضين، ولم يكن قبلهنّ سماوات ولا أرضون، أما تسمع لقوله تعالىٰ: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَىٰ المَاءِ﴾[3] ؟

فقال له حمران: أرأيت قوله جلّ ذكره: ﴿عَالِمُ الغَيْبِ فَلاَ يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَداً﴾[4] ؟

فقال [له][5] أبو جعفر عليه السلام: ﴿إِلَّا مَنِ ارْتَضَىٰ مِنْ رَسُولٍ﴾[6]، وكان ـ والله ـ محمدٌ صلى الله عليه وآله ممّن ارتضاه. وأمّا قوله: ﴿عَالِمُ الغَيْبِ﴾ فإنّ الله عزّ وجلّ عالم بما غاب عن خلقه، فيما يقدّر من شيء [ويقضيه][7] في علمه، قبل أن يخلقه وقبل أن يفضيه إلىٰ الملائكه، فذلك يا حمران علم موقوف عنده، إليه فيه المشيئة، فيقضيه إذا أراد، ويبدو له فيه فلا يمضيه. فأمّا العلم الذي يقدّره الله عزّ وجلّ، فيقضيه ويمضيه، فهو العلم الذي انتهىٰ إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله، ثمّ إلينا ».

---

(١) في الأصل: «والي».
(٢) «البقرة» الآية: ١١٧؛ «الأنعام» الآية: ١٠١.
(٣) «هود» الآية: ٧.
(٤) «الجن» الآية: ٢٦.
(٥) ليست في المصدر.
(٦) «الجن» الآية: ٢٧.
(٧) في الأصل: «ويقبضه».

أقول: روي في البصائر مثله(١).

و﴿ بَدِيعٌ ﴾ فعيل، بمعنىٰ فاعل أو مفعول، والإبداع والاختراع قد يراد من أحدهما الآخر، والفرق [بينهما](٢): الإبداع: [الخلق](٣) من غير مادة، والاختراع: علىٰ غير مثال، أو العكس، وجميع ما خلق كذلك حتىٰ المادي، فليس هو علىٰ سبيل [الاحتذاء](٤) بها أو هي شرط له، بل لتتميم سببية المخلوق وتمام خلقه، علىٰ أنّ المادة خلقها أيضاً، وكذا كلّ شرط له وعلة، وخلق غيره |و| ما يتوقف عليه من غيره، بل حين خلقه له بإذنه، ذاتاً أو عرضاً.

قال تعالىٰ: ﴿إِنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْراً بِإِذْنِ اللهِ﴾(٥)، وقال تعالىٰ: ﴿وَتَخْلُقُونَ إِفْكاً﴾(٦).

ولكلّ عالم سماء وأرض، جهة الفاعل والعلة والقابل، بل لكلّ شيء سماء ـ جهة الغيب ـ وأرض، جهة الشهادة، وما علاك فهو سماك.

معاني العرش

والعرش يطلق علىٰ عدّة معانٍ، كما هو الظاهر من الروايات، فعلىٰ سبيل الإجمال كلّ موجود عرش باعتبار، والله قد استوىٰ عليه وفيه وله، بما ظهر له به وفيه، وأعلاها وأجمعها وأتمها محمّد وآله المعصومون.

وسمعت في هذا الباب في حديث التوحيد(٧) في العرش والكرسي أن لهما صفات مختلفة كثيرة، فيكون بحسب كلّ واحد وصفّ ووضعٌ علىٰ حدة، وذكر فيه أن منها الملك العظيم، وهو معنىٰ قوله: ﴿رَبُّ العَرْشِ العَظِيمِ﴾(٨).

ويطلق علىٰ ملك الكيفوفية في الأشياء، وهو في هذا الحديث أيضاً.

---

(١) «بصائر الدرجات» ص١١٣، ح١.
(٢) في الاصل: «بين».
(٣) في الأصل: «الحق».
(٤) في الأصل: «التحذي».
(٥) «آل عمران» الآية: ٤٩.
(٦) «العنكبوت» الآية: ١٧.
(٧) «التوحيد» ص٣٢١. ح ١ وفيه: (إن للعرش صفات كثيرة مختلفة، له في كلّ سببٍ وُضِعَ في القرآن صفةٌ علىٰ حدة).
(٨) «التوبة» الآية: ١٢٩؛ «النمل» الآية: ٢٦.

ومن اختلاف صفة العرش أنّه قال: ﴿رَبِّ العَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾[١] وهو وصف عرش الوحدانية، وهي المفعولية الحادثة والمثل الدال عليه، فإنّه لمّا وصفوه بغير ما وصف به نفسه ـ كالمشبهة وأمثالهم ـ قال سبحانه: ﴿رَبِّ العَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾، فهو رب المثل الأعلىٰ، وهو لله تعالىٰ. ومذكور هذا المعنىٰ في هذا الحديث أيضاً.

ويطلق علىٰ مجموع العالم وعلىٰ محدد الجهات: الفلك التاسع. والمثل الأعلىٰ مشتمل علىٰ الآية والدليل والتقديس وغير ذلك، فيصح إطلاق العرش علىٰ كلّ واحد.

وروىٰ الصدوق في التوحيد، عن علي بن الحسين عليه السلام: (**إنّ الله خلق العرش أرباعاً، لم يخلق قبله إلّا ثلاثة أشياء: الهواء والقلم والنور، ثمّ خلقه من أنوار مختلفة، فمن ذلك النور نور أخضر، منه اخضرّت الخضرة**)... الحديث[٢].

وهذا الوجود المقيد والحقيقة المحمدية فيه، وأشار إلىٰ ما فوقه من المراتب الثلاث إلىٰ مقام المشيئة وعالم: (أحببت)[٣].

والهواء هو عمق الوجود الأكبر، بما يشمل الوجود المطلق والمقيّد.

والقلم هو الماء [الحامل][٤] للعرش الأولي، وهو الحقيقة المحمديّة الأمرية باعتبار الأولي، [والدواة][٥] الأولىٰ، والمسمىٰ الدال علىٰ الأحديّة ـ وهو الأحد ـ باعتبار ظهوره في الواحد.

وهذا أعلىٰ مقامي العرش ومقام الولاية المطلقة الحقة، وهي ولاية الله التي جعلها لهم لما |هم| عليه، وهو المستوي علىٰ كلّ شيء ظاهراً وغيباً، وهما [رأسان][٦] من عالم الأمر الذي قام به كلّ شيء، وليس هما كما قاله محمّد صادق كما سبق.

واستدلّ عليه السلام بابتداعه الأشياء علىٰ غير مثال بقوله: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَىٰ المَاءِ﴾[٧] وعرفتهما، وظاهر أنّه ليس هنا سماء ولا غيرها ممّا خلق بعدُ، فلا مثال لما خلق [احتذىٰ][٨].

والمراد بالعلم المذكور أول الحديث ـ في قوله: (ابتدع الأشياء... بعلمه) ـ العلم

---

(١) «الأنبياء» الآية: ٢٢؛ «الزخرف» الآية: ٨٢.

(٢) «التوحيد» ص ٣٢٥، ح ١، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

(٣) «جامع الأسرار» ص ١٠٢، ١٥٩، وفيه في الحديث القدسي: (كنت كنزاً مخفياً فأحببت أن أُعرف)...

(٤) في الأصل: «للكامل».

(٥) في الأصل: والذواة.

(٦) في الأصل: «رئيسان».

(٧) «هود» الآية: ٧.

(٨) في الأصل: «تحذي».

الحادث سابق المشيئة، ويجوز اعتبار الذاتي من غير لزوم محذور، ويكون العلم داخلاً في المشيئة بحسب مقام المسمّىٰ، وهو دون الذات الأحدية.

وأنوار العرش الأربعة: معانيهم ـ وهو أبيض ـ وأرواحهم وطبائعهم ونفوسهم.

فظهر لك من ذلك أن العرش يطلق ويراد به مجموع العالم كلّه، أو عليه باعتبار علم الكيفوفية والقدر [والحد][١] والمشيئة والحركات، وسمعت تفصيلها. وعلىٰ العلم الباطن والأسباب، وأصل مبدأ البدع، وعرش الأحديّة، بمعنىٰ صفة فعل لا الذات، والواحديّة كذلك، والمثل الأعلىٰ، بمعنىٰ تنزيهه تعالىٰ، أو الرحمانية التي استوت علىٰ كلّ شيء، وظهرت فيه ودعوه بها، أو الآية الكبرىٰ أو الدليل، أو [النبأ][٢] الأعظم [والاسم] الأكبر، وعلىٰ اللوح المحفوظ، إلىٰ غير ذلك كما أشرنا إلىٰ إجماله[٣].

ثمّ رجع حمران وسأل الإمام عليه السلام عن قول الله تعالىٰ: ﴿عَالِمُ الغَيبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَداً﴾[٤]، وهذا من غباوة حمران وعدم فهمه، فأجابه الإمام عليه السلام بقراءة باقي الآية، فقال: ﴿إِلَّا مَنِ ارْتَضَىٰ مِنْ رَسُولٍ﴾[٥]، ومحمد صلى الله عليه وآله ممن ارتضاه، فهو يطلعه علىٰ ما يشاء من غيبه، ولا شك في أنّه صلى الله عليه وآله ممن ارتضاه. ولا يتم المستثنىٰ منه إلّا بذكر المستثنىٰ.

وعرفت أن المراد بعلم الغيب هنا العلم الحادث الإمكاني، وهو مقام الزيادة التي يطلبونها، ولا يحيطون به، ويبرز من إمكانهم إلىٰ كونهم. وفيك آية ذلك وشاهد صدق عليه؛ ففي كلّ شيء دليل عليه وعلىٰ آياته عليهم السلام.

والله لمّا أشهدهم خلق الخلق وجميع أحوالهم، وولّاهم أمرهم، وجب من ذلك أن يحيطوا علماً بهم ذاتاً وصفة وفعلاً، وجميع [و]حالاتهم الكونية، من جهة أسبابه الفعليّة والمفعوليّة، ويبقىٰ العلم الإمكاني والغيب لا يحيطون به، إلّا بما شاء منه أن يحيطوا به، وهو علم حادث يمدّهم منه كما يشاء، لا الذاتي، كما عرفت.

فلا يصح أن يقال: لا يحيطون بذاته إلّا بما شاء عليه السلام أن يحيطوا بها. وقول أهل النظر في صفات الذات، وكذا أهل التصوف وأتباعهم، ضلال خلاف ما عليه أهل البيت ومعدن العلم وخزانته.

---

(١) في الأصل: «والمد». (٢) في الأصل: «الاسم».

(٣) للتفصيل انظر: «شرح الزيارة الجامعة» للشيخ أحمد الأحسائي، ج٢، ص٣١٣.

(٤) «الجن» الآية: ٢٦. (٥) «الجن» الآية: ٢٧.

ويصح إرادته، ويجعل الاستثناء منقطعاً، وإن كان خلاف الظاهر، والأصل في الاستثناء الاتصال، كما عليه جماعة. والاستثناء: إخراج مالولاه لدخل ولو بالتبعية[1].

ولا يُمدّ الحادث الممكن إلّا بحادث من جنسه، لا بقديم، فلا تقوم فيه آية [القدم][2]، وبالعكس، وانتهاء الممكن إلىٰ مثله ـ لا إلىٰ نهاية ـ ولا خروج له عن الإمكان.

وعلىٰ تقدير إرادة الانقطاع من المستثنىٰ في الآية يكون المعنىٰ: لا يحيطون بشيء من علمه الذاتي إلّا بما شاء أن يحيطوا به منه، وهو العلم الحادث. [واستثناه حذراً][3] من توهّم الدخول سابقاً، ولو من جهة التبعية أو الاتحاد لفظاً، أو لكونه معه في رتبة القدم، أو لغير ذلك.

وعلىٰ الاتصال، المستثنىٰ والمستثنىٰ منه حادثان. وعلىٰ الانقطاع، المستثنىٰ منه قديم، والمستثنىٰ حادث، وجهة الربط جهة الصدور منه والقيام به، بما ظهر له به، وتجلىٰ له به لا بذاته.

ولا يخفىٰ أن العلم الكوني غير الإمكاني، ولا ينافي خفاؤه عليهم وعدم إحاطتهم به أنّهم الحاملون له، وهم مفتاحه، كما عرفت؛ فهو حمل إجمالي بجهة الأمر الفاعلي وظهوره الكوني، وهو من الإمكان، وبجهة فقرهم وعدم استغنائهم عن الله لا يحيطون. ولا يمدّ الشيء إلّا من إمكانه وما يناسبه، وإلّا بطل الأوّل، فكان خلقاً جديداً، ولم تلتئم الحقيقة كما شاء الله وأراد.

وعلىٰ الاستدلال، الإمام بالآية جعل ﴿ مِنْ ﴾ بيانية، في قوله: ﴿ مِن رَسُولٍ ﴾، وهو محمّد ﷺ، وهم عليهم السلام بدله وورثة علمه وخزّانه.

وعلىٰ تفسير الباطن والتأويل ﴿مِنْ﴾ [تبعيضية أو ابتدائية][4]، والمرتضىٰ من الرسول الأئمة الاثنا عشر والزهراء، ولكن انفصالهم منه ﷺ كما ينفصل السراج من السراج، لا الشعاع منه.

وفي الجامعة الكبرىٰ: (وارتضاكم لغيبه)[5].

فهم المرتضىٰ من الرسول لغيبه، قال الله تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الغَيْبِ﴾

---

(١) انظر: «عدّة الأُصول» ج ١، ص ٣١٣، ٣١٧؛ «معارج الأُصول» ص ٩٣.

(٢) في الأصل: «القدوم».

(٣) في الأصل: «واستثناء حذار».

(٤) في الأصل: «تبعيضه وابتدائه».

(٥) «تهذيب الأحكام» ج ٦، ص ٩٧، ح ١٧٧.

خطاباً للأمة ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي مِنْ رُسُلِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾[١].

ويصح فيها الأمران من غير تنافٍ، فطينتهم واحدة، وكذا أمرهم وحكمهم ومقامهم.

وقوله عليه السلام: **(وأمّا قوله: ﴿عالِمُ الغَيبِ﴾ فإنّ الله عزّ وجلّ)** ... إلىٰ آخره، بيان منه عليه السلام له لمقام علم الغيب الحادث الذي لا يحيطون به إلّا بما شاء أن يحيطوا منه، وهو ما قضاه وأمضاه وأنهاه لهم في الكون وأحاطوا به.

وبيانه، وإن لم يحط حمران بالمعنىٰ المراد، بل بظاهر إجمال اللفظ من غير تفصيل، وكثير ممّن يخاطبون بمثل ذلك كذلك، فنقول ـ كما علمنا منهم عليهم السلام، ونسألهم الزيادة من [وجوه][٢] علمهم ورشحه ـ: إنّ الله أحد فرد هو غيب الغيوب، والوجوب البحت لا يدخل فيه غيره، ولا يخرج منه شيء، إذ لا شيئية فيه [وتكثّر][٣] بوجه أصلاً، ولا تزيد الذات وأزل الآزال عليها بوجه، فلا شركة ولا تناسب بوجه، وبمحض جوده وتجلّيه بفعله له به ـ بنفس التجلي لا بأمر زائد؛ إذ لا قديم معه ولا ضمير فيه ـ أوجد المشيئة وفعله، لا بأمر زائد عليها، ولا نهاية لها؛ إذ لا نهاية لفعله؛ لعدم تناهي إمداده؛ وإلّا لزم إما فناؤه، أو استغناؤه عنه تعالىٰ، وكلاهما محال.

وهذا الوجود هو الإمكان، ولا نهاية للإمكانات الجزئية، وهذا حادث أيضاً، ولا نهاية لهذا العلم ولا [يحيط][٤] به غيره، لما عرفت. والإمكانات بلا نهاية تساوق المشيئة.

وهذا |الإمكان| خزانته العظمىٰ، يشتمل علىٰ ما يجب وجوده كوناً بمقتضىٰ المشيئة والحكمة، وعلىٰ ما يجب عدمه فيه، وعلىٰ ما يمكن استمراره وتنقّله من صورة إلىٰ أُخرىٰ، وعلىٰ الموقوف عنده في المشيئة، يقدّم منه ما يشاء ويؤخر، وعلىٰ المشروط في الوجود الغيبي أو الشهودي.

وكذا في استمرار الكون وتنقّله إلىٰ صورة أُخرىٰ ممّا لا نهاية لها، أو رجوعه إلىٰ المادة الكلّية الأولية الأمريّة، أو ما تحتها من مقام المعاني، أو ما تحته، ولا انقطاع للمدد منه والفيض.

والمشاء الكوني هو العلم المحاط به كوناً، وهو الذي برز إلىٰ ملائكته ورسله ثمّ إليهم عليهم السلام، وهو المقضي الممضىٰ خارجاً. ويبقىٰ البداء، وعدم الإحاطة به في استمراره،

---

(١) «آل عمران» الآية: ١٧٩.
(٢) في الأصل: «وجود».
(٣) في الأصل: «ويكثر».
(٤) في الأصل: «يحاط».

وبقاء المحاط به في كلّ آنٍ لاحق، فهو داخل في الإمكان.

فجميع عالم الكون أنهىٰ إليهم عليهم السلام علمه، وأطلعهم عليه، وأحاطوا به، مع افتقارهم فيه إلىٰ الله في بقاء ما علموه ـ وهو تعلّم جديد ـ وفي علمهم به في الآنات اللاحقة، فهم في طلب [منه][1] وانتظار علم بذلك، بالمدد الذي لم يقبض عنهم، وإلّا فنوا، وهو من الزيادة المطلوبة بحقائقهم، وبها يزادون علماً جمّاً، وهكذا.

مقامات المشيئة

ففي الأول لا اعتبار لهم من أنفسهم، وهو مقام البيان والمسمىٰ، المذكور في رواية جابر[2]، وأشار له الحجة عليه السلام في دعاء رجب: (**بالمقامات التي لا تعطيل فيها، يعرفك بها من عرفك**)[3].

وقال الصادق عليه السلام: (**لنا مع ربنا حالات لا يسبقنا فيها ملك مقرّب ولا نبي مرسل، نحن فيها هو، وهو فيها نحن، وهو هو، ونحن نحن**)[4].

بيان: لأنه ليس مقام الذات الأُحدية، بل مقام ظهور المسمّىٰ بجهة التسمية، وهو مقام فعل حادث ومقام أسماء الفاعل، كما تقول: القائم زيدٌ، إلا أنّه صفته؛ [لأنّ ظهوره][5] بالقيام، وهو صفة فعلٍ، وليس هو حقيقة الذات.

ودونها رتبة المعاني، فهم فيها علمه وحكمته وعينه ويده ولسانه وأمره [وحكمه][6]، أي معاني أفعاله، كما تقول: القيام والقعود والحركة والكتابة ـ وأمثالها ـ معاني زيد بالنسبة إلىٰ أفعاله.

وفي الثالث مشيئتهم بالنسب لمشيئته تعالىٰ عضد للمشاءات وأبواب للمشاءات.

وفي الرابع مقام الإمامة، مشيئتهم عليهم السلام تابعة لمشيئته.

---

(١) في الأصل: «منهم». (٢) «بحار الأنوار» ج٢٦، ص١٤، ح٢.

(٣) «مصباح المتهجد» طبعة حجرية، ص٧٣٩ - ٧٤٠، وفيه: (ومقاماتِك التي لا تعطيل لها في كلّ مكان، يعرفك)... إلىٰ آخره.

(٤) «شرح العرشية» ج٢، ص١٣٢، وفيه: (لنا مع الله حالات، نحن فيها هو، وهو نحن)..، وفي «جامع الأسرار» ص٢٧، ٢٠٥، مرسلاً عن الرسول صلى الله عليه وآله: (لي مع الله وقت لا يسعني فيه ملك مقرّب ولا نبي مرسل). (٥) في الأصل: «لا ظهور».

(٦) في الأصل: «وحكمته».

ففي الثلاثة [الأخيرة مشيئتهم][1] مرتبطة بمشيئته، وفي الأول لا ذكر لها، ومنها يظهر الباقي. ولا يحيطون بها، وفيها العلم الموقوف وغيره، لله فيه المشيئة، يقضيه ويبرز، أو يبقىٰ في غيب الغيوب.

وتأمّل ذلك جداً، ولما بين العلمين من الارتباط، وإحاطة علمهم، وأنّهم خزانة علمه الكوني ومفتاح للإمكاني وحاملون له، ووكر لمشيئته، ولا علم لهم إلّا ما علّمهم الله، ولا يعلمون الغيب إلّا بتعليمه تعالىٰ، كما مرّ مكرراً، إذ لا يحيط بالعلم الإمكاني ومشيئته تعالىٰ غيره، واستأثر به، ولولا أنّهم يزدادون لنفد ما عندهم، كما سبق[2]. وكلا العلمين حادثان، ولا كلام في العلم الذاتي القديم، تعالىٰ الله عمّا يقوله المشبّهون علواً كبيراً. وسيأتيك إعادة لها مع زيادة إفادة [و]إن شاء الله تعالىٰ.

ومن هفوات محمّد صادق ما قاله في شرح هذا الحديث: «الابتداع هاهنا بمعنىٰ جعل الشيء من غير مثال، لا كما يصوّر النقّاش صورة من صورة مثلها في الذات والعوارض، فالمثل علىٰ العرف العام، فإنّ كلّ مخلوق لا يُخلق من مثال، فإنه ليس مخلوقٌ لا يكون بينه وبين غيره تفاوت، فلا يُخلق شيء من مثال. فخلق الله السماوات والأرض ـ أنواعها وأشخاصها ـ لا من السماوات والأرض مثلها، بل خلق كلّ منها بالاختراع، وهذا كمال القدرة».

أقول: فيه صواب في الظاهر في الجملة، ولا يتمّ علىٰ قواعده [المجتثة][3]؛ لقوله بوحدة الوجود، فلا صنع في الحقيقة، وقوله بالأعيان الثابتة واقتضائها ولوازمها [الغير][4] المجعولة، ولا وجود لها استقلالاً. وبسط ذلك كما يريد المتصوّف لا [يسعه][5] المقام. وغايته قليلة هنا، وعليها فليس كمال القدرة لها تحقق وظهور، بل الواقع بخلافها علىٰ زعمهم.

قال: «وقوله: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَىٰ المَاءِ﴾[6]، والماء هاهنا بمعنىٰ العلم؛ لأن الماء كما يحيي الأرض فكذلك العلم يحيي الماهيات، بالوجود [العيني][7] في العلم الحضوري،

---

(١) في الأصل: «الاخر مشيئة».
(٢) في الباب الثالث والأربعون في هذا المجلّد.
(٣) في الأصل: «المخبثة».
(٤) في الأصل: «العين».
(٥) في الأصل: «يسع».
(٦) «هود» الآية: ٧.
(٧) في الأصل: «الغيبي».

وبالوجود الذهني في العلم الحصولي.

والمراد من العرش ذات الله تعالىٰ، ومعنىٰ القول: كان ذات الله علىٰ وجوده الذي بمعنىٰ العلم الإجمالي، وعلىٰ وجود المخلوقات التي بمعنىٰ العلم التفصيلي. وليس الزمان معتبراً في لفظ (كان) كما يقال: كان الله عليماً حكيماً».

أقول: انظر إلىٰ كلام الضال، والمستغاث بالله منه، وإن أمكن تصحيح تفسيره الماء بالعلم الحادث ـ وهو غير مراده ـ لا يمكن بمقصوده من إثبات الذاتي القديم، وكذا إثبات التفصيل فيه يشير إلىٰ مقام الواحديّة ـ بزعمه ـ والتعيّن [الذاتي][1]، وهو والأحديّة واحد بحسب الوجود.

وكفىٰ في فساده تفسيره العرش بذات الله، كما مرّ منه مكرراً، فمراده أنّ وجوده تعالىٰ استولىٰ علىٰ الوجودات؛ لأنها وجوده، والتعدد بحسب القوابل والتنزّلات الاعتبارية، ولا وجود لها في نفس الأمر مستقلاً.

وبالله العجب ! يفرّ من إثبات الزمان لذات الله، ويثبت له أقبح منه وكثيراً من صفات الإمكان، وهي توجبه، فاستعذ بالله منه ومن تحريفه الكلم عن مواضعه.

قال: «فقال له حمران: أرأيت قوله جلّ ذكره: ﴿عَالِمُ الغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَداً﴾[2]؟ فقال أبو جعفر عليه السلام: **﴿إِلَّا مَنِ ارْتَضَىٰ مِنْ رَسُولٍ﴾[3]**. وقد علمت قبل هذا أن مرتضىٰ العباد راجع بنفسه من الجزئية إلىٰ الكلّية، أي من النفسانية إلىٰ العقلانية، ومنها إلىٰ الواحديّة، **(وكان ـ والله ـ محمّدٌ صلى الله عليه وآله ممن ارتضاه)».**

أقول: لا يرجع إلىٰ الكلّية بزعمه، والنفس لا تكون عقلاً، نعم تشابه عقلها وعللها الأولية. ولا يصل إلىٰ الواحدية علىٰ تفسيره لها سابقاً، ولا يخرج الممكن عن الإمكان ومقامه، وإن لم يتناه بإمداد الله له وإبقائه له، بما ظهر له به. وهو مرتضىً لما هو عليه، وقائم بسرّه الظاهر له به، بحسب نفسه وبحسب أمر خلقه.

قال: «وقال: (وأمّا قوله: ﴿عَالِمُ الغَيْبِ﴾، فإنّ الله عزّ وجلّ عالم بما غاب من خلقه)، أي من الموجودات التي لا يصل علم الخلق إليها، وهي مقدورات الله ومخلوقاته، فهو تعالىٰ عالم بها، ومحال أن يصدر شيء عن شيء بالاختيار ولا يعلمه.

---

(١) في الأصل: «الثاني». (٢) «الجن» الآية: ٢٦.

(٣) «الجن» الآية: ٢٧.

وقال: (ويقضيه في علمه قبل أن يخلقه وقبل أن يقضيه إلىٰ الملائكة)، وقوله: (إلىٰ الملائكة) متعلّق بـ: (يقضيه) في قوله: (ويقضيه في علمه)، وضمير المفعول في (يقضيه) راجع إلىٰ: (ما غاب عن خلقه)، يعني حكم الله تعالىٰ في علمه ما غاب عن خلقه من المعدومات، قبل خلقها وقبل حكم الله بوجودها في الخارج (إلىٰ الملائكة)، أي حال كون ذلك العلم فوّض إلىٰ الملائكة، يعني المعدومات الفلكية، كما يعلم الله تعالىٰ قبل خلقها بالعلم الإجمالي. والمراد من الملائكة هو النفوس الكاملة، فإنّها تعلم المعدومات بالاستخراجات وبإلهامات، أو بإخبار الملك أو بغيره».

أقول: عنده أن المشيئة من صفات الذات وغير الخلق، أي المخلوق الذاتي، ولا يُثبت فعلاً له ـ هو أو صنعه ـ حادثاً ومفعولاً. ومراده بالعلم: الذاتي، وفيه القضاء والتقدير، وغير ذلك أيضاً من الإجمال والتفصيل، وهو صور الأشياء الثابتة قديماً، ووجودها وجود الله، وسبق بطلانه في مجلّد الصفات[1].

والاختيار كما زعم ينفيه ويبطله؛ لأنه وحداني الصدور عنده، ولا يتحقق مع جعل المشيئة ذاتية، وإلّا فلا شك في أنّه لا يصدر شيء عن شيء إلّا بعد العلم به.

والعلم الذي غاب عن خلقه ولا يحيطون به هو علم الإمكان والوجود المطلق وفعله المحدَث، المعنىٰ واحد وإن تعددت العبارة؛ لتكثير جهات فعله، وإن كان بسيطاً بالنسبة لمن دونه.

وعرفت منه حكمه بأن المراد من الملائكة النفوس الكاملة، بل أعم، وعرفت بطلانه ومخالفته للعقل والنقل، إلىٰ غير ذلك من مفاسد كلامه.

قال: «وقال عليه السلام: (يا حمران، علم موقوف عنده، إليه فيه المشيئة، فيقضيه إذا أراد، ويبدو له فيه فلا يمضيه)، يعني أنّ لله علمين:

أحدهما: العلم الذي فيه البداء، هذا بواسطة عباده المقرّبين؛ وإلّا فإنه تعالىٰ منزه عن البداء. وهذا العلم موقوف عنده، أي معلوم عنده، وفي هذا العلم مشيئة لإخراجه إلىٰ العين، [فيقضيه][2] في علمه إذا أراد ذلك، إذ يخرج إلىٰ العين، وحينئذ يظهر البداء له تعالىٰ بواسطة العباد فلا يمضيه، كما قال تعالىٰ: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ﴾[3].

---

(١) «هدي العقول» ج ٥، باب صفات الذات. (٢) في الأصل: «فيقصيه».

(٣) «الرعد» الآية: ٣٩.

وثانيهما: العلم الذي [يقدّره][١] الله تعالىٰ ويقضيه ويمضيه، وليس فيه بداء، وقال عليه السلام: (فهو العلم الذي انتهىٰ إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله، ثمّ إلينا).

وانتهاء هذا العلم إليهم لا ينافي انتهاء العلم الذي فيه البداء إليهم أيضاً؛ فإنّ العلمين كليهما [يكونان][٢] للعباد المقرّبين بالبراهين القاطعة. وإظهار العبارة ظاهراً علىٰ اختصاص العلم الثاني وانتفاء العلم الأوّل من قصور تقرير الراوي، والأدلة تنافيه، وكيف لا، إذا نسب الله تعالىٰ البداء إلىٰ نفسه، فكيف الأئمة عليهم السلام ؟!».

أقول: جميع كلامه ضلال؛ فالعلم الذي منه البداء وتفرّد به ليس ذاتياً، بل حادث، كما سبق، وكذا العلم الثاني. وإذا كان وجوده ووجود المقرّبين واحداً ـ لزعمه ـ فما لهم من الصفات نسبت له، ومنها البداء، ولو بقوله السابق والآتي: إنه بذاته سمعهم ... إلىٰ آخره.

وليس معنىٰ الموقوفِ المعلومَ، لا لغة ولا شرعاً ولا استعمالاً، والذي يقدّره ويمضيه إذا برز لا بداء فيه لكونهم، ويبقىٰ في المستقبل.

ومضمون هذا الحديث متواتر معنىً، كما سبق هنا |و| في مجلّد العدل وغيرهما، وعليه الاعتبار قائم.

ولا قصور من الراوي، بل منك لتبع ابن عربي، لكن [عنده][٣] المقرّبون حين الاتصال واحد، فصفات الله صفاتهم، كما عليه أهل التصوف لشُبه شيطانية ـ ضلّوا بها وأضلوا ـ لا براهين كما زعم، ولبسطها وردّها عقلاً ونقلاً محل آخر.

وقوله: «وكيف لا، إذا» .. إلىٰ آخره، لايدل على زعمه، ونسبته لنفسه عرفت سببه؛ فإنه تعظيم وتشريف وتنويه، لا لتجلّيه فيهم بذاته فهو سمعهم .. إلىٰ آخره، وتنسب أفعالهم له تعالىٰ ذاتاً وبالعكس، تفريعاً علىٰ وحدة الوجود وتجلّي الذات للذات. ويلزمه نسبة البداء له بذاته حينئذ، علىٰ أنّ البداء ظاهراً من العلم.

وبالجملة أنّ هذا الضال لا صواب له في مقال، كأُستاذه الملّا، تبعاً لابن عربي، ولذا [نقتصر][٤] في بيان الفساد علىٰ بعض. ومردُّ أكثر شرحه لمثل هذه الأحاديث إلىٰ شيء واحد ومسألة ضلال.

وقال الشارح محمّد صالح ـ في بيان قول الإمام: (وأما قوله: ﴿عَالِمُ الغَيْبِ﴾) إلىٰ قوله:

---

(١) في الأصل: «يقدر».
(٢) في الأصل: «يكون».
(٣) في الأصل: «عند».
(٤) في الأصل: «نقتص».

(إلىٰ الملائكة) ـ: «(فيما يقدّر) حالٌ من (ما) الموصول، و (في علمه) متعلق بـ (يقدّر) و(ما) عطف عليه، و(في) بمعنىٰ الباء، أو حال من فاعله حال كونه في علمه المحيط بالأشياء، أو حال من ذي الحال الأول.

وقيل: متعلّق بـ (في علمه) أو بـ (عالم).

ولعل المراد أنّه تعالىٰ عالم بالشيء قبل أن يخلقه، ويظهره للملائكة في حال تقديره وقضائه، وذلك موقوف عنده؛ لأن ذلك الشيء في محل البداء، ولله فيه المشيئة، فيمضيه إذا أراد إمضاءه، ولا يمضيه إذا أراد عدم إمضائه. وهذا العلم بالغيب مختص به، وأمّا الذي قدّره وقضاه وأمضاه فهو الذي أظهره للملائكة والأنبياء والأوصياء.

وبالجملة، العلم قسمان:

علم موقوف، وهو العلم بالأشياء قبل إمضائها، في حال المشيئة والإرادة والتقدير والقضاء، فإنها في هذه المراتب في محل البداء، فإذا تعلق بها الإمضاء بعد القضاء خرجت عن حدّ البداء ودخلت في الأعيان.

وعلم مبذول، وهو العلم بالأشياء بعد تعلّق الإمضاء. وإن شئت زيادة توضيح فراجع شرح أحاديث البداء»[1] انتهىٰ.

أقول: من راجع كلامه في البداء[2] لم يجد فيه زيادة بيان، إلّا تقسيم المشيئة إلىٰ ذاتية ـ بمعنىٰ المشاء ـ [و] حادثة، وهو خلاف العقل والنقل، بل كلّها حادثة، كما سبق في بابه.

والعلم المختص به بمعنىٰ الموقوف ـ ولا يحيط به غيره ـ عرفته، [والمراتب][3] السبع لكلّ شيء في السماء أو الأرض، وعدّ بعضها، كلّ مرتبة قبل وقوعها وهو كونها فيها البداء، وبعده لابداء، ويبقىٰ فيما بعد، لأن فيها جميعاً البداء، إلّا في الإمضاء الخارجي وهو بروز المفعول مشروحاً جامعاً لعلله، كما سبق في بابه من مجلّد العدل، فراجعه[4].

وعرفت العلم الموقوف عنده والذي لا يحيط به غيره، وهو الغيب ـ فراجعه ـ وهو علم حادث، ولا نهاية لإمكاناته الجزئية.

---

(١) «شرح المازندراني» ج٦، ص٢٩ – ٣٠، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

(٢) «شرح المازندراني» ج٤، ص٣١١ وما بعدها. (٣) في الأصل: «والمرتب».

(٤) «هدي العقول» ج٧، الباب ٢٤، ح١٦، وفي «الكافي» ج١، ص١٤٩، باب البداء، ح١٦، وفيه: (والقضاء بالإمضاء هو المبرم من المفعولات ... وبالإمضاء شرَحَ عللها).

وفي كلامه أيضاً بعض الإجمال وعدم البيان للعلم الموقوف عنده، هل هو الذاتي أو غيره، ولكنّه إلىٰ ارادة الذاتي أقرب، بناءً على طريقته طريقة أهل النظر في العلم والمشيئة وغير ذلك.

ولا حاجة إلىٰ جعله الباء بمعنىٰ (في)[1]، لكنّه توهم لزوم الجبر ـ ولا جبر كما سبق في بابه ـ ودفع هذه الشبهة، علىٰ أن علمه الذاتي [عين][2] ذاته، فلا مفرّ له عن الإشكال، إلّا أن يقول بالمغايرة، وهو باطل.

❑ الحديث رقم ﴿٣﴾

قوله: ﴿عن سدير، قال: كنت أنا وأبو بصير ويحيىٰ البزّاز وداود بن كثير في مجلس أبي عبدالله عليه السلام، إذ خرج إلينا وهو مغضب، فلمّا أخذ مجلسه قال: يا عجباً لأقوام يزعمون أنّا نعلم الغيب، ما يعلم الغيب إلّا الله عزّ وجلّ، لقد هممت بضرب جاريتي فلانة فهربت منّي، فما علمت في أي بيوت الدار هي.

قال سدير: فلمّا أن قام من مجلسه وصار في منزله دخلت أنا وأبو بصير وميسر، وقلنا له: جُعلنا فداك، سمعناك وأنت تقول كذا وكذا في أمر جاريتك، ونحن نعلم أنك تعلم علماً كثيراً ولا ننسبك إلىٰ علم الغيب، قال: فقال: ياسدير، ألم تقرأ القرآن ؟ قلت: بلىٰ، قال: فهل وجدت فيما قرأت من كتاب الله عزّ وجلّ: ﴿قَالَ الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِنَ الكِتابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾[3]؟ قال: قلت: جعلت فداك، قد قرأته، قال: فهل عرفت الرجل؟ وهل علمت ما [كان] عنده من علم الكتاب؟ قال: قلت: أخبرني به، قال: قدر قطرة من الماء [الذي][4] في البحر

---

(١) لعلّ الأولىٰ أن يقال: «ولا حاجة إلىٰ جعله (في) بمعنىٰ الباء»؛ ردّاً علىٰ قول المازندراني السابق: «و(في) بمعنىٰ الباء».

(٢) في الأصل: «غير».

(٣) «النمل» الآية: ٤٠.

(٤) ليست في المصدر.

الأخضر، فما يكون ذلك من علم الكتاب ؟! قال: قلت: جعلت فداك، ما أقلّ هذا! فقال: يا سدير، ما أكثر هذا أن ينسبه الله عزّ وجلّ إلىٰ العلم الذي أخبرك به!

يا سدير، فهل وجدت فيما قرأت من كتاب الله عزّ وجلّ ﴿قُلْ كَفَىٰ بِاللهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُم وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الكِتابِ﴾[1]؟ قال: قلت: قد قرأته جعلت فداك. قال: أفمن عنده علم الكتاب كلّه أفهم، أم من عنده علم الكتاب بعضه؟ قلت: لا، بل من عنده علم الكتاب كلّه، قال: فأومأ [بيده] إلىٰ صدره وقال: علم الكتاب والله كلّه عندنا، علم الكتاب والله كلّه عندنا﴾.

أقول: رواه الصفّار في البصائر[2].

وقال محمّد صالح المازندراني في الشرح: «أي يا صحبتي، عجبت عجباً. والسبب في التعجب من الشيء هو عدم اطلاع النفس علىٰ أسبابه؛ لغموضها مع كونه في نفسه أمراً غريباً، وكلّما كان الشيء أغرب وأسبابه أخفىٰ كان أعجب. وفيه أيضاً إظهار أنّه لا يعلم الغيب مثله سبحانه، وإلّا لم يخفَ عليه السبب.

ثمّ الغرض من هذا التعجب وإظهاره هو أن لا يتخذه الجهّال إلهاً، أو يدفع عن وهم بعض الحاضرين المنكرين لفضله ما نسبوه إليه من العلم بالغيب، حفظاً لنفسه، وإلّا فهو عليه السلام كان عالماً بما كان ويكون، فكيف يخفىٰ عليه مكان الجارية ؟!

فإن قلت: إخباره بذلك علىٰ هذا يوجب الكذب.

قلت: إنّما يوجبه لو لم يقصد التورية، وقد قصدها، فإنّ المعنىٰ: فما علمت علماً غير مستفاد منه تعالىٰ بأنّها في أيّ بيوت الدار. وهذا حقّ، فإنّ علمه بذلك مستفاد، وهذا العلم في الحقيقة ليس علماً بالغيب، كما أشرنا إليه»[3] انتهىٰ.

أقول: ليس سبب التعجب بمنحصر فيما ذكر، وليس تعجّب الإمام هنا لذلك، بل من

---

(١) «الرعد» الآية: ٤٣. (٢) «بصائر الدرجات» ص٢١٣، ح٣، بتفاوت.

(٣) «شرح المازندراني» ج٦، ص ٣٠ - ٣١، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

دعوىٰ بعض فيهم علم الغيب مع إنكارهم علماً لذلك، وتكفيرهم لمن يذهب إليه ويلعنونه ويتبرؤون منه، مع ظهور عدمه منهم بحسب الذات والصفات، فالأمر واضح بديهي، والقول بخفاء سبب التعجب علىٰ الإمام ساقط.

وأمّا سبب اعتقاد علم الغيب فيهم عليهم السلام فكسائر المعتقدات الباطلة والمذاهب [المجتثة][1]؛ إمّا من التقليد، أو تبعية، أو اشتباه، أو عناد. وعرفت المراد بعلم الغيب، وهو ما غاب عن خلقه أجمع، وهو غيب الكون ومقام الإمكان، وليس هو الذاتي ـ تعالىٰ الله ـ كما عرفت.

ولا خفاء في علمهم عليهم السلام بما وراء الجدار والنائي عنهم عليهم السلام، وأنّه لا يحجب بصرهم، والأحاديث متواترة في بصائر الصفار[2] ـ وابن جرير الإمامي في تاريخه ـ وعنون فيها باباً له: في أنّهم عليهم السلام يعلمون من يأتي أبوابهم ويعلمون بمكانهم من قبل أن يستأذنوا عليهم. فكيف يقال: إنّه عليه السلام لا يعلم بمكان الجارية لمّا همّ بها، فلم يدرِ بها في أيّ بيوت الدار؟ فهو ينافي ذلك.

وكذا إحاطتهم بالكون كإحاطة أحدنا بكفه، كما سبق ويأتي، فهم حملة العلم وخزنته ومن أشهدهم خلقه، مع كمال عصمتهم من الغواشي الظلمانية والنواقص البشريّة، ولا يخفىٰ عليهم ما فوق السماوات ولا مادون الأرض السفلىٰ، فكيف جارية في بيته ؟!

ونحوه قول سيّدهم وجدهم والأفضل منهم ـ في الحسين لمّا ضاع في سكك المدينة ـ: (من يدلّني عليه)، وخرج متغير الحال. والزهراء كذلك بالنسبة إلىٰ الحسين عليه السلام، وبعثت أخاه الحسن في طلبه، وبقيت في اضطراب عليه وخوف حتىٰ قدم مع أخيه.

قلنا: لا دلالة فيها علىٰ شيء من ذلك، فقد عرفت ممّا سبق، في بيان ما يحيطون به وهو علم الكون، وما لا يحيطون به وهو علم الغيب، أن من الغيب بقاء علمهم الأول المعلوم عندهم، وعلمهم به في ثاني الحال، فكلاهما بعلم جديد منه تعالىٰ ومن الزيادة التي يزدادون بها، وإلّا لنفد ما عندهم.

فقال عليه السلام: (لا أعلم في أيّ زوايا الدار هي)[3]، ولو يعلم الغيب لأحاط بهذا، وإنّما يعلمه

---

(١) في الأصل: «المخبثة».

(٢) «بصائر الدرجات» ص٢٥٧، باب: ١٤، في الأئمة عليهم السلام أنهم يعلمون مَن يأتي أبوابهم...

(٣) معنىٰ قوله عليه السلام: (فما علمت في أي بيوت الدار هي).

بعلم وتعليم جديد وإن لم يقطعه عنه زمناً. وعرفت أن أفضل علومهم ما يحدث الآن بعد الآن، وهو فوق علمهم بما كان ويكون إلىٰ يوم القيامة، ولذا في آخر الحديث عرض لسدير أنّه يعلم بكلّ ما في الكتاب، وهم عليهم السلام علموا علمه مكمّلاً، كما في دعاء ختم القرآن في السجادية[١]، وغيره كثير.

وكذا من جهة إشارته عليه السلام لصدره وتقويته بالقسم مرتين، إشارة إلىٰ غيبه وشهادته، هذا بحسب الإجمال الكلّي، وجميع العوالم ترجع إلىٰ غيب وشهادة، وكذا العلوم، فدلَّ علىٰ أن مراده عليه السلام ذلك.

وفيه إبطال لمن ينسبهم لذلك، وكان في المجلس بعضهم، بسبب خروجه عليه السلام مغضباً وقوله لسدير بعدُ ما قال، بعد قيامه من المجلس وصار في منزله، أو أراد عليه السلام تعليمهم، وهو لم يجسر علىٰ إلقاء ما عنده إليه عليه السلام في ذلك المجلس، أو لوقوع القضية بالجارية داخل الدار، وفيها دليل علىٰ ذلك، فخرج كذلك مخبراً لهم، أو أن هذا منهم بمقام البشرية الظاهرة، ومقام خوفهم من العدو واضطرابهم طول الليل، وأمثال ذلك.

وفيه أيضاً إبطال دعوىٰ الأُلوهية فيهم عليهم السلام، أو يراد من الرواية علىٰ سبيل التأويل أنّها هربت، أي لم تقبل الطاعة والانقياد له عليه السلام، فدخلت مكاناً آخر وزاوية من زوايا بيت العصيان، وبعد وضوح الحجة عليها لا يبالي بها في أيّ زوايا البيت صارت، وعبّر عن عدم المبالاة بعدم العلم ولو مجازاً، أو هو تقيّة منه عليه السلام من بعض الحاضرين، ويكون حكم الله حينئذ في ذلك كما في نظائرها. ويراد بعلم الغيب حينئذ ما غاب عن الحس الظاهر، ولم يغب عن الكون إلىٰ الإمكان، بل عن بعض مراتب الكون.

ومحصّل جواب الكاشاني: «عدم المنافاة بين عدم علمهم عليهم السلام بأمثال هذه الأُمور الجزئية الحسية أحياناً، وبين أن يكونوا ذوي علم كثير كلّي دائماً، بل وأن يكون عندهم علم الكتاب كلّه، فأخبرهم بأن علمه أكثر من علم آصف بن برخيا وزير سليمان ـ الذي أحضر له عرش بلقيس بأسرع من طرفة عين ـ أضعافاً مضاعفة، ومع ذلك ذهب عنه أمر جاريته في تلك الحال»[٢] انتهىٰ.

وهذا يحتاج إلىٰ اصطلاح، وإلّا فيعود الإشكال، مع دلالة آخر الحديث علىٰ أن عندهم

---

(١) «الصحيفة السجادية الكاملة» ص١٧٧، وفيه: (اللهم إنك أنزلته علىٰ نبيّك محمد صلى الله عليه وآله مجملاً، وألهمته علم عجائبه مكمّلاً، وورّثتنا علمه مفسّراً).

(٢) «الوافي» المجلّد ٣، ص٥٩٣.

علم أعظم من ذلك، من الكتاب وغيره، فكيف لا يعلم الجارية؟

لكن نقول: إن لهم عليهم السلام حالات، فحال توجههم لمقامهم الأعلىٰ ـ مقام البيان والمعاني أو الأبواب ـ قد يذهلون عن جزئيات من هذا العالم، لا ذهول نسيان وزوال من حوزتهم عليهم السلام أو سهو، فإنه محال، بل بمعنىٰ عدم التوجه إليها والالتفات. ومثاله فيك أنك إذا اشتغلت بمسألة وتعرض عن أخرىٰ بذلك، ولا تعدّ جاهلاً بها ولا ناسياً لها، ومتىٰ التفت لها علمتها وقرّرتها، [فكذا][1] هنا، ولهم المثل الأعلىٰ، فصح له عليه السلام أن يقول ذلك.

وهذا وجه قوي غير ما سبق، وينزّل عليه مافي بعض دعاء الصلاة علىٰ الملائكة ـ من السجادية لزين العابدين عليه السلام ـ: (**وعلىٰ الملائكة الذين لم نعرف قدرهم [عندك][2] ومحلّهم**)[3] وما دل عليه.

وفي قضية الرسول والزهراء مع الحسين أجوبة أُخر تختص بالقضية أيضاً، فتأمّل.

والمشار له في قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ﴾ الآية[4]، صاحب سليمان عليه السلام، والذي في رواية الكافي[5] وروايات بصائر الدرجات[6] وغيرها أنّه آصف، وأن عنده حرفاً واحداً من الاسم الأعظم، والرسول وآله جمعوه، ولم يجمعه غيرهم عليهم السلام. وسبق تواتر النصوص منّا ـ وروته العامة أيضاً ـ علىٰ أنّ الذي عنده علم الكتاب كلّه علي عليه السلام والأئمة[7] عليهم السلام.

قال محمد صادق في شرح الحديث: «إنّ للمقرّبين اعتبارين:

أحدهما: [أنّهم][8] بشر، كما قال النبي صلى الله عليه وآله: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾[9].

وثانيهما: أنّ الله تعالىٰ عينُ أسماعهم وأبصارهم وجميع أعضائهم، كما قال تعالىٰ: (**العبد إذا تقرب إليّ بالنوافل أحببته، وإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي**

---

(١) في الأصل: «فلذا».

(٢) في الأصل: «عندهم».

(٣) «الصحيفة السجادية الكاملة» ص٤٥، في الصلاة علىٰ حملة العرش..، وفيه: (.. ومن أوهمنا ذكره ولم نعلم مكانه وبأي أمرٍ وكّلته)..

(٤) «النمل» الآية: ٤٠.

(٥) «الكافي» ج١، ص٢٣٠، باب ما أُعطي الأئمة عليهم السلام من اسم الله الأعظم.

(٦) «بصائر الدرجات» ص٢٠٨، ح١؛ ص٢٠٩، ح٧؛ ص٢١٠، ح٨، ٩.

(٧) «تفسير العياشي» ج٢، ص٢٣٦، ح٧٧ – ٨٠؛ «شواهد التنزيل» ج١، ص٤٠٠ – ٤٠٥، ح٤٢٢ – ٤٢٧؛ «مناقب آل أبي طالب» ج٢، ص٣٦ – ٣٧.

(٨) في الأصل: «أنّها».

(٩) «الكهف» الآية: ١١٠؛ «فصّلت» الآية: ٦.

يبصر به، ويده التي يبطش بها) ... الحديث(١).

وعلىٰ الاعتبار الأوّل عبدٌ، وعلىٰ الاعتبار الثاني ربٌّ، كونه [مظهراً](٢) لله تعالىٰ. وقوله عليه السلام: (يا عجباً لقوم* يزعمون أنّا نعلم الغيب) بالنظر إلىٰ الاعتبار الأول، وقوله: (والله كلّه عندنا) بالنظر إلىٰ الاعتبار الثاني، وقوله عليه السلام: (ما يعلم... إلّا الله) إشارة إلىٰ الاعتبار الثاني، فإن كلاً من المقرّبين مظهر لله، فيعلم الغيب باعتبار ظهوره تعالىٰ فيه، فلا يعلم الغيب إلّا الله تعالىٰ.

وقد علمت أن الكتاب قد يكون عبارة عن الموجودات، وكمالاتها أيضاً من الموجودات، حاضرة كانت أو غائبة، وعلمها كلّها عند المقرّبين من الكمّل، فعلم الكتاب كلّه كان عندهم عليهم السلام.

وعدم علمه في أي بيت هي لأجل الاعتبار الأوّل، وعلمه [بكتاب](٣) الله كلّه ـ في أواخر الحديث ـ بالنظر إلىٰ الاعتبار الثاني. وقد يخفىٰ أحد الاعتبارين في الثاني، ففي عدم علمه عليه السلام في أي بيت من البيوت هي خفاء الثاني في الأول. وقد علمت أنّهم ليسوا مستقرين في مرتبة واحدة، كما قيل:

گهي بر طارم أعلى نشينم   گهي بر بشت پاي خود نه بينم
بمصرش بوي پيراهن شنيدى   چرا در چاه كنعانش نديدى»

انتهىٰ.

أقول: لا صواب في كلامه كما هي عادته.

قوله: «إن للمقرّبين اعتبارين»... إلىٰ آخره.

لبشريتهم حكم الأشباح؛ لأنها صفوة عالم الملك، ولم يعرض لهم غفلة ولا إعراض عن مبدئهم في انتفائهم في تنقلاتهم، وصفوة الصفوة محمّد وآله عليهم السلام، وهم عبيد بكلّ اعتبار ومقام، لا يخرجون عن رقّ العبودية وفقرها، بل هم أهل الفقر والفاقة إليه، ذاتاً ووجوداً وصفة وحالاً، ويحيطون من علمه بما شاء، وهي في القوالب البشريّة بإلهام أو نقر. وسيأتي أنواع علومهم بحسب الإجمال.

---

(١) «غوالي اللآلئ» ج٤، ص١٠٣، ح١٥٢؛ «الجواهر السنية» ص٩٩، بتفاوت، صححناه علىٰ المصدر.

(٢) في الأصل: «منظرا».

(*) سبق في الحديث: (لأقوام) بدل (لقوم).

(٣) في الأصل: «لكتاب».

قوله: «وثانيهما: أن الله»... إلىٰ آخره.

سبق منه هذا مكرراً في مواضع مع ردّه، وخروجه عن الحق إلىٰ الضلال ظاهر عقلاً ونقلاً، ويلزمه القول بوحدة الموجود وقيام الحوادث بذاته تعالىٰ ولو اعتباراً، إلىٰ غير ذلك من مفاسد هذا القول.

وليس حديث قرب النوافل وما يوهم مثله من التصوف كما زعم [وحرّف][1] الكلم عن مواضعه، بل عبارة عن ظهوره بصفة فعله، فهو شابه ذلك لا الذات، ونسبه له ظاهراً؛ تشريفاً وتعظيماً وتنويهاً، كما هو الحال في الصفات الفعلية المنسوبة إليه [العناية المطلق]، كما قال: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلكِنَّ﴾ الآية [2].

وفي الحديث: (حتىٰ أُحبه)... إلىٰ آخره، فيكون سمعه بمقام المحبة، وهو دون مقام الذات، كما تقول: القائم زيد، إلّا أنّه صفته، والحديد المحمىٰ نارٌ؛ لفعله مثل [فعلها][3] وظهور الصفة فيه، لا أن ذاته نار. وأمثلته الوجودية والاستعمالية كثيرة.

ويشير قوله [تعالىٰ][4]: (كنت سمعه)... إلىٰ آخره ـ وما ماثله من النصوص ـ إلىٰ مقام المعاني المروي في حديث جابر[5]، وهو متكرر في النصوص، فهم عليهم السلام فيه سمعه وبصره ورحمته وحكمته وعلمه ويده وقدرته... إلىٰ آخره، وكلّها صفات فعل، ومقام دون مقام البيان والمسمىٰ والفاعلية، وهو دون مقام الذات الأحدية، تعالىٰ الله وتقدّس علواً كبيراً.

فمقام التجلّي ـ الظهور ـ مقام حدوث، لا ذات المحدِث، ولم يظهر بذاته، وإلّا لم يكن واجباً. وأين هذا وكلام أهل الضلال؟!

ولا يكون العبد ربّاً بوجه أصلاً، ولا بالعكس، نعم يحمل الربوبيّة إذ مربوب، إمكاناً أو كوناً أو عياناً، وأين ذلك ومعنىٰ الربوبية إذ لا مربوب مطلقاً بكلّ اعتبار؟!

وهم عليهم السلام لا يعلمون الغيب بكلّ اعتبار، كما عرفت، بل ولا الشهادة، إلّا ما علّمهم الله من ذلك وأحاطوا به، علىٰ ما عرفت تفصيله.

ولم يظهر الله بذاته في أحد، فظهوره ظهور دلالة لا ظهور كشف وإحاطة. وكلّ موجود كتاب جامع، سواء كان جوهراً أو عرضاً وصفة، ذاتياً أو عرضياً أو حرفياً. والكتاب هنا

---

(١) في الأصل: «وحروف».

(٢) «الأنفال» الآية: ١٧.

(٣) في الأصل: «فعله».

(٤) في الأصل: رمز «ع».

(٥) «بحار الأنوار» ج ٢٦، ص ١٤، ح ٢.

المراد به الحرفي، ولمّا عرفت بطلان ما أراد من الاعتبار فكذا ما فرّع عليه.

والعجب من هذا الجاهل؛ لو أراد المتكلّم بكلامه هذا التأويل البعيد عن اللفظ، فلِمَ لا عدل إلىٰ عبارة تدل عليه مطابقة بأوضح بيان وأصرحه؟! إلىٰ غير ذلك من مفاسده، وفيما ذكرناه كفاية.

تنبيه: لا تنافي بين عدم إحاطة علمهم بالغيب، وهو المشيئة والإمكان وخزانته العظمىٰ، وبين كونهم عليهم السلام مفتاح خزانة الغيب؛ فإنّهم الحاملون لها، ويكون عضداً وركناً [للمشاء][(١)].

وورد في غير حديث أنّهم مفاتيح الغيب [المعنية][(٢)] في قوله تعالىٰ: ﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ الآية[(٣)].

وفي الجامعة الكبرىٰ: (وخزّان العلم)[(٤)].

وهم الخزانة يعني الولاة، أو مبدأ ظهورها، أو الحاملون لها وإن لم يحيطوا بها إمكاناً ـ وآية ذلك فيك ظاهرة ـ ومسجّل علم الكون فيه وعنده وبه.

وفي التوحيد والمعاني والمجالس، عن الصادق عليه السلام: (لمّا صعد موسىٰ إلىٰ الطور ونادىٰ ربّه وقال: يارب أرني خزائنك، فقال: يا موسىٰ، إنّما خزائني إذا أردت شيئاً أن أقول له: كن، فيكون)[(٥)].

وهذا الحديث ونحوه صريح في أن خزانته المشيئة، وسمعت في مجلّد الصفات: (مشيئته إحداثه لا غير)[(٦)].

وفي الكافي والتوحيد: (خلق الله المشيئة بنفسها، وخلق الخلق بالمشيئة)[(٧)].

---

(١) في الأصل: «للمشيء».

(٢) في الأصل: «المعينه».

(٣) «الأنعام» الآية: ٥٩.

(٤) «تهذيب الأحكام» ج٦، ص٩٦، ح١٧٧.

(٥) «التوحيد» ص١٣٣، ح١٧؛ «معاني الأخبار» ص٤٠٢، ح٦٥؛ «أمالي الشيخ الصدوق» ص٤١٣، ح٤، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

(٦) «هدي العقول» ج٥، الباب ١٤، ح٣؛ وفي «الكافي» ج١، ص١٠٩، باب الإرادة..، ح٣، وفيه: (فإرادته) بدل (مشيئته).

(٧) «الكافي»: ج١، ص١١٠، باب الارادة..، ح٤؛ «التوحيد» ص١٤٨، ح١٩، وفيهما: (ثمّ خلق الأشياء) بدل: (وخلق الخلق).

وليس إلّا الله وخلقه ولا ثالث غيرهما، فالعلم الذي لا يحيط به أحد غير الله: المشيئة عالم الإمكان؛ لأنها مبدؤه ونهايته كما قلنا، والمفعول والمشاء: الكون، وهو ما قلنا لك سابقاً، والنص والاعتبار عليه متواتران.

ولمّا كان فعلهم بالمشيئة وهم وكرٌ لها فهم مفتاح الخزانة، وفعلهم بالمشيئة، والمشيئة تفعل بهم أيضاً، فهم مفاتيح الخزانة.

وعن السجاد، في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ﴾[1]، أنّ: (في العرش تمثال جميع ما خلق الله في البر والبحر)[2].

وهم عليهم السلام ولاة الفيض بأمره، المقدّرون له، فهم الخازنون والخزنة لعلمه والخزانة. وهذا العلم حادث، علىٰ ما عرفت.

وفي النص عنهم عليهم السلام: (يا من خزائنه بين الكاف والنون)[3].

وهذا وأمثاله يدل علىٰ ما قلناه في علم الغيب سابقاً، [لا أنّه][4] الذاتي ولا كما يقوله الملّا[5] وأتباعه، من إثبات صور أسمائه ثابتة في رتبة الذات وإن لم يكن لها وجود استقلالي، خارجة عن الخلق، وسبق بيان بطلانه في مجلّد الصفات فراجعه.

توضيح

فيه إلزام لأهل العناد وهم العامة

إنّ منهم من إذا سمع في فضائل علي أنّه لا يحجب سمعه [الجدار][6]، وأنّه يعلم ما في النفوس، ومحيط بعلم ما في اللوح، وأمثال ذلك، عاندوا وجحدوا، وقالوا: هذا علم الغيب الخاصّ بالله تعالىٰ. وكذا بعض [الزيدية][7].

مع أنّهم يروون في المسند وابن المغازلي ـ في فضائله ـ وغيرهما أن النبي صلى الله عليه وآله قال:

---

(١) «الحجر» الآية: ٢١. (٢) «روضة الواعظين» ص٤٧، صححناه علىٰ المصدر.

(٣) «تفسير علي بن إبراهيم القمي» ج٢، ص٢٢٠، وفيه: (خزائنه في كاف ونون). وفي «بحار الأنوار» ج٢٥، ص١٨٤، ح ٥، نقلاً عن «مناقب آل أبي طالب» ج٤، ص٢٤٢، مثله معنىً.

(٤) في الأصل: لأنّه.

(٥) انظر: «مفاتيح الغيب» ص٣٣١ - ٣٣٢؛ «أسرار الآيات» ص٤٧، ٩٥.

(٦) في الأصل: «الجواد». (٧) في الأصل: «الزيود».

(أنا مدينة العلم، وعليٌّ بابها)... الحديث[١]، واتفق عليه الفريقان، فيجب من ذلك حصول ذلك.

وكذا رووا إحاطة علمه بالقرآن، والقرآن فيه تبيان كلّ شيء، ومطّلعون علىٰ اللوح المحفوظ، وهو قد كتب ما كان وما يكون إلىٰ يوم القيامة، فلا يخفى عليه شيء منهم.

وصرّح علّامتهم العسقلاني شارح البخاري أنّ الحسن عليه السلام ينظر إلىٰ اللوح وهو طفل، في دفع إشكال يرد عليه ـ لمّا أُتي بزكاة لجده ووضع تمرة منها في فيه، فقال له: (كخ كخ، أما علمت يا بني أن الصدقة علينا حرام)[٢] ـ بأن كيف يخاطبه بذلك وهو طفل صغير؟ ودفعه بذلك، فكيف حال أبيه عليه السلام ؟!

وروىٰ الثعلبي في تفسيره، بإسناده عن معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن ابن عباس، ـ وروي عن عبد الله بن عطاء، عن أبي جعفر عليه السلام ـ أنّه قيل لهما: زعموا أن الذي عنده علم الكتاب عبد الله بن سلام، قال: (ذاك علي بن أبي طالب)[٣].

وروىٰ أنّه سئل سعيد بن جبير عن: ﴿وَمَنْ عِندَهُ عِلْمُ الكِتابِ﴾[٤] عبد الله بن سلام؟ قال: (لا، وكيف وهذه السورة مكيّة ؟!)[٥].

وروىٰ عن ابن عباس: «لا والله، ماهو إلّا علي بن أبي طالب عليه السلام، لقد كان عالماً بالتفسير والتأويل، والناسخ والمنسوخ، والحلال والحرام»[٦].

وروىٰ الفقيه ابن المغازلي الشافعي، بإسناده عن علي بن عابس، قال: دخلت أنا وأبو مريم على عبد الله بن عطاء، قال أبو مريم: حدِّث علياً بالحديث الذي حدّثتني عن أبي جعفر عليه السلام، قال: كنت عند أبي جعفر جالساً إذ مرّ عليه عبد الله بن سلام، قلت: جعلني الله

---

(١) «المعجم الكبير» ج ١١، ص ٥٥، ح ١١٠٦١؛ «المستدرك علىٰ الصحيحين» ج ٣، ص ١٢٦، ١٢٧؛ «مناقب علي بن أبي طالب» لابن المغازلي، ص ٨٠ ـ ٨٤، ح ١٢٠ ـ ١٢٥؛ «تاريخ بغداد» ج ٤، ص ٣٤٨؛ «كفاية الطالب» ص ٢٢١؛ «فرائد السمطين» ج ١، ص ٩٨، ح ٦٧.

(٢) «صحيح البخاري» ج ٢، ص ٥٤٣، ح ١٤٢٠، بالمعنىٰ.

(٣) انظر: «مناقب آل أبي طالب» ج ٢، ص ٣٦؛ «تفسير البرهان» ج ٢، ص ٣٠٤، ح ٢١، نقلاً عن «تفسير الثعلبي» بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر. (٤) «الرعد» الآية: ٤٣.

(٥) انظر: «مناقب آل أبي طالب» ج ٢، ص ٣٧؛ «تفسير البرهان» ج ٢، ص ٣٠٤، ح ٢٢.

(٦) انظر: «مناقب آل أبي طالب» ج ٢، ص ٣٧؛ «تفسير البرهان» ج ٢، ص ٣٠٤، ح ٢٢.

فداك، هذا ابن الذي عنده علم من الكتاب؟ قال: (لا، ولكنّه صاحبكم علي بن أبي طالب عليه السلام، الذي نزلت فيه آيات من كتاب الله: ﴿الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِنَ الكِتابِ﴾[١] ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ﴾[٢] و ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ الآية[٣])[٤].

وكفىٰ جعله نفسه في آية المباهلة[٥] باتفاق الفريقين[٦]، ومَن لا يفارق القرآن الجامع[٧]. ولو نقلنا ما رووه فيه لاحتجنا إلىٰ مجلّدات، ولكنّهم أهل عناد. وكذا ما رووه بالعكس في فلان وفلان.

ومع هذا ترىٰ كثيراً من الأشاعرة[٨] يذهبون إلىٰ أن فلاناً وفلاناً أعلم من علي، فأيُّ عناد وكفر أعظم منه! إن هذا لهو [الضلال][٩] البيّن.

نعم، رواياتهم فيهم كثيرة في جهلهم ظاهر القرآن ما لا يجهله العوام، ولم يوردوا فيهم حديثاً مثل ما رووه في علي، وهو الذي رضع لبانه صلى الله عليه وآله إلىٰ أن فارقه وواراه في رمسه، وكان معه دائماً، مع قابليته وحرصه صلى الله عليه وآله علىٰ تعليمه، ورضا الله وإرادته لذلك. وكم حكم قالوا فيه برأيهم، ورجعوا إلىٰ جماعتهم لتسددهم وتفيدهم، وأفحمتهم سائر الأديان، حتىٰ امرأة علىٰ المهر، كما رووه[١٠]، إلىٰ غير ذلك ممّا يطول نقله.

---

(١) «النمل» الآية: ٤٠. (٢) «هود» الآية: ١٧.

(٣) «المائدة» الآية: ٥٥.

(٤) «مناقب علي بن أبي طالب» لابن المغازلي، ص٣١٤، ح٣٥٨، صححناه علىٰ المصدر. وأخرج الحديث ابن البطريق في «العمدة» ص١٢٣، ح١٦٤، وقد أورد فيه قوله تعالىٰ في: «الرعد» الآية: ٤٣، بدل الآية الأُولىٰ الواردة في هذا الحديث. (٥) «آل عمران» الآية: ٦١.

(٦) «التبيان في تفسير القرآن» ج٢، ص٤٨٥؛ «مجمع البيان» ج٢، ص٥٧٩، «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير، ج١، ص٣٥٠؛ «الدر المنثور» ج٢، ص٦٨.

(٧) «المعجم الأوسط» ج٥، ص٤٥٥، ح٤٨٧٧؛ «المستدرك علىٰ الصحيحين» ج٣، ص١٢٤؛ «كنز العمال» ج١١، ص٦٠٣، ح٣٢٩١٢.

(٨) انظر: «الفصل في الملل والأهواء والنحل» ج٣، ص٥٩؛ «شرح المواقف» ج٨، ص٣٦٥؛ «شرح المقاصد» ج٥، ص٢٩٠. (٩) في الأصل: «الضال».

(١٠) «السنن الكبرىٰ» ج٧، ص٣٨٠، ح١٤٣٣٦؛ «تفسير الكشاف» ج١، ص٤٩١؛ «الجامع لأحكام القرآن» ج٥، ص٩٩؛ «غرائب القرآن» ج٢، ص٣٧٧؛ «كشف الخفاء» ج١، ص٣٨٨، ح١٢٣٦؛ ج٢، ص١١٧، ح١٩٦٠.

والمعتزلة وبعض الأشاعرة وإن قالوا بأنّه أعلم وأفضل في كلّ كمالٍ، لكنّهم ضلّوا بجواز تقديم المفضول علىٰ الفاضل[١]، فسُحقاً وبُعداً لكلٍّ كما بعدت ثمود؛ فقد ازدادوا ضلالاً علىٰ أهل الجاهليّة الأُولىٰ.

❑ الحديث رقم ﴿ ٤ ﴾

قوله: ﴿عن عمّار الساباطي، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الإمام يعلم الغيب؟ قال: لا، ولكن إذا أراد أن يعلم الشيء أعلمه الله ذلك ﴾.

أقول: سيأتي مضمونه في الباب اللاحق، وهو يناسب البابين، ورواه الصفّار في البصائر[٢].

وقال محمّد صادق في شرحه: «يعني أعلمَ باطنه ظاهره؛ إمّا بتمثّله بصورة المَلَك، أو بإظهار التصورات والتصديقات في الباطن. وإلىٰ الثاني أشار نبينا صلى الله عليه وآله: (إن جبرئيل نفثه في قلبي)[٣]، وجميع الإلهامات من قبيل الثاني، أو بإحاطته بالمعلومات بالعلم الحضوري، أو بحدوث الأحكام من الضوابط والقواعد التي عندهم، أو من أصوات الحيوانات والرياح، أو من النقوش التي في الجدران أو السقوف وفي قطعات الأرض، أو بالرؤيا وغير ذلك، فإن جميع الذرات تتكلّم مع الإنسان الكامل، كما قيل بالفارسيّة» [وذكر شعراً][٤] فارسياً وقال: «لا حول ولا قوة إلّا بالله» انتهىٰ.

أقول: نعم، الوحي يأتيهم من باطنهم من إلقاء الله في حقائقهم ـ لا من كونه سمعهم ولا حقيقتهم ـ ثمّ من حقائقهم لعقولهم، ثمّ إلىٰ المَلَك، وهو مخلوق خارج مطيع لهم، ويأتي إليهم خارجاً يخاطبهم قبلاً، لا أن جبرائيل نفوسهم، والملائكة القوىٰ، كما سبق منه مكرراً مع ردّه.

وكلّ شيء في طوعهم وخادم لهم، بل عبد مطيع، فما يناله أحد من العلم بواسطتهم،

---

(١) انظر: «الفصل في الملل والأهواء والنحل» ج٣، ص٨٩؛ «شرح المواقف» ج٨، ص٣٧٣؛ «شرح المقاصد» ج٥، ص٢٣٦.

(٢) «بصائر الدرجات» ص٣١٥، ح٤، بتفاوت يسير.

(٣) «الكافي» ج٥، ص٨٠ باب الإجمال في الطلب، ح١، وفيه: (ألا إن الروح الأمين نفث في روعي).

(٤) في الأصل عبارة غير مقروءة، ظاهرها ما أثبتناه.

ومردّه لهم، ذاتاً وصفة وفعلاً، وجميع الموجودات كتب علم لهم بتعريف إلهي، كما سبق في أول الأبواب وفي المجلّد السابق.

وليس المراد بقوله ﷺ: (نفث في رُوعي) [التصوّر][1] والتصديق، بل أعلىٰ منهما وأقوىٰ. وليس خطابات الأشياء للإنسان الكامل وإحاطته بها وعلمه بها علىٰ الوجه الاعتباري الذي اعتبره فيه حال قربه، وسمعته قريباً، بل لأنه من فاضله، وقوامه به بما ظهر له به، بأمر ربّه، وإمداده من فاضله. فافهم وميّز، ولا يغرّك بعض كلامه فترىٰ في ظاهره صواباً، وهو [مبني][2] علىٰ أصل مجتث من كلام أهل التصوف.

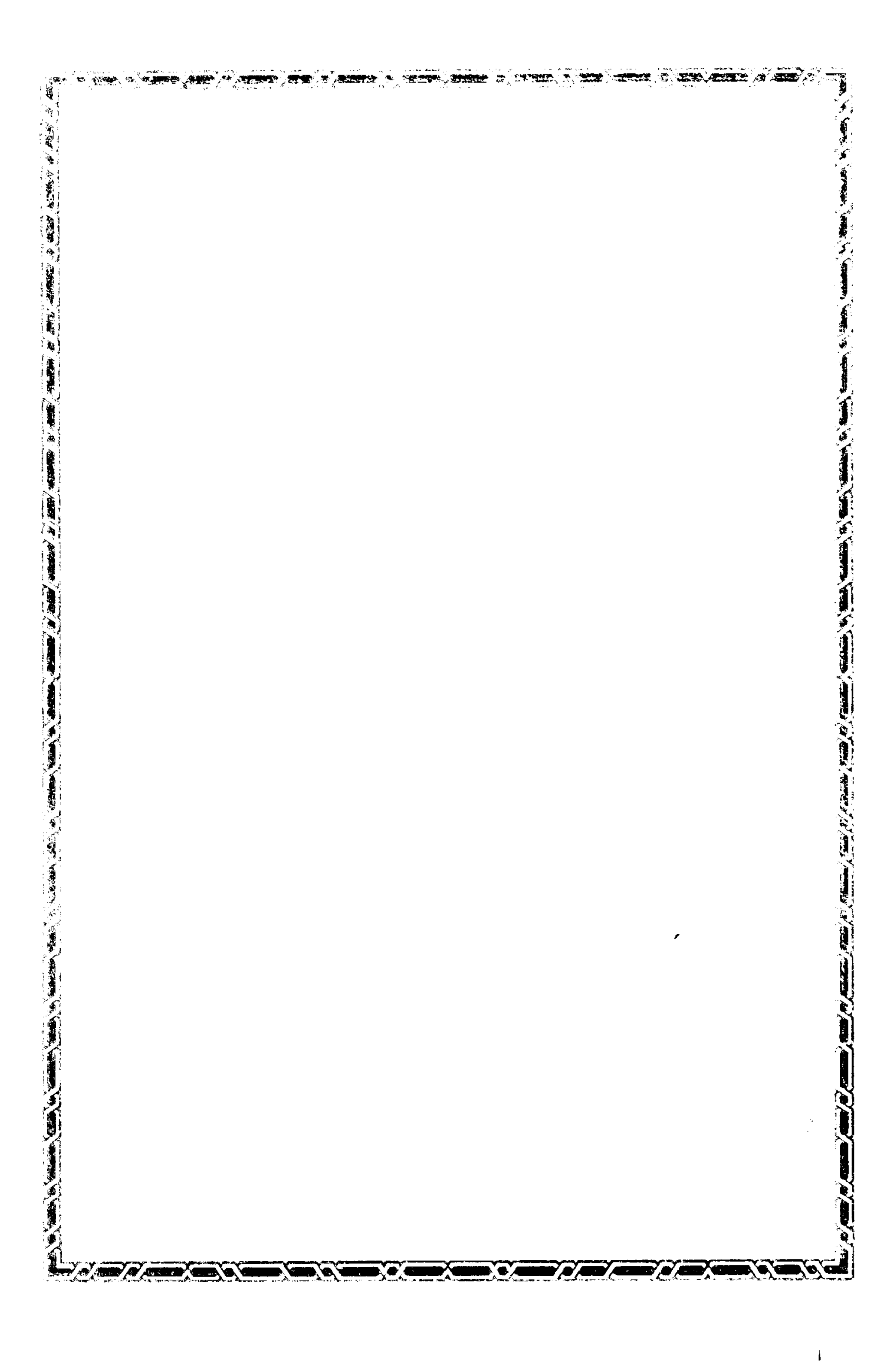
* * *

(١) في الأصل: «الصور».

(٢) في الأصل: «مبين».

الباب السادس والأربعون

أن الأئمة عليهم السلام إذا شاؤوا أن يعلموا علموا



أضواء حول الباب

أقول أحاديث الباب ثلاثة، وروىٰ الصفّار في البصائر مثلها[1].

وقال محمّد صادق بعد عنوان الباب: «أقول: الانتقال من القبض إلىٰ البسط قد لا يكون باختيار العارف، بل إن أعانه الله علىٰ نفسه ينتقل من القبض إلىٰ البسط، وإلّا يكون الأمر بالعكس، هذا للناقصين من العرفاء. وقد يكون الانتقال باختياره، وهذا للكاملين منهم عليهم السلام، وأئمتنا عليهم السلام ـ لمّا كانوا من الكاملين ـ متىٰ شاؤوا ينتقلوا من القبض إلىٰ البسط، وبالعكس».

أقول: سبحان الله! لا صواب في كلام هذا الرجل أصلاً، كما لا يخفىٰ علىٰ العارف المميّز، وعرفت [تفسيره][2] القبض في الأبواب السابقة بالحجاب، وعرفت بطلانه، وكذا البسط بما أراد[وا]. ولا جبر لعارف ولا غيره، بل الكلّ عن اختيار، بل لا جبر في الوجود مطلقاً، كما سبق في مجلّد العدل وغيره.

وأكمل الكلّ محمد صلى الله عليه وآله، ولا يشاء إلّا بمشيئة الله وإمداده وعونه، فهو لجميع المطيعين العاملين بأمره لذلك، كما أن الخذلان للعاصين، والله الحافظ علىٰ الكلّ بالعون والتقوية لِما هم عليه، أو بمقتضىٰ العدل أو التخلية، وليس هنا موضع بسط هذه المسألة. وهم منزهون

---

(١) «بصائر الدرجات» ص٣١٥، ح١، ٣، ٥. (٢) في الأصل: «تفسير».

عن القبض الذي أراد، ولا يشاؤون إلّا بمشيئة الله، فتأمّل وميّز ما في كلامه.

واعلم أنك عرفت أنّهم معانيه، فهم مشيئته، أي الحاملون لها، وفي مقام الإمامة مشيئتهم تبع لمشيئته ولا تخالفها بوجه، ولا يخرجون عن أمره، وخصّهم بالاسم الأعظم، وجعلهم خزّان علمه وخزانته وعيبة علمه، فمتىٰ شاؤوا أن يعلموا أعلمهم الله ذلك، وعلموه من لدن عزيز حكيم، بوحي إلهامي أو إلقاء، أو غير ذلك من طرق الوحي والعلوم التي لا نهاية لها. وكيف لا يكونون عليهم السلام كذلك وهم كذلك ؟! والله لا يقطع عنهم مدده، فلا ينقطع تعليمه لهم وعلمهم.

وهم عليهم السلام مفاتيح الغيب ومفاتيح الخزانة العظمىٰ، كما عرفت في الباب السابق، فلابدّ وأن يكونوا إذا شاؤوا أن يعلموا علموا.

ثمّ ومع عدم تجدد المشيئة لا يوجب حصول الجهل لهم؛ فعدم الالتفات لا يوجبه، كما حالك حال عدم [التفاتك][1] إلىٰ مسألة [تَعرض][2]؛ بشغلك بمسألة أُخرىٰ، ومتىٰ أردت أن تعلمها قلت بها؛ بتوجه النفس إليها وإرادتك.

والله لا يقطع عنهم العلم مطلقاً، لأنهم دائماً في الفقر التام للغني المطلق، حتىٰ فيما علموه في بقائه وتجدد العلم به؛ إذ لا غَناء للحادث عنه بوجهٍ واعتبار أصلاً، وإلّا استغنىٰ عنه مطلقاً.

وسمعت في المجلّدات السابقة، عن أبي جعفر عليه السلام: (**إنّا لخزّان الله في سمائه وأرضه، لا علىٰ ذهب ولا علىٰ فضة، إلّا علىٰ علمه**)[3].

وفي رواية سدير، قلت له عليه السلام: ما أنتم ؟ قال: (**نحن خزّان علم الله، ونحن تراجمة وحيه**)[4].

وفي رواية ابن أبي يعفور: (**ونحن حجج الله في عباده، وخزّانه علىٰ علمه، والقائمون بذلك**)[5]. [وفي][6] الزوائر وغيرها كثير.

وقال الله تعالىٰ: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ﴾[7]، علىٰ تفسير الباطن، وهو ظاهر من

---

(١) في الأصل: «التفاتك». (٢) في الأصل: «تعرف».

(٣) «الكافي» ج ١، ص ١٩٢، باب أن الأئمة عليهم السلام ولاة أمر الله ...، ح ٢، صححناه علىٰ المصدر.

(٤) «الكافي» ج ١، ص ١٩٢، ح ٣، بتفاوت يسير.

(٥) «الكافي» ج ١، ص ١٩٣، ح ٥، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

(٦) في الأصل: «ومن». (٧) «الحجر» الآية: ٢١.

التعبير بالعظمة وتنزيه الله عن ذلك، فهو في مقام الحدوث والصنع، فتدبّر.

وعرفت العلم الذي هم خزّانه بقسميه، وما يحيطون به وما لا يحيطون إلّا بما شاء، وعرفت أنّهم مفاتيح الغيب، وعرفت أيضاً العلم وأنّه غير الذاتي. ومعلوم من ذلك أنّهم متىٰ شاؤوا أن يعلموا علموا، من غير لزوم نقص أو جهل ـ بوجه ـ أو [تخلية][1]، وكيف يحتمل ذلك وهم أبواب مشيئته؟!

وروىٰ القمي عن الكاظم عليه السلام: (**إنّ الله جعل قلوب الأئمة مورداً لإرادته، فإذا شاء الله شيئاً شاؤوه، وهو قوله: ﴿وَمَا تَشَاؤُونَ إِلّاَ أَنْ يَشَاءَ اللهُ رَبُّ العَالَمِينَ﴾[2]**)[3].

[وفي][4] مختصر البصائر، عن الصادق عليه السلام أنّه قال لمفضّل بن عمر: (**لو أذن لنا أن نعلم الناس حالنا عند الله ومنزلتنا منه لما احتملتم**)، فقال له: في العلم؟ فقال: (**العلم أيسر من ذلك، إنّ الإمام وكر لإرادة الله عزّ وجلّ، لا يشاء إلّا ما شاء الله**)[5].

وفي بعض الزوائر عنهم عليهم السلام: (**وجعل قلوبكم أوعية مشيئته**)[6].

هذا باعتبار، وباعتبار آخر إذا شاؤوا شاء الله، لما أشرنا له وستعرفه زيادة، وورد أيضاً[7].

فتعيّن من ذلك وتلخص أنّهم متىٰ شاؤوا أن يعلموا علموا، بتعليم الله لهم لا من قِبَل أنفسهم، تعالىٰ الله علواً كبيراً.

وتفصيل مقامات المشيئة بأن نقول: إنّ الله تعالىٰ أول ما خلق المشيئة، وهي فعله وخزانته العظمىٰ ومنتهىٰ الإمكان، خلقها بنفسها لا من مادة ولا في مدة ـ وإلّا كان قديمٌ معه، ولزم التسلسل ـ وخلق الأشياء بالمشيئة، وهي فعله، وبها تجلىٰ وظهر لها بها، وللأشياء بها لها، وجهة فاعل هي أمره الفاعلي، وجهة مفعول هي القابلية الأُولىٰ والحقيقة المحمديّة في عالم الأمر، قال الله تعالىٰ: ﴿**وَكَانَ أَمْرُ اللهِ مَفْعُولاً**﴾[8]. وهي:

---

(١) في الأصل: «تحلية». (٢) «التكوير» الآية: ٢٩.

(٣) «تفسير علي بن إبراهيم القمي» ج٢، ص٤٣٥. (٤) في الأصل: «وهو».

(٥) لم نعثر عليه في «مختصر بصائر الدرجات»، أورده في «المحتضر» ص١٢٨، صححناه علىٰ المصدر.

(٦) لم نعثر عليه في الزيارات، وورد في «الغيبة» للشيخ الطوسي، ص٢٤٧، ح٢١٦: (بل قلوبنا أوعية لمشيّة الله).

(٧) «بحار الأنوار» ج٢٦، ص٧، ح١، ص١٤، ح٢، وفيهما: (ونحن إذا شئنا شاء الله).

(٨) «الأحزاب» الآية: ٣٧.

المقام الأول: مقام البيان واسم الفاعل، كالقائم والضارب، ولا ملاحظة لهم ـ في هذا المقام ـ واعتبار لأنفسهم، وإن كانوا أسماءه، فإن ظهور القائم بالقيام، وهو فعله وصفته الدالّة عليه ومعناه، كما أن القائمَ مثالُه الدال عليه والمسمىٰ الظاهر بالقيام، لا الذات الأحديّة ولا ذات زيد مثلاً في نفسه، فإنه قائم وقاعد وآكل، وهكذا. نعم، تعرفه بما أحدث من الحركة أو القيام وغير ذلك.

فباعتبار ظهوره بها [مثاله][1] ومعرفته ـ وقالوا: (لولانا ما عُرف الله)[2] ـ ودليله، ولا ملاحظة للصفة حينئذ.

المقام الثاني: وباعتبارها هي معناه الظاهر بظهوره [بها][3] لها، وهي معانيه ـ كما روي[4] ـ الدالة عليه، فهم سمعه وعلمه [وجنبه][5] وقدرته ومشيئته، وقلبه ولسانه ويده وعينه، وحكمه وأمره، إلىٰ غير ذلك، وكلها مروية[6]، وسبقت لك في المجلّدات، وسمعت حديث قرب النوافل[7].

وفي كتاب الواحدة، عن طارق بن شهاب: أنّ الأئمة من آل محمّد (قدرة الله ومشيئته)... الخبر[8].

ومعنىٰ الشيء ما يدل عليه، كالقيام والقعود والحركة والأكل والكتابة بالنسبة لزيد، فإنها تدل عليه، لأنه عُرف بها، وهي غير ذاته، وهي صفات فعلية لا ذاتية، فإن هذا لا يجري في الذات تعالىٰ وتقدّس.

المقام الثالث: وباعتبار ما أودع فيهم من خزائن جوده وولّاهم أمر خلقه، ونشر كمال الوجود منهم وبهم وفيهم ـ كما ورد في العقل وغيره، مثل: (خلقتك لأجلي، وخلقت الخلق

---

(١) في الأصل: «مثال».

(٢) «بصائر الدرجات» ص٦١، ح٣، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

(٣) في الأصل: «بنا».

(٤) «بحار الأنوار» ج٢٦، ص١٤، ح٢.

(٥) في الأصل: «وحينه».

(٦) «بصائر الدرجات» ص٦١، باب ٣؛ ص٦٤، باب ٤.

(٧) «غوالي اللآلئ» ج٤، ص١٠٣، ح١٥٢؛ «الجواهر السنية» ص٩٩.

(٨) «بحار الأنوار» ج٢٥، ص١٧٤، ح٣٨، بتفاوت يسير.

لأجلك)[١]، وفي التوقيع: (نحن صنائع الله، والخلق بعدُ صنائعنا)[٢]، أو (صـنائع لنـا)[٣] - [فهم][٤] العلل الأربع، ومن أقامهم مقامه في التبليغ في جميع عوالمه،كما دلّ عليه ظاهر القرآن وخطبة علي في الجمعة والغدير[٥]، وغيرها كثير.

وهم حينئذ أبوابه التي أمر الله أن يؤتىٰ [منها][٦]، وهـو مـقام العـقل الكـلّي والروح المحمدي والقلم، وأول الوجود المقيّد،، وأول خلقه باعتبار عالم الكون، ومنه إقبال العقل وإدباره. وبهذا المقام هم الباب لكلّ صاعد ونازل.

وهم باب المشيئة، وبهذه ظهرت مشيئته وانتشر جوده، ومشيئتهم ركن لها مقوٌّ وعضد للمشاءات، لا له تعالىٰ وتقدس.

في مقام المعاني السابق، وفي مقام الأبواب -وهو الثالث- مشيئتهم وجه لمشيئته وبابها [المشرق][٧] بها.

المقام الرابع: وباعتبار تبليغهم كلّ حق ما يستحق، ممّا ولّاهم عليه من أمر خلقه من الوجود التكويني وصفته، وكذا الشرائع، وما يستحقونه دنياً وآخرة إلىٰ ما لا نـهاية، هـم أئمة لهم يهتدون بهم. وبسط حكم كلّ مقام ممّا يطول.

والإمام وجه الله الذي يتقلب بيننا وعلىٰ الأرض، ومقصد كلّ متوجه، وهو مقام ظاهر الظاهر، وكلّ سابق غيب بالنسبة إلىٰ اللاحق.

وهذا مقام ملاحظة نفوسهم، وظهور التعدد في المشيئة طبق مافي نفس الأمر، من غير غفلة أو حجاب ظلماني يوجب لهم غفلة أو نسياناً لبارئهم، وإن تفاوتت المقامات.

ومشيئتهم حينئذ تابعة لمشيئة الله، وفي الثلاثة الأُول |مشيئتهم| مشيئته تعالىٰ، إلّا إن مشيئتهم غيب في الأول، وفي الثاني مقوّمة لمشيئته بـاعتبار الصنع، وفـي الثـالث مـقوٌّ

---

(١) «علم اليقين» ج١، ص٣٨١، وفيه في الحديث القدسي: (يا بن آدم، خلقت الأشياء لأجلك، وخـلقتك لأجلي).

(٢) «الاحتجاج» ج٢، ص٥٣٦، بتفاوت يسير.

(٣) «نهج البلاغة» الكتاب: ٢٨، وفيه: (فإنّا صنائع ربنا، والناس بعدُ صنائع لنا).

(٤) في الأصل: «وهم».

(٥) «مصباح المتهجد» ص٦٩٧، وفيه في شأن الرسول صلى الله عليه وآله: (أقامه في سائر عالمه في الأداء مقامه).

(٦) في الأصل: «بها».

(٧) في الأصل: «المتشرق».

للمشاءات وأعضاد، قال الله تعالىٰ: ﴿وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَضُداً﴾[١]، ومثله ما في دعاء رجب من الناحية[٢]. فمتىٰ شاؤوا أن يعلموا بالنسبة لأنفسهم أو غيرهم علموا بتعليم الله، إذ لا انفكاك للمشيئتين.

والله فوّض إليهم الأمر بعد ما اختبرهم ـ وسيأتي بيان معنىٰ التفويض إليهم ـ وهم عضد وركن لظهور مشيئته، وتكون فيها غيباً، فمتىٰ شاؤوا أن يعلموا علموا، ولا انفراد لإحدىٰ المشيئتين عن الأُخرىٰ.

ومن هذا يظهر لك سرّ أنّهم متىٰ شفعوا في جبرِ كسرِ عاصٍ شفّعهم الله فيه وإن استحق العذاب، وجرت المشيئة علىٰ ما يشاؤون؛ فإنهم أعضاد وأبواب، ولأنهم واسطته، وجرىٰ في خلقه بمقتضىٰ القوابل بتوسط الأسباب.

وعن الصادق عليه السلام: (أبىٰ الله أن يُجري الأشياء إلّا بأسبابها)[٣].

ولو جرىٰ بمقتضىٰ السبب خفي الجود والعوالم وكانت واحداً، وهو محال.

وهذه المقامات الأربعة هي المذكورة في حديث جابر [المروي][٤] في البحار[٥]، وهذا ما يناسب ذكره هنا ويسعه الوقت.

وأيضاً بحسب الظاهر متىٰ شاؤوا وجب في الحكمة أن يُعلمهم وأن يعلّق حصوله علىٰ مشيئتهم، لِما أقامهم عليه وولّاهم أمره، وسبق لمشيئته فيهم بذلك، ورحمته لهم بحسب أنفسهم وغيرهم المولون عليه. وما للجود انقطاع؛ إذ لا انقطاع لإفاضته، فتجري المشيئة منه طبق مشيئتهم عليهم السلام، فإذا شاؤوا شاء، فيكون ظاهراً أصلاً، وتُقبل شفاعتهم إذا شفعوا، ويسقط ذنب المجرم الذي شاء أن يعذبه، وإلّا فلا معنىٰ للشفاعة، لكن لله البداء، وهذا عن أمره، فهم ـ حينئذ ـ بأمره يعملون.

وذلك سرّ قوله عليه السلام: (إذا شاؤوا أن يعلموا علموا)[٦]، مع عدم إحاطتهم بالغيب وسبق مشيئته لهم. وليست الحقيقتان ـ ولا هم الأصل لله تعالىٰ ـ واحدة، ولا إهمال فيه وعجز، ولم يكن له وليٌّ من الذل. فتأمّل، أزادنا الله وإياكم من فضل جوده.

---

(١) «الكهف» الآية: ٥١.
(٢) «مصباح المتهجد» ص ٧٤٠.
(٣) «الكافي» ج ١، ص ١٨٣، باب معرفة الإمام...، ح ٧، وفيه: (بأسباب) بدل (بأسبابها).
(٤) في الأصل: «المرزوي».
(٥) «بحار الأنوار» ج ٢٦، ص ١٣، ح ٢.
(٦) إشارة إلىٰ مضمون أحاديث الباب.

وكيف يحتمل شيء من هذه وقد عرفت تفصيل البيان! وفي النص الآتي: (أعلمه الله)، فافهم.

الحديث رقم ﴿١﴾

قوله: ﴿عن أبي الربيع الشامي، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: إنّ الإمام إذا شاء أن يعلم علم﴾[1].

الحديث رقم ﴿٢﴾

قوله: ﴿عن أبي الربيع [الشامي][2]**، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: إنّ الإمام إذا شاء أن يعلم أُعلم﴾**.

الحديث رقم ﴿٣﴾

قوله: ﴿عن أبي عبيدة المدائني، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: إذا أراد الإمام أن يعلم شيئاً أعلمه الله ذلك﴾.

أقول: الفرق بين الحديثين: الأول بأوائل السند، وبزيادة الهمزة في آخر الحديث الثاني.

وقال محمد صادق في شرح الحديث الأول: «أقول: لأن لهم ضوابط وموازين في تركيب الحروف المقطعة القرآنية علىٰ ترتيب [النزول][3]، والجفر والجامعة ومصحف فاطمة عليها السلام، ونزول الملائكة، والإلهامات [والرؤىٰ][4] الصادقة والحدسيات، والتخلع عن الأبدان والنفوس القدسيّة، فإنه ليس شيء في الدنيا والآخرة خارجة عنها».

أقول: أمّا تعداد جهات علومهم وكتبهم فكثيرة فوق ما عدّد، وكتاب ذواتهم فوق ذلك، وفوقها ما لا يحيطون به، والله من ورائهم محيط. فليس العلة في تعليق حصول العلم لهم من الله إذا شاؤوا ذلك، بل [سببه][5] ما عرفت من وجوه عقلاً ونقلاً، كما أشرنا لها أول الباب وقبل.

---

(١) لم يرد هذا الحديث في الأصل، استدركناه من المصدر.

(٢) ليست في المصدر.

(٣) في الأصل: «نزل».

(٤) في الأصل: «والروايا».

(٥) في الأصل: «بسببه».

وقوله أخيراً: «فإنه»...إلىٰ آخره، يشير به إلىٰ مرتبة الاتصال وكونهم حقاً محسوساً وعبداً موهوماً، فعلمهم علم الله، وهو محيط، فكذا هم حينئذ، لا مع حال رجوعهم، وسبق التصريح منه به مع ردّه. وتعداده الملائكة علىٰ معناها عنده لا محصّل له.

وبقي لهم مقام، بل أكثر، أعلىٰ وأشرف ممّا عدّد، وهو الأصل ومنشأ علومهم، لكنّه في حجاب عن معرفتهم.

وأشار بقوله عليه السلام: (أعلمه الله ذلك) [إلىٰ أنّه][1] لا بظنّ وتخمين، ولا اكتساب نظري أو تقليد ووراثة مجردة، بحيث لو حصلت لغيرهم قام بها، بل عن استحقاق وأهلية لها من الله، ولكن بواسطة محمّد صلى الله عليه وآله، وعلي بعده، وهم في الترتيب، كما عرفته في المجلّدات.

ويعرف منه حدوث المشيئة، لا كما زعمه أهل الكلام وحكماء النظر، وسبق بيانه في بابها[2]، وعرفت أيضاً أنّهم لا يحيطون بشيء من علمه إلّا بما شاء؛ ولا يشاؤون إلّا ما يشاء الله، فإذا شاؤوا أن يعلموا أعلمهم الله. وفي أول الباب كفاية، فراجعه وتأمله؛ ليظهر لك الفرق بينه وبين كلام هذا المتصوّف والشرّاح هنا، وكذا في الكلام علىٰ سائر الأحاديث.

وقال في شرح الحديث الثالث: «قد يكون العلم من بعض ما ذكرنا لغير الإمام إذا شاء الله تعالىٰ، وللإمام إذا شاء الإمام ـ بإذن الله ـ من جميع طرق العلم».

[أقول:][3] فرقه بما ذكر |فيه| نظرٌ ظاهر؛ والفرق بغير ذلك كان؛ كان الكلّ بإذن الله ومشيئته، لكن فيهم [أصالة][4] عن مشاهدة عيان وإحاطة بأمر الله، وليس في غيرهم كذلك. وفيه خطأ وصواب، والصواب بعضه منهم من فاضل صوابهم، والخطأ من غيرهم. فدع كلام المتحيّر وارجع لما عرّفناك ممّا خلت منه الشروح التي وقفت عليها.

وقد عرفت أيضاً أنّهم أبواب الخزانة ومفتاح الغيب، وتعليمهم وعلمهم من الله، فإذا أراد الله أن يعلّمهم فتح الخزانة بهم بما يشاؤون، ويعلّمهم منها بما يشاء. وبهذا الوجه أيضاً [لك] لهم هذا القول، وجعل مشيئتهم الأصل، زيادة علىٰ ما سبق.

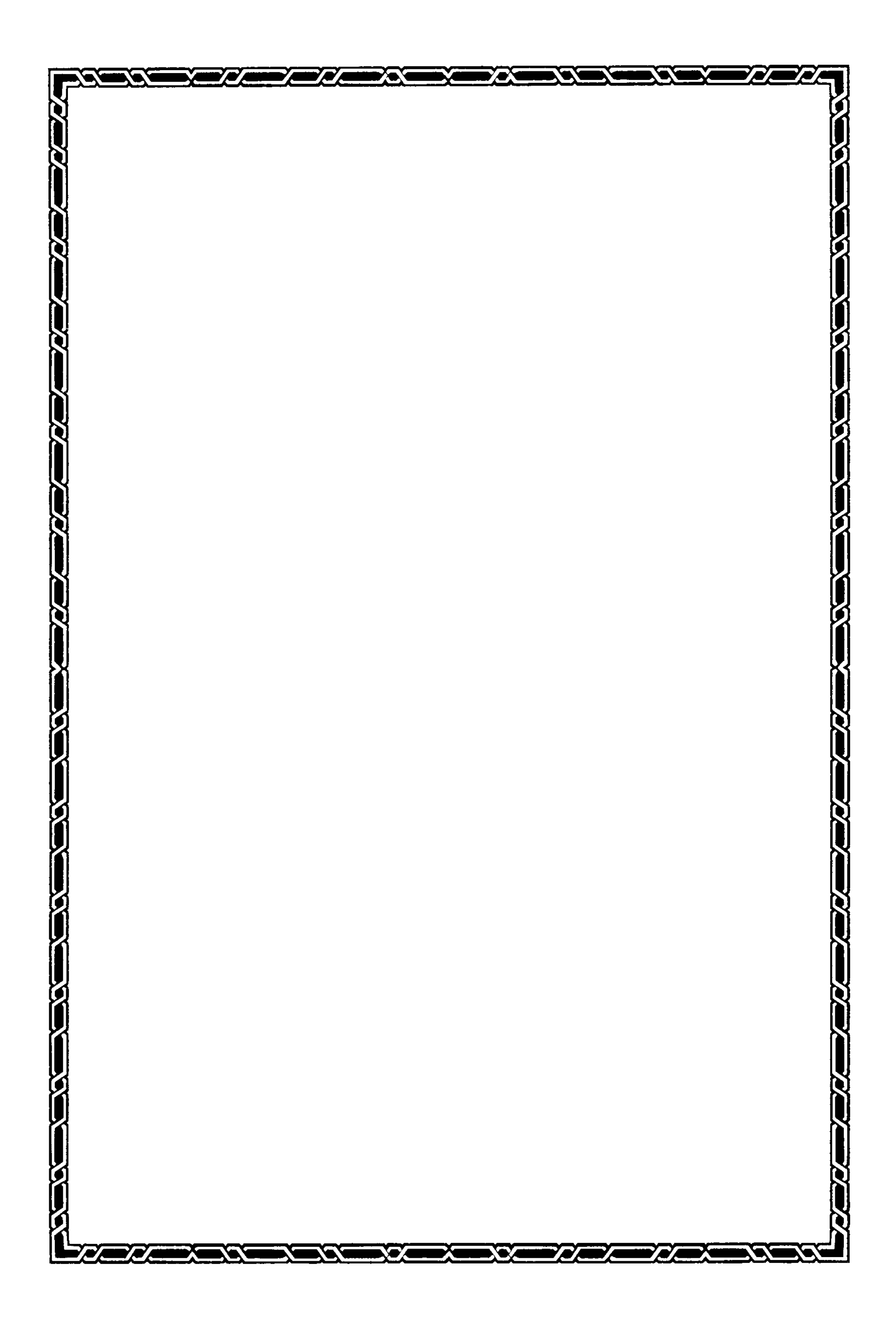
* * *

---

(١) في الأصل: «لانه».
(٢) انظر: «هدي العقول» ج ٥، باب ١٤.
(٣) فراغ في الأصل.
(٤) في الأصل: «أهالة».

الباب السابع والأربعون

أن الأئمة عليهم السلام يعلمون متى يموتون وأنهم لا يموتون إلا باختيار منهم



أضواء حول الباب

أقول أحاديث الباب ثمانية، وما اشتمل عليه الباب من الحكمين فممّا هو مستفيض، بل متواتر معنىً، وهو الذي تقتضيه حكمة الله ولطفه بخلقه وسعة رحمته، ولهذا وقع الترديد في أفعاله بالعبد، صحة وسقماً، وعسراً ويسراً، وخوفاً وأمناً، وهكذا، حتىٰ يختار الدار الآخرة، فيقبضه إليه باختياره.

وورد[1] في عموم الشيعة أنّهم لا يموتون إلّا باختيارهم ممّا يُكشف لهم ويعاينون عند المعاينة، فيختارون الآخرة علىٰ الدنيا. وهذا لهم بالتبعية لهم عليهم السلام، كما أن الأمر كذلك في كلّ خير، دنياً وآخرة.

وأمّا علمهم بآجالهم فممّا تكاثر به النص، كما دل علىٰ علمهم بالمنايا والبلايا[2]، وما أخبرهم به الرسول ممّا يقع بهم، وكذا علي أخبر بمن يقتله وابنيه، والحسين كذلك، وكذا جده صلى الله عليه وآله، وغيرهم[3].

وكثيراً ما أخبروا غيرهم بآجالهم، كما رواه ابن جرير الطبري الإمامي في تاريخه[4]،

---

(١) «الكافي» ج٣، ص١٢٩، ح٢.
(٢) «بصائر الدرجات» ص٢٦٦، باب: ٢.
(٣) «أمالي الشيخ الصدوق» ص٩٩، ح٢؛ «الإرشاد» ضمن «سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد» ج١١/١، ص١١؛ «بحار الأنوار» ج٤٢، ص١٩٠؛ ج٤٤، ص١٤٩، ح١٧، ص٢٥٠.
(٤) «دلائل الإمامة» ص٢٥٦، ٢٥٧، ح١٨٣، ١٨٤.

وفي الاحتجاج في شأن العسكري عليه السلام وغيره، وغيرهما من كتب الحديث والفضائل[١].

وسيأتيك بعض ذلك، وباب أنّه لو كان علىٰ ألسنة شيعتهم أوكية لحدّثوا كلّ امرئٍ بما له وعليه[٢]، ويدخل فيه ذلك، لأنه يلزم انتهاء ذلك إلىٰ [اخره]، ويجب من ذلك علمهم بوقت موتهم، بل بطريق أولىٰ، لكنّه لا علىٰ سبيل الحتم؛ فللّه فيه البداء.

وبهذا صحّ الحديث السابق: (إنّ الله تفرّد بخمسة أشياء)[٣]، وقرأ قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ الآية[٤]، كما الحال في قيام الساعة: ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً﴾[٥].

فلا تنافي بين هذه الأحاديث وأخبار الزيادة في العمر والنقص بأسباب معمول بها، مطابقة للقرآن وصحيح الاعتبار، وليس هنا موضع بيانه. فصحّ نسبة التفرد له تعالىٰ.

وكيف لا يكونون عليهم السلام كذلك وهم خزانة علمه ومفتاحها وأفضل الكلّ؟! فلابدّ وأن يعلم الإمام بما يصيبه ومتىٰ يموت، وأن لا يموت إلّا باختياره، وإلّا ساوىٰ أُمته، وهو محال.

ومن الأخبار الدالة علىٰ إخبارهم الغير بأجله: مافي البصائر، عن سعد بن طريف، عن الأصبغ بن نباتة، قال: كان أمير المؤمنين عليه السلام إذا وقف الرجل بين يديه قال: (**يا فلان، استعد وأعدّ لنفسك ما تريد، فإنك تمرض في يوم كذا وكذا، ساعة كذا وكذا، وسبب مرضك كذا وكذا، وتموت في شهر كذا وكذا، في يوم كذا وكذا، ساعة كذا وكذا**).

قال سعد: فقلت هذا الكلام لأبي جعفر عليه السلام، فقال: (**كان ذلك**)، فقلت: جعلت فداك، فكيف لا تقول أنت، ولا تخبرنا فنستعد له؟ فقال: (**هذا باب أغلق الجواب فيه علي بن الحسين** عليه السلام **، حتىٰ يقوم قائمنا**)[٦].

وبسنده عن إسحاق، قال: كنت عند أبي الحسن عليه السلام ودخل عليه رجل، فقال له أبو

---

(١) «الخرائج والجرائح» ج ٢، ص٦٤٧، ح٥٧؛ «مناقب آل أبي طالب» ج ٤، ص٢٤٢، ٢٤٥.

(٢) وهو مضمون باب أن الائمة عليهم السلام لو سُتر عليهم لأخبروا كلّ امرئ...الآتي في هذا الجلّد، ومثله في «بصائر الدرجات» ص٤٢٢، باب ٢.

(٣) سبق التنويه بالحديث أوائل باب نادر فيه ذكر الغيب، في الوجه الثاني ص٢١٥، بقول المؤلف: «وبعض حملها علىٰ الخمسة»...، والحديث مروي في «بحار الأنوار» ج ٤٢، ص٢٧٥.

(٤) «لقمان» الآية: ٣٤.

(٥) «الأعراف» الآية: ١٨٧.

(٦) «بصائر الدرجات» ص٢٦٢، ح١، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

الحسن: (يا فلان، إنك تموت إلىٰ شهر)، قال: فأضمرت في نفسي كأنّه يعلم آجال شيعته، فقال: (يا إسحاق، وما تنكرون من ذلك ! وقد كان رشيد الهجري مستضعفاً، وكان يعلم علم المنايا والبلايا، والإمام أولىٰ بذلك منه).

قال: ثمّ قال: (يا إسحاق، تموت إلىٰ سنتين، ويشتت أهلك وولدك وعيالك وأهل بيتك)... الحديث[1].

وبسنده عن ميسر، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: (يا ميسر، لقد زيد في عمرك، فأي شيء تعمل ؟) قال: قلت: كنت أجيراً ـ وأنا غلام ـ بخمسة دراهم، فكنت أُجريها علىٰ حالي[2].

وبسنده عن زيد الشحّام، قال: دخلت علىٰ أبي عبد الله عليه السلام فقال: (يا زيد، جدّد عبادة وأحدث توبة)، قال: قلت: نعيت إليّ نفسي، جعلت فداك ؟ فقال: (يا زيد، ما عندنا خير لك، وأنت من شيعتنا). قال: قلت: وكيف لي أن أكون من شيعتكم ؟ قال: فقال لي: (أنت من شيعتنا، إلينا الصراط والميزان وحساب شيعتنا)[3]... الحديث.

وبسنده عن عثمان بن عيسىٰ، قال: دخلت علىٰ أبي الحسن عليه السلام سنة الموت بمكة، وهي سنة أربع وسبعين ومائة، فقال لي: (مَن هاهنا من أصحابكم مريض؟) فقلت: عثمان بن عيسىٰ من أوجع الناس، قال: (قل له يخرج)، ثمّ قال: (مَن هاهنا ؟) فعددت عليه ثمانية، فأمر بإخراج أربعة وكفّ عن أربعة، فما أمسينا من غد حتىٰ دفنّا الأربعة الذين كفّ عن إخراجهم. قال عثمان: وخرجت أنا فأصبحت معافىً[4].

وفي عيون أخبار الرضا عليه السلام[5] وغيرها عدّة أحاديث عن الرضا، مصرّحة بعلمه بموته، وما يُسمّ به، وليلة قتله. وكذا جميع الأئمة، وسيأتي بعضه متفرقاً إن شاء الله تعالىٰ.

وما سبق لك من عموم قوله عليه السلام: (إنّ الإمام إذا شاء أن يعلم علم) وما سيأتي ـ وسبق ـ من علمهم بما كان ويكون إلىٰ يوم القيامة، وغيرها من الأحاديث، تدل أيضاً علىٰ علمهم بآجالهم ووقت موتهم، وإن كان فيه البداء قبل وقوعه.

---

(١) «بصائر الدرجات» ص٢٦٥، ح١٣، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

(٢) «بصائر الدرجات» ص٢٦٥، ح١٤، صححناه علىٰ المصدر. وعنه في: «بحار الأنوار» ج٤٧، ص٧٨، ح٥٥، وفيه: «خالي» بدل «حالي».

(٣) «بصائر الدرجات» ص٢٦٥، ح١٥، بتفاوت يسير.

(٤) «بصائر الدرجات» ص٢٦٥، ح١٦، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

(٥) «عيون أخبار الرضا» ج٢، ص٢٢٦، ح١؛ ص٢٤٦، ح٢؛ ص٢٥٦، ح٩.

❑ الحديث رقم ﴿ ١ ﴾

قوله: ﴿عن أبي بصير، قال: قال أبو [عبد الله][1] عليه السلام : أيُّ إمام لا يعلم ما يصيبه وإلىٰ ما يصير فليس ذلك بحجّة لله علىٰ خلقه﴾.

أقول: لا يخفىٰ أن حجة الله لا يكون فيها نقص بالنسبة لجميع من سواه، إلّا من هو أفضل منه إن كان، فلابدّ من إحاطة علمه بأحواله وما يصيبه، حتىٰ عند الموت وما بعده، وكذا أحوال اُمته كذلك؛ لأن الله أشهده خلق نفسه وغيره، كما أخبر الله في كتابه[2]، وجعل فعله قبضاً وبسطاً ـ في الذوات والصفات والأفعال وفي جميع الأحوال ـ بهم، فهم يده، فلابدّ من إحاطة علمه بما يصيبه، ومنه الموت شهيداً وغيره، لكن الرسول وآله خرجوا من الدنيا جميعاً علىٰ الشهادة، كما سيأتي.

وجميع ذلك داخل في الكتاب الجامع الذي ما فرّط شيئاً، وهم محيطون به وبما كتبه القلم، وهو كتب الذوات والصفات والأفعال، وسائر الأحوال من عالم الكون. وهم أيضاً حاملو المدد، وباب ظهوره من علمهم عليهم السلام بذلك، وهو يوجب علمهم بآجال الخلق طرّاً وما يصيبهم، وهم شيعتهم أو شيعة شيعتهم، أو ظل آثارهم وعكوسهم، فيعلمونهم كذلك بالتبعيّة وبما ظهر منهم لهم، كلّ في مرتبته؛ وإلّا لم يكونوا مشاهدين لهم وشهداء عليهم، ويقلّبونهم كما يريدون بأمر الله تعالىٰ.

وعرفت منشأ علمهم وتعريف الله لهم ذلك، وطريق حصوله لهم أولاً بواسطة محمّد صلى الله عليه وآله، وإن تكثّر بعدُ وتشعّب ـ بحسب كلّ مخلوق ـ إلىٰ ما لا نهاية، [لا أن][3] سببه «إنّ لهم جميع طرق العلم» ـ التي سمعت[4] تفصيلها في عبارة محمّد صادق ـ كما قال*، وإن كانت حاصلة لهم وداخلاً فيها، لكنّها فرع مقام البيان والمعاني، اللذَين |هما| أعلىٰ مقاماتهم.

ففي قوله هنا ما لا يخفىٰ، حيث قال في شرح هذا الحديث: «إنّ لهم جميع طرق العلم

---

(١) في الأصل: «جعفر».

(٢) لعله إشارة إلىٰ قوله تعالىٰ في سورة «الأعراف» الآية: ١٧٢.

(٣) في الأصل: «لأن».

(٤) انظر الباب السابق، شرح الحديث الأول.

(*) في شرح هذا الحديث.

التي فصّلناها لك، وليس شيء من الأُمور الدنيوية والأُخروية خارجاً عنها، في أيّ شخص، في أيّ زمان أو مكان، فإذا لم يعلم حال نفسه التي هي أقرب الأشياء إليه فكيف يعلم الأُمور الأُخر؟! فله جهل في [كمال][1]، فليس بحجة الله علىٰ خلقه.

وكون موتهم باختيارهم لأنّ لهم عليهم السلام تسلّطاً علىٰ طبائعهم، ولو لم يريدوا موتهم كان ممكناً لهم أن يتصرفوا في طبائعهم في آنٍ لم ينته زمان حياتهم الدنيوية، كما كان لهم تصرّف في الأُمور الأُخرىٰ الخارجة عن طبائعهم» انتهىٰ.

أقول: في كلامه الأخير مالا يخفىٰ، وإن أمكن تصحيحه بوجه، والتسلّط علىٰ الطبائع مسبب [عن][2] علة أعلىٰ، فكان يعلل ذلك به، لكن عرفت أنّهم لا يموتون إلّا باختيارهم، فلو اختاروا بقاء الخلد دنياً أجابهم إليه. ولا تمنع الطبائع [العنصرية][3] من بقاء مركبها كذلك، فليس هو من المستحيل، وممّا هو في إمكانها، فتبقىٰ بإبقاء الله لها وإرادته.

والله قد فوّض لهم الحكم والأمر؛ لأنهم لا يخرجون عن أمره وحكمه، فحكمهم حكمه، واختيارهم اختياره وتبع له، علىٰ نحو ما عرفت في تفصيل المشيئة في الباب السابق.

فوجب من ذلك أنّهم لا يموتون إلّا باختيارهم، ولو طلبوا البقاء لأجابهم إليه، لكنّه تعالىٰ إنّما عمل بمقتضىٰ الأسباب والقوابل، لا بمقتضىٰ السبب خاصّة، كما عرفت، فوجب من ذلك مراعاة من يصلح كلّ مقام. والإنسان في الترقي دائماً في التمام والكمال، وسيأتي بيان سبب الموت والحياة في مجلّد المعاد[4].

☐ الحديث رقم ﴿ ٢ ﴾

قوله: ﴿عن الحسن بن محمد بن بشّار، قال: حدّثني شيخ من أهل قطيعة [الربيع] من العامة ببغداد، ممن كان ينقل عنه، قال: قال لي: [قد] رأيت بعض من يقولون بفضله من أهل [هذا] البيت، فما رأيت مثله قطّ في فضله ونسكه.

فقلت له: مَن ؟ وكيف رأيته؟

---

(١) في الأصل: «اكمال».
(٢) في الأصل: «على».
(٣) في الأصل: «العنصري».
(٤) «هدي العقول» ج ١٠.

قال: جمعنا أيام السندي بن شاهك ثمانين رجلاً من الوجوه المنسوبين إلىٰ الخير، فأدخلنا علىٰ موسىٰ بن جعفر عليه السلام، فقال لنا السندي: [يا هؤلاء] انظروا إلىٰ هذا الرجل هل حدث به حدث، فإنّ الناس يزعمون أنّه قد فُعل به، ويكثرون في ذلك، وهذا منزله وفراشه موسّع عليه غير مضيّق، ولم يرد به أمير المؤمنين سوءاً، وإنّما ينتظر به أن يقدم فيناظر أمير المؤمنين، وهذا هو صحيح موسّع عليه في جميع أموره، فسلوه. قال: ونحن ليس لنا همّ إلّا النظر إلىٰ الرجل وإلىٰ فضله وسمته.

فقال موسىٰ بن جعفر عليه السلام: أمّا ما ذكر من التوسعة وما أشبهها فهو علىٰ ما ذكر، غير أني أُخبركم أيّها النفر أني قد سُقيت السمّ في سبع تمرات، وأنا غداً أخضرُّ، وبعد غد أموت.

قال: فنظرت إلىٰ السندي بن شاهك يضطرب ويرتعد مثل السعفة ﴾.

أقول: في القاموس: «السَّعَفُ ـ محركة ـ جريد النخل أو ورقه»[١].

قال صاحب الصحاح: «السَّعَفَةُ ـ بالتحريك ـ غصن النخل»[٢].

فانظر إلىٰ فعل هذا الجاحد المعاند، يسمّه ويفعل ظاهراً ذلك، ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللهِ﴾[٣]. وأراد |أن| يظهر ذلك استشهاداً له، وإن كان لا يخفىٰ علىٰ الناس الحال، والإمام عليه السلام أظهر حقيقة الحال بما قال.

«وقطيعة ـ كشريفة ـ محلة ببغداد، أقطعها المنصور أُناساً من أعيان دولته ليعمّروها ويسكنوها»[٤].

وفي رواية الصدوق: «يقبل قوله»*. وقال في آخرها: «قال الحسن: وكان هذا الشيخ من خيار العامة، شيخ صدوق، مقبول القول، ثقة جدّاً عند الناس»[٥].

---

(١) «القاموس المحيط» ج ٣، ص ٢٢٢، صححناه علىٰ المصدر.

(٢) «الصحاح» ج ٤، ص ١٣٧٤، مادة «سعف». (٣) «النساء» الآية: ١٠٨.

(٤) «القاموس المحيط» ج ٣، ص ١٠٠، بتفاوت يسير. وانظر: «معجم البلدان» ج ٤، ص ٣٧٧، قطيعة الربيع.

(*) بدل قول الراوي: «ينقل عنه».

(٥) «عيون أخبار الرضا» ج ١، ص ٩٧، ذيل ح ٢، صححناه علىٰ المصدر.

(أيام السندي) أي أيام دولته ووزارته لهارون، وكان عليه السلام في حبسه ليسقيه السم بأمر هارون ومشاركته.

و (السمت) الطريق، وسيماء أهل الخير والصلاح[١].

وفي الوافي، نقلاً من كتاب عرض المجالس للصدوق: «عن أبيه، عن علي بن إبراهيم، عن العبيدي، عن أحمد بن عبد الله الغروي، عن أبيه، قال: دخلت علىٰ الفضل بن الربيع وهو جالس علىٰ سطح، فقال لي: ادن منّي، فدنوت حتىٰ حاذيته، ثمّ قال لي: اشرف إلىٰ البيت في الدار، فأشرفت، فقال: ما ترىٰ في البيت ؟ قلت: ثوباً مطروحاً، فقال: انظر حسناً، فتأمّلت ونظرت فتيقنت، فقلت: رجل ساجد، فقال لي: تعرفه ؟ قلت: لا، قال: هذا مولاك، قلت: ومن مولاي ؟ قال: تتجاهل عليّ! فقلت: ما أتجاهل، ولكني لا أعرف لي مولىً.

فقال: هذا أبو الحسن موسىٰ بن جعفر، إني أتفقده بالليل والنهار، فلم أجده في وقت من الأوقات إلّا علىٰ الحال التي أُخبرك بها، إنه يصلّي الفجر، فيعقّب ساعة دبر صلاته إلىٰ أن تطلع الشمس، ثمّ يسجد سجدة، فلا يزال ساجداً حتىٰ تزول الشمس، وقد وكّل من يرصد له الزوال، فلست أدري متىٰ يقول الغلام: قد زالت الشمس، إذ يثب فيبتدي بالصلاة من غير أن يجدّد وضوءاً، فاعلم أنّه لم ينم في سجوده ولا أغفىٰ، فلا يزال كذلك إلىٰ أن يفرغ من صلاة العصر، فإذا صلّىٰ العصر سجد سجدة، فلا يزال ساجداً إلىٰ أن تغيب الشمس، فإذا غابت الشمس وثب من سجدته، فصلّىٰ المغرب من غير أن يحدث حدثاً، ولا يزال في صلاته وتعقيبه إلىٰ أن يصلي العتمة، فإذا صلّاها أفطر علىٰ شوىً يؤتىٰ به، ثمّ يجدد الوضوء، ثمّ يسجد، ثمّ يرفع رأسه فينام نومة خفيفة، ثمّ يقوم فيجدد الوضوء، ثمّ يقوم، فلا يزال يصلي في جوف الليل حتىٰ يطلع الفجر، فلست أدري متىٰ يقول الغلام: إن الفجر قد طلع، إذ قد وثب هو لصلاة الفجر، فهذا دأبه منذ آل لي.

فقلت له: اتق الله ولا تحدثنّ في أمره حدثاً يكون منه زوال النعمة، فقد تعلم أنّه لم يفعل أحدٌ بأحدٍ منهم سوءاً إلّا كانت نعمته زائلة. فقال: قد أرسلوا إليّ غير مرة يأمرونني بقتله، فلم أُجبهم إلىٰ ذلك، وأعلمتهم أنّي لا أفعل ذلك، ولو قتلوني ما أجبتهم إلىٰ ما سألوني.

---

(١) انظر: «القاموس المحيط» ج١، ص٣٢٧.

فلما كان بعد ذلك حوّل إلىٰ الفضل بن يحيىٰ البرمكي، فحبس عنده أياماً، فكان الفضل بن الربيع يبعث إليه في كلّ ليلة مائدة، ومنع أن تدخل إليه من عند غيره، فكان لا يأكل ولا يفطر إلّا علىٰ المائدة التي يؤتىٰ بها، حتىٰ بقي علىٰ تلك الحال ثلاثة أيام ولياليها، فلما كانت الليلة الرابعة قدّمت إليه مائدة للفضل بن يحيىٰ، قال: فرفع يده إلىٰ السماء فقال: (**يا ربّ، إنك تعلم أني لو أكلت قبل اليوم كنت قد أعنت علىٰ نفسي**).

قال: فأكل فمرض، فلما كان من غد بعث إليه بالطبيب ليسأله عن العلة، فقال له الطبيب: ما حالك؟ فتغافل عنه، فلما أكثر عليه أخرج عليه راحته، فلمّا رآها الطبيب قال: (هذه علتي)، وكانت خضرة وسط راحتيه علىٰ أنّه سمّ فاجتمع في ذلك الموضع. قال: فانصرف الطبيب إليهم، فقال: والله هو أعلم بما فعلتم به منكم، ثمّ توفي عليه السلام»[1].

وفي عيون أخبار الرضا عليه السلام[2] وغيرها عدة أحاديث مصرّحة بإخباره عليه السلام بليلة موته، وبما يسمّ فيه، ومن يسمّه، فليطلبها من أراد الوقوف عليها.

❑ الحديث رقم ﴿٣﴾

قوله: ﴿عن أبي جميلة، عن عبدالله [بن] أبي جعفر، قال: حدّثني أخي، عن جعفر، عن أبيه، أنّه أتىٰ عليّ بن الحسين عليه السلام ليلة قُبض فيها بشراب، فقال: يا أبتِ اشرب هذا، فقال: يا بُنيّ، إنّ هذه الليلة التي أُقبض فيها، وهي الليلة التي قُبض فيها رسول الله صلى الله عليه وآله﴾.

❑ الحديث رقم ﴿٤﴾

قوله: ﴿وعن الحسن بن الجهم، قال: قلت للرضا عليه السلام: إنّ أمير المؤمنين عليه السلام قد عرف قاتله، والليلة التي يُقتل فيها، والموضع الذي يُقتل فيه، وقوله لما سمع صياح الإوَزّ في الدار: صوائح تتبعها نوائح، وقول أمّ كلثوم: لو صلّيت الليلة داخل الدار وأمرت غيرك يصلّي بالناس، فأبىٰ عليها، وكثر

---

(١) «الوافي» المجلّد ٣، ص٥٩٧ - ٥٩٨، بتفاوت، صححناه علىٰ المصدر.

(٢) «عيون أخبار الرضا» ج١، ص٩٧، ح٢؛ ص١٠٣، ح٦.

دخوله وخروجه تلك الليلة بلا سلاح، وقد عرف عليه السلام أنّ ابن ملجم قاتله بالسيف، كان هذا ممّا لم يحسن[1] تعرضه؟ فقال: ذلك [كان]، ولكنّه خُيّر في تلك الليلة، لتمضي مقادير الله عزّ وجلّ».

أقول: المراد بأبي جعفر في الحديث الأول: الباقر، والمراد بجعفر: الصادق. وسيأتي في المواليد ـ في حديث ـ أنّ علي بن الحسين عليه السلام قال لابنه ليلة توفي: (**يا بني، هذه الليلة التي وعدتها**)[2]، ومثله كثير فيهم عليهم السلام.

وفي بعض النسخ: (**ممّا لم يحلّ**) بدل (**يحسن**) في الحديث الثاني. وفي أُخرىٰ: (**ممّا لم [يجز]**[3])**.

و(**الإِوَزّ**) بكسر الهمزة وفتح الواو |والزاي| المشدّدة.

وفي بعض النسخ: (**حُيّن**) بالحاء المهملة المضمومة، بدل [(**حين**) ـ بالجيم][4] آخر الحديث.

وفي بعضها: (**خُيّر**) بالخاء المنقوطة المضمومة، بعد|ها| ياء منقوطة بنقطتين، بعدها راء مهملة.

وحاصل سؤال السائل له في الحديث الثاني أنّ علياً عليه السلام علم بقاتله وبالليلة، وأهله علموا بذلك، حتىٰ إنهم قالوا له تلك الليلة ما قالوا، وكذا قوله عليه السلام فيها، فكيف يتعرض لذلك ولم يتوقىٰ عنه؟ فإنه لا يحسن أولا يحلّ؛ لِما فيه من إلقاء النفس إلىٰ التهلكة، والله قد نهىٰ عنها[5]، ولِما يدخل بقتله علىٰ الخاصّ والعام ويفقدون بفقده، ولا عبرة بأهل الكفر والعناد، ويرد هذا السؤال عليهم عليهم السلام جميعاً.

فأجابه الإمام عليه السلام بأنّه عليه السلام (**خُيّر في تلك الليلة**)، أي بين البقاء والانتقال إلىٰ الآخرة، فاختار الانتقال؛ (**لتمضي مقادير الله**) ولأنّ الله اختاره له، فهو عليه السلام يختار ما يختاره تعالىٰ له، ولو اختار البقاء أُجيب إليه وتكون المصلحة فيه حينئذ، ويكون ابن ملجم، بل جميع أهل الأرض لو اجتمعوا علىٰ قتله، أقصر وأحقر من ذلك ـ وهذا من الأجوبة الحاسمة للسؤال

(١) في المصدر: «يجز».
(٢) «الكافي» ج ١، ص ٤٦٨، باب مولد علي بن الحسين عليه السلام، ح ٤.
(٣) في الأصل: «يجر».
(٤) كذا في الأصل.
(٥) في قوله تعالىٰ ﴿ولا تُلقوا بأيديكُمْ إلىٰ التَّهلُكَةِ﴾، «البقرة» الآية: ١٩٥.

[بالسؤال] لهم عليهم السلام كملاً ـ ولهذا كم مرّة لم يؤثّر فيهم السلاح ولا السم.

وفي بعضٍ أجاب بأنّهم عليهم السلام حين أكل السم ينسون، فتمضي مقادير الله. وفي حفظي ـ والله أعلم ـ أنّه مروي[١]، ولكن لا يؤخذ بظاهره المعروف من النسيان؛ [فإنهم منزّهون عنه][٢] حينئذ، كما تواتر عقلاً ونقلاً[٣]، ولا يكون إجراء المقادير بهم ووقوعها عليهم بالنقص ووقوع ماهم منزهون عنه، ولمنافاته لباقي الروايات، وكذا الأجوبة منهم؛ لدلالتها علىٰ علمهم عليهم السلام بذلك، لكنّه مستثنىً من الإلقاء للنفس المحرّم، ويكون لهم حكم خاصّ دون غيرهم من الأمم، وهو كذلك. ولأن لهم عليهم السلام درجات لا ينالونها إلّا بذلك، وهو مروي أيضاً[٤].

فيجب أن [يفسر][٥] النسيان الوارد في ظاهر الحديث بعدم الالتفات والتوجه إلىٰ هذا الجزئي، باشتغالها بأعلىٰ، كما عرفت نحوه في الباب السابق، وستأتيك علة أُخرىٰ، بل علل، تختص بالحسين عليه السلام.

هذا، وقد روىٰ ابن كثير[٦] من علمائهم ـ وغيره[٧] منهم ـ عدة روايات |علىٰ| أنّ الإلقاء بالنفس في التهلكة في عدم الجهاد لا في الجهاد، فهلاك الدين هو الهلاك لا هلاك النفس، وشدّد الإنكار علىٰ من قال بخلافه، وأن مراده إقعاد الناس عن الجهاد، وهو يوجب فساد الدين وذهابه. وقتلهم بالسيف والسم جهاد كلّه وفداء للدين؛ لبقائه وعدم هلاك القائم به.

❏ الحديث رقم ﴿ ٥ ﴾

قوله: ﴿عن محمد [بن] عيسىٰ، عن بعض أصحابنا، عن أبي الحسن موسىٰ عليه السلام، قال: إنّ الله عزّ وجلّ غضب علىٰ الشيعة، فخيّرني[٨] نفسي أو هم، فوقيتهم ـ والله ـ بنفسي﴾.

---

(١) «بصائر الدرجات» ص ٤٨١، ح ٣؛ ص ٤٨٣، ح ١٢.

(٢) في الأصل: «فانه منزه عنهم».

(٣) «أمالي الشيخ الصدوق» ص ١٣٠، ح ١.

(٤) «أمالي الشيخ الصدوق» ص ١٣٠، ح ١؛ «الخرائج والجرائح» ج ٢، ص ٦٣٤، ح ٣٤.

(٥) في الأصل: «يجب».

(٦) «تفسير القرآن العظيم» ج ١، ص ٢١٧.

(٧) «الجامع لأحكام القرآن» ج ٢، ص ٣٦١.

(٨) في المصدر: «فحيّرني».

الحديث رقم ﴿٦﴾

قوله: ﴿وعن مسافر، أن أبا الحسن الرضا عليه السلام قال له: يا مسافر، هذه[(١)] القناة فيها حيتان؟ قال: نعم، جعلت فداك، فقال: إني رأيت رسول الله البارحة وهو يقول: يا علي، ما عندنا خيرٌ لك﴾.

أقول: لا يخفىٰ أنّ الشيعة من فاضلهم، ذاتاً وصفة، واعتقاداً وعملاً وقولاً، فلهم بهم عليهم السلام هذا الارتباط، ومعلوم دوران الشعاع علىٰ الشمس كذلك، وبها المدد والاستمداد بواسطة فعلها. وهم عليهم السلام أعانوا شيعتهم بالبيان والنصح، والدعوة والدعاء لهم، [وإصلاحهم][(٢)] بكلّ طريق، وسَوقهم إلىٰ الجنان، والمعونة بمقتضىٰ الرحمة الخاصّة، حتىٰ أسكنوهم الجنان. وبخلاف ذلك الأعداء، بمقتضىٰ التخلية والرحمة العامة، ولهذا دعوا الشيعة بالبقاء، وأنّهم إن هلكوا لم يُعبد الله.

ومردّ العبد إلىٰ سيّده، ومعوّله عليه، ولذا لما خيّر بين نفسه أو إهلاك الشيعة فاختار نفسه عليهم، وله بدل مثله. ومن ذلك تحمّلهم ذنوب شيعتهم، وهذا تحمّل عرضي في مقام الفرعية.

ولمّا كان غضب الله لغضب أوليائه، بل هو المراد، ونسبه لنفسه تعظيماً وتشريفاً لهم وتكريماً وتنويهاً بهم، كما هو الحال في سائر صفات الفعل، وسبق مكرراً في المجلّدات، صحّ منه تخييرهم في ذلك وسقوط الغضب به، كما إنهم عليهم السلام إذا شفعوا في مقصر بدعاء ونحوه ـ ولو في الدنيا، فإنها واقعة فيها ـ أجابهم الله إلىٰ ذلك وقبِلَها، سواء كانت في إسقاط أو زيادة ثواب؛ لأنه في الحقيقة تقصير في حقهم عليهم السلام الذي جعله الله، وهو حقه تعالىٰ.

وبوجه آخر نقول: إنّ ابتلاءهم بالعالم أشدّ ابتلاء، وورد في شأن علي عليه السلام وغيره أنّه مبتلىً ومبتلىً به[(٣)]، بل لم يبتل أحد من خلقه ببلاء [إلّا][(٤)] فاضل بلائهم، والكلّ مروي.

ومعلوم أن هلاك الشيعة من أعظم البلاء بالنسبة لهم، فإنهم ورق الشجرة ومحل ظهور الاستنارة، وكذا وقوع التخيير بين الأمرين، واختار كون [وفاته][(٥)] لهم، ولا انقطاع للحجة.

---

(١) في المصدر: «هذا». (٢) في الأصل: «واصلاحكم».

(٣) «مناقب آل أبي طالب» ج٣، ص٢٣٦؛ «بحار الأنوار» ج١٨، ص٣٧٤، ح٧٩.

(٤) في الأصل: «والا». (٥) في الأصل: «وفائه».

وبوجه آخر: إنّ شيعتهم لمّا كانوا مخلوقين منهم ومنسوبين إليهم -كما عرفت- في الذوات والصفات والأقوال والأفعال، حتىٰ إنهم يؤذَون من أعدائهم؛ لموالاتهم وتبعهم، ويحزنون لحزنهم، وكذا يسترّون ويسرّون لسرورهم، وبالعكس، كما روي[1].

ومعلوم أن مافيهم من المعاصي في مقاماتهم النفسيّة والخياليّة والحسيّة الموجبة للغضب فإنّما هو بسبب المزج وما لحقهم من الغير، ومردّ كلّ شيء إلىٰ أصله، والأمانات مرجوعة إلىٰ أهلها، فوجب من ذلك تحمّلهم عليهم السلام ذلك والوقاية لهم بأنفسهم، وبقائهم دونه عليه السلام.

وبوجه آخر: وهو أن لأعدائهم دولة، ولها نهاية -دنياً- وأجل مسمىً، قال الله: ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالعَذَابِ وَلَوْلَا أَجَلٌ مُسَمّىً لَجَاءَهُمُ العَذَابُ وَلَيَأْتِيَنَّهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾[2]، ودائماً سعيهم في إطفاء نور الله، ويأبىٰ الله ذلك، بل كلمته وجنده العالون. ويجب أن يجري بينهم وغيرهم بمقتضىٰ العدل وعدم البغي، فهو برزخ بينهما عن البغي، كما قال الله تعالىٰ: ﴿مَرَجَ البَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ * بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَا يَبْغِيَانِ﴾[3]، علىٰ بطن التأويل، وورد أيضاً عنهم عليهم السلام.

وقال علي عليه السلام: (أنا الواقف علىٰ التطنجين) في بعض خطبه[4]، وهم عليهم السلام في ذلك سواء.

فإذا أوجب ذهابَ الشيعة وفناءهم، لما استحقوا بسببهم، نقلوهم بفاضل حسناتهم عليهم السلام، وفدوهم بأنفسهم؛ لبقاء دولة الحق قبل إرادة الله فناء العالم، وعدم بغي الاستئصال، وهم عليهم السلام المرجع في ذلك.

هذا، وما اختاره عليه السلام من المراتب الكاملة العالية، ولا يسبقهم إلىٰ الخير سابق، فإذا خيّر اختار الأكمل الأشق. وبسط الروايات الدالة علىٰ ذلك ممّا يطول، ولا يناسب الاستعجال.

ورؤيا الإمام في الحديث الآخر وحيٌ؛ فإن الشيطان لا يتمثل بصورتهم مطلقاً، ولا تسلّط له عليهم بوجه ومقام أصلاً. وفي جوابه صلى الله عليه وآله له إشارة [للتعيين والتخيير][5]، وهو عليه السلام يختار الأكمل حينئذٍ، وهو مفارقة الدنيا، ﴿وَالآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ﴾[6]. وقبلُ يختار

---

(١) «بصائر الدرجات» ص٢٦٠، ح١، ٢؛ «الخصال» ص٦٣٥، ح١٠.

(٢) «العنكبوت» الآيه: ٥٣. (٣) «الرحمن» الآية: ١٩ - ٢٠.

(٤) «مشارق أنوار اليقين» ص١٦٦، صححناه علىٰ المصدر.

(٥) في الأصل: «والتعيين التخيين». (٦) «الأعلىٰ» الآية: ١٧.

البقاء، فإنه الواقع والمطلوب، وهم عليهم السلام راضون بما يطلب منهم ويقع لهم من أمره.

و(القناة) ـ بالقاف المعجمة ثمّ النون ـ معروفة، وهي مجرىٰ الماء. والحيتان: جمع «حوت».

ولعلّه [يخبره][١] عليه السلام بما يرىٰ في قبره من الحيتان، كما أخبر به الهرويَّ وأمره بما أمره قولاً وفعلاً، كما في عيون الأخبار[٢] وغيرها، وبه قال أيضاً الشارح محمّد صالح المازندراني[٣]، ويدل عليه ذكره عليه السلام الرؤيا بعدُ.

وقال ملّا محسن الكاشاني: «كأنّه عليه السلام كان يعجبه القناة التي كانت في داره وحيتانها»[٤].

وفيه من الضعف ما لا يخفىٰ.

ومحتمل أن مراده بإرائته القناة وما فيها من الحوت ـ وذكره الرؤيا بعدُ ـ تنبيهه علىٰ استيقان الرؤيا وصدقه، كاستيقانه للقناة الحسية وما فيها، فحكم منامهم وعيانهم واحد.

ولمحمّد صادق هنا كلام حرّف به لفظ الحديث الوارد، وأوّله علىٰ غير الصواب.

قال: «أقول: قال عليه السلام: **(هذه القناه فيها حيتان)**، أي هذه الحالات التي وقعت من سمّ المأمون ـ والتي قلناها للمأمون قبل ذلك ـ فيه حيتان. والظاهر أن لفظ (حيتان) صفة مشبهة بمعنىٰ اسم فاعل، أي في تلك الحالات التي هي مهالك دنياوي، لنا حياة أُخروي».

أقول: لا خفاء في ردّه.

❑ الحديث رقم ﴿٧﴾

قوله: ﴿عن أبي خديجة، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: كنت عند أبي في اليوم الذي قُبض فيه، فأوصاني بأشياء في غسله وفي كفنه وفي دخوله قبره، فقلت: يا أباه، والله ما رأيتك منذ اشتكيت أحسن منك اليوم؛ ما رأيت عليك أثر الموت، فقال: يا بنيّ، أما سمعت علي بن الحسين عليه السلام ينادي من وراء الجدار: يا محمّد تعال عجّل؟﴾.

---

(١) في الأصل: «يعبر به».

(٢) «عيون أخبار الرضا» ج٢، ص٢٤٢، ح١.

(٣) «شرح المازندراني» ج٦، ص٣٧.

(٤) «الوافي» المجلّد٣، ص٥٩٩، صححناه علىٰ المصدر.

أقول: هم عليهم السلام وإن أوصوا الإمام اللاحق قبل، لكن [يجددونه][1] عند الموت أيضاً، مع ما يتجدد من وصاياه كالغسل وغير ذلك. ولا شك أنّهم عليهم السلام متىٰ أرادوا أن يظهروا ظهروا، ولا يحجبهم الموت عن ذلك، وليس حكمهم في الممات كغيرهم، ووقع من الرسول في قباء وغيرها؛ لردع المعاند لمّا طلب رؤيته من علي[2]، ولم يزدد إلّا عناداً. وكذا الأئمة بعض لبعض، وكذا رؤيتهم عليهم السلام لمن مضىٰ، كما في المجالس والينبوع والبحار[3] وغيرها من الكتب.

فلا نكرىٰ واستبعاد من مجيء السجّاد حساً وندائه [لابنه][4] من وراء الجدار، ولم يدخل؛ لمانع. وعند موت أحدهم عليهم السلام يحضرونه عليهم السلام ـ كملاً ـ والرسولُ، والاعتبار العقلي قائم أيضاً علىٰ صحته.

فقول محمّد صادق تحريف وغلط ساقط، كما هي عادته، حيث قال في شرح الحديث: «الجدار عبارة عن إنية الدنياويّة له عليه السلام، وهي حجاب بينه وبين أبيه عليه السلام» انتهىٰ.

وما أجهله! لكن هذا حال أتباع أهل التصوّف.

والشكوىٰ والشكاية: المرض.

❑ الحديث رقم ﴿ ٨ ﴾

قوله: ﴿عن عبد الملك بن أعين، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: أنزل الله النصر علىٰ الحسين عليه السلام حين كان [ما] بين السماء والأرض، ثمّ خُيّر: النصر أو لقاء الله، فاختار لقاء الله﴾.

أقول: أنزل النصر عليه والظفر بأعدائهم من مقامهم الأُولي إلىٰ ما دونه، وكذا في الحسن، (بين السماء) المحسوسة، بإمداده بالملائكة الذين أُنزلوا لجدّه صلى الله عليه وآله وغيرهم، وقد نزلوا واستأذنوه فلم يؤذن لهم، وبعض لم [يذروه][5]، وبقوا حول قبره ـ شعثاً غبراً ـ

---

(١) في الأصل: «يجدونه».

(٢) «بصائر الدرجات» ص ٢٧٤، ح ٢؛ «بحار الأنوار» ج ٦، ص ٢٤٧، ح ٨١.

(٣) «بحار الأنوار» ج ٢٧، ص ٣٠٢، باب: ٧.

(٤) في الأصل: «لا».

(٥) في الأصل: «يذرو».

يبكون، حتىٰ يظهر عليه السلام في أواخر دولة القائم عليه السلام، فيظهرون معه ويقاتلون[١]. وكذا أفواج الجن الذين أتوه في كربلاء ولم يؤذن لهم، وقال: (نحن أقدر عليهم منكم)... الحديث[٢]، وغيرهم.

وأمّا ما اشتمل عليه مقتل الحسين عليه السلام، [وما][٣] اختاره عليه السلام من الشهادة، ولقاء جده وأبيه وأخيه إلىٰ آخر مقاعدهم ومقاماتهم ـ وهو لقاء الله، [لا أنّ][٤] المراد الرجوع الاتصالي بالذات الأحديّة، تعالىٰ الله علوّاً كبيراً ـ فممّا يضيق المقام عن بيانه.

وكذا في حكم ما اختاره بالنسبة إلىٰ دين جدّه صلى الله عليه وآله، ووضوحه بشهادته، وكمال ثباته من وجوه.

وكذا بالنسبة إلىٰ ما ناله عليه السلام من المراتب بها، وما ظهر بالمشابهة لما فعل فرعون قبل، وهذه الأُمة تحذو تلك الحذو.

وبالنسبة إلىٰ بنيه المعصومين، من العذر الظاهر لهم في الجلوس، فإن كان، سلّم له عليه السلام، وهو خامس أهل الكساء، ومن حثّ علىٰ الجهاد معه جميعُ الأنبياء والأوصياء في جميع الكتب السماوية، من بدء آدم إلىٰ جدّه وأبيه وأُمّه وأخيه، وكذا الملائكة.

ومع ذلك ما تصدّوه في حفظ الدين وبيانه ونشره، وبذلوا أنفسهم وخرجوا جميعاً علىٰ الشهادة من الدنيا بالسم، إلّا علياً والحسين عليهما السلام والقائم بعد القتل، وكذا الزهراء بالضرب الوجيع الذي حلّ بها وهي حامل فأسقطها[٥]، لعن الله الفاعل والراضي والمعين بذلك، من آدم إلىٰ يوم الدين.

وكذا ما فيها من اختبار العالم، وشدّة الابتلاء له عليه السلام، وظهور نهاية مراتب الشهادة فيهم، فكلّ خير منهم ولهم وبهم وفيهم، ولا يسبقهم إلىٰ الخير سابق، ولا [يلحقهم][٦] لاحق، وجمعوا كمالات الوجود بتمامه، مع مافي ذلك من [مشرفة][٧] عمل الطاعات للشيعة، والخزي لأعدائهم في فعلهم مالم يفعله بغاة الأديان، فضلاً عمن يقول بالإسلام، ولكن

---

(١) «كامل الزيارات» ص ٣٥٤، ح ٦٠٨؛ «دلائل الإمامة» ص ١٧٨.

(٢) «اللهوف في قتلىٰ الطفوف» ص ٤٢، بتفاوت يسير.

(٣) في الأصل: «واما».

(٤) في الأصل: «لان».

(٥) «دلائل الإمامة» ص ١٣٤، ح ٤٣.

(٦) في الأصل: «يلحقه».

(٧) في الأصل: «مشرعه».

ولكن عُرف بذلك مخفي الأسرار وما اشتملت عليه صدورهم، وأظهر ما تحت الأستار، فلعنة الله عليهم عدد ما في علم الله. إلىٰ غير ذلك من الحكم التي اشتملت عليها شهادتهم عليهم السلام، خصوصاً الحسين عليه السلام، بحسب أنفسهم والعوالم، جملة وفرادىٰ، الموالي وغيره.

وسيأتيك في حديث حمران في الباب اللاحق[١] عدة أجوبة عمّا وقع بعلي والحسين عليهما السلام -إلىٰ آخرهم- من الطواغيت، مع علمهم به وقدرتهم علىٰ الدفع. وأفردت هذه المسألة في رسالة مفردة حسنة جامعة[٢].

فإن قيل: هم عليهم السلام جميعاً متصفون بالرضا بجميع ما يجري عليهم، ومسلّمون لما يقضىٰ ويمضىٰ مطلقاً، فكيف لا يظهر حسن الحال، بل تظهر الشكاية، كما عن الزهراء لما بشّرت بالحسين وعلمت بشهادته[٣]، وفي استغاثة الحسين بالطف، وما يقع بهم في هذه الأحوال من التحزّن والتأوه والتوجع؟

قلنا: ما أشرت له لا ينافي الرضا بالقضاء، فهم في نهاية ما يمكن في الكون بالنسبة إلىٰ صبرهم علىٰ ما أصابهم في جنب الله، ورضاهم وتسليمهم لما يقع بهم من الطواغيت والعتاة، رضاً بالمظلومية وبما حتم عليهم بمقتضىٰ الإمضاء والإذن، لا من جهة كونهم عداة ظالمين له، بما اشتملت عليه من الحكم [واختبار][٤] العالم به، ﴿لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَسَاءُوا بِمَا عَمِلُوا وَيَجْزِيَ الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَىٰ﴾[٥]. وهم قائدو العالم وذائدون.

ولا ينافي ذلك مافي الاعتراض، فإن هذا جارٍ بمقتضىٰ البشرية الظاهرة، وهو ظاهر الإمامة، وكمالاتهم إنّما تظهر دنياً بالتدريج، لضيق الزمن، وهم عليهم السلام بظاهر البشرية يجري عليهم الألم والخوف والعطش والجوع كغيرهم، وكذا الاستغاثة وطلب غيرَ ما يقع بهم قبل الوقوع، لأن لله فيه البداء، لكنّهم لعلمهم بلازم ذلك ورضاهم به -وعند علم ترجيح الطرف الآخر- صبروا علىٰ ما فُعل بهم ورضوا به، مع قدرتهم علىٰ الدفع ولو بالدعاء، والله يجيب

---

(١) انظر باب أن الأئمة يعلمون علم ما كان ...، ح ٤.

(٢) للمؤلف رسالة موسومة بـ«نور الهدىٰ لمصاب سيّد الشهداء»، وهي الآن قيد التحقيق في مؤسستنا «دار المصطفىٰ صلى الله عليه وآله لإحياء التراث»، وقد بيّن في الفصل الأول منها المسألة المبحوث عنها.

(٣) «كامل الزيارات» ص ١٢٤، ح ١٣٧؛ ص ١٢٥، ح ١٣٩.

(٤) في الأصل: «واختيار».

(٥) «النجم» الآية: ٣١.

[دعوتهم][1]، فرضوا وصبروا صبر مقتدر، ورضا وجدان، لا رضا عجز وفقدان.

وحينئذ لا يجدون ألماً لبلاء الدنيا ومحنها، فأنصار الحسين عليه السلام لم يجدوا ألم الحديد، وهم في شدّة العطش قلوبهم ثلجة باردة، والنسوة لم تجد ألم السكاكين حين عاينّ يوسف [وأخذ شراسيفها][2]؛ لانصرافهم إلىٰ مقام أعلىٰ من مقام هذه الآلام، فكيف هم عليهم السلام ؟! فهم في جنة ونعيم حين إزهاق نفوسهم، يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً.

مع مافي قولهم عليهم السلام ذلك من الحكم بين هذه الصفات وأضدادها، وإظهار تعدي الظلمة للكلّ، لعل فيهم من يذّكر أو يخشىٰ أو يرقّ [ويرجع][3]، ولئلا يقول بعض: خفي عليَّ الأمر فلم اهتدِ إلىٰ سواء الطريق. ولله البداء في الشي قبل وقوعه، فيجري [الدعاء][4] في كلّ ما يقع، لكنّه ليس دعاء دفع، بل دعاء استغاثة منهم وإغاثة مثلاً، وأمثال ذلك.

وفي قول الزهراء ذلك لأبيها لتظهر وجه الحكمة لكلٍّ أيضاً، مع ما ترتب عليه من نشر فضائل لهم.

ومن الاحتمالات الساقطة من بعض العلماء: أنّهم ما يفعل بهم الطواغيت ذلك، من قتل بالسيف أو السم، ليس لهم القدرة علىٰ الدفع.

قلنا: لا عبرة بهذا القول، فهو من نزغات الشيطان، ومتواتر النص كما سمعت، من كون قبضهم بالاختيار وغيره ـ وسيأتي ـ تكذّب ذلك، وكذا ما هم عليه من جميع الكمالات والرضا مع ذلك، وكذا الصبر، وإلّا ساووا لهم في ذلك، فيكون لهم أمثال ونظائر من أبناء نوعهم؛ بتساويهم في الكمال، وهو محال.

ولا [الظنّ] بأن عاقلاً إذا قيل له: هل الحسين حين علاه الشمر بالسيف ليحتزّ رأسه، والحسين عليه السلام ينظر إليه ويعظه ويوبّخه، هل هو قادر علىٰ قتله ـ بل جميع طواغيت الأرض بحيث لا يبقىٰ منهم أحد، ولو بدعوة الله، أو دعوة النفوس [فتجيبه][5] ـ أو لا يتمكن ؟

فإن قلت ـ والعياذ بالله ـ: [و]لا يتمكن من ذلك ولا يمكنه، أسقطت نفسك، وحكمت

---

(١) في الأصل: «دعوة».

(٢) في الأصل: «واحد شراشيفها». والشراسيف: أطراف أضلاع الصدر التي تشرف علىٰ البطن. انظر: «لسان العرب» ج٧، ص٨٢، مادة «شرسف».

(٣) في الأصل: «ويراجع».

(٤) في الأصل: «لدعاء».

(٥) في الأصل: «فعجيبة».

علىٰ نفسك بجهلهم وعدم [معرفتهم][١] الكتاب [والسنّة][٢] وما أقامهم الله وجعلهم محل صفاته ومظهرها.

فلابدّ من الرجوع لما نقول من القدرة وعدم الدفع، وكذا في جوعهم وخوفهم ليلاً ونهاراً في بعض الأحيان منهم، مع أن في ذلك كمال الاختيار لهم ولغيرهم، كما عرفت.

ولا يلزم منه إعانة علىٰ أنفسهم، ولا للظالم علىٰ ظلمه، كما عرفت وسيأتي، ولو منعوهم يلزم مثله في جميع العصاة، فيلزم أن لا يتمكن العاصي من المعصية، وهو يبطل الاختيار، فيبطل التكليف وتنفىٰ الطاعة، وهو محال، ويجري مثله في إبليس بالنسبة إلىٰ الله تعالىٰ.

والله فعل بمقتضىٰ الأسباب والمسببات لا بمقتضىٰ القدرة، وهم عليهم السلام أبوابه وفَعَل بهم، فلابدّ وأن يجري بمقتضىٰ الاختيار، وأن يصبروا ويرضوا، ويختاروه [اختيار بلاء][٣] لا فاقة وعجز، فوجب جريانهم عليهم السلام كما قلنا في شأنهم عليهم السلام.

قال الله تعالىٰ: ﴿لِيَمِيزَ اللهُ الخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ الآية[٤]، ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ الآية[٥]، ﴿الم * أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾ الآية[٦]، ﴿وَنَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ﴾[٧] ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾[٨]، وغير|ها| كثير، آية ورواية.

نعم، وقولنا: ولا يرضون بالظالمين، أي بالظلم فإنه معصية وقبيح، رضاً بالذات، أما من جهة العرض والتخلية، وأنّهم عليهم السلام الذائدون للعصاة والكفر بأعمالهم وعقائدهم، كما أنّهم عليهم السلام [السائقون][٩] للمؤمنين كذلك، والقاسمون للقبضتين، والمميزون للفريقين، وجب من ذلك الرضا به رضاً عرضياً، بمعنىٰ التخلية بمقتضىٰ الفعل والرحمة العامة، وهم عليهم السلام رحمته العامة والخاصّة.

وأيضاً ـ بكلام مختصر جامع لردّ الشبه، وموضح لعلوّ قدرهم بلا نهاية في كلّ كمالٍ

---

(١) في الأصل: «معرفة».
(٢) في الأصل: «والحسنة».
(٣) في الأصل: «اختار برا».
(٤) «الأنفال» الآية: ٣٧.
(٥) «الأنفال» الآية: ٤٢.
(٦) «العنكبوت» الآية: ١ ـ ٢.
(٧) «محمد» الآية: ٣١.
(٨) «آل عمران» الآية: ١٤٢.
(٩) في الأصل: «السابقون».

ومقام ـ إنّ الله تعالىٰ جعلهم محل أمره وحفظة سرّه، وفوّض الأمر إليهم لمّا أخبرهم وعرّفهم أنّهم لا يخرجون عنه، دائماً هم في الطرف الراجح، وأجرىٰ الأشياء بهم، وخلقها لهم، وجعلهم مردّها، فجرت الأشياء منهم بإذنه تعالىٰ وبما أحب ـ باطناً وظاهراً ـ وهو ما يحبّون، ولم يختاروا طريق الدفع ظاهراً، لِما أودع الله فيهم وأطلعهم عليه، ولو أرادوا وطلبوا خلافه لأجابهم، لأنه لهم وبهم، ومشيئتهم أعضاد لمشيئته بالنسبة إلىٰ تمام المشاءات في مقام الأبواب، وهو المقام الثالث لهم، كما في حديث جابر[1]، وسمعت في غير حديث ويأتي أنّهم عليهم السلام أبوابه تعالىٰ وجلّ، وهم مردّ المنافيات، فجمعوا بين ذلك لأن الكلام في صفات الأفعال لا الذات، وهم في جميع ذلك راضون محتسبون.

ثمّ وكما أنّهم عليهم السلام أشهدهم الله خلق الأشياء، وأنهىٰ علمها لهم، فهم محيطون بها علماً، ويطلبون الزيادة فيه؛ لعدم استغنائهم عنه تعالىٰ بوجه مطلقاً، وإلّا نفد ما عندهم، فدائماً يعلّمهم، وقال تعالىٰ لسيّدهم وسيّد الكلّ: ﴿وَقُل رَّبِّي زِدْنِي عِلْماً﴾[2].

فكما هذه الإحاطة بما وصل لهم من العلم لا ينافي طلب الزيادة ممّا لم يصل، فكذا الرضا، هم بما وصل لهم في كونهم، وما خفي في الإمكان أعلىٰ منه، ولا نهاية له، ولا يحيطون به إلّا بما شاء، ولا نهاية لهم عليهم السلام في مراتب الكمال بحسب الإمكان، وجب حصول الزيادة وطلبها؛ إذ لا نفاد لمدده وخزائن جوده. ولم يناف ذلك الرضا والقناعة، وما يحصل لهم يبرز من إمكانهم إلىٰ كونهم.

وظاهر الوجود المقيد وشهادة الإمكان لا يسع مافيه، فهو أعم ممّا في الكون، كما هو ظاهر في كون كلّ واحد وإمكانه، مع مافي حقائقهم من الفقر والتعلق، بل حقيقتهم ذلك، فهم دائماً في الفقر ونسبهم إليه، وهم أهله كما في الدعاء، فدائماً هم في تنقل من كمال إلىٰ كمال، وقبل حصول الزيادة تامّون، وكذا بعدها. فافهم وتأمله حقاً، فإنه ينفتح لك منه عدة مسائل ـ ودفع إشكالات ـ [ويوقفك][3] علىٰ علوّ مقامهم عليهم السلام.

وقال محمّد صادق: «والنصرة عبارة عن تصرّفه وتوجهه عليه السلام في دفع أعدائه، فإنه عليه السلام كان مخيّراً بين إيقاع هذا النصر ولا إيقاعه الذي كان مستلزماً للقاء الله تعالىٰ؛ فإن الأول أرض بالنسبة إلىٰ الثاني، والثاني سماء بالنسبة إلىٰ الأول؛ لعلو [رتبته][4]، ودنائة الأول

---

(١) «بحار الأنوار» ج٢٦، ص١٣، ح٢.
(٢) «طه» الآية: ١١٤.
(٣) في الأصل: «ويوفقك».
(٤) في الأصل: «رتبة».

بالنسبة إليه، فاختار عليه الثاني الذي [يستلزم][1] لقاء الله تعالىٰ».

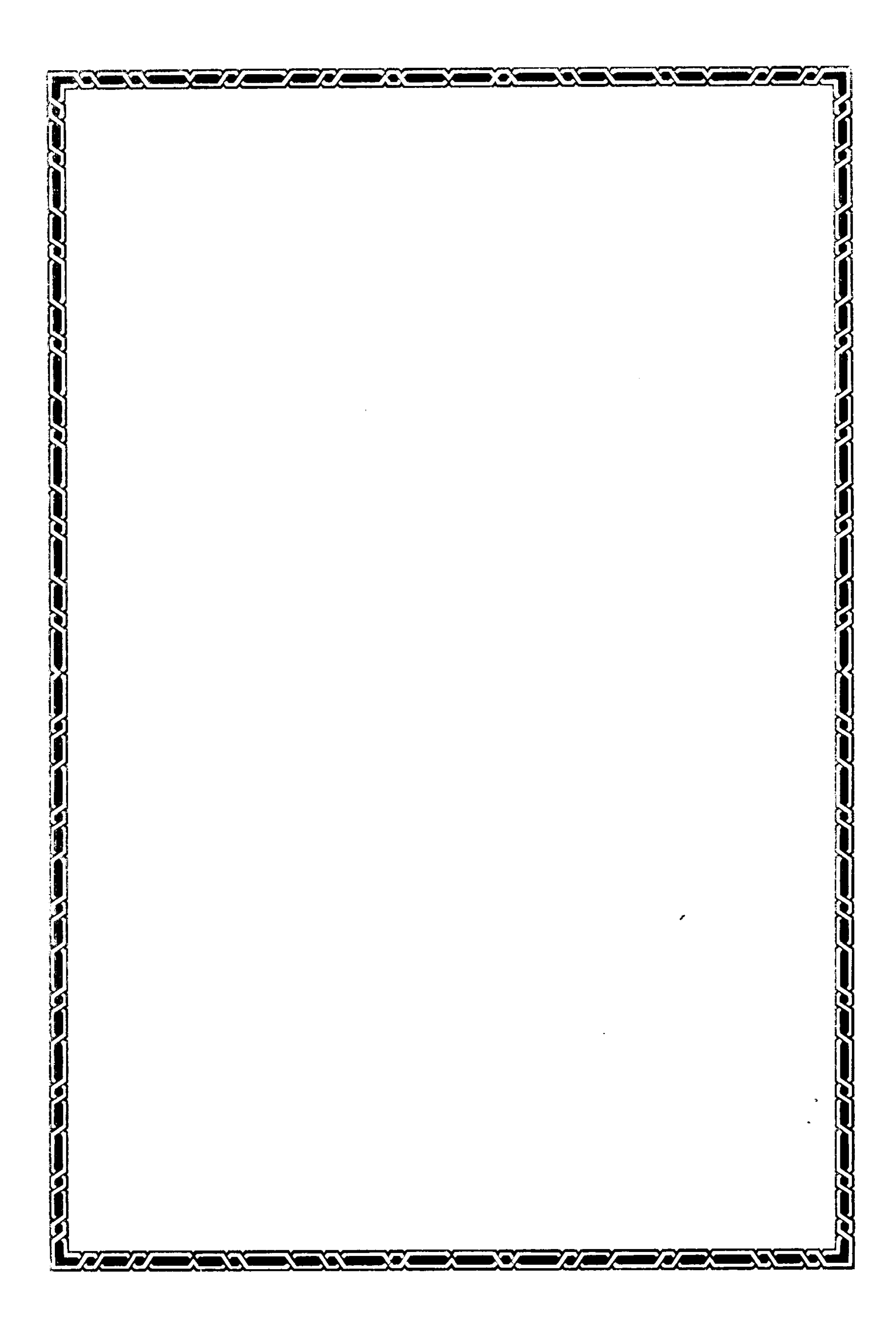
أقول: عرفت المراد من السماء والأرض والنازل بالنصر معه، وإن كان هو كافياً، كحال المجاهدين مع جدّه وأبيه من الملائكة وغيرهم، وهو المطابق للعقل والنقل، ودع عنك تحريف الضلال ومبطلي السنّة والكتاب. وفيما تضمنه أخبار الباب ـ الدالة علىٰ عنوانه ـ [فيه] كفاية، فهو من المتواتر معنىً، وملأكتب الحديث.

* * *

(١) في الأصل: «سيلزم».

الباب الثامن والأربعون

أن الأئمة عليهم السلام يعلمون علم ما كان وما يكون وأنه لا يخفى عليهم شيء صلوات الله عليهم أجمعين



أضواء حول الباب

أقول أحاديث الباب ستة، وعرفت من الأبواب السابقة والمجلّد السابق أنّهم عليهم السلام أحاطوا بعالم الكون ولا يخفىٰ عليهم شيء منه بتعليم الله، علىٰ النحو الذي فُصّل لك، فإنهم لا يحيطون من العلم إلّا بما علّمهم الله، ولأن الله أشهدهم خلقه، وأنهىٰ الله إليهم أمر الكون، وأعانهم علىٰ ذلك وأمدّهم، ولم يرفع يده عنهم، ولأن بهم عليهم السلام ملأ الكون، ذاتاً وصفة وفعلاً وقولاً وأحوالاً، فهم محيطون به، كلّ في مقامه، ويبقىٰ فوقه الإمكان، وما في الخزانة العظمىٰ، وما يزدادون به، وما يتجدد الآن بعد الآن، ممّا هو فوق ذلك رتبة، كما سبق في المجلّد السابق وغيره.

وفي بعض أدعية السجادية لزين العابدين: (اللهمّ يامن خصّ محمّداً وآله بالكرامة)، إلىٰ أن قال: (وعلّمهم علم ماكان وما بقي، وجعل أفئدة من الناس تهوي إليهم)[1]... إلىٰ آخره.

وفي بصائر الصفار، عن أبي عمرو، عن معاوية بن وهب، قال: استأذنت علىٰ أبي عبد الله عليه السلام فأذن لي، فسمعته يقول في كلام له: (يا من خصّنا بالوصيّة، وأعطانا علم ما مضىٰ وعلم ما بقي، وجعل أفئدة من الناس تهوي إلينا، وجعلنا ورثة الأنبياء)[2].

وعن حمّاد اللحّام، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: (نحن والله نعلم ما في السماوات وما في

(١) «الصحيفة السجادية الكاملة» ص٤٦، دعاؤه في ذكر آل محمد عليهم السلام، صححناه علىٰ المصدر.

(٢) «بصائر الدرجات» ص١٢٩، ح٢، باختلاف في السند، صححناه علىٰ المصدر.

الأرض، وما في الجنة وما في النار، وما بين ذلك)، قال: فانبهتُّ أنظر إليه، فقال: (يا حمّاد، إن ذلك من كتاب الله، إن ذلك في كتاب الله، إن ذلك في كتاب الله تعالىٰ، ثمّ تلا قوله تعالىٰ: ﴿ وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيداً عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ﴾ إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿ وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴾[١]، إنّه من كتاب الله، فيه تبيان كلّ شيء، فيه تبيان كلّ شيء)[٢].

وبسنده عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام قال: (سئل عليٌّ عن علم النبي صلى الله عليه وآله، فقال: علم النبي علم جميع النبيين، وعلم ما كان وماهو كائن إلىٰ قيام الساعة . ثمّ قال: والذي نفسي بيده، إني لأعلم علم النبي، وعلم ما كان وماهو كائن، فيما بيني وقيام الساعة)[٣].

وروىٰ الصفار أيضاً في البصائر[٤] أحاديث الباب الآتية، بتغيّر بعض الألفاظ الغير المخل .

❑ الحديث رقم ﴿ ١ ﴾

قوله: ﴿ عن سيف التمّار، قال: كنّا مع أبي عبد الله عليه السلام جماعة من الشيعة في الحجر، فقال: علينا عين، فالتفتنا يمنة ويسرة فلم نرَ أحداً، فقلنا: ليس علينا عين، فقال: وربّ الكعبة، ورب البنية ـ ثلاث مرات ـ لو كنت بين [يدي][٥] موسىٰ والخضر [لأخبرتهما][٦] أني أعلم منهما، ولأنبأتهما بما ليس في أيديهما، لأن موسىٰ والخضر أُعطيا علم ماكان، ولم يُعطَيا علم مايكون وما هو كائن حتىٰ تقوم الساعة، وقد ورثناه من رسول الله صلى الله عليه وآله وراثة ﴾.

❑ الحديث رقم ﴿ ٢ ﴾

قوله: ﴿ عن الحارث بن المغيرة وعدّة من أصحابنا، منهم عبد الأعلىٰ وأبو

---

(١) «النحل» الآية: ٨٩.

(٢) «بصائر الدرجات» ص١٢٨، ح٤، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

(٣) «بصائر الدرجات» ص١٢٧، ح١، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

(٤) «بصائر الدرجات» ص١٢٣، ح٣؛ ص١٢٤، ح١، ٢، ٣؛ ص١٢٨، ح٦؛ ص١٢٩، ح١.

(٥) ليست في المصدر.

(٦) في الأصل: «لأجبتها».

عبيدة وعبد الله بن [بشر][(١)] الخثعمي، سمعوا أبا عبد الله عليه السلام يقول: إني لأعلم ما في السماوات وما في الأرض، وأعلم ما في الجنة، وأعلم ما في النار، وأعلم ما كان وما يكون.

قال: ثمّ مكث هنيئة فرأىٰ أن ذلك [كبر علىٰ][(٢)] من سمعه منه، فقال: علمت ذلك من كتاب الله عزّ وجلّ، إنّ الله عزّ وجلّ يقول: فيه تبيان كلّ شيء[(٣)] ﴾.

❑ الحديث رقم ﴿ ٣ ﴾

قوله: ﴿عن جماعة بن سعد الخثعمي، أنّه قال: كان المفضّل عند أبي عبدالله عليه السلام، فقال له المفضّل: جعلت فداك، يفرض الله طاعة عبد علىٰ العباد ويحجب عنه خبر السماء ؟ قال: لا، الله أكرم وأرحم وأرأف بعباده من أن يفرض طاعة عبد علىٰ العباد ثمّ يحجب عنه خبر السماء صباحاً ومساءً ﴾.

أقول: (العين) الجاسوس والعظيم، وتستعمل في غير ذلك. وعرفت تفصيل علمهم عليهم السلام بما يكون إلىٰ يوم القيامة، وأن فيه ما لا يقع أصلاً، وما يمكن، والمشروط كذلك، وغير ذلك، ولله فيه البداء، وفوقه ما يتجدد لهم، فلا نهاية للعلم.

وعلمهم ذلك أصله من جهة [واحدة][(٤)] ـ بمقامهم العلي ـ بإلهام من الله، بواسطة محمّد صلى الله عليه وآله، ثمّ مقام المعاني والأبواب، ثمّ بما معهم من الكتب ـ وعرفتها ـ بتعريف إلهي مطابق لما هم عليه، لا أنّه من تلك القوانين الكلّية خاصّة، فيكون كأهل النظر، إلّا أنّ لهم زيادة استخراج الكلّ منها، ولا أنّهم عليهم السلام فانون في ذات الرسول بمقام، فهم ذات الرسول، كما زعمه محمّد صادق في الشرح، وسبق مع ردّه.

---

(١) في الأصل: «بشير». (٢) في الأصل: «كثير».

(٣) إشارة إلىٰ قوله تعالى: ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيكَ الكتابَ تِبْياناً لِكُلِّ شَيْءٍ ﴾ «النحل» الآية: ٨٩.

(٤) في الأصل: «واحد».

ولمّا عظم ذلك على السائل بيّنه الإمام له بوجه لا ينكر، وهو أن القرآن جامع وفيه تبيان كلّ شيء، فيدخل فيه ذلك، وهم عليهم السلام حملته وعالمون به كذلك ولا يفارقونه، وهذا ممّا لا يخالف فيه حتى العامة. فتثبت من ذلك علمهم عليهم السلام بما كان وما يكون إلى يوم القيامة.

ولمحمّد صادق هنا هفوات، منها ما قاله في شرح الحديث الثاني، وتأويله له بما يبطل الأحاديث، حيث قال: «(**ما في السماوات وما في الأرضين**) من الموجودات، وقد علمت إحاطة المقرّبين بالقرب التام بها جميعاً في السفر في الله. والمراد ممّا في السماوات والأرض يعمّ الجسمانيات، وعلمهم عليهم السلام بما في الجنة والنار فإن المراد منهما هو الجنّة والنار الروحانيّة والجسمانية جميعاً، والجنة الروحانية مرتبة الواحديّة والأحديّة والعقل والمثال، والنار الروحانية هي من الهموم والغموم عن حرمان مرضاة الله تعالى، كما قال الله تعالى: ﴿**نَارُ اللهِ الْمُوقَدَةُ * الَّتِي تَطَّلِعُ عَلَى الْأَفْئِدَةِ**﴾[1].

والمراد منهما هو العلم بعظمة الله وكبريائه، وعلم سائر الموجودات من العقل والمثال والهيولانيات؛ بقرينة ذكر السماوات والأرض، يعني العلم بجميع ما سوى الله، موجوداً أو معدوماً.

وقد صرّح عليه السلام أن استيعاب علمهم بالعلم الحصولي بتركيب الحروف القرآنية - بالضوابط والقواعد التي لهم على ترتيب نزل - إملاء رسول الله صلى الله عليه وآله، ولا رطب الموجودات ولا يبس المعدومات إلّا في كتاب مبين، وصلى الله على خير المظاهر محمد وآله أجمعين».

أقول: عرفت بطلان قوله في السفر في الله وما أراد منه، ونهاية قرب المقرّبين في مقام الإمكان وما ظهر لهم بهم، في حروف وجوده وآياته ودلالته، لا بذاته، فيحيطون بما علّمهم الله، ويبقى غيره إلى ما لا نهاية له.

وليس معنى الجنة الروحانية كما أراد من مرتبة الواحدية والأحدية، وسبق معناهما في كلامه مع بيان بطلانه.

وفي تقسيمه ما سواه تعالى إلى موجود ومعدوم - والكلّ في علمه ومحيط به، ولا أريد

---

(١) «الهمزة» الآية: ٦ - ٧.

الذاتي، بل الخزانة العظمىٰ ـ فيه مالا يخفىٰ. ولا يخرج عنها شيء، ولا يعدّ تحقق لشيء في الذات غيرها حتىٰ اعتبار العدم، لا بدخول ولا مقابلة حتىٰ اعتباراً، إلىٰ غير ما ذكر من مفاسده.

وقد اشتمل الحديث الأخير علىٰ برهان حِكمي حسن جامع لعدة أدلة، وهو أن الله فرض طاعة محمد وآله علىٰ العباد ومن أخذ عليهم العهد، وهو جميع الخلق طرّاً، [من][1] فلك أو ملك، أو إنس أو جان، أو حيوان أو جماد، وغير ذلك، وفرض عليهم طاعتهم.

ولا يصحّ ـ في مقتضىٰ الحكمة واللطف الإلهي والرحمة بعباده وبمن خلق ـ أنّه يوجب عليهم طاعتهم في كلّ ما يقولون ويأمرون، وهو يوجب الرد لهم فيما قلّ وجلّ بحسب الذوات والصفات والأقوال والأفعال، وهم في حاجة ذلك، فلا يصح [منه][2] ذلك ويحجب عمن ولاه أمر خلقه خبر السماء، صباحاً ومساءً وفي كلّ آن؛ لمنافاة ذلك لذلك.

ولا يكون الولي قائماً بالولاية الحقة الكلّية الإلهيّة العامة إلّا بذلك، وإلّا بطلت ولايته وحجيته، فلابدّ وأن يمدّه بذلك ويؤيّد كذلك، وإلّا لم يكن حجته، وسبق هذا المضمون في المجلّد السابع وغيره.

وإذا كان لا يقطع عنهم الوحي في كلّ آن ولا يفعلون إلّا بأمره، وكذا قولهم، وجب من ذلك أن مشيئته تعالىٰ لا تظهر بحسب مقارناتها في خلقه إلّا بهم، لهم ولغيرهم، فهم محالّ مشيئة الله ووكرها، كما روي في الجامعة[3] وغيرها[4]، وسبق. فهم المترجمون لمشيئته أيضاً وألسن إرادته، بل هي غيب في مشيئتهم الظاهرة لهم ولغيرهم، وعملهم بها.

❑ الحديث رقم ﴿ ٤ ﴾

قوله: ﴿عن ضُريس الكُناسي، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول ـ وعنده أناس من أصحابه ـ: عجبت من قوم يتولّونا ويجعلونا أئمة، ويصفون أنّ طاعتنا مفترضة عليهم كطاعة رسول الله صلى الله عليه وآله، ثمّ يكسرون حجّتهم

---

(١) في الأصل: «في».   (٢) في الأصل: «من».

(٣) «تهذيب الأحكام» ج٦، ص٩٦، ح١٧٧، وفيه: (السلام علىٰ محالّ معرفة الله).

(٤) «بحار الأنوار» ج٢٥، ص٣٣٧، ح١٦؛ ج٢٦، ص٢٥٦، ح٣١.

ويخصمون أنفسهم بضعف قلوبهم، فينقصونا حقّنا، ويعيبون ذلك علىٰ من أعطاه الله برهان حقّ معرفتنا والتسليم لأمرنا. أترون أن الله افترض طاعة أوليائه علىٰ عباده، ثمّ يخفي عنهم أخبار السماوات والأرض، ويقطع عنهم مواد العلم فيما يرد عليهم، ممّا فيه قوام دينهم؟!».

أقول: لا خفاء في أن معرفتهم عليهم السلام درجات، ومن عرفهم إجمالاً، وقصر عن معرفتهم تفصيلاً، بمقام الإمامة، إذا سمع بها أنكر، وقد يفسق أو يكفر. وهكذا فيمن هو أعلىٰ رتبة في معرفتهم بالنورانية، وما أودعهم الله من سرّه المخزون فيهم واسمه الأعظم وسرّ [الخليقة][1]، وعرف ولايتهم أنّها الولاية المطلقة [العالم][2] الأمر والخلق، الشاملة للاعتقاد والأقوال والأفعال والأحوال.

فمن لم يعرفهم كذلك إذا سمع به كذّب وجحد، ولم يقف ويسلّم، مع أن دليله الدال علىٰ وجوب طاعتهم ومعتقده وما يصفهم عليهم السلام به يوجب كونهم عليهم السلام محل سرّه، وتراجمة وحيه، وألسن إرادته، فقد كسروا قولهم واعتقادهم بإنكارهم ما دليلهم يثبته. وهذا من ضعف الدين واليقين، وهذا واقع في بعض الفرقة مع آخر منهم، كما هو ظاهر مستمر.

وقال عليه السلام: **(لو علم أبو ذر ما في قلب سلمان لقتله ـ أو لكفّره ـ ... إنّ علم العلماء صعب مستصعب)**[3]... إلىٰ آخره.

مع أنّه أقرب الأربعة إلىٰ سلمان، بينهما درجة، فكيف ما يكون درجات؟!

ومن يسلّم لظاهر فضلهم ووجوب طاعتهم وإمامتهم، وهكذا فيما ورد عنهم، ولا يعاند ويتبع الهوىٰ، سلم من ذلك، ولابدّ وأن يصل لمعرفة سرّه ولو بعد أزمان؛ فإنه لا يخالف الظاهر، فافهم.

ومعلوم أن وجوب الطاعة لهم ـ التي هي طاعة الله ورسوله ـ توجب جعل أمر الخليقة وجميع العوالم غيباً وشهادة إليهم، وأن عليهم تقويم ذلك وقوامه ونشر أحكامه، بحسب الوجود الفطري وصفاته، والشرائع الأمريّة وأحكامها، في كلّ عالم ووقت. وكذا كونهم

---

(١) في الأصل: «الخليفة». (٢) في الأصل: «العالم».

(٣) «بصائر الدرجات» ص ٢٥، ح ٢١، بتفاوت يسير. ونحوه في «الاختصاص» ضمن «سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد» ج ١٢، ص ١٢.

أئمة وأولياء له تعالىٰ يوجب الإمامة العامة كذلك، كما سبق في أبوابه مبيّناً.

وأنت أيّها الناظر لِما في هذا الشرح من خصائصهم وبيان أحوالهم، مع أنّه أقل القليل بالنسبة إليهم عليهم السلام في كلّ مسألة، [يظهر][١] لك التفاوت الكثير ونقْل حالهم وعلوّ مقامهم؛ لأنهم كما في حديث جابر[٢] المكرر نقله أو الإشارة إليه في الشرح، وأمرهم هو الظاهر وظاهره، والباطن وباطنه، وهو السرّ، وسرّ السرّ المقنع بالسرّ.

وقال محمّد صادق: «ومواد علمهم هو الله، ولفظ الجمع باعتبار كثرة النائبين لله تعالىٰ؛ فإن الشيء الواحد إذا أُضيف إلىٰ أُمور كثيرة يكون كثيراً بالاعتبار».

أقول: المراد بالعلم: العلم الحادث المخلوق لله، وأصله وإن كان واحداً، لكن بعدُ بحسب مقارناته [يتعدد][٣] كثيراً فتتعدد مواده، وعرفته مفصّلاً، وليس هو ذات الله كما قال، بناءً منه علىٰ وحدة الوجود، والتعدد اعتباري، تعيّنه في القوابل المتعددة.

قال: «ويمكن أن يراد من الدين* جريان مقادير الله في الأرض، فإنه لا يمكن بدون سفراء الله، فإنّ الأسباب الأرضية والسماوية لا يكفي فيها».

أقول: ضاق عليه المخرج في تفسير الدين، حتىٰ قال: «ويمكن»... إلىٰ آخره، بطريق الإمكان لا القطع. [والدين][٤] له معانٍ: الجزاء والطريقة وغيرها، والدين الذي بعث به [في][٥] العباد هي الولاية ـ اعتقاداً أو عملاً، والعلم به ـ والمعاداة، وهذه تشمل الكون الوجودي والتشريعي، ولم تظهر بحقيقتها وكمالها، بحيث لا تبقىٰ تقيّة من المخالفين ولا من جهّال تبّاع الشيعة والموالين، إلّا بظهور القائم، وهو المراد من قوله تعالىٰ: ﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾[٦]. وحينئذ تظهر أسرار الدين التي هي أسرارهم ظاهراً.

وروي: (**أنّ العلم سبعة وعشرون حرفاً، وليس في أيدي الناس إلّا حرفان، وخمسة وعشرون عند القائم، فإذا ظهر ضم الخمسة والعشرين إلىٰ الحرفين**)[٧]، حتىٰ إنّ الرجل ليستغني عن

---

(١) في الأصل: «لظهر». (٢) «بحار الأنوار» ج٢٦، ص٨ – ١٧، ح٢.

(٣) في الأصل: «يتعد».

(*) في قوله عليه السلام آخر الحديث الرابع: (ممّا فيه قوام دينهم).

(٤) في الأصل: «والذين». (٥) في الأصل: «من».

(٦) «التوبة» الآية: ٣٣؛ «الصف» الآية: ٩.

(٧) «الخرائج والجرائح» ج٢، ص٨٤١، ح٥٩؛ «بحار الأنوار» ج٥٢، ص٣٣٦، ح٧٣، نقله بالمعنىٰ.

علم غيره. قال علي عليه السلام: (وهنا قوله تعالى: ﴿يُغْنِ اللهُ كُلاً مِنْ سَعَتِهِ﴾[١])[٢]. وجاء تأويل قوله تعالىٰ: ﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾.

وقال علي بن الحسين عليه السلام في دعاء شهر رمضان: (حتىٰ لا يستخفي بشيء من الحق مخافة أحد من الخلق)[٣].

وفي الاكمال، عن أبي عبد الله عليه السلام، في قول الله عزّ وجلّ: ﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾، قال: (والله ما نزل تأويلها بعد، ولا ينزل تأويلها حتىٰ يخرج القائم، فإذا خرج القائم لم يبقَ كافر بالله العظيم ولا مشرك بالإمام إلّا كره خروجه، حتىٰ أن لو كان كافر أو مشرك في بطن صخرة لقالت: يا مؤمن، في بطني كافر، فاكسرني واقتله)[٤].

وفي الكافي، عن محمد بن الفضيل، عن أبي الحسن الماضي، قال: قلت: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ﴾، قال: (هو الذي أمر رسوله بالولاية لوصيه، والولاية هي دين الحق)، قلت: ﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾[٥] قال: (يظهره علىٰ جميع الأديان عند قيام القائم)، قال: (يقول الله: ﴿وَاللهُ مُتِمُّ نُورِهِ﴾ ولاية القائم ﴿وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾[٦] بولاية علي)، قلت: هذا تنزيل؟ قال: (نعم، أمّا هذا الحرف فتنزيل، وأمّا غيره فتأويل)[٧].

والأحاديث في ذلك كثيرة، وما ذكر داخل فيما ذكرناه ويزيد عليه، فافهم.

وما فيه قوام الدين أعم ممّا ذكره وأجمع.

قوله: « فقال له حمران: جعلت فداك، أرأيت ما كان من أمر قيام علي بن

---

(١) «النساء» الآية: ١٣٠.

(٢) «مختصر بصائر الدرجات» ص٢٠١، وفيه: (ويقذف في قلوب المؤمنين العلم، فلا يحتاج مؤمن إلىٰ ما عند أخيه من العلم، فيومئذ تأويل هذه الآية: ...).

(٣) «مصباح المتهجد» ص٥٢٣؛ «إقبال الأعمال» ص٣٢٤. وذكر السيد في سنده أنّه من الأدعية التي كان أبو جعفر محمد بن عثمان بن سعيد العمري رضي الله عنه يدعو بها.

(٤) «كمال الدين» ص٦٧٠، ح١٦، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

(٥) «التوبة» الآية: ٣٣؛ «الفتح» الآية: ٢٨؛ «الصف» الآية: ٩.

(٦) «الصف» الآية: ٨.

(٧) «الكافي» ج١، ص٤٣٢، باب فيه نُكت ونُتف من التنزيل في الولاية، ح٩١، صححناه علىٰ المصدر.

أبي طالب والحسن والحسين عليهم السلام، وخروجهم وقيامهم بدين الله عزّ ذكره، وما أُصيبوا من قتل الطواغيت إيّاهم والظفر بهم، حتىٰ قُتلوا وغُلبوا؟

فقال أبو جعفر عليه السلام: يا حمران، إنّ الله تبارك وتعالىٰ قد كان قدّر ذلك عليهم وقضاه وأمضاه وحتمه علىٰ سبيل الاختيار، ثمّ أجراه، فبتقدم علمٍ إليهم من رسول الله صلى الله عليه وآله قام عليّ والحسن والحسين عليهم السلام، وبعلمٍ صمتَ مَن صمتَ منّا. ولو أنّهم ـ يا حمران ـ حيث نزل بهم ما نزل من أمر الله عزّ وجلّ وإظهار الطواغيت عليهم سألوا الله عزّ وجلّ أن يدفع [عنهم] ذلك، وألحّوا عليه في طلب إزالة تلك[1] الطواغيت وذهاب ملكهم، إذاً لأجابهم ودفع ذلك عنهم، ثمّ كان انقضاء مدة الطواغيت وذهاب ملكهم أسرع من سلك منظوم انقطع فتبدد. وما كان ذلك الذي أصابهم يا حمران لذنب اقترفوه، ولا لعقوبة معصية خالفوا الله تعالىٰ فيها، ولكن لمنازل وكرامة من الله أراد أن يبلغوها، فلا تذهبنّ بك المذاهب فيهم ».

أقول: إمّا هذا سؤال من حمران مستقل، أو أنّه لمّا كان الإمام لا يصحّ أن يقطع عنه مواد علمه، أي بمقتضىٰ الحكمة الوجودية وما [أقامه][2] الله فيه وحكّمه، لا بحسب القدرة، قال الله: ﴿ وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ﴾ الآية[3]، لكنّه لا يشاء إذهابه، كما قال الرضا عليه السلام[4]. ويدخل في ذلك علمهم بما يصيبهم من الطواغيت، فكانوا [يستدفعونه][5] عن أنفسهم، ولا عجز فيهم ولا نسيان وسهو، وهم أيضاً قائمون بالدين أتم قيام وأحكمه، بما يناسب الوقت وتجتمع شروطه، ولأمثال ذلك من المذاهب الباطلة المنزهون عنها.

---

(١) في المصدر: «ملك». (٢) في الأصل: «قامه».

(٣) «الأسراء» الآية: ٨٦.

(٤) «عيون أخبار الرضا» ج١، ص١٨٩، ح١، وفيه: (فهو يعلم كيف يذهب به وهو لا يذهب به أبداً).

(٥) في الأصل: «بسند معونة».

فأجابه عليه‌السلام بما يشتمل علىٰ أجوبة متعددة:

الجواب الأوّل: أنّ ما وقع بهم عليهم‌السلام من غلبة الطواغيت وقتلهم وتشتيتهم، كما فعل بالحسين عليه‌السلام ـ روحي له الفداء ـ وغيره منهم عليهم‌السلام، أو حالهم في القيام في الدين، لا ينافيه ذلك، فإنه ممّا قضاه الله وأمضاه وحتمه عليهم [وأمضاه]، بمقتضىٰ الكون والحكمة وما يراه |من| المصلحة.

الجواب الثاني: أنّ أفعالهم في الخروج والجلوس كلّها معهودة من الرسول، مبيّن لهم عن الله، وكذا بما يتجدد لهم من العلم بعد موته صلى‌الله‌عليه‌وآله، ولكن لابدّ من مروره عليه صلى‌الله‌عليه‌وآله، كما سبق. فكلّ ما يصل إليهم عليهم‌السلام بتقدم علم إليهم من الرسول، فعليهم القبول والرضا والصبر، وحاشاهم من المخالفة لله ورسوله صلى‌الله‌عليه‌وآله، لا أنّه لعجز فيهم، أو الله لم يقبل دعاءهم، فلو سألوا الله وألحّوا عليه في الدعاء والمسألة أن يدفع ذلك ويزيله عنهم ويهلك الطواغيت لأجابهم إلىٰ ذلك، وهم أيضاً ليسوا بعاصين، لكن تلك المرتبة أعلىٰ وأكمل بالنسبة لهم ولغيرهم.

ولا ينافي هذا سبق العلم، ولاكونه من المحتوم، ولا عدم الرضا منهم بذلك؛ فكونه من المحتوم بمقتضىٰ الحكمة، ولا ينافي إمكانه وأن لله فيه البداء؛ لقوله تعالىٰ: ﴿يَمْحُو اللهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ﴾[1]، كما في الآجال، بالدعاء والصدقة. ولم يخرج بهذه الحتميّة عن الإمكان والجواز، ويدل عليه كثير من الآي، سمعت بعضها.

كما أنّهم عليهم‌السلام يشفعون لمن أراد عذابه، ويحتمون في الإسقاط عن بعض شيعتهم؛ لأن هذا حقهم ولهم، فلو أرادوا التغيير جرىٰ كما يريدون، ولأنهم مظهر مشيئته، العاملون بأمره، وظهرت مشيئته |بهم|، فلا يشاؤون إلّا ما يشاء.

فلا منافاة بهذا الطلب والإلحاح لرضائهم وتسليمهم للأمر، وكونه ممّا قضي وحتم، ومع ذلك فانقضاء دولة الطواغيت سريع، لقصرها ـ وبفعلهم ذلك ـ كسلك منظوم انقطع وتبدد، وكانوا كذلك.

الجواب الثالث: [أنّ][2] ما وقع بهم لا لذنب أو عقوبة معصية ـ وحاشاهم ـ بل من

(١) «الرعد» الآية: ٣٩.

(٢) في الأصل: «اذا».

البلاء الحسن الجميل، كما قال تعالىٰ[١]، وقال تعالىٰ: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ﴾ إلىٰ قوله: ﴿يَسِيرٌ﴾[٢]، بل لمنازل معدّة لهم وكرامة منه لهم مقابل ذلك لا ينالونها إلّا بها.

وهذا المضمون من زيادتهم عليهم السلام بأعمالهم وكذا بأعمال شيعتهم ممّا تكثرت النصوص به، وسبق بعضه مع بيانه ودفع ما فيه من الإشكال. وكفىٰ قوله: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً﴾[٣]، ﴿وَهُمْ مِنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ﴾[٤].

وقول بعضنا بعدم قبولهم الزيادة ـ [ولا][٥] عبرة به، كما سبق ـ باطل.

وسبق لك زيادة في بيان ما أصابهم من الحِكم، وأنّه لا عجز فيهم أو في جانب الله، أو عن ذنب ومعصية، أو عن جهل في الله وعدم مبالاة، إلىٰ غير ذلك من جهات النقص المنزهون عنه، كما طهّرهم الله وقدّسهم في مقام القدم المخلوق، وبه طهّروا في مراتب الكون.

❑ الحديث رقم ﴿٥﴾

قوله: ﴿عن هشام بن الحكم، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام بمنىً عن خمسمائة حرف من الكلام، فأقبلت أقول: يقولون كذا وكذا، قال: فيقول: قل كذا وكذا، قلت: جعلت فداك، هذا الحلال وهذا الحرام، أعلم أنك صاحبه، وأنك أعلم الناس به، وهذا هو الكلام، فقال لي: [وَيْكَ] يا هشام، يحتج[٦] الله تبارك وتعالىٰ علىٰ خلقه بحجة لا يكون عنده كلّ ما يحتاجون إليه ؟!﴾.

أقول: الحرف كما يطلق على المعنىٰ المعروف كذا يطلق علىٰ الكلم والجملة والحجّة والطرف. [و]قد عرفت برهان ذلك ـ بمقتضىٰ الحكمة والموعظة ـ متفرقاً مكرراً، والقرآن مصرّح به ومتواتر النصوص، لأنه ولّاه أمرهم، وجعله مرجعهم والباب لهم، فلابدّ وأن

---

(١) «الأنفال» الآية: ١٧.
(٢) «الحديد» الآية: ٢٢.
(٣) «طه» الآية: ١١٤.
(٤) «الأنبياء» الآية: ٢٨.
(٥) في الأصل: «والا».
(٦) في المصدر: ([لا] يحتج).

يكون عنده ما يحتاجون إليه وبيانه، وإلّا انتفت حجيته وفاتت ولايته، [ولزم][١] العبث في فعل الله، وعلت حجة خلقه عليه، ولم يكن الحجة حجة.

والمراد بـ(الكلام) إمّا علم الكلام ـ وفسّره به محمّد صالح المازندراني[٢] والكاشاني[٣] ـ أو ماهو أعم، ولا منافاة في ذلك.

ومثل هذا الحديث [صريح][٤] الدلالة في عدم بطلان علم الكلام، ولكن إذا لم يخرج عما يقولون، وإلّا فهو جدال باطل وضلال، وأكثره كذلك، كما سبق في المجلّدات متفرقاً.

وقوله عليه السلام: (يحتج الله) متضمن لاستفهام [إنكاري][٥]، وهو بمعنىٰ النفي، أي: لا يحتج الله .. إلىٰ آخره.

وفي بعض النسخ: (لا يحتج)، وهو ظاهر عقلاً ونقلاً.

وقول هشام: «هذا هو الكلام» في الكلّ.

وفي بعض النسخ: (وتشكّ يا هشام ؟!).

☐ الحديث رقم ﴿٦﴾

قوله: ﴿عن أبي حمزة [الثمالي][٦]، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: لا والله لا يكون عالمٌ جاهلاً أبداً، عالماً بشيء [جاهلاً بشيء]. ثمّ قال: الله أجلّ وأعزّ وأكرم [وأعظم][٧] من أن يفرض طاعة عبد يحجب عنه علم سمائه وأرضه، ثمّ قال: لا يحجب ذلك عنه﴾.

أقول: ليس مراد الإمام عليه السلام أنّه لا يكون أحدٌ عالماً ببعض وجاهلاً بآخر، فلا يجتمع العلم والجهل في واحد مطلقاً، بل مراده بالنسبة إلىٰ من جعله إماماً وفرض طاعته علىٰ الأُمة؛ بدليل باقي الحديث والمقام وغيره، فلا يحجب عنه خبر سمائه وأرضه، ولا يمدّه بمواد العلم الذي يحتاج لها في نفسه وبحسب أُمته المولّىٰ عليها، إمّا بعض خلقه أو كلّهم.

---

(١) في الأصل: «ولزوم».
(٢) «شرح المازندراني» ج٦، ص٤١.
(٣) «الوافي» المجلّد ٣، ص٦٠٢.
(٤) في الأصل: «يصرح».
(٥) في الأصل: «الانكاري».
(٦)، (٧) ليست في المصدر.

ولمّا كانت أعمّ ـ الولاية والخلافة ولاية محمد صلى الله عليه وآله ـ علىٰ الخلق وجميع العوالم طرّاً، ممّا كان ويكون، وما لغيرهم فمن فاضل ولايتهم ونوع منها أو بالتبعية، وجب من ذلك أن يطلعه علىٰ غيب السماء والأرض ممّا يشاء. ولكلّ شيء سماء وأرض، وكذا [لكلّ][1] عالم، فيكون علمهم محيطاً بالكون، ومن الإمكان ما علّمهم الله، بل وكذا الكون أيضاً، لكن الله شهّدهم إياه مطلقاً، فعلموه بتعليمه، وطلبوا الزيادة منه فيه وغيره.

وما يكون عالماً ببعض شيء وجاهلاً بشيء آخر لا يقال له: «عالم» بالإطلاق، بل من وجه، ويكون حينئذ كواحد من رعيّته، فليس هو أولىٰ منهم بالرئاسة الدينية عليهم.

وبما عرفت اتضح أنّه لا ينافي خلافة ما سوىٰ محمد وآله المعصومين ـ من سائر الأنبياء وأوصيائهم عليهم السلام ـ جهلهم ببعض الأشياء، فإنه ليس من متعلّق ما كلّفوا بتبليغه، وليس ممّا يحتاج له أُمتهم الذين بعثوا لهم. وليس لنبي الرئاسة العامة علىٰ كلّ موجود في كلّ عالم إلىٰ ألف ألف وزيادة، إلّا لمحمّد صلى الله عليه وآله ثمّ أوصيائه.

كما عرفت في المجلّدات من العامة يقيمون خليفةً مَن لا يعرف أكثر الأحكام الظاهرة، ويرجع لأُمته ورعيّته التي يزعم [أنّه][2] الخليفة عليهم، وينكر نزول الوحي وما يأتي ليلة القدر بعد الرسول، فجاءت المفاسد الجم في الدين وفي الرسول والجانب القدسي، كما لا يخفىٰ.

ومن مضحكات العامة، وما يكشف عن جهلهم العنادي، ما نقله الفاضل محمّد صالح المازندراني في شرح الأُصول، عن الأُبي[3] من علماء العامة في كتاب إكمال الإكمال، قال: «اشترط غلاة الشيعة أن يكون الإمام صاحب معجزات، وعالماً بالغيب وبجميع اللغات، وبطبائع الأشياء وعجائب الأرض والسماوات. وكلّ هذا باطل؛ للإجماع علىٰ صحة عقد الإمامة لأبي بكر وعمر وعثمان، مع عرائهم من ذلك كلّه»[4] انتهىٰ.

---

(١) في الأصل: «الكلّ». (٢) في الأصل: «ان».

(٣) محمد بن خليفة ـ أو خلفة ـ بن عمر الأُبيّ الوشتاني المالكي، عالم بالحديث، من أهل تونس، نسبته إلىٰ «أُبّة» من قراها. له «إكمال إكمال المعلم لفوائد كتاب مسلم» في شرح صحيح مسلم. انظر: «الأعلام» ج٦، ص١١٥؛ «معجم المؤلفين» ج٩، ص٢٨٧.

(٤) «شرح المازندراني» ج٦، ص٤٢، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

وفي شرح المواقف للشريف: «تنعقد الخلافة بالرجل الواحد؛ وإلّا لم تثبت خلافة أبي بكر، فأصل انعقادها ببيعة عمر»[١].

فتأمّل في جهلهم حتىٰ بطرق الاستدلال وارتكاب المصادرة.

ولمحمّد صادق هنا كلام طويل مشتمل [...][٢]

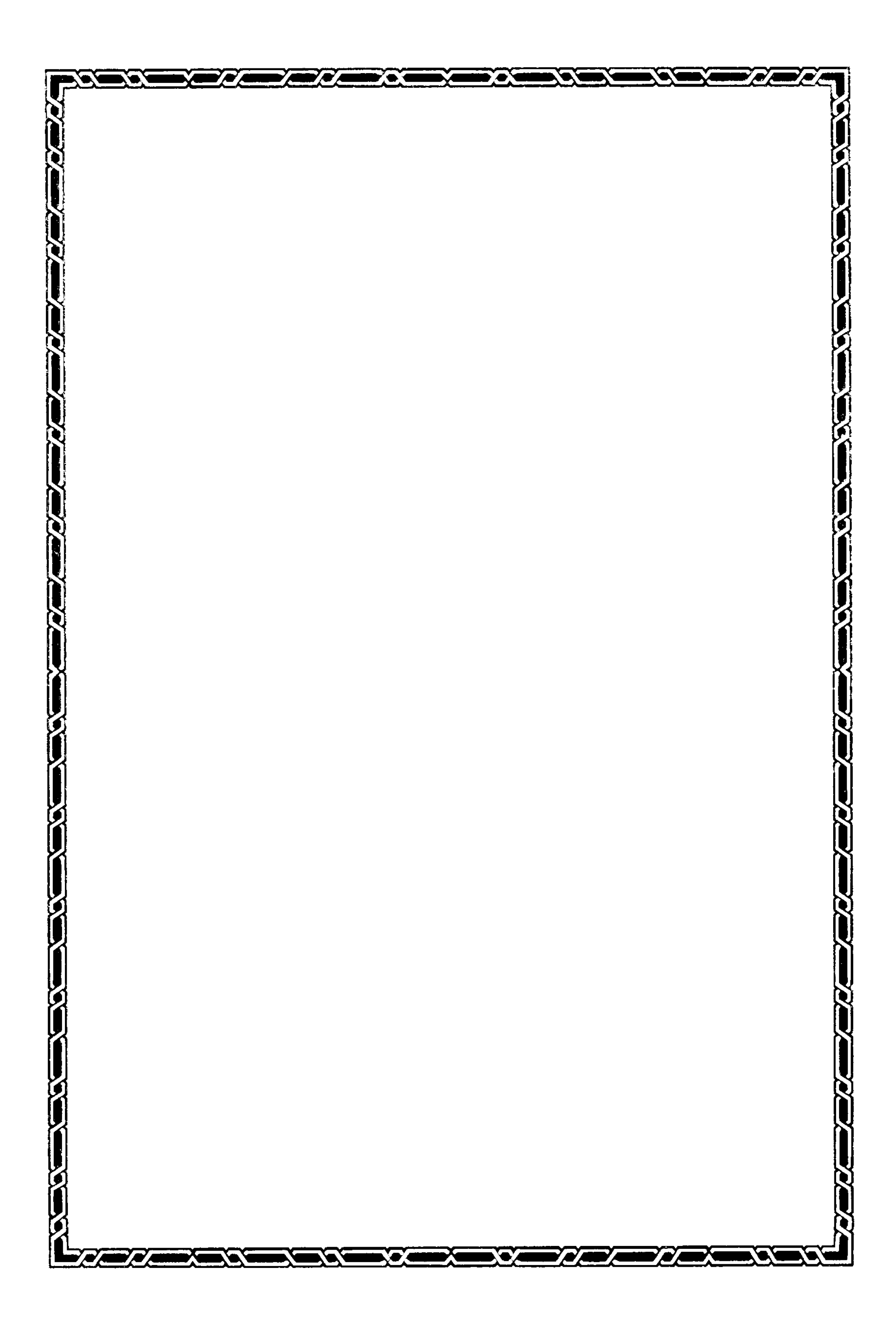
* * *

(١) «شرح المواقف» ج٨، ص٣٥٢ - ٣٥٣، نقله بتصرف.

(٢) يوجد نقص في الأصل لا يقل عن صفحة، وبضمنها عنوان الباب الآتي.

الباب التاسع والأربعون

أن الله عز وجل لم يعلم نبيه علما
إلا أمره أن يعلمه أمير المؤمنين
وأنه كان شريكه في العلم



أضواء حول الباب

ستعرف من الأحاديث معنىٰ الشركة بما لا يوجب التساوي، [فضلاً]، بل يدل علىٰ خلافه، وهذا العموم مخصوص بالنبوّة وبأشياء في النكاح وغيره، فليس هو نبيّاً، ومخصوص بالحرف الذي استأثر به محمّد ﷺ علىٰ علي، فإنه أفضل منه، كما تواترت به النصوص حتىٰ ما نقل هنا. فإن المتعلم دون المعلّم، ولا يظهر العالي لمن دونه بحقيقته، بل بنوع ظهور صفاتي [وتأهل][1]. فدل علىٰ أنّه دونه وإن كان علّمه كلّ ما عنده؛ فإنه فيما يقبل النقل والتعليم.

نعم، هم عليهم السلام كملاً بملاحظتهم بعد الوجود وبالنسبة إلىٰ جميع من سواهم ـ في وجوب الطاعة لهم والكفاية لكلّ ما يحتاجون له ـ سواء في ذلك.

ويدل علىٰ ما قلناه هنا هو أنّه ﷺ اختص برمّانة وشارك عليّاً في الأُخرىٰ، وأكل عليٌّ نصفها وهو ﷺ نصفاً، إلّا إن [أكله][2] بعد أكل الرسول[3]، وكذا في أكله رمانة بعد أكله [و]الرمانة الأُولىٰ.

---

(١) في الأصل: «وتساهل». (٢) في الأصل: «اكل».

(٣) «بصائر الدرجات» ص٢٩٢، ٢٩٣، ح١ – ٥؛ انظر كذلك أحاديث هذا الباب.

وفي حديث العلل: (وخصني بالنبوة)[1] إلىٰ آخره، وهو ﷺ ولي ذلك، فالفضل لمحمّد ﷺ.

واعلم أنّه قال ﷺ في خطبة التطنجية: (علّمني علمه، وعلّمته علمي)[2].

وربما يُتوهم إشكال من قوله ﷺ بالنسبة لمحمد: (علّمته علمي)، فإمّا يدل علىٰ المساواة، أو عدم جامعيته، وكلاهما محال، بل هو ﷺ الواسطة لعلي في كلّ خير، ولا ينال كمالاً إلّا بواسطته ﷺ، لكنّه ﷺ محل ظهور علمه وتفصيله، كالعقل بالنسبة إلىٰ النفس، فعلمه بالتفصيل وبما تحته من المراتب بعلي، كما تقول: علم العقل الصورة بواسطة النفس، وبالمثال بواسطة الخيال، بواسطة النفس، وبالألوان بواسطتها والقوّة والبصر، وهكذا في الباقي، فيصحّ لك أن تقول: إنّ النفس تعلّم العقل الصورة، من غير لزوم نقص فيه أو مساواة.

علىٰ أن كلّ ما هو واسطة لآخر لابدّ من رجوعه إليه، ولا يخفي دونه خبراً، فيخبره بما معه ويعلّمه علمه، تعليم إخبار وعرض ـ وعود العود علىٰ البدء ـ لا تعليم إفادة وترقٍّ له به ذاتاً، قال الله تعالىٰ: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ اللهَ حَدِيثاً﴾[3].

فتعليم علي له تعليم ظهوري، وتعليم محمد له تعليم ذاتي، وإمداد له به، فافهم.

وقد عرفت أنّ كلّ موجود كتاب جامع، ولهم ﷺ فيه مزايا وعلوم لا يعرفها غيرهم، وكذا لهم كنايات عن أشياء بأشياء.

والرمان أفضل أنواع الفواكه، كما روي في المجالس: (الفاكهة مائة وعشرون نوعاً، سيّدها الرمان)[4].

وورد فيه أنّ في كلّ رمانة حبة من الجنّة[5]، إلىٰ غير ذلك ممّا يدل علىٰ فضله.

هذا في هذا الرمان، فكيف فيما هو بجملته أُنزل من الجنة ؟! علىٰ [أنّ][6] الجنة

---

(١) لم نعثر عليه في «علل الشرائع» ووجدناه في: «أمالي الشيخ الصدوق» ص ٤٠٠، ح ١٣.

(٢) «مشارق أنوار اليقين» ص ١٦٧، بتفاوت يسير، صحّحنا اسم الخطبة علىٰ المصدر.

(٣) «النساء» الآية: ٤٢.

(٤) لم نعثر عليه في الأمالي، ووجدناه في «المحاسن» ج ٢، ص ٣٥١، ح ٢٢١٢، بتفاوت يسير.

(٥) «المحاسن» ج ٢، ص ٣٥٢، ٣٥٣، ح ٢٢١٧ - ٢٢٢٣.

(٦) في الأصل: «انه».

الحسيّة هي حقة بحسيّتها وباطنها، ونهايتها علم،كما روي، من غير إبطال للظاهر، فهو حق.

وورد في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَفَاكِهَةٍ كَثِيرَةٍ﴾ الآية[١]، (أنّه العالم وما يخرج منه، وأنّه ليس كما يذهب الناس)[٢]، أي من تخصيصها بالمحسوس، بل هي صادقة عليه وعلىٰ التأويل والباطن، فهم عليهم السلام يأكلونه رماناً حسياً كذلك، وباطنه النبوة والعلم.

وكذا في غير هذه الروايات ممّا تجري هذه المجرىٰ، من قولهم في بعض ما يؤتىٰ لهم دنياً من فواكه الجنّة. وكلٌّ مراد وهو حق، ولكل ظاهر باطن وبالعكس، كما روي[٣].

وقال محمّد صادق بعد عنوان الباب: «التساوي في العلم كمّاً لا يستلزم التساوي في كلّ مسألة كيفاً، وإنّ نبينا صلى الله عليه وآله أكمل من جميع ما سوىٰ الله، والتفاوت إذا لم يكن في كمية العلم يكون في كيفيته، وهذا التفاوت إمّا بالشدّة والضعف، [أو][٤] بالأولية وبالأولوية».

أقول: إذا سلّمنا أنّ التساوي كماً لا يوجبه كيفاً في غيرهم عليهم السلام فلا يجري فيهم عليهم السلام؛ فجميع علومهم عن تعريف إلهي واطّلاع علىٰ الأسباب وعلل كلّ شيء، ذاتاً وصفة وفعلاً وجميع أحواله، بحيث لا يمكن أن يكون في الكون في كلّ مرتبة واحد منهم عليهم السلام غيره، وما يجري فيه التفاضل بينهم ـ كما عرفت ـ ليس فيه الاشتراك، ولا البحث فيه، وبحسبه التفاوت فيه كماً وكيفاً وعملاً، فتدبّر.

❑ الحديث رقم ﴿١﴾

قوله: ﴿عن حمران بن أعين، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: إنّ جبرئيل أتىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله برمّانتين، فأكل رسول الله إحداهما وكسر الأخرىٰ بنصفين، فأكل نصفاً [وأطعم][٥] عليّاً نصفاً، ثمّ قال [له][٦] رسول

---

(١) «الواقعة» الآية: ٣٢.

(٢) «بصائر الدرجات» ص٥٠٥، ح٣، نقل معناه، ولفظه: (إنه ليس حيث تذهب الناس، إنّما هو العالم وما يخرج منه).

(٣) «بصائر الدرجات» ص٥٣٧، ح٥؛ «بحار الأنوار» ج٢٤، ص٣٠٢، ح١١.

(٤) في الأصل: «و».

(٥) في الأصل: «وأعطىٰ».

(٦) ليست في المصدر.

الله ﷺ : يا أخي، هل تدري ما هاتان الرمانتان ؟ قال: لا، قال: أمّا الأُولىٰ فالنبوة، ليس لك فيها نصيب، وأمّا الأُخرىٰ فالعلم، أنت شريكي فيه.

فقلت: أصلحك الله، كيف كان يكون شريكه فيه؟ قال: لم يعلّم الله محمداً ﷺ علماً إلّا وأمره أن يعلّمه علياً عليه السلام ﴾.

❑ الحديث رقم ﴿ ٢ ﴾

قوله: ﴿عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: نزل جبرئيل علىٰ رسول الله ﷺ برمّانتين من الجنة، فأعطاه إياهما، فأكل واحدة وكسر الأُخرىٰ بنصفين، فأعطىٰ علياً نصفها فأكلها، فقال: يا علي، أمّا [الرمانة] الأولىٰ التي أكلتُها فالنبوة، ليس لك فيها شيء، وأمّا الأُخرىٰ فهو العلم، فأنت شريكي فيه ﴾.

❑ الحديث رقم ﴿ ٣ ﴾

قولة: ﴿عن محمد بن مسلم، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: نزل جبرئيل علىٰ محمّد ﷺ برمّانتين من الجنة، فلقيه علي عليه السلام فقال: ما هاتان الرمّانتان اللتان في يدك ؟ فقال: أمّا هذه فالنبوة، ليس لك فيها نصيب، وأمّا هذه فالعلم، ثمّ فلقها رسول الله ﷺ بنصفين، فأعطاه نصفها وأخذ رسول الله ﷺ نصفها، ثمّ قال: أنت شريكي فيه، [وأنا شريكك فيه].

قال: فلم يعلم [والله] رسول الله ﷺ حرفاً ممّا علّمه الله عز وجلّ إلّا وقد علّمه علياً، ثمّ انتهىٰ العلم إلينا ـ ثمّ وضع يده علىٰ صدره ـ ﴾.

أقول: عرّف عليه السلام بقوله: (أمّا هذه فالنبوّة، ليس لك فيها نصيب) علىٰ اختصاصه ﷺ بها وبخواصّها ولوازمها، فأصل النبوة وذواتها وأسبابها وكمالها خاصّة به، ليس لغيره ـ مطلقاً ـ فيها نصيب، والنبوة التي للأنبياء المتقدمين فإنّما هي مقام من مقاماتها، ونائبة عنها غيباً بالنسبة إلىٰ أُممهم، ومقدّمات لها.

وشركته له في العلم ظاهرة، فإنه المعلّم له، وبيّن عليه‌السلام معنىٰ الشركة في الحديث الأول: أن الله تعالىٰ لم يعلّم نبيّه علماً إلّا وأمره أن يعلّمه عليّاً، فما وصل له عليه‌السلام بواسطة محمّد صلى‌الله‌عليه‌وآله، فلا يساويه، فضلاً عن كونه عليه‌السلام أفضل منه، ويكون له رتبة المعلّم، وهو الحرف الذي استأثر به صلى‌الله‌عليه‌وآله.

وكذا علم كلّ واحد منهم، ووصل إليه علمه صلى‌الله‌عليه‌وآله، علىٰ ترتيب فضلهم؛ لما في آخر الأحاديث وغيره: (ثمّ انتهىٰ العلم إلينا).

فلا دلالة علىٰ المساواة من الاشتراك؛ بعد بيان النص لمعناها وبيانه [للتفصيل][١] والمساواة، كما سبق مبّيناً.

وسبق لك في المجلّد الثاني: عن سليم بن قيس الهلالي، قال: قلت لأمير المؤمنين عليه‌السلام: «إني سمعت من سلمان والمقداد وأبي ذر شيئاً من تفسير القرآن، وأحاديث عن النبي صلى‌الله‌عليه‌وآله غير ما في أيدي الناس»، إلىٰ أن قال علي عليه‌السلام: (**وكنت إذا دخلت عليه بعض منازله أخلاني وأقام نساءه عني، فلا يبقىٰ عنده غيري، واذا أتاني للخلوة معي في منزلي لم يقم عني فاطمة ولا أحداً من بنيّ، وكنت إذا سألته أجابني، وإذا سكتّ عنه وفنيت مسائلي ابتدأني، فما نزلت علىٰ رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله آية من القرآن إلّا أقرأنيها وأملاها عليَّ فكتبتها بخطي، وعلّمني تأويلها وتفسيرها، وناسخها ومنسوخها، ومحكمها ومتشابهها، وخاصّها وعامّها، ودعا الله أن يعطيني فهمها وحفظها، فما نسيت آية من كتاب الله، ولا علماً أملاه عليّ وكتبته، منذ دعا الله لي بما دعا، وما ترك شيئاً علّمه الله، من حلال ولا حرام، ولا أمر ولا نهي، كان أو يكون، ولا كتاب منزل علىٰ أحد قبله، من طاعه أو معصية، إلّا علّمنيه وحفظته، فلم أنسَ حرفاً واحداً، ثمّ وضع يده علىٰ صدري، ودعا الله لي أن يملأ قلبي علماً وفهماً، وحكماً ونوراً**)... الحديث[٢].

وما يحصل لهم من التلويح والإشارة في مثل المذكور [و] سائر أحوال الجمادات والنبات، كما قالوا في النبق وشرب اللبن وأمثالها، فمن وحي الإلهام بما يتجلىٰ لهم، ويعرفوه بالإشارة أو التلويح إليهم منه [تعالىٰ][٣] في ذلك الشيء، بأكل وشرب، أو نظر، أو صوت، [و] أمثال ذلك.

---

(١) في الأصل: «لتفصيل».

(٢) «هدي العقول» ج ٢، ص ١٣٠، ١٤٩، ١٥٠، ح ١؛ وفي «الكافي» ج ١، ص ٦٢، ٦٤، باب اختلاف الحديث، ح ١، باختلاف بعض الألفاظ.

(٣) في الأصل: رمز (ع).

ولمحمّد صادق على الحديث الأول كلام، مرجعه الىٰ التناسب والارتباط الوجودي الذاتي بين كلّ موجود وآخر، ولذا ينجلي بعضها في بعض، وينقلب بعضها في بعض، فلذا ظهرت النبوّة والعلم في الرمانتين، وهما من عالم المثال، وكلّ علىٰ حقيقة لنشأة سافلة، ويكون للحقيقة صور متعددة... إلىٰ آخر ما لم نختصره.

أقول: أمّا الرمانتان فمن جنّة المثال، وقوامها من جنة الخلد، بل أصل الجنّة المعنوية من [بيتهم][1]، ولكن بعد لبسها أغطية، وكسرٍ وصوغ، وترتبها ترتب العلة والمعلول، لا الصور المتفقة رتبة، المقابلة لحقيقة واحدة، كما في سلسلة العرض.

ولا يتحد موجود بآخر، وارتباط ما سواهم بهم كارتباط الشعاع بفعل الشمس، القائم بها قيام صدور، لكنّه يشير إلىٰ وحدة الوجود، فوجود الرمانتين وجودهم؛ لأن العلم نفس الوجود.

وأنت إذا رأيت منه ظاهر بعض كلام حسناً، إذا تأمّلت في أصله وما يبني عليه رأيته مبنياً علىٰ قواعد مجتثة.

وقال في شرح الحديث الثاني: «العلم أصل النبوة، فلو لم يكن لم [تكن][2] النبوّة، ومنشأ العلم هو الولاية، والولاية عبارة عن فناء الولي في الله وفي رسوله، أو في شخص منسوب إلىٰ الله أو إلىٰ رسوله. وبالجملة، الولاية فناء في الله بواسطة أو بلا واسطة. فعليٌّ لمّا كان مظهراً للولاية لرسول الله ﷺ فهو شريك له في العلم، ويجب أن يكون بينهما تفاوت في الشدّة والضعف، أو بالأولية والأولويّة؛ للتفاوت بينهما في التابعيّة والمتبوعيّة».

أقول: ليس معنىٰ الولاية كما زعم، بل كما عرفت في [بيانها، ولا تفنىٰ][3] ذاته في الرسول ولا في الله، والتفاوت بينه وعلي من جهة التفاضل الذاتي الذي لا يدرك من كلّ وجه، كماً وكيفاً وغير ذلك، وإن كانا باعتبار ما بعد الجعل وبالاضافة إلىٰ من دونهم سواء.

وأنت لو اعتبرت بعض كلامه ببعض وجدت فيه التفاوت والتناقض الكثير علىٰ طريقته، كما لا يخفىٰ علىٰ العارف.

* * *

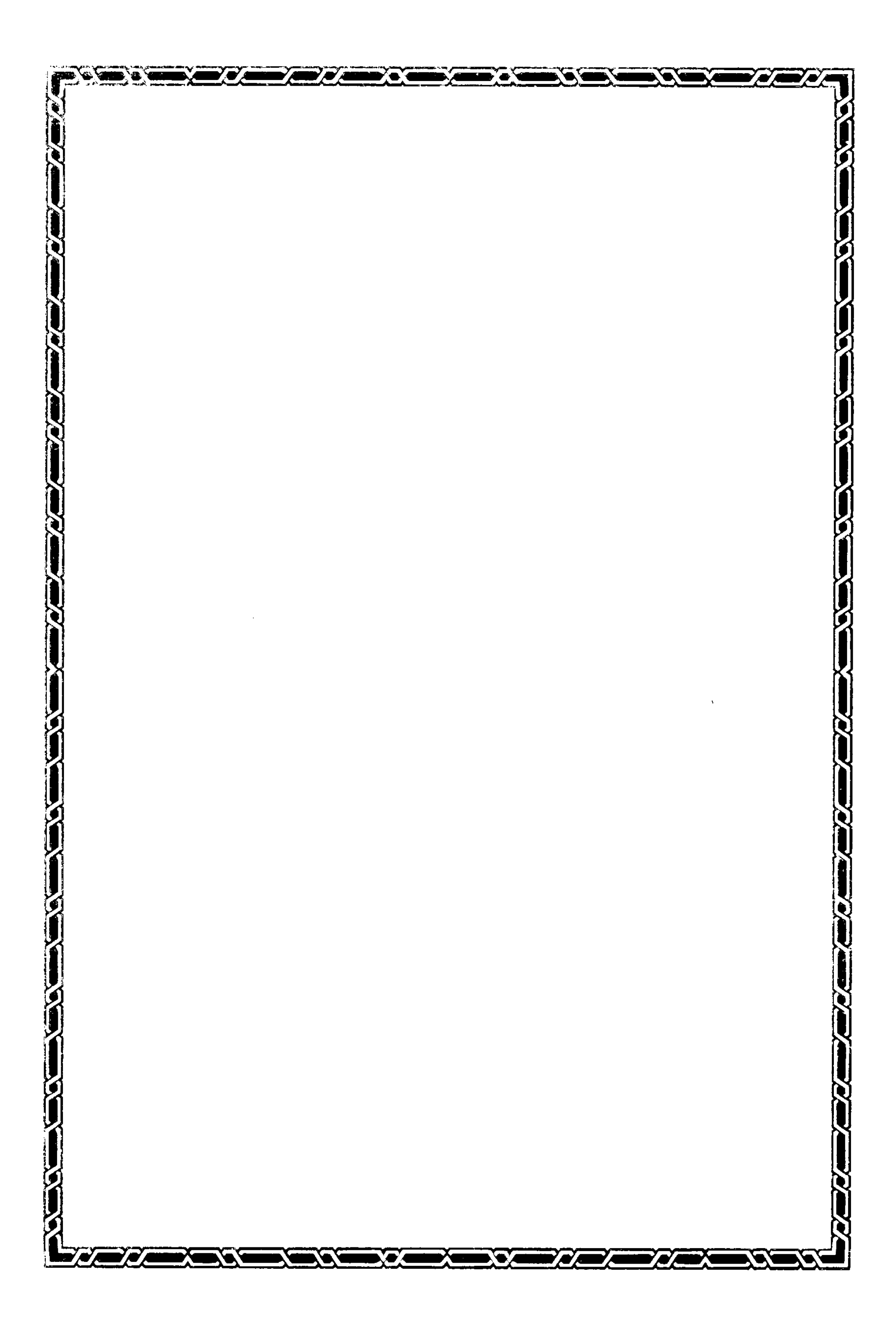
---

(١) في الأصل: «بينهم». (٢) في الأصل: «يكن».

(٣) في الأصل: «بهاها ولا تغني».

الباب الخمسون

جهات علوم الأئمة عليهم السلام



أضواء حول الباب

أقول أحاديث الباب ثلاثة، وروى الصفّار[1] الأول والثالث، والثاني* عن زرارة، وزاد فيه: قال: قلت: كيف يعلم أنّه كان من الملك ولا يخاف أن يكون من الشيطان، إذا كان لا يرى الشخص؟ قال: (**إنه يُلقىٰ عليه السكينة فيعلم أنّه من الملك، ولو كان من الشيطان لاعتراه فزع، وإنّ الشيطان ـ يا زرارة ـ لا يتعرض لصاحب هذا الأمر**)[2].

وما تضمنه هذا الباب من جهات علومهم عليهم السلام معلوم من أوّل الأبواب وأواخر أبواب المجلّد السابق، كما دلت عليه النصوص والوجوه الحكمية.

والمناسب لذكره هنا أن نقول: إنّ الله عزّ وجلّ واحد، وأصل جوده وإيجاده الكوني ـ كما اقتضته حكمة الوجود والمشيئة في الكون ـ واحد، هو النور المحمّدي، أوجده من نور ذاته، وهو المشيئة الفعليّة، وهو الحقيقة المحمديّة الأُمرية والأمر المفعولي.

وكان هو العقل الكلّي والنور المحمّدي في أول الأكوان المقيدة، فكان بحسب أصل

---

(١) «بصائر الدرجات» ص٣١٨، ٣١٩، ح٢، ٣، باختلاف.

(*) أي روىٰ الحديث الثالث بسند آخر. أما الحديث الثاني من «الكافي» فرواه الصفار في «بصائر الدرجات» ص٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ح٣، ٥، ٩، بتفاوت يسير متناً، مع تغيير في السند، ولم ترد فيه زيادة عمّا في «الكافي».

(٢) «بصائر الدرجات» ص٣١٨، ذيل ح٢، بتفاوت يسير.

الفطرة [الوجودية][١] ممّا هو أهله، حمّله العرش الكلّي ـ وهو أعلىٰ معاني العرش، وهو العلم الحادث الأولي ـ فحمله، وانفصلت منه أهله علىٰ مراتبهم، كما ينفصل الضوء من الضوء. وحمّل كلّاً العلمَ بواسطته ﷺ، فحمله بإلهام وتجلٍّ واحدي لا نهاية له في عالم الإمكان.

فهو أحد بحسب البداية، وتعدد بحسب المقارنات واختلاف الموضوعات وما فيه من الكمالات التي لا نهاية لها، بما يتجدد له من علم الإمكان إلىٰ الكون، بتعليم العليم الحكيم كما شاء.

فنشروا الأمر الإلٰهي الواحد الحاصل لهم في كتب الوجود، الكلّية والجزئية، السماوية والأرضية، من ملك كلّي أو جزئي، سماء أو أرض أو عنصر، أو إنس أو جان، أو حيوان أو نبات، أو معدن أو جماد، كلّ أو كلّي، أو جزء أو جزئي، وما يخرج من العلم من بطونهم ـ بحسب حقائقهم الأولية بأمر الله ـ إلىٰ قلوبهم ونفوسهم، ويتعدد بحسب القابليات والموضوعات، بما يناسب كلّاً من كتب المحو والإثبات الوجودية والتشريعية.

كلّ ذلك بأمر الله وتعليمه وإمداده الذي لا انقطاع له ولا نقص، بل دائماً يزدادون؛ وإلّا لنفد ما عندهم ولم يبق لهم علم، بل ولا وجود.

قال الله تعالىٰ: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَىٰ النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبالِ بُيُوتاً﴾ الآية[٢]، وورد في التأويل أن المراد بالنحل الأئمة عليهم السلام [٣]، وأميرهم علي عليه السلام، وورد تسميته عليه السلام بأمير النحل[٤].

والاتخاذ: النظر واستنباط الحكم.

والجبال: جمع «جبل»، هي الأجسام، أو جمع «جِبْلة» وهي الطبيعة.

والبيوت: جمع «بيت»، وهي أفراد الموجودات قاطبة وذرات الوجود.

وأكل الثمرات: استخراج تلك الموضوعات، وسلوكهم سبل هدايته تعالىٰ لهم، وتعليمهم ما لم يكن يعلموا، بفضل الله العظيم عليهم؛ وذلك لما هم عليه من قيامهم بحسن العبوديّة وتذلّلهم له تعالىٰ، والله أعلم حيث [...] رسالته ويجعلها، وقال تعالىٰ:

---

(١) في الأصل: «الموجودية».
(٢) «النحل» الآية: ٦٨.
(٣) «تفسير علي بن إبراهيم القمي» ج ١، ص ٤١٨؛ «تفسير العياشي» ج ٢، ص ٢٨٥، ح ٤٣.
(٤) «مناقب آل أبي طالب» ج ٢، ص ٣٥٢؛ «تفسير البرهان» ج ٢، ص ٣٧٥، ح ٤.

﴿وَلَقَدِ اخْتَرْنَاهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾[١].

فهم قائمون بحق العبوديّة، ففي نهاية القرب، من غير إشارة أو خروج عن الإمكان والفقر الذي عليه فطرتهم، ولا قطع للمسافة التي بين الوجوب والإمكان.

|و| الذي يخرج من بطونهم ما أودع فيهم من العلم، فهو واحد بحسب البداية، ولذا أفرد الشراب: ﴿مُخْتَلِفٌ﴾ بحسب المقارنات واختلاف الموضوع، ولذا قال: ﴿مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾[٢]، صفاءً وكدورة، بمقام الحكمة والموعظة أو الجدال، ولكلٍّ مراتب، أصولاً وفروعاً، بحسب أفراد الموجودات.

والناس* يشمل كلّ الخلق أو بعضاً، ويدخل الباقي بالتبعيّة، ويجمع الكلّ اسم العلم، فترىٰ الاختلاف في فطرة الموجودات باختلاف الفهم والإدراك وغير ذلك، وفي العلم من الإجمال والظاهر، وباطنه وظاهره، والحقائق الشرعية أو العرفية أو اللغويّة، والتقيّة والمداراة، والمحكم والمتشابه، ومعذورية بعض وعدم معذوريته، واختلاف الأجوبة، والوجه الواحد بعبارات، إلىٰ غير ذلك ممّا يطول نشره. وفي جميع ذلك خزائن وأسرار لا يحيط بها غيرهم، ﴿وَاللَّهُ مِن وَرَائِهِم مُّحِيطٌ﴾[٣].

فالكلمة منهم تنصرف الىٰ وجوه تزيد علىٰ السبعين، وفي حديثهم الصعب المستصعب، بل كلّه كذلك، وإن كان له ظاهر مقصود ـ تعرفه العامة ـ أو [متبادر][٤].

تنبيه: لأنهم لهداية الكلّ وتبليغ الأحكام الوجودية والتشريعية، فإذا كانت الموجودات ـ بحسب الذوات والصفات والأقوال والعقائد ـ كذلك بالنسبة لهم، فهم نشر فضلهم عليهم السلام، |و| المردّ لهم؛ لنص: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ﴾[٥]، ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثاً﴾[٦]، ويكون أيضاً العرش لهم في الطواف والتوسل بهم، وطلب ما يصلحهم بهم.

ويجب من ذلك أن يكون وجوه العلم لهم عليهم السلام كثيرة لا تتناهىٰ، وإن [جُمعت][٧] بحسب الكلّية: نقر في الأسماع، أو الإلهام، أو كصلصلة الجرس، أو إلقاء في الرّوع، أو من

---

(١) «الدخان» الآية: ٣٢. (٢) «النحل» الآية: ٦٩.

(*) في قوله تعالىٰ: ﴿فيهِ شِفاءٌ للنّاسِ﴾ «النحل» الآية: ٦٩.

(٣) «البروج» الآية: ٢٠. (٤) في الأصل: «بادي».

(٥) «الغاشية» الآية: ٢٥. (٦) «النساء» الآية: ٤٢.

(٧) في الأصل: «جمعيه».

سماع من صوت، أو حركة تنقّل جسم، أو زجرة بحر، أو حركة هواء، أو غير ذلك ممّا يطول ذكره من الموجودات وأحوالهم وأطوارهم.

فالعلم لازم الوجود، ويشتد ويضعف بشدّته وضعفه. وإنّ إلىٰ ولي الأمر المنتهىٰ، بأمر الله وما أقامه فيه وعليه، والخير منهم وبهم وفيهم وعنهم وإليهم، وهم معدنه ومأواه ومنتهاه، علماً أو غيره، بأي نحو وطور.

ولهذا تعددت أنواع الوحي وتكثرت، وإن جمعت في بعض الروايات والآي فبحسب الكلّية ومراتب الوجود الكلّية، وإلّا فلا نهاية للعوالم ولا انقطاع لجود الله ومدده، و﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ اللهِ بَاقٍ﴾[1]. وسيأتيك معنىٰ أوائل الألفاظ السابقة.

وكلّ ما حصل لهم عليهم السلام أو يحصل فبواسطة الرسول، وقال تعالىٰ: ﴿أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾، من سماء المشيئة بحسب القابلية الأوليّة، ﴿فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ﴾[2] القوابل بالعلوم من نزول ذلك الماء، ممّا أودع في كلّ قابلة بحسبها، وما يناسب كلّاً من [صفاء][3] وغيره، إجمال أو عموم، أو ظاهر أو محكم، إلىٰ غير ذلك، والكلّ مردّه إلىٰ الله. ومثله في النصوص كثير، يظهر للفطن، وكذا في الاعتبار، وستأتي تتمة ـ كما يشاء الله ويريد ـ في الكلام علىٰ أحاديث الباب.

❑ الحديث رقم ﴿١﴾

قوله: «عن علي [السائي][4]، عن أبي الحسن [الأول] موسىٰ عليه السلام، قال: قال: مبلغ علمنا علىٰ ثلاثة وجوه: ماضٍ وغابر وحادث، فأمّا الماضي فمفسّر، وأمّا الغابر فمزبور، وأمّا الحادث فقذف في القلوب، ونقر في الأسماع، وهو أفضل علمنا، ولا نبيّ بعد نبيّنا».

❑ الحديث رقم ﴿٢﴾

قوله: «عن الحارث بن المغيرة، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قلت: أخبرني

---

(١) «النحل» الآية: ٩٦.
(٢) «الرعد» الآية: ٤٢.
(٣) في الأصل: «صفاد».
(٤) في الأصل: «السيابي».

عن علم عالمكم، قال: وراثة من رسول الله صلى الله عليه وآله ومن علي عليه السلام . قال: قلت: إنّا نتحدث أنّه يقذف في قلوبكم، وينكت في آذانكم، قال: أو ذاك ﴾.

الحديث رقم ﴿ ٣ ﴾

قوله: ﴿عن المفضّل بن عمر، قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام : رُوينا عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال: إنّ علمنا غابر ومزبور، ونكت في القلوب، ونقر في الأسماع، فقال: أمّا الغابر فما تقدّم من علمنا، وأمّا المزبور فما يأتينا، وأمّا النكت في القلوب فإلهام، وأمّا النقر في الأسماع فأمر الملك ﴾.

أقول: في البصائر، عن عيسىٰ بن حمزة الثقفي، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام : إنّا نسألك أحياناً فتسرع بالجواب، وأحياناً تُطرِق ثمّ تجيبنا ؟ قال: (نعم، إنّه ينقر وينكت في آذاننا وقلوبنا، فإذا نقر أو نكت نطقنا، وإذا أمسك عنّا أمسكنا)[١].

وعن علي بن ميسر المدائني، عن الحسن بن يحيىٰ المدائني، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قلت له: أخبرني عن الإمام، إذا سُئل كيف يجيب ؟ قال: (إلهام أو سماع، وربّما كانا جميعاً)[٢].

وفي غوالي اللآلئ لابن أبي جمهور الأحسائي: «وروي عن الصادق عليه السلام أنّه قال: (علمنا غابر ومزبور، ونقر في الأسماع، ونكت في القلوب)»[٣].

وفي بصائر الدرجات، بإسناده عن أبي حمزة الثمالي، قال: كنت أنا والمغيرة بن سعيد جالسَين في المسجد، فأتانا الحكم بن عيينة فقال: لقد سمعت من أبي جعفر عليه السلام حديثاً ما سمعه أحد قطّ، فسألناه فأبىٰ أن يخبرنا به، فدخلنا عليه فقلنا: إنّ الحكم بن عيينة أخبرنا أنّه سمع منك ما لم يسمعه منك أحد قطّ، وأبىٰ أن يخبرنا به، فقال: (نعم، وجدنا علم علي

---

(١) «بصائر الدرجات» ص٣١٦، ح٣، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.
(٢) «بصائر الدرجات» ص٣١٦، ح٥، صححناه علىٰ المصدر.
(٣) «غوالي اللآلئ» ج٤، ص١١٩، ح١٩١.

في آية من كتاب الله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ ولا نبيٍّ﴾ ولا محدَّث)، فقلنا: ليست هكذا هي، فقال: (في كتاب عليّ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ ولا نَبِيٍّ﴾ ولا محدَّث ﴿إِلَّا إِذَا تَمَنَّىٰ أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ﴾[1]).

فقلت: وأيُّ شيء المحدَّث؟ فقال: (ينكت في أُذنه فيسمع طنيناً كطنين الطست، أو يقرع علىٰ قلبه فيسمع وقعاً كوقع السلسلة علىٰ الطست)، فقلت: إنّه نبي ثَمّ؟ قال: (لا، مثل الخضر، ومثل ذي القرنين)[2].

[وفي مختصر بصائر سعد الأشعري، للحسن بن سليمان الحلي، والخرائج والجرائح]*، بإسناده عن الرضا عليه السلام، عن آبائه، في حديث طويل، قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام في كلام له: (وإن شئتم أخبرتكم بما هو أعظم من ذلك)، قالوا: فافعل، قال: (كنت ذات ليلة تحت سقيفة مع رسول الله صلى الله عليه وآله، وإني لأحصي ستّاً وستين وطأة من الملائكة، كلّ ملائكة أعرفهم بلغاتهم وصفاتهم وأسمائهم ووطئهم)[3].

بيان: جميع أصناف هذه الملائكة يأتون بالوحي وأنواع العلوم إلىٰ محمّد صلى الله عليه وآله، بطرق الوحي شفاهاً، ويسمعُ الصوتَ النبيُّ صلى الله عليه وآله في مراتبه النفسية والحسّية والخيالة. ويبلّغون علياً بواسطة النبي جميع ذلك، طنيناً في أُذنه، ووقعاً في قلبه، أو يعلّمه النبي صلى الله عليه وآله ذلك بواسطتهم. ولا يعاينون الملك ويسمعون منه حينئذ؛ فإنه من خصائص النبي صلى الله عليه وآله.

وجميع هذه -كما عرفت- كتب لهم عليهم السلام مملوءة علماً، يعلمونها ويهدون بها، وهم عليهم السلام في جميع ذلك تبع أمر الله لا يخرجون عنه، بل يعملون به فعلاً وقولاً وعملاً. وعرفت في المجلّدات السابقة علمهم بلغات جميع الموجودات، وإلّا لم يكونوا حجة عليهم، وهادين لهم، ومردّاً لهم ومرجعاً.

و (الغابر) يستعمل بمعنىٰ المستقبل، كما في الحديث الأول، وبمعنىٰ الماضي، كما في

---

(١) «الحج» الآية: ٥٢.

(٢) «بصائر الدرجات» ص ٣٢٤ ح ١٣، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

(*) في الأصل: «وفي مختصر البصائر والخرائج والجرائح سعد الأشعري، للحسن بن سليمان الحلي».

(٣) لم نعثر عليه في «مختصر بصائر الدرجات»، أورده في «المحتضر» ص ١٣١ باختلاف، ومثله في: «الخرائج والجرائح» ج ١، ص ١٩٤، ح ٢٩.

الحديث الأخير، وهو من الأضداد بحسب الوضع[١]، كـ«الجَوْن»[٢] و«عَسْعَس»[٣] وغيرهما، والفارق القرينة، وهي ظاهرة من الأحاديث.

والمراد بالماضي ما كان ودخل في الكون، فلابدّ فيه من هذه الجهة، وينبغي من وجوه أُخر.

وأمّا المستقبل فمنه الموقوف، والمحتمل، والمشروط. ولله البداء في كلّ مرتبة قبل كونها، وسبق تفصيله.

وأمّا الحادث فيقع قذفاً في القلوب، أو نقراً ـ أي تحريكاً ـ في الأسماع، أي في غيبهم وشهادتهم، فهم عليهم السلام يسمعون ولا يعاينون.

وسمعت في حديث البصائر: (**ينكت في أُذنه فيسمع طنيناً كطنين الطست، أو يقرع علىٰ قلبه فيسمع وقعاً كوقع السلسلة**).

وما يكون من ذلك بصوت واحد مفرد، من ملك واحد، بلسان واحد. وغالب الطنين كذلك، فإنّه أضعف من وقع السلسلة علىٰ الطست. والطنّة كالرنّة.

ووقع السلسلة يكون من ملك كلّي ذي جهات، أو ملائكة متعددين يحدّثون الإمام ـ كملاً ـ بألسنتهم؛ لأن الملائكة تطوف حول عرش ربنا وينالون ما ينالون، فيحصل عندهم ذلك، فإذا ألقوا إليه ذلك بتحريك شجرة المنتهىٰ ـ التي هي لهم في أصل بيوتهم عليهم السلام، ولها أغصان متدليّة علىٰ الجنّة، بل وفي الدنيا، كما روي ـ وقع منهم طنيناً وأصواتاً في قلوبهم وآذانهم، ووقعاً فيها، وهي أنواع وحي وعلوم، ﴿**وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ**﴾[٤]، صلّىٰ الله علىٰ محمد وآله الطاهرين.

وكلّ ما يرد علىٰ القلب فهو إلهام من نور إلهي، وإن كان الكل كذلك، لكن لا مدخل للحس هنا، ولا يبعد أنّه يدخل في هذا إشارات الأشياء ولسان حالها، من الجمادات والمواليد الثلاثة، وأنواع الحركات بأقسامها وأوضاعها، وسائر الهيئات والأوضاع الداخلة

---

(١) انظر: «لسان العرب» ج ١٠، ص ٧، مادة «غبر».

(٢) الجَوْن: يقال للأبيض والأسود. انظر «الصحاح» ج ٥، ص ٢٠٩٥، مادة «جون».

(٣) عَسْعَسَ الليل: إذا أقبل بظلامه، وإذا أدبر. «النهاية» ج ٣، ص ٢٣٦، مادة «عسعس».

(٤) «الأنعام» الآية: ٥٩.

والخارجة، وترتيب الأشياء بعضها لبعض، وأصوات الحيوانات وغيرها، ودويّ الريح، وجري الماء، [وتمطط][١] البحار، وهفيف الأشجار وسائر النباتات والثمار، وتقلّب الطيور، ونمو الأشياء وذبولها، وسبب ذلك، إلىٰ باقي أحوال الموجودات وأقوالها وصفاتها و[جا]هيئاتها.

وهم المعلّمون للكلّ بأصل حقائقهم، والمخبرون لهم بما [يعلمون][٢] في ظاهر مراتبهم، في كلّ فرد بحسبه، والكلّ في ازدحام حولهم من الملائكة وغيرها، فافهم.

وما في حديث الثقفي من البصائر[٣]، من الجواب عن إسراعهم عليهم السلام بالجواب تارة، وعدمه أُخرىٰ، لا يدل علىٰ قطع مواد العلم ومدده عنهم، لكن يكون الحكمُ في هذا الجزئي الامساكَ، فليس عليهم الجواب حتماً، وبيّنوا بذلك للسائل أنّهم عباد مكرمون ويعملون بأمره، وليسوا بأرباب.

ولا تنافي بين حصر أنواع علمهم في الحديث الأول في ثلاثة وجوه، وفي حديث المفضل ذكر أربعة، وكذا في حديث الغوالي[٤]؛ ففي كلّ واحد بحسب اعتبار خاصّ ووجه؛ وما ينقر ويقذف ـ في الحديث الأوّل ـ داخلان في الحادث. وعلىٰ ما عرّفناك ممكن في أكثر، ولا نهاية لعلومهم.

وقوله في الحديث الأوّل: إنّ الحادث أفضل علومهم[٥]، فإنه ما يحدث ويتجدد لهم، الآن بعد الآن، والساعة بعد الساعة، وعرفت وجهه عقلاً ونقلاً في هذا المجلّد وفي السابق.

ولا خفاء في أن الشيطان لا يتمثل بصورتهم، ولا سبيل له عليهم، فلا يقع للإمام عليه السلام اشتباه في وجه من هذه الوجوه في أنّه ليس عن الله؛ لما يجد معه من السكينة والاطمئنان، وليس ما من الشيطان كذلك، بل معه اضطراب وفزع، بل الشيطان حين ظهور الجهة العقلية وفعل الطاعة يموت ويحترق بالشهب، هذا بالنسبة لغيرهم، فكيف هم عليهم السلام، المطهّرون من لدنه ـ في عالم الأمر وفي جميع نشأتهم غيباً وشهادة ـ عن جميع الأدناس والنقائص ؟!

---

(١) في الأصل: «وتقطمط». وتَمَطَّطَ: أي تمدد. «لسان العرب» ج ١٣، ص ١٣٣، مادة «مطط».

(٢) في الأصل: «تعلمون». (٣) «بصائر الدرجات» ص ٣١٦، ح ٣.

(٤) «غوالي اللآلئ» ج ٤، ص ١١٩، ح ١٩١.

(٥) معنىٰ قوله عليه السلام: (وأما الحادث فقذف ... وهو أفضل علومنا).

وقد عرفت ذلك من حديث البصائر[١] المذكور في العنوان، وسبق في مجلّد الحجة في بيان معنىٰ المحدَّث[٢]، وهو من المنصرح عقلاً ونقلاً.

وأمّا بيان علومهم من الكتب الخبرية والرقمية فسبق بيان أكثرها في المجلّد السابق.

وما تضمنه الحديث الثاني من كون علومهم وراثة من [محمد][٣] وعلي |من| المقطوع به عقلاً ونقلاً، كما سبق، فهما الواسطة للأئمة عليهم السلام والزهراء، علىٰ مراتبهم.

وقوله عليه السلام فيه: (أو ذاك) تقرير له، وذكر هذه الإشارة لعلو الرتبة والبعد، أو تكون إشارة الىٰ قسم آخر أعلىٰ، فتدبّر.

وقال **محمّد صادق** في شرح الحديث الأوّل: «المراد من الماضي ما يكون مأخوذاً عن آبائهم ومن الأنبياء الأُخر أو غيرهم، فهو مفسّر من غير الإمام».

أقول: معناه ما عرفت، وما ذكره بعضه، وكلّ ما يصل إليهم بواسطة جدهم وسيدهم، ولا يكون سائر الأنبياء وغيرهم ـ غير جدهم ـ [معلّمين][٤] لهم. ومعنىٰ إرثهم لعلومهم وكتبهم عرفته من المجلّد السابق، ومن هذا المجلّد يظهر للفطن.

قال: «وأما الغابر فهو علم لا يخرج من العدم إلىٰ الوجود، ولا يحصل للعالم، ومتىٰ شاء يحصّله ويستخرجه من الحروف المقطعة القرآنية وغيرها».

أقول: بطلانه ظاهر، فليس العدم شيئاً يكون فيه الأشياء، وقال الله: ﴿**وَمَا مِنْ غَائِبَةٍ فِي السَّمَاءِ وَالأَرْضِ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ**﴾[٥]، ﴿**وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ**﴾[٦]. ولا يطلق علىٰ المعدوم من رتبته أنّه معدوم مطلقاً.

وعلم الله محيط بالكلّ، وهو العلم الإمكاني، فهو أعم |من| الكون، وليس هو العلم الذاتي، تعالىٰ الله علواً كبيراً، فالمستقبل حاصل للعالم، بجميع أقسامه السابق لك بيانها. وكثيراً ما يقول علي عليه السلام: (**لولا آية في كتاب الله لأخبرتكم**)[٧].

نعم، الذي لا يحيطون به ما يتجدد الآن بعد الآن ... إلىٰ آخره، وسبق، وهو علم الإمكان

---

(١) «بصائر الدرجات» ص٣١٨، ذيل ح٢.

(٢) انظر: «الكافي» ج١، ص١٧٧، باب الفرق بين الرسول والنبي والمحدّث، ح٤.

(٣) في الأصل: «بجمله».

(٤) في الأصل: «يعلمون».

(٥) «النمل» الآية: ٧٥.

(٦) «الحجر» الآية: ٢١.

(٧) «التوحيد» ص٣٠٥، ح١، ونحوه في: «بحار الأنوار» ج٤٢، ص٢٧٥.

ومافي خزانة الله العظمىٰ. وهو حصرَ علومهم في الاستخراج من الحروف المقطعة، فهي بالنسبة لهم ككتبنا بالنسبة لنا وبالعكس، إلّا إنهم لهم قوة الاستخراج لجميع الأشياء منها، وسبق منه ذلك.

وهذه نوع من علومهم، وكثير من علومهم وطرق الوحي لهم أعلىٰ منها وأشرف، بل القرآن أعلىٰ وأشرف بمراتب لا تحصىٰ، وحروفه المقطعة بعضه. ولم يجعل فوقه إلّا ما ستسمعه من عبارته مع بيان فساده.

قال: «والحادث علم يحصل بالاتحاد، أو بالإلهامات، أو بالملك. والأول والثاني بالقذف في قلوبهم، أي بالرمي من الله تعالىٰ في قلوبهم، والثالث بالسماع عن الملك. والثالث من الوجوه أفضل العلوم لهم عليهم السلام؛ لأنه يحصل لهم بدون واسطة للغير ـ من البشر أو الحروف المقطعة ـ كثيراً، بل هو يحصل لهم من أنفسهم القدسيّة غالباً، وقد علمت أن الملك هو النفس القدسية لكلّ منهم عليهم السلام، ينفصل ويخبر باطنُهم ظاهرَهم عليهم السلام».

أقول: قد عرفت الملك وحقيقته من هذا وقبل، ويأتي في مجلّد المعاد وغيره، وليس كما قال. والاتحاد الذي يشير له ـ وسيصرح به كما سبق أيضاً ـ باطل، وكلّ ما يحصل لهم بواسطة محمّد صلى الله عليه وآله، وإن تفرّع بعد وتشعّب وتقسّم، كما عرفته مكرراً.

وأفضل أنواعهم عرفته، وتحصل بواسطة محمّد صلى الله عليه وآله أو ملك أو غيرهم، وهو لا ينافي الأفضليّة، وهو ما يتلقونه ممّا يحدث لهم الآن بعد الآن، والساعة بعد الساعة.

ثمّ وإذا جعل ـ بزعمه ـ حقيقة الملك نفسه كان ما يحصل لهم حينئذ بواسطته، وإن لم يعتبر بالواسطة يرجع لواحد، فالكلّ بواسطة حقائقهم. ومفاسد كلامه كثيرة، وكذا ما يتفرع عليها، وفيما حصل كفاية.

قال: «ولهم وجه رابع من طرق العلم، وهو اتصال كلّ منهم بالواحدية، وهذا العلم أفضل من الثلاثة المذكورة؛ لأنه علم حضوري بجميع المعلومات أزلاً وأبداً، وإنّما لم يذكره عليه السلام لدقّة إدراكه، ولبُعده عن أوهام الناس. ويمكن أن يدخل العلم الرابع في قوله عليه السلام: (قذف في القلوب)، فحينئذ يحصر وجوه العلم، كما لا يخفىٰ».

أقول: عرفت بطلان تعيّن الواحدية كما زعمه، وتعالىٰ الله عما يقوله المشبّهون والضالون. والعلم الحضوري حاصل لهم بمقامهم الكوني، بما أشهدهم الله خلق أنفسهم وخلق الخلق طرّاً، وإن كان بعضه إخباراً، لكن لا ينافيه كما سبق لك.

ولم يهمل الإمام قسماً بحسب الإجمال، ولو كان له معنىً كذلك كان يشير له، فما ذكره أيضاً بعيد من الأوهام، كما عرفت تفصيل بعضه، مع أني لا أُحيط به وأُدركه، أزادنا الله علماً بهم وبمعرفتهم.

قوله: «ويمكن» ... إلىٰ آخره.

عرفت بطلانه ومعنىٰ ما يلقىٰ قذفاً في قلوبهم، لكنّه بتصوّفه يريد بالقلب ذاته تعالىٰ، أو تعيّن الذات الواحدي، وهو عين الأحدي، ولا فرق وجوداً عنده.

وقال في شرح الحديث الثاني: «كأنّ لفظ (نعم) سقط عن الحديث لسهو الناسخين، يكون تقدير الكلام هكذا: (قال: نعم، أو قال: ذاك)، يعني بقذف القلوب وبنكت الآذان، والترديد للشك من الراوي في العبارة. وقد علمت لهم طرقاً كثيرة في العلم، وكلّها وراثة من رسول الله صلى الله عليه وآله، وما قال الراوي أحد منها».

أقول: لا حاجة إلىٰ تقدير (نعم)، والترديد للتنويع والتقسيم ـ كما هو ظاهر من الأحاديث ـ لا للشك من الراوي.

وقال الكاشاني: «(أو ذاك) يعني قد يكون ذا، وقد يكون ذاك»[1].

أقول: وعلىٰ هذا يكون الحذف للدلالة عليه بالثاني، ويكون (ذاك) إشارة إلىٰ القذف أو ما يكون عن وراثة، ومحمّد صلى الله عليه وآله الواسطة في الكلّ.

وقال* في شرح الحديث الثالث: «عبّر في الحديث السابق بالغابر عن العلوم بالموجودات المستقبلة، وهاهنا عن العلوم الماضية؛ لصحّة إطلاق هذا اللفظ علىٰ كلّ منهما، فإنه يطلق علىٰ الماضي باعتبار بقائه ومكثه في الأذهان، وإن زال عن العين، وعلىٰ المستقبل باعتبار بقائه في الحروف القرآنية وفي الجفر والجامعة وغيرها، وإن لم يخرج إلىٰ العين».

أقول: ما أجهله بما لا يخفىٰ علىٰ من له أدنىٰ فطنة باللغة! فهو فيها من الموضوع للأضداد، وهو قال في الماضي قياساً علىٰ معلوماته، وليس بقاء المستقبل ووجوده فيما قال، وإن كان له وجه في الجملة، علىٰ أنّه يمكن فيها أيضاً البقاء في الأذهان، فتأمل.

قال: «كأنّه عليه السلام خصّ العلم بهذه الثلاثة التي هي العلم الحصولي؛ لأجل كونها أكثر

---

(١) «الوافي» المجلّد ٣، ص٦٠٧.

(*) أي محمد صادق.

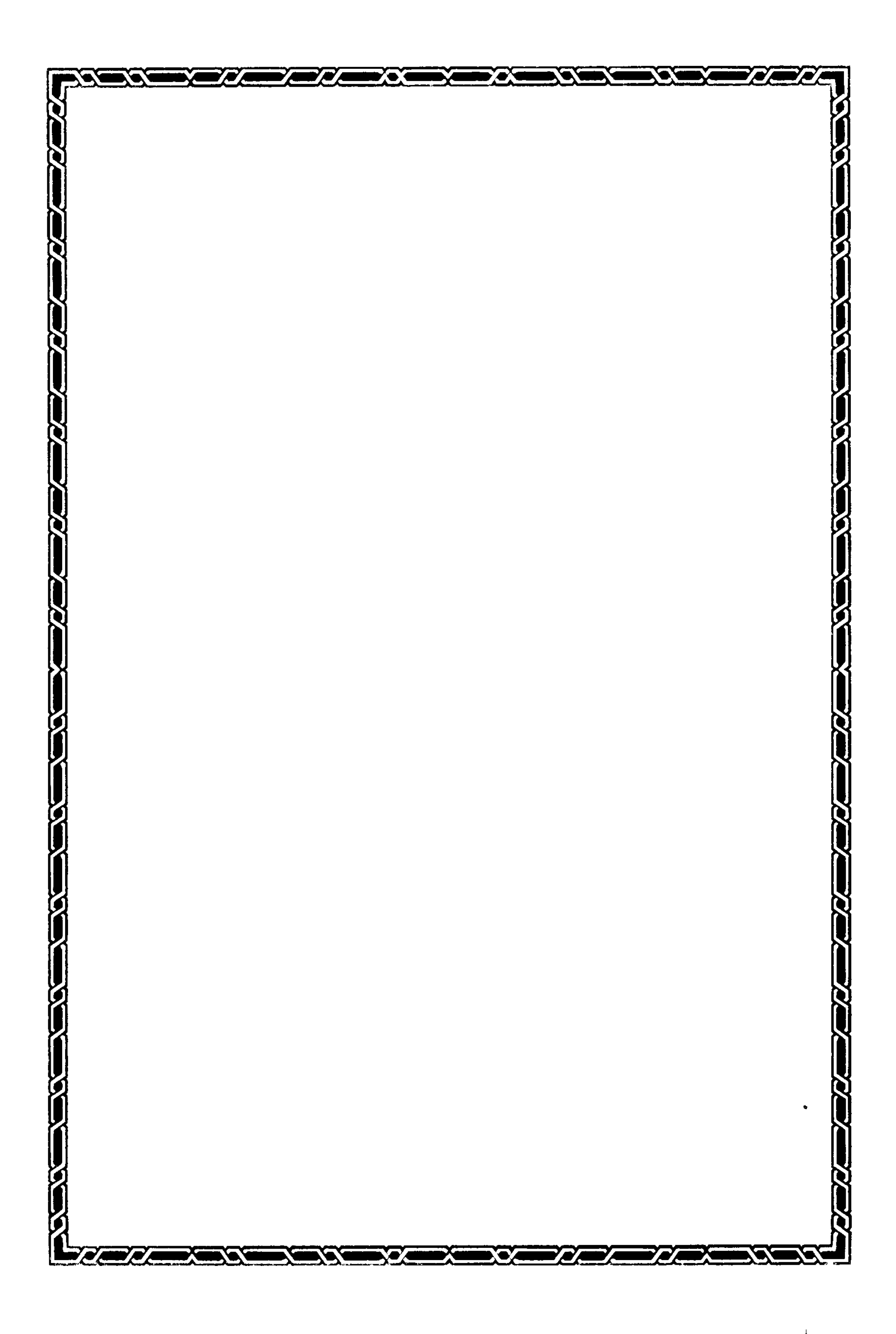
وقوعاً، لدخول العلم الحضوري في أحد هذه الوجوه دخولاً خفياً، ولدقة الإدراك لم يظهره عليه السلام؛ لأنّ وصوله إلىٰ المرتبة الأحديّة أمر يشكل إدراكه للأكثر، ولذلك لعن بعضهم بعضاً».

أقول: ليس كلّها حصولياً، بل أكثرها حضوري، بل كلّ علمهم -كما روي في غير حديث كما مرّ مكرراً- وإن كان باعتبار بعض إخباراً. وما قاله في الحضوري باطل، كما عرفته قريباً.

* * *

الباب الحادي والخمسون

أن الأئمة عليهم السلام لو ستر عليهم لأخبروا كل امرئ بما له وعليه



أضواء حول الباب

أقول أمّا إحاطة علمهم عليهم السلام بما يصيب كلّ واحد من الخير والشر وبما في النفوس فمعلوم من الأبواب السابقة في المجلّدات، ويدل عليه عدة آيات، مثل قوله تعالىٰ: ﴿لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ الآية[1]، ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ﴾ الآية[2]، وغيرهما.

ولا يصح أن يكون حجّة علىٰ قوم ويخفىٰ عليه أحوالهم وصفاتهم؛ وإلّا لتساوىٰ التابع والمتبوع، فليس هو أولىٰ بالمتبوعيّة، ولم تكن له الولاية المطلقة. وقد عرفت خلق الأشياء من فاضل ذواتهم وصفاتهم وأفعالهم، وهم علل الوجود، وما يحدث فيه في الأنفس والآفاق فبهم ومنهم، كما تواترت به النصوص.

وأمّا كون الإفشاء والإذاعة سبباً قوياً في عدم جواز إخبارهم فممّا لا شك فيه، والنصوص به متواترة، وكذا الأدلة العقليّة، وهذا من أسرارهم عليهم السلام التي يجب سترها وحفظها.

وورد عن الصادق عليه السلام: (من أذاع سرّنا أذاقه الله حرَّ الحديد) ...الحديث[3]، وهو من

---

(١) «البقرة» الآية: ١٤٣. (٢) «النساء» الآية: ٤١.

(٣) «بحار الأنوار» ج٦٤، ص١٠٣، ح٢١، مسنداً إلىٰ الباقر عليه السلام، ونحوه في «الكافي» ج٢، ص٣٧٢، باب الإذاعة، ح١٢؛ «جامع الأخبار» ص٢٥٥، ح٦٧٤، عن الصادق عليه السلام.

المتواتر معنىً. ولهذا ورد عنهم عليهم السلام: (عليكم أن تسألوا، وليس علينا أن نجيب)[١].

والراعي يسلك برعيته مافيه صلاحهم وبقاؤهم لا تلفهم، ومن يعلمون منه الا ستر أخبروه ببعض ذلك، ومثل مُعَلّىٰ بن خُنَيس لمّا أذاع بعض أسرارهم قُتل[٢]، وهو من أجلّاء الأصحاب، ورميه بالغلو جهل بحاله[٣].

وأحاديث الباب اثنان، ورواهما الصفّار في البصائر[٤]، كلّ واحد في باب منها.

وروىٰ مسنداً عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قلت له: ما لنا من يحدّثنا بما يكون كما كان علي يحدّث أصحابه؟ قال: (بلىٰ والله، وإنّ ذلك لكم، ولكن هات حديثاً واحداً حدّثتكم به فكتمتم)، فسكتُّ، فو الله ما حدّثني بحديث إلّا وقد وجدته حدّثت به[٥].

وسيأتيك في مجلّد الإيمان والكفر أبواب الكتمان والحثّ عليه، من الأعداء تقيّةً، ومن بعض الفرقة؛ لتقصير منهم أو قصور، فيقعون فيما هو أقبح، حتىٰ يبلغ الكتاب أجله، عجّل الله فرجه.

وقد يحصل من الإذاعة ضرر علىٰ الإمام أيضاً ولو في حال الغيبة، بالوقيعة فيه أو الاستهزاء بكلامه والاستخفاف. ويكون سبب الإذاعة: الجهل والغباوة، وقلة التحمّل، وطلب الرئاسة، وإظهار المعرفة، ولا يراعي غير ذلك، أو ضيق النفس وعجزها عن تحمّل السر؛ لضعفها.

❑ الحديث رقم ﴿ ١ ﴾

قوله: ﴿عن عبد الواحد بن المختار، قال: قال أبو جعفر عليه السلام: لو كان لألسنتكم أوكية لحدّثت كلّ امرئٍ بما له وعليه﴾.

---

(١) «بصائر الدرجات» ص٣٨، باب ١٩، نقل مضمون أكثر أحاديث الباب.

(٢) «رجال الكشي» ج ٢، ص٦٧٨، الرقم: ٧١٢.

(٣) انظر: «التحرير الطاووسي» ص٥٧١، الرقم: ٤٣٠؛ «منتهىٰ المقال» ج٦، ص٢٩٤، الرقم: ٣٠١١.

(٤) «بصائر الدرجات» ص ٢٦٠، ح ١؛ ص٤٢٢، ح ٢، بتفاوت يسير.

(٥) «بصائر الدرجات» ص ٢٦١، ح ٥، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

الحديث رقم ﴿ ٢ ﴾

قوله: ﴿عن عبد الله بن مسكان، قال: سمعت أبا بصير يقول: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: من أين أصاب أصحاب علي ما أصابهم مع علمهم بمناياهم وبلاياهم؟ قال: فأجابني ـ شبه المغضب ـ: ممن ذلك [الأمر][1] إلّا منهم؟! قلت: ما يمنعك جعلت فداك؟ قال: ذلك باب أُغلق، إلّا إنّ الحسين بن علي صلوات الله عليهما فتح منه شيئاً يسيراً. ثمّ قال: يا أبا محمد، إن أُولئك كانت علىٰ أفواههم أوكية﴾

أقول: الوِكاءُ ـ ككساء ـ: رباط القِربة ونحوها[2].

وفي بعض النسخ: (كان) بدل (كانت).

وفي بعضها: ([ممن][3] ذلك الأمر، منهم)، بغير (إلّا).

ومعلوم أنّ تحمّل الأسرار يحتاج إلىٰ قلوب متّسعة وصدور منيرة، عليها أقفال مقفلة، فلا يخاطب بها إلّا أهلها، مع حضور الوقت وزوال الموانع.

والإمام أجاب السائل في الحديث الثاني أنّ الذي أصابهم بسبب علمهم بمناياهم وبلاياهم إنّما هو لعلوّ مرتبتهم ـ وأشدّ الناس بلاءً الأنبياء، ثمّ الأوصياء، ثمّ الأمثل فالأمثل ـ ويحتمل بسبب الإذاعة. وهذا الباب مغلق، وإن فتح منه الحسين بعضاً؛ لدواعٍ خاصّة، وسيفتح بظهور الصاحب، وكماله بالرجعة الغراء، عجّل الله فرجهم وفرجنا بهم.

وقال الكاشاني في الحديث الثاني في الوافي: «كأنّ السائل استبعد إصابة العالِم بمناياه وبلاياه ما يصيبه، ولا استبعاد فيه؛ لما مرّ في باب القدَر، ولهذا ردّه ـ شبه المغضب ـ وقال: ما أصابهم (إلّا منهم)، قال الله تعالىٰ: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾[4].

فقال السائل: ما يمنعك؟ أي من إخبارنا كما أخبر علي؟ فقال: إنّه باب أُغلق، لم يؤذن في فتحه إلّا يسيراً، وهو ما أخبر به الحسين عليه السلام أصحابه من ذلك، وبيّن عليه السلام السبب في

(١) ليست في المصدر.
(٢) انظر: «القاموس المحيط» ج ٤، ص ٥٨٣.
(٣) في الأصل: «بمن».
(٤) «الشورىٰ» الآية: ٣٠.

الإغلاق بأن اُولئك كانوا كاتمين لأسرار أئمتهم عليهم السلام»[1] انتهىٰ.

وفي بعض كلامه تدارك.

وقال الفاضل الشارح محمّد صالح المازندراني: «يعني من أي سبب أصاب أصحاب علي ما أصابهم، مع علمهم بمناياهم وبلاياهم بإخباره عليه السلام.

قوله: (شبه المغضب)، لعل سبب غضبه عدم وجدانه من الصحابة الصالح لكونه محلاً لأسراره.

وقوله: (ممن ذلك إلّا منهم) ـ (ذلك) مبتدأ، إشارة الىٰ السبب الذي سأل السائل عنه. و(ممّن) خبره، وضمير (منهم) راجع إلىٰ أصحاب علي عليه السلام، أي ذلك السبب الذي يوجب إظهار الأُمور الغريبة والأسرار العجيبة، ممّن يكون إلّا منهم، فإنهم لصلاحهم ورعاية حقوق إمامهم صاروا قابلين لإظهار السرّ عليهم»[2] انتهىٰ، باختصارٍ ما.

لكن ما ذكره في الجواب يصلح لبيان السرّ في إظهاره عليه السلام لهم ذلك، وآخر الحديث يدل علىٰ أن الإظهار لكون علىٰ ألسنتهم أوكية. نعم، حملوا لكونهم أهلاً، وأصابهم القتل والبلاء، مع علمهم بذلك، وليس فيه إلقاء بالنفس في تهلكة لذلك.

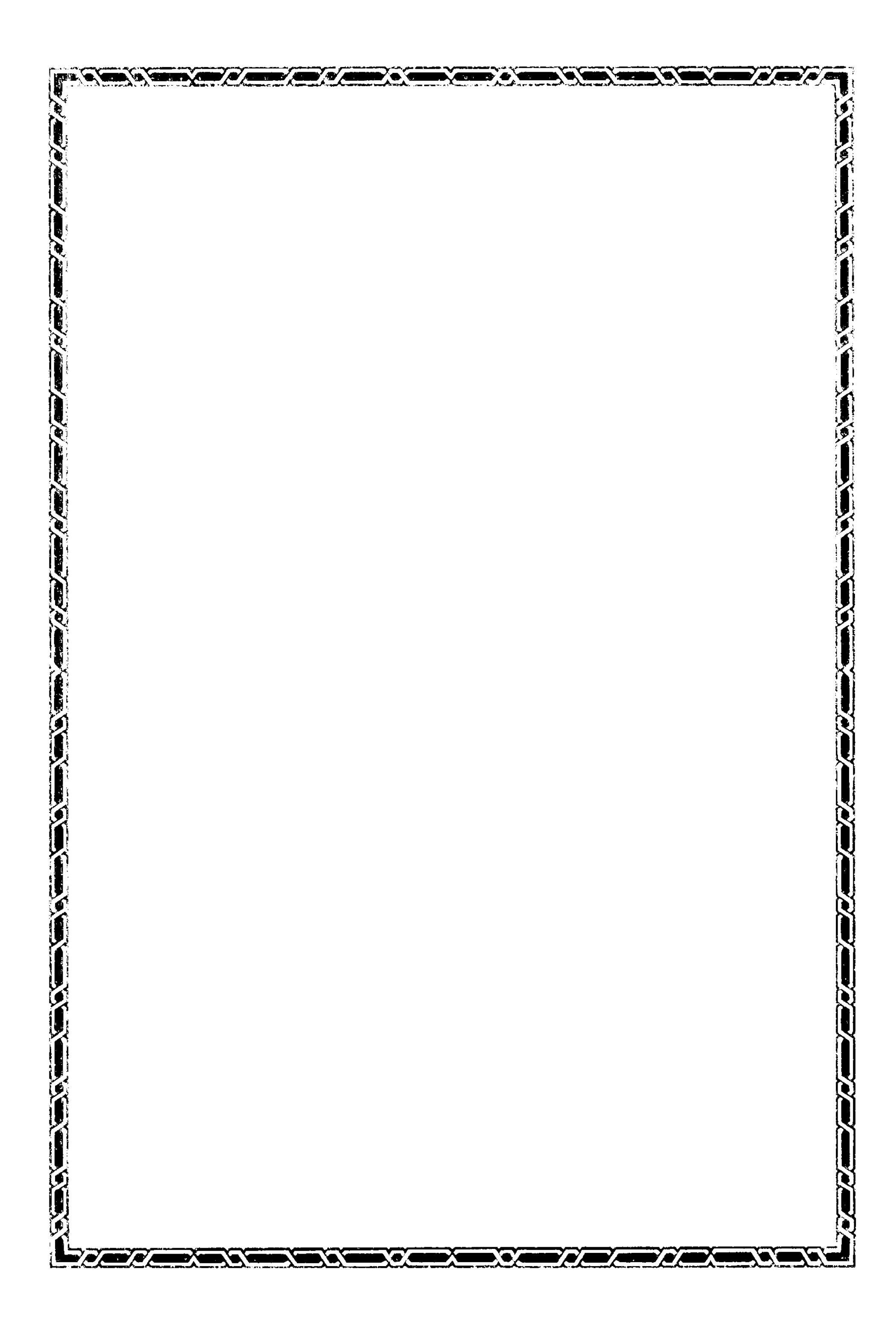
* * *

(١) «الوافي» المجلّد ٣، ص ٦١٢ ـ ٦١٣، باختصار، صححناه علىٰ المصدر.

(٢) «شرح المازندراني» ج٦، ص٤٥، صححناه علىٰ المصدر.

الباب الثاني والخمسون

التفويض إلى رسول الله صلى الله عليه وآله
وإلى الأئمة عليهم السلام في أمر الدين



أضواء حول الباب

أقول أحاديث الباب [عشرة][1].

واعلم أن مسألة التفويض ممّا اختلفت فيها الآراء اختلافاً كثيراً، ووقع الأكثر في تيه الضلال والخطأ، واضطربت فيها الروايات ظاهراً، واختلف العلماء في جمعها ورفع اختلافها، واطّراحها ورميها بأنّها آحاد.

ونحن ننقل لك جملة من الأحاديث الدالة على التفويض لهم عليهم السلام، ثمّ نرجع لكلام العلماء ممّن وقفت عليه، ثمّ بيان الحق في ذلك ورفع تنافي النصوص، بل الاختلاف في كلامهم، وإن ظنّ في بادئ النظر.

الأحاديث الدالة على التفويض

فنقول: يمكن بأن يستدل عليه بما سمعت في المجلّدات السابقة: (أنّ علينا السؤال ـ وفي بعضها: فرض علينا السؤال ـ وليس عليهم الجواب، إن شاؤوا أجابوا، وإن شاؤوا أمسكوا وسكتوا)، في عدة أخبار، في الكافي[2] والبصائر[3] وغيرهما.

---

(١) في الأصل: «اثنا عشر»، ولعل المؤلف عدّ ما ورد في ذيل الحديث الأول والخامس حديثين مستقلين.

(٢) «الكافي» ج١، ص٢١٠ - ٢١٢، باب أن أهل الذكر... ح٣، ٦، ٨، نقل مضمونها.

(٣) «بصائر الدرجات» ص٣٨، باب ١٩ نقل مضمون أكثر أحاديث الباب.

وفي الكافي ورياض الجنان ـ ببعض الزيادة ـ والنقل على الأخير، عن محمد بن سنان، قال: كنت عند أبي جعفر الثاني، فذكرت اختلاف الشيعة، فقال: (إنّ الله تبارك وتعالىٰ لم يزل فرداً متفرّداً في الوحدانية، ثمّ خلق محمداً وعليّاً وفاطمة، فمكثوا ألف دهر، ثمّ خلق الأشياء، وأشهدهم خلقها، وأجرىٰ طاعتهم عليها، وجعل فيهم ما شاء، وفوّض أمر الأشياء إليهم، في الحكم والتصرف والإرشاد والأمر والنهي في الخلق؛ لأنهم الولاة، فلهم الأمر والولاية والهداية، فهم أبوابه ونوّابه وحجابه، يحللون ما شاء، ويحرّمون ما شاء، ولا يفعلون إلّا ما شاء؛ ﴿عِبَادٌ مُكْرَمُونَ * لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾[١].

فهذه الديانة التي من لزمها لحق، ومن تقدمها غرق في بحر الإفراط، ومن نقّصهم عن هذه المراتب ـ التي رتّبهم الله فيها ـ زهق في برّ التفريط، ولم يوفّ آل محمّد حقّهم فيما يجب علىٰ المؤمن من معرفتهم)، ثمّ قال عليه السلام: (خذها إليك يا محمد، فإنها من مخزون العلم ومكنونه)[٢].

وفي تفسير العياشي، عن جابر، قال: قرأت عند أبي جعفر عليه السلام قول الله تعالىٰ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾[٣] قال: (بلىٰ، والله إنّ له من الأمر شيئاً وشيئاً وشيئاً)... وساق الحديث، إلىٰ أن قال عليه السلام: (وكيف لا يكون له من الأمر شيء وقد فوّض الله إليه أن جعل ما أحلّ فهو حلال، وما حرّم فهو حرام؛ لقوله: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾[٤])[٥] وسبق وغيره متفرّقاً.

وستسمع في رواية ابن سنان: (لا والله، ما فوّض الله لأحدٍ من خلقه إلّا للرسول والأئمة)... الحديث[٦]، وهي مروية أيضاً في نوادر محمد بن سنان، وروىٰ مثله في الاختصاص[٧]. وكذا ماورد[٨] في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾[٩].

---

(١) «الأنبياء» الآية: ٢٦ – ٢٧.

(٢) «الكافي» ج١، ص٤٤١، باب مولد النبي صلى الله عليه وآله، ح٥؛ «بحار الأنوار» ج٢٥، ص٣٣٩، ح٢١، نقلاً عن «رياض الجنان»، باختلاف بعض الألفاظ.

(٣) «آل عمران» الآية: ١٢٨.

(٤) «الحشر» الآية: ٧.

(٥) «تفسير العياشي» ج١، ص٢٢٠، ح١٣٩، بتفاوت يسير.

(٦) وهو الحديث الثامن من هذا الباب، بتفاوت يسير.

(٧) «الاختصاص» ضمن «سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد» ج١٢، ص٣٣١.

(٨) انظر: ح٢، ٦، ١٠، من هذا الباب.

(٩) «ص» الآية: ٣٩.

وفي الكافي، عن الباقر عليه السلام: (إنّ الله تعالىٰ لم يزل متفرّداً بوحدانيته، ثمّ خلق محمداً وعلياً وفاطمة، فمكثوا ألف دهر، ثمّ خلق جميع الأشياء، فأشهدهم خلقها)[١] [....][٢].

«إلىٰ إخبار الملك، إلّا في بعض حالاتهم، ونبينا أفضلهم».

أقول: هذا يوجب تساويهم في الفضل، بل مساواة غيرهم لهم، كما يدل عليه ما سبق، واحتياجهم إلىٰ الملك أو غيره في أكثر أحوالهم، [لا][٣] بحسب بداية الوحي وهو الإلهام الأولي. ولمّا كان مفرّعاً علىٰ باطل مجتث فلنعرض عن إطالة الردّ، فراجع وتأمّل.

قال: «والأئمة بعد النبي كان الرسول أسماعهم وأبصارهم وجميع أعضائهم، وبالجملة: كانوا فانين في الرسول، كما كان الأنبياء الخمسة فانين في الله، والأئمة أيضاً فانين في الله بواسطة الرسول. وإن كان كذلك فكلّ ما أتىٰ إلىٰ كلّ من الأنبياء الخمسة أتىٰ من الله تعالىٰ، وكذلك ما أتىٰ إلىٰ الأئمة [أتاهم][٤] من الرسول، فالأئمة بمنزلة الرسل أُولي العزم، ولا يحتاجون إلىٰ السماع عن الرسول في الأكثر، كما لا يحتاج الأنبياء الخمسة إلىٰ الوحي إلّا في بعض المواضع؛ لما علمت انّهم غير مستقرين في حالاتهم، ففوّض الرسول أمره إليهم، كما فوّض الله أمره إلىٰ الأنبياء أُولي العزم، ففوض الله أمره إلىٰ الرسول، وفوّض الرسول أمره الىٰ الأئمة، ففوّض الله أمره إلىٰ الأئمة بواسطة الرسول، فإنّ النيابة والخلافة كانت لهم بالواسطة».

أقول: أكثر كلامه مبني علىٰ الفناء الذاتي، أي ذات الإمام في الرسول، فالوجود واحد، أو في الله ولو بواسطة الرسول، مع انّه لا معنىٰ للواسطة في النهاية؛ إذ الوجود واحد - بزعمه - هو وجود الله؛ لأنه في نفس الأمر كذلك وإن ظهر التعدد بالتعيّن الخلقي والتكثّر الاعتباري، بزعمه الضال، وهذا باطل من وجوه - عقلاً ونقلاً - كما عرفت مكرراً.

والإمام لا يكون رسولاً وفي رتبة نبيّه بوجه، ولا ذاته تعالىٰ، ومع هذه الضلالات هو في حال الاتصال والفناء كما يريد لا تفويض؛ لعدم التعدد، ولا حكم وحاكم وواسطة، وحين التعدد واعتباره يوجب النقص لله والعجز، إلّا أن يقول بوحدة الموجود، فهو ربّ محسوس وعبد موهوم، وسبق[٥] منه التصريح بهذا. وحينئذ لا تفويض، بل الحكم والسمع

---

(١) «الكافي» ج١، ص٤٤١، باب مولد النبي ﷺ، ح٥، مسنداً عن أبي جعفر الثاني عليه السلام.

(٢) نقص في الأصل لا يقل عن صفحة.

(٣) في الأصل: «الا».

(٤) في الأصل: «أتاه».

(٥) انظر: باب نادر فيه ذكر الغيب، شرح ح٣.

والبصر ذاته تعالىٰ، سبحانه وتعالىٰ عمّا يصفون. ولبداهة بطلانه، جميع كلامه أوجب اختصار الردّ كما في سائر كلامه.

أنواع التفويض

ثمّ اعلم أنّ التفويض بمعنىٰ إثبات فعل العبد مطلقاً علىٰ سبيل الاستقلال مع الله، بغير أن يكون لفعل الله تعالىٰ دخل بتقوية أو تخلية ـ علىٰ النحو الآتي [في] بيان معنىٰ التفويض الحقّ ـ شركٌ، سواء كان الفعل فعل نفسه أو في شيء من العالم، خلقاً أو رزقاً أو حياة أو مماتاً، في الذوات والصفات والأفعال والأقوال، أو حالة من الحالات، ومعتقده مشرك. ولا شريك لله تعالىٰ، لا ذاتاً ولا صفة ولا فعلاً ولا عبادة، كما تواترت به النصوص والآي والأدلة العقلية، منها قوله تعالىٰ: ﴿وَمَالَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍ﴾ الآية[1]، وسبق بسط ذلك في مجلّد التوحيد[2].

وهذا يوجب الكفر أيضاً، وكذا إثبات بعض ذلك لهم علىٰ سبيل الاستقلال من دون الله، فإنّه كفر، وما كان لهم فعل من دون إذنه الظاهر، القولي ـ والغيبي، وهو المشتمل علىٰ الخصال السبع الغيبيّة التي لا يكون شيء في السماء والأرض إلّا بها، وعرفتها في مجلّد العدل[3]. فخلق عيسىٰ بإذنه، وكذا فعل عزرائيل وغير ذلك، وكذا ما وقع من محمد وآله.

قال الله تعالىٰ: ﴿بَلْ عِبادٌ مُكْرَمُونَ * لَا يَسْبِقُونَهُ بِالقَوْلِ وَهُمْ بَأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ * يَعْلَمُ مَابَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ وَهُمْ مِنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ * وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَٰهٌ مِنْ دُونِهِ فَذَلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ﴾[4]، ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الخَاسِرِينَ﴾[5]، ومثلها كثير في الكتاب.

فمن جعلهم أرباباً ـ كالغلاة علىٰ مذاهبهم ـ كفّار مشركون.

وبعض قال: إنّ الله خلق محمداً وفوّض إليه خلق الأشياء، فهو الخالق لما فيها[6].

وبعض قال: إنّه تعالىٰ فوّض ذلك لعلي.

---

(١) «سبأ» الآية: ٢٢.
(٢) «هدي العقول» ج ٣، باب حدوث العالم.
(٣) «هدي العقول» ج٧، باب ٢٥.
(٤) «الأنبياء» الآية: ٢٦ - ٢٩.
(٥) «الزمر» الآية: ٦٥.
(٦) انظر: «المقالات والفرق» ص٢٣٨؛ «مقالات الإسلاميين» ص١٦؛ «الفرق بين الفرق» ص٢٢٦.

والمخمّسة[١] **قالوا:** فوّض ذلك إلىٰ سلمان وأبي ذر والمقداد وعمّار وعمرو بن أُميّة الضمري، فهم المدبّرون للعالم.

إلىٰ غير هذه المذاهب في علم الغيب، والاختلاف في العدد منهم، وادعىٰ الغلو في كلّ إمامٍ فرقةٌ، ولا خفاء في بطلان المذاهب.

ومن **أنواع التفويض** ـ المستحيل عقلاً ونقلاً، وأشرنا له ـ: التفويض بالنسبة إلىٰ أفعالنا، فلا يصح وقوعه من الله، فإنه يوجب العجز له وعدم الإحاطة بفعله ومفعوله، وبطلان الشرائع والأحكام، ويلزمه تعالىٰ الرضا بجميع فعل المفوّض إليه، ويوجب الشركة له تعالىٰ ـ ولا شريك له ـ وأن يرفع يده عن العباد، وهو محال.

وهذا **مذهب أهل الاعتزال**[٢] في أفعال العباد، كما سبق بسطه في موضعه، فالعباد عندهم فاعلون استقلالاً، ومشيئته تعالىٰ فيها إنّما هي القول خاصّة، وكذا كراهيته ونهيه، ولا يتوقف فعلهم علىٰ وارد خارجي حال الفعل، يمدّ لهم بتوفية أو تخلية، في الطاعة والمعصية.

وفي الحديث في الكافي: (**لا يدخل الجنة قدريّ، وهو الذي يقول: لا يكون ما شاء الله ويكون ما شاء إبليس**)[٣].

وبسط هذه المسألة يطلب من موضعها، والأخبار مصرّحة علىٰ سبيل العموم وبالإطلاق ـ الآيل له بمعونة المقام ـ علىٰ بطلان التفويض، فشمل جميع أنواعه، وأن معتقده مشرك، ويبطل التوحيد.

الروايات المصرّحة ببطلان التفويض

وفي عيون الأخبار، عن بريد بن عمير بن معاوية الشامي، قال: دخلت علىٰ علي بن موسىٰ الرضا عليه السلام بمرو، فقلت له: يابن رسول الله ﷺ، روي لنا عن الصادق عليه السلام أنّه قال: (**لا جبر ولا تفويض، بل أمر بين أمرين**)، فما معناه؟ قال: (**من زعم أن الله يفعل أفعالنا ثمّ**

(١) انظر: «المقالات والفرق» ص١٩٢.

(٢) انظر: «شرح المواقف» ج٨، ص١٤٦؛ «شرح المقاصد» ج٤، ص٢٢٣.

(٣) حديث: (لا يدخل الجنة قدري) ورد مضمونه في «الخصال» ص٤٣٦، ح٢٣، وباقي الحديث ورد في «الكافي» ج١، ص٤٠٤، ح٢، علىٰ لسان الراوي، بتفاوت يسير.

يعذّبنا عليها فقد قال بالجبر، ومن زعم أن الله فوّض أمر الخلق والرزق إلىٰ حججه فقد قال بالتفويض، والقائل بالجبر كافر، والقائل بالتفويض مشرك)[1].

وفيه، عن ياسر الخادم، قال: قلت للرضا عليه السلام: ما تقول في التفويض؟ فقال: (إنّ الله تبارك وتعالىٰ فوّض إلىٰ نبيّه أمر دينه فقال: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾[2]، فأمّا الخلق والرزق فلا). ثمّ قال: (إنّ الله عزّ وجلّ يقول: ﴿اللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾[3]، وهو يقول: ﴿اللهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَفْعَلُ مِنْ ذَٰلِكُمْ مِنْ شَيْءٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[4])[5].

بيان: هذا التفصيل بحسب سؤال السائل وما علم الإمام منه، وإلّا فالتفويض في الدين بالمعنىٰ السابق باطل أيضاً، ويوجب الشرك، وستعرفه.

«وروىٰ زرارة أنّه قال للصادق عليه السلام: إنّ رجلاً من ولد عبد الله بن سبأ يقول بالتفويض، فقال: (وما التفويض؟) قلت: يقول: إنّ الله عزّ وجلّ خلق محمداً وعلياً ففوّض الأمر إليهما، فخلقا ورزقا، وأماتا وأحييا، فقال عليه السلام: (كذب عدو الله، إذا انصرفت إليه فاقرأ عليه هذه الآية التي في سورة الرعد: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾[6])، فانصرفت إليه فأخبرته، فكأنما ألقمته حجراً ـ أو قال: فكأنما خرس ـ.

وقد فوّض الله إلىٰ نبيّه أمر دينه، فقال: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾، وقد فوض ذلك إلىٰ الأئمة»[7].

وفي غيبة الطوسي، عن كامل بن إبراهيم المدني، حين وجّهه قوم من المفوضة والمقصّرة إلىٰ أبي محمد ـ الحسن العسكري عليه السلام ـ يسأله عن مقالتهم، إلىٰ أن قال: فسلّمت وجلست إلىٰ باب عليه ستر مرخيّ، فجاءت الريح فكشفت طرفه، فإذا أنا بفتىً كأنّه فلقة

---

(١) «عيون أخبار الرضا» ج ١، ص ١٢٤، ح ١٧، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.
(٢) «الحشر» الآية: ٧. (٣) «الرعد» الآية: ١٦؛ «الزمر» الآية: ٦٢.
(٤) «الروم» الآية: ٤٠.
(٥) «عيون أخبار الرضا» ج ٢، ص ٢٠٢، ح ٣، صححناه علىٰ المصدر.
(٦) «الرعد» الآية: ١٦.
(٧) «الاعتقادات» ضمن «سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد» ج ٥، ص ١٠٠، بتفاوت.

قمر، من أبناء أربع سنين أو مثلها، فقال: (يا كامل بن إبراهيم)، فاقشعررت من ذلك، وأُلهمت أن قلت : لبيك يا سيّدي، فقال: (جئتَ إلىٰ ولي الله وحجته وبابه تسأله هل يدخل الجنة إلّا من عرف معرفتك وقال بمقالتك ؟) فقلت: إي والله، قال: (إذن ـ والله ـ يقلّ داخلها، والله إنّه ليدخلها قوم يقال لهم: الحقيّة)، فقلت: يا سيدي، من هم ؟ فقال: (قوم من حبّهم لعلي يحلفون بحقّه، ولا يدرون ما حقّه وفضله).

ثمّ سكت عليه السلام عنّي ساعة، ثمّ قال: (وجئت تسأله عن مقالة المفوضة ؟ كذبوا، بل قلوبنا أوعية لمشيئة الله، فإذا شاء شئنا، والله يقول: ﴿وَمَا تَشاؤُون إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللهُ﴾[1]).

ثمّ رجع الستر إلىٰ حالته فلم استطع كشفه، فنظر إليّ أبو محمّد مبتسماً، فقال: (ياكامل، ما جلوسك ؟ قد أنبأك بحاجتك الحجّة من بعدي)، فقمت وخرجت ولم أُعاينه بعد ذلك ... الحديث[2].

وفيه توقيع خرج من صاحب الأمر، نسخته: (إنّ الله تعالىٰ هو الذي خلق الأجسام وقسّم الأرزاق، لأنه ليس بجسم ولا حالّ في جسم، ليس كمثله شيء وهو السميع العليم. وأما الأئمة فإنّهم يسألون الله فيخلق، ويسألونه فيرزق؛ إيجاباً لمسألتهم، وإعظاماً لحقّهم)[3].

بيان: هذا الحديث فيه إشارة إلىٰ معنىٰ التفويض الحقّ الذي تواترت النصوص بإثباته لهم عليهم السلام، وطابق القرآن والوجوه العقلية.

وكيف يصحّ التفويض بوجه ولا يفعل العبد إلّا بوارد واستطاعة مع الفعل ؟! والاستطاعة السابقة إنّما هي استطاعة إمكان. والله لم يترك الخلق سدىً، ولم يغفل عنهم بقدر ذرة، وفي [ذرة][4] وأقل، ولا غنىً للمخلوق عن المدد؛ وإلّا فني ولم يبق له وجود، ولم يكن مخلوقاً. وأعلام وجوده وأحكامه وجميع صفاته وأحواله توجب الافتقار والاضطرار وعدم الاستغناء، فلا جبر ولا تفويض ـ مطلقاً ـ ولكن أمر بين أمرين.

وليست المنزلة خاصّة بأفعال العبد في الطاعة والمعصية، كما يظنّ، بل عامة الكلّ، بالنسبة إلىٰ الصفوة وغيرهم، حتىٰ في الخلق والرزق، وفيما ظهروا به عليهم السلام، وقد أُشير لها

---

(١) «الإنسان» الآية: ٣٠؛ «التكوير» الآية: ٢٩.

(٢) «الغيبة» ص٢٤٦، ح٢١٦، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

(٣) «الغيبة» ص٢٩٤، ح٢٤٨، صححناه علىٰ المصدر.

(٤) في الأصل: «دره».

في هذا الحديث، وستعرفها إن شاء الله بأبسط |بيان|.

وهي أوسع ما بين السماء والأرض، تعلو تارة، وتسفل أُخرىٰ، إلىٰ آخر صفاتها الواردة في توحيد ابن بابويه[1] وغيره، في بيان سرّ القدر [وهويته][2].

قال الله تعالىٰ: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللهِ قَدَراً مَقْدُوراً﴾[3]، وقال تعالىٰ: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللهِ مَفْعُولاً﴾[4].

والأمر: الفعل، منه مدد الطاعة، وكلّ فعل بالتأييد، ومنه مادتها، والمعاصي بالتخلية والخذلان، وهي |مشاءة| عرضاً، وهي مادة المعصية. والاستطاعة الفعليّة وقت الفعل مع الفعل ـ إذا فعلوا ـ لا قبل ولا بعد، والأمر المفعول الإجمالي هو القابلية الأمريّة.

وعنهم عليهم السلام: (القدر للعمل كالروح للجسد)[5].

ومن هنا يظهر لك معنىٰ المنزلة والأمر بين الامرين أيضاً، كما سبق في موضعه، وعموم جريانها، فانتظر.

أقوال العلماء في التفويض

قال **الشيخ عبد الله بن نورالدين البحراني**[6] ـ من تلامذة محمّد باقر المجلسي ـ في كتاب «عوالم العلوم»، أكبر من البحار بكثير، يقرب من سبعين مجلّداً وهو موجود إلىٰ الآن بتمامه، رأيت كثيراً منها، وأكثر كلامه فيه من البحار، قال فيه بعد نقله كلام الصدوق في العقائد[7]، وكلام المفيد[8]، ردّاً له بما لم يرد عليه، بظنّه أن الصدوق أراد من التفويض أحد المعاني الباطلة، وعرفتها. وأنقل كلامه مفصّلاً وألحقه ببعض البيان.

قال: «***تتميم وتحقيق:*** اعلم أن الغلوّ في النبي والأئمة ـ عليه وعليهم السلام ـ إنّما يكون بالقول بألوهيتهم، أو بكونهم شركاء لله في المعبوديّة، أو في الخلق، أو في الرزق، وأن الله اتحد بهم، أو أنّهم يعلمون الغيب بغير وحي»[9].

---

(١) «التوحيد» ص٣٨٣، ح ٣٢.

(٢) في الأصل: «وصوبته».

(٣) «الأحزاب» الآية: ٣٨.

(٤) «الأحزاب» الآية: ٣٧.

(٥) «التوحيد» ص٣٦٦، ح ٤، وفيه: (إن القدر والعمل بمنزلة الروح والجسد).

(٦) انظر: «علماء البحرين» ص٢٠٩.

(٧) «الاعتقادات» ضمن «سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد» ج ٥، ص٩٧.

(٨) «تصحيح الاعتقاد» ضمن «سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد» ج ٥، ص ١٣١.

(٩) الكتاب غير موجود لدينا، انظر: «بحار الأنوار» ج ٢٥، ص٣٤٦.

أقول: لا شكّ في كفر الغالي، والأدلّة عليه ـ عقلاً ونقلاً ـ متواترة، وأنكروا ما علم ثبوته من الدين، بل من أعلام وجودهم ووجود جميع الأشياء، وهم فرق متعددة، لا فائدة مهمة في التعرّض لها هنا.

قال: «أو بالقول في الأئمة: كانوا أنبياء، أو القول بتناسخ أرواح بعضهم إلىٰ بعض، أو القول بأن معرفتهم تغني عن جميع الطاعات، ولا تكليف معها بترك المعاصي. والقول بكلّ منها إلحاد وكفر وخروج عن الدين، كما دلّت عليه الأدلّة العقلية والآيات والأخبار السالفة وغيرها. وقد علمت أن الأئمة تبرّؤوا منهم، وحكموا بكفرهم، وأمروا بقتلهم»[١].

أقول: إذا أراد بالغلوّ التجاوز بهم عن مراتبهم ـ كما هو الظاهر ـ صحّ إدخال القائل بكونهم أنبياء يوحىٰ لهم وحي تأسيس بغير واسطة بشر، أو أن محمداً ليس بخاتم. وإن أُريد به المعنىٰ الخاصّ، وهو من جعلهم آلهة، ففي دخولهم في الغلاة تسميةً نظر.

والقائل بتناسخ أرواحهم إن أضاف إليه قدمها دخلوا، وإلّا فلا، وأهل التناسخ ينفون عالم الآخرة والجنّة والنار، وسيأتي إبطاله مطلقاً في المعاد.

وكذا القائل بأن معرفتهم تغني عن الطاعات، وأن المراد بها والمقصود معرفتهم خاصّة، وهو لبعض الفرق[٢]، فعنده الصلاة معرفتهم، وترك الزنا تجنّب أعدائهم، وهم المراد، ولا صلاة وزكاة، وهكذا في الباقي، وهذا دينهم.

نعم، لو قال: «معرفته تغني عن المعبود» كان غالياً، لكن الظاهر لا قائل منهم به، علىٰ ما يحضرني.

أمّا كفر جميعهم وإلحادهم في أسمائه ـ للأدلة التي أشار لها، وعرفتها في المجلّدات، وكذا تبرؤهم عليهم السلام منهم وقتلهم، وأمروا به، إلّا أن يدعي أحدهم شبهة يمكن في شأنه [فتردّ][٣] حينئذ أولاً ـ فبديهي.

قال: «وإن سمعت شيئاً من الأخبار الموهمة لشيء من ذلك فهي إمّا مؤوّلة، أو هي من مفتريات الغلاة»[٤].

أقول: كأنّه يشير إلىٰ ما قيل في مثل المفضّل بن عمر: إنّه غالٍ؛ لمّا نقل من الأحاديث،

---

(١) انظر: «بحار الأنوار» ج ٢٥، ص ٣٤٦.

(٢) انظر: «المقالات والفرق» ص ٥٧؛ «الملل والنحل» ج ١، ص ١٧٠، ٢١٠.

(٣) في الأصل: «فتزل».

(٤) انظر: «بحار الأنوار» ج ٢٥، ص ٣٤٦.

ومثل البرسي لما نقل في كتابه مشارق اليقين، ومثل كلام علي في خطبة التطنجية: (فأنا)...[١]، واليتيمة وغيرها.

وليس الأمر كما يقول، ولا دلالة فيها علىٰ الغلوّ، ولا هي من وضعهم، بل أحاديث الكافي وغيره تعيّنها ومتضمنة لمضمونها، كما يظهر لمن تأمّل مجلّدات الشرح أو راجع أحاديث الأُصول، وكفىٰ ما روىٰ هو في كلامه الآتي أن حديثهم صعب مستصعب... إلىٰ آخره، وسيأتي في بابه[٢]. وسبق دفع هذا التوهم في مجلّد العدل وغيره، فلا حاجة إلىٰ الإعادة.

قال: «ولكن أفرط بعض المتكلّمين والمحدّثين في الغلوّ؛ لقصورهم عن معرفة الأئمة عليهم السلام، وعجزهم عن إدراك غرائب أحوالهم وعجائب شؤونهم، فقدحوا في كثير من روايات الثقات؛ لنقلهم بعض غرائب المعجزات، حتىٰ قال بعضهم: من الغلوّ نفي السهو عنهم عليهم السلام[٣]، أو القول بأنّهم يعلمون ما كان وما يكون، وغير ذلك.

مع أنّه ورد في كثير من الأخبار: (**لا تقولوا فينا ربّاً، وقولوا فينا ما شئتم، ولن تبلغوا**).

وورد: (**إنّ أمرنا صعب مستصعب، لا يحتمله إلّا ملك مقرّب، أو نبي مرسل، أو عبد مؤمن امتحن الله قلبه للإيمان**).

وورد: (**لو علم أبو ذر ما في قلب سلمان لقتله**) وغير ذلك ممّا مرّ وسيأتي.

فلابدّ للمؤمن المتدين أن لا يبادر ويردّ ما ورد عنهم من فضائلهم ومعجزاتهم ومعالي أُمورهم، إلّا إذا ثبت خلافه من ضرورة الدين، أو بقواطع البراهين: بالآيات المحكمة وبالأخبار المتواترة، كما مرّ في باب التسليم وغيره»[٤].

أقول: لم يشر إلىٰ الأخبار الموهمة التي ذكرها في المقولة السابقة، وسببها العجز عن معرفتهم كما قال هنا. وأمّا صعوبة أمرهم وتحمّل سرّهم فممّا لا شكّ فيه، والنصّ به متواتر، وهو ظاهر لمن سرح فكره في هذا الشرح.

ومن جعل من الغلوّ مالم يعرف السبب الموجب لهم، ونفي السهو يصح بتأييد الله لا من أنفسهم، وكذا علمهم بما كان ويكون، بتعليمه لا من أنفسهم، وما ورد من الأخبار

---

(١) «مشارق أنوار اليقين» ص١٦٦.

(٢) «هدي العقول» ج٩، باب فيما جاء أن حديثهم صعب مستصعب، وفي «الكافي» ج١، ص٤٠١.

(٣) انظر: «الفقيه» ج١، ص٢٣٥.

(٤) انظر: «بحار الأنوار» ج٢٥، ص٣٤٧.

فمنزّلة علىٰ هذا، إذ لا استغناء لهم عن خالقهم في حالٍ من أحوالهم مطلقاً، ومن لم يعتقد فيهم ذلك فهو غالٍ ملعون كذّاب، وسبق لك تفصيله.

وكلّ ما ورد من فضلهم فهم أجلّ منه وأعلىٰ، فجميع الموجودات نشر فضائلهم ولا يحصونها، وهي فوق ذلك، ولابدّ من الانتهاء إلىٰ التسليم لهم لجميع من سواهم، كما سيأتي في موضعه، وسبق.

قال: «**وأمّا التفويض فيطلق علىٰ معانٍ**، بعضها منفي عنهم ﷺ، وبعضها مثبت لهم.

والأول: التفويض في الخلق والرزق والربوبية، والإماتة والإحياء، فإن قوماً قالوا: إنّ الله خلقهم وفوّض إليهم أمر الخلق، فهم يخلقون ويرزقون ويميتون ويحيون.

وهذا الكلام يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يقال: إنّهم يفعلون جميع ذلك بقدرتهم وإرادتهم، وهم الفاعلون حقيقة، وهذا كفر صريح، دلّت علىٰ استحالته الأدلّة العقليّة والنقليّة، ولا يستريب عاقل في كفر من قال به.

وثانيهما: أن الله تعالىٰ يفعل ذلك مقارناً لإرادتهم، كشقّ القمر، وإحياء الموتىٰ، وقلب العصا حيّة، وغير ذلك من المعجزات. فإن جميع ذلك إنّما يحصل بقدرته تعالىٰ ـ مقارناً لإرادتهم لظهور صدقهم، فلا يأبىٰ العقل من كون الله تعالىٰ خلقهم وأكملهم وألهمهم ما يصلح في نظام العالم، ثمّ خلق كلّ شيء مقارناً لإرادتهم ومشيئتهم.

وهذا وإن كان العقل لا يعارضه كفاحاً، لكن الأخبار السالفة تمنع من القول به، فيما عدا المعجزات ظاهراً، بل صراحاً، مع أن القول به قول بما لا يعلم؛ إذ لم يرد ذلك في الأخبار المعتبرة فيما نعلم.

وما ورد من الأخبار الدالة علىٰ ذلك ـ كخطبة البيان وأمثالها ـ فلم توجد إلّا في كتب الغلاة وأشباههم، مع أنّه يحتمل أن يكون المراد كونهم عللاً غائية لإيجاد جميع المكوّنات، وأنّه تعالىٰ جعلهم مطاعين في الأرض والسماوات، ويطيعهم بإذن الله تعالىٰ كلُّ شيء حتىٰ الجمادات، وأنّهم إذا شاؤوا أمراً لا يردّ الله مشيئتهم، لكنّهم لا يشاؤون إلّا أن يشاء الله.

وأما ما ورد من الأخبار في نزول الملائكة والروح بكلّ أمر إليهم، وأنّه لا ينزل ملك إلىٰ السماء لأمر إلّا بدأ بهم، فليس ذلك لمدخليتهم في ذلك، ولا للاستشارة بهم، بل له

الخلق والأمر تعالىٰ شأنه، وليس ذلك إلّا لتشريفهم وإكرامهم وإظهار رفعة مقامهم»[١].

أقول: قوله: «والأوّل» ... إلىٰ آخره، تخصيصه القول فيهم بذلك بالأربعة* ـ وإن كان له وجه ـ ضعيف في الجملة، لكن الأرجح التعميم لهم في جميع الأقسام الآتية. فالقول فيهم عليهم السلام بأنّهم يقولون أحد هذه أو أمراً من الأمور، سياسة أو علماً أو سائر أمورهم، من أنفسهم استقلالاً بدون أمر الله وإذنه، أو مع الله، فهو كفر. والعباد جميعاً لا يفعلون إلّا بالله، ولا يكون في ملكه مالا يشاء وبغير إذنه، ومع ذلك العبد مستقل بفعله لم يفعل مع الله، ولا من أنفسهم بدون الله، وجميع الخلق في هذا شرّع سواء، ومعتقد خلافه كافر، وجميع الأدلّة يدل عليه.

والحكم فيما ذكره هنا والباقي واحد في ذلك، وما يوهم خلافه ستعرف عدم الدلالة منه، وأشرنا له قبل.

قوله: «وثانيهما: أن الله تعالىٰ يفعل ذلك مقارناً» ... إلىٰ آخره.

إدخال هذا النوع في التفويض فيه نظر، إلّا أن يضم إليه التفويض لهم في ذلك، وحينئذ لا معنىٰ لضم مقارنة قدرته تعالىٰ لإرادتهم ـ وإن كان الفعل منها خاصّة ـ فهو جبر. والحاصل أن ضم المقارنة في التفويض لا معنىٰ له، كما هو ظاهر من معناه.

علىٰ أنّا نقول: المقارَن ـ بصيغة المفعول ـ إن لم يكن منه سببية أصلاً لزم الجبر ونافى المقارنة، وإن كان سبباً نافاها أيضاً. ومعنىٰ السبب فعل الله المسبب به.

قال عليه السلام: (خلق الله المشيئة بنفسها، وخلق الخلق بالمشيئة)[٢]. وعنه عليه السلام: (أبىٰ الله أن يجري الأشياء إلّا بأسبابها)[٣]، سواء كان السبب مادة أو صورة، وليس معناه المقارنة المذكورة.

قوله: «فلا يأبىٰ العقل» ... إلىٰ آخره.

إن كان كما قلناه [فالنقل][٤] والعقل عليه قائمان، وإلّا فهما بخلافه، والله فعل بهم، وهم عليهم السلام فعلوا به، وهم المادة والصورة. وكيف تتحقق المقارنة ـ كما قيل ـ وفعله مادة

---

(١) انظر: «بحار الأنوار» ج ٢٥، ص٣٤٧ – ٣٤٨. (*) المناسب أن يقال: «بالخمسة».

(٢) «الكافي» ج ١، ص ١١٠، باب الإرادة ...، ح ٤، باختلاف بعض الألفاظ.

(٣) «الكافي» ج ١، ص ١٨٣، باب معرفة الإمام والرد إليه، ح ٧، بتفاوت يسير.

(٤) في الأصل: «والنقل».

تتحقق وتتقوم ظهوراً بالمفعول، وهم محلّه ؟! فالله خلقهم علىٰ هيئة مشيئته وصورة إرادته، وهم الحاملون لفعله، وخلق الخلق من فاضل نورهم وأشعة ذواتهم، ومن صور هياكلهم، وجعلهم الغاية والمردّ، فلا معنىٰ للمقارنة، إلّا أن يقول: إنهم يفعلون بغير فعله، وهو محال لا يقول به. وحينئذ لا معنىٰ للمقارنة أيضاً، والأخبار وصافي الاعتبار لا تعارضه، إن كان كما قلناه لا كقوله.

قوله: «لكن الأخبار السالفة»... إلىٰ آخره.

ماعدا المعجزة ـ وهي الخارجة عن طاقة النوع ـ لا تختص بهم، وهذا كلام ساقط، يحمل كلامه علىٰ توقفه في تمكنهم من الأكل مثلاً وعدمه، لئلّا يلزم منه الغلوّ أو التفويض، علىٰ أنّه يجري في المعجزة. والحاصل أن هذا الكلام غريب خفيف الوزن.

قوله: «مع أن القول به قول»... إلىٰ آخره.

هذا من أعجب الأقوال، وفيه إنكار ما هو أظهر من الشمس في رابعة النهار، ومن راجع المجلّد السابق وغيره وجد الروايات المتواترة ـ التي لم نستقصها ـ دالة علىٰ ذلك، بل ما وقع مثله من بعض الأنبياء الماضين إلّا بهم عليهم السلام، ووقع منهم وزيادة.

ومنها أمر الهادي لصورة السَّبُع التي في مسند المتوكّل، فقام سَبُعاً فأكل الساحر الهندي[1]، وأمر الرضا لصورتيه اللتين في مسند المأمون، فقاما سَبُعَين فأكلا خادم المأمون لمّا سبّ الرضا عليه السلام، وعادا بعدُ إلىٰ الحالة الأولىٰ[2].

وفي القرآن كثير نسبة تلك إلىٰ غيره، مثل: ﴿فتَبَارَكَ اللهُ أَحْسَنُ الخَالِقِينَ﴾[3]، ﴿وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾[4].

وفي تخلّق الجنين في الرحم، كما ورد في تفسير: ﴿مُخَلَّقَةٍ وَغَيرِ مُخَلَّقَةٍ﴾[5]، (أنّه تعالىٰ يبعث مَلَكين خلّاقين)[6]... إلىٰ آخره.

وقال تعالىٰ: ﴿وَالمُدَبِّرَاتِ أَمْراً﴾[7]، ﴿يَتَوَفَّاكُمْ مَلَكُ المَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ﴾[8]، ﴿أَنِّي

---

(١) «مشارق أنوار اليقين» ص٩٩.

(٢) «عيون أخبار الرضا» ج٢، ص١٧١، ح١.

(٣) «المؤمنون» الآية: ١٤.

(٤) «المؤمنون» الآية: ٧٢.

(٥) «الحج» الآية: ٥.

(٦) «قرب الإسناد» ص٣٥٣، ح١٢٦٢، نقله بالمعنىٰ.

(٧) «النازعات» الآية: ٥.

(٨) «السجدة» الآية: ١١.

أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾ الآية[1]، ونحوه كثير في القرآن والسنّة.

فكيف يقبل ذلك هنا |و|لا يقبله فيهم ﷺ، وهم أفضل والسببُ والواسطة الكلّية، وجميع الخيرات من فاضلهم وبهم ومنهم وإليهم.

وما يتأوّل به ما ورد هنا من الوجه الصحيح الذي لا يوجب غلوّاً ولا جبراً، فكذا هنا بالنسبة لهم، بل هنا أولىٰ.

وإن حمل ما ورد فيهم ﷺ علىٰ غير الصحيح، أو اطّرحه بالشذوذ، أو لكونه آحاداً، فكذا ما في غيرهم بطريق أولىٰ. والغلو والشركة لا يجوز إثباتها لمخلوق مطلقاً.

والعجب منه يجوّزه لخدّامهم، وينكره في الأصل والعلّة! فلو لم يرد فيهم وجب ثبوته علىٰ الشرط المعروف، وهو عامّ.

والحاصل أنّ هذا منه من زلّة قلمه، مع وقوفه علىٰ ما أشرنا له من الأحاديث وغيره، والمعصوم أهل العصمة ﷺ.

قوله: «وما ورد من الأخبار الدالة علىٰ ذلك»... إلىٰ آخره.

هذا من عجيب القول أيضاً، والخطبة التي ذكرها مثلها خطب، ومضمونها متفرّق في الكافي والبصائر والأدعية وزيارة الجامعة وغيرها، إلىٰ باقي كتب أحاديث الأُصول والفضائل، ومن تتبّع ما أشرنا له وجد صدق ذلك.

فإن نزّلها علىٰ الغلوّ فلها عدة وجوه صحيحة، دلّ عليها العقل والنقل، فما الموجب له إلىٰ ذلك؟ كما هو السبيل في المتشابه، إن كانت كذلك. ومن تتبّع هذا الشرح وغيره والروايات وجد الوجوه الحقّة منها ظاهرة بيّنة.

ويلزمه فيما يقرّ به بالنسبة إلىٰ الملائكة وغيرهم من الخلق، وماهو ظاهر لا ينكر؛ فإنه يحتمل أيضاً ذلك. فإن نزّلها علىٰ الوجه الصحيح فإنه أولىٰ وأحق. وتفسير القرآن علىٰ الباطن وباطن التأويل [يصحّحها][2] ويبيّن معناها، فافهم.

واعلم أيّها الفطن [المنصف أنّه][3] إذا صحّ عنهم أنّهم ﷺ قالوا: نحن نحيي ونميت، ونرزق ونخلق، وكذا نهدي [وننذر][4] ونورد الحوض، ونقود إلىٰ الجنة، ونذود عن الحوض، ونسكن أهل النار فيها، ونحن منجو نوح وأيوب، وأمثال ذلك ممّا قالوه في

---

(١) «آل عمران» الآية: ٤٩.

(٢) في الأصل: «بصحيحها».

(٣) في الأصل: «انه المنصف».

(٤) في الأصل: «وننذر».

صفاتهم عليهم السلام وبيان أحوالهم العليّة، وكذا إذا قلنا ذلك فيهم ونظائره ممّا ورد عنهم عليهم السلام، فليس فيه استنكار وعظيم أمر؛ فإنهم عليهم السلام لا يرون به علىٰ طريق الجبر، ولا الغلوّ والتفويض، ولا الشرك، فلا شريك له مطلقاً.

ولا نريد به أحدها أيضاً، بل نقول: فعلهم جميع ذلك بالله، بما حمّلهم أمره وجعلهم محالّ مشيئته،و[فعله][1] تعالىٰ بهم، وهم به. والله تعالىٰ منزه عن مباشرة خلقه ومعاينتهم، بل يفعل بفعله؛ لنص: (وخلق الأشياء بالمشيئة)[2]، ونحوه ممّا تواتر. وعرفت الوجوه المصححة لقولهم هذا من المجلّد السابق وغيره، كما أن الحال في عيسىٰ وغيره كذلك.

وأمّا الحكم باطّراحها وتكفير من أتىٰ بلفظة منها أو تفسيقه، من غير أن يعرف المراد، هذا بالنسبة لهم دون غيرهم، فكلام ساقط لا معنىٰ له إلّا الإعراض عنه، ومحكم الكتاب والسنّة تردّه، وداخل في قوله تعالىٰ: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾[3].

فهم عليهم السلام جعلهم الله محل مشيئته، وفوّض إليهم أمر خلقه مطلقاً، وحمّلهم ذلك فحملوه، ومشيئتهم طبق مشيئته وتبع، أو عينها، أو لا مشيئة لهم، بحسب مراتبهم الأربع المذكورة في حديث جابر[4]، وهي: البيان، والمعاني، والأبواب، والإمامة، وسبق مكرراً.

وجميع صفات فعله، من خلق ورزق وغيرها، نسبت إلىٰ ذاته تعالىٰ تشريفاً وتعظيماً وتنويهاً، وإلّا فهي لا تصل لذاته، ولا يفعل بها، بل بفعله ومحلّها القائمة به، ومرجعها فعله ومن حمّلة سرّه والولاية المطلقة. ولغَنائه المطلق، ولا يعود إليه شيء بدأ منه، ولا يقوم به إلّا قيام صدور، فأوجد فعله بنفسه له به، ولا نهاية له بذاته، [ونهايته][5] في الإمكان لا بالنسبة إليه تعالىٰ، ويوجد به جميع الخلق، مفعولاته الخاصّة والعامة، المتناهية بحسب متعلّقاتها ومقاماتها، واستنادها إلىٰ فعله.

فهم عليهم السلام يفعلون به، وهو يفعل بهم، وبدء الأشياء بفعله، ومعادها إليه، وهو مشيئة أحدثها من غير همّ وحركة وتفكّر وميل ونحوها، والحامل لها هم عليهم السلام وباب ظهور مخزونها إلىٰ ما لا نهاية.

---

(١) وفي الأصل: «وفعل».

(٢) «الكافي» ج ١، ص ١١٠، باب الإرادة، ح ٤، بتفاوت يسير.

(٣) «يونس» الآية: ٣٩.

(٤) «بحار الأنوار» ج ٢٦، ص ١٣، ح ٢.

(٥) في الأصل: «ونهايه».

وليس إلّا الله وفعله ومفعوله، أو قل: إلّا الله وخلقه ولا ثالث غيرهما، ولا فاعل غيره كذلك، ولا يلزم جبر ولا شركة ولا تفويض، إهمالاً أو عجزاً أو رفع يدٍ عن ذلك. وسيأتي مزيد بيان إن شاء الله تعالىٰ.

قوله: «مع أنّه يحتمل أن يكون»... إلىٰ آخره.

هذا الاحتمال إذا صحّح لا علىٰ ما يظنّ ـ وأضيف لها باقي العلل، لورود النصوص المتواترة معنىً على كونهم العلل الأربع ـ آل إلىٰ ما نقول، فالعلة الغائية علة فاعلية بحسب المبدأية ونفس الأمر، وغاية العود لكلّ شيء مبدؤه، وخلق الخلق من فاضل ذواتهم وكذا الصور. فرجع إلىٰ ما نقول.

وقوله: «وأنّه تعالىٰ جعلهم مطاعين في الأرض»... إلىٰ آخره، من تتمة الوجه، أو احتمال آخر.

والحاصل أن هذا بظاهره حقّ، ويتمّ [كونه][1] بياناً لمعناه، لكن بتغيير وزيادة تظهر لمن [عرف][2] ما أشرنا له وسيأتي، وإلّا إن أخذ كلامه بظاهره خاصّة ليس هو من موضوع المسألة.

قوله: «وأمّا ما ورد من الأخبار في نزول الملائكة والروح»... إلىٰ آخره.

كيف لا يكون لهم مدخلية بفعله تعالىٰ وبأمره، لا معه ولا من دونه، ولا عن جبر أو إهمال، والله فعل بهم وجعلهم أعضاداً لخلقه، وولّاهم اُمورهم في الوجود والشرائع ؟!

وفي الزيارة الجامعة: (**من أراد الله بدأ بكم**)، و(**بكم بدأ الله، وبكم يختم**)[3]... إلىٰ آخره، وهو من المتواتر في الكافي والبصائر والأدعية وغيرها.

وممّا رواه الفريقان عنه ﷺ: (**أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها، فمن أراد المدينة فليأت الباب**)[4].

وعنهم عليهم السلام في غير حديث: (**نحن أبواب الله**)[5].

---

(١) في الأصل: «كونا». (٢) في الأصل: «عرفت».

(٣) «تهذيب الأحكام» ج٦، ص٩٩، ح١٧٧، بتفاوت يسير.

(٤) «المستدرك علىٰ الصحيحين» ج٣، ص١٢٦، ١٢٧؛ «مناقب علي بن أبي طالب» لابن المغازلي، ص٨٣، ٨٤، ح١٢٤، ١٢٥؛ «بحار الأنوار» ج٤٠، ص٧٠، ح١٠٤، بتفاوت يسير.

(٥) «بصائر الدرجات» ص٦١، ح١، ٢؛ «الكافي» ج١، ص١٩٣، باب أن الأئمة خلفاء الله في أرضه وأبوابه..، ح٢، باختلاف.

وقال علي عليه السلام: (ما نزل ملك في أمر إلّا بدأ بالإمام)[١].

وفي الجامعة[٢] وغيرها أنّهم عليهم السلام مختلف الملائكة، وصرّحت النصوص بأنّهم علل الوجود.

وهذه المدخليّة التي جعلها الله لهم وولّاهم إيّاها ـ ولم يرفع يده عنهم ـ لا تنافي أن له الخلق والأمر؛ فأمرهم أمره، وهم الظاهرون به والحاملون له، المبلّغون في جميع العوالم، ذاتاً وصفة، لتعاليه عن المباشرة، فالوجود نشر كمالهم، وأعداؤهم من فاضل آثارهم، وهم الناشرون له، وتشريفهم وإظهار رفعتهم وجلالة قدرهم إنّما يكون كذلك، لا علىٰ ظاهر ما أراد.

قال: «*الثاني:* التفويض في أمر الدين، وهذا أيضاً يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون الله تعالىٰ فوّض إلىٰ النبي والأئمة أن يُحلّوا ما شاؤوا ويحرّموا ما شاؤوا، من غير وحي وإلهام، أو يغيّروا ما أوحىٰ الله إليهم بآرائهم.

وهذا أيضاً باطل لا يقول به عاقل، فإن النبي ﷺ كان ينتظر الوحي أياماً كثيرة لجواب سائل، ولا يجيب من عنده، وقد قال تعالىٰ: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾[٣].

وثانيهما: أنّه تعالىٰ لما أكمل نبيّه، بحيث لم يكن يختار من الأمور شيئاً إلّا ما يوافق الحق والصواب، ولا يحلّ بباله ما يخالف مشيئته تعالىٰ، في كلّ باب، فوّض إليه تعيين بعض الأمور، كالزيادة في الصلاة، وتعيين النوافل في الصلاة والصوم، وطعمة الجد، وغير ذلك ممّا مضىٰ وسيأتي، إظهاراً لشرفه وكرامته عنده. ولم يكن أصل التعيين إلّا بالوحي، ولم يكن الاختيار إلّا بالإلهام، ثمّ كان يؤكد ما اختاره ﷺ بالوحي.

ولا فساد في ذلك عقلاً، وقد دلت النصوص المستفيضة عليه فيما تقدّم في هذا الباب وفي أبواب فضائل نبينا ﷺ.

ولعل الصدوق رحمه الله أيضاً إنّما نفىٰ المعنىٰ الأول، حيث قال في الفقيه: «وقد فوض الله عزّ وجلّ إلىٰ نبيّه ﷺ أمر دينه، ولم يفوض إليه تعدّي حدوده»[٤]. وأيضاً هو رحمه الله قد

---

(١) «الكافي» ج١، ص٣٩٤، باب أن الأئمة تدخل الملائكة بيوتهم...، ح٤، نقله بالمعنىٰ، صححناه علىٰ المصدر.

(٢) «تهذيب الأحكام» ج٦، ص٩٦، ح١٧٧. (٣) «النجم» الآية: ٣ - ٤.

(٤) «الفقيه» ج١، ص٢٦، ذيل ح٨٢.

رویٰ كثيراً من أخبار التفويض ولم يتعرض لتأويلها.

الثالث: تفويض أمور الخلق إليهم، من سياستهم وتأديبهم وتكميلهم وتعليمهم، وأمر الخلق بإطاعتهم فيما أحبّوا وكرهوا، وفيما علموا جهة المصلحة فيه وما لم يعلموا.

وهذا حق؛ لقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَانَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾[1]، وغير ذلك من الآيات والأخبار. ويحمل عليه قوله: (نحن المحلّلون حلاله، والمحرّمون حرامه)، أي بيانهما علينا، ويجب علىٰ الناس الرجوع فيهما إلينا. وبهذا الوجه ورد خبر أبي إسحاق والميثمي[2].

الرابع: تفويض بيان العلوم والأحكام بما أرادوا ورأوا المصلحة فيها، بسبب اختلاف عقولهم أو بسبب التقيّة، فيفتون بعض الناس بالواقع من الأحكام، وبعضهم بالتقية، ويبينون تفسير الآيات وتأويلها، وبيان المعارف بحسب ما يحتمل عقل كلّ سائل. ولهم أن يبيّنوا، ولهم أن يسكتوا، كما ورد في أخبار كثيرة: (عليكم المسألة، وليس علينا أن نجيب).

كلّ ذلك بحسب ما يريهم الله من مصالح الوقت، كما ورد في خبر ابن أشْيَم[3] وغيره، وهو أحد معاني خبر محمد بن سنان[4] في تأويل قوله: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾[5].

ولعل تخصيصه بالنبي ﷺ والأئمة عليهم السلام لعدم تيسّر هذه التوسعة لسائر الأنبياء والأوصياء، بل كانوا مكلّفين بعدم التقية في بعض الموارد وإن أصابهم الضرر. والتفويض بهذا المعنىٰ أيضاً حق ثابت بالأخبار المستفيضة.

الخامس: الاختيار في أن يحكموا بظاهر الشريعة، أو بعلمهم وبما يلهمهم الله من الواقع ومخّ الحق في كلّ واقعة، وهذا أظهر محامل خبر ابن سنان، وعليه أيضاً دلت الأخبار.

السادس: التفويض في العطاء، فإن الله تعالىٰ خلق لهم الأرض ومافيها، وجعل لهم الأنفال والخمس والصفايا وغيرها، فلهم أن يعطوا من شاؤوا، ويمنعوا من شاؤوا، كما مرّ في خبر الثمالي، وسيأتي في مواضعه.

فإذا أحطت خُبراً بما ذكرنا من معاني التفويض سهل عليك فهم الأخبار الواردة فيه،

---

(١) «الحشر» الآية: ٧. (٢) «بصائر الدرجات» ص٣٨٣، ٣٨٤، ح١، ٤، ٥.

(٣) «بصائر الدرجات» ص٣٨٥، ٣٨٦، ح٨، ١١. (٤) «بصائر الدرجات» ص٣٨٦، ح١٢.

(٥) «النساء» الآية: ١٠٥.

وقد عرفت ضعف قول من نفىٰ التفويض مطلقاً لمّا لم يحط بمعانيه. والله يهدي من يشاء إلىٰ صراط مستقيم» انتهىٰ ما نقل عن العوالم(١).

أقول: أمّا بطلان أول الوجهين [فممّا](٢) لا خفاء فيه ـ زيادة علىٰ ما ذكره ـ من وجوه عقلاً ونقلاً، وعليه الإجماع قائم، ويلزم العامة علىٰ مقتضىٰ ما يقولون ورووه، من قصة الغرانيق(٣)، ونزول أول سورة النجم.

وما اتفقوا علىٰ نقله في صحاحهم وغيرها، من قول الثاني له ﷺ في مرضه: «دعوه فإنه ليهجر»(٤) ـ وما رووه من إصابة الثاني الوحي، ونزل علىٰ طبقه، وإخطائه في الأسرىٰ والصلاة علىٰ المنافق والستر(٥)، وغير ذلك، إلىٰ غير ما رووه ـ ينافي كونه لا ينطق عن الهوىٰ، وغير ذلك من صفاته، وليس هنا موضع البحث معهم.

قوله: «وثانيهما: أنّه تعالىٰ»... إلىٰ آخره.

نقول: في الوجوه إجمال، [إذ](٦) مفاسد التفويض اللازمة لا فرق فيها بين كونه في حياة أو موت، أو خلق أو رزق، أو في إعطاء أو علم، أو تأديب أو سياسة، إلىٰ آخر الوجوه. والأدلة عامة، وما يوهم خلافه ستعرف ما فيه، وإذا جرىٰ وصحّ في وجه وباعتبار جرىٰ في غيره، وإذا امتنع في بعض الوجوه عمّ الباقي؛ لجريان مفاسده فيها.

وقوله تعالىٰ في شأنهم: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ * لَا يَسْبِقُونَهُ بِالقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ * يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ وَهُمْ مِنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ * وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَٰهٌ مِنْ دُونِهِ فَذَٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ كَذَٰلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ﴾(٧) عامّ لهم في جميع حركاتهم وسكناتهم مطلقاً، بالنسبة إلىٰ أحوالهم في أنفسهم، وبالنسبة لغيرهم.

---

(١) انظر: «بحار الأنوار» ج٢٥، ص٣٤٨ ـ ٣٥٠. (٢) في الأصل: «فمن».

(٣) «المعجم الكبير» ج٩، ص٣٤، ح٨٣١٦.

(٤) «صحيح البخاري» ج١، ص٥٤، ح١١٤؛ ج٣، ص١١١١، ح٢٨٨٨؛ ج٥، ص٢١٤٦، ح٥٣٤٥؛ «سرّ العالمين» ص٢٣. وقد وردت الرواية بعبارات شتىٰ، ولكنّها تؤدي نفس المضمون. انظر: «نهج الحق وكشف الصدق» ص٢٧٣، «بحار الأنوار» ج٣٠، ص٥٢٩.

(٥) «صحيح البخاري» ج٤، ص١٧١٥، ح٤٣٩٣؛ «صحيح مسلم» ج٤، ص١٤٨٦، ح٢٣٩٩؛ «الدر المنثور» ج٣، ص٤٧٣.

(٦) في الأصل: «ان».

(٧) «الأنبياء» الآية: ٢٦ – ٢٩.

ولا [مخصص][1] لها، وقد أحالت التفويض وأقل [النقائص][2] عنهم، وإن أخذ بظاهر التفويض في قسم منها بما يخالفها عادت المفاسد. وهم عليهم السلام قد تبرؤوا منه ومن قائله، ولعنوه وكفّروه، كما سبق ويأتي.

وهو رحمه الله تبع في كلامه هنا أستاذه وغيره من القائلين، ولم يرجع إلىٰ فهم كلامهم عليهم السلام ومرادهم منه هنا بهم عليهم السلام، من غير تبعية وتقليد. وسيأتيك الحق المطابق إن شاء الله تعالىٰ.

وما يرد علىٰ الصدوق ظاهر من ذلك، ويمكن تصحيح الصواب ممّا يردّه إلىٰ ما نقول، ولا حاجة إلىٰ ذلك بعد أن تعرف الحق.

قوله: «وثانيهما: أنّه تعالىٰ» ... إلىٰ آخره.

يصح بردّه إلىٰ ما نقول، وإلّا فلا تفويض، وليس هو محل البحث. وكذا نقول في الثالث.

قوله: «الرابع: تفويض» ... إلىٰ آخره.

ما فيه ممّا سبق ظاهر، وهم عليهم السلام لا يحكمون إلّا بالواقع الأمري، لكن تارة تكون تقيّة، وهو الحكم حينئذ وما يلزم من جهة أمر الله وما قاموا به، لا أن الحكم بحكمها حالتها بمجرد الضرورة ـ وتعدده بحسب الموضوع وما يناسب كلّ فرد ـ يوجب المخالفة بين واقع التكليف الظاهر والواقع الأمري، كيف والأوّل [ظاهر][3] الثاني بحسب مقارناته ؟! وسبق بيان ذلك في الباب الأوّل.

وما استدل به من الأخبار لا يدل علىٰ مطلوبه هنا، إلّا أن يضيف إليه حكمهم بذلك عن أنفسهم. وفيما أشار له من الأخبار: (**أمرنا أن نكلّم الناس علىٰ قدر عقولهم**)[4]، وفيه الأمر. وقوله في الآية: ﴿بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾[5]، وهو عن الوحي إراءة واقعية.

وما في الخامس ظاهر أيضاً ممّا قلناه فيما قبله، وفي السادس أظهر. وستعرف مدلول ما أشار له من الروايات، وستعرف الحق، وهو وإن كان ضيقاً دقيقاً، بين الإفراط والتفريط،

---

(١) في الأصل: «تخصص». (٢) في الأصل: «النقايض».

(٣) في الأصل: «مظاهر».

(٤) «أمالي الشيخ الصدوق» ص ٣٤١، ح ٦؛ «بحار الأنوار» ج ١، ص ٨٥، ح ٧.

(٥) «النساء» الآية: ١٠٥.

لكنّه أوسع مابين السماء والأرض.

وبعض المعاصرين رحمه الله نفىٰ نسبة التفويض إليهم عليهم السلام مطلقاً، وجعل ما دل عليه من الآحاد التي لا يعوّل عليها، وعارضه بما دل علىٰ كمال الدين، وبما دل علىٰ النهي عن الحكم بالهوىٰ، وأن الأحكام لا تكون إلّا عن وحي إلهي، وأمثال ذلك.

وممّا سبق ويأتي يتضح لك سقوط ذلك، كيف وكمال الدين بهم أيضاً، ولا يصل لهم إلّا بعد مروره به ﷺ. وله كلام طويل مادّته ما أشرنا له، ولم يحضرني، وستعرف أنّه ليس كما قيل بنفيه مطلقاً، ولا أنّه علىٰ ما سمعت من التخصيص ببعض الوجوه.

وقال الفاضل الشارح محمّد صالح: «التفويض له معانٍ، بعضها باطل، وبعضها صحيح.

فالأول: تفويض الخلق والإيجاد والرزق والإحياء والإماتة إليهم.

ويدل عليه ما روي عن الرضا عليه السلام، قال عليه السلام: **(اللّهم من زعم أنّا أرباب فنحن منه برآء، ومن زعم أن إلينا الخلق وعلينا الرزق فنحن منه برآء، كبراءة عيسىٰ بن مريم من النصارىٰ)**[1].

وما روي عن زرارة، قال: قلت للصادق عليه السلام: إنّ رجلاً من ولد عبد الله بن سبأ يقول بالتفويض، فقال: **(وما التفويض ؟)**... الحديث[2]، [وسبق بتمامه]*.

وأما الثاني فأقسام:

منها: تفويض أمر الخلق إليهم، أي أوجب طاعتهم عليهم.

ومنها: تفويض القول بما هو أصلح له، أو للخلق.

ومنها: تفويض الأحكام والأفعال، بأن يثبت ما يراه حسناً، ويردّ ما يراه قبيحاً.

ومنها: تفويض الإرادة، فيريد الحسن لحسنه، ولا يريد القبيح لقبحه، فيجيز الله إرادته.

وكلّ هذا لا ينافي أنّه ﷺ لا ينطق إلّا عن وحي؛ لأنّ كلّ واحد منها ثبت من الوحي إلّا إن الوحي تابع لإرادته، يعني إرادة ذلك، فأوحىٰ الله إليه. كما أنّه أراد تغيير القبلة وزيادة ركعتين في الرباعية، أو الركعة في الثلاثية، وغير ذلك، فأوحىٰ الله إليه بما أراد.

---

(١) «الاعتقادات» ضمن «سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد» ج ٥، ص ١٠٠، بتفاوت يسير.

(٢) «الاعتقادات» ضمن «سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد» ج ٥، ص ١٠٠.

(*) هذا من كلام المؤلف رحمه الله، وقد مرّ الحديث بتمامه في أوائل هذا الباب، عند ذكر الروايات المصرّحة ببطلان التفويض.

إذا عرفت هذا حصلت لك بصيرة بموارد التفويض في أحاديث هذا الباب»[١] انتهىٰ، باختصار بعض الألفاظ.

أقول: ما ذكره من وجوه التفويض ـ غير الأول ـ سمعت تفصيلها، وممّا سبق يظهر ما يرد عليه.

والعجب من أكثر العلماء؛ يفرّقون بين الأول فيمنعونه من غير تقييد، ويجوّزون المعاني الأخر، علىٰ اختلافهم فيها، مع أن الحكم في الكلّ واحد، والأدلة فيها قائمة، بل أدلة الجواز في الأربعة الأول أكثر، لا أرىٰ سبب ذلك إلّا بتقية بعض لبعض في القول.

وما دل علىٰ كفر معتقده والبراءة منه عامّ، كما سمعت، ومنها: ما في عيون أخبار الرضا عليه السلام، مسنداً عن أبي هاشم الجعفري، قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الغلاة والمفوضة، فقال: **(الغلاة كفّار، والمفوّضة مشركون، من جالسهم، أو واكلهم، أو شاربهم، أو واصلهم، أو زوّجهم أو تزوج منهم، أو آمنهم أو ائتمنهم علىٰ أمانة، أو صدّق حديثهم، أو أعانهم بشطر كلمة، خرج من ولاية الله عزّ وجلّ وولاية رسول الله صلى الله عليه وآله وولايتنا أهل البيت)**[٢].

وما في رواية زرارة من إبطال التفويض في الخلق والرزق، وتجويزه أخيراً التفويض له في الدين، ولهم عليهم السلام كذلك، وليس علىٰ إطلاقه فيهما، لتواتر الأدلة ـ عقلاً ونقلاً ـ علىٰ التفصيل، وإذا جوّز في الأخير فكذا في الأوّل، وإذا منع فيه فكذا في الأخير، لكن لمّا كان ابن سبأ من الغلاة أو من [المفوّضة][٣] في ذلك أبطله عليه السلام له، ورجع أخيراً إلىٰ إثباته للسائل من الآية، واعتمد علىٰ فهمه في تتمة البيان مع إبطاله لذلك، أو علىٰ أن الأدلة الخارجة كافية التفصيل.

فمن أحال التفويض في الأول مطلقاً وجوّزه في الأخير كذلك فقد أحال، وشمله ما ورد في شأن المفوّضة وسمعته. وهم ﴿**عِبَادٌ مُكْرَمُونَ * لَا يَسْبِقُونَهُ بِالقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ**﴾[٤].

وكذا ما ماثلها من الروايات، ولا تجعل دليلاً علىٰ المنع مطلقاً في بعض، والجواز في بعض آخر كذلك.

---

(١) «شرح المازندراني» ج٦، ص٤٦ – ٤٧، باختصار، صححناه علىٰ المصدر.

(٢) «عيون أخبار الرضا» ج٢، ص٢٠٣، ح٤، صححناه علىٰ المصدر.

(٣) في الأصل: «التفويض». (٤) «الأنبياء» الآية: ٢٦ – ٢٧.

وعلىٰ قوله أخيراً لا يصدق أنّه عن وحي، لأنه أراده أولاً لا عن وحي، ونزل بعدُ تبعاً لها، وسقوطه بيّن، بل الحقّ أن أصل ما تنبعث به نفسه وتميل إليه مشيئته عن وحي لا يخالف أمره، بل هذا مبدأ ظهوره، بل لا ذكر حينئذ إلّا لأمره تعالىٰ، فسقوط التبعية لا خفاء فيها.

والحاصل أن مفاسده كثيرة ظاهرة، إلّا أن يصلح بما يرجعه لما نقول، وإلّا فهو خطأ كغيره. وما لم ننقله من أقوال كثيرة من العلماء فلا يخرج عمّا سمعت.

إذا عرفت ذلك فنقول: لاشك أن الله ولّاهم أمر عوالمه، بحسب الذوات والصفات والأفعال، بدءاً وعوداً، وأقامهم مقامه في التبليغ، وجعلهم مفتاح خزانة غيبه، فهم أبواب الفيض والجود، ومحلّ صفاته ومعانيه، أي صفات فعلية لا ذاتية، [فمشيئتهم][1] مشيئته، وهم في هذا المقام لا مشيئة لهم، أي لا اعتبار لها، بل ليس إلّا مشيئته وأمره الفاعلي.

ولمّا كان ظهوره بصفة دلالة - [لا][2] بإحاطة وبذاته، بل بصفته [و]فعله - كانت صفاته تدلّ عليه في نفسها، وهي أدلته، فهم مشيئته وعلمه وقدرته وحكمه ويده وأمره ورضاه وجوده وهداه، وهكذا.

ولمّا كانوا معدن الكمال، ووجودهم فضل نور وكمال بالقوّة، كان لهم أشعة وأضواء، ولها صفات وأحوال بحسب وجوداتها الكونيّة وبحسب شرائعها، وهم أبوابهم لكلّ ما ينزل إليهم ويصعد منهم، وهم عليهم السلام حينئذ أعضاد لهم، ولا يصل مقتضىٰ المشيئة الأمرية ومقتضىٰ المدد إلّا بواسطتهم، وتقويتهم لمن دونهم بحسب حاله وما يناسبه، لا بمقتضىٰ العلة الفاعلية الأمرية والأسباب.

فوجب أن تكون مشيئته تعالىٰ في هذا المقام تبعاً لمشيئتهم، فإذا شاؤوا شاء الله، والفرق الاعتبار، وهي - [في] نفس الأمر - تبع لمشيئته، فإذا شاء شاؤوا، وكلا الأمرين ورد النص[3] بهما، ولا تنافي؛ فكلٌّ باعتبار.

وقولنا: إنّ مشيئتهم في مقام الأبواب والإمامة أيضاً مشيئته، لرضاه بها وجعله تعالىٰ لها مرادة، ولأنها رأس ومقام لمشيئته الأمرية في مقام البيان وظهور الفاعل بالفعل، ولأن

---

(١) في الأصل: «فعينهم». (٢) في الأصل: «الا».

(٣) «الغيبة» للشيخ الطوسي، ص٢٤٧، ح٢١٦؛ «بحار الأنوار» ج٢٦، ص٧، ح١.

التغاير اعتباري، ويرجع إلىٰ مراعاة الأمر الفاعلي والمحل القابل، وهو الحقيقة المحمديّة الأمريّة.

ومقام الأبواب مقام عقل الكلّ والنور المحمدي والوجود المقيّد، وهو أول ما خلق، وهو المذكور في رأس مدده باعتبار تقييده، وظهور الكلّي أو الجزئي وإن كان باعتبار الإمداد ومقام قبوله والإمكانات لا نهاية له.

والتفويض له في الخلق والرزق والحياة والممات والدين إن كان علىٰ ما أشرنا له هناك وهنا فهو حق، ولا مخالفة له منهم بوجه في هذا المقام، فمتىٰ شاؤوا شاء، وكانت طبقها، وهي مفتاح ظهور غيبها، ولكن [تحريكها][1] به، لأنه لم يرفع يده عنهم آناً ما، ﴿وَهُمْ بِأَمْرِهِ﴾ ـ الفعلي والقولي ـ ﴿يَعْمَلُونَ﴾[2]، لا بأحدهما خاصّة.

ولا يلزم منه إهمال أو نقص بالنسبة له تعالىٰ، أو عجز أو شرك أو كفر، لأنه إنّما يلزم ذلك لو كان عن إهمالٍ أو رفع يد بعده، أو معيّة، أو من أنفسهم استقلالاً، وكلّه باطل.

فهم يقولون بأمره وفعله تعالىٰ، وهو يمضي حكمه وخلقه ورزقه وكلّ ما يريد أن يفعله ويظهر من غيب خلقه ـ وهو إمكانه إلىٰ كونه، وهو شهادته ـ بهم، بما جعلهم سببه وما ولّاهم عليه، وجعل لهم الولاية الحقّة بهم عليهم السلام وفيهم ولهم ومنهم.

فإن أُريد بالتفويض ذلك، كما تشير إليه رواية كامل[3]، وما ورد من أنّهم عليهم السلام مفاتيح الغيب، وكذا ما في التوقيع[4]، وكذا التطبيق بين ما دل علىٰ أن مشيئتهم تبع لمشيئته، وأن قلوبهم وكر لمشيئته، أو محالّ صفاته، وبين مادل علىٰ أن مشيئته تبع وأنّهم إذا شاؤوا شاء الله، باختلاف المقام، [فعدم][5] المنافاة كما عرفت.

وباختصار القول نقول: معنىٰ التفويض جعلهم محل مشيئته، وقلوبهم [أوعيتها و][6] وكرها، فيفعلون ما شاؤوا، وكذا يحكمون، ويخيّره ويرضىٰ به؛ لأنه عن مشيئته، ولا يخالفون ـ بوجه ـ في مقام من [مقامات][7] الوجود أصلاً، فبهذا مشيئتهم مشيئته. ولا

---

(١) في الأصل: «تحريكها». (٢) «الأنبياء» الآية: ٢٧.

(٣) «الغيبة» للشيخ الطوسي، ص٢٤٦، ح٢١٦. وسبقت الرواية أوائل هذا الباب.

(٤) «الغيبة» للشيخ الطوسي، ص٢٩٤، ح٢٤٨. وقد مرّ ذكره في ذيل رواية كامل.

(٥) في الأصل: «وعدم». (٦) في الأصل: «او اعتبار».

(٧) في الأصل: «مقات».

كذلك غيرهم من نبي مرسل أو ملك مقرّب أو مؤمن، غير جدهم رسول الله ﷺ، فما مع كلّ واحد إنّما هو وجه من وجوهها أو جهة من وجه، أو تبعية وتسليم.

وبعبارة أُخرىٰ نقول: إنّ الله عزّ وجلّ حمّلهم عرش علمه جملاً يشتمل علىٰ تفصيل، كما سبق في الباب الأول، والله لم يرفع يده عنهم في ذلك، ومحتاجون إليه في بقائه، ويحتاج إلىٰ تفصيل وتوصيل وجوده، وهذا فوض الله أمره لهم لمّا اختبرهم ووجدهم لم تخالف مشيئتهم مشيئته، بل مطابقة دائماً، فعلىٰ هذا لا يختارون إلّا مشيئته، وبأمره يعملون، وهم عليهم السلام محلّها والحاملون لها، ففعلهم فعله، وكذا صفاتهم، ونسبه لنفسه في غير موضع.

[وهذا][1] المعنىٰ وإن كان فيه نوع تجوّز بحسب الظاهر إن سلّم، لكنّه لا يدل علىٰ ما يوهمه ـ لفظاً ـ التفويض من [النقائص][2] أو الشرك أو الغلوّ. علىٰ أنّا نقول: لا مجاز، وهذا الوجه يرجع لسابقه، إذ لا يصح وجه إلّا بالرجوع إليه، ومتىٰ خرج عنه وقع في التيه، أو لم يتضح به بيان.

وبوجه آخر نقول أيضاً: هم في نهاية الطاعة، بل لا يمكن طاعة في الكون تساوي طاعتهم، وجعل الله طاعتهم طاعته، وكذا رضاهم وسخطهم، ورميهم ومبايعتهم، ومحاربتهم ومسالمتهم، وهكذا في صفات الأفعال، فكلّما أرادوا فعله أو الحكم به في الكون ـ الوجود[ي] أو الشرعي ـ فعله بهم وأجابهم إليه؛ لأنهم لا [يخالفونه][3]، وجعل ذلك فعله، ولا يشاؤون إلّا ما شاء، وإليه يرجع الأمر، وهو رجوعه لهم، وهو المعني؛ لتعالي ذاته تعالىٰ. فافهم، كما سبق مكرراً.

ومن ذلك شفاعتهم في علوّ الدرجات وإسقاط سيئات بتصفية أو غيرها، فإنه إنّما يكون لمن استحق عذاباً وأراده الله ولم يبرز، أو لمن يستحق تلك الدرجة. وهم بشفاعتهم يجيبهم الله إلىٰ ذلك وتجرى المشيئة كمشيئتهم.

وليس فيه تبعية نقص ولا غيره، بما يتوهّمه النافي للتفويض عموماً، لأن ما شفعوا فيه ممّا هو ممكن في مشيئته، وممكن كونه بها بشرط شفاعتهم، فلمّا شفعوا أجابهم إليه، و﴿ يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ ﴾[4].

وهذا نوع تفويض خاصّ، وهذا إرجاع أمر شيعتهم ومواليهم لهم، وهو إرجاع خاصّ،

---

(١) في الأصل: «وبهذا».
(٢) في الأصل: «التفايض».
(٣) في الأصل: «يخالفونهم».
(٤) «الرعد» الآية: ٣٩.

وإن كان رجوع الكلّ لهم، أو لأنه إنّما حكم علىٰ تعذيب [المقصّر][١] لأنه قصّر في حقهم عليهم السلام وهو حقّه، فلما سامحوه وجبروا كسره، وأقاموا عوجه وأعلوا قدره، جرت المشيئة كما شاؤوا، في مقام اعتبار التعدد، وأجابهم إلىٰ ذلك، كما سمعت في حديث حمران[٢]، في بيان الحكمة فيما حلّ بهم من الطواغيت، ولو أنّهم طلبوا دفع ذلك وألحّوا عليه لأجابهم إلىٰ ذلك. وكلّ ذلك يظهر من تعدد المدد الواحد بحسب رؤوسه وتعدد الموضوع.

ولك أن تفسّر التفويض بالولاية الحقة المجعولة لهم، والتي ولّاهم أمرها مطلقاً في جميع العوالم، وأقامهم مقامه في تبليغ الوجود وأحكامه، والتشريع وأحكامه، فافهم. وجزئيات هذه المسألة متّسع في الشفاعة والدعاء والصدقة وغير ذلك.

وروىٰ المجلسي [عن][٣] الاعتقادات، عنهم عليهم السلام ما معناه أو لفظه: (من زعم أنّا خالقون بأمر الله فقد كفر)[٤].

والمراد به الأمر القولي خاصّة؛ لأنه تفويض، ولا يوجب أن فعلهم بفعله وبأمره والأمر الذي يعملون به، بل لا يعملون إلّا بأمره في سرّ أمرهم وباطنهم وعلانيتهم، هو الأمر التكويني الوجودي والمدد الذي لا انقطاع له، وبه قوامهم، وبالأمر القولي أيضاً، وهو طبق ذلك وكاشف عنه.

وهو المراد من قوله تعالىٰ: ﴿وَهُم بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾[٥]، والإذن المذكور في قوله تعالىٰ في شأن عيسىٰ: ﴿فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْراً بِإِذْنِ اللهِ﴾[٦]، [وقوله][٧]: ﴿أَنِّي أَخْلُقُ﴾[٨] بإذن الله.

وقد ينسبون الإذن لهم علىٰ نحو ما أشرنا له، وهو الأمر المفعولي والمادة الكلّية والأمريّة. فلا تنافي بين الروايات والكتاب والأدلة العقليّة.

---

(١) في الأصل: «القصر».

(٢) انظر: باب أن الأئمة عليهم السلام يعلمون علم ما كان...، ح ٤.

(٣) في الأصل: «في».

(٤) «بحار الأنوار» ج ٢٥، ص ٣٤٣، ح ٢٥، نقلاً عن «الاعتقادات» ضمن «سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد» ج ٥، ص ١٠٠، نقل معناه.

(٥) «الأنبياء» الآية: ٢٧.

(٦) «آل عمران» الآية: ٤٩.

(٧) في الأصل: «وقولهم».

(٨) «آل عمران» الآية: ٤٩.

وبوجه آخر: إن الله ألقىٰ في هويتهم مثاله، كما روي[١]، وجعلهم أمثاله العليا، كما في الجامعة[٢] وغيرها[٣]، وذلك بعد أن أدّبهم بجميع أوامره ونواهيه في كلّ عالم. والمراد بالمثل: الصفة الدالة عليه. فلمّا علم أن مشيئتهم لا تخالف مشيئته، وهم معدن الحكم والعلم وغير ذلك، أظهر منهم أفعاله، في الذوات والصفات والأحكام، بما أودع فيهم باختيارهم وفوّض لهم ذلك، وهو عن علم واختيار، فإذا شاؤوا شاء، هذا بحسب تدبير العالم وما يناسب كلّ موجود.

وأيضاً في علمه: المشروط والموقوف وغير ذلك، وقد أطلعهم الله علىٰ الكون وأحاطوا به، وبجهة قبولهم وعدم تناهي مدده وجوده يطلبون الزيادة فيزادون. وجاز أن يكون من الموقوف والمشروط ما علّق مشيئته كوناً علىٰ مشيئتهم، كما في الدعاء والصدقة والصلة، حتىٰ إنه يمحو بها ويُثبت في زيادة العمر ونقصه وغير ذلك.

فيصحّ التفويض لهم بهذا المقام، ويجيز الله ما يختارون، في صلاة أو صيام أو حياة أو ممات، فلا منافاة ونقص بوجه.

والعبد المملّك الذي لا يخرج عن أمر سيده، ولا يختار ويفعل إلّا ما يطابق رضاه ومحبته، وهو مختار، ولم يرفع المولىٰ يده عنه، وهو المالك لما ملّكه، يصح أن يقال: فوّض له الأمر كذلك. وليس قائم بحقيقة العبوديّة إلّا محمّد صلى الله عليه وآله، وآله بواسطته، فيلزم من ذلك التفويض له والإجازة بعدُ، وهم ـ في جميع حالاتهم ـ بأمره يعملون. إلىٰ غير هذه الوجوه المتشعّبة في هذه المسألة، وأدلتها الوجوديّة بحسب مقامات الوجود كثيرة، وترجع إلىٰ أمر واحد.

ومن تأمّلها لم يجد من القول به لزوم إهمال منه تعالىٰ، أو سبق له من العباد، أو تبعة للهوىٰ، وغير ذلك ممّا شكك به النافي علىٰ سبيل العموم، بل ذلك مقتضىٰ النصوص ـ من وجوه ـ والأدلة العقليّة وشاهد الوجود. وستأتي زيادة خلال الأحاديث، وإن كان هذا كافياً لمن كان له قلب أو ألقىٰ السمع وهو شهيد.

---

(١) «غرر الحكم» ص٤٢٣، الرقم: ٧٥، وفيه في شأن العالم العلوي: (وألقىٰ في هويتها مثاله، فأظهر عنها أفعاله).

(٢) «تهذيب الأحكام» ج٦، ص٩٦، ح١٧٧.

(٣) «بحار الأنوار» ج٥٣، ص٤٧، ح٢٠.

الحديث رقم ﴿ ١ ﴾

قوله: ﴿عن أبي إسحاق النحوي، قال: دخلت علىٰ أبي عبدالله عليه السلام فسمعته يقول: إنّ الله عزّ وجلّ أدّب نبيّه علىٰ محبّته فقال: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[1]، ثمّ فوّض إليه فقال عزّ وجلّ: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَانَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾[2]، وقال عزّ وجلّ: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ﴾[3].

[قال:] ثمّ قال: وإنّ نبي الله فوّض إلىٰ علي [وائتمنه][4]، فسلّمتم وجحد الناس، فوالله لنحبكم أن تقولوا إذا قلنا، وأن تصمتوا إذا صمتنا، ونحن فيما بينكم وبين الله عزّ وجلّ، ما جعل الله لأحد خيراً في خلاف أمرنا.

وعن عاصم بن حميد، عن أبي إسحاق، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول ـ ثمّ ذكر نحوه ـ﴾.

أقول: قال محمد صادق في الشرح: «(إنّ الله أدّب نبيّه)، أي صيّر أمره إلىٰ مرتبة صار فانياً في الله، بحيث هلكت أفعاله وأقواله في الله. وعبّر عن هذا بالمحبّة؛ فإن المحبّة ميلان القلب إلىٰ المحبوب، وغاية الميلان وكماله أن يتحد بالمحبوب ـ إن أمكن ـ بحيث يصير وجوده، وأفعالُه وأقوالُه أفعالَه وأقوالَه، بلا حلول واتحاد».

أقول: انظر إلىٰ هذا القول الساقط، لكن هكذا كلام أهل التصوّف، فلا دليل ـ لغة ولا اصطلاحاً ـ علىٰ أن معنىٰ: «أدّب فلانٌ فلاناً» أي جعله فانياً ـ أي وجوده ـ في ذاته، فلا فعل له بل لله، وفعله هالك، فالمستغاث به من هذا المتصوّف.

نعم، يكون معناه قيامه بتمام الصفات والأفعال المطلوبة له، بحيث صار لا يخالف إرادته مطلقاً، ولا اعتبار له في نفسه، ففعله هو فعله، وهو محل أمره، ففناؤه فيه عبارة عن

---

(١) «القلم» الآية: ٤.
(٢) «الحشر» الآية: ٧.
(٣) «النساء» الآية: ٨٠.
(٤) في الأصل: «والأئمّة».

ظهوره بصفة فعله وقيامه به، لا في الذات.

والمحبة لآخر هو الموافقة له في أوامره ونواهيه، وترجع إلىٰ اعتقاد موالاتهم والعمل بمقتضاها، في الأقوال والأفعال، وهي مراتب؛ لتفاوت الناس في ذلك. وقد تجتمع المحبّة مع المعصية للمحبوب، كما في مواليهم وكثير من شيعتهم، مع اعتقاد [ولائهم][(١)]. ولا ميل إلىٰ نفس الذات بذاتها، بل إلىٰ صفتها وفعلها الظاهر المطلوب.

ومراده بقوله: «غاية الميل»... إلىٰ آخره، هو ما تذكره أهل التصوّف[(٢)] من العشق والفناء في ذات [المحبوب][(٣)]، ويلزم منه عشق المردان ونحوهم، كما قال أستاذه في الأسفار[(٤)] في باب مستقل. وكذبوا بذلك وضلوا.

قال الله: ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾[(٥)]، فاتباعهم عليهم السلام هي المحبة، ومجمعها اعتقاد ولائهم، ومحبة الله لهم ذكرهم بذكرهم السببي الأولي، وإيجادهم من عالم المحبّة، وهم محبّته.

ومراده من قوله: «إن أمكن» أنّه ليس بعامّ الحصول، بل للخواص المقرّبين، لكن أقربهم محمد وآله ﷺ ولم يقولوا بذلك، بل كفّروا معتقده، وأظهروا البراءة من أهل التصوّف في غير حديث ومقام، في الكافي[(٦)] وغيره.

ومنه: ما ذكره الملّا الأردبيلي في «حديقة الشيعة»، عن الرضا عليه السلام، قال: (**من ذكرت عنده الصوفية ولم ينكرهم بلسانه أو بقلبه فليس منّا، ومن أنكرهم فكأنّما جاهد الكفّار بين يدي رسول الله ﷺ**)[(٧)].

وبسنده عن الرضا عليه السلام، قال: (**قال رجل للصادق عليه السلام: قد خرج في هذا لزمان قوم يقال لهم: الصوفية، فما تقول فيهم؟ فقال عليه السلام: إنهم أعداؤنا، فمن مال إليهم فهو منهم ويحشر معهم،**

---

(١) في الأصل: «ولاتهم».

(٢) انظر: «الفتوحات المكية» ج ٢، ص ٣٦١.

(٣) في الأصل: «المحبون».

(٤) «الأسفار الأربعة» ج ٧، ص ١٧١.

(٥) «آل عمران» الآية: ٣١.

(٦) انظر: «الكافي» ج ٥، ص ٦٥، باب دخول الصوفية علىٰ أبي عبدالله عليه السلام...

(٧) «الاثناعشرية في الرد علىٰ الصوفية» ص ٣٢، نقلاً عن «حديقة الشيعة» بتفاوت يسير.

وسيكون أقوام يدّعون حبنا، ويميلون إليهم ويتشبهون بهم، ويلقبون أنفسهم بلقبهم، ويؤولون أقوالهم، ألا فمن مال إليهم فليس منّا، وإنّا منه براء، ومن أنكرهم وردّ عليهم كان كمن جاهد الكفار مع رسول الله)[1].

والروايات في ذمهم والبراءة منهم ومن عقائدهم وأعمالهم كثيرة في هذا الكتاب وغيره، كما يظهر للمراجع، لكن من تبعهم منّا ـ مثل الملّا وتلامذته ـ هم متصوّفة اعتقاداً وفي بعض الأعمال، مثل مسألة العشق والنظر إلىٰ المردان والغناء، لا في ترك جميع الأعمال الظاهرة، ولهذه الأحاديث وأمثالها تعرّضت لكلام الملّا وأتباعه في أكثر هذا الشرح وغيره.

ثمّ نرجع ونقول: بيّن الإمام عليه السلام معنىٰ التفويض لمحمد، ولآله بواسطته صلى الله عليه وآله بما لا يلزم شركة ولا كفر ولا عجز وإهمال، ولا سبقهم عليهم السلام لله في حالة، فهم بأمره يعملون، كما قال تعالىٰ[2] ـ بأنّه لمّا أدّبه الله فهم تامّون في أدبه وكاملون، فلا يخالفونه بوجه، وليس لهم إلّا ما جعله الله لهم وحمّلهم في أنفسهم وغيرهم، حتىٰ وصفه بالعظمة وهي مقامه، وبقي فيها ثمانين ألف عام، ثمّ خلق علياً، انفصل من نوره صلى الله عليه وآله كما ينفصل الضوء.

فلمّا اختبره واختاره في قديم الكون ـ [في] حيث لا مكان وتمكين، بل في عالم الأمر ـ فوّض له الخلق والدين، بأن جعل طاعته طاعته، وأمره أمره، وجعله باب ذلك ووجهه، وجعل أمر غيره وطاعته بموافقته لطاعتهم، وهي طاعة الله، فإنه محلّ أمره وصفاته. وفوّض إليه [تفويض][3] تمكين وتولية، من عزٍّ لا من ذلّ. فما يشاؤه لهم لا لذاته؛ لغَنائه الذاتي، فإذا شاؤوا جرت المشيئة منه علىٰ طبقها، لأن مشيئتهم مشيئته ـ ومن كان من المشيئة الإمكانية ـ وبأمره، وإذا أرادوا أراد الله.

وفي حديث جابر المروي في البحار، وهو حديث طويل مشتمل علىٰ كثير من أسرارهم، عن أبي جعفر عليه السلام، إلىٰ أن قال: **(وأمّا المعاني فنحن معانيه، ومظاهره فيكم،**

---

(١) «الاثناعشرية في الرد علىٰ الصوفية» ص ٣٢، نقلاً عن «حديقة الشيعة» صححناه علىٰ المصدر.

(٢) «الأنبياء» الآية: ٢٧.

(٣) في الأصل: «تفويضه».

اخترعنا من نور ذاته، وفوّض إلينا أمور عباده، فنحن نفعل بإذنه ما نشاء، ونحن إذا شئنا شاء الله)[١]... إلىٰ آخره.

وورد: (إذا شاء الله شئنا ، قال الله: ﴿ وَمَا تَشَاؤُون إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللهُ ﴾[٢])[٣].

وعنهم عليهم السلام : (نحن محالّ مشيئة الله)[٤].

وعنهم: (وجعل قلوبنا وكراً لمشيئته)[٥]؛ لأن لهم مقام: لا مشيئة لهم، ومقام: هم مشيئته تعالىٰ، وهي ركن وعضد لها، ومقام: [وجهها][٦] الظاهرة به، ومقام: هي تبع. ويشملها حديث جابر، وهي مقام البيان، والمعاني، والأبواب، والإمامة. ولا تنافي -كما سبق بيانه- في الطاعة.

والتفويض يشمل أحوال الوجود بحسب الكون والشرائع، ولفظ (الدين) يشملهما بحسب التأويل، بل جري الشرائع الظاهرة علىٰ شرائع الوجود، ورئيس الكلّ ووليه واحد، فافهم.

قوله عليه السلام: (فوالله لنحبّكم)... إلىٰ آخره، موجب المحبة والتبعية لهم ذلك، وكذا محبتهم لنا، فإن سببه خلقنا من شعاعهم[٧]، وهم عليهم السلام المحبة، وخلقوا من مقام: (أحببت)[٨]، فهم يحبوننا من جهة التبعيّة والمشايعة، وهي ما خلقوا منها.

ولمّا انحصر الخير فيهم -سواء كان خير وجود أو صفة [رحمة][٩] خاصّة أو عامّة،

---

(١) «بحار الأنوار» ج٢٦، ص١٤، ح٢، صححناه علىٰ المصدر.

(٢) «الانسان» الآية: ٣٠؛ «التكوير» الآية: ٢٩.

(٣) «الغيبة» للشيخ الطوسي، ص٢٤٧، ح٢١٦؛ «بحار الأنوار» ج٢٥، ص٣٣٧، ح١٦، بتفاوت يسير.

(٤) لم نعثر عليه بهذا اللفظ، وفي «بحار الأنوار» ج٩٧، ص٣٤٨، ح٣٤، ما لفظه: (السلام عليك ياحافظ سرّ الله، وممضي حكم الله، ومجلّي إرادة الله، وموضع مشية الله).

(٥) «تفسير فرات الكوفي» ص٥٢٩، ح٦٨١؛ «بحار الأنوار» ج٢٦، ص٢٥٦، ح٣١، ولفظه: (إن الله جعل قلب وليه وكراً لإرادته).

(٦) في الأصل: «وجهتها».

(٧) «مشارق أنوار اليقين» ص٤٢، وفيه: (وإنّما سمّوا شيعة لأنهم خُلقوا من شعاع نورنا).

(٨) «كشف الخفاء» ج٢، ص١٣٢، ح٢٠١٦، وفيه: (كنت كنزاً لا أُعرف، فأحببت أن أعرف، فخلقت خلقاً فعرّفتهم بي فعرفوني).

(٩) في الأصل: «رحمته».

وأمر الله هو أمرهم، وأمرهم أمره؛ لأنه لهم لا من أنفسهم وذواتهم، بل من جهة فضله وجوده ـ فلا خير في غير أمرهم، وإنّما خلافة البغض لأعدائهم، وإن أحبّوهم بمقتضىٰ الرحمة العامة الشاملة، ولا يجدون مغمزاً فيهم. فالله يحبهم لأنه لا يجدهم خلاف أمره بحال ومقام مطلقاً، وهم أيضاً يتقلبون في محبّته بحسب ذواتهم وصفات فروعهم، ذاتاً وصفة، في العوالم كلّها، فلا يخرجون، بل أخلصوا له العبوديّة.

ومن هذه جهة محبتهم لنا ومحبتنا لهم بحسب الوجود الفطريّ أو المشايعة لهم والعمل بمقتضىٰ القبول، والأعداء لهم محبّة بموجب فطرة الوجود، ولا تكفي؛ لشمولها للمؤمن والكافر، وكراهة الجبت له بعدم [عمله][١] بمقتضىٰ قبوله، بل عمل بمقتضىٰ [ماهيته][٢].

فمقام المحبّة والكراهة دون مقام فعله وأمره تعالىٰ الشامل للكلّ، والرحمة العامّة ومقتضىٰ العدل إيتاء كلٍّ بذكره؛ وإلّا بطلت القوابل وانقلب الحسن قبيحاً وبالعكس، فما للنار للنار، وما للجنّة للجنّة.

ولمّا كان مقامهم أعلىٰ كانت لهم تولية الكلّ، وهم وجهه وبابه وجهته في خلقه، وفوّضه إليهم، وجعل إليهم إيابه[٣]، ولم يرفع يده عنهم، ولم يستغنوا عنه، بل افتقروا بذلك له زيادة، ومن المحال أن يولّيهم ويرفع يده عنه.

❑ الحديث رقم ﴿ ٢ ﴾

قوله: ﴿عن موسىٰ بن أشيَم، قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام، فسأله رجل عن آية من كتاب الله عزّ وجلّ، فأخبره بها، ثمّ دخل عليه داخل فسأله عن تلك الآية، فأخبره بخلاف ما أخبر به الأول، فدخلني من ذلك ما شاء

---

(١) في الأصل: «علمه». (٢) في الأصل: «مهية».

(٣) ورد في الزيارة الجامعة: (وإياب الخلق إليكم) «تهذيب الأحكام» ج٦، ص٩٧، ح١٧٧.

الله، حتىٰ [كأن][1] قلبي يشرح بالسكاكين، فقلت في نفسي: تركت أبا قتادة بالشام لا يخطئ في الواو وشبهه، وجئت إلىٰ هذا يخطئ هذا الخطأ كلّه. فبينا أنا كذلك إذ دخل عليه آخر فسأله عن تلك الآية، فأخبره بخلاف ما أخبرني وأخبر صاحبي، فسكنت نفسي، فعلمت أن ذلك منه تقيّة.

قال: ثمّ التفت إليّ فقال لي: يابن أشيم، إنّ الله عزّ وجلّ فوّض إلىٰ سليمان بن داود فقال: ﴿هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾[2]، وفوّض إلىٰ نبيّه فقال: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾[3]، فما فوّض إلىٰ رسول الله فقد فوّضه إلينا ﴾.

أقول: روي في البصائر مثله بتغييرٍ ما، وفيه أنّ الإمام قال له: (كأنك جزعت)، وفي آخره: (فلا تجزع)[4].

وعرفت سبب اختلاف الجواب منهم عليهم السلام ـ وإن كان الحكم الأمري واحداً ـ وعدم المنافاة، في الباب الأول وفيما سبق، فراجعه.

وفي البصائر، مسنداً عن عبد الصمد بن بشير، عن عبد الله بن سليمان، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته عن الإمام: فوّض الله إليه كما فوّض إلىٰ سليمان؟ فقال: (نعم)، وذلك أن رجلاً سأله عن مسألة فأجابه فيها، وسأله آخر عن تلك المسألة فأجابه بغير جواب الأول، ثمّ سأله آخر عن تلك المسألة فأجابه بغير جواب الأولَين، ثمّ قال: (﴿هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ﴾ أعطِ ﴿بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾، وهكذا هي في قراءة علي).

قال: قلت: أصلحك الله، فحين أجابهم بهذا الجواب يعرفهم الإمام؟ فقال: (سبحان الله! ألم تسمع الله يقول في كتابه: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِلْمُتَوَسِّمِينَ﴾ وهم الأئمة ﴿وَإِنَّهَا لَبِسَبِيلٍ

---

(١) في الأصل: «كاد».
(٢) «ص» الآية: ٣٩.
(٣) «الحشر» الآية: ٧.
(٤) «بصائر الدرجات» ص٣٨٣، ح٢، صححناه علىٰ المصدر.

مُقِيمٍ ﴾[1] لا يخرج منها أبداً).

ثمّ قال: (نعم، الإمام إذا نظر إلىٰ الرجل عرفه وعرف لونه، وإن سمع بكلام من خلف حائط عرفه وعرف ما هو، إنّ الله يقول: ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِلْعَالِمِينَ ﴾[2]، وهم العلماء، وليس يسمع شيئاً من الألسن ينطق إلّا عرفه ناج أو هالك، فلذلك يجيبهم بالذي يجيبهم به)[3].

وما ألطفهم وأرحمهم بالرعيّة! فانظر إلىٰ حسن خلقه وإعراضه [عن ابن][4] أشيم مع قوله ذلك. والأحاديث متواترة بعلمهم بما في النفوس[5]، وأشار له عليه السلام هنا في آية التوسّم. اللّهم قوّنا علىٰ تحمّل أسرارهم وتمام معرفتهم، إنه كريم رزّاق.

والعجب من العامة إذا سمعوا أن الله فوّض إلىٰ سليمان العطاء والحكم لا ينكرونه ولا يقولون فيه بنقص، وليس هو من أُولي العزم، بل ولا الأفضل بعدهم، وإذا سمعوه في محمد وآله أنكروه وعاندوا، مع أنّهم أفضل الكلّ في الكلّ، وما نال أحدٌ خيراً إلّا بهم ومنهم، فهم الخير وأصله ومعدنه، والناشرون له والقاسمون له. كلّ ذلك حسداً وبغياً، كما قالوا في جدهم لمّا آتاهم الله الحكمة والنبوة، وغيرها كثير.

إن هذا لمن الأُمور الكاشفة عن كفر قائلها ونفاقه، فهم لمّا لم [يعملوا][6] بمقتضىٰ فطرتهم، ولم يجدوا فيهم ما يوجب النقص، في اعتقاد أو قول أو عمل أو صفة أو حالٍ من أحوالهم، حسدوهم وبغضوهم علىٰ ما يرون منهم من الكمالات. فافهم، وسبقت لك في أول المجلّد السابق.

☐ الحديث رقم ﴿٣﴾

قوله: ﴿عن زرارة، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام وأبا عبد الله يقولان: إنّ الله عزّ وجلّ فوّض إلىٰ نبيّه أمر خلقه؛ لينظر كيف طاعتهم [إليه][7]. ثمّ تلا هذه الآية: ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ ﴾.

---

(١) «الحجر» الآية: ٧٥ - ٧٦.
(٢) «الروم» الآية: ٢٢.
(٣) «بصائر الدرجات» ص٣٨٧، ح١٣، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.
(٤) في الأصل: «يابن».
(٥) «بصائر الدرجات» ص٢٣٥، باب ١٠.
(٦) في الأصل: «يعلموا».
(٧) ليست في المصدر.

أقول: ومن هفوات محمد صادق ما قاله في شرح هذا الحديث، قال: «أقول: فلمّا كان أفعال النبي ﷺ وأقواله عين أفعال الله وأقواله، صالح في وقت الكفّار، وحارب وقتاً آخر، وجاء[و]حكم: ﴿وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾[١]. فينظر كيف طاعة العباد في عصره وعصر أوليائه إلىٰ يوم القيامة، وهذا النظر في التشبيه في ظهوره تعالىٰ في العباد، فحينئذ يخفىٰ عليه شيء بواسطة المظاهر، فيمتحن ليحصل العلم».

أقول: المستغاث بالله من هذا الضلال، بل الكفر، وهكذا من [يغرف][٢] من أعين أهل التصوّف. وعرفت بطلان الاتحاد، بل يفعلون مثل فعله، ويشابهونه في هذه الصفة الحادثة الدالة، كالحديد المحمىٰ بالنار، فليس هو ناراً حقيقة. وعلىٰ قوله يلزم وحدة الموجود.

وما أجرأ قلمه! كيف [يثبت][٣] التشبيه لذات الله في ظهوره، حتىٰ إنه يخفىٰ عليه أشياء من خلقه، [فيختبرهم][٤] ليستفيد العلم بحالهم، ويمتحنهم لذلك، فيجري عليه حكم الممكنات، وعليهم حكمه؟! إن هذا لهو الكفر الظاهر، ونحمد الله علىٰ السلامة ببركة محمد ﷺ، وهل موحّد يقول بهذا؟!

وإن ظُنّ تشابهٌ من نص ردّ إلىٰ المحكم بما لا يخالفه، فنسبة فعل أوليائه له تعالىٰ في قوله: ﴿فَلَمَّا آسَفُونَا انْتَقَمْنَا﴾[٥] وأمثاله، كما سبق في مجلّد العدل[٦] وغيره، ليس سببه ذلك، بل لما ظهر بفعله، وبجهة الألوهيّة إذ مألوه، وهذه الصفات تجري عليهم حقيقة بجهة البشرية، وهو المحل القابل، وبجهة الأولي تجري عليهم، فنسبهم له مجازاً، بمعنىٰ إلحاق جهة بشريتهم بجهة ربوبيتهم إذ مربوب إمكاناً. فهذا معنىٰ الخلط الوارد في النص[٧].

والذات الأحديّة منزهة عن جميع ذلك، بل قربت بما بعدت ـ وبالعكس ـ فقرب في بعده وبالعكس، وإنّما تجلىٰ للأشياء بالأشياء، فنسبته له مجاز لمجاز، والجهتان مُلك له تعالىٰ، وسبق بيانه في مجلّد العدل، فتفطّن. ولكن من جعل إمامه ابن عربي لا يورده إلّا

---

(١) «النساء» الآية: ٨٩.

(٢) في الأصل: «يعرف».

(٣) في الأصل: «نثبت».

(٤) في الأصل: «فتخييرهم».

(٥) «الزخرف» الآية: ٥٥.

(٦) «هدي العقول» ج٧، باب النوادر (من كتاب التوحيد)، ح٦.

(٧) «الكافي» ج١، ص١٤٦، ح١١.

موارد الهلكة، ولا ينطق لسانه إلّا بأقوالهم. اللهم إني أبرأ إليك من أقوالهم وأفعالهم وعقائدهم.

قال: «وأمّا في حد ذاته تعالىٰ فهو منزّه عن الجهل وسائر النقائص، وفي التنزيه، بمعنىٰ إظهار ما أودع في فطرة العباد وعلم ذلك، كان له تعالىٰ في الأزل - [بالاندماج][1] في الوجود - الأحدية، بلا حلول واتحاد، علىٰ ماهو الحق عند المحققين، أو بالصور عند من قال بها» انتهىٰ.

أقول: لفظه بالتنزيه لا عبرة به بعد قوله قبلُ ما سمعت، فإنّ ما سبق من الأحوال التي تعتوِر علىٰ ذاته، وهي فيه حينئذ بالقوة، ولقوله هنا بالاندماج، وليس للعباد فطرة وجود، فليس إلّا وجوده، لكنّه يشير إلىٰ التعيّن الجزئي بالأمور المشخّصة الاعتبارية، كما قال سابقاً في غير موضع: «عبد موهوم».

وهذا الاتحاد والحلول المنفيان في عبارته، بمعنىٰ صيرورة شيئين شيئاً واحداً، أو حلول واحد في آخر، وليس الأمر هنا كذلك، لأن الوجود واحد هو وجوده، لكن تختلف عليه الاعتبارات بتعيّن الذات وظهوره. والمعقول والعاقل والتعقّل في نفس الأمر واحد، وإن كان أعياناً ثابتة قديمة، لكن لا وجود لها مستقلاً. وكلّه ضلال، مع القول بالصور، إلىٰ باقي أقوال المتكلّمين وأهل النظر في صفات الذات، كما سبق في المجلّد الرابع.

مع ما في كلامه من لزوم كونه تعالىٰ ذا ضمير، والخلق ينفصل عن ذاته. إلىٰ غير هذه المفاسد، فإن مذهب التصوّف لعنهم الله يجمع مفاسد المذاهب الباطلة وزيادة. ولنقطع الكلام وإن كان متسعاً.

ثمّ نقول: التفويض في أمر الدين يشمل قوسي الإقبال والإدبار، أو قل: حكم البدء والعود وما يجب اعتقاده في الكون، فيشمل التفويض في الخلق والرزق والحياة والممات وأمر الدين وسائر أمره، فهو مفوّض إليه مطلقاً، ولا كذلك غيره فهو جزئي، ولكن التفويض علىٰ ما سبق لك بيانه بعدّة عبائر، وأوضحنا لك مناره.

وفي العيون، عن ياسر الخادم، قال: قلت للرضا: ما تقول في التفويض؟ قال: (إنّ الله فوّض إلىٰ نبيّه أمر دينه، فقال عزّ وجلّ: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾،

---

(١) في الأصل: «بالانمداج».

وأمّا الخلق والرزق فلا)، ثمّ قال: (إنّ الله عزّ وجلّ يقول ﴿اللهُ خَالِقُ كُلِّ شيْءٍ﴾[١]، ويقول: ﴿اللهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَفْعَلُ مَنْ ذَلِكُمْ مِنْ شيْءٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشرِكُونَ﴾[٢])[٣].

وعرفت الوجه في تقسيمه، وأن الأول ليس مثبتاً مطلقاً، ولا الثاني منفي مطلقاً، وإلّا فالحكم فيهما واحد، لكن وقع السؤال كذلك، فوقع التفصيل، والقيد معتبر في الجميع. علىٰ أن أكثر العوام ـ ومنهم ياسر ـ يعرفون التفويض الممنوع، ويستعظمونه في الثاني، دون الأول، فلا يعرفون منه ذلك.

والمراد من قوله عليه السلام: (لينظر) لا تحصيل العلم بالنسبة إليه تعالىٰ، بل العلم الحادث، وهو انطباق العلم علىٰ المعلوم، وليظهر به اختبار كلّ واحد ومخفيّه. فعلمه أولاً بحقيقة التصديق، ولا يجوز أن يعذّب الكلّ أو ينعّمه ـ أو بعضاً دون آخر ـ بدونه، فكلّف اختباراً واختياراً، [لتعلو][٤] حجته، ويُلزم كلّاً ما يختاره، وكذا تكاليفه.

ونحوه قوله تعالىٰ: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا﴾الآية[٥]، ﴿الم * أَحَسِبَ النَّاسُ﴾ الآية[٦]، ونحوها كثير في القرآن. أو لإظهار علم أوليائه، ونسبه له تعظيماً وتشريفاً، كما في قوله تعالىٰ: ﴿لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾[٧].

وممّا يقع به الاختبار: التفويض، فهو يوجب زيادة الطاعة والتسليم لهم عليهم السلام.

❑ الحديث رقم ﴿ ٤ ﴾

قوله: ﴿عن فضيل بن يسار، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول لبعض أصحاب [قيس] الماصر: إنّ الله عزّ وجلّ أدّب نبيّه فأحسن أدبه، فلمّا أكمل له الأدب قال: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[٨]، [ثُمَّ] فوّض إليه أمر

---

(١) «الرعد» الآية: ١٦؛ «الزمر» الآية: ٦٢. (٢) «الروم» الآية: ٤٠.
(٣) «عيون أخبار الرضا» ج٢، ص٢٠٢، ح٣، بتفاوت يسير.
(٤) في الأصل: «لتعلق». (٥) «التوبة» الآية: ١٦.
(٦) «العنكبوت» الآية: ١ – ٢. (٧) «يونس» الآية: ١٤.
(٨) «القلم» الآية: ٤.

الدين والأمة؛ ليسوس عباده. فقال عزّ وجلّ: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾ ﴾.

أقول: إنّ الله لا يختار أحداً إلّا عن علم، والله لمّا خلق محمّداً ﷺ | وآله عليهم السلام | وأمرهم بأوامره ونواهيه، فامتثلوا ومضوا حيث يؤمرون ولم يلتفتوا، وحمّلهم علمه فحملوه، وكذا دينه وجميع أنواع المحبّة والكمالات، فأشرقت بنورهم السماوات، وانجلىٰ به حنادس[1] الظلمات، فكانوا هم ولاتهم، ومعلومهم جميعاً التسبيح والتقديس والعبادة والمعرفة، فكانوا هم الحملة في أنفسهم، لأنفسهم ولغيرهم، ففوّض لهم بعد أن كانوا كذلك؛ لأنهم حينئذ لا يخالفون ما يريد منهم، وما يريدون هو ما يريد، فجعلهم صفات فعله في عباده، الفاعل بهم، ومبدأ ظهور فعله.

وإذا كانوا كذلك فَسَوْسُ الأُمة جميعاً ـ من مَلَك أو عنصر أو إنسان أو جن أو نبات أو جماد، وكلّ مخلوق ـ لهم؛ لأنهم لابدّ لهم من مدبّر وسائس هو مربٍّ لهم من حال الصغر، ليربيه تدريجاً ويعلّمه كذلك، فله الولاية بدءاً وعوداً وعلىٰ جميع الأشياء، فيقع التفويض الحقّ ـ كما عرفت ـ لهم في جميع ذلك. ولهذا عبّر عليه السلام بالسياسة ولم يعبّر بالتعليم، فهم عليهم السلام يسوسونهم بما جعله الله لهم من أمره؛ لأنهم ﴿لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾[2].

و(عباد) جمع: عبد، وإذا نسب العبد لله فهو عبدُ طاعة، ولا خلاف فيه، ولا يملك لنفسه أمراً بدونه. وإن نسب لهم، فهل هو عبد طاعه خاصّة، أو عبد رقّ أيضاً؟ سبق في المجلّد السابق فراجعه.

قوله: ﴿وإنّ رسول الله ﷺ كان مسدّداً موفّقاً مؤيداً بروح القدس، ولا يزلّ [ولا] يخطئ في شيء ممّا يسوس به الخلق، فتأدّب بآداب الله ﴾.

أقول: هم عليهم السلام في تطوراتهم لم يحصل لهم حجاب وإعراض عن مبدئهم والقيام بأوامره، فلا خروج لهم عن أمره، فلا تعرض لهم غفلة ولا نسيان؛ لعدم سببه، ولا يجهلون

---

(١) الحِندِس: الليل الشديد الظلمة، «الصحاح» ج ٣، ص٩١٦، مادة «حدس».

(٢) «الأنبياء» الآية: ٢٧.

شيئاً ممّا يحتاجون إليه؛ لما علّمهم الله بالنسبة لهم وأُمتهم، كيف وهم حملة علمه وقدرته، وهكذا، وخزّانه، ومظهر علمه ... إلىٰ آخره، والحجة علىٰ العالم، ومن أقامهم مقامه في التبليغ في جميع عوالمه، كما دل عليه خطبة علي في الغدير والجمعة(١)، والروايات مصرّحة به، كما في المجلّدات.

ومن هفوات محمد صادق ما قاله في شرح الحديث: «(**إنّ الله أدّب نبيّه**) أي أكمل علمه، (**فأحسن أدبه**) أي أوصله إلىٰ مرتبة استهلاك فعله وقوله في قول الله وفعله، وهذا مرتبة أُولي العزم، (**وفوّض إليه أمر الدين وأمر الأمة؛ ليسوس عباده**)، أي ليؤدّب عباده ويخرجهم من ظلمات النقص إلىٰ نور الكمال، (**وإنّ رسول الله ﷺ كان مسدّداً موفقاً مؤيّداً بروح القدس**).

وقد علمت أن روح القدس هو نفس النبي ﷺ إذا وصلت إلىٰ المرتبة التي صار الحق سمعه وبصره ويده وجميع أعضائه. [ومرّ أن](٢) النفوس الانساني هي الملائكة، ونفوس الأنبياء أعظم الملائكة، وباعتبار تخلّقها بأخلاق الله جميعاً إذا تجلّت في الخارج يسمّىٰ جبرئيل.

وهو ﷺ المؤيد بروح القدس، أي المؤيد بالنفس القدسيّة التي هي فانية في الله وباقية بالله، فلا يخطئ (**في شيء ممّا يسوس به الخلق، فتأدّب بآداب الله**)؛ لاستهلاكه فيه تعالىٰ، ولهذا أضاف في صلاة الفريضة كلّ ما فصّله عليه السلام، فوجب التسليم به كما وجب التسليم بأمر الله؛ لأن الله تعالىٰ كان سمعه وبصره ويده وغير ذلك.

وعاف الرجل الطعام: أي [كرهها](٣)» انتهىٰ.

أقول: عرفت ما بنىٰ عليه كلامه، وهو وحدة الوجود، وفناء الخلق في ذات الحق، وصيرورة الحقّ سمع النبي ﷺ وبصره وجميع أعضائه، فيكون قولُه قولَه... إلىٰ آخره، وكلّه ضلال باطل.

وليست الملائكة الأنفس، بل خلق مستقل من فاضل طينة الإنسان، لكلٍّ منهم مقامٌ معلوم.

وعلىٰ قوله، الإنسان مركّب من حقّ واجب وخلق موهوم، وصرّح به قبلُ، وأن حكم

---

(١) «مصباح المتهجد» ص٦٩٧. (٢) في الأصل: «ومرأت».

(٣) في الأصل: «يكرهها».

الأحديّة تلحقه لذلك، وحكم التشبيه والحدوث يلحق الأحد بسبب صيرورته سمعه وبصره وجميع جوارحه، كما سبق ويأتي. فدعهم وما يفترون، سبحانه وتعالىٰ عما يصفون.

والله أجلّ من ذلك وممّا وصفه به الجاهلون وشبّهوه، وكذا محمّد وآله، فليس ذلك مرتبتهم، وقد أحلّوهم غير مراتبهم، بل غيرهم كثير، وهو من وصل كذلك مثلهم.

قوله: ﴿ثمّ إنّ الله عزّ وجلّ فرض الصلاة ـ ركعتين ركعتين ـ عشر ركعات، فأضاف رسول الله ﷺ إلىٰ الركعتين ركعتين، و[إلىٰ] المغرب ركعة، فصارت عديل الفريضة، لا يجوز تركهن إلّا في سفر، وأفرد الركعة في المغرب، فتركها قائمة في السفر والحضر، فأجاز الله له ذلك كلّه، فصارت الفريضة سبع عشرة ركعة.

ثمّ سنّ رسول الله ﷺ النوافل أربعاً وثلاثين ركعة، مثلَي الفريضة، فأجاز الله له ذلك. والفريضة والنافلة إحدىٰ وخمسون ركعة، منها ركعتان بعد العتمة جالساً، [تعدّ][1] بركعة مكان الوتر.

وفرض [الله في] السنة صوم شهر رمضان، وسنّ رسول الله ﷺ صوم شعبان وثلاثة أيام في كلّ شهر، مثلي الفريضة، فأجاز الله له ذلك.

وحرّم الله عزّ وجلّ الخمر بعينها، وحرّم رسول الله ﷺ المسكر من كلّ شراب، فأجاز الله له ذلك. وعاف رسول الله ﷺ أشياء وكرهها، ولم ينه عنها نهي حرام، إنّما نهىٰ عنها نهي إعافة وكراهة، ثمّ رخّص فيها، فصار الأخذ برخصه واجباً علىٰ العباد كوجوب ما يأخذون بنهيه وعزائمه. ولم يرخّص لهم رسول الله ﷺ فيما نهاهم عنه نهي حرام، [ولا فيما أمر به أمر فرض لازم، فكثير المسكر من الأشربة نهاهم عنه نهي حرام] لم يرخّص فيه لأحد.

---

(١) في الأصل: «تعدل».

ولم يرخّص رسول الله ﷺ لأحد تقصير الركعتين اللتين ضمّهما إلىٰ ما فرَض الله عزّ وجلّ، بل ألزمهم ذلك إلزاماً واجباً، لم يرخّص لأحد في شيء من ذلك إلّا للمسافر، وليس لأحد أن يرخّص [شيئاً] ما لم يرخّصه رسول الله ﷺ . فوافق أمرُ رسول الله أمرَ الله عزّ وجلّ، ونهيُه نهيَ الله عزّ وجلّ، ووجب علىٰ العباد التسليم له كالتسليم لله تبارك وتعالىٰ ﴾.

❑ الحديث رقم ﴿ ٥ ﴾

قوله: ﴿عن ثعلبة بن ميمون، عن زرارة، أنّه سمع أبا جعفر وأبا عبدالله عليه السلام يقولان: إنّ الله تبارك وتعالىٰ فوّض إلىٰ نبيّه أمر خلقه، لينظر كيف طاعتهم. ثمّ تلا هذه الآية: ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا ﴾ .

وعن ثعلبة بن ميمون، عن زرارة، مثله ﴾.

أقول: في البصائر[١] مثل حديث زرارة، وسبق[٢] متنه أيضاً.

وبيّن عليه السلام بذلك ما [أزاد][٣] النبي عليه السلام بسبب التفويض له في الدين، وبقوله عليه السلام أخيراً في الحديث [الرابع][٤]: (فوافق أمرُ رسول الله ﷺ)... إلىٰ آخره، أنّه في نفس الأمر، أي شاءه الله، لا أن الموافقة عن اتفاق لا عن عمد، ولا أن مختاره لا عن أمره تعالىٰ فيسبق الله في ذلك، وهم عليهم السلام لا يسبقونه بالقول. وقال تعالىٰ: ﴿وَلَوِ اتَّبَعَ الحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ ﴾[٥].

وقال محمّد صادق في شرح الحديث [الخامس][٦]: «(لينظر |كيف| طاعتهم)؛ فإنّ الله تعالىٰ كان ناظراً إلىٰ استعدادات العباد قبل تأديب نبيّه ﷺ، وينظر إلىٰ طاعات العباد بعد تأديب نبيّه، فإنّ السبب في الطاعات إبعاث الرسل».

أقول: أول ما خلق الله نبيّه، وأدّبه في عالم أمره قبلُ، وكان وآله يعبد|ون| الله، ولا خلق

---

(١) «بصائر الدرجات» ص٣٧٨، ح٢.
(٢) في الحديث الثالث من هذا الباب.
(٣) في الأصل: «أزاه».
(٤) في الأصل: «الأول».
(٥) «المؤمنون» الآية: ٧١.
(٦) في الأصل: «الثاني».

غيرهم بقدر ألف ألف دهر، أو أربعة عشر ألف، أو غير ذلك، علىٰ اختلاف الروايات[١].

وكان في قوله: «قبل تأديب نبيّه» يشير إلىٰ ما يقولون من الأعيان الثابتة قديماً، ولها استعدادات خاصّة ولوازم، وإن لم يكن لها وجود غير وجوده، فهي معه أزلاً.

وليس فوق الأكوان [المتصلة][٢] إلّا عالم الإمكان، وهي فعله ومشيئته الحادثة، ليست معه أزلاً، بل صادرة به في مقامها، بما تجلّىٰ لها بها، ولا نهاية لإمكاناتها، وبها كان الممكن شيئاً، وليس فوقها إلّا الوجوب المحض منزهاً عن جميع صفاته. وكذا بعد وجود الممكنات لم يحدث له التشبيه بسببها، ولا شيء من أحكامها مطلقاً؛ لأنه لم يتجل لها بذاته سبحانه وتعالىٰ.

والله ينظر إلىٰ وجود العباد واستعدادهم وطاعتهم وسائر أحوالهم بنبيّه، فهو بابه ووجه مشيئته العامل بها مطلقاً، فسبب وجود الخلق وطاعتهم وسائر أحوالهم ـ ذاتاً وعرضاً ـ الرسولُ وآله عليهم السلام.

قال: «ولا يقال: إنّ النظر إلىٰ الطاعات بعد تربية النبي صلى الله عليه وآله، وتربيته حادثة، فالنظر حادث، فيلزم أن يكون في الله فعل حادث، وكلّ حادث مسبوق بالمادة، فيلزم أن يكون في الله تعالىٰ مادة قابلة، والمادة لا تنفكّ عن الصورة، فيلزم أن يكون الله تعالىٰ مركباً من المادة والصورة، وهو محال.

[لأنّا][٣] نقول: هذا كان كذلك لو لم يكن الفعل الحادث بواسطة المظهر، كما مرّ مراراً، وإذا كان فلا.

بيانه: أنّ نظر الله تعالىٰ إلىٰ طاعة العباد بنظر النبي صلى الله عليه وآله؛ فإنه صار سمعه وبصره وجميع أعضائه، والنبي صلى الله عليه وآله ـ من وجه ـ شخص من الإنسان، وهو مركب من المادة البدنية والصورة الروحية. [وحدوثه][٤] صيرورته سمع النبي وبصره بواسطة مرآة النبي صلى الله عليه وآله».

أقول: النظر للعباد بالنبي صلى الله عليه وآله [لا أنّه][٥] حقيقته وصار سمعه وجميع أعضائه، بل لتجلّيه فيه بفعله، بما ظهر له به، وولّاه أمره وسياسته وربّاه به، وبما ظهر لهم بهم بواسطتهم كذلك. والمادة له مدة ومادة، في كلّ حادث بحسبه، وينتهي إلىٰ مشيئته تعالىٰ،

---

(١) انظر: «بحار الأنوار» ج ٢٥، ص ١ - ١٥، ح ١، ٣، ٤، ٧، ٢٩.

(٢) في الأصل: «المفصله».

(٣) في الأصل: «لا».

(٤) في الأصل: «وحدوث».

(٥) في الأصل: «لانه».

خلقها بنفسها، لا مادة ومدة لها غير نفسها، علىٰ أن كلّ شيء خلقه بمشيئته لا مادة له قديمة؛ فمادته خلقها بمشيئته، وكذا ما يتوقف عليه وجوده، فيصح لك القول به.

وعلىٰ قوله السابق وهنا يكون الله مادة للممكنات، وكانت قبل مندمجة في ذاته، ثمّ تعيّنت بتجلّيه الذاتي وصيرورته عينه ﷺ، فتختلف عليه الأحكام.

وما قاله هنا في حديث التشبيه لله وصفته له ومقام التنزيه هو ما قاله في شرح حديث زرارة السابق[1]، وعرفت خروجه عن الحق، ولزوم حدوثه في ذاته تعالىٰ في وجودات العباد من الاستعدادات، وهذا لا ينافي تنزيهه كما لا يخفىٰ.

أقول: حكم الحدوث الذاتي وغيره من الدهري والزماني واحد، وهو مخلوق. وقوله: «كالنقطة» يشير إلىٰ اندماجها فيه أزلاً كما صرح به قبل، وعرفت معنىٰ النظر عنده وبطلانه.

وإظهار ما أودع في ذوات الموجودات بما تجلّىٰ لها بها بالتكاليف، ولم يصر سمع النبي وبصره... إلىٰ آخره، وينافي التنزيه، لا كما قال قبل بأنّه في مقام الأزل، وهذا في مقام السفر منه إلىٰ الخلق، وصيرورته سمعه وبصره... إلىٰ آخره.

علىٰ أن هذا لا يدفع لزوم النقص للذات ولو بوسط، بعد تجلّي الذات فيه بالذات، وكونه هو واجباً محسوساً وعبداً موهوماً، كما لا يخفىٰ علىٰ من لم يأخذه تيه الضلال وتشبيه أهل التصوّف والعناد.

قال: «وبالجملة: التأديب في الأحاديث إشارة إلىٰ صيرورته إلىٰ مرتبة أُولي العزم، بحيث كان الله سمعه وبصره وجميع أعضائه، فاستهلك وجوده ﷺ في وجود الله تعالىٰ، وفعله في فعله تعالىٰ، وقوله في قوله تعالىٰ، وصفاته في صفاته، ولا حول ولا قوة إلّا بالله العلي العظيم».

أقول: لا حول ولا قوة إلّا بالله لا كما أراده من التحريف، فذرهم وما يفترون. وسبق منه هذا مكرراً مع الإشارة إلىٰ بعض مفاسده، وما أجرأ هذا الضال علىٰ هذه الأقوال في جانب الله ورسوله!

ثمّ نرجع لبعض ما في الأصل: معنىٰ الإجازة كونه مشاءً [للّٰه][2] من أمره لم يسبقه،

---

(١) وهو الحديث الثالث من هذا الباب.

(٢) في الأصل: «اماله».

ومشيئته في مقام البيان، لا كما يُظنّ من لفظ الإجازة، علىٰ أنّه لا نقص فيه بعد الإحاطة بما سبق.

وكلّ ما أسكر كثيره حرم قليله أيضاً وإن لم يحصل منه إسكار، فلا يختص التحريم [بالكثير](١)، فإن توهّم ذلك هنا فهو تقيّة، أو لفظ: (كثير) من الراوي سهواً.

ويحتمل وجه آخر في إضافة زيادة الصلاة والصيام أنّهما مقبولان وحسنان، وأمر بهما عموماً، فهو صلّىٰ مع الركعتين ركعتين، ثمّ الله أجاز ذلك بجعله واجباً ومندوباً، وهذا لا ينافي ما سبق.

ولم يرخّص لأحد مثل الرسول، وجهه عرفته مكرراً، وكلّ رخصة أو خير لغيره فهو بعض ما معه ﷺ ومن فاضله، كما عرفت في غير موضع.

وقال محمّد صالح في الشرح: «(**فأضاف رسول الله ﷺ إلىٰ الركعتين ركعتين**)، هذا هو القسم الثالث علىٰ الظاهر، أو الرابع علىٰ الاحتمال»(٢) انتهىٰ.

وأخذ التفويض بمعنىٰ إثبات ما يراه محمد ﷺ حسناً، ويردّ ما يراه قبيحاً، فيجيز الله إرادته، وسمّى الأول: التفويض في الأحكام، والثاني: تفويض الإرادة، وسبقت(٣) عبارته وما فيها. والتفويض في الأحكام يوجب التفويض في الإرادة.

وروى الصدوق في العلل، بإسناده عن محمد بن مسلم، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: لأي علّة يصلّىٰ المغرب في السفر والحضر ثلاث ركعات، وسائر الصلوات ركعتين ؟ قال: (**لأنّ رسول الله ﷺ فرض عليه الصلاة مثنىٰ مثنىٰ، وأضاف إليها رسول الله ﷺ ركعتين، ثمّ نقص من المغرب ركعة، ثمّ وضع رسول الله ﷺ ركعتين في السفر وترك المغرب، وقال: إنـي أستحي أن أنقص منها مرّتين، فلذلك العلة تصلّىٰ ثلاث ركعات في السفر والحضر**)(٤).

❑ الحديث رقم ﴿٦﴾

قوله: ﴿عن إسحاق بن عمّار، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: إنّ الله تبارك وتعالىٰ أدّب نبيّه، فلمّا انتهىٰ به إلىٰ ما أراد قال له: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ

---

(١) في الأصل: «بالتحريم». (٢) «شرح المازندراني» ج٦، ص٤٩.

(٣) سبقت عبارة الفاضل المازندراني في أوائل هذا الباب عند نقل أقوال العلماء في التفويض.

(٤) «علل الشرائع» ج٢، ص١٧، باب ١٤، ح١، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

عَظِيمٍ﴾[١]، ففوّض إليه دينه فقال: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ . وإنّ الله عزّ وجلّ فرض الفرائض ولم يقسّم للجدّ شيئاً، وإنّ رسول الله ﷺ أطعمه السدس، فأجاز الله جلّ ذكره [له] ذلك، وذلك قول الله عزّ وجلّ: ﴿هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾[٢] ﴾.

❑ الحديث رقم ﴿٧﴾

قوله: ﴿عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: وضع رسول الله ﷺ دية العين ودية النفس، وحرّم النبيذ وكلّ مسكر. فقال له رجل: وضع رسول الله ﷺ من غير أن يكون جاء فيه شيء؟ قال: نعم، ليعلم من يطع الرسولَ ممن يعصيه﴾.

أقول: ذكر الإمام أولاً التأديب الدالّ علىٰ أنّه لا يخرج عن أمره، وأنّه حمّله علمه ولم يرفع عنه يده، ليعلم أن التفويض له بعد ذلك، فلا نقص فيه ولا في الله بوجه.

وعرفت أن مشيئته ﷺ عضد لمشيئته بالنسبة إلىٰ المشاءات، وتكون مشيئته ﷺ وطَلِبته مشاءة، ويمحو غيرها بعد أن لم تكن مشاءة؛ لأنّها مشيئته تعالىٰ كما قال[٣].

علىٰ أنّا نقول بوجه عام: كما أن الدعاء والصدقة يكونان سبباً من العباد في محو ما ثبت وإثبات غيره في العمر وغيره، فلا نكرىٰ بوجه من كون اختيار محمّد وآله في حكم الذوات والصفات والأحكام ـ أو قل: وضعه وإرادته ـ سبباً في إجازة الله له وإجرائه الحكم فيه كذلك، بعد أن أمره أولاً وفوض إليه، فافهم. وهذا وجه عام.

وقال محمد صادق بعد الحديثين: «(ليعلم الله من يطيع الرسول ومن يعصيه) بواسطة نبيّه؛ لكونه تعالىٰ سمعه وبصره وجميع أعضائه، كما مرّ بيانه سابقاً، هذا في التشبيه. أو يقال: ليظهر ما أودع في وجودات العباد، [هذا][٤] في التنزيه، فتذكّر».

أقول: وسبق منه نحوه، وسبق بطلانه، وأن الله لا يحدث له علم، إلىٰ غير ذلك ممّا يلزم

---

(١) «القلم» الآية: ٤. (٢) «ص» الآية: ٣٩.

(٣) لعل المراد به قوله تعالى: ﴿وما تشاؤون إلّا أن يشاءَ اللهُ﴾، «الإنسان» الآية: ٣٠.

(٤) في الأصل: «هنا».

مفاسد هذا القول، كما هو ظاهر.

الحديث رقم ﴿٨﴾

قوله: «محمد بن يحيىٰ، عن محمّد بن الحسن، قال: وجدت في نوادر محمد بن سنان، عن عبد الله بن سنان، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: لا والله، ما فوّض الله إلىٰ أحد من خلقه إلّا إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله وإلىٰ الأئمة، قال عزّ وجلّ ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الكِتَابَ بِالحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللهُ ﴾[1]، وهي جارية في الأوصياء عليهم السلام ».

الحديث رقم ﴿٩﴾

قوله: «عن محمد بن الحسن الميثمي، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سمعته يقول: إنّ الله عزّ وجلّ أدّب رسوله حتىٰ قوّمه علىٰ ما أراد، ثمّ فوّض إليه فقال عزّ ذكره: ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾، فما فوّض الله إلىٰ رسوله صلى الله عليه وآله فقد فوّضه إلينا».

أقول: لا يخفىٰ دلالة أكثر الأحاديث علىٰ عموم التفويض لهم عليهم السلام، وهو الذي يقتضيه الدليل، وذكر بعضها في بعض لا يدل علىٰ الحصر، والحديث المفصّل سمعته والبيان فيه.

ثمّ وكون التفويض بعد تأديبه له كما أراد ـ أي في مقام الإرادة وعالم: (أحببت) ـ يدفع كلّ ما يتوهم منافاته له وللجانب العلي، فهو ليس تفويض إهمال وتبع هوىٰ الغير، ولا عن عجز ورفع اليد عنهم عليهم السلام، ولهذا قال: ﴿بِمَا أَرَاكَ اللهُ ﴾، فجعل رأيَه رأيَة ونسبه لنفسه، كما قال في الرمي[2] والغضب[3] والرضا[4] وغير ذلك، فهو عن معاينة الأسباب والعلل وما يناسب كلّ فرد، فإن الله أشهدهم خلق أنفسهم وخلق الخلق، ذاتاً وصفة وفعلاً.

ولمّا أصليّ التفويض إنّما يكون لمن حمّله علمه وخزانته، ولا يكون أفضل منه أقرب،

---

(١) «النساء» الآية: ١٠٥.
(٢) «الأنفال» الآية: ١٧.
(٣) «الزخرف» الآية: ٥٥.
(٤) انظر: «الكافي» ج ١، ص ١٤٤، ح ٦.

وهو محمّد صلى الله عليه وآله، فكان هو المفوّض له، لم يفوّض لأحد سواه أصلاً، وهو الواسطة للكلّ، ويكون لخلفائه ـ خاصّة ـ علىٰ سبيل البدلية والنيابة، كلّ في مقامه. وما لسليمان أو غيره فإنّما هو وجه من وجوه هذا، بالتبعية لهم عليهم السلام والمشايعة، فعلم غيرهم من فاضل علمهم، وكذا التفويض.

فيصحّ من الإمام القَسَم بأن الله ما فوّض لأحد من خلقه إلّا إلىٰ محمّد صلى الله عليه وآله، فهو المعني بالخطاب، كما في الحديث القدسي: (**خلقتك لأجلي، وخلقت الأشياء لأجلك**)[١]، وفي حديث العقل: (**بك أُثيب وبك أُعاقب**)... الحديث[٢]. فهم علل الوجود، والأحاديث بهذا متواترة من وجوه.

فهو حصر حقي حقيقي، ويكون ذلك للأئمة بعده والزهراء بالذات، لكن بواسطته والبدلية عنه صلى الله عليه وآله، كلّ في مقام، ولم يشاركهم أحد في [أصل][٣] الطينة، بل خلق غيرهم ـ مطلقاً ـ من شعاعها، ويلحق الصفات والأفعال والأحكام حكم ذواتها.

ومثل هذا نقول فيما حمله كلّ نبي أو ملك من علم أو بيان أو عرش، وهم عليهم السلام الحملة الأوليّون حملاً كلّياً أولياً، ولم يسع قلب أحد مثل ما حمل قلبه، ونسبته منه أقل من القطرة إلىٰ البحر، وهو من رشحه أيضاً وصفته الظاهرة، ولا قوام للصفة إلّا بموصوفها.

وقال محمّد صادق في شرح الحديث [الثامن][٤]: «قد علمت أن أُولي العزم ـ علىٰ ما يفهم من الأحاديث ـ من كانت له هذه المرتبة، فهذا الحصر بالنسبة إلىٰ ما سوىٰ أُولي العزم من الأنبياء، لمحمّد صلى الله عليه وآله ولآله الطاهرين، يعني ما فوّض الله أمره إلّا إلىٰ نبيّه صلى الله عليه وآله وإلىٰ الأئمة، فما حَكم غيرهم سوىٰ أُولي العزم من الأنبياء صلوات الله عليهم بهذا الحكم».

أقول: علىٰ قواعده لا يخصّ ذلك أُولي العزم، ثمّ وجعله أُولي العزم في مرتبة محمّد صلى الله عليه وآله في ذلك، وجعله الأئمة بمنزلة أُولي العزم، ضلال، وكذا مافي كلامه. وعرفت معنىٰ الحصر.

قال: «والمراد من ﴿**الكِتَابَ**﴾ نفس النبي صلى الله عليه وآله، وكذا قوله: ﴿**بِمَا أَرَاكَ اللهُ**﴾. أو يقال: المراد من ﴿**الكِتَابَ**﴾ هو هذا القرآن، ومن ﴿**أَرَاكَ اللهُ**﴾ إراءة الحق أحكامه وسائر علومه من نفس النبيّ صلى الله عليه وآله، فإن هذا القرآن المكتوب في القراطيس وأحكامه وغيرها كلّها ناشئة

---

(١) «علم اليقين» ج ١، ص ٣٨١، بتفاوت يسير. (٢) «غوالي اللآلئ» ج ٤، ص ١٠٠، ح ١٤٢.
(٣) في الأصل: «اصار». (٤) في الأصل: «الأول».

عن تفويض أمره تعالىٰ إلىٰ النبي ﷺ، وهذا التفويض لكون الله سمع النبي وبصره وجميع أعضائه، فيستهلك وجوده وأفعاله وأقواله وصفاته في وجود الله وأفعاله وأقواله وصفاته، فهذا التفويض أدنىٰ مرتبة من التفويض الذي كان في الأحاديث القدسيّة وفي زيادة الفرائض، مثل جعل الركعتين أربع ركعات» انتهىٰ.

أقول: مرادٌ بالكتاب القرآن، وليس هو حقيقته؛ لأنه أمر الله الفاعلي. نعم، هو الحامل له، ويتحدان في مقام، ولن يفترقا في مقام آخر، وليس القرآن كلام النبي ومن زيادة التفويض، لكنّه لما قال بأن الله سمعه وبصره.. إلىٰ آخره، قال بهذا.

علىٰ [أن] المناسب لهذا الضلال أن يكون له ﷺ فعل، والتشبيه لازم لله بحسب كونه سمعه وجميع أعضائه، كما سبق منه مكرراً. وجميع فروض التفويض [ملله]، وكونه أدنىٰ من الثاني ـ علىٰ زعمه ـ ممنوع.

والحاصل أنّه ليس في كلامه صواب أصلاً، وهكذا المتصوّف.

وقال في شرح الحديث [التاسع](١): «لما قد علمت أن كلّاً من الأئمة فانٍ في الرسول ﷺ، في الوجود، وفي القول، وفي الفعل، وفي الصفات، كما أن الرسول كذلك بالنسبة إلىٰ الله، فهم بمرتبة أُولي العزم».

أقول: مفاسده كثيرة لا يحيط بها إلّا الله، وسبق لك جملة منها لسبق هذا الكلام منه، ويلزمه وحدة الموجود، فليس غير ما ذكر ـ بزعمه ـ إلّا وجوه اعتباريّة مشخّصات الماهية، لا وجود لها.

❑ الحديث رقم ﴿١٠﴾

قوله: ﴿عن زيد الشحّام، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن(٢) قوله تعالىٰ: ﴿هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾(٣)، قال: أعطىٰ سليمان ملكاً عظيماً، ثمّ جرت هذه الآية في رسول الله ﷺ، فكان له أن يعطي ما شاء من شاء، ويمنع من شاء، وأعطاه [الله] أفضل ممّا أعطىٰ سليمان،

---

(١) في الأصل: «الثاني».

(٢) في المصدر: «في».

(٣) «ص» الآية: ٣٩.

لقوله: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾[١].

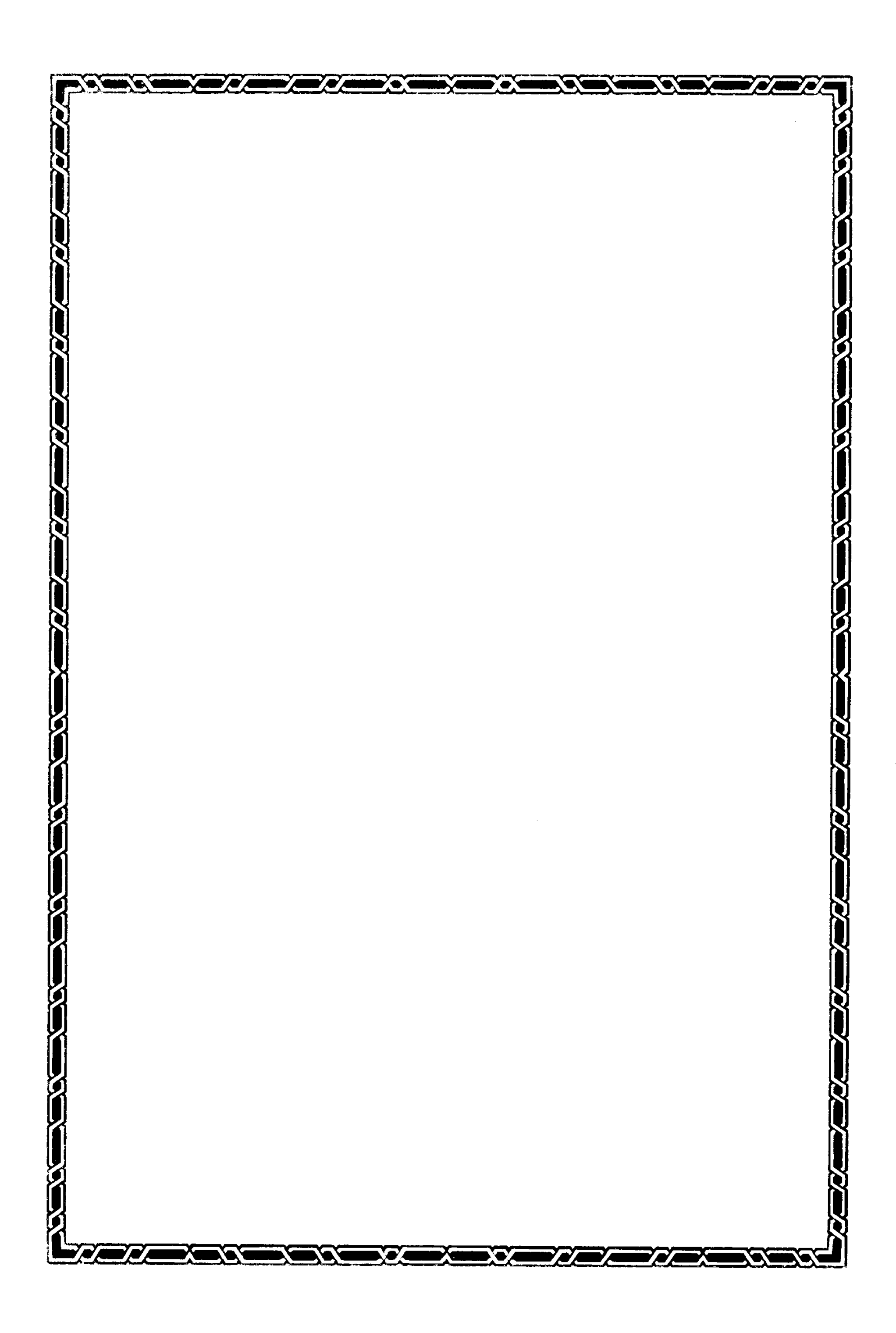
أقول: وجه أفضلية ما أُعطي محمد ﷺ وآله عليهم السلام علىٰ سليمان ظاهر عقلاً ونقلاً؛ فآية سليمان خاصّة، ومحمّدٍ عامة، بل نقول: ما أُعطي سليمان وكلّ نبي غيره ﷺ فإنّما هو من فاضل ما أُعطي، وجهة منه ومن تمليكه له، وهو المالك له، والله المالك للكلّ.

وليس أفضلية ما أُعطي محمّد ﷺ علىٰ ما أُعطي سليمان لأن اتحاد نبينا ﷺ بالوجود المطلق ـ المنزه عن الإطلاق والتقييد ـ أشدّ من اتحاد سليمان عليه السلام، كما زعمه صادق في شرحه، بناءً علىٰ وحدة الوجود، فإنه ضلال. علىٰ أنّه علىٰ زعمه الضال لا تعدد بعد الاتحاد، وليس إلّا وجود الله، فيتساوىٰ الاتحادان.

وليس ذكر سليمان لأنه أفضل مَن أُعطي بعد محمّد وآله، لكنّه كان أشهر وأذكر عند الناس، ولذا ذكر أولاً من باب الخطاب بما لا ينكرونه؛ ليكون ثبوته في محمّد وآله أولىٰ، وتقوم الحجة علىٰ المنكر والمعاند. وهذه سنّة الله التي قد خلت في عباده، وإلّا فلو لم يرد في غيرهم عليهم السلام لابدّ وأن يتحقق في محمّد وآله عليهم السلام.

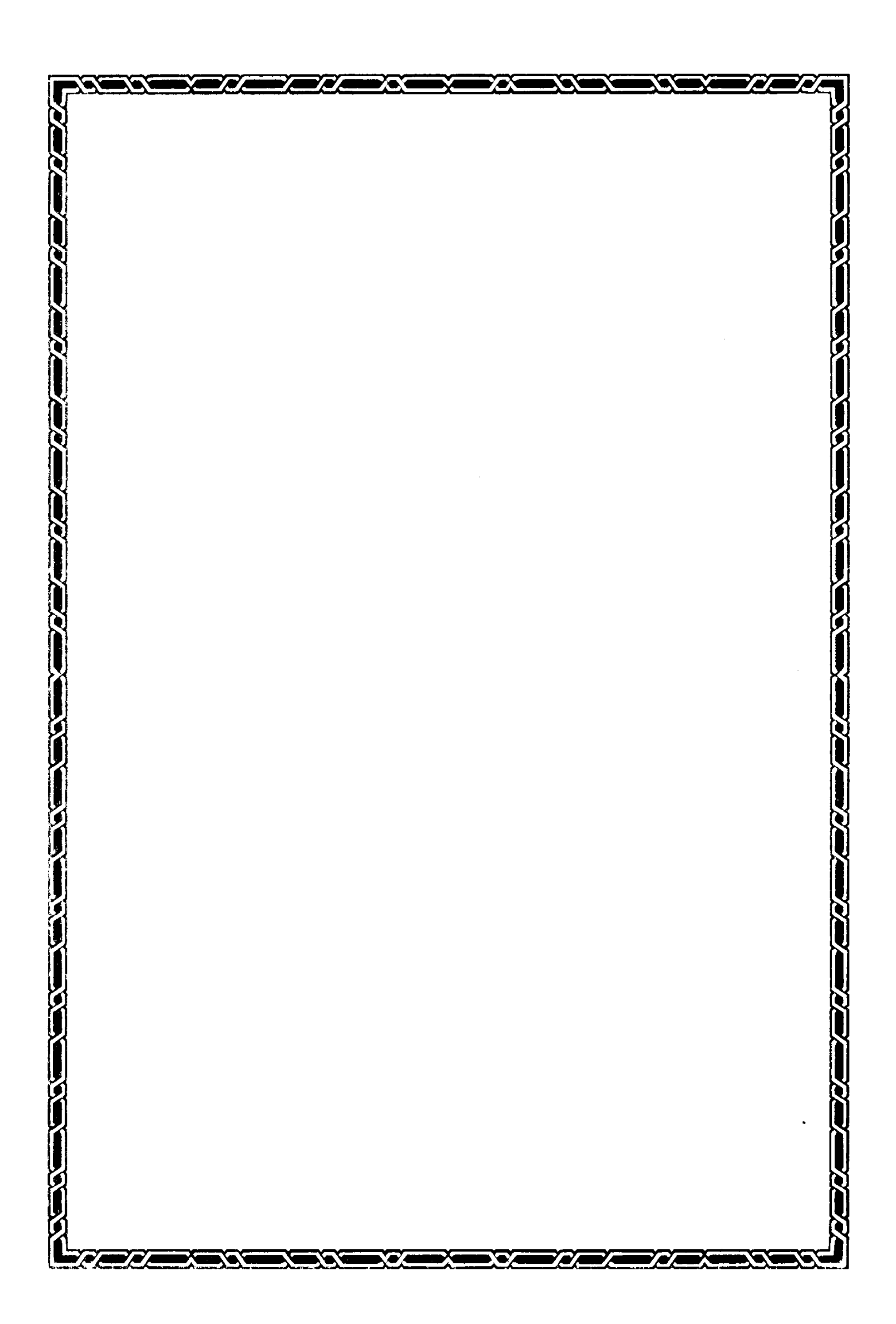
* * *

(١) «الحشر» الآية: ٧.



الباب الثالث والخمسون

في أن الأئمة عليهم السلام
بمن يشبهون ممن مضى
وكراهية القول فيهم بالنبوة



أضواء حول الباب

أقول أحاديث الباب سبعة، ولا يخفىٰ من حديث الاحتجاج[1] وغيره[2] أنّ الأئمة عليهم السلام أبدال الأنبياء في الأرض، لأن الله ختم النبوة بمحمد صلى الله عليه وآله، وهم خلفاؤه وبدله في الأرض، فهم بدل جميع الأنبياء، وكان مقتضىٰ أنّهم عليهم السلام أصل كل خير ومعدنه ومثواه ومنتهاه تشبيهَ سائر الأنبياء ـ غير محمّد ـ بهم عليهم السلام، لكن روعي الظهور الزماني وما هو متعارف عند الناس ظاهراً، وأنّهم عليهم السلام بدلهم وعوضهم زماناً، لتأخر زمانهم عنهم، قيل: بمن يشبّهون، علىٰ أنّ [المشبّه][3] به لا يجب أن يكون أقوىٰ من [المشبّه][4].

والتحقيق: أن المشبّه به عين المشبّه من جهة التشبيه، فتشبههم عليهم السلام بمن مضىٰ في الصفة الخاصّة وهي فيهم، وبفاضلها النوري وفضلهم حصلت لهم وتحققت فيهم، فيرجع الأمر لهم عليهم السلام.

وقوله: «وكراهية القول فيهم بالنبوّة»؛ إمّا يراد بالكراهة: التحريم، وهو مستعمل، والأحاديث مصرّحة بأنّهم عليهم السلام ليسوا أنبياء، كما سبق ويأتي، أو لا، لأنهم جمعوا كمال الأنبياء ـ ما سوىٰ محمّد صلى الله عليه وآله ـ فلهم معنىٰ نبوة التعريف لله وصفاته وأفعاله، وخصائص الوجود وأحكامه، ولبيان أحكام الشريعة بواسطة محمّد في جميع ذلك، فمعناها بالنسبة

---

(١) «الاحتجاج» ج٢، ص٤٤٩.
(٢) «بحار الأنوار» ج٢٧، ص٤٨، ح١.
(٣) في الأصل: «المشيئة».
(٤) في الأصل: «المشيئة».

لغيره ﷺ متحقق فيهم، وما ينالونه بواسطة محمّد ﷺ وآله، فيجوز التسمية بهذا المعنىٰ، لكن لمّا حجبوا عنها بواسطة محمّد كرهت تلك التسمية، وإن كانوا أفضل، ويرجع إلىٰ التحريم حينئذ، والكراهة بالنسبة لمن مضىٰ لأجله.

وفي التشبيه كذلك قطع لعناد أهل العناد، وبيان أن سنّة الله التي قد خلت في الأوصياء كذلك، فلا نكرىٰ. وسبق في حديث الرمّانتين[1] وغيره وفيما سبق أنّهم عليهم السلام ليسوا أنبياء، وما تختص به من أنواع الوحي لا يحصل لهم عليهم السلام.

❑ الحديث رقم ﴿١﴾

قوله: ﴿عن حمران بن أعين، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: ما موضع العلماء؟ قال: مثل ذي القرنين وصاحب سليمان وصاحب موسىٰ﴾.

أقول: والمراد بصاحب سليمان آصف بن برخيا، وصاحب موسىٰ يوشع بن نون، والمراد بذي القرنين الإسكندر الرومي. وعرفت عدم منافاة المماثلة لكونهم عليهم السلام الأفضل والأصل لهم، فتكون المشاركة في مقام الفرعية لهم؛ لأنهم من شيعتهم وخلقوا من شعاعهم، ويدورون في الوجود مدارهم، فاجتمعوا معهم في هذا المقام لا في مقامهم الذاتي، فما خلقوا منه لم يشاركهم فيه أحد غيرهم مطلقاً، فصح التشبيه بهم حينئذ.

وقال علي عليه السلام في غير موضع: (أنا ذو قرنيها)[2]. وسيأتي: (وفيكم مثله)[3].

وجهة المماثلة فيه أن ذا القرنين كان عبداً صالحاً، وأنذر قومه فضرب علىٰ قرنه الأيمن، وغاب عنهم، ورجع ثانياً ينذرهم وضربوه علىٰ قرنه الآخر، وغاب ثمّ عاد ثالثاً ومكّن الله له.

فهذه علة التسمية، لا كما قيل: إن له في رأسه زيادتين كالقرنين، أو له ذؤابتان فيه، أو لملكه المشرق والمغرب، أو أن له قرنين من ذهب. وكلّها أقوال واهية، وما قلناه هو الصحيح المروي عنهم، وصاحب البيت أدرىٰ بالذي فيه، وهم عليهم السلام بيت العلم. وهذه

---

(١) انظر: باب أن الله عزّ وجل لم يعلم نبيّه علماً إلّا أمره... ح ١، ٢، ٣.

(٢) «مشارق أنوار اليقين» ص ١٦١، بتفاوت يسير؛ وفي: «بحار الأنوار» ج ٢٧، ص ٣١٣، ح ٧، ج ٣٨، ص ٩٣، ح ٧، نحوه، علىٰ لسان الرسول ﷺ. (٣) انظر الحديث الرابع من هذا الباب.

الأقوال من العامة(١).

وعلي ضربه ابن ملجم علىٰ قرنه في مسجد الكوفة في الصبح ومات، وسيظهر في رجعة ابنه الحسين ويضرب علىٰ قرنه الآخر كذلك، ويلي أمره ابنه الحسين، وسيعود مع جدّه محمّد ﷺ في الرجعة الغرىٰ ويمكّن له في الأرض(٢).

وروىٰ علي بن إبراهيم في التفسير، عن أمير المؤمنين عليه السلام، أنّه سئل عن ذي القرنين: نبياً كان أو ملكاً؟ فقال: (**لا نبي ولا ملك، بل هو عبد أحبّ الله فأحبّه، ونصح لله فنصح له، فبعثه الله إلىٰ قومه فضربوه علىٰ قرنه الأيمن، فغاب عنهم ما شاء الله أن يغيب، ثمّ بعثه إليهم ثانية فضربوه علىٰ قرنه الأيسر، فغاب عنهم ما شاء الله أن يغيب، ثمّ بعثه إليهم ثالثة فمكّن الله له في الأرض، وفيكم مثله**)، يعني نفسه(٣).

وعرفت تفصيلها؛ لأن الضربة الثانية ضربة عمرو بن ودّ، فلا غيبوبة له عليه السلام بينهما، وهما أيضاً في محلّ واحد من رأسه الشريف.

وبعض علمائنا لم يثبت له عليه السلام رجعة في وقت ابنه الحسين، وإنّما هي له عليه السلام مع ابن عمه في الرجعة الكبرىٰ. وكأنّه في غفلة عن الروايات المستفيضة، بل المتواترة معنىً بذلك، وسيأتي بيانها في موضعه. وكذا من جهة حذو هذه الأمة حذو تلك، وغيرها من الأدلة العقلية، ونسأله التوفيق لكتابة رسالة مفردة جامعة في الرجعة، إنّه ولي ذلك.

والمراد بالعلماء في الحديث: الأئمة عليهم السلام، فهو لهم أولاً وبالذات، وهم معدنه، وما سواهم [متعلمون](٤) منهم.

وورد عنهم عليهم السلام (**نحن العلماء، وشيعتنا المتعلّمون**)(٥)، ولا خفاء في ذلك.

وقال محمّد صادق: «مراده عليه السلام أن الأئمة أوصياء وليسوا بأنبياء، يعني أنّهم عليهم السلام مبعوثون عن الرسول وليسوا بمبعوثين عن الله بلا واسطة، وهذا لا يمنع كون مرتبتهم أفضل من ذي القرنين وصاحب موسىٰ ـ يعني هارون ـ وصاحب سليمان، يعني آصف بن برخيا، كما لا يخفىٰ؛ لأنهم إذا فنوا في الرسول ﷺ فيكون الرسول سمعهم وبصرهم وجميع أعضائهم،

(١) انظر: «التفسير الكبير» ج٢١، ص١٤٠؛ «النهاية» ج٤، ص٥٢؛ «تفسير البيضاوي» ج٢، ص٢١.

(٢) انظر: «مختصر بصائر الدرجات» ص٢٩، نحوه.

(٣) «تفسير علي بن إبراهيم القمي» ج٢، ص٤٠، بتفاوت يسير.

(٤) في الأصل: «فتعلمون». (٥) «بصائر الدرجات» ص٨، باب ٥، بتفاوت يسير.

فكل منهم أفضل من سائر الأنبياء من هذا الوجه».

أقول: المراد بصاحب موسىٰ يوشع، ووقع به بعده عليه السلام مثلما وقع بعلي، وهارون لم يبق بعد موسىٰ، إلىٰ غير ذلك. ومراده بغير هذا الوجه [و]عدم فنائهم في الرسول، وحينئذ الأنبياء أفضل منهم، وصرّح به قبل ويأتي، وكلّه ضلال لا حقّ فيه، كما سبق مكرراً.

ويصدق علىٰ المبعوث عن الله بواسطة أنّه مبعوث منه، عقلاً ونقلاً.

❑ الحديث رقم ﴿ ٢ ﴾

قوله: ﴿عن الحسين بن أبي [العلاء][1]، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: إنّما الوقوف علينا في الحلال والحرام، فأمّا النبوّة فلا﴾.

❑ الحديث رقم ﴿ ٣ ﴾

قوله: ﴿عن أيوب بن الحرّ، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام [يقول]: إنّ الله عزّ وجلّ ختم بنبيّكم النبيين فلا نبي بعده أبداً، وختم بكتابكم الكتب فلا كتاب بعده أبداً، وأنزل فيه تبيان كل شيء، وخلقكم وخلق السماوات والأرض، ونبأ ما قبلكم، [وفصل][2] ما بينكم، وخبر ما بعدكم، وأمر الجنة والنار وما أنتم صائرون إليه﴾.

أقول: قال محمّد صادق في شرح الحديث [الثاني][3]: «يعني نحن الأئمة نبيّن الحلال والحرام نيابة عن رسول الله صلى الله عليه وآله، ولسنا بمبعوثين عن الله بلا واسطة. فهم بهذا الاعتبار أدنىٰ منزلة من الأنبياء المبعوثين عن الله، وهذا لا يمنع أن يكونوا أفضلهم بعد رسول الله صلى الله عليه وآله باعتبار آخر، كما مرّ».

أقول: وعلىٰ قوله الضال لا يكونون أفضل منهم مطلقاً، بل من وجه بلا نهاية، كما عرفت مكرراً، بل مافيهم فمن فاضلهم وفضل وجودهم وكرمهم، عقلاً ونقلاً، وهو جهل ظاهر.

---

(١) في الأصل: «العلى».
(٢) في الأصل: «وفضل».
(٣) في الأصل: «الأول».

والوجه الذي عنىٰ به الأفضليّة أي الاتحاد بالرسول ، وكونهم هو وبالعكس، وعرفت بطلانه.

وقال في شرح الحديث [الثالث](١): «يمكن أن يقال في وجه ختم نبينا الأنبياءَ وكتابِه الكتبَ: أحكام الله في عصر كلّ نبي بما يوافق أهل العصر، والأمزجة متغيرة بتغير الأزمان والأوضاع، ونبينا ﷺ قنّن قوانين كلّية عن الله تعم مابعده من الأعصار إلىٰ يوم القيامة؛ لسعة علمه وإحاطته.

وكلّ نبي مرسل دخيل في أحكام الله، بمعنىٰ أن النبي المرسل كلّما يكون أعظم درجة يكون كتابه أفضل وأحكامه أقرب؛ لأن النبي المرسل مظاهر الأحكام والكتب، وكلّما يكون المظهر أصفىٰ يكون الانعكاس أتمّ، ونبينا أفضل النبيين ـ بالنصوص الصريحة ـ فتكون أحكام الله بواسطته أقرب من أحكام الله تعالىٰ بالنسبة إلىٰ سائر الأنبياء، فبأئمته مظهر نبينا ﷺ أنزل الله أحكاماً تعمّ جميع الأزمنة وأهله بعد زمانه ﷺ.

وليس زمان ولا أهل زمان لا يكون مندرجاً تحت أحكامه بعده ﷺ، وسائر الأنبياء بواسطة النقص فيهم بالنسبة إلىٰ نبينا لم تعمّ أحكامهم عموم أحكام نبينا ﷺ، وبهذا أحكام كل نبي عليه نهاية قريبة، وأحكام نبينا لا نهاية إلىٰ يوم القيامة، فلو كان نبينا في زمن آدم أبي البشر لما كان الاحتياج إلىٰ نبي آخر، ولذلك لا يبعث نبي من أُمة محمّد ﷺ من الأوصياء والأولياء، مع كونهم مثل الأنبياء، بل [بفضلهم] أفضل منهم بعد محمّد ﷺ.

والمراد بقوله ﷺ: (علماء أُمّتي كأنبياء بني إسرائيل)(٢) هم العلماء الربانيون، لا من تشبّه بهم وسمّي بالعلماء» انتهىٰ.

[أقول:](٣) ليس سبب ختمه أنّه قنّن قوانين كلّية، حتىٰ إنه لو تقدم زمن آدم كان كذلك، فالتقدم ممكن لكنه لا يقع؛ لمنافاته الحكمة، وسِبق المشيئة بخلافه. وهذا العالم عكس الملكوت؛ لأنه عالم كسر، ولابدّ من تقدّم المقدمات وفاضل النور فيه علىٰ الأصل والمستنير، وإلّا فإمّا لا يوجد بعدُ، ويلزم منها البخل، وخفاء كثير من الجود في الإمكان، وعدم شعاع وفضل نوري لهم ﷺ، وهو محال، أو [يكون](٤) وجوده بعدُ لا لفائدة وخلل في الوجود بعد سبق الغاية. والأحكام لتجدد كل وقت وآن تنزل علىٰ ولي الأمر بعد أن تمرّ بالرسول ﷺ.

---

(١) في الأصل: «الثاني».

(٢) «غوالي اللآلئ» ج ٤، ص ٧٧، ح ٦٧.

(٣) فراغ في الأصل.

(٤) في الأصل: «لكون».

وما أراد من التوجيه به يمكن بربع كلامه، بل أقل، ويمكن إصلاح التوجيه ببعض كلامه مع تغيير. وقد عرفت في المجلّد السادس الوجه ـ عقلاً ونقلاً ـ في كونه الخاتم للشرائع.

والمناسب هنا أن نقول: بعد تواتر النص وتصريح الكتاب [بوجوب][(١)] تأخر الغاية هنا، ونرىٰ شريعته جامعة وكذا كتابه، وجرت الشرائع علىٰ مقتضىٰ الأيام الكلّية، فآدم بمنزلة الأحد، ونوح الاثنين.. إلىٰ آخرهم، فهو ﷺ يوم الجمعة والاجتماع، ورجع العود علىٰ البدء، كما هو مقتضىٰ أُمّته وشريعته، فهو من أشراط الساعة، فوجب الختم به، وكذا بالنظر إلىٰ الآثار السماوية والعناصر الأرضية، فتأمّل.

❑ الحديث رقم ﴿ ٤ ﴾

قوله: ﴿عن الحارث بن المغيرة، قال: قال أبو جعفر عليه السلام: إنّ علياً عليه السلام كان محدَّثاً، فقلت: فتقول: نبي؟ قال: فحرّك بيده هكذا، ثمّ قال: أو كصاحب سليمان، أو كصاحب موسىٰ، أو كذي القرنين، أوَ ما بلغكم أنّه قال: وفيكم مثله؟﴾.

❑ الحديث رقم ﴿ ٥ ﴾

قوله: ﴿عن بريد بن معاوية، عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، قال: قلت له: ما منزلتكم؟ ومن تشبهون ممن مضىٰ؟ قال: صاحب موسىٰ وذو القرنين، كانا عالمين ولم يكونا نبيين﴾.

أقول: عرفت معنىٰ المحدَّث في المجلّد السادس، وهو يلقىٰ إليه الوحي إلهاماً وقذفاً ونكتاً، أو يأتي له الملك به ويسمع، لكنّه لا يعاين حالته، فالسماع مع الرؤية خاصّة بالرسول، ويوحىٰ له أيضاً فيما يعاين في الموجودات الخارجة، فهي كتب علم لهم عليهم السلام أيضاً كما عرفت.

---

(١) في الأصل: «وجود».

وعرفت الوجه في المماثلة وإرجاعها لمن سبق، مع زيادتهم عليهم مطلقاً بما لا نهاية له، ولأن من سبق متفق عليه وعرفوه بالتواتر شبّهوهم بهم؛ ليكون ألزم للعوام وأثبت، ولهذا يقول السائل: بمن تشبّهون ممن مضىٰ ؟

وفي جوابه عليه السلام له بتحريك يده لعله إشارة [إلىٰ] أن المنع تنزيه، أو حضور مانع عن القول.

وقال محمّد صادق في الشرح: «وباعتبار أنّه عليه السلام كان فانياً في رسول الله صلى الله عليه وآله، وهؤلاء الأعاظم كان فانياً كل منهم في رسوله المستخلف له، ورسولنا صلى الله عليه وآله أفضل من سائر الرسل، وكذا فانيه».

أقول: عرفت مافيه من المفاسد فلا حاجة إلىٰ الإعادة.

قال: «(أوَ) [في][1] قوله: (أوَما بلغكم أنّه قال: وفيكم مثله) بفتح الواو، والهمزة للاستفهام، وضمير: (أنّه قال) راجع إلىٰ علي بن أبي طالب، يعني: أوَما بلغكم من علي بن أبي طالب أنّه قال: وفيكم مثل ذي القرنين، لأنه ضرب علىٰ رأسه ضربتين، يوم الخندق من عمرو بن عبد ودّ، وفي شهادته من ابن ملجم لعنه الله، فحدث في رأسه قرنان ـ أي علامتان ـ من الضربتين،، كما في رأس ذي القرنين، فإن ذا القرنين كان في رأسه قطعتان مرتفعتان من لحم كالقرنين».

أقول: هذا الجاهل الضال لا صواب في كلامه أصلاً، وليست المماثلة كذلك، بل لا تتم بما ذكره، بل بما عرّفناك قبل، وهو الوارد عن أهل العلم ومعدنه. وليس تسمية ذي القرنين به ما ذكره، ولم يحدث في أمر علي ما ذكره، ولم يغب عليه السلام بينهما، لكنّه أخذ هذا المعنىٰ من العامة.

وتشبيهه عليه السلام بذي القرنين وارد عند العامة:

وفي نهاية ابن الأثير: «قال صلى الله عليه وآله لعلي: (إن لك بيتاً في الجنة، وإنّك ذو قرنيها)»[2].

وفي تفسير الكشاف ـ في تفسير: ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنْ ذِي الْقَرْنَيْنِ ﴾[3] ـ: «قال أمير المؤمنين حين سأله ابن الكوّا عنه أملك أم نبي ؟ قال عليه السلام: (ليس بملك ولا نبي، ولكن كان عبداً صالحاً، ضرب علىٰ قرنه الأيمن في طاعة ربّه فمات، ثمّ بعثه الله فضرب علىٰ قرنه الأيسر فمات،

---

(١) في الأصل: «فيا».

(٢) «النهاية» ج ٤، ص ٥١، صححناه علىٰ المصدر.

(٣) «الكهف» الآية: ٨٣.

ثمّ بعثه الله، ولذا سمّي بذي القرنين، وفيكم مثله)»[١] يعني نفسه.

وقال صاحب النهاية: «ومنه حديث علي، وذكر قصّة ذي القرنين، ثمّ قال: (وفيكم مثله)، وإنّما عنىٰ نفسه؛ لأنه ضرب علىٰ رأسه ضربتين، إحداهما يوم الخندق، والأُخرىٰ من ابن ملجم.

وذو القرنين هو الإسكندر، سمّي به لأنه ملك الشرق والغرب، أو في رأسه شبه قرنين، أو رأىٰ في النوم أنّه أخذ بقرني الشمس»[٢].

فتأمل ودع هذا الهوسات وارجع لما سبق.

❑ الحديث رقم ﴿ ٦ ﴾

قوله: ﴿عن سدير، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنّ قوماً يزعمون أنكم آلهة، يتلون بذلك علينا قرآناً: ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ ﴾[٣]، فقال: يا سدير، سمعي وبصري وبشري ولحمي ودمي وشعري من هؤلاء براء، وبرئ الله منهم، ما هؤلاء على ديني ولا علىٰ دين آبائي، والله لا يجمعني [الله] وإيّاهم يوم القيامة إلّا وهو ساخط عليهم﴾.

أقول: جميع ماذكره بديهي عقلاً ونقلاً، وحاشاهم أن يقولوا: إنهم أرباب من دون الله، أو يرضوا به، بل يغضبون منه ويسخطون لله، وتبرؤوا منه أشدّ من القالي، بل هم عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون.

وقوله عليه السلام: (سمعي وبصري وبشري ولحمي ودمي وشعري)... إلىٰ آخره، إظهار منه لبراءته منه بجميع جهات وجوده غيباً وشهادة، مع تضمنه إلىٰ أنّه مخلوق مفتقر، لا يملك لنفسه ضرّاً ولا نفعاً ولا موتاً ولا حياتاً ولا نشوراً، فالمعبود الواجب لا يكون كذلك.

نعم، حملوا الربوبية إذ مربوب، إمكاناً أو كوناً، لا الربوبية إذ لا مربوب مطلقاً، لكن

---

(١) «تفسير الكشاف» ج ٢، ص ٧٤٣، بتفاوت، صححناه علىٰ المصدر.

(٢) «النهاية» ج ٤، ص ٥٢، باختصارٍ ما، صححناه علىٰ المصدر.

(٣) «الزخرف» الآية: ٨٤.

هؤلاء افتروا وأقاموا صفات المظهر والصفة الدالة مقام الذات والموصوف، وألحدوا في أسمائه، فافهم.

ولا خفاء في عدم دلالة الآية علىٰ كونهم إلهاً بوجه، لا علىٰ اتحاد الإله، فهو تعالىٰ إله في السماء وإله في الأرض، أي معبود فيهما. ولكل عالم سماء وأرض، بل لكل شيء، كما تقول: فلان مسمًّى بكذا في كذا وفي كذا، وهكذا. وسبق البيان في مجلّد التوحيد فراجعه[١].

قوله: ﴿قال: قلت: وعندنا قوم يزعمون أنكم رسل، يقرؤون علينا بذلك قرآناً: ﴿يا أيُّها الرُّسُلُ كُلُوا مِن الطَّيِّباتِ واعْمَلُوا صَالِحاً إنّي بِما تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾[٢]، فقال: يا سدير، سمعي وبصري وشعري وبشري ولحمي ودمي من هؤلاء براء، وبرئ الله منهم ورسوله، ما هؤلاء علىٰ ديني ولا [علىٰ] دين آبائي، والله لا يجمعني الله وإيّاهم يوم القيامة إلّا وهو ساخط عليهم﴾.

أقول: لا خفاء في أنّهم خلفاء الرسول ويأخذون عن الله بواسطته، ولا يوحىٰ إليهم وحياً ابتدائياً، إنّما هو بيان تفصيل وتابع له، ولا يعاينون الملك حال الوحي وتلاوته، وهذا أشرف أنواع الوحي، وهو خاصّ بالرسول.

نعم، يوحىٰ لهم إلهاماً ونقراً وقذفاً وفي الموجودات الخارجة، كما سبق تفصيله. والمشاركة في أكثر الصفات لا توجب المساواة، مع وجود المميز والمخصص.

وقوله تعالىٰ: ﴿يا أَيُّهَا الرُّسُلُ﴾، أتىٰ بصيغة الجمع، مع أنّه خطاب للرسول ﷺ وهو واحد، لا يدل علىٰ دخولهم معه في الرسالة، فجاز كونه تعظيماً له، ويخاطب الواحد بالجمع لذلك، وهو وارد كتاباً ولغة، أو يراد بالرسالة ما يشمل الخلافة، وورد استعمالها كذلك، فلا تدل علىٰ المدعىٰ.

ولو فرض فيها توهّم ردّت إلىٰ محكم الكتاب والسنّة وما نقل عنهم عليهم السلام، من التبري من ذلك ومن مدعيه ولعنه وتكفيره، وهو متواتر. قال الله تعالىٰ: ﴿وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ﴾[٣]،

---

(١) انظر: «هدي العقول» ج٦، باب الحركة والانتقال، ص٢٠٤ - ٢٠٩.

(٢) «المؤمنون» الآية: ٥١. (٣) «هود» الآية: ١٧.

﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ﴾ الآية[١]، وقال: ﴿وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾[٢].

وقال محمّد صادق في شرح الحديث: «الحق أنّ المقربين مظاهر الله تعالىٰ وليسوا بالله، كما قال تعالىٰ بلسان نبيّه: (وإذا تقرّب إلي عبدي بالنوافل أحببته، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به)... الحديث[٣].

إلّا إن الناس لمّا كانوا بدنيين، وطبائعهم إلىٰ التشبيه أقرب من التنزيه، فلو سمعوا شيئاً من التشبيه تركوا التنزيه وأخذوا التشبيه فقط، وهذا نقص في المعرفة، بل [حصروا][٤] ظهوره تعالىٰ في بعض المخلوقات دون البعض الآخر، وهذا كفر، كما أن الأول نقص.

[فالأولىٰ][٥] للمقربين أن يجرّوا العوام إلىٰ التنزيه، علىٰ نحو يشعر بالتشبيه؛ ليعارض إفراط تشبيههم إفراط التنزيه، لعلّهم يعدلون في العقائد، وإلّا كل منهم عليهم السلام كان مظهراً لله ومظهر رسوله صلى الله عليه وآله، والمظهر عين الظاهر حقيقة، وغيره اعتباراً ومفهوماً.

وإذا تأمّلت وجدت الأوصاف التي ذكرها عليه السلام ـ بقوله: (نحن خزّان علم الله)... إلىٰ آخره، وأمر الناس بطاعتهم وكونهم حجة بالغة ـ علامات الربوبية» انتهىٰ.

أقول: قوله: «أنّ المقربين»... إلىٰ آخره، مراده أنّهم غيره بحسب التعيّن والمشخصات، وهي موهومة أصلها الأعيان الثابتة؛ لقوله في غير موضع أيضاً: إنه ربّ محسوس وعبد موهوم، وقوله باتحاد الوجود، وقوله بالرابطة الوجوديّة بين العلة والمعلول، وتصريحه هنا بقوله: (كنت سمعه)... إلىٰ آخره، وسبق، وتصريحه في آخر كلامه بأن المظهر عين الظاهر، وكلّه ضلال، بل هو عين الظهور ومتّحد به، لا عين الظاهر، وكل هذا ضلال.

وما قاله في التشبيه والتنزيه ضلال أيضاً كما سبق، بل كلّه تشبيه، تعالىٰ الله علوّاً كبيراً، ولا حصوله في أحد خلقه ولا في جميعه، فكله كفر وضلال.

والله إنّما تجلىٰ للأشياء بالأشياء بواسطة فعله، وهو تجلي حدوث لا بالذات، وإلّا فلا تجلي ومتجلّى فيه وله، والعقل والنقل يحيلانه. ولا وحدة وجود بين الله وخلقه، ولا بين مخلوقاته.

والأوصاف التي ذكرها آخر الحديث ـ وستسمعها ـ علامات وأوصاف ربوبيّة إذ

---

(١) «المائدة» الآية: ٥٥. (٢) «الأحزاب» الآية: ٤٠.

(٣) «غوالي اللآلئ» ج ٤، ص ١٠٣، ح ١٥٢؛ «الجواهر السنية» ص ٩٩، باختلاف بعض الألفاظ.

(٤) في الأصل: «انحصروا». (٥) في الأصل: «فالأول».

مربوب، لا ربوبيّة إذ لا مربوب، كما قاله هذا الضال. وهذا العلم علم حادث لا الذاتي، تعالىٰ الله.

ولفظ: (خزّان علم الله) وقوله: (تراجمة وحيه)* ... إلىٰ آخره، صريح فيما نقول، لنسبته تعالىٰ ذلك لغيره وإضافته له، وهي تقتضي المغايرة. وما ذكرناه في فساد كلامه كافٍ، وإلّا فلا يحيط به إلّا الله تعالىٰ.

الرزق الطيّب والحلال

ثمّ نرجع إلىٰ الكلام في قوله تعالىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحاً إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾، بما يريد الله، ونقول: المعروف من الروايات أن الرزق الحلال له اعتباران:

الاعتبار الأول: الحلال الحقيقي الأمري، وهو الذي لا يكون في أصل مادة تكوّنه في الأرض وما سقي به من غيث أو غيره، وكذا في عمله وعمّاله، حتىٰ يصل إليهم عليهم السلام، ترك واجب شرعي ولا مندوب فيه، وليس ماء [غصب، ولا غصب][1] في جميع ذلك بوجه.

وهذا هو الذي تنتفع به أبدانهم وتوافقها؛ لأنها صفوة الصفوة ومطهرون من جميع الأدناس في جميع مقاماتهم الوجودية، ولم يحصل لهم في نزولهم عليهم السلام ما يوجب الدنس، لأنهم لا يلتفتون إلىٰ غير بارئهم، ولا يخفىٰ عليهم من الخلق كما أشهدهم الله. وهذا هو قوت الأنبياء الخالص، ولا يجوز لأحد طلبه؛ فإنه طالب محال ولرتبتهم عليهم السلام.

الاعتبار الثاني: الحلال بحسب واقع التكليف، وهو ما ليس بحرام ظاهراً، ووصف هذا في النص بأنّه طيّب، وهو المأمور بطلبه شرعاً لا الأول، لكن يحرم طلبه بالخصوص.

أمّا لو طلب الحلال وأطلق ـ غير مراع للأول ولا الثاني ـ فهل يمكن أن [يتفق له][2] الأول وينطبقان، أم لا؟ [يحتملهما][3]، والنصّ الآتي قابل لهما، وعدم الاتفاق أرجح.

وكثير مما هو حلال في أيدي الناس حرام عليهم، وقد يأكلونه لموجبٍ وداعٍ خاصّ

(*) إشارة إلىٰ قوله عليه السلام في ذيل الحديث السادس: (نحن تراجمة أمر الله).

(١) في الأصل: «غضب ولا غضب».

(٢) في الأصل: «يتقوله».

(٣) في الأصل: «يتحملها».

وعن أمر إلهي، ولا تنتفع به أبدانهم، كما قالوه.

في مجالس الشيخ، بسنده عن رجل من جعفي، قال: كنّا عند أبي عبد الله عليه السلام، فقال رجل: اللهم إني أسألك رزقاً طيباً، قال: فقال أبو عبد الله عليه السلام: (**هيهات هيهات، هذا قوت الأنبياء، ولكن اسأل ربّك رزقاً لا يعذّبك عليه يوم القيامة. هيهات، إنّ الله يقول: ﴿ يا أيُّها الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّباتِ واعْمَلُوا صالحاً ﴾**)[1].

بيان: لمّا علم من حاله طلبه بالمعنىٰ الخاصّ زجره ومنعه عنه، وأين غيره وإدراك الحلال الحقيقي بأهون [مما][2] قلناه، بل بمعنىٰ السالم من الغصب من أول كونه، بل مرجع علم الغير سلامته منه إلىٰ عدم العلم، إنه لمن التكليف المحالي بالنسبة لغيرهم [بل].

وفي الكافي، عن معمر بن خلّاد، عن أبي الحسن عليه السلام، قال: سمعته يقول: (**نظر أبو جعفر عليه السلام إلىٰ رجل وهو يقول: اللهمّ إني أسألك من رزقك الحلال، فقال أبو جعفر: سألت قوت النبيين، قل: اللهمّ إني أسألك رزقاً واسعاً طيّباً من رزقك**)[3].

وفيه، بسنده عن البزنطي، قال: قلت لأبي الحسن: جعلت فداك، ادع الله عزّ وجلّ أن يرزقني الحلال، فقال: (**أتدري ما الحلال؟**) فقلت: جعلت فداك، أمّا الذي عندنا فالكسب الطيّب، قال: (**كان علي بن الحسين عليه السلام يقول: الحلال قوت المصطفين**)، ثمّ قال: (**قل: أسألك من رزقك الواسع**)[4].

بيان: لا خفاء في أن ظاهر هذه التحريم، ولا معارض له. وعن بعض العلماء التعبير بـ«لا ينبغي ذلك»[5]، وهذه تدل علىٰ الجواز.

وقال الملّا الكاشاني في الوافي: «بيان: لمّا كان للحلال مراتب، بعضها أعلىٰ من بعض وأطيب، جاز الأمر بطلبه تارة، والنهي عنه أُخرىٰ، ويختلف أيضاً بحسب مراتب الناس في

---

(١) «أمالي الشيخ الطوسي» ص٦٧٨، ح١٤٣٨، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

(٢) في الأصل: «ما».

(٣) «الكافي» ج٢، ص٥٥٢، باب الدعاء للرزق، ح٨، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

(٤) «الكافي» ج٢، ص٥٥٢، باب الدعاء للرزق، ح٩، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

(٥) حكاه الشيخ أحمد الأحسائي في «شرح الزيارة الجامعة» ج٤، ص٣٢١، ولعله يشير إلىٰ قول الكاشاني الآتي: «ينبغي أن يطلب الرزق الواسع الطيّب، دون الحلال..».

أهليتهم له ولطلبه، فلا تنافي بين الأخبار»[١].

وفيه أيضاً ـ [في باب] طلب الرزق بالدعاء والقرآن ـ قال: «بيان: قد مضىٰ في كتاب الصلاة صلوات ودعوات وقراءات لطلب الرزق، وأنّه ينبغي أن يطلب الرزق الواسع الطيّب، دون الحلال؛ لأن الحلال قوت النبيّين والمصطفين»[٢] انتهىٰ.

أقول: لا خفاء في منافاة قوله أولاً لما ورد؛ لدلالته علىٰ تحريم طلبه لغيرهم، ودفع التنافي بينهما إنّما يكون بما قلناه وهو المراد منها، ويطلب الحلال أيضاً لغيرهم ـ وورد ـ لكن لا بقصد المعنىٰ الخاصّ، فافهم.

ومن الوارد بالمعنىٰ العام مافي وداع الزيارة الجامعة الكبرىٰ: (ورزق واسع حلال طيّب)[٣].

وفي الكافي، بسنده إلىٰ معاوية بن عمار، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام أن يعلّمني دعاءً للرزق، فعلّمني دعاءً ما رأيت أجلب منه للرزق، قال: (قل: اللهُمَّ ارزُقْني مِن فَضْلِكَ الواسِعِ الحَلالِ الطَيِّبِ، رِزْقاً وَاسِعاً حَلالاً طَيِّباً، بَلاغاً للدُّنيا والآخِرَةِ، صَبّاً صَبّاً، هنيئاً مَريئاً، مِن غَيرِ كَدٍّ ولا مَنٍّ مِن أحَدٍ مِن خَلْقِكَ، إلّا سَعَةً مِن فَضْلِكَ الواسِعِ، فَإنَّكَ قُلْتَ: ﴿وَاسْأَلُوا اللهَ مِن فَضْلِهِ﴾[٤]، فَمِنْ فَضْلِكَ أسْألُ، وَمِن عَطِيَّتِكَ أسْألُ، وَمِنْ يَدِكَ الملأىٰ أسْألُ)[٥].

وفي مجمع الجوامع، عن النبي صلى الله عليه وآله: (إنّ الله طيّب لا يقبل إلّا طيباً، وإنه أمر المؤمنين بما أمر به المرسَلين فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾[٦]، وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾[٧])[٨].

بيان: المراد به تبيّن، ولو صحّ طلبه لغيرهم عليهم السلام لم يصدق ما سمعت أنّه قوت الأنبياء، وهو المناسب لاصطفائهم ـ وكونهم أشباحاً ـ ومحلّهم، فالنهي عن طلبه نهي تحريم.

فإن قيل: إذا كانوا عليهم السلام مالكين لجميع ما علىٰ الأرض، حتىٰ مافي أيدي الناس، ملكاً حقيقياً، فلو طلبوا مال رجل وجب عليه دفعه وإن كان محتاجاً له، والناس عبيد لهم، كما

---

(١) «الوافي» المجلّد ٩، ص١٦١١.

(٢) «الوافي» المجلّد ١٧، ص١٠٨، باختصار، صححناه علىٰ المصدر.

(٣) «تهذيب الأحكام» ج٦، ص١٠١، ح١٧٧. (٤) «النساء» الآية: ٣٢.

(٥) «الكافي» ج٢، ص٥٥٠، باب الدعاء للرزق، ح١، صححناه علىٰ المصدر.

(٦) «المؤمنون» الآية: ٥١. (٧) «البقرة» الآية: ١٧٢.

(٨) انظر: «مجمع البيان» ج٧، ص١٤٦.

سبق في المجلّد السابق. وهم أولىٰ بنا من أنفسنا وكذا بأموالنا، حكم رسول الله ﷺ.

قلنا: هذا مقام آخر، وهم عليهم السلام وإن كانوا كما قلت، لكنّهم مكلّفون بظاهر الشريعة، ولا يسبقهم سابق إلىٰ خير في مقام أصلاً، وهذا منه. وعرفت المناسب لأبدانهم، وإن كان حلالاً بالنسبة لغيرهم ولهم بمقام آخر.

وأيضاً لو أظهروا بلازم ما ذكرت فسد الكون من جهة أعدائهم وغيرهم، ونسبوهم إلىٰ ما لا يحسن نسبته لهم عليهم السلام ولقدرهم. ومما سبق في باب الطاعة ـ وغيره من المجلّدات السابقة ـ يظهر لك البيان فراجعه[1].

قوله: ﴿قال: قلت: فما أنتم؟ قال: نحن خزّان علم الله، نحن تراجمة أمر الله، نحن قوم معصومون، أمر الله تبارك وتعالىٰ بطاعتنا، ونهىٰ عن معصيتنا، نحن الحجة البالغة علىٰ من دون السماء وفوق الأرض﴾.

أقول: مراده عليه السلام بيان قدرهم بما أحلّهم الله فيه، فهم خزانة علمه، ومفتاح غيبه، وتراجمة الوحي الوجودي والتشريعي لجميع العوالم، ومعصومون في مقام الأمر، ويجري في جميع مراتب كونهم؛ لأن الله لمّا أوجدهم لم تخالف نفوسهم مقتضىٰ عقولهم، وقَبِلته ماهيتهم وحقيقتهم بما غلب عليها، ولا تختار إلّا الخير، ولا تفعل إلّا الطاعة، ولا تميل إلىٰ غير شهوته وما يشتهيه، لا إلىٰ ما تهوىٰ نفسها وإن قدر علىٰ المعصية، لكن لا تميل إليها نفسه ولا [تشتهيها][2] ولا تستطيعها، الاستطاعة الثانية التكليفية والاختياريّة.

وهم حجته وبرهانه الذي احتج بها ودلّ، وجعل لهم الولاية العامة للوجود ظاهراً وباطناً. وسبق لك جميع هذه الصفات مفصّلة مبيّنة في المجلّد السابع وما بعده.

ولا خفاء في أنّ ما ذكر لا يوجب جعلهم رسلاً يوحىٰ إليهم بشريعة ابتدائية، فضلاً عن كونهم أرباباً من دون الله.

---

(١) انظر: «الكافي» ج ١، ص ١٨٥، باب فرض طاعة الأئمة.

(٢) في الأصل: «تشبيهها».

الحديث رقم ﴿٧﴾

قوله: ﴿عن محمد بن مسلم، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: الأئمة بمنزلة رسول الله صلى الله عليه وآله، إلّا أنّهم ليسوا بأنبياء، ولا يحلّ لهم من النساء ما يحلّ للنّبي، فأمّا ما خلا ذلك فهم فيه بمنزلة رسول الله صلى الله عليه وآله﴾.

أقول: فقوله عليه السلام: (ليسوا بأنبياء) نفىٰ أيضاً عنهم الوحي قبلاً مع المعاينة، وهل يعاين المَلكَ الإمامُ حين قراءته الوحي علىٰ الرسول قبلاً، فهو يراه حينئذ بنسبة؟ محتمل ذلك، فإنه لا ينافي الاختصاص، ويختصّ أيضاً بالحرف الذي اختص به.

وقوله: (ولا يحلّ لهم)... إلىٰ آخره، قرينة علىٰ أنّ المراد المساواة في المنزل، بحسب حالهم بعد وجودهم، وبالنسبة إلىٰ من سواهم من الخلق طرّاً؛ بقرينة استثناء النساء، فإن له صلى الله عليه وآله الزيادة علىٰ الأربع، والنكاح بالهبة، والمفارقة بالإرجاء، وعدم وجوب القسمة، وغير ذلك ممّا هو داخل في النساء.

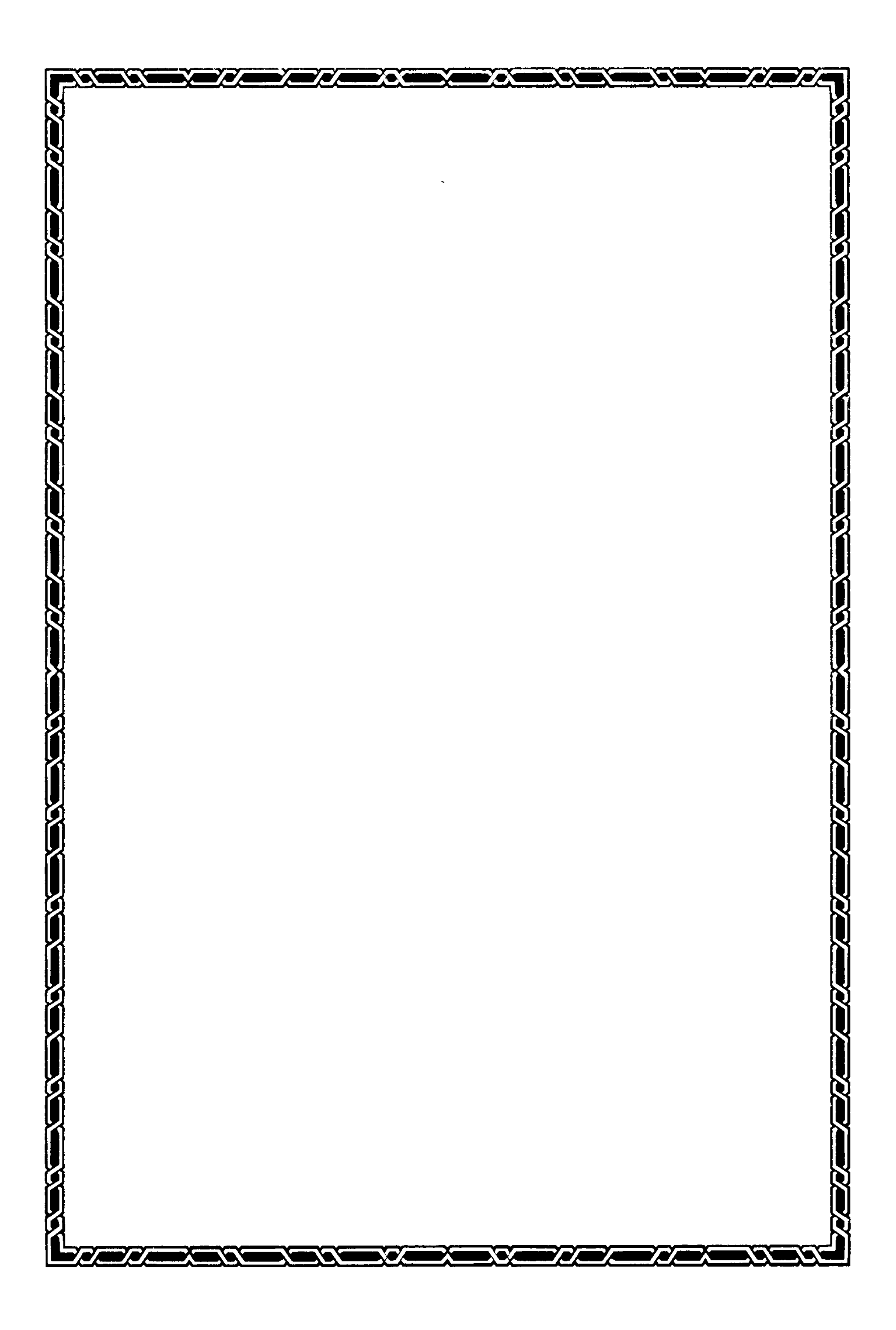
ولا تتوهم من بعض الأحاديث السابقة في المجلّد الثاني ـ الدالة علىٰ جريان النسخ في أحاديثهم عليهم السلام ـ أنّهم أنبياء، أو لم يتم نزول الشريعة بعدُ [وإكمال][1] الدين. واختار جماعة[2] جريان النسخ في أحاديثهم، فيحمل النسخ فيها علىٰ الترك لا المصطلح عليه، أو بمروره علىٰ محمد صلى الله عليه وآله أولاً وتعليمه لهم عليهم السلام، فلم يكن ابتداؤه منهم، ويراد المصطلح عليه حينئذ ولا تنافي، وسبق الكلام فيها.

* * *

---

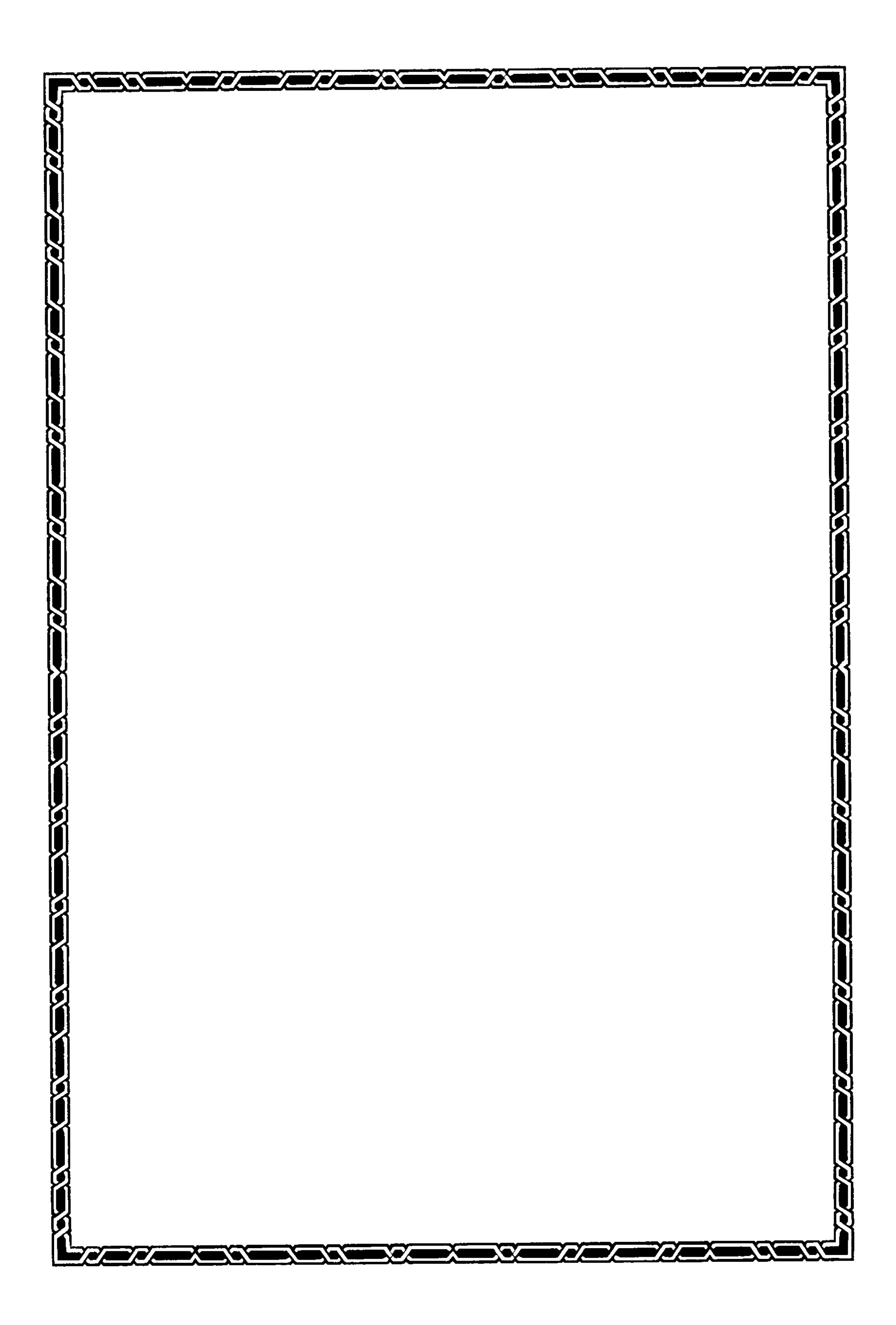
(١) في الأصل: «واكمل».

(٢) انظر: «عدّة الأُصول» ج٢، ص٥٠٢ - ٥٠٣.



الباب الرابع والخمسون

أن الأئمة عليهم السلام
محدثون مفهمون



أضواء حول الباب

أقول أحاديث الباب خمسة، وسبق لك في المجلّد السادس الفرق بين النبي والرسول والمحدَّث، بما يوضح لك هذا الباب.

وروىٰ الصفار في البصائر[1] الحديث الثالث والرابع من أحاديث |الباب|.

وروىٰ فيها مسنداً إلىٰ سماعة، قال: كنت أنا وأبو بصير ومحمّد بن عمران مولىٰ أبي جعفر في منزله بمكة، فقال محمّد بن عمران: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: (نحن اثنا عشر محدَّثاً)، فقال له أبو بصير: والله لسمعت عن أبي عبدالله عليه السلام ؟ قال: فحلّفه مرة أو مرتين أنّه سمعه، فقال أبو بصير: لكني سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول[2].

وبسنده عن كرام بن عمرو الخثعمي، عن عبدالله بن أبي يعفور، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: إنّا نقول: إن علياً يُنكت في قلبه أو يُنقر في صدره وأُذنه ؟ قال: (إنّ علياً، كان محدَّثاً). قال: فلمّا أكثرت عليه قال: (إنّ علياً يوم بني قريظة وبني النضير كان جبرئيل عن يمينه وميكائيل عن شماله يحدّثانه)[3].

وبسنده عن حمران، قال: حدّثنا الحكم بن عيينة عن علي بن الحسين عليه السلام أنّه قال: (إنّ

---

(١) «بصائر الدرجات» ص٣١٩، ح١؛ ص٣٢٣، ح٩.

(٢) «بصائر الدرجات» ص٣١٩، ح٢، مسنداً عن عثمان بن عيسىٰ، بتفاوت.

(٣) «بصائر الدرجات» ص٣٢١، ح٢، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

علم علي في آية من القرآن)، قال: وكتمَنا الآية، قال: فكنا نجتمع فنتدارس القرآن فلا نعرف الآية، قال: فدخلت علىٰ أبي جعفر عليه السلام فقلت له: إن الحكم بن عيينة حدّثنا عن علي بن الحسين عليه السلام أنّه قال: (علم علي في آية من القرآن)، وكتمنا الآية، قال: (اقرأ يا حمران)، فقرأت: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾[1] قال: فقال أبو جعفر عليه السلام: (﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ ولا محدَّث)، قلت: وكان علي محدَّثاً؟ قال: (نعم).

فخرجت إلىٰ أصحابي فقلت: قد أصبت الذي كان الحكم يكتمنا، قال: قلت: سمعت أباجعفر عليه السلام يقول: (كان علياً محدَّثاً)، فقالوا لي: ما صنعت شيئاً، ألا كنت تسأله من يحدّثه؟!

قال: فبعد ذلك إني أتيت أبا جعفر فقلت: أليس حدّثتني أن علياً كان محدّثاً؟ قال: (بلىٰ)، قلت: من يحدّثه؟ قال: (ملك يحدّثه)، قلت: أقول: إنّه نبي أو رسول؟ قال: (لا، لكن مثله مثل صاحب سليمان، ومثل صاحب موسىٰ، ومثله مثل ذي القرنين)[2].

وقد عرفت تحديث الملائكة لهم عليهم السلام بأنحاء، وكذا خزائن علمهم وكتبها الرقميّة والوجودية، وإنّما حجبوا عن نوع خاصّ من الوحي وهو الخاصّ بالرسول، وعرفته، لأنهم عليهم السلام ليسوا برسل.

استمرار المحدَّث

ولا خفاء في استمرار المحدَّث من أول عمارة الأرض، ولا تنكره العامة والكل، وهذا مما لا تختلف في حسنه الأزمان والأشخاص، ويحسن به الوجود ويكمل، وطبيعة الخلافة تقتضي ذلك، وهو في الأُمم السابقة لا يُنكر، فيجب وجوده واستمراره في هذه الأُمة بطريق أولىٰ، لا أقلّ من المساواة.

ولا يجري في مثل ذلك النسخ، والله قادر عليه ويريده، وكذا فطرة [الخلافة][3] تحتمله في كل وقت، وكذا الأُمم تفتقر إليه، فيجب استمراره، وليس إلّا في علي وبنيه المعصومين عليهم السلام.

---

(١) «الحج» الآية: ٥٢.

(٢) «بصائر الدرجات» ص٣٢٣، ح١٠، بتفاوت، صححناه علىٰ المصدر.

(٣) في الأصل: «الخلافه».

ولهذا يقول الرسول: (مثل أهل بيتي كسفينة نوح)[1]... إلىٰ آخره، و(مثل ذلك مثل صاحب موسىٰ وذي القرنين)[2]، و(مثلهم كباب حطّة)[3].

وغير ذلك مما يشبّههم بهم؛ لأن هذه الأُمة تحذو حذوهم، وقال الله تعالىٰ: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾[4]. وثبّته صلى الله عليه وآله هنا، ويلزم به بسبب ثبوته قبل [إلزام العامة][5] من إقرارهم الأول بجريانه هنا، وإن كان ـ في نفس الأمر ـ ما سبق أمثالهم؛ لأنهم مقدّمات لهم ومن فاضل كمالهم.

وعرفت وجوب استمرار حجة الله، ولا يقيم الله حجة ويولّيه العالم ويرفع يده عنه وإمداده، فلابدّ من استمرار المحدَّث.

وعرفت أيضاً استمرار ما ينزل ليلة القدر علىٰ ولي الأمر، ولابدّ من كونه محدّثاً، إلىٰ غير هذه الوجوه العقلية والنقلية، كما سبق بيانها في المجلّدات متفرقاً ومكرراً.

وكذا ما تواتر عند الفريقين، وقام عليه الدليل العقلي، من وجوب عصمتهم ـ وسبق ـ فإنه يوجب كونهم عليهم السلام محدّثين؛ للزومه للعصمة وبالعكس، ولأنهم عليهم السلام نفس الرسول وباطنه، فيجري لهم الوحي إلهاماً ونقراً وسماعاً من غير معاينة [حالته][6].

وكذلك هم يوحىٰ إليهم ـ بالمعنىٰ الأعم ـ في كل موجود، من صوتِ جمادٍ أو نبات، أو حيوان أو فلك، وسائر أحوال الموجودات وأحوال الكلام بجميع لغات الموجودات، كما سبق في الأبواب وفي المجلّد السابق. وكلّها داخلة في قوله: «محدّثون مفهّمون»، فلك أخذه بالمعنىٰ الخاصّ أو العام، بما يشمل جميع ما أشرنا له، فافهم.

وبالجملة، هم محدّثون، ويوحىٰ إليهم بجميع أنواعه، إلّا السماع من الملك ظاهراً مع رؤيته، وهي أعظم أنواع الوحي؛ لجمعه بين الأمرين، وهو خاصّ بالرسول، كما سبق في المجلّد السادس وسيأتي.

---

(١) «المعجم الأوسط» ج ٤، ص ٢٨٤، ح ٣٥٠٢؛ ج ٦، ص ٤٠٦، ح ٥٨٦٦؛ «المستدرك علىٰ الصحيحين» ج ٢، ص ٣٤٣؛ ج ٣، ص ١٥١، بتفاوت يسير.

(٢) «بصائر الدرجات» ص ٣٢٤، ح ١٠؛ «بحار الأنوار» ج ٢٦، ص ٧٤، ح ٢٣، بتفاوت.

(٣) «المعجم الأوسط» ج ٤، ص ٢٨٤، ح ٣٥٠٢؛ ج ٦، ص ٤٠٦، ح ٥٨٦٦؛ «الصواعق المحرقة» ص ١٥٢، بتفاوت.

(٤) «التوبة» الآية: ٦٩.

(٥) في الأصل: «إلزاماً للعين».

(٦) في الأصل: «حاليه».

ثمّ واعلم أن من أعظم الأكاذيب الظاهرة ما رواه مسلم ـ من علمائهم ـ بسنده عن عائشة، عن النبي ﷺ أنّه كان يقول: (في الأُمم قبلكم محدّثون، وإن يكن في أُمتي منهم أحد فإنّ عمر بن الخطاب منهم)[١].

وليس بأول افتراء وقع. ولم أدرِ متىٰ كان محدّثاً أو ظهر منه ما يدل عليه؟ في تأخّره عن تنفيذ الجيش، مع لعن الرسولِ المتأخرَ وحثّه علىٰ الخروج[٢]؟ أوكلامه في الرسول بقوله: «دعوه فإنه ليهجر»[٣]، أو سعيه في إحراق بيت فاطمة ولطمها[٤]، أو غصبه فدكاً وإيذائها[٥]؟ أو تخجيل امرأة له علىٰ المنبر[٦] [واستعانته بالأُمة][٧]، أو عقده البيعة للأول من غير مشورة؟ ـ مع رواياتهم في علي عن الرسول ما يكفي بعضه في ثبوت خلافته، كما سبق متفرقاً من طرقهم ـ أو جهله بكثير من أحكام الشريعة وآي القرآن، كالأبّ والكلالة، وغيرهما ممّا رووه في كتبهم[٨]، دع ما نقوله فيه.

ثمّ وإذا كان الرسول يقول: (تحذو أُمّتي حذو بني إسرائيل، حذو النعل بالنعل، والقذّة بالقذّة، حتىٰ لو دخلوا جُحر ضبّ لدخلتموه)[٩]، قال الله تعالىٰ: ﴿فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِخَلَاقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِخَلَاقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾[١٠]، وكثيراً ما يذكر أمثال ما وقع

---

(١) «صحيح مسلم» ج ٤، ص ١٤٨٥، ح ٢٣٩٨، بإيجاز.

(٢) «الطبقات الكبرىٰ» ج ٢، ص ١٩١؛ «الملل والنحل» ج ١، ص ٣٠؛ «شرح نهج البلاغة» لابن أبي الحديد، ج ٦، ص ٥٢.

(٣) «صحيح البخاري» ج ١، ص ٥٤، ح ١١٤؛ ج ٣، ص ١١١١، ح ٢٨٨٨؛ ج ٥، ص ٢١٤٦، ح ٥٣٤٥؛ «سرّ العالمين» ص ٢٣. وقد وردت الرواية بعبارات شتىٰ، ولكنها تؤدي نفس المضمون. انظر: «نهج الحق وكشف الصدق» ص ٢٧٣؛ «بحار الأنوار» ج ٣٠، ص ٥٢٩.

(٤) «الإمامة والسياسة» ج ١، ص ٣٠.

(٥) انظر: «شرح نهج البلاغة» لابن أبي الحديد، ج ١٦، ص ٢٢٢.

(٦) «تفسير الكشاف» ج ١، ص ٤٩١؛ «الجامع لأحكام القرآن» ج ٥، ص ٩٩؛ «كشف الخفاء» ج ١، ص ٣٨٨، ح ١٢٣٦.

(٧) في الأصل: «واستفانته الامه».

(٨) «مسند أحمد بن حنبل» ج ١، ص ٣٨، ٤٨؛ «صحيح مسلم» ج ٣، ص ١٠٠١، ح ١٦١٧؛ «المستدرك علىٰ الصحيحين» ج ٢، ص ٣٠٤، ٥١٤؛ «تفسير الكشاف» ج ٤، ص ٧٠٥.

(٩) «تفسير علي بن إبراهيم القمي» ج ٢، ص ٤٤٠؛ «المستدرك علىٰ الصحيحين» ج ١، ص ١٢٩، بتفاوت.

(١٠) «التوبة» الآية ٦٩.

هناك في هذه الأُمة، فكيف لا يقع هنا المحدَّث وهو أعظم الأُمور، وأهمها وملاك الفضل، حتىٰ أنّه صلى الله عليه وآله يعبّر بهذه العبارة ؟!

وعموم هذا الحديث والآية وغيرهما تدلّ علىٰ وقوع المحدَّث في هذه الأُمة، بل بطريق أولىٰ. وما نقلوه فيما [قاله][1] عليه السلام في علي وآله المعصومين ودعاؤه صلى الله عليه وآله له يدل علىٰ كونه محدَّثاً، وكذا حاله وصفته هو عليه السلام، من إخباره بما في النفوس والمغيّبات وغير ذلك. ومن راجع شرح النهج[2] لابن أبي الحديد ـ من علمائهم ـ وغيره وجده صريحاً في ذلك.

أقوال العامة في المحدَّث

وقال البخاري: «المحدَّث: الذي يجري الصواب علىٰ لسانه»[3].

وقال بعضهم: هو الملهم بالصواب.

وعن بعض: هو من أُلقي الجواب في قلبه من الملأ الأعلىٰ.

وقال بعضهم: هو الذي يحدث في ضميره بأُمور صحيحة وهو نوع من الغيب، ومنه: (**اتقوا فراسة المؤمن؛ فإنه ينظر بنور الله**)[4].

وعن بعضهم: هو من صفاء القلب يتجلّىٰ فيه من اللوح عند المقابلة بينه وبين القلب.

وقال بعضهم: هو الذي يخلق الله في قلبه الصافي الأُمور الكائنة، بواسطة الملك الموكّل به، وقد ينتهي الاستعداد إلىٰ أن يسمع الصوت ويرىٰ المَلَك[5].

وأكثرهم ينفي المحدَّث؛ والأصل فيه منزلة أئمتهم وماهم عليه من الجهل وغير ذلك، بل أقبح منه وأقبح.

وما رووه عنه عليه السلام من حديث المنزلة[6]، وعدم مفارقته عليه السلام القرآن[7]، وباب المدينة[8]

---

(١) في الأصل: «له». (٢) «شرح نهج البلاغة» ج ٢، ص ٢٨٦.

(٣) انظر: «صحيح مسلم بشرح النووي» ج ١٥، ص ١٦٦.

(٤) «كنز العمال» ج ١١، ص ٨٨، ح ٣٠٧٣٠؛ «كشف الخفاء» ج ١، ص ٤١، ح ٨٠.

(٥) انظر: «فتح الباري» ج ٧، ص ٤٠٧؛ «شرح المازندراني» ج ٦، ص ٥٥، وفيهما جملة الأقوال المذكورة، وقد صححنا بعض الألفاظ علىٰ المصدر الثاني.

(٦) «مسند أحمد بن حنبل» ج ١، ص ١٧٣، ١٧٥، ١٧٩، ١٨٢؛ ج ٣، ص ٣٢؛ «صحيح البخاري» ج ٣، ص ١٣٥٩، ح ٣٥٠٣؛ ج ٤، ص ١٦٠٢، ح ٤١٥٤؛ «صحيح مسلم» ج ٤، ص ١٤٩٠، ح ٢٤٠٤.

وغيرها، صريحة في كونه محدّثاً، لكن الحسد والعناد [يؤدي][9] إلىٰ ذلك وأقبح.

❑ الحديث رقم ﴿ ١ ﴾

قوله: ﴿عن عبيد بن زرارة، قال: أرسل أبو جعفر عليه السلام إلىٰ زرارة أن يعلم الحكم بن [عتيبة][10] أن أوصياء محمّد عليه وعليهم السلام محدَّثون﴾.

❑ الحديث رقم ﴿ ٢ ﴾

قوله: ﴿عن الحكم بن [عتيبة][11]، قال: دخلت علىٰ علي بن الحسين يوماً فقال: يا حكم، هل تدري الآية التي كان علي بن أبي طالب عليه السلام يعرف قاتله بها، ويعرف بها الأُمور العظام التي كان يحدّث بها الناس؟

قال الحكم: فقلت في نفسي: قد [وقعت][12] علىٰ علم من علم علي بن الحسين عليه السلام، أعلم بذلك تلك الأُمور العظام، قال: فقلت: لا والله لا أعلم.

قال: ثمّ قلت: الآية تخبرني بها يابن رسول الله صلى الله عليه وآله؟ قال: هو والله قول الله عزّ ذكره: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾[13] ولا مُحَدَّثٍ، وكان علي بن أبي طالب عليه السلام [محدَّثاً][14].

فقال له [رجل يقال له:] عبدالله بن زيد ـ كان أخا علي لأمه ـ: سبحان الله، محدّثاً؟! كأنّه ينكر ذلك، فأقبل عليه أبو جعفر فقال: أما والله إنّ ابن أُمّك بعدُ قد كان يعرف ذلك.

---

(٧) «المعجم الصغير» ج١، ص٢٥٥؛ «المستدرك علىٰ الصحيحين» ج٣، ص١٢٤؛ «فرائد السمطين» ج١، ص١٧٧، ح١٤٠؛ «الصواعق المحرقة» ١٢٤، ح ٢١.

(٨) «المناقب» للخوارزمي، ص٨٣، ح٦٩؛ «فرائد السمطين» ج١، ص٩٨، ح٦٧؛ «الصواعق المحرقة» ص١٢٢، ح٩.

(٩) في الأصل: «بادي».

(١٠)،(١١) في الأصل: «عينيه».

(١٢) في الأصل: «وقفت».

(١٣) «الحج» الآية: ٥٢.

(١٤) في الأصل: «يحدثنا».

الله، محدّثاً ؟! كأنّه ينكر ذلك، فأقبل عليه أبو جعفر فقال: أما والله إنّ ابن أُمّك بعدُ قد كان يعرف ذلك.

قال: فلمّا قال ذلك سكت الرجل، فقال: هي التي هلك فيها [أبو][1] الخطاب، فلم يدرِ ما تأويل المحدَّث والنبي صلى الله عليه وآله ﴾.

❑ الحديث رقم ﴿٣﴾

قوله: ﴿عن محمد بن إسماعيل، قال: سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول: الأئمة علماء صادقون مفهَّمون محدَّثون ﴾.

أقول: قال محمّد صادق في شرح الحديث الأول: «الناس مراتب» وذكر العقل الهيولىٰ، ثمّ العقل بالملكة، ثمّ العقل بالفعل، ثمّ العقل المستفاد. ثمّ قال: «وهذه المرتبة حاوية لجميع المعقولات أو بعضها بالعلم الحضوري، والواصلون إلىٰ تلك المرتبة مختلفون في الشدة والضعف:

منهم من يرون الصفات والأفعال والنفوس منفصلة، موجودة بوجود عالم المثال في اليقظة، كما يرون عوالم الناس في النوم، وهذه مرتبة الأنبياء.

ومنهم من لا يرون ذلك عياناً، إلّا إنهم يسمعون أصوات الملائكة، وهذه مرتبة المحدَّث.

وهكذا يترقىٰ المراتب في الاشتداد، إلىٰ أن يصل إلىٰ مرتبة نبينا صلى الله عليه وآله وهو آخر المراتب، وليس مرتبة أقوىٰ منها إلّا الله تعالىٰ.

وللائمة مرتبة المحدَّث في نزولهم عن فناء الرسول، وأمّا في فنائهم فيه صلى الله عليه وآله فلهم مراتب الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله، وفي مرتبة الفناء هم أفضل الأنبياء والمرسلين جميعاً، وفي النزول هم أدونهم، ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾[2]» انتهىٰ.

أقول: ليس اطلاع الأنبياء والأوصياء علىٰ ملكوت السماوات والأرض وعلمهم للموجودات بالطريق الذي زعمه، ومراده بالاستقلال ما تحدثه النفس بتصوّرها وانتزاعها يكون مستقلاً فيها.

---

(١) في الأصل: «ابن».

(٢) «البقرة» الآية: ١٤٨.

والمحدَّث قد يرىٰ الملك عياناً، والنصوص به متواترة معنىً، لكنه لا يسمع منه الوحي حينئذ، فاجتماعهما خاصّ بالرسول، كما عرفت.

وقوله في شأن محمّد ﷺ: «ليس مرتبة أقوىٰ منه إلّا الله» عنده فرق بين المرتبة والوجود، وإلّا قد عرفت في غير مقولة التصريح [بفنائه][1] في الله، والوجود حينئذ واحد، ولكن لا عبرة بالمراتب، فهي أُمور اعتباريّة عنده.

قوله: «وللأئمة مرتبة»... إلىٰ آخره، خارج عن المذهب، وداخل في ضلال أهل التصوّف، من وجوه سبقت متفرقة، ويلزمه صحة كونهم في رتبة الرسول ﷺ في حالة، بل أفضل، وهو صريح من كلامه.

وما في الأحاديث من صفاتهم عليهم السلام وما خصّهم الله به ظاهر بيانها [مما][2] سبق متفرقاً.

❑ الحديث رقم ﴿٤﴾

قوله: ﴿عن محمد بن مسلم، قال: ذكر المحدّث عند أبي عبد الله عليه السلام، فقال: إنه يسمع الصوت ولا يرىٰ الشخص، فقلت: جعلت فداك [أصلحك الله][3]، كيف يعلم أنّه كلام الملك؟ قال: إنه يعطىٰ السكينة والوقار حتىٰ يعلم أنّه كلام ملك﴾.

❑ الحديث رقم ﴿٥﴾

قوله: ﴿عن حمران بن أعين، قال: قال أبو جعفر عليه السلام: إنّ علياً كان محدّثاً. فخرجت إلىٰ أصحابي فقلت: جئتكم بعجيبة، فقالوا: وما هي؟ فقلت: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: [كان] عليٌّ محدّثاً، فقالوا: ما صنعت شيئاً، ألا سألته من كان يحدّثه؟

فرجعت إليه فقلت: إني حدّثت أصحابي بما حدّثتني فقالوا: ما صنعت

---

(١) في الأصل: «بغنائه».

(٢) في الأصل: «فما».

(٣) ليست في المصدر.

[شيئاً]، ألا سألته من كان يحدّثه ؟ فقال لي: يحدّثه ملك، قلت: تقول: إنه نبي ؟ قال ـ فحرّك يده هكذا ـ : أو كصاحب سليمان، أو كصاحب موسىٰ، أو كذي القرنين ، أوَما بلغكم أنّه قال: وفيكم مثله ؟ ».

أقول: المراد بالوقار سكون الأعضاء الظاهرة مع ظاهره، وهو دليل علىٰ سكون الباطن واستقراره حينئذ، وإلّا لما قرّ الظاهر، والظاهر علامة الباطن، وهو علامة علىٰ خشوعه وحصول السكينة له، وهي الاطمئنان واليقين في القلب، وسكون النفس بالإيمان.

وهذه علامة حقة علىٰ أن ما حصل له من مَلَك لا شيطان، ووارد الشيطان لا يكون [إلقاؤه][1] له كذلك، مع ما يحصل له من الحق والتقوية وما هو عليه من الورع والاجتهاد والعبادة، وهو باب فيضه، ومتىٰ سكن القلب واطمأن سكن الظاهر وقرّ.

وكيف لا يعرفونه من الملك لا من الشيطان وليس للشيطان فيهم عليهم السلام مدخل، ومطهّرون من الرجس، في غيبهم وشهادتهم وجميع مقاماتهم، ولا يتصور بصورتهم مطلقاً.

والوحي إنّما يتلقونه بحقائقهم من غيبها، وينزل إلىٰ عقولهم ثمّ إلىٰ الملك، يأتي به إلىٰ نفوسهم أو ظواهرهم، فهو منهم وبهم وفيهم وإليهم، فلا احتمال لشكّ ولا اشتباه فيه. وجميع ذلك مصرّح لك عقلاً ونقلاً، وسبق في المجلّد السادس بيان لهذه المسألة.

ولمّا كانوا عليهم السلام كذلك، وما سواهم من فاضل نورهم، وهم شيعتهم، فلابدّ وأن يجري فاضل هذه الصفة لمن ردّ إليهم بحسن قلبه وقالبه، والخضوع والطاعة لهم، وهو المؤمن الممتحن، فلا يحصل له شكّ أو اشتباه فيما يرد عليه حينئذ؛ لما هو عليه من التبعيّة لهم والاستضاءة بنورهم، فإنهم ينوّرون قلوبهم.

وليس للشيطان في أعينهم الباطنة مدخل، وورد في شيعتهم ذلك، وأنّ لهم مع كل ولي أعين ناظرة، وأُذن سامعة، ليس للشيطان فيها مدخل[2].

وورد: (اتقو فراسة المؤمن، فإنه ينظر بنور الله)[3].

---

(١) في الأصل: «القابله».

(٢) «أمالي الشيخ الطوسي» ص ٢٤٥، ح ٤٢٧؛ «الخرائج والجرائح» ج ٢، ص ٦٠٨، ح ٢، بتفاوت.

(٣) «بصائر الدرجات» ص ٣٥٥، ح ٤؛ «الاختصاص» ضمن «سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد» ج ١٢، ص ٣٠٧.

فهم عليهم السلام أنوار الله في البلاد، وحججه الظاهرة على العباد، ولسانه الناطق في خلقه ولخلقه، ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ الآية[1]، وهم عليهم السلام سبله وسبيله.

وما في باقي الحديث ظاهر مما سبق، وللبسط محل آخر، ونسأله الزيادة من فضله.

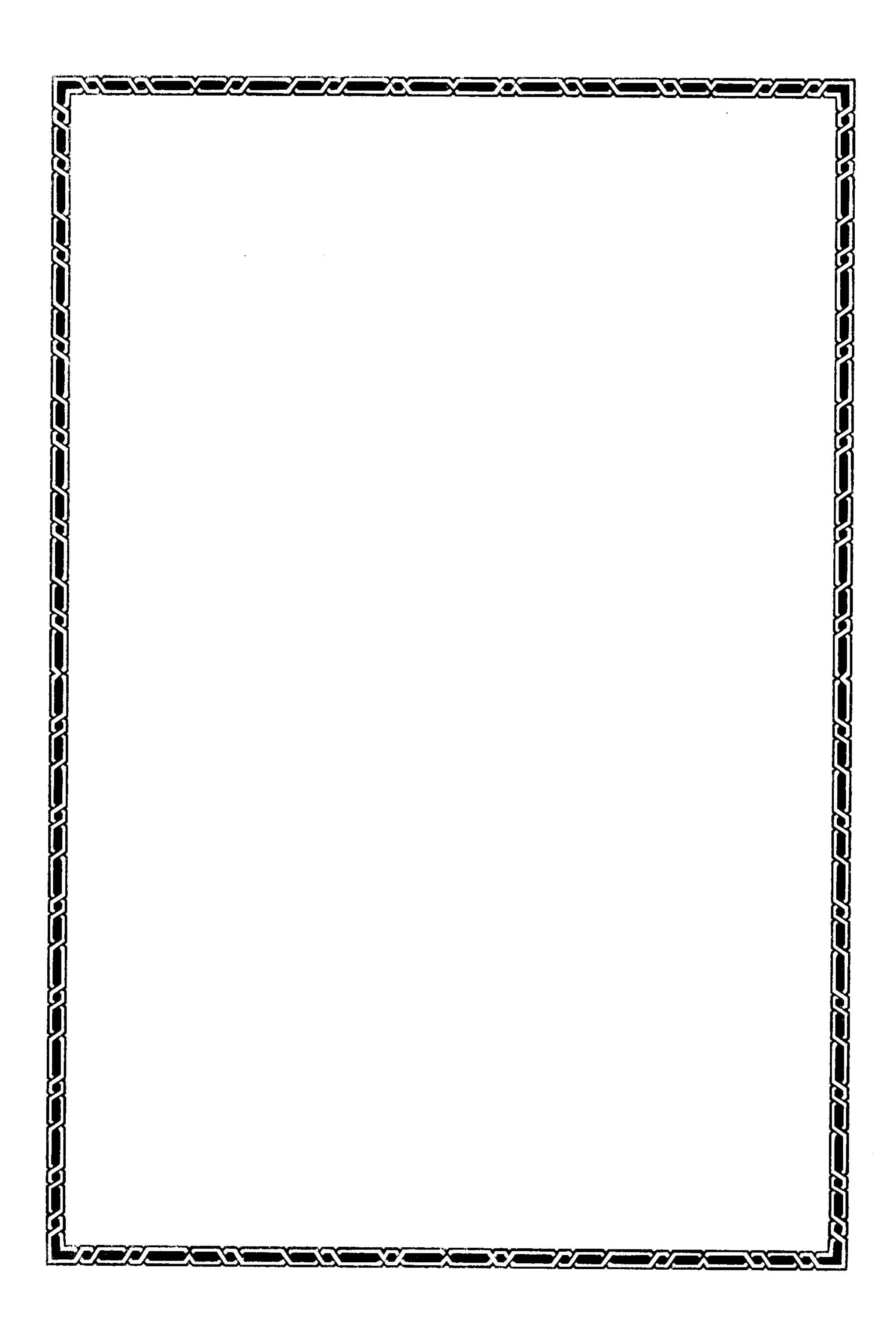
* * *

---

(١) «العنكبوت» الآية: ٦٩.

الباب الخامس والخمسون

فيه ذكر الأرواح
التي في الأئمة عليهم السلام



أضواء حول الباب

أقول أحاديث الباب ثلاثة.

وقال الفيروزآبادي في القاموس: «الرُّوح ـ بالضم ـ: ما به حياة الأنفس ـ ويؤنّث ـ والقرآن، والوحي، وجبرئيل وعيسىٰ عليه السلام، والنفخ، وأمر النبوة، وحكم الله وأمره، ومَلَك وجهه كوجه الإنسان، وجسده كالملائكة»[1].

وورد في الروايات جميع ذلك، وورد أيضاً استعمالها بمعنىٰ النفس، كما في: إنّ عزرائيل يقبض الأرواح، وبمعنىٰ المثال، وهو يقبض النفس والمثال، وخلق أعظم من الملائكة[2]. وورد عنهم عليهم السلام أنّهم روح الله وكلمته[3].

وفي بعض الروايات: (**الإمام روح قدسي**)*.

وفي بعضها: (**أنتم الأرواح المطهَّرة**)[4].

---

(١) «القاموس المحيط» ج١، ص٤٥٦.

(٢) «الكافي» ج١، ص٣٨٦، باب مواليد الأئمة عليهم السلام، ح١.

(٣) «مشارق أنوار اليقين» ص٤٢؛ «بحار الأنوار» ج٢٥، ص٢٣، ح٣٩.

(*) انظر رواية طارق بن شهاب الآتية في هذا السياق.

(٤) «بحار الأنوار» ج٩٧، ص٣٤٥، ح٣٢، ورد ضمن زيارة أمير المؤمنين عليه السلام، نقله بإيجاز.

وفي بعضها: (أجرىٰ الله سبحانه فيكم من روحه)[١].

وفي الزيارة الجامعة الكبرىٰ وغيرها: (وأيّدكم بروحه)[٢].

وعن طارق بن شهاب، عن علي عليه السلام - في حديث -: (الإمام بشر ملكي، وجسد سماوي، وأمر إلهي، وروح قدسي)[٣]... إلىٰ آخره.

بيان: سينصرح لك جميعه من هذا الباب ولاحقه.

وورد تسمية القوة في المؤمن بالروح، ففي الكافي، عن الكاظم عليه السلام، قال: (إن الله تبارك وتعالىٰ أيّد المؤمن بروح منه، تحضره في كل وقت يحسن فيه ويتقي، وتغيب عنه في كل وقت يذنب فيه ويعتدي، فهي معه تهتز سروراً عند إحسانه، وتسيخ في الثرىٰ عند إساءته)[٤].

ويجوز إرادة النفس منه ومن الآتي، ففيه أرواح كما ستعرفه.

وعن الباقر عليه السلام، في قول النبي صلى الله عليه وآله: (إذا زنىٰ الرجل فارقه روح الإيمان)، قال عليه السلام: (هو قوله تعالىٰ: ﴿وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ﴾[٥]، ذاك الذي يفارقه)[٦].

وفي الكافي، عن الصادق عليه السلام: (ما من مؤمن إلّا ولقلبه أُذنان في جوفه، أُذن ينفث فيها الوسواس الخناس، وأُذن ينفث فيها الملك، فيؤيد الله المؤمن بالملك، فذلك قوله تعالىٰ: ﴿وأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِنْهُ﴾)[٧].

وورد في قوله تعالىٰ: ﴿يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾[٨]، أنّه الوحي والقرآن[٩].

ويطلق علىٰ العقل أيضاً، قال صلى الله عليه وآله: (أول ما خلق الله روحي)[١٠].

---

(١) «المزار الكبير» ص٢٤٨، بتفاوت يسير. (٢) «تهذيب الأحكام» ج٦، ص٩٧، ح١٧٧.

(٣) «بحار الأنوار» ج٢٥، ص١٧٢، ح٣٨، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

(٤) «الكافي» ج٢، ص٢٦٨، باب الروح الذي أيد به المؤمن، ح١، صححناه علىٰ المصدر.

(٥) «المجادلة» الآية: ٢٢.

(٦) «الكافي» ج٢، ص٢٨٠، باب الكبائر، ح١١، صححناه علىٰ المصدر.

(٧) «الكافي» ج٢، ص٢٦٧، باب أن للقلب أُذنين..، ح٣.

(٨) «غافر» الآية: ١٥. (٩) «مجمع البيان» ج٨، ص٦٦٥، أورده بلفظ: «قيل».

(١٠) «جامع الأسرار» ص٤٠٨، بالمعنىٰ؛ «بحار الأنوار» ج٥٤، ص٣٠٩.

وقال: (أول ما خلق الله العقل)[1]. وهو المعني في حديث آخر بأنّه نوره صلى الله عليه وآله[2].

ويطلق علىٰ البرزخ بين عالم العقل والنفس، وهو عالم الأرواح، ولابدّ وأن يكون بين كل عالمين برزخ، يسمىٰ الروح في مقام، وبالرقائق، وفي آخر بعالم الخيال. ويطلق علىٰ روح الأمر.

فيحصل لنا: إطلاقها عامّ للملك والنفس والعقل، وكل ماذكر يسمّىٰ بها بوجه، وستعرفه إن شاء الله تعالىٰ.

وإنّما سميت الروح بها لمجانستها للريح؛ فهي متحركة لا ساكنة، وليست عقلاً ولا نفساً، ولا اعتباران لها؛ لأنها برزخ بينهما.

❑ الحديث رقم ﴿١﴾

قوله: ﴿عن جابر الجعفي، قال: قال أبو عبدالله عليه السلام: يا جابر، إنّ الله تبارك وتعالىٰ خلق الخلق ثلاثة أصناف، وهو قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَكُنتُمْ أَزْوَاجاً ثَلاثَةً * فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ * وَأَصْحَابُ الْمَشْـَٔمَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْـَٔمَةِ * وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ * أُوْلَـٰئِكَ الْمُقَرَّبُونَ﴾[3] فالسابقون هم رسلُ الله وخاصّةُ الله من خلقه، جعل [فيهم] خمسة أرواح: أيّدهم بروح القدس، فبه عرفوا الأشياء، وأيدهم بروح الإيمان، فبه خافوا الله عزّ وجلّ، وأيدهم بروح القوة، فبه قدروا علىٰ طاعة الله، وأيدهم بروح الشهوة، فبه اشتهوا طاعة الله عزّ وجلّ وكرهوا معصيته، وجعل فيهم روح المدرج، الذي به يذهب الناس ويجيؤون.

وجعل في المؤمنين [و] أصحاب الميمنة روح الإيمان، فبه خافوا الله، وجعل فيهم روح القوة، فبه قدروا علىٰ طاعة الله، وجعل فيهم روح

---

(١) «غوالي اللآلئ» ج٤، ص٩٩، ح١٤١.

(٢) «غوالي اللآلئ» ج٤، ص٩٩، ح١٤٠، وفيه عنه صلى الله عليه وآله: (أول ما خلق الله نوري).

(٣) «الواقعة» الآية: ٧ - ١١.

الشهوة، فبه اشتهوا طاعة الله، وجعل فيهم روح المدرج، الذي به يذهب الناس ويجيؤون﴾.

❑ الحديث رقم ﴿ ٢ ﴾

قوله: ﴿عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: سألته عن [علم] العالم، فقال لي: يا جابر، إنّ في الأنبياء والأوصياء خمسة أرواح: روح القدس، وروح الإيمان، وروح الحياة، وروح القوة، وروح الشهوة، فبروح القدس ـ يا جابر ـ عرفوا ما تحت العرش إلىٰ ما تحت الثرىٰ. ثمّ قال: يا جابر، إنّ هذه الأربعة أرواح يصيبها الحدثان، إلّا روح القدس فإنها لا تلهو ولا تلعب﴾.

أقول: اعلم أن الله أحد، لم يظهر بحقيقة ذاته لأحد من خلقه مطلقاً، ولم يحتجب عن أحد، بل ظهر له به في مقام [وجوده][1]، وتعرّف له في ذاته الوجودية بقبوله الوجود، تعرّف دلالة، وفي عمله بمقتضاه بما أوضح له وبيّن، وبذلك احتجب، فاحتجب بما ظهر.

قال علي عليه السلام في النهج: (تجلّىٰ لها بها، وبها احتجب عنها، وإليها حاكمها)[2] وفي العيون[3] نحوه، وهو متواتر.

وما سواه تعالىٰ مخلوق له، وهو فعله ومفعوله، من العرش الأُولي إلىٰ آخره. فجعل الحامل لمشيئته ومن أُلقي إليه مثال الدلالة الفعلية واسطته، وأظهر منه وبه أفعاله، وهو مظهر أمره وصفته الدالة، وهو محمّد صلى الله عليه وآله وآله، وجمع كمال الوجود وأخرجه ونشره به، وأخذ علىٰ الكل العهد، فعليهم عليهم السلام في أنفسهم بالنسبة له تعالىٰ، وعلىٰ من سواهم بالإقرار له ولهم في مراتب تطوراتهم، فانقسموا أقساماً تختلف باختلاف الاعتبار، إلىٰ اثنين، أو ثلاثة، أو أربعة، أو خمسة فأكثر، علىٰ قدر إجابتهم الدعوة وامتناعهم، وبحسب القرب والبعد.

---

(١) في الأصل: «وجودي».

(٢) «نهج البلاغة» الخطبة: ١٨٥، بتفاوت يسير.

(٣) «عيون أخبار الرضا» ج١، ص١٥٢، ح٥١، وفيه: (لولا الكلمة ... لما تجلىٰ صانعها للعقول، وبها احتجب عن الرؤية، وإليها تحاكم الأوهام).

وتعددت الطين بحسب التصوير، وإن كانت بحسب قابلية الوجود والمشيئة العامة والمادة الكلّية الأوليّة واحدة، وهي فيها [محض][١] إمكان، في علمه الذي لا يحاط بشيء منه إلّا بما شاء، لمن ارتضىٰ واصطفىٰ.

|و| لمّا كانت أصل الوجود ونشره كذلك كان بينهما ارتباط وجودي وشوق ومحبة، ودارَ كلٌّ علىٰ الآخر، إمّا ذاتاً أو عرضاً، كدوران الشعاع [علىٰ][٢] الشمس، أو الأظلة علىٰ آثار الأشعة، [علىٰ المشيئة بمقتضىٰ العدل][٣].

والكل بأمره قائم، كما قال علي عليه السلام[٤]. قال الله تعالىٰ: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالأَرْضُ بِأَمْرِهِ﴾ الآية[٥]، وعالم الأمر غيب في الشهادة.

ومرجع تقسيم أهل الإجابة إلىٰ: سابقين، وأهل يمين، وأهل شمال، ويجب أن يكون كمال السافل حاصلاً للعالي علىٰ وجه أعلىٰ في مرتبة فرعيّة، ولاستحالة وصول السافل لرتبة العالي وبالعكس؛ لما بينهما من العلية والمعلوليّة، ومبدأ العالي أعلىٰ، ففيه ما في السافل ـ لأنه من كماله ـ وزيادة، ويوصف بصفة السافل عرضاً.

قال الله تعالىٰ: ﴿وَكُنْتُمْ أَزْوَاجاً ثَلَاثَةً * فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ * وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ * وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ * أُولَٰئِكَ الْمُقَرَّبُونَ﴾[٦]، فإنهم لمّا تقربوا بامتثال جميع أوامره ونواهيه، ولم يخرجوا عن أمره، سبقوا الكل، ولم يشاركهم أحد في طينتهم، فكان لهم ما لغيرهم من الكمال وزيادة، وكان فيهم خمسة أرواح.

والإنسان مجمع ومختصر العوالم، وفيه قوة القبول، ولكن لكل بحسب مبدئه. والطين بحسب [العدّ][٧] الكلي ثلاث وأربع، بإخراج روح الأمر، ولك عدّها خمساً أو أكثر، كما سيظهر.

والروح المذكورة في أحاديث الأصل يراد بها النفس، أو هي والعقل.

وقيل: «المراد بها في هذه الأحاديث البرازخ، فعبّر بها وأُريد ملزوماتها، فروح القدس

---

(١) في الأصل: «خصص». (٢) في الأصل: «او».

(٣) كذا في الأصل.

(٤) «نهج البلاغة» الخطبة: ١٠٩، وفيها: (وكل شيء قائم به).

(٥) «الروم» الآية: ٢٥. (٦) «الواقعة» الآية: ٧ – ١١.

(٧) في الأصل: «التعد».

واسطة العقل، وروح الإيمان واسطة النفس الناطقة، وكذا الباقي بالنسبة إلىٰ النفس الحيوانيّة والنباتيّة».

وكان المناسب له أن يعبّر بالقوىٰ، وعبّر بها بعض. والتعبير بالأرواح عن النفوس في الأحاديث كثير كما سمعت، وعن العقول أيضاً.

وسيأتي في باب المواليد وغيره: (**خلق الله أرواحنا من أعلىٰ عليّين، وأجسامنا من دون ذلك، وخلق أرواح شيعتنا من فاضل أجسادنا**)[١].

وفي كلام العلماء كثير:

قال بهاء الدين في الأربعين: «المراد بالروح ما يشير إليه الإنسان بقوله: أنا، وهو النفس الناطقة»[٢].

أقول: لكن لا تخصّ به.

وفي عقائد الصدوق: «النفوس: الأرواح التي بها الحياة، وهي الخلق الأوّل»[٣].

ثمّ اعلم أنّ حقائق النفوس مختلفة، وليست الحقيقة واحدة [ذات][٤] قوىً، أو أنّ كل سافلة منها تصل بحقيقتها إلىٰ العالية وتكون حقيقتها، حتىٰ إنها تكون عقلاً [كما][٥] زعمه الملّا الشيرازي[٦] وأتباعه. فإن كل سافل شعاع العالي وفاضله، فهو علته [وواسطته][٧]، ولا يصل إليه، وإلّا لم يكن كذلك، وقصاراها المشابهة.

وفي كلام علي عليه السلام: (**وخَلَقَ الإنسان ذا نفسٍ ناطقة؛ إن زكاها بالعلم والعمل فقد شابهت جواهر أوائل عللها، وإذا اعتدل مزاجها وفارقت الأضداد فقد شارك بهاالسبع الشداد**)[٨].

فحكم لها بعد تزكيتها بالعلم والعمل بمشابهتها [جواهر][٩] أوائل عللها، وهي عقلها؛ لأنه وجه من العقل الكلي. وأين ذلك وصيرورتها عقلاً؟! وكذا في الثانية، وإن ترقت

---

(١) «هدي العقول» ج٩، باب خلق أبدان الأئمّة وأرواحهم...، ح١، وفي «الكافي» ج١ ص٣٨٩، ح١، نقله بالمعنىٰ.

(٢) «الأربعون حديثاً» ص٤٩٩، بتصرف.

(٣) «الاعتقادات» ضمن «سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد» ج٥، ص٤٧، باختصارٍ ما، صححناه علىٰ المصدر.

(٤) في الأصل: «ذاتي».

(٥) في الأصل: «كليّا».

(٦) انظر: «مفاتيح الغيب» ص٥٧٩ - ٥٨٠؛ «رسالة الحشر» ص٩٠.

(٧) في الأصل: «وواسطه».

(٨) «غرر الحكم» ص٤٢٣، الرقم: ٧٥، صححناه علىٰ المصدر.

(٩) في الأصل: «بجواهر».

درجة ترقَّ العقل درجات، والقلب [مقرّ][١] المعاني، والنفس الصور. وللعقل رؤوس في الخلائق بعددها، وكذا النفس.

لكنّه بنىٰ ذلك علىٰ وحدة الوجود، وأن التعينات الجزئية للأفراد ومشخّصات الماهيّة أُمور اعتبارية نشأت من الأعيان الثابتة، وإن لزمت الوجود[ي] بحسب التعيّنات، فإذا انسلخت منها وفارقتها صارت عقولاً، وحشرت لذات الله، وظهرت عليها الوحدة، فكانت موجودة بوجود الله، وباقية ببقائه. وهذا ضلال ظاهر وخروج عن الحق.

وكذا تقسيم علي عليه السلام لها في حديث كميل[٢] وغيره، وما جعله خاصّة بكل واحدة، ومبدأكلٍّ ومعاده، وما عرّف به العقل، يبطل رجوعها له وصيرورة النفس عقلاً. ويدل عليه تأويل قوله تعالىٰ: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلاَةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ﴾[٣]، فافهم.

ثمّ نرجع لتفصيل الأرواح المذكورة في الحديثين:

الأولىٰ: روح القدس، منزّه عن اللهو واللعب وما يعرض لغيرها من المنافيات، وبها علموا ما تحت العرش إلىٰ ما تحت الثرىٰ، وهو الجهل المركب بمراتبه، وهو طينة أهل الشمال، المشاء عرضاً، [فعلموا][٤] بقوسي البدء والعود، وهو عالم الكون والموجود [و]المقيد، بتعليم الله [وشهادته][٥] لهم، خلقهم وجميع صفاتهم وأحوالهم.

ويسمّىٰ بالنور الأخضر والأصفر وروح الأمر، لأنها حصلت به والأقرب إليه، وسيأتي بيان ما فوقها من روح الأمر في الباب اللاحق، فهي خارجة من هذا التقسيم.

وهذه باعتبارٍ نفسٌ، وباعتبار روحٌ، وهي البرزخ الكلي، وهي اللاهوتية الملكوتية، كما قال علي للأعرابي لمّا سأله عن النفس، وقال عليه السلام له: **(هي قوّة لاهوتية، وجوهرة بسيطة، حية بالذات، أصلها العقل ... منها بدت الموجودات، وإليها تعود)**[٦]... إلىٰ آخره، وسيأتيك.

وتسمىٰ هذه باللوح المحفوظ، وبالملك، ومحتد كتاب الأبرار، وعليّين. وهي نفسهم مختصة بهم، وفي غيرهم منها شعاع وظل، وهي التي ينسبها الله لنفسه، وقال عيسىٰ: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾[٧].

---

(١) في الأصل: «مفسره».
(٢) «بحار الأنوار» ج٥٨، ص٨٥.
(٣) «التوبة» الآية: ١١.
(٤) في الأصل: «فعلوا».
(٥) في الأصل: «وشهادة».
(٦) «قرة العيون» للكاشاني، ص٣٦٤، بإيجاز.
(٧) «المائدة» الآية: ١١٦.

وفي بعض زوائره عليه السلام: (السلام عليك يا نفس الله القائمة فيه بالسنن)[١].

وفيها معتقدات الأبرار وصورهم وأعمالهم، أي في [أصلها][٢] وفاضلها الشعاعي على مراتبه، وهكذا في كلّ ما ينسب فيه غيرهم لهم عليهم السلام في الرتبة، وفضلهم واسع؛ لأنه فضل الله الذي ملّكهم إيّاه وجعله فضله.

وهي المذكورة أيضاً في حديث كميل، حيث قال عليه السلام: (والكلّية الإلهيّة لها خمس قوىً)[٣]... إلىٰ آخره، وسيأتيك.

الثانية: روح الإيمان، وهي الناطقة القدسيّة، وهذه تعود إلىٰ ما منه بدأت، عود مجاورة، بدؤ إيجادها عند الولادة الدنيويّة، فعلها المعارف الربانية، أشبه الأشياء بالنفوس الملكية. وستعرف باقي صفاتها وخواصّها من حديثي الأعرابي وكميل.

وهذه النفس [حصة][٤] من حقيقة الإنسان وماهيته، لأنها صورة [إجابته][٥] بـ﴿ بَلَىٰ ﴾[٦] في عالم الذر ظاهراً وباطناً. وحقيقة الشيء بحسب تكوّنه وذكره من ربّه بفعله يسمىٰ نفساً وروحاً، وهو مقام الفؤاد وذكره الأول في كل موجود بحسبه، وهو النور الذي خلق منه.

وهذه التي يعبّر عنها الإنسان بـ«أنا»، ويجوز اتحادهما، [لتعيّن][٧] هذه وتخصصها بهذه، أو لاتحاد الحقيقة وهذه وإن اختلفا بالاعتبار، فالماهيّة وحقيقة النورية جامعة للكل، وهذه هي صورة إجابته لدعوة الله له بقوله: ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾[٨]، وقيامها بالتكاليف الشرعية النفسيّة وما يلحقها، وإن كانت [في الأزل][٩] سرّها.

وفي كتاب الغرر والدرر للشيخ عبد الواحد بن محمد بن عبد الواحد الآمدي، عن علي عليه السلام، مجيباً لمن سأله عن العالم العلوي، فقال عليه السلام: **(صور عالية عن المواد، عارية عن القوة والاستعداد)**، إلىٰ أن قال عليه السلام: **(وخلق الإنسان ذا نفسٍ ناطقة، إن زكّاها بالعلم والعمل فقد**

---

(١) «بحار الأنوار» ج٩٧، ص٣٣١، ح٢٩، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

(٢) في الأصل: «اضلها».

(٣) «قرة العيون» للكاشاني، ص٣٦٣.

(٤) في الأصل: «خصة».

(٥) في الأصل: «اجابه».

(٦) «الأعراف» الآية: ١٧٢.

(٧) في الأصل: «التعين».

(٨) «الأعراف» الآية: ١٧٢.

(٩) في الأصل: «هي الاول».

شابهت جواهر أوائل عللها، وإذا اعتدل مزاجها وفارقت الأضداد شابهت السبع الشداد)[١].

وهذه إذا زكت وطهرت بذلك كانت مطمئنة ولا تفارق مقتضىٰ العقل، بل في طوعه وأمره، ولها حينئذ صفات وأحوال، الملهمة بفعل الخير، ومطمئنة لتطبعها بطبع العقل، وراضية مرضيّة، إلىٰ غير ذلك بحسب أعمال الخير وما لها من الصفات.

وإنّما كان بدؤ إيجادها عند الولادة الدنيويّة لأن فعلها وهيئتها الإدراك والمعرفة والعلم والفهم، فتوجد عند الولادة الدنيوية، هذا بحسب الأكثر في الظاهر، وفي نفس الأمر توجد عند حصول الإدراك والتمييز، فإن تأخر عن هذه الولادة تأخر ابتداء وجودها، وإن تقدّم وجودها تقدّم، كما في الأئمة عليهم السلام، لكنّهم ليس ابتداء وجودها الولادة الدنيوية، لأن معرفتهم بالايمان هنا لا تأخر فيه تدريجياً، ولم يعرض لهم ما يوجب غفلة ونسياناً، لا في الأصلاب ولا في الأرحام، فيقرّون بجميع الايمان ويعرفونه وجميع الشرائع، ويقرؤونها حال الولادة -كما نقل- وإن رجعوا إلىٰ مقتضىٰ بشرية الطفولية، ونفوسهم الناطقة مشابهة لنفوسهم الكلّية الإلهيّة، وهي لروح الأمر، وليس لهم من أنفسهم [لها] حال واعتبار، بل نظرهم لما أمرهم الله به. وكذا في الأرواح الآتية، فلا يصيبهم عليهم السلام فيها ما يصيب غيرهم من المؤمنين.

ولا تتوهم من قوله عليه السلام: (إنّ في المؤمنين أربعة أرواح)[٢] - وعدّ ما عدّ في الأئمة ما سوىٰ روح القدس - المساواةَ فيها، فإن كان فبظاهر التسمية، وإلّا فهي فيهم قوىً من النفس الأمريّة، أو قل: أرواح، وهي الأصل والذات لغيرهم، فإيمان غيرهم من فاضل إيمانهم، فانهم معلمو الكل الايمانَ وسائر الأعمال، وبهم عُرف الله وعُبد، كما سبق.

[ونقول][٣] أيضاً: قوله عليه السلام: (إنّ هذه الأربعة أرواح يصيبها الحدثان)، إن أردت به ما يشمل اللعب واللهو والزهو، وهو الباطل والكذب، فالمراد بإصابتها لما في غيرهم عليهم السلام؛ لعصمتهم، وتكون النسبة ظاهراً لهم لأنهم من شعاعهم، فهم منهم بالتبعيّة وبالاستنارة، وفي هذا المقام حمّلهم الله ذنوب شيعتهم.

أو أردت ما يشمل الكل فيكون حقيقة ومجازاً، فإن شركتهم عليهم السلام لغيرهم في أحدها ليس في مقام واحد، بل بالنسبة لهم مبدؤها روح القدس، بل روح الأمر، وستأتي.

---

(١) «غرر الحكم» ص ٤٢٣، الرقم: ٧٥، باختلاف بعض الألفاظ.

(٢) مضمون قوله عليه السلام في الحديث الأول: (وجعل في المؤمنين) .. إلىٰ آخره.

(٣) في الأصل: «ونقوله».

فهم لهم بذلك أولاً وبالذات، وبالمقام اللاحق ـ وهو مقام المشاركة معهم ـ بالعرض، وكذا الحال فيما سيأتي، فهم لهم بجهتين أو أكثر، ولغيرهم بجهة واحدة ومقام، هو ذاتي لغيرهم، عرضي لهم عليهم السلام، فتدبّر.

وكذلك نقول: فيما اشترك فيه الإنسان والحيوان، كالحيوانية مثلاً، ليست الشركة ظاهراً بحسب المبدأ، بل بحسبها متفاوت، فإن مبدأ الإنسان أعلىٰ من الحيوان؛ بالإدراك النطقي، ويختص بالناطقة القدسيّة ـ وهي هذه الروح ـ وبحركتها وإدراكها، ويشارك الحيوان التي مبدؤها الفلك، وهذه عرضيّة للإنسان، وكذا باقي الأرواح.

وهذه وغيرها مما سيأتي ولم نشر له من قوى النفس ـ وتسمىٰ أرواحاً أيضاً ـ في المعصوم صافية مطمئنة، حكمها حكم روح الأمر، لاتخالفهم أصلاً، فلا تقبل الظهور في صور الحيوانات الخسيسة، كالخنزير والسبع والعقرب وغيرها، ولا تخرج عن حكم الملكوتية في المعصوم، بخلاف غيرهم عليهم السلام، ويتفاوتون فيه.

ولكن نقول هنا أيضاً: النفس الناطقة القدسيّة لا تقبل إلّا صورة الإنسانية، لا صورة شيء من سائر الحيوانات، إلّا إذا انقلب ما بالذات وصار [العارض][1] ذاتياً، وصار شخصها من [أحد][2] أنواع الحيوانات بعملها، فتتصور مادتها بصورتها وتحشر لها.

وهذه الروح مركب الروح السابقة، والحصة الحيوانية الفلكيّة ـ وهي الروح الآتي بيانها ـ مركب للنفس الناطقة القدسيّة، وخلقت من فاضلها وأثرها، كما أن الناطقة أثر الأولىٰ وخلقت من فاضلها.

ولا خفاء حينئذ أنّه لا يمكن أن يجمع الكل حقيقة واحدة، نعم يمكن ذلك فيما إذا كانت الأفراد أفراداً لحقيقة واحدة، تشترك فيها من غير تفاوت [بينها][3]، وحينئذ يرجع التفاوت [لاختلاف][4] صور الاكتساب من الأعمال وتفاوت انفعالها واستعداداتها، ولا تخرج عن الحقيقة الجامعة لها، وحركتها في ذلك حركة عرضيّة، [كأفراد][5] الإنسان في الإنسانية، وهكذا كل نوع. بخلاف السابقة، فإنها طوليّة، أي نسبة العلّة إلىٰ معلولها وبالعكس، فلا يجتمعان في حقيقة لا يتجاوزانها، واشتراك الكل في الوجود والقيام بأمر

---

(١) في الأصل: «مالعارض».

(٢) في الأصل: «اعد».

(٣) في الأصل: «بينهما».

(٤) في الأصل: «باختلاف».

(٥) في الأصل: «وافراد».

الله لا يوجب الاتحاد المنفي، وإن اتحد في الجملة بحسب ذلك.

فما قاله أهل النظر: «إنّ ما في الإنسان والحيوانات من [حصة][(١)] الحيوانية تجمعهما حقيقة واحدة، اشتراكاً فيها ذاتياً لهما، هي قدر الاشتراك الجنسي»، فيه ما لا يخفىٰ، لكنّهم نظروا ببادئ النظر بحسب ابتدائه في الماديات الحسية وما تشترك فيه ذاتاً وعرضاً، وحصّلوا منه الأُمور الكلّية الاعتباريّة عندهم، وجعلوا ما يخصّ كلاً بعد القدر المشترك فضولاً، فتدبرّ.

الثالثة: روح الحيوانية والمدرج، وهي مبدأ الحركة والسكون، ولا ينفك الجسم الحيواني عن الحركة.

وستسمع عنه عليه السلام: أنّها: **(قوة فلكيّة وحرارة غريزيّة، أصلها الأفلاك، بدؤ إيجادها عند الولادة الجسمانيّة)**[(٢)]... إلىٰ آخره، وسيأتي في حديث الأعرابي.

وفي حديث كميل: **(لها خمس قوىً: سمع، وبصر، وشم، وذوق، ولمس. ولها خاصّتان: الرضا والغضب. وانبعاثها في القلب)**[(٣)]، وسيأتي.

وهذه تعود مفارقةً جسمها إلىٰ نوعها الكلّي، عود ممازجة لا مجاورة، ويبقىٰ نوعها الكلي، بخلاف ما سبق، فعودها بحسب أفرادها عود مجاورة، ولا تبطل، وأصلها من الأفلاك بحسب التأثيرات وإشراق الكواكب في العناصر.

وهي بخار يتكون من الدم الأُصفر الذي في تجويف القلب الحسي الصنوبري، وفيه الطبائع الأربع: بخار حار يابس، وبخار حار رطب، وبخار بارد رطب، وبخار بارد يابس، فإذا امتزجت فطبعها الحرارة والرطوبة. والتأثيرات الفلكيّة أثرت فيها |فأشرقت| نفسه، وتحركت بحركته، وسرت في الدم المنبث، وكانت مركباً للروح السابقة وتحركت بحركتها.

ولهذه خمس قوىً: باطنة مدركة للصور أو المعنىٰ، وحافظة للأوّل وللثاني، ومتصرفة. ولكلٍّ مظهرٌ خاصّ في البدء، وهي الواسطة بين النفس الناطقة والطبيعيّة.

الرابعة: النفس النامية، ويعبّر عنها بروح الشهوة؛ فيها شهوة الطاعة والأكل والنساء، [وكره][(٤)] المعصية، وروح الحياة أيضاً كما في الحديث الآخر. وهي مبدأ الشعور، وإن

---

(١) في الأصل: «خصه». (٢) «قرة العيون» للكاشاني، ص٣٦٣.

(٣) «قرة العيون» ص٣٦٣، بتفاوت؛ «بحار الأنوار» ج٥٨، ص٨٥.

(٤) في الأصل: «وكرهو».

|كانت| دون الحيوانية والنفس الطبيعيّة أيضاً، لأن أصلها من الطبائع الأربع الفعليتين والانفعاليتين، |و| ستعرفه من حديث الأعرابي، (**بدؤ إيجادها عند مسقط النطفة**)، ولولا الحياة هنا وما بعده ـ في الجملة ـ ما جعل الشارع فيه دية، (**مقرّها الكبد، مادتها من لطائف الأغذية**) إذا حسنت ولطفت، (**فعلها النمو والزيادة**) والنقصان... إلىٰ آخره، وسيأتي في الحديث، وفي الآخر بيان بعض أحوالها.

وتآلف هذه وتركبها من العناصر، كما عرفت في النفس الحيوانيّة، من النار والهواء والتراب جزء جزء، ومن الماء جزءان، ويكون المجموع غذاءً ينحلّ في الأقطار علىٰ جهة التناسب طولاً وعرضاً وعمقاً، فتزيد بمعونة حرارة الفصل والرطوبة.

وعود هذه عود ممازجة كما عرفت في السابقة، ومعنىٰ الممازجة عدم بقاء مشخصات الأجزاء ومميزاتها، ويمتزج كل جزء منها بأصله الكلّي، فالأجزاء الناريّة بالنار... إلىٰ آخره.

وفعل النامية أيضاً التغذية لبقاء الشخص، وهو إفراز جزء من الجسم وجعله مادة ومبدأ لمثله أو مجانسه، وبعض يجعل لهذه قوة أُخرىٰ وروحاً طبيعيّة.

وهذه القوة في كل البدن عند بقراط[1] وأتباعه، وهي عندهم متخالفة الحقيقة ومتشابهة [الا] المزاج، لخروجها عن جميع الأقطار وتولده منها.

وعند أرسطو[2] أن هذه القوة لا تفارق [الأُنثيين، والمني][3] متشابه الحقيقة. ويعبّر عن الحافظة للشخص والنوع [بالمربية][4]، كما ستسمع من النص، و[هي] لا يبعد التغاير، فإنها المؤلفة بين النطفتين.

وقال الصادق في حديث المفضّل المشهور: (**واعلم أن في الإنسان قوىً أربعاً: قوة جاذبة تقبل الغذاء وتورده إلىٰ المعدة، وقوة ماسكة تمسك الطعام حتىٰ تفعل فيه الطبيعة فعلها، وقوة هاضمة وهي التي تطبخه وتستخرج صفوه وتبثه في البدن، وقوة دافعة تدفعه وتحدر الثفل الفاضل بعد أخذ الهاضمة حاجتها**).

قال عليه السلام بعد كلام: (**فلولا الجاذبة كيف يتحرك الإنسان لطلب الغذاء الذي به قوام البدن، ولولا الماسكة كيف كان يلبث الطعام في الجوف حتىٰ تهضمه المعدة، ولولا الهاضمة كيف كان**

---

(١)،(٢) «الأسفار الأربعة» ج٨، ص١٠٩ – ١١١. (٣) في الأصل: «الاثنيين والمين».

(٤) في الأصل: «بالمرتبة».

يطبخ، حتىٰ يخلص منه الصفو الذي يغذو البدن ويسدّ خلله)[١].

(فإنّ الطعام يصل للمعدة فتطبخه، وتبث صفوه للكبد في عروق دقاق واشجة بينهما، وقد جعلت كالمصفىٰ للغذاء، لكيلا يصل للكبد منه شيء فينكأها[٢] لرقتها. ثمّ إن الكبد تقبله، فتحيله بلطف التدبير دماً، وتمدّه للبدن كلّه في مجارٍ مهيئة له، بمنزلة المجاري التي تهيأ للماء ليطرد في الأرض كلّها، وينفذ ما يخرج منه من الخبث والفضول إلىٰ مفائض قد أُعدت لذلك، فما كان من جنس المرة الصفراء أُجري للمرارة، وما كان من جنس السوداء أُجري إلىٰ الطحال) ... الحديث[٣].

ولها هضم آخر، وتفصيل جميع ذلك يطلب من موضعه.

ولم يعدّ [الإمام][٤] في الأحاديث الآتية وهذا الحديث النفسَ المعدنية، لأنها مبادئ [النباتية][٥]، وأدخلها فيها.

والحديثان المشار لهما هما ما رواهما بعض علماء العجم في كتابه المسمّىٰ بمنهاج الأُصول[٦]، وملّا محسن في مصنفاته[٧]، والملّا الشيرازي[٨]، وغيرهم من العلماء، ومتنهما مؤيد بالأحاديث متلقىً بالقبول، فلا يُطلب لمثلهما سند صحيح، وذلك من أقوىٰ الأدلة علىٰ صحتهما، [ولهما][٩] نظائر في الفقه وغيره.

حديث كميل

قال: «روي عن كميل بن زياد، قال: سألت مولاي أمير المؤمنين عليه السلام، فقلت: يا أمير المؤمنين، أُريد أن تعرّفني نفسي، فقال: (يا كميل، وأيّ الأنفس تريد أن أعرفك ؟) فقلت: يا مولاي، هل هي إلّا نفس واحدة ؟ فقال عليه السلام: (يا كميل، إنّما هي أربعة: نامية نباتية، وحسيّة

(١) «توحيد المفضّل» ص٣٦، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

(٢) نكأتُ القرحة، أنكؤها نكأً، إذا قشرتها. «الصحاح» ج١، ص٧٨، مادة «نكأ».

(٣) «توحيد المفضّل» ص١٩، باختلاف بعض الألفاظ، صححناه علىٰ المصدر.

(٤) في الأصل: «الايام».

(٥) في الأصل: «المتباينة».

(٦) الكتاب غير موجود لدينا.

(٧) «قرة العيون» ص٣٦٣؛ «التفسير الصافي» ج٣، ص١١١، ورد فيه حديث كميل فقط.

(٨) «كتاب المشاعر» ص٦٣، أورد فيه حديث كميل فقط.

(٩) في الأصل: وفهما.

حيوانية، وناطقة قدسيّة، وكلّية إلهيّة. ولكل واحدة منها خمس قوىً وخاصّتان.

فالنامية النباتيّة لها خمس قوىً: جاذبة، وماسكة، وهاضمة، ودافعة، ومربية. ولها خاصّتان: الزيادة والنقصان. وانبعاثها من الكبد.

والحسيّة الحيوانية لها خمس قوىً: سمع، وبصر، وشمّ، وذوق، ولمس. ولها خاصّتان: الرضا والغضب. وانبعاثها من القلب.

والناطقة القدسيّة لها خمس قوىً: فكر، وذكر، وعلم، وحلم، ونباهة. وليس لها انبعاث، وهي أشبه الأشياء بالنفوس الملكيّة. ولها خاصّتان: النزاهة والحكمة.

والكلّية الإلهيّة لها خمس قوىً: بقاء في فناء، ونعيم في شقاء، وعزّ في ذلّ، وفقر في غنىٰ، وصبر في بلاء. ولها خاصّتان: الرضا والتسليم، وهذه التي مبدؤها من الله وإليه تعود. قال الله تعالىٰ: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي﴾[١] وقال تعالىٰ: ﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ * ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً﴾[٢]. والعقل وسط الكل)»[٣].

بيان: قد اشتمل علىٰ عدّة مسائل:

منها: [جعله][٤] العقل وسط الكل، فأين اتحاد النفس به وصيرورتها عقلاً؟! نعم كل نفس ـ كما عرفت ـ تشابه عقلها الذي هو جهة من جهات عقل الكل ورأس من رؤوسه، كما روي[٥]. وكذا النفوس بالنسبة إلىٰ النفس الكلّية.

فيه: إطلاق الروح علىٰ النفس، وإطلاقها وإرادة الروح، فهما باعتبار نطقها بالعقل جهة علتها، وبالبدن وتدبيره، فافهم.

حديث الأعرابي

وروي أن أعرابيّاً سأل أمير المؤمنين عليه السلام عنها، فقال عليه السلام له: (أيُّ النفوس تريد؟) فقال: يا مولاي، هل النفس أنفس عديدة؟ فقال عليه السلام: (نعم، نفس نامية نباتية، ونفس حيوانية حسيّة، ونفس ناطقة قدسية، ونفس إلهيّة ملكوتية).

فقال: يا مولاي، ما النباتية؟ فقال عليه السلام: (قوة أصلها الطبائع الأربع، بدؤ إيجادها عند مسقط

---

(١) «الحجر» الآية: ٢٩.
(٢) «الفجر» الآية: ٢٧ – ٢٨.
(٣) قرة العيون» ص٣٦٣، باختلاف بعض الألفاظ، صححناه علىٰ المصدر.
(٤) في الأصل: «جعلها».
(٥) «علل الشرائع» ج١، ص١٢٢، باب ٨٦، ح١.

النطفة، مقرّها الكبد، مادتها من لطائف الأغذية، فعلها النمو والزيادة، سبب فراقها اختلاف المتولدات، فإذا فارقت عادت إلىٰ ما منه بدأت ، عود ممازجة لا عود مجاورة) .

فقال: يا مولاي، وما النفس الحيوانية ؟ فقال عليه السلام: (قوة فلكيّة، وحرارة غريزيّة، أصلها الأفلاك، بدو إيجادها عند الولادة الجسمانية، فعلها الحياة والحركة، والظلم والغشم والغلبة، واكتساب الأموال والشهوات الدنيويّة، مقرّها القلب، سبب فراقها اختلاف المتولدات، فإذا فارقت عادت إلىٰ ما منه بدأت، عود ممازجة لا عود مجاورة، فتنعدم صورتها، ويبطل فعلها ووجودها، ويضمحلّ تركيبها) .

فقال يا مولاي: وما النفس الناطقة القدسية ؟ قال: (قوة لاهوتية، بدؤ إيجادها عند الولادة الدنيويّة، مقرّها العلوم الحقيقية الدينية، موادها التأييدات العقلية، فعلها المعارف الربانية، سبب فراقها تحلل الآلات الجسمانية، فإذا فارقت عادت إلىٰ ما منه بدأت، عود مجاورة لا عود ممازجة) .

فقال: يا مولاي، وما النفس اللاهوتية الملكوتية ؟ قال: (قوة لاهوتية، وجوهرة بسيطة، حية بالذات، أصلها العقل، منه بدت وعنه وعت، وإليه دلت وأشارت، وعودها إليه إذا كملت وشابهته، ومنها بدأت الموجودات وإليها تعود بالكمال، فهو ذات الله العليا، وشجرة طوبىٰ، وسدرة المنتهىٰ، وجنة المأوىٰ، من عرفها لم يشقَ، ومن جهلها ضلّ سعيه وغوىٰ) .

فقال السائل: يا مولاي، ما العقل ؟ قال: (العقل جوهر درّاك، محيط بالأشياء من جميع جهاتها، عارف بالشيء قبل كونه، فهو علة الموجودات ونهاية المطلب)[1] انتهىٰ .

بيان لبعض ما اشتمل عليه حديث الأعرابي

أمّا الفرق بين النفس والعقل وأن الرجوع بالكمال والمجاورة فظاهر، وهي أول تنزلات العقل، ومنها بدت الموجودات، وهي ركن من أركان العرش الأربعة، ومجموع الأركان والعرش، وكذا بساطة العقل، وهو بالنسبة لما دونه، وهو علة للوجود الكوني وأول ما خلق، وجعل من امتثاله لأمر الله وإذنه له بإدباره وإقباله الكون، وإحاطته بالأشياء الكونية بتعليم الله، وهو أقسام، وسبق بيانها .

---

(١) «قرة العيون» ص٣٦٣، بتفاوت يسير ، صححناه علىٰ المصدر .

والنفس الناطقة في الإنسان الجزئي مقابل اللوح والكرسي في العالم الكبير، وهي الكلية الإلهيّة، وهي نفس الإمام، وهذه من شعاعها.

والعقل هو القلم، ومَلك أيضاً، والعرش، وهو عقل محمد ﷺ، والكرسي علي.

وإذا كملت النفس الكلّية فهي أُخت العقل، ولهذا واخىٰ محمّد ﷺ بينه وبين علي، وقال له: (أنت أخي)[1]؛ لأنه علىٰ التعارف الأولي، وواخىٰ بين الاثنين، وهكذا في الأصحاب.

والنفس الجزئية أيضاً إذا كملت في مراتبها السبع كانت أُخت عقله، و[في] كل نفس تفعل كالسابقة وزيادة، فالنباتية مثل فعل المعدنية، من حفظ الصورة، أو مع نمو في الجملة عند بعض مع زيادة، لأنها من شعاعها.

وعلىٰ التحقيق السابق فيها، منها حصتان: حفظ ونمو من مرتبتها، وأُخرىٰ عرضي لها، وهو ما من شعاعها وفاضلها في المعدنية، وعرفته قريباً.

الخامسة: **وروح القدرة هي الخامسة**؛ باعتبارها قدروا علىٰ أداء ما طلب منهم، من جهاد، وإتيان شهوة وغير ذلك.

واعلم أنّ الأرواح عدّت في حديثي الأصل وغيرهما خمسة: روح [القدس][2]، وروح الإيمان، وروح القوّة، وروح الشهوة، وروح المدرج. وعدّ عليٌّ في هذين الحديثين النفوسَ أربعةً، ومنها الكلّية الإلهية التي لا تكون لغيرهم عليهم السلام، فلا يبعد أنّه عليه السلام أدخل الشهوة والقدرة في النامية بحسب المبدأ، أو بإرجاع روح القوة والشهوة إلىٰ النفس الملكية، كما قيل، فلا تنافي بين الحكم هنا بأنّها أربعة، وفي أحاديث الأصل: الأرواح خمسة.

ويحتمل أيضاً أنّه قال علي عليه السلام: (نفوس)، وهنا: (أرواح)، وبجهة تعلّق النفس بعلتها تسمّىٰ روحاً، وهي برزخ حينئذ كما عرفت، فأفرد البرزخ الكلي هنا للنفس الكلّية، وباقي البرازخ من فاضله، وعدّها خمسة. وسيأتي بيان روحين في الأمر، وهما خارجان عن عداد هذه الأرواح.

وروىٰ الكليني في الكافي أيضاً عدّ الأرواح وتفسيرها كذلك، فروىٰ مسنداً عن أحمد

---

(١) «المستدرك علىٰ الصحيحين» ج ٣، ص ١٤؛ «سنن الترمذي» ج ٥، ص ٦٣٦، ح ٣٧٢٠.

(٢) في الأصل: «القدر».

بن محمّد بن خالد، عن أبيه، رفعه، عن محمد بن داود الغنوي، عن الأصبغ بن نباتة، قال: جاء رجل إلىٰ أمير المؤمنين عليه السلام فقال: يا أمير المؤمنين، إنّ أُناساً زعموا أن العبد لا يزني وهو مؤمن، ولا يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر وهو مؤمن، ولا يأكل الربا وهو مؤمن، ولا يسفك الدم الحرام وهو مؤمن، فقد ثقل عليَّ هذا وحرج منه صدري، حين أزعم أن هذا العبد يصلّي صلاتي، ويدعو دعائي، ويناكحني وأُناكحه، ويوارثني وأُوارثه، وقد خرج من الإيمان لأجل ذنب يسير أصابه.

فقال عليه السلام: (صدقت، سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول ـ والدليل عليه كتاب الله ـ: خلق الله الناس علىٰ ثلاث طبقات، وأنزلهم ثلاث منازل، وذلك قول الله عزّ وجلّ في الكتاب: أصحاب الميمنة، وأصحاب المشأمة، والسابقون[1].

فأما ما ذكره من أمر السابقين فهم أنبياء مرسلون وغير مرسلين، جعل فيهم خمسة أرواح: روح القدس، وروح الإيمان ، وروح القوة، وروح الشهوة، وروح البدن. فبروح القدس بعثوا أنبياء مرسلين وغير مرسلين، وبها علموا الأشياء، وبروح الإيمان عبدوا الله ولم يشركوا به شيئاً، وبروح القوة جاهدوا عدوّهم وعالجوا معاشهم، وبروح الشهوة أصابوا لذيذ الطعام، ونكحوا الحلال من شباب النساء، وبروح البدن دبّوا ودرجوا. فهؤلاء مغفور لهم مصفوح عن ذنوبهم).

ثمّ قال: (قال الله عزّ وجلّ: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ وَآتَيْنا عِيسَىٰ ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾[2]، ثمّ قال في جماعتهم: ﴿وأيَّدَهُم بِرُوحٍ مِنْهُ﴾[3]، يقول: أكرمهم بها وفضّلهم علىٰ من سواهم، فهؤلاء مغفور لهم مصفوح عن ذنوبهم.

ثمّ ذكر أصحاب الميمنة، وهم المؤمنون حقاً بإيمانهم، وجعل فيهم أربعة أرواح: روح الإيمان، وروح القوة، وروح الشهوة، وروح البدن، فلا يزال العبد يستكمل هذه الأرواح الأربعة حتىٰ تأتي عليه حالات).

فقال الرجل: يا أمير المؤمنين، ما هذه الحالات؟

فقال: (أمّا أولاهنّ فهو كما قال الله تعالىٰ: ﴿وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَىٰ أَرْذَلِ الْعُمُرِ لِكَيْلا يَعْلَمَ مِنْ

---

(١) إشارة إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ... وَالسَّابِقُونَ﴾ «الواقعة» الآية: ٨ - ١٠.

(٢) «البقرة» الآية: ٢٥٣.

(٣) «المجادلة» الآية: ٢٢.

بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئاً ﴾[١]، فهذا ينقص منه جميع الأرواح، وليس بالذي يخرج عن دين الله ؛ لأن الفاعل به ردّه إلىٰ أرذل عمره، فهو لا يعرف للصلاة وقتاً، ولا يستطيع التهجد بالليل ولا بالنهار، ولا القيام في الصف مع الناس، فهذا نقصان من روح الإيمان، وليس يضرّه شيء.

ومنهم من ينقص منه روح القوة، فلا يستطيع جهاد عدوّه، ولا يستطيع طلب المعيشة.

ومنهم من ينقص منه روح الشهوة، فلو مرّت به أصبحُ بنات آدم لم يحنّ لها ولم يقم، وتبقىٰ روح البدن فيه، فهو يدبّ ويدرج حتىٰ يأتيه ملك الموت، فهذا الحال خير ؛ لأن الله هو الفاعل به، وقد تأتي عليه حالات في قوّته وشبابه فيهمّ بالخطيئة، فتشجعه روح القوة، وتزيّن له روح الشهوة، وتقوده روح البدن حتىٰ توقعه في الخطيئة، فإذا لامسها نقص من الإيمان وتفصّىٰ منه، فليس يعود فيه حتىٰ يتوب، فإذا تاب تاب الله عليه، فإن عاد أحلّه نار جهنّم.

فأما أصحاب المشأمة فهم اليهود والنصارىٰ، يقول الله عزّ وجلّ: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ ﴾، يعرفون محمّداً والولاية في التوراة والإنجيل كما يعرفون أبناءهم في منازلهم، ﴿وَإِنَّ فَرِيقاً مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ * الحَقُّ مِنْ رَبِّكَ ﴾ أنك الرسول إليهم ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ المُمْتَرِينَ ﴾[٢].

فلما جحدوا ما عرفوا ابتلاهم بذلك، فسلبهم روح الإيمان، وأسكن أبدانهم ثلاثة أرواح: روح القوة، وروح الشهوة، وروح البدن، ثمّ أضافهم إلىٰ الأنعام فقال: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا كَالأَنْعَامِ ﴾[٣]؛ لأن الدابة إنّما تحمل بروح القوة، وتعتلف بروح الشهوة، وتسير بروح البدن).

فقال السائل: أحييت قلبي بإذن الله يا أمير المؤمنين[٤].

بيان: سبق متفرقاً في المجلّدات بيان ما اشتمل عليه بعض الحديث.

وقال محمّد صادق في شرح الحديث الأوّل: «لوجود ما سوىٰ الله مراتب ثلاث: أعلىٰ، وأوسط، وأدنىٰ، وكل منها إما حقيقة أو إضافة. فهذه أزواج ثلاثة. وللمقربين ـ الذين هم زوج واحد من الأزواج الثلاثة ـ أرواح خمسة في الاعتبار، وروح واحدة في الوجود، وهي أنفسهم الناطقة، فإنّ الناطقة باعتبار تقدّسه عن الظلمات الإمكانية: روح القدس، وباعتبار معرفتها بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ـ سواء كانت المعرفة بمرتبة أتم أو

(١) «الحج» الآية: ٥. (٢) «البقرة» الآية: ١٤٦ - ١٤٧.

(٣) «الفرقان» الآية: ٤٤.

(٤) «الكافي» ج ٢، ص ٢٨١ - ٢٨٤، باب الكبائر، ح ١٦، بتفاوت، صححناه علىٰ المصدر.

أنقص، وتلبّسه بالتقوىٰ والأعمال الصالحة ـ: روح الإيمان، وباعتبار محبتها لطاعة الله: روح الشهوة، وباعتبار حركتها إلىٰ الناس ومن الناس: روح المدرج.

فهذه الأرواح الخمسة للمقربين، وجميعها هي النفوس الناطقة لهم، والاختلاف بالاعتبار.

ولأصحاب اليمين أربعة من الخمسة، وليس فيهم روح القدس عن الظلمات الإمكانية، ولهذا صار المقربون من أهل الجنّة الروحانية، وأهل اليمين من أهل الجنّة الجسمانية».

أقول: كلّه خطأ، وما تجد في بعضه من الصواب فهو كسراب، حتىٰ إذا جاءه لم يجده شيئاً، لأن عنده الوجود واحد هو لله، ووجود غيره اعتباري حصل من التعيّنات الجزئية ولوازم الأعيان الاعتباريّة، ومتىٰ قطعت الاعتبار فلا وجود لها، بل هو لله، وهذا بالاتصال وظهور الله بها، والأول مقام التشبيه عنده، وكلّه ضلال.

وما سوىٰ الله ينقسم إلىٰ وجود حادث، هو فعله ومشيئته، وهو مطلق مقيّد بالإطلاق، وإلىٰ وجود مقيّد، وينقسم إلىٰ جبروت وملكوت وملك، وله برزخان: الأول: الأرواح بين الأولَين، والثاني: المثال بين الثاني والثالث، فهذه خمسة، هذا بحسب الإجمال.

وليس المراد بالحقيقة فيها والإضافة علىٰ مراده من قواعده، وليس معنىٰ الزوج فيها ذلك، بل الصنف، وباعتبار ضم بعضه لبعض سمي زوجاً، وفي الحديث دليل عليه؛ لقوله عليه السلام: **(ثلاثة أصناف، فقال تعالىٰ)**[1]...

والأرواح خمسة في الاعتبار وفي نفس الأمر، تختلف بحسب البدء والعود والصفات واللوازم، كما عرفت، ولا تجمعها رتبة واحدة، فإن ترتيبها من السلسلة [الطولية][2]. نعم، كل واحدة بحسب إفرادها من السلسلة العرضيّة تجمعها رتبة واحدة، وتختلف بحسب تفاوت الاستعداد والشدّة والضعف.

وأين النفس اللاهوتية والقدسيّة ؟! فالقدسيّة من أشعتها وفاضلها، وأينه والمستنير والأصل ؟! ومما سبق يظهر لك زيادة فيه.

وأصحاب اليمين ليس فيهم الروح الكلّية الإلهيّة، بحسب الأصل والتمام، لا بحسب الفرع والتأييد، والأول هو الذي عليه مدار التخصيص والتقسيم في روايات الباب.

---

(١) إشارة إلىٰ قوله عليه السلام في الحديث الأول: (إن الله تبارك وتعالىٰ خلق الخلق ثلاثة أصناف، وهو قول الله عزّ وجلّ).. وذكر الآية.

(٢) في الأصل: «الطويلة».

وفي القسم الأول الظلمات الإمكانية بحسب الإمكان لا الكون، وهي ظلمة الإمكان، و[هي] فيما سوىٰ محمّد ﷺ وآله، لكن من باب: «حسنات الأبرار سيئات المقرّبين»[1]، لأنه لم تحصل بتمامها إلّا فيهم ﷺ، وفيما سواهم من الأنبياء والأوصياء بحسب الأشعة والفاضل.

وللمقربين الجنة الجسمانية أيضاً، ولأصحاب اليمين من الجنّة الروحانية قسط أيضاً، كيف ولهم الاعتقاد [اليقيني][2] ومعرفتهم النورانية ولو في صنف منهم، وكلّه من فاضل ما للأول، والأصل فيهما الولاية، فهي المادة والأصل.

قال: «وعلىٰ هذا القياس، لأصحاب الشمال الأشقياء ثلاثة من الأرواح الخمس إن كانوا كفاراً، لانتقال الروحين الأولين عنهم، وهما روح القدس وروح الإيمان، وفيهم روح شهوة المعصية، وروح القوة علىٰ معصية الله تعالىٰ، وروح المدرج يتحركون به إلىٰ الناس ومن الناس. وإن لم يكونوا من الكفار، بل يكونوا من المؤمنين العاصين، فلهم أربع من الأرواح، وهو روح الإيمان، وروح القوة، وروح الشهوة، وروح المدرج. فهم [مرتبة][3] من أصحاب اليمين، وهم أيضاً من أصحاب الجنة الجسمانيّة بعد استيفاء العذاب بإزاء شقاوتهم».

أقول: ما فيه من التدارك ظاهر مما سبق، والقسم الثاني داخل في أصحاب اليمين، فالمراد بهم من اعتقد ولاية الأئمة، والتقسيم الثلاثي مستقصىً، ولا يدخل هذا في أصحاب الشمال ولا يخرج. نعم، يقسم أصحاب اليمين إلىٰ أقسام، وكذا أصحاب الشمال.

والمقربون هنا ـ وهم السابقون ـ خاصّ بالأربعة عشر ﷺ، ولهم ترتيب بحسب مرتبتهم التي لا يشاركون فيها.

وقال في شرح الحديث الثاني: «قد عرفت أن هذه الأرواح نفس ناطقة واحدة بالوجود، وخمسة بالاعتبار، فإن النفس إذا تقدست عن الظلمات الإمكانية: روح القدس، وباعتبار معرفتها بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر: روح الإيمان، وباعتبار كونها حياة البدن: روح الحياة، وباعتبار قوتها علىٰ الطاعة أو المعصية: روح القوة، وباعتبار طلبها الأمور

---

(١) هو من كلام أبي سعيد الخرّاز، كما ذكره ابن عساكر في ترجمته، باختلاف يسير في لفظه. وعدّه بعضهم حديثاً. انظر: «تاريخ مدينة دمشق» ج ٥، ص١٣٧، الرقم: ٧٠؛ «كشف الخفاء» ج ١، ص٣٥٧، الرقم: ١١٣٧.

(٢) في الأصل: «التعيني».

(٣) في الأصل: «قريبه».

المرغوبة: روح الشهوة، [وباعتبار]».

[أقول:](١) عرفت بطلانه مما سبق فلا نطيل بالإعادة.

[قال](٢) «(وبروح القدس عرفوا ما تحت العرش) ـ أي ما تحت ذات الله تعالىٰ ـ (إلىٰ ما تحت الثرىٰ)، وهو مركز الأرض، والثرىٰ تراب مخلوط بالماء. وإنّما خصّ المعرفة بما دون العرش لأن المعرفة هي عين الوجود عند الأقدمين».

أقول: انظر إلىٰ الضلال الظاهر وكلام المتصوّف، يجعل العرش ذاته تعالىٰ، وسبق منه مكرراً، لأن عنده الوجود واحد هو الله، وما سواه اعتبارات قائمة به [بزعمه](٣).

ثمّ وإذا قال في العرش بهذا الضلال فكيف يجعل النهاية مركز الأرض الحسيّة؟! وليس هو نهاية الوجود أيضاً، كما أشرنا له. والمعرفة وإن كانت عين الوجود لأنها تقع علىٰ قديم، [ولا] هي عارضة غير ذاتية، لكن الوجود ينقسم إلىٰ واجبي وإمكاني، والمعرفة معرفة دلالة لا معرفة إحاطة.

والمراد بما تحته: الوجود المقيّد بأقسامه الذاتية والعرضيّة، وهي القبضتان، والعرش: العلم الإجمالي الفعلي أو المشيئة الأمريّة.

قال: «وصاحب روح القدس بوجوده يحيط بجميع ما سوىٰ الله، والإحاطة لا تكون إلّا بالممكنات التي هي ما سوىٰ الله تعالىٰ، وهي تحت عرش ذاته المقدّسة، وباعتبار أنّها ممكنات مغاير للواجب تعالىٰ باعتبار وجوبه. وإنّما خصّص المعرفة بما سواه لأنه مغاير له تعالىٰ، والمعرفة تكون بالمغاير في العرف العام».

أقول: ليس للنفس الناطقة هذه المرتبة، ومراده أنّ وجوده وجود الله فيحيط بما سواه، لما سبق منه مكرراً. وليس المراد من العرش الذات، ومراده بمغايرتها للواجب بحسب الاعتبار والمشخصات الجزئيّة، وهي أعدام نشأت من أعدام، ولا وجود لغيره بزعمه. ومافيه زيادة ظاهر للفطن.

قال: «ثمّ المراد من الحدثان الحادثات، وهي ما سوىٰ الله، وكلّ ما سوىٰ الله لهو ولعب؛ لأنه اعتباريات لا أصل لها في الوجود، والأصل فيه هو الله تعالىٰ. فمعنىٰ العبارة أنّ روح القدس لا يصيبها إلّا التوجه إلىٰ الله، فهي لا تلهو ولا تلعب، وباقي الأرواح هي ما سوىٰ الله

---

(١) في الأصل: «قال». (٢) في الأصل: «أقول».

(٣) في الأصل: «وبزمنه».

تعالىٰ، فكلّها تلهو وتلعب».

أقول: هذا منه صريح فيما قلناه في عبارته قبل وصرّح في غير موضع، ولا يخفىٰ بطلانه وبطلان النصوص به، فليس المراد من الأرواح ما زعمه، ولا معنىٰ الحدثان، بل ما سمعت من معنىٰ اللهو واللعب، وهو من الحدثان الذي يصيب غيرها، وكذا [و]السهو وغير ذلك. ويدل علىٰ ما نقول حديث الكافي(١) المنقول في الشرح فراجعه، وسيأتي مزيد كلام فيه إن شاء الله.

وكل هذا استثناء من قوله بوحدة الوجود، وما سواه أُمور اعتباريّة لا تأصل لها، ووجوده هو في نفس الأمر، فالممكن إذا جرّد عنها هو الله، فحقيقته حاصلة من عدم ومن وجوب أحدي. فإنّا لله وإنّا إليه راجعون من هذا الاعتقاد، ولكن تبع أهل الضلال يوجبه وزيادة.

وقال محمّد صالح المازندراني في الشرح: «كما أن الروح - يعني النفس الناطقة - تسمّىٰ مطمئنة ولوّامة وأمّارة بالسوء، باعتبارات مختلفة، كذلك تسمّىٰ بروح المدرج باعتبار أنّها مصدر للذهاب والمجيء وسبب للحركة، وروح الشهوة باعتبار أنّها مع القوة الشهوية تشتهي طاعة الله تعالىٰ وإتيان الحلال وغير ذلك، وروح القدرة باعتبار أنّها تقدر بسبب القدرة المعدّة لها علىٰ الإتيان بما تشتهيه، وروح الإيمان باعتبار أن الإيمان والعدل والخوف من الله يتحقق بها، وروح القدس باعتبار اتصافها بالقوة القدسيّة التي تتجلىٰ فيها لوائح الغيب وأسرار الملكوت المختصّة بالأنبياء والأوصياء، وهم بسببها عرفوا الأشياء كلّها كما هي، وصاروا من أهل التعليم والإرشاد»(٢) انتهىٰ.

وما يرد عليه ظاهر من كلامنا السابق.

❑ الحديث رقم ﴿ ٣ ﴾

قوله: ﴿عن المفضّل بن عمر، عن أبي عبد الله ؑ، قال: سألته عن علم الإمام بما في أقطار الأرض، وهو في بيته مرخىً عليه ستره، فقال: يا مفضّل، إنّ الله تبارك وتعالىٰ جعل في النبي خمسة أرواح: روح الحياة، فبه دبّ

---

(١) «الكافي» ج ٢، ص ١٨١، باب الكبائر، ح ١٦.

(٢) «شرح المازندراني» ج ٦، ص ٦٢ - ٦٣، باختصارٍ ما.

ودرج، وروح القوة، فبه نهض وجاهد، وروح الشهوة، فبه أكل وشرب وأتىٰ النساء من الحلال، وروح الإيمان، فبه آمن وعدل، وروح القدس، فبه حمل النبوة. فإذا قبض النبي انتقل روح القدس فصار إلىٰ الإمام، وروح القدس لا ينام ولا يغفل ولا يلهو ولا يزهو، والأربعة الأرواح تنام وتغفل وتزهو وتلهو، وروح القدس كان يرىٰ به ﴾.

أقول: اعلم أن مقام محمّد صلى الله عليه وآله والاثني عشر والزهراء مقام الفؤاد وعالم الأمر والسرمد، وهو واحد نوعاً، وكذا هم فيه، [وبذا][1] ترتب بحسب ترتبهم، فله أول ووسط وآخر، وكذلك هم في مقام العقل والمعاني وما بعد ذلك بحسب ظهورهم الحسي، لكن وحدتهم في مقام السرمد باعتبار المقام والتلقي، كل واحد برتبته، بل بحسب ذواتهم وترتبها، فهم مترتبون ومتفاضلون كما سبق، ومعه لا ينافي الوحدة.

فإذا كانوا كذلك فالروح التي لهم جميعاً واحدة بحسب المبدأ، وإن تعددت بحسب قوابلهم وتمكينها، فرتبتهم بحسب المبدأ واحدة، وهي ذات ترتيب، فانفصال بعض من بعضٍ كالسراج من آخر، ولا كذلك غيرهم بالنسبة لهم، بل كالشعاع من الشمس، فلا تجمعها رتبة واحدة، بل كلّ في رتبة، بخلافهم عليهم السلام فتجمعهم رتبة وإن ترتبوا؛ لعدم كونهم واحداً شخصياً، بل متعددون أشخاصاً.

فالروح الكلي ـ سواء أُريد به العقل الأوّل، أو الواسطة بين العقل الكلي والنفس الكلّية، أو مَلَك عظيم له رؤوس بعدد الخلائق ـ والأمري هو معهم، وقيامه بهم، وإن ترتبوا بحسب مراتب قابليّتهم وبحسب ظهورهم الزماني، لكلّ لازمٌ خاصّ وعملٌ بهذه الروح، كما هو لازم التعدد والقابليّة القول بتعدد أرواحهم، وهو كذلك، لكن لكونها كلّية والرتبة واحدة، وكذا جهة الفاعليّة، قيل: واحدة، في هذه النصوص وغيرها، فافهم.

وفي الزيارة الجامعة: (**وأشهد أن أرواحكم ونوركم وطينتكم واحدة، طابت وطهرت، بعضها من بعضٍ**)[2]... إلىٰ آخره.

والمشيئة اقتضت [الروح الكلّية] أن يكون أول الكون واحداً، ومقامهم عليهم السلام مقام

---

(١) في الأصل: «وبذ».

(٢) «تهذيب الأحكام» ج٦، ص٩٨، ح١٧٧، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

الأمر، فيكون تعددها بتعدد القوابل وترتيبهم، فهي واحدة كلّية ظاهرة في كل واحد علىٰ ترتيبهم، وتتوجه ظاهراً للقديم بالأمر، فإذا مات انتقلت ظاهراً إلىٰ الثاني في آخر دقيقة من عمره، وهذا المراد من انتقالها إلىٰ الثاني بعد موت الأوّل، وإلّا فهي قبلُ مع الثاني بواسطة، وإن كان الحكم ظاهراً للأول، والثاني صامت، وينطق بإذن الأول، فلا يجتمع إمامان في وقت إلّا وأحدهما صامت، كما سبق في بابه[١].

ولا تتوهم من ذلك تناسخاً بوجه، فإنه باطل مطلقاً، كما سيأتي في المعاد. كيف وهذا روح إلهي، أو قل: ملك مؤيّد لهم بعد تمامهم ؟! فهو من مراتب الكمال لحال نزول الروح ليلة القدر. وبقي كلام بعد، فافهم.

وإذا عرفت المراد من الانتقال فهي لا يخلو منها الأوّل، فلا يخرج عن النبوّة أو الوصاية، وإن انتقلت عنه في التوجه الظاهري لموته إلىٰ الثاني، ويبقىٰ مع الأول غيباً، ولا يصل إلىٰ الثاني إلّا بعد مروره بالأوّل، وإلّا كان اللاحق أفضل، وليس كذلك، كما مرّ في بابه.

والزهو: الباطل والكذب والاستخفاف[٢].

وورد أنّه ﷺ قال: (تنام عيني ولا ينام قلبي)[٣].

وعنهم عليهم السلام (حكمنا في النوم واليقظة واحد)[٤].

ولهذا لا يحتلم[٥]، إذ لا مدخل للشيطان فيهم بوجه، [ولا][٦] ينقض وضوءهم النوم، وإن جددوا منه الوضوء.

وإذا كان [رؤيته][٧] بروح القدس فهو يعرف الأشياء بملكوتها وجهة غيبها، فيعرف ظاهرها بطريق أولىٰ، ولا يحجب رؤيتَه الجدارُ[٨]، ويرىٰ من خلفه كما يرىٰ من أمامه، ولا ظل له[٩].

---

(١) انظر: «الكافي» ج ١، ص ١٧٨، باب أن الأرض لا تخلو من حجة، ح ١.

(٢) انظر: «لسان العرب» ج ٦، ص ١٠٥، مادة «زها».

(٣) «سنن أبي داود» ج ١، ص ٥٢، ح ٢٠٢؛ «مجمع البيان» ج ٣، ص ٢٤٣، وفيهما: «عيناي» بدل: «عيني».

(٤) «قرب الإسناد» ص ٣٤٨، ح ١٢٥٨؛ «الكافي» ج ١، ص ٥٠٩، ح ١٢، بالمعنىٰ.

(٥) «عيون أخبار الرضا» ج ١، ص ٢١٣، ح ١. (٦) في الأصل: «والا».

(٧) في الأصل: «ريته». (٨) «بصائر الدرجات» ص ٢٥٧، باب ١٤.

(٩) «عيون أخبار الرضا» ج ١، ص ٢١٣، ح ١.

وقد عرفت معنىٰ عصمتهم ومقامها الأمري، في المجلّد السادس وغيره، وهي توجب ما ذكر هنا وزيادة، وهو يوجب عصمة الأرواح الأربعة فيهم، إذ لا مخالفة وإعراض فيهم بوجه، وإن أصابها المرض وأمثاله، فليس من النقائص البشريّة، ولاكذلك هي في غيرهم، كما مرّ.

وقال محمد صادق: «زهاه وأزهاه: تهاون به. وهذه الأرواح أيضاً هي النفوس الناطقة، واحدة بالوجود، ومختلفه بالاعتبار».

أقول: عرفت بطلانه عقلاً ونقلاً، فلا حاجة إلىٰ الإعادة.

قال: «(**فإذا قُبض النبي صلى الله عليه وآله انتقل روح القدس إلىٰ الإمام**)، أي يظهر مثله في الإمام؛ لِما علمت أن روح القدس هي النفس النبوي، والنفس لا تنتقل بعينها إلىٰ البدن الآخر، وإلّا يلزم التناسخ، وهو باطل بالأدلّة العقليّة والشرعيّة، فيوجد مثله في الإمام؛ لوجود خواص النبي صلى الله عليه وآله في الإمام».

أقول: ليست هي نفسه وإن اختصّت به، ولا تكون في غيرهم إلّا بوجه شعاعي، [لكنّها][1] كلّية لها تعدد بحسبهم، وكل واحد مختصة به بحسب رتبته علىٰ ترتيبهم. وإذا وجد المثل فلا انتقال مطلقاً، وليس جميع خواص النبيّ صلى الله عليه وآله في الإمام، وإلّا كان نبياً.

وقوله السابق بأنّه حال الفناء فيه مساوٍ له، وهو سمعه وبصره وجميع أعضائه، باطل، كما سبق. وعلىٰ ما قلنا لك لا تناسخ، والإمام اللاحق يزيد علىٰ السابق بأشياء، وكلّها ترجع إلىٰ هذا العالم.

قال: «(**وروح القدس لا تنام ولا تغفل ولا تلهو ولا تزهو**)؛ لأن هذه من لوازم الجسم أو الجسماني، والروح ليس بجسم؛ لأنها مجردة في حد ذاتها بالاتفاق، وليس بجسماني أيضاً، من تقدّسها من ظلمة الإمكان، والجسماني آخر مراتب الإمكان ونهايتها، وهو ينافي تقدّس الروح».

أقول: الصفات الأربعة كما تكون صفات الجسم تكون صفة للنفس بحسبها، فلها نوم لاكنوم الجسم أو الجسماني، وكذا غفلة ولهو، فلا يصحّ منه التعليل [بأيّها][2]، فالعلة أخصّ أو مباينة.

---

(١) في الأصل: «لكنه».

(٢) في الأصل: «بابها».

ونقله الاتفاق علىٰ تجرّدها في ذاتها ممنوع؛ ففيها أربعة عشر قولاً[١]، لا يحضرني تفصيلها كلّها، وهي جسمانية التعلّق اتفاقاً، ولذا سمّيت نفساً.

وليس الجسماني آخر نهاية الإمكان، ونهايته فعله وهو المشيئة، وما سوىٰ الله ممكن وجوداً وماهية في جميع حالاته، ولا خروج له عنه.

قال: «والحق أن يقال: إنّ روح النبي ﷺ بعينها تنقل إلىٰ الإمام، بأن يزول عنها التعيّنات التي في شخصه ويتصف بالتعيّن المقدّس عن الإمكان، وبهذا لا يلزم التناسخ؛ لأن التناسخ عبارة عن زوال التعيّن الإمكاني والتلبس بالتعيّن الإمكاني الآخر، وهاهنا ليس كذلك كما لا يخفىٰ».

أقول: انظر إلىٰ الضلال الظاهر، وبنىٰ هذا علىٰ ما سبق منه من فناء الإمام في الرسول واتحاد النفس به حينئذ؛ لأنه هو إذا جرّد عن التعيّن الشخصي، وكذا هو بالنسبة إلىٰ الله، بل ممكن كذلك، وعرفت بطلانه، وهو فرّ من ضلال ووقع في أضلّ. وحينئذ ـ علىٰ زعمه ـ لا انتقال، فهما واحد في نفس الأمر، والتعيّن الشخصي أمر اعتباري.

وليس معنىٰ التناسخ كما زعم، لكنّه فرّعه علىٰ وحدة الوجود، واتحاد [الذاتين][٢]، وصيرورته سمعه وبصره، وهو هو. وهذا باطل كما عرفت، ويلزمه أيضاً التناسخ الذي فرّ منه، إذ لا خروج له عن الإمكان، بل كل ممكن كذلك، فلابدّ |منه| وجوداً وماهية، ذاتاً وعرضاً، ويلزم الانتقال من إمكان إلىٰ إمكان آخر، [وإلّا فلا تنقّل][٣]، ويلزمه مفاسد تظهر مما سبق.

* * *

---

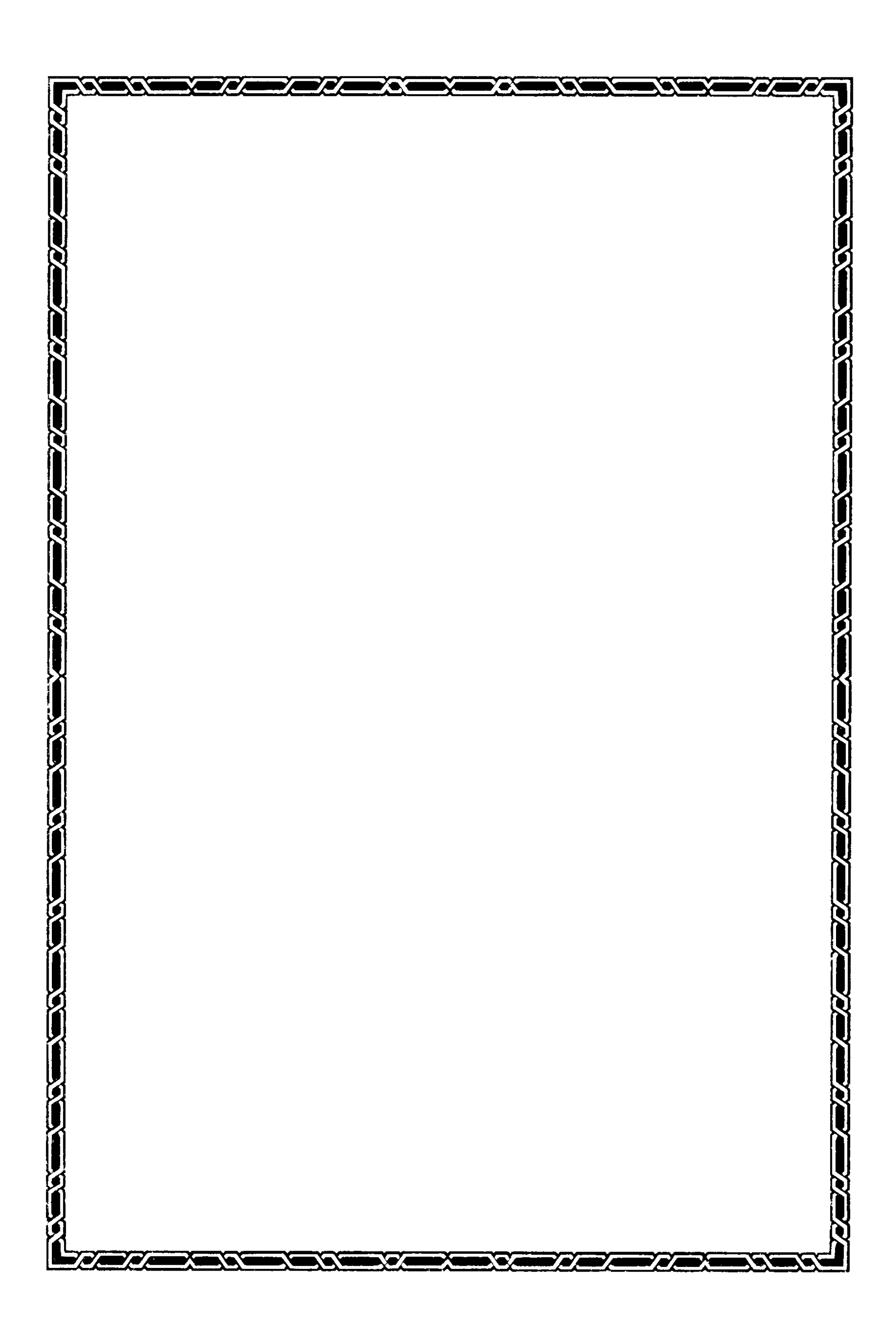
(١) انظر: «شرح المواقف» ج٧، ص٢٤٧ - ٢٥٠؛ «شرح المقاصد» ج٣، ص٣٠٥؛ «بحار الأنوار» ج٥٨، ص٧٥.

(٢) في الأصل: «الذاتيين».

(٣) في الأصل: «الا فلا وتنقل».

الباب السادس والخمسون

الروح التي يسدّد الله بها الأئمة عليهم السلام



أضواء حول الباب

أقول أحاديث الباب ستة، وهذا المضمون مروي في غير الكافي ومتضح عقلاً، لأن الله لا غفلة له عن خلقه، ولم يتركهم مهملين، بل جعلهم عليهم السلام القائمين مقامه فيهم، وأيّدهم بروحه، واختصهم ببرهانه، في مقام السرمد والقِدم المخلوق، كما في خطبة الغدير[1] واليتيمة وغيرها[2]. ولا يمكن أن يرفع يده عنهم، فدائماً في الإمداد لهم بما يظهر لهم بهم.

وهم مقامهم الأوّل مقام الإمداد، وظهوره لهم بهم، فلابدّ لهم من التسديد، وإلّا لم يقوموا بالأثقال، ولم يكونوا حجته وبرهانه. وليس كذلك، بل انتجبهم واختارهم بعلمه، وهو العلم المخلوق بنفسه لا الذاتي، وأعزهم بهداه، واختصهم ببرهانه في جميع مقامات وجودهم، ومنه الاسم الأعظم الذي به يعلمون ما أرادوا، ويفعلون ما شاؤوا. وأيدهم بروح القدس، المسدّد لهم، فلا يخطئون الواقعي أبداً، والمذكّر لهم فلا ينسون، والمعلّم لهم فلا يجهلون، في إمدادهم في عقولهم ونفوسهم وأجسادهم وأجسامهم، فهم أنوار لاهوتية.

ولا تتوهم من ذلك أن في خلقه أفضل منهم وأقرب بعد محمّد صلى الله عليه وآله؛ لأنه هذه الروح اختصهم بها وحملوها، ولم تكن مع أحد سواهم، وما لسواهم فمن أشعتها ووجوهها.

---

(١) «مصباح المتهجد» ص٦٩٧.

(٢) «تهذيب الأحكام» ج٦، ص٩٧، ح١٧٧.

ومعلوم [أنّ][١] العاقل إنّما يسدد ويعلم بعقله، فإذا [قابلته][٢] بجهته الأُخرىٰ المقابلة تكون أفضل، ولولاه لم يعلم الكتاب ولا الإيمان، وإنّما اهتدىٰ به. وإذا اعتبرت العاقل كان أفضل، فذواتهم وحقائقهم تشملها وزيادة، لأنها عبارة عن المجموع، وهي أفضل من الأفراد. وبهذا يندفع ما يتوهم هنا من الإشكالات.

مراتب الروح المؤيِّدة للأئمة عليهم السلام

المرتبة الأولىٰ: وأعلىٰ مقامات الروح ـ المؤيدة لهم والمسددة لهم ـ مشيئته، فإنهم محلها ومظهر شؤونها، العاملون بها وبالقرآن، فإنه ظاهر المشيئة، وبها خلق كل شيء [وحياة][٣] كل شيء، ولم يؤيد بجميعها سوىٰ محمد صلى الله عليه وآله والثلاثة عشر، ولا تأييد أعظم من هذا التأييد وأبلغ وأجمع منه.

[والمرتبة][٤] **الثانية:** الروح المؤيدون بها، وهو الماء الذي به حياة كل شيء، ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَىٰ المَاءِ﴾[٥]، [ويصدق عليها الروح المؤيدون بها]، وهي الأمر المفعولي، ويصدق عليهما روحا الأمر، ولم يسجد لآدم، وهما خارجان عن جنس الملائكة وأفضل، فإن نزول الملائكة بهما، قال الله تعالىٰ: ﴿أَتَىٰ أَمْرُ اللهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ * يُنَزِّلُ المَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ﴾ الآية[٦].

وكانوا عليه يسبّحون الله ويعبدونه قبل الخلق بألف دهرٍ، أو ألفي دهر، أو أربعة عشر ألف، علىٰ اختلاف الروايات[٧]. ويطلق عليهما الأمر الفاعلي والمفعولي، ويصح لك إطلاق الروح الواحدة عليهما، وهو حقائقهم المخلوقة في مقام الأمر ومبدأ فطرتهم.

والمرتبة الثالثة: روحهم عليهم السلام المؤيدون بها، وهي أوّل خلق من الوجود المقدس، وتسمىٰ بالنور أيضاً، وبالقلم، وبالعقل الكلّي، ويملك له رؤوس بعدد الخلائق، ما كان وما يكون.

وفي علل الصدوق، بسنده إلىٰ عمر بن علي، عن أبيه علي بن أبي طالب عليه السلام: (أن النبي صلى الله عليه وآله **سئل: مما خلق الله العقل؟ قال: خلقه ملكاً له رؤوس بعدد الخلائق، من خلق ومن**

---

(١) في الأصل: «انما».

(٢) في الأصل: «قابليه».

(٣) في الأصل: «وحواه».

(٤) في الأصل: «والرتبة».

(٥) «هود» الآية: ٧.

(٦) «النحل» الآية: ١ - ٢.

(٧) انظر: «بحار الأنوار» ج ٢٥، ص ١ وما بعدها.

يخلق إلىٰ يوم القيامة، ولكل رأس وجه، ولكل آدمي رأس من رؤوس العقل، واسم ذلك الإنسان علىٰ وجه ذلك الرأس مكتوب، وعلىٰ كل وجه ستر ملقىً، لا يكشف ذلك الستر عن ذلك الوجه حتىٰ يولد هذا المولود ويبلغ حدّ الرجال أو حدّ النساء، فإذا بلغ كشف ذلك الستر، فيقع في قلب هذا الإنسان نور، فيفهم الفريضة والسنّة، والجيد والرديء. ألا ومثل العقل في القلب كمثل السراج في وسط البيت)[١].

ومثله روي: (إن الله خلق ملكاً له رؤوس بعدد بني آدم، ولكل رأس وجه عليه اسم شخصٍ منهم، وعلىٰ ذلك الوجه ستر، فإذا ولد مولود من بني آدم ارتفع عن الستر من الوجه شيء، ثمّ لا يزال كلّما نشأ ذلك المولود يرتفع من الستر عن الوجه، فيشرق نوره بكماله في القلب قليلاً، حتىٰ يرتفع الستر بتمامه عن الوجه، فيشرق نوره بكماله في القلب).

وهذا الروح ـ عند بعض العلماء[٢] ـ هي المذكورة في رواية أبي بصير ليث المرادي الآتية، عن أبي عبدالله عليه السلام، في قوله تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحاً مِنْ أَمْرِنَا﴾ الآية[٣]، قال: (خلق من خلق الله عزّ وجلّ أعظم من جبرئيل عليه السلام وميكائيل، كان مع رسول الله صلى الله عليه وآله يخبره ويسدّده، وهو مع الأئمة من بعده)[٤].

وفي الصحاح عنه عليه السلام، في قوله تعالىٰ: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾[٥] قال: (خلق أعظم من جبرئيل وميكائيل، لم يكن مع أحد ممن مضىٰ غير محمّد صلى الله عليه وآله، وهو مع الأئمة يسددهم، وليس كل ما طلب وجد)[٦].

ويحتمل أنّها الروح السابقة أيضاً، وهذه الروح الثالثة المؤيدون بها. وعرفت أن ما يؤيد الشيء عقله وروحه ونفسه، وبها يعرف ويؤمن ويعبد.

أنوار العرش

وهذه الروح في الرتبة الثالثة التي في العرش تشتمل علىٰ أنوار أربعة هي أرواح أيضاً: الأولان: روح الأمر، والروح الموكّل علىٰ ملائكة الحجب، وهما |عن| يمين العرش

---

(١) «علل الشرائع» ج١، ص١٢٢، باب ٨٦، ح١، بتفاوت، صححناه علىٰ المصدر.
(٢) انظر: «روضة المتقين» ج٥، ص٤٧٠.
(٣) «الشورىٰ» الآية: ٥٢.
(٤) انظر الحديث الأول من هذا الباب.
(٥) «الاسراء» الآية: ٨٥.
(٦) انظر الحديث الرابع من هذا الباب.

أعلىٰ. الأول: وهو النور الأبيض. والثاني: الأصفر.

والثالث والرابع: النور الأحمر، والأخضر عن يساره، وهما النفس والطبيعة.

ومجموعها العرش، وهي أنوارهم، وهم الحاملون للعرش، [وأما حمل غيرهم][١] له من الملائكة الأربعة وغيرهم فجزئي. والعرش خلق من هذه الأنوار الأربعة.

وفي توحيد الصدوق، عن علي بن الحسين عليه السلام، في حديث طويل، [إلىٰ أن قال]* عليه السلام: (إنّ الله خلق العرش أرباعاً، لم يخلق قبله إلّا ثلاثة أشياء: الهواء والقلم والنور، ثمّ خلقه من أنوار مختلفة، فمن ذلك النور نور أخضر منه اخضرّت الخضرة، ونور أصفر منه اصفرّت الصفرة، ونور أحمر منه احمرّت الحمرة، ونور أبيض، وهو نور الأنوار، ومنه ضوء النهار.

ثمّ جعله سبعين ألف طبق، غلظ كل طبق كأول العرش إلىٰ أسفل السافلين، ليس من ذلك طبق إلّا يسبّح بحمد ربّه ويقدّسه بأصوات مختلفة وألسنة غير مشتبهة، ولو أذن للسان منها فأسمع شيئاً مما تحته لهدم الجبال والمدائن والحصون، ولخسف البحار، ولأهلك ما دونه، له ثمانية أركان، على كل ركن منها من الملائكة ما لا يحصي عددهم إلّا الله تعالىٰ، يسبّحون الليل والنهار لا يفترون، ولو حسّ شيء مما فوقه ما قام لذلك طرفة عين، بينه وبين الإحساس الجبروت والكبرياء والعظمة والقدس والرحمة والعلم، وليس وراء هذا مقال)[٢].

ثمّ قال عليه السلام: (لقد طمع الحائر في غير مطمع)[٣]... الحديث.

فهذا العرش هو الرتبة الثالثة للحقيقة المحمّدية، والهواء السابق عمق الوجود الأكبر والإمكان، والقلم. والرتبة الثانية له صلى الله عليه وآله [و]هو الماء الذي كان عليه العرش. والنور المشيئة وأول الأرواح، كما عرفت، وسيأتي في باب خلق أبدانهم وأرواحهم وقلوبهم[٤].

وعن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال: (إن لله نهراً دون عرشه، ودون النهر الذي دون عرشه نور نوّره، وإن في حافتي النهر روحين مخلوقين: روح القدس، وروح من أمره. وإن لله عشر طينات، خمس من الجنة، وخمس من الأرض) وفسّر العشر، ثمّ قال: (ما من ملك أو نبي من بعد جبله

---

(١) في الأصل: «اما وحمل غير».

(*) كذا في الأصل، والحديث منقول من أوله كما في «التوحيد». نعم، ورد الحديث في «تفسير علي بن إبراهيم القمي» بزيادة في أوله وآخره عمّا في «التوحيد».

(٢) انتهىٰ الحديث في: «التوحيد» ص ٣٢٥، ح ١، بتفاوت يسير.

(٣) «تفسير علي بن إبراهيم القمي» ج ٢، ص ٢٣. (٤) «هدي العقول» ج ٩، باب خلق أبدان الائمة...

إلّا نفخ فيه من إحدىٰ الروحين، وجعل النبي من إحدىٰ الطينتين). قيل لأبي الحسن: ما **الجبل ؟ قال: (الخلق غيرنا أهل البيت، فإن الله خلقنا من العشر طينات، ونفخ فينا من الروحين جميعاً، فأطيب بها طيباً)**[١].

وأول مبدأ ظهور الموجودات المقيدة الحاصلة من إدبار العقل من العرش، وهو هنا عقل الكل، وهو المراد بالنهر هنا.

والمراد بالروحين: روح الأمر وروح القدس [عن يمين][٢] العرش، وهما النور الأبيض والأصفر، ويسميان بروح أمره؛ لحصولهما من أمره عزّ وجلّ، وفي الظاهر هما النور الأخضر والأحمر. وغيب الأربعة أنوارهم عليهم السلام الأربعة، ولم يسجدوا لآدم. والآخران عن يسار العرش، وهما الروح [الموكّل][٣] علىٰ ملائكة الحجب.

وفي دعاء زين العابدين في السجادية[٤] ـ في الصلاة علىٰ الملائكة ـ أفرد روح الأمر وروح القدس وجبرئيل، وذكر الملائكة.

وكل نبي أو وصي غيرهم نفخ فيه من إحدىٰ الروحين، فبها عصموا وفهموا وعلموا، بخلافهم عليهم السلام، فخلوا منها جميعاً، فهم حقيقتهم ـ وكذا الطين ـ من أعلاها، فأيّدهم بروحه، وأكملهم بها، وأكملها فيهم، بخلاف غيرهم، ففيه وجه منها أو جهة منه.

والروايات الدالة علىٰ أنّه لا ينفخ في غيرهم من ذات ما ينفخ فيهم عليهم السلام ـ وإنّما هو من شعاعهم ـ متواترة، كما دلّ علىٰ الاصطفاء، وخلق غيرهم من شعاعهم وفاضل طينتهم، وأنّهم أفضل الكل.

وفي الكافي، في حديث محمّد بن مروان، عن أبي عبدالله عليه السلام: **(لم يجعل لأحد في مثل الذي خلقنا منه نصيباً، وخلق أرواح شيعتنا من طينتنا، وأبدانهم من طينة مخزونة مكنونة أسفل من تلك الطينة)**[٥].

وعبّر عنها في بعض بالنفخ، وبعض بالشعاع، وبعض بالأسفل، والمراد واحد، والتعدد باختلاف الاعتبار.

---

(١) «الكافي» ج١، ص٣٨٩، باب خلق أبدان الأئمّة، ح٣، بتفاوت، صححناه علىٰ المصدر.

(٢) في الأصل: «من».

(٣) في الأصل: «الموكلان».

(٤) «الصحيفة السجادية الكاملة» ص٤٢، في الصلاة علىٰ حملة العرش.

(٥) «الكافي» ج١، ص٣٨٩، باب خلق أبدان الأئمّة وأرواحهم. ح٢، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

وما عسىٰ أن يتوهم من لفظ الاصطفاء في بعض الروايات لا يدل علىٰ الاشتراك في طينته، أو تحمل علىٰ المشيئة، فتأمّل.

كما أنّه لا يدل [علىٰ] خلقهم عليهم السلام من الرسول أو من علي علىٰ تأخرهم رتبة في الكون، فمرتبتهم واحدة وكذا أرواحهم، لكنّها ذات مراتب، ويثبت في عالم الأمر، ولا يدل علىٰ التناسخ، فهي متعدّدة بتعدد هياكلهم، فروحهم كلّية، فافهم.

❏ الحديث رقم ﴿ ١ ﴾

قوله: ﴿عن أبي بصير، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن قول الله تبارك وتعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحاً مِنْ أَمْرِنَا مَاكُنْتَ تَدْرِي مَا الكِتَابُ وَلَا الإِيمَانُ﴾[1]، قال: خلق من خلق الله عزّ وجلّ، أعظم من جبرئيل وميكائيل، كان مع رسول الله صلى الله عليه وآله يخبره ويسدّده، وهو مع الأئمة من بعده﴾.

❏ الحديث رقم ﴿ ٢ ﴾

قوله: ﴿عن أسباط بن سالم، قال: سأله رجل من أهل هيت ـ وأنا حاضر ـ عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحاً مِنْ أَمْرِنَا﴾، فقال: منذ أنزل الله عزّ وجلّ ذلك الروح علىٰ محمّد صلى الله عليه وآله ما صعد إلىٰ السماء، وإنه لفينا﴾.

❏ الحديث رقم ﴿ ٣ ﴾

قوله: ﴿عن أبي بصير، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾[2]، فقال: خلق أعظم من جبرئيل وميكائيل، كان مع رسول الله صلى الله عليه وآله، وهو مع الأئمة، وهو من الملكوت﴾.

---

(١) «الشورىٰ» الآية: ٥٢.　　(٢) «الاسراء» الآية: ٨٥.

أقول: روىٰ الحديث الأوّل والثاني سعد بن عبد الله في بصائر الدرجات[١]، وروىٰ الأول محمّد بن العبّاس، بسنده عن أبي بصير والكناني، قالا: قلنا لأبي عبد الله عليه السلام ... الحديث[٢].

وعن أبي بصير، عن أحدهما عليهما السلام، قال: سألته عن قوله تعالىٰ: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾، ما الروح ؟ قال: (التي في الدواب والناس)، قلت: وما هي ؟ قال: (هي من الملكوت من القدرة)[٣].

وعن أسباط بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: (خلق أعظم من جبرئيل وميكائيل، مع الأئمة يفقّهمهم، وهو من الملكوت)[٤].

وفي العيّاشي، عنهما عليهما السلام ـ في الآية ـ: (إنّما الروح خلق من خلقه، له بصر وقوة وتأييد، يجعله في قلوب الرسل والمؤمنين)[٥].

ونسخة البصائر: (يجعله الله)[٦].

ووصف الروح بأنّه من الملكوت وبه عرف الكتاب والايمان يدل علىٰ أنّه الرتبة الثالثة لمحمّد صلى الله عليه وآله كما عرفت. ولا ينافي ذلك قوله تعالىٰ: ﴿رُوحاً مِنْ أَمْرِنَا﴾ أي ابتداء ظهورها منه أو بأمره؛ لقيام حروف الصلة بعضها مقام بعض، فإنها موجودة به.

ووصفها بأنّها روح القدس لأنها مجرّدة عن المادة والمدة والزمان، لأنها مقام المعاني لهم عليهم السلام.

والوجه في عدم صعود هذه الروح إلىٰ السماء مذ نزلت إلىٰ الأرض زمن التكليف ظاهر؛ لشدة الحاجة إليها واستمرار المعصوم.

والمراد بالنزول إليهم عليهم السلام وعليهم بالنسبة إلىٰ أهل الأرض، فالنزول عليهم إمّا غيباً كما في الأمم السابقة ـ ويصل لكل نبي بواسطتهم غيباً، فهم الواسطة لجميع الأنبياء والأوصياء ـ أو شهادةً في وقتهم، إمّا ظاهر مشهور، أو مستتر مغمور، ويوصلونه إلىٰ القرىٰ

---

(١) انظر: «مختصر بصائر الدرجات» ص ٢. (٢) «تأويل الآيات الظاهرة» ص٥٣٦.

(٣) «تفسير العياشي» ج٢، ص٣٣٩، ح١٦٣، صححناه علىٰ المصدر.

(٤) «تفسير العياشي» ج٢، ص٣٤٠، ح١٦٥، وفيه: (يفقههم) بدل: (يفهمهم).

(٥) «تفسير العياشي» ج٢، ص٣٣٩، ذيل ح١٦٠، مسنداً عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام، بتفاوت يسير.

(٦) «بصائر الدرجات» ص٤٦٣، ح١٢.

الظاهرة بما يرون فيه من المصلحة من المكلّف.

وعلىٰ جميع التقادير فنزولها عليهم لا تفارقهم، وما لغيرهم من الفهم والتفهيم والعلم وغير ذلك فهو وجه من وجوهها بواسطتهم عليهم السلام. وإذاكانت روحهم المختصة بهم فهو المفهّم لهم والمعلّم، فلا إشكال في ذلك، ولا دلالة فيه علىٰ نقص فيهم عليهم السلام بوجه، بل علىٰ الكمال، ولا يفهم الرجل ويعلمه ويعلم غيره [إلّا][1] بعقله، وهو بعضه، وكلّه هو وزيادة.

وعرفت أن الروح الثانية من الملكوت، وهو النور الأخضر والأحمر، والنور الأصفر يصح نسبتها للملكوت أو الجبروت. ومقام جبرئيل وميكائيل وباقي الملائكة دون هذه الروح، بل نزول الملائكة بها، كما قال الله تعالىٰ: ﴿ يُنَزِّلُ المَلائِكَةَ بِالرُّوحِ ﴾[2].

وشدّدوا عليهم السلام [علىٰ] الإنكار علىٰ من قال: إن الروح من الملائكة، واستدل عليه السلام بهذه الآية علىٰ الخروج[3]. وكذا إفرادها في دعاء زين العابدين[4]، وذكر جبرئيل معها وروح الأمر والملائكة.

فالوحي أول نزوله بما يتجلّىٰ لهم من فعله، بما ظهر لهم بهم في حقائقهم الغيبيّة، ثمّ ينزل منها إلىٰ روحهم الأمريّة ، ثمّ إلىٰ القدسيّة، ثمّ إلىٰ الملائكة، ويأتونهم به نقراً أو خطاباً لنفوسهم، أو خارجاً من غير رؤية، وسبق بيانه قبلُ فراجعه. فأين مقامها ومقام الملائكة ؟!.

نعم، ورد في بعض الروايات[5] تسمية جبرئيل بروح القدس، لكنه مع قرينة، ولا منافاة حينئذ، وستأتي إن شاء الله تعالىٰ.

تنبيه في أن التأييد في جميع المقامات

اعلم أن الروح في مقام ذكرهم عليهم السلام بالإطلاق يراد بها الأُولىٰ أو الثانية، أو عقل الكل، والنور الأبيض، والقلم، والعقل الكلّي، أو النور الأصفر والروح الكلي المتوسط بين العقل والنفس الكلّية، والأكثر إطلاقاً الأخيران. ولوجودها بأمره وتعلّقها به [و]تسمّىٰ بروح الأمر كما سمعت.

---

(١) في الأصل: «لا».

(٢) «النحل» الآية: ٢.

(٣) انظر الحديث السادس من هذا الباب.

(٤) «الصحيفة السجادية الكاملة» ص٤٢.

(٥) «تفسير علي بن إبراهيم القمي» ج١، ص٤٢١.

والله أيده بروحه وبرهانه في جميع المقامات:

ففي مقام عالم الأمر [هي][1] الأمر الفاعلي والمفعولي، وهما الأوّلان، بما اختارهم [به][2] وقبلوه، ولا يخالفونه بوجه، فلا مشيئة لهم من ذواتهم إلّا بأمره تعالىٰ، ولا قديم معه، ولا أقرب منهم، فاختيارهم حينئذ وتأييدهم بهم عليهم السلام لهم، بما يظهر من غيبهم ـ وهو غيب الإمكان ـ إلىٰ حقائقهم.

وفي المقام [الثاني][3] ـ وهو مقام المعاني ـ هو قابليته، بالماء الذي أودع فيه وكان عليه، فهم معانيه وصفاته.

وفي مقام الأبواب بالنور الذي أشرقت به السماوات والأرض، والتأييد حينئذ بالروح، وهو الحجاب الأصفر من أرباع العرش.

وفي المقام الرابع ـ وهو الإمامة ـ بوحي القرآن والملائكة، ويظهر حينئذ آثار ما سبق، ومنشأ التأييد مقامهم الأولي وحقائقهم، وينزل منه لمن دونه مترتباً.

ولو فسّرت الروح بالقرآن ـ كما روي[4] ـ فهم أيضاً مؤيدون في هذه المقامات، فإنه ظاهر مشيئته ومظهرها، ولذا كان أجمع الكتب، ولن يفارقهم وبالعكس، كما قال عليه السلام[5]، ولم يجمعه أحد بجميع أطواره وصفاته وأحواله إلّا هم عليهم السلام، ومن ادعاه غيرهم فكذّاب مفترٍ، وكانا واحداً بحسب عالم الأمر ومقام القلم والعقل الكلّي، وبعدُ في النزول افترقا، وكان كل واحد يدور علىٰ الآخر، والجهة مختلفة، وفي الافتراق كان ملكاً وقرآناً، أو إنساناً ولفظاً يتلىٰ.

وفي العيّاشي، عن أبي جعفر عليه السلام: **(إن الله جعل ولايتنا أهل البيت قطب القرآن وقطب جميع الكتب، عليها يستدير محكم القرآن، وبها نوّهت الكتب ويستبين الإيمان)**[6].

قال محمّد صادق في شرح الحديث الأول: «قد علمت أن لنفس المقربين قوة، إذا أرادوا أن تظهر في الخارج تظهر، مع كونها في بدنهم.

---

(١) في الأصل: «في». (٢) في الأصل: «بهم».

(٣) في الأصل: «الثالث».

(٤) «مجمع البيان» ج٨، ص٦٦٥؛ «تفسير الكشاف» ج٢، ص٦٩٠، أورداه بلفظ: «قيل».

(٥) «المستدرك علىٰ الصحيحين» ج٣، ص١٢٤؛ «الصواعق المحرقة» ص١٢٤، ح٢١.

(٦) «تفسير العياشي» ج١، ص١٦، ح٩، مسنداً عن أبي عبدالله عليه السلام.

روىٰ المقداد: رأيت عليّاً في حرب الخندق قبل المجاهدين، [ورأيته][(١)] بعدهم أيضاً في زمان واحد، وعرضت ذلك بعد الفتح علىٰ رسول الله ﷺ فقال: (**لا تعجب في ذلك، فإنّا نحضر في القيامة عند كلّ شخص وعند كل خطر في زمان واحد**).

فإذا ظهرت نفس النبي في الخارج يتكلم معه، ويخبر باطنه [ظاهره][(٢)]، ويسمىٰ النفس بهذا الاعتبار جبرئيل، وباعتبار كونها في باطن النبي ﷺ ومنشأ الإلهامات يسمّىٰ روحاً.

فالروح أعظم من جبرئيل وميكائيل؛ لأن فيهما نحو مغايرة وانفصال عن النبي ﷺ، بخلاف الروح فإنه باطن النبي، وهو أفضل؛ لأنه وصل في المعراج إلىٰ موضع لم يصل إليه جبرئيل، كما ورد في الصحيح أن رسول الله ﷺ ما دام كونه في الحجب الظلمانية أو النورانية كان جبرئيل معه، وإذا تجاوز عنها بقي جبرئيل وتخلّف عنه ﷺ، فقال رسول الله: (**يا جبرئيل، أي وقت تخلّفك عني؟**) فقال: (**يا رسول الله، إن جاوزت عن هذا المقام لاحترق وجودي**)[(٣)].

وبالجملة، جبرئيل نفس النبي، ولا يمكن أن يصل إلىٰ هذا المقام لا النبي ولا نفسه، بل إذا تجرّد عنها يفاض بالقرب الحقيقي» انتهىٰ.

أقول: قد عرفت أن جبرئيل ليس نفس النبي، وكذلك الروح، وأنّه خلق عظيم خصّه الله به، وكذا الملائكة خلق مستقلون موكّلون بأفاعيل، وهم في طوعهم، وهم عليهم السلام مختلف الملائكة.

وقدرتهم عليهم السلام علىٰ ظهورهم في صور متعددة، كما قال عليه السلام: (**وإنا نتقلب في الصور كيف شئنا بأمر الله**)[(٤)]، مسألة أُخرىٰ، كما روي في قصة البصره[(٥)] وغيرها، لأنهم إذا شاؤوا أن يظهروا ظهروا بأمر الله، وهذا ليس نفس حقيقتهم، ومسألة أُخرىٰ.

وليس الفرق بين جبرئيل والروح بالاعتبار، بل بما في نفس الأمر والواقع، وجبرئيل من ملائكة الملكوت أيضاً، لا باعتبار الظهور الخارجي، فإنه حامل ركن من أركان العرش، ويعين غيره أيضاً.

---

(١) في الأصل: «ورايت». (٢) في الأصل: «بظاهره».

(٣) «عيون أخبار الرضا» ج١، ص٢٦٣ - ٢٦٤، ح٢٢، بالمعنىٰ.

(٤) «مشارق أنوار اليقين» ص١٧١، وفيه في خطبة أمير المؤمنين عليه السلام: (أنا الذي أنقلب في الصور كيف شاء الله).

(٥) انظر: «المجلي» طبعة حجرية، ص٤١٠.

والمقام الذي يشير له آخر كلامه، وهو الفناء في الذات والبقاء ببقائها، لا أصل له، العقل والنقل يبطلانه.

وقال في شرح الحديث الثاني: «قد علمت أن الروح هي نفس النبي صلى الله عليه وآله باعتبار كونها فيه، وإن ظهرت في الخارج، فاسم الروح باعتبار كونها نفسه صلى الله عليه وآله، فهو ما صعد إلىٰ السماء ما دام النبي صلى الله عليه وآله في حياته الدنياويّة، بخلاف جبرئيل، فإنه نفس النبي صلى الله عليه وآله باعتبار تمثله في الخارج، فإنه يصعد وينزل. ومثل هذه النفس عند الأئمة لا عينها؛ وإلّا يلزم التناسخ، وهو محال بالأدلة. ومثل النفس هو عينها في الحقيقة، ومغاير ومماثل لها بعروض نحو من القبضة عليها».

أقول: علىٰ تقدير اختصاصها به صلى الله عليه وآله ـ ولك تسميتها روحه ـ فليس هي نفسه. وعرفت تفصيل روح الأمر الخاصّة به وروح الجبروت والملكوت. وليس جبرئيل كما زعم وصرّح به قبل، وعرفت بطلانه فلا حاجة إلىٰ الإعادة.

والمثل متساوٍ في الحقيقة، فيعود ما فرّ منه. وروحهم وإن كانت واحدة لكنّها كلّية، تتعدد بحسب مراتب ترتيبهم، وهذا الانتقال من واحد إلىٰ آخر [هي] خاصّ، بحسب ما يزيد به اللاحق علىٰ السابق، لكونه ناطقاً بعد أن كان صامتاً.

وآخر كلامه يوجب ما فرّ منه وهو التناسخ، وعلىٰ ما عرفت لا تناسخ. وعرفت أن الروح بالمعنىٰ الرابع من الملكوت، وهي موجودة بأمر الله تعالىٰ، وسبق التصريح في عدّة أحاديث.

❑ الحديث رقم ﴿ ٤ ﴾

قوله: ﴿عن أبي بصير، قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾[1]، قال: خلق أعظم من جبرئيل وميكائيل، لم يكن مع أحد ممن مضىٰ غير رسول الله صلى الله عليه وآله، وهو مع الأئمة يسددهم، وليس كل ما طلب وجد﴾.

أقول: [رواه][2] سعد بن عبد الله في البصائر، عن هشام بن سالم، وفي آخره: (وليس كل

---

(١) «الاسراء» الآية: ٨٥.

(٢) في الأصل: «روى».

ما طلبه وجده)[١]، والضمير يعود إلىٰ الإمام.

وفي العيّاشي[٢] كما في حديث الأصل.

وفي رواية أبي أيوب الخزّاز، قال: (أعظم من جبرئيل، وليس كما ظننت)[٣].

وقد عرفت أنّه يمكن أن يراد من الروح المذكورة في الآية: الروح بالمعنىٰ الثالث أو الثاني، وأنّها لا تكون مع أحد ممن مضىٰ من جميع الخلق طرّاً، كلّياً وحملاً تاماً كاملاً أولاً وبالذات، وإنّما يكون ذلك لمحمّد ﷺ، وما سواه من نبي أو غيره فإنما هو بوجه من وجوهها وجهة من جهاتها، بوسط أو وسائط، ويصدق حينئذ أنّها لم تكن مع أحد غيره ﷺ، من غير منافاة لحصول روح القدس مع غيره من الأنبياء، فمتىٰ قيل: نزول وحي أو تأييد ملك لنبي غيره ﷺ، فإنما هو بواسطتهم وشفاعتهم غيباً.

فلا نقص بذلك، ولا إشكال في عبارة روايتي العيّاشي والبصائر، وقد يتوهم منها في عبارة الأصل، فمعنىٰ: (ليس كل ما طلب وجد) دفع لما يتوهم من أنّها إذا كانت معهم خاصّة ولم تكن لغيرهم، وهي بهذه الصفة، فلو طلبت وجدت. أجاب بأنّه ليس كل ما طلب وجد، لأنه لم يستعد لحملها غيرهم عليهم السلام، ولم يشاركهم أحد في طَيِّبتهم، فطلبها محال، وإنّما يطلب ما يمكن حصوله، وإن وقع دنياً في بعض، بسبب المزج وعدم التصفية والعناد.

وليس في وسع غيرهم قبول روح القدس، نعم قبول جهة منها وشعاع من أشعتها كما عرفت، وعرفت معنى التسديد، [لأنه لتأييد]، وأكمله الله بتمامه وكماله فيهم، فهو نور لا ظلمة فيه، وماهية بحكم الوجود وصفته ـ فيكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار ـ وذاكر وذكر، لا ينسىٰ ولا يسهو ولا يغفل ولا يلهو، وعالم بتعليم الله الذي لا يقطع عنه مدده، فلا يجهل ولا ينكر ويشكّ؛ لأنه علىٰ يقين ومعرفة، وهو هدىً لا يضلّ، إلىٰ باقي صفات العقل المعدودة أول المجلّدات.

وفي بعض أحاديثه: (ولا أكملتك إلّا فيمن أحب)[٤].

---

(١) انظر: «تفسير البرهان» ج ٢، ص ٤٤٤، ح ٥، عنه، صححناه علىٰ المصدر، وفي «مختصر بصائر الدرجات» ص ٣، كما في حديث الأصل.

(٢) «تفسير العياشي» ج ٢، ص ٣٣٩، ح ١٦١، بتفاوت يسير.

(٣) «تفسير العياشي» ج ٢، ص ٣٣٩، ح ١٦٢.

(٤) «المحاسن» ج ١، ص ٣٠٧، ح ٦٠٤، وفيه: (أُكمّلك) بدل: (أكملتك).

وهو نفس الحب ومقامه ومقام المشيئة، وهو هم عليهم السلام ، أو أنّه لما كان العقل أقوىٰ مافي الإنسان بعد [الوجود][١]، وهو مقام الفؤاد والأمر، وموجود به، فإذا صرفه الفؤاد لا يوجد فلا يطلب، إذ لا شيء مثله فيطلب به، فضلاً عن الأقوىٰ، وإذا وجد به لا يحتاج إلىٰ طلب؛ لوجوده، ووجوده منه؛ لأنه الروح من أمره.

وعرفت أن لهذا الروح إطلاقين:

«**أحدهما:** الروح الذي هو من أمر الله، وهو ملكان عن يمين العرش.

وثانيهما: الروح الذي علىٰ ملائكة الحجب، أي الموكل علىٰ ملائكة الحجب، وهو ملكان عن يساره.

وهم الأربعة العالون الذين لم يسجدوا لآدم، فهم أنوار محمّد، وجبرئيل وميكائيل وعزرائيل وإسرافيل يستمدون من هذه الأربعة العالين إمداد مراتب الوجود الأربعة: الخلق والرزق والحياة والممات»[٢].

وتلك الحجب هي الأنوار الأربعة التي خلق منها العرش، كما روي في حديث طويل في تفسير علي بن إبراهيم[٣] وغيره، وسبق[٤].

ولمحمد صادق هنا كلام لا يخرج عما سبق منه، وعرفت بطلانه، وسيأتي نحوه.

ومن هفوات ملّا صدرا الشيرازي ما قاله في أسرار الآيات وغيرها، والنقل منها ـ في قوله تعالىٰ: ﴿أَلَا لَهُ الخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾[٥]، ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ الآية[٦]، ﴿أَتَىٰ أَمْرُ اللهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ الآية[٧]، ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ الآية[٨] ـ: «إن لله عوالم كثيرة، وتنحصر في قسمين: عالم الأمر وعالم الخلق، فعبّر عن عالم الدنيا ـ وهو ما يدرك بالحواس الخمس الظاهرة ـ بـ﴿الخَلْقُ﴾؛ لقبوله المساحة والتقدير، وعن عالم

---

(١) في الأصل: «الموجود».

(٢) انظر: «شرح الزيارة الجامعة» للشيخ الأحسائي، ج١، ص٣٨١، أخذه بتصرف، صححناه علىٰ المصدر.

(٣) «تفسير علي بن إبراهيم القمي» ج٢، ص٢٣.

(٤) نوّهنا سابقاً إلىٰ التهافت الذي وقع في نقل الحديث المروي في: «التوحيد» ص٣٢٥، ح١، انظر: أوائل هذا الباب، تحت عنوان: «أنوار العرش».

(٥) «الأعراف» الآية: ٥٤.

(٦) «الاسراء» الآية: ٨٥.

(٧) «النحل» الآية: ١.

(٨) «يس» الآية: ٨٢.

الآخرة ـ وهو ما يدرك بالحواس الباطنة، وهي النفس والقلب والعقل والروح والسر ـ بـ ﴿الأمر﴾ ؛ لأنه وجد بأمر: ﴿كُن﴾ دفعة بلا واسطة شيء آخر ؛ إذ وجوده غير متعلّق بالحركات والاستعدادات، فيوجد بمجرد الجهات الفاعلية لا بالجهات القابليّة الانفعالية، فكل ما يقع في تصور الفاعل أو يخطر بباله يوجد دفعة من غير آلة أو تهيؤ قابل.

فعالم الأمر هو الأوليات العظام التي أوجدها الله للبقاء، كالعقل والروح، والقلم واللوح، والعرش، والجنّة. وأما دار الجحيم فهي بوجه من الآخرة، وبوجه آخر من الدنيا.

وبالجملة، فما كونه الأمر القديم كان باقياً ببقاء الله، وما كونه بالوسائط ـ كما قال: ﴿وَمَا خَلَقَ اللهُ مِن شَيْءٍ﴾[1] ـ كان حادثاً، وسمّي عالم الخلق خلقاً لخلقه بالوسائط، فهو قابل للفناء، وغيره باقٍ ببقاء الله»[2] إلىٰ آخر كلامه.

أقول: ما فيه من المفاسد كثيرة، منها: ليس عالم الأمر كما قال، بل هو أسباب الفعل، من المشيئة والإرادة، والتقدير والقضاء، والأجل والكتاب والإمضاء. وعالم الخلق: الموجودات المقيدة، من العقل إلىٰ آخره، فهو ما ذكره وزيادة، وكلّه موجود بمشيئته وفعله، قال الله: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ يَقُولَ لَهُ كُن﴾ والكاف: المشيئة، والنون: الإرادة، بغير نطق، ﴿فَيَكُونُ﴾، وهو [المشاء][3].

وليس في الخلق مخلوق باقياً ببقاء الله، بل بقاؤه بإبقاء الله، وهو حادث متجدد، في كل واحد بحسبه حتىٰ أكمل الخلق ؛ إذ لا غنىً له عنه. وليست الرتبة واحدة وكذا الوجود، لكن ذلك منه تفريع علىٰ وحدة الوجود.

وكل شيء سواه تعالىٰ لا غنىً له عن المادة، حتىٰ الصور الذهنية والصادر الأوّل، أو مادته نفسه ؛ لنص: (خلق الله المشيئة بنفسها، وخلق الخلق بالمشيئة)[4]، وهي لكل مخلوق بحسبه، مادياً أو مجرداً.

وليس إلّا الله وفعله ومفعوله، أو قل: الله وخلقه ولا ثالث غيرهما.

---

(١) «الأعراف» الآية: ١٨٥.

(٢) «أسرار الآيات» ص١٠٤ – ١٠٥، باختصار، صححناه علىٰ المصدر.

(٣) في الأصل: «المشي».

(٤) «الكافي» ج١، ص١١٠، باب الإرادة ..، ح٤، بتفاوت يسير.

وقال عليه السلام: (أول ما خلق الله العقل)[١]، وفي آخر: (الروح)[٢]، وفي آخر: نوره[٣] صلى الله عليه وآله. فأطلق الخلق عليه، لا كما قال هذا الضال.

وقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا خَلَقَ اللهُ مِن شَيْءٍ﴾ عليه.

وليست الجحيم من الدنيا بوجه، بل ولا البرزخ، فناره أشدّ من نار الدنيا بسبعين درجه، فقل: هي هي إذا صفيت كذلك، فتزيد نار الآخرة علىٰ نار الدنيا بأربعة آلاف وتسعمائة مرتبة. وليس تجددها كتجدد الدنيا، وللجنّة وأهلها تجدد أيضاً بزيادة إمداد، من غير لزوم دثور وفناء كما في الدنيا، ودائماً هم في زيادة.

وقوله: «يوجد بمجرّد الجهات الفاعليّة لا بالجهات القابليّة» تفريع علىٰ عدم إعادة المادة، كما صرح به في موضعه من كتبه[٤]، وإنّما الحشر للصور خاصّة توجدها النفس. ولا تحقق لجهة الفاعليّة إلّا بقبول الوجود والانوجاد، وهي جهة قابليّة فلا غَناء، لكنّها في كل مقام بحسبه، مجرداً كان أم مادياً، مخالفاً له بأمره، أو هو مادة نفسه بنفس إيجاده وانوجاده، إلىٰ [غير] ذلك من مفاسده. وكل كلامه كذلك، بل يحرم النظر في كتبه علىٰ الجاهل، فهي كتب ضلال تفرغ عن ابن عربي، ويحرف بها الكتاب والسنّة، كما سبق متفرقاً ويأتي في المعاد.

❑ الحديث رقم ﴿٥﴾

قوله: ﴿عن أبي حمزة [الثمالي][٥]، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن العلم، أهو علمٌ يتعلمه العالم من أفواه الرجال، أم في الكتاب عندكم تقرؤونه فتعلمون منه؟ قال: الأمر أعظم من ذلك وأوجب، أما سمعت قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَكذٰلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحاً مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الكِتَابُ وَلَا الإِيمَانُ﴾[٦]؟!

---

(١) «غوالي اللآلئ» ج ٤، ص ٩٩، ح ١٤١. (٢) «جامع الأسرار» ص ١٤٤، ٣٨٠.

(٣) «غوالي اللآلئ» ج ٤، ص ٩٩، ح ١٤٠؛ «كشف الخفاء» ج ١، ص ٢٦٥، ح ٨٢٧.

(٤) انظر: «الأسفار الأربعة» ج ٩، ص ٢١٨، ٢٢١، ٣٤٢؛ «مفاتيح الغيب» ص ٦٠٥ - ٦٠٧.

(٥) ليست في المصدر. (٦) «الشورىٰ» الآية: ٥٢.

ثمّ قال: أيّ شيء يقول أصحابكم في هذه الآية ؟ [أيقرّون][١] أنّه كان في حال لا يدري ما الكتاب ولا الإيمان ؟ فقلت: لا أدري ـ جعلت فداك ـ ما يقولون، فقال [لي]: بلىٰ قد كان في حال لا يدري ما الكتاب ولا الإيمان، حتىٰ بعث الله تعالىٰ الروح التي [ذكر] في الكتاب، فلما أوحاها إليه علم بها العلم والفهم، وهي الروح التي [يعطيها][٢] تعالىٰ من شاء، فإذا أعطاها عبداً علّمه الفهم ﴾.

❑ الحديث رقم ﴿ ٦ ﴾

قوله: ﴿ عن سعد الإسكاف، قال: أتى رجلٌ أمير المؤمنين عليه السلام يسأله عن الروح، أليس هو جبرئيل ؟ فقال له أمير المؤمنين: جبرئيل من الملائكة، والروح غير جبرئيل، فكرر ذلك علىٰ الرجل، فقال له: لقد قلت عظيماً من القول؛ ما أحد يزعم أن الروح غير جبرئيل، فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: إنك ضال تروي عن أهل الضلال؛ يقول الله تعالىٰ لنبيّه: ﴿ أَتَىٰ أَمْرُ اللهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ * يُنَزِّلُ المَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ﴾[٣]، والروح غير الملائكة صلوات الله عليهم ﴾.

أقول: في بصائر الأشعري، بسنده إلىٰ أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: سألته عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿ يُنَزِّلُ المَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ﴾ فقال: (جبرئيل الذي أُنزل علىٰ الأنبياء، والروح تكون معهم ومع الأوصياء لا تفارقهم، تفقههم وتسددهم من عند الله، وأنّه لا إله إلّا هو، محمد رسول الله، وبهما أُفيض الخلق علىٰ هذا الجن والملائكة والإنس) ... الحديث[٤].

---

(١) في الأصل: «أيقولون». (٢) في الأصل: «يعلّمها».

(٣) «النحل» الآية: ١ - ٢. والآية في «الكافي» إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿بالروح﴾.

(٤) انظر: «تفسير البرهان» ج ٢، ص ٣٦٠، ح ٥، عنه، بتفاوت يسير. ومثله في: «مختصر بصائر الدرجات» ص ٣.

وما تضمنه الحديث الثاني من مغايرة الروح لجبرائيل وأنّها خارجة عن الملائكة ففي عدّة أحاديث، ومافيه من شدّة التأكيد ظاهر، ونسبة القول الآخر إلىٰ أهل الضلال، وكذا استدلاله عليه السلام بالآية علىٰ ذلك، وكذا قوله: ﴿ تَنَزَّلُ المَلائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم ﴾[1]، ودعاء السجادية[2] وغيرها، صريح في المغايرة في نفس الأمر رتبة ووجوداً، لا كما قاله أهل الضلال، ومنه ما سمعت من محمّد صادق ويأتي.

قال في شرح الحديث [السادس][3]: «إن جبرئيل يقال لمرتبة من النفس، والروح يقال لمرتبة أُخرىٰ، وليست المرتبتان واحدة بالاعتبار، فلاتضاع الحيثيات، ولا تهمل المراتب، فإن الأحكام المختلفة والأسماء المختلفة باعتبار اختلاف المراتب والحيثيات، وإلّا فالوجود واحد، فما حصل من العوالم و [النشئات][4] والأحكام دنياً وآخره كلّها باعتبار المراتب، ولهذا قيل: گر حفظ مراتب نكني زيد بقى».

أقول: انظر إلىٰ قول أهل الضلال كما في الحديث، لقوله بعينية الروح |و|جبرائيل، والاختلاف اعتباراً، فلو صدق ففي نفس الأمر كذلك، وإلّا [فكذب][5] لا عبرة به. وليس الوجود واحداً، والحيثيات التي يشير إليها والمراتب: التعينات الجزئية، باعتبار لوازم الماهية الاعتباريّة، ولا وجود لها في نفس الأمر؛ لأن الوجود واحد وهو وجود الله، وهذا هو القول بوحدة الوجود.

وليس ما حصل من العوالم والنشآت والأحكام دنياً وآخرة كما قاله، لكنه مفرع علىٰ وحدة الوجود، وهو ضلال.

وقال في شرح الحديث [االخامس][6]: «الروح هو نفس النبي صلى الله عليه وآله باعتبار اتصافها بجميع العلوم والكمالات، وهذه الجمعيّة ليست في بداية الحال الجسمانية، فإنّه صلى الله عليه وآله وإن كان في كل حال عظيم الشأن وجليل القدر، إلّا إن روحه لم تكن في بداية الحال روح القدس، وإذا وصل إلىٰ وقت تمام الكمالات صار النفس روحاً قدسيّاً».

أقول: عرفت بطلان كون الروح هي النفس، لكن يصحّ بوجه، لكنّها حينئذ لا تسمىٰ

---

(١) «القدر» الآية: ٤.

(٢) «الصحيفة السجادية الكاملة» ص ٤٢، دعاؤه في الصلاة علىٰ حملة العرش.

(٣) في الأصل: «الثاني».

(٤) في الأصل: «المنشاءت».

(٥) في الأصل: «فكذاب».

(٦) في الأصل: «الأول».

نفساً. ومقام جمعه جميع الكمالات والعلوم هي مقام روح الأمر بالمعنىٰ الأول والثاني، وعرفتهما أوائل الباب. وباقيه ظاهر ما فيه.

قال: «والمراد من درايته الكتاب والايمان درايته بالعلم الحضوري، وهو أعلىٰ مراتب الدراية، وتلك المرتبة لا يحصل له إلّا بروح القدس، وهي ليست في بداية الحال التي لا يدري ما الكتاب وما الايمان».

أقول: عرفت ضعف ما قاله في الحضوري والحصولي في الأبواب السابقة، بل العلم نفس المعلوم، خارجياً كان أم ذهنياً، وجميع علومهم حضوري، وإن انقسم بوجه إلىٰ إخبار وحضور. وما عليه من التدارك ظاهر من الحواشي السابقة.

ودفع بقوله عليه السلام: (أعظم من ذلك) أن علمهم عليهم السلام ليس بنظر في الكتب وتحصيل من مقدمات [...][1] أو فكرية، ولا بالأخذ دراسة من أفواه الرجال، بمجرد الأخذ من أفواههم من غير استحقاق ذاتي ومعرفة به بتعريف إلهي، وإن كان بوسط أحدهم، ولذا قال: «من أفواه الرجال»، وجعل الأفواه البداءة.

وأخذهم عليهم السلام عن تعريف إلهي باستحقاق ذاتي، ولكن بواسطة محمد لهم جميعاً وفيهم عليهم السلام، علىٰ ترتيبهم في الفضل. ولا ينافي ذلك أخذ علي منه صلى الله عليه وآله ـ حال الحياة وعند الموت ـ بما فتح له من أبواب العلم وعلّمه، وكذا أخذ بعض عن بعض، علىٰ ترتيبهم في الفضل، فليس بداخلٍ في الأخذ الممنوع منه هنا، وهو الأخذ من أفواه الرجال. علىٰ أن لهم عليهم السلام بنسبة بعضهم لبعض حكماً خاصّاً لا يشاركهم فيه غيرهم، فطينتهم واحدة، وكذا أرواحهم وحكمهم وغير ذلك، فلا نقص بأخذ بعض من بعض آخر منهم عليهم السلام.

وأشار باستدلاله بالآية أن معرفتهم وتعريفهم بروح الأمر، وهو خارج عما ذكر، وبه فهم وعرف الايمان والكتاب وغير ذلك، وهذه روحه المختصة به وعقله، ومعلوم أن الرجل إنّما يعرف بعقله وروحه، فحالته بحسب نفسه لا يعرف ذلك، بل بغيره وبتعريف من الله تعالىٰ، لكنه ليس بانقطاع وخلوّ منه، حتىٰ يكون جاهلاً ـ ولو بالجهل البسيط ـ زمناً، فإن الله لم يرفع تأييده عنه ولا تعليمه، لكن ليس ذلك من نفسه وحقيقته.

فصدق قوله عليه السلام: (قد كان في حال لا يدري ما الكتاب ولا الإيمان)، من غير لزوم نقص

---

(١) كلمة غير مقروءة.

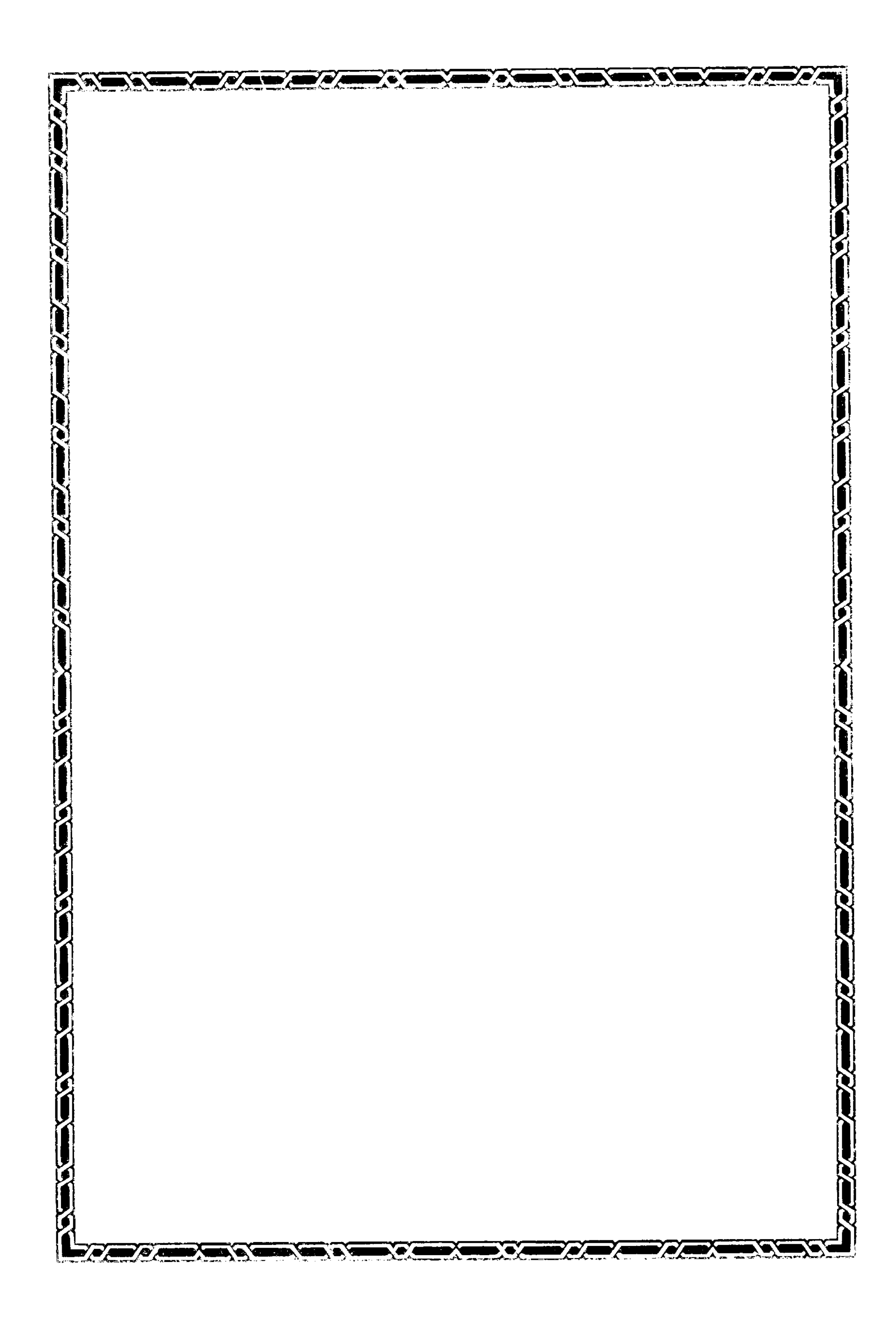
فيه أو مساواة لغيره من أُمته.

ويجوز كون ذلك بحسب الإمكان وجهة الافتقار إلىٰ الغير، والكل في ذلك سواء.

ويحتمل أن يراد بهذه الحالة: الحالة التفصيلية الزمانية المتوقفة علىٰ بعثه رسولاً، ولا منافاة بوجه.

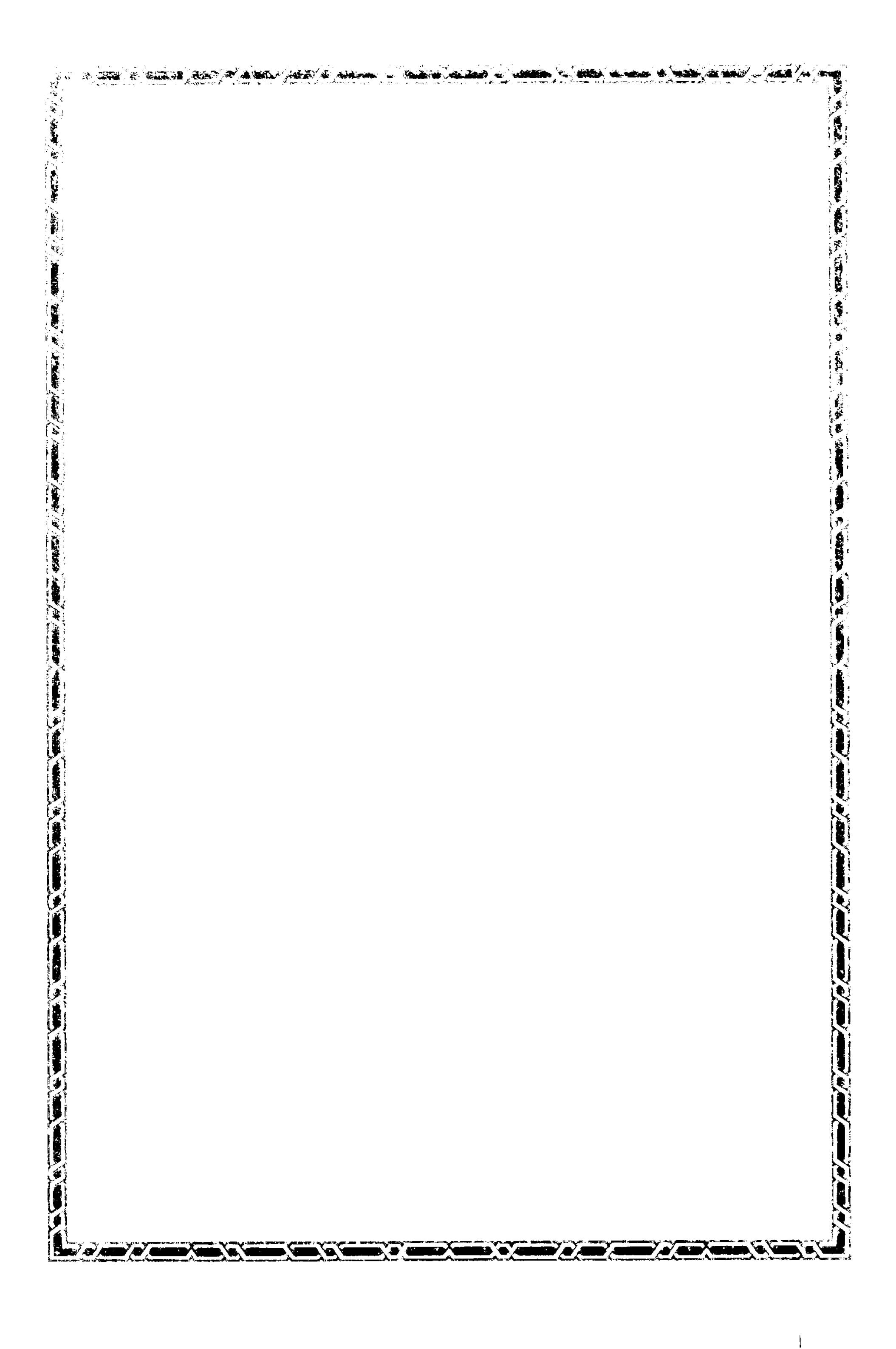
وعرفت معنى أمر الله والروح التي هي [من] أمره، والروح التي أظهرها أمره وظهرت به، وهي هذه الروح المذكورة في الآية.

* * *



الباب السابع والخمسون

وقت مايعلم الإمام جميع علم الإمام الذي كان قبله



أضواء حول الباب

أقول أحاديث الباب ثلاثة.

أقول: عرفت عقلاً ونقلاً أنّه لا يجتمع إمامان في وقت واحد إلا وأحدهما صامت، فيكون الناطقُ المرجعَ، وإليه الحكم بحسب ظاهر هذا العالم.

وهو يزيد علىٰ الأوّل بأشياء، هذا بحسب الاعتبار الزماني:

منها: ترجيح قوله علىٰ القول السابق لو تعارضا ولا مرجّح غيره، وهذا بحسب نظر الناظر.

ومنها: توجّه روح القدس والإذن الحسّي ظاهراً إليه، وقبلُ بواسطته حسّاً، وحينئذ بواسطة الأفضل غيباً.

وفي بصائر الدرجات[1] أن الإمام الثاني يزيد علىٰ الأول بخمسة أشياء.

وهذه كلّها علوم، ولا تنقل له إلّا في آخر دقيقة من عمر الأول، فهو وقت قيامه بالخلافة وكونه ناطقاً بالأمر، وهذا لا ينافي إحاطة علمهم بما كان ويكون وبما عرفت من الكتب السماويّة والأرضية في الحياة، فإنّه يتجدد لهم علوم أيضاً، ولا نهاية لها، ولكل واحد علم خاصّ بحسب المقارنات الزمانية وقيامه بالأمر زماناً، وإن كان كلٌّ بدل الآخر، وهم كملاً

---

(١) «بصائر الدرجات» ص ٤٢٣، باب ٣.

شموس مشرقة طالعة، فلا تنافي بين الأحاديث بوجه.

وللشيخ **خلف بن عصفور البحراني**[١] حواشٍ متفرقة في هامشة المجلّد السابع من البحار، فيها غلط كثير، منها ماكتب علىٰ مثل أحاديث الأصل: «أقول: قد مرّ متواتراً أنّهم معلّمو الملأ الأعلىٰ وغيره، وأنّهم [سابقو الكائنات][٢] إلىٰ كل خير، وأنّهم هداية كلّ عالم.

فهذه الأخبار كالباب السابق لا وجه له إلّا حمله علىٰ استقلاله بالأمر، ولم يكلّف الرجوع إلىٰ أبيه أو أحد غير الوحي، أمراً ونهياً، لأنه الناطق حينئذ. ومع ذلك ففي النفس شيء من مثل هذه الروايات، والله العالم» انتهىٰ.

أقول: عرفت عدم التنافي، ويكفي في عدم تحقق الجميع إلّا عند الموت استثناء مسألة واحدة، فكيف وهو كثير، مع علمه بما ذكره وزيادة ؟! كيف وقد عرفت افتقارهم إلىٰ الله في بقاء ما علموه وفي علمهم به في وقت آخر، وكلاهما علم جديد، وهو ما يحدث الآن بعد الآن، وأفضل علومهم كما عرفت.

علىٰ أن ما ذكره بقوله: «إلّا حمله» ... إلىٰ آخره، كافٍ في التوفيق ورفع التنافي المتوهم، ولا شيء في النفس من هذه الأحاديث والسابقة. نعم، فيها ما يدل علىٰ علوهم، ولا نحيط به، صلوات الله عليهم.

وفي بصائر الصفار: محمّد بن الحسين، عن صفوان بن يحيىٰ، قال: قلت لأبي الحسن الرضا عليه السلام: أخبرني عن الإمام متىٰ يعلم أنّه إمام، حين يبلغه أنّ صاحبه قد مضىٰ، أو حين يمضي ؟ مثل أبي الحسن عليه السلام قبض ببغداد وأنت هاهنا، قال: (**يعلم ذلك حين يمضي صاحبه**)، قلت: بأيّ شيء يعلم ؟ قال: (**يلهمه الله ذلك**)[٣].

وعن محمد بن عيسىٰ، عن قارن، عن رجل كان رضيع أبي جعفر عليه السلام، قال: بينما أبو الحسن جالس مع مؤدب له يكنىٰ أبا زكريّا، وأبو جعفر عندنا أنّه ببغداد، وأبو الحسن يقرأ من اللوح علىٰ مؤدبه، إذ بكىٰ بكاءً شديداً، سأله المؤدب: ما بكاؤك ؟ فلم يجبه، وقال: (**ائذن لي بالدخول**)، فأذن له، فارتفع الصياح والبكاء من منزله، ثمّ خرج إلينا، فسألناه

---

(١) هو الشيخ خلف بن الشيخ عبد علي العصفور. انظر: «علماء البحرين» ص٣٤٧؛ «شهداء الفضيلة» ص٣١٦؛ «أنوار البدرين» ص٢٠٣.

(٢) في الأصل: «مسابقوا المكانيات».

(٣) «بصائر الدرجات» ص٤٦٦، ح١، بتفاوت يسير.

عن البكاء فقال: (إن أبي قد توفي الساعة)، فقلنا: بما علمت ؟ قال: (قد دخلني من إجلال الله ما لم أكن أعرفه قبل ذلك، فعلمت أنّه قد مضىٰ) . فتعرفنا ذلك الوقت من اليوم والشهر فإذا هو قد مضىٰ في ذلك الوقت(١).

وعن هارون بن الفضل، قال: رأيت أبا الحسن عليه السلام في اليوم الذي توفي فيه أبوجعفر عليه السلام، فقال: (إنا لله وإنا إليه راجعون، مضىٰ أبو جعفر عليه السلام)، فقيل له: وكيف عرفت ذلك ؟ قال: (تداخلني ذلّة لله لم أكن أعرفها)(٢).

محمّد بن عيسىٰ، عن أبي الفضل، مثله(٣). وروي في البصائر(٤) مثل أحاديث الأصل الآتية.

بيان: كل شيء قبل وقوعه لله فيه البداء، وإن أخبر بأنّه لابدّ من وقوعه، لكنه يكون من المحتوم بوقوعه، فعلم كل إمام بكونه كذلك قبل موت الأول ـ بل من مقام أخذ العهد عليه ـ لا ينافي أنّه لا يعلم بكونه كذلك إلّا حين يمضي الأول، أي صيرورته من المحتوم.

والعلم المتجدد ظهوره بالإمامة حسّاً بحسب الزمان، ومن ذلك أيضاً ما يتجدد له بحسب ذلك، من الجلال والخضوع بسبب قيامه بالأمر، وكل هذه علوم متجددة بسبب موت الأوّل، لأنه قبلُ صامت، وحينئذ صار ناطقاً، وهو في آخر دقيقة من عمر الأوّل، فلا تنافي.

وجلوسه عليه السلام عند المؤدب ما يدل علىٰ أنّهم يتعلمون كغيرهم من اُمتهم، فالجلوس أعم، [أو](٥) أنّه تقية بحسب الوقت، مع مافي هذا الجلوس من ظهور معاجزهم.

وقال الشيخ خلف بن عصفور علىٰ الحواشي من البحار، في باب أن الإمام عليه السلام متىٰ يعلم أنّه إمام، ما لفظه: «مرّ ما يمحي هذه الظواهر، إلّا أن تؤول بما هو موافق لها؛ لأن الإمام من حين خلق روحه علم أنّه إمام، وكذا في عالم الأجسام حين استقراره في الأرحام. فمثل هذه الأخبار لا تصلح لمعارضة تلك، ولا ترجع تلك لهذه؛ لأن هذه مخالفة لليقين وللكتاب المبين، والله العالم» انتهىٰ.

وبما عرفت ظهر لك عدم منافاتها لما قال بوجه، وعلمهم الأكمل فوق ذلك.

---

(١) «بصائر الدرجات» ص٤٦٧، ح٢، بتفاوت يسير.
(٢) «بصائر الدرجات» ص٤٦٧، ح٣. (٣) «بصائر الدرجات» ص٤٦٧، ح٥.
(٤) «بصائر الدرجات» ص٤٧٧، باب ٥. (٥) في الأصل: «و».

❑ الحديث رقم ﴿ ١ ﴾

قوله: ﴿عن الحكم بن مسكين، عن بعض أصحابنا، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: متىٰ يعرف الأخير ما عند الأول؟ قال: في آخر دقيقة تبقىٰ من روحه﴾.

❑ الحديث رقم ﴿ ٢ ﴾

قوله: ﴿عن الحكم بن مسكين، عن عبيد بن زرارة وجماعة معه، قالوا: سمعنا أبا عبدالله عليه السلام يقول: يعرف الذي بعد الإمام علم مَن كان قبله في آخر دقيقة تبقىٰ من روحه﴾.

❑ الحديث رقم ﴿ ٣ ﴾

قوله: ﴿عن علي بن أسباط، عن بعض أصحابه، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: قلت له: الإمام متىٰ يعرف إمامته وينتهي الأمر إليه؟ قال: في آخر دقيقة من حياة الأول﴾.

أقول: إنّ الضمير البارز في قوله عليه السلام: (روحه) عائد إلىٰ الإمام الأول، لأن في الحديث الأول: «متىٰ يعرف الأخير ما عند الأول»، ليطابق الجواب السؤال ـ والثاني لا يصل إلىٰ كمال الأول ـ وفي آخر الأحاديث تصريح به، فهو مفسّر لغيره. وعرفت ما يزداد به الحي علىٰ الميت.

والساعة تنقسم إلىٰ ستين دقيقة.

وقال ملّا محسن الكاشاني: «ويحتمل أن يكون البارز في: (روحه) عائد إلىٰ الأخير، ويكون الوجه فيه أن ما عند الأول هو نهاية الكمال الممكن في حقهم عليهم السلام، وإذا بلغه الأخير كمل أمره فيقبض. وهذا المعنىٰ أوضح، ولا يأباه الحديث الأول من الباب التالي، وإن أباه إيراده له في هذا الباب، وذلك لأن السؤال فيه أمر آخر، فجاز افتراقهما في المعنىٰ»[1] انتهىٰ.

---

(١) «الوافي» المجلّد ٣، ص ٦٦١، باختصارٍ ما، صححناه علىٰ المصدر.

أقول: ما دلّ علىٰ أن الأول يؤدي إلىٰ الثاني ما معه من العلوم، وكذا الأمانة، يعيّن رجوع الضمير إلىٰ الأول. وليس السؤال في الأخير أمراً آخر، والأمانة ـ وهي الإمامة ـ تجمع ذلك، فإيراده هنا مناسب، وجعله أخص وتجويزه الافتراق لا وجه له.

وما عند الأوّل ليس هو نهاية الكمال الممكن لهم عليهم السلام، فدائماً هم في زيادة، وفي الكون لا يمكن أن يكون فيه في مرتبة كل واحد إلّا هو، ولو فرض في الإمكان [إذا][1] برز في الكون كان هو هو. و [الذي] الأفضل منهم لا يدركه المفضول؛ لما اختص به، وهذا لا يقبل النقل؛ وإلّا فلا [تفضيل][2]، وقد سبق لك.

فكل واحد منهم تام وكامل بحسب مقامه، ولا كذلك غيره، [وتساويهم][3] بملاحظتهم بعد الوجود وبالنسبة لمن دونهم من الخلق طرّاً. فظهر لك ضعف ما احتمله وجعله الأوضح.

وقوله عليه السلام: (في آخر دقيقة) يحتمل كونه آخر الثواني، فلها ستون ثانية، ويحتمل آخره بحسب ما تنتهي إليه التجزئة، فللثواني ثوالث، وهكذا إلىٰ العواشر، وكل مرتبة ستون.

وقال محمّد صادق: «الدقيقة في مصطلح [النجومي][4] جزء من ثلاثين جزءاً من الدرجة».

أقول: بل جزء من ستين في مصطلحهم، كما لا يخفىٰ علىٰ المراجع. ولعله من النسخ، ووقع منه أعظم من ذلك.

قال: «فإن الإمام السابق يخفي بعض الأمور التي يتم بها الخلافة والإمامة، ولا يفوّض إلىٰ الإمام اللاحق إلّا في الدقيقة الأخيرة».

أقول: بل لا يخفي عنه ما يتم به الإمامة، فاللاحق إمام تام، بل كامل حال حياة الأول وإن كان بواسطة، وما يودعه إيّاه عند الموت مقيّد به، وشرطه لم يقع بعدُ، فالثاني يعلم به إخباراً، ولله المشيئة، ثمّ بعدُ تقع بوصيته له وإفضائه له به، ولغير ذلك. وكونه إماماً صامتاً حال حياته لا يوجب عدم تماميته في الإمامة، الموجب للنقص، فدع كلام المتخبط.

قال: «إنّ الإمام السابق إذا أوصىٰ للإمام اللاحق واستودعه أمانة الله، يصير بها اللاحق أيضاً تاماً في الإمامة».

---

(١) في الأصل: «اذ».

(٢) في الأصل: «تفصيل».

(٣) في الأصل: «وبتساويهم».

(٤) في الأصل: «النحوي».

أقول: هذه زيادة في مراتب الكمال لا في التمام، وأيضاً لا يقال للعالم المتأخر الجامع الساكت: غير تام، وإذا نطق تمّ، نعم يقال: لا ظهور لعلمه. فإن أراد في التمام الكمال الفرعي -ولو بالنسبة إلىٰ الغير- يتمّ في الجملة، هذا وأصل [تعليله][1] فيه قصور عن كونه علة لذلك، فتأمّل.

قال: «وإن كانت الوصيّة في حياة الإمام السابق زماناً، فيكون في الخارج إمامان في الولاية، وكل إمام مظهر للأُلوهيّة، فيمكن أن يختلفا في أمر، لاختلاف المظهرين، وأن يصير أحدهما مغلوباً -مطلقاً أو من وجه- في الواقع، فيلزم أن يكون المغلوب إماماً مظهراً للأُلوهيّة، والمغلوبيّة كذلك ينافي الأُلوهية مطلقاً أو من وجه، فلا يكون أحدهما أو كلاهما إماماً، لاستلزام انتفاء ظهور الأُلوهيّة في أحدهما أو كليهما، فيلزم أن تخلو الأرض من الإمام والحجة الكاملة، ولا يكون أحدهما مظهراً للأُلوهية، ولا أحدهما إماماً كاملاً، وهو ليس من سنن الله وعاداته».

أقول: بل الوصيّة سابقة في غير موضع، وإن وقعت عند الموت، وينتقل علم الأُول والوصاية في آخر دقيقة من عمر الأُول، ولا يلزم ما ذكر، فالثاني صامت، وظهوره بالوصاية معلّق، ولا يفنىٰ الوصي -إذا ظهر بها ولا في حال- في ذات الرسول، ولا الأُلوهيّة [بحال][2] أصلاً، كما يشير إليه هنا، وصرّح به في غير موضع، فلا يلزم اجتماع إمامين ناطقين في وقت واحد.

والنبي نبي ومستحق للرسالة قبل الأربعين، لكن زوال موانعها الخارجيّة وحصول شروطها كذلك [و]إنّما كان بعد الأربعين، فتأخر التبليغ لذلك، وهذا لا يوجب مما ذكره شيئاً، ولابدّ من استحقاقه لها ذاتاً -والنص عليه- قبل، بل وقعت من الرسول [فيهم][3] جميعاً عليهم السلام.

قال: «لا يقال: كثيراً ما يكون الإمام وكذا الأنبياء [غُلبوا][4] بالظلمة، فكيف يكون مظهرَ الأُلوهيّة؟

لأنا نقول: تلك الغلبة أيضاً من مقتضىٰ الأُلوهيّة وليست من العجز، والكلام في الغلبة التي تكون من العجز، ولما مرّ من أنّ كل إمام يسري في الطبائع والنفوس وغيرهما، سريان

---

(١) في الأصل: «بتعليله».
(٢) في الأصل: «بحال».
(٣) في الأصل: «فهم».
(٤) في الأصل: «فلو».

الكلّي الطبيعي في أفراده، والأشياء كلّها قائمة بإذن الله ورسوله، فلو كان في الزمان الواحد إمامان، يلزم أن يكون للأشياء كلّيان طبيعيّان في مرتبة واحدة وفي زمان واحد، وهو محال».

أقول: الإمام مظهر الصفات الحادثة الألوهيّة، ومحل الأمر العامل به، لا أنّه مظهر الذات، وهذه المغلوبية الظاهرة عليهم من الظلمة مما اقتضاها الأمر وكونه أهلاً للولاية المطلقة، كما سبق، وليس من عجز، بل من كمال الصبر والرضا، ولا دخل له في ذلك.

وليس الإمام بسارٍ في الأشياء سريان الكلي الطبيعي فيها كما أراد، فظهوره فيها ظهور الشمس في أشعتها، لأن الأشياء فاضل [أشعته][1]، وظهور الكلي في كل شيء بما يشمله إنّما هو بوجه من وجوه فروعه، بما ظهر له به، لكن هذا منه تفريع علىٰ قاعدة مجتثة، فافهم.

وسبق لك في المجلّد السابع ـ في بابه ـ بيان العلّة في أنّه لا يكون في وقت واحد إمامان إلّا وأحدهما صامت.

قال: «فإن وصّىٰ الإمامُ الإمامَ الآخر فيجب أن يكون في الدقيقة الأخيرة من عمره؛ لئلا تبقىٰ الأرض خاليةً من الإمام في زمان، فينتقل الإمام السابق إلىٰ الآخر بحيث لا فصل بينهما. ولمّا كان الإمام عليه السلام صاحب الخوارق فلا [استبعاد][2] في اتصال قيام أحدهما بفناء الآخر، فلا يلزم خلو الأرض من حجة مطلقاً».

أقول: إنّما كان ذلك في آخر دقيقة لوجوب ذلك في آخر عمره حقيقة، فتتوجه له روح القدس ظاهراً بالأحكام الظاهرة والإذن؛ لئلا تخلو الأرض من حجة الله، ولئلا يجتمع إمامان ناطقان في وقت واحد، ولا [استبعاد][3] في ذلك بوجه، كما هو معلوم عقلاً ونقلاً.

قال: «علىٰ قياس ما قال الله: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[4]، فإنه في الوجود لو كان إلٰهان فيختلف كل منهما عن الآخر بالتشخص، وإلّا لم يكونا اثنين، فيحتمل أن يقع الاختلاف بينهما؛ لاختلافهما في الشخص، فيحتمل أن يكون أحدهما مغلوباً، فلا يكون الإله إلّا أحدهما؛ للتنافي بين الألوهيّة والمغلوبية» انتهىٰ.

أقول: علىٰ الظاهر لا يكون في الآية دليل علىٰ عدم تعدد الإمام في وقت واحد، لكن

---

(١) في الأصل: «أشعة».
(٢) في الأصل: «استعباد».
(٣) في الأصل: «اسعباد».
(٤) «الأنبياء» الآية: ٢٢.

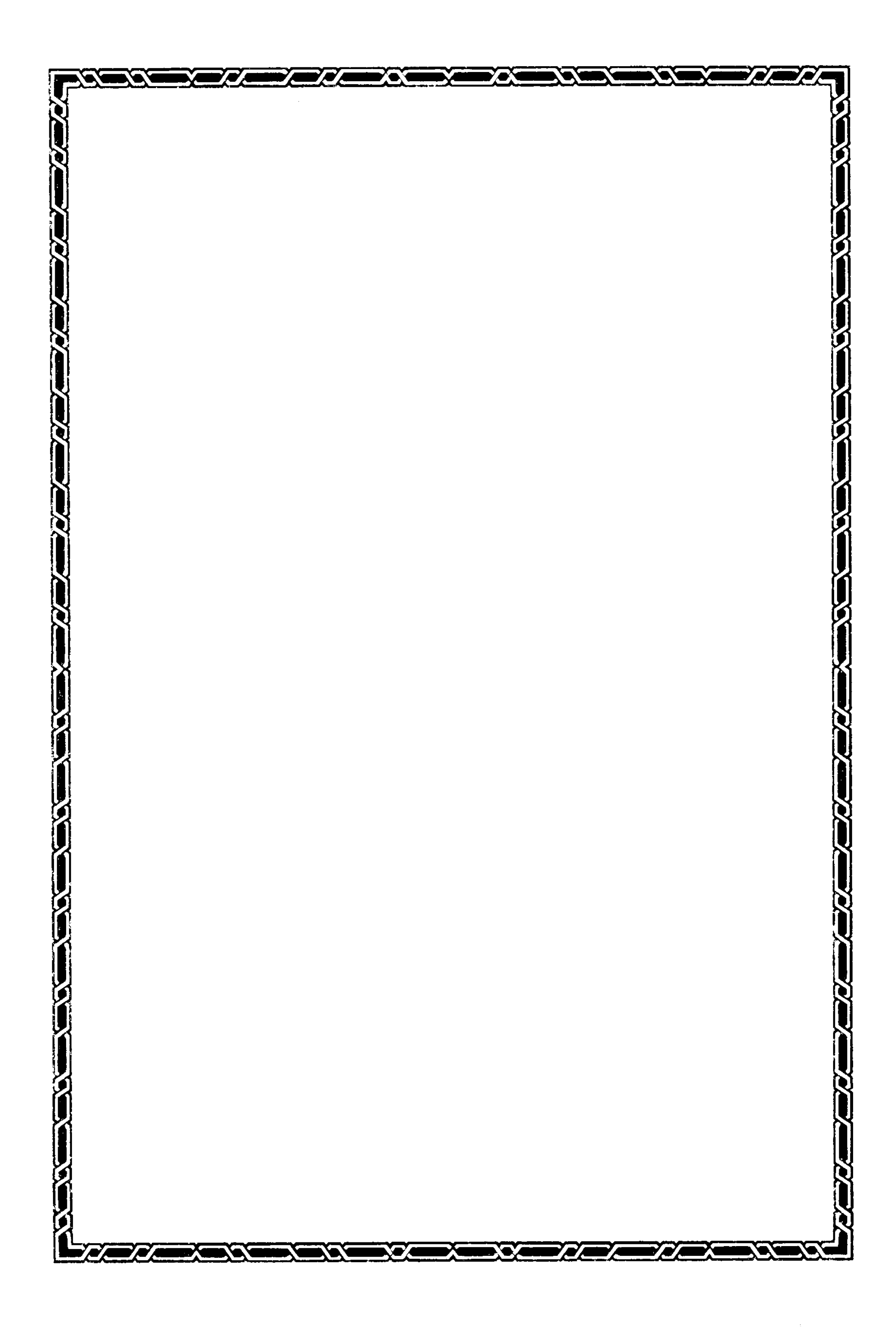
مع تقدير مضاف وتغيير التقرير [و]يصلح الاستدلال بها علىٰ ذلك، فإنّه وليّه الذي أقامه مقامه، وليس حدّه حدّ النبوة؛ إذ يجوز اجتماع نبيين في وقت، لكنه ليس في النبوة المطلقة، بل في المقيّدة، وإلّا فيمتنع أيضاً.

وعلىٰ زعمه من كون الإمام فانياً في الله ولو في حالة، فهو سمعه وبصره وأعضاؤه، كما سبق، أجرىٰ الاستدلال بالآية علىٰ ذلك وقاسها عليه، وعرفت بطلانه في غير موضع. ولم يتكلم علىٰ باقي الأحاديث، وهو معلوم مما سمعت، مع مافيه من الغلط.

* * *

الباب الثامن والخمسون

في أن الأئمة صلوات الله عليهم في العلم والشجاعة والطاعة سواء



أضواء حول الباب

أقول أحاديث الباب ثلاثة، ومضمونه متواتر عقلاً ونقلاً، لأن كلّ واحد حجة الله علىٰ جميع الخلق طرّاً، وأمر بطاعتهم [بطاعة][1] الله ورسوله، وقد سبق لك مبيناً في بابه في المجلّد السابع فراجعه.

وقال محمد صادق بعد عنوان الباب: «أقول: إن علم الإمام غير متناه، لأنه مظهر لله، والله تعالىٰ عالم بالعلوم الغير المتناهية، وكذا مظهره».

أقول: هذا مفرّع علىٰ اتحاد الظاهر والمظهر والظهور، والوجود واحد، فيتساويان في الحكم، وهو باطل، فعلم الإمام متناه بالنسبة إلىٰ علم الله، ولا يحيط به إلّا بما شاء أن يحيط منه بتعليمه تعالىٰ له، كما سبق في باب الغيب وغيره. وهذا تفريع منه علىٰ وحدة الوجود، بل الموجود، وهو ضلال بل كفر. وعدم تناهي علم الإمام في مقامه بسبب إمداد الله له وعدم قطع موارد العلم عنه، فافهم.

قال: «إلّا إنهم مختلفون بالشدّة والضعف في كيفية العلم، باعتبار [اختلاف المظاهر][2]، والعلم يتفرع علىٰ قوة الوجود، وكذا الشجاعة والطاعة، والتفاوت فيهما كالتفاوت في العلم، فإن كلّاً منهما غير متناهية، والتفاوت في الشدّة والضعف، أو في الأولوية والأوليّة».

---

(١) في الأصل: «لطاعة».

(٢) في الأصل: «اختلافان لظاهر».

أقول: الاختلاف بينهم بحسب الكم والشدّة والضعف والكيف، وكذا الوقت والمكان، وذلك من تفاضلهم في الترتيب وما يناسب [اليه] بحسب [الترتب][1] الذاتي، وإن كانت طينتهم ومراتبهم واحدة، وكذا بالنسبة إلىٰ مبدئهم في القرب، وأمّا في وجوب الطاعة والشجاعة والعلم بالحلال والحرام والأحكام فيتساوون، وسبق مشروحاً في موضعه فراجعه.

وليس اختلاف المظاهر أمراً اعتبارياً، وإلّا فالظاهر والمظهر واحد في الوجود، كما سبق منه مصرّحاً به، فهو خطأ، لكنه مفرّع علىٰ الاتحاد الوجودي، وهو ضلال.

❑ الحديث رقم ﴿ ١ ﴾

قوله: ﴿عن عبد الرحمن بن كثير، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: قال [الله تعالىٰ]: ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَيْءٍ ﴾[2]، قال: الذين آمنوا النبي وأمير المؤمنين، وذرّيته الأئمة والأوصياء صلوات الله عليهم، ألحقنا بهم، ولم ننقص ذرّيتهم الحجّة التي جاء بها محمّد صلى الله عليه وآله في علي، وحجتهم واحدة، وطاعتهم واحدة ﴾.

❑ الحديث رقم ﴿ ٢ ﴾

قوله: ﴿عن داود النهدي، عن علي بن جعفر، عن أبي الحسن عليه السلام، قال: قال لي: نحن في العلم والشجاعة سواء، وفي العطايا على قدر ما نؤمر ﴾.

❑ الحديث رقم ﴿ ٣ ﴾

قوله: ﴿عن الحارث بن المغيرة، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سمعته يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وآله : نحن في الأمر والفهم والحلال والحرام نجري مجرىٰ واحداً، فأما رسول الله صلى الله عليه وآله وعلي فلهما فضلهما ﴾.

---

(١) في الأصل: «المرتب».

(٢) «الطور» الآية: ٢١.

أقول: أَلَتَهُ حقَّه ـ يأْلِتُهُ أَلْتاً ـ أي أنقصه(١). وعرفت تساويهم في الحجة والطاعة وكذا في العلم، إلّا ما يلزم ذواتهم من الترتيب والمعرفة، كما سبق في حديث البصائر وغيره.

وقال محمد صادق في شرح الحديث الأول وهذا: «عدم التفاوت في [كمية](٢) الطاعة، وأما في [كيفيتها](٣) فمتفاوتة بالشدّة والضعف».

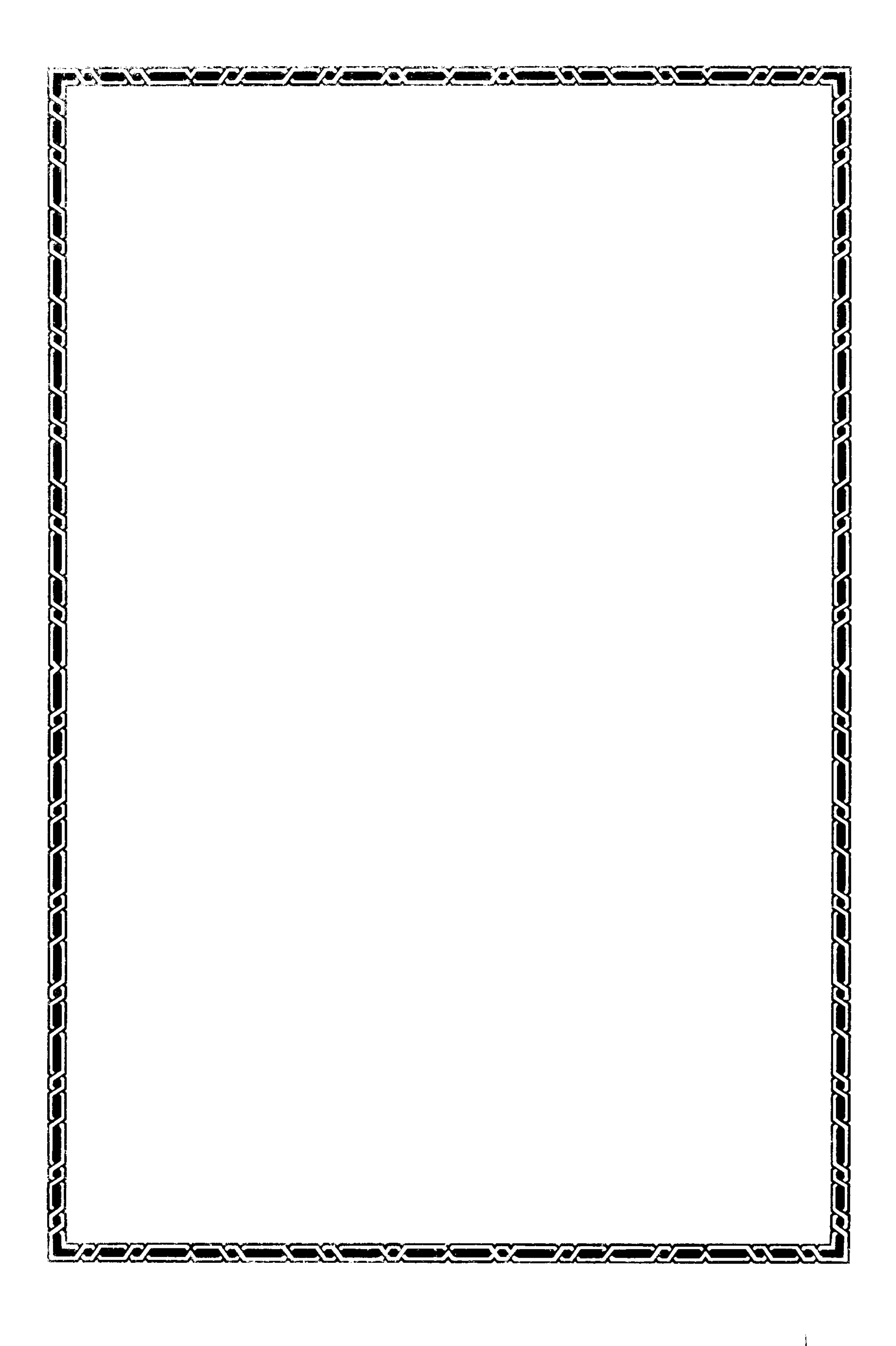
أقول: هم عليهم السلام جميعاً متساوون في ذلك، إلّا فيما يخصهم بحسب ترتيب ذواتهم، فإنه إذا ترتب الفضل بينهم كما بحسب الذات ـ كما سبق ـ ترتب بحسب ما ذكر في الصفات والأفعال. نعم، هم عليهم السلام بالنسبة إليهم بعد الوجود ونسبتهم لمن دونهم متساوون في الطاعة والشجاعة والفهم والحلال والحرام وسائر الأحكام، يجرون في ذلك مجرًى واحداً وحكماً واحداً.

قال: «والمراد من الطاعة هو الانقياد لما هو المتعين من الشرع، من الفرائض والسنن وغيرهما، وأما ماهو المتعين* منه، بل يكون فعله رخصة، فلا يجب التساوي، كألف ركعة أو ألفين في كل ليلة من علي بن أبي طالب عليه السلام».

أقول: طاعتهم واحدة بحسب امتثالهم لأمر الله وعدم خروجهم عن أمرٍ وفعل أو ترك، ولا ينافيه الاختلاف في العدد الذي أشار له، وكذا في طاعة الناس لهم فيجب على الكلّ، وهم عليهم السلام متساوون في ذلك، لأنه مالم يطابق العمل ما أُخذ منهم فلا قبول، فلا طاعة. وتكلم بعد الحديث الثالث بقليل الكلام لفظاً وفائدة، فلنعرض عن نقله.

* * *

(١) انظر: «الصحاح» ج١، ص٢٤١، مادة «ألت». (٢) في الأصل: «كنية».
(٣) في الأصل: «كيفيتها». (*) كذا في الأصل، والمناسب أن يقال: «غير المتعين».



الباب التاسع والخمسون

أن الإمام عليه السلام يعرف الإمام الذي يكون من بعده وأن قول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ فيهم عليهم السلام نزلت

أضواء حول الباب

أقول أحاديث الباب سبعة، وروي في بصائر سعد[1] والتهذيب[2] والعياشي[3] وغيرهم تفسير الأمانات في الآية بالأمانة الظاهرة والسلاح والمواريث والإمامة، وهي الأجمع. وبالإمامة أيضاً فسّرت الأمانة في قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا ﴾ الآية[4]، كما روي[5].

وفي الينبوع، عن السعد، عن الباقر عليه السلام، في قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ﴾، قال: (هذه الآية في أمر الولاية، أن تسلّم إلىٰ آل محمّد صلى الله عليه وآله)[6].

ومضمون الباب متواتر عقلاً ونقلاً، لإطلاع كل واحد منهم علىٰ الخلق ذاتاً وصفة، فيعرف كل إمام الإمام الذي بعده، ولأن الله يعلّمه ذلك ويوضّحه، بل هو من أشرف المعلومات فيعرفه، فلا يحتاج فيه إلىٰ غيره، ويجب أن ينص عليه باسمه وصفته، كما وقع من النبي وآله، ولأنه خليفته وبدله، فلابدّ من معرفته.

---

(١) انظر: «مختصر بصائر الدرجات» ص٥. (٢) «تهذيب الأحكام» ج٦، ص٢٢٣، ح٥٣٣.

(٣) «تفسير العياشي» ج١، ص٢٧٦، ح١٦٥، ١٦٧.

(٤) «الأحزاب» الآية: ٧٢. (٥) «تفسير علي بن إبراهيم القمي» ج٢، ص١٩٨.

(٦) أورده العلّامة المجلسي في «بحار الأنوار» ج٢٣، ص٢٨٣، ح٣٠، عن السيد ابن طاووس في كتاب «سعد السعود».

وإنّما أبت السماوات والأرض وجميع من فيهن عن حمل الأمانة؛ لضعفهم وقصورهم عن طاقة تحملها والقيام بأعباء ثقلها، فإنّها الولاية العامة الكلية، وإن حملها ـ من تحمّلها ـ من ليس لها بأهل ظلماً وعلواً فلم يقم بها.

وأيضاً، إن الله لمّا اختبرهم واختارهم جعلهم اُمناء علىٰ دينه، وولاهم أمر خلقه جميعاً، وأمرهم بحفظه، فلابدّ وأن يعرف كل واحد منهم الإمام الذي بعده؛ ليؤديه إليه في آخر دقيقة من عمره؛ ليقوم بالأمر، وإن كان هو أهلاً قبلُ ومتصفاً بالولاية، لكنّه صامت، ولا ينطق ويتوجه إليه روح القدس ظاهراً وينزل عليه إلّا بعد ذلك، لأنه وسائر الخلق سواء، وإنّما كان كذلك حينئذ، ولو نصب غيره لقام بالأمر، فغيره ناقص عنه، فلا يقوم بها، وإن كان مثله جامعاً فهو هو، فليس غيرهم عليهم السلام.

وكذلك أيضاً يلزم من ذلك أن المراد أنّهم يؤدون إلىٰ كل موجود ما يستحقه من الوجود وصفته والأحكام الشرعيّة، بما علّمهم الله وأعطاهم، وهذه أمانات أيضاً، لأن كمال جميع من سواهم نشأ [منهم]، وبهم ظهر وعرف واشتهر.

❑ الحديث رقم ﴿ ١ ﴾

قوله: «[عن [ابن][1] أذينة، عن بريد العجلي، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿ إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالعَدْلِ ﴾[2] قال: إيّانا عنىٰ، أن يؤدي [الإمامُ][3] الأولُ إلىٰ الإمامِ الذي بعده الكتبَ والعلمَ والسلاحَ. ﴿ وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالعَدْلِ ﴾ الذي في أيديكم.

ثمّ قال للناس: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنكُمْ ﴾[4] إيّانا عنى خاصّة، أمر جميع المؤمنين إلىٰ يوم القيامة بطاعتنا، فإن خفتم تنازعاً في أمر فردّوه إلىٰ الله وإلىٰ الرسول وإلىٰ أولي

---

(١) في الأصل: «أبي».

(٢) «النساء» الآية: ٥٨.

(٣) ليست في المصدر.

(٤) «النساء» الآية: ٥٩.

الأمر منكم، كذا نزلت. وكيف يأمرهم الله عزّ وجلّ بطاعة ولاة الأمر ويرخّص في منازعتهم؟! إنّما قيل ذلك للمأمورين الذين قيل لهم: ﴿ أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنكُمْ ﴾ ﴾.

أقول: قال محمّد صادق في شرح الحديث: «الأمانات في الأئمة هي ما تتم إمامة اللاحق في الدقيقة الأخيرة، وهي من الأمانة التي أبت السماوات والأرض والجبال أن يحملنها، من العلم والسلاح وغيرهما، قد مرّ مراراً. والعدل هو حد وسط بين الإفراط والتفريط في العمليات، وذلك لا يمكن أن يتحقق في كل شيء إلّا من المؤيدين عند الله تعالىٰ».

أقول: يؤديها إلىٰ اللاحق قبلُ أيضاً وإن تأخر الظهور، وأصل الولاية وإن كان نوراً واحداً، لكنه بحسب متعلّقاته متعدد، فلذا قال: ﴿ الأَمَانَاتِ ﴾، [ولتعددهم ظاهراً][1] وبحسب الهياكل، فلذا جمع الأمانات، وتتميم الإمامة بذلك بحسب التوجه الظاهري كما عُرف. وهذا التفسير بحسب التأويل، وهو لا ينافي إرادة الأمانة الظاهرة منها، فهذه مظاهر تلك.

ولك اعتبار توجّه الخطاب لنا، بأن نقرّ بولايتهم ونؤديها لهم واحداً بعد واحد، وهي المعروضة علىٰ السماوات والأرض، فلا نجعلها لأحد سواهم.

ويصح إرادتهم عليهم السلام من الأمانة، وإرادة الولاية، ولا تنافي، فعرض أرواحهم وأجسامهم عرض اعتقاد ولايتهم، وعرض ولايتهم عرضهم، إذ لا غَناء للصفة عن موصوفها، ولا قوام لها بدونه.

وقال الرضا عليه السلام: (الأمانة الولاية، من ادعاها بغير حق كفر)[2].

وفي البصائر، عن الباقر عليه السلام: (هي الولاية، أَبَيْنَ أن يحملنها كفراً بها وعناداً، وحملها الإنسان، والإنسان الذي حملها أبو فلان)[3].

وعن الصادق عليه السلام ما معناه: (أنّ الله عرض أرواح الأئمة عليهم السلام علىٰ السماوات والأرض والجبال فغشيها نورهم، وقال في فضلهم ما قال، ثمّ قال: فولايتهم أمانة عند خلقي، فأيّكم يحملها بأثقالها ويدّعيها لنفسه دون خيرتي؟ فأبت السماوات والأرض والجبال أن يحملنها

---

(١) في الأصل: «والتعدهم ظاهر».

(٢) «عيون أخبار الرضا» ج١، ص ٣٠٦، ح٦٦، بتفاوت يسير؛ «معاني الأخبار» ص ١١٠، ح٣.

(٣) «بصائر الدرجات» ص٧٦، ح٣، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

وأشفقن من ادعاء منزلتها وتمني محلها، من عظمة ربهم. فلما أسكن الله آدم وزوجته الجنّة ـ وقال لهما ما قال ـ حملهما الشيطان علىٰ تمني منزلتهم، فنظرا إليهم بعين الحسد فخُذلا، حتىٰ أكلا من شجرة الحنطة).

إلىٰ أن قال: **(فلم يزل أنبياء الله بعد ذلك يحفظون هذه الأمانة، ويخبرون بـه أوصـياءهم والمخلصين من أممهم، فيأبون حملها ويشفقون من ادعائها، وحملها الإنسان الذي قد عُرف أصل كل ظلم منه إلىٰ يوم القيامة، وذلك قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ﴾ الآية)**[1].

والكلام علىٰ الطاعة سبق في بابه من المجلّد السابع.

وقوله تعالىٰ: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ﴾ الآية[2]، لا يصح نسبة التنازع بينهم وأُولي الأمر؛ لصراحة صدرها في وجوب الطاعة، [ومنازعتهم][3] يبطل وجوب الطاعة، بل ذلك إذا وقع بينهم في نصب إمام أو حكم من الأحكام، فحكمهم الرجوع إليهم، لا يستقلون باختيارهم كما تزعمه العامة[4] في الإمامة، وإضافتهم القياس والاستحسان والأخذ بقول كـل صـحابي، وأمثال ذلك، كما بيّن في موضعه.

ويدل علىٰ أن القرآن غير كافٍ، وكذب العامة في قولهم: «حسبنا كلام الله»، وإلّا لمـا قال: ردّوه لأُولي الأمر[5]، بل كـان يـقول: للـقرآن، كـيف والقـرآن يـهدي للإمـام النـاطق المعصوم الذي لا يفارقه وبالعكس؟! فلا [يجهل شيئاً][6] منه. وأمر بالتسليم لأُولي الأمر وتعيينهم بالوصف في آية آدم[7] وإبراهيم[8]، وقوله: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ الآية[9]، وآية الكون[10] وغيرها، وسبق متفرقاً في المجلّدات.

وأما الكلام في حصول النقص في القرآن وعدمه فسيأتي في موضعه إن شاء الله.

---

(١) «معاني الأخبار» ص١٠٨ - ١١٠، ح١، بالمعنىٰ، صححناه علىٰ المصدر.

(٢) «النساء» الآية: ٥٩.

(٣) في الأصل: «ومنازعتها».

(٤) انظر «شرح المواقف» ج٨، ص٣٤٥؛ «شرح المقاصد» ج٥، ص٢٣٥.

(٥) إشارة إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿... فَرُدُّوهُ إِلَىٰ اللهِ وَالرَّسُولِ﴾، «النساء» الآية: ٥٩. أو قوله تعالىٰ: ﴿وَلَو رَدُّوهُ إِلَىٰ الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الأَمْرِ...﴾ «النساء» الآية: ٨٣.

(٦) في الأصل: «يجهله شيء».

(٧) «آل عمران» الآية: ٣٣.

(٨) «آل عمران» الآية: ٦٨.

(٩) «الأنبياء» الآية: ٧٣.

(١٠) «التوبة» الآية: ١١٩.

❑ الحديث رقم ﴿ ٢ ﴾

قوله: ﴿عن أحمد بن عمر، قال: سألت الرضا عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿ إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ﴾، قال: هم الأئمة عليهم السلام من آل محمد صلى الله عليه وآله، أن يؤدي الإمام [الأمانة][1] إلىٰ من بعده، ولا يخصّ بها غيره ولا يزويها عنه﴾.

❑ الحديث رقم ﴿ ٣ ﴾

قوله: ﴿عن محمد بن الفضيل، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، في قول الله عزّ وجلّ: ﴿ إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ﴾، قال: هم الأئمة عليهم السلام يؤدي الإمام إلىٰ الإمام من بعده، ولا يخصّ بها غيره، ولا يزويها عنه﴾.

❑ الحديث رقم ﴿ ٤ ﴾

قوله: ﴿عن المعلّىٰ بن خُنيس، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿ إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ﴾، قال: أمر الله الإمام الأول أن يدفع إلىٰ الإمام الذي بعده كل شيء عنده﴾.

❑ الحديث رقم ﴿ ٥ ﴾

قوله: ﴿عن عبد الله[2] بن أبي يعفور، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: لا يموت الإمام حتىٰ يعلم مَن يكون [مِن] بعده فيوصي [إليه] ﴾.

❑ الحديث رقم ﴿ ٦ ﴾

قوله: ﴿عن المعلّىٰ بن خنيس، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: إنّ الإمام يعرف الإمام الذي من بعده فيوصي إليه﴾.

---

(١) في الأصل: «الإمامة».

(٢) في الأصل: «عن أبي عبدالله».

❑ الحديث رقم ﴿٧﴾

قوله: ﴿عن سليمان بن خالد، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: ما مات عالم حتىٰ يعلّمه الله عزّ وجلّ [إلىٰ من يوصي][1] ﴾.

أقول: لا خفاء عقلاً ونقلاً أن الإمامة من أعظم الأمانات، بل هي أعظمها، ولابدّ وأن يكون لها محل خاصّ، وهو مستحقها القائم بها، فلا يجوز للإمام العادل أن يزويها عنه، ولا يجعلها لغيره، ولا يترك الوصاية له، فإنّها سنّة الله الجارية في رسله، وبها صلاح العالم و[وقع][2] اختيارهم. كيف والله عيّن الأوصياء لرسوله، وكذلك هو وكلّ وصي؟! ولا يمكن معرفة الإمام إلّا بذلك وبالمعجزة الظاهرة منه، وهي شاهد صدق له بذلك.

ويقال: زَويتُ الشيء: جمعته وقبضته، ويقال: زواه ـ زُوِيّاً وزَيّاً ـ نحّاه وستره عنه[3].

ومن ذلك يظهر بطلان القول فيها بالاختيار.

❋ ❋ ❋

---

(١) في الأصل: «من يوصي إليه». (٢) في الأصل: «دفع».

(٣) انظر: «لسان العرب» ج٦، ص١١٩، مادة «زوي».

الباب الستون

أن الإمامة عهد من الله عز وجل معهود من واحد إلى واحد عليهم السلام

أضواء حول الباب

أقول أحاديث الباب [أربعة][1]، ولا خفاء في صحة مضمونه عقلاً ونقلاً، كما سبق ويأتي.

ومعلوم أن الإمامة من أمره تعالىٰ، ورجوعه إليه[2]، فلا دخل للعباد فيه، وهي من التعريف والبيان، [فترجع][3] إليه.

وفي الخصال، عن الصادق عليه السلام، عن أبيه، عن جدّه، عن عليّ بن أبي طالب عليه السلام، عن النبي صلى الله عليه وآله، أنّه قال في وصيته له: (**يا عليّ، إنّ الله عزّ وجلّ أشرف علىٰ الدنيا فاختارني منها علىٰ رجال العالمين، ثمّ اطّلع الثانية فاختارك علىٰ رجال العالمين بعدي، ثمّ اطّلع الثالثة فاختار الأئمة من ولدك علىٰ رجال العالمين بعدك، ثمّ اطّلع الرابعة فاختار فاطمة علىٰ نساء العالمين**)[4].

وفي الإكمال، عنه عليه السلام: (**أترون الأمر إلينا نضعه حيث نشاء ؟! كلّا والله، إنه لعهد من رسول الله صلى الله عليه وآله إلىٰ رجل فرجل، حتىٰ ينتهي إلىٰ صاحبه**)[5].

وسبق لك في المجلّد السابق في الكتب المنزلة من السماء تعيينهم، وأنّ أفعال كل

---

(١) في الأصل: «خمسة»، ولعلّ المؤلف عد ما ورد في ذيل الحديث الثاني حديثاً مستقلاً.

(٢) إشارة الىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وإليهِ يُرْجَعُ الأمرُ﴾ «هود» الآية: ١٢٣.

(٣) في الأصل: «فيرجع».

(٤) «الخصال» ص٢٠٦، ح٢٥.

(٥) «كمال الدين» ص٢٢٢، ح١١، مسنداً إلىٰ أبي عبد الله عليه السلام.

واحد منهم معهودة من السماء في كتاب منزل؛ لحديث الخواتيم[١] وغيره.

وأيضاً، الله تعالىٰ أخذ عليهم العهد في مقامهم الأولي بحقائق ذواتهم وما قبلوه من الإمامة المطلقة، وهي الولاية الكلّية، فحملوها بما يلزمهم في ذواتهم وبحسب غيرهم، فهم بأمره يعملون في جميع ذلك، وقد أوفوا بعهده في أنفسهم وغيرهم، بحسب الذوات والصفات والاعتقاد والأقوال والأحوال، في الجواهر والأعراض، في الذاتي والعرضي، فأقامهم مقامه في التبليغ في جميع عوالمه؛ لأنه لا تدركه الأبصار، ولا تحوم حوله الأفكار، ولا يلامس خلقه ويداخله.

ويلزم من ذلك تعيين هذا العهد لهم في مقامات الوجود الداخلة في ذلك، بحسب مقام المعاني والأبواب والمثال [والبيان][٢]، وبحسب كل جزئي جزئي من الموجودات.

والله خلقهم لنفسه، وخلق الخلق لهم، ووفوا لله تعالىٰ بالعهد كذلك علىٰ أتم وجه وأكمله، فيجب علىٰ الخلق أن يوفوا لهم بأتم وفاء، وهو الوفاء لله بالعهد المأخوذ في مقام: ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾[٣]، بحسب الظاهر والغيب.

والإمامة المجعولة لهم عليهم السلام واحدة، وتعددها بحسب تعدد هياكلهم، وينتقل ظاهره* من السابق في آخر دقيقة من عمره إلىٰ اللاحق، كما سبق. ونورهم وروحهم وطينتهم واحدة.

وإذا كانت الإمامة عهداً من الله، وكذا تعيين محلها، فلا دخل لاختيار العباد فيها، ولابدّ من ثبوت العصمة والأفضلية لموضعها. وضلّت العامة وعاندوا هنا، كغيره كما سبق.

ومن قوله: «عهد معهود منه تعالىٰ» عرف سبقها بحسب أصل الفطرة، وهو كذلك، [فهي][٤] لهم كذلك، وأُخذت علىٰ جميع العوالم بوجوب السمع والطاعة لهم، كما سبق.

❑ الحديث رقم ﴿ ١ ﴾

قوله: ﴿عن أبي بصير، قال: كنت عند أبي عبد الله، فذكروا الأوصياء

---

(١) «الكافي» ج١، ص٢٧٩، باب أن الأئمة لم يفعلوا شيئاً ولا يفعلون إلّا بعهد...، ح١، وسيأتي الحديث في الباب اللاحق.

(٢) في الأصل: «والزمان».

(٣) «الأعراف» الآية: ١٧٢.

(*) لعله يعني: ظاهر العهد بالإمامة.

(٤) في الأصل: «فهم».

وذكرتُ إسماعيل، فقال: لا والله يا أبا محمّد، ما ذاك إلينا، وما هو إلّا إلىٰ الله عزّ وجلّ، ينزل واحداً بعد واحد ﴾.

أقول: كل واحد منهم عليهم السلام يعلم بعدد الأئمة والقائمين بالوصاية، بما لا يمكن في الكون أن يكون غيرهم، ولو فرض في القدرة الإمكانية غيرهم إذا دخل الكون كانوا هم لا غيرهم، ولبيانه محل آخر.

فأبو بصير لمّا ذكر إسماعيل ـ ومات في حياة أبيه[١] ـ نفىٰ [الإمامُ] كونه وصياً بأنه: (ما ذاك إلينا)، بل إلىٰ الله، ولم يجعله منهم. وفي نفيه عليه السلام وصايته بذلك نفي الاختيار فيها علىٰ أتمه وأكمله، وأنّه ليس بالشهوة والهوىٰ. مع [أن][٢] مشيئتهم لا تخالف مشيئته، بل بأمره يعملون. فلا يجعله إماماً؛ لأنه يخالف أمر الله تعالىٰ، فأبطل بذلك دعوىٰ من يدعي فيه الإمامة بعده، وهو عليه السلام يعلم بذلك.

قال محمّد صادق في الشرح: «إسماعيل كان ابن أبي عبد الله عليه السلام، ومات قبل موت أبيه، وكان أبو عبد الله عليه السلام قد ظن أن إسماعيل يكون إماماً بعده، ولما مات قبل موت أبيه علم أن ظنّه ما كان علىٰ ما ينبغي، فقال عليه السلام في الحديث: (ما ذاك إلينا)، أي لا نعلم تعيين الإمام من عند أنفسنا إلّا بنص من الله، بالإلهام أو بالملك وغير ذلك، فهذا الظن يسمىٰ بالبداء لله تعالىٰ، باعتبار ظهوره للمقربين، وأبو عبد الله عليه السلام من المقربين».

أقول: لا يقع في ظن الإمام خطأ ولا غلط، ولا ينافيه وقوع البداء بعدُ ولا يوجبه، فإنه يستثنىٰ. ولم يظن عليه السلام بأن إسماعيل يكون باقياً بعده وهو الإمام، نعم يعلم أن قوماً تدّعي إمامته بعده ظلماً وعلواً، وهو كذلك[٣]، ولا خطأ فيه.

وقوله: (ما ذاك إلينا) عرفت معناه وغايته، ومعلوم أن جميع علومهم بتعليم من الله.

---

(١) انظر: «الإرشاد» ضمن «سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد» ج ١١ / ٢، ص٢٠٩.

(٢) في الأصل: «أنّه».

(٣) حيث انقسمت الشيعة الجعفرية بعد وفاة جعفر بن محمد الصادق عليه السلام إلىٰ فرقتين: الأولىٰ: قالت بإمامة موسىٰ بن جعفر عليه السلام. والثانية: وهي الاسماعيلية، قالوا بإمامة إسماعيل بن جعفر، وأنكروا أن يكون مات في حياة أبيه، وقالوا: لا يموت حتىٰ يملك. انظر: «المقالات والفرق» ص٢١٣؛ «مقالات الاسلاميين» ص٢٦، «الملل والنحل» ج١، ص١٩٦، ٢٢٦.

❑ الحديث رقم ﴿ ٢ ﴾

قوله: ﴿عن [عمرو][1] بن الأشعث، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: أترون الموصي منا يوصي إلىٰ من يريد؟! لا والله، ولكن عهد من الله ورسوله لرجل فرجل، حتىٰ ينتهي الأمر إلىٰ صاحبه.

وعن [عمرو][2] بن الأشعث، عن أبي عبد الله عليه السلام، مثله﴾.

أقول: معناه ظاهر مما سبق، ومعلوم أن ولايتهم ولاية الله، والله أقامهم بها، فلابدّ وأن يعيّنهم واحداً واحداً، ولا دخل للعباد في ذلك، وهم عليهم السلام لا يخالفون أمره تعالىٰ.

وقوله: (حتىٰ ينتهي الأمر إلىٰ صاحبه) وهو الظاهر، ولا يتعين كونه الثاني عشر، بل يدخل السابق منهم عليهم السلام أيضاً، فقد انتهىٰ ذلك إلىٰ كل واحد واحد.

❑ الحديث رقم ﴿ ٣ ﴾

قوله: ﴿عن معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: إنّ الإمامة عهد من الله عزّ وجلّ معهود لرجال مسمّين، ليس للإمام أن يزويها عن الذي يكون [من] بعده، إنّ الله تبارك وتعالىٰ أوحىٰ إلىٰ داود أن اتخذ وصيّاً من أهلك؛ فإنه قد سبق في علمي أن لا أبعث نبياً إلّا وله وصي من أهله، وكان لداود أولاد عدّة، وفيهم غلام كانت اُمه عند داود، وكان لها محبّاً، فدخل داود عليها حين أتاه الوحي، فقال لها: إن الله عزّ وجلّ أوحىٰ إليَّ [يأمرني] أن أتخذ وصياً من أهلي، فقالت له امرأته: فليكن ابني، قال: ذاك اُريد. وكان السابق في علم الله المحتوم عنده أنّه سليمان.

فأوحىٰ الله تبارك وتعالىٰ إلىٰ داود أن لا تعجل دون أن يأتيك أمري، فلم يلبث داود أن ورد عليه رجلان يختصمان في الغنم والكَرْم، فأوحىٰ الله عزّ وجلّ إلىٰ داود أن اجمع ولدك، فمن قضىٰ بهذه القضيّة فأصاب فهو

---

(١)، (٢) في الأصل: «عمر».

وصيّك من بعدك.

فجمع داود ولده، فلما أن قصّ الخصمان قال سليمان: يا صاحب الكَرْم، متىٰ دخلت غنم هذا الرجل كرمك؟ قال: دخلته ليلاً، قال: [قـد][1] قضيت عليك يا صاحب الغنم بأولاد غنمك وأصوافها في عامك هذا. ثمّ قال له داود: فكيف لم تقض برقاب الغنم، وقد قوّم ذلك علماء بني إسرائيل وكان ثمن الكرم قيمة الغنم؟ فقال سليمان: إن الكرم لم يجتث من أصله، وإنّما أُكل حمله، وهو عائد في قابل.

فأوحىٰ الله عزّ وجلّ إلىٰ داود أن القضاء في هذه القضية ما قضىٰ سليمان به، يا داود أردت أمراً وأردنا أمراً غيره. فدخل داود علىٰ امرأته فقال: أردنا أمراً وأراد الله عزّ وجلّ أمراً غيره، ولم يكن إلّا ما أراد الله عزّ وجلّ، فقد رضينا بأمر الله عزّ وجلّ وسلّمنا. وكذلك الأوصياء، ليس لهم أن يتعدوا بهذا الأمر فيجاوزون صاحبه إلىٰ غيره ﴾.

قال الكليني: «معنىٰ الحديث الأُول أن الغنم لو دخلت الكرم نهاراً لم يكن علىٰ صاحب الغنم شيء؛ لأن لصاحب الغنم أن يسرّح غنمه نهاراً ترعىٰ، وعلىٰ صاحب الكرم حفظه، وعلىٰ صاحب الغنم أن يربط غنمه ليلاً، ولصاحب الكرم أن ينام في بيته»[2].

❑ الحديث رقم ﴿٤﴾

قوله: ﴿ عن عمرو بن مصعب، قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: أترون أن الموصي منا يوصي إلىٰ من يريد؟! لا والله، ولكنه عهد من رسول الله صلى الله عليه وآله إلىٰ رجل فرجل، حتىٰ انتهىٰ إلىٰ نفسه ﴾.

أقول: الموصي مع أمر الله لا يخالفه، فليس له الوصاية لواحد بحسب الشهوة والاختيار، فليس له مرادٌ من قبل نفسه، بل من قبل أمره تعالىٰ، فلا يصح له أن يزويها عن

---

(١) ليست في المصدر.

(٢) «الكافي» ج١، ص٢٧٩، ذيل ح٣، بتفاوت يسير.

محلّها ولا أن يضعها غير موضعها، فيخالف أمره وتعيينه تعالىٰ.

وحكم سليمان في الكرم والغنم إمّا لأنه كذلك في شرعهم، أو مقيّد بعدم التفريط، أو مطلقاً. وتمام البحث فيها يطلب من موضعه من الفقه.

وقوله في الحديث الثاني: (حتىٰ انتهىٰ إلىٰ نفسه) من كلام الإمام، والضمير عائد إليه عليه السلام، وكذا إن جعل من كلام الراوي.

ولمحمّد صادق هنا كلام طويل وحاصله قليل، فيه تدارك، أعرضنا عنه استعجالاً.

* * *

الباب الحادي والستون

أن الأئمة عليهم السلام لم يفعلوا شيئاً ولا يفعلون إلا بعهد من الله عز وجل وأمر منه لا يتجاوزونه

أضواء حول الباب

أقول أحاديث الباب خمسة*، وسبق مضمونه مكرراً في المجلّدات، وهو متواتر عقلاً ونقلاً، وسيأتي مضمونه أيضاً.

قال الله تعالىٰ: ﴿ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ * لَا يَسْبِقُونَهُ بِالقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴾[1]، وإذا كانوا عليهم السلام لا يفعلون فعلاً إلّا بأمره وعهده فلا اعتراض عليهم بوجه أصلاً، والمقدّم حقّ عقلاً ونقلاً، فجميع حالاتهم عن أمره ورضاه وطاعته، سواء الجالس منهم والقائم؛ وذلك لأن قابليتهم وماهيتهم طوع وجودهم، فلا تفعل إلّا الطاعة في جميع مراتب الوجود، فلا يقع منهم نقص ومعصية بوجه ومقام أصلاً؛ لمشابهة ماهيتهم الوجود، فلا يفعلون المعصية في مقام من مقامات الوجود، وكذلك أيضاً لا يفعلون إلّا بأمره، فهم قائمون به أشدّ قيام بما لا يكون مثله، بل قيام غيرهم به من فاضلهم ومن بيانهم.

والمراد بالأمر ما يشمل الفعلي والقولي، وإذاكان لا خروج لهم عليهم السلام عن أمره ففعلهم إما واجب أو مستحب، ولا يفعلون محرماً ولا مكروهاً أصلاً، ولا يتجاوزون ذلك في قليل ولا جليل.

(*) هذا بناءً علىٰ جعل الزيادة الواردة في ذيل الحديث الرابع حديثاً مستقلاً، كما هو في بعض شروح «الكافي» انظر: «شرح المازندراني» ج٦، ص ٩٠؛ «الوافي» المجلّد ٢، ص٢٦٦؛ «مرآة العقول» ج ٣، ص ١٩٩.

(١) «الأنبياء» الآية: ٢٦ – ٢٧.

وما ورد في بعض الروايات من تركهم عليهم السلام بعض [المستحبات][١] وفعل بعض المكروهات فإنما هو لبيان الجواز، فيؤمرون بذلك، [والأمر][٢] حينئذ بالنسبة لهم إما واجب أو مستحب.

ولا ينافي قيامهم عليهم السلام بأمر الله علىٰ أكمل وجه يمكن أن يكون في الكون ـ بحيث لا يمكن أن يكون مثلهم إلّا هم ـ تفاوتهم في الرتب بحسب ذواتهم، وعرفت الفرق، وكل واحد منهم عليهم السلام كذلك بحسب مرتبته، ولا كذلك غيرهم، فإنه لابدّ وأن يكون فيه تقصير بحسب ترك مكروه أو مستحب أو مباح أولي ولو لغيره، وفعل محرم أو ترك واجب ولو في فعل وطاعة وجودية.

ولو فرض وقوع السلامة من جميع ذلك في واحد غيرهم، بحيث ساواهم فيما عرفت، كان أحدهم، بل هو هو، فلا مشاركة معهم أصلاً.

وعن النبي صلى الله عليه وآله ما معناه: (**لا يكون الرجل من المتقين حتىٰ يدع ما لا بأس به**)[٣]، وهذا يشمل جميع الخلق ـ علىٰ مراتبهم ـ غيرهم عليهم السلام.

وروي ما معناه: (**إن في الصراط عقبات كؤوداً، لا يقطعها بسهولة إلّا محمّد صلى الله عليه وآله**)[٤].

فلا يقع منهم تقصير أصلاً، فصح القول فيهم خاصّة: إن كل واحد منهم عليهم السلام قائم بأمره علىٰ وجه كامل، لا يمكن أن يكون في الكون مثلهم، ولو فرض في الإمكان فهو هم عليهم السلام.

توجيه نسبة الذنب للإمام

ولا ينافي ذلك ما ورد [ممّا][٥] يوهم نسبة الذنب لهم والتقصير، فهم عليهم السلام يستغفرون ويتضرعون ويتوبون، وليس في مقام التعليم، كما في سجود صلاة الليل[٦] وغيره، فخوفهم أشدّ الخوف وأقواه، فإنه محمول علىٰ وجوه كلّها مرادة ـ كما سبق في المجلّد السابع ـ:

---

(١) في الأصل: «المسبحات». (٢) في الأصل: «ولا مر».

(٣) «أعلام الدين» ص٣٣٤، ح٧، بتفاوت يسير.

(٤) «مناقب آل أبي طالب» ج٢، ص١٧٧، ولفظه: (إن فوق الصراط عقبة كؤوداً... لا يقطعها في غير مشقة إلّا محمد وأهل بيته). (٥) في الأصل: «ما».

(٦) «الصحيفة السجادية الكاملة» ص١٤٦، من دعائه عليه السلام بعد الفراغ من صلاة الليل.

[الوجهالأول:][(١)] من جهة تحمّلهم ذنوب شيعتهم، أو من عرض الأعمال عليهم.

[الوجه الثاني:][(٢)] أنّهم إذا التفتوا إلىٰ مقام أعلىٰ صغر عندهم الأدنىٰ، فعرفوا أنّهم لم يؤدوا حقه.

[الوجه الثالث:][(٣)] من رؤيتهم دائماً أنفسهم في التقصير والافتقار، ولو من نظرهم لأنفسهم أن لها وجوداً، وإن كان بجهة بارئهم.

ومن الأمر ما ينزل عليهم ليلة القدر وليلة الجمعة، وما ينزل كل يوم وليلة، وما يتجدد كل ساعة في الوجود، ويمحو الله ما يشاء ويثبت. وسبق لك ذلك [مشروحاً][(٤)] في باب الغيب وغيره.

❑ الحديث رقم ﴿ ١ ﴾

قوله: ﴿عن [معاذ][(٥)] بن كثير، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: إن الوصيّة نزلت من السماء علىٰ محمد صلى الله عليه وآله كتاباً، لم ينزل علىٰ محمّد صلى الله عليه وآله كتابٌ مختوم إلّا الوصيّة، فقال جبرئيل: يا محمّد، هذه وصيتك في أُمتك عند أهل بيتك، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: أيُّ أهل بيتي يا جبرئيل ؟ قال: نجيب الله منهم وذريّته، ليرثك علم النبوة كما ورثه إبراهيم، وميراثه لعلي وذريّتك من صلبه.

قال: وكان عليها خواتيم، قال: ففتح عليٌّ الخاتم الأول ومضىٰ لما فيها، ثمّ فتح الحسن الخاتم الثاني ومضىٰ لما أُمر به فيها، فلما توفي الحسن ومضىٰ فتح الحسين الخاتم الثالث، فوجد فيها أن قاتل فاقتل وتقتل، واخرج بأقوام للشهادة، لا شهادة لهم إلّا معك.

قال: ففعل عليه السلام، فلما مضىٰ دفعها إلىٰ علي بن الحسين عليه السلام قبل ذلك،

---

(١) في الأصل: «منها».
(٢) في الأصل: «أو».
(٣) في الأصل: «أو».
(٤) في الأصل: «شروطا».
(٥) في الأصل: «معاد».

ففتح الخاتم الرابع فوجد فيها أن اصمتْ واطرق لما حجب [العلم][١].
فلمّا توفي ومضىٰ دفعها إلىٰ محمد بن علي، ففتح الخاتم الخامس فوجد فيها أن فسّر كتاب الله، وصدّق [أباك][٢]، وورّث ابنك، واصطنع الأمة، وقم بحقّ الله عزّ وجلّ، وقل الحق في الخوف والأمن، ولا تخش إلّا الله.
ففعل، ثمّ دفعها إلىٰ الذي يليه.

قال: قلت له: جعلت فداك، فأنت هو؟ قال: فقال: ما بي إلا أن تذهب يا [معاذ][٣] فتروي عليَّ. قال: فقلت: أسأل [الله] الذي رزقك من آبائك هذه المنزلة أن يرزقك من عقبك مثلها قبل الممات، قال: قد فعل الله ذلك يا [معاذ][٤]. قال: قلت: فمن هو جعلت فداك؟ قال: هذا الراقد ـ وأشار بيده إلىٰ العبد الصالح وهو راقد ـ ﷺ.

أقول: المراد بـ (نجيب الله) علي ﷺ، والضمير في قوله: (وذريّته) راجع إليه، وهم ﷺ الأحد عشر من صلب علي ﷺ. ونجيب القوم أشرفهم وأعظمهم[٥]، وهم أشرف الخلق طرّاً.

وسؤاله ﷺ جبرئيل لا عن جهل، بل ليبيّن للناس ذلك وأنّه عن وحي من الله لا من شهوة نفسه؛ ليقطع بذلك قول كل جاهل ومعاند ومنافق، وأن ترجيحهم لأنهم من نفسه. وكيف لا تنزل عليهم الوصيّة وهم لا يخرجون عن أمره؟!

ويقال: أطرق الرجل: سكت، فالعطف تفسيري، أو من: أطرق الرجل، أرخىٰ بصره ينظر إلىٰ الأرض متفكراً[٦]، كما يفعله المهموم، كناية عن إعراضه عن الناس لمّا وقع منهم ما وقع به وبأبيه، فاحتجبوا به وقعدوا، ولم يظهر كآبائه، وهو ظاهر بلا خفاء، وهو علة لسكوته، وإن لم يكن سكوتاً عاماً؛ فكم حديث وبيان ظهر منه في الطريق والشام وغير ذلك.

---

(١) في الأصل: «القلم».
(٢) في الأصل: «آباءك».
(٣)، (٤) في الأصل: «معاد».
(٥) انظر: «لسان العرب» ج١٤، ص٤١، مادة «نجب».
(٦) «لسان العرب» ج٨، ص١٥٣، «طرق».

وسبق[١] أن الحسين خيّر من نفسه وشيعته، ففدىٰ لهم بها. وسبق لك نقل هذا الحديث وما بعده في الشرح في موضعه.

وقال محمّد صادق في شرح الحديث: «قوله: (**نجيب الله منهم وذريّته**)، يمكن أن يكون الضمير في (ذريّته) راجعاً إلىٰ الله تعالىٰ في قوله: (**نجيب الله**)، فإن الذرية كما تكون جسمانية فكذلك تكون معنوية، فالأنبياء والأولياء ذرية الله المعنويّة لا الجسمانية، بل يعمّ الخلق كلّهم، كما ورد في الحديث: (**الخلق عيال الله تعالىٰ**)[٢].

فجميع المخلوقات أبناء معنويّة له تعالىٰ، ثمّ لنبينا صلى الله عليه وآله، ثمّ لأوصيائه، ثمّ لسائر أنبيائه وأوليائه، على قدر مراتبهم وإحاطتهم عليهم السلام، علىٰ تفاوت درجاتهم بالأولية والأولويّة، وبالشدّة والضعف. ولا توحَش في هذه العبارات، فارجع إلىٰ ماهو المقصود منها واستقم وعِه.

ويمكن أن يكون أيضاً الذرية الجسمانية أيضاً، فإن المقربين ذرية الله الجسمانية، باعتبار ظهوره تعالىٰ في [آبائهم][٣] الجسمانية، فيتصف الله تعالىٰ بأوصاف الجسمانية بالعرض، ويتبعه تجليه في الجسمانيات. وهذا القول يشعر بشرافتهم ونجابتهم عليهم السلام. (**اصطنع الأمة**) أي أحسنهم وأخبرهم».

أقول: نعم يمكن عود الضمير لله عند أهل الضلال، أهل وحدة الوجود ومن يقول بالانفصال الغيبي بالتحلي، ولزوم أحكام الإمكان له تعالىٰ بسبب ذلك وبالعكس، وما كفاه حتىٰ قال بالجسمانية أيضاً.

وقوله: (**الخلق عيال الله**)، كناية علىٰ أن رزقهم عليه وكذا تدبيرهم، مما حتمه علىٰ نفسه بمقتضىٰ الحكمة، لا يدل علىٰ مطلبه كما لا يخفىٰ.

وهذه العبائر لفظاً ومعنىً [لا يستوحش][٤] منها أهل التصوّف وأهل الضلال، لا أهل العلم ومعدنه والأتباع، ﴿ **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ** ﴾[٥]، وقال تعالىٰ: ﴿ **وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ** ﴾ الآية[٦]. وبطلان كلامه بديهي من وجوه.

---

(١) سبق في ح ٥ من باب أن الأئمة يعلمون متىٰ يموتون... أن أبا الحسن موسىٰ عليه السلام خيّر نفسه أو شيعته، وسبق في ح ٨ منه أن الحسين عليه السلام خيّر النصر أو لقاء الله.

(٢) «الكافي» ج ٢، ص ١٦٤، ح ٦، بتفاوت يسير. (٣) في الأصل: «آياتهم».

(٤) في الأصل: «لا تستوحش». (٥) «الأنعام» الآية: ١٠٠.

(٦) «التوبة» الآية: ٧٤.

❑ الحديث رقم ﴿ ٢ ﴾

قوله: ﴿عن محمد بن أحمد بن عبيد [الله] العمري، عن أبيه، عن جده، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: إنّ الله عزّ وجلّ أنزل علىٰ نبيّه كتاباً قبل وفاته، فقال: يا محمد، هذه وصيتك إلىٰ النجبة من أهلك، قال: وما النجبة يا جبرئيل ؟ فقال: علي بن أبي طالب وولده عليهم السلام.

وكان علىٰ الكتاب خواتيم من ذهب، فدفعه النبي صلى الله عليه وآله إلىٰ أمير المؤمنين عليه السلام وأمره أن يفكّ خاتماً منه ويعمل بما فيه، ففكّ أمير المؤمنين عليه السلام خاتماً وعمل بما فيه.

ثمّ دفعه إلىٰ [ابنه] الحسن عليه السلام، ففكّ خاتماً وعمل بما فيه.

ثمّ دفعه إلىٰ الحسين عليه السلام ففكّ خاتماً فوجد فيه: [أن اخرج بقوم][1] إلىٰ الشهادة ؛ لا شهادة لهم إلّا معك، واشرِ نفسك لله عزّ وجلّ. ففعل.

ثمّ دفعه الىٰ علي بن الحسين عليه السلام، ففك خاتماً فوجد فيه أن أطرق واصمت والزم منزلك، واعبد ربك حتىٰ يأتيك اليقين. [ففعل].

ثمّ دفعه إلىٰ ابنه محمّد بن علي عليه السلام، ففك خاتماً فوجد فيه: حدّث الناس وافتهم، ولا تخافنّ إلّا الله عزّ وجلّ، فإنه لا سبيل لأحد عليك [ففعل].

ثمّ دفعه إلىٰ ابنه جعفر عليه السلام، ففك خاتماً فوجد فيه: حدّث الناس وافتهم، وانشر علوم أهل بيتك، وصدّق آباءك الصالحين، ولا تخافنّ إلّا الله عزّ وجلّ، وأنت في حرز وأمان. ففعل.

ثمّ دفعه إلىٰ ابنه موسىٰ عليه السلام، وكذلك يدفعه موسىٰ إلىٰ الذي بعده، ثمّ كذلك إلىٰ قيام المهدي عليه السلام﴾.

---

(١) في الأصل: «تقوم».

الحديث رقم ﴿٣﴾

قوله: ﴿عن ضُريس الكُناسي، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قال له حمران: جعلت فداك، أرأيت ما كان من أمر [علي و] الحسن والحسين عليهما السلام، وخروجهم وقيامهم بدين الله عزّ وجلّ، وما أُصيبوا من قتل الطواغيت إياهم والظفر بهم، حتىٰ قُتلوا وغُلبوا؟ فقال أبو جعفر عليه السلام: يا حمران، إنّ الله تبارك وتعالىٰ قد كان قدّر ذلك عليهم وقضاه وأمضاه وحتمه ثمّ أجراه، فبتقدم علم ذلك [إليهم] من رسول الله صلى الله عليه وآله قام علي والحسن والحسين عليهم السلام، وبعلمٍ صمتَ من صمتَ منّا﴾.

أقول: سبق الحديث [الثالث][1] في باب أن الأئمة يعلمون علم ما كان ويكون... إلىٰ آخره، وذكر فيه أوله وتمامه، فراجعه[2].

وقد أوضح عليه السلام بجوابه أن الذي أصابهم عن علم ومعرفة به؛ وذلك لِما هم عليه، وبتقدم ذلك وسبق قضائه... إلىٰ آخره، لا لعجز فيهم ولا جهل به وعدم علم، ولا جزاء عقوبة، وحاشا، ولا لغير ذلك مما يوجب نقصاً [فيهم][3] أو في واجب الوجود. ولو دعوا الله إزالته وألحّوا عليه أجابهم إليه، لكنّهم عليهم السلام: ﴿عِبَادٌ مُكْرَمُونَ * لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾[4].

فقابلوا محتوم القضاء بالرضا والصبر، ولم يسألوه، وصبروا علىٰ بلائه لذلك، لنيل درجات به، لمّا علموا أنّه أحسن لهم من العافية، فلم يسألوه إياها، وبما اشتروا به نفوسهم عن شيعتهم؛ لحزنهم لهم وبكائهم، فيكون سبباً لنجاتهم وحطّ ذنوبهم لذلك، ولِما يتحملونه بسببهم من الكدر والغم والحزن لهم، وهو معنىٰ ما روي أن الحسين خُيّر بين نفسه وشيعته، ففداهم بنفسه.

فلهم عليهم السلام في ذلك أعلىٰ الدرجات والثناء الذي لا يحصىٰ، ولمن ظلمهم وحاربهم

---

(١) في الأصل: «الثاني».

(٢) انظر: الحديث الرابع من الباب المذكور. وفي «الكافي» ج ١؛ ص ٢٦٢، ح ٤.

(٣) في الأصل: «فيه».

(٤) «الأنبياء» الآية: ٢٦ – ٢٧.

أشدّ عذاب الهون، ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللهِ بِأَفْوَاهِهِمْ ﴾ الآيـة[١]. وسبق بيانه بوجوه، فراجعه[٢].

ثمّ وإذا كان جلوس بعض عن الجهاد بالسيف لسبق علم، ولا يكون إلّا عن مصلحة، ولابدّ وأن لا يكون عن جهل، فلا اعتراض عليه بذلك، لعدم [مشروعيته][٣]، مع عدم استجماع شروطه وزوال موانعه، كما وقع مثله من جميع الأنبياء والأوصياء.

وأيضاً، بعد ثبوت إمامتهم لا اعتراض عليهم بذلك، وكذا الأنبياء. فقول [الزيدية][٤] هنا [ساقط][٥]، كما بيّن في موضعه، وسبق في المجلّد السابع أيضاً.

ومحمّد صادق هنا جعل علّة ما أصابهم عليهم السلام من الطواغيت لكون ما وقع أو يقع ناشئاً من علته، ولا يوجد شيء إلّا بتمام علته، وتنتهي العلل إلىٰ علّة العلل، ومع تمامها تخلف المعلول عنها محال، فعدم وقوع ما وقع بهم محال، ولهذا قدّره الله وقضاه، وإن كان من القدرة والاختيار اللذين هما من العلة التامة أيضاً.

وأقول: وجود العلة التامة لا توجب محالية التخلف، فلو أراد الله خلافه أو طلبوه لأجابهم ودفعه عنهم، كما صرّح به في هذا الحديث وغيره. ونار إبراهيم لا تحرقه لمّا أُلقي فيها، والطير إذا مرّ عليها حينئذ من بعيد أحرقته. وقال الله تعالىٰ: ﴿ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِناً ﴾[٦]، فلابدّ مع ذلك من الإذن.

و(الشِراءُ) يمدّ ويقصر، ويقال للشراء وللبيع، فيقال: شَرَيتُ الشيء، إذا بعته[٧]، وهو المراد في الحديث الأوّل. وقال الله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ اللهَ اشْتَرَىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ ﴾ الآية[٨].

وهذه علة أيضاً لما وقع بهم عليهم السلام من قتل الطواغيت، ولا يسبقهم سابق إلىٰ الخير، في كل مقام وصفة كمال.

ولمحمد صادق هنا تأويل وكلام ساقط، قال: «فإنه عليه السلام شرىٰ نفسه وباع علم الله، وأخذ

---

(١) «الصف» الآية: ٨.

(٢) انظر: باب أن الأئمّة يعلمون متىٰ يموتون...، شرح ح٨.

(٣) في الأصل: «شروعيته».

(٤) في الأصل: «الزيود».

(٥) في الأصل: «سابق».

(٦) «الفرقان» الآية: ٤٥.

(٧) انظر: «الصحاح» ج٦، ص٢٣٩١، مادة «شرى».

(٨) «التوبة» الآية: ١١١.

نفوس المتعلّمين، فإن المتعلّم مملوك المعلم وعبده، كما قال عليه السلام: **(من علّمني حرفاً فقد صيّرني عبداً)**.

والسرّ فيه أن المتعلم من حيث إنه متعلّم مرآة علم المعلّم، والعلم عين المعلم، كما استدل عليه، فيصير المتعلم من حيث إنه متعلم عين المعلم، ومن وجه غيره ـ للاثنينية بينهما ـ ومنسوب إلىٰ المعلم، فيكون هو منه ومن ماله، إن شاء أعتقه أو اشتراه، أو يعتبر أنّه منه أي من جزئه؛ لأن المتعلم جزء المعلّم، والمعلم كلّه، فحينئذ يكون المتعلم باقياً في عبوديته، لأنه عبد بقوله، عبادة روحانية إن كان العلم من الاعتقادات، وعبادة جسمانية إن كان العلم متعلّقاً بالجسمانيات».

أقول: وبُعده عن ظاهر الحديث لا خفاء فيه، وما ذكره من السر شرٌّ، فهو مرآة له بما يظهر له به، بل يجلو مرآته ليظهر فيها ما استجنّ من العلم بما ظهر له، وليس العلم الذي يعلمه عين ذاته. والمتعلم نفس العلم لا نفس ذات العالم ـ لكنه [مبني][1] علىٰ شبه وحدة الوجود [المفاسد] ـ وليس هو كلّه، بل قصاراه أنّه وجه منه بما ظهر له به، إلىٰ غير ذلك من المفاسد.

ونجيب القوم ـ بمعنىٰ النجابة ـ بمعنىٰ الكريم المختار[2]. وما فسره به هنا جبرئيل يبطل قول الملّا السابق في الحاشية السابقة*، فهو يقرأ الحديث ولا يفهم ظاهره. ويحتمل اتحاد الحديث السابق وهذا، والتعدد.

والوجه في تعدد الخواتيم عدد الأوصياء ظاهر، ويلزم كل واحد بحسب وقته وأهله ما لا يلزم الآخر، وإن كانوا في الحكم سواء، فهذا تعدد بحسب مقارنات الأزمان والأفراد، بحسب ظهور الحكم. فإما يكون الكتاب واحداً والخواتيم متفرقة فيه، والابتداء من أوله، فيفضّ للأول خاتمه ويعمل بما فيه، وهو ذو أجزاء، ولا يوجب فضّه فضّ غيره، أو أنّها في شيء واحد وعليه الخواتيم، ومن فضّ خاتمه يخرج منه ما يلزمه ويعمل بما فيه، ثمّ يعيده، وهكذا. ولكون الخواتيم من الملكوت كانت ذهباً وناسبه لونه.

---

(١) في الأصل: «مبين».

(٢) انظر: «لسان العرب» ج١٤، ص٤٢، مادة «نجب».

(*) يعني قول محمد صادق في شرح الحديث الأول من هذا الباب.

❑ الحديث رقم ﴿ ٤ ﴾

قوله: ﴿عن عيسىٰ بن المستفاد ـ أبي موسىٰ الضرير ـ قال: حدّثني موسىٰ بن جعفر عليه السلام، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام : أليس كان أمير المؤمنين عليه السلام كاتب الوصيّة، ورسول الله صلى الله عليه وآله المملي عليه، وجبرئيل والملائكة المقربون عليهم السلام شهود ؟

قال: فأطرق طويلاً ثمّ قال: يا أبا الحسن، قد كان ما قلت، ولكن حين نزل برسول الله صلى الله عليه وآله الأمر نزلت الوصيّة من عند الله كتاباً مسجّلاً، نزل به جبرئيل مع أُمناء الله تعالىٰ من الملائكة، فقال جبرئيل: يا محمّد، مُر بإخراج مَن عندك إلّا وصيّك، ليقبضها منّا، وتشهدنا بدفعك إياها إليه ضامناً لها ـ يعني علياً ـ.

فأمر النبي بإخراج مَن في البيت ما خلا علياً، وفاطمة فيما بين الستر والباب، فقال جبرئيل: يا محمد، ربك يقرئك السلام ويقول: هذا كتاب ما كنت عهدت إليك وشرطت عليك، وشهدت به عليك، وأشهدت به عليك ملائكتي، وكفىٰ بي يا محمّد شهيداً.

قال: فارتعدت مفاصل النبي صلى الله عليه وآله فقال: يا جبرئيل، ربي هو السلام، [ومنه السلام]، وإليه يعود السلام، صدق عزّ وجلّ وبرّ، هات الكتاب. فدفعه إليه وأمره بدفعه إلىٰ أمير المؤمنين عليه السلام. فقال له: اقرأه، فقرأه حرفاً حرفاً، فقال: يا علي، هذا عهد ربي تبارك وتعالىٰ [إليّ][1] وشرطه عليّ وأمانته، وقد بلّغت ونصحت وأديت. فقال علي عليه السلام: وأنا أشهد لك ـ بأبي وأمي أنت ـ بالبلاغ والنصيحة والتصديق علىٰ ما قلت، ويشهد لك به سمعي وبصري ولحمي ودمي. فقال جبرئيل: وأنا لكما على ذلك من الشاهدين.

---

(١) في الأصل: «اتى».

فقال رسول الله صلى الله عليه وآله : يا علي، أخذت وصيتي وعرفتها وضمنت لله ولي الوفاء بما فيها ؟ فقال علي: نعم، بأبي أنت وأمي، عليَّ ضمانها، وعلىٰ الله عوني وتوفيقي علىٰ أدائها.

فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: يا علي، إني أُريد أن أُشهد عليك بموافاتي بها يوم القيامة، فقال علي عليه السلام: نعم، أشهِد، فقال النبي صلى الله عليه وآله: إنّ جبرئيل وميكائيل فيما بيني وبينك الآن، وهما حاضران، معهما الملائكة المقربون لأُشهدهم عليك، فقال: نعم، ليشهدوا، وأنا ـ بأبي [أنت] وأُمي ـ أُشهدهم، فأشهدهم رسول الله صلى الله عليه وآله .

وكان فيما اشترط عليه النبي صلى الله عليه وآله بأمر جبرئيل عليه السلام فيما أمر الله عزّ وجلّ أن قال له: يا علي، تفي بما فيها من موالاة من والىٰ الله ورسوله صلى الله عليه وآله ، والبراءة والعداوة لمن عادىٰ الله ورسوله والبراءة منهم، [علىٰ الصبر][1] منك وعلىٰ كظم الغيظ، وعلىٰ ذهاب [حقي][2]، وغصب خمسك، وانتهاك حرمتك. فقال: نعم، يا رسول الله صلى الله عليه وآله .

فقال أمير المؤمنين عليه السلام: والذي فلق الحبّة وبرأ النسمة، لقد سمعت جبرئيل عليه السلام يقول للنبي صلى الله عليه وآله: يا محمد، عرّفه [أنّه يُنتهك][3] الحرمة، وهي حرمة الله تعالىٰ وحرمة رسول الله صلى الله عليه وآله ، وعلى أن تخضب لحيته من رأسه بدم عبيط .

قال أمير المؤمنين عليه السلام: فصعقت حين فهمت الكلمة من الأمين جبرئيل، حتىٰ سقطت علىٰ وجهي، وقلت: نعم، قبلت ورضيت وإن انتهكت الحرمة، وعطّلت السنن، ومزّق الكتاب، وهدمت الكعبة، وخضّبت لحيتي من رأسي بدم عبيط، صابراً محتسباً أبداً، حتىٰ أقدم عليك .

---

(١) في الاصل: «والصبر». (٢) في الأصل: «حقك».

(٣) في الأصل: «بانتهاك».

ثمّ دعا رسول الله ﷺ فاطمة والحسن والحسين عليهم السلام، وأعلمهم مثل ما أعلم أمير المؤمنين عليه السلام، فقالوا مثل قوله، فختمت الوصيّة بخواتيم من ذهب لم تمسه النار، ودفعت إلىٰ أمير المؤمنين عليه السلام.

فقلت لأبي الحسن عليه السلام: بأبي أنت وأمي، ألا تذكر ما كان في الوصيّة ؟ فقال: [سنن الله و] سنن رسوله ﷺ، فقلت: أكان في الوصيّة توثبهم وخلافهم علىٰ أمير المؤمنين عليه السلام ؟ فقال: نعم والله، شيئاً شيئاً، وحرفاً حرفاً، أما سمعت قول الله عزّ وجلّ: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ ﴾[1] ؟!

والله لقد قال رسول الله ﷺ لأمير المؤمنين وفاطمة عليهما السلام: أليس قد فهمتما ما تقدمت به إليكما وقبلتماه ؟ فقالا: بلىٰ، وصبرنا علىٰ ما ساءنا وغاظنا ﴾.

وفي نسخة الصفواني زيادة:

❑ الحديث رقم ﴿ ٥ ﴾

قوله: ﴿ علي بن إبراهيم [عن أبيه، عن عبدالله بن عبدالرحمن الأصمّ، عن أبي عبدالله البزّاز، عن حريز][2] قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: جعلت فداك، ما أقلّ بقاءكم أهل البيت، وأقرب آجالكم بعضها من بعض، مع حاجة الناس إليكم ؟!

فقال: إن لكلّ واحد منّا صحيفة فيها ما يحتاج إليه أن يعمل به في مدته، فإذا انقضىٰ مافيها مما أمر به عرف أنّ أجله قد حضر، فأتاه النبي ﷺ ينعىٰ إليه نفسه وأخبره بما له عند الله، وإنّ الحسين عليه السلام قرأ صحيفته التي أعطيها [وفسّر له] ما يأتي بنعي، وبقي فيها أشياء لم تقض، فخرج

---

(١) «يس» الآية: ١٢.

(٢) في الأصل: «وذكر السند إلىٰ حريز».

للقتال، وكانت تلك الأمور التي بقيت أنّ الملائكة سألت الله في نصرته فأذن لها، ومكثت تستعد للقتال وتتأهب لذلك حتىٰ قُتل، فنزلت وقد [انقطعت][1] مدّته وقتل عليه السلام، فقالت الملائكة: يا ربّ، أذنت لنا في الانحدار، وأذنت لنا في نصرته، فانحدرنا وقد قبضته.

فأوحىٰ الله عزّ وجلّ إليهم أن الزموا قبره حتىٰ تروه وقد خرج فانصروه، وابكوا عليه وعلىٰ ما فاتكم من نصرته، فإنكم قد خصصتم بنصرته وبالبكاء عليه، فبكت الملائكة تعزياً وحزناً علىٰ ما فاتهم من نصرته، فإذا خرج يكونون أنصاره ﴾.

أقول: هذا هو الكتاب الذي كثيراً ما يشير له علي ويوقفه بقوله عليه السلام: **(لو لاكتاب من الله سبق، وعهد من رسول الله تقدّم)**[2]. ويحتمل أيضاً إشارة إلىٰ القرآن، فإنه مشتمل عليه، ولا منافاة بينهما.

ولا ينافي سماع علي من جبرئيل ذلك ـ حتىٰ إنه أكّده بالقسم ـ اختصاص المعاينة والوحي بالرسول، كما سبق؛ فإنه يجوز أنّه لم يعاين، وإنّما ذكر السماع، أو أنّه يسمع ويعاين بواسطة الرسول، فالتوجه له صلى الله عليه وآله، ولعلي بواسطته، والخاصّ به ما كان كذلك ابتداء.

وعنه صلى الله عليه وآله: **(يا علي، إنك تسمع ما أسمع، وترىٰ ما أرىٰ)**[3]، فيحتمل مجتمعاً أو متفرقاً، فافهم.

وليس الغاية من الإشهاد هنا حذر الإنكار، فلا إنكار بينهما عليهما السلام، لكنه للتعليم وللقيام بالوظيفة الشرعية، وما أُمروا به أُمتهم، وتشريفاً للملائكة بذلك، وتعظيماً لهم. وسبق لك في المجلّد السابق ذكر جملة من الكتب السماوية، وما اختصوا به، فراجعه.

وإطراقه طويلاً إمّا لحضور بعض مناف، فلمّا زال بيّنه عليه السلام، أو ليرجع إلىٰ نفسه، فقد

---

(١) في الأصل: «انقضت».

(٢) «الاحتجاج» ج١، ص٢٠١؛ «بحار الأنوار» ج٢٨، ص٢٠٢، ح٢.

(٣) «نهج البلاغة» الخطبة: ١٩٢، بتفاوت يسير

ذكّره بأمر عظيم، أو ليتوجه عليه السلام للسائل ويلقي إليه سمعه، ولغير ذلك.

ولا ينافي وصايته عند الموت بذلك تقدمها قبله، وهو كذلك، ومما رغّب فيه وحثّ عليه عند نزول الأمر بالوصية، وهم عليهم السلام والرسول يحضرون عند كل واحد منهم إذا حضر أجله.

وهذا الكتاب له ظهور في عالم المعاني ومقامهم عليهم السلام، وهو الأصل، وفي عالم الملكوت وعالم المثال وهذا العالم، فلا تؤوّله بما ينافي وجوده حسّاً كما تعرفه العوام.

والضمير في قوله: (فإذا خرج يكونون أنصاره) ـ الضمير ـ عائد إلىٰ الملائكة.

واحتمل بعضٌ رجوعه إلىٰ الأئمة، وأنّه أشار إلىٰ الرجعة بأبدانهم المثالية لا العنصرية، لئلا يلزم التناسخ. كذا في شرح محمد صادق.

وهو خطأ، والرجعة حقة، لكن أول ما يظهر الحسين عليه السلام، والذي يحضر في وقته قبل ظهور جده وأبيه علي[1] عليه السلام. والأجسام التي يعادون فيها عنصرية ولم تأكلها التراب، فهي أجسادهم العنصريّة، ولا يلزم التناسخ، كما لا يخفىٰ علىٰ من له أدنىٰ فطنة.

قال محمد صادق في الشرح: «ويمكن أن يقال: الملائكةُ التي تهيأت لقتال النفوس الأرضيةُ والسماويةُ، فإنها كلّها يرجون أن يجاهدوا مع أعدائه، فما أمكن الوصال، فقتل عليه السلام في سبيل الله. فإنّ النفوس كلّها قد انحدرت من سماء أرباب الأنواع، وأذن الله تعالىٰ أن يكونوا شركاء في جهاده عليه السلام، لكونه إماماً مفترض الطاعة، ويجب لكل مأموم أن ينصر إمامه ويكون شريكاً في مسرته وفي ضرره. فبكت النفوس بكاءً فطرياً أو بكاء ظاهراً له عليه السلام، فهي دائماً في بكاء حتىٰ يخرج عليه السلام، فإنها تكون أنصاراً له عليه السلام».

أقول: قوله لا يمكن، لكنه فرّعه علىٰ أصله المجتث، فالملائكة خلق مستقلون خلقوا من فاضل طينة الشيعة، كل له مقام وعمل خاصّ، جزئي أو كلّي. وليس الأمر هنا عاماً، بل |خاصّ| بهذه الملائكة، وليس كل من أقرّ به يرجع لنصرته ويكون في أهلها في محض الايمان. ولا موجب إلىٰ ما أوّله به.

وأما البكاء بحسب الذوات فعامٌّ حتىٰ ممن أنكره وذبحه في كربلاء، والبكاء الظاهر ممن أقرّ به ظاهرٌ، وممكن |ممن| أنكره في بعض حالاته، فيظهر حينئذ مقتضىٰ فطرة

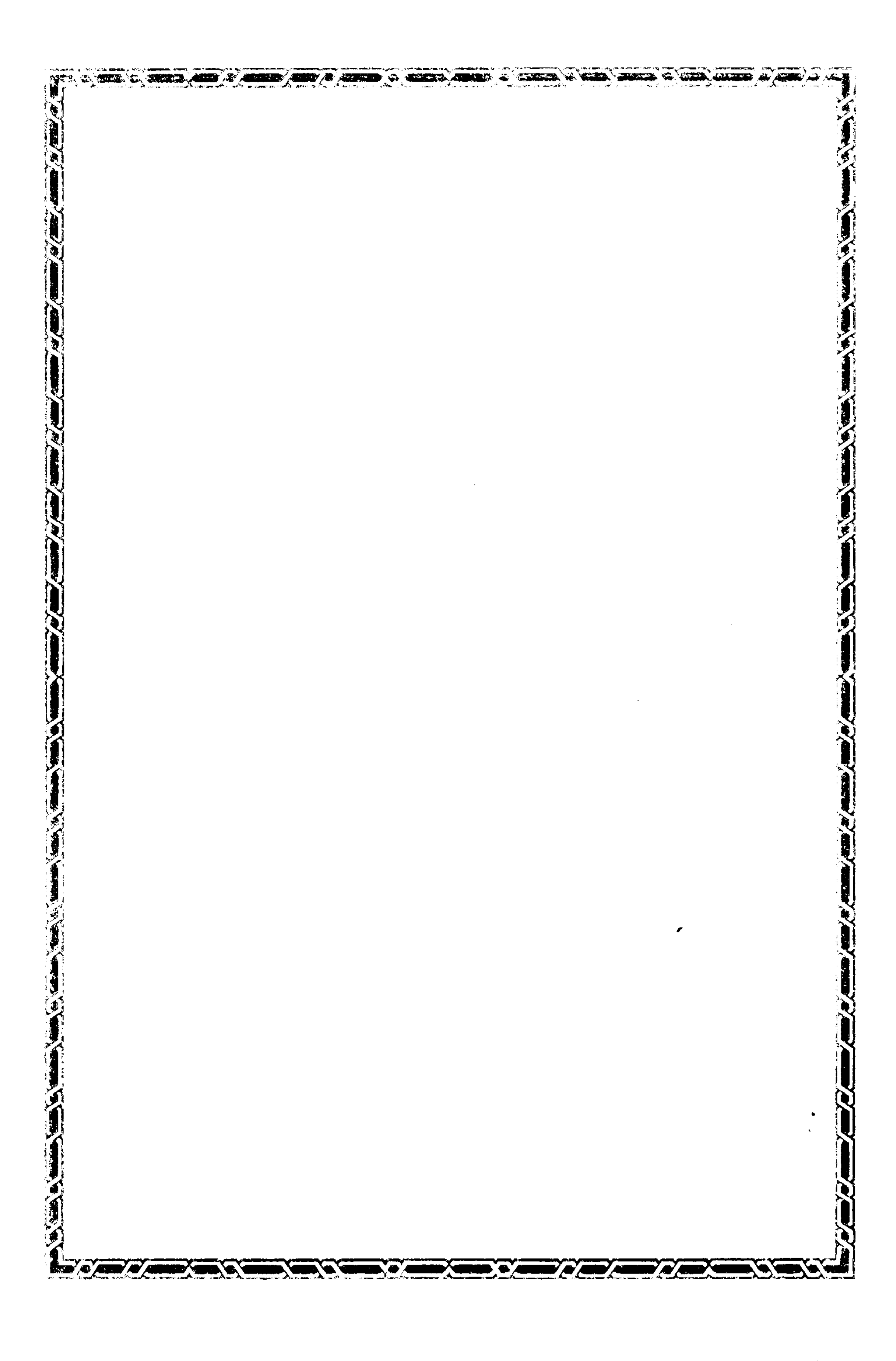
---

(١) انظر: «مختصر بصائر الدرجات» ص ١٩٠.

وجوده، كما وقع من الأخنس في طفّ كربلاء وهو يسلب الحرم، وغيره، عليهم جميعاً لعنة الله عدد ما في علم الله.

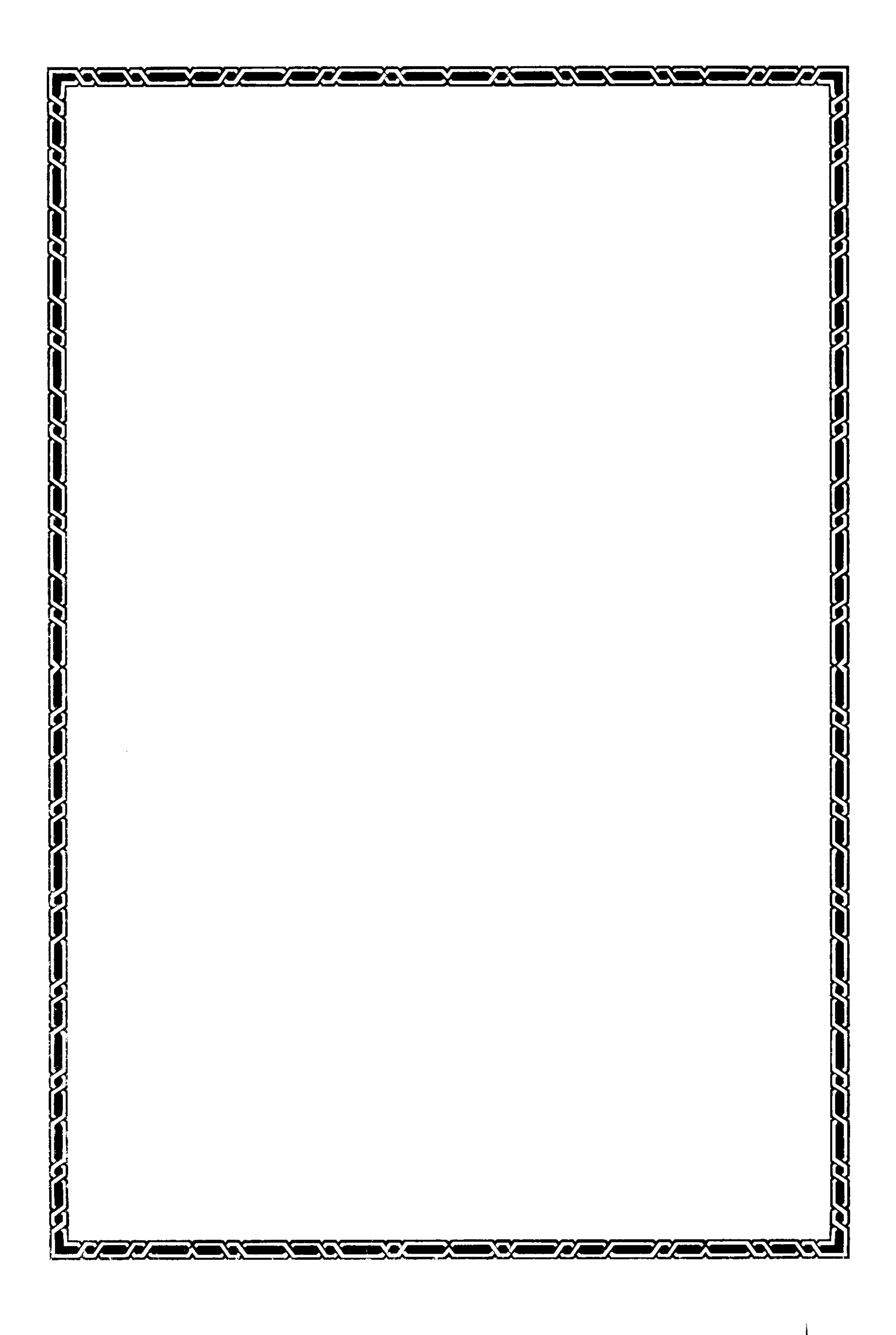
وليس كلّ باكٍ عليه يكون من أنصاره عليه السلام، بل بعضهم، والنص والاعتبار عليه قائمٌ، وسيأتي في موضعه، وفيما حصل كفايةٌ للرد عليه.

❋ ❋ ❋



الباب الثاني والستون

الأمور التي توجب حجة الإمام عليه السلام



أضواء حول الباب

أقول أحاديث الباب سبعة، ومضمونها متواترٌ، وسبق جملةٌ منه في باب نادر جامع لخصال الإمام، في حديث طويل عن الرضا عليه السلام[1] وغيره.

ولا خفاء في أنّه علىٰ كلّ حق حقيقة، وعلىٰ كل صواب نور، شاهد صدق عليه، والإمامة التي هي رئاسة عامّة علىٰ الأكوان، بحسب ذواتها وصفاتها وأحوالها وتكاليفها، لا يستدل عليها بالاختيار ـ وهي الأمة ـ ولا بمجرّد الدعوىٰ؛ لعدم صلاحيتها لإثباتها، بل بصفاتٍ خاصّة منه، تنبّه علىٰ باطنه الخفي، ولا يستدلُّ عليه إلّا بظاهر منه، وهو صفاته المعدودة الآتية، وسبقت.

وكذا استدل عليه بنصّ الله ورسوله والإمام الذي من قبل عليه، وقد وقع ذلك عن الله ورسوله، بحيث عرف كل واحد واحد منهم عليهم السلام، باسمه ونسبه ولقبه وصفته.

ومعلوم ـ كما سبق ـ أنّهم حجة الله، أي نفس الحجة والبرهان، وبهم أيضاً احتج علىٰ خلقه فيما طلب منه، وأظهر الحجة بهم، وهم محل احتجاجه، فلابدّ وأن يدلّ علىٰ ذلك بصفاتهم الدالة علىٰ ذلك، وبنص الله عليهم.

---

(١) انظر: «الكافي» ج١، ص١٩٨، باب نادر جامع في فضل الإمام وصفاته، ح١.

❑ الحديث رقم ﴿ ١ ﴾

قوله: ﴿عن [ابن أبي نصر][1]، قال: قلت لأبي الحسن الرضا عليه السلام: إذا مات الإمام [بِمَ] يُعرف [الإمام][2] الذي بعده؟ فقال للإمام علامات، منها: أن يكون أكبر ولد أبيه، ويكون فيه الفضل والوصيّة، ويقدم الركب فيقول: إلىٰ مَن أوصىٰ فلان؟ [فيقال: إلىٰ فلان]. والسلاح فينا بمنزلة التابوت في بني إسرائيل، تكون الإمامة مع السلاح حيثما كان﴾.

❑ الحديث رقم ﴿ ٢ ﴾

قوله: ﴿عن عبد الأعلىٰ، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: المتوثّب علىٰ هذا الأمر، المدّعي له، ما الحجة عليه؟ قال: يُسأل عن الحلال والحرام.

قال: ثمّ أقبل عليَّ فقال: ثلاثة من الحجة لم تجتمع في أحد إلّا كان صاحب هذا الأمر، أن يكون أولىٰ الناس بمن كان قبله، ويكون عنده السلاح، ويكون صاحب الوصيّة الظاهرة، التي إذا قدمت المدينة سألت عنها العامة والصبيان: إلىٰ مَن أوصىٰ فلان؟ فيقولون: إلىٰ فلان بن فلان﴾.

❑ الحديث رقم ﴿ ٣ ﴾

قوله: ﴿عن هشام بن سالم وحفص بن [البختري][3]، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: قيل [له]: بأيّ شيء يُعرف الإمام؟ قال: بالوصيّة الظاهرة وبالفضل؛ إنّ الإمام لا يستطيع أحدٌ أن يطعن عليه في فم ولا بطن ولا فرج، فيقال: كذّاب، ويأكل أموال الناس، وما أشبه هذا﴾.

أقول: لا إشكال يرد علىٰ الأول، فإنه قيّد الأكبر أيضاً: (يكون فيه الفضل والوصيّة)، وهو

---

(١) في الأصل: «أبي بصير».
(٢) ليست في المصدر.
(٣) في الأصل: «البحتري».

جامع للفضائل العقلية والنفسيّة والبدنية، بحسب الشخص والمولد والمنشأ وغير ذلك، وهو معنىٰ العصمة.

فهذا الحديث وما سيأتي آخر الأحاديث من: (إنّ الأمر في الأكبر ما لم تكن به عاهة)[١]، متفقان معنىً، فلا تخصّ العاهة بالعيوب الظاهرة في البدن، بل تعم غيرها.

ومعلوم خلوّ غير الاثني عشر ـ من النسل وغيرهم ـ من أكثر الفضائل، فيحصل فيهم كثير من العاهات، ولا حاجة إلىٰ القول بأن ذلك بحسب الأغلب، فلا [نقض][٢] بالحسن والحسين عليهما السلام.

أو نقول: إذا اجتمع الأكبر وغيره تكون الوصاية في الأكبر، ما لو مات تكون أيضاً في الأكبر بعده ما لم تكن به عاهة، فلا [نقض][٣] بالحسنين عليهما السلام، فالحكم كلّي.

والمقتول بطف كربلاء الأصغر[٤]، والموجود هو الأكبر، وسبقت له الوصاية، ويدل عليه حديث الوصاية وغيرها، ووجود الباقر بكربلاء وله أربع سنين.

ولو قلنا بأن المقتول الأكبر ـ كما عليه جماعة[٥] ـ فلا [نقض][٦] به؛ [إذ] العبرة [بحال الموت][٧]، وهو وقت انتقال الوصيّة من السابق إلىٰ اللاحق، لا مطلقاً.

وحينئذ ففي كلام الشارح محمد صالح المازندراني ما لا يخفىٰ، حيث قال: «لعل المراد أنّه أغلبي، أو المراد أنّه كذلك إذا كانت الإمامة في الولد، أو السؤال والجواب عن إمام بعده، فلا يرد النقض عكساً بالحسين»[٨] انتهىٰ.

واعلم أن الجواب عن مسائل الحلال والحرام هذا بعض العلوم، وليس الذي يُعرف به كون صاحبه الإمام؛ فقد يكون عن نظر وفكر، أو قياس أو هوًى، وأمثال ذلك، ولذا أعرض الإمام عن السائل في الحديث الثاني.

وسيأتي: (وأما المسائل فليس فيها حجة)[٩]، لأنه يقع الاشتباه فيها كثيراً من الناس.

---

(١) انظر: ح٦ من هذا الباب. (٢)، (٣) في الأصل: «نقص».

(٤) وإليه ذهب الشيخ المفيد. انظر: «الارشاد» ضمن «سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد» ج١١ / ٢، ص١٣٥.

(٥) «مقاتل الطالبيين» ص٥٢، «المجدي» ص٩١؛ «السرائر» ج١، ص٦٥٤.

(٦) في الأصل: «نقص». (٧) في الأصل: «محال للموت».

(٨) «شرح المازندراني» ج٦، ص٩٢، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

(٩) انظر: ح ٥ من هذا الباب.

علامات الإمام

ولكن الحجة والعلامة لازمة، والمعيّنة الثلاثة التي ذكرها ـ وإن من تجتمع فيه هو صاحب الأمر ـ:

العلامة الأولىٰ: أن يكون أولىٰ الناس بمن قبله في جميع أُموره وأحواله، حتىٰ يواريه في قبره، في غسل وصلاة ودفن. وما ورد مما يوهم خلافه ـ في بعض السير أو الحكايات أو الرواية الضعيفة المرسلة ـ فشاذٌّ لا يعارض ذلك.

العلامة الثانية: ويكون عنده السلاح، وهو لا يزال [باب][1] العلم ولا يفارقه، والسلاح فيهم كالتابوت في بني إسرائيل، فمن وجد عنده هو أولىٰ بالأمر، فكذا السلاح هنا ـ كما سبق في المجلّد السابق ـ ويدور معه. ولم يدّع مدّعٍ غيرهم عليهم السلام من نسل الحسين عليه السلام وغيرهم أن عنده السلاح، بل خاصّ بهم ولم ينكروه، وكذا مواريث الأنبياء.

العلامة الثالثة: وتكون له الوصيّة الظاهرة من السابق بما يعرفه العوام، حتىٰ إنه متىٰ سأل العامي عن وصي السابق قيل له: اللاحق. ومعلوم أنّه لا يفعل إلّا عن أمر الله تعالىٰ، فلا يوصي إلّا لمن هو أهل للإمامة والوصاية الكاملة، والأقرب إليه حساً ومعنىً، فبهذا يستدل. ولو فرض وقوع وصيته لغيره من بعض فإنما هو يجزي، أو مع ظهور الوصيّة أيضاً للإمام، ولا وصية من سابق منهم عليهم السلام إلّا إلىٰ اللاحق عليه السلام.

والدلالة مما ذكره عليه السلام آخر الأحاديث ظاهرة، وإنّما كان كذلك [لأنه][2] صاحب الولاية العامة الكبرىٰ، والكلّ مفتقر له في كلّ شيء مطلقاً، فلا يستطيع أحد أن يجد فيه مغمزاً في نطق [أو][3] في [محله] أو بطن أو فرج أو غير ذلك، ففي العلم والعمل والمعرفة بطريق أولىٰ، وإلّا لم يفتقر له في جهة تلك الجهة، [وشابه][4] أُمته، واحتاج إلىٰ مقوّم فيها، ولم يكن آيته وحجته العظمىٰ، فعاد النقص له تعالىٰ؛ لحصوله في آيته ومَثَلِه الدال عليه، ولم تركن النفوس وتطمئن إلىٰ ما يقول [ويبيّن][5]، وغير ذلك، وهو موجب العصمة وسببها.

---

(١) في الأصل: «با».

(٢) في الأصل: «فانه».

(٣) في الأصل: «اول».

(٤) في الأصل: «وشانه».

(٥) في الأصل: «ويبينه».

وإنّما كانت الوصيّة إلىٰ الإمام اللاحق من السابق ظاهرة علىٰ رؤوس الأشهاد، في مجامع عامة، مشهورة مكررة، كما وقع من الرسول لعلي، وكذا الأئمة بعض لبعض، ولم تكن مخفية عند الخواص كما يستعمله غيرهم؛ لأن هذه في أمر عام عظيم تضطر له الأُمة دنياً وديناً، فلابدّ من عمومها حتىٰ يعرفه الكل، فيقع اللاحق من تعيين السابق والمعلوم عندهم، وهذا مما يعيّن به إمامته، وتحصيله سهل علىٰ العوام، ويحصل لهم منه اليقين، ولا كذلك غير هذه الوصاية.

ولا ينافي آخر الأحاديث سبّ معاوية وبني أُميّة لعلي والحسنين وفاطمة، علىٰ رؤوس الأشهاد والمنابر، وكذا الخوارج، فقد اتفق جميع من سواهم علىٰ كذبهم في ذلك، بل نقول: وكفرهم، والظاهر والواقع بخلافه، ولذا ما رووه من المتواتر عندهم مما يدل علىٰ سلامتهم من قول المعاندين، وكذا ما نقلوه من سيرهم.

فهذا كما قيل: إنّ الله ثالث ثلاثة، أو يُرىٰ ويتجلىٰ بذاته لغيره، وهو كل الوجود، فكذا في شأن النبي. وأمثال هذه الأقوال الضالة، الكافر معتقدها.

فلا مغمز فيهم بوجه، وكفىٰ تطهير الله لهم، وأنّهم لا يفارقون القرآن أو الحق، | و| غيره مما لا يسع نقل إجماله، مما اتفق الكل علىٰ نقله. والطعن إذا كان كذلك لا عبرة به، ولا يخلّ بالإجماع الضروري، كمن يقول: الشمس ليست مضيئة، والنار لا تحرق، وأمثال ذلك.

❑ الحديث رقم ﴿ ٤ ﴾

قوله: ﴿عن معاوية بن وهب، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: ما [علامة][1] الإمام [الذي بعد الإمام]؟ فقال: طهارة الولادة وحسن المنشأ، ولا يلهو ولا يلعب﴾.

❑ الحديث رقم ﴿ ٥ ﴾

قوله: ﴿عن أحمد بن عمر، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، قال: سألته عن الدلالة علىٰ صاحب هذا الأمر، فقال: الدلالة عليه الكبر والفضل والوصيّة،

---

(١) في الاصل: «علامات».

إذا قدم الركب المدينة فقالوا: إلىٰ من أوصىٰ فلان ؟ قيل: [إلىٰ][1] فلان بن فلان، ودوروا مع السلاح حيثما دار، فأما المسائل فليس فيها حجة ﴾.

الحديث رقم ﴿٦﴾

قوله: ﴿عن هشام بن سالم، عن أبي عبدالله عليه السلام، [قال]: إنّ الأمر في الكبير ما لم تكن به عاهة ﴾.

أقول: روىٰ الصدوق في الخصال، عن الصادق عليه السلام: (عشر خصال من صفات الإمام: العصمة، والنص، وأن يكون أعلم الناس وأتقاهم لله، وأعلمهم بكتاب الله، وأن يكون صاحب الوصية الظاهرة، ويكون له المعجزة والدليل، وتنام عينه، ولا ينام قلبه، ولا يكون له فيء، ويرىٰ من خلفه كما يرىٰ من بين يديه)[2].

وقيل للصادق عليه السلام: بمَ يعرف صاحب هذا الأمر ؟ قال: (بالسكينة والوقار والعلم والوصيّة)[3].

وقيل للباقر عليه السلام: إذا مضىٰ عالمكم أهل البيت بأي شيء يُعرف الذي يجيء بعده؟ قال: (بالهدي والإطراق، وإقرار آل محمّد له بالفضل، ولا يُسأل عن شيء مما بين صدفيها إلّا أجاب عنه)[4].

بيان: يعني بين المشرق والمغرب، وسبق لك بيان هذه العلامات متفرقاً.

أقول: و (الكبير) بمعنىٰ الكبر في السن، يقال: كَبِر الرجل ـ من باب: لَبِس ـ يَكبَرُ كِبَراً، أي أسنَّ. أو باعتبار رفعة القدر والمنزلة، يقال: كَبُر ـ من باب: شَرُف ـ فهو كبير، إذا عظم قدره وارتفعت منزلته[5].

ولمّا كانت علامات الإمامة متعددة ـ بحسب المولد والمنشأ والعلم والعمل والوصيّة وغير ذلك ـ تعدد الجواب ظاهراً، والمرجع لواحد في المعنىٰ.

---

(١) ليست في المصدر. (٢) «الخصال» ص٤٢٨، ح٥، بتفاوت يسير.

(٣) «بصائر الدرجات» ص٤٨٩، ح٢؛ «الخصال» ص٢٠٠، ح١٢.

(٤) «بصائر الدرجات» ص٤٨٩ ح١؛ «الخصال» ص٢٠٠، ح١٣، بتفاوت.

(٥) انظر: «لسان العرب» ج١٢، ص١٢، ١٣، مادة «كبر».

وقوله عليه السلام: (فأما المسائل فليس فيها حجة) أي باعتبار الكل، أو بمسائل الحلال والحرام بالمعنىٰ المشهور، فلا ينافي كونه حجة ودليلاً بالنسبة إلىٰ البعض.

وأيضاً معرفته بالنص عليه من السابق ـ والأصل محمد صلى الله عليه وآله ـ أثبت وأسهل عند كلّ من أقرّ بمحمد صلى الله عليه وآله، بخلاف غيرها فتتوقف علىٰ الملاقاة له والسؤال وغير ذلك. وحينئذ ـ أيضاً ـ إذا تعيّن له بذلك تتعيّن لديه الوصاية إليه، فإن ما تثبت به إمامة الإمام الوصاية إليه من مثله، وما هو عليه من الصفات والأحوال والمعجزة، وكلّها حاصلة في الأئمة عليهم السلام؛ لِما هم عليه من العصمة والفضل.

فقل للعامة [والزيدية][1] وكلّ من يتبع السبل: أين أنتم ونور الله وحجته؟ والله لا يغفل عن خلقه، وما كان من صفته اللهو وتبع [الأهواء][2]، وفطرة الوجود وما [ذكره] الخلق به يوجب كون الخليفة منصوصاً عليه، وجامعاً لصفات الكمال، ومنزهاً من جميع النقائص التي في خلقه. فالكتاب والسنّة المتفق عليها والعقل وفطرة الوجود تكذّبهم، ولكن الجحود[ي] يوجب ذلك، وكلٌّ متروكٌ واختياره، ولم يُترك سدًى.

❑ الحديث رقم ﴿٧﴾

قوله: ﴿عن أبي بصير، قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام: جعلت فداك، بمَ يُعرف الإمام؟ قال: فقال: بخصال، أمّا أولها فإنه بشيء قد تقدم من أبيه فيه. [بإشارة][3] إليه؛ لتكون عليهم حجة، ويُسأل فيجيب، وإن سكت عنه ابتدأ، ويخبر بما في غد، ويكلّم الناس بكل لسان.

ثمّ قال لي: يا أبا محمد، أُعطيك علامة قبل أن تقوم، فلم ألبث أن دخل علينا رجل من أهل خراسان، فكلّمه الخراساني بالعربية، فأجابه أبو الحسن بالفارسية، فقال [له] الخراساني: والله ـ جعلت فداك ـ ما منعني أن أُكلمك بالخراسانية غير أني ظننت أنك لا تحسنها، فقال: سبحان الله!

---

(١) في الأصل: «والزيود». (٢) في الأصل: «الاهوية».
(٣) في الأصل: «وأشار».

إذا كنت لا أُحسن أُجيبك فما فضلي عليك ؟!

ثمّ قال لي: يا أبا محمد، إنّ الإمام لا يخفىٰ عليه كلام أحد من الناس ولا طير ولا بهيمة ولا شيء فيه الروح، فمن لم يكن هذه الخصال فيه فليس هو بإمام ﴾.

أقول: ذكر عليه السلام ما يعرف به إمامة الإمام، وهو نص من تقدّم، وأفعاله وأقواله الدالة علىٰ عصمته وفضله، وعمله المعجزة، وهي جوابه عن جميع ما يُسأل عنه، الدال علىٰ جمعه للقوتين واطلاعه علىٰ اللوح، بل والقلم، وملاقاته بالوحي الكلي والجزئي، وإخباره بالمستقبل، فيعلم بماكان ويكون وبلغات كل موجود، إنسان، أو حيوان، أو طير، أو فلك، أو ملك، أو عنصر، أو جان، أو بهيمة، بل كل ذي روح.

ومعلوم دلالتها علىٰ عصمته وأفضليته، وأن له الولاية المطلقة، فلابدّ وأن يكون محلها معصوماً بحسب مقام قابليته لحمل المشيئة [وتلقي][1] المدد والفيض؛ لأنه واسطة للكل في الكل، [لا أنّها][2] بحسب ما يحتاج إليه في بيان الأحكام الشرعيّة، كما أن عصمة محمّد صلى الله عليه وآله ليس بحسب التبليغ والأداء خاصّة؛ لأنها أعم من ذلك، وموضوعها أوسع، ولذا الحاجة لها ليس خاصّاً بهما، فهي ولاية الله الحقة.

فالله جعل لهم ملك العالم وسلطته وتربيته وتدبيره، وهو المالك لما ملّكهم، ولا ولي له من ذل، بل من عزّ، فلابدّ وأن يكون أعلىٰ مظاهر الحق وما تجلىٰ له به، ومحيطاً بالعوالم وشاهداً عليها، بحسب الذوات والصفات، فهو محل ظهور [البدء][3] والبداء، وبه التكوين الشرعي والتشريع الايجادي، وهو باب الله لكل صاعد ونازل؛ لأنّ مدار الولاية المطلقة علىٰ الفضل والعدل.

وقد سبق لك تفصيل صفاته في المجلّد السابع وغيره، وسيأتي إن شاء الله، وفيه كفاية.

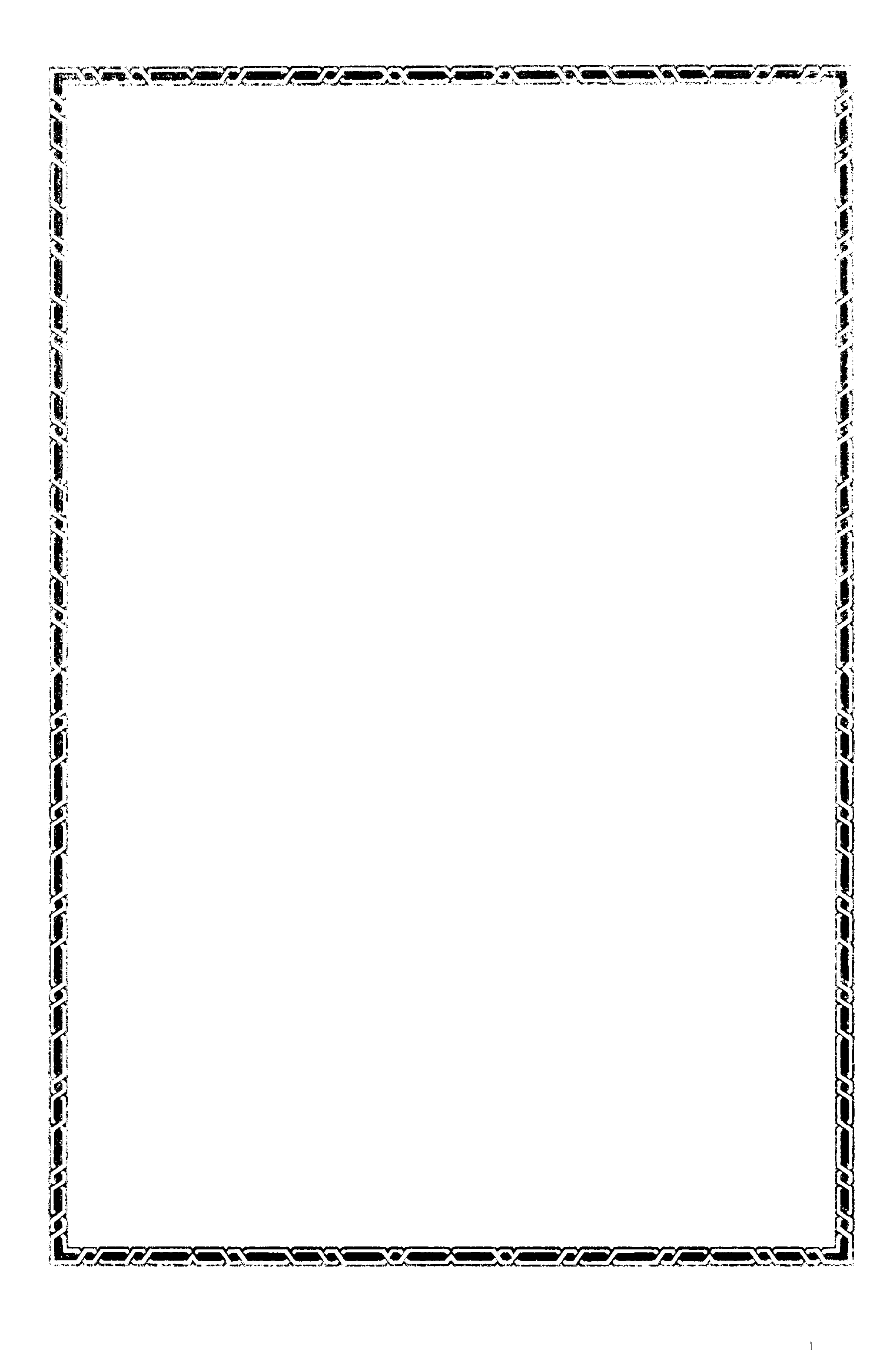
* * *

(١) في الأصل: «ويلق». (٢) في الأصل: «لانها».

(٣) في الأصل: «البدا».

الباب الثالث والستون

ثبات الإمامة في الأعقاب
وأنها لا تعود في أخ ولا عم
ولا غيرهما من القرابات



أضواء حول الباب

أقول أحاديث الباب خمسة، ومضمونه متواتر، وسيأتي في الباب اللاحق من طرقنا وطرق العامة، وسبق أيضاً ما يدل على إمامتهم خاصّة، وأنّهم الأئمة دون باقي نسل الحسين وأعقابهم، وغيرهم من الخلق.

وعموم قوله تعالىٰ: ﴿ وَأُوْلُو الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ ﴾[1] يدل عليه، ولا تكون في أخوين بعد الحسن والحسين عليهما السلام، وهي سنّة الله الجارية قبل، كما كانت بعد هارون في شبّر وشبير، لا في ولد موسىٰ، وإن كان موسىٰ أفضل من هارون، فتجري هذه الأمة مجرىٰ تلك. وبذا أجاب الربيعُ عبدَ الله بن الحسن عن هذه العلة، كما في البحار[2] وغيرها[3].

وقولنا ذلك علىٰ المتعارف والمسلّم عند الكل، وإلّا فما جرىٰ هناك إلّا [بما][4] هنا.

وكذا ما روي في تفسير[5] قوله تعالىٰ: ﴿ وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ ﴾[6]، فهي باقية في عقب الحسين عليه السلام إلىٰ يوم القيامة؛ لأنه تفصيل التفصيل - والحسن مقام الإجمال بالنسبة لعلي - وهو آخر الخمسة، ومظهر الشهادة العظمىٰ، السابق اليها أولاً، فكانت الإمامة في نسله دون نسل أخيه الحسن.

---

(١) «الأنفال» الآية: ٧٥؛ «الأحزاب» الآية: ٦.
(٢) «بحار الأنوار» ج٢٥، ص٢٥٨، ح١٩.
(٣) «علل الشرائع» ج١، ص٢٤٧، ح١٢.
(٤) في الأصل: «لما».
(٥) «كمال الدين» ص٤١٦، ح٩.
(٦) «الزخرف» الآية: ٢٨.

مضافاً إلىٰ ذلك أنّه الذي اقتضته فطرتهم، والسابق الواقع في علم الله الأمري ـ فجرىٰ القلم الكوني والنفسي والتكوين الزماني علىٰ ذلك، والله أعلم بالمحل المستحق ـ ومما اقتضاه العهد.

وخرج من ذلك الإمام الذي يخرج عليه الحسين، فإنه لا عقب له، وتعود الإمامة بعده إلىٰ الحسين عليه السلام، كما روي في البحار[1] وغيره[2]، مع أنّها في نسله عليه السلام أيضاً، فتأمّل.

وروي في العلل[3] وغيرها[4] أن كون الإمامة في ذريته مما عوّضه الله به مقابلة الشهادة، ولذا رضيت فاطمة بالواقع لمّا سمعت بذلك[5]، إلىٰ غير هذه الوجوه. وإن كان الحسن أفضل من الحسين عليه السلام ـ كما روي[6] ـ لكنّها أفضلية أوليّة، لا أفضلية أولويّة، فلذا اختصه عليه السلام بالإمامة في نسله دون أخيه الحسن عليه السلام.

❑ الحديث رقم ﴿ ١ ﴾

قوله: ﴿عن الحسين بن ثوير بن أبي فاختة، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: لا تعود الإمامة في أخوين بعد الحسن والحسين عليه السلام أبداً، إنّما جرت من علي بن الحسين كما قال الله تعالىٰ: ﴿ وَأُولُو الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللهِ ﴾[7]، فلا تكون بعد علي بن الحسين عليه السلام إلّا في الأعقاب وأعقاب الأعقاب﴾.

❑ الحديث رقم ﴿ ٢ ﴾

قوله: ﴿عن يونس بن يعقوب، عن أبي عبدالله عليه السلام، أنّه سمعه يقول: أبىٰ الله أن يجعلها لأخوين بعد الحسن والحسين عليهما السلام﴾.

---

(١) «بحار الأنوار» ج٢٥، ص٢٥١، ح٥. (٢) «الغيبة» للشيخ الطوسي، ص٢٢٤، ح١٨٨.

(٣) «علل الشرائع» ج١، ص٢٤٢، ح١، ٣. (٤) «أمالي الشيخ الطوسي» ص٣١٧، ح٦٤٤.

(٥) «كامل الزيارات» ص١٢٤ – ١٢٥، ح١٣٧، ١٣٩.

(٦) «كمال الدين» ص٤١٦، ح٩؛ «بحار الأنوار» ج٢٥، ص٢٤٩، ح١.

(٧) «الأنفال» الآية ٧٥؛ «الأحزاب» الآية: ٦.

❑ الحديث رقم ﴿ ٣ ﴾

قوله: ﴿عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام، أنّه سئل: أتكون الإمامة في عمّ أو خال ؟ فقال: لا، فقلت: ففي [أخ ؟ قال: لا، قلت: ففي] مَن ؟ قال: في ولدي. وهو يومئذ لا ولد له﴾.

❑ الحديث رقم ﴿ ٤ ﴾

قوله: ﴿عن حمّاد بن عيسىٰ، عن أبي عبد الله عليه السلام، أنّه قال: لا تجتمع الإمامة في أخوين بعد الحسن والحسين عليهما السلام، إنّما هي في الأعقاب وأعقاب الأعقاب﴾.

أقول: وجه الاستدلال بالآية عرفته ويأتي، وعُرف من قوله عليه السلام: (أبىٰ الله) ... إلىٰ آخره، أن ذلك مما اقتضته حكمة المشيئة، وأنّه من المحتوم الذي لا تغيير فيه بمقتضىٰ المشيئة، وهو كذلك.

ومضمون هذه الروايات تبطل إمامة مدّعيها من غير الأعقاب، وصفات الإمام والنص عليه ـ وكذا الوصيّة الظاهرة ـ تبطل أيضاً إمامة غيرهم من الأعقاب وغيرهم، كما عرفت مكرراً ويأتي.

❑ الحديث رقم ﴿ ٥ ﴾

قوله: ﴿عن عيسىٰ بن عبد الله بن عمر بن علي بن أبي طالب عليه السلام، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قلت [له]: إن كان كون ـ ولا أراني الله ـ فبمن أأتم ؟ فأومأ إلىٰ ابنه موسىٰ. قال: قلت: فإن حدث بموسىٰ حدثٌ فبمن أأتم ؟ قال: بولده، قلت: فإن حدث بولده حدثٌ، وترك أخاً كبيراً وابناً صغيراً، فبمن أأتم ؟ قال: بولده، ثمَّ واحداً فواحداً.

وفي نسخة الصفواني: ثمّ هكذا أبداً﴾.

أقول: ورد في جملة أحاديث(١) تفسير الآية في الإمامة وتوارثها، وهو من باطن التأويل، ومعلوم أنّها من أعظم الإرث، وهو الإرث الأعظم، يخصّ به واحد دون الباقي، لأنها مواريث النبوة والعلم وما يتجدد بعدُ. وعرفت معنىٰ الإرث في المجلّد السابق، وهذا غير إرث المال؛ فإنه يخص بالأقرب علىٰ التوريث الشرعي، ويجري فيه حكم الآية بظاهرها علىٰ وجه لا ينافي، كما فصّل في موضعه.

وورد في البحار في غير حديث ـ عن أبي جعفر عليه السلام وغيره ـ تفسير قوله تعالىٰ: ﴿ وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ ﴾(٢)، (أنّها في الحسين عليه السلام، تنتقل من ولدٍ إلىٰ ولد، ولا ترجع إلىٰ عمّ ولا أخ، هكذا إلىٰ يوم القيامة)(٣). وورد من طرقهم.

بيان: المراد بها هنا ظهور القائم، وقد يعبّر عنه بها، أو الرجعة الغراء، ويكون الرئيس حينئذ محمداً، وهي فيهم عليهم السلام لم تخرج وإن اجتمعوا.

ولا ينافي ذلك [كون](٤) الحسين عليه السلام إماماً بعد القائم؛ لأنه ابتداء دور، وهو من الولد وولَدَ التسعة عليهم السلام، أو [مخصّص](٥) بما في البحار، بسنده عن الخزّاز، قال: دخل علي بن أبي حمزة علىٰ الرضا عليه السلام، فقال له: أنت إمام؟ قال: (نعم)، فقال له: إني سمعت جدّك جعفر عليه السلام بن محمد يقول: (لا يكون الإمام إلّا وله عقب)، فقال: (أنسيت يا شيخ أم تناسيت! ليس هكذا قال جعفر عليه السلام، إنّما قال: لا يكون الإمام إلّا وله عقب، إلّا الإمام الذي يخرج عليه عليه السلام الحسين بن علي عليه السلام؛ فإنه لا عقب له)، فقال له: صدقت جعلت فداك، هكذا سمعت جدّك يقول(٦).

* * *

(١) «الكافي» ج ١، ص ٢٨٨، ص ٢٩٢ باب مانص الله عزّ وجلّ ورسوله..، ح ١، ٧؛ «علل الشرائع» ج ١، ص ٢٤٢، ح ٢، ص ٢٤٤، ح ٥.

(٢) «الزخرف» الآية: ٢٨.

(٣) «بحار الأنوار» ج ٢٥، ص ٢٥٠، ح ١؛ ص ٢٥٣، ح ١٢، ص ٢٥٨، ح ١٨، ص ٢٦٠، ح ٢٤، ٢٥، بتفاوت.

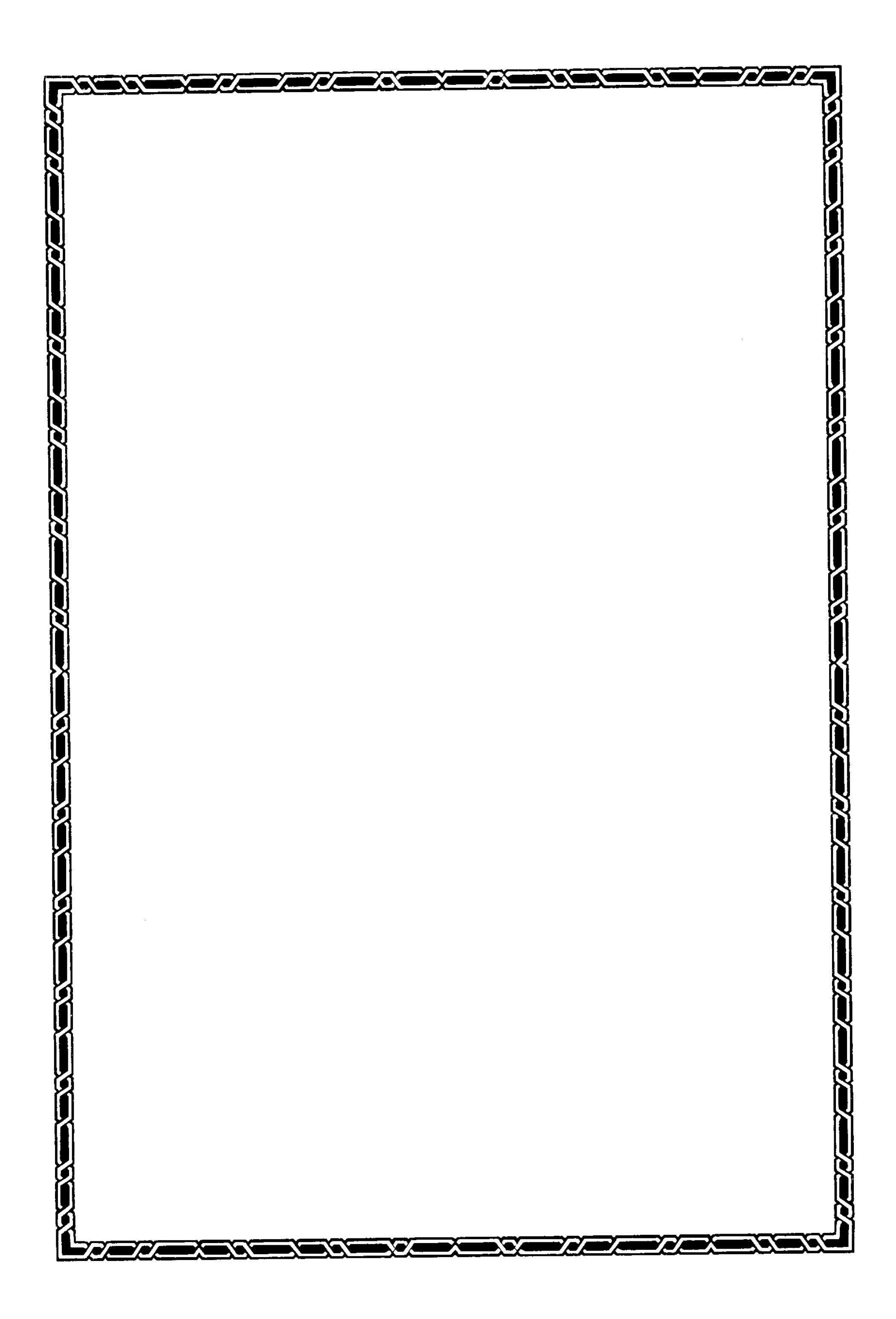
(٤) في الأصل: «قول».

(٥) في الأصل: «مخصوص».

(٦) «بحار الأنوار» ج ٢٥، ص ٢٥١، ح ٥.

الباب الرابع والستون

ما نص الله عز وجل ورسوله على الأئمة عليهم السلام واحداً فواحداً



أضواء حول الباب

أقول أحاديث الباب [سبعة][1]، وذكر فيه النص على علي عليه السلام، ومما سبق متفرقاً عرفت النص عليهم من الله ورسوله من طرق العامة والخاصّة، فأدلتها أظهر من أن تنكر أو يشكّ فيها، وكتبهم مشحونة به، وإن أنكروه وخالفوا مقتضىٰ ما رووه ـ مع موافقته الكتاب والعقل السليم ـ عناداً وحسداً وبغضاً وإنكاراً بعد المعرفة. وأُفرد لها أبواباً زيادة في الاستظهار، وظهورها علىٰ الجاهل، وعلوّ الحجة عليهم.

والحسد أول ما عصي الله به في الأرض وعُبد الشيطان، وهو من أعظم الموجبات للهلاك والخلود في العذاب، وكذا الجحود العنادي، كما وقع من أحد ولد آدم ومن إبليس معه، وكذا بين أولاد يعقوب ويوسف، وهو جارٍ في بني آدم في كلّ وقت، وكثير يقدم علىٰ هلاك نفسه وأبيه وأُمه مع علمه بذلك، لغرض [زائل][2].

قال الله تعالىٰ: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ الآية[3]، ﴿ تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا ﴾ الآية[4] ﴿ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ﴾ الآية[5]، ﴿ وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقاً ﴾ الآية[6]، ﴿ أَمْ يَحْسُدُونَ

---

(١) في الأصل: «ثمانية عشر».
(٢) في الأصل: «زايد».
(٣) «فصّلت» الآية: ١٧.
(٤) «الأنعام» الآية: ٩١.
(٥) «البقرة» الآية: ٧٩.
(٦) «آل عمران» الآية: ٧٨.

النَّاسَ ﴾ الآية[١]، ﴿ وَمَا كَانَ اللهُ لِيُضِلَّ قَوْماً بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ ﴾ الآية[٢]، ولا جبر في الوجود.

ومما أوقفناك عليه من كتبهم المعتمدة عندهم في المجلّدات السابقة لا تشكّ في عنادهم بعد وضوح الدليل لديهم؛ لغرض زائل ممّا أشرنا له، وأصله الأوّل يكشف عن نفاق كامن وعدم التصديق بمحمد وشريعته، وإن أظهروها خوفاً وطمعاً في بقاء دنياهم، وتحفظاً عمّا سيقع من غلبة الدولة وعلوّ كلمة الإسلام. والمعاند لا تنفع فيه الآيات، بل كلّما نزلت ازداد بعناده بُعداً، قال الله تعالىٰ: ﴿ وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ ﴾ الآية[٣]، ونحوها كثير. وعرفت أقوالهم في التوحيد والعدل والنبوة، وأجروا نحوها في الخلافة.

ولننقل لك جملة مما رووه في صحاحهم وسننهم وغيرها، واعتمدته فضلاؤهم وأئمتهم، وهو يبطل إمامة أئمتهم، ويوضح إهمال شروطها كما عيّنه الله؛ لأنهم جعلوها تبع أهوائهم ومن أقاموه خليفة، فأهملوها لخلوّها من شروطها، وجعلوها تابعة لهم، خلاف ما أراد الله ورسوله، افتراءً وكفراً، ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ ﴾ جبراً ﴿ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴾ الآية[٤].

ومن ترك التعصب العنادي ونظر بمقتضىٰ فطرته ـ [فيما][٥] تقتضيه رحمة الله ولطفه، وشدة الافتقار من الخليقة للخليفة، وسبيله من خلقه، وما يتم به الوجود والتكليف، ونفي الخلل والعبث عن الله، وما يحفظ به من الشرائع والأحكام، الذي لا يتم إلّا بأمر الخلافة، وكذا علوّ حجة الله علىٰ خلقه ـ ظهر لديه أنّه لا يتم ذلك إلّا علىٰ ما تقوله الإماميّة الاثنا عشرية، من شروطها وموضوعها ودليل ثبوتها، وهو الاثنا عشر، أولهم علي، وآخرهم صاحب الزمان المنتظر محمّد بن الحسن عجّل الله فرجه، الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً، كما اتفقت الرواية عليه[٦].

فأما القرآن المتفق عليه فصريح بأن الله لم يهمل أمر الخلافة ويتركها سدًى تبع الهوىٰ، وأن موضعها ليس كما تقوله العامة وأقامته، فهو عنها بعيد بُعد ما بين الخافقين.

---

(١) «النساء» الآية: ٥٤. (٢) «التوبة» الآية: ١١٥.

(٣) «الأنعام» الآية: ١١١. (٤) «الأنعام» الآية: ١١٢.

(٥) في الأصل: «فيها».

(٦) «الكافي» ج ١، ص ٣٣٨، ٣٤١، باب في الغَيبة، ح ٧، ٢١؛ «المستدرك علىٰ الصحيحين» ج ٤، ص ٥٥٧؛ «كنز العمال» ج ١٤ ص ٢٦٢، ح ٣٨٦٥٣، ص ٢٦٦، ح ٣٨٦٧٠.

قال الله تعالىٰ: ﴿ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ الآية(١)، فجعل الجعل له خاصّة، ولم يخصّ ذلك بوقت، بل ابتدأ بها، فهو مستمر مدة عمارة الأرض بالتكليف، وبيّن عدم إصابة الملائكة فيها، فكيف أجلاف الناس والفسقة، إن لم نقل: منافقون ؟!

ولهذا وقع فيها الاختلاف الكثير عندهم، كما سبق في المجلّد السابق، وما أصابوا الحق، إلّا من عصمه الله. والله خلق عباده للرحمة.

قال الله: ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ﴾ الآية(٢)، ودخول الخلافة بطريق أولىٰ، بل أولي واجبي، ﴿ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً ﴾ إلىٰ: ﴿ الظَّالِمِينَ ﴾(٣).

واتفقوا علىٰ عدم عصمة منصوبهم، فالوقوع [في] المعاصي منه كثير، كما ملأت كتبهم، [وستعرف](٤) بعضها. فأين هم ومنصب الخلافة ؟! فالدين ذاهب بهم ومنمحق لولا الأئمة.

وقال تعالىٰ: ﴿ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾(٥)، ﴿ يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ ﴾ الآية(٦)، ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً ﴾ الآية(٧)، وكذا آية إبراهيم(٨) وغيرها، ولا تكون إلّا في معصوم جمع العلم والعدل، وهذا الأصل.

وقال: ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾(٩) إلىٰ آخر السورة. وليس كذلك إلّا هم عليهم السلام، وباقي السورة خرّجت من سواهم، كما يظهر للفطن المنصف.

وقال تعالىٰ: ﴿ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ ﴾(١٠).

وقال صلى الله عليه وآله: (أنت مِنّي وأنا منك)(١١).

وقال تعالىٰ: ﴿ أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾(١٢).

---

(١) «البقرة» الآية: ٣٠.

(٢) «القصص» الآية: ٦٨.

(٣) «البقرة» الآية: ١٢٤.

(٤) في الأصل: «ستعرفه».

(٥) «الرعد» الآية: ٧.

(٦) «ص» الآية: ٢٦.

(٧) «الأنعام» الآية: ١٥٣.

(٨) «آل عمران» الآية: ٦٨.

(٩) «الفاتحة» الآية: ٦.

(١٠) «هود» الآية: ١٧.

(١١) «المناقب» للخوارزمي، ص٦١، ح٣١؛ «فرائد السمطين» ج١، ص٥٧، ح٢٢؛ «مشكاة المصابيح» ج٣، ص٣٥٥، ذيل ح٦٠٨٩.

(١٢) «النساء» الآية: ٥٩؛ «محمد» الآية: ٣٣.

وقال ﷺ: (حربك حربي، وسلمك سلمي)... إلىٰ آخره، كما تواتر عندهم[١] مضمونه.

وسبق لك وجه الاستدلال بالآي ـ مبيّناً ـ وغيرها، إلىٰ غير هذه الآي، تصريحاً أو بإشارة أو صفة، علىٰ أن ما نذكره فمن قبيل التنبيه.

وكذا رواياتهم، وسبق في المجلّد السابق وغيره تفصيل بعض ذلك، ولنذكر هنا بعضه فنقول: روىٰ الخوارزمي في كتاب المناقب[٢]، وابن مردويه، وابن حجر في صواعقه[٣]، وصاحب الجمع بين الصحاح، والسيوطي في تاريخ الخلفاء[٤]، وابن عبد البرّ في الاستيعاب[٥]، وابن أبي الحديد في شرح النهج[٦]، واشتهر ذلك وشاع وذاع، حتىٰ نظمته الشعراء وغيرها، وتداولته الأُدباء، أن النبي ﷺ قال: (أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها، فمن أراد العلم فليأتِ الباب).

وفي حديث آخر: (باب الحكمة)[٧].

وإذا انحصر الباب فيه فلا دخول إلّا منه، وكذا الخروج، وكلّ ما ينقل عنه ولو بواسطة فمنها، وما عن غيره ليس هو من المدينة، إلّا أن يكون من خليفته وهو الحسن عليه السلام، وهكذا؛ فهو مثله وبدله، فهو باب بدلي؛ لعدم جواز سدّ الباب مع فقده، وباب الله لا يغلق دون الطالبين، والعلماء التابعون لهم أبواب جزئية تبعية ووجوه فرعيّة؛ [إذ][٨] علمهم بالردّ إليهم، والصواب منهم عليهم السلام، والخطأ من نظر الناظر، وإلّا فهم سبل ضلال ودعاة إلىٰ النار.

وفي كتاب الحلية[٩] والصواعق والاستيعاب[١٠] وغيرها[١١]، أنّه ﷺ قال: (قسّمت الحكمة عشرة أجزاء، فأُعطي عليٌّ تسعة منها، والناس جزءاً واحداً وشاركهم فيه).

---

(١) «مناقب علي بن أبي طالب» لابن المغازلي، ص٢٣٨، ح٢٨٥؛ «المناقب» للخوارزمي، ص١٢٩، ح١٤٣؛ «كفاية الطالب» ص٢٦٥.

(٢) «المناقب» ص٨٣، ح٦٩.

(٣) «الصواعق المحرقة» ص١٢٢، ح٩.

(٤) «تاريخ الخلفاء» ص١٥٩، مقتصراً علىٰ صدره.

(٥) «الاستيعاب» ج٣، ص٢٠٥، بتفاوت يسير.

(٦) «شرح نهج البلاغة» ج٩، ص١٦٥، بتفاوت يسير.

(٧) «حلية الأولياء» ج١، ص٦٤، «تاريخ دمشق» ج٤٢، ص٣٧٨؛ «الصواعق المحرقة» ص١٢٢، ح٩، وفيها: (أنا دار الحكمة وعليٌّ بابها).

(٨) في الأصل: «ان».

(٩) «حلية الأولياء» ج١، ص٦٥، بتفاوت يسير.

(١٠) «الاستيعاب» ج٣، ص٢٠٧، نحوه معنىً، عن ابن عباس.

(١١) «المناقب» للخوارزمي، ص٨٢، ح٦٨، بتفاوت يسير.

واجمعوا علىٰ متن حديث: (عليٌّ أقضاكم)(١)، وأمثاله، فقد جمع العلوم من ذلك جمعاً لا يدانىٰ، فهو الخليفة حقاً.

وروىٰ السيوطي وغيره متن: (ما نزلت آية أولها: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ إلّا وعليٌّ أميرها وسيّدها)(٢).

وروىٰ حافظهم أبو نعيم وغيره، عن علي عليه السلام، أنّه قال: (علّمني رسول الله صلى الله عليه وآله ألف باب من العلم)(٣).

وروي في غير كتاب ـ حتىٰ نظمته الشعراء ـ أنّه عليه السلام قال في غير موقف علىٰ المنبر: (سلوني قبل أن تفقدوني)... الحديث(٤).

وروىٰ الحموئي* في فرائد السمطين، بإسناده عن الرضا عليه السلام، عن أبيه، عن آبائه، قال: (قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من أحبّ أن يتمسك بديني ويركب سفينة النجاة بعدي فليقتد بعلي بن أبي طالب عليه السلام، وليعادِ عدوّه، وليوالِ وليّه، فإنه وصيي وخليفتي علىٰ أُمتي، في حياتي وبعد مماتي، وهو إمام كلّ مسلم، وأمير كل مؤمن بعدي، قوله قولي، وأمره أمري، ونهيه نهيي، وتابعه تابعي، وناصره ناصري، وخاذله خاذلي.

ثمّ قال صلى الله عليه وآله: من فارق علياً بعدي لم يرني ولم أره يوم القيامة، ومن خالف علياً حرّم الله عليه الجنة وجعل مأواه النار، ومن خذل علياً خذله الله يوم يعرض عليه، ومن نصر علياً نصره الله يوم يلقاه، ولقّنه حجّته عند المسألة.

ثمّ قال: والحسن والحسين عليهما السلام إماما أُمتي بعد أبيهما، وسيّدا شباب أهل الجنّة، وأُمهما سيّدة نساء العالمين، وأبوهما سيّد الوصيّين، ومن ولد الحسين تسعة أئمة، تاسعهم القائم من

---

(١) «شرح نهج البلاغة» ج ١، ص ١٨؛ «الصواعق المحرقة» ص ١٢٣، ذيل ح ١٠؛ «كشف الخفاء» ج ١، ص ١٦٢، ح ٤٨٩، ولفظه: (أقضاكم علي).

(٢) «تاريخ الخلفاء» ص ١٦٠؛ «حلية الأولياء» ج ١، ص ٦٤، بتفاوت.

(٣) انظر: «مناقب آل أبي طالب» ج ٢، ص ٤٤، عن الحافظ أبي نعيم بتفاوت يسير؛ «الأربعين في أُصول الدين» ج ٢، ص ٣١٣؛ «فرائد السمطين» ج ١، ص ١٠١، ح ٧٠، بتفاوت يسير.

(٤) «فرائد السمطين» ج ١، ص ٣٤١، ح ٢٦٣؛ «تاريخ دمشق» ج ٤٢، ص ٣٩٧، ٤٠٠.

(*) في الأصل: «الحموي»، وقد ضبطناه علىٰ كتب التراجم، والحموئي: نسبة إلىٰ حمويه جده. انظر: «الأعلام» ج ١، ص ٦٣.

ولدي، طاعتهم طاعتي، ومعصيتهم معصيتي، إلىٰ الله أشكو المنكرين لفضلهم والمصغرين لحرمتهم بعدي، وكفىٰ بالله ولياً ونصيراً لعترتي وأئمة أُمتي، ومنتقماً من الجاحدين حقّهم، ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾[1])[2].

وروىٰ محمّد بن جرير الطبري ـ من علمائهم ـ في كتاب المستنير، مسنداً عن عائشة، قالت: سألت رسول الله ﷺ: مَن الخليفة بعدك؟ قال: (انظري)، فنظرت فإذا هو علي بن أبي طالب عليه السلام.

وروىٰ الطبراني في مجمعه الأوسط، بسنده عن عبد الله بن عكيم الجهني، قال: قال رسول الله ﷺ: (إنّ الله أوحىٰ إليّ في علي ثلاثة أشياء ليلة أُسري بي: أنّه سيد المؤمنين، وإمام المتقين، وقائد الغرّ المحجلين)[3].

وروىٰ فيه أيضاً، مسنداً عن أبي ذر الغفاري، أن رسول الله ﷺ قال: (مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح في قوم نوح، من ركبها نجا، ومن تخلّف عنها هلك، ومثل باب حطة في بني إسرائيل)[4].

ورواه بسند آخر[5] عن أبي سعيد الخدري، ورواه نورالدين علي بن محمد المالكي المعروف بابن الصبّاغ في الفصول المهمة[6]، ورواه الحاكم في المستدرك[7] وحكم بصحته، عن أبي ذر، [و] إلىٰ ابن عباس، وبطريقين إلىٰ ابن المعتمر، وإلىٰ سعيد بن المسيّب، وإلىٰ سلمة بن الأكوع، ورواه الفقيه ابن المغازلي الشافعي بطرقٍ[8]، إلىٰ غيرهم من علمائهم.

فإذا كانوا سفينة النجاة فمن تبع غيرهم لم يركبها، والأهل معروفون من آية الكساء[9]

---

(١) «الشعراء» الآية: ٢٢٧.

(٢) «فرائد السمطين» ج١، ص٥٤، ح١٩، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

(٣) لم نعثر عليه في «المعجم الأوسط»، وأورده في «المعجم الصغير» ج٢، ص٨٨، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

(٤) «المعجم الأوسط» ج٤، ص٢٨٤، ح٣٥٠٢، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

(٥) «المعجم الصغير» ج٢، ص٢٢، «المعجم الأوسط» ج٦، ص٤٠٦، ح٥٨٦٦، باختلاف بعض الألفاظ، وزاد في آخره: (من دخله غفر له).

(٦) «الفصول المهمة» ص٢٦، بتفاوت.

(٧) «المستدرك علىٰ الصحيحين» ج٢، ص٣٤٣؛ ج٣، ص١٥١.

(٨) «مناقب علي بن أبي طالب» لابن المغازلي، ص١٣٢ - ١٣٤، ح١٧٣ - ١٧٧.

(٩) «الأحزاب» الآية: ٣٣.

والمباهلة[١] ـ كما رووه[٢] ـ وغيرهما.

وروىٰ الطبراني في معجمه[٣]، وفي شرح المقاصد[٤] للتفتازاني، وفي تفسير ابن كثير[٥] بطرق، وفي مناقب ابن المغازلي بعدّة طرق أيضاً، وأشار له الفيروزآبادي في القاموس[٦]، وفي الصحاح[٧] وكتب الفضائل[٨]، وغيرها من كتبهم، أنّ النبي صلى الله عليه وآله قال: (**إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلّوا، كتاب الله وعترتي أهل بيتي**).

وفي رواية أُخرىٰ: (**إني تارك فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، لن يفترقا حتىٰ يردا عليّ الحوض**)[٩].

ومعلوم أن من لا يفارق القرآن ـ وبالعكس ـ معصوم، ولا يخفىٰ عليه منه شيء، وكلّ شيء فيه[١٠]، فعلم الإمام محيط بالكلّ، وهذا ظاهر بلا خفاء. وأين محل جهّال العامة من هذا الموضع ؟! بل هم عنه في بُعدٍ بعيد.

ونقل صاحب الصراط المستقيم عن ابن مردويه الحافظ ـ في كتاب المناقب ـ مائة وثلاثين طريقاً، أن العترة علي وفاطمة والحسنان، وروىٰ ذلك الخوارزمي بعدة طرق.

وليس معنىٰ التمسك بهم إلّا التمسك بعترتهم، وورد في بعض الأحاديث: (وسنتي)[١١]،

---

(١) «آل عمران» الآية: ٦١.

(٢) «مسند أحمد بن حنبل» ج٦، ص٢٩٢، ٢٩٨، ٣٠٤، ٣٢٣؛ «سنن الترمذي» ج٥، ص٣٥١، ح٣٢٠٥؛ «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير، ج١، ص٣٥٠.

(٣) «المعجم الكبير» ج٣، ص٦٥، ح٢٦٧٨، ص٦٦، ح٢٦٧٩؛ ج٥، ص١٥٣، ح٤٩٢١، ص١٥٤، ح٤٩٢٢، ٤٩٢٣؛ «المعجم الأوسط» ج٤، ص٢٦٢، ح٣٤٦٣، ص٣٢٨، ح٣٥٦٦؛ «المعجم الصغير» ج١، ص١٣١، بتفاوت.

(٤) «شرح المقاصد» ج٥، ص٣٠٢، بتفاوت.

(٥) «تفسير القرآن العظيم» ج٣، ص٤٦٧، ج٤، ص١١٥، بتفاوت.

(٦) «القاموس المحيط» ج٣، ص٥٠٢.

(٧) «مسند أحمد بن حنبل» ج٣، ص١٤، ١٧، ٢٦؛ «صحيح مسلم» ج٤، ص١٤٩٢، ح٢٤٠٨؛ «سنن الترمذي» ج٥، ص٦٦٢، ح٣٧٨٦، ص٦٦٣، ح٣٧٨٨، باختلاف.

(٨) «ذخائر العقبىٰ» ص١٦؛ «جواهر العقدين» ص٢٣١، بتفاوت.

(٩) «مناقب علي بن أبي طالب» لابن المغازلي، ص٢٣٤ – ٢٣٦، ح٢٨١ – ٢٨٤، بتفاوت.

(١٠) إشارة إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وَنَزَّلنا عَلَيكَ الكتابَ تِبياناً لِكُلِّ شيءٍ﴾ «النحل» الآية: ٨٩.

(١١) «الصواعق المحرقة» ص١٢٦، ح٤٠؛ «كنز العمال» ج١، ص١٨٧، ح٩٥٥.

ولا منافاة، بل متلازمان، علىٰ أن ما تضمن لفظ العترة أكثر وأصرح.

وقد تضمن هذا الحديث عدّة مسائل كما تقوله الإماميّة، وأبطل الكثير من أُصول العامة في الخلافة. وأين قولهم: «حسبنا كتاب الله»؟ فلا غنىً له عن الناطق، بل يهدي إليه، ومفتقر له من كلّ وجه.

وروىٰ الخوارزمي في المناقب[١]، وابن حجر، والجامع بين الصحاح الستة وغيرها[٢]، عن النبي ﷺ أنّه قال: (علي مع الحق، والحقّ مع علي، يدور معه حيثما دار). وفي آخر: (علي مع القرآن)[٣]... إلىٰ آخره، ولا تنافي كما لا يخفىٰ.

ومن راجع مناقب ابن شهرآشوب، وطرائف السيّد ابن طاووس، ونقض السيّد الشوشتري، وغيرها من كتب الإماميّة، وجدها مشتملة علىٰ أحاديث كثيرة من طرقهم دالّة علىٰ ذلك، وعلىٰ أن علياً هو أسبق الأُمة، فهو سيّدهم وأفضلهم.

وروىٰ ابن حجر في صواعقه، والسيوطي في تاريخ الخلفاء، نقلاً عن شيوخهم، وذكره غير واحد منهم، أنّه: (ما أنزلت آية أولها: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ إلّا وعليّ أميرها وسيّدها، وأنّه لم يذكر بلوم أبداً، بخلاف باقي الصحابة)[٤].

وحديث الغدير متفق عليه، تزيد طرقة علىٰ مائتي طريق، وفيه: (من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهمّ والِ من والاه، وعادِ من عاداه)[٥]، ومبايعتهم له، خصوصاً الأعرابيّين.

«وروىٰ ابن مجاهد في التاريخ، والطبري في الولاية، وسالم عن جابر، بأحد عشر طريقاً، والديلمي في الفردوس، وأحمد في الفضائل، والأعمش، عن أبي وائل، وعن عطية، عن عائشة وقيس عن أبي حازم، عن جرير بن عبد الله عليه السلام، قالوا: قال النبي ﷺ:

---

(١) «المناقب» ص١٠٤، ح١٠٧، وفيه: (رحم الله علياً، اللهم أدر الحق معه حيثما دار).

(٢) «تاريخ بغداد» ج ١٤، ص ٣٢١، بتفاوت.

(٣) «المعجم الصغير» ج١، ص٢٥٥؛ «المستدرك علىٰ الصحيحين» ج٣، ص١٢٤؛ «الصواعق المحرقة» ص١٢٤، ح٢١.

(٤) «الصواعق المحرقة» ص١٢٧؛ «تاريخ الخلفاء» ص١٦٠، نقله بالمعنىٰ.

(٥) «مسند أحمد بن حنبل» ج١، ص٨٤، ١١٨؛ ج٤، ص٣٦٨، ٣٧٢؛ ج٥، ص٣٦٦، ٤١٩؛ «سنن ابن ماجة» ج١، ص٤٣، ح١١٦؛ «خصائص أمير المؤمنين» ص٨٤؛ «المستدرك علىٰ الصحيحين» ج٣، ص١٠٩، ١١٠، ١١٦؛ «مناقب علي بن أبي طالب» لابن المغازلي، ص١٨، ح٢٣ – ص٢٧، ح٣٨، باختلاف في بعضها.

(عليٌّ خير البشر، فمن أبى فقد كفر، ومن رضي فقد شكر)»[١].

وطرق هذا الحديث تزيد علىٰ مائة، وصنّف فيه علم الهدىٰ السيّد المرتضىٰ ـ من علمائنا ـ رسالة متضمنة له، وإسناده عن جابر وابن عباس وعائشة وغيرهم.

«وفي كتاب نزول القرآن لأبي بكر الشيرازي، في شأنه عليه السلام، أنّه حدّث مالك بن أنس، عن حميد، عن أنس بن مالك، قال: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ أُنزلت في علي عليه السلام، صدّق أول الناس برسول الله صلى الله عليه وآله، ﴿ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ تمسكوا بأداء الفرائض، ﴿ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ ﴾[٢]، يعني علياً أفضل الخليقة بعد النبي صلى الله عليه وآله، إلىٰ آخر السورة.

وعن الأعمش، عن عطية، عن الخدري، وروىٰ الخطيب الخوارزمي في المناقب[٣] بطرق، منها: عن جابر، أنّه لمّا نزلت هذه الآية قال النبي صلى الله عليه وآله: (علي خير البريّة).

وفي رواية جابر: كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله إذا أقبل علي قالوا: جاء خير البريّة.

البلاذري في التاريخ[٤]، في رواية جابر، قال: كان خير الناس بعد الرسولِ علياً»[٥].

وروىٰ إمامهم وفخرهم الرازي في كتاب «نهاية العقول» وفي كتاب «الأربعين»، عن ابن مسعود، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله (علي خير البشر، ومن أبىٰ فقد كفر)[٦].

وروى الحموئي* في كتاب فرائد السمطين، بسنده، أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: (من لم يقل: إنّ علياً خير الناس، فقد كفر)[٧].

وروىٰ فيه بسند آخر: «وكان أصحاب محمد إذا أقبل علي قالوا: قد جاء خير البرية»[٨].

وروىٰ غير واحد منهم، منهم ابن أبي الحديد في شرح النهج، عنه صلى الله عليه وآله، أنّه قال لعلي: (أنت وصيّي وخليفتي من بعدي وقاضي دَيني)[٩].

---

(١) «مناقب آل أبي طالب» ج ٣، ص ٨٢، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

(٢) «البيّنة» الآية: ٧.

(٣) «المناقب» ص ١١١، ح ١١٩، ١٢٠، بتفاوت يسير.

(٤) «أنساب الأشراف» ص ٢٦، ح ٥٢، باختصار.

(٥) «مناقب آل أبي طالب» ج ٣، ص ٨٤، ٨٥، بتفاوت.

(٦) «الأربعين في أُصول الدين» ج ٢، ص ٣١٣. وانظر: «إحقاق الحق» ج ٤، ص ٢٥٥، عن «نهاية العقول»، بتفاوت يسير.

(*) في الأصل: «الحموي».

(٧) «فرائد السمطين» ج ١، ص ١٥٤، ح ١١٦، بتفاوت يسير.

(٨) «فرائد السمطين» ج ١، ص ١٥٦، ذيل ح ١١٨، عن جابر.

(٩) «شرح نهج البلاغة» ج ١٣، ص ٢١١، بتفاوت.

وأحاديث الكساء[1] لا خفاء فيها، بل مما اتفقوا عليها، وتتضمن تطهيرهم علىٰ أبلغ وجه، كما سبق.

وليست الوصيّة خاصّة بجهة، فتعمّ، بل دخول المبحوث عنه وإرادته [متعيّن][2]، فلو وقع إهمال لا يهمل هو، كما لا يخفىٰ.

ورووا في عدّة كتب: (**الحسين عليه السلام إمام، أخو إمام، ابن إمام، أبو أئمة تسعة، تاسعهم قائمهم**)[3].

ورووا أيضاً (**أصحابي كالنجوم، بأيهم اقتديتم اهتديتم**)[4].

فلا يمكن أخذ الأصحاب علىٰ العموم، ولا قال به أحد، فلابدّ من إرادة الخصوص. وإذا رجع الىٰ التعيين؛ لعدم إمكان بقائه علىٰ إبهامه ـ وإلّا ضاعت الفائدة [والغاية][5] وكان كلامه لا لفائدة ـ تعيّن [إرادة][6] ما نقوله، وهو المعلوم مما سمعت وغيره.

وكذا ما رووه: (**أهل بيتي أمان لأهل الأرض، كما أن النجوم أمان لأهل السماء**)[7].

وبيان التعريف منه ظاهر مما سبق، وليس فيها النساء، بل النص علىٰ خروجهن، وأن الأهل علي والحسنان وفاطمة، وسبق لك الكلام علىٰ آية التطهير بأوضح بيان، إلىٰ غير هذه الأحاديث من طرقهم.

فالذي سمعت، نسبته إلىٰ ما رووه في هذا المجرىٰ كالقطرة من البحور الزواخر، وأما ما روي من طرقنا فمتواتر من وجوه، وستعرف بعضه تنبيهاً. ولا خفاء في ظهور النص من الله ورسوله عليه صلى الله عليه وآله، وهو نص علىٰ إمامته ووجوب عصمته، وتعيين موضوعها وشخصها ولو بالصفة التي لا توجد إلّا فيهم عليهم السلام.

---

(١) «مسند أحمد بن حنبل» ج٦، ص٢٩٢، ٢٩٨، ٣٠٤، ٣٢٣؛ «صحيح مسلم» ج٤، ص١٥٠١، ح٢٤٢٤؛ «سنن الترمذي» ج٥، ص٣٥١، ح٣٢٠٥؛ «المعجم الكبير» ج٣، ص٥٣، ح٢٦٦٤، ٢٦٦٥، ٢٦٦٦.

(٢) في الأصل: «متغيرا».

(٣) «مقتل الحسين» للخوارزمي، ج١، ص٢١٢، ح٧؛ وانظر: «ينابيع المودّة» ج١، ص١٩٨، باختلاف في اللفظ.

(٤) «كشف الخفاء» ج١، ص١٣٢، ح٣٨١، بتفاوت يسير.

(٥) في الأصل: «والقائه».

(٦) في الأصل: «واراده».

(٧) «ذخائر العقبي» ص١٧؛ «الصواعق المحرقة» ص٢٣٥، بتفاوت.

تنبيه: فأين ماذكره العامّة، وقولهم: إن رسوله لم يوصِ، وترك الإمامة واختيار الأُمة، وأنّه ورد نص فيها علىٰ أبي بكر؟! كما قال به [علىٰ] نزرٌ منهم[1]، لا [تعويل][2] عليه عندهم، ولذا لم يذكره في السقيفة، محل الحاجة ووقتها.

وحديث الصلاة[3] المخلوق المزوّر أخص من المدّعىٰ، فلا يدل عليه لو سلّم، مع أنّه لا يعارض بعض ما سمعت ـ فضلاً عما أهملناه ـ وهو من المتفق عليه. فحصل الإجماع، والفرد لا يعارض ذلك، كما لا يخفىٰ علىٰ من سلك طريق السلامة والتحصيل، وتجنب العناد.

هذا، وقد صرح ابن أبي الحديد في شرح النهج[4] بوضع الأُحاديث في زمن بني أُميّة، في فضائل الثلاثة، خصوصاً في زمن معاوية. والفيروزآبادي[5]، وغيرهم من علمائهم. وجوز الوضعَ فرقةٌ منهم، كما في ملل الشهرستاني وغيره.

وهذا من أقوىٰ الأُدلة علىٰ ردّ ما يروونه في فضائل الثلاثة، مضافاً إلىٰ ذلك أنّه لم يُروَ في مذهبنا حديثٌ من ذلك، مع أنّه روي فيه غيره، مما يؤوّل ويردّ [للمحكم][6]. نعم، روي مقابله، بخلاف فضل علي وبنيه المعصومين، فقد اتفق الكلّ علىٰ فضلهم وبراءة ساحتهم وجمعهم للكمال، واتفق الكلّ أيضاً علىٰ براءتهم مما سبّوهم به زمن بني أُميّة والخوارج، كما برّأهم الله ورسوله من جميعها، عموماً وخصوصاً. وما تروونه في فضائل الأئمة وما نطق به القرآن لا يمكنكم القول فيه بالوضع، وهو كافٍ لنا، دع ما تفردنا به.

وأنت إذا تأملت فيما يعدّونه فضائل تجده إما في قصور عن معارضة بعض ما سمعت، وأنّه لا يثبت الإمامة، ومثله وأزيد يوجد في أكثر الناس، أو يدل علىٰ قبح فاعله والموصوف به. ولاكذلك القول في فضائل علي عليه السلام؛ فإنه لا يوجد واحدة منها في غيرهم من الخلق طرّاً، مثل جهاده بالسيف وجهاد النفس، والعلم والحكمة، وصحبته للرسول إلىٰ أن واراه، وبيانه الحكم، ووضع العلوم، وبيان الحكمة بأخصر لفظ، وكلماته فيها وأدعيته، وورعه وزهده وكرمه ورحمته، وغير ذلك مما يضيق الطرس من ذكر إجماله.

---

(١) انظر: «شرح المقاصد» ج ٥، ص٢٥٨؛ «الصواعق المحرقة» ص٢٦.

(٢) في الأصل: «تقويل».

(٣) «صحيح البخاري» ج ١، ص ٢١٥، ح ٦٨١.

(٤) «شرح نهج البلاغة» ج ١١، ص ٤٤ ومابعدها.

(٥) «سفر السعادة» ص٢٧٩.

(٦) في الأصل: «للحكم».

فأعجب من العامة ـ ولكنّها ﴿لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾[١] ـ فقد تنكبوا الهدىٰ واستحبّو العمى عليه، وحادوا عن سواء الطريق.

ولنشر إلىٰ بعض من كثير من ذلك هنا:

منها: افتخار جماعة منهم بدفن الأوّلين مع رسول الله ﷺ في حجرته.

وهو من أقبح الفضائح؛ لدخولهم بيت النبي بغير إذنه، وقد قال الله تعالىٰ: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾[٢]، ولم يحصل الإذن لهم منه في الدفن، فيكون الدفن فيه غصباً، وعليهم فيه العار مدىٰ الأعصار، قال الله تعالىٰ: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾، وكونه بيته إجماعي.

والنسبة في قوله تعالىٰ: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ الآية[٣]، مجاز، مع أنّه لم يعيّن فيه دار الرسول، فهي دورهم غيرها. فمن ادعىٰ أنّها دار عائشة ملك، أو أن الرسول وهبها ـ وهو نزرٌ منهم ـ شاذٌ لا عبرة به، كمن قال منهم بدفنهما في حصتي الاثنتين من الثمن، مع رواياتهم أن الأنبياء لا يورثون[٤].

ولو صحّ فلهم تسعا الثمن، وهو لا يسع قبر طفل؛ لصغر البيت، فقدرها: عشرة في عشرة أو يزيد قليلاً.

ثمّ ولو سلّم، فأي فضل له بذلك يعارض أقل فضائل علي، بل غيرهم عليهم السلام من الصحابة؟!

ولقد أجاد ابن أبي الحديد ـ من علمائهم ـ في رائيته، حيث قال:

وجدتك لاقرب الديار بنافعي ... لديك ولا قرب الديار بضائر

وما قرب أوطان بها متباعد ... المحبة إلّا مثل قرب المقابر

ولا خفاء فيما سمعت، بل نقول: دفنهما هنا وإخراج الولد ودفنهم خارج البقيع فيه آية وحجة ظاهرة لنا لا تخفىٰ، وإن أنكرها المعاند.

---

(١) «الحج» الآية: ٤٦.

(٢) «الأحزاب» الآية: ٥٣.

(٣) «الأحزاب» الآية: ٣٣.

(٤) «صحيح البخاري» ج ٣، ص ١١٢٦، ح ٢٩٢٦؛ «البداية والنهاية» ج ٢ ص ٢٢.

ومنها: افتخارهم بالغار للأول، حتىٰ زعم بعضهم أنّها المعوّل[١].

وإذا فكّر العاقل وجدها بعكس ما يقولون، فإن الرسول خرج من مكة عام موت أبي طالب، بعد أن خرج للطائف وأطرافها مع علي، فلم يجد معيناً، فرجع وبقي اثنين وعشرين يوماً كما ذكره ابن أبي الحديد[٢] وغيره، فعلي صاحب الهجرات الثلاث، والثالثة هجرته بعده صلى الله عليه وآله إلىٰ الكوفة. وأمر بالهجرة إلىٰ المدينة لمّا ثارت عليه قريش، فخرج مختفياً وأخذ أبا بكر معه في الطريق، واختفيا في الغار، وأخّر علياً في مكه لوفاء ما عليه وأداء الأمانات؛ لئلا يقع الجهّال في عرضه، وجهّز للفاطميات وخرج بهنّ جهاراً، وطلب أهل مكة منعه فلم يقدروا، حتىٰ إنهم همّوا به في الطريق فمنعهم بالقتال، ورجعوا خائبين، وبات علي ـ ليلة خروجه ـ علىٰ الفراش عوض محمّد صلى الله عليه وآله، فادياً نفسه له[٣].

ولم يقع جهاد في الطريق، ولا حصّل علماً ولا فضلاً، اتفاقاً، وليبيّن نقصه وعدم أهليته لذلك.

وما وقع منه في الغار ـ كما حكىٰ الله[٤] عنه ـ يدل علىٰ بيان حاله، وأنّه بعكس ما يقولون، وخرج علىٰ هذا الحال. ولم يتجدد له في المدينة مال بوجه، فعرف عدم صدق ما نسبوه إليه بعد من إنفاقه المال في سبيل الله، وكذا الثاني.

ومن المضحكات قول بعض العامة: إنه صلى الله عليه وآله خرج به لعلمه بأنّه يكون خليفة بعده، فخرج به لئلا يقتل.

قلنا: لم تكن العداوة معه، وهو صلى الله عليه وآله يعلم بكون علي خليفة بعده، فلِمَ لم يخرجه أيضاً معه؟. ومثالبه من هذه القصّة كثيرة، وفيما ذكرناه كفاية، مع أنّها في بُعد مقابلها ببعض فضائله، ولا تدل علىٰ كونه الخليفة، وحصل مثلها وزيادة لغيره، بل لكثير ممن هو ليس بأهل للخلافة، ولا ادعيت فيه ـ اتفاقاً ـ بخلاف فضائل علي عليه السلام.

ومنها: أمره بقراءة سورة براءة في الموسم.

وفيه: أن قرّاء القرآن كثيرون، وأين دلالتها علىٰ عهد الخلافة ؟!

---

(١) انظر: «تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل» للباقلاني، ص٤٨٣؛ «الفصل في الملل والأهواء والنحل» ج٣، ص٦٧؛ «التفسير الكبير» ج١٦، ص٥١. (٢) «شرح نهج البلاغة» ج٤، ص١٢٨.

(٣) «تاريخ الطبري» ج١، ص٥٦٧؛ «البداية والنهاية» ج٣، ص٢٢١.

(٤) «التوبة» الآية: ٤٠.

ومعارض بعزل علي له وإدراكه في الجحفة وأخذها منه، عن أمر الله، وأنّه لا يبلّغ عنه إلّا رجل منه، فيكون بعثه ﷺ له أولاً عن أمر الله؛ ليظهر به عدم أهليته، فكيف الخلافة ؟! فدخل بها علي وقرأها في الموسم، وقريش وغيرهم مجتمعون، وكلّهم أعداء له يحاولون في قتله بكلّ حيلة، ولم يكترث بهم، ولم يعارضوه. واتفقوا علىٰ عزل علي له، كما لا يخفىٰ علىٰ مراجع القصّة عندهم ونقلة أخبارهم.

«فرواه الطبري[١]، والبلاذري[٢]، والترمذي[٣]، والواقدي، والشعبي، والسدي، والثعلبي، والواحدي[٤]، والقرطبي[٥]، والقشيري، والسمعاني، وأحمد بن حنبل[٦]، وابن بطة، ومحمد بن إسحاق، وأبو يعلىٰ الموصلي، والأعمش، وسمّاك بن حرب، جميعاً في كتبهم، عن عروة بن الزبير، وأبي هريرة، وأنس، وأبي رافع، وزيد بن نفيع، وابن عمر، وابن عباس، واللفظ له: أنّه لمّا نزلت: ﴿ بَرَاءَةٌ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ ﴾[٧] - إلىٰ تسع آيات - أنفذ النبي ﷺ أبا بكر لمكة لأدائها، فنزل جبرئيل ؑ وقال: (لا يؤديها إلا أنت أو رجل منك)، فقال النبي ﷺ لعلي: (اركب ناقتي العضباء والحق أبا بكر وخذ براءة من يده).

قال: ولما رجع أبو بكر للنبي جزع وقال: يا رسول الله، إنك أهلتني لأمر طالت الأعناق فيه، فلما توجهت له رددتني عنه ؟! فقال ﷺ: (الأمين هبط إليّ عن الله: إنه لا يؤدي عنك إلّا أنت أو رجل منك، وعليٌّ منّي، لا يؤدي عني إلّا علي)»[٨].

ومن [جهل][٩] القول ما قاله بعض العامة: «إنه إنّما بعث علياً لأن عادة العرب في عقد العهد وحلّه أنّه لا يكون إلّا من السيّد ورجل من الرهط»[١٠].

قلنا: بل ليست بعادة، بل عبادة وعن أمر الله، وعادة الجاهليّة لا يعملها ﷺ، وإن كانت

---

(١) «تاريخ الطبري» ج ٢، ص ١٩٢. (٢) «أنساب الأشراف» ص ٦٤، ح ١٦٨.
(٣) «سنن الترمذي» ج ٥ ، ص ٢٧٥، ح ٣٠٩٠، ٣٠٩١.
(٤) «الوسيط في تفسير القرآن المجيد» ج ٢، ص ٤٧٨.
(٥) «الجامع لأحكام القرآن» ج ٨، ص ٦٧.
(٦) «مسند أحمد بن حنبل» ج ١، ص ٣، ١٥١؛ ج ٣، ص ٢١٢، ٢٨٣.
(٧) «التوبة» الآية: ١.
(٨) «مناقب آل أبي طالب» ج ٢، ص ١٤٤ - ١٤٥، صححناه علىٰ المصدر.
(٩) في الأصل: «جاهل».
(١٠) انظر: «الوسيط» ج ٢، ص ٤٧٨؛ «الجامع لأحكام القرآن» ج ٨، ص ٦٨.

حقة ومطابقة لأمر الله فلا تقل: عادة.

ثمّ وإذا كان الأمر كذلك في نقض عهدٍ فكيف في عهد الله الأعظم ؟! ولابدّ وأن يكون محلّه الأفضل الأعلم، الأقرب إليه نسباً ومعنىً، وليس إلّا علي عليه السلام.

ثمّ وكيف يأمر أبا بكر أولاً بالخروج بها وليس [ينس] العادة، وهو عن الله تعالىٰ. فاتضح أنّه عن أمره تعالىٰ؛ ليبين به نقصه فعلاً ـ علىٰ رؤوس الأشهاد ـ عن هذه المرتبة، فكيف فيما هو أعلىٰ وأقوىٰ ؟! وليبين بها فضل علي وأنّه الخليفة، وفيها إظهار جملة معاجز له في الطريق، وفي الموسم اشتهر بين الناس.

فاتضح أنّه لو كان أهلاً ما عزل، وليوضح أيضاً أن الخلافة لا تجري بالاختيار بطريق أولىٰ، وجميع قوله وفعله عن أمر الله.

ومنها: تأميره بالصلاة[1].

قلنا: كذب، بل أمره [والثاني][2] بتنفيذ جيش أُسامة، ولعن صلى الله عليه وآله من تأخر عنه، كما روته العامة في صحاحهم وغيرها[3]، لا أنّه أمره بالصلاة، وهذا من الإفك الظاهر.

وإن ثبت أنّه صلّىٰ بهم في مرضه فلا عن أمره، بل لرجوعهم إلىٰ المدينة عصياناً لله ورسوله صلى الله عليه وآله، وهو لمّا أحس به خرج علىٰ ما به من المرض وصلّىٰ بالناس، وحذّرهم وخوّفهم مخالفته تنفيذ جيش أُسامة، وقد رووا العزل أيضاً.

علىٰ [أنّا][4] نقول: لو سلّم ذلك فأين إمام الجماعة وصاحب الإمامة العامة والعدالة المطلقة؟

وعند أكثر العامة[5] جواز الصلاة وراء البرّ والفاجر، فلا دلالة فيها عندكم علىٰ عدالة سائر الناس، فضلاً عن العدالة المطلقة.

---

(١) انظر: «الأربعين في أُصول الدين» ج٢، ص٢٩٢.

(٢) في الأصل: «والاول».

(٣) «مسند أحمد بن حنبل» ج٢، ص٢٠، ١٠٦، ١١٠؛ «صحيح مسلم» ج٤، ص١٥٠١ ح٢٤٢٦؛ «الطبقات الكبرىٰ» ج٢، ص١٩١؛ «الملل والنحل» ج١، ص٣٠؛ «شرح نهج البلاغة» لابن أبي الحديد، ج٦، ص٥٢.

(٤) في الأصل: «ان».

(٥) انظر: «المغني» ج٢، ص١٨٦ – ١٨٩؛ «المجموع» ج٤، ص١٥٠.

ومنها: [تزويجه][1] بنتيهما.

قلنا: بعد تسليم أن فيه فضلاً لهما، فهو لا يعارض واحدة مما لعلي، وليس بخاصّ بهما، فتزوج ﷺ بغيرهما أيضاً، والتزويج مبني علىٰ الظاهر، فهو لا يثبت به حسن العقيدة ويقين الايمان، فضلاً عن غيره. والزوجة تطلّق وتفارق الزوج، وطلقهما علي براءة من الله ورسوله[2]، و﴿ أَوْلَىٰ النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾[3]، ولهم الفوز بذلك إن أطاعوه واتبعوه.

ومعارض بردّهما لمّا أتيا يخطبان فاطمة[4]، وقوله ﷺ: **(لو لا علي ما كان لفاطمة كفؤ إلىٰ يوم القيامة)**[5].

ومن ذلك يتضح الدفع في تزويج الثالث بنتي رسول الله ﷺ، إن سلّمنا أنّهما ابنتاه وليسا بربائب وبنتي اختها*.

وأما بنت علي فلم يتزوجها الثاني، نعم خيف من فساد عام لو لم يقع [التزويج]، فوقع صورةً.

ومنها: أنّهم يقولون: لو لم تكن خلافتهم حقة لقاتلهم علي، فهو قادر، ولم يسكت ولم يشتكِ منهم.

قلنا: ما أبطل هذا القول، وما أشبهه بقول القائل الكافر: ما عليه إبليس وجنده وفعلهم حق، والله راضٍ به، وإلّا فكيف لم يدفعه ويهلكه، بل أعرض عنه؟!

فإن قال: حذّر الله عنه، ولعن أتباعه وتوعدهم.

قلنا: كذا هنا، حث الله علىٰ اتباع الأئمة عليهم السلام، وجعل إمامة غيرهم مورد النار ودعاة إليها، وأنّهم لا ينصرون يوم القيامة، وأتبعهم اللعنة دنياً وآخرة[6]. ونصّ علىٰ إمامة علي

---

(١) في الأصل: «أخذه».　　(٢) انظر: «بحار الأنوار» ج٧، ص٢٩٣، ذيل ح٦.

(٣) «آل عمران» الآية: ٦٨.

(٤) «مناقب علي بن أبي طالب» لابن المغازلي، ص٣٤٦، ح٣٩٧، ص٣٤٧، ح٣٩٩.

(٥) «المحتضر» ص١٣٣؛ «بحار الأنوار» ج٤٣، ص١٤٥، ح٤٩، بتفاوت.

(*) أي أُخت خديجة رضوان الله عليها.

(٦) إشارة إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَىٰ النَّارِ وَيَوْمَ القِيَامَةِ لا يُنصَرُونَ * وَأَتبعناهُم فِي هَذِهِ

وآله عليهم السلام، وكذا رسوله صلى الله عليه وآله. وأظهر الشكاية كثيراً ـ كما في النهج[١] ـ ويوم الشورىٰ، وفي المسجد بعد موت الرسول، وغير ذلك كثير.

بقيت الحكمة في جلوسه صلى الله عليه وآله عن قتالهم، مع أنّه المظهر للدين، ولا يكترث بالألوف، بل بجميع أهل الأرض لو اجتمعوا عليه.

قلنا: كجلوس محمّد صلى الله عليه وآله ـ أفضل الكلّ ـ وسائر الأنبياء والأوصياء، ولم يجاهد منهم إلّا محمّد صلى الله عليه وآله وموسىٰ ويوشع، في بعض زمنهم القليل، والدفع مشترك، بل جريانه بالنسبة لعلي عليه السلام آخر الزمن أشدّ وأولىٰ وأحقّ.

ولا خفاء في أن السكوت أعم، ولأنه عن أمر الله، ولا اعتراض عليه، ولو خفيت الحكمة لا يعترض بذلك [ويبنىٰ][٢] عليه ما الواقع والسيرة بخلافها.

قال الله تعالىٰ: **﴿ وَلَوْلَا كَلِمَةُ الفَصْلِ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ ﴾**[٣]، **﴿ وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالعَذابِ وَلَولَا أَجَلٌ مُسَمًّى لَجَاءَهُمُ العَذَابُ ﴾**[٤]، **﴿ لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَاباً أَلِيماً ﴾**[٥].

وكان سبب رجوع الرسول عام الحديبية عن أهل مكة [وصلحهم][٦] ذلك، وللجهاد بالسيف شروط وزوال موانع، فما لم تجتمع يحرم، ويجب الكف. ولا يقال حينئذ: إن الجالس راضٍ بالفعل، ومجرد الوقوع لا يدل علىٰ الرضا. ولكلٍّ دولة ونصيب، ودولة إبليس تسبق [وينافي أثناء دولتهم، فإنها لم تسلبهم الدولة]، كما عرفت، وسيأتي إن شاء الله تعالىٰ.

ومن بعض كلمات علي المذكورة آخر شرح النهج لابن أبي الحديد، لمّا خاطبت الزهراء علياً في غصبها فدكاً سكت، حتىٰ أذّن المؤذّن وقال: أشهد أن محمّداً رسول الله، انتضىٰ عليه السلام سيفه وقال: **(أتحبي بقاء هذا الاسم، أو انقطاعه؟)** قالت: **(بل بقاءه)**، قال لها: **(فاصبري)** فصبرت.

بيان: يعني أنّه لو قاتلهم رجعوا إلىٰ الجاهلية الأُولىٰ وقاتلوه مع أهلها، فيكون

☚ الدُّنيا لَعْنَةً ﴾ .. «القصص» الآية: ٤١ – ٤٢.

(١) «نهج البلاغة» الخطبة: ٣، ٦، ٢٦، ١٧٢، ٢١٧، من كلام له في التظلم.

(٢) في الأصل: «ويبين».

(٣) «الشورىٰ» الآية: ٢١.

(٤) «العنكبوت» الآية: ٥٣.

(٥) «الفتح» الآية: ٢٥.

(٦) في الأصل: «وصلهم».

قتاله عليه السلام حينئذ علىٰ ابتداء الشريعة، [كقتال][١] النبي صلى الله عليه وآله، وهو خليفة لا رسول، ويظهر الفساد الكلّي، فصبر كما أمره الله ورسوله وأوصاه به. وهي في زوال وانقضاء، ولم يرتفع الدين ويظلم طريق الهدىٰ، وقد أخبر الله ورسوله عن دولتهم المجتثة، وما فيها من البلاء والفساد، وما لهم من أجر الصبر والثواب، وليس هنا بسطه، إلىٰ غير ذلك من الحكم.

وكفىٰ قول بعضهم: إنه عليه السلام لم يبايع، وقول الأكثر: إنه وقع بعد ستة أشهر[٢]، ففي تأخره كفاية، إن سلّم مبايعته، علىٰ أنّها أعم من الرضا، بل كرهاً وخوفاً علىٰ غيره، ولعلل كثيرة سبق بعضها، واشتهر نقل أدلتها ودلائل صدقها، بل هي مستمرة إلىٰ أن يظهر الصاحب عجّل الله فرجه.

هذا، وإذا نظرت إلىٰ ما رووه، لا يرتاب مع كشف كنايات القرآن عن أهل النفاق |أنّهم| كانوا [يؤذونه][٣] صلى الله عليه وآله، ومثل: ﴿ وَكَذٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوّاً شَيَاطِينَ الإِنسِ وَالجِنِّ ﴾ الآية[٤] ـ ولا عدوّ له من أهل بيته ـ وقوله: ﴿ وَكَانَ الكَافِرُ عَلَىٰ رَبِّهِ ظَهِيراً ﴾[٥].

ومن ذلك ما وقع منهم مع جيش أُسامة، وفرارهم من الجهاد في غير موقف، وما رووه من قول الثاني له صلى الله عليه وآله: «دعوه فإن النبي صلى الله عليه وآله ليهجر»[٦]، وكذا ما فعل بالزهراء وإسقاطها وإرادة حرق بيتها[٧]، وما رآه الرسول في رؤياه بني أُميّة علىٰ منبره، وما نزل فيهم[٨]، وكذا بدعهم في الدين |و|ما فعل بالحسن والحسين، وقضية العقبة وغيرها، وما وقع من رؤساء بني أُميّة وبني العبّاس، مما يضيق المقام عن نقل إجماله.

---

(١) في الأصل: «وقال».

(٢) «تاريخ اليعقوبي» ج ٢، ص١٢٦؛ «تاريخ الطبري» ج ٢، ص٢٣٦؛ «الكامل في التاريخ» ج ٢، ص ٣٢٥.

(٣) في الأصل: «يودونه».

(٤) «الأنعام» الآية: ١١٢.

(٥) «الفرقان» الآية: ٥٥.

(٦) «صحيح البخاري» ج ١، ص ٥٤، ح ١١٤؛ ج ٣، ص ١١١١، ح٢٨٨٨؛ ج ٥، ص٢١٤٦، ح ٥٣٤٥؛ «سرّ العالمين» ص٢٣، وقد وردت الرواية بعبارات شتىٰ ولكنّها تؤدي نفس المضمون. للتفصيل انظر: «نهج الحق وكشف الصدق» ص ٢٧٣، «بحار الأنوار» ج ٣٠، ص٥٢٩.

(٧) «الإمامة والسياسة» ج ١، ص ٣٠؛ «شرح نهج البلاغة» ج ٢، ص ٤٥. وانظر: «نهج الحق» ص ٢٧١؛ «دلائل الإمامة» ص ١٣٤، ح ٤٣.

(٨) انظر الباب الأول من هذا المجلّد، تحت عنوان: تنبيه في رؤيا النبي.

وهو يصحح ما نقل من عهد الثاني إلىٰ معاوية، وهو الذي أخرجه يزيد إلىٰ ابن عمر لمّا قدم عليه، منكراً عليه قتل الحسين عليه السلام، فخرج راضياً عنه حامداً، وكذا عهد عثمان له.
وكذا عقائدهم في التوحيد والنبوة والإمامة، وتفصيلها لا يسعه المقام.

❑ الحديث رقم ﴿ ١ ﴾

قوله: ﴿عن أبي بصير، قال سألت أبا عبدالله عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ: ﴿ أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾[1]، فقال: نزلت في علي بن أبي طالب والحسن والحسين عليهم السلام.

فقلت له: إنّ الناس يقولون: فما له [لم] يسمّ علياً وأهل بيته في كتاب الله؟

[قال] فقال: قولوا لهم: إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله نزلت عليه الصلاة، ولم يسمّ الله لهم ثلاثاً ولا أربعاً، حتىٰ كان رسول الله هو الذي فسّر ذلك لهم.

ونزلت عليه الزكاة، ولم يسمّ لهم من كلّ أربعين درهماً درهم، حتىٰ كان رسول الله صلى الله عليه وآله هو الذي فسّر ذلك لهم.

ونزل الحج، فلم يقل لهم: طوفوا أُسبوعاً، حتىٰ كان رسول الله صلى الله عليه وآله هو الذي فسّر ذلك لهم.

ونزلت: ﴿ أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾، ونزلت في علي والحسن والحسين عليهم السلام، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله في علي: من كنت مولاه فعلي مولاه.

وقال صلى الله عليه وآله: أوصيكم بكتاب الله وأهل بيتي، فإنّي سألت الله عزّ وجلّ أن لا يفرّق بينهما حتىٰ يوردهما عليَّ الحوض، فأعطاني ذلك.

---

(١) «النساء» الآية: ٥٩.

وقال: لا تعلّموهم فهم أعلم منكم، وقال: إنهم لن يخرجوكم من باى هدىٍ ولن يدخلوكم في باب ضلالة.

فلو سكت رسول الله ﷺ فلم يبيّن مَن أهل بيته لادّعاها آل فلان وآل فلان، لكن الله أنزله في كتابه تصديقاً لنبيّه: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ البَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً ﴾[1]، فكان علي والحسن والحسين وفاطمة عليهم السلام، فأدخلهم رسول الله ﷺ [تحت الكساء] في بيت أم سلمة، ثمّ قال: اللهمّ إنّ لكلّ نبي أهلاً وثقلاً، وهؤلاء أهل بيتي وثقلي، فقالت أم سلمة: ألستُ من أهلك ؟ فقال: إنك إلىٰ خير، ولكن هؤلاء أهل بيتي وثقلي.

فلما قبض رسول الله ﷺ كان علي أولىٰ الناس بالناس؛ لكثرة ما بلّغ فيه رسول الله ﷺ، وإقامته للناس وأخذه بيده.

فلما مضىٰ عليٌّ لم يكن يستطيع علي ـ ولم يكن ليفعل ـ أن يدخل محمّد بن علي ولا العبّاس بن علي ولا واحداً من ولده، إذاً لقال الحسن والحسين عليهما السلام: إنّ الله تبارك وتعالىٰ أنزل فينا كما أنزل فيك، فأمر بطاعتنا كما أمر بطاعتك، وبلّغ فينا رسول الله ﷺ كما بلّغ فيك، وأذهب عنا الرجس كما أذهبه عنك.

فلما مضىٰ علي كان الحسن أولىٰ بها، لكبره، فلمّا توفي لم يستطع أن يدخل ولده، ولم يكن ليفعل ذلك - والله يقول: ﴿ وَأُولُو الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللهِ ﴾[2] - فيجعلها في ولده، إذاً لقال الحسين عليه السلام: أمر الله بطاعتي كما أمر بطاعتك وطاعة أبيك، وبلّغ فيّ رسول الله ﷺ كما بلّغ فيك وفي أبيك، وأذهب عني [الله] الرجس كما

---

(١) «الأحزاب» الآية: ٣٣.

(٢) «الأنفال» الآية: ٧٥؛ «الأحزاب» الآية: ٦.

أذهب عنك وعن أبيك.

فلما صارت إلىٰ الحسين عليه السلام لم يكن أحد من أهل بيته يستطيع أن يدّعي عليه كما كان هو يدّعي علىٰ أخيه وعلىٰ أبيه، لو أرادا أن يصرفا الأمر عنه، ولم يكونا ليفعلا، ثمّ صارت حين أفضت إلىٰ الحسين عليه السلام، فجرىٰ تأويل هذه الآية: ﴿ وَأُولُو الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللهِ ﴾.

ثمّ صارت من بعد الحسين لعلي بن الحسين عليه السلام، ثمّ صارت من بعد علي بن الحسين إلىٰ محمد بن علي.

وقال: الرجس هو الشك، والله لا نشكّ في ربنا أبداً.

وبسنده عن [أيوب بن الحر، و] عمران بن علي الحلبي، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، مثل ذلك ﴾.

❑ الحديث رقم ﴿ ٢ ﴾

قوله: ﴿عن عبد [الرحيم][1] بن روح القصير، عن أبي جعفر عليه السلام، في قول الله عزّ وجلّ: ﴿ النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ وَأُوْلُو الأَرْحَامِ بَعْضُهُم أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللهِ ﴾[2]، فيمن نزلت؟ [فقال: نزلت] في الإمرة، إنّ هذه الآية جرت في ولد الحسين من بعده، فنحن أولىٰ بالأمر وبرسول الله من المؤمنين [والمهاجرين] والأنصار.

[قلت:] فولد جعفر لهم [فيها] نصيب؟ فقال: لا، قلت: فلولد العبّاس فيها نصيب؟ فقال: لا، فعددت عليه بطون بني عبد المطلب، كلّ ذلك يقول: لا.

---

(١) في الأصل: «الرحمن».

(٢) «الأحزاب» الآية: ٦.

قال: ونسيت ولد الحسن عليه السلام، فدخلت بعد ذلك عليه، فقلت له: هل لولد الحسن عليه السلام فيها نصيب؟ فقال: لا والله يا عبد الرحيم، ما لمحمّدي فيها نصيب غيرنا ﴾.

أقول: عرفت تفسير الآي المذكورة فيما سبق، وإثبات دلالتها علىٰ إمامة الأئمة الاثني عشر من طريق العامة، وكذا ما تضمنته من الروايات، كحديث الكساء والثقلين والمنزلة وغير ذلك.

وقد أشار عليه السلام بكون الإمامة بعد علي إلىٰ الحسن بأنّه الأكبر [ان] إلىٰ المساواة بينهما، إلّا إنه أكبر. وعرف بقوله عليه السلام: (**فلما قبض رسول الله صلى الله عليه وآله**) ... إلىٰ آخره، في الحديث الأوّل، الىٰ دليل ظاهر علىٰ ترتيب الخلافة كما هو الواقع، بأن علياً بعد الرسول الأقرب، [لكثرة][1] ما بلّغ فيه وأنزل الله فيه، فليس لأحد أن يدّعيها ويزويها عنه إلّا كافر معاند، وبعده عليه السلام لا يستطيع أحد من الأعمام ولا غيرهم غير الحسن والحسين عليهما السلام أن يدّعيها؛ لأنه لم ينزل فيهم كما نزل [فيهما][2]، ونزل [فيهما][3] كما أُنزل في علي، فتعيّنت فيهما. وقدّم الحسن لأنه أكبر.

وليس لأحد من ولده ولا غيرهم أن يدّعيها بعد الحسن، بل تخص بالحسين؛ لأن الله أمر بطاعته كما أمر بطاعته، وخصّه بمزايا لم تكن له، فهو أولىٰ بها من جميع من سواه.

وبعد الحسين جرى حكم: ﴿ وَأُوْلُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللهِ ﴾، ومن ادعىٰ علىٰ الحسين فلا عن حجة، بل عن عناد، فلا يستطيع أحد أن يقول: نزل فيّ كما أُنزل في الحسن وعلي.

وجوابه عليه السلام أولاً في الحديث الأوّل للسائل عن عدم ذكر علي والحسن والحسين عليهم السلام وتسميتهم في القرآن لا خفاء في ظهوره، كما مثّل به من الصلاة والزكاة، وغيرهما كثير.

وهذا بحسب فهم السائل؛ وإلّا فذُكروا إجمالاً في قوله تعالىٰ: ﴿ سَلَامٌ عَلَىٰ إل يَاسِينَ ﴾[4] ـ ومن أسماء محمّد صلى الله عليه وآله: ياسين ـ ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ ﴾

---

(١) في الأصل: «وكثرت». (٢)، (٣) في الأصل: «فيهم».
(٤) «الصافات» الآية: ١٣٠.

الآية[١]. وبطريق الزبر والبيّنات في ألفاظه كثير، وكذا بذكر الصفات المعيّنة.

وقال تعالىٰ: ﴿ وَجَعَلْنَا لَهُمْ لِسَانَ صِدْقٍ عَلِيّاً ﴾[٢]، و ﴿ عَلِيّاً ﴾ مفعول ثانٍ لـ «جعل».

وقال تعالىٰ: ﴿ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ ﴾[٣]، والتالي له الشاهد هو الخليفة، وهو الأقرب إليه، وهو علي، وهكذا، وهو الشاهد علىٰ الأمّة، وهكذا إمام كلّ عصر.

«وروىٰ الحافظ أبو نعيم ـ بثلاثة طرق ـ عن عبّاد بن عبد الله الأسدي، في خبر قال: سمعت عليّاً يقول: (﴿ أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ ﴾، **رسول الله علىٰ بيّنة من ربّه، وأنا الشاهد منه**).

ذكره النطنزي[٤] في الخصائص، والخطيب في كتاب الفصيح، والثعلبي في تفسيره، والقاضي أبو عمر، وعثمان بن أحمد»[٥].

وقال صلى الله عليه وآله ـ كما رووه ـ: (**أنت منّي وأنا منك**)[٦]، و (**لا يؤدّي عنّي إلّا رجل منّي**)[٧].

وقال تعالىٰ: ﴿ وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ ﴾[٨].

ولو نظرت بحسب القرآن وجدت أسماءهم ظاهرة معروفة.

«وخبر: (**أنت منّي بمنزلة هارون**)... إلىٰ آخره، أخرجه البخاري في صحيحه[٩]، والنطنزي في الخصائص، وصنف أحمد بن محمد بن سعد كتاباً في طرقه.

وسئل رجل شافعي عن علي، فقال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: (**أنت مني بمنزلة هارون من**

---

(١) «الأحزاب» الآية: ٣٣.
(٢) «مريم» الآية: ٥٠.
(٣) «هود» الآية: ١٧.
(٤) محمد بن أحمد النطنزي، نسبة إلىٰ «نَطَنْزَة»، وهي بُليدة من أعمال أصبهان. من آثاره: «الخصائص العلوية علىٰ سائر البرية». انظر: «معجم المؤلفين»، ج٦، ص٢٩؛ «معجم البلدان» ج٥، ص٢٩٢.
(٥) انظر: «مناقب آل آبي طالب» ج٣، ص١٠٤، أخذه بتصرف، صححناه علىٰ المصدر.
(٦) «المناقب» للخوارزمي، ص٦١، ح٣١؛ «فرائد السمطين» ج١، ص٥٧، ح٢٢؛ «مشكاة المصابيح» ج٣، ص٣٥٥، ذيل ح٦٠٨٩.
(٧) «مسند أحمد بن حنبل» ج١، ص٣، ١٥١؛ ج٣، ص٢١٢، ٢٨٣؛ «سنن الترمذي» ج٥، ص٢٧٥، ح٣٠٩٠؛ «الوسيط في تفسير القرآن المجيد» ج٢، ص٤٧٨، باختلاف في اللفظ.
(٨) «الزخرف» الآية: ٤.
(٩) «صحيح البخاري» ج٣، ص١٣٥٩، ح٣٥٠٣، بتفاوت.

موسىٰ، إلّا النبوة). وتلقته الأُمة بالقبول».

وكذا باقي أحاديث الباب وغيره مما جرىٰ هذا المجرىٰ.

«وفي روايات كثيرة: (إلّا إنه لا نبي بعدي)[١]، وفي بعض: (ولو كان لكنته)»[٢].

ولا خفاء أن عموم المنزلة ـ بدليل الاستثناء وغيره ـ يوجب دخول الخلافة، إلّا النبوّة وصفاتها الخاصّة بها.

وحديث الثقلين رواه أحمد بن حنبل في مسنده[٣] بأكثر من سبعة طرق.

وفيها دعاء الرسول لهم بعد أن لفّهم بالكساء ودعائه ﷺ لهم، ونزول الآيـة حينئذ فيهم. ورواه مسلم في صحيحه[٤]، والثعلبي في تفسيره، وأنّه ﷺ قال لأُم سلمة لمّا طلبت الدخول: (أنت إلىٰ خير).

وفي رواية عائشة: لمّا قلت له: وأنا منكم، قال: (تَنَحّي، إنّك إلىٰ خير).

وفي رواية أنّه ﷺ قال لزينب: (مكانك، فإنك إلىٰ خير)[٥].

وفي تنويع العبارة نكته ظاهرة.

وذكره ابن المغازلي في الفضائل[٦] بعدّة طرق، وكذا ابن كثير في تفسيره[٧].

ونفي الشك عنهم يوجب نفي غيره بطريق أولىٰ، وسبق بيان الآية ومعنىٰ ما تضمنته من العصمة. [ورواه مسلم في صحيحه، والثعلبي في تفسيره].

وروىٰ ابن حنبل في مسنده، عن ابن عباس، قال: لما نزلت: ﴿ قُل لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ ﴾[٨] قالوا: يا رسول الله ﷺ، من قرابتك الذين وجبت علينا مودّتهم؟ قال: (علي وفاطمة وابناهما)[٩].

---

(١) «مسند أحمد بن حنبل» ج ٣، ص ٣٢؛ «صحيح مسلم» ج ٤، ص ١٤٩٠، ح ٢٤٠٤.

(٢) «مناقب آل أبي طالب» ج ٣، ص ٢١، أخذه بتصرف، صححناه علىٰ المصدر.

(٣) «مسند أحمد بن حنبل» ج ٣، ص ١٤، ١٧؛ ج ٤، ص ٣٦٧، ٣٧١؛ ج ٥، ص ١٨٢، ١٨٩.

(٤) «صحيح مسلم» ج ٤، ص ١٥٠١، ح ٢٤٢٤.

(٥) «العمدة» ص ٣٩، ح ٢٢؛ ص ٤٠، ح ٢٣، ٢٤، نقلاً عن تفسير الثعلبي، بتفاوت يسير.

(٦) «مناقب علي بن أبي طالب» لابن المغازلي» ص ٣٠١ - ٣٠٦، ح ٣٤٥ ـ ٣٥١.

(٧) «تفسير القرآن العظيم» ج ٣، ص ٤٦٥. (٨) «الشورىٰ» الآية: ٢٣.

(٩) انظر: «العمدة» ص ٤٧، ح ٣٤، عن «مسند أحمد بن حنبل» بتفاوت يسير.

وفي تفسير الثعلبي، في تفسير الآية، عن أبي الديلم، قال: لما جيء بعلي بن الحسين أسيراً، فأُقيم على درج دمشق، قام رجل من أهل الشام فقال: الحمد لله الذي قتلكم واستأصلكم وقطع قرن الفتنة، فقال له علي بن الحسين عليه السلام: (أقرأت القرآن؟) قال: نعم، قال: (أقرأت الـ ﴿ حم ﴾ ؟) قال: قرأت القرآن ولم أقرأ الـ ﴿ حم ﴾، قال: (قرأت: ﴿ قُل لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلَّا المَوَدَّةَ فِي القُرْبَىٰ ﴾ ؟) قال: أأنتم هم؟ قال: (نعم)[1].

بيان: ولا خفاء فيما فعل بهم عليهم السلام من القتل والنهب والأسر وغير ذلك، فهذه المودّة! ولكنّه ينبئ عمّا في الباطن، كما سمعت في العهد السابق وغيره.

ولمحمّد صادق في شرح الحديثين خبط شنيع على مذاق أهل التصوّف، طويناه استعجالاً، ومن أراد بسط البيان فيما هنا فليرجع لما أشرنا له.

❑ الحديث رقم ﴿ ٣ ﴾

قوله: ﴿[عن أحمد بن [عيسى]، عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عزّ وجلّ: ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾، [إنّما] يعني أولى بكم، أي أحق بكم وبأموركم [و][2] أنفسكم وأموالكم، ﴿ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾ يعني علياً وأولاده [الأئمة] عليهم السلام إلى يوم القيامة، ثمّ وصفهم الله فقال: ﴿ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴾[3].

وكان أمير المؤمنين عليه السلام في صلاة الظهر وقد صلى ركعتين، وهو راكع، وعليه حلّة قيمتها ألف دينار، وكان النبي صلى الله عليه وآله كساه إياها، وكان النجاشي أهداها [له]، فجاء سائل فقال: السلام عليك يا ولي الله وأولى بالمؤمنين من أنفسهم، تصدّق على مسكين. فطرح الحلّة إليه، وأومأ بيده إليه أن احملها، فأنزل الله عزّ وجلّ فيه هذه الآية، وصيّر نعمة أولاده بنعمته، فكلّ

---

(١) «العمدة» ص٥١، ح٤٦، نقلاً عن تفسير الثعلبي، بتفاوت يسير.

(٢) في الأصل: «من».

(٣) «المائدة» الآية: ٥٥.

من بلغ من أولاده مبلغ الإمامة يكون بهذه النعمة مثله، فيتصدقون وهم راكعون. والسائل الذي سأل أمير المؤمنين عليه السلام من الملائكة، والذين يسألون الأئمة من أولاده يكونون من الملائكة ﴾.

❑ الحديث رقم ﴿ ٤ ﴾

قوله: ﴿عن زرارة، والفضيل بن يسار، وبكير بن أعين، ومحمد بن مسلم، وبريد بن معاوية، وأبي الجارود ـ جميعاً ـ عن أبي جعفر عليه السلام، قال: أمر الله عزّ وجلّ رسوله بولاية عليّ، وأنزل عليه: ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴾، [وفرض][1] ولاية أولي الأمر، فلم يدروا ما هي، فأمر الله محمّداً صلى الله عليه وآله أن يفسّر لهم الولاية كما فسّر لهم الصلاة والزكاة والصوم والحج.

فلما أتاه ذلك من الله ضاق بذلك صدر رسول الله صلى الله عليه وآله، وتخوّف أن يرتدّوا عن دينهم وأن يكذّبوه، فضاق صدره وراجع ربّه عزّ وجلّ، فأوحىٰ الله عزّ وجلّ إليه: ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ ﴾[2]. فصدع بأمر الله تعالىٰ ذكره، فقام بولاية علي عليه السلام يوم [غدير خم][3]، فنادىٰ: الصلاة جامعة، وأمر الناس أن يبلّغ الشاهد الغائب.

قال عمر بن أذينة: قالوا جميعاً ـ غير أبي الجارود: وقال أبو جعفر عليه السلام: وكانت الفريضة تنزل بعد الفريضة الأخرىٰ، وكانت الولاية آخر الفرائض، فأنزل الله عزّ وجلّ: ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ

---

(١) في الأصل: «وفوض».
(٢) «المائدة» الآية: ٦٧.
(٣) في الأصل: «الغدير».

عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ﴾[١].

قال أبو جعفر عليه السلام: يقول الله عزّ وجلّ: لا أُنزل عليكم بعد هذه فريضة، قد أكملت لكم الفرائض ﴾.

❑ الحديث رقم ﴿٥﴾

قوله: ﴿عن هارون بن خارجة، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: كنت عنده جالساً. فقال له رجل: حدّثني عن ولاية علي، أمِنَ الله أو من رسوله ؟ فغضب، ثمّ قال: ويحك! كان رسول الله صلى الله عليه وآله أخوف لله من أن يقول ما لم يأمره [به] الله، بل افترضه كما افترض الله الصلاة والزكاة والصوم والحج ﴾.

أقول: عرفت وجه الاستدلال بالآيتين على إمامة الأئمة، عقلاً ونقلاً من الفريقين، وعرفت دفع ما شبّه به المعاند، ولنذكر هنا بعض ذلك؛ لئلا يكون إحالة على غائب.

فنقول: وصف الله المؤمنين بقوله: ﴿ الَّذِينَ يُقِيمُونَ ﴾ الآية[٢]، واتفق المفسّرون وغيرهم على نزولها في علي، وكذا أقام ما ذكر، الإقامة التامة الكاملة، | و | لم تحصل في غيرهم. والنقل وتصديق الآية يوجبه فيهم، وهو من طرقنا متواتر، بل وقع تارة بحلّة، وتارة بخاتم.

وروى القصة ونزول الآية في علي: «الثعلبي في تفسيره، والماوردي، والقشيري، والقزويني، والنيسابوري[٣]، وأبو نعيم الأصفهاني[٤]، كلّهم في تفاسيرهم، عن السدي، ومجاهد، والحسن، والأعمش، وعتبة بن أبي حكيم، وغالب بن عبد الله، وقيس بن الربيع، وعباية الربعي، وعبد الله بن عباس، وأبي ذر الغفاري.

وذكره ابن البيِّع في معرفة أُصول الحديث، والواحدي في أسباب نزول القرآن[٥]، عن الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عبّاس، والسمعاني في فضائل الصحابة، عن حميد

---

(١) «المائدة» الآية: ٣.
(٢) «المائدة» الآية: ٥٥.
(٣) «تفسير غرائب القرآن» ج ٢، ص ٦٠٥.
(٤) انظر: «إحقاق الحق» ج ١٤، ص ٢.
(٥) «أسباب النزول» ص١٦٨.

الطويل، عن أنس، وسليمان بن أحمد في معجمه الأوسط[١]، وأبو بكر البيهقي في المصنَّف، ومحمد الفتال في التنوير وفي الروضة، عن عبد الله بن سلام والشعبي ومجاهد، وموفق بن أحمد[٢]، وغيرهم من علمائهم، ذكروا جميعاً القصّة وتصدّق علي بخاتمة في ركوعه، ونزول الآية فيه»[٣].

فيكون التعبير بالجمع إمّا تعظيماً، أو لدخول الأئمة بحسب الأقربيّة وقيام كلٍّ مقامَ السابق، وهم في علم الله لا خفاء فيه، ووقع من كلّ واحد منهم في وقته تصديق للآية، ومروي أيضاً عند من يعتني بهم، وليس فيه منافاة العقل ولا للنقل، وفي المجلّد السابع عرفته مبسوطاً مع بيان آية الغدير[٤]، وهي قد بلغت التواتر عندهم، فمن أنكرها فهو أسقط ممن ينكر وجود الأرض، أو يؤولها بالتأويلات البعيدة ـ ما رووه يردّها ـ ولا يقبلها إلّا الجاحد المعاند.

ولقد كرره ﷺ ـ الأخذ ـ قبلُ مراراً في عدّة مجالس، لكنّه أراد الأخذ له في هذا المجلس العام الجامع، طبق ما كان في عالم الذر وما كان وقت بني إسرائيل. وهذه الأمة تحذو حذو تلك، كما رواه الفريقان[٥].

ولا منافاة بين الحكم بنزول قوله تعالىٰ: ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ ﴾ الآية[٦]، يوم الغدير في الجحفة ـ كما عليه الأكثر، وبه أكثر الروايات[٧] ـ وأنّه يوم عرفة[٨]، فجاز التعدد، أو أن الوقت موسّع، أوله ذلك، والتشديد يوم ثمانية عشر من شهر الحج، فيصحّ الوجهان ولا منافاة فيهما.

ومن تأمّل للقضيّة ـ وشدة اعتناء الرسول بها وقت الظهر في ذلك الوقت، وجمع الناس ومنعهم عن المسير، وخطبته، ورفعه بضَبْع[٩] علي، وقوله ﷺ على إثر قوله: (ألست أولىٰ

---

(١) «المعجم الأوسط» ج٧، ص١٣٠، ح٦٢٢٨. (٢) «المناقب» ص٢٦٤، ح٢٤٦؛ ص٢٦٦، ح٢٤٨.

(٣) «مناقب آل أبي طالب» ج٣، ص٥، أخذه بتصرف، صححناه علىٰ المصدر.

(٤) «المائدة» الآية: ٦٧.

(٥) «تفسير علي بن إبراهيم القمي» ج٢، ص٤٤٠؛ «سنن الترمذي» ج٥، ص٢٦، ح٢٦٤١؛ «المستدرك علىٰ الصحيحين» ج١، ص١٢٩. (٦) «المائدة» الآية: ٣.

(٧) «الكافي» ج١، ص٢٨٩، ح٤؛ ص٢٩٠، ح٦؛ «عيون أخبار الرضا» ج١، ص٢١٦، ح١.

(٨) وهو المروي عن ابن عباس والسدي، واختاره الجبائي والبلخي. انظر: «مجمع البيان» ج٣، ص١٩٩.

(٩) الضَّبْعُ: وسط العضد بلحمه، وقيل: العضد كلّها. انظر: «لسان العرب» ج٨، ص١٦، مادة «ضبع».

بكم من أنفسكم)، وهي ولاية عامة، أن قال: (من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم والِ من والاه، وعادِ من عاداه)... إلىٰ آخره، وقول الله: ﴿ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾[١] ـ [لا يشك][٢] في أن المراد الخلافة العامة، وأنّها من الأُصول؛ لقول الله: ﴿ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ ﴾ الآية، فنفىٰ أصل التبليغ مع عدم تبليغها، وقوله صلى الله عليه وآله في الخطبة ما قال، وتوعيد الله له إن لم يبلّغ ويعيّن.

وهذا يبطل قولهم بالاختيار، ويثبت أن في قومه مخالفين وغير راضين بهذا؛ لوعد الله عصمته، وقوله صلى الله عليه وآله فيهم ما قال، وقوله صلى الله عليه وآله: (أخاف التكذيب)[٣]، مثل قول موسىٰ: ﴿ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ ﴾[٤].

حديث الغدير

وممن روىٰ القصة ـ ونصبه صلى الله عليه وآله لعلي يوم الغدير ـ من علمائهم: «الثعلبي في تفسيره[٥]، عن جعفر بن محمد عليه السلام، وعن ابن عبّاس، وأن الآية نزلت في علي بن أبي طالب. وكذا في تفسير ابن جريح، وعطاء، والثوري، ومحمّد بن إسحاق، وأحمد البلاذري[٦]، ومسلم بن الحجاج في صحيحه[٧]، وأبو نعيم الأصفهاني، والدارقطني، وابن مردويه، وابن شاهين المروزي، وأبو بكر الباقلاني[٨]، وأبو المعالي الجويني، وأبو إسحاق الثعلبي، وأبو سعد الخركوشي، وأبو المظفر السمعاني، وأبو بكر بن شيبة، وعلي بن الجعد، وشعبة، والأعمش، وابن عباس، والشعبي، والزهري، والأقليشي، وابن البيّع، وابن ماجة[٩]، وابن عبد ربّه[١٠]، وشريك القاضي، وأحمد بن حنبل في مسنده[١١] بعشرين طريقاً، وابن بطة بثلاث وعشرين طريقاً.

---

(١) «المائدة» الآية: ٦٧. (٢) في الأصل: «لا شك».

(٣) «أمالي الشيخ الصدوق» ص٢٩١، ح١٠؛ «بحار الأنوار» ج٣٧، ص١٥٢، ح٣٧، بالمعنىٰ.

(٤) «القصص» الآية: ٣٤.

(٥) انظر: «العمدة» ص٩٩، ح١٣٢؛ ص١٠١، ح١٣٤، عنه.

(٦) «أنساب الأشراف» ص٢٢ – ٢٤، ح٤٥ – ٤٨.

(٧) «صحيح مسلم» ج٤، ص١٤٩٢، ح٢٤٠٨. (٨) «تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل» ص٥٤٥.

(٩) «سنن ابن ماجة» ج١، ص٤٣، ح١١٦. (١٠) «العقد الفريد» ج٥، ص٩٩.

(١١) «مسند أحمد بن حنبل» ج١، ص٨٤، ١٥٢؛ ج٤، ص٢٨١، ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٧٢؛ ج٥، ص٣٦٦، ٤١٩.

وصنّف علي بن هلال المهلبي كتاب الغدير، وأحمد بن محمّد بن سعد كتاباً فيمن روىٰ خبر الغدير. وحكم الغزالي في كتابه سر العالمين[1] بصحته وتواتره، وكذا غيره من علمائهم، إلىٰ غير المذكورين ممن رواه.

ولم يبلغ خبرٌ مبالغه، حتىٰ إن الشعراء نظمت القصّة، كالكميت، وقيس بن سعد ابن عبادة الأنصاري، وأبو فراس، والعوني، والحِمْيري وغيرهم.

وفي فضائل أحمد، وأحاديث أبي بكر بن مالك، وكشف الثعلبي، [وصفوة التاريخ، عن القاضي أبي الحسن الجرجاني[2]، وكتاب ابن جرير الطبري وغيرهم][3]، بالإسناد عن البراء، قال: لمّا أقبلنا مع الرسول ﷺ في حجة الوداع كنّا بغدير، فنادىٰ: الصلاة جامعة، وكسح للنبي ﷺ تحت شجرتين، فأخذ بيد علي فقال: (**ألست أولىٰ بالمؤمنين من أنفسهم ؟**) قالوا: بلىٰ يا رسول الله، فقال: (**ألست أولىٰ من كلّ مؤمن بنفسه ؟**) قالوا: نعم، قال: (**هذا مولىٰ من أنا مولاه، اللهم والِ من والاه، وعادِ من عاداه**).

قال: فلقيه عمر بن الخطاب فقال: هنيئاً لك يابن أبي طالب، أصبحت مولىٰ كلّ مؤمن ومؤمنة.

الخركوشي في شرف المصطفىٰ، عن البراء بن عازب، في خبر: قال النبي ﷺ: (**اللهم والِ من والاه، وعادِ من عاداه**). فلقيه عمر بعد ذلك فقال: هنيئاً لك يابن أبي طالب، أصبحت وأمسيت مولىٰ كلّ مؤمن ومؤمنة. ذكره أبو بكر الباقلاني في التمهيد[4].

وروىٰ أبو عبيدة، والثعلبي، والنقاش، وسفيان بن عيينة، والرازي[5]، والقزويني، والنيسابوري[6]، والطبرسي[7]، والطوسي[8]، في تفاسيرهم، أنّه لما بلغ رسول الله ﷺ بغدير خم ما بلغ، وشاع وذاع، أتىٰ الحارث بن النعمان الفهري وفي روايةٍ: جابر بن النضر

---

(١) «سرّ العالمين» ص ٢٣. (٢) «شرح المواقف» ج ٨، ص ٣٦٠.
(٣) ليست في المصدر.
(٤) انظر: «تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل» ص ٤٥١، ٤٥٣، نحوه.
(٥) «التفسير الكبير» ج ١٢، ص ٤٢، نحوه. (٦) «تفسير غرائب القرآن» ج ٢، ص ٦١٦.
(٧) «مجمع البيان» ج ٣، ص ٢٧٩.
(٨) «التبيان في تفسير القرآن» ج ٣، ص ٥٨٨، نحوه. وانظر: «أمالي الشيخ الطوسي» ص ٢٥٤ - ٢٥٥، ح ٤٥٦، ٤٥٩.

بن الحارث بن كلدة العبدري ـ فقال: يا محمّد، أمرتنا عن الله بشهادة أن لا إله إلّا الله، وأن محمّداً رسول الله ﷺ، وبالصلاة والصوم والزكاة والحج، فقبلنا منك، ثمّ لم ترض بذلك حتىٰ رفعت بضَبع ابن عمك، ففضلته علينا وقلت: (من كنت مولاه فعلي مولاه)، فهذا شيء منك أو من الله ؟ فقال ﷺ: (والذي لا إله إلّا هو، إنّ هذا من الله).

فولّىٰ الحارث يريد راحلته، وهو يقول: اللهم إن كان ما يقول محمد حقاً فأمطر علينا حجارة من السماء، أو ائتنا بعذاب أليم. فما وصل إليها حتىٰ رماه الله بحجر، فسقط علىٰ هامته وخرج من دبره فقتله، فأنزل الله: ﴿ سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾ الآية[١]»[٢].

ومن روايات موفق بن أحمد في المناقب، بسنده: «عن أبي سعيد الخدري، قال: إنّ النبي ﷺ دعا الناس إلىٰ غدير خم، وأمر بما تحت الشجرة من الشوك فَقُمَّ[٣]، وذلك يوم الخميس، ثمّ دعا الناس إلىٰ علي، فأخذ بضبعه فرفعها، حتىٰ نظر الناس إلىٰ بياض إبطه، ثمّ لم يفترقا حتىٰ نزلت: ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ الآية[٤].

فقال النبي ﷺ: (الله أكبر على إكمال الدين وإتمام النعمة، ورضا الرب برسالتي، والولاية لعلي)، ثمّ قال: (اللهم والِ من والاه، وعادِ من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله).

فقال حسان بن ثابت: ائذن لي يا رسول الله أن أقول أبياتاً، فقال له: (قل ببركة الله تعالىٰ)، فقال:

يناديهمُ يوم الغدير نبيّهم ... بخمّ وأسمع بالنبي مناديا»[٥]

إلىٰ آخر الأبيات، وهي مشهورة علىٰ الألسن. ومثله في مناقب ابن مردويه، و «مرقاة الشعر» لأبي عبد الله المرزباني[٦]، في آخر الجزء الرابع.

ومن روايات مسلم في المجلّد الثالث: «عن طارق بن شهاب، أن اليهود قالوا لعمر: لو

---

(١) «المعارج» الآية: ١.

(٢) «مناقب آل أبي طالب» ج٣، ص٢٩، ٣٣ - ٤٠، ٤٥، ٥٠، أخذه بتصرف.

(٣) قَمَّ الشيءَ قمّاً: كنسه. «لسان العرب» ج١١، ص٣٠٨، مادة «قمم».

(٤) «المائدة» الآية: ٣.

(٥) «المناقب» للخوارزمي، ص١٣٥، ح١٥٢، بتفاوت، صححناه علىٰ المصدر.

(٦) انظر: «الغدير» ج٢، ص٣٤.

نزلت علينا: ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ الآية، ونعلم اليوم الذي أُنزلت فيه، لاتخذناه عيداً»... الخبر[١].

وفي كتاب سبط ابن الجوزي من مشايخهم: «اتفق علماء السير علىٰ أن قصة الغدير كانت بعد رجوع النبي ﷺ من حجة الوداع، في الثامن عشر من ذي الحجة، جمع الصحابة، وكانوا مائة وعشرين ألفاً، وقال: (**من كنت مولاه فعلي مولاه**)»[٢].

والحاصل لو أخذنا في نقل القصّة من طرقهم لاحتجنا إلىٰ مجلّد كبير، ولا نأتي عليها.

ولا خفاء في أن العدول عن مثلها ينبئ عن نفاق كامن، ولحقه حسد وتبعيّة.

ووصفه بكمال الدين وغيره صريح الدلالة علىٰ ما نقول، والوجه في أن كمال الدين بها ظاهر، لا بالسواد في البياض، ولا بالأُمة، بل ينقص بها.

❑ الحديث رقم ﴿ ٦ ﴾

قوله: ﴿عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: فرض الله عزّ وجلّ علىٰ العباد خمساً، أخذوا أربعاً وتركوا واحداً.

قلت: أتسميهنّ لي جعلت فداك؟

فقال: الصلاة، وكان الناس لا يدرون كيف يصلّون، فنزل جبرئيل عليه السلام فقال: يا محمّد، أخبرهم بمواقيت صلاتهم.

ثمّ نزلت الزكاة، فقال: يا محمّد أخبرهم من زكاتهم ما أخبرتهم من صلاتهم.

ثمّ نزل الصوم، فكان رسول الله ﷺ إذا كان يوم عاشوراء بعث إلىٰ ما حوله من القرىٰ فصاموا ذلك اليوم، فنزل شهر رمضان بين شعبان وشوال.

---

(١) «صحيح مسلم» ج ٤، ص١٨٢٦، ح٣٠١٧، باختصارٍ ما، صححناه علىٰ المصدر.

(٢) «تذكرة الخواص» ص ٣٠.

ثمّ نزل الحج، فنزل جبرئيل فقال: أخبرهم من حجهم ما أخبرتهم من صلاتهم وزكاتهم وصومهم.

ثمّ نزلت الولاية، وإنّما أتاه ذلك في يوم الجمعة بعرفة، أنزل الله عزّ وجلّ: ﴿ اليَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتي ﴾[1]، وكان كمال الدين بولاية علي بن أبي طالب.

فقال عند ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله: أمتي حديثو عهد بالجاهليّة، ومتى أخبرتهم بهذا في ابن عمي يقول قائل [ويقول قائل]، فقلت في نفسي من غير أن ينطق به لساني، فأتتني عزيمة من الله عزّ وجلّ بَتْلَة، أوعدني إن لم أبلّغ أن يعذبني، فنزلت: ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللهَ لَا يَهْدِي القَوْمَ الكَافِرِينَ ﴾[2].

فأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله بيد علي فقال: أيّها الناس، إنه لم يكن نبي من الأنبياء ممن كان قبلي إلّا وقد عمّره الله، ثمّ دعاه فأجابه، فأوشك أن أُدعى فأُجيب، وأنا مسؤول وأنتم مسؤولون، فماذا أنتم قائلون ؟ فقالوا: نشهد أنك قد بلّغت ونصحت وأديت ما عليك، فجزاك [الله] أفضل جزاء المرسلين. فقال: اللهم اشهد ـ ثلاث مرات ـ ثمّ قال: يا معشر المسلمين، هذا وليكم من بعدي، فليبلّغ الشاهد منكم الغائب.

قال أبو جعفر عليه السلام: كان والله [عليٌّ] أمين الله على خلقه وغيبه، ودينه الذي ارتضاه لنفسه.

ثمّ إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله حضره الذي حضر، فدعا علياً [فقال: يا علي] إني أُريد أن أئتمنك على ما ائتمنني الله عليه من غيبه وعلمه، ومن خلقه، ومن

---

(١) «المائدة» الآية: ٣.

(٢) «المائدة» الآية: ٦٧.

دينه الذي ارتضاه لنفسه. فلم يشرك والله فيها يا زياد أحداً من الخلق.
ثمّ إنّ علياً عليه‌السلام حضره الذي حضره، فدعا ولده، وكانوا اثني عشر ذكراً، فقال لهم: يا بَني، إنّ الله عزّ وجلّ قد أبىٰ إلّا أن يجعل فيَّ سنّة من يعقوب، وإن يعقوب دعا ولده، وكانوا اثني عشر ذكراً، فأخبرهم بصاحبهم، ألا وإني أُخبركم بصاحبكم، ألا إنّ هذين ابنا رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله الحسن والحسين عليهما‌السلام، فاسمعوا لهما وأطيعوا ووازروهما، فإني قد ائتمنتهما علىٰ ما ائتمنني عليه رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله، ممّا ائتمنه الله عليه من خلقه و[من] غيبه، ومن دينه الذي ارتضاه لنفسه.
فأوجب الله لهما من علي ما أوجب لعلي من رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله ، فلم يكن لأحد منهما فضل علىٰ صاحبه إلّا بكبره، وإن الحسين كان إذ حضر الحسن لم ينطق في ذلك المجلس حتىٰ يقوم.
ثمّ إنّ الحسن حضره الذي حضره، فسلّم ذلك إلىٰ الحسين عليه‌السلام. ثمّ إنّ حسيناً حضره الذي حضره، فدعا ابنته الكبرىٰ فاطمة بنت الحسين عليه‌السلام، فدفع إليها كتاباً ملفوفاً ووصية ظاهرة، وكان علي بن الحسين عليه‌السلام مبطوناً، لا يرون إلّا أنّه لما به، فدفعت فاطمة الكتاب إلىٰ علي بن الحسين عليه‌السلام، ثمّ صار والله ذلك الكتاب إلينا.
وعن منصور بن يونس، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه‌السلام، مثله ﴾.

❑ الحديث رقم ﴿٧﴾

قوله: ﴿ عن أبي بصير، قال: قلت لأبي جعفر عليه‌السلام: إنّ رجلاً من المختارية لقيني، فزعم أن محمّد بن الحنفية إمامٌ. فغضب أبو جعفر عليه‌السلام، ثمّ قال: أفلا قلت له؟ قال: قلت: لا والله، ما دريت ما أقول، قال: أفلا قلت له: إنّ رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله أوصىٰ إلىٰ علي والحسن والحسين عليهما‌السلام، فلما مضىٰ

علي عليه السلام أوصىٰ إلىٰ الحسن والحسين عليهما السلام، ولو ذهب يزويها عنهما لقالا له: نحن وصيّان مثلك، ولم يكن ليفعل ذلك. وأوصىٰ الحسن إلىٰ الحسين عليه السلام، ولو ذهب يزويها عنه لقال [له][١]: أنا وصي مثلك من رسول الله صلى الله عليه وآله ومن أبي، ولم يكن ليفعل ذلك. قال الله عزّ وجلّ: ﴿وَأُوْلُو الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾[٢]، هي فينا وفي أبنائنا ﴾.

أقول: زويت الشيء: جمعته وقبضته[٣]. و (بَتَلَهُ) ـ بتقديم الموحدة من أسفل، ثمّ المثناة من فوق، يبتله ـ: قطعه[٤].

وقال محمّد صادق في شرح الحديث الأخير: «يمكن أن يقال: كما أن الحسين عليه السلام [كما] كان أخاً للحسن عليه السلام فكذلك كان ابناً له من وجه، لكونه فانياً فيه ومتخلقاً ـ بعد الفناء ـ بأخلاقه، ولكون كلّ منهما فانياً في علي ومتخلقاً بأخلاقه بعد الفناء، فالحسين أخو الحسن، وكلاهما ابنان معنويان لعلي، كما كانا [ابنين][٥] جسمانيين له».

أقول: لا يكون ابناً له بوجه أصلاً، ولا فناء بينهما إلّا عند أهل التصوّف، وهو ضلال، وينفصل كلّ واحد من الآخر ـ وهو الأفضل منه ـ كما ينفصل الضوء من الضوء.

وقال بعد كلام، بعد ذكره علياً عليه السلام، قال: «وسائر الأئمة كلّ منهم أفضل من الآخر بوجه، وهو بوجه المغايرة، وأما في فناء كلّ منهم في الآخر فحينئذ يتحد الكلّ، ولا تعدد فيهم، والأفضليّة تقتضي التعدد، كما لا يخفىٰ. ويمكن أن يصير التعدد في الفناء أيضاً؛ لكون مرتبة الفناء ليست متساوية في الكلّ؛ لما [مرّ][٦]».

أقول: عرفت بطلان الفناء، ولا يتصوّر فيه التعدّد علىٰ زعمه الضلال. والأفضليّة بينهم بحسب الذات، وبالنسبة لغيرهم عليهم السلام ووجودهم [المتغاير][٧] الظاهر لا تفضيل، بل كلّهم في الفضل سواء، وسبق مبيّناً في المجلّد السابع وغيره.

---

(١) ليست في المصدر.
(٢) «الأنفال» الآية: ٧٥؛ «الأحزاب» الآية: ٦.
(٣) انظر: «لسان العرب» ج٦، ص١١٩، مادة «زوي».
(٤) انظر: «القاموس المحيط» ج٣، ص٤٨٧.
(٥) في الأصل: «اثنين».
(٦) في الأصل: «امر».
(٧) في الأصل: «للمتغاير».

وقال في شرح الحديث [السادس][1] ـ بعد كلام ـ: «وكذا كان عليه السلام أمين الله في غيبه، أي في ذاته الغائبة عن الناس، فإنه كان مظهراً للذات القدسيّة، بخلاف سائر الناس؛ فإن الله كان غائباً عنهم، ولا يكون ظاهراً فيهم. و (ارتضاه لنفسه) أي لنفس الله، أي لنفس النبي صلى الله عليه وآله».

ثمّ قال بعد كلام: «وقوله عليه السلام: (**ولم يكن لأحدهما فضل علىٰ صاحبه إلّا بالكبر**)، أي في استحقاق حمل الأمانة التي أبت السماوات والأرض والجبال أن يحملنها. وهذا لا يمنع أن يكون كلٌّ منهما أفضل من الآخر من وجه، كما لا يخفىٰ».

أقول: المستغاث بالله من هذا الكلام، فضلاله ظاهر، بل كفر معتقده. وليس لله مظهر بحسب ذاته، ولا يتحد بغيره، وظهوره تعالىٰ لعلي والرسول والحجر بنسبة واحدة، فاستوىٰ من كلّ شيء، وفي كلّ شيء، وبكل شيء، ومع كل شيء، بما تجلّىٰ له به، واحتجب بما ظهر، ولا يغيب عن شيء؛ وإلّا لم يحصل له وجود ولا بقاء.

وظاهر كلامه المساواة؛ [بدليل الحصر الاستثنائي: (إلّا)][2]، فكيف لا يمنع ؟ ولا وجه لقوله: «وهذا لا يمنع»... إلىٰ آخره. ولا خفاء في بطلان قوله من وجوه غير ما قلناه، كما لا يخفىٰ.

وعلىٰ قوله عليه السلام فأفضليته عليه السلام علىٰ الحسين أخيه أفضلية أوليّة، لا أولويّة ذاتية، وهو كذلك.

* * *

---

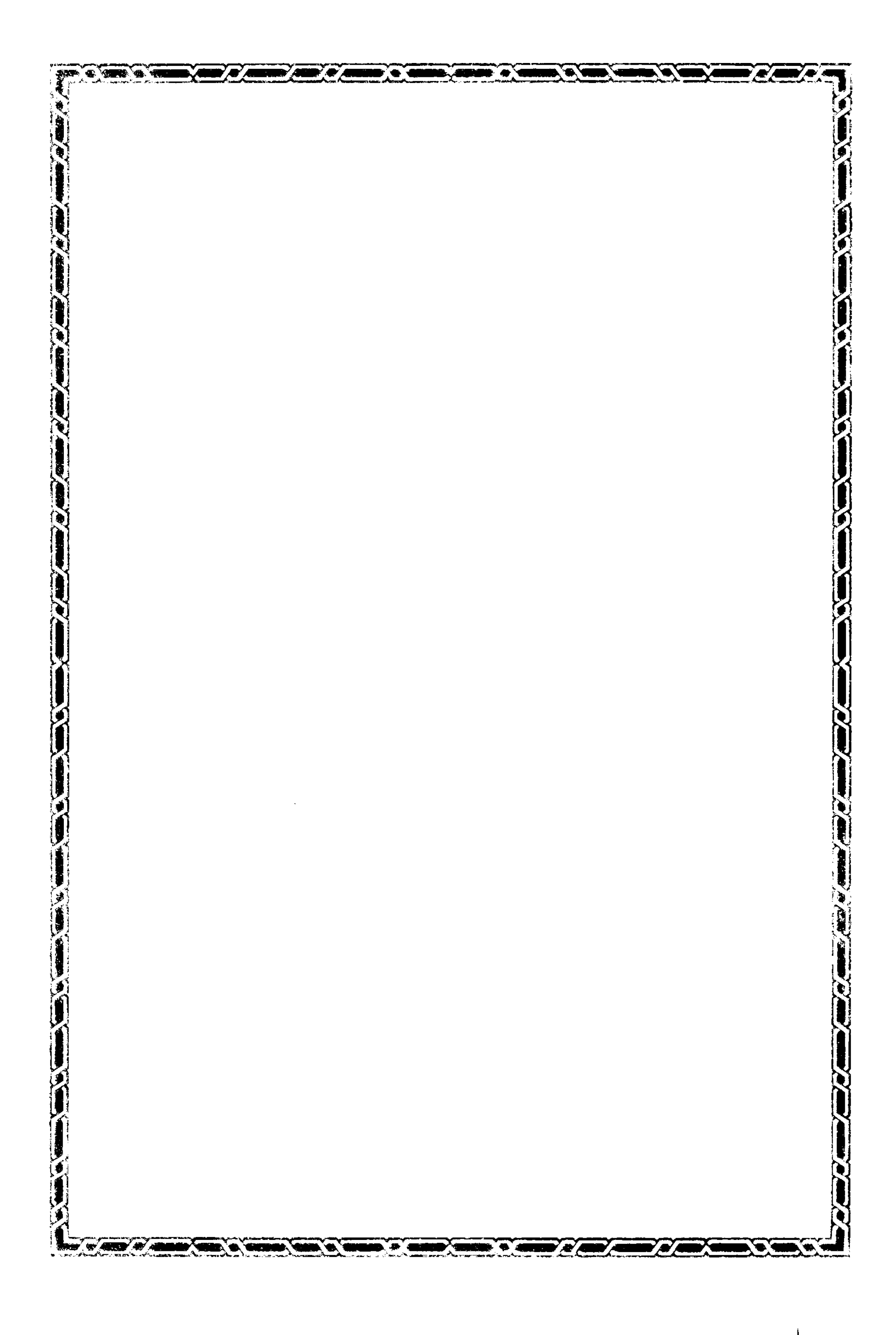
(١) في الأصل: «الأول».

(٢) في الأصل: «إلّا بدليل الحصر الاستثنائي».

الباب الخامس والستون

الإشارة والنصّ
على أمير المؤمنين عليه السلام *

(*) لم يرد في الأصل عنوان الباب، ولعل المؤلف جعل الباب السابق وهذا الباب باباً واحداً، أو كان في نسخته كذلك. وقد عدّ العلّامة المجلسي رحمه الله الحديث الأول من هذا الباب حديثاً ثامناً، وهو يؤيد ما احتملناه. انظر: «مرآة العقول» ج ٣، ص ٢٦٥.



❑ الحديث رقم ﴿ ١ ﴾

قوله: ﴿عن زيد بن الجهم الهلالي، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سمعته يقول: لما نزلت ولاية علي بن أبي طالب عليه السلام، وكان من قول رسول الله صلى الله عليه وآله: سلّموا علىٰ عليٍّ بإمرة المؤمنين، فكان مما أكّد الله عليهما في ذلك اليوم ـ يا زيد ـ قول رسول الله صلى الله عليه وآله لهما: قوما فسلّما عليه بإمرة المؤمنين، فقالا: أمِنَ الله أو من رسوله يا رسول الله ؟ فقال لهما رسول الله صلى الله عليه وآله: من الله ومن رسوله، فأنزل الله عزّ وجلّ: ﴿ وَلَا تَنقُضُوا الأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلاً إِنَّ اللهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ﴾، يعني به قول رسول الله صلى الله عليه وآله لهما، وقولهما: أمِنَ الله أو من رسوله ؟ ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثاً تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلاً بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ ﴾[1] أئمةٌ هي أزكىٰ من أئمتكم.

قال: [قلت:] جعلت فداك، أئمةٌ ؟ قال: إي والله أئمة، قلت: فإنا نقرأ ﴿ أَرْبَىٰ ﴾ فقال: ما أربىٰ ؟ ـ وأومأ بيده فطرحها ـ ﴿ إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ اللهُ بِهِ ﴾ يعني بعلي ﴿ وَلَيُبَيِّنَنَّ لَكُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ مَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ * وَلَو

(١) «النحل» الآية: ٩١ – ٩٢.

شَاءَ اللهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلكِنْ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَلَتُسْأَلُنَّ ﴾ يومَ القيامَةِ ﴿ عَمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ * وَلَا تَتَّخِذُوا أَيْمَانَكُمْ دَخَلاً بَيْنَكُمْ فَتَزِلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا ﴾، [يعني] بعد مقالة رسول الله ﷺ في علي، ﴿ وَتَذُوقُوا السُّوءَ بِمَا صَدَدْتُمْ عَنْ سَبِيلِ اللهِ ﴾ يعني به علياً عليه السلام ﴿ وَلكُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾[1] ﴾.

الحديث رقم ﴿ ٢ ﴾

قوله: ﴿عن أبي حمزة الثمالي، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: سمعته يقول: لما أن قضىٰ محمّد نبوته واستكمل أيّامه أوحىٰ الله تعالىٰ إليه أن يا محمّد قد قضيت نبوتك واستكملت أيامك، فاجعل العلم الذي عندك والإيمان والاسم الأكبر وميراث العلم وآثار علم النبوة في أهل بيتك عند علي بن أبي طالب عليه السلام؛ فإني لم أقطع العلم والإيمان والاسم الأكبر وميراث العلم وآثار علم النبوة من العقب من ذريتك، كما لم أقطعها من ذريات الأنبياء عليهم السلام ﴾.

أقول: قوله: «وأومأ بيده فطرحها» يشير إلىٰ من أسقط (أزكىٰ) من القرآن، والكلام علىٰ وقوع النقص في القرآن وعدمه وبيان الخلاف فيه ليس هنا موضعه.

وأمّا مبايعة الأعرابيَّين لعلي عليه السلام وتسليمهما عليه بالإمرة فمما رواه غير واحد من العامة، ولا خلاف في نكثهما ببيعته ونقضها، فأيُّ جرأة علىٰ الله ورسوله أعظم من ذلك ؟! وأيُّ نقض أشدّ منه ؟! لكنّه يصحح مافي العهد السابق. وما في الأحاديث ظاهر مما سبق.

ولمحمد صادق هنا كلام مشتمل علىٰ هفوات، يضيق الوقت من نقله.

الحديث رقم ﴿ ٣ ﴾

قوله: ﴿عن إسماعيل بن جابر، وعبد الكريم بن عمرو، [عن] عبدالحميد

---

(١) «النحل» الآية: ٩٢ - ٩٤.

بن أبي الديلم، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: أوصىٰ موسىٰ إلىٰ يوشع بن نون، وأوصىٰ يوشع بن نون إلىٰ ولد هارون، ولم يوصِ إلىٰ [ولده ولا إلىٰ] ولد موسىٰ؛ إنّ الله تعالىٰ له الخيرة، يختار من يشاء [ممن يشاء]. وبشّر موسىٰ ويوشع بالمسيح عليه السلام.

فلمّا أن بعث الله عزّ وجلّ المسيح قال المسيح عليه السلام لهم: إنّه سوف يأتي من بعدي نبي اسمه أحمد، من ولد إسماعيل، عليه السلام يجيء بتصديقي وتصديقكم، وعذري وعذركم. وجرت من بعده في الحواريين في المستحفظين، وإنّما سمّاهم الله عزّ وجلّ المستحفظين لأنهم استحفظوا الاسم الأكبر، وهو الكتاب الذي يعلم به علم كلّ شيء، الذي كان مع الأنبياء صلوات الله عليهم، يقول الله عزّ وجلّ: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلاً مِنْ قَبْلِكَ ﴾[1]، ﴿ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الكِتَابَ وَالمِيزَانَ ﴾[2].

الكتاب الاسم الاكبر، وإنّما عرف مما يدعى الكتاب التوراة والإنجيل والفرقان، فيها كتاب نوح عليه السلام وفيها كتاب صالح وشعيب وإبراهيم، فأخبر الله عزّ وجلّ: ﴿ إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الأُولَىٰ * صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ ﴾[3]. فأين صحف إبراهيم [وموسىٰ، فأين صحف إبراهيم؟][4] إنّما صحف إبراهيم الاسم الأكبر، وصحف موسىٰ الاسم الأكبر. فلم تزل الوصيّة [في] عالم بعد عالم، حتىٰ دفعوها إلىٰ محمد صلى الله عليه وآله ﴾.

أقول: عُرف من المجلّد السابق وغيره انتهاء جميع كتب الأنبياء وعلومهم ومواريثهم إلىٰ النبي صلى الله عليه وآله، وعرفت معنىٰ الانتهاء ـ وهو رجوع الشيء إلىٰ أصله وما منه بدأ ـ ومعنىٰ الوراثة، وعرفت أيضاً أن سنّة الله الجارية في خلقه زمن الأُمم أن لا تخلو الأرض من حجة

---

(١) «غافر» الآية: ٧٨.
(٢) «الحديد» الآية: ٢٥.
(٣) «الأعلىٰ» الآية: ١٨ ـ ١٩.
(٤) ليست في المصدر.

له علىٰ عباده، فهي قبل الخلق ومعهم وبعدهم، ولذا قال تعالىٰ: ﴿ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾[١].

فلا يرتفع ذلك وأنبياؤه عاملون بأمره، فكلّ نبي مات أوصىٰ إلىٰ خليفة جامع، ودفع له مواريث النبوة، وعلّمه ما يعلم ـ وعرفت في المجلّد السابع تفصيل الأوصياء ـ حتىٰ وصلت النوبة إلىٰ محمّد ﷺ. وكلّ نبي سابق يبشر أوصياءه؛ لأنهم بعثوا بهم وبولائهم، وأخذوه علىٰ أممهم، وما هلكت أمة إلّا بإنكار ولايتهم، والروايات به متواترة معنىً، سبق جملة منها. وخصّ عيسىٰ بالذكر لأنه آخرهم والأقرب إليه.

ومعلوم أنّه ﷺ مصدّق للأنبياء فيما بعثوا به ويتمم ما بقي، ولا ينافي ذلك نسخ شريعته بعض الأحكام، فهم أخبروا به، فهذا من تصديقه ﷺ لهم بذلك، وهو الشاهد عليهم غيباً، وستكون عياناً.

والاسم الأعظم الأكبر به علموا كلّ شيء، حتىٰ ما يحدث الآن بعد الآن، لكنّه مع كلّ نبي غيرهم بجهة من جهاته لا بكلّيته، ومع محمّد وآله بكلّيته، وعرفت وجه ذلك مكررا في المجلّدات، فهو مع كلٍّ بمقامه، ومع الأفضل الأكمل الأجمع بكلّيته، والله يفعل ما يشاء.

قوله: «فلمّا بعث الله عزّ وجلّ محمّداً ﷺ أسلم له العقب من المستحفظين، وكذّبه بنو إسرائيل، ودعا إلىٰ الله عزّ وجلّ، وجاهد في سبيله، ثمّ أنزل الله جلّ ذكره أن أعلن فضل وصيك، فقال: ربِّ، إنّ العرب قوم جفاة، لم يكن فيهم كتاب، ولم يبعث إليهم نبي، ولا يعرفون فضل نبوات الأنبياء ولا شرفهم، ولا يؤمنون بي إن أنا أخبرتهم بفضل أهل بيتي، فقال الله جلّ ذكره: ﴿ فَاصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَامٌ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾[٢].

---

(١) «البقرة» الآية: ٣٠.

(٢) «الزخرف» الآية: ٨٩. وقد ورد في المصدر قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ ﴾ «النحل» الآية: ١٢٧، بدل قوله: ﴿ فَاصْفَحْ عَنْهُمْ ﴾.

فذكر من فضل وصيّه ذكراً، فوقع النفاق في قلوبهم، فعلم رسول الله ذلك وما يقولون، فقال الله جلّ ذكره: يا محمد ﴿ وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ ﴾[1]، ﴿ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللهِ يَجْحَدُونَ ﴾[2]، ولكنّهم يجحدون بغير حجة لهم، وكان رسول الله صلى الله عليه وآله يتألفهم ويستعين ببعضهم علىٰ بعض، ولا يزال يخرج لهم شيئاً في فضل وصيّه، حتىٰ نزلت هذه السورة، فاحتج عليهم حين أُعلم بموته ونعيت إليه نفسه.

فقال الله جلّ جلاله: ﴿ فَإِذَا فَرَغْتَ فَانْصَبْ * وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَارْغَبْ ﴾[3]، يقول: فإذا فرغت فانصب علمك وأعلن وصيّك، فأعلمهم فضله علانية.

فقال صلى الله عليه وآله: من كنت مولاه فعليٌّ مولاه، اللهم والِ من والاه، وعادِ من عاداه ـ ثلاث مرات ـ ثمّ قال: لأبعثن رجلاً يحب الله ورسوله، ويحبّه الله ورسوله، ليس بفرّار يعرّض بمن رجع، يجبّن أصحابه ويجبّنونه.

وقال صلى الله عليه وآله: علي سيّد المؤمنين، وقال: علي عمود الدين، وقال: هذا هو الذي يضرب الناس بالسيف علىٰ الحق بعدي، وقال: الحق مع علي أينما مال، وقال: إنّي تارك فيكم أمرين، إن أخذتم بهما لن تضلّوا، كتاب الله عزّ وجلّ وأهل بيتي عترتي. أيّها الناس، اسمعوا ـ وقد بلّغت ـ إنكم ستردون عليَّ الحوض، فأسألكم عمّا فعلتم في الثقلين، والثقلان كتاب الله وأهل بيتي، فلا تسبقوهم فتهلكوا، ولا تعلّموهم فإنهم أعلم منكم.

فوقعت الحجة بقول النبي صلى الله عليه وآله وبالكتاب الذي يقرأه الناس، فلم يزل يلقي فضل أهل بيته بالكلام، ويبيّن لهم بالقرآن: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ

(١) «الحجر» الآية: ٩٧. (٢) «الأنعام» الآية: ٣٣.
(٣) «الشرح» الآية: ٧ ـ ٨.

عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ البَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً ﴾(١)، وقال عزّ ذكره: ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي القُرْبَىٰ ﴾(٢)، ثمّ قال جلّ ذكره: ﴿ وَآتِ ذَا القُرْبَىٰ حَقَّهُ ﴾(٣).

فكان علي [الأقرب إليه](٤)، وكان حقه الوصيّة التي جعلت له، والاسم الأكبر، وميراث العلم، وآثار [علم] النبوة، فقال: ﴿ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلَّا المَوَدَّةَ فِي القُرْبَىٰ ﴾(٥)، [ثمّ قال:] ﴿ وَإِذَا المَوْءُودَةُ سُئِلَتْ * بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ ﴾(٦)، يقول: أسألكم عن المودّة التي أنزلت عليكم فضلها، مودّة القربىٰ، بأيّ ذنب قتلتموهم ؟

وقال جلّ ذكره: ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾(٧)، قال: الكتاب [هو] الذكر، وأهله آل محمّد، أمر الله عزّ وجلّ بسؤالهم، ولم يؤمروا بسؤال الجهّال. وسمّىٰ الله عزّ وجلّ القرآن ذكراً، فقال تبارك وتعالىٰ: ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾(٨)، وقال عزّ وجلّ: ﴿ وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوفَ تُسْأَلُونَ ﴾(٩).

وقال عزّ وجلّ: ﴿ أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾(١٠)، وقال عزّ وجلّ: ﴿ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَىٰ ﴾ اللهِ وإلىٰ ﴿ الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ﴾(١١)، فردّ الأمر - أمر [الناس] - إلىٰ

---

(١) «الأحزاب» الآية: ٣٣.
(٢) «الأنفال» الآية: ٤١.
(٣) «الأسراء» الآية: ٢٦.
(٤) ليست في المصدر.
(٥) «الشورىٰ» الآية: ٢٣.
(٦) «التكوير» الآية: ٨ - ٩.
(٧) «النحل» الآية: ٤٣.
(٨) «النحل» الآية: ٤٤.
(٩) «الزخرف» الآية: ٤٤.
(١٠) «النساء» الآية: ٥٩.
(١١) «النساء» الآية: ٨٣.

أُولي الأمر منهم، الذين أمر بطاعتهم وبالردّ إليهم.

فلمّا رجع رسول الله صلى الله عليه وآله من حجة الوداع نزل عليه جبرئيل عليه السلام [فقال:] ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴾[١]، فنادى الناس فاجتمعوا، وأمر بسمرات فقُمَ شوكهنّ، ثمّ قال: [يا] أيّها الناس، من وليكم وأولى بكم من أنفسكم؟ فقالوا: الله ورسوله، فقال: من كنت مولاه فعليٌّ مولاه، اللهم والِ من والاه، وعادِ من عاداه ـ ثلاث مرات ـ.

فوقعت حَسَكة النفاق في قلوب القوم، وقالوا: ما أنزل الله جلّ ذكره هذا على محمد صلى الله عليه وآله قطُّ، وما يريد إلّا أن يرفع بضَبْع [عليٍّ][٢] ابن عمّه.

فلمّا قدم المدينة أتته الأنصار فقالوا: يارسول الله صلى الله عليه وآله، إنّ الله عزّ وجلّ قد أحسن إلينا وشرّفنا بك وبنزولك بين ظهرانينا، فقد فرّح الله صديقنا وكَبَت عدونا، وقد يأتيك وفود فلا تجد ما تعطيهم، فيشمت بك العدو، [فنحبّ][٣] أن تأخذ ثلث أموالنا، حتى إذا قدم عليك وفد مكة وجدت ما تعطيهم. فلم يردّ رسول الله صلى الله عليه وآله عليهم شيئاً، وكان ينتظر ما يأتيه من ربّه، فنزل جبرئيل وقال: ﴿ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيهِ أَجْراً إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ ﴾، ولم يقبل أموالهم.

فقال المنافقون: ما أنزل الله هذا على محمّد، وما يريد إلّا أن يرفع بضَبْع ابن عمه ويحمل علينا أهل بيته، يقول أمسِ: من كنت مولاه فعليٌّ مولاه، واليوم [يقول][٤]: ﴿ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيهِ أَجْراً إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ ﴾.

---

(١) «المائدة» الآية: ٦٧.

(٢) ليست في المصدر.

(٣) في الأصل: «افتحب».

(٤) ليست في المصدر.

ثمّ نزل عليه آية الخمس، فقالوا: يريد أن يعطيهم أموالنا وفيئنا.

ثمّ [أتاه][1] جبرئيل فقال: يا محمّد، [إنّك] قد قضيت نبوتك وأكملت أيامك، فاجعل الاسم الأكبر وميراث العلم وآثار علم النبوة عند علي عليه السلام، فإني لم أترك الأرض إلّا ولي فيها عالم، تُعرف به طاعتي، وتُعرف به ولايتي، ويكون حجة لمن يولد بين قبض النبي إلىٰ خروج النبي الآخر.

قال: فأوصىٰ إليه بالاسم الأكبر وميراث العلم وآثار علم النبوة، وأوصىٰ إليه بألف كلمة وألف باب، يفتح كلُّ كلمة وكلُّ باب ألفَ كلمة وألفَ باب».

أقول: جميع الآيات المذكورة سبق بيان الاستدلال بها متفرقاً في المجلّد السابع وغيره، وإثباتها من طريقهم، وكذا حديث الغدير والثقلين والدوران وحديث الراية وغيرها. وسمعت في المجلّد السابق تفصيل آثار النبوة للسابقين ولمحمد صلى الله عليه وآله، من سلاح ودواب وغيرها، فانتهاؤها لهم.

وقوله عليه السلام: (فإني لم أترك الأرض)... إلىٰ آخره، صريح الدلالة في حصول التشديد والتقرير زمن الثاني عشر منه عليه السلام في الغيبة، كما تواترت به النصوص، وبيانه ظاهر.

وظاهر الحديث أن المراد بقول الله: ﴿ فَإِذَا فَرَغْتَ ﴾ الآية[2]، أي من التبليغ وانقضت أيامك، وهو كذلك، وفي الحديث دليل عليه أيضاً. ونفىٰ عن أهل الجاهلية من العرب الكتاب لمّا تركوه، وإلّا نزل نذير وكتاب لكلّ أُمّة، فكأنّهم بذلك كذلك.

ولا خفاء من قوله صلى الله عليه وآله والكتاب ظهور فضائل علي عليه السلام بما تعجز الأشجار عن رسم عِشرها، وملأت الكتب، مع سعي بني أُميّة وأتباعها في إخفائها وإنكارها، ولكنّ الشمس المشرقة لا يمكن إخفاؤها.

وسلّاه بقوله: ﴿ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ ﴾ الآية[3]، إما لوضوح الحجة عليهم، واستيقان أنفسهم له وإن جحدوا، كما قال الله تعالىٰ: ﴿ وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْماً ﴾

---

(١) في الأصل: «انزل الله». (٢) «الشرح» الآية: ٧.

(٣) «الأنعام» الآية: ٣٣.

الآية[1]، وهم آيات الله، وقال: ﴿ يَعْرِفُونَ نِعْمَةَ اللهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا ﴾[2]، وغيرها كثير. ودليله في الأنفس مستمر، ولمعرفتهم له صلى الله عليه وآله بالصدق، ولكن صفتهم الجحود بغير حجة.

وهو صلى الله عليه وآله دائماً يتألفهم ويعرض عنهم؛ كما هو مقتضىٰ وقت الرسالة، حتىٰ يبلغ الكتاب أجله، فيقع حكم التأويل ويظهر حكم باطن شريعته عليه السلام. وهو صلى الله عليه وآله بعث بالرحمة والإغضاء، وسيظهر الصاحب بالسيف.

وعلله كثيرة، منها ما أشرنا له، ومنها انقضاء دولتهم، وتقديم الأحسن في قوس العود، والظاهر قبل غيبه، وتمام التمييز، وغير ذلك.

ومن قول محمّد صادق في شرح الحديث، في أوله: «الخلافة ظاهرة، كما في الخلفاء الثلاثة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، وباطنة كما في علي. وهذا الحديث يشعر بالثاني».

أقول: ما أسقط هذا القول ! وهو بمذهب العامة أنسب، وما لهم ظاهراً فغصبٌ، ولا خلافة لهم، لا ظاهراً ولا باطناً، ولا يستقيم حكم لهم وبهم وهم دعاة إلىٰ النار. والأحاديث متواترة علىٰ أن لهم الخلافتين.

ويتكرر منه هذا القول في الشرح، لكن لم ننقله عنه إلّا هنا، والمتصوّف تراه يتيه في أودية الضلال. وله في قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ ﴾ الآية[3]، خبط وتحريف لا علم فيه.

وقال في آخره: «فعلم أنّ المراد من الرجس ليس رجس المعاصي والذنوب، بل هو الهيولانية».

فانظر إلىٰ هفواته، والاستعجال أوجب الإعراض عن نقل كلامه هنا.

ومن عناد أهل العناد الظاهر ما قاله الزمخشري في الكشاف: «ومن البدع ما روي عن بعض الرافضة أنّه قرأ: ﴿ فَانصَبْ ﴾ بكسر الصاد، أي فانصِب عليّاً للإمامة. ولو صحّ هذا للرافضي لصحّ للناصبي أن يقرأ هكذا، ويجعله أمراً بالنصب، الذي هو بغض علي وعدواته»[4].

أقول: يصحّ للناصب وله ذلك، وقد سبّوه سنين، لا للرسول، وحاشاه من ذلك، ولا

---

(١) «النمل» الآية: ١٤.
(٢) «النحل» الآية: ٨٣.
(٣) «الأحزاب» الآية: ٣٣.
(٤) «تفسير الكشاف»، ج ٤، ص ٧٧٢.

عداوة بينه وعلي، بل هو أخوه وخزانة علمه [مظهر] وغير ذلك. ويتم على القراءة الثانية؛ فإن الإمامة ونصبها عبادة، بل من أفضلها، إن لم نقل بأنّها أفضلها، فذرهم وما يفترون. وبداهة سقوطه أغنى |عن| التطويل فيه.

❑ الحديث رقم ﴿٤﴾

قوله: ﴿عن بشير الدهّان، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله في مرضه الذي توفي فيه: ادعوا لي خليلي، فأرسلتا إلى أبويهما، فلما نظر إليهما رسول الله صلى الله عليه وآله أعرض عنهما، ثمّ قال: ادعوا لي خليلي، فأُرسل إلى علي، فلما نظر إليه أكبّ عليه يحدّثه، فلمّا خرج لقياه فقالا له: ما حدّثك [خليلك][1]؟ فقال: حدّثني ألف باب، يفتح كلُّ باب ألفَ باب﴾.

❑ الحديث رقم ﴿٥﴾

قوله: ﴿عن أبي بكر الحضرمي، [عن أبي جعفر]، قال: علّم رسول الله صلى الله عليه وآله علياً ألف حرف، كلُّ حرف يفتح ألفَ حرف﴾.

❑ الحديث رقم ﴿٦﴾

قوله: ﴿عن أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: كان في ذؤابة سيف رسول الله صلى الله عليه وآله صحيفة صغيرة. فقلت لأبي عبد الله عليه السلام: أيُّ شيء كان في تلك الصحيفة؟ قال: هي الأحرف التي يفتح كلُّ حرف ألفَ حرف. قال أبو بصير: قال أبو عبد الله عليه السلام: فما خرج منها حرفان حتى الساعة﴾.

أقول: والامرأتان يعرفان حبيبه، [ولكنّهما يدعوان][2] أبويهما لعلّه يجلس أو يحدث

---

(١) في الأصل: «خليك».

(٢) في الأصل: «ولكنّها يدعو».

أمر [فيدخلانهما][١]. وهذا الباب والحرف الذي يفتح منه ـ وهو بمعنىٰ القاعدة ـ متفرع منه قواعد، وهكذا، وبطريق الزبر والبيّنات وهكذا، وبجهة التقابل والتلازم والارتباط بين المسائل العلميّة، وبحسب ما للجملة من الظاهر وظاهره وهكذا، والتأويل كذلك وباطنه، والباطن أو باطنه كذلك، إلىٰ غير ذلك، وكلّها مرادة، وهو أعلم بمقالهم.

ويراد بـ (الساعة) ظهور القائم، وعبّر بها عنه في الروايات[٢]، أو الساعة المعروفة، ويحصل بعد زيادة علم للكلّ إلىٰ ما لا نهاية في الأكوان، ومن غير خروج عن الإمكان.

واحتمل بعض الطلبة أن المراد بقوله عليه السلام: (**فما خرج منها حرفان حتىٰ الساعة**)، وسقوطه ظاهر[٣]، وكذا منافاة الأخبار له ومخالفة المقام، وما ورد في البصائر وغيره من عظيم علمهم، وأنّه لم يبرز منه إلّا بقدر ما يأخذ رأس الابرة من البحر، وغير ذلك.

❑ الحديث رقم ﴿٧﴾

قوله: **﴿عن فضيل [بن] سكرة، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: جعلت فداك، هل للماء الذي يغسّل به الميت حدّ محدود؟ قال: إن رسول الله صلى الله عليه وآله قال لعلي عليه السلام: إذا [أنا][٤] متُّ فاستقِ لي ست قرب من ماء بئر غَرْس، فغسّلني وكفّني وحنّطني، فإذا فرغت من غسلي وكفني فخذ بجوامع كفني وأجلسني، ثمّ سلني عما شئت، فو الله لا تسألني عن شيء إلّا أجبتك فيه﴾**.

❑ الحديث رقم ﴿٨﴾

قوله: **﴿عن أبان بن تغلب، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: لمّا حضر رسول الله صلى الله عليه وآله الموت دخل عليه علي، فأدخل رأسه، ثمّ قال: يا علي، إذا أنا متّ**

---

(١) في الأصل: «فيدخلانه».
(٢) «مختصر بصائر الدرجات» ص ١٧٩.
(٣) كذا في الأصل، ويظهر أن تتمة الكلام سقط من قلم الناسخ.
(٤) ليست في المصدر.

فغسّلني وكفّني، ثمّ أقعدني وسلني واكتب ﴾.

الحديث رقم ﴿ ٩ ﴾

قوله: ﴿عن يونس بن رباط، قال: دخلت أنا وكامل التمّار على أبي عبدالله عليه السلام. فقال له كامل: جعلت فداك، حديث رواه فلان، فقال: اذكره، فقال: حدّثني أنّ النبي صلى الله عليه وآله حدّث عليّاً بألف باب يوم توفي رسول الله صلى الله عليه وآله، كلُّ باب يفتح ألفَ باب، فذلك ألف [ألف] باب. فقال: لقد كان ذلك، قلت: جعلت فداك، فظهر ذلك لشيعتكم ومواليكم؟ فقال: يا كامل، باب أو بابان. فقلت: جعلت فداك، فما يروىٰ من فضلكم من ألف ألف باب إلّا باب أو بابان؟ قال: فقال: وما عسيتم أن ترووا من فضلنا، [ما تروون من فضلنا] إلّا ألفاً غير معطوفة ﴾.

أقول: ذؤابة الشيء: أعلاه[1]، و «(غَرْس) ـ بفتح العين المعجمة وتسكين الراء والسين المهملتين ـ: بئر بالمدينة، ووادي الغرس بقرب فدك. وفي الحديث: (غَرْسٌ من عيون الجنّة)»[2].

وسيأتي الحديث الأول في كتاب الجنائز[3]، ورواه الشيخ في كتاب الطهارة من التهذيب[4]، ودلالته علىٰ شرف الكتابة والحثّ عليها والوصيّة عند الموت ظاهرة. ومعنىٰ الباب وما يتفرع منه من الأبواب عرفت جملة من معانيه.

وقوله عليه السلام في الحديث الأخير: (وما عسىٰ أن ترووا من فضلنا، [ما تروون من فضلنا] إلّا ألفاً غير معطوفة).

قال ملّا خليل القزويني في الشرح: «معنىٰ (ألف غير معطوفة) أن (ألف) علامة [بالهندسيّة]، و (غير معطوفة) يعني لم يتقدّمها شيء بعطف عليه، يعني باباً واحداً».

---

(١) انظر: «القاموس المحيط» ج ١، ص ٢٠١.

(٢) «معجم البلدان» ج ٤، ص ١٩٣؛ «القاموس المحيط» ج ٢، ص ٣٤١، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

(٣) «الكافي» ج ٣، ص ١٥٠، باب حدّ الماء الذي يغسل به الميت..، ح ١.

(٤) «تهذيب الأحكام» ج ١، ص ٤٣٥، ح ١٣٩٧.

أقول: سقوطه ظاهر؛ فلو أُريد الباب لما تمّ الجواب، فإنه ذكره أولاً، والسائل استعظم، فالمناسب الجواب بالأقل، ليندفع الاستبعاد، وهو الأنسب بكلامهم ـ هنا ـ ومقام علمهم، فعلم كلّ واحد سواهم فإنّما هو منهم، بقدره لا بقدرهم، ونسبتهم لهم كالأشعة للشمس.

وقال محمّد صادق في الشرح: «يعني ما رويتم هو من فضلنا باب واحد، (**غير معطوفة**) أي غير مكرّرة، لأن كلّا منهم عليهم السلام مظهر اسم الله، والله غير متناهي في النعوت والكمالات، فهم غير [متناهية] في الكمالات والفضائل.

قوله: (**إلّا ألف**) تقريباً، وإن قيل: الصفات ـ النعوت ـ هي الموجودات، على الصحيح، فإن كلّا [منهم][1] صفة الله ونعت له، على ما حقق في موضعه، وقد مرّ أن دورات الأفلاك عددية، أي يعود بعد المدة التي يعلمها الله إلى مثل ما سبق»... إلى آخره.

ولا فائدة مهمة لنقل باقيه، [و] ما في أول كلامه ظاهر ضعفه مما سبق. وقوله: (**إلّا ألفاً**) تحقيقي لا تقريبي؛ لما ستعرف.

والظاهر أنّ المراد بقوله: (**ألفاً غير معطوفة**) في الظاهر «ألف» في رسم القلم الكوفي؛ فإن فيها عطفة كما رأيته في القلم الكوفي في القديم، في مكة وغيرها، ورأيته في قراءتين بخط علي والحسنين والسجّاد والصادق، وليست [بكامله] القرآن.

وقال عليه السلام: (**لو شئت لأوقرت أربعين بعيراً من باء ﴿ بسمِ الله ﴾**)[2].

وقال الصادق: (**لو شئت لبيّنت جميع ما تحتاج إليه الناس من لفظة ﴿ الصمد ﴾**)[3].

ولهم استخراج جميع الشرائع والأحكام من هذه الحروف.

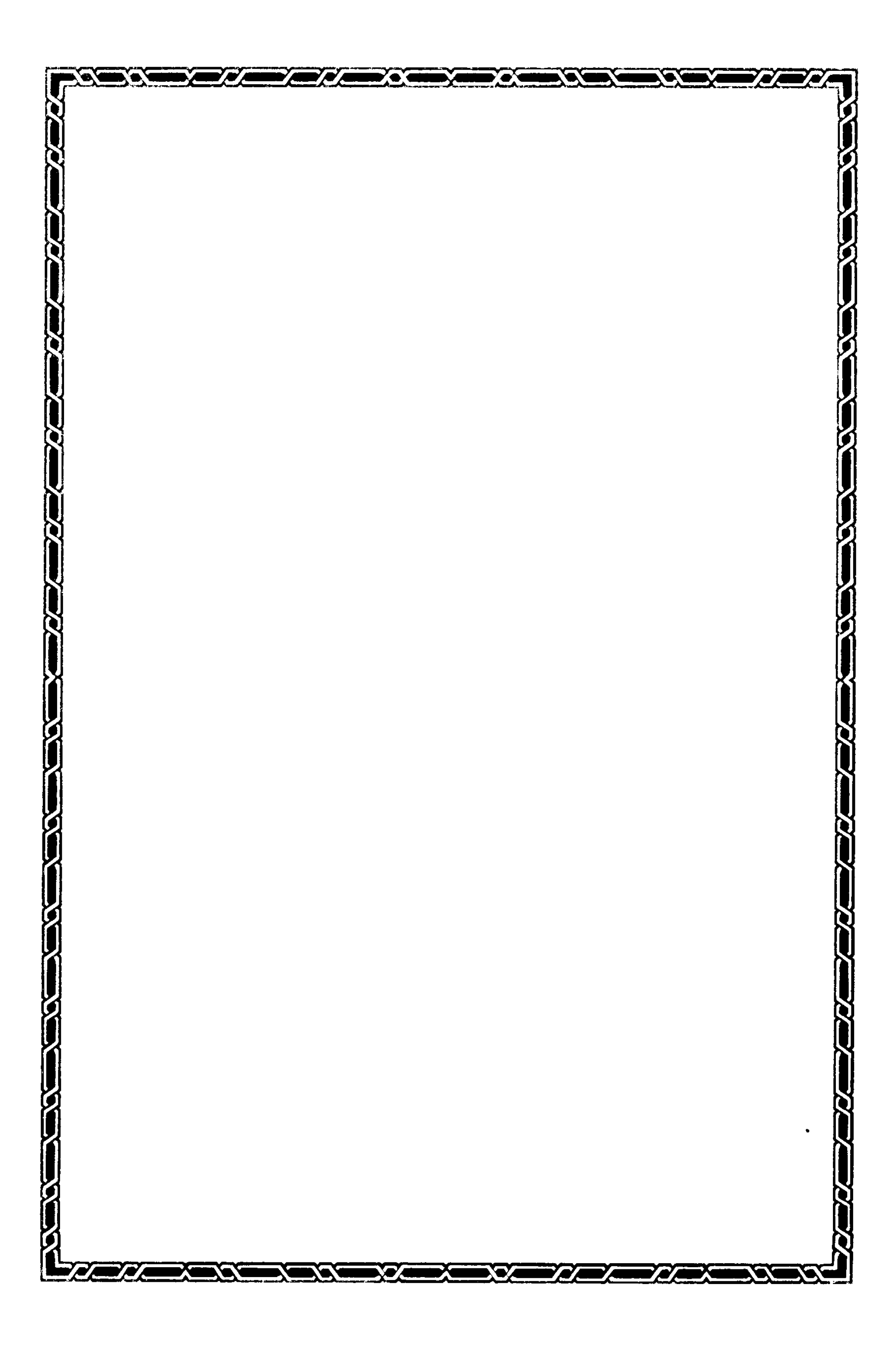
* * *

---

(١) في الأصل: «منها».

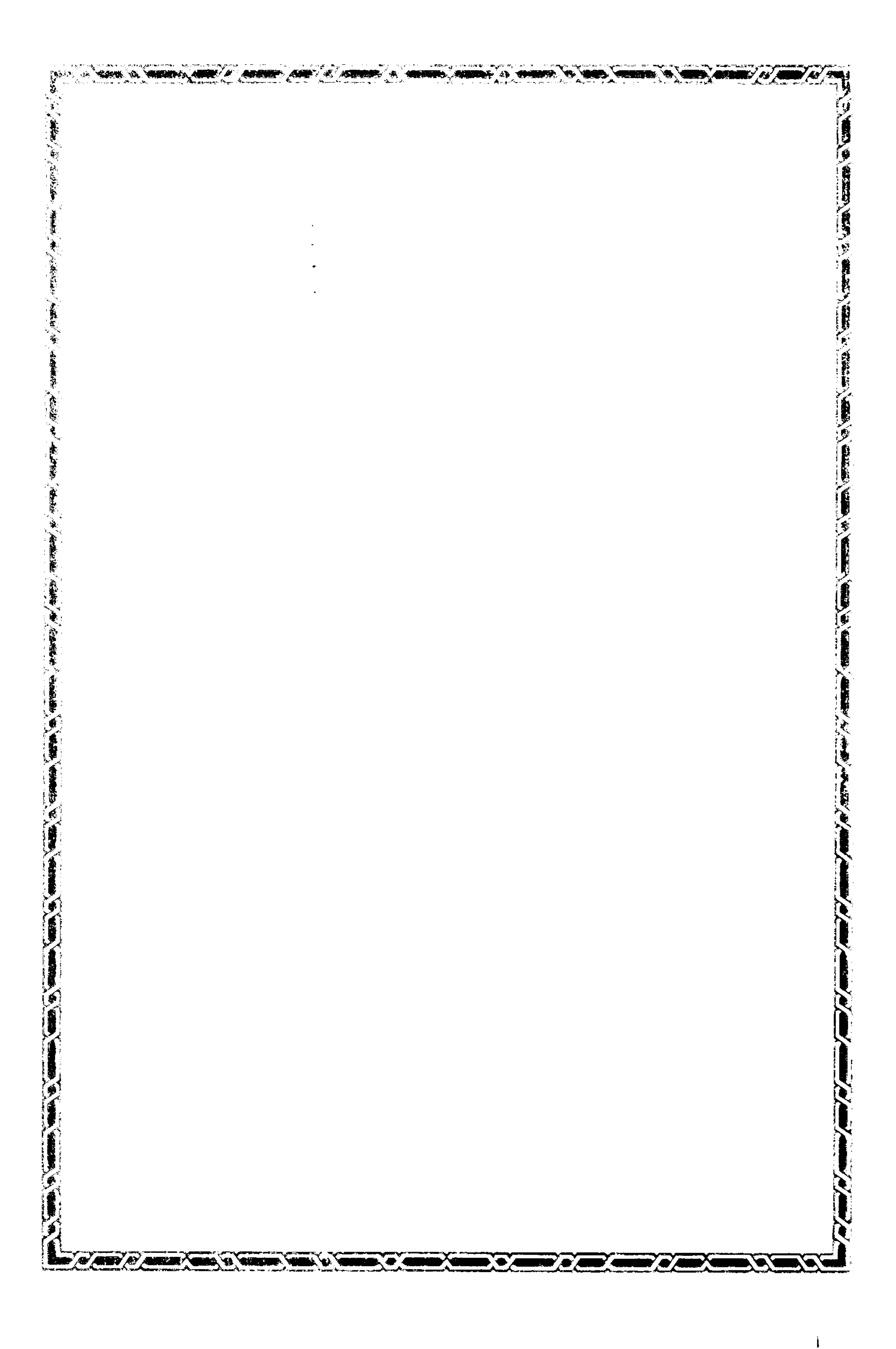
(٢) «مشارق أنوار اليقين» ص٧٩؛ «بحار الأنوار» ج٤٠، ص١٨٦، ح٧١، بتفاوت يسير، صححناه على المصدر.

(٣) «التوحيد» ص٩٢، ح٦، عن الصادق، عن الباقر عليهما السلام، وفيه: (لو وجدت لعلمي الذي آتاني الله عزّ وجلّ حمَلة لنشرت التوحيد والإسلام والإيمان والدين والشرائع من ﴿الصمد﴾).



الباب السادس والستون

الإشارة والنصّ
على الحسن بن علي عليهما السلام



أقول سبق بيان إمامة الحسن وباقي الأئمة من طريق الوصيّة وغيرها، ممّا نقله المخالف والمؤالف، ولبداهتها أظهر من الشمس الصاحية لم نتعرض إلىٰ نقل كثير منها، مع عروض استعجال في هذه الأبواب.

❏ الحديث رقم ﴿ ١ ﴾

قوله: ﴿عن سُلَيم بن قيس، قال: شهدت وصيّة أمير المؤمنين عليه‌السلام حين أوصىٰ إلىٰ ابنه الحسن عليه‌السلام، وأشهدَ علىٰ وصيته الحسين عليه‌السلام ومحمداً وجميع ولده ورؤساء شيعته وأهل بيته، ثمّ دفع إليه الكتاب والسلاح، وقال لابنه الحسن: يا بنيّ، أمرني رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله أن أُوصي إليك وأن أدفع إليك كتبي وسلاحي، كما أوصىٰ إليّ رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله، ودفع إليّ كتبه وسلاحه، وأمرني أن آمرك إذا حضرك الموت أن تدفعها إلىٰ أخيك الحسين عليه‌السلام.

ثمّ أقبل علىٰ ابنه الحسين عليه‌السلام فقال: وأمرك رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله أن تدفعها إلىٰ ابنك هذا، ثمّ أخذ بيد علي بن الحسين عليه‌السلام، ثمّ قال لعلي بن الحسين عليه‌السلام: وأمرك رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله أن تدفعها إلىٰ ابنك محمّد [بن

علي][١]، وأقرئه من رسول الله ومنّي السلام ﴾.

❑ الحديث رقم ﴿ ٢ ﴾

قوله: ﴿عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: إنّ أمير المؤمنين لمّا حضره الذي حضره قال لابنه الحسن: ادن منّي حتىٰ أسرّ إليك ما أسرّ رسول الله صلى الله عليه وآله إليّ، وأئتمنك علىٰ ما ائتمني عليه، [ففعل] ﴾.

❑ الحديث رقم ﴿ ٣ ﴾

قوله: ﴿عن أبي بكر الحضرمي، قال: حدّثني الأجلح، وسَلَمة بن كهيل، وداود بن أبي يزيد، وزيد [اليمامي][٢]، قالوا: حدّثنا شهر بن حوشب أن عليّاً عليه السلام حين سار إلىٰ الكوفة استودع أُمّ سلمة كتبه والوصيّة، فلما رجع الحسن دفعتها إليه ﴾.

وفي نسخة الصفواني:

❑ الحديث رقم ﴿ ٤ ﴾

قوله: ﴿أحمد بن محمّد، [عن علي بن الحكم، عن سيف، عن][٣] أبي بكر، عن أبي عبد الله عليه السلام أن عليّاً عليه السلام حين سار إلىٰ الكوفة استودع أُمّ سلمة كتبه [والوصية، فلما رجع الحسن دفعتها إليه] ﴾.

❑ الحديث رقم ﴿ ٥ ﴾

قوله: ﴿عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: أوصىٰ أمير المؤمنين عليه السلام إلىٰ الحسن، وأشهدَ علىٰ وصيّته الحسين عليه السلام ومحمّداً وجميع ولده ورؤساء شيعته وأهل بيته، ثمّ دفع إليه الكتاب والسلاح، ثمّ قال لابنه الحسن عليه السلام:

---

(١) في الأصل: «الباقر».
(٢) في الأصل: «اليماني».
(٣) في الأصل: «مسنداً إلىٰ».

يا بنيّ، أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله أن أوصي إليك وأن أدفع إليك كتبي وسلاحي، كما أوصىٰ إليّ رسول الله صلى الله عليه وآله، ودفع إليّ كتبه وسلاحه، وأمرني أن آمرك إذا حضرك الموت أن تدفعه إلىٰ أخيك الحسين عليه السلام.

ثمّ أقبل علىٰ ابنه الحسين عليه السلام وقال: أمرك رسول الله صلى الله عليه وآله أن تدفعه إلىٰ ابنك هذا، ثمّ أخذ بيد [ابن ابنه] علي بن الحسين عليه السلام، ثمّ [قال] لعلي بن الحسين عليه السلام: [يا بنيّ]، وأمرك رسول الله أن تدفعه إلىٰ ابنك محمد بن علي، وأقرئه من رسول الله ومنّي السلام.

ثمّ أقبل علىٰ ابنه الحسن عليه السلام فقال: يا بني، أنت ولي الأمر وولي الدم، فإن عفوت فلك، وإن قتلت فضربة مكان ضربة، ولا تأثمّ ﴾.

أقول: في باب رسم الوصيّة من الفقيه[١]، وفي باب الوصيّة ووجوبها من التهذيب[٢]، ذكر وصية علي لابنه الحسن عليه السلام [بأبسط][٣] من هذا، ولا تفاوت، والمراد إثباتها ظاهراً مشتهراً من كلّ سابق للّاحق.

وصريح هذه الروايات وغيرها يدل علىٰ وجود السجاد زمن علي عليه السلام، وهو ظاهر في أن المقتول بكربلاء الأصغر، لا الأكبر، كما في كثير من التواريخ، وعليه بعض علمائنا[٤].

وقَرَأ عليه: أبْلَغَهُ، كأقرأه[٥]، و (ضربة مكان ضربة) أي بدل.

(ولا تأثمّ) أي لا تتعدّىٰ في القتل، كما يستعمله أهل [الجاهلية] من المثلة، أو قتل أكثر من واحد. وهذا عفو منه، وجرىٰ بمقتضىٰ حكم الرسالة، وإلّا من رضي بفعله وأعانه يؤخذ به ويقتل ولا تعدّي، كما روي في تفسير قوله تعالىٰ في شأن الحسين عليه السلام: ﴿ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَاناً فَلَا يُسْرِف فِي الْقَتْلِ ﴾[٦]، عنهم عليهم السلام أنّه لو قتل القائم أهل

---

(١) «الفقيه» ج ٤، ص ١٣٩، ح ٤٨٤. (٢) «تهذيب الأحكام» ج ٩، ص ١٧٦، ح ٧١٤.

(٣) في الأصل: «باسط».

(٤) انظر: باب الأمور التي توجب حُجة الإمام، شرح ح ١ - ٣.

(٥) انظر: «لسان العرب» ج ١١، ص ٨٠، مادة «قرأ».

(٦) «الاسراء» الآية: ٣٣.

الأرض ما عاوض أنملة من الحسين عليه السلام، ولا يعدّ إسرافاً منه[١]، وهذا محكم التأويل.

❑ الحديث رقم ﴿ ٦ ﴾

قوله: ﴿عن إبراهيم بن إسحاق الأحمري، رفعه، قال: لمّا ضُرب أمير المؤمنين عليه السلام حفّ به العوّاد، وقيل له: يا أمير المؤمنين أوصِ، فقال: اثنوا لي وسادة، ثمّ قال: الحمد لله [حقّ] قدره، متّبعين أمره، أحمده كما أحبّ، ولا إله إلّا الله الواحد الأحد الصمد، كما انتسب.

أيّها الناس، كلّ امرئٍ لاقٍ في فراره ما منه يفرّ، والأجل مساق النفس إليه، والهرب منه موافاته. كم اطردت الأيام أبحثها عن مكنون هذا الأمر، فأبىٰ الله عزّ ذكره إلّا إخفاءه. هيهاتَ! علمٌ مكنون.

أمّا وصيتي فأن لا تشركوا بالله جلّ ثناؤه شيئاً، ومحمّداً صلى الله عليه وآله فلا تضيّعوا سنّته، أقيموا هذين [العودين][٢]، وأوقدوا هذين المصباحين، وخلاكم ذمٌّ ما لم تشردوا، حمّل كلّ امرئٍ منكم مجهوده، وخفّفَ عن الجهلة ربٌّ رحيم، وإمام عليم، ودين قويم.

أنا بالأمس صاحبكم، و[أنا] اليوم عبرة لكم، وغداً مفارقكم. إن تثبت الوطأة في هذه المزلّة فذاك المراد، وإن تدحض القدم فإنّا كنّا في [أفياء][٣] أغصان، وذرىٰ رياح، وتحت ظل غمامة اضمحل في الجو متلقفها، وعفا في الأرض مخطّها. وإنّما كنت جاراً، جاوركم بدني أياماً، وستعقبون منّي جثة خلاء، ساكنة بعد حركة، وكاظمة بعد نطق، ليعظكم هُدوّي، وخفوت إطراقي، وسكون أطرافي، فإنه أوعظ لكم من الناطق البليغ.

---

(١) «الكافي» ج٨، ص٢١٢، ح٣٦٤؛ «تأويل الآيات الظاهرة» ص٢٧٤، نقل معناه.

(٢) في الأصل: «العمودين».

(٣) في الأصل: «أفناء».

ودعتكم وداع مُرصد للتلاقي، غداً ترون أيامي، ويكشف الله عزّ وجلّ عن سرائري، وتعرفوني بعد خلوّ مكاني، [وقيام غيري][١] مقامي. إن أبقَ فأنا ولي دمي، وإن أفنَ فالفناء ميعادي، [وإن أعفُ] فالعفو لي قربة، ولكم حسنة، فاعفوا واصفحوا، ألا تحبّون أن يغفر الله لكم ؟! فيالها حسرة علىٰ كلّ ذي غفلة أن يكون عمره عليه حجة، أو تؤديه أيامه إلىٰ شقوة. جعلنا الله وإيّاكم ممن لا يقصر به عن طاعة الله رغبة، أو تحلّ به بعد الموت نقمة، فإنّما نحن له وبه.

ثمّ أقبل علىٰ الحسن عليه السلام فقال: يا بني، ضربة مكان ضربة، ولا تأثمْ ﴾.

❑ الحديث رقم ﴿ ٧ ﴾

قوله: ﴿عن علي بن إبراهيم العقيلي، يرفعه، قال: قال: لما ضرب ابنُ ملجم أميرَ المؤمنين عليه السلام قال للحسن عليه السلام: يا بنيّ، إذا أنا متّ فاقتل ابن ملجم واحفر له في الكناسة ـ ووصف العقيلي الموضع علىٰ باب طاق المحامل، موضع الشوّاء والروّاس ـ ثمّ ارمِ به فيه، فإنه واد من أودية جهنم ﴾.

أقول: (حفّ به العوّاد) أطافوا به أهل العوادة، (اثنوا لي الوسادة) أي اجعلوها مثنية، أو فراشاً علىٰ آخر، ليكون ألين لجلوسه؛ لما به.

وأشار بقوله: (كما انتسب) إلىٰ سورة التوحيد؛ فإنها نسبة الربّ، كما روي[٢]؛ لاشتمالها علىٰ بيان توحيده ونسبته، أي تعريفه بالصفة بغير حدّ واكتناه، فهو أحد من كلّ وجه، ومستولٍ علىٰ كلّ شيء، ولم يدخل شيء فيه ـ أو يخرج منه ـ كغيره، لطيفاً كان أم كثيفاً، ولا مكافئ له من خلقه. ولبيان السورة رسالة منفردة[٣].

ولمّا كان السعي إلىٰ الموت بالأنفاس والأوقات وجميع الحركات وغيرها، ولا مفر

---

(١) في الأصل: «وقيامي غير».   (٢) «الكافي» ج ١، ص ٩١، باب النسبة، ح ٢.

(٣) انظر «هدي العقول» ج ١، المقدمة، ص ١٩، الرقم: ٤٤.

لأحد منه، فكلّ أحد يلاقيه في فراره عنه، إذ لا فرار عنه، قال الله تعالىٰ: ﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ﴾[١].

وأجل كلٍّ ـ جسد أو نفس وغيرهما ـ سائق إليه، ولكل مخلوق أجل وحدّ، فالهرب منه موافاته.

وقوله: (كم اطردت الأيام) ... إلىٰ آخره، يقال: «طردت الإبل طرداً، أي ضممتها علىٰ نواحيها». يعني كم ضممت الأيام بعضها لبعض في طلب الشهادة في الحروب وغيرها، فلم يطلع عليها وتحضر؛ لأنّ الأجل من مكنون غيب، ولا يطّلع أحد علىٰ غيبه إلّا بمشيئته وبما يشاء، كما قال تعالىٰ[٢]، أو (اطّردت الأيام) أتيت عليها وجزتها[٣].

والمراد بالأمر*: الموت.

وقال الكاشاني: «كأنّه إشارة إلىٰ أمر الخلافة، وبمكنونه إلىٰ سرّ عدم استقامتها كما ينبغي»[٤].

وقال محمّد صالح في الشرح: «(هذا الأمر) يحتمل أمرين:

أحدهما: خفاء الحق ومظلومية أهله، وظهور الباطل ورواج أهله، والمراد بالمكنون حينئذ سرّ ذلك وسببه. والمعنىٰ: كم صيّرت الأيام طريدة لي أُتبع بعضها بعضاً، والحال أني أبحث فيها عن سرّ هذا الأمر، (فأبىٰ الله إلّا إخفاءه)؛ وذلك لأنه من العلوم المتعلقة بالقضاء والقدر.

وثانيهما: ماذكره شارح نهج البلاغة[٥]، وهو ما وقع من قتله وضربه بالسيف، ومكنونه: وقته المعيّن ومكانه ووقوعه تفصيلاً. يعني: كم صيّرت الأيام طريدة لي أبحثها؛ لأعرفه تفصيلاً (فأبىٰ الله إلّا إخفاءه) فإنّ ذلك مما استأثر الله بعلمه؛ لقوله: ﴿ إِنَّ اللهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾[٦]، وإن أخبره الرسول إجمالاً»[٧] انتهىٰ.

---

(١) «الجمعة» الآية: ٨.　　(٢) «آل عمران» الآية: ١٧٩؛ «الجن» الآية: ٢٦ – ٢٧.

(٣) انظر: «لسان العرب» ج٨، ص١٣٨ – ١٣٩، مادة «طرد»، صححناه علىٰ المصدر.

(*) في قوله عليه السلام: (كم اطّردت الأيام أبحثها عن مكنون هذا الأمر).

(٤) «الوافي» المجلّد ٢، ص٣٣٤، بتفاوت يسير.

(٥) «شرح نهج البلاغة» لابن أبي الحديد، ج٩، ص١١٧.

(٦) «لقمان» الآية: ٣٤.

(٧) «شرح المازندراني» ج٦، ص١٣٧ – ١٣٨، باختصار، صححناه علىٰ المصدر.

وعرفت علمهم بوقت آجالهم، لكنّه قبل الوقوع لله البداء محواً وإثباتاً، وكذا المعاينة.

وفي بعض النسخ: (وارفدوا هذين المصباحين) ـ بالراء المهملة والفاء ـ أي انصروهما، يعني الحسنين، أو الكتاب والعترة، أو التوحيد والسنّة، وإقامتها لاتتم إلّا بالولاية.

قوله: (وخلاكم ذمٌّ ما تَشرُدوا) ... إلىٰ آخره. (خلا) مضىٰ (ذمٌّ ما لم تَشرُدوا) أي [تفرقوا][1] من الدين.

و(حمل) بالبناء للمجهول، ويحتمل المعلوم.

و(الوطأة) موضع القدم، و(دحضت القدم) زلّت. والمراد هنا حركتها للانتقام من القاتل.

و(أفياء) جمع فيء، أي أظلال، و (الذُّرىٰ) اسم لما ذرته الريح.

و(عفا) انمحىٰ، (مخطّها) موضع وقوع ظلها.

وهو عليه السلام قال لما ضربه ابن ملجم: (فزت وربّ الكعبة)[2]، واستراح من بلاء الدنيا وابتلائه بها وبأهلها، وابتلاء [أهلها][3] به، وقام بدله مثله.

و (الكاظمة) الساكتة، و (الكظوم) السكوت، و (الإطراق) الإغضاء. والمراد أن الناس في رحيل من الدنيا بالموت، وهي سجن للمؤمن وجنّة للكافر.

وفي كلامه من الدلالة علىٰ عظم عفوه ولطفه مما لا خفاء فيه، ثمّ وقاتله كافر عقلاً ونقلاً وإجماعاً، ولا تناله شفاعة الرسول وآله؛ لأنها إنّما هي لتقوّم العوج، لا لكسر ما بالذات، وإلّا شملت جميع الكفرة والمشركين، وهو خلاف العقل والنقل، فلا شفاعة إلّا للمرضي لا المشرك.

وقال محمّد صادق في الشرح آخر كلامه، لمّا أشار لما قاله عليه السلام من التخيير بالعفو أو الانتقام، مالفظه: «وما يستفاد من بعض أهل العلم أنّه عليه السلام قال لقاتله: (إني شافعك يوم القيامة، فلا تخف). انظر يا أخي إلىٰ فضل هذا الإمام وَجوده لقاتله الذي هو أشدّ عداوة من الأعداء وأخس الموجودات، فاعتبر» انتهىٰ.

أقول: ليس هذا قول بعض أهل العلم، بل أهل الضلال والكفر، وهو من المتصوّفة، ونظموه في أشعارهم بالفارسيّة؛ لأن عندهم أن الله تجلّىٰ في ابن ملجم حين قتله، فالله

---

(١) في الأصل: «تعرقوا».

(٢) «مناقب آل أبي طالب» ج٢، ص١٣٧؛ ج٣، ص٣٥٧.

(٣) في الأصل: «اهلهم».

القاتل له، ويتجلىٰ فيه بالشفاعة. وكذب علىٰ علي بذلك، ولا تناله الشفاعة، لكن هذا القائل يحنّ إليهم ويعتمد عليهم؛ لتشابههم.

و(الشواء) ـ بالضمّ والكسر، في الحديث [السابع][1] ـ بائع اللحوم[2]، و (الروّاس) ـ ككتّان ـ بيّاع الرؤوس.

وهذه وصيّة منه عليه السلام لهم بالقصاص، ولا ينافي ما ذكره أولاً أنّه له العفو قبل، ولو أراده بعدُ لكان يوصيهم به، ولا يخالفون له أمراً، ولا تفاوت بين ماهو إليه راغب وأولاده عليهم السلام.

وللجنّة والنار مظاهر جزئية في هذا العالم، وسيأتي تفصيلها في مجلّد المعاد إن شاء الله.

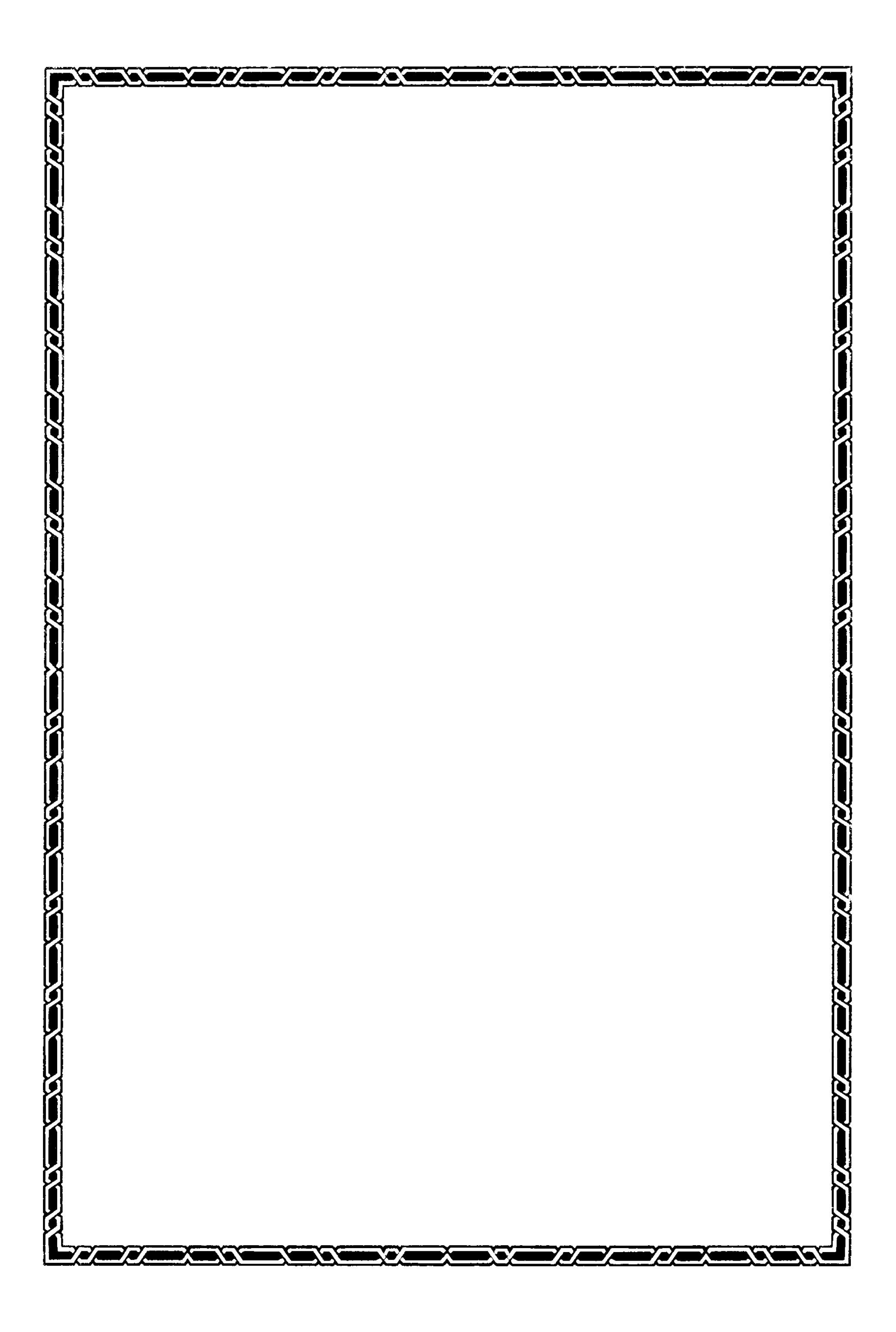
* * *

(١) في الأصل: «الثاني».

(٢) هذا المعنىٰ ينسجم مع قراءتها بفتح الشين وتشديد الواو؛ لأن (الشوّاء) بائع الشُّواء، و(الشّواء) ـ بضم الشين وكسرها ـ الاسم من: (شويتُ اللحم). أما (الشُّوّاء) الواردة في ح٧ فهي جمع (الشاوي)، انظر: «لسان العرب» ج٧، ص٢٤٦، مادة «شوا»؛ «مرآة العقول» ج٣، ص٣٠٤.

الباب السابع والستون

الإشارة والنص على الحسين بن علي عليهما السلام



أقول: أحاديث الباب ثلاثة، ومضمونه متواتر عند الفريقين، كما سبق متفرقاً ويأتي.

الحديث رقم ﴿ ١ ﴾

قوله: ﴿عن محمد بن مسلم، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: لمّا حضر الحسن بن علي الوفاة قال للحسين عليه السلام: يا أخي، إني أُوصيك بوصيّة فاحفظها، إذا أنا متّ فهيئني، ثمّ وجّهني إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله لأُحدث به عهداً، ثمّ اصرفني إلىٰ أمي، ثمّ ردّني فادفني بالبقيع، [واعلم][1] أنّه سيصيبني من عائشة ما يعلم الله والناس صنيعها، وعداوتها لله ولرسوله، وعداوتها لنا أهل البيت.

فلما قبض الحسن عليه السلام ووضع علىٰ السرير، ثمّ انطلقوا به إلىٰ مصلّىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله الذي كان يصلّي فيه علىٰ الجنائز، فصلّىٰ عليه الحسين عليه السلام، وحُمل وأُدخل [إلىٰ] المسجد، فلمّا أُوقف علىٰ قبر رسول الله صلى الله عليه وآله ذهب ذو العوينين إلىٰ عائشة، فقال لها: [إنهم] قد أقبلوا بالحسن

---

(١) في الأصل: «ثمّ».

ليدفنوه[1] مع النبي ﷺ، فخرجت مبادرة علىٰ بغل بسرج ـ فكانت أول امرأة ركبت في الإسلام سرجاً ـ فقالت: نحّوا ابنكم عن بيتي، فإنه لا يدفن في بيتي ويهتك علىٰ رسول الله حجابه. فقال لها الحسين عليه السلام: قديماً هتكت أنت وأبوك حجاب رسول الله ﷺ، وأدخلت عليه [بيته] من لا يحبّ قربه، وإن الله تعالىٰ سائلك عن ذلك يا عائشة ».

أقول: (العوين) تصغير (العين)، كنّي به عن الجاسوس، وهذا الجاسوس الذي ذهب لعائشة مروان، يريد الفتنة.

وفي الصحاح: «العَينُ: حاسة الرؤية... وتصغيرها: عُيَيْنَةٌ، ومنه قيل: ذو العُيَيْنَتَينِ، للجاسوس، ولا تقل: ذو العُوَيْنَتَيْنِ»[2].

فهو غلط، وكلام العرب الخلّص [يرد][3] عليه، إلّا أن يحمل علىٰ النقل بالمعنىٰ، وهو حينئذ يحتمل الصحّة قوياً.

وقال محمّد صادق في شرح هذا الحديث: «الأولىٰ أن لا يتجسس في أمثال هذه الأُمور؛ فإنها صعبة، ولا يطيق نفوسنا أن تتحمل ورودها. وإنّ عائشة كانت من أُمهات المؤمنين، ولو صدر عنها أمثال هذه الأُمور فالأولىٰ أن يودع إلىٰ الله، ولا تبادر بالأقوال التي لا تكون في حدك، فإنهم ما كانوا معصومين، وكلّ غير معصوم يرجىٰ له المغفرة من الله، والله غفور رحيم» انتهىٰ.

وأقول: هذا عقيدة العامة، ومذهب الإماميّة يبطل جميع ذلك بالكتاب والسنّة المتواترة، وليس هنا موضع بسط ذلك، وأوضحناه في مواضع متفرقة مستقلة. ويلزمه في الأعرابيّين وغيرهما ذلك، لكن هكذا عقائد أهل التصوّف وأتباعهم، فدع الكفر جانباً واتبع الحق.

ويلزم هذا الضال عموم العفو لجميع المنافقين والكافرين، وبداهة سقوط هذا الكلام بحسب المذهب ـ بل كفره بما لا خفاء فيه ـ أوجب الإعراض عنه، مع الاستعجال.

---

(١) في المصدر: «ليدفنوا».

(٢) «الصحاح» ج٦، ص٢١٧٠، مادة «عين»، باختصار، صححناه علىٰ المصدر.

(٣) في الأصل: «مرد».

❑ الحديث رقم ﴿ ٢ ﴾

قوله: ﴿عن [المفضّل][١] بن عمر، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: لمّا حضرت الحسن بن علي الوفاة قال: يا قنبر، [انظر] هل ترى من وراء بابك مؤمناً من غير آل محمد ؟ فقال: الله ورسوله وابن رسوله أعلم به منّي، قال: ادع لي محمّد بن علي. فأتيته، فلمّا دخلت عليه قال: هل حدث إلّا خير ؟ قلت: أجب أبا محمّد، فعجّل على شسع نعله فلم يسوه، وخرج معي يعدو، فلما قام بين يديه سلّم، فقال له الحسن بن علي: اجلس، فإنه ليس مثلك يغيب عن سماع كلام يحيى به الأموات، ويموت به الأحياء. كونوا أوعية العلم، ومصابيح الهدى، فإن ضوء النهار بعضه أضوء من بعض. أما علمت أنّ الله تبارك وتعالى جعل ولد إبراهيم أئمة، وفضّل بعضهم على بعض، وآتى داود زبوراً ؟! وقد علمت بما استأثر [الله][٢] به محمّداً.

يا محمّد بن علي، إنّي أخاف عليك الحسد، وإنّما وصف الله به الكافرين، فقال [الله] عزّ وجلّ: ﴿ كُفَّاراً حَسَداً مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الحَقُّ ﴾[٣]. ولم يجعل الله عزّ وجلّ للشيطان عليك سلطاناً.

يا محمد بن علي، ألا أخبرك بما سمعت من أبيك فيك ؟ قال: بلى، قال: سمعت أباك يقول ـ يوم البصرة ـ: من أحبّ أن يبرّني في الدنيا والآخرة فليبرّ محمداً ولدي.

يا محمد بن علي، [لو شئت أن أُخبرك وأنت نطفة في ظهر أبيك لأخبرتك. يا محمد بن علي]، أما علمت أن الحسين بن علي، بعد وفاة نفسي، ومفارقة روحي جسمي، إمامٌ [من] بعدي، وعند الله عزّ وجلّ

---

(١) في الأصل: «مفضل».

(٢) ليست في المصدر.

(٣) «البقرة» الآية: ١٠٩.

اسمه في الكتاب، وراثة من النبي أضافها الله عزّ وجلّ له في وراثة أبيه وأمّه، فعلم الله أنكم خيرة خلقه، واصطفىٰ منكم محمداً، واختار محمّدٌ علياً، واختارني عليٌّ بالإمامة، واخترت أنا الحسين عليه السلام.

فقال له محمّد بن علي: أنت إمام وأنت وسيلتي إلىٰ محمّد صلى الله عليه وآله، و[الله] لوددت أن نفسي ذهبت قبل أن أسمع منك هذا الكلام، ألا وإن في رأسي كلاماً لا تنزفه الدلاء، ولا [تغيّره][1] نغمة الرياح، كالكتاب المعجم في الرّق [المنمنم][2]، أهمّ بإبدائه فأجدني سبقت إليه سبق الكتاب المنزل، [أو ما جاءت به الرسل]، وإنه لكلام يكلّ به لسان الناطق ويد الكاتب، حتىٰ لا يجد قلماً، ويؤتوا بالقرطاس حُمَماً، فلا يبلغ [إلىٰ] فضلك، وكذلك يجزي الله المحسنين، [ولا حول][3] ولا قوة إلّا بالله.

الحسين أعلمُنا علماً، وأثقلنا حلماً، وأقربنا من رسول الله رحماً، كان فقيهاً قبل أن يُخلق، وقرأ الوحي قبل أن يَنطق، ولو علم الله في أحد [غير محمّد صلى الله عليه وآله][4] خيراً ما اصطفىٰ [الله][5] محمّداً صلى الله عليه وآله، فلما اختار الله محمّداً، واختار محمدٌ علياً، واختارك عليٌّ إماماً، واخترتَ الحسين، سلّمنا ورضينا مَن هو بغيره يرضىٰ، ومن [غيره] كنّا نسلم به منْ مشكلات أمرنا عليه السلام.

أقول: المراد بمحمد بن علي ابنُ الحنفية أخو الحسين والحسن عليهما السلام، وذكره بأبيه ليذكر الوصايا التي وقعت عنه للحسن والحسين، ويعلو قدره به أعظم من قوله: أخي، ولم يقع منه ما ينافي ذلك.

و(شِسْعُ النعل) أحد سيوره، وهو الذي يُدخل بين الإصبعين، ويُدخل طرفه في الثقب

---

(١) في الأصل: «يثيره».
(٢) في الأصل: «المتمم».
(٣) ليست في المصدر.
(٤) ليست في المصدر.
(٥) ليست في المصدر.

الذي في صدر النعل المشدود في الزمام[١].

وذكر عليه السلام نص الرسول والله عليه؛ ليبيّن أن الوصاية ليست بمجرد الاختيار، وأنّه لا يجوز إلّا تبع ما أمر الله ورسوله، ففيه زيادة توكيد وقطع لشبهة الجاهلين، وأن ذلك عن سبق علم من الله بهم، ووافقه علىٰ ذلك القول.

و (النزف) النزح[٢]. والعلم يعبّر عنه بالماء، وكان ماءً وأصفىٰ، ولا نهاية له بإمداد الله.

و (نغمة الرياح) كناية عن ثباته فلا يزول [بشبهة][٣] أو ابتلاء، ﴿ وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ ﴾ الآية[٤]. والنغمة: الصوت الخفي.

و (المعجم) من الإعجام، وهو عدم الإفصاح ومَن صعب فهمه علىٰ كثير.

و (الرَّق) ـ بالفتح، وقد يكسر ـ جلد رقيق، والصحيفة البيضاء[٥]. و (المتمم) الممتلئ.

وفي بعض النسخ: (المنهم) أي الممتلئ، والنهمة بلوغ الهمة[٦].

وهذا يدل علىٰ أن محمد بن علي له عظيم [معرفةٍ بأخويه][٧] الحسن والحسين والأئمة عليهم السلام.

و (الحُمَم) الرماد والفحم[٨].

❑ الحديث رقم ﴿ ٢ ﴾

قوله: ﴿عن محمد بن مسلم، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: لمّا احتضر الحسن بن علي قال للحسين عليه السلام: [يا أخي] إني أُوصيك بوصيّة فاحفظها، فإذا أنا متّ فهيئني ثمّ وجّهني إلىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله لأُحدث به عهداً، ثمّ اصرفني إلىٰ أمي فاطمة، ثمّ ردّني فادفني في البقيع، واعلم أنّه

---

(١) انظر: «لسان العرب» ج٧، ص١١٠، مادة «شسع».

(٢) انظر: «لسان العرب» ج١٤، ص١٠٨، مادة «نزف».

(٣) في الأصل: «شبهة».

(٤) «الفرقان» الآية: ٣٣.

(٥) انظر: «لسان العرب» ج٥، ص٢٨٨، مادة «رق».

(٦) انظر: «لسان العرب» ج١٤، ص٣١١، مادة «نهم».

(٧) في الأصل: «بمعرفة اخويه».

(٨) انظر: «مختار الصحاح» ص١٥٧.

سيصيبني من الحميراء ما يعلم الناس من صنيعها، وعداوتها لله ولرسوله، وعداوتها لنا أهل البيت.

فلمّا قبض الحسن عليه السلام [و] وضع علىٰ سريره فانطلقوا به إلىٰ مصلّىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله الذي كان يصلي فيه علىٰ الجنائز، فُصلّي علىٰ الحسن، فلمّا أن صُلّي عليه حُمل فأُدخل المسجد، فلمّا أُوقف علىٰ قبر رسول الله صلى الله عليه وآله بلغ عائشة الخبر، وقيل لها: إنهم قد أقبلوا بالحسن بن علي ليدفن مع رسول الله صلى الله عليه وآله، فخرجت مبادرة علىٰ بغل بسرج ـ فكانت أول امرأة ركبت في الإسلام سرجاً ـ فوقفت وقالت: نحّوا ابنكم عن بيتي، فإنه لا يدفن فيه شيء ولا يهتك علىٰ رسول الله حجابه.

فقال لها الحسين [بن علي] عليه السلام: قديماً هتكت أنت وأبوك حجاب رسول الله صلى الله عليه وآله، وأدخلت بيته من لا يحبّ رسول الله صلى الله عليه وآله قربه، وإن الله سائلك عن ذلك يا عائشة، إن أخي أمرني أن أقرّبه من أبيه رسول الله صلى الله عليه وآله ليحدث به عهداً، واعلمي أن أخي أعلم الناس بالله ورسوله صلى الله عليه وآله، وأعلم بتأويل كتابه، من أن يهتك علىٰ رسول الله ستره؛ لأنّ الله تبارك وتعالىٰ يقول: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ ﴾[1]، وقد أدخلت أنت بيتَ رسول الله صلى الله عليه وآله الرجالَ بغير إذنه.

وقد قال الله عزّ وجلّ: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ ﴾[2]، ولعمري لقد ضربت أنت لأبيك وفاروقه عند [أذن] رسول الله المعاول.

و [قد][3] قال [الله] عزّ وجلّ: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ أُولَئِكَ الَّذِينَ امْتَحَنَ اللهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوىٰ ﴾[4]، ولعمري لقد أدخل أبوك

---

(١) «الأحزاب» الآية: ٥٣.

(٢) «الحجرات» الآية: ٢.

(٣) ليست في المصدر.

(٤) «الحجرات» الآية: ٣.

وفاروقه على رسول الله بقربهما منه الأذى، وما رعيا من حقه ما أمرهما الله به على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله.

إنّ الله حرّم من المؤمنين أمواتاً ما حرّم منهم أحياء، وتالله يا عائشة، لو كان هذا [الأمر][1] الذي كرهتيه من دفن الحسن عند أبيه [رسول الله صلى الله عليه وآله] جائزاً فيما بيننا وبين الله لعلمت أنّه سيدفن وإن رَغِمَ مَغطِسُكِ.

قال: ثمّ تكلّم محمّد بن الحنفية وقال: يا عائشة، يوماً على بغل، ويوماً على جمل، فما تملكين نفسك، ولا تملكين الأرض عداوة لبني هاشم.

قال: فأقبلت عليه فقالت: يا بن الحنفية، هؤلاء الفواطم يتكلّمون، فما كلامك ؟! فقال [لها][2] الحسين عليه السلام: وأنّى تبعدين محمّداً من الفواطم، فوالله لقد ولدته ثلاث فواطم: فاطمة بنت عمران بن عائذ بن عمرو بن مخزوم، وفاطمة بنت أسد بن هاشم، وفاطمة بنت زائدة بن الأصم بن رواحة بن حجر بن عبد معيص بن عامر.

[قال]: فقالت عائشة للحسين عليه السلام: نحّوا ابنكم واذهبوا به، فإنكم قوم خصمون. قال: فمضى الحسين عليه السلام إلى قبر أمه، ثمّ أخرجه فدفنه بالبقيع ﴾.

أقول: ظاهر هذه الرواية وما سبق أن فاطمة الزهراء دفنت في بيتها، وهو أقوى الروايات، والمناسب للاختفاء وزيادة القرب من أبيها، والشهرة على ذلك. ولا ينافيه ما روي من تجديد قبور في البقيع، وما روي[3] بأنّها دفنت في المسجد لا ينافي ذلك؛ فإن بني أُميّة لما أزادوا في المسجد كان بيتها في المسجد. فصحّ هذا القول، وروي[4] ايضاً.

---

(١) ليست في المصدر. (٢) من المصدر.

(٣) «الفقيه» ج ٢، ص ٣٤١، ح ١٥٧٤.

(٤) «الكافي» ج ١، ص ٤٦١، باب مولد فاطمة عليها السلام، ح ٩؛ «الفقيه» ج ٢، ص ٣٤١، ح ١٥٧٥.

ومحمّد صادق السابق أسقط أكثر هذا الحديث من نسخته، ولا عبرة به. وكيف يتوقف إمامي في حال عائشة، حتىٰ إنه يقول فيها ما سمعته، مع أنّه ورد فيها ما سمعت، وكذا حالها مع رسول الله ﷺ وما حذّرها عنه، حتىٰ خرجت مقاتلة لعلي[1]، وما فعلت بالحسن مما نقله المخالف[2] أيضاً واتفقوا علىٰ نقله، مع أنّ البيت للرسول، ولم يكن في إدخالها أباها في مرض الرسول ودفنه في البيت بعد موته ـ والحرمة واحدة ـ هتكٌ، ولا ضرب المعاول بحضرته، كما رووه.

وكذا تبرّجها وما أشار الله في شأنها بقوله: ﴿ عَسَىٰ رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ ﴾ الآية[3]، وقال الله: ﴿ يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ الآية[4]، ﴿ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ ﴾ الآية[5]، ﴿ ضَرَبَ اللهُ مَثَلاً لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَةَ نُوحٍ وَامْرَأَةَ لُوطٍ ﴾ الآية[6]. وهذه الأُمة تحذو حذو بني إسرائيل، كما اتفق عليه الفريقان[7].

فدع كلام هذا الضال، فابن نوح لم يغنه القرب، وكذا أبو لهب.

وأنت إذا اتبعت النصوص السابقة واللاحقة وسائر الكتب وجدتها مصرّحة بوقوع المعاجز منهم عليهم السلام، وهو دليل آخر علىٰ إمامتهم ونصّ صريح في الباب، فلا يكون لسائر النسل والأعقاب غيرهم.

ومن معجزات الحسين ما روي عن كثير بن شاذان، قال: شهدت الحسين بن علي وقد اشتهىٰ ابنه علي الأكبر عنباً في غير أوانه، فضرب بيده علىٰ سارية المسجد، فأخرج له عنباً وموزاً فأطعمه، فقال: (**ما عند الله لأوليائه أكثر**)[8].

ورویٰ الطبري في تاريخه وغيره، بسنده عن الحارث بن وكيدة، قال: كنت فيمن حمل رأس الحسين عليه السلام، فسمعته يقرأ سورة الكهف، فجعلت أشكّ في نفسي وأنا أسمع نغمة

---

(١) «تاريخ الطبري» ج٣، ص١٢؛ «البداية والنهاية» ج٧، ص٢٥٧.

(٢) انظر: «تاريخ دمشق» ج١٣، ص٢٩٣؛ «مقاتل الطالبيين» ص٤٩، «تاريخ اليعقوبي» ج٢، ص٢٢٥.

(٣) «التحريم» الآية: ٥.

(٤) «الأحزاب» الآية: ٣٢.

(٥) «الأحزاب» الآية: ٣٠.

(٦) «التحريم» الآية: ١٠.

(٧) «تفسير علي بن إبراهيم القمي» ج٢، ص٤٤٠؛ «المستدرك علىٰ الصحيحين» ج١، ص١٢٩؛ «سنن الترمذي» ج٥، ص٢٦، ح٢٦٤١.

(٨) «دلائل الإمامة» ص١٨٣، ح١٠٠، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

أبي عبد الله عليه السلام، فقال لي: (يابن وكيدة، أما علمت أنّا معشر الأئمة أحياء عند ربّنا نرزق ؟)، قال: فقلت في نفسي: أسرق رأسه، فنادىٰ: (يا بن وكيدة، ليس لك إلىٰ ذلك سبيل، وسفكهم دمي وتسييرهم حرمي أعظم عند الله من تسييرهم برأسي، فذرهم ﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ * إِذِ الأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ ﴾[1])[2].

أقول: هذا جزؤه فكيف كلّه ؟! وكذا ما رواه السيوطي[3] وابن حجر[4]، وغيرهما من علمائهم، فيما وقع يوم قتله وغيره، مما يطول نقله من كتبهم، أما من طرقنا فلا سترة عليه.

* * *

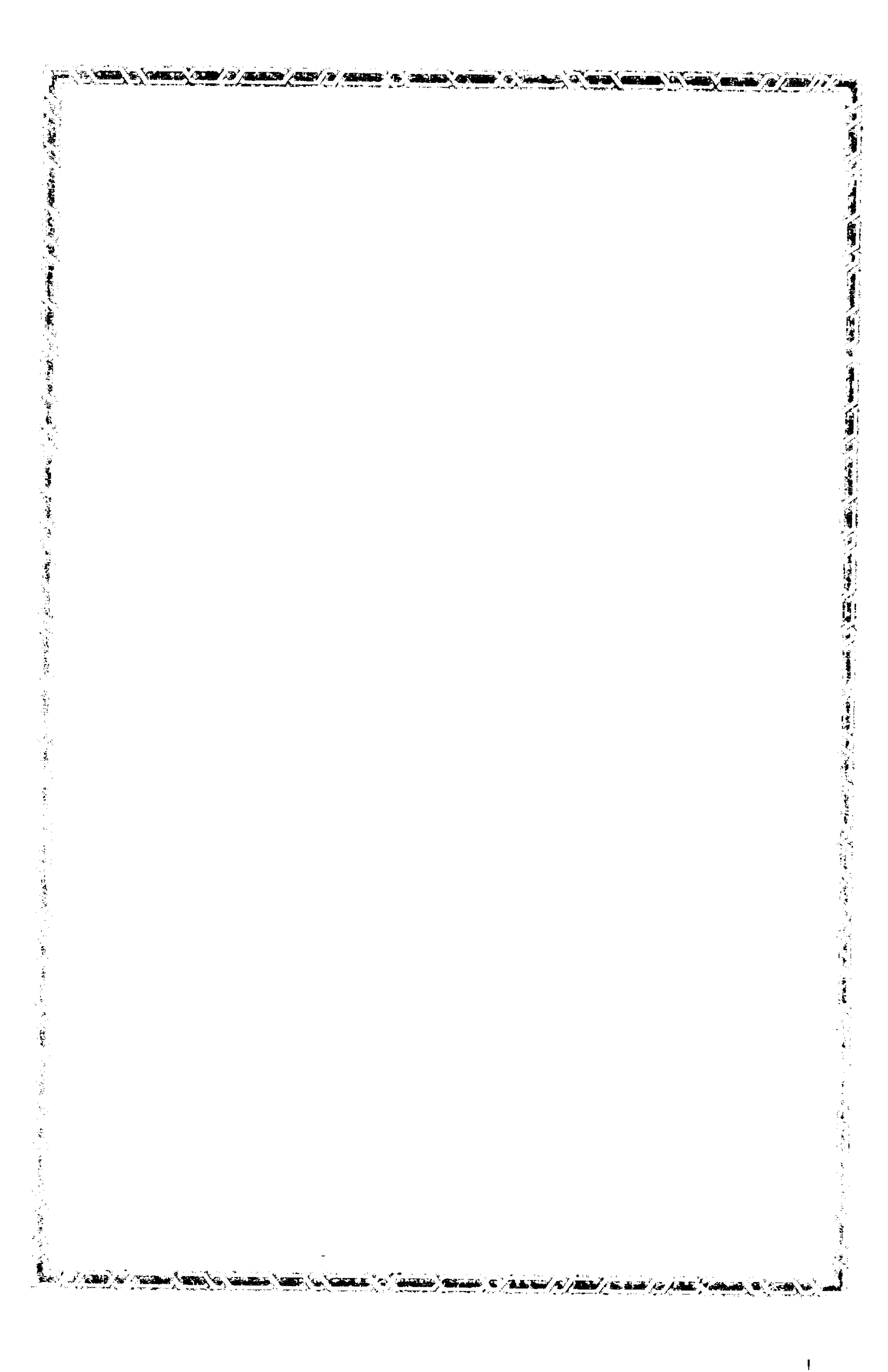
---

(١) «غافر» الآية: ٧٠ – ٧١.

(٢) «دلائل الإمامة» ص١٨٨، ح١٠٨؛ «مدينة المعاجز» ج٣، ص٤٦٢، ح٩٧٩، بتفاوت يسير.

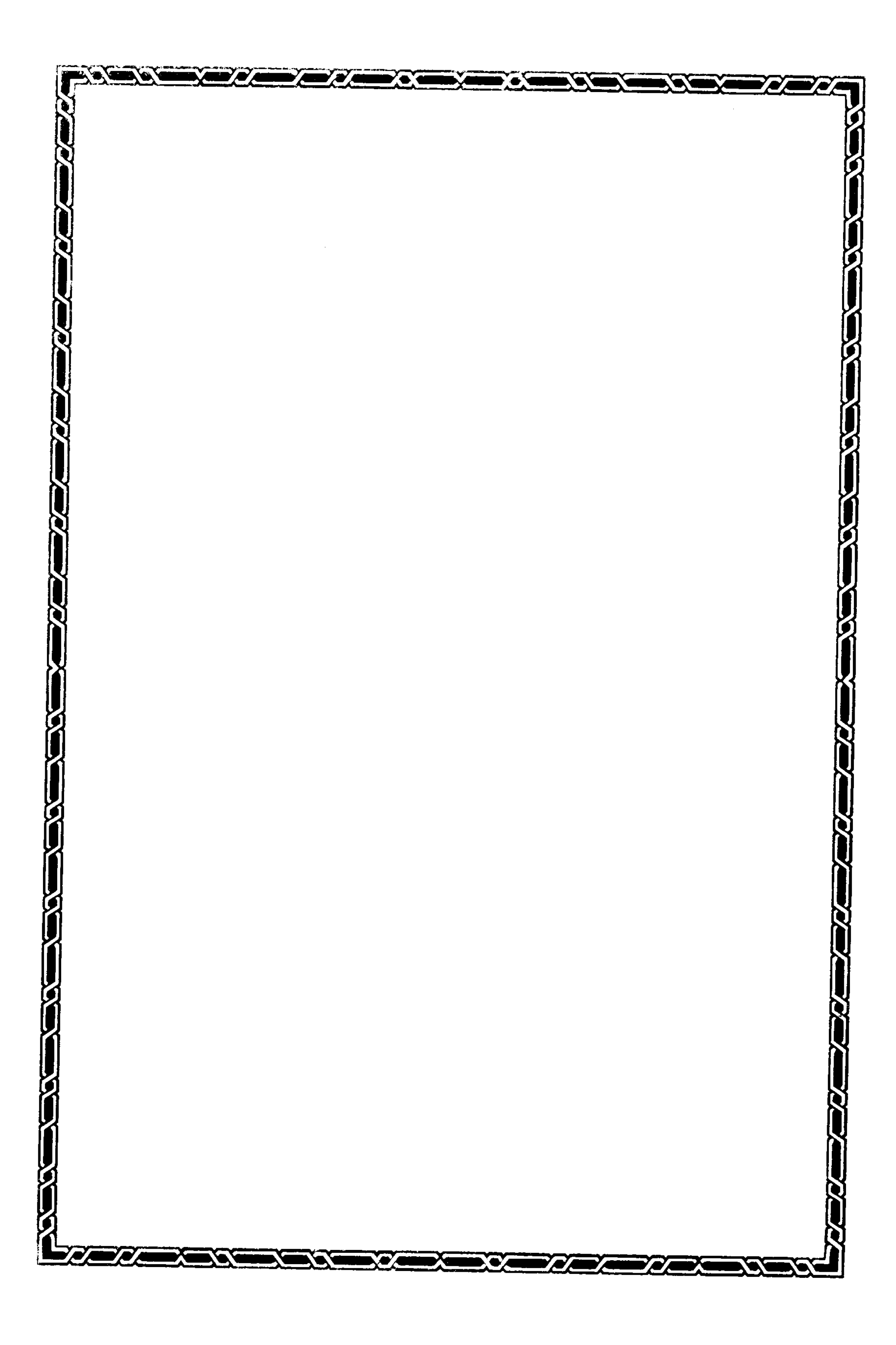
(٣) «تاريخ الخلفاء» ص١٩٣.

(٤) «الصواعق المحرقة» ص١٩٤.



الباب الثامن والستون

الإشارة والنص على علي بن الحسين صلوات الله عليهما



أضواء حول الباب

أقول وأحاديث الباب أربعة، ومضمونه مروي عند المخالف والمؤالف. وهو عليه السلام داخل في العترة الملازمة للقرآن، ومن أهل الكساء؛ للمشابهة الموجبة القيامَ البدلي، ومن أهل سفينة النجاة والهدىٰ المستمر، وغير ذلك.

❏ الحديث رقم ﴿١﴾

قوله: ﴿عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: إن الحسين [بن علي] عليه السلام لمّا حضره الذي حضره دعا ابنته الكبرىٰ فاطمة بنت الحسين عليه السلام، فدفع إليها كتاباً ملفوفاً ووصية ظاهرة، وكان علي بن الحسين مبطوناً معهم، لا يرون إلّا أنّه لما به، فدفعت فاطمة الكتاب إلى علي بن الحسين عليه السلام، ثمّ صار ـ والله ـ ذلك الكتاب إلينا يا زياد.

قال: قلت: ما في ذلك الكتاب، جعلني الله فداك ؟ قال: فيه والله ما يحتاج إليه ولد آدم منذ خلق الله آدم إلىٰ أن تفنىٰ الدنيا، والله إن فيه الحدود، حتىٰ إن فيه أرش الخدش﴾.

❑ الحديث رقم ﴿ ٢ ﴾

قوله: ﴿عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: لمّا حضر الحسين ما حضره دفع وصيته إلىٰ [ابنته] فاطمة، ظاهرة في كتاب مدرج، فلمّا أن كان من أمر الحسين ما كان دفعت ذلك إلىٰ علي بن الحسين عليه السلام.

قلت له: فما فيه، يرحمك الله ؟ فقال: ما يحتاج إليه [ولد][1] آدم منذ كانت الدنيا إلىٰ أن تفنىٰ﴾.

❑ الحديث رقم ﴿ ٣ ﴾

قوله: ﴿عن أبي بكر الحضرمي، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: إن الحسين [ابن علي][2] لمّا سار[3] إلىٰ العراق استودع أُمّ سلمة الكتب والوصيّة، فلمّا رجع علي بن الحسين عليه السلام دفعتها إليه﴾.

وفي نسخة الصفواني:

❑ الحديث رقم ﴿ ٤ ﴾

قوله: ﴿علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حنان بن سدير، عن فليح بن أبي بكر الشيباني، قال: والله إنّي لجالس عند علي بن الحسين عليه السلام وعنده ولده، إذ جاءه جابر بن عبد الله الأنصاري فسلّم عليه، ثمّ أخذ بيد أبي جعفر عليه السلام فخلا به، فقال: إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله أخبرني أني سأُدرك رجلاً من أهل بيته، يقال له: محمّد بن علي ، يكنّىٰ: أبا جعفر عليه السلام، فإذا أدركته فأقرئه منّي السلام.

قال: ومضىٰ جابر، ورجع أبو جعفر عليه السلام فجلس مع أبيه علي بن الحسين عليه السلام وإخوته، فلمّا صلّىٰ المغرب قال علي بن الحسين لأبي جعفر: أيُّ شيء

---

(١) في الأصل: «ابن».

(٢) ليست في المصدر.

(٣) في المصدر: «صار».

قال لك جابر بن عبدالله الأنصاري؟ فقال: قال: إن رسول الله ﷺ قال: [إنّك] ستدرك رجلاً من أهل بيتي، اسمه محمد بن علي، يكنّىٰ: أباجعفر عليه السلام، فأقرئه منّي السلام.

فقال له أبوه: هنيئاً لك يا بني ما خصّك الله به من رسوله من بين أهل بيتك، لا تطلع إخوتك علىٰ هذا فيكيدوا لك كيداً، كما كادوا إخوة يوسف ليوسف ﴾.

أقول: (كتاب مدرج) أي ملفوف، أو (في) بمعنىٰ (مع)، كما قيل في قوله تعالىٰ: ﴿ فَادْخُلِي فِي عِبَادِي ﴾[١]، أي مع. ويحتمل الظرفية، فالوصيّة ملفوفة بكتاب، وما دفع إلىٰ فاطمة غير ما استودع أُم سلمة، فكتبهم كثيرة.

وجلالة قدر علي بن الحسين السجاد لا خفاء فيه، نقله الكلّ، لكن بعض الفرق ـ لضعف عقائدهم وتبعهم كلّ ناعق ـ شبّه الشيطان عليهم فأزلّهم، فأنكروا إمامته، كبعض فرق الزيدية[٢]، فجعلها في زيد بعد الحسين عليه السلام. وبعضهم لا يزويها عنه لكن يجعلها بعد السجاد في زيد، ويُطردونها ـ في ولد الحسن عليه السلام أو الحسين ـ في كلّ من خرج بالسيف، ولا يشترطون في الإمام العصمة ولا الإحاطة العلميّة.

وسقوطه ظاهر؛ فأكثر من خرج بالسيف من النسل لا عدالة فيهم، ولا علم بما يزيد علىٰ سائر الفقهاء. ولو منع عدم الخروج بالسيف مطلقاً عن الإمامة ما كان عليٌّ إماماً قبل الخروج، ولا الحسن بعد رجوعه، وكذا النبي ﷺ في أكثر زمن البعثة، وسائر الأنبياء والأوصياء السابقين، إلّا موسىٰ ويوشع في قليل الزمن.

فإن قالوا: لعدم استجماع الشرائط.

قلنا: كذا هنا، بل هو هنا أرجح وأولىٰ، علىٰ أن عدم اشتراط العصمة كافٍ في الإبطال، وكذا الفطحيّة والإسماعيلية والكيسانية ـ وغيرهم ـ لا يشترطون العصمة، وليس هنا موضع البيان.

---

(١) «الفجر» الآية: ٢٩.

(٢) انظر: «المقالات والفرق» ص١٨، ٧٤؛ «الملل والنحل» ج١، ص١٧٩ – ١٨٨.

ومن الافتراء قول المختارية[١]: إنّ الإمام محمّد بن الحنفية عمّ زين العابدين.

ولا ادّعاها هو، وما في بعض الأحاديث من الخطابات فمراده إظهار فضله وولايته عليه، ليظهر حجته علىٰ المعاند ومن ادّعىٰ فيه ذلك، فخرج معه إلىٰ الحجر ونطق بما نطق[٢]، وظهر ذلك مشهوراً بلا خفاء، ومعاجزه عليه السلام كثيرة منتشرة.

وكذا مدح العامة له، ومنهم كمال الدين محمد بن طلحة الشافعي، قال: «زين العابدين، وقدوة الزاهدين، وسيّد المتقين، وإمام المؤمنين». ثمّ أخذ في وصفه بما يوجب الإمامة، إلىٰ أن قال: «وله من الخوارق والكرامات ما شوهد بالأعين الباصرة، وثبت بالآثار المتواترة»[٣].

وذكر المفيد في الإرشاد[٤] أن ولد الحسين الذكور أربعة ـ كما قاله الحافظ عبدالعزيز[٥] ـ والإناث اثنتان. وعقبه منحصر في علي بن الحسين عليه السلام السجّاد، بلا خلاف.

ومن أراد الوقوف علىٰ بعض ذلك فيه وفي باقي الأئمة فليراجع مدينة المعاجز، أو عقد اللآلىء في فضائل الآل، أو الخرائج، أو الإرشاد، وسائر التواريخ وكتب الحديث. فاكتف بذلك، وسيأتي بسط ذلك فيهم في مجلّد التاريخ إن شاء الله تعالىٰ.

* * *

---

(١) انظر: «الملل والنحل» ج ١، ص ١٧١.

(٢) «دلائل الإمامة» ص ١٩٩، ح ١١٤؛ «مدينة المعاجز» ج ٤، ص ٢٥٧، ح ١٢٨٩.

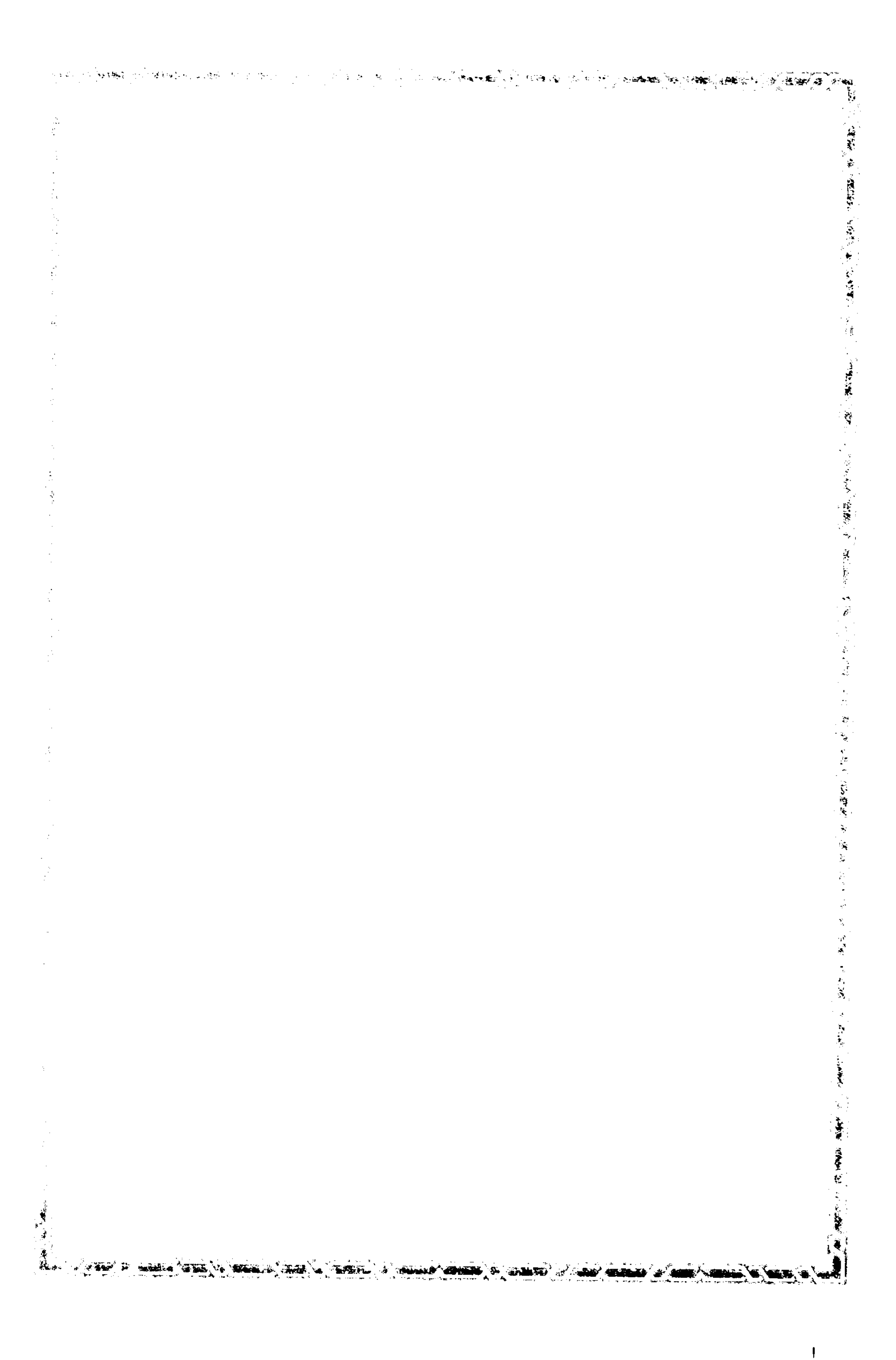
(٣) «مطالب السؤول» ج ٢، ص ٤١، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

(٤) «الإرشاد» ضمن «سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد» ج ١١ / ٢، ص ١٣٥.

(٥) انظر: «كشف الغمة» ج ٢، ص ٢٤٩.

الباب التاسع والستون

الإشارة والنص على أبي جعفر عليه السلام



أضواء حول الباب

أقول أحاديث الباب [ثلاثة][1]، ومضمونه متواتر معنىً حتىٰ عند أهل العناد، ومطابق للكتاب وما نقل عن سيرته عليه السلام، كما لا يخفىٰ علىٰ المراجع المنصف.

قال [نور الدين][2] **المكي المالكي في الفصول المهمة:** «هو باقر العلم وجامعه، وشاهره ورافعه، ومتفوق[3] دَرّه وراضعه. صفا قلبه، وزكا عمله، وطهرت نفسه، وشرفت أخلاقه، وعمرت بطاعة الله أوقاته، ورسخت في مقام التقوىٰ قدمه، وظهرت عليه سمات الازدلاف وطهارة الاجتباء. فالمناقب تسبق إليه، والصفات تشرف به.

وأما أبوه فزين العابدين عليّ بن الحسين عليهما السلام، وأما أُمه ففاطمة بنت الحسن بن علي بن أبي طالب، وكنيته: أبو جعفر، وألقابه: باقر العلم، والشاكر، والهادي، وأشهرها الباقر، سمّي به لبَقْره العلم، وهو توسعه فيه. ومناقبه وصفاته الحميدة كثيرة»[4]... إلىٰ آخره.

---

(١) في الأصل: «خمسة»، ويظهر أن المؤلف عدّ ما ورد في ذيل الحديث الثالث حديثين مستقلين، إلّا إننا لم نرقمها؛ جرياً مع المصدر.

(٢) في الأصل: «كمال الدين».

(٣) تَفَوَّقَ شَرابَه: شربه شيئاً بعد شيء. «لسان العرب» ج ١٠، ص ٣٥٣، مادة «فوق».

(٤) «الفصول المهمة» ص ٢١٠، ٢١١، حكاه عن بعض أهل العلم ولم يصرّح باسمه. وفي: «كشف الغمة» ج ٢، ص ٣٢٨، نقله عن كمال الدين الشافعي صاحب «مطالب السؤول» ج ٢، ص ٥٠، بتصرف، صححناه علىٰ المصدر.

وعدّه الشهرستاني ـ من علمائهم ـ في الملل والنحل[١] في عداد الأئمة القائلِ بإمامتهم الاثنا عشرية، وكذا غيره. ومعاجزه ظاهرة مشتهرة.

الحديث رقم ﴿١﴾

قوله: ﴿عن إسماعيل بن محمّد بن عبد الله بن علي بن الحسين، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: لمّا حضر علي بن الحسين عليه السلام الوفاة، قبل ذلك أخرج سفطاً أو صندوقاً عنده، فقال: يا محمّد، احمل هذا الصندوق. قال: فحُمل بين أربعة، فلمّا توفي جاء إخوته يدّعون [ما] في الصندوق، فقالوا: أعطنا نصيبنا في الصندوق، فقال: والله ما لكم فيه شيء، ولو كان لكم فيه شيء ما دفعه إليّ. وكان في الصندوق سلاح رسول الله وكتبه﴾.

الحديث رقم ﴿٢﴾

قوله: ﴿عن عيسىٰ بن عبد الله، عن أبيه [عن][٢] جدّه، قال: التفت علي بن الحسين إلىٰ ولده وهو في الموت، وهم مجتمعون عنده، ثمّ التفت إلىٰ محمد بن علي فقال: يا محمّد، هذا الصندوق اذهب به إلىٰ بيتك. قال: أما إنه لم يكن فيه دينار ولا درهم، ولكن كان مملوءاً علماً﴾.

الحديث رقم ﴿٣﴾

قوله: ﴿عن الحسين بن أبي العلاء، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سمعته يقول: إن عمر بن عبد العزيز كتب إلىٰ ابن حزم أن يرسل إليه بصدقة علي وعمر وعثمان، وإن ابن حزم بعث إلىٰ زيد بن الحسن ـ وكان أكبرهم ـ فسأله الصدقة، فقال زيد: إنّ الوالي كان بعد عليٍّ الحسن، وبعد الحسن الحسين عليه السلام، وبعد الحسين علي بن الحسين، وبعد علي بن الحسين

---

(١) «الملل والنحل» ج ١، ص ١٩٣.

(٢) في الأصل: «و».

محمّد بن علي، فابعث إليه. [فبعث] ابن حزم إلىٰ أبي، فأرسلني أبي بالكتاب إليه حتىٰ دفعته إلىٰ ابن حزم.

فقال [له] بعضنا: يعرف هذا ولد الحسن، قال: نعم، كما يعرفون أن هذا ليل، ولكنّهم يحملهم الحسد، ولو طلبوا الحق بالحق لكان خيراً لهم، ولكنّهم يطلبون الدنيا ﴾.

قوله: ﴿عن [ابن] أبي يعفور، قال: سمعت أبا عبد الله يقول: إن عمر بن عبد العزيز كتب إلىٰ ابن حزم. ثمّ ذكر مثله، إلّا أنّه قال: بعث ابن حزم إلىٰ زيد بن الحسن، وكان أكبر من أبي.

وعن الوشاء مثله ﴾.

أقول: قال محمّد بن جرير الطبري الإمامي في التاريخ: «أولاد علي بن الحسين: محمّد الباقر، وهو الإمام بعده، وزيد الشهيد بالكوفة، وعبد الله، وعبيد الله، والحسن، والحسين، وعلي، وعمر، ولم يكن له بنت»[1] انتهىٰ.

وقال الشيخ رجب في مشارق الأنوار: «وأما العلوية فثلاث فرق: الزيديّة، والغلاة، والإمامية الاثنا عشرية. والزيديّة قائلون بإمامة علي والحسن والحسين وزيد بن علي، وهم خمسة عشر فرقة: البترية، والجارودية، والصالحيّة، والحريزية، والصاحبية، واليعقوبية، والأبرقيّة، والعقبية، واليمانية، والمحمدية ـ ثمّ عدّ الباقي ـ ولا يرون عصمة الإمام»[2].

ومنهم من يرىٰ إمامة الأعرابيّين، وبعض يقصرها في ولد فاطمة إن خرج بالسيف، وبعض لا يقصرها، وادعت في كلّ إمامٍ فرقةٌ الغلوَ، وتفصيل ذلك يطول هنا.

ومعاجز الباقر مشهورة، بل متواترة في كتب الإماميّة، أغنىٰ ذلك عن نقلها، وذكر كثير منها العامة، ومن ذلك:

ما ذكره الطبري ـ السابق ـ **في التاريخ وغيره:** «عن العلاء بن محرز، قال: شهدت الباقر

(١) «دلائل الإمامة» ص١٩٣ – ١٩٤، بتفاوت يسير.

(٢) «مشارق أنوار اليقين» ص٢١٠، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

وبيده عرجونة ـ يعني قضيباً دقيقاً ـ يسأله عن أخبار بلد بلد، فيجيبه ويقول: زاد الماء بمصر كذا، ونقص بالموصل كذا، ووقعت الزلزلة بأرمينية، والتقىٰ حادن وحورد في موضع، يعني جبلين. ثمّ رأيته يكسرها ويرمي بها فتجتمع فتصير قضيباً.

وعن مرة بن قبيصة بن عبد الحميد، قال: قال لي جابر بن يزيد الجعفي: رأيت مولاي الباقر عليه السلام صنع فيلاً من طين فركبه وطار في الهواء، حتىٰ ذهب إلىٰ مكة عليه ورجع. فلم أُصدق ذلك منه، حتىٰ رأيت الباقر عليه السلام فقلت له: أخبرني جابر عنك بكذا وكذا، فصنع مثله وركب، وحملني معه إلىٰ مكة وردّني.

وعن حكيم بن أسد، قال: لقيت الباقر عليه السلام وبيده عصا يضرب بها الصخر فينبع منه الماء، فقلت: يابن رسول الله، ما هذا؟ قال: (**نبعة من عصا موسىٰ التي يتعجبون منها**).

وعن منصور، قال: كنت أُريد أن أركب البحر، فسألت الباقر فأعطاني خاتماً، فكنت أطرحه في الزورق إذا شئت فيقف، وإن شئت أُطلقه، وإني جئت الدور فسقط لأخ لي كيس في دجلة، فألقيت ذلك الخاتم فخرج وأخرج الكيس بإذن الله.

وعن جابر بن يزيد، قال: خرجت مع أبي جعفر عليه السلام وهو يريد الحيرة، فلما أشرفنا علىٰ كربلاء قال لي: (**يا جابر، هذه روضة من رياض الجنّة لنا ولشيعتنا، وحفرة من حفر جهنم لأعدائنا**).

ثمّ إنّه قضىٰ ما أراد، ثمّ التفت إلي وقال: (**يا جابر**)، قلت: لبّيك يا سيّدي، قال لي: (**تأكل شيئاً؟**) قلت: نعم. قال: فأدخل يده بين الحجارة فأخرج لي تفاحة لم أشم قط رائحة مثلها، لا تشبه رائحة فاكهة الدنيا، فعلمت أنّها من الجنة، فأكلتها، فعصمتني من الطعام أربعين يوماً لم آكل ولم أُحدث»[1].

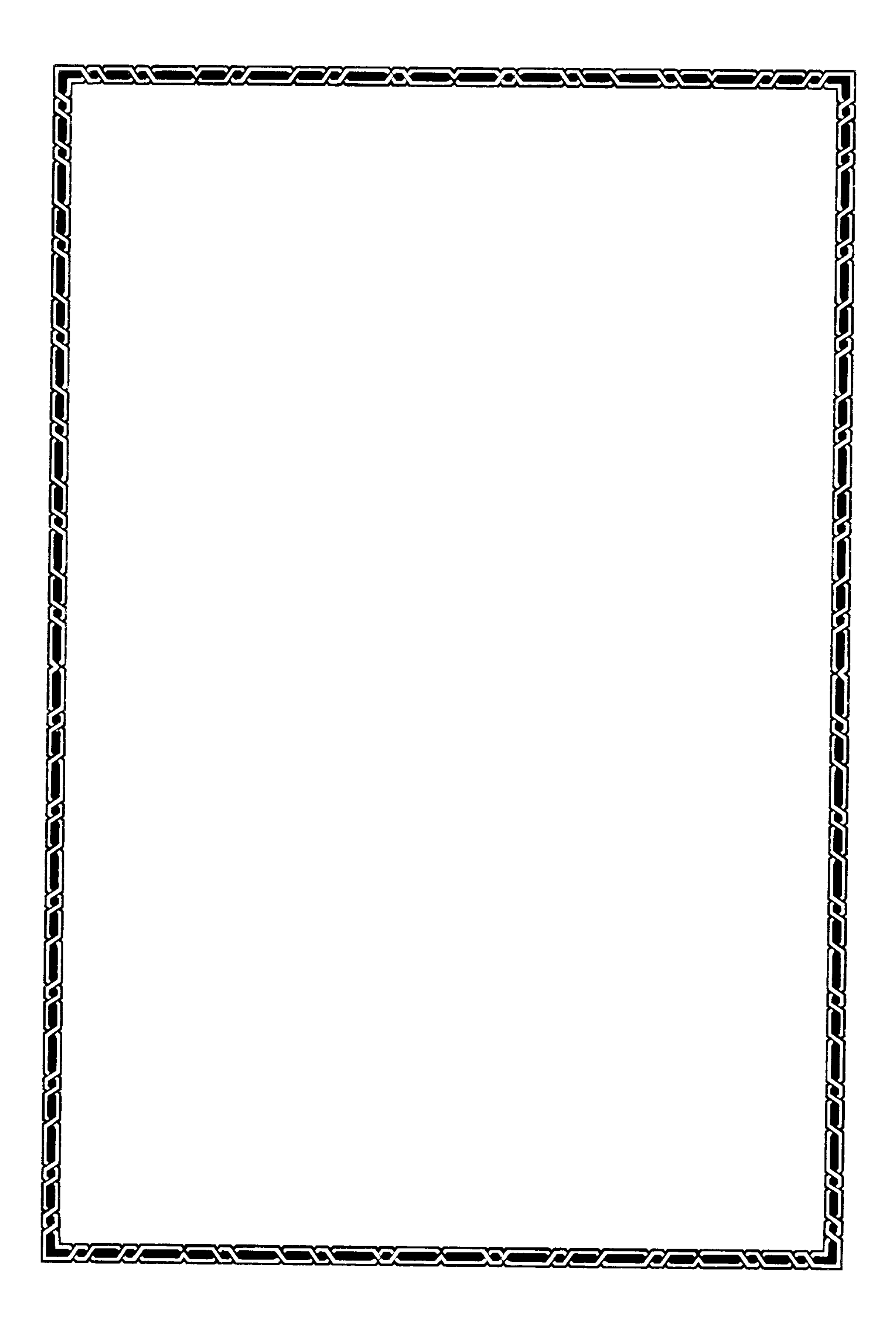
* * *

---

(١) «دلائل الإمامة» ص٢١٩ ـ ٢٢١، ح١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٥، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

الباب السبعون

الإشارة والنص على
أبي عبد الله جعفر بن محمد
الصادق صلوات الله عليهما



أضواء حول الباب

أقول أحاديث الباب [ثمانية][1].

قال كمال الدين محمّد بن طلحة الشافعي من عظمائهم: «الصادق من عظماء أهل البيت وساداتهم، ذو علوم جمة، وعبادة موفورة، وأوراد متواصلة، وزهادة بيّنة. يتتبع معاني القرآن، ويستخرج من بحره جواهره، ويستنتج عجائبه، ويقسم أوقاته علىٰ أنواع الطاعات بحيث يحاسب عليها نفسه. رؤيته تذكّر الآخرة، واستماع كلامه يزهّد في الدنيا، والاقتداء به يورث الجنّة. نور قسماته شاهد أنّه من سلالة النبوة، وطهارة أفعاله تصدع أنّه من ذرية الرسالة. نقل عنه الحديث جماعة، مثل يحيىٰ بن سعيد الأنصاري، وابن جريح، ومالك بن أنس، والثوري، وابن عيينة، وأبي حنيفة، وشعبة، وأيوب السجستاني، وغيرهم».

إلىٰ أن قال: «وهذه نبذة يسيرة مما نقل عنه»[2] انتهىٰ.

وما نقل من الأحاديث والراوين عنه يزيد علىٰ ثلاثة آلاف، كما يظهر لمن يعتني بشأنه وبما ينقل عنه من شيعته وأتباعه.

وقال جماعة من العامة: إنه [مجدد][3] مذهب التشيع، وإليه ينسبون.

---

(١) في الأصل: «سبعة».

(٢) «مطالب السؤول» ج ٢، ص ٥٥، ٥٦، باختصارٍ ما، صححناه علىٰ المصدر.

(٣) في الأصل: «تجدد».

وقال ابن جرير الإمامي في تاريخه: «أولاد الباقر: جعفر بن محمّد، وعلي، وعبد الله، وإبراهيم. وابنته أُم سَلَمة فقط»[١].

وفي كشف الغمة: «ولد أبي جعفر سبعة: الصادق، وعبد الله، وإبراهيم، وعبيد الله، درجاً، وعلي وزينب لأُم ولد، وأُم سَلَمة لأُم ولد. ولم يعتقد أحد في ولده الإمامة إلّا في أبي عبد الله جعفر الصادق عليه السلام»[٢].

❑ الحديث رقم ﴿ ١ ﴾

قوله: ﴿عن أبي الصباح الكناني، قال: نظر أبو جعفر عليه السلام إلىٰ أبي عبدالله يمشي، فقال: ترىٰ هذا؟ هذا من الذين قال الله عزّ وجلّ: ﴿ وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ ﴾[٣]﴾.

❑ الحديث رقم ﴿ ٢ ﴾

قوله: ﴿عن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: لمّا حضرت أبي الوفاة قال: يا جعفر، أُوصيك بأصحابي خيراً، قلت: جعلت فداك، والله لأدعنّهم والرجل يكون منهم في المصر فلا يسأل أحداً [شيئاً][٤]﴾.

❑ الحديث رقم ﴿ ٣ ﴾

قوله: ﴿عن سَدير الصيرفي، قال: سمعت أباجعفر عليه السلام يقول: إنّ من سعادة الرجل أن يكون له الولد يعرف فيه شبه خَلقه وخُلقه وشمائله، وإني لأعرف من ابني هذا شبه خَلقي وخُلقي وشمائلي ـ يعني أبا عبدالله عليه السلام ـ﴾.

---

(١) «دلائل الإمامة» ص٢١٧، بتفاوت يسير.

(٢) «كشف الغمة» ج ٢، ص٣٤٣، باختصار، صححناه علىٰ المصدر.

(٣) «القصص» الآية: ٥.

(٤) ليست في المصدر.

الحديث رقم ﴿ ٤ ﴾

قوله: ﴿عن [طاهر][١]، قال: كنت عند أبي جعفر عليه السلام، فأقبل جعفر عليه السلام، فقال أبو جعفر: هذا خير البريّة ـ أو أخيَر ـ ﴾.

الحديث رقم ﴿ ٥ ﴾

قوله: ﴿عن يونس بن يعقوب، عن [طاهر][٢]، قال: كنت عند أبي جعفر عليه السلام، فأقبل جعفر عليه السلام، فقال أبو جعفر: هذا خير البريّة ﴾.

الحديث رقم ﴿ ٦ ﴾

قوله: ﴿ أحمد بن مهران، عن محمد بن علي، عن فضل بن عثمان، عن طاهر، قال: كنت قاعداً عند أبي جعفر، فأقبل جعفر، فقال أبو جعفر: هذا خير البرية ﴾*.

أقول: أمّا وقوع البلاء علىٰ الأئمة واحداً بعد واحد، والابتلاء بهم والمحن، وما وقع بهم من الأعداء، فظاهر لاخفاء فيه، ولا إنكار من أحد يعتريه، بما لم يحلّ بغيرهم؛ توفية لمراتب لا تنال إلّا بذلك، واختباراً للخلق بهم، وتمييزاً للعالم بهم، وغير ذلك من الحكم، كما سبق.

وقد وعد الله ـ ولا خلف لوعده ـ أن يمكّن لهم في الأرض، أي مجموعها، ويجعلهم الوارثين لها، بحيث لا يُعبد فيها غيره، ويظهره علىٰ الدين كلّه[٣]. وهذه من آيات الرجعة، ولا مناص للعامة من الإقرار بها ، لكنّهم جحدوها عناداً، وحرّفوا الآي بما لا تقبله. وجميع عطائه [تفضّل ومنّة][٤].

وفي الدعاء: (وجعل ما امتنّ به علىٰ عباده كفاءً لتأدية حقه)[٥].

---

(١)، (٢) في الأصل: «ظاهر».

(*) لم يرد هذا الحديث في الأصل، استدركناه من المصدر.

(٣) إشارة الىٰ قوله تعالىٰ في: «التوبة» الآية: ٣٣؛ «الفتح» الآية: ٢٨؛ «الصف» الآية: ٩.

(٤) في الأصل: «تفضيل ومنته».

(٥) «مصباح المتهجد» ص١٣٧؛ «بحار الأنوار» ج٨٤، ص٢٧٧، ح٧٠.

و(الخُلق) ـ بالضم ـ الخصال، وبالفتح: الخلقة والصفة الظاهرة.

ومعلوم أنّ المشابهة صفة وشخصاً دال علىٰ القرب منه وتمام السعادة فيه، وإن كان قد يقع الشبه لأحد الأعمام أو الأخوال أو الآباء الحداد[1]، لكن الشبه السابق فيه دفع لكلام الجهّال، فلذا كان من السعادة.

و(الشمائل) صفات الطبع، و (خير) أفعل تفضيل، والأكثر علىٰ حذف الهمزة علىٰ غير القياس، وقد تستعمل مع الهمزة علىٰ |القياس|، وبه أحد الروايتين.

❑ الحديث رقم ﴿ ٧ ﴾

قوله: ﴿عن جابر بن يزيد الجعفي، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: سئل عن القائم، فضرب بيده علىٰ أبي عبد الله عليه السلام فقال: هذا والله قائم آل [بيت][2] محمّد.

قال عنبسة: فلما قُبض أبو جعفر دخلت علىٰ أبي عبد الله عليه السلام فأخبرته بذلك، فقال: صدق جابر، ثمّ قال: لعلكم ترون أن ليس كلّ إمام هو القائم بعد الإمام الذي كان قبله﴾.

❑ الحديث رقم ﴿ ٨ ﴾

قوله: ﴿عن عبد الأعلىٰ، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: إنّ أبي استودعني ما هناك. فلمّا حضرته الوفاة قال: ادع لي شهوداً. فدعوت له أربعة من قريش، فيهم نافع مولىٰ عبدالله بن عمر، فقال: اكتب، هذا ما أوصىٰ به يعقوب بنيه ﴿ يَابَنِيَّ إِنَّ اللهَ اصْطَفَىٰ لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُسْلِمُونَ ﴾[3]، وأوصىٰ محمّد بن علي إلىٰ جعفر بن محمد، وأمره أن يكفنه في بُرده الذي كان يصلّي فيه الجمعة، وأن يعمّمه بعمامته، وأن

---

(١) يقال: «رجل حديد وحُداد، من قوم أحِدّاء وأحِدّة وحِداد، يكون في اللّسن والفهم والغضب». انظر: «لسان العرب» ج ٣، ص ٨٠، مادة «حدد».

(٢) ليست في المصدر.

(٣) «البقرة» الآية: ١٣٢.

يربّع قبره ويرفعه أربع أصابع، وأن يحلّ عنه أطماره عند دفنه. ثمّ قال للشهود: انصرفوا رحمكم الله.

فقلت له: يا أبت ـ بعدما انصرفوا ـ ما كان في هذا بأن تشهد عليه؟ فقال: يا بني، كرهت أن تغلب وأن يقال: إنه لم يوص إليه، فأردت أن تكون لك الحجّة».

أقول: (الأطمار) جمع طِمْر ـ بالكسر ـ الثوب والكساء من غير الصوف[1].

ومعلوم أنّه اذا لم يجعل له وصيّاً ظاهراً مشهوراً ربما يغلب أئمة الجور وبعض الورثة، فيقيمون له وصيّاً على أموره، وهو لا يكون إلّا الإمام، فلذا أوصى واستدعى بشهود يعرفونهم ويقبلونهم.

وهم عليهم السلام كملاً قائمون بأمره على أكمل قيام يمكن، في كلّ واحد واحد، فكلّ منهم قائم، فلا يخرجون عن أمره فعلاً وقولاً، ففعلهم واجب أو مندوب، وتركهم حرام أو مكروه، ويتركون المستحب تارة، أو يفعلون المكروه؛ لأمر خاصّ بهم؛ إما واجب أو مندوب.

نعم، القائم الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً، بعد أن ملئت ظلماً وجوراً، ويزيح الكرب عن جميع الأنبياء والأوصياء، ويأخذ الثار، هو الإمام الثاني عشر صاحب هذا العصر، اللهم عجّل فرجه، وعجّل الفرج لنا به.

ولا ينافي كونهم قوّامين ما ورد ممّا يوهم ثبوت النقص لهم، كما سبق في المجلّد السابع وغيره، فراجعه.

ولا ينافي القيام بالأمر تركهم الجهاد بالسيف في بعض الأحيان؛ لما عرفت مكرراً، وكذا بالنسبة إلى الأنبياء وأوصيائهم.

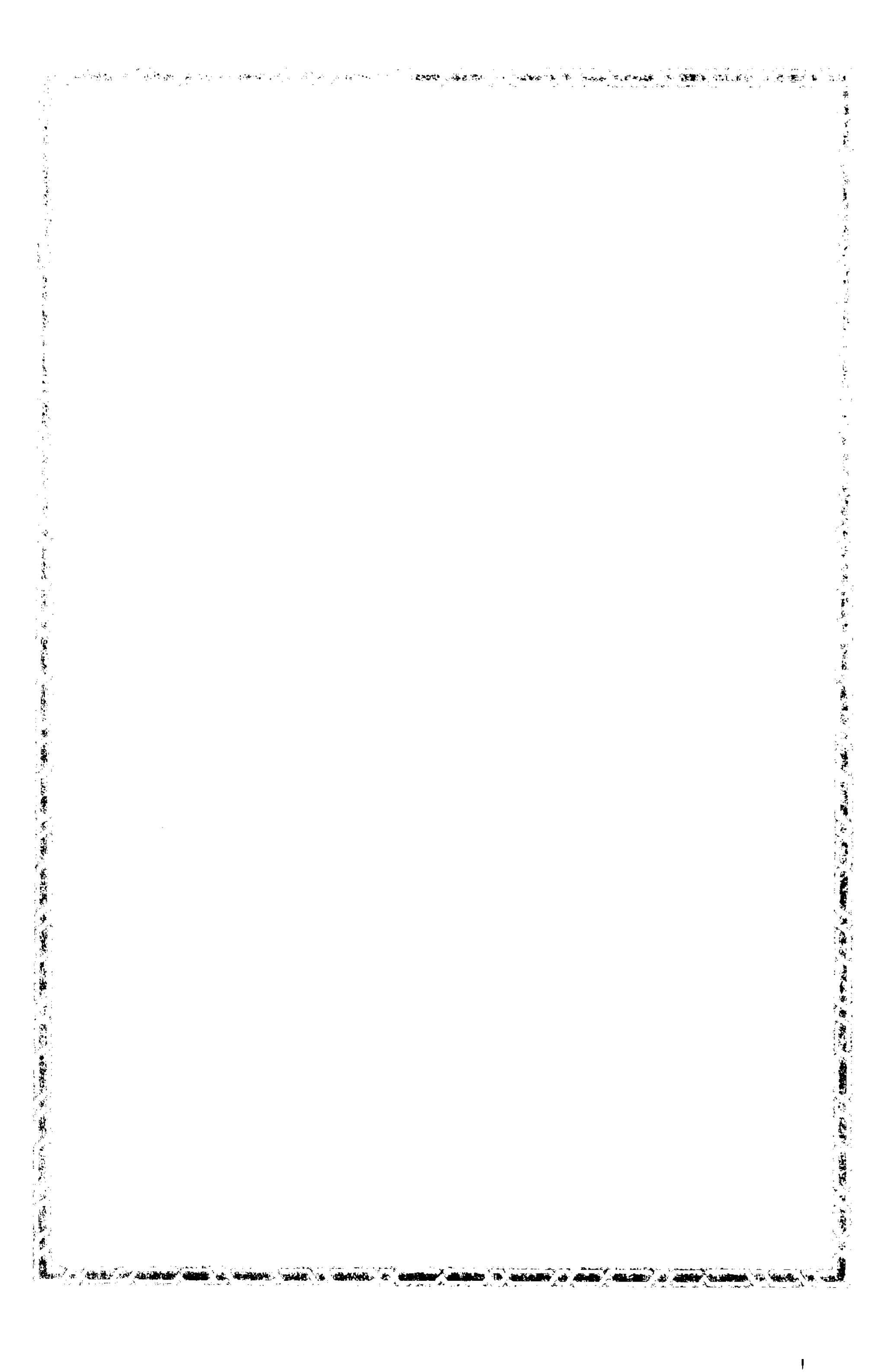
وفي الزيارة الجامعة الكبرى: (القوّامون بأمره)[2]. وسبق البيان مبسوطاً.

* * *

---

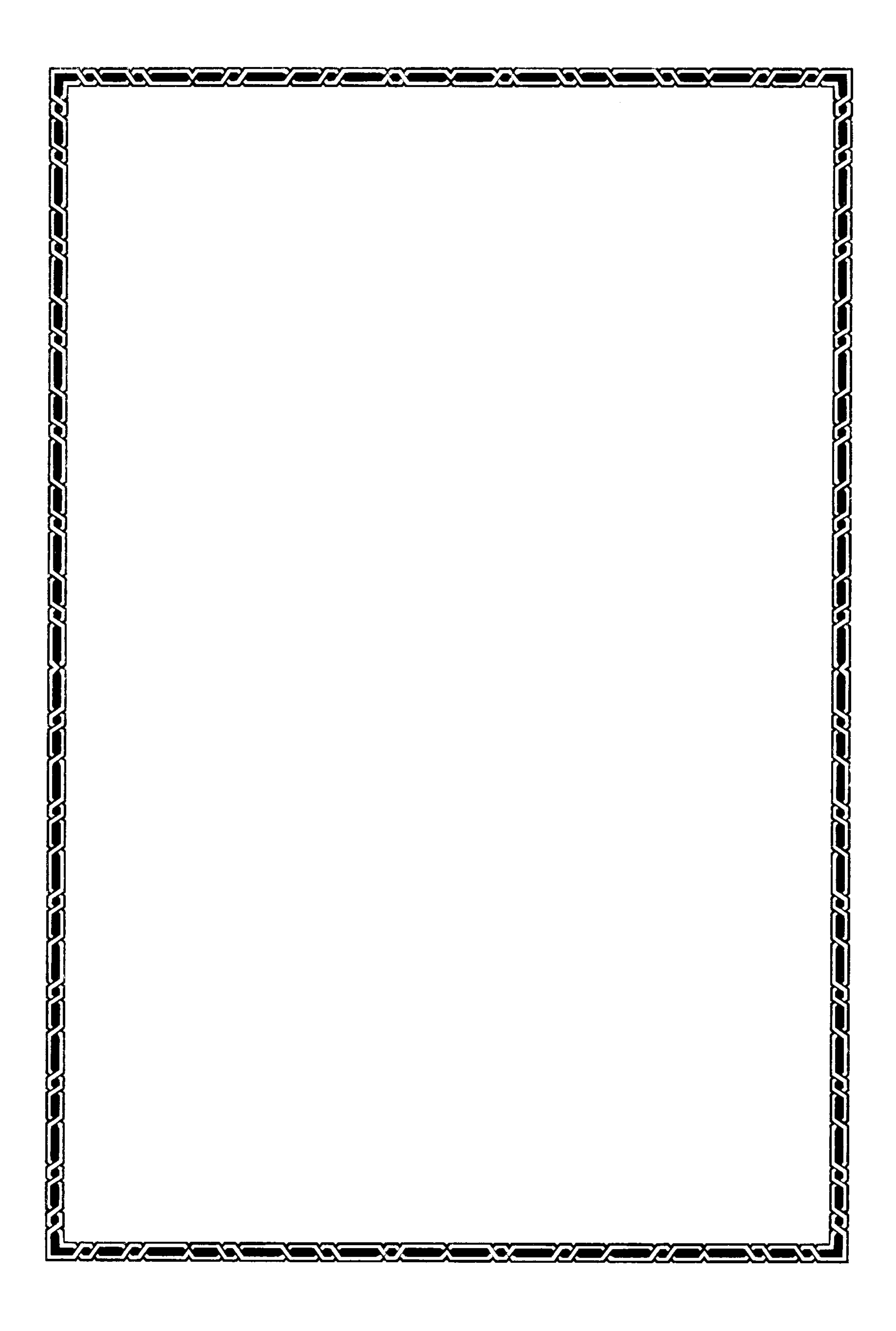
(١) انظر: «لسان العرب» ج٨، ص٢٠٠، مادة «طمر».

(٢) «تهذيب الأحكام» ج٦، ص٩٧، ح١٧٧.



الباب الحادي والسبعون

الإشارة والنص على أبي الحسن موسى عليه السلام



أضواء حول الباب

أقول أحاديث الباب ستة عشر. فضله وظهور المعاجز منه في العلم وغيره مشتهر بلا خفاء، حتىٰ من الأعداء، منهم [نور الدين][1] المالكي في «الفصول المهمة»[2] وغيره، فراجعها.

وذَكر أن أولاد الصادق سبعة، ستة ذكور وبنت واحدة، وقيل: أكثر، وأسماؤهم: موسىٰ الكاظم، وإسماعيل، ومحمّد، وعلي وعبد الله، وإسحاق، وأُم فروة[3].

ونُقل[4] **عن الحافظ عبد العزيز بن الأخضر الجنابذي** أن ولده: إسماعيل، وعبد الله، وأُم فروة، وأُمهم فاطمة بنت الحسين الأثرم بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام، وموسىٰ الكاظم، وأُمه أُم ولد، وإسحاق، ومحمّد، وفاطمة، ويحيىٰ، والعبّاس، وأسماء، وفاطمة، لأُمهات أولاد شتىٰ.

وفي كشف الغمة، عن المفيد في الإرشاد[5]: «أولاده عشرة: إسماعيل؛ وعبد الله، وأُم فروة، وأُمهم فاطمة بنت الحسين بن علي بن الحسين بن علي عليه السلام، وموسىٰ، وإسحاق، ومحمّد، لأُم ولد، والعباس، وعلي، وأسماء، وفاطمة، لأُمهات أولاد شتىٰ.

---

(١) في الأصل: «كمال الدين».
(٢) «الفصول المهمة» ص ٢٣١.
(٣) «الفصول المهمة» ص ٢٣٠.
(٤) «كشف الغمة» ج ٢، ص ٣٧٤.
(٥) «الإرشاد» ضمن «سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد» ج ١١ / ٢، ص ٢٠٩.

وكان إسماعيل أكبر ولده ويحبّه حباً شديداً، وقال قوم من الشيعة: إنّه القائم بعد أبيه. فمات بالعريض، وحمل علىٰ رقاب الرجال إلىٰ أبيه بالمدينة. ولما مات انصرف القائل بإمامته بعد أبيه عنه.

وقوم ذهبوا إلىٰ حياته، فلما مات الصادق عليه السلام انتقل فريق منهم إلىٰ القول بإمامة موسىٰ عليه السلام، وافترق الباقون فرقتين، فرقة رجعوا عن حياة إسماعيل، وقالوا بإمامة ابنه محمّد بن إسماعيل؛ ظنّاً منهم أنّها كانت في أبيه، والابن أحقّ بالإمامة من الأخ.

وفريق بقوا علىٰ حياته، وهم الآن شذّاذ لا يعرف منهم أحد.

وهذان الفريقان يسميان بالإسماعيليّة، والمعروف منهم الآن أنّهم القائلون بإمامة إسماعيل، وبعده ولده، وهكذا.

وكان عبد الله بن جعفر أكبر إخوته بعد إسماعيل، وكان متهماً بالخلاف لأبيه في الاعتقاد، وأنّه يخالط الحشويّة ويميل إلىٰ المرجئة. وادعىٰ الإمامة بعد أبيه، واحتج بأنّه الأكبر، وتبعه علىٰ ذلك قوم، ورجع أكثرهم بعدُ إلىٰ إمامة أخيه موسىٰ؛ لمّا رأوا البراهين والدلائل فيه. والذي بقي معه هم الفطحيّة، ولزمهم هذا الاسم لأن عبد الله أفطح الرجلين، أو لأن داعيهم إلىٰ إمامته هو عبد الله بن أفطح.

وكان إسحاق بن جعفر من أهل الفضل والورع والصلاح، روىٰ عنه الناس الحديث، وكان قائلاً بإمامة أخيه موسىٰ، وروىٰ عن أبيه النص بالإمامة علىٰ أخيه.

وكان محمّد بن جعفر عليه السلام سخياً شجاعاً، يصوم يوماً ويفطر يوماً، ويرىٰ رأي الزيدية في الخروج بالسيف.

وكان العبّاس بن جعفر فاضلاً نبيلاً»[1] انتهىٰ ما نقلناه من كلامه.

وقال الشهرستاني في الملل والنحل: « ***الناووسيّة*** أتباع رجل يقال له: ناووس، وقيل: نسبوا إلىٰ قرية ناووسا، قالت: الصادق عليه السلام حي لم يمت ولن يموت، وهو القائم [وهؤلاء ينكرون ما بعد الصادق عليه السلام][2].

والأفطحيّة قالوا بانتقال الإمامة من الصادق إلىٰ ابنه عبدالله الأفطح، وهو أخو إسماعيل

(١) «كشف الغمة» ج ٢، ص ٣٩٤ ـ ٣٩٨، باختصار، صححناه علىٰ المصدر.

(٢) ليست في المصدر.

لأبويه، قالوا: هو تولىٰ غسله، وجلس مجلسه، وأخذ سلاحه. وما عاش بعد أبيه إلّا سبعين يوماً، ولم يعقب ذَكَراً.

والشُّمَيطيّة أتباع يحيىٰ بن أبي شميط، قالوا: إن جعفراً قال: إن صاحبكم اسمه اسم نبيّكم، وقد قال والده: إن ولد لك ولد فسميته باسمي فهو الإمام، فالإمام بعده ابنه محمد.

والإسماعيلية الواقفة قالوا: إنّ الإمام بعد جعفر إسماعيل، نصاً عليه باتفاق أولاده، إلّا إنهم اختلفوا في موته في حال حياة أبيه، فبعض أنّه لم يمت، وأظهر موته تقية من خلفاء بني العبّاس. وبعض قال بصحة موته، والنص لا يردّ، بل فائدته بقاء الإمامة في أولاد المنصوص عليه دون غيرهم، فالإمامة في أولاد إسماعيل. ويقال لهؤلاء: المباركيّة.

ثمّ منهم من وقف علىٰ محمّد بن إسماعيل، وقالوا برجعته بعد غيبته، ومنهم من ساق الإمامة في المستورين منهم، ثمّ في الظاهرين القائمين من بعدهم، وهم الباطنيّة»[١].

وجميع هذه الفرق لم يشترطوا في الإمام الشروط السابقة كما عليه الإماميّة، ولم يتول أمر الصادق إلّا الكاظم، وهو مستودع السلاح ومواريث الأنبياء، ومنه ظهر الفضل والمعاجز وانتشرت واشتهرت، فهو الإمام، والاثنا عشريّة لا تتوقف في ذلك.

وممن نقل فضله وورعه ومعاجزه من العامّة: ابن طلحة الشامي[٢]، والحافظ، ونقله السيّد نور الدين[٣] عن جملة من علمائهم.

وأين عبد الله وإسماعيل من منصب الإمامة ؟! وما نقله عنه من يعتني به لا توجب أقل مراتب العدالة، ولكنّهم أقاموه بهواهم، [فسلبوا][٤] شروط الإمامة عن موضعها، لأن من أقاموه [يخلو][٥] عنها، وجعلوا ما فيه من النقائص لا يضرّ بها. ومما سبق في المجلّد السابع وغيره يظهر لك بطلان هذه الأقوال.

❏ الحديث رقم ﴿ ١ ﴾

قوله: ﴿عن [الفيض][٦] بن المختار، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: خذ

---

(١) «الملل والنحل» ج١، ص١٩٥ – ١٩٧، باختصار، صححناه علىٰ المصدر.

(٢) «مطالب السؤول» ج٢، ص٦١.

(٣) «الفصول المهمة» ص٢٣١.

(٤) في الأصل: «فسبلوا».

(٥) في الأصل: «نسخ».

(٦) في الأصل: «العيص».

بيدي من النار، من لنا بعدك ؟ فدخل عليه أبو إبراهيم وهو يومئذ غلام، فقال: هذا صاحبكم فتمسّك به ﴾.

❑ الحديث رقم ﴿ ٢ ﴾

قوله: ﴿عن معاذ بن كثير، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: قلت له: اسأل الله الذي رزق أباك منك هذه المنزلة أن يرزقك من عقبك قبل الممات مثلها، فقال: قد فعل الله ذلك، قال: قلت: من هو، جعلت فداك ؟ فأشار إلىٰ العبد الصالح ـ وهو راقد ـ فقال: هذا الراقد، وهو غلام ﴾.

❑ الحديث رقم ﴿ ٣ ﴾

قوله: ﴿عن عبد الرحمن بن الحجاج، قال: سألت عبد الرحمن في السنة التي أُخذ فيها أبو الحسن [الماضي] عليه السلام، فقلت له: إنّ هذا الرجل قد صار في يد هذا، وما ندري إلىٰ ما يصير، فهل بلغك عنه في أحد من ولده شيء ؟ فقال لي: ما ظننت أن أحداً يسألني عن هذه المسألة، دخلت علىٰ جعفر بن محمّد عليه السلام في منزله، فإذا هو في بيت كذا في داره في مسجد له وهو يدعو، وعلىٰ يمينه موسىٰ بن جعفر عليه السلام يؤمّن علىٰ دعائه، فقلت له: جعلني الله فداك، قد عرفت انقطاعي إليك وخدمتي لك، فمن ولي الناس بعدك ؟ فقال: إنّ موسىٰ قد لبس الدرع وساوىٰ عليه، فقلت له: لا أحتاج بعد هذا إلىٰ شيء ﴾.

❑ الحديث رقم ﴿ ٤ ﴾

قوله: ﴿عن المفضّل بن عمر، قال: كنت عند أبي عبدالله عليه السلام، فدخل أبو إبراهيم وهو غلام، فقال: استوصِ به، وضعْ أمره عند من تثق به من أصحابك ﴾.

الحديث رقم ﴿٥﴾

قوله: ﴿عن يعقوب بن جعفر [الجعفري] قال: حدّثني إسحاق بن جعفر، قال: كنت عند أبي يوماً، فسأله علي بن [عمر بن] علي فقال: جعلت فداك، إلىٰ من نفزع ويفزع الناس بعدك؟ فقال: إلىٰ صاحب الثوبين الأصفرين والغديرتين ـ يعني الذؤابتين ـ وهو الطالع عليك من [هذا] الباب، يفتح [البابين بيده][1] جميعاً. فما لبثنا أن طلعت علينا كفّان آخذة بالبابين، ففتحهما، ثمّ دخل علينا أبو إبراهيم عليه السلام﴾.

الحديث رقم ﴿٦﴾

قوله: ﴿عن صفوان الجمّال، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: [قال] له منصور بن حازم: بأبي أنت وأمّي، إنّ الأنفس يغدا عليها ويراح، فإذا كان ذلك فمن؟ فقال أبو عبد الله: إذا كان [ذلك] فهو صاحبكم ـ وضرب بيده علىٰ منكب أبي الحسن عليه السلام الأيمن، فيما أعلم، وهو يومئذ خماسي، وعبد الله [بن جعفر] جالس معنا ـ﴾.

أقول: وظاهر الحديث الثالث أنّ تساوي الدرع علامة الإمامة، وسبق في المجلّد السابق أنّ تساويها علامة الخروج، وسبق بيان التوفيق فراجعه. ويحتمل كونها علامة لهما، فتستوي في الحالتين إذا أُريد الاختبار بها، بخلافه في غيرهما، ووقت الحرب داخل في التساوي.

و (الأنفس يغدا عليها ويراح) أي يقع عليها الحوادث وقت الغدو والرواح، ومنها الموت، والمراد مطلق الزمان عليها.

يقال: «غلامٌ خُماسِيّ، أي طوله خمسة أشبار، ولا يقال: سداسي ولا سباعي؛ فإنه إذا بلغ ستة أشبار فهو رجل»[2].

---

(١) في الأصل: «الباب بيديه».

(٢) «القاموس المحيط» ج٢، ص٢٠٧، بتفاوت يسير.

❑ الحديث رقم ﴿٧﴾

قوله: ﴿عن عيسىٰ بن عبد الله بن محمّد بن عمر بن علي بن أبي طالب، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قلت له: إن كان كونٌ ـ ولا أراني الله ذلك ـ فبمن أأتم؟ قال: فأومأ إلىٰ ابنه موسىٰ، قلت: فإن حدث بموسى حدث فبمن أأتم؟ قال: بولده، قلت: فإن حدث بولده حدث وترك أخاً كبيراً وابناً صغيراً، فبمن؟ قال: بولده، ثمّ قال: هكذا أبداً. قلت: فإن لم أعرفه ولا أعرف موضعه؟ قال: تقول: اللهم إني أتولىٰ من بقي من حججك من ولد [الإمام الماضي][1]، فإن ذلك يجزيك إن شاء الله﴾.

❑ الحديث رقم ﴿٨﴾

قوله: ﴿عن المفضّل بن عمر، قال: ذكر أبو عبد الله عليه السلام أبا الحسن عليه السلام ـ وهو يومئذ غلام ـ فقال: هذا المولود الذي [لم] يولد فينا مولود أعظم بركة علىٰ شيعتنا منه، ثمّ قال لي: لا تجفوا إسماعيل﴾.

❑ الحديث رقم ﴿٩﴾

قوله: ﴿عن فيض بن المختار، في حديث طويل في أمر أبي الحسن عليه السلام، حتىٰ قال له أبو عبد الله: هو صاحبك الذي سألت عنه، فقم إليه فأقرّ له بحقه. فقمت حتىٰ قبّلت رأسه ويده، ودعوت الله عزّ وجلّ [له]. فقال [له][2] أبو عبد الله: أما إنه لم يؤذن لنا في أول منك.

قال: قلت: جعلت فداك، فأُخبر به أحداً؟ فقال: نعم، أهلك وولدك. وكان معي أهلي وولدي ورفقائي، وكان يونس بن ضبيان من رفقائي، فلمّا أخبرتهم حمدوا الله عزّ وجلّ، وقال يونس: لا والله حتىٰ أسمع ذلك منه. وكانت به عجلة، فخرج فاتبعته، فلما انتهيت إلىٰ الباب سمعت

---

(١) في الأصل: «الماضين».

(٢) ليست في المصدر.

أبا عبد الله عليه السلام يقول له ـ وقد سبقني إليه ـ: يا يونس، الأمر كما قال لك فيض. قال: فقال: سمعت وأطعت، فقال لي أبو عبد الله: خذه إليك يا فيض ﴾.

❏ الحديث رقم ﴿ ١٠ ﴾

قوله: ﴿ عن [طاهر][1]، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: كان أبو عبد الله يلوم عبد الله ويعاتبه ويعظه ويقول: ما منعك أن تكون مثل أخيك، فو الله إني لأعرف النور في وجهه؟ فقال عبد الله: لِمَ، أليس أبي وأبوه واحداً، وأُمي وأُمه واحدة؟ فقال له أبو عبد الله عليه السلام: إنه من نفسي، وأنت ابني ﴾.

أقول: سؤاله عمّن يأتم لا يدل علىٰ أنّه لا يعرفه قبلُ، فصدر زيادة التأكيد، ولو فرض جهله بالباقي لا محذور منه علىٰ المذهب.

وقوله آخر الحديث: «فإن لم أعرفه ولا أعرف موضعه»... إلىٰ آخره، إما لبيان الإمكان لا الوقوع، وكثيراً ما سأل السائل عن ذلك، أو أن هذا بحسب بادئ الأمر ساعة الموت، قبل السؤال والاتصال به، أو يكون بالنسبة إلىٰ العاجز الجامد الفهم، وإلّا فالأرض لا تخلو منه أبداً زمن التكليف.

وفي إرشاد المفيد، في رواية طاهر: «وأصلي وأصله واحداً»[2].

وفي ربيع الشيعة * ـ لابن طاوس ـ: «فقال عبد الله: أليس أبوه واحداً، وأصلي وأصله واحداً»[3] انتهىٰ.

فإما لفظ (الأُم) هنا غلط من النسّاخ، أو يراد بها الأصل بالمعنىٰ اللغوي لا بمعنىٰ الوالدة؛ فليس أُمهما واحدة قطعاً، وأُم كلّ شيء أصله، وفيه ضعف ظاهر، أو يراد بالأُم حوّاء.

---

(١) في الأصل: «ظاهر».

(٢) «الإرشاد» ضمن «سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد» ج ١١ / ٢، ص٢١٨، صححناه علىٰ المصدر.

(*) كتاب «ربيع الشيعة» من المرجّح أنه نفس كتاب «إعلام الورىٰ» للشيخ الطبرسي. انظر: «بحار الأنوار» ج ١، ص ٣١؛ «الذريعة» ج ٢، ص ٢٤٠، الرقم: ٩٥٧؛ ج ١٠، ص ٧٥، الرقم: ١٣١.

(٣) انظر: «إعلام الورىٰ» ج ٢، ص ١٣، بتفاوت يسير.

وإسماعيل رجل صالح جليل القدر، ولم يقل عليه السلام فيه بالإمامة، ولا خفي حاله عليه عليه السلام، ومات قبلُ [ليتبين][١] به عدم إمامته عند مدّعيها له.

وقوله: (إنه من نفسي) أي هو أب روحاني وجسماني، [وجسمانيته][٢] بحكم [روحانيته][٣]، [فماهيته][٤] طوع أمره؛ لأنه لا [ماهية][٥] له، بخلاف [البنوة][٦] فهي لا توجب ذلك القرب. فظهر الفرق بينهما، واختص هو بالإمامة دونه.

❑ الحديث رقم ﴿١١﴾

قوله: ﴿عن يعقوب السرّاج، قال: دخلت علىٰ أبي عبدالله عليه السلام وهو واقف علىٰ رأس أبي الحسن موسىٰ عليه السلام وهو في المهد، فجعل يسارّه طويلاً، فجلست حتىٰ فرغ، فقمت إليه، فقال لي: ادن من مولاك [فسلّم]، فدنوت [منه][٧]، فسلّمت عليه فردّ علي السلام بلسان فصيح، ثمّ قال لي: اذهب فغيّر اسم ابنتك التي سمّيتها أمس؛ فإنه اسم يبغضه الله وكانت[٨] [ولدت] لي ابنة سميتها بالحميراء، فقال أبو عبد الله عليه السلام: انته إلىٰ أمره ترشد، فغيّرت اسمها﴾.

❑ الحديث رقم ﴿١٢﴾

قوله: ﴿عن سليمان بن خالد، قال: دعا أبو عبد الله عليه السلام أبا الحسن يوماً ـ ونحن عنده ـ [فقال لنا:] عليكم بهذا، فهو والله صاحبكم بعدي﴾.

❑ الحديث رقم ﴿١٣﴾

قوله: ﴿عن أبي أيوب النحوي، قال: بعث إليّ أبو جعفر المنصور في جوف الليل ، فأتيته فدخلت عليه وهو جالس علىٰ كرسي، وبين يديه

---

(١) في الأصل: «لتبيين».
(٢) في الأصل: «وجسمانية».
(٣) في الأصل: «روحانيه».
(٤) في الأصل: «فهيئة».
(٥) في الأصل: «مهيئة».
(٦) في الأصل: «النبوية».
(٧) ليست في المصدر.
(٨) في المصدر: «وكان».

شمعة، وفي يده كتاب. قال: فلما سلّمت عليه رمىٰ بالكتاب إليّ وهو يبكي، فقال لي: هذا كتاب محمد بن سليمان، يخبرنا أن جعفر بن محمّد [قد] مات، فإنّا لله وإنّا إليه راجعون ـ ثلاثاً ـ وأين مثل جعفر ؟ ثمّ قال لي: اكتب، [قال:] فكتبت صدر الكتاب، ثمّ قال: اكتب، إن كان أوصىٰ إلىٰ رجل واحد بعينه فقدّمه واضرب عنقه. قال: فرجع إليه الجواب أنّه قد أوصىٰ إلىٰ خمسة، واحدهم أبو جعفر المنصور، ومحمّد بن سليمان، وعبد الله، وموسىٰ، وحميدة ﴾.

❑ الحديث رقم ﴿ ١٤ ﴾

قوله: ﴿ علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن النضر بن سويد، بنحو من هذا، إلّا إنه ذكر أنّه أوصىٰ إلىٰ أبي جعفر المنصور، وعبد الله، وموسىٰ، ومحمد بن جعفر، ومولىٰ لأبي عبد الله. قال: فقال أبو جعفر: ليس إلىٰ قتل هؤلاء سبيل ﴾.

أقول: هو عليه السلام لم يوص إلّا إلىٰ موسىٰ، وهو معروف عند شيعته، لكنّه عليه السلام جعلها في خمسة ظاهراً؛ لحكمة ظاهرة من الحديث، وهي التقية من المنصور علىٰ من بعده، وهذا من معجزاته عليه السلام.

ونهيه عن الحميراء إمّا عن هذا الاسم، وهي التي خرجت علىٰ يوشع بن نون وصي موسىٰ وحاربته[1]، ويعمّ فلانة، وكان صلى الله عليه وآله كثيراً ما يسمّيها بالحميراء، فهي حميراء هذه الأمة، خرجت علىٰ وصيه وحاربته في قضية البصرة، أو إشارة إلىٰ فلانة، ويعمّ غيرها بسببها. وتسمية بعضهم باسمها بعضَ بناته تقية.

و(يسارّ الرجل) يناجيه[2]. وليس طفولتهم كغيرهم وإن كانوا يبكون ويعالجون حال الطفوليّة، وغير ذلك.

---

(١) انظر: «كمال الدين» ص٢٧، وفيه: «فإن يوشع بن نون وصي موسىٰ عاش بعد موسىٰ ثلاثين سنة، وخرجت عليه صفراء بنت شعيب زوجة موسىٰ عليه السلام».

(٢) انظر: «لسان العرب» ج٦، ص٢٣٥، مادة «سرر».

ولعن الله المنصور؛ هو القاتل له، ﴿ يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللهِ ﴾[1]. ويريد بالواحد: موسىٰ. فويل لمن كذبته فعاله، وهو كما قال الله: ﴿ وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْماً وَعُلُوّاً ﴾[2].

الحديث رقم ﴿ ١٥ ﴾

قوله: ﴿عن صفوان الجمّال، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صاحب هذا الأمر، فقال: إنّ صاحب هذا الأمر لا يلهو ولا يلعب. وأقبل أبو الحسن موسىٰ عليه السلام وهو صغير ـ ومعه عَناق مكية وهو يقول [لها]: اسجدي لربّك ـ فأخذه أبو عبد الله وضمّه إليه وقال: بأبي وأمي [من] لا يلهو ولا يلعب﴾.

الحديث رقم ﴿ ١٦ ﴾

قوله: ﴿عن فيض بن المختار، قال: إني لعند أبي عبد الله عليه السلام إذ أقبل أبو الحسن موسىٰ عليه السلام وهو غلام، فالتزمته وقبّلته، فقال أبو عبد الله: أنتم السفينة وهذا ملّاحها. قال: فحججت من قابل ومعي ألفا دينار، فبعثت بألف إلىٰ أبي عبد الله عليه السلام وألف إليه، فلما دخلت إلىٰ أبي عبد الله قال: يا فيض، عدلته بي؟ قلت: إنّما فعلت ذلك لقولك، فقال: أما والله ما أنا فعلت ذلك، بل الله عزّ وجلّ فعله به﴾.

أقول: (العَناق) ـ كسَحاب ـ الأُنثىٰ من أولاد المعز، والجمع: أعنُقٌ وعُنوقٌ[3]. والأئمة عليهم السلام لا يغفلون عن الله في حالة ولو في الطفوليّة، ومعهم [روح][4] قدس، فلا يلهون ولا يلعبون، ولهذا يأمر عليه السلام العَناق بالسجود لله.

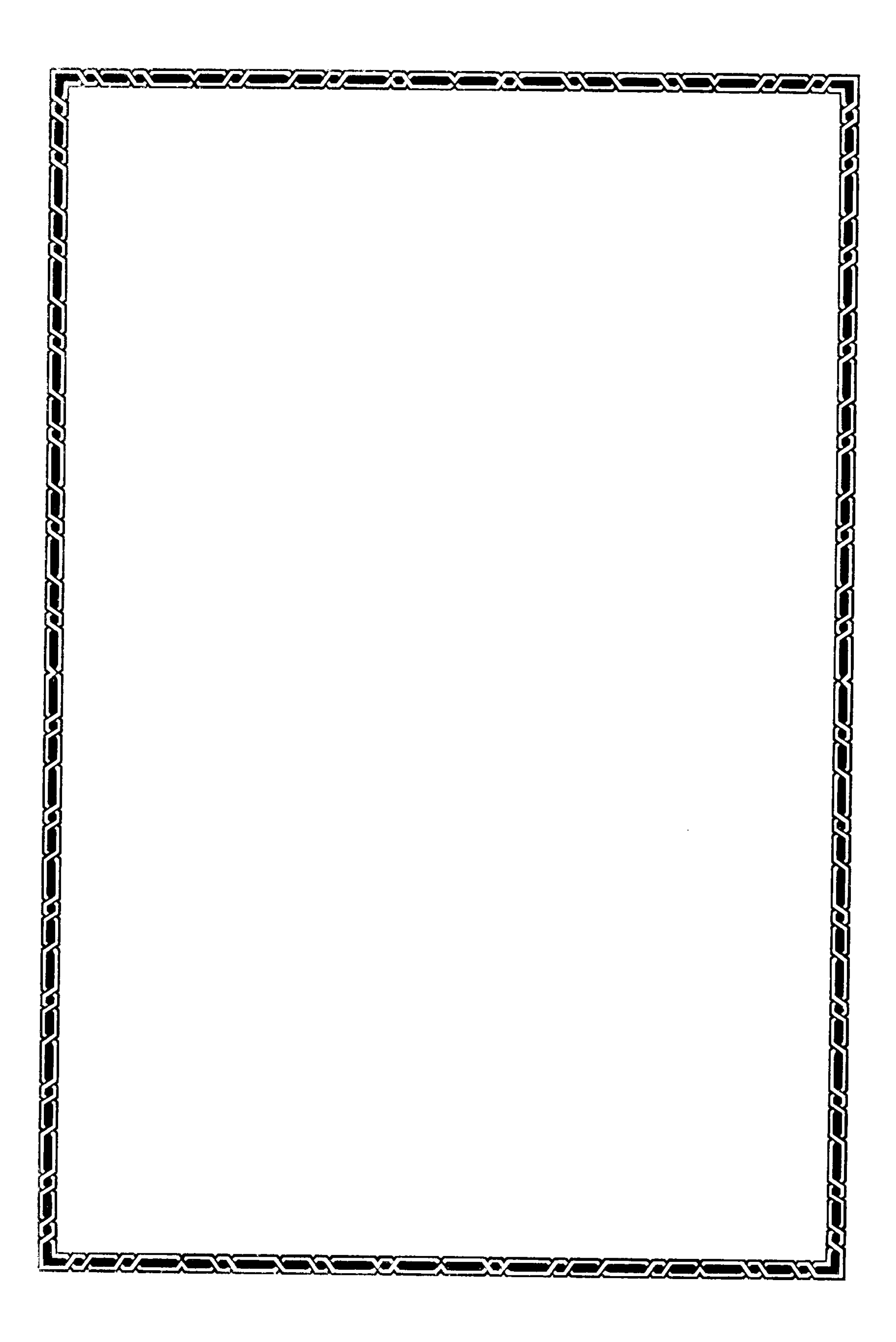
❋ ❋ ❋

---

(١) «النساء» الآية: ١٠٨.
(٢) «النمل» الآية: ١٤.
(٣) «القاموس المحيط» ج ٣، ص ٣٨٩.
(٤) في الأصل: «رئوس».

الباب الثاني والسبعون

الإشارة والنص على أبي الحسن الرضا عليه السلام



أضواء حول الباب

أقول أحاديث الباب [ستة عشر][1]، وعلم الرضا عليه السلام وفضله وجمعه لجميع الكمال ظاهر مشتهر، وكذا طهارته ونزاهته من جميع المآثمّ، سارٍ به البادي والحاضر، ومعاجزه ظاهرة للفاضل والقاصر، فهو من الصفوة العلية والشجرة الإلهيّة التي يكاد نور العلم اللدني منه ينفجر ويضيء ولو لم تمسسه نار، فهو الإمام المؤيد المنصور، والشاهد علىٰ العباد يوم التناد، وله ألقاب كثيرة، منها: الرضا.

علة تسميته عليه السلام

في العلل، عن أحمد بن أبي نصر البزنطي، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام ـ محمّد بن علي ـ الثاني: إن قوماً من مخالفيكم يزعمون أن أباك إنّما سمّاه المأمون الرضا لما رضيه لولاية العهد ؟ فقال عليه السلام: (**كذبوا والله وفجروا؛ بل الله تعالىٰ سمّاه الرضا لأنه كان رضي لله في سمائه، ورضي لرسوله والأئمة بعده في أرضه**).

قال: فقلت له: ألم يكن كلّ واحد من آبائك الماضين عليهم السلام رضي لله عزّ وجلّ ولرسوله والأئمة من بعده ؟ فقال: (**بلىٰ**)، قلت له: فلم سمّي أباك من بينهم الرضا ؟ قال: (**لأنه رضي**

---

(١) في الأصل: «سبعة عشر».

به المخالفون من أعدائه كما رضي الموافقون من أوليائه، ولم يكن ذلك لأحد من آبائه، ولذا سمّي من بينهم الرضا عليه السلام)[١].

ومن معاجزه الظاهرة الجامعة ماظهر منه مع صبيح الديلمي، كمافي التواريخ[٢] وغيرها[٣].

«محمد بن جرير، حدّثنا سفيان، حدّثنا وكيع، قال: رأيت الرضا آخر أيامه فقلت: أُريد أن أُحدّث عنك معجزة فأرنيها، فأخرج لنا ماءً من صخرة، فسقانا وشربت.

وقال عمارة بن زيد: رأيت الرضا فكلمته في صلة رجل، فأعطاني مِخْلاة[٤] تبن، فاستحيت أن أُراجعه، فلما وصلت باب الرجل فتحتها فإذا كلّها دنانير، فاستغنىٰ الرجل وعقبه. فلما كان من غدٍ أتيته، فقلت: يابن رسول الله، إنّ ذلك التبن تحول ذهباً، فقال: (لهذا دفعناه إليك).

وعن سعد بن سلام، قال: أتيت علي بن موسىٰ الرضا، وقد حاس الناس فيه وقالوا: لا يصلح للإمامة، وأبوه لم يوص له. فقعد منا عشرة رجالٍ فكلّموه، فسمعت الجماد من تحته يقول: هو إمامي وإمام كلّ شيء. ودخل مسجد مدينة أبي جعفر المنصور، فرأيت الحيطان والخشب تكلّمه وتسلّم عليه.

وعن عمارة بن زيد، قال: رأيته علىٰ منبر العراق في مدينة المنصور، والمنبر يكلّمه... إلىٰ آخره.

وعن معبد بن جنيد الشامي، قال: دخلت علىٰ الرضا فقلت له: قد كثر الخوض فيك وفي عجائبك، فلو شئت أنبأتني بشيء أُحدّثه عنك، فقال: (وما تشاء؟) فقلت: تحيي لي أبي وأُمي، فقال: (اذهب لمنزلك فقد احييتهما)، فانصرفت فإذا هما أحياء في البيت.

حميد بن سليمان، قال: كنّا مع الرضا عليه السلام، وكانت له جارية تسمّىٰ رابعة، فقال لنا يوماً: (جاءني طير فوقع عندي، أصفر المنقار، ذَلِق اللسان، وكلّمني بلسان وقال: جاريتك هذه تموت قبلك، فماتت الجارية)»[٥].

---

(١) «علل الشرائع» ج ١، ص ٢٧٧، باب ١٧٢، ح ١، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

(٢) «دلائل الإمامة» ص ٣٦٠، ح ٣٠٧. (٣) «عيون أخبار الرضا» ج ٢، ص ٢١٤، ح ٢٢.

(٤) المِخْلاة: مايُجعل فيه الخَلَىٰ ـ وهو الرطب من الحشيش ـ. انظر: «الصحاح» ج ٦، ص ٢٣٣٢، مادة «خلا».

(٥) «دلائل الإمامة» ص ٣٦٢ - ٣٦٣، ٣٦٧، ح ٣٠٩ - ٣١٣، ٣١٩، باختصار، صححناه علىٰ المصدر.

[وقصة صورتي الأسد اللتين في المسند وقلبهما أسدين مفترسين][1] مشهورة، إلىٰ غير ذلك كما يظهر من العيون[2] والكتب السابقة وغيرها.

وعدد أولاد الكاظم سبعة وثلاثون، ذكوراً وإناثاً. كذا في إرشاد المفيد[3].

وقال ابن جرير الطبري: «ولد موسىٰ: الرضا، وفاطمة، لأمّ. والعبّاس، وإبراهيم، والقاسم، لأُمهات شتىٰ. وإسماعيل، وجعفر، وهارون، والحسن، وفاطمة الصغرىٰ، وأحمد، لأُم. ومحمّد، وحمزة، ورقية، لأُم. وعبد الله، وإسحاق، لأُم. وعبيد الله، وزيد، وحسين، والفضل، وسليمان، وحكيمة، وعبّاسة، وقسمة، وأُم فروة، وأسماء، ورُقية، وكلثوم، وأُم جعفر، ولبابة، وزينب، وخديجة، وعلية، وآمنة، وحسينة، وبويمة، وأُم سلمة، ومصونة، وأُم كلثوم، لأُمهات شتىٰ»[4].

الحديث رقم ﴿ ١ ﴾

قوله: ﴿عن الحسين بن نعيم الصحّاف، قال: كنت أنا وهشام بن الحكم وعلي بن يقطين ببغداد، فقال علي بن يقطين: كنت عند العبد الصالح جالساً فدخل عليه ابنه علي، فقال لي: يا علي بن يقطين، هذا عليٌّ سيّد ولدي، أما إني قد نحلته كنيتي. فضرب هشام بن الحكم براحته جبهته، ثمّ قال: ويحك، كيف قلت ؟ فقال علي بن يقطين: سمعت والله منه كما قلت، فقال هشام: أخبرك أنّ الأمر فيه من بعده.

وعن الحسين بن نعيم الصحّاف، قال: كنت عند العبد الصالح ـ وفي نسخة الصفواني: قال: كنت أنا ـ ثمّ ذكر مثله﴾.

---

(١) في الأصل: «وقصة صورة الأسد التي في المسند وقبلها أسد افترس».

(٢) «عيون أخبار الرضا» ج٢، ص١٧١، ح١.

(٣) «الإرشاد» ضمن «سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد» ج١١ / ٢، ص٢٤٤.

(٤) «دلائل الإمامة» ص٣٠٩، صححناه علىٰ المصدر.

❑ الحديث رقم ﴿ ٢ ﴾

قوله: ﴿عن نعيم القابوسي، عن أبي الحسن عليه السلام، أنّه قال: إنّ ابني علياً أكبر ولدي، وأبرّهم عندي، وأحبّهم إليّ، وهو ينظر معي في الجفر، ولم ينظر فيه إلّا نبي أو وصي نبي﴾.

❑ الحديث رقم ﴿ ٣ ﴾

قوله: ﴿وعن داود الرقي، قال: قلت لأبي إبراهيم: جعلت فداك، إني قد كبر سنّي فخذ بيدي من النار، قال: فأشار إلىٰ ابنه أبي الحسن عليه السلام فقال: هذا صاحبكم [من] بعدي﴾.

❑ الحديث رقم ﴿ ٤ ﴾

قوله: ﴿عن محمّد بن إسحاق بن عمار، قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام الأول: ألا تدلّني إلىٰ من آخذ عنه ديني؟ فقال: هذا ابني علي، إنّ أبي أخذ بيدي فأدخلني إلىٰ قبر رسول الله صلى الله عليه وآله فقال: يا بني، إنّ الله عزّ وجلّ قال: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[1]، وإنّ الله عزّ وجلّ إذا قال قولاً وفىٰ به﴾.

❑ الحديث رقم ﴿ ٥ ﴾

قوله: ﴿عن داود الرقي، قال: قلت لأبي الحسن موسىٰ: إني قد كبرت سنّي ودقّ عظمي، وإني سألت أباك عليه السلام فأخبرني بك، [فأخبرني مَن بعدك؟] فقال: هذا أبو الحسن الرضا﴾.

❑ الحديث رقم ﴿ ٦ ﴾

قوله: ﴿عن زياد بن مروان القندي ـ وكان من الواقفة ـ قال: دخلت علىٰ أبي إبراهيم وعنده ابنه أبو الحسن، فقال لي: يا زياد، هذا ابني فلان، كتابه

(١) «البقرة» الآية: ٣٠.

كتابي، وكلامه كلامي، ورسوله رسولي، وما قال فالقول قوله ﴾.

❑ الحديث رقم ﴿٧﴾

قوله: ﴿عن محمّد بن الفضيل، قال: حدّثني المخزومي، وكانت أُمه من ولد جعفر بن أبي طالب عليه السلام، قال: [قال:] [1] بعث إلينا أبو الحسن موسىٰ عليه السلام، فجمعنا ثمّ قال لنا: أتدرون لِمَ دعوتكم ؟ فقلنا: لا، فقال: اشهدوا أن ابني هذا وصيي، والقيّم [والقائم] [2] بأمري، وخليفتي من بعدي، من كان له عندي دين فليأخذه من ابني هذا، ومن كانت له عندي عِدَة فلينجزها منه، ومن لم يكن له بدّ من لقائي فلا يلقني إلّا بكتابه ﴾.

❑ الحديث رقم ﴿٨﴾

قوله: ﴿عن الحسين بن المختار، قال: خرجت إلينا ألواح من أبي الحسن ـ وهو في الحبس ـ: عهدي إلىٰ أكبر ولدي أن يفعل كذا وأن يفعل كذا، وفلان لا تنله شيئاً حتىٰ ألقاك أو يقضي الله عليَّ الموت ﴾.

❑ الحديث رقم ﴿٩﴾

قوله: ﴿عن الحسين بن المختار، قال: خرج إلينا من أبي الحسن بالبصرة ألواح مكتوب فيها بالعرض: عهدي إلىٰ أكبر ولدي، يعطىٰ فلان كذا، وفلان كذا، وفلان كذا، [وفلان كذا] [3]، وفلان لا يعطىٰ حتىٰ أجيء أو يقضي الله عليَّ الموت، إنّ الله يفعل ما يشاء ﴾.

❑ الحديث رقم ﴿١٠﴾

قوله: ﴿عن علي بن يقطين، عن أبي الحسن عليه السلام، قال: كتب إلي من

(١) ليست في المصدر.
(٢) ليست في المصدر.
(٣) ليست في المصدر.

الحبس أنّ فلاناً ابني، سيّد ولدي، وقد نحلته [كنيتي][1] ﴾.

❑ الحديث رقم ﴿١١﴾

قوله: ﴿عن داود بن سليمان، قال: قلت لأبي إبراهيم: إني أخاف أن يحدث حدث ولا ألقاك، [فأخبرني مَن][2] الإمام بعدك ؟ فقال: ابني فلان - يعني أبا الحسن عليه السلام - ﴾.

❑ الحديث رقم ﴿١٢﴾

قوله: ﴿عن نصر[3] بن قابوس، قال: قلت لأبي إبراهيم: إني سألت أباك عليه السلام: مَن الذي [يكون] مِن بعدك ؟ فأخبرني أنك أنت هو، فلما توفي أبو عبد الله عليه السلام ذهب الناس يميناً وشمالاً، وقلت فيك أنا وأصحابي، فأخبرني من الذي يكون من بعدك [من ولدك] ؟ فقال: ابني فلان ﴾.

❑ الحديث رقم ﴿١٣﴾

قوله: ﴿عن داود بن زُربي، قال: جئت إلىٰ أبي إبراهيم عليه السلام بمال، فأخذ بعضه وترك بعضه، فقلت: أصلحك الله، لأي شيء تركته عندي ؟ قال: إن صاحب هذا الأمر يطلبه [منك]. فلما جاءنا نعيه بعث إليَّ أبو الحسن عليه السلام [ابنه]، فسألني ذلك المال، فدفعته إليه ﴾.

أقول: علي بن موسىٰ الرضا أكبر ولد موسىٰ الكاظم، ولم ينازعه في الخلافة أحد من إخوانه المعدودين قبل، وفضله ومآثره مشتهرة، نقلها المخالف والمؤالف.

قال ابن طلحة الشامي - الملقب عندهم بكمال الدين -: «قد تقدم القول في أميرالمؤمنين علي، وفي زين العابدين عليّ، وجاء هذا علىٰ الرضا ثالثهما. ومن أمعن نظره وفكره وجده في الحقيقة وارثهما، فيحكم بأنّه ثالث العَليين. نما إيمانه، وعلا شأنه، وارتفع مكانه،

---

(١) في الأصل: «كتبي».

(٢) في الأصل: «فمن».

(٣) في المصدر: «النصر».

واتسع إمكانه، وكثر أعوانه، وظهر برهانه، حتىٰ أحلّه المأمون محل مهجته».

ثمّ قال: «وكانت مناقبه عليّة، وصفاته سنيّة، ومكارمه حاتمية ... وأرومته الكريمة نبويّة. فمهما عدّ من مزاياه كان أعظم منها، ومهما فصّل من مناقبه كان أعلىٰ رتبة منه»[1]... إلىٰ آخره، ونقل جملة من معاجزه.

وما فعل المأمون به يريد به إزراءه وقتله، وهو كما قال الله تعالىٰ: ﴿ يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللهِ ﴾[2].

والواقفة قوم [تنهي][3] الإمامة إلىٰ موسىٰ الكاظم ولا يتجاوزون بها عنه، كما عرفت.

وأبو الحسن كان لقب أمير المؤمنين أولاً، ثمّ صار لقباً لموسىٰ بن جعفر، ثمّ لعلي بن موسىٰ الرضا، ثمّ لعلي النقي، وإذا أُطلق اللفظ ولا قرينة ـ أو يقال: أبو الحسن الأوّل، أو أبو الحسن الماضي ـ يراد منه موسىٰ عليه السلام، وأبو الحسن الثاني: علي بن موسىٰ، والثالث: علي النقي. وكان موسىٰ عليه السلام في حبس هارون مراراً، وقتل فيه ظلماً [بالسم][4].

و (النِّحْلَة) العطية[5].

❑ الحديث رقم ﴿ ١٤ ﴾

قوله: ﴿عن يزيد بن سليط الزيدي، قال: لقيت أبا إبراهيم ـ ونحن نريد العمرة ـ في بعض الطريق، فقلت: جعلت فداك، هل تثبت هذا الموضع الذي نحن فيه؟ قال: نعم، فهل تثبته أنت؟ قلت: نعم، إني أنا وأبي لقيناك هاهنا وأنت مع أبي عبد الله عليه السلام ومعه [إخوتك][6]، فقال له أبي: بأبي أنت وأُمّي، أنتم كلّكم أئمة مطهرون، والموت لا يعرىٰ منه أحد، فأحدث إليّ شيئاً أُحدّث به من يخلفني من بعدي فلا يضل، قال: نعم يا أبا عبد الله، هؤلاء ولدي، وهذا سيّدهم ـ وأشار إليك ـ وقد عُلّم الحكم

---

(١) «مطالب السؤول» ج ٢، ص ٦٦، باختصار، صححناه علىٰ المصدر.

(٢) «النساء» الآية: ١٠٨.

(٣) في الأصل: «تنتهي».

(٤) في الأصل: «بالسيف والسم».

(٥) انظر: «لسان العرب» ج ١٤، ص ٧٤، مادة «نحل».

(٦) في الأصل: «اخو لك».

والفهم والسخاء، والمعرفة بما يحتاج إليه الناس، وما اختلفوا فيه من أمر دينهم ودنياهم، وفيه حسن الخلق وحسن الجواب، وهو باب من أبواب الله عزّ وجلّ، وفيه أُخرىٰ خير من هذا كلّه.

فقال له أبي: وما هي، بأبي أنت وأُمي؟

قال: عليه السلام يخرج الله عزّ وجلّ منه غوث هذه الأمة وغياثها وعلمها ونورها وفضلها وحكمتها، خير مولود وخير ناشئ، يحقن الله عزّ وجلّ به الدماء، ويصلح به ذات البين، ويلمّ به الشَّعَث، ويشعب به الصدع، ويكسو به العاري، ويشبع [به] الجائع، ويؤمن به الخائف، وينزل الله به القَطْر، ويرحم به العباد، خير كهل وخير ناشئ، قوله حكم، [وصمته][1] علم، يبيّن للناس ما يختلفون فيه، ويسود عشيرته من قبل أوان [حُلمه][2].

فقال له أبي: بأبي أنت وأُمي، وهل ولد؟ قال: نعم، ومرّت به سنون.

قال [يزيد]: فجاءنا من لم نستطع معه كلاماً.

قال يزيد: فقلت لأبي إبراهيم عليه السلام: فأخبرني أنت بمثل ما أخبرني به أبوك عليه السلام، فقال لي: نعم، إن أبي عليه السلام كان في زمان ليس هذا زمانه، فقلت له: فمن يرضىٰ منك بهذا فعليه لعنة الله.

قال: فضحك أبو [إبراهيم ضحكاً شديداً، ثمّ قال: أُخبرك يا أبا عمارة أني خرجت من منزلي فأوصيت إلىٰ ابني] فلان وأشركت معه بنيَّ في الظاهر، وأوصيته في الباطن، فأفردته وحده، ولو كان الأمر إليَّ لجعلته في [القاسم][3] ابني، لحبي إياه ورأفتي عليه، ولكن ذلك إلىٰ الله عزّ وجلّ، يجعله حيث يشاء.

ولقد جاءني بخبره رسول الله صلى الله عليه وآله، ثمّ أرانيه وأراني من يكون معه،

---

(١) في الأصل: «ورحمته». (٢) في الأصل: «حمله».
(٣) في الأصل: «القائم».

وكذلك لا يوصىٰ إلىٰ أحد منّا حتىٰ يأتي بخبره رسول الله صلى الله عليه وآله وجدّي علي عليه السلام . ورأيت مع رسول الله صلى الله عليه وآله خاتماً وسيفاً وعصاً وكتاباً وعمامة، فقلت: ما هذا يا رسول الله ؟ فقال لي: أمّا العمامة فسلطان الله عزّ وجلّ، وأما السيف فعِزُّ الله عزّ وجلّ، وأما الكتاب فنور الله عزّ وجلّ، وأمّا العصا فقوة الله عزّ وجلّ، وأما الخاتم فجامع هذه الأمور. ثمّ قال لي: والأمر قد خرج منك إلىٰ غيرك، فقلت: يا رسول الله صلى الله عليه وآله أرنيه أيّهم هو ؟

فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: ما رأيت من الأئمة أحداً أجزع علىٰ فراق هذا الأمر منك، ولو كانت [الإمامة] بالمحبّة لكان إسماعيل أحبّ إلىٰ أبيك منك، ولكن ذلك من الله عزّ وجلّ.

ثمّ قال أبو إبراهيم عليه السلام: ورأيت ولدي جميعاً، الأحياء منهم والأموات، فقال لي أمير المؤمنين عليه السلام: هذا سيدهم، وأشار إلىٰ [ابني] علي، فهو منّي وأنا منه، والله مع المحسنين.

قال يزيد: ثمّ قال أبو إبراهيم: يا يزيد، إنها وديعة عندك، فلا تخبر بها إلّا عاقلاً أو عبداً تعرفه صادقاً، وإن سُئلت عن الشهادة فاشهد بها، وهو قول الله عزّ وجلّ: ﴿ إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ﴾[1]، وقال لنا أيضاً: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللهِ ﴾[2].

قال: فقال أبو إبراهيم: فأقبلت علىٰ رسول الله صلى الله عليه وآله فقلت: قد جمعتهم لي ـ بأبي وأمي ـ فأيّهم هو ؟

[فقال: هو] الذي ينظر بنور الله عزّ وجلّ، ويسمع بفهمه، وينطق بحكمته، يصيب فلا يخطئ، ويعلم فلا يجهل، معلّماً حكماً وعلماً، هو هذا ـ وأخذ بيد علي عليه السلام ابني ـ.

ثمّ قال: ما أقل مقامك معه، فإذا رجعت من سفرك فأوصِ وأصلح أمرك

---

(١) «النساء» الآية: ٥٨. (٢) «البقرة» الآية: ١٤٠.

وافرغ ممّا أردت، فإنك منتقل عنهم ومجاور غيرهم، فإذا أردت فادع علياً فليغسلك وليكفنك، فإنّه طهرٌ لك، ولا يستقيم إلّا ذلك، وذلك سنّة قد مضت، فاضطجع بين يديه، وصف إخوته خلفه وعمومته، ومُـره فليكبّر عليك تسعاً، فإنه قد استقامت وصيّته، ووليك وأنت حي، ثمّ اجمع له ولدك من بعدهم، فأشهد عليهم، وأشهد الله عزّ وجلّ، وكفىٰ بالله شهيداً.

قال يزيد: ثمّ قال [لي] أبو إبراهيم: عليه السلام إني أُوخذ في هذه السنة، والأمر [هو] إلىٰ ابني [علي]، سميّ علي وعلي، [فأما][١] علي الأول فعلي ابن أبي طالب، وأما الآخر فعلي بن الحسين عليه السلام، أُعطي فهم الأول وحلمه ونصره ووده ودينه [ومحنته][٢]، ومحنة الآخر وصبره علىٰ ما يكره، وليس له أن يتكلّم إلّا بعد موت هارون بأربع سنين.

ثمّ قال [لي]: يا يزيد، وإذا مررت بهذا الموضع ولقيته ـ وستلقاه ـ فبشّره أن سيولد له غلام، أمين مأمون مبارك، وسيُعلمك أنك قد لقيتني، فأخبره عند ذلك أنّ الجارية التي يكون منها هذا الغلام جارية من أهل بيت مارية جارية رسول الله صلى الله عليه وآله أم إبراهيم، فإن قدرت أن تبلّغها منّي السلام فافعل.

قال يزيد: فلقيت بعد مضي أبي إبراهيم علياً، [فبدأني][٣] فقال لي: يا يزيد، ما تقول في العمرة؟ فقلت: بأبي [أنت] وأمي، ذلك إليك، وما عندي نفقة، فقال: سبحان الله! ما كنّا نكلّفك ولا نكفيك. فخرجنا حتىٰ انتهينا إلىٰ ذلك الموضع، فابتدأني فقال: يا يزيد، إن هذا الموضع كثيراً ما لقيت فيه [جيرتك][٤] وعمومتك.

---

(١) في الأصل: «قلنا».
(٢) في الأصل: «ومحبته».
(٣) في الأصل: «فبادرني».
(٤) في الأصل: «خيرتك».

قلت: نعم، ثمّ قصصت عليه الخبر، فقال لي: أمّا الجارية فلم تجئ بعد، فإذا جاءت بلّغتها منه السلام.

فانطلقنا إلىٰ مكّة، فاشتراها في تلك السنة، فلم تلبث إلّا قليلاً حتىٰ حملت، فولدت ذلك الغلام.

قال يزيد: وكان إخوة علي عليه السلام يرجون أن يرثوه، فعادوني [إخوته] من غير ذنب، فقال لهم إسحاق بن جعفر: والله لقد رأيته، وإنه ليقعد من أبي إبراهيم بالمجلس الذي لا أجلس فيه أنا ﴾.

أقول: يقال: «ثابَتَهُ وأثبَتَهُ: عَرَفه حقّ المعرفة»[1].

(**غوث الأمة**) يعني به الرضا، (**وغياثها**) اسم من الإغاثة، وهو المفزع والملجأ في الشدائد، (**خير مولود**) لما يظهر منه من البركة العامة والخاصّة والمعاجز حين ولادته. ونشوّ الغلام والجارية: نموه حال الصغر.

والمراد بـ(**ذات البين**) فتن الناس.

و(**الشَّعَثُ**) انتشار الأمر، يقال: لَمَّ الله شَعَثَكَ، أي جمع أمرك المنتشر[2].

(**ويشعب به الصدع**) أي يجمع به المتفرق. والشَّعْبُ: الصدع في الشيء، وإصلاحه أيضاً، وشعبت الشي: فَرّقته، وشَعّبْته: جمعته، وهو من الأضداد[3]. و(**القَطْر**) المطر. (**يسود**) من السيادة، فهو يسود به جميع أهل زمانه من آن الحمل إلىٰ آخر عمره وما بعده في جميع الوجود.

والوجه في تشريك أبي إبراهيم غيرَه* في الوصيّة ظاهر، وبيان ما وصف به الإمام من الصفات ظاهر مما سبق متفرقاً.

قوله: (**ولو كان الأمر إليّ**)... إلىٰ آخره، مراده بيان أنّه لا دخل للاختيار ومجرد المحبّة في تعيين الوصي، بل هي إلىٰ الله ورسوله، وهو عليه السلام لا يخالف، ومراده بهذا القول ذلك،

---

(١) «لسان العرب» ج ٢، ص ٨٠، «ثبت» صححناه علىٰ المصدر.

(٢) «الصحاح» ج ١، ص ٢٨٥، مادة «شعث».

(٣) «الصحاح» ج ١، ص ١٥٦، مادة «شعب»، صححناه علىٰ المصدر.

(*) أي غير أبي الحسن الرضا عليه السلام.

وهو لا ينافي علمه به وأن لا يمكن كونها لغيره، والقرآن والأحاديث مصرّحة بذلك كما عرفت.

قوله: (ولقد جاءني بخبره رسول الله ﷺ) ... إلىٰ آخره،، محتمل كون مجيئه مناماً ـ وهو وحي ـ أو يقظة، فلهم الظهور، وهو متىٰ أرادوا، وظهروا مراراً، فلا يفعلون شيئاً إلّا بأمر الله، بعد مروره برسول الله ﷺ وعلي، كما سبق.

وما ذكره في تأويل الخمسة[1] ليس المراد منها التأويل خاصّة وإبطال الظاهر، بل كلاهما مراد.

قوله: (ولو كانت الإمامة بالمحبّة) ... إلىٰ آخره، معناه والمراد به ظاهر مما عرفت.

قوله: (فإذا رجعت من سفرك) يعني به سفره الذي كان فيه متوجهاً إلىٰ مكة، (وإذا أردت) يعني إذا أردت مفارقتهم |في| السفر الأخير متوجهاً من المدينة إلىٰ بغداد.

قوله: (فادع علياً فليغسلك) ... إلىٰ آخره، إما أن يكون حكم هذا خاصّاً به، بداعٍ خاص في تقديمه وإعادته بعد، أو أن ابنه ورسول الله وباقي الأئمة عليهم السلام يحضرونه عند الموت، أو تعليمهم الكيفية فيما أوصىٰ به إليه بمحضرهم؛ ليأخذ عليهم الإقرار له قولاً وعملاً.

وفي عيون أخبار الرضا[2] وغيرها: أن الرضا عليه السلام حضر ببغداد وغسّله وكفّنه، والعمومات تدل عليه أيضاً، وكذا بالنسبة إلىٰ الرضا عليه السلام.

والذي فهم الشارحُ محمّد صالح الثانيَ في الشرح[3]، وفي قوله: (ولا يستقيم إلّا ذلك) من تغسيلك والصلاة عليك قبل سفرك؛ لأن الإمام لا يغسّله إلّا إمام، ولم يكن غير علي، وهو غير شاهد إذا حضره الموت ببغداد[4].

---

(١) أي الخاتم والسيف والعصا والكتاب والعمامة. (٢) «عيون أخبار الرضا» ج ١، ص ١٠٤، ح ٦.

(٣) «شرح المازندراني» ج ٦، ص ١٧٦ وفيه: «قوله: (فإذا أردت فادع علياً) أي فإذا أردت الوصية فادع علياً، وإنّما أمره أن يفعل ذلك في حال حياته ليعلم إخوة علي وعمومته أنّه وصيه ووليه وأولىٰ بالخلافة منهم؛ لئلا ينازعوه، ويكونوا شهداء له».

ثمّ قال: «قوله: (فإنه طهر لك، ولا يستقيم إلّا ذلك)، ضمير (إنه) راجع إلىٰ التغسيل، و(ذلك) إليه وإلىٰ التكفين، وفيه دلالة علىٰ أن المعصوم لا يغسله ولا يكفنه إلّا المعصوم»..

(٤) انظر: «الوافي» المجلّد ٢، ص ٣٦٦، وفيه: «(فإنه طهر لك) أي تغسيله إياك في حياتك طهرٌ لك، من غير حاجة إلىٰ تغسيل آخر بعد موتك، (ولا يستقيم إلّا ذلك) أي لا يستقيم تطهيرك إلّا بهذا النحو؛ وذلك لأن المعصوم لا يجوز أن يغسله إلّا معصوم مثله، ولم يكن غير علي، وهو غير شاهد إذ حضره الموت»..

أقول: سقوطه ظاهر بلا خفاء.

وقال [عليه السلام][(١)]: (**فليكبّر عليك تسعاً**).

قيل: «وجد بخط الشهيد الثاني؛ أن المراد من التسع: الخمس التي في مذهبنا، والأربعة التي في مذهب المخالف. وقيل: يمكن أن يكون المراد من التسع التكبيرات الخمس والأدعية الأربعة؛ تغليباً»[(٢)] انتهىٰ.

ويجوز إرادة التكبير، وأنّه كاشف بالنسبة له لداع خاصّ.

ويحتمل معنىٰ (**أردت**) أي الموت بعد [وصولك][(٣)] بغداد، وكون هذا الفعل حالته ببغداد، ويجوز حضور العمومة والإخوة وإن لم يشاهَدوا عياناً.

وقوله: (**وذلك سنّة قد مضت**)، أي الحكم بأن المعصوم لا يلي أمره إلّا معصوم مثله هي السنّة الماضية في الشرائع، ولا تغيير فيها.

وبعد موت هارون بأربع سنين تظهر دولة المأمون.

وفي كتاب العيون: (**بعد هارون، فإذا مضت أربع سنين فاسأله عما شئت، فإنه يجيبك إن شاء الله تعالىٰ**)[(٤)].

ومن هفوات محمّد صادق ما قاله في معنىٰ قوله عليه السلام: (**لو كانت الإمامة بالمحبّة لكان إسماعيل أحب إلىٰ أبيك منك**) ـ: «إن الإمام إذا كان في مرتبة العرش يعلم موضع الإمامة وشخصه، وإذا زال عن تلك المرتبة يحجب بينه وبين أكثر معلوماته، وقد يقع في هذه الحالة اشتباه ولا يصل إلىٰ العصيان الشرعي، فظنّ [الباقر][(٥)] الإمامة في إسماعيل من هذا القبيل، فيظهر البداء».

أقول: لا صواب فيه بوجه، ويريد بالعرش ذات الله ومرتبة الفناء فيه، كما سبق التصريح منه به، وهذا باطل لما عرفت مكرراً. وإذا ظهروا حسأ لم يعرض لهم حجاب منع وغفلة وجهل.

---

(١) في الأصل: «علي».

(٢) «شرح المازندراني» ج٦، ص١٧٦، صححناه علىٰ المصدر.

(٣) في الأصل: «وصولي».

(٤) «عيون أخبار الرضا» ج١، ص٢٦، ح٩، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

(٥) كذا في الأصل.

وقوله: إنّه ليس بالعصيان الشرعي، ممنوع، بل هو أقبحه بالنسبة له، كما عرفت في المجلّد السابع وغيره. وليس البداء معناه ذلك، فدع كلامه جانباً.

وباقي الحديث ظاهر.

❑ الحديث رقم ﴿ ١٥ ﴾

قوله: ﴿عن يزيد بن سليط، [قال: لما أوصىٰ أبو إبراهيم أشهد إبراهيم ابن محمد الجعفري، وإسحاق بن محمد الجعفري، وإسحاق بن جعفر بن محمد، وجعفر بن صالح، ومعاوية الجعفري، ويحيىٰ بن الحسين بن زيد بن علي، وسعد بن عمران الأنصاري، ومحمد بن الحارث الأنصاري، ويزيد بن سليط] الأنصاري، ومحمّد بن [جعفر][1] بن سعد الأسلمي، وهو كاتب الوصيّة الأولىٰ، أشهدهم أنّه يشهد أن لا إله إلّا الله وحده لا شريك له، وأن محمّداً عبده ورسوله، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأنّ الله يبعث من في القبور، وأن البعث بعد الموت حق، وأن الوعد حق، وأن [الحساب][2] حق، والقضاء حق، وأن الوقوف بين يدي الله حق، وأن ما جاء به محمّد حق، وأن ما نزل به الروح الأمين حق، علىٰ ذلك أحيا، وعليه أموت، وعليه أُبعث إن شاء الله.

وأشهدهم أنّ هذه وصيتي بخطي، وقد نسخت وصيّة جدي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، ووصيّة محمّد بن علي، قبل ذلك، نسختها حرفاً بحرف، ووصيّة جعفر بن محمّد [بن علي][3] [علىٰ] مثل ذلك. وإني قد أوصيت إلىٰ علي وبنيّ بعدُ معه، إن شاء وآنس منهم رشداً وأحبّ أن يقرّهم فذاك له، وإن كرههم وأحب أن يخرجهم فذاك له، ولا أمر لهم معه،

---

(١) في الأصل: «جعد».
(٢) في الأصل: «الحسنات».
(٣) ليست في المصدر.

وأوصيت [له] بصدقاتي [وأموالي] ومواليّ وصبياني الذين خلّفت، وولدي [إلى] إبراهيم، والعباس، وقاسم، وإسماعيل، وأحمد، وأم أحمد. وإلى علي أمر نسائي دونهم، وثلث صدقة أبي وثلثي، يضعه حيث يرى، ويجعل فيه ما يجعل ذو المال في ماله، فإن أحب أن يبيع أو يهب أو ينحل أو يتصدق بها ـ على من سمّيت له وعلى غير من سمّيت ـ فذاك له، وهو أنا في وصيتي في مالي وفي أهلي وولدي، وإن يرى أن يقرّ إخوته الذين سميتهم في كتابي هذا أقرّهم، وإن كره فله أن يخرجهم، غير مثرب عليه ولا مردود، فإن آنس منهم غير الذي فارقتهم عليه فأحب أن يردهم في ولاية فذاك له، وإن أراد رجل منهم أن يزوّج اخته فليس له أن يزوجها إلّا بإذنه وأمره؛ فإنه أعرف بمناكح قومه.

وأيّ سلطان أو أحد من الناس كفّه عن شيء، أو حال بينه وبين شيء مما ذكرت في كتابي هذا، أو أحد ممن ذكرت، فهو من الله ومن رسوله بريء، والله ورسوله منه برآء، وعليه لعنة الله وغضبه، ولعنة اللاعنين والملائكة المقرّبين [والنبيين] والمرسلين وجماعة المؤمنين، وليس لأحد من السلاطين أن يكفّه عن شيء.

وليس له عندي تبعة ولا تباعة، ولا لأحد من ولدي له قبلي مال، فهو مصدّق فيما ذكر، فإن أقلّ فهو أعلم، وإن أكثر فهو الصادق كذلك. وإنّما أردت بإدخال الذين أدخلتهم معه من ولدي التنويه بأسمائهم والتشريف لهم.

وأُمهات أولادي من أقامت منهن في منزلها وحجابها فلها ما كان يجري عليها في حياتي، إن رأى ذلك، ومن خرجت منهن إلى زوج فليس لها أن ترجع إلى مُحَوَاي إلّا أن يرى عليٌّ غير ذلك. وبناتي بمثل ذلك، ولا يزوّج بناتي أحد من إخوتهن من أُمهاتهن ولا سلطان ولا عم إلّا برأيه ومشورته،

فإن فعلوا غير ذلك فقد خالفوا الله ورسوله وجاهدوه في ملكه. وهو أعرف بمناكح قومه، فإن أراد أن يزوّج زوّج، وإن أراد أن يترك ترك. وقد أوصيتهن بمثل ما ذكرت في كتابي هذا، وجعلت الله عزّ وجلّ عليهن شهيداً. وهو وأم أحمد [شاهدان].

وليس لأحد أن يكشف وصيتي ولا ينشرها وهو منها على غير ما ذكرت وسمّيت، فمن أساء فعليه، ومن أحسن فلنفسه، وما ربّك بظلّام للعبيد، وصلّىٰ الله علىٰ محمد و[علىٰ] آله.

وليس لأحد من سلطان ولا غيره أن يفضّ كتابي هذا الذي ختمت عليه الأسفل، فمن فعل ذلك فعليه لعنة الله وغضبه، ولعنة اللاعنين، والملائكة المقرّبين، وجماعة المرسلين، والمؤمنين من المسلمين، وعلىٰ من فضّ كتابي هذا. وكتب وختم أبو إبراهيم والشهود، وصلّىٰ الله علىٰ محمّد و[علىٰ] آله.

قال أبو الحكم: فحدّثني عبد الله بن آدم الجعفري، عن يزيد بن سليط، قال: كان أبو عمران الطلحي قاضي المدينة، فلما مضىٰ موسىٰ قدّمه إخوته إلىٰ الطلحي [القاضي]، فقال العبّاس بن موسىٰ: أصلحك الله وأمتع بك، إنّ في أسفل هذا الكتاب كنزاً وجوهراً، ويريد أن يحتجبه ويأخذه دوننا، ولم يدع أبونا رحمه الله شيئاً إلّا ألجاه إليه وتركنا عالة، ولولا [أني أكف][1] نفسي لأخبرتك بشيء علىٰ رؤوس الملأ.

فوثب إليه إبراهيم بن محمد فقال: إذاً ـ والله ـ تخبر بما لا نقبله منك ولا نصدّقك عليه، ثمّ تكون عندنا ملوماً مدحوراً، نعرفك بالكذب صغيراً وكبيراً، وكان أبوك أعرف بك لو كان فيك خيراً[2]، وإن كان أبوك لعارفاً بك في الظاهر والباطن، وما كان ليأمنك علىٰ تمرتين.

---

(١) في الأصل: «ان اكن».

(٢) كذا في الأصل والمصدر، والمناسب: خيرٌ.

ثمّ وثب إليه إسحاق بن جعفر عمّه، فأخذ بتلبيبه فقال [له]: إنك لسفيه ضعيف أحمق أجمع، هذا مع ما كان بالأمس منك. وأعانه القوم أجمعون.

فقال أبو عمران القاضي لعلي: قم يا أبا الحسن، حسبي ما لعنني أبوك اليوم، وقد وسّع لك أبوك، ولا والله ما أحد أعرف بالولد من والده، ولا والله ما كان أبوك عندنا بمستخفّ في عقله، ولا ضعيف في رأيه.

فقال العبّاس للقاضي: أصلحك الله، فضّ الخاتم واقرأ ما تحته، فقال أبو عمران: لا أفضّه، حسبي ما لعنني أبوك [منذ][1] اليوم. فقال العبّاس: فأنا أفضّه، فقال: ذاك إليك.

ففض العبّاس الخاتم، فإذا فيه إخراجهم [وإقرار][2] علي لها وحده، وإدخاله إيّاهم في ولاية علي، إن أحبّوا أو كرهوا، وإخراجهم من حدّ الصدقة وغيرها، وكان فتحه عليهم بلاءً وفضيحة وذلة، ولعلي عليه السلام خيرة.

وكان في الوصيّة التي فضّ العبّاس [تحت] الخاتم هؤلاء الشهود: إبراهيم بن محمّد، وإسحاق بن جعفر، وجعفر بن صالح، وسعيد بن عمران.

وأبرزوا وجه [أم] أحمد في مجلس القاضي، وادّعوا أنّها ليست إياها، حتىٰ كشفوا عنها وعرفوها، فقالت عند ذلك: قد ـ والله ـ قال سيّدي هذا، إنك ستؤخذين جبراً وتخرجين إلىٰ المجالس، فزجرها إسحاق بن جعفر وقال: اسكتي، فإن النساء إلىٰ الضعف، ما أظنّه قال من هذا شيئاً.

ثمّ إنّ علياً التفت إلىٰ العبّاس فقال: يا أخي، إني أعلم [أنّه] إنمّا حملكم علىٰ هذه الغرائمُ والديونُ التي عليكم، فانطلق يا سعيد فتعيّن لي ما عليهم، ثمّ اقض عنهم، ولا والله، [لا] أدع مواساتكم وبرّكم ما مشيت علىٰ الأض، فقولوا ما شئتم.

فقال العبّاس: ما تعطينا إلّا من فضول أموالنا، ومالُنا عندك أكثر.

---

(١) ليست في المصدر.

(٢) في الأصل: «وافراد».

فقال: قولوا ما شئتم، فالعِرض عرضكم، فإن تحسنوا فذاك لكم عند الله، وإن تسيؤوا فإن الله غفور رحيم، والله إنكم لتعرفون أنّه ما لي يومي هذا ولد، ولا وارث غيركم، ولئن حبست شيئاً مما تظنّون أو ادخرته فإنما هو لكم، ومرجعه إليكم، والله ما ملكت منذ مضىٰ أبوكم عليه السلام شيئاً إلّا وقد سيبته حيث رأيتم.

فوثب العبّاس [فقال:] والله ماهو كذلك، وما جعل الله لك من رأي علينا، ولكن حسد أبينا لنا، وإرادته ما أراد مما لا يسوّغه الله إياه ولا إياك، وإنك لتعرف أني أعرف صفوان بن يحيىٰ بياع السابري بالكوفة، ولئن سلمت لاغُصصنّه بريقه، وأنت معه.

فقال علي: لا حول ولا قوة إلّا بالله العليّ العظيم، أما إني يـا إخـوتي فحريص علىٰ مسرّتكم، الله يعلم، اللهم إن كنت تعلم أني أُحبّ صلاحهم، وأني بارّ بهم، واصل لهم، رفيق عليهم، [أعني][1] بأُمورهم ليلاً ونهاراً، [فاجزني][2] به خيراً، وإن كنت [علىٰ] غير ذلك فأنت علّام الغيوب، فاجزني به علىٰ ما أنا أهله، إن كان شرّاً فشرّاً، وإن كان خيراً فخيراً. اللهم أصلحهم وأصلح لهم، واخسأ عنّا وعنهم الشيطان، وأعنهم علىٰ طاعتك، ووفقهم لرشدك. أمّا أنا يا أخي [فحريص علىٰ مسرتكم]، جاهدٌ علىٰ صلاحكم، والله علىٰ ما أقول وكيل.

فقال العبّاس: ما أعرفني بلسانك، وليس لمسحاتك عندي طين. فافترق القوم علىٰ هذا، وصلّىٰ الله علىٰ محمّد وآله ﴾.

❑ الحديث رقم ﴿ ١٦ ﴾

قوله: ﴿عن ابن سنان، قال: دخلت علىٰ أبي الحسن موسىٰ عليه السلام من قبل

---

(١) في الأصل: «اعتبر». (٢) في الأصل: «فاخبرني».

أن يقدم العراق بسنة، وعلي ابنه جالس بين يديه، فنظر إلي فقال: يا محمّد، [أما] أنّه سيكون في هذه السنّة حركة، فلا تجزع لذلك. قال: قلت: وما يكون ـ جعلت فداك ـ؟ فقد أقلقني ما ذكرت، فقال: أصير إلى الطاغية، أما إنه لا [يبدأني][1] منه سوء ومِن الذي يكون بعده.

قال: قلت: وما يكون، جعلت فداك؟ [قال: يضلّ الله الظالمين، ويفعل الله ما يشاء. قال: قلت: وما ذاك، جعلت فداك؟] قال؛ من ظلم ابني هذا حقه وجحد إمامته من بعدي كان كمن ظلم علي بن أبي طالب عليه السلام حقه وجحده إمامته بعد رسول الله صلى الله عليه وآله.

قال: قلت: والله لئن مدّ الله لي في العمر لأسلّمن له حقّه، ولأقرن له [حقّه] بإمامته. قال: صدقت يا محمّد، يمدّ الله في عمرك، وتسلّم له حقّه، وتقرّ له بإمامته وإمامة مَن يكون من بعده. قال: قلت: ومَن ذاك؟ قال: محمّد ابنه، قال: قلت: له الرضا والتسليم ﴾.

أقول: الوصيّة الثانية قوله بعد: (وإني قد أوصيت). وأراد بمحمّد بن علي: أبا جعفر عليه السلام.

و (آنَسَ منه رشداً) عَلِمَ منه الرشد، ويقال أيضاً: آنَسْتُ الصوتَ، أي سمعته[2].

وقوله: (فله أن يخرجهم، غير مثرب عليه)، التثريب كالتأنيب والتعيير[3]. وأنّبَهُ ـ تأنيباً ـ: عَنَّفَهُ ولامَهُ ووبَّخَهُ[4].

و (ليس لي عنده تبعة ولاتباعة)، أي ليس لي عنده إطاعة أمر ولا مشي في خلف[5].

---

(١) في الأصل: «يبدو بي».

(٢) انظر: «لسان العرب» ج ١، ص ٢٣٥، مادة «أنس».

(٣) «انظر: «لسان العرب» ج ٢، ص ٨٩، مادة «ثرب».

(٤) «انظر: «لسان العرب» ج ١، ص ٢٢٨، مادة «أنب».

(٥) قال ابن منظور: «وتَبِعت القوم تَبَعاً وتَبَاعة ـ بالفتح ـ إذا مشيت خلفهم». وقال: «التَّبِعَةُ والتَّباعة: ما اتبعت به صاحبك من ظُلامة ونحوها». «لسان العرب» ج ٢، ص ١٣، ١٥، مادة «تبع».

و (الجِواء) ككتاب، و (المُحَوّىٰ) ـ كالمُعَلّىٰ ـ: جماعة البيوت المتدانية[١].

و (العالة) من العَيلة، وهي الفاقة[٢]. والدُّحور: الطرد والإبعاد[٣].

وما وقع من إخوة الإمام معه ـ خصوصاً العبّاس ـ ينافي [ما نقلناه قبلُ][٤] عن المفيد[٥]، من حسن حال إخوته كملاً، إلّا إنه عليه السلام سامحهم وعفا عنهم، وهو يدل علىٰ توبتهم بعد. وإبراهيم الذي وثب علىٰ العبّاس عند القاضي هو إبراهيم بن محمّد الجعفري، أول من تقدّم من الشهود.

ولمّا حصّل العبّاس وإخوته الخجل واليأس من مطلوبهم ـ من كلّ جهة ـ ادّعوا أن اُم أحمد ساخطة علىٰ علي شاكية، فلمّا اُحضرت أظهرت الرضا عن الرضا عليه السلام، فادّعوا أنّها ليست هي فكشفوها.

و (أخذ بتلابيبه)، أي موضع القلادة من الصدر[٦].

و (صفوان بن يحيى بَياع السابري)، السابِريُّ: ثوب رقيق جيد[٧]. وصفوان بن يحيىٰ كان وكيلاً للكاظم عليه السلام، وبُذل له مال جمّ ليقول بالوقف، فلم يقبل وبقي علىٰ مذهبه، وصار ثقة ووكيلاً للرضا عليه السلام وأبي جعفر الثاني عليه السلام، وكانت له عندهما منزلة عظيمة[٨].

وإنّما زجر إسحاق الجارية بعد قولها ذلك؛ لتضمنه ذكر الكاظم ببعض ما يخشىٰ من وقوعه في ذلك المجلس، |و| وقوع أمر فيه.

---

(١) «القاموس المحيط» ج ٤، ص ٤٦٥، صححناه علىٰ المصدر.

(٢) «لسان العرب» ج ٩، ص ٥٠٢، مادة «عيل»، صححناه علىٰ المصدر.

(٣) «لسان العرب» ج ٤، ص ٢٩٨، مادة «دحر». (٤) في الأصل: «قبل ما نقلناه».

(٥) نصّ الشيخ المفيد رحمه الله علىٰ حسن حال بعض إخوة الإمام الرضا عليه السلام، وقال في آخر كلامه: «ولكلّ واحد من ولد أبي الحسن موسىٰ بن جعفر عليه السلام فضل ومنقبة مشهورة». انظر: «الإرشاد» ضمن «سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد» ج ١١ / ٢، ص ٢٤٤ - ٢٤٦. إلّا إن المؤلف اقتصر في أوائل هذا الباب علىٰ نقل قول المفيد بالنسبة الىٰ عدد أولاد الإمام الكاظم عليه السلام دون الإشارة الىٰ أسمائهم أو أحوالهم.

نعم، نقل قول المفيد في أوائل باب الإشارة والنص علىٰ أبي الحسن موسىٰ عليه السلام، وأشار فيه الىٰ حسن حال إخوة الإمام الكاظم عليه السلام.

(٦) يقال: لَبَّبه، أخذ بتَلْبيبه وتلابيبه، إذا جمعت ثيابه عند نحره وصدره، ثمّ جررته ... والمتَلَبَّبُ: موضع القلادة. «لسان العرب» ج ١٢، ص ٢١٨، مادة «لبب». (٧) «القاموس المحيط» ج ٢، ص ٦٢.

(٨) انظر: «رجال النجاشي» ص ١٩٧، الرقم: ٥٢٤.

وفي الصحاح: «المِسْحاةُ كالمجرفة إلّا إنها من حديد»(١).

و(ليس لمسحاتك عندي طين)، أي قرب وشيء تأخذه.

و(الطاغية) بمعنىٰ الأحمق المتكبر والجبار(٢). وبَدَا الأمر بُدُوّاً ـ مثل قَعَدَ قُعُوداً ـ أي ظَهَرَ، وأبْدَيْتُهُ: أظهرته(٣)، والله أعلم.

* * *

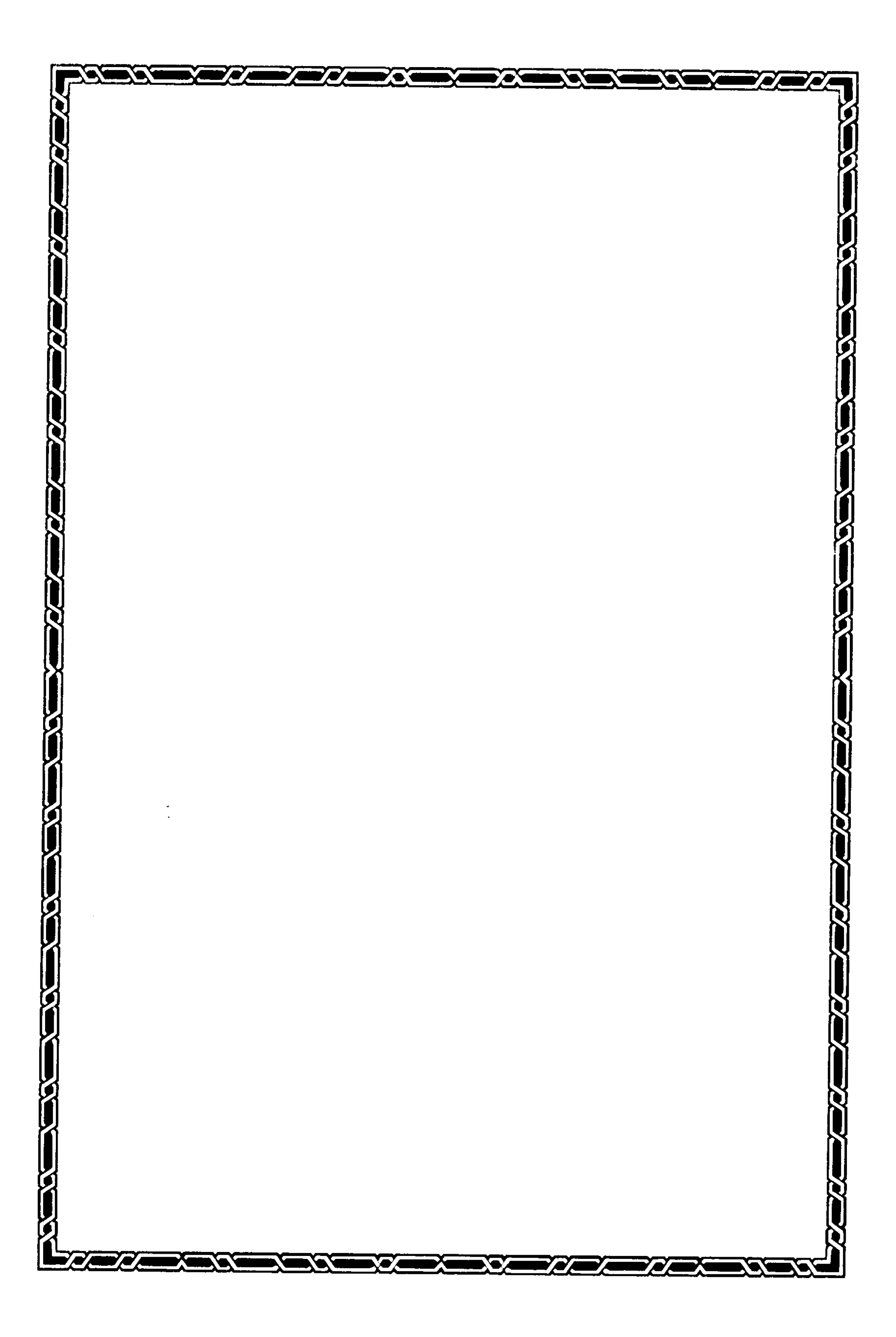
(١) «الصحاح» ج٦، ص٢٣٧٣، مادة «سحا»، صححناه علىٰ المصدر.

(٢) «القاموس المحيط» ج٤، ص٥١٦.

(٣) «الصحاح» ج٦، ص٢٢٧٨، مادة «بدا»، صححناه علىٰ المصدر.

الباب الثالث والسبعون

الإشارة والنص على أبي جعفر الثاني عليه السلام



أضواء حول الباب

أقول أحاديث الباب أربعة عشر. وميّزت كنيته عليه السلام عن كنية جده الباقر بلفظ «الثاني» هنا، وفضله وغزارة علمه وورعه -إلىٰ باقي صفات الكمال- ومعاجزه قد نفدت فيها المحابر، وملأت الصحف والدفاتر، ولم يؤتَ لها علىٰ نهاية وآخر، واتفق عليها الكلّ، مع تعيين الوصيّة عليه من الله ورسوله وآبائه، وكذا ظهور المعاجز.

وما تنكر العامة منه إلّا حداثة سنّه وصغره، وهم قد أقرّوا في النبوة بمثل هذا وأقل، في يحيىٰ وعيسىٰ، فقال: ﴿ وَآتَيْنَاهُ الحُكْمَ صَبِيّاً ﴾[1]، وفي عيسىٰ: ﴿ وَجَعَلَنِي نَبِيّاً * وَجَعَلَنِي مُبارَكاً ﴾ الآية[2]، وفي داود. [والرسول][3] أدخل الحسنين في الكساء، وخرج بهما للمباهلة مع صغر سنهما.

فكيف يقرّون في النبوّة، وهي أعظم من الإمامة بحسب الإجمال، وفي تلك الأُمّة، وينكرونه هنا ؟!، وهذه الأمة تحذو حذو تلك الأُمم، كما اتفق عليه الفريقان[4] ونطق به

---

(١) «مريم» الآية: ١٢. (٢) «مريم» الآية: ٣٠ – ٣١.

(٣) في الأصل: «والرجل».

(٤) «تفسير علي بن إبراهيم القمي» ج٢، ص٤٤٠؛ «سنن الترمذي» ج٥، ص٢٦، ح٢٦٤١؛ «المستدرك علىٰ الصحيحين» ج١، ص١٢٩.

القرآن[١]. لا شك في كشف ذلك عن نفاق كامن في قائله، ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الخِيَرَةُ ﴾[٢].

مع أنّهم عليهم السلام مطلعون علىٰ اللوح، ويقرؤون الكتب حال الطفوليّة، بل وهم في الأرحام. ورووا أنّ علياً آمن بمحمّد وتبعه وهو ابن تسع سنين[٣] أو سبع[٤]، ومعتدّ به.

وإن قالوا: ما سبق معجزة. فكذا هنا، وليس هو من المستحيل، ولا يعجز القدرة، ولا مستحيل في القابليّة، فذرهم وما يفترون.

وليس للرضا عليه السلام حين يموت ولدٌ إلّا أبا جعفر محمّد عليه السلام، كما في إرشاد المفيد[٥] وتاريخ الطبري[٦] الإمامي، وغيرهم، وعمره حينئذ سبع سنين. وعيسىٰ نطق في الطفوليّة بالحكمة، ويحيىٰ ابن ثلاث[٧].

ورویٰ |الكليني| بسنده إلىٰ علي بن سيف، عن بعض أصحابنا، عن أبي جعفر الثاني، قال: قلت له: إنهم يقولون في حداثة سنّك، فقال: (**إنّ الله عزّ وجلّ أوحىٰ إلىٰ داود أن يستخلف سليمان وهو صبي يرعىٰ الغنم، فأنكر ذلك عبّاد بني إسرائيل وعلماؤهم، فأوحىٰ الله إلىٰ داود أن خذ عصا المتكلّمين وعصا سليمان واجعلها في بيت، واختم عليها بخواتيم القوم، فإذا كان من الغد فمن كانت عصاه قد أورقت وأثمرت فهو الخليفة. فأخبرهم داود، فقالوا: قد رضينا وسلّمنا**)[٨].

وعن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال أبو بصير: دخلت عليه ومعي غلام خماسي لم يبلغ، فقال لي: (**كيف أنتم إذا احتج عليكم بمثل سنّه؟**)[٩].

وعن علي بن أسباط، قال: رأيت أبا جعفر عليه السلام وقد خرج عليَّ، فأخذت النظر إليه، وجعلت أنظر إلىٰ رأسه ورجليه؛ لأصف قامته لأصحابنا بمصر، فبينما أنا كذلك حتىٰ

---

(١) «التوبة» الآية: ٦٩؛ «الانشقاق» الآية: ١٩. (٢) «القصص» الآية: ٦٨.

(٣) «تاريخ الطبري» ج ١، ص ٥٣٨.

(٤) «سنن ابن ماجة» ج ١، ص ٤٤، ح ١٢٠، وفيه عنه عليه السلام: (صلّيت قبل الناس لسبع سنين).

(٥) «الإرشاد» ضمن «سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد» ج ١١ / ٢، ص ٢٧١.

(٦) «دلائل الإمامة» ص ٣٥٩. (٧) انظر: «مجمع البيان» ج ٦، ص ٦٥٤.

(٨) «الكافي» ج ١، ص ٣٨٣، باب حالات الأئمة عليهم السلام في السن، ح ٣، صححناه علىٰ المصدر.

(٩) «الكافي» ج ١، ص ٣٨٣، ح ٤.

قعد، فقال: (يا علي، إنّ الله احتج في الإمامة بمثل ما احتج به في النبوة فقال: ﴿ وَآتَيْنَاهُ الحُكْمَ صَبِيّا ﴾[١]، ﴿ وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ ﴾[٢] ﴿ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً ﴾[٣]، فقد يجوز أن يؤتى الحكمة وهو صبي، ويجوز أن يؤتاها وهو ابن أربعين سنة)[٤].

قال علي بن حسّان لأبي جعفر عليه السلام: يا سيّدي، إنّ الناس ينكرون عليك حداثة سنك، فقال: (وما ينكرون من ذلك، قول الله عزّ وجلّ؛ لقد قال لنبيّه صلى الله عليه وآله: ﴿ قُلْ هٰذِهِ سَبِيلِي أَدْعُوا إِلَىٰ اللهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي ﴾[٥]، فو الله ما تبعه إلّا علي وله تسع سنين، وأنا ابن تسع سنين)[٦].

وسيأتيك في باب «حالات الأئمة عليهم السلام في السن» في المجلّد اللاحق إن شاء الله.

ومن معاجزه: ما ذكر الطبري في تاريخه، بسنده عن إبراهيم بن سعد، قال: رأيت محمد بن علي الرضا وله شعرة ـ أو قال: وفرة ـ مثل حَلَكِ* الغراب، مسح يده عليها فاحمرّت، ثمّ مسح بظاهر كفّه عليها فابيضّت، ثمّ مسح بباطن كفّه عليها فصارت سوداء، فقال لي: (يابن سعيد، هكذا تكون آيات الإمام).

فقلت: رأيت أباك ـ بلا شكّ ـ يضرب يده على التراب فيجعله دراهم ودنانير.

فقال: (في مصرك قوم يزعمون أنّ الإسلام يحتاج إلى مال، فضرب بيده إليهم ليبلغهم أن كنوز الأرض بيد الإمام)[٧].

وقال إبراهيم بن سعد: رأيته عليه السلام يضرب بيده إلى وَرَق الزيتون فيصير في كفه وَرِقاً، فأخذت منه كثيراً وأنفقته في الأسواق، فلم يتغير[٨].

وعن حكيم بن حمّاد، قال: رأيت سيدي محمّد بن علي عليه السلام وقد ألقى في دجلة خاتماً، فوقفت كلّ سفينة صاعدة وهابطة، وأهل العراق يومئذ متزايدون، ثمّ قال لغلامه:

---

(١) «مريم» الآية: ١٢. (٢) «يوسف» الآية: ٢٢؛ «القصص» الآية: ١٤.
(٣) «الأحقاف» الآية: ١٥.
(٤) «الكافي» ج ١، ص ٣٨٣، ح ٧، بتفاوت يسير، صححناه على المصدر.
(٥) «يوسف» الآية: ١٠٨. (٦) «الكافي» ج ١، ص ٣٨٤، ح ٨.
(*) الحَلَك: شدة السواد. «لسان العرب» ج ٣، ص ٢٩٥، مادة «حلك».
(٧) «دلائل الإمامة» ص ٣٩٧، ح ٣٤٦، بتفاوت يسير، صححناه على المصدر.
(٨) «دلائل الإمامة» ص ٣٩٨، ح ٣٤٨، باختصار، صححناه على المصدر.

(أخرج الخاتم)، فسارت الزوارق[١].

وعن أحمد بن سعيد، قال: قال لي منخل بن علي: لقيت محمّد بن علي بسُرَّ من رأىٰ، فسألته النفقة إلىٰ بيت المقدس، فأعطاني مائة دينار، ثمّ قال لي: (أغمض عينيك)، فغمضتهما، ثمّ قال لي: (افتح)، فإذا أنا ببيت المقدس تحت القبّة، فتحيّرت في ذلك[٢].

وعن محمّد بن عمر، قال: رأيت محمّد بن علي يضع يده علىٰ منبر، فتورق كلّ شجرة من نوعها، وإني رأيته يكلّم شاة فتجيبه[٣].

وعن عمارة بن زيد، قال: رأيت محمّد بن علي فقلت له: يابن رسول الله، ما علامة الإمام؟ قال: (إذا فعل هكذا - فوضع يده علىٰ صخرة فبانت أصابعه فيها - ورأيته يمدّ الحديد بغير نار، ويطبع الحجارة بخاتمه)[٤].

وعن عبد الله بن محمّد، قال: قال لي عمارة بن زيد: رأيت امرأة قد حملت ابناً لها مكفوفاً إلىٰ أبي جعفر عليه السلام، فمسح يده عليه فاستوىٰ قائماً يعدو، كأن لم يكن في عينيه ضرر[٥].

إلىٰ غير ذلك مما لا يحصىٰ، ولقد شاهدت في قبورهم عليهم السلام - كملاً - معاجز كثيرة ظاهرة للكلّ، الاستعجال وكونها من البديهي أوجب طيّها.

❑ الحديث رقم ﴿ ١ ﴾

قوله: ﴿عن يحيىٰ بن حبيب الزيّات، قال: أخبرني من كان عند أبي الحسن الرضا عليه السلام جالساً. فلمّا نهضوا قال لهم: القوا أبا جعفر فسلّموا عليه وأحدثوا به عهداً. فلمّا نهض القوم التفت إليّ فقال: يرحم الله المفضّل، إنّه كان ليقنع بدون هذا﴾.

---

(١) «دلائل الإمامة» ص٣٩٩، ح٣٥٠.

(٢) «دلائل الإمامة» ص٣٩٩، ح٣٥١، صححناه علىٰ المصدر.

(٣) «دلائل الإمامة» ص٣٩٩، ح٣٥٣، بتفاوت يسير، صححناه علىٰ المصدر.

(٤) «دلائل الإمامة» ص٣٩٩، ح٣٥٤.

(٥) «دلائل الإمامة» ص٤٠٠، ح٣٥٥، بتفاوت يسير.

الحديث رقم ﴿٢﴾

قوله: ﴿عن معمر بن خلّاد، قال: سمعت الرضا عليه السلام ـ وذكر شيئاً ـ فقال: ما حاجتكم إلىٰ ذلك؛ هذا أبو جعفر قد أجلسته مجلسي، وصيّرته مكاني. وقال: إنّا أهل بيت يتوارث أصاغرنا عن أكابرنا، القذّة بالقذّة﴾.

الحديث رقم ﴿٣﴾

قوله: ﴿عن أحمد بن محمّد بن عيسىٰ، عن أبيه [محمد بن عيسىٰ] قال: دخلت علىٰ أبي جعفر عليه السلام الثاني، فناظرني في أشياء، ثمّ قال [لي]: يا أبا علي، ارتفع الشك؛ ما لأبي غيري﴾.

الحديث رقم ﴿٤﴾

قوله: ﴿عن الحسين بن بشّار، قال: كتب ابن قياما إلىٰ أبي الحسن [الرضا][1] عليه السلام كتاباً يقول فيه: كيف تكون إماماً وليس لك ولد ؟ فأجابه [أبو الحسن الرضا] عليه السلام ـ شبه المغضب ـ: وما علمك أنّه لا يكون لي ولد ؟! والله لا تمضي الأيام والليالي حتىٰ يرزقني الله ولداً ذكراً، يفرق به بين الحق والباطل﴾.

الحديث رقم ﴿٥﴾

قوله: ﴿عن ابن أبي نصر، قال: قال لي ابن النجاشي: مَن الإمام بعد صاحبك ؟ فأشتهي أن تسأله حتىٰ أعلم. فدخلت علىٰ الرضا فأخبرته، قال: فقال لي: الإمام ابني، ثمّ قال: هل يتجرىٰ أحد أن يقول: ابني، وليس له ولد ؟﴾.

---

(١) ليست في المصدر.

الحديث رقم ﴿٦﴾

قوله: ﴿عن معمر بن خلّاد، قال: ذكرنا عند أبي الحسن شيئاً بعدما ولد له أبو جعفر، فقال: ما حاجتكم إلىٰ ذلك ؟ هذا أبو جعفر عليه السلام قد أجلسته مجلسي، وصيّرته في مكاني﴾.

الحديث رقم ﴿٧﴾

قوله: ﴿عن ابن قياما الواسطي، قال: دخلت علىٰ علي بن موسىٰ عليه السلام فقلت له: أيكون إمامان ؟ قال: لا، إلّا وأحدهما صامت، فقلت له: [أين][1] هو، ذا أنت ليس لك صامت ؟ ـ ولم يكن ولد له أبو جعفر عليه السلام بعدُ ـ فقال لي: والله ليجعلنّ الله منّي ما يثبت به الحق وأهله، ويمحق به الباطل وأهله. فولد له [بعد سنة] أبو جعفر عليه السلام. وكان ابن قياما واقفياً﴾.

الحديث رقم ﴿٨﴾

قوله: ﴿عن الحسن بن الجهم، قال: كنت مع أبي الحسن عليه السلام جالساً، فدعا بابنه ـ وهو صغير ـ فأجلسه في حجري، فقال [لي]: جرّده وانزع قميصه، فنزعته، فقال [لي]: انظر بين كتفيه، فنظرت فإذا في أحد كتفيه شبيه بالخاتم داخل في اللحم، ثمّ قال: أترىٰ هذا ؟ كان مثله في هذا الموضع من أبي عليه السلام﴾.

الحديث رقم ﴿٩﴾

قوله: ﴿عن أبي يحيىٰ الصنعاني، قال: كنت عند أبي الحسن الرضا عليه السلام، فجيء بابنه أبي جعفر عليه السلام وهو صغير، فقال: هذا المولود الذي لم يولد مولود أعظم بركة علىٰ شيعتنا منه﴾.

---

(١) ليست في المصدر.

الحديث رقم ﴿ ١٠ ﴾

قوله: ﴿عن صفوان بن يحيىٰ، قال: قلت للرضا عليه السلام: قد كنّا نسألك قبل أن يهب الله لك أبا جعفر، فكنت تقول: يهب الله لي غلاماً، فقد وهبه الله لك فأقرّ عيوننا، فلا أرانا الله يومك، فإن كان كون فإلىٰ مَن ؟ فأشار بيده إلىٰ أبي جعفر عليه السلام وهو قائم بين يديه، فقلت: جعلت فداك، هذا ابن ثلاث سنين ! فقال: وما يضرّه من ذلك، فقد قام عيسىٰ عليه السلام بالحجّة وهو ابن ثلاث سنين﴾.

الحديث رقم ﴿ ١١ ﴾

قوله: ﴿عن معمر بن خلّاد، قال: سمعت إسماعيل بن إبراهيم يقول للرضا عليه السلام: إنّ ابني في لسانه ثقل، فأنا أبعث به إليك غداً تمسح علىٰ رأسه وتدعو له، فإنّه مولاك، فقال: هو مولىٰ أبي جعفر، فابعث [به] غداً إليه﴾.

الحديث رقم ﴿ ١٢ ﴾

قوله: ﴿عن محمد بن الحسن بن عمار، قال: كنت عند علي بن جعفر بن محمّد جالساً بالمدينة، وكنت أقمت عنده سنتين أكتب عنه ما يسمع من أخيه ـ يعني أبا الحسن عليه السلام ـ إذ دخل عليه أبو جعفر محمّد بن علي الرضا المسجدَ، مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله، فوثب علي بن جعفر بلا حذاء ولا رداء، فقبّل يده وعظّمه، فقال له أبو جعفر عليه السلام: يا عم اجلس رحمك [الله]، فقال: يا سيدي كيف أجلس وأنت قائم ؟

فلمّا رجع علي بن جعفر إلىٰ مجلسه جعل أصحابه يوبّخونه ويقولون: أنت عم أبيه، وأنت تفعل به هذا الفعل ؟ فقال: اسكتوا، إذا كان الله عزّ وجلّ ـ وقبض علىٰ لحيته ـ لم يؤهل هذه الشيبة، وأهّل هذا الفتىٰ [ووضعه

حيث وضعه](١). أُنكر فضله؟ نعوذ بالله مما تقولون، بل أنا له عبد ﴾.

❑ الحديث رقم ﴿١٣﴾

قوله: ﴿عن [الخيراني](٢)، عن أبيه، قال: كنت واقفاً بين يدي أبي الحسن عليه السلام بخراسان، فقال له قائل: يا سيّدي، إن كان كون فإلىٰ مَن؟ قال: إلىٰ أبي جعفر ابني، فكأن القائل استصغر سن أبي جعفر، فقال أبو الحسن عليه السلام: إنّ الله تبارك وتعالىٰ بعث عيسىٰ بن مريم رسولاً نبيّاً صاحب شريعة مبتدأة في أصغر من السن الذي فيه أبو جعفر عليه السلام ﴾.

أقول: (القُذَذ) ريش السهم، الواحدة: قُذّة(٣).

ولكونهم فطروا علىٰ الإمامة وقبلوها في عالم الذر، بل عالم الأمر، فأصاغرهم [يتوارثون](٤) عن أكابرهم، ولا يضر الصغر، أوَ لا ترىٰ حصول التمييز والفطنة [يحصلان] قبل البلوغ الشرعي، والناس فيه متفاوتون؟ فأصعد كفه(٥) إلىٰ إمكان حصول شروط الإمامة والقيام بها قبل البلوغ.

ولقد جعل في عيسىٰ وغيره [نحوه](٦)، ولا خلاف فيه، وصريح القرآن مصرّح به، فلا عيب فيه ونقص، إلّا لمن في قلبه نفاق وإنكار للشريعة، كما قال أمثالهم: ﴿كَيفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي المَهْدِ صَبِيّاً ﴾ الآية(٧)، وقال في شأنه: ﴿ فَنَادَاهَا مِنْ تَحْتِهَا أَلَّا تَحْزَنِي قَدْ جَعَلَ رَبُّكَ تَحْتَكَ سَرِيّاً ﴾ الآية(٨). وتلك الأنبياء كلّاً حسنة من حسنات فاطمة الزهراء، فكيف الجواد؟

و «الشَّيْبُ والمَشيبُ واحد. وقال الأصمعي: الشيب: بياض الشعر، والمشيب: دخول الرجل في حدّ الشِيب من الرجال»(٩).

---

(١) في الأصل: «ووصفه حيث وصفه».
(٢) في الأصل: الحيزاني.
(٣) «الصحاح» ج٢، ص٥٦٨، مادة «قذذ».
(٤) في الأصل: «يرث».
(٥) لعله يشير إلىٰ ما ورد في ح١٠، من قول الراوي: «فأشار بيده إلىٰ أبي جعفر».
(٦) في الأصل: «نموه».
(٧) «مريم» الآية: ٢٩.
(٨) «مريم» الآية: ٢٤.
(٩) «الصحاح» ج١، ص١٥٩، مادة «شيب»، صححناه علىٰ المصدر.

وما في الأحاديث ظاهر ـ بما يناسب العنوان وغيره ـ مما سبق.

الحديث رقم ﴿ ١٤ ﴾

قوله: ﴿عن زكريا بن يحيى بن النعمان الصيرفي، قال: سمعت علي بن جعفر يحدّث الحسن بن الحسين بن علي بن الحسين عليه السلام، فقال: والله لقد نصر الله أبا الحسن الرضا عليه السلام، فقال له الحسن: إي والله جعلت فداك، لقد بغى عليه [إخوته][1]، فقال علي بن جعفر: إي والله، ونحن عمومته بغينا عليه.

فقال له الحسن: جعلت فداك، كيف صنعتم، فإني لم أحضركم ؟ قال: قال له إخوته ونحن أيضاً: ما كان فينا إمام قطّ حائل [اللون]، فقال لهم الرضا: هو ابني، قالوا: فإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قد قضى بالقافة، فبيننا وبينك القافة، قال: ابعثوا أنتم إليهم، فأمّا أنا فلا، ولا تُعلموهم لما دعوتموهم، ولتكونوا في بيوتكم.

فلمّا جاؤوا أقعدونا في البستان، واصطف عمومته وإخوته وأخواته، وأخذوا الرضا عليه السلام وألبسوه جبّة صوف وقلنسوة منها، ووضعوا على عنقه مسحاة، وقالوا له: ادخل البستان كأنّك تعمل فيه، ثمّ جاؤوا بأبي جعفر عليه السلام، فقالوا: ألحقوا هذا الغلام بأبيه، فقالوا: ليس له هاهنا أب، ولكن هذا عم أبيه، [وهذا عمّ أبيه]، وهذا عمّه، وهذه عمته، وإن يكن له هاهنا أب فهو صاحب البستان، فإن قدميه وقدميه واحدة. فلما رجع أبو الحسن عليه السلام قالوا: هذا أبوه.

قال علي بن جعفر: فقمت فمصصت ريق أبي جعفر عليه السلام، ثمّ قلت [له]: أشهد أنك إمامي عند الله، فبكى الرضا عليه السلام ثمّ قال: يا عمّ، ألم تسمع

---

(١) في الأصل: «اخويه».

[أبي] وهو يقول: قال رسول الله ﷺ: بأبي ابن خيرة الإماء، ابن النوبية، الطيبة الفم، المنتجبة الرحم. ويلهم! لعن الله [الأعيبس][1] وذريته صاحب الفتنة، ويقتلهم سنين وشهوراً وأياماً، يسومهم خسفاً، ويسقيهم كأساً مصبرة. وهو الطريد الشريد، الموتور بأبيه وجدّه، صاحب الغيبة، يقال: مات أو هلك، أيّ وادٍ سلك؟ أفيكون هذا ياعم إلّا منّي؟ فقلت: صدقت جعلت فداك عليه السلام.

أقول: (الحائل) المتغير اللون، وحالَ لونُه: أي تغيّر واسودّ[2].

(القافة) جمع قائف، وهو الذي يستدل بأشياء في ظاهر الشخص يلحقه بأبيه أو غيره، وكان معمولاً به زمن الجاهليّة في إثبات نسب أو نفيه، وهدمه الإسلام [وأحاله][3]. نعم، ورد ما يدل علىٰ الاستدلال به علىٰ صفات فيمن كانت فيه، الأعور خلقة، أو الطويل كوسج[4] اللحية وغيرها، ومع ذلك لا بطريق [الجزم][5].

والمراد بـ(ابن خيرة الإماء): المهدي عجّل الله فرجه، ونسبه إلىٰ جدته أم أبي جعفر عليه السلام الثاني، تنزهاً لها من هذا القول الباطل، لأنها من أمهاته، وهنّ منزهات عما توهمه هؤلاء البغاة. والظاهر أن علي بن جعفر وافقهم ظاهراً، خلاف عقيدته؛ ليظهر الحق، وإن رجعوا بعد وقَبِلهم الإمام معفواً عنهم.

وأُمّ القائم بلا واسطة بنت قيصر، وسيأتي الكلام فيها، ولم تكن نوبية. والنُّوبة: طائفة من الحبشة[6].

ويقال: «امرأة مُنجِبة ومِنجاب: تلد النجباء»[7].

ويقال: سامَه الخسفَ، وسامه خَسْفاً وخُسْفاً ـ بالضم ـ أي أولاه ذلاً وإبادة وإهلاكاً،

---

(١) في الأصل: «الاعبس».

(٢) انظر: «لسان العرب» ج٣، ص١٠٤، مادة «حول».

(٣) في الأصل: «وأحال».

(٤) الكَوسَج: الذي لا شعر علىٰ عارضيه. «لسان العرب» ج١٢، ص٨٨، مادة «كسج».

(٥) في الأصل: «الحزم».

(٦) انظر: «القاموس المحيط» ج١، ص٣٠٠، وفيه: «النُّوبة بلاد واسعة للسودان بجنوب الصعيد، منها بلال الحبشي».

(٧) «الصحاح» ج١، ص٢٢٢، مادة «نجب».

وهو كناية عنه. وسامَ فلاناً الخسفَ: كلّفه مهلكة ومضرة[١].

وفي بعض النسخ: (لعن الله الأعيبس) مصغّر (الأعبس)، والمراد به ولد العبّاس، والسفّاح أول خلفائهم.

وسيأتيك[٢] أنّه يقع اختلاف بعد العسكري، قائل بأنّه عقيم، أو ترك حملاً، أو مات بعده، أو لا يدرىٰ بالحال، وغير ذلك. وسبق في المجلّد السابع، وسيأتي إن شاء الله تحقيق الحق.

وفي كشف الغمة: (ابن خيرة الإماء، ابن النوبيّة الطيبة، يكون من ولده الطريد الشريد)[٣]... إلىٰ آخره.

فعلىٰ هذا، المراد بقوله: (ابن خيرة الإماء، ابن النوبية) محمّد الجواد عليه السلام، وبالطريد: صاحب هذا العصر والزمان.

وانظر أيّها العاقل في قول هؤلاء في ابن الرضا، لم يصدّقوه في قوله، ويصدّقوا القيّاف، ولم يبتلِ أحدٌ مثلهم، وأجابهم إلىٰ ما طلبوا؛ ليقطع شبهتهم وإفكهم، الأعمام أو الخالات القديمون، ولكن يحقّ الله الحقّ بكلماته ويبطل الباطل.

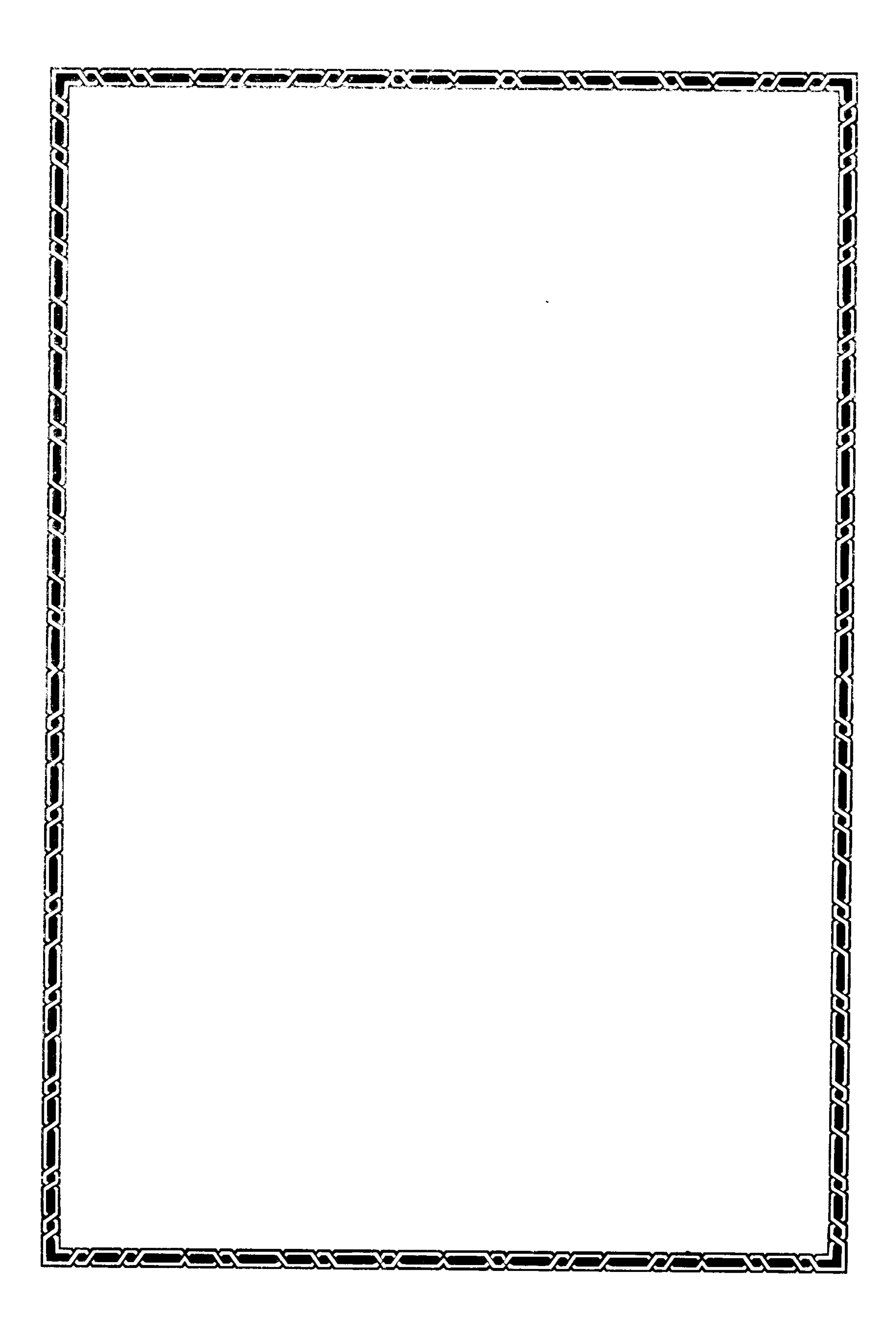
* * *

---

(١) انظر «لسان العرب» ج ٤، ص ٩٢، مادة «خسف».

(٢) انظر «هدي العقول» ج ٩، باب في الغيبة، ح ٥، ٢٩.

(٣) «كشف الغمة» ج ٣، ص ١٤٣، صححناه على المصدر.



الباب الرابع والسبعون

الإشارة والنصّ على
أبي الحسن الثالث عليه السلام

أضواء حول الباب

أقول أحاديث الباب ثلاثة، وفضل علي الهادي وطهارته وعلمه ومعاجزه ظاهرة مشهورة، فهو من شجرة النبوة، [ومركز][1] العدالة [والفتوة]، صفوة الصفوة، ومظهر الدعوة، وأصل الوجود وفرعه، وذروته وسنامه، خزانة الله العظمىٰ، وآيته الكبرىٰ.

❑ الحديث رقم ﴿ ١ ﴾

قوله: ﴿عن إسماعيل بن مهران، قال: لمّا خرج أبو جعفر عليه السلام من المدينة إلىٰ بغداد، في الدفعة الأُولىٰ من خرجتيه، قلت له عند خروجه: جعلت فداك، إني أخاف عليك في هذا الوجه، فإلىٰ مَن الأمر بعدك ؟ فكرّ بوجهه إليّ ضاحكاً وقال: ليس الغيبة حيث ظننت في هذه السنة. فلمّا أُخرج به الثانية إلىٰ المعتصم صرت إليه، فقلت له: جعلت فداك، أنت خارج، فإلىٰ مَن هذا الأمر من بعدك ؟ فبكىٰ حتىٰ اخضلّت لحيته، ثمّ التفت إليّ فقال: عند هذه يُخاف عليّ، الأمر من بعدي إلىٰ ابني علي﴾.

---

(١) في الأصل: «ومركن».

الحديث رقم ﴿ ٢ ﴾

قوله: ﴿عن [الخيراني](١)، عن أبيه، أنّه قال: كـان يـلزم بـاب أبـي جعفر عليه السلام للخدمة التي كان وكّل بها، وكان أحمد بن محمد بن عيسىٰ يجيء في السَحَر في كلّ ليلة؛ ليعرف خبر علة أبي جعفر عليه السلام، وكان الرسول الذي يختلف بين أبي جعفر وبين أبي إذا حضر قام أحمد وخلا به أبي، [فخرجت](٢) ذات ليلة وقام أحمد عن المجلس وخلا أبي بالرسول، واستدار أحمد فوقف حيث يسمع الكلام، فقال الرسول لأبي: إن مولاك يقرأ عليك السلام ويقول لك: إني ماضٍ، والأمر صائر الىٰ ابني علي، وله عليكم بعدي ما كان لي عليكم بعد أبي.

ثمّ مضىٰ الرسول، ورجع أحمد إلىٰ موضعه وقال لأبي: ما الذي قد قال لك ؟ قال: خيراً، قال: قد سمعت ما قال، فلِمَ تكتمه؟ وأعاد ما سمع، فقال له أبي: قد حرّم الله عليك مـا فـعلت؛ لأن الله تـعالىٰ يـقول: ﴿ وَلَا تَجَسَّسُوا ﴾(٣)، فاحفظ الشهادة لعلّنا نحتاج إليها يوماً [ما]، وإيّاك أن تظهرها إلىٰ وقتها.

فلمّا أصبح أبي كتب نسخة الرسالة في عشر رقاع، وختمها ودفعها إلىٰ عشرة من وجوه العصابة، وقال: إن حدث بي حدث الموت قـبل أن أطالبكم [بها] فافتحوها [واعلموا](٤) بما فيها.

فلمّا مضى أبو جعفر عليه السلام ذكر أبي أنّه لم يخرج من منزله حتىٰ قطع علىٰ يديه نحو من أربعمائة إنسان، واجتمع رؤساء العصابة عند محمد بن الفرج يتفاوضون بهذا الأمر، فكتب محمد بن الفرج إلىٰ أبـي يُـعلمه باجتماعهم عنده ـ وأنّه لولا مخافة الشهرة لصار معهم إليه ـ ويسأله أن

---

(١) في الأصل: «الخيزراني».

(٢) في الأصل: «فخرج».

(٣) «الحجرات» الآية: ١٢.

(٤) في الأصل: «واعملوا».

يأتيه، فركب أبي وصار إليه ، فوجد القوم مجتمعين عنده، فقالوا لأبي: ما تقول في هذا الأمر ؟ فقال [أبي] لمن عنده الرقاع: أحضروا الرقـاع، فأحضروها، فقال لهم: هذا ما أُمرت به، فقال بعضهم: قد كنّا نحب أن يكون معك في هذا الأمر شاهد آخر، فقال لهم: قد أتاكم الله عزّ وجلّ به، هذا أبو جعفر الأشعري يشهد لي بسماع هذه الرسالة، وسأله أن يشهد بما عنده، فأنكر أحمد أن يكون سمع من هذا شيئاً، فدعاه أبي الىٰ المباهلة، فقال لمّا حقق عليه ـ قال ـ: قد سمعت ذلك، وهذا مكرمة كنت أُحب أن تكون لرجل من العرب، لا لرجل من العجم، فلم يبرح القوم حتىٰ قالوا بالحق جميعاً ﴾.

وفي نسخة الصفواني:

❑ الحديث رقم ﴿ ٣ ﴾

قوله: ﴿ [محمد بن جعفر الكوفي، عن محمد بن عيسىٰ بن عبيد، عن][1] محمّد بن الحسين الواسطي، [أنّه] سمع أحمد بن أبي خالد ـ مولىٰ أبي جعفر ـ يحكي أنّه أشهده علىٰ هذه الوصيّة المنسوخة: شهد أحمد بن أبي خالد مولىٰ أبي جعفر أن أبا جعفر، محمّد بن علي بن موسىٰ بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين عليه السلام بن علي بن أبي طالب عليه السلام، أشهده أنّه أوصىٰ إلىٰ [علي] ابنه بنفسه وأخواته، وجعل أمر موسىٰ إذا بلغ إليه، وجعل عبد الله بن [المساور][2] قائماً علىٰ تركته، من الضياع والأموال والنفقات والرقيق وغير ذلك، إلىٰ أن يبلغ علي بن محمّد، صيّر عبد الله بن [المساور][3] ذلك [اليوم] إليه، يقوم بأمر نفسه وأخواته، ويصيّر أمر

---

(١) في الأصل: «مسنداً إلىٰ».

(٢) في الأصل: «المشاور».

(٣) في الأصل: «المشاور».

موسىٰ إليه، يقوم لنفسه بعدهما، علىٰ شرط أبيهما في صدقاته التي تصدّق بها.

وذلك يوم الأحد، لثلاث ليال خلون من ذي الحجّة، سنة عشرين ومائتين، وكتب أحمد بن أبي خالد شهادته بخطه، وشهد الحسن بن محمّد بن عبد الله بن الحسن بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام ـ وهو الجواني ـ علىٰ مثل شهادة أحمد بن أبي خالد في صدر هذا الكتاب، وكتب شهادته بيده، وشهد نصر الخادم، وكتب شهادته بيده ﴾.

أقول: كَرَّ عليه كَرّاً وكُروراً وتَكراراً: عطف، وكرَّ عنه: رجع[١].

أخضَلت الشيءَ ـ فهو مُخْضَل ـ إذا بَلَلته[٢].

والمفاوضة: المساواة والمشاركة، ومفاوضة العلماء: إلقاء كلٍّ ما عنده لصاحبه[٣].

ووجه الاستدلال من الأحاديث ظاهر، وهو من المتواتر المتفق عليه.

وقال كمال الدين ابن طلحة الشامي |كما| في الفصول المهمة[٤]، بعد أن عدّ جملة من ألقابه العلية: «وأمّا مناقبه، فمنها ما حلّ في الآذان محل حلاها بأشنافها، واكتنفه شغفاً به اكتناف اللآلئ الثمينة بأصدافها، وشهد لأبي الحسن أن نفسه موصوفة بنفائس أوصافها، وأنّها نازلة من الدرجة النبوية في ذرىٰ أشرافها، وشرفات أعرافها» ... إلىٰ آخر كلامه[٥].

وللإمام من الإخوة: موسىٰ، ومن الأخوات: خديجة، وحكيمة، وأُم كلثوم. علىٰ ما ذكره محمّد الطبري الإمامي في تاريخه[٦].

---

(١) «لسان العرب» ج ١٢، ص ٦٤، مادة «كرر»، صححناه علىٰ المصدر.

(٢) «لسان العرب» ج ٤، ص ١٢٩، مادة «خضل».

(٣) انظر: «لسان العرب» ج ١٠، ص ٣٤٩، مادة «فوض».

(٤) «الفصول المهمة» ص ٢٧٨، بتفاوت.

(٥) «مطالب السؤول» ج ٢، ص ٧٦، صححناه علىٰ المصدر.

(٦) «دلائل الإمامة» ص ٣٩٧.

وفي كشف الغمة[١]، نقلاً عن المفيد[٢] وغيره[٣]، أن ولد محمّد الجواد: الإمام علي الهادي، وموسىٰ، وفاطمة، وأُمامة.

ولا وقفت علىٰ أن أحداً ادعىٰ الإمامة لغير علي الهادي، بل له خاصّة، بنص الله ورسوله وآبائه، والمعاجز الظاهرة المتواترة حال حياته، ومن كلماته، والكتاب والسنّة المتفق عليها، ومافي قبره من المعاجز المشاهدة.

معاجز الهادي عليه السلام

وروىٰ الطبري في تاريخه، قال: «حدّثنا سفيان، عن أبيه، قال: رأيت علي بن محمّد ومعه جِراب ليس فيه شيء، فقلت له: أتراك ما تصنع بهذا؟ قال: (أدخل يدك فيه)، فأدخلت يدي فما وجدت شيئاً، ثمّ قال لي: (أعد)، فأعدت يدي، فإذا هو مملوء دنانير.

وعن عمارة بن زيد، قال: قلت لعلي بن محمد الوفي عليه السلام: هل تستطيع أن تُخرج من هذه الأُسطوانة رمّاناً؟ قال: (نعم، وتمراً وعنباً وموزاً)، ففعل ذلك وأكلنا وحملنا.

وقال: قلت لأبي الحسن: أتقدر أن تصعد إلىٰ السماء حتىٰ تأتي بشيء ليس في الأرض لنعلم ذلك؟ فارتفع في الهواء وأنا أنظر إليه، حتىٰ غاب، ثمّ رجع ومعه طير من ذهب، في أُذنيه أشنفة[٤] من ذهب، وفي منقاره درّة، وهو يقول: لا إله إلّا الله، محمّد رسول الله صلى الله عليه وآله، علي ولي الله. فقال: (هذا طير من طيور الجنّة)، ثمّ سيّبه فرجع.

وعن محمّد بن زيد، قال: كنت عند علي بن محمّد عليه السلام إذ دخل عليه قوم يشكون الجوع، فضرب يده إلىٰ الأرض، وكال لهم بُرّاً ودقيقاً.

وعن الحسن بن علي الوشّاء، قال: حدّثتني أم محمّد ـ مولاة أبي الحسن الرضا ـ بالخبر، وهي مع الحسن بن موسىٰ، قالت: دنا أبو الحسن علي بن محمّد من الباب، وقد رعد حتىٰ جلس في حجر أُم أبيها بنت موسىٰ، فقالت: ما لك؟ قال لها: (مات أبي والله الساعة). فكتبنا ذلك اليوم، فجاءت وفاة أبي جعفر عليه السلام في ذلك اليوم الذي أخبر.

---

(١) «كشف الغمة» ج٣، ص١٥٤، ١٦٢، نقلاً عن الشيخ المفيد والشيخ الطبرسي.

(٢) «الإرشاد» ضمن «سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد» ج١١ / ٢، ص٢٩٥.

(٣) «إعلام الورىٰ» ج٢، ص١٠٦.

(٤) الشَّنْف: القُرط الأعلىٰ. «الصحاح» ج٤، ص١٣٨٣، مادة «شنف».

وعن أحمد بن محمد بن عبد الله، قال: كتب إليه محمّد بن الحسين بن مصعب المدائني، يسأله عن السجود على الزجاج، قال: فلمّا نفذ الكتاب حدّثتني نفسي أنّه مما أنبتت الأرض، وأنّهم قالوا: لا بأس بالسجود على ما أنبتت الأرض. قال: فجاء الجواب: (لا تسجد وإن حدّثتك نفسك أنّه مما أنبتت الأرض، فإنه من الرمل والملح) ... الحديث.

وعن مقبل الديلمي، قال: كان رجل بالكوفة له صاحب يقول بإمامة عبد الله بن جعفر بن محمد، فقال له صاحب له كان يميل إلىٰ ناحيتنا ويقول بأمرنا: لا تقل بإمامته، فإنه باطل، وقل بالحق. قال: وماهو؟ قال: الإمامة في موسىٰ بن جعفر ومَن بعده. قال له الفطحي: ومن الإمام اليوم منهم؟ قال: علي بن محمّد بن علي الرضا، قال: فهل من دليل أستدل به على ما قلت؟ قال: نعم، قال: وماهو؟ قال: اضمر في نفسك ما تشاء، والقه بسرّ من رأىٰ، فإنه يخبرك به، قال: نعم.

فخرجا إلىٰ العسكر وقصدا شارع أبي أحمد، فأُخبرا أن أبا الحسن ركب إلىٰ دار المتوكل، فجلسا ينتظران عودته، فقال الفطحي لصاحبه: إن كان صاحبك هذا إماماً فإنه حين يرجع ويراني يعلم ما قصدته، ويخبرني به من غير أن أُخبره.

قال: فوقفا إلىٰ أن عاد المتوكل وبين يديه الشاكرية، ومن ورائه الرَكَبة، يشيّعونه إلىٰ داره، فلمّا بلغ إلىٰ موضع الرَجُلَين التفت إلىٰ الفطحي، فتفل بشيء من فيه في صدر الفطحي كأنّه غِرقئ[1] البيض، فالتصق في صدر الرجل كمثل دائرة الدرهم، وفيه سطر مكتوب بخضرة: (ماكان عبد الله هناك ولاكذلك).

فقرأه الناس وقالوا: ما هذا؟ فأخبرهم وصاحبه بقصتهما، فأخذ التراب من الأرض ووضعه علىٰ رأسه وقال: تباً لماكنت عليه قبل يومي هذا، والحمد لله علىٰ حسن هدايته، وقال بإمامته»[2].

إلىٰ غير ذلك مما لا يحصىٰ، ولا خفاء فيه.

* * *

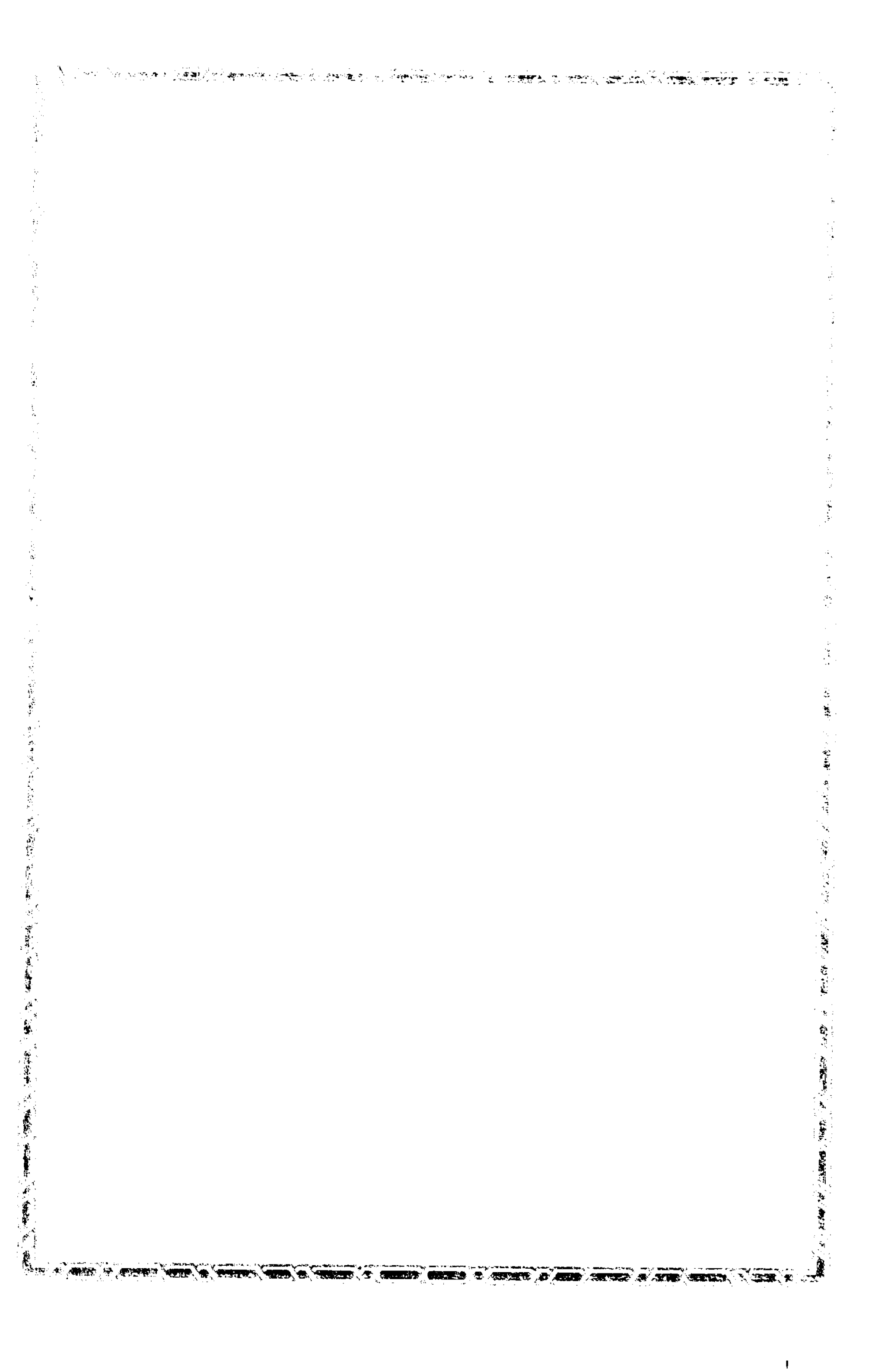
---

(١) الغِرقئ: القشرة الملتزقة ببياض البيض. «القاموس المحيط» ج١، ص١٣٣.

(٢) «دلائل الإمامة» ص٤١٢ - ٤١٦، ح٣٧٠ - ٣٧٥، ٣٨٠، باختصار ما، صححناه علىٰ المصدر.

الباب الخامس والسبعون

الإشارة والنص
على أبي محمد عليه السلام



أقول هو الإمام الحادي عشر العسكري عليه السلام ـ وأحاديث الباب [ثلاثة][1] عشر ـ وهو أكبر أولاد علي الهادي، وولده: أبو محمّد الحسن الإمام، والحسن، وجعفر. ومن البنات: عائشة، ودلالة.

وفي رواية أُخرىٰ أنّه كان له أبو محمّد الإمام، ومحمّد، والحسين، وجعفر. كذا في تاريخ محمّد بن جرير الطبري الإمامي[2].

معاجز العسكري عليه السلام

وفضله وجامعيته للكمال بما لا يدانىٰ ـ وكذا معاجزه ـ ظاهرة مشتهرة، وكذا أدلة إمامته، ومنها:

ما رواه محمّد بن جرير ـ السابق ـ في التاريخ: «قال أبو جعفر محمد بن جرير الطبري: حدّثنا عبد الله بن محمد، قال: رأيت الحسن بن علي يكلّم لذئب فكلّمه، فقلت له: أيّها الإمام الصالح، سَل هذا الذئب عن أخ لي بطبرستان خلّفته، وأشتهي أن أراه، فقال: (**إذا اشتهيت أن تراه فانظر إلىٰ شجرة دارك بسرّ من رأىٰ**). وكان قد أخرج في داره عيناً تنبع عسلاً ولبناً، فكنا نشرب منه ونتزود.

وقال أبو جعفر: دخل علىٰ الحسن بن علي قوم من العراق يشكون قلة الأمطار، فكتب

---

(١) في الأصل: «اثنا».

(٢) «دلائل الإمامة» ص ٤١٢.

لهم كتاباً، فأُمطروا، ثمّ جاؤوا يشكون كثرته، فختم في الأرض فأمسك المطر.

قال: ورأيته عليه السلام يمشي في أسواق سرّ من رأىٰ ولا ظلّ له، ورأيته يأخذ الآس فيجعله وَرِقاً، ويرفع طرفه نحو السماء ويده، فيردها ملأىٰ لؤلؤاً.

وقال: قلت له عليه السلام: أرني معجزة خصوصيّة لك أُحدّث بها عنك، فقال: (يابن جرير، لعلك ترتد)، فحلفت له ثلاثاً، فرأيته غاب في الأرض تحت مصلّاه، ثمّ رجع ومعه حوت عظيم، فقال: (جئتك به من الأبحر السبعة)، فأخذته معي إلىٰ مدينة السلام، فأطعمت منه جماعة من أصحابنا.

وقال: رأيته عليه السلام يمر بأسواق سرّ من رأىٰ، فما مرّ بباب مقفل إلّا انفتح، ولا دار إلّا انفتحت، وإنه كان ينبئنا بما نعمل بالليل سرّاً وجهراً.

وقال علي بن محمّد الصيمري: كتب إلي أبو محمّد عليه السلام: (فتنة تظلكم، فكونوا علىٰ أُهبة منها). قال: فلما كان بعد ثلاثة أيام وقع بين بني هاشم ما وقع، فكتبت إليه: هي ؟ قال: (لا، ولكن غير هذه، فاحترزوا). فلما كان بعد ثلاثة أيام كان من أمر المعتز ما كان»[1].

واتفقت الإماميّة علىٰ أن العسكري ليس له من الولد إلّا القائم المهدي، محمّد بن الحسن عجّل الله فرجه.

تكرر في كتاب «كمال الدين وتمام النعمة»[2] حديثٌ يدل علىٰ أن له ولداً آخر أصغر من القائم، ولا عامل بها من الإماميّة لا قديماً ولا حديثاً. وسيأتيك الكلام عليه وعلىٰ معاجزه إن شاء الله، إلىٰ غير ذلك من معاجزه.

❑ الحديث رقم ﴿ ١ ﴾

قوله: ﴿عن يحيىٰ بن يسار القنبري، قال: أوصىٰ أبو الحسن إلىٰ ابنه الحسن قبل مضيه بأربعة أشهر، وأشهدني علىٰ ذلك وجماعة من الموالي﴾.

---

(١) «دلائل الإمامة» ص٤٢٦ – ٤٢٨، ح٣٨٥ – ٣٨٩، ٣٩٤، باختصار، صححناه علىٰ المصدر.

(٢) «كمال الدين» ص٤٤٦، ح١٩.

❑ الحديث رقم ﴿ ٢ ﴾

قوله: ﴿عن علي بن عمر النوفلي، قال: كنت مع أبي الحسن عليه السلام في صحن داره، فمرّ بنا [محمد] ابنه، فقلت له: جعلت فداك، هذا صاحبنا بعدك، فقال: لا، صاحبكم بعدي الحسن﴾.

❑ الحديث رقم ﴿ ٣ ﴾

قوله: ﴿عن عبد الله بن محمّد الأصفهاني، قال: قال أبو الحسن عليه السلام: صاحبكم بعدي الذي يصلّي عليَّ. قال: ولم نعرف أبا محمّد قبل ذلك، قال: فخرج أبو محمّد فصلّىٰ عليه﴾.

❑ الحديث رقم ﴿ ٤ ﴾

قوله: ﴿عن علي بن جعفر، قال: كنت حاضراً أبا الحسن عليه السلام لمّا توفي ابنه محمد ، فقال للحسن: يابني، أحدث لله شكراً، فقد أحدث [الله][1] فيك أمراً﴾.

❑ الحديث رقم ﴿ ٥ ﴾

قوله: ﴿عن أحمد بن محمّد بن عبد الله بن مروان الأنباري، قال: كنت حاضراً عند [مضيّ] أبي جعفر عليه السلام محمّد بن علي، فجاء أبو الحسن عليه السلام فوُضع له كرسيٌّ فجلس عليه، وحوله أهل بيته، وأبو محمّد قائم في ناحية، فلمّا فرغ من أمر أبي جعفر التفت إلىٰ أبي محمّد عليه السلام فقال: يا بني، أحدث لله تبارك وتعالىٰ شكراً، فقد أحدث فيك أمراً﴾.

❑ الحديث رقم ﴿ ٦ ﴾

قوله: ﴿عن علي بن مهزيار، قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام: إن كان كونٌ ـ

---

(١) ليست في المصدر.

وأعوذ بالله ـ فإلىٰ مَن ؟ قال: عهدي إلىٰ الأكبر من ولدي ﴾.

❏ الحديث رقم ﴿٧﴾

قوله: ﴿عن علي بن عمرو العطّار، قال: دخلت علىٰ أبي الحسن العسكري، وأبو جعفر ابنه في الأحياء، وأنا أظنّ أنّه هو، فقلت له: جعلت فداك، مَن أخصّ من ولدك ؟ فقال: لا تخصّوا أحداً حتىٰ يخرج إليكم أمري. قال: فكتبت إليه بعد: فيمن يكون هذا الأمر ؟ قال: فكتب إليّ: في الكبير من ولدي. قال: وكان أبو محمّد أكبر من [أبي] جعفر ﴾.

❏ الحديث رقم ﴿٨﴾

قوله: ﴿عن سعد بن عبد الله، عن جماعة من بني هاشم، منهم الحسن بن الحسن الأفطس، أنّهم حضروا ـ يوم توفي محمّد بن علي بن محمد ـ باب أبي الحسن يعزّونه، وقد بسط له في صحن داره، والناس جلوس حوله، فقالوا: قدّرنا أن يكون حوله من آل أبي طالب وبني هاشم وقريش مائة وخمسون رجلاً، سوىٰ مواليه وسائر الناس، إذ نظر إلىٰ الحسن بن علي قد جاء مشقوق الجيب، حتىٰ قام عن يمينه، ونحن لا نعرفه، فنظر إليه أبو الحسن بعد ساعة، فقال: يا بني، أحدث لله شكراً، فقد أحدث فيك أمراً، فبكىٰ الفتىٰ وحمد الله واسترجع، وقال: الحمد لله ربّ العالمين، وأنا أسأل الله تمام نعمة لنا فيك، وإنا لله [وإنا إليه] راجعون.

فسألنا عنه فقيل: هذا الحسن ابنه، وقدّرنا له في ذلك الوقت عشرين سنة أو أرجح، فيومئذ عرفناه وعلمنا أنّه قد أشار إليه بالإمامة وأقامه مقامه ﴾.

❏ الحديث رقم ﴿٩﴾

قوله: ﴿عن محمّد بن يحيىٰ بن درياب، قال: دخلت علىٰ أبي الحسن عليه السلام

بعد مضي أبي جعفر، فعزّيته عنه، وأبو محمّد عليه السلام جالس، فبكى أبو محمّد عليه السلام، فأقبل عليه أبو الحسن فقال [له]: إنّ الله تبارك وتعالى قد جعل فيك خلفاً منه، فاحمد الله ﴾.

☐ الحديث رقم ﴿١٠﴾

قوله: ﴿عن أبي هاشم الجعفري، قال: كنت عند أبي الحسن عليه السلام بعدما مضى ابنه أبو جعفر، وإني لأفكر في نفسي أريد أن أقول: كأنّهما ـ أعني أبا جعفر وأبا محمّد ـ في هذا الوقت كأبي الحسن موسى وإسماعيل ابنَي جعفر بن محمد عليه السلام، وإن قصتهما كقصتهما؛ إذ كان أبو محمّد [هو][1] المرجى بعد أبي جعفر، [فأقبل عليَّ أبو الحسن قبل أن أنطق، فقال: نعم يا أبا هاشم، بدا لله في أبي محمد بعد أبي جعفر] ما لم يكن يعرف له، كما بدا له في موسى بعد مضي إسماعيل ما كشف به عن حاله، وهو كما حدّثتك نفسك وإن كره المبطلون، وأبو محمّد ابني الخلف من بعدي، عنده علم ما يحتاج إليه، ومعه آلة الإمامة ﴾.

☐ الحديث رقم ﴿١١﴾

قوله: ﴿عن أبي بكر [الفهفكي][2]، قال: كتب إليَّ أبو الحسن: أبو محمّد ابني أنصح [آل] محمّد غريزة، وأوثقهم حجة، وهو الأكبر من ولدي، وهو الخلف، وإليه ينتهي عرى الإمامة وأحكامها، فما كنت سائلي فسله عنه، فعنده ما يحتاج إليه ﴾.

أقول: محمّد ابنه ـ المذكور في الحديث [الثاني][3] ـ هو أبو جعفر ابنه الأكبر، وكان صالحاً، وترجو جماعة أنّه الإمام، كما كان إسماعيل بن الصادق عليه السلام كذلك. وليست

---

(١) ليست في المصدر.
(٢) في الأصل: «الغفكي».
(٣) في الأصل: «الاول».

الإمامة بالاختيار، ولا مطلق الصلاح، بل لله الأمر والتدبير. فأماته في حياة أبيه ليظهر به عدم إمامته كإسماعيل، لكنّه لم أطلع علىٰ قائل بإمامته منّا، والله أعلم. والخلاف في إسماعيل سبق.

والحسن عليه السلام أكبر ولد علي الهادي، وجامع للكمال، ولا [عاهد] به لموسىٰ الكاظم، فهو الإمام. وعرفت معنىٰ البداء وتحقيق الحق فيه في مجلّد العدل.

و(العَسْكَر) اسم موضع ـ يقال له: سرّ من رأىٰ أيضاً ـ ببغداد[١]. وسبب نسبه عليه السلام بالعسكري من قضية العسكر مشهورة، ولغيره، وينسب أيضاً لذلك الموضع.

وقوله في حديث ابن درياب: (قد جعل فيك خلفاً منه، فاحمد الله) أي: لي أو لك، والأول وجود [الى] أبي محمّد عليه السلام، والثاني وجود صاحب العصر والزمان.

و(الغريزة) الطبيعة، والمراد هنا أصل فطرتهم الأمريّة.

و(العُرىٰ) جمع عُرْوَة، وهو ما يشدّ بها الشيء ويلزمه، أو النفيس من المال، كما قيل[٢].

وعرفت أن من أدلة الإمامة مَن تكون عنده مواريث الأنبياء أيضاً، من السلاح وغيره، وهي آثارها وآلتها، وسبق تفصيلها في المجلّد السابق، وهي عنده عليه السلام، ولم توجد عند غيره، ولا ادّعاها أحد غيره.

❑ الحديث رقم ﴿١٢﴾

قوله: ﴿عن شاهويه بن عبد الله الجلّاب، قال: كتب إليّ أبو الحسن عليه السلام في كتاب: أردت أن [تسأل] عن الخلف بعد أبي جعفر عليه السلام، وقلقت لذلك فلا تغتم، فإنّ الله عزّ وجلّ لا يضلّ قوماً بعد إذ هداهم حتىٰ يبيّن لهم ما يتقون، وصاحبك بعدي أبو محمّد ابني، وعنده ما تحتاجون إليه، يقدّم ما يشاء الله، ويؤخر ما يشاء الله، ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيرٍ

---

(١) الموضع الذي في بغداد يسمىٰ بـ «عسكر المهدي» و«عسكر المنصور» لا مطلق العسكر. انظر: «القاموس المحيط» ج ٢، ص ١٢٧.

(٢) انظر: «لسان العرب» ج ٩، ص ١٧٨، مادة «عرا».

مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا ﴾[1]. قد كتبت بما فيه بيان وقناع لذي عقل يقظان ﴾.

الحديث رقم ﴿ ١٣ ﴾

قوله: ﴿عن داود بن [القاسم][2]، قال: سمعت أبا الحسن يقول: الخلف من بعدي الحسن، فكيف لكم بالخلف من بعد الخلف؟ فقلت: ولِمَ جعلني الله فداك؟ فقال: إنكم لا ترون شخصه، ولا يحلّ لكم ذكره باسمه، فقلت: فكيف نذكره؟ فقال: قولوا: الحجه من آل محمّد عليه السلام ﴾.

أقول: ما تضمنه الحديث [الثاني عشر][3]، من كون الله لا يضل قوماً بعد الهداية حتىٰ يتبين لهم [ما يتقون]، فمما لا شك فيه، والبرهان عليه قائم، وعرفته في مجلّد العدل، فلا حجة إلّا بعد البيان؛ فمن علم ولم يعمل بمقتضاه قامت عليه الحجّة، هذا عامّ في كلّ شيء.

وقوله تعالىٰ: ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ ﴾ تفسيرها بالأئمة من باطن التأويل، وعرفت تسميتهم عليهم السلام بالآيات[4]. والمراد بالنسخ: الانقضاء، و﴿ خَيْرٍ مِنْهَا ﴾ القائم؛ فإنه أفضل التسعة، ﴿ أَوْ مِثْلِهَا ﴾ الثمانية، وكذا الحسنان وعلي عليه السلام مثل الرسول، وإن كان محمّد صلى الله عليه وآله أفضل منه. وعرفت سابقاً أنّهم الآيات، وجملة مما ورد فيها، وبيان معناها، فراجعه.

وقال محمّد صادق في شرح الحديث [الثاني عشر][5]: «قد علمت أن كلّاً من الأئمة فانٍ في الرسول، وصار الرسول سمعه وبصره ويده وجميع أعضائه، ظاهراً وباطناً. والرسول من أُولي العزم، بمعنىٰ أنّه فانٍ في الله، فكلّ فعل منه فعل الله، وقوله قول الله، وصفته صفة الله، والله يقدّم ما يشاء تقديمه، ويؤخر ما يشاء توخيره، وكذا الرسول وأُولو العزم والإمام الفاني».

أقول: سبق منه هذا مكرراً مع ردّه، ولا صواب فيه، فاكتف بما سبق مكرراً.

---

(١) «البقرة» الآية: ١٠٦.   (٢) في الأصل: «القسم».

(٣) في الأصل: «الأول».

(٤) «الكافي» ج١، ص٢٠٧، باب أنّ الآيات التي ذكرها الله عزّ وجلّ في كتابه هم الأئمة عليهم السلام.

(٥) في الأصل: «الأول».

وما تضمنه الحديث [الثالث عشر][1] ـ من عدم جواز تسميته باسمه ـ مخصوص بحال التقية ولو بوقع فيه أو في أحد شيعته، فلا يجوز تسميته، ويكنّىٰ عنه أو يترك، فحكمه حكم آبائه في ذلك، ومع زوال التقية فلا محذور، بل يستحب، وورد في أكثر من عشرين حديثاً تسميته بمحمّد عليه السلام.

وأكثر العلماء قديماً وحديثاً وكذا المعاصرين علىٰ ذلك، لا علىٰ المنع مطلقاً، وعلىٰ التصريح باسمه في المصنفات. وسيأتي تفصيل جميع ذلك في المجلّد اللاحق[2] إن شاء الله تعالىٰ.

ولا تختص التقيّة بالزمن الأول، بل يجري حكمها إلىٰ ظهوره، فقد يمنع مانع من ذكره. وستسمع عدم منافاة خفاء شخصه للاهتداء به وحصول التسديد منه، وسبق لك في المجلّد السابع وغيره، مبيّناً لك بأوضح بيان، وسيأتي إن شاء الله تعالىٰ.

وعلىٰ ما عرّفناك من علة المنع من إظهار اسمه، لا يختص ذلك باسم محمّد، بل كلّ اسم يدل عليه عليه السلام كذلك، سواء كان اسماً أو صفة أو لقباً أو كنية.

والمراد بقوله عليه السلام: (لا ترون شخصه) في الغيبة الكبرىٰ، وهي الرؤية مع القطع بأنّه هو حالته.

وفي النص عنهم عليهم السلام: (يراكم ويعرفكم، وترونه ولا تعرفونه)[3].

وليس هذا بمستحيل في القدرة، ولا بدعي في الإمكان، ووقع من يوسف وإخوته كذلك، ومع غيرهم مدّة، قال الله تعالىٰ: ﴿ فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُ مُنْكِرُونَ ﴾[4].

وكذا يقع في بعض آخر، ولا ينكر ذلك إلّا كلّ جاحد معاند. ومن ادّعىٰ الرؤية شفاهاً حال زمن الغيبة الكبرىٰ فغلط مردود.

وفي آخر التوقيعات ـ كما في الإكمال وغيره ـ: (من جاءكم يدعي الرؤية قبل الصيحة والسفياني فكذّبوه)[5].

وفي حديث المفضّل بن عمر، كما ذكره الشيخ حسن بن سليمان الحلّي في رسالة

---

(١) في الأصل: «الثاني».

(٢) انظر: «هدي العقول» ج ٩، باب النهي عن الاسم.

(٣) «كمال الدين» ص ٤٤٠، ح ٨، وفيه: (فيرىٰ الناس ويعرفهم، ويرونه ولا يعرفونه).

(٤) «يوسف» الآية: ٥٨.

(٥) «كمال الدين» ص ٥١٦، ح ٤٤؛ «الغيبة» للشيخ الطوسي، ص ٣٩٥، ح ٣٦٥، نقل مضمونه.

الرجعة، وغيرُه في غيرها، عن الصادق عليه السلام: (لا تراه عين حتىٰ تراه أعين)[١]، أو ما دلّ علىٰ هذا المعنىٰ.

وهو الذي يقتضيه وقوع الغيبة الكبرىٰ وعمومها، وبقاء التسديد الغيبي. وفي بعض الحكايات ما ينافي ذلك فلا عبرة بها. ونسأل الله تمام العزم في وضع رسالة مستقلة في بيان دولته والرجعة، جامعة كافية، حسب إمكاني، والله الموفق، وستأتي جملة كافية إن شاء الله تعالىٰ.

وقال محمّد صادق: «وعدم ظهور الإمام وحرمة ذكره باسمه؛ للتقية ومصالح أُخر، عند الله وعند الإمام».

أقول: نعم، كذلك، وبيّنوا عليهم السلام عدّة حكم فيها، وستأتي، ولا نهاية لعلمهم.

قال: «*فإن قيل:* إذا لم يُرَ شخصه فلا يمكن أن يضرّه، فما الخوف في ذكر اسمه؟

قلنا: إذا ذكر اسمه علم السلطان بوجوده، وطلبه من بقية أهل بيته، ويؤديها لإحضار الإمام، وربما ينجرّ الطلب إلىٰ قتل أهل بيته به، فعدم ذكره باسمه في زمان وجود أهل بيته، وأما بعده فلا، كما في زماننا هذا، والله أعلم».

أقول: في هذا الزمن [من] شيعته وخواصّه ومواليه، وهو يحذر عليهم ويخاف، وقد ينجرّ إلىٰ القتل هنا أيضاً، والسب والاستخفاف بذكره [باسمه][٢]، وإن لم يطلب حضوره بشخصه، مع علمهم بأنا نقول بثبوته، لكنّه غائب.

نعم، قد تختلف التقيّة في الأوقات، شدة وضعفاً، وذلك محرّم، فلم يرتفع حكم التقية مطلقاً، فافهم.

هذا ما أراد الله رسمه في هذا المجلّد، ويتلوه المجلّد العاشر[٣]، أوله باب: «الإشارة والنص إلىٰ صاحب الدار عليه السلام». وصلّىٰ الله علىٰ محمّد وآله الأطهار، وصفوته المنتجبين الأخيار.

وقع الفراغ من المجلّد التاسع[٤] باليوم الثلاثين من شهر شوال، بيوم الأحد، السنة الثانية والأربعين بعد المائتين والألف من الهجرة، علىٰ مهاجرها أفضل الصلاة والسلام،

---

(١) «مختصر بصائر الدرجات» ص ١٨١، ١٨٢، نقله بالمعنىٰ.

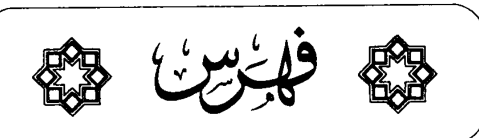
(٢) في الأصل: «واكمه».

(٣) وهو المجلّد التاسع حسب ترتيبنا.

(٤) وهو المجلّد الثامن حسب ترتيبنا.

بقلم الفقير الحقير، الراجي عفو ربه، خادم علماء المؤمنين، تراب إخوانه المؤمنين، أقل الناس عملاً، وأكثرهم زللاً، كثير الخطأ والذنوب، محمد بن المرحوم ناصر بن المرحوم محمد بن ناصر بن قضيب الأحسائي، رحم الله أبويه، ورحم الله من ترحّم لهما بالخير، وصلىٰ الله علىٰ محمد وآل محمد الطيبين الأطهار، كلّما طلع نجم وغاب.

* * *



كتاب الحجّة

الباب الحادي والأربعون
في شأن ﴿ إنا أنزلناه في ليلة القدر ﴾ وتفسيرها
وأحاديث تسعة

الباب الثاني والأربعون
في أن الأئمة عليهم السلام يزدادون في ليلة الجمعة
وأحاديثه ثلاثة

الباب الثالث والأربعون
لولا أنّ الأئمة عليهم السلام يزدادون لنفد ما عندهم
وأحاديثه أربعة

الباب الرابع والأربعون

أنّ الأئمة يعلمون جميع العلوم وأحاديثه أربعة

الباب الخامس والأربعون

نادر فيه ذكر الغيب وأحاديثه أربعة

الباب السادس والأربعون
أنّ الأئمة إذا شاؤوا أن يعلموا علموا
وأحاديثه ثلاثة

الباب السابع والأربعون
أنّ الأئمة عليهم السلام يعلمون متىٰ يموتون
وأحاديثه ثمانية

الباب الثامن والأربعون

أن الأئمة عليهم السلام يعلمون علم ما كان وما يكون وأحاديثه ستة

الباب التاسع والأربعون

أنّ الله عزّ وجلّ لم يعلّم نبيّه علماً إلّا أمره أن يعلّمه أمير المؤمنين وأحاديثه ثلاثة

الباب الخمسون
جهات علوم الأئمة عليهم السلام وأحاديثه ثلاثة

الباب الحادي والخمسون
أنّ الأئمة عليهم السلام لو سُتر عليهم لأخبروا كلّ امرئٍ بما لَه وعليه وأحاديثه اثنان

الباب الثاني والخمسون

التفويض إلىٰ رسول الله ﷺ وإلىٰ الأئمة عليهم السلام في أمر الدين وأحاديثه عشرة

الباب الثالث والخمسون

في أنّ الأئمةعليهم‌السلام بمن يشبّهون ممّن مضىٰ وكراهية القول فيهم بالنبوّة وأحاديثه سبعة

الباب الرابع والخمسون
أنّ الأئمة عليهم السلام مُحدَّثون ومُفهَّمون
وأحاديثه خمسة

الباب الخامس والخمسون
فيه ذكر الأرواح التي في الأئمة عليهم السلام
وأحاديثه ثلاثة

الباب السادس والخمسون

الروح التي يسدّد الله بها الأئمة عليهم السلام وأحاديثه ستة

الباب السابع والخمسون

وقت ما يعلم الإمام جميع علم الإمام الذي كان قبله

وأحاديثه ثلاثة

الباب الثامن والخمسون

في أن الأئمة صلوات الله عليهم في العلم والشجاعة والطاعة سواء

وأحاديثه ثلاثة

الباب التاسع والخمسون

أن الإمامعليه السلام يعرف الإمام الذي يكون من بعده

وأحاديثه سبعة

الباب والستون

أنّ الإمامة عهد من الله عزّ وجلّ معهود من واحد إلىٰ واحدعليهم السلام

وأحاديثه أربعة

الباب الحادي والستون

أنّ الأئمة عليهم السلام لم يفعلوا شيئاً ولا يفعلون إلّا بعهد من الله عزّ وجلّ وأمر منه لا يتجاوزونه وأحاديثه خمسة

الباب الثاني والستون

الأُمور التي توجب حجية الإمام عليه السلام وأحاديثه سبعة

الباب الثالث والستون

ثبات الإمامة في الأعقاب وأنها لا تعود في أخ ولا عمّ ولا غيرهما من القرآبات وأحاديثه خمسة

الباب الرابع والستون

ما نصّ الله عزّ وجلّ ورسوله على الأئمة عليهم السلام واحداً فواحداً وأحاديثه سبعة

الباب الخامس والستون

الإشارة والنص علىٰ أمير المؤمنين عليه السلام

وأحاديثه تسعة

الباب السادس والستون

الإشارة والنص علىٰ الحسن بن علي عليه السلام وأحاديثه سبعة

الباب السابع والستون

الإشارة والنصّ علىٰ الحسين بن علي عليهما السلام وأحاديثه ثلاثة

الباب الثامن والستون

الإشارة والنصّ علىٰ علي بن الحسين صلوات الله عليهما وأحاديثه أربعة

الباب التاسع والستون

الإشارة والنص علىٰ أبي جعفر عليه السلام وأحاديثه ثلاثة

الباب السبعون

الإشارة والنص علىٰ أبي عبدالله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام

وأحاديثه ثمانية

الباب الحادي والسبعون

الإشارة والنصّ علىٰ أبي الحسن موسىٰ عليه السلام

وأحاديثه ستة عشر

الباب الثالث والسبعون

الإشارة والنص علىٰ أبي جعفر الثاني عليه السلام

وأحاديثه أربعة عشر

الباب الرابع والسبعون

الإشارة والنص علىٰ أبي الحسن الثالث عليه السلام وأحاديثه ثلاثة

الباب الخامس والسبعون
الإشارة والنص علىٰ أبي محمد عليه السلام
وأحاديثه ثلاثة عشر

* * *